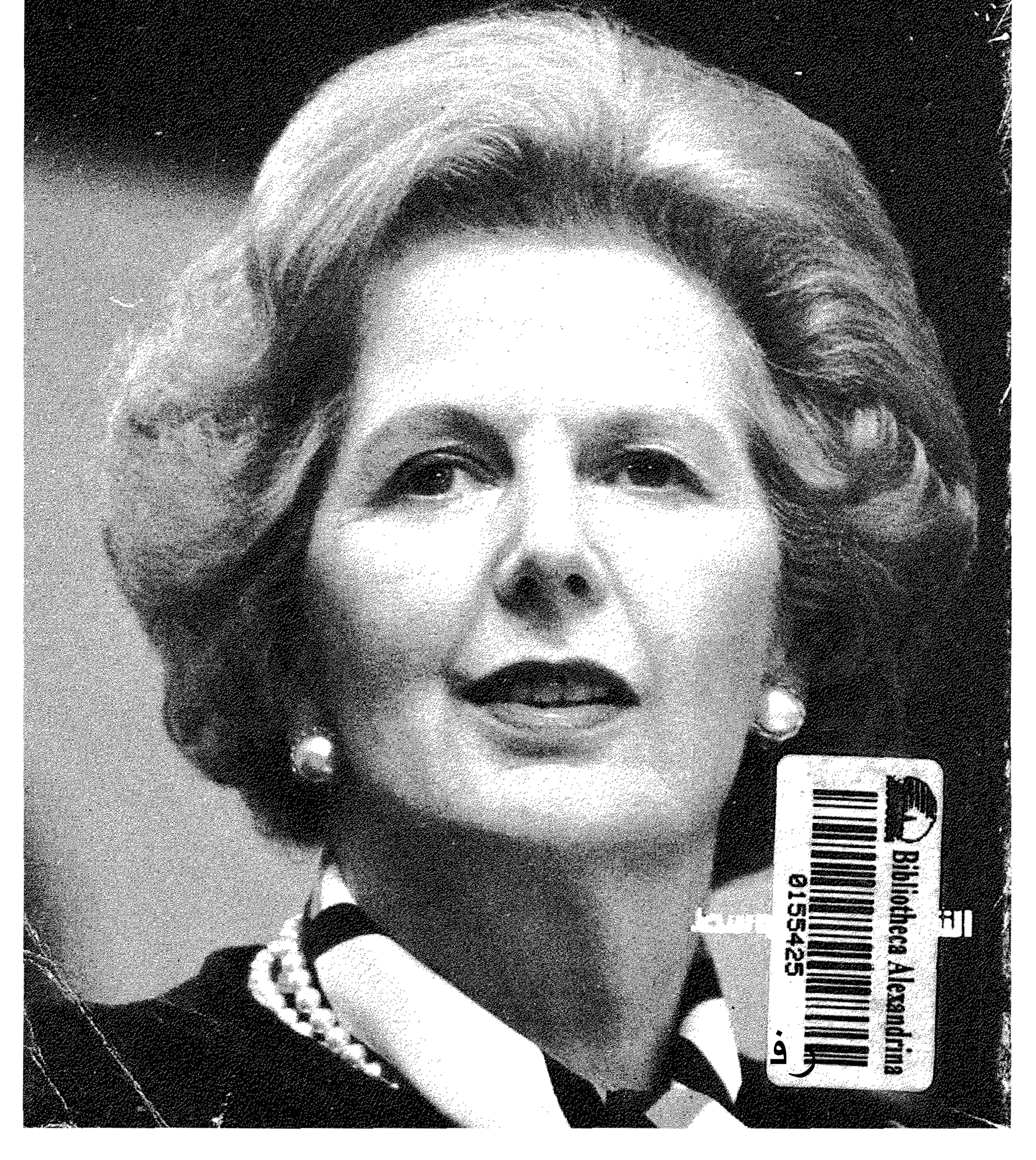
مارجريت تاتشر

سنوات داوننج ستريت



رفع و تنسيق : القرصان الطيب

رفع و تنسيق : القرصان الطيب

رفع و تنسيق : القرصان الطيب

رفع و تنسيق : القرصان الطيب

مارجريت ثاتشر

سنوات 10 داوننج ستريت

الناشر الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية المحدودة - لندن

سنوات 10 داونتج ستريت

كتاب

الشرق الأوسط

الفهرست

مقدمة الطبعة العربية

يمثل عام 1979 تطوراً مثيراً في مزاج شباب الستينات، والسبعينات، من متابعي السياسة.

هذا المزاج كان، بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية واختلاف المدارس الفكرية، قد تلبدت بالنموذج اليساري أبصاره وأسماعه. واذا كان اقل تطرفاً واكثر محافظة، صارت الشخصية المثالية لديه.. او الحاضرة في ذهنه هي الليبرالي، وقل ما التقت تقاطعاته الفكرية مع اليمين المحافظ. بادئ ذي بدء!

هنا كان شباب العالم. وبالأخص العالم الثالث، تتجسد امامه شخصية تشي غيفارا في مرحلة بين التقديس والانهيار.

وكذلك الحال مع فيدل كاسترو.. وسلفادور الليندي وجمال عبد الناصر وجورج حبش في العالم العربي. فضلاً عن بقايا كوهين بنديت في فرنسا، ورودي «الاحمر» في المانيا وطارق علي في بريطانيا وبقية الزعامات الراديكالية التي خلبت ألباب الشباب، ابان تلك الفترة.

شباب تلك الفترة الذي صار ثلاثينياً، واربعينياً في ما بعد، وجد نفسه امام حالة جديدة تقوده الى مسار يصل به الى منتصف اليمين بل احياناً الى اقصاه. لقد وجد ان «الكاريزماتيكية» ليست حكراً على اليسار والليبرالية.

وكانت من العوامل التي غيرت هذا المفهوم امرأة سحبته من تلك العصابة، لتطرح عليه تصوراً جديداً يقول له ان الحديث عن اليمين ليس ضرباً من التخلف والرجعية.. وانه إذا كان لليسار احلامه الوردية، فلليمين واقعه الأملس الذي لا يخلو هو ايضاً من الاحلام.

قبل هذه المرأة كان اليمينيون يتحدثون همساً وعلى استحياء. ومعها صار لليمين مدرسته التي تعني الرخاء والفرص المتوافرة.... و«اليابيز» وهو تعبير بريطاني يصف الشباب الطموح المغامر الذي ادركته منافع اليمين فلمع اقتصادياً.

هذه المرأة هي صاحبة الكتاب الذي بين ايدينا ، وتقوم « الشرق الاوسط » بنشره مسلسلاً لديها ومن ثم كتاباً يطرح في الاسواق الناطقة باللغة العربية ، انها السيدة مارغريت ثاتشر التي ستبلغ عند صدور هذا الكتاب عامها الثامن والستين . اذ ولدت يوم 13 اكتوبر (تشرين الاول) عام 1925م ، والتي اصبحت في ما بعد « الليدي » ثاتشر ، لدى دخولها مجلس اللوردات حيث لاتزال تقود اليمين المحافظ ، المتشدد ، وتشرف من بعيد على ما تبقى من زملائها وتلامذتها .. امثال بيتر ليلي ومايكل هوارد ، ومايكل بورتيللو ، وجون ريدوود ، الذين يحاربون من اجل مبادئها داخل الحكومة البريطانية الحالية .

لقد غيرت هذه السيدة التي يطلق عليها لقب « المرأة الحديدية » المفهوم المنبوذ لليمين لدى الجيل الجديد ، في فترة سالفة ، ليصبح حركة سياسية متطورة ، ونظرة ثاقبة للأمور ، يزيح عن طريقه دعاوى الاشتراكية ووعودها البراقة .

ومن هنا تبدأ اهمية متابعة حياة امرأة نجحت في اخراج بلادها من ركام خراب اقتصادي . مانزال نحن الذين عشنا في لندن ابان تلك الفترة نستعرض مشاهده في اواخر السبعينات ، حين كانت الحركة معطلة في الكثير من المواقع ، والجنيه الاسترليني في الحضيض ، والسيد آرثر سكارغيل الزعيم النقابي المعروف وزملاؤه الآخرون يتصرفون كما يشاؤون في مقدرات الحكم البريطاني ، ولم لا ...؟ ألم يسقطوا بطرفة عين ادوارد هيث ، وأتوا بحزب العمال من جديد ؟

لقد كانت بريطانيا في تلك الايام مجال تندر بين الكثير من ابناء العالم المتقدم حتى اصبحت عبارة « الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس » اشبه بنكتة منها بحقيقة تاريخية .

وفجأة اطلت مارغريت ثاتشر لتعيد لبريطانيا قوتها وعنفوانها ، وتعيد مؤسساتها الى خط السير الصحيح الذي يليق بقوة عظمى « متوسطة الحجم » كما تعبر عنها!

وفوق ذلك كله ، لتصبح رئيسة الحكومة البريطانية الاطول حكماً في القرن العشرين ، اذ حطمت الرقم القياسي للمكوث في المنزل رقم 10 داونسنج ستريت حيث استقرت لمدة 11 سنة ونصف السنة ، متجاوزة تشرتشل وبلدوين واتلي وويلسون ، بل لعلها في نظر البعض من انصارها تجاوزت في حجم تأثيرها السياسي العملاقين جلادستون ودزرائيلي .

وقد قادت ثاتشر حزبها للفوز بالانتخابات العامة ثلاث مرات متتالية حطمت فيها ثلاثة زعماء عماليين هم جيمس كالاهان ومايكل فوت ونيل كينوك وارسلتهم بانتصاراتها الى ملف الذكريات .

وإذا كان تاريخ بريطانيا سيتذكر ، فإنه لن ينسى اشياء كثيرة من نجاحات هذه السيدة ، من « حرب الفولكلاندز » التي اعطت الشعب البريطاني جرعة من الثقة بالنفس ، والاحساس

التاريخي بالشخصية البريطانية... الى مواجهة الشيوعية.. ذلك الموقف الحازم الذي اتى ثماره عالمياً في ما بعد، ابتداء من احتضانها ميخائيل غورباتشوف وهو ما يزال رجلاً خارج الصفوف الامامية حين استقبلته في لندن وقدمته الى الغرب.

... الى ذلك التاريخ حين هبت مسرعة الى امريكا، ابان ازمة الخليج لتلقي محاضرة عن ضرورة صيانة مصالح الغرب في الخليج. وعادت من اجتماعها بالرئيس جورج بوش، وقد ضمنت تماسك التحالف بين اهم شريكين في منظومة الكتلة الغربية. ولعل التاريخ، وهو مسجل بارع، سيتذكر لها ايضاً صراعها مع «الاخوة الاعداء» في اوروبا التي لم تصبح موحدة بعد. تلك المعركة التي ما تزال تقودها خفية حيناً وعلانية احياناً.. من كل المواقع، سواء ايام كانت في الحكومة، او خارجها او الآن داخل مجلس اللوردات.

واخيرا وليس آخرا لن ينسى التاريخ والمؤرخون تلك الدموع التي لم تستطع حجبها عن المصورين وهي تغادر المنزل «الرقم 10» متحرقة من خيانات التلامذة وغدر الاصدقاء.. الذين جاؤوا اليها في ساعة حرجة ليقولوا لها «لقد انتهى دورك.. وشكراً!» فكانت النهاية السريعة التي لم تأخذ وقتاً طويلاً، قرب نهاية عام 1991م.

عندما ينهي قارئ هذا الكتاب متابعة فصوله الـ 28، سيكتشف الاجابة على ذلك التساؤل الذي طرح دائماً، وهو كيف تمكنت «السيدة» ثاتشر من ان تحكم بلادها حوالي احدى عشرة سنة ونصف السنة. وتسرق الاضواء في العالم، مثيرة كل هذه الزوابع والبراكين.

قطعاً عليه الا يدخل العنصر الانثوي في هذا الموضوع لأن المرأة السياسية لم تخلقها ثاتشر، ووجودها. بل ان بريطانيا شهدت نسوة كثيرات تركن بصماتهن واضحة على التاريخ، مثل الملكة اليزابيث الاولى، او الملكة العظيمة فيكتوريا.

وإذا كنا في الشرق نصفق لوصول المرأة الى الحكم باعتبارها خطوة متقدمة في طريق المساواة، كما فعلنا مع انديرا غاندي، وسيري فو باندرانيكا، وبي نظير بوتو، فهذا المفهوم لا يشكل قضية في بريطانيا، مع ان ثاتشر كانت اول امرأة تحتل كرسي الحكم.

كما يجب تجنب القول ان هذا البروز اللافت للنظر لصاحبة هذه المذكرات انما جاء نتيجة ضعف معارضيها وفشل سياستهم، لأن بريطانيا، منذ عهد هارولد ماكميلان، مع الفارق بينه وبين الزعامات التاريخية، لم تحتج الى شخصية استثنائية، الا ان كرسي الحكم نفسه اكتسب اهمية اضافية من استثنائية شاغله. ولعل من الممكن تجسيد نجاح ثاتشر في العبارة التي اطلقها احد مؤرخي هذا العصر حين قال: «الفرق بين السياسة وفن الحكم، هو الفلسفة، اي القدرة على رؤية اللحظة العابرة والجزيئات الصغيرة في ضوء الزمن الخالد، والكل الذي يضم كل الاجزاء».

مارغريت ثاتشر بنت البقال الذي تفاخر به، والتي بدأت محافظة منذ نعومة اظفارها وانضمت الى حزب المحافظين ابان فترة دراستها الثانوية.. ثم درست الكيمياء في جامعة اوكسفورد الشهيرة، ثم درست القانون بعد التخرج، تقول عن نفسها «ان خلفيتي وتجربتي لا تنتميان الى خلفية وتجربة اي رئيس حكومة محافظ من الطراز التقليدي..».

ونسأل ما هو اذن الفارق بينك وبين اولئك؟ فتجيب «لقد كنت اقل قدرة على الركون الى الاذعان التلقائي، ولكن لعلي اقل خوفاً من مخاطر التغيير»!

نعم «التغيير»، هذه الصرخة الجميلة التي ما ان تصيب زعيماً او شعباً او مجتمعاً، حتى يتعرض للرعشة الايجابية.. فينطلق باحثاً عن مداخل المستقبل.

هذه العبارة، هي التي تجعل من الشعوب تضرب.. وتعصي، وتمل من حكوماتها، وتفتش عن شعارات جديدة ورؤوس جديدة، بعدما كانت قد قدمت الرؤوس القديمة قرباناً لنار التغيير.

هي ذات العبارة التي جعلت من الشعب البريطاني ينفض عنه غبار الاشتراكية، ويعلن طلاقاً طويلاً مع حزب العمال، ويبدو فرحاً بعودة المحافظين. انه فرح لا يقارن ولا يوصف ولكنه يذكرك بتلك الجملة التي قيلت ابان عودة الملك تشارلز الثاني بعد سقوط تجربة كرومويل الجمهورية على لسان الكاتب الفرنسي الشهير فولتير: «لقد أنبأني العجائز الذين كانوا هناك ان معظم العيون اغرورقت بالدموع».. على اي حال إن مواصفات «السيدة» ثاتشر ولسان حالها كانت تردد عبارة الملك العائد «لا بد انه كان من الخطأ انني لم احضر قبلاً».

ان المواصفات الذاتية، والتجربة الكبرى لصاحبة هذه المذكرات، تكسبها هالة من نوع خاص. فهي بدايةً زوجة رجل اعمال ناجح ومحامية بارعة، ثم نائبة جماهيرية في مجلس العموم (عن دائرة فينشلي منذ عام 1959) فوزيرة تربية وتعليم في حكومة ادوارد هيث، ثم زعيمة للمعارضة لمدة اربع سنوات.

يضاف الى ذلك انها لحسن حظها رافقت بعد عام من حكمها، تياراً مشابهاً لفكرها حكم امريكا. اذ استفادت من بروز تيار براغماتي يميني في الولايات المتحدة.. تمثل بانتخاب رونالد ريغان رئيساً لفترتين متتاليتين، فكان الاثنان، يمثلان نسيجاً واحداً من الصلابة والشعور بواجب ازاء مسيرة التاريخ. مسيرة تواجه اليسار، وتعيد للفرد حريته في وجه المجموع، وتحجّم الدولة.. الا كقوة لصنع القرار الصعب. فغيّرا معاً العالم.

●●●

قد يسأل قارئ: لماذا هذا الكتاب.. وما هي فائدة القارئ العربي منه.. حين تنشره جريدة عربية كبرى على نطاق واسع، خاصة انه يغص بمعلومات تخص البريطانيين والبريطانيين وحدهم.

والملاحظ انه كتب لهم اكثر من غيرهم؟

الواقع انه لأول مرة تقوم جريدة عربية ذات مسؤولية عامة بترجمة كتاب لسياسي بريطاني بهذا الوزن. فمنذ مذكرات تشرتشل لم تنشر مذكرات لسياسي بريطاني. خاصة على مستوى رئيس حكومة. وهذا للأسف عيب تتحمل مسؤوليته الهيئات والمؤسسات العربية بمختلف اشكالها وادوارها.

ثم انه حتى مذكرات تشرشل. وغيرها. عولجت ترجمتها بطريقة فردية. ولا تخلو من عنصر الخطأ الذي يتمخض عن عمل فردي او تجاري.

الا اننا نزعم ان هذا العمل يضاف الى ابرز ما قدمته «الشرق الأوسط» للقارئ العربي مثل «ذاكرة ملك» للملك الحسن الثاني. ومذكرات الرئيسين نيكسون وكارتر. والجنرال شوارتزكوف، وغيرهم ممن يعتبرون هدية للمكتبة العربية قدمت رغم المشاق المالية والأدبية. ثم ان القارئ حين يتعمق في هذا الكتاب لا بد له ان يتوقف عند محطات سياسية تتعلق بـ «الشرق الأوسط».. واوروبا.. والعالم، كلها غطيت باقتدار والمام، مع ان الحصيلة الكبرى تظل للباحث في الشؤون البريطانية التي هي اكثر التصاقاً بثاتشر من اي شأن في العالم.

ان هذا الكتاب سيتيح لقارئه بالعربية ـ كما لقارئه بالانجليزية ـ الاطلالة على الشخصية البريطانية الحقيقية. ففي كل سطر وصفحة وفصل منه.. يشعر القارئ انه يعيش بريطانيا.. منذ تمكن الانجليز في القرون الثلاثة الماضية ان يسهموا الى حد كبير في التوفيق بين النظام والحرية. وهذا التوفيق الذي يدعو للاعجاب والاحترام، هو قوام الحكم البريطاني اليوم.

ان هذا الكتاب، وان كان يتحدث عن مشاكل يتعرض لها المواطن البريطاني اليوم.. فإنه يردد اصداء ما كان يدور في هذه البلاد منذ مئات السنين. ومن اوجه العظمة في شخصية بريطانيا ان تغضنات وجهها لا تتغير كثيراً، فهي بقدر ما تزداد احتفاء بأمسها، تزداد تطلعاً الى غدها.

ان الكتاب لا ينبئك عن هذا التاريخ الذي تشكل عنوة وبقسوة.. ومر بأطوار مختلفة.. ليصبح على شكل بريطانيا الحالية وقياسها، بل هو كذلك يجسد لك «بلا رتوش» ولا مقدمات هذه المرأة التي شغلت الدنيا وناساً ورجالاً في فترة عقد من الزمن. ولم تتغير.. بجموحها، وصلابتها، وكبريائها.. واعتزازها بما تعتبره ارثاً مقدساً تدافع عنه، ودوراً تاريخياً كان قدرها ان تؤديه.

عثمان العمير

المقدمة

نعم 311. لا 310.

حتى قبل ان يعلن محصو الاصوات في البرلمان الارقام، كنا نحن في مقاعد المعارضة نعرف ان حكومة جيمس كالاهان العمالية خسرت التصويت بالثقة، وان عليها ان تدعو الى اجراء انتخابات عامة. وحين رجع محصو الاصوات الاربعة لقراءة اجمالي عدد الاصوات المسجلة في الردهات الكبرى، كان بوسع النواب ان يروا اي حزب قد فاز وهم في المواقع التي اتخذوها قبالة المتحدث باسم مجلس العموم. ففي هذه المناسبة توجه النائبان المحافظان نحو يسار رئيس المجلس في الفسحة التي يشغلها «عريف» الحكومة (مسؤول النظام والتصويت) في العادة، وانطلقت موجة هادرة من الهتاف والقهقهة من مقاعد المحافظين، بينما راح انصارنا في قاعة النظارة من الزوار يهدرون بمرح صاخب تجاوز حدود النظام. اما دنيس ثاتشر، الذي كان يرقب النتيجة من كابينة المعارضة في المجلس، فقد هتف: «هورّاه»، وتعرض الى التوبيخ اللائق من احد موظفي طاقم الحراسة.

خلال الضجيج، تناهى الينا ذلك الصوت الجهوري، الذي يشبه زئير ضابط الحراسة، النائب المحافظ سبنسر لا مارتشانت، الذي يبلغ طوله 6 أقدام و6 بوصات، ويمثل دائرة هاي بيك. وهو يعلن النتيجة.

لقد كانت اول هزيمة من نوعها تنزل بحكومة بريطانيا منذ 50 سنة او اكثر.

كنا نعرف ان النتيجة ستكون متقاربة. لكننا لم نكن ندري الى اي مدى، بينما نحن نروح ونجيء عبر الردهات، وكان المرء يبحث عن الوجوه غير المتوقعة التي يمكن لها ان تقرر النتيجة. وكان «العرفاء» من حزب العمال يعبئون، بدأب ومثابرة، حفنة النواب المستقلين، الذين يمكن لأصواتهم ان تضمن لحزب العمال الفوز. واتضح اخيرا ان كل الامور تتوقف على قرار نائب ايرلندي مراوغ، هو فرانك ماجواير، الذي وصل حقا الى قصر وستمنستر منعشا آمال الوزراء

العمال. وطفحت فترة الانتظار المديدة، السابقة لاعلان النتيجة، بشتى الاشاعات والاشاعات المضادة في عموم المجلس. وقدم لي «العريف» الاول في حزبنا توقعه الخاص. لم انبس بكلمة، وسعيت الى ان ابدو غامضة، دون ان افلح في ذلك بلا ريب. وراح بعض النواب العمال يبتسمون مبتهجين لدى سماعهم بمجيء ماجواير، متوقعين احراز النصر. لكن ماجواير لم يأت الا ليمتنع عن التصويت. وهكذا سقطت آخر حكومة عمالية ولربما الاخيرة بالمرة، حكومة جيمس كالاهان، في الثامن والعشرين من مارس (اذار) 1979.

كانت مراسم التشييع عند منصة التخاطب مختصرة، وشكلية على الاكثر. فرئيس الوزراء، المستر كالاهان، اخبر مجلس العموم انه سيحيل القرار الى البلاد لتبت به، وانه سيحل البرلمان بمجرد الفراغ من امور اساسية، واجبت باسم المعارضة اننا سنتعاون في ذلك لضمان حل البرلمان في اقرب فرصة. وخيم على النواب حس طفيف بالهبوط المفاجئ بعد تلك الاثارة، وشعر الكل، على الجانبين، ان مجلس العموم لم يعد في تلك اللحظة مركز الاحداث. فالقضايا الكبرى المتعلقة بالسلطة والمبدأ ستتقرر في مكان آخر.

نهضت كي اغادر القاعة لعقد اجتماع لـ«حكومة الظل» في غرفتي بالمجلس. اما ويلي (وليام) وايتلو، الذي كان غالبا ما يستشعر مزاجي حتى قبل ان ادركه انا بنفسي، فقد وضع ذراعه حول كتفي مشجعا.

كان اجتماع «حكومة الظل» نشطا وعمليا. وتركز همنا الاساسي على منع حكومة العمال من احراز اي نجاحات برلمانية في الفسحة الوجيزة المتبقية. وكنا نرى، على وجه الخصوص، ان لا تصدر اية بيانات حول الميزانية، مهما كانت التعديلات الضريبية الطفيفة ضرورية لموازنة اجمالي المالية العامة. وقررنا ان نحقق، لدى تسلمنا السلطة، تعهد حكومة العمال بزيادة الرواتب التقاعدية بالنسب التي كان رئيس الحكومة قد اعلن عنها اثناء النقاش حول قرار الثقة في الحكومة. وقررنا الالحاح على اجراء الانتخابات في السادس والعشرين من ابريل (نيسان)، وهو ابكر موعد ممكن، مدركين ان حزب العمال يود ان يمط الجدول الزمني بأمل رفع معنويات الحزب. (واستقر الرأي اخيرا على الثالث من مايو ـ ايار ـ) بعدئذ انتهى العمل الجاد، فاحتفينا بالمناسبة وانفض الكل.

عدت بالسيارة الى منزلي في شارع فلود ستريت في حي تشيلسي بصحبة دنيس، وانا اتأمل المعركة المقبلة. ان المعركة وشيكة بالطبع لكنها معركة ينبغي لنا، الا اذا شاءت المقادير عكس ذلك، ان نكون قادرين على الفوز بها.

ان هزيمة الحكومة في التصويت بالثقة جسدت هزيمة اكبر لليسار، اذ خسر ثقة الجمهور

مثلما فقد ثقة البرلمان. وقد اضفى «شتاء السخط»(1) والانقسامات الايديولوجية في الحكومة، وعجزها عن ضبط حلفائها في الحركة النقابية والاحساس الدقيق (المرهف) بأن طاقة الاشتراكيين وافكارهم قد تضيق اينما كان، على الحملة الانتخابية المقبلة مناخ المشهد الاخير.

اما حزب المحافظين، بالمقابل، فقد استثمر فترة وجوده في المعارضة لبلورة مقاربة جديدة تتوخى إنهاض الاقتصاد البريطاني والأمة البريطانية. ولم نقتصر على صياغة برنامج كامل للحكومة، بل تتلمذنا في شؤون الاعلان، وتعلمنا كيف نصوغ قضية مركبة ومعقدة في لغة مباشرة، جلية، يسيرة. واخيرا كنا ندافع عن افكارنا في افضل فترة من السنوات الاربع. لذا فان برنامجنا سيتمثل للناس، بشيء من الحظ، مشروعا سليما ومألوفا، لا مشروعا راديكاليا جامحا. ازاء كل هذه التفاصيل احسست بثقة معقولة.

ان الآفاق التالية، بعد الفوز في الانتخابات، مسألة اخرى. ففي عام 1979 كانت بريطانيا دولة معتصرة تعرضت لضربات قاسية تشتد باطراد منذ نحو مائة سنة. فابتداء من ثمانينات القرن الماضي، اخذ تفوقنا الصناعي يتآكل باطراد ازاء المنافسة الامريكية اولاً فالالمانية. ولكن على يقين من ان بعضا من هذه المآكل كان محتوما، بل مفيدا.

لقد كانت بريطانيا رائدة الثورة الصناعية، وبفضل ذلك تمتعت بأسبقية كبيرة على منافسيها، ولكن كان مقدرا لهذا السبق ان يتقلص بدخول دول اخرى ذات موارد طبيعية اوفر وعدد سكان اكبر، الى حلبة السباق. وكان صعود هذه الدول في المقابل يعني ايضا نمو اسواق كبيرة لصادرات بريطانيا واحتدام المنافسة في السوق الداخلي والاسواق الخارجية في آن. فألمانيا الامبريالية مثلاً كانت ثاني اكبر سوق لصادرات بريطانيا في العام 1914 ـ لذا فان هذه المنافسة التجارية كانت نعمة اكثر منها نقمة. غير ان ما جعلها نقمة لا نعمة في ذلك الوقت هو فشل بريطانيا في الاستجابة للتحدي استجابة فعالة. اذ استثمرنا اموالا قليلة، وعلّمنا ودربنا شعبنا بمستوى متدن من التعليم والتدريب، وسمحنا لعمالنا وصناعيينا بالانتظام في شتى اشكال النقابات والاحتكارات التي قيدت المنافسة واضعفت الكفاءة. وقد لاحظ المراقبون المتنبهون هذه الميول منذ مطلع القرن العشرين.

فحكومة آرثر بلفور المحافظة (1902 ـ 1903) ادخلت تغييرات على التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي استجابة لتحرك عمومي لا حزبي صار يُعرف باسم «السعي الى الكفاءة الوطنية». لكن مثل هذه المساعي لإنهاض الاقتصاد البريطاني عن طريق التغيير الاجتماعي كانت تصطدم بقوى اجتماعية بالغة العمق: الرضى التلقائي عن النفس لدى أمة شبتْ وتعودت طوال اكثر من 100 سنة على وضعية «صاحب السلطة العليا»، «الوسادة» الاقتصادية التي

وفرتها الاستثمارات البريطانية الهائلة ما وراء البحار (قدرت بحوالي 196% من اجمالي الدخل الوطني في العام 1914)، والجبروت المضلل لامبراطورية ظلت تتوسع حتى عام 1919... امبراطورية تزيد تكاليف صيانتها عن مردوداتها للثروة الوطنية، هذا اضافة الى الخسائر القومية المنهكة في الحربين العالميتين الاولى والثانية.

عاقبة ذلك ان بريطانيا التي استيقظت في الصباح التالي لعام 1945 لم تكن دولة استنزفت بفعل مجهودين عسكريين كبيرين دفاعا عن الحضارة المشتركة فحسب، بل كانت تعاني ايضا من نوبة «انيميا» اقتصادية ومالية مديدة.

وبدأ مع انتخاب حكومة كليمنت اتلي العمالية في عام 1945 جهد متصل دام اكثر من ثلاثين سنة لوقف هذا الانحدار النسبي واطلاق انبعاث سار وفق خطوط تتمثل في اسلوب مركزي، اداري. بيروقراطي من التدخل الحكومي، سواء سمينا ذلك اشتراكيا او اشتراكيا ديمقراطيا، او دولتيا او بتسكليا .(2)

وسرعان ما غمست الحكومة البريطانية وهي بالأصل كبيرة وغير عملية اصبعها في كل كعكة. اذ فرضت ضرائب باهضة على العمل، والمشاريع، والاستهلاك، ونقل الثروة. وراحت تخطط برامج التطوير على كل المستويات - في المدن وفي الارياف، وفي الصناعة وفي المجال العلمي. وادارت الاقتصاد على المستوى الواسع (الماكرو) بطرائق التلاعب المالي الكينزية، وعلى المستوى الضيق (المايكرو) بتقديم انواع الدعم الاقليمي والصناعي وفق معايير شتى. وأممت الصناعات، اما بأخذ ملكيتها مباشرة، او على نحو غير مباشر باستخدام صلاحيتها في التقنين لدفع قرارات الادارة الخاصة في الوجهة الحكومية المطلوبة. (كما قال أرثر شينفيلد: ان الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص يكمن في ان القطاع الخاص خاضع لسيطرة الحكومة، اما القطاع العام فليس خاضعا لسيطرة احد).

ووفرت الحكومة اشكالا عديدة من معونات الرفاه الاجتماعي لتغطي طيفا واسعا من الحالات مثل: الفقر والبطالة والأسر الكبيرة والشيخوخة، والعثرات والمرض والخصومات العائلية - على اساس شامل. وحين كان البعض يفضل الاعتماد على موارده الخاصة او على عون الاهل والاصدقاء، كانت الحكومة تجري الحملات الدعائية لإقناع الناس بفضائل الاتكالية.

ان الاساس المنطقي الذي يقف وراء هذا الطاقم الشامل من التدخلات هو، (حسب تعبير مقتبس عن الوزير العمالي السابق دوجلاس جاي): «ان الجنتلمان القابع في الوايتهول (شارع الوزارات) يعرف ما يصلح للناس خيرا مما يعرف الناس انفسهم»، فالموظف المنزه عن الغرض الذي يتوفر على أخر المعطيات وافضلها، قادر على استطلاع أفاق التطورات الاقتصادية واقتراح

اجراءات التصدي لها خيرا من القوى العمياء لما يسمى بـ« السوق الحرة ».

كان حزب العمال يدعو جهارا الى هذه الفلسفة.

انها فلسفة تمجد التخطيط والسيطرة، والضوابط والدعم المالي الحكومي. وهي تقوم على رؤية للمستقبل تضع بريطانيا، كبلد اشتراكي ديمقراطي، في طريق ثالث بين جماعية اوروبا الشرقية، ورأسمالية امريكا. وكان هناك قدر من الاتساق التقريبي بين المبادئ والسياسات ـ فالاثنان يميلان الى توسيع الحكومة ـ حتى ان كانت وتيرة التغير ليست بالسرعة الكافية في نظر يسار هذا الحزب.

اما حزب المحافظين فكان اكثر تضاربا. فهو يناهض هذه المذاهب على مستوى المبدأ، وفي الخطاب، وفي المعارضة السياسية، ويبشر بالمبادرة الفردية الحرة دون كثير تفكير، وما من نصر للمحافظين في فترة ما بعد الحرب الا وأحرز تحت شعارات من قبيل « في سبيل بريطانيا قوية وحرة » او « اطلقوا حرية الشعب ». ولكن ما ان يأتي الامر على الصورة الفاخرة لممارسة السياسة... وبخاصة من موقع الحكم، حتى يقتصر حزب المحافظين على نصب خيام معسكره في صف المسيرة الطويلة الجانحة الى اليسار. ولم يحاول بجد ان يقلب الوجهة.

الانتقال للقطاع الخاص؟ ان الحانات الحكومية قد بيعت.

الضرائب؟ التقييدات؟ المعونات المالية الحكومية؟ لو ازحنا هذه المعالم في بداية عمر حكومة المحافظين لعادت تزحف بالتدريج مع اقتراب اجل الحكومة.

دولة الرفاه؟ لقد تبجحنا بانفاقنا من الاموال اكثر من حزب العمال، لا باستعادتنا استقلالية الناس واعتمادهم على الذات. والنتيجة التي تمخضت عن هذا الاسلوب السياسي التوافقي مثلما اشتكى زميلي كيث جوزيف، ان سياسات ما بعد الحرب باتت « سقاطة اشتراكية »: حزب العمال يدفع بريطانيا على طريق مزيد من النزعة الدولية، المحافظون يقاومون كل تغيير، الحكومة العمالية التالية تدفع البلاد على طريق اليسار اكثر من ذي قبل. لقد ارخى المحافظون مشدّ الاشتراكية لكنهم لم يزيلوه.

لعل صياغة كيث في الواقع الطف مما ينبغي. فقد تبنت حكومة ادوارد هيث التي خدمنا فيها معا، بعد بداية تغييرية وجيزة، تقترح ـ وتوشك تقريبا ان تنفذ ـ واحدا من اكثر التدابير الاشتراكية راديكالية... اكثر مما خطر على بال اية حكومة بريطانية منتخبة. وينص ذلك على فرض رقابة الدولة على الاسعار وارباح الاسهم، وممارسة اشراف مشترك على السياسة الاقتصادية عبر هيئة ثلاثية تضم المجلس العام لنقابات العمال (TUC) واتحاد الصناعات البريطانية (CBI) والحكومة، مقابل قبول النقابات بسياسة المداخيل.

ما انقذنا من هذا المشروع الجهيض، الروح الشكاكة المحافظة لدى النقابات، فلعلها لم تستطع ان تصدق ان «عدوها الطبقي» مستعد للاستسلام دون قتال.

والواقع انه ما من نظرية للحكم حظيت بفرصة عادلة للاختبار، او فترة مديدة للتجريب في بلد ديمقراطي، قدر ما حظيت به الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا، مع ذلك فقد آلت الى فشل مريع في كل مجال. وبدلا من ان تقلب مسار الانحدار النسبي البطيء لبريطانيا ازاء منافسيها الاقتصاديين الكبار راحت تعجل فيه. ورحنا نتلكأ اكثر، الى ان صرنا نوصف في عام 1979 باننا «رجل أوروبا المريض».

الواقع ان الوفرة في الغرب عموما سترت تفاقم التدهور النسبي في موقعنا الاقتصادي. وكان صعبا علينا نحن وآخرون، ان نفوت فرص الافادة من التوسع الاقتصادي المديد للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب. ولكن اذا لم نكن قد افدنا منها تلك الافادة الحسنة، فان آخرين، مثل المانيا وفرنسا وايطاليا والدنمارك، افادوا منها بصورة افضل بكثير. وبدأنا نفشل في ذلك بالمعنيين المطلق والنسبي، في اواخر عقد السبعينات الكالح.

ان ضخ جرعات من الطلب النقدي الذي كان يولد في الخمسينات ارتفاعا في الانتاج الحقيقي وهبوطا في البطالة قبيل ان يسبب ارتفاعا طفيفا في الاسعار، صار يقود الان مباشرة الى رفع معدلات التضخم الى مستويات عالية دون ان تظهر علامة حركة في بيانات الانتاج والبطالة.

ان الدعم المالي الحكومي والاستثمار الموجه لم يجلبا باطراد الا المزيد من الصناعات العديمة الكفاءة وتناقص عوائد رأس المال. والقوانين التي كانت تضفي حصانة منيعة على نقابات العمال منذ مطلع القرن، باتت تُداس ابتغاء حماية الممارسات التقييدية وزيادة عدد العاملين زيادة مفرطة، ومساندة الاضرابات، وإرغام العمال على الانتماء الى النقابات، والمشاركة في الاضرابات والاعتصامات خلافا لحصافتهم الحكيمة. اما معونات الرفاه الاجتماعي، التي كانت توزع دون كبير اعتبار او دون اي اعتبار لتأثيراتها على السلوك، فكانت تشجع اللاشرعية، وتسهل تفكك العائلات، وتبدل الحوافز المثمرة للعمل والاعتماد على الذات بتشجيع مقلوب للكسل والخداع.

ان الوهم النهائي ـ الوهم القائل بأن تدخل الدولة سينمي التناغم والتكافل الاجتماعي او «الأمة الواحدة» بلغة حزب المحافظين. ـ سرعان ما انهار في «شتاء السخط» حين بقي الموتى بلا دفن، ومُنع المرضى وهم في حالة الخطر من دخول المستشفيات بفعل الاضرابات، وخيّم على المزاج الاجتماعي الحسد الحاقد والعداء الاهوج. وكانت معالجة بريطانيا من داء الاشتراكية

تشبه السعي الى مداواة اللوكيميا بالعلق.

لقد كانت هناك حاجة الى مقاربة اخرى ـ لاسباب عالمية ولدواع داخلية في آن. فضعف الموقع الاقتصادي لبريطانيا كان يعني اضعاف دورها العالمي وشلّه. ولعل اشد التجارب ايلاما في مجال تدهور احوال بلادنا ومكانتها، هو فشل حملة السويس عام 1956. فقد كان ذلك الفشل ثمرة الضعف السياسي والاقتصادي، اكثر منه نتاج فشل عسكري. لأن الحكومة انما سحبت من قناة السويس قوة منتصرة وسبب ذلك هو «الدوس على الجنيه الاسترليني» الذي شجعته حكومة الولايات المتحدة. وايا كانت تفاصيل هذه الهزيمة، فانها قد توغلت في الروح البريطانية وشوهت منظورنا الى مكانة بريطانيا في العالم.

لقد اصبنا بما يمكن ان ندعوه «داء السويس»: في السابق كنا نغالي في قدرتنا، والآن صرنا نغالي في عجزنا. ان النجاحات العسكرية والدبلوماسية كما في حرب بورنيو ـ التي صانت استقلال المستعمرات البريطانية السابقة من التخريب الاندونيسي وساعدت على اسقاط الديكتاتور المناوئ للغرب سوكارنو، فغيرت بذلك ميزان القوى في آسيا لصالحنا على المدى البعيد ـ إما نُبذت بوصفها من الصغائر، او جرى تجاهلها بقضها وقضيضها.

ان الهزائم التي كانت في واقع الامر ثمار احكام خاطئة يمكن تحاشيها، مثل الانسحاب من الخليج عام 1970، تعتبر عواقب محتومة لانحدار بريطانيا. وراح البعض يتلقف مشاريع الاوبرا الهزلية مثل «غزو» هارولد ويلسون لانجويلا (جزيرة صغيرة في الكاريبي) في مارس (اذار) 1969 (لمرة واحدة يبدو تعبير «تحرك البوليس» المصطلح المناسب) بجذل كبير باعتبارها تصويرا لواقع ضعف قوة بريطانيا، لكن الحقيقة ـ حقيقة ان بريطانيا هي قوة متوسطة المستوى من ناحية نفوذها الاستثنائي الناجم عن تميزها التاريخي ودبلوماسيتها الحاذقة وقواتها العسكرية المتعددة المهارات، لكن وهنها الاقتصادي اضعفها كثيرا ـ بدت اعقد من ان يستوعبها المثقفون من الناس. وبقوا مصرّين على اعتبار انفسهم ادنى مما هم عليه في الواقع، ورفضوا اي عزاء يفيد العكس.

ومما زاد في خطورة هذا المنحى في اواخر السبعينات هو ان الولايات المتحدة كانت تتمرغ في ازمة معنويات مماثلة عقب فشلها في فيتنام. الواقع ان «داء فيتنام» كان اشد فتكا من نظيره في السويس لانه كان يجسد القناعة القائلة بان الولايات المتحدة كانت عاجزة، لحسن الحظ، عن التدخل في الخارج نظرا لان مثل هذا التدخل ضار بالاخلاق، بفقراء العالم، او بالموجات الثورية للتاريخ.

وبفعل قيود هذا الكابح النفسي وقيود الكونجرس المتأثر بهذا الكابح تأثرا عميقا، راح

اثنان من الرؤساء الامريكيين يتفرجان على الاتحاد السوفياتي واتباعه وهم يوسعون دائرة سلطانهم ونفوذهم في افغانستان، وجنوب قارة افريقيا وامريكا الوسطى، عن طريق التخريب والغزو العسكري السافر. اما في اوروبا فقد اخذ الاتحاد السوفياتي المتزايد الثقة في النفس يزرع الصواريخ الهجومية في اراضي توابعه الشرقية، ويبني قواته التقليدية بمستويات تفوق الى حد كبير نظيرتها في حلف شمال الاطلسي. وشرع يبني بحرية تعطيه مدى كونياً للتحرك.

ثمة نظرية صيغت عقب انهيار الشيوعية لتبرير سياسة «الحمائم» اثناء «الحرب الباردة» تفيد ان الخطر الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي كان خطرا فارغا اواخر السبعينات لانه كان ضعيفا نسبيا في الثمانينات بعد عقد تقريبا من الانتعاش الاقتصادي والعسكري الغربي. عدا عن الحمق المنطقي بوضع السبب بعد النتيجة ـ وهذه مغالطة منطقية واضحة على ما اعتبر ـ فان تاريخ الاتحاد السوفياتي من عام 1917 حتى اليوم الاخير يدحض هذه الهمهمة.

ان الاتحاد السوفياتي قوة انزلت التخلف الاقتصادي بنفسها بصورة متعمدة لدواع سياسية وايديولوجية وعوضت عن ذلك بتركيز الموارد على القطاع العسكري مستخدمة الجبروت المستمد منه ذلك وسيلة للحصول على موارد اخرى عن طريق القوة او التنديد بها.

فقد كان الاتحاد السوفياتي ينتزع القروض المدعمة حكوميا من الغرب لقاء السلام في فترات «ذوبان الجليد». ويستولي على اراض جديدة بالتخريب والغزو في فترات «الصقيع». وكانت الولايات المتحدة تواجه مع بريطانيا وبقية حلفائنا الاوروبيين، في اواخر السبعينات، اتحاداً سوفياتياً في الطور العدواني الثاني. ولم تكن في وضع موائم نفسياً او عسكرياً او اقتصادياً لمقاومته.

ان هذه التحديات الثلاثة مأخوذة معا ـ اي الانحدار الاقتصادي طويل الامد، والتأثيرات الموهنة من جانب الاشتراكية، وتنامي الخطر السوفياتي ـ تؤلف ارثا مفزعا لأي رئيس وزراء جديد. ولربما كان ينبغي ان اروع بها في خيالي اكثر مما في الواقع بينما كنت اعود بالسيارة الى فلود ستريت. ولو كان بمقدوري ان اتكهن سلفا بالمسار المنقلب المتعرج للاحداث الجسام التي وقعت خلال الـ 11 سنة اللاحقة لشعرت بقدر كبير من الخوف. ولكن على العكس من ذلك، كان شعوري ازاء ذلك التحدي هو الابتهاج. فقد فكرنا وتحدثنا وكتبنا وبحثنا وناقشنا كل هذه المسائل من قبل، اما الآن فاننا سنحصل اخيراً على فرصة التعاطي معها بانفسنا، اذا سارت الامور سيراً حسناً في الاسابيع القليلة القادمة.

ان بعضا من هذا الابتهاج ناجم عن التقائي بقطاع واسع من ابناء بلدي خلال السنوات الاربع التي امضيتها زعيمة للمعارضة. لقد كانوا افضل بكثير مما تقول عنهم الاحصاءات: انهم

اكثر حيوية واكثر استقلالاً واكثر تململاً ازاء تدهور البلاد . واكثر استعداداً من العديد من زملائي البرلمانيين لمساندة اجراءات قاسية لقلب مسار التدهور .

ان وعودنا باتباع انعطافة معاكسة نحو النزعة المحافظة الجذرية كان من شأنها ان تنزل بنا العار اكثر مما لو مضينا قدما بثبات عبر شتى الهجمات التي يشنها الاشتراكيون ضدنا . وتلمست في مجرى الحملة ، مثلما تلمس كالاهان كما يبدو ، ان بحرا من التغير قد طرأ على الحس السياسي للشعب البريطاني الذي نبذ الاشتراكية ـ فتجربة الثلاثين سنة فشلت بجلاء ـ وبات مستعدا لتجربة شيء آخر . هذا البحر من التغيرات هو التفويض الذي نعتمده .

وهناك عامل آخر شخصي . لقد اشار تشاتهام(3) في مقولة شهيرة : « اعرف انني استطيع انقاذ هذا البلد وان لا احد سواي يستطيع ذلك » . لم يكن من الحصافة في شيء لو انني قارنت نفسي بتشاتهام . ولكن النزاهة تقضي ، اذ تمثلت بها ، ان اعترف بان شعوري بالبهجة كان ناجما عن قناعة داخلية مماثلة لقناعته .

إن خلفيتي وتجربتي لا تنتميان الى خلفية وتجربة اي رئيس وزراء محافظ ، من الطراز التقليدي . فقد كنت اقل قدرة في الركون الى الاذعان التلقائي ، ولكن لعلني كنت اقل خوفا من مخاطر التغيير . فزملائي الكبار ، الذين ترعرعوا ونضجوا سياسيا في حومة ازمة الثلاثينات ، كانوا يحملون وجهة اكثر تشاؤما واذعانا بصدد الممكنات السياسية . ولعلهم كانوا اكثر استعدادا لتقبل قادة حزب العمال والنقابات مترجمين حقيقيين لرغائب الشعب . اما انا فلم اشعر اني بحاجة الى مترجم لمخاطبة الشعب الذي ينطق بذات اللغة . ولما كنت قد عشت نفس النمط من الحياة فقد احسست ان ذلك يعطيني افضلية حقيقية .

ان السنوات الخمسين الاولى من حياتي سترجأ الى مجال ثان . لكنني شعرت ان التجارب التي كنت قد مررت بها قد هيأتني على نحو مناسب تماما للصراع الآتي .

لقد نشأت في أسرة لا هي فقيرة ولا غنية وكان علينا ان نقتصد كل يوم لكي نتمتع بالمباهج الباذخة ، احيانا . ان مهنة والدي كصاحب بقالة غالبا ما تُذكر بوصفها اساس فلسفتي الاقتصادية . ولقد كانت ـ وما تزال الان ـ كذلك حقا ، الا ان فلسفته الاصلية كانت تضم امورا تزيد عن مجرد ضمان ان تدر العائدات فائضا صغيرا يزيد على المصاريف في نهاية كل اسبوع .

وكان ابي رجل عمل ورجل نظرية ، يحب ان يربط ازدهار الدكان بالحكاية الكبيرة المعقدة للتجارة العالمية التي كانت تجند الناس في ارجاء المعمورة كلها كي تضمن ان تضع عائلة من جرانثام على مائدتها الرز من الهند والقهوة من كينيا والسكر من جزر الهند الغربية والتوابل المجلوبة من خمس قارات .

لقد تعلمت من حسابات ابي، قبل ان اقرأ سطراً واحداً من كتابات الاقتصاديين الليبراليين العظام، ان السوق الحرة اشبه بجهاز عصبي هائل، حساس، يتجاوب مع المحفزات والمنبهات الحادثة في كل ارجاء العالم لكي يلبي حاجات الناس المتغيرة دون انقطاع في شتى البلدان ومن شتى الطبقات، ومختلف الاديان، بصرف النظر عن مكانتهم.

اما الحكومات فكانت تتحرك بخزنة من المعلومات الواعية اصغر بكثير، بل انها، بالمقارنة مع السوق، مجرد «قوى عمياء» تتخبط في الظلام، معرقلة سير عمليات السوق بدلاً من تحسينها. وقد برهن التاريخ الاقتصادي لبريطانيا خلال السنوات الاربعين التالية، وجسد على نطاق مكبر، كل بند من اقتصاديات ابي العملية. وفي الواقع، فانني تسلحت في سن مبكرة بنظرة وادوات فكرية مثالية للتحليل، بغية اعادة هيكلة اقتصاد مزقته اشتراكية الدولة.

حياتي تبلورت، شأن حياة معظم الناس على هذا الكوكب، بفعل الحرب العالمية الثانية. وكان التحول بالنسبة لي، ذهنيا اكثر منه جسديا، ذلك انني كنت في المدرسة فالجامعة خلال استعارها. وهكذا تعلمت من فشل «سياسة التهدئة» درسا مفاده وجوب مقاومة العدوان، دوما، بثبات.

ولكن كيف؟

لقد اقنعني الانتصار النهائي للحلفاء ان على الدول ان تتعاون دفاعا عن القواعد الدولية المتفق عليها اذا ارادت ان تقاوم الشرور الكبرى او تحقق فوائد عميمة. غير ان هذا يظل مجرد قول مبتذل اذا كان القادة السياسيون يفتقرون الى الشجاعة وبعد النظر او - ولهذا الامر اهمية مماثلة - اذا كانت الامم تفتقر الى صلات قوية تجمعها في ولاء مشترك. ولذا ما كان بمقدور الدول لو كانت ضعيفة ان تقاوم هتلر مقاومة فعالة - والحق ان الدول التي كانت ضعيفة فعلا لم تقف بوجهه. وعليه استخلصت من الحرب العالمية الثانية درسا يختلف عن البغض الذي يبديه بعض رجالات الدولة الاوروبيين في فترة ما بعد الحرب للدولة - القومية.

فرأيي كان - وما يزال - ان الاممية الفاعلة لا يمكن ان تشيدها الا دول قوية قادرة على تعبئة ولاء مواطنيها للذود عن قواعد السلوك العالمي المتحضرة وترسيخها. اما الأممية التي تسعى الى تجاوز الدولة القومية، فسرعان ما تخفق ازاء واقع ان قلة قليلة من الناس مستعدة للتضحية في سبيلها. ومن المرجح ان تنحط الى صيغة لنقاشات لا تنتهي او صفق أيد حسرة وكمدا.

حملت هذه الاستنتاجات بصورة تجريبية ورجراجة في نهاية الحرب. الا انها تصلبت وتحولت الى قناعات راسخة في الاربعينات والخمسينات حين ثبت لي ان مؤسسات من طراز التحالف الاطلسي، الذي تمثل تعاونا امميا بين دول قومية قوية، افضل بكثير في مقاومة الخطر السوفياتي

من هيئات اخرى مثل منظمة الامم المتحدة التي كانت تجسد . سطحيا ، اهمية اكبر طموحا وفي الواقع اضعف حالا . ومما كنت اخشاه في عام 1979 ان مقاومة حلف شمال الاطلسي لأحدث خطر سوفياتي كانت اقل فاعلية مما كنت اود ، وذلك بالضبط لان المعنويات القومية كانت مكبوتة في معظم البلدان الاطلسية ، بما فيها بريطانيا . فالمقاومة الفاعلة للاتحاد السوفياتي كانت تقتضي منا ان نستعيد قبل كل شيء ثقتنا بالنفس (وبالطبع قوتنا العسكرية ايضا).

وتذكرت انهيارا مماثلا في المعنويات القومية حصل في الايام الاولى لانخراطي في النشاط السياسي في « منظمات شباب حزب المحافظين » اثناء مكافحة حكومة العمال في فترة 1945 - 1951.

فثمة قدر من الحنين المرضي الى فترة التقشف يحوم بجلاء . وذلك على ما اعتقد ، تمرين على التضحية المقصورة ذهنيا ، وهي دوما اطيب مذاقا من الشيء الحقيقي . ولو نظرنا الى الاشتراكية من بعيد او من عل ، بعين جنتلمان اشتراكي في الوايتهول ، او محافظ رفيع المقام ، لوجدنا فيها صور نبل معينة : تضحية متساوية وحصص عادلة وتكاتف الجميع وتعاونهم . اما اذا نظرنا اليها من اسفل فستبدو مختلفة تماما .

فالحصص العادلة تتحول على الدوام ، بصورة ما ، الى حصص ضئيلة . وعندئذ ينبغي لطرف ما ان يفرض هذا الانصاف ، وينبغي لطرف ثان ان يحرص على ألا ينتهي هذا الانصاف الى نشوء اسواق سوداء ، او محسوبية من وراء الستار ، ولا بد من طرف ثالث لمراقبة الطرفين الاول والثاني لضمان ألا ينتهي اداريو الانصاف الى اخذ ما يزيد عن حصتهم العادلة . وينمي هذا كله جوا من التحاسد والقيل والقال وليس بوسع من عاش ايام التقشف ، وتذكر تفاصيل الاعاشة فيها ، ان يخطئ في رؤية طبيعية صغائر الغيرة وحالات الاستبدادات الصغيرة ، وروح الجيرة السيئة والمرارة المطلقة في تلك السنوات ، فيتوهمها تجسيدا للمثالية والمساواة . بل ان الالغاء الجزئي لبطاقات التموين في مطلع الخمسينات كان بمثابة الفرج بالنسبة لمعظم الناس .

وأنا اتذكر بشكل خاص الجو السياسي في تلك السنوات . فرغم ان تجديد التفكير في حزب المحافظين المقترن باسم ريتشارد « راب » بتلر ومؤسسة ابحاث المحافظين كان مهما لجهة انعاش الدعاوى الفكرية لحزب المحافظين بالحكم ، فقد كان هناك نوع ما من تجديد التفكير الجاري على مستوى قواعد الحزب ، وكان هذا الأمر اكثر عافية واصالة .

لم نكن لنستمد إلهامنا من « الميثاق الصناعي » الذي وضعه « راب » بتلر ، اكثر مما نستمده من كتب اخرى مثل كتاب « سادتنا الجدد » الساخر المناوئ للاشتراكية الذي وضعه كولم بروجان ، الذي اتخذ من الادعاءات الاخلاقية للاشتراكيين مادة سخرية لاذعة مريرة ، وكتاب

هايك البديع «الطريق الى القنانة» المكرس لـ« اشتراكيي سائر الاحزاب».

لم تقتصر مثل هذه الكتب على تقديم حجج تحليلية، جلية وصلبة، ضد الاشتراكية. او تبيان اقتران نظرياتها الاقتصادية بانواع الشحة المؤسسية القائمة في حياتنا اليومية في حينه، بل كانت تزودنا ايضا بما تحويه من سخرية بديعة ازاء الحماقات الاشتراكية، بشعور مفاده ان الطرف الآخر لن يفوز قط أخر المطاف. وذلك شعور حيوي في السياسة، فهو يبحث هزائم الماضي ويشيد انتصارات المستقبل. وقد ترك كل هذا اثره الدائم على شخصيتي السياسية، جاعلا مني انسانة متفائلة تفاؤلا طويل الأمد بالمشروع الحر والحرية، ومساندا خطاي خلال سنوات التفوق الاشتراكي الكالحة في الستينات والسبعينات.

انتخبت لعضوية مجلس العموم عام 1959 عن دائرة فينشلي، وخدمت في وزارات هارولد ماكميلان، واليك دوجلاس هيوم، و« تيد » هيث. وتمتعت بعملي الوزاري المبكر: الاستغراق في تعلم اساليب « وايتهول » والجوانب التقنية لسياسة التقاعد. الا اني لم استطع ان امنع نفسي عن ملاحظة تفاوت مثير للفضول في سلوك زملائي.

فما كانوا يقولونه في واد، وما يفعلونه في واد آخر.

هذا لا يعني انهم كانوا يخدعون بعضهم بعضا عن وعي، فقد كانوا شرفاء حقا. لكن لغة المبادرة الحرة والعداء للاشتراكية والمصلحة القومية تنبجس تلقائيا من بين شفاههم، بينما كانوا يديرون امور الحكومة على اساس تصورات مغايرة حول دور الدولة في الداخل ودور الدولة القومية في الخارج.

كان خطابهم محكوما بأفكار عامة يعتقدونها مرغوبة، مثل الحرية، اما افعالهم فمقصورة على افكار عامة يعتقدونها حتمية مثل المساواة.

في البدء، كان علي ان اتعايش مع هذا الامر، وانا وزيرة شابة، عديمة الخبرة. وحين انتقلنا الى المعارضة بعد هزيمتي عامي 1964 و1966، انضممت الى هيث في اعادة التفكير بسياسة الحزب التي بدت وكأنها تستبق الكثير مما صار يعرف لاحقا باسم: الثاتشرية. وفاز « رجل سيلسدون »(4) (اي هيث) في انتخابات 1970 بفضل بيان انتخابي محافظ تماما.

لكن عودة الحزب الى فلسفته الاولى كانت سطحية تماما. فبعد عامين من التصارع لوضع هذه الفلسفة موضع التطبيق، غيرت حكومة هيث مسارها تغيرا راديكاليا وتبنت برنامجا قوامه نزعة التعاون النقابي والتدخل الحكومي والركود التضخمي.

كانت لديّ شكوكي، لكني (كوزيرة في الوزارة لاول مرة) كرست نفسي مبدئيا لحل الخلافات الكبيرة في وزارتي بالذات (التربية)، وتركت زملائي الاكبر يضطلعون بمسؤولياتهم.

بيد ان غرائزي كلها كانت تحتمل غضبا . ولعلني بسبب هذا البرم بالذات لاحظت قبل معظم الاخرين ان السياسات المتبناة بوصفها واقعية هي السياسات الاقل نجاحا . فسياسة المداخيل التي كانت تقيد حرية الناس ، مثلا ، كانت على الدوام مقدمة لانفجار في الاجور . وليس ذلك سوى مثال واحد من كثرة . وتكاد كل السياسات تقريبا التي يروج لها اناس «عمليون» على اساس «عملي» تتحول في النهاية الى سياسات ضارة عمليا . مع ذلك ، فان هذه الحقيقة على ما يبدو لم تخدش حماستهم . والحق ، ان هيث اجاب على هزيمة حكومته في قضية سياسة المداخيل في اول انتخابات لعام 1974 باقتراح مخطط اكبر للتدخل الحكومي في الانتخابات التالية .

واذ كنت افكر في سرّ هذا اللغز ، ابدى كيث جوزيف ملاحظة تردد صداها في عقلي بقوة . اذ قال كيث «لقد صرت محافظا في الفترة الاخيرة ليس الا» قاصدا بذلك انه امضى سنواته العشرين الاولى في السياسة ، متربعا في القمة ، وهو يعتنق ضربا معتدلا من الفابيّة (نمط من الاشتراكية المثالية) وتلمست كلا من الصدق في قولته والاختلاف الدقيق لحالتي عن حاله ؛ لقد كنت على الدوام محافظة بالغريزة ، الا اني لم انجح في بلورة هذه الاحساسات الغريزية باطار عمل متماسك من الافكار ، او مجموعة من السياسات العملية للحكم . وكلما راحت اوهام الرجال العمليين تتهاوى امام حركة الواقع بسرعة متزايدة ، كانت الضرورة تشتد للتحرك باتجاه بلورة اطار ذلك العمل . وفعلا انشأنا كيث وانا «مركز دراسات السياسة» لتحقيق هذا الغرض .

مع كيث ، توصلت الى ان ارى بوضوح اكبر ان ما كان يلوح محض مساجلة تقنية حول العلاقة بين خزين النقود ومستوى الاسعار ، انما يتصل تماما بقلب مسألة اي دور ينبغي للحكومة ان تلعبه في مجتمع حر .

ان واجب الحكومة هو ان تقيم اطار الاستقرار - (سواء ، الاستقرار الدستوري او حكم القانون او الاستقرار الاقتصادي بفضل النقود السليمة) - الذي يمكن للاسر الفردية والاعمال ان تنعم فيه بحرية السعي الى بلوغ احلامها ومطامحها .

كان لزاما علينا ان ننفض اليد من وظيفة تحديد مطامح الناس نيابة عنهم او ارشادهم الى سبل بلوغها . فالامر متروك لهم .

زد على ذلك ان الاستنتاجات التي توصلت اليها كانت تتواءم بالدقة مع الاستنتاجات التي اوصلتها اليّ غرائزي وتجربتي . وكنت ادرك ان قلة قليلة من زملائي في «حكومة الظل» ومجلس العموم كانت ترى الامور على هذا النحو . كنت اعرف انه يتعين عليّ ان امضي بحرص لاقناعهم بما يلزم عمله والسبب الموجب لذلك .

سنواتي في المعارضة كانت في الغالب محبطة ، الا انها اعطتني على الاقل الفرصة كي اتيقن

من ان تعكس سياساتنا للحكم اولوياتي، وتصاغ بتفصيل مناسب. وقد نشرنا الخطوط العامة لسياستنا في الوثيقة المعنونة: «المقاربة الصحيحة» عام 1976 و«المقاربة الصحيحة للاقتصاد» في السنة اللاحقة.

كنا نلهو بفكرة اصدار وثائق برنامجية من الصنف ذاته، الا ان رأينا استقر اخيرا على الخطابات وسيلة لعرض مقترحاتنا السياسية. وقد وقفت وراء البيانات المعلنة سنوات من العمل المكثف الذي قامت بها جماعات صياغة السياسة التي يترأسها في العادة المتحدث الرئيسي باسم «وزارة الظل»، وكانت استنتاجاتها ترفع الى «اللجنة الاستشارية للقادة» كما كانت تسمى «حكومة الظل» رسميا، وهو الاطار الذي تبحث فيه السياسات وتعدل، او ترفض، او تُقبل.

كانت هناك ثلاث نقاط ثابرت في العودة اليها المرة تلو المرة خلال هذه الفترة.

النقطة الاولى ان كل ما نتوق الى تطبيقه ينبغي ان يتواءم مع الاستراتيجية الكلية لقلب مسار تدهور بريطانيا الاقتصادي. فبدون وقف ذلك التدهور لن يكون لدينا اي امل في بلوغ اهدافنا الاخرى.

وهذا يقود الى النقطة الثانية: ينبغي تقدير كلفة كل السياسات بعناية، واذا لم يكن بالوسع استيعابها في نطاق خططنا للانفاق العام، فلا بد من نبذها. وراح جيفري هاو (وزير الخزانة ثم وزير الخارجية ثم نائب رئيس الحكومة في ما بعد) وفريق «خزانة الظل» الموهوب تماما يمحص كل شيء بتفصيل دقيق بغية ضمان هذا المعيار.

واخيرا كان علينا ان نؤكد باستمرار انه مهما كان الطريق الموصل الى الاهداف وعراً، ومهما كان طويلاً، فاننا عازمون على احداث تغيير جذري في الاتجاه. كنا ندعو الى بداية جديدة، لا الاستمرار في القديم.

من جديد كنت اطلب من حزب المحافظين ان يسترجع ايمانه بالحرية والسوق الحرة، والحكومة المحدودة والدفاع الوطني القوي.

كنت اعرف ان بمقدورنا الحفاظ على الحزب موحدا حول هذا البرنامج المطروح للحملة الانتخابية ولكن كان يتعين عليّ، خلال الايام المبهمة التي تسبق اي نجاح ملموس، ان اصارع لكي اضمن هذه المرة احتفاظ حكومة المحافظين باعصابها. فلو فشلنا في ذلك، لن نحظى بأية فرصة اخرى قط.

كنت غارقة في هذه التأملات اثناء عودتنا الى المنزل بالسيارة، واحتفلنا احتفالا عائليا صغيرا في فلود ستريت. واخيرا أويت الى الفراش. وكانت آخر فكرة في ذهني: لقد سبق

السيف العذل!

الواقع اننا اجرينا كل الاستعدادات الممكنة للانتخابات وللحكم في ما بعد . ولو كانت نزاهة المسعى هي المحك فلن نفشل. وعلى اية حال ففي آخر المطاف: الانسان ينوي. والله يقضي. لعلنا نستحق النجاح، لكننا قد لا نتمكن منه.

كانت تلك، على العكس، فكرة مريحة. ونمت نوما طيبا .

1 ـ عنوان رواية لجون شتاينبك «The Winter of Discontent»

2 ـ Butskellite، اصطلاح سياسي بريطاني يعود لمطلع الخمسينات، وهو مركّب من اسمي زعيمين سياسيين هما اسم القيادي المحافظ المعتدل ريتشارد بتلر والاشتراكي المعتدل هيو جايتسكل (زعيم حزب العمال السابق) وهو يستخدم لوصف اي سياسي معتدل يتطلع الى الاجماع.

3 ـ رجل دولة من القرن الثامن عشر، ورئيس الوزراء في الفترة 1766 ـ 1768.

4 ـ التعبير ابتكره هارولد ويلسون، وهو مشتق من اسم فندق «سيلسدون بارك هوتيل» الذي اجتمعت فيه «حكومة الظل» المحافظة لتستكمل فيه برنامجها اليميني لانتخابات 1970.

السكن فوق الدكان

الفصل الاول

الى القصر

في الساعات الاولى من فجر الجمعة، الرابع من مايو (أيار)، عرفنا اننا فزنا الا اننا لم نحصل على الاغلبية الواضحة في المقاعد التي نحتاجها الا عند الظهر. واتضح اخيرا اننا فزنا بأغلبية 44 مقعدا. وهذا يعني ان حزب المحافظين سيؤلف الحكومة المقبلة.

كان هناك الكثير من الاصدقاء بصحبتي بينما كنا ننتظر ورود النتائج خلال تلك الساعات الطوال في المقر المركزي لحزب المحافظين. وبوسعي ان اتذكر كيف ساورني احساس غريب بالوحدة، وحدس بحصول شيء، حين تلقيت مكالمة هاتفية تدعوني الى القصر (قصر بكنجهام).

كنت متلهفة للحصول على تفاصيل الاجراءات والبروتوكول الصحيح، انه لأمر خارق للعادة حقا ان نرى كيف ينشغل عقل المرء في مناسبات مهمة كهذه بأمور تبدو في ضوء النهار البارد محض صغائر. لكنني كنت مسكونة بحكايا ووقائع محرجة تحصل اثناء مغادرة رئيس الوزراء القديم ودخول خلفه الجديد الى المكتب: كانت مغادرة «تيد» (ادوارد) هيث للمنزل رقم 10 داوننج ستريت، خير مثال على ذلك. وبت اشعر الآن، دون ارادة مني، بالأسف لمصير جيمس كالاهان، الذي تنازل قبل قليل في خطاب كريم وجليل. وأياً كانت خلافاتنا الماضية او خلافاتنا المقبلة، فإنني اعتبره وطنيا حريصا على مصالح بريطانيا، وان أشد المحن التي قاساها جاءته من حزبه بالذات.

في حوالي الساعة الثانية وخمس واربعين دقيقة بعد الظهر، جاءت الدعوة، وخرجت من المقر المركزي وسط حشد من المؤيدين الى السيارة المنتظرة ورحنا فيها، دنيس وأنا، الى القصر في آخر مشوار لي كزعيمة للمعارضة.

ان المقابلة التي يتلقى فيها المرء تفويض الملكة لتشكيل الحكومة لا تحصل لمعظم رؤساء

الحكومة الا مرة واحدة في العمر . اذ لا يسقط هذا التفويض حين يفوز رئيس الحكومة القائم بانتخابات جديدة ، ولذا لم يتجدد التفويض طوال سنوات مكوثي في الحكم .

ان سائر المقابلات مع الملكة تجري في سرية تامة . وهذا امر ضروري لعمل الحكومة والدستور معا . وكان عليّ ان اعقد لقاءات كهذه مع الملكة مرة في الاسبوع ، يوم الثلاثاء عادة ، حين تكون في لندن ، او احيانا في مكان آخر حين تكون الاسرة المالكة في قلعة وندسور او قصر بالمورال .

ولعل من المسموح به ان اذكر شيئين عن هذه الاجتماعات . ان كل من يتصور انها محض اجتماعات شكلية او مجرد مجاملات اجتماعية مخطئ تماما ، فهي اجتماعات عملية ، وللملكة تضلع في ادراك القضايا الراهنة وخبرة واسعة في الأمور . ورغم انه ليس بوسع الصحافة مقاومة اغراء الايحاء بوجود خلافات بين القصر وداونج ستريت ، وبخاصة حول شؤون الكومنولث ، فقد وجدت موقف الملكة تجاه العمل مع الحكومة صحيحا وحريصا تمام الصحة والحرص .

وبالطبع فإن الحكايات عن تصادم « المرأتين القويتين » كانت اكثر اثارة من تجنب اختلاقها .

وعلى العموم فقد كتب من الهراء عما سمي بـ « العامل الانثوي » خلال فترة رئاستي للحكومة اكثر مما كتب عن أي شيء آخر . وكنت اسأل دوما عن طبيعة احساس المرأة وهي رئيسة حكومة ، فكنت اجيب « لا اعرف . فأنا لم أجرب البديل المعاكس » .

بعد المقابلة اخذني السير فيليب مور ، سكرتير الملكة ، الى مكتبه نزولا عبر ما يسمى بـ « سلم رئيس الحكومة » . ووجدت سكرتيري الخاص الاول الجديد كين ستو ينتظر هناك ، حاضرا لاصطحابي الى داونج ستريت .

لقد جاء كين الى القصر مع رئيس الحكومة السابق جيمس كالاهان قبل ما يقارب الساعة . وكان طاقم الموظفين يعرفون مسبقا الشيء الكثير عن سياساتنا ، نظرا لأنهم تفحصوا بعناية بيان المعارضة وعينهم على التحضير السريع لبرنامج التشريع الاداري الجديد . وبالطبع فإن بعضا من كبار الموظفين ، مثلما عرفت سريعا ، يحتاجون الى اكثر من قراءة نزيهة متجردة لبياننا الانتخابي ولبعض الخطب الاخرى كي يدركوا حقا فحوى التغيرات التي كنا نزمع بثبات اجراءها .

علاوة على ذلك فإن بناء علاقات مع الموظفين ، تتجاوز المستوى الشكلي من الاحترام الى الاعتماد والثقة ، يستغرق وقتا . الا ان الروح المهنية البحتة للجهاز الاداري البريطاني الذي يتيح مجيء وذهاب الحكومات بأدنى اضطراب في سير العمل وبأقصى كفاءة ، انما هو امر تحسدنا عليه

سائر الدول على اختلاف نظمها .

تركنا ، دنيس وأنا ، قصر بكنجهام في السيارة الخاصة برئيس الحكومة . اما سيارتي السابقة فقد اعطيت الى المستر كالاهان (اللورد كالاهان حاليا) . ولما اجتازت السيارة بوابات القصر لاحظ دنيس ان الحرس هذه المرة أدوا التحية لي . وفي تلك الايام البريئة ، التي سبقت فرض تدابير امنية بالغة الشدة خوفا من الارهاب ، تجمعت جمهرة من المهنئين ، والمتفرجين ورجال الصحافة وطواقم التصوير بانتظارنا في داوننج ستريت ذاته . بل ان الحشود امتدت على طول الطريق المؤدي الى داوننج ستريت ، وتجاوزته الى شارع وايتهول .

خرجنا ، دنيس وأنا ، من السيارة ومشينا باتجاههم . واعطاني ذلك الفرصة كي استعرض في ذهني ما اعتزم قوله خارج المنزل رقم 10 .

ولما التقيت عدسات الكاميرا والمراسلين ، كانت الهتافات تصم الآذان بحيث لم يستطع احد ممن كانوا في الشارع ان يسمع ما كنت أدلي به من حديث . ولحسن الحظ فإن الميكروفونات المبثوثة امامي التقطت الكلمات وبثتها عبر الاذاعة والتلفزيون .

استشهدت بدعاء شهير ينسب الى القديس فرانسيس الأسيزي ، وهو يبدأ بالقول « ... ليعم التناغم ، حيث يوقد الشقاق » .

وقد أثير الكثير من التهكم ازاء اختياري هذا ، لكن المتهكمين غالبا ما ينسون بقية الدعاء المقتبس .

وهو « ... ليحل الصواب حيث الخطأ . وليحل الايمان حيث الارتياب . وليحل الأمل حيث اليأس » .

ان قوى الخطأ والارتياب واليأس كانت متحصنة تحصينا مكينا في المجتمع البريطاني ، كما بين « شتاء السخط » ذلك بجلاء ساطع ، بحيث لن يكون بالامكان التغلب عليها من دون قدر من الشقاق .

10 داوننج ستريت

دخلنا المنزل رقم 10 فوجدنا العاملين قد جاؤوا للترحيب بنا . وانني لعلى يقين من ان لهذه المراسم دواعي عملية في الايام التي سبقت عصر التلفزيون ، حيث ان على كل من يعمل في

المبنى ان يكون قادرا على معرفة رئيس الحكومة شخصيا، سواء لأسباب أمنية أم لدواعي الأداء السلس لمختلف الخدمات التي تقدم فيه.

والحق ايضا، ان هناك جوا يكاد يكون عائليا داخل المنزل رقم 10.

فعدد الموظفين صغير نسبيا، - (مجموعه 70 الى 80) - رغم انهم لا يحضرون جميعا في وقت واحد بفعل نظام المناوبة. ويضم هذا الرقم العاملين في «المكتب الخاص»، بما في ذلك الموظفون الخافرون الذين يضمنون عمل 10 داوننج ستريت على مدار الساعة، و«المكتب الصحافي» حيث يوجد من يرد على المكالمات دوما، و«فتيات غرفة الحديقة» اللواتي يؤدين اعمال السكرتاريا والاعمال الورقية، و«مكتب الحفظ السري» الذي يصنف الوثائق ويحفظها في الملفات، و«القسم البرلماني» الذي يعالج المسائل البرلمانية من تصريحات ونقاشات، و«قسم المراسلة» الذي يتلقى بين 4000 الى 7000 رسالة في الاسبوع، والاقسام المتعلقة بشؤون الكنيسة والتشريفات، و«مكتب السياسة» و«وحدة السياسة»، والمراسلين وغيرهم من العاملين الذين يزودون الاسرة الكبيرة بالشاي والقهوة - وقبل هذا وتلك - بالمعلومات عن العالم الخارجي.

انه لانجاز خارق. وهو يتطلب اناسا ذوي مؤهلات متميزة وتفان استثنائي، خصوصا اذا قارنت هذه الموارد الضئيلة نسبيا والمحيط المتواضع، بالبيت الابيض، مثلا، الذي يضم طاقما من 400 موظف والمستشارية الالمانية التي تحوي طاقما من 500 موظف.

ان السكرتيرين الخاصين لرئيس الحكومة، الذين يترأسهم السكرتير الخاص الاول، طاقم اساسي وحيوي لادارة الحكم. فهم القناة الاساسية للاتصال بين رئيس الحكومة وبقية اقسامها، وهم يتحملون عبئا هائلا من المسؤولية. ومن محاسن حظي ان توفرت على سلسلة من خيرة السكرتيرين الخاصين الاوائل على مدى السنوات. اما السكرتيرون الخاصون الآخرون، من ذوي الاختصاص بالشؤون الاقتصادية او الخارجية، فقد اكتسبوا سريعا ملكة الحكم والخبرة والمعرفة بتفكيري، مما اتاح لي الاعتماد عليهم.

وكان برنارد انجهام، سكرتيري الصحافي، لدى مجيئه بعد خمسة اشهر من تسلمي رئاسة الحكومة، عضوا آخر لا غنى عنه في الفريق. وقد قيل لي ان وجهة برنارد السياسية عمالية، لا محافظة. لكنني شعرت بالمودة ازاء هذا الرجل الشديد المراس، الصريح، المرح، الآتي من يوركشاير، منذ رأيته اول مرة. ان فضيلة برنارد المميزة تكمن في امانته الكلية. ولما كان

انسانا شريفا، فقد كان ينتظر هذا المستوى الرفيع من الغير. وفعلا لم يخذلني قط.

ان ساعات العمل في 10 داوننج ستريت طويلة. لكنني لم اكترث لذلك. ان كثافة العمل المقترن بمنصب رئيس الحكومة تبلغ مبلغا يبدو معه النوم ترفا. وعلى أي حال فقد وطنت نفسي خلال السنوات، على ان اكتفي بأربع ساعات من النوم ليلاً. وغالبا ما يمتد عمل «المكتب الخاص» الى الحادية عشرة ليلاً. وقد كان عددنا قليلا الى حد انه لم تكن هناك اية امكانية لكي نضع العمل على طاولة الآخرين. ان جوا من هذا النمط يساعد على بناء فريق تسوده السعادة على نحو بديع، بل فريق على احسن ما تكون الكفاءة.

فالناس يعملون في ظل ضغط كبير، ولا يوجد وقت للصغائر. وكل الجهود ينبغي ان تتركز على اتمام العمل. وكثيرا ما يقود ذلك الى الاحترام المتبادل والعلاقات الودية.

ان هذه الميزة التي تميز 10 داوننج ستريت تحدد سلوك العاملين ليس ازاء بعضهم البعض فحسب، بل حيال رئيسة الحكومة التي يخدمونها على نحو مباشر او غير مباشر.

ان الهتافات والتصفيق ترحيبا بقدم رئيس حكومة جديد قد تكون من باب الشكليات التقليدية. اما الدموع والاحزان عند توديع رئيس او رئيسة لدى خروجه او خروجها النهائي من الحكم، فهي اصيلة في العادة.

وبالطبع، فقد سبق لي ان زرت 10 داوننج ستريت لدى استيزاري لحقيبة التعليم في حكومة تيد هيث (1970 ـ 1974)، وقبل ذلك التاريخ بصفة سكرتيرة برلمانية لوزير التقاعد في وزارتي هارولد ماكميلان وأليك دوجلاس هيوم. ولذا كنت اعرف ان المنزل اكبر بكثير مما يبدو عليه من الخارج، فهو في الواقع مؤلف من منزلين يقع احدهما خلف الآخر، ويرتبطان بممرات مع جناح اضافي يصل بين المبنيين. ورغم ان غرف الاستقبال و«قاعة مجلس الوزراء» كانت مألوفة لي، فلم اكن اعرف الا القليل عن بقية المبنى.

السكن «فوق الدكان»

ان 10 داوننج ستريت اكثر من مكتب عمل، فهو مخصص لسكن رئيس الحكومة ايضا. ولم يخامرني الشك في انني سأنتقل، بعد مغادرة اسرة كالاهان، الى الشقة الصغيرة المخصصة لرئيس الحكومة والواقعة اعلى المبنى. ولقد اوحى لي بذلك كل اعتبار عملي، اضافة الى ميلي

للعمل ساعات طويلة. وكما اعتدنا ان نقول، ايام صباي في جرانثام. انني احبذ السكن فوق الدكان. الا انني لم اتمكن من الانتقال من منزلنا في فلود ستريت، حيث مكثت اسرتنا 10 سنوات، الا في الاسبوع الاول من يونيو (حزيران). ولكن ابتداء من تلك اللحظة وحتى شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1990، بات داونج ستريت وتشيكرز (المقر الريفي لرئيس الحكومة) المركزين الرئيسيين لحياتي الشخصية والمهنية.

وسرعان ما صارت الشقة في المنزل رقم 10 ملاذا لي من بقية العالم، رغم ان قدرا كبيرا من العمل كان يجري فيها ايضا في بعض المناسبات.

تقع هذه الشقة في الجزء العلوي من المبنى تماما او عند العوارض الخشبية العليا في الواقع. الا ان هذا العلو كان مفيدا، ذلك ان الدرج قدم لي المران البدني الوحيد الذي حصلت عليه. وكانت هناك وفرة من الخزانات لرص الكتب، وغرفة بوكس (صغيرة) لرمي كل شيء حتى نجد له موضعا دائما. ولوضع اكوام من الكتب والاوراق على عجل حين يأتي الزوار.

وقررنا، دنيس وانا، الا نطلب خادمة منزلية تقيم معنا. فما من مديرة منزل تستطيع ان تتواءم مع ساعات عمل غير منتظمة بالمرة كما هي حالي. فحين لا يكون لدي أي ارتباط او موعد، اصعد من مكتبي الى الشقة لتناول وجبة سريعة من السلطة، او البيض المسلوق بقشره في الماء المغلي، مع الخبز المحمص. ولا اتوجه الى المطبخ لاعداد شيء في العادة الا وتكون الساعة قد شارفت على العاشرة او الحادية عشرة مساء. (كنا نعرف كل طرائق اعداد البيض والجبنة، وكان هناك على الدوام شيء جاهز في الثلاجة لنقتطع منه لقمة).

كانت خزنة الجليد في الثلاجة متخمة بالمأكولات، وسخان المايكرو - ويف، لدى ظهوره يؤدي عمله الباهر حين تبرز الحاجة الى وجبات فجائية سريعة. بسبب عملنا المتأخر ليلا لاعداد خطاب او تصريح، او بلورة قرارات لازمة لحملة الفولكلاند، او الغارة الليبية، او قرارات خاصة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة.

في مثل هذه المناسبات كنا نلجأ الى غرفة الطعام الصغيرة في الشقة، التي تجاور مطبخنا الاصغر، وكان السكرتيرون من «مكتب السياسة» يساعدوننا في هذا العمل (دون ان يتقاضوا شيئا من دافع الضرائب).

وسيان ان كنت في موقع رئاسة الحكومة ام خارجه، فإنني لم أنس أبدا انني نائبة عن دائرة فينشلي، ولم تكن عندي اي رغبة لنسيان ذلك. وهكذا كانت متابعاتي الشهرية للدائرة

الانتخابية والرسائل التي تعالج من داخل 10 داوننج ستريت على يد سكرتيري جوي روبيليارد (الذي كان سكرتير الوزير السابق آيري نيف حتى يوم اغتياله) تبقيني على اتصال مباشر بهموم الناس. وكنت انعم بوكيل دائرة انتخابية من الطراز الاول، اضافة الى رئيس دائرة انتخابية مساند تماما. وهذا، كما يعرف أي نائب، أمر غاية في الأهمية. كذلك فانني حافظت على اهتماماتي الخاصة التي تطورت نتيجة عملي في الدائرة الانتخابية، بوصفي راعية مأوى العجزة والفقراء في شمال لندن.

لم يكن ليسعني ان ابقى رئيسة حكومة طوال اكثر من 11 سنة لولا وجود دنيس الى جانبي. انه يتمتع بشخصية طاغية، ولديه افكار دقيقة عما ينبغي ولا ينبغي عمله. لقد كان رصيدا مترعا بالنصح الحكيم والتعليق الثاقب. وقد كرس هاتين الملكتين، بحكمته، لي، لا للعالم الخارجي، ورفض على الدوام ان يجري مقابلات صحافية. لم يكن لديه أي سكرتير او مستشار للعلاقات العامة، مع ذلك كان يرد على ما بين 30 و50 رسالة في الاسبوع بخط يده. وعلى أثر نشر رسائل «بيل العزيز» في مجلة «برايفت آي» اصبح كاتب الرسائل المفضل عند نصف الشعب، على ما يبدو.

كان دنيس يشاطرني شغفي بالسياسة - وبفضلها التقينا اول مرة - ولكن كانت لديه اهتماماته الخاصة في العالم، ليس اقلها الرياضة. فهو شغوف بلعبة الرجبي (الكرة المستطيلة) - وكان في الواقع حَكَماً لهذه اللعبة. زد على ذلك انغماسه الكبير في نشاطات الاحسان، وفي عضوية مؤسسة المعونة الرياضية، واصحاب الخانات الدينية. لقد القى دنيس العديد من الخطابات في مواضيعه (غير السياسية) المفضلة. ولعل الخطاب الذي يلخص معالم شخصيته وقناعاته على خير وجه هو ذلك الخطاب الذي ألقاه عن الصلة بين الرياضة والاخلاق، ومنه هذه السطور:

«ان الرغبة في الفوز تولد مع معظمنا. والارادة في الفوز مسألة تدريب. أما أسلوب الفوز فمسألة شرف».

ورغم اهتمام دنيس العميق بكل ما يتصل بالشؤون العسكرية، اذ كان يفضل البقاء في الجيش بعد الحرب العالمية الثانية لو ترك له الخيار، فإن وفاة والده الفجائية فرضت عليه ادارة اعمال الاسرة، وهي عبارة عن شركة للأصباغ والكيماويات. وانا سعيدة لأنه فعل ذلك. فقد كانت خبرته الصناعية لا تقدر بثمن بالنسبة لي.

ولم يقتصر الامر على معرفته بالجانب العلمي (وهو امر مشترك بيننا) بل يتعداه الى كونه مدققا للكلفة ومحاسبا اداريا. وما كان ثمة شيء يفلت من عينه المهنية - كان يرى المتاعب ويتحسسها قبل غيره بكثير. اما معرفته بصناعة النفط فقد وضعت في متناولي نصح خبير اثناء الزيادة الفجائية الثانية الكبرى في اسعار النفط التي شهدها العام 1979 والحق، انني بفضله كما بفضل عدد من الاصدقاء الكثيرين، لم انقطع عن التماس بأمور الصناعة والتجارة.

ان تكون رئيسا للحكومة يعني ان تكون وحيدا. وبمعنى من المعاني، لا بد ان يكون الامر كذلك: فليس بمقدورك ان تقود وانت وسط الجموع. لكني لم اعان الوحدة بفضل وجود دنيس. فيا له من رجل، ويا له من زوج، ويا له من صديق.

داخل داونتج ستريت

ان 10 داونتج ستريت صنف استثنائي من المنازل، من بعض النواحي. فثمة لوحات وصور ومنحوتات لاسلافي من رؤساء الحكومة، وهي تذكر المرء بدخوله تاريخا يمتد قرابة 250 سنة.

وتتوفر للمرء، وهو رئيس حكومة، الفرصة ليترك بصماته على الاسلوب الدارج في 10 داونتج ستريت. وقد وضعت خارج شقتي السكنية قطع مجموعتي من الخزفيات التي جمعتها على مدى سنوات. كما جلبت معي لوحة جبارة تصور تشرشل، كنت احتفظ بها في غرفتي بمجلس العموم. وعلقنا اللوحة لتطل على الجالسين في غرفة الانتظار المجاورة لقاعة الاجتماعات الوزارية.

كانت هذه الردهة لدى مجيئي، تبدو مثل نادي بول مول الرث، مؤثثة بأرائك من الجلد المهترئ، بيد انني غيرت المشهد بأسره بأن جلبت طاولات وكراسي ورفوف كتب من اماكن اخرى في المبنى. وقد تطرأ اوقات عصيبة في غرفة الاجتماعات الوزارية ذاتها، ولكن ما من سبب يدعو لتنغيص الناس وهم ينتظرون الدخول اليها.

ومع ان اهم التغييرات في معالم الديكور لم تجر الا بعد مضي 10 سنوات على عملي هناك، فقد حاولت منذ البداية ان اجعل للغرف مظهرا يعج بالحياة.

ان الغرف الرسمية تكاد تكون خالية من الزينة، وكان 10 داونتج ستريت لدى حلولنا فيه اقرب الى «بيت مؤثث للايجار». وبمعنى من المعاني كان كذلك، على ما اعتقد.

ان داوننج ستريت يخلو من الفضيات، وكان على متعهدي الطعام ان يؤمنوا القطع الفضية في العشاءات الرسمية. وقد اعارني اللورد برونلو، الذي يسكن جوار جرانثام، الفضيات من مجموعته في «بيلتون هاوس». وغير بريقها اللماع فعلا معالم غرفة الطعام في المنزل 10. وهناك قطعة معينة لها معنى خاص بالنسبة لي - علبة جواهر تحمل شعار حرية بلدية جرانثام، التي كان اللورد برونلو السابق، ثم والدي في ما بعد، عمدة لها. اما البساتنة الذين يرعون متنزه سانت جيمس بارك فكانوا يجلبون لنا الازهار. ومما يبعث على السعادة ان الزهور ظلت تترى على داوننج ستريت من الاصدقاء والمؤيدين، حتى آخر يوم لي هناك، حتى كان من الصعب اجتياز الممرات لكثرة الازهار التي بزت في عددها معرض الزهور في تشيلسي.

أيضا... اعدت كساء غرفة المطالعة بورق جدران جديد على نفقتي الخاصة. فأزحنا ورق جدرانها القديم، وهو دمقس اخضر لماع، بورق آخر بلون القشطة، صار خلفية افضل لبعض الصور الحسنة.

وارتأيت ان يحوي داوننج ستريت على بعض اعمال الرسامين والنحاتين البريطانيين المعاصرين، الى جانب اعمال الفنانين السابقين. وكنت قد التقيت هنري مور حين كنت وزيرة دولة لشؤون التربية، واعجبت كثيرا بأعماله. وسمحت لنا مؤسسة مور ان نستعير واحدة من منحوتاته الصغيرة التي انتصبت بشكل رائع ومناسب في زاوية بالرواق الرئيسي. ومن وراء المنحوتة علقت احدى لوحات مور، وكنا نبدل هذه القطعة كل 3 أشهر. ومن القطع المفضلة عندي مشهد اناس نائمين في اقبية لقطارات الانفاق خلال فترة الحرب.

كنت أعي انني اول باحثة علمية تصبح رئيسة للحكومة - شأن وعيي تقريبا بكوني اول امرأة تصبح رئيسة في الواقع. لذلك أمرت بوضع رسوم وتماثيل للبعض من مشاهير علمائنا في غرفة الطعام الصغيرة، حيث غالبا ما كنت اتناول الطعام مع زواري وزملائي في المناسبات غير الرسمية. كنت احب ان يرى زواري الاجانب، وهم يأتون الى داوننج ستريت، شيئا من التراث الثقافي البريطاني. كانت اللوحات في قاعة الطعام الرئيسية نسخا غير اصلية، فعملت على تغييرها. فمثلاً استعرت رسما لجورج الثاني الذي اعطى مبنى 10 داوننج ستريت الى السير روبرت والبول، أول رئيس للحكومة. وسرعان ما وجدت لدى زياراتي الخارجية ان الكثير من سفاراتنا تضم اعمالا فنية رائعة تضيف الكثير الى انطباع الناس الحسن عن بريطانيا. وأردت للزائرين الاجانب ان يشعروا باعجاب مماثل في المنزل رقم 10.

كنت اعرف ان هناك اعدادا كبيرة من اللوحات البريطانية الممتازة في متاحفنا غير معروضة في الصالات. واستطعت ان استعير بعض لوحات تيرنر ورايبورن من اسكوتلندا، وبعض الصور من جاليري داليتش، وعلقت هذه الاعمال في غرفة الجلوس البيضاء وغرفة الاستقبال الرئيسية. كما امرت بتعليق رسوم بعض ابطال الامة، من خلال هؤلاء يمكن لك ان تشعر باستمرارية التاريخ البريطاني. وانني لاتذكر الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان وهو يحدق ذاهلا، في مناسبة من المناسبات، في اثنتين من هذه الرسوم في غرفة الطعام، واحدة لنيلسون الشاب والاخرى لويلنجتون. وعلق على هذه المفارقة. فأجبت ان هناك مفارقة مماثلة تتمثل في اضطرارنا اثناء زيارتنا لباريس ان نرى رسوم نابوليون. وها أنذا استعيد الحدث اليوم فأقول ان المثالين ما كانا متكافئين. فنابوليون خرج خاسرا.

في الليلة الاولى من دخولي 10 داوننج ستريت لم استطع ان افعل الكثير باستثناء انجاز جولة وجيزة في القاعات الرئيسية للمبنى. ثم دخلت قاعة الاجتماعات الوزارية فوجدت الكثير من الوجوه المألوفة تحييني ـ بينها وجه ابنتي كارول.

كان هناك ريتشارد رايدر الذي كان يعمل وظل مستمرا في العمل لبعض الوقت بصفة سكرتيري السياسي. المسؤول عن صلتي المتواصلة مع حزب المحافظين في عموم البلاد، وديفيد وولفسون (اللورد وولفسون الآن) الذي عمل رئيسا لطاقم الموظفين، مضفيا سحره الشخصي وخبرته العملية على قضايا ادارة رقم 10، وكارولين ستيفنز (اصبحت في ما بعد كارولين رايدر) التي عملت سكرتيرة لسجل يومياتي. وأليسون وارد (أليسون ويكهام في ما بعد) سكرتيرتي لشؤون دائرتي الانتخابية، وسينثيا كراوفورد ـ كنا نناديها جميعا باسم «كروفي» ـ التي عملت مساعدة شخصية لي وبقيت ملازمة لي منذ ذلك الحين.

لم نضيع الوقت في الدردشة، اذ كانوا تواقين لحل الامور وتحديد المكتب الذي سيعمل فيه كل واحد منهم. وكانت تدور في ذهني نفس المهمة بالضبط: اختيار اعضاء حكومتي.

تشكيل المجلس الوزاري

ان اختيار اعضاء الحكومة هو، بلا ريب، من اهم السبل التي يستطيع الرئيس بواسطتها ان يمارس السلطة على كامل سلوك الحكومة. ان ثقل القيود التي تحيط باختيار الوزراء ليس

معروفا تمام المعرفة من حيث مداه الحقيقي. فالاعراف تقضي ان يكون سائر الوزراء. اما اعضاء في مجلس العموم او مجلس اللوردات، وألا يزيد عدد الوزراء من اللوردات عن ثلاثة عموما، وبذا يضيق مدى المرشحين الممكنين لهذه المناصب. زد على ذلك لا بد للمرء من ان يوزع المناصب على كل ارجاء البلاد - اذ يمكن ايهام اية منطقة، بسهولة، بأنها اهملت. ولا بد من الأخذ في الاعتبار تنوع الآراء في الحزب.

رغم ذلك، تتوقع الصحافة ان تعين الحكومة، من 22 وزيرا، وان تنشر القائمة باسمائهم في ظرف 24 ساعة - والا فإن ذلك يعد علامة اكيدة على وجود ضرب من ضروب الازمة السياسية. وغالبا ما تعجب اصدقائي الامريكيون والاجانب من سرعة تشكيل الحكومات واعلانها في بريطانيا.

لذا لا اظن ان احدا منا في رقم 10 ارتاح لحظة في ذلك اليوم، الذي غدا يوما طويلا.

لم انم اكثر من ساعتين في الليلة السابقة، وتلقيت التقرير الامني المفصل الذي يرفع في العادة الى رؤساء الحكومة الجدد. وبعد ذلك صعدت الى غرفة الطابق العلوي، وهو المكان الذي سأمضي فيه الكثير من الساعات على مدى السنوات اللاحقة. ورافقني ويلي وايتلو، و«العريف الاول» في حزبنا، مايكل جوبلنج. وبدأنا نراجع ونغربل الاسماء البارزة والاقل بروزا بالتدريج، حتى اخذ لغز الصور المقطعة يزول، وتأخذ الصورة شكلها. وبينما كنا، ويلي و«العريف الاول» وأنا، نناقش التعيينات، كان كين ستو يسعى الى الاتصال بالمعينين ليرتب مجيئهم في اليوم التالي.

في الساعة الثامنة والنصف توقفنا في فاصل راحة لتناول وجبة طعام. كان افراد الطاقم الشخصي من الموظفين يعرفون انه لا يوجد مطعم او بوفيه في رقم 10، لذلك طلبوا طعاما صينيا جاهزا لخمسة عشر شخصا، وجلسنا لنأكل في غرفة الطعام الكبيرة (تلك على ما اظن كانت آخر مرة نطلب فيها طعاما جاهزا اثناء عملي كرئيسة حكومة).

كنت اعرف ان اصعب المعارك ستجري على ارض السياسة الاقتصادية. لذلك حرصت على ان يكون وزراء الشؤون الاقتصادية الاساسيون من المؤمنين الصادقين باستراتيجيتنا الاقتصادية. وكان جيفري هاو قد وطد نفسه بثبات باعتباره المتحدث الاقتصادي الرئيسي باسم الحزب. لقد كان دنيس هيلي (القيادي العمالي المحنك) يحاصر جيفري ويهاجمه في المساجلات البرلمانية بانتظام، الا ان جيفري راح يزيد التحكم الدقيق بتقاريره وبالقدرة على سوق الحجج والاعتماد

على النصح من مختلف المصادر، فأخذ يبدي للعيان ان وراء المظهر الخارجي البسيط الخادع ثمة براعات وزير المالية الرائع... الذي صاره فعلا في ما بعد. وقد وقعت على كاهله مسؤولية اتخاذ اشق القرارات... ومع ذلك لم يرف له جفن. واعتقد ان تلك هي خير سنواته السياسية.

اثر تسلمي الزعامة عام 1975 درست امر تعيين كيث جوزيف «وزير ظل» للمالية (الخزانة). كان كيث قد بذل جهوداً اكثر من أي انسان آخر للكشف، في الخطابات والكراريس عن اختلال الأداء الاقتصادي البريطاني والسبل الممكنة لتغييره. لقد كان من خير العقول السياسية، فهو مفكر اصيل، وهو من ذلك النوع من الرجال الذي يجعلك تفهم ماذا يقصد بورك (المفكر المحافظ ادموند بورك) بقوله ان السياسة هي «فلسفة في التطبيق». وهو فريد في نوعه من ناحية اخرى ايضا، فهو يجمع بين التواضع والانفتاح العقلي والمبدئية الراسخة. وهو مرهف الحس، ارهافا اصيلا، ازاء مصائب الناس. ورغم انه لم يكن لديه أدنى ريب في صواب القرارات التي كنا عازمين على اتخاذها، فقد كان يعرف انها تعني انهيار الشركات الضعيفة، وان التوظيف المفرط سينتهي الى البطالة، فكان يحرص على مآل هؤلاء - اكثر بكثير مما كان يفعل نقادنا الذين يتخذون من الشفقة مهنة.

لكن مثل هذا المزيج من الصفات الشخصية قد يخلق مصاعب جمة في خضم الهرج والمرج القاسي للحياة السياسية التي يتعين على وزراء المالية قبل غيرهم ان يتحملوا مغبتها. لذلك تبوأ كيث منصب وزير الصناعة، حيث قام بالعمل الحيوي الذي لم يكن احد سواه ليقدر عليه: لقد غير كامل الفلسفة التي هيمنت في السابق على هذه الوزارة. كان كيث - وما يزال - اقرب اصدقائي السياسيين.

وعينت جون بيفن وزيراً لأمانة المالية (الخزانة). لقد كان في اثناء المعارضة من ألمع انصار السياسات الاقتصادية التي كنت اؤمن بها، وكان قبل ذلك ناقدا شجاعا لانعطافة حكومة هيث المعاكسة. ولكن اتضح لي انه اقل كفاءة مما كنت آمل لجهة تنفيذ المهمة المضنية المتمثلة في السعي لضبط الانفاق العام. اما اداؤه اللاحق كزعيم للأغلبية في مجلس العموم فكان افضل بكثير، فالصفات المطلوبة هنا هي الحساسية السياسية المرهفة، والمزاج المرح، والاسلوب المميز.

واصبح جون نوت وزير دولة للتجارة. وكان يتمتع هو الآخر بفهم والتزام صارمين بسياساتنا في الرقابة النقدية والضرائب المتدنية والمبادرة الحرة. الا ان جون خليط من الذهب والخبث والزئبق. فما من احد كان خيرا منه في تحليل وضع معين ووصف سياسة معينة لمعالجته.

ومع ذلك كان يشق عليه، او لربما يستثير ملله، ان يثبت على سياسة واحدة..

لقد ساعدني جيفري وكيث على ان اقدم التوجه الى الحكومة. اما ويلي (وايتلو) وآخرون فقد قدموا الولاء الذي يمكن لي ان اركن اليه، وبذلك ايقنت ان بوسعنا تطبيق الاستراتيجية الاقتصادية. وبخلافه، كان يبدو من الحصافة في ضوء ادائنا الفعال في المعارضة وفي الحملة الانتخابية، ان نحتفظ بدرجة عالية من الاستمرار بين «حكومة الظل» والحكومة المعينة.

لقد صار ويلي وايتلو وزيرا للداخلية، وبصفته هذه، ثم بصفته اللاحقة كزعيم الاغلبية في مجلس اللوردات، زودني انا شخصيا والحكومة ككل بالنصح الحكيم المرتكز على تجربة هائلة. وغالبا ما كان الناس يدهشون لاننا عملنا معا بصورة حسنة جدا، آخذين في الاعتبار تنافسنا على زعامة الحزب واختلاف نظرتنا الى الاقتصاد. الا ان ويلي رجل كبير في البنية كما في الاخلاق وقد اراد النجاح للحكومة التي ارتضى منذ البداية ان تهتدي بفلسفتي العامة. لقد ساندني بثبات حين كنت على صواب، ودأب على مساندتي، وهذا هو الاهم، حين جانبته. وبقي في نظري نائب رئيس حكومة وهو منصب لا وجود له من الناحية الدستورية الا انهٔ علامة واضحة على الاقدمية السياسية لا مثيل له. كما كان بمثابة الثقل الموازن الذي ساعد على ابقاء الحكومة في المسار المرسوم.

مع هذا شعرت بضرورة اجراء بعض التغيرات في الحقائب. فجئت بكريستوفر سومز المرعب ليكون زعيم الاغلبية في مجلس اللوردات. كان كريستوفر نسيجا نادرا، ولربما مفرط الاعتداد بنفسه، وبالتالي كان افضل رجل للاداءات المنفردة، سواء كسفير في باريس، او كآخر حاكم لروديسيا، وهذا خير له من العمل بانسجام مع آخرين.

واصبح بيتر (اللورد) كارينجتون، الذي قاد مجلس اللوردات بمهارة ايام المعارضة، وزيراً للخارجية. ان خبرته التي لا تبارى في الشؤون الخارجية جعلته اكثر من مؤهل لهذا المنصب. لقد كانت لبيتر طريقة رائعة في اداء الامور، وقدرة على ان يشخّص على الفور النقاط الرئيسية في اية مجادلة، وان يعبر عن نفسه بلغة لاذعة. كانت بيننا خلافات كثيرة، ولكن من دون اية مرارة. وكنا نؤلف مزيجا فعالا - ليس اقلها بسبب ان بيتر يقول، كوزير خارجية عنود ومتشدد على نحو خاص، انه - أي بيتر - مهما كان شعوره ازاء اقتراح معين، فليس هناك من سبيل يحمل رئيسة حكومته على القبول بذلك. واثبتت هذه الطريقة فعاليتها عموما. غير اني كنت عازمة على ان يكون لوزير الخارجية في الاقل، اساس جيد - وآراء عميقة - في السياسة

الاقتصادية. وطلبت الى بيتر ان يستعين بنيكولاس ريدلي.

كان هناك تعيينان اثارا كثيرا من التعليقات. فقد طلبت من بيكر ووكر، لدهشته هو، ان يكون وزيرا للزراعة. اذ لم يخف بيتر قط عداءه لاستراتيجيتي الاقتصادية. الا انه كان رجلا شديد المراس ومقنعا، بل ذخيرة لا تقدر بثمن في التعامل مع السخافات الجلية للسياسة الزراعية المتبعة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وأوضح ادراجه عضوا في الحكومة انني مستعدة لادخال كل اشكال الرأي المحافظ في الحكومة الجديدة، اما الموقع الذي اسندته اليه فقد اوضح اني لست على استعداد للمجازفة بالاستراتيجية الاقتصادية المركزية.

ولعل هذه المعادلة لم تكن واضحة في قراري بالاحتفاظ بجيم (اللورد) برايور في وزارة العمل. وسأصف في موضع آخر التعارضات بين رأي جيم وبقيتنا نحن خلال فترة المعارضة. فقد كانت تبرز بين فترة واخرى مناقشة حيوية حول تغيير اوضاع نقابات العمال. واتفقنا جميعا ان النقابات اكتسبت سلطات وامتيازات اكثر مما ينبغي. واتفقنا ايضا على وجوب معالجة هذا الوضع خطوة خطوة.

ولكن حين جئنا الى اتخاذ اجراءات محددة، برز خلاف عميق بصدد سرعة التحرك ومداه. مع هذا، لم يكن في ذهني شك في اننا بحاجة الى جيم برايور. اذ كان ما يزال ثمة شعور في البلاد، بل في حزب المحافظين ايضا، ان بريطانيا لا يمكن ان تحكم بدون الموافقة الضمنية لنقابات العمال. وكان لا بد من انصرام بضع سنوات قبل ان يتغير هذا الوضع. ولو كنا قد كشفنا كامل جوانب مشروع قانون النقابات رغما عنها وفي وجه معارضتها منذ البداية، لأدى ذلك الى تقويض الثقة بالحكومة بل لربما استثار تحديا معاكسا لم نكن بعد على استعداد لمواجهته. وهكذا كان وجود جيم هو الشعار المعبر عن تعقلنا. اذ انه قد عقد صلات طيبة مع عدد من قادة نقابات العمال. ولعله غالى في تقدير قيمتها العملية. الا انه كان سياسيا مجربا ذا شخصية قوية. وهي خصال تجلت لاحقا بصورة مؤثرة في ايرلندا الشمالية حيث كان وزيرا لشؤونها.

ينص القانون على ان 22 شخصا لا غير يتلقون رواتب وزراء مجلس وزاري. وقراري بتعيين وزير خارجية من مجلس اللوردات كان يعني ان علينا ان نعين وزير خارجية اضافيا للاجابة عن الاسئلة المطروحة في مجلس العموم. ولا يحبذ اعضاء مجلس العموم في أي حال رؤية اعضاء اكثر مما يجب من مجلس اللوردات في مجلس الوزراء. انهم يقبلون بالطبع ان يكون زعيم

مجلس اللوردات او لورد الاستشارية (وزير العدل - وأعني في هذه الحالة الرجل المبرز والفوار: «اللورد هيلشام» كوينتن هوج) او نبيلا ثالثا ذا اهلية واضحة للعيان، في الوزارة. لكنهم يطالبون بأن يكون هناك وزير ثان في مجلس العموم للاجابة نيابة عن أي لورد يتولى مسؤولية قطاع معين.

عينت في هذا المنصب ايان جيلمور (وقمنا بتدبير مماثل نشأت ضرورته لدى ضم ديفيد يونغ الى الوزارة وزيرا للعمل ثم وزيرا للتجارة والصناعة). وقد مكث ايان في وزارة الخارجية مدة سنتين. وبالنتيجة ابدى لي الولاء ذاته وهو في مقاعد النواب الخلفية مثلما كان عليه وهو في الحكومة.

لقد كنت تواقة الى ضم أنجوس مود الى الحكومة للافادة من سنوات خبرته السياسية، ورجاحة آرائه وذكائه الثاقب. واسندنا اليه معالجة إعلام الحكومة. وهكذا في ختام اليوم الاول بقي شاغر واحد. ونتيجة لذلك فإن نورمان فاولر لم يستطع، بوصفه وزير دولة لشؤون النقل، ان يكون من الناحية الرسمية عضوا في المجلس الوزاري، رغم انه حضر كل اجتماعاتنا.

في حوالي الساعة الحادية عشرة مساء اكتملت قائمة اسماء المجلس الوزاري وحظيت بمصادقة الملكة. فصعدت الى الطابق العلوي لأشكر العاملين على التليفونات في رقم 10، الذين انهمكوا في ترتيب كل المواعيد المطلوبة لليوم التالي. وبعدها اخذتني السيارة الى البيت.

يوم السبت رأيت الوزراء، واحدا واحدا. ومضت الأمور بروية كافية. فأعضاء الوزارة الذين لم يندرجوا بعد في عداد «المجلس الاستشاري الملكي» اقسموا اليمين لدخولهم في قصر بكنجهام. وعصر يوم السبت اكتمل تعيين افراد الحكومة واعلنت الاسماء للصحافة. وهذا وفر لكل وزير عطلة نهاية الاسبوع كي يغتنمها لوضع مسودة توجيهات للوزارة التي يترأسها كي تطبق سياسات البيان. والواقع ان الوقت المتاح كان اطول من المعتاد، فيوم الاثنين كان عطلة رسمية ايضا.

تعيينات أخرى

مساء السبت اتممنا قائمة الوزراء الثانويين المساعدين ووكلاء الوزارات، وقد رأيتهم او خابرتهم هاتفيا يوم الاحد. وغدا العديد من هؤلاء في ما بعد اعضاء في الحكومة، بمن في ذلك

سيسيل باركينسون، ونورمان تيبيت، ونيكولاس ريدلي، وجون وايكهام. ان وكلاء الوزراء الجيدين كانوا مرغوبين ومطلوبين طلبا عظيما من جانب رؤسائهم. فالفريق الوزاري الجيد يتسم بأهمية فائقة في بسط سيطرة سياسية فعالة في عمل الوزارة. وكان هناك 60 منصبا شاغرا ينبغي ملؤها، الا ان الحكومة كلها عينت واعلنت بعد 48 ساعة من دخولي داونغ ستريت. اما آخر، وخير قرار اتخذته، فهو تعيين ايان جاو سكرتيرا شخصيا لشؤون البرلمان. فكان ايان يجمع الولاء والدهاء بحس فكاهي طليق، ورافقنا بهذا المزيج من المزايا خلال العديد من اللحظات العسيرة. لقد ولد برلمانيا بالفطرة، يحب كل زوايا مجلس العموم. وفي الاحاديث الشخصية كانت لديه القدرة على ان يجر الجميع الى الدائرة السياسية ويجعلهم يشعرون ان مساهمتهم هي الأهم. وفي الخطابات العامة كانت فكاهته المنطلقة تأسر جانبي مجلس العموم وتغرقهم في الضحك. وقد بقينا اصدقاء قريبين حتى بعد استقالته المبدئية بسبب الاتفاقية الانجلو - ايرلندية التي عارضها من موقع نزعة اتحادية خالصة لا شائبة فيها. وكان اغتياله على يد ارهابيي تنظيم «الجيش الجمهوري الايرلندي» عام 1990 خسارة لا تعوض.

كان يوم الاثنين، كما اشرت، عطلة رسمية.

جئت الى رقم 10 واغتنمت الفرصة لاكمال عدد من التعيينات غير الوزارية. ووصل جون هوسكينز بعد الظهر ليصبح مدير الوحدة السياسية التابعة لي. ينحدر جون من وسط الاعمال والكومبيوترات، لكنه يتميز، فضلا عن هذه الخبرة، بقدرات تحليلية كبيرة، وقد اسهم في صياغة استراتيجيتنا الاقتصادية حين كنا في المعارضة. وروّج نظرية مفادها ان «ثقافة التدهور» هي السبب النهائي للعديد من معضلات بريطانيا الاقتصادية. وخلال عمله في الحكومة ارغم الوزراء مرارا على ان يربطوا كل قضية بالاستراتيجية العامة الرامية الى قلب ذلك التدهور. فأبقى بذلك عيوننا على الكرة، كما يقال.

في ذلك اليوم نفسه رأيت كينيث بيريل، مدير الهيئة المركزية لمراجعة السياسة او «هيئة الخبراء». لقد تأسست هذه الهيئة بالاصل على يد «تيد» هيث كمصدر للحكومة تستمد منه النصح السياسي الطويل الأمد. في وقت لم يكن يوجد فيه سوى عدد متناقص من هيئات الخبراء الخاصة والمستشارين الخاصين في الحكومة مقابل انتشار واسع للاعتقاد بأن المسائل الكبرى الراهنة يمكن حلها عن طريق التحليل التقني المتخصص. لكن وجود حكومة ذات اتجاه فلسفي ثابت يؤلف، بلا ريب، محيطا غير موائم لهيئة ذات نظرة تكنوقراطية، والتكهنات

المنفصلة لهيئات المختصين، اذ تتسرب للصحافة وتعزى الى الوزراء، تنطوي على قدر من الاحراج.

لقد تغير العالم، لكن هيئة مراجعة السياسة لم تواكب هذا التغير. لهذه وغيرها من الاسباب اظن ان قراري اللاحق بالغاء الهيئة كان صحيحا، بل لعله كان محتوما. ولا بد لي من القول انني لم احزن لغيابها. وبعدها طلبت من السير ديريك رايز ان يؤسس «وحدة الكفاءة» التي تعالج التبذير الحكومي وضعف كفاءة الحكومة. وكان ديريك رجل اعمال آخر ناجحا، من الشركة التي اعتاد الجميع على وصفها بأنها شركتي المفضلة: «ماركس آند سبنسر». وقد اعتدنا نحن الاثنين ان نقول ان قيمة اي خدمة في مجال السياسة تقاس بمقدار ما توظف فيها، اما في الاعمال التجارية فنحكم على قيمة الخدمة بمقدار ما نستحصله منها.

كنا على اقتناع راسخ بالحاجة الى ادخال بعض معايير رجال الاعمال في العمل الحكومي. ولم نكن ندرك معاً مدى الصعوبة في ذلك.

في اليوم ذاته رأيت السير ريتشارد اوبراين لنبحث مسألة توضح المدى الاستثنائي للقضايا التي مرت على مكتبي في هذه الايام الاولى.

لم يكن السير ريتشارد رئيس «لجنة خدمات الطاقة البشرية»، هذه المنظمة غير الحكومية شبه المستقلة التي تشرف على مشاريع التدريب في البلاد، بل ايضا رئيس اللجنة التي تقدم النصح لرئيس الحكومة في تعيين اسقف كانتربري الجديد. كان الاسقف دونالد كوجان قد اعلن عزمه على التقاعد، وكان لا بد من ايجاد خلف له بنهاية العام. ابلغني عن عمل اللجنة وذكر لي متى تكون مستعدة لبلورة توصياتها. وفي ضوء علاقاتي اللاحقة مع المراتب الكنسية العليا بوسعي أن اتمنى لو ان السير ريتشارد جمع الوظيفتين، وأسس برنامج تدريب نزيها للاساقفة.

بيد ان الشؤون المالية والاقتصادية للدولة، على اية حال، هي التي تتطلب الاهتمام الفوري. لقد أعطى السير جون هانت، سكرتير الوزارة، انطباعا مطمئنا بامتلاكه كفاءة هادئة، وقد اتضح لي في ما بعد ان هذا الانطباع دقيق تماما. اذ اعد تقريرا موجزا حول معظم المسائل العاجلة، مثل رواتب القطاع العام، وحجم الاقتراض الحكومي، وأعد قائمة بالاجتماعات الوشيكة مع رؤساء الحكومات الاجنبية. وكانت كل واحدة من هذه القضايا تتطلب اتخاذ قرار مبكر. اما أول موعد لي يوم عصر الاثنين فكان مع جيفري هاو لبحث ميزانيته المقبلة. وتدبرت في تلك الليلة - خلافا للعادة تماما - امر العودة الى بيتنا في فلود ستريت لتناول العشاء مع

العائلة. لكن وتيرة النشاط لم تفتر قط، اذ كانت لدي حزمة من الاوراق للقراءة حول شتى المواضيع المتصورة، او هكذا بدا لي الأمر.

فالسيل المتدفق، دون انقطاع، من صناديق الرسائل الحمراء المغلقة قد بدأ ـ بمعدل ثلاثة صناديق كل مساء واربعة في عطلة نهاية الاسبوع. لكني مع هذا بدأت العمل بارادة صلبة. فليست هناك من فرصة اخرى كهذه تحظى بها حكومة جديدة بتفويض انتخابي جديد لكي تختم بخاتمها الراسخ الشؤون العامة. وكنت عازمة على اغتنام هذه الفرصة.

قرارات مبكرة

في يوم الثلاثاء، عند الساعة الثانية والنصف ظهرا، عقدنا اول اجتماع لمجلس الوزراء. وكان «غير رسمي» أي بدون جدول عمل مما يعده سكرتير المجلس عادة، وبدون محضر للمناقشات. (سجلت استنتاجات الاجتماع لاحقا في اول اجتماع رسمي للمجلس، الذي التأم صباح يوم الخميس، وهو الموعد المعتاد للاجتماعات). وفيه رفع الوزراء تقاريرهم عن وزاراتهم وعن التحضيرات التي قاموا بها للتشريع القادم. وشرعنا بتنفيذ التعهدات التي قطعناها في بيان الحزب لتحسين رواتب افراد الشرطة والقوات المسلحة.

لقد عملت حكومة العمال، اثر اهتزاز المعنويات في سلك الشرطة، وانخفاض عدد الملتحقين الجدد به، بل التلويح باضراب من جانب الشرطيين، على انشاء لجنة خاصة لدراسة الرواتب برئاسة القاضي اللورد ادموند ديفيس. وابتكرت اللجنة صيغة لزيادة رواتب افراد الشرطة بما يتماشى ونمو المداخيل الاخرى. وقررنا تنفيذ التوصيات بزيادة الرواتب في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني). واعلنّا ذلك كما ينبغي في اليوم التالي، الاربعاء. وقررنا بالمثل دفع كامل الراتب العسكري الذي اوصى به أخر تقرير لهيئة دراسة رواتب القوات المسلحة، اعتبارا من مطلع ابريل (نيسان).

ابتداء من الاجتماع الاول غير الرسمي، شرعنا في تلك العملية المؤلمة، ولكن الضرورية، لتقليص القطاع العام بعد سنوات من الافتراض بأن لا بد من توسيعه على حساب القطاع الخاص. لذا فرضنا تجميدا فوريا على التوظيفات الجديدة، في سلك الخدمة المدنية، رغم اننا كنا سنعدل ذلك لاحقا ونضع اهدافا محددة للتقليص.

بدأنا بمراجعة الضوابط المفروضة من الحكومة المركزية على الحكومات المحلية، رغم اننا في هذا الميدان ايضا كنا سنضطر لاحقا على السير في طريق فرض ضوابط مالية أشد، نظرا لأن عجز المجالس البلدية او رفضها ادارة الخدمات بكفاءة وفاعلية بات جليا على نحو متزايد.

لقد كانت الاجور والاسعار همنا المباشر، وظلت على هذا النحو خلال السنوات الاولى من الاضطراب الاقتصادي. وكان حزب العمال قد انشأ لجنة برئاسة البروفسور هيو كليج لدراسة الاجور المقارنة، بوصفها وسيلة معتبرة لرشوة عمال القطاع العام دون الاضراب، بشيكات مسحوبة على تواريخ تحل بعد الانتخابات. كانت لجنة كليج مصدر وجع رأس كبير، وكان الألم يزداد كلما اقترب موعد استحقاق الشيكات. اما بخصوص المساومة على الاجور في قطاع الصناعات المؤممة، فقد قررنا ان يبتعد الوزراء المعنيون عن العملية قدر المستطاع. وستقوم استراتيجيتنا على تطبيق الانضباط المالي الضروري ثم ترك الادارة والنقابات المعنية مباشرة لاتخاذ قراراتها الخاصة. لكن ذلك يتطلب التقدم في الميادين المكملة الاخرى المنافسة، مثل الخصخصة، وتغيير اوضاع نقابات العمال - حتى تظهر النتائج المرجوة.

ولا بد من ان يكون هناك ايضا تغيير جذري للطريقة التي كان يجري بها ضبط الاسعار عن طريق تدابير تدخلية مثل «لجنة الاسعار» والضغط الحكومي، والدعم المالي الحكومي. ولم تكن لدينا اية اوهام هنا، فان ارتفاع الاسعار هو عرض من اعراض التضخم، لا سبب له. والتضخم ظاهرة نقدية وكبحها يستدعي انضباطا نقديا. اما كبح الزيادات وابقاؤها عند مستوى منخفض بوسائل اصطناعية فلن يفيد في شيء سوى خفض الاستثمارات وتقويض الارباح ادنى مما ينبغي للحفاظ على انتعاش الاقتصاد البريطاني، ونشر ذهنية «الافراط في الكلفة» في عموم الصناعة البريطانية.

خلصت في كلا اجتماعي مجلس الوزراء، الى تأكيد الحاجة الى المسؤولية الجماعية والكتمان بين الوزراء. وقلت انني لا اعتزم الاحتفاظ بيوميات المناقشات الوزارية، وآمل ان يحذو الآخرون حذوي. ان مثل هذا التدبير منهك لكتّاب المذكرات ولكنه القاعدة الوحيدة المقبولة للحكم. الا اني رددت ذلك التحذير مرارا لوأد تسرب المعلومات..

كنا ما نزال في الاسبوع الاول من عمر الحكم، مع ذلك كان لزاما علينا ان نقرر محتوى اول خطاب للملكة. وتلك بالاساس مهمة لجنة وزارية خاصة يترأسها ويلي وايتلو، تضطلع بمسؤولية بلورة التوصيات للوزارة حول التشريعات لادراجها في خطاب الملكة.

لقد كنا محظوظين لأن التزاماتنا البرنامجية كانت على ذلك القدر من الوضوح. ان خطاب الملكة مكتوب اصلا.

في خضم هذا النشاط لتشكيل الحكومة وصنع السياسة، لم يكن ليسعني ان انسى نوابنا في مجلس العموم. فلقد رأيت على مدى عشرين سنة من عملي في مجلس العموم عبر ستة برلمانات مختلفة، كيف تنبجس المشاكل فجأة وكيف يتعرض عمل المجلس الى المخاطر. لذلك دعوت مساء يوم الثلاثاء، أي قبل يوم من اجتماع البرلمان، رئيس وسكرتاريي «لجنة عام 1922» للتباحث وللاحتفال بالنصر ولمناقشة عمل الدورة البرلمانية المقبلة.

ان اسم اللجنة يختصر عادة الى «22» - وهو يحيي ذكرى احداث تلك السنة. حين فرض النواب المحافظون استقالة حكومة لويد جورج الائتلافية. مما ادى الى اجراء انتخابات عامة وعودة المحافظين الى السلطة بقيادة اندرو بونار لو. ويفترض بذلك ان يكون تذكيرا لمن تسوّل له نفسه الارتياب في اهمية «لجنة 22» للحكومة. وحتى لو لم تكن هناك اوقات عاصفة فليس بالامكان بلورة برنامج تشريعي واسع الا بوجود تفاهم عملي طيب بين 10 داوننج ستريت، ولجنة «22»، و«مكتب العرفاء» وزعيم مجلس العموم.

شهد البرلمان الجديد في يوم الاربعاء المصادف 9 مايو اول اجتماع له لانتخاب رئيسه باسمه. كان الرئيس السابق للبرلمان هو جورج توماس. وهو وزير عمالي سابق. واختاره الكل بالاجماع كي يواصل العمل في منصبه.

كان احترامي لجورج توماس كبيرا جدا، الا انه مما اكثر بمضي الوقت. فهو رجل شديد التمسك بايمانه الديني (المسيحي) ويتميز باستقامة باهرة اسبغت عليه، كرئيس للمجلس، هيبة من نوع خاص - الا اني ركزت في خطاب التهنئة على امر آخر: ان اتذكر باستمرار تجنب ذكر جيمس كالاهان كرئيس للحكومة.

زيارة هيلموت شميت

في اليوم التالي اجتمع اعضاء البرلمان ليؤدوا اليمين. لكن اهمية يوم الخميس كانت تفوق مراسم الاحتفال هذه (الواقع ان هناك احتفالا ضاع في خضم الاحداث - اعني الاحتفال بميلاد دنيس). ففي ذلك اليوم حل في لندن المستشار الالماني هيلموت شميت في زيارة رسمية رتبت

بالاصل مع الحكومة العمالية ـ وكان شميت اول رئيس حكومة اجنبية يزورني بصفتي رئيسة للحكومة.

بحثنا الامر وارتأينا قبول هذه الزيارة، وحرصت على ان تتم في موعدها. كنت قد التقيت هيلموت شميت اثناء فترة المعارضة فشعرت بتقدير كبير له. فهو يتمتع بمعرفة عميقة بالاقتصاد العالمي الذي وجدنا انفسنا ـ رغم ان شميت يعتبر نفسه اشتراكيا ـ في اتفاق وثيق حوله. والواقع انه كان يفهم اهمية المذهب المالي الاورثوذكسي، خيرا من بعض المحافظين البريطانيين. وبالذات الحاجة الى الضبط النقدي وكبح الانفاق والاقتراض العام بغية افساح المجال لنمو القطاع الخاص. ولكن كان ينبغي ان يقال له دون مواربة ان بريطانيا ترغب في لعب دور حيوي ومؤثر في المجموعة الاوروبية واننا لا نستطيع ان نفعل ذلك ما لم تحل مشكلة حصتنا غير العادلة في الميزانية ويومذاك لم اجد ما يدعو الى اخفاء وجهات نظرنا وراء ستار من الدخان الدبلوماسي، والحق انني اردت ان اقنع هيلموت شميت بمعقولية موقفنا وقوة عزمنا، ذلك ان لالمانيا الغربية بالذات اكبر النفوذ في المجموعة. لذا فقد اغتنمت كل مناسبة ممكنة لايصال الرسالة.

كان الخطاب الذي القيته مساء ذاك الخميس، في حفل العشاء تكريما للمستشار الالماني، اول مناسبة لاطلاق مقاربتي الجديدة للمجموعة الاوروبية. لقد رفضت منذ البداية فكرة وجود شيء «لا ـ اوروبي» في المطالبة بتسوية التفاوتات. وقلت في مقطع لفت انتباه وسائل الاعلام «لقد خيّل للبعض في بلادنا انني وحكومتي سنكون «ناعمي الملمس» في المجموعة الاوروبية. اذا كانت هذه الشائعة قد بلغت مسامعك، ايها السيد المستشار، عن طريق العصافير الصغيرة في ساحة «سميث سكوير» (حيث مقر حزب المحافظين بلندن) او ساحة «بيلجراف سكوير» (حيث عنوان سكن السفير الألماني في لندن) او أي موضع آخر، فان من الانصاف ان أدلي لك بالنصح الصريح ان اترك جانبا هذه الافكار (مثلما فعل زملائي منذ فترة طويلة!). انني اعتزم ان اكون شديدة الانحياز في الحكم على ما يشكل مصالح بريطانيا، وحازمة تماما في الذود عنها». في اليوم التالي عقدنا مؤتمرا صحافيا سئلنا فيه عن علاقاتنا الشخصية، نظرا لأن هيلموت شميت اشتراكي ويذكر اسم المستر كالاهان، دون رسميات، باسم «جيم»، حين ركزت على تشابه سياستنا، فتدخل قائلا: «لا تذهبي ابعد مما ينبغي، يا رئيسة الحكومة، ولا تعكري صفو علاقاتي مع حزبي، رجاء!».

طرت يوم السبت الى اسكوتلندا لالقاء خطاب في مؤتمر المحافظين الاسكوتلنديين وهو امر طالما تمتعت به.

ان الحياة لم تكن سهلة على المحافظين الاسكوتلنديين، ولم تصبح في ما بعد اسهل قط.

فهم، خلافا للمحافظين الانجليز، حزب اقلية، ووسائل الاعلام المحلية تقذع فيهم قذعا، بيد ان هذه الاوضاع شحذت حماسة المحافظين الاسكوتلنديين وروحهم القتالية التي اعجبتني، وضمنت لي جمهورا متحمسا ومتجاوبا.

ان بعض القادة المحافظين البارزين، وان كانوا اقلية ضعيفة، مايزالون يتوقون الى نوع من حكومة اقليمية مفوضة في اسكوتلندا، لكن الباقين منا كانوا في ارتياب عميق مما يمكن ان يعنيه ذلك لمستقبل الاتحاد. وقد اكدنا قرارنا بالغاء «قانون اسكوتلندا» الذي شرعه العمال، واشرت في معرض ذلك الى اننا سنبادر الى اجراء محادثات مع سائر الاحزاب «بهدف تقريب الحكومة من الشعب»، وفعلنا ذلك اخيرا بتقليص دور الدولة، بدلا من انشاء مؤسسات حكومية جديدة. وعلى اي حال فقد تعمدت ان اضفي على جوهر رسالتي الى المؤتمر، والى بريطانيا بأسرها، طابعا مكفهرا بصورة مقصودة. ففي ذلك اليوم بلغ التضخم نسبة 10.1% وقد نشر الرقم، وهو مرشح للتزايد. فقلت:

«ان شرور التضخم ماتزال معنا. ومانزال بعيدين جدا عن العودة الى النقود النظيفة وان تنبؤ وزارة المالية لدى تسلمنا السلطة يشير الى ان التضخم يمضي في مسار صاعد. ويتطلب الأمر وقتا طويلا قبل ان تفعل اجراءاتنا فعلها. ولا ينبغي لنا ان نستصغر شأن ضخامة المهمة التي تنتظرنا. ولا يمكن تحقيق الشيء الكثير بدون نقود سليمة. فهي الاساس للحكم السليم».

ولما راحت الصعاب الاقتصادية والسياسية تتراكم في الاشهر اللاحقة، لم يكن بوسع احد ان يزعم اننا لم نحذر من ذلك سلفا.

منزل تشيكرز

وصلنا الى مطار القوة الجوية الملكية في نورثولت (بضواحي لندن الشمالية الغربية)، وتوجهنا بالسيارة الى تشيكرز حيث امضيت اول عطلة نهاية اسبوع لي بوصفي رئيسة حكومة. لا اظن ان هناك احدا مكث طويلا في تشيكرز ولم يقع في حب هذا المنزل.

فابتداء من اول ساكن، وهو ديفيد لويد جورج، ذهب الافتراض الى ان شاغلي هذا المنصب قد لا يملكون بالضرورة عقارا ريفيا خاصا بهم. لذلك فان الهدية التي قدمها اللورد لي الى الأمة، اي منزله الريفي، لكي يستخدمه رئيس الحكومة للراحة، يشكل معلما على حقبة جديدة شأن «لوائح الاصلاح».

لدى وصولي كرئيسة الحكومة، وجدت ان مدبرة المنزل هي فيرا توماس، التي كانت تعرف وتحب كل قطعة لامعة من الاثاث، وكل لوحة تاريخية، وكل صنف من الفضيات المتلألئة. ان تشيكرز ليس الا منزلا من الطراز الاليزابيثي، ولكن اعيد بناؤه جذريا عبر السنين.

تتوسط المنزل باحة كبرى (كانت في ما مضى فناء) سيّجت في القرن الماضي، وتشعل وسطها جذوع اشجار مقتطعة فتعبق غرف المنزل بشذى الخشب المحترق.

وبفضل كرم السفير الامريكي في لندن ولتر اننبرج (خدم بين 1969 و1974) اضيف الى المنزل حمام سباحة مسقوف. ولم يستخدمه احد خلال سنوات مكوثي، الا صيفا. وعلمت في وقت مبكر ان كلفة تدفئة المنزل تناهز 5000 جنيه استرليني سنويا. وبالتوفير من هذا المبلغ استطعنا ان نخصص مزيدا من جولات التصليح الابدية للمنزل. ولعل اهم عمل اجريته هو تنظيف الكسوة الخشبية لجدران غرفة الطعام والقاعة الكبرى. وما ان زالت الطبقات المتراكمة من الوسخ ودهان التلميع، حتى اكتشفنا ان الخشب مطعم بالنقوش الرائعة التي اختفت لسنوات تحت تلك الطبقة الكثيفة من الشوائب.

ان المجموعة التي التأم شملها على غداء الاحد بعد عشرة أيام لا اكثر من النصر الانتخابي، هي المجموعة النموذجية التي ستلتقي دوما في منزل تشيكرز في نهاية الاسبوع. فهناك عائلتي: دنيس، وكارول، ومارك. وهناك كينيث جوزيف، وجيفري واليزابيث هاو، وعائلة بيم، وكوينتن (اللورد) هيلشام، الذين يمثلون، ان جاز القول، الفريق الحكومي. وكان هناك ايضا بيتر (اللورد) ثورنيكروفت واليستر ماكالباين من «المكتب المركزي» للحزب، وهذا الأخير، مسؤول مالية حزب المحافظين، وهو اكثر الناس فاعلية في جمع الاموال قاطبة، وهو احد من اقرب وأوفى اصدقائي. وهناك أيضا ديفيد وولفسون. وبرايان كارتلدج (سكرتيري الخاص)، مع زوجتيهما، اضافة الى الصديقين السير جون والليدي تيلني، اللذين اكملا عقد الجماعة.

كنا مانزال بعد في مزاج احتفالي بالنصر الانتخابي، بعيدين عن رسميات 10 داوننج ستريت. لقد اكملنا المهمة الاولية في وضع الحكومة على السكة. وكنا لا نزال ننعم بروح الرفقة

التي يذوي نسغها الحي لا محالة، بفعل التعارضات والخلافات الحكومية.

كانت الوليمة خفيفة على القلب ومرحة. ولعلها مثال على ما اسماه النقاد لاحقا بـ« نزعة الانتصار البورجوازية ». ولكننا كنا مدركين ان الطريق الممتد امامنا طويل. وكما اعتاد والدي ان يقول: « من السهل ان تبدأ. ولكن هل انت من المواظبين؟ ان من السهل تماما ان تباشر عملا. ولكن من الصعب ان تواصل انجازه ».

في الساعة السابعة مساء عدنا، دنيس وانا، الى لندن. لنبدأ اسبوعي الثاني الكامل كرئيسة للحكومة. كان العمل يتكدس اصلا، فالصناديق تذهب الى تشيكرز او تعود منها. واتذكر اني سمعت هارولد ماكميلان يقول لمجموعة متحمسة من البرلمانيين الشبان ان لرؤساء الحكومة الكثير من وقت الفراغ (لعدم وجود وزارة خاصة بهم) للقراءة. وذكر مثال ديزرائيلي وترولوب. وكنت اتساءل احيانا ان كان يمزح بقوله ذاك.

1 - هذا المجلس من اقدم المؤسسات السياسية البريطانية، ويضم ابرز مستشاري التاج في عضويته، بمن فيهم كل وزراء المجلس، عرفا.
ان اجتماعات المجلس التي تضم قلة من الوزراء بحضور الملكة، باتت الآن شكلية، لكن اليمين الذي يؤديه الاعضاء الجدد يعزز الالتزام بسرية ادارة امور الحكومة، كما ان «اوامر المجلس» ما تزال اجراء مهما لوضع التشريعات التي لا تحتاج الى مصادقة البرلمان.

2 - «الوحدة السياسية» انشئت اول مرة على يد هارولد ويلسون عام 1974، وواصلها جيمس كالاهان. ان قيمة هذه الوحدة، التي وسعت عدد اعضائها، تكمن في مرونتها وانخراطها في شؤون السياسة اليومية، على اساس التعاون الوثيق مع رئيس الحكومة.

3 - انظر الفصل الثاني

4 - لجنة خطابات الملكة والتشريعات المقبلة

5 - تتألف «لجنة عام 1922» من كل اعضاء البرلمان المحافظين، عدا المستوزرين منهم. وتبحث اللجنة في اجتماعاتها واجتماعات لجانها الفرعية الاراء والسياسات، وينقل نتائجها «العرفاء» في الحزب وسكرتير رئيسة الحكومة لشؤون البرلمان كما ان لهذه اللجنة القول الفصل في اختيار رئيس البرلمان حين يكون المحافظون في السلطة.

6 - للمزيد من التفاصيل ومجرى المفاوضات حول حصة بريطانيا في ميزانية السوق، انظر الفصل الثالث

تغيير الإشارات

الفصل الثاني

السياسة الداخلية خلال الأشهر الستة الأولى - حتى نهاية 1979

ان الانتقال من فورة النصر الانتخابي الى مشاكل الاقتصاد البريطاني يشبه التحول من عشية لمواجهة ضُحاها.

كان التضخم يتسارع، والأجور في القطاع العام خارج نطاق السيطرة، وتقديرات الانفاق العام في تزايد بينما تقديرات العوائد في تناقص، وقد تفاقمت المشاكل الداخلية مع ارتفاع أسعار النفط الذي كان يدفع العالم الى الركود.

كانت الغواية في هذه الظروف باعثة على التراجع الى نوع من المتراس الدفاعي، وتبنّي سياسة تعقّل زائفة مفادها: تجنب خفض الضرائب طالما الإيرادات تنذر بالهبوط أصلاً، وتجنب الغاء ضوابط الأسعار طالما ان التضخم يتسارع، وتجنب تقليص المعونات الحكومية للصناعة طالما نحن بين فكيّ ركود متزايد، وتجنب لجم القطاع العام بينما القطاع الخاص أضعف من ان يوفر وظائف جديدة.

الواقع، ان هذه الظروف الاقتصادية غير المواتية أبطأت فعلا الوتيرة التي كنا نأمل بها انهاض بريطانيا. ولكني رأيت ان ذلك كله يشكل حافزاً اضافياً لمضاعفة جهودنا. فقد كنا نصعد أعلى مصعد «نازل»، وعليه كان علينا ان نمضي بسرعة أشد بكثير كي نصل الى القمة.

أول خطاب للملكة

كانت أول فرصة لتبيان عزمنا على تحدي الصعاب، للصديق أو العدو، هو خطاب الملكة. ان «خطاب الولاء» (كما يسمى رسميا) الأول للحكومة الجديدة يحدد السياق لكامل فترة

وجودها في الحكم. وما لم تُغتنم الفرصة لرسم مسار جديد جذرياً، فمن المؤكد أنها لن تتكرر قط. وعندئذ يدرك العالم كله ان وراء الخطاب اللفظي الجديد، الجريء، لا شيء غير «العمل كالمعتاد».

كنت عازمة على ان أرسل اشارة واضحة على التغيير.

في ختام المناقشات حول الخطاب، بات جلياً انه بوسع مجلس العموم ان يتوقع برنامجاً ثقيلاً، يرمي الى قلب الاشتراكية، وتوسيع الخيارات، وزيادة حيازة الممتلكات. وسيكون هناك تشريع يقيد نشاطات «هيئة مؤسسة العمل الوطني»، ويبدأ في عملية اعادة المؤسسات والموجودات وممتلكات الدولة الى القطاع الخاص. كما سنعطي مؤجري البلديات الحق في شراء بيوتهم بحسومات كبيرة، واعطاء رهونات عقارية بنسبة 100 في المائة من قيمة العقار. كما سيقر الغاء جزئي للضوابط المتعلقة بالاستئجار الجديد من القطاع الخاص.

فثمة عقود من الضوابط المقيدة قلصت بانتظام الفرص أمام الراغبين في استئجار أماكن سكنهم. مما أعاق بالتالي حركية العمل والتقدم الاقتصادي.

ولسوف نلغي «قانون الأراضي العامة» الذي اشترعه حزب العمال. ان هذا المسعى لتأميم المكاسب الناشئة عن التنمية، ولّد شحة في الأرض ودفع الاسعار عالياً. كما قررنا ان نلغي الالزام المفروض على السلطات المحلية لتبديل مدارس النحو ونعلن ادخال «مشروع تعضيد الطلاب»، متيحين الفرص للأطفال الموهوبين من العائلات الفقيرة ان يدرسوا في المدارس الخاصة. تلك كانت أول خطوة لما كنت أطمح الى ان يغدو خطوات عديدة لضمان أن يتمتع الأطفال المتحدرون من عائلات مثل عائلتي، بفرصة لتطوير الذات.

سنقلص أخيراً النشاطات الفاسدة أو التبذيرية المبدَدة، في الغالب، من جانب الحكومات المحلية والبلديات والمنظمات العمالية المباشرة (التي يسيطر عليها الاشتراكيون في العادة).

حين أسهمت في النقاش الدائر حول خطاب الملكة، برزت نقطتان في حديثي جذبتا اهتماماً خاصاً، وهما: الغاء ضوابط الأسعار، والوعد بتغيير اوضاع النقابات.

فمعظم الناس كانوا يتوقعون ان نبقي على ضوابط الاسعار بصيغة من الصيغ، مؤقتاً على الأقل. لأن ضبط الأسعار والأجور والأرباح هو من بين الوسائل التي تسعى بها الحكومات، في معظم أرجاء العالم الغربي، الى توسيع سلطانها ونفوذها، وتخفيف آثار التضخم الناجمة عن سياساتها المالية غير المسؤولة بالذات. ولكن كان هناك قدر كبير من الدلائل، التي جمعها

اتحاد الصناعات البريطانية (CBI)، تشير الى ان تقييد الأسعار لن يكون له أدنى تأثير على التضخم من ناحية، إلا انه سيضر ضرراً مؤكداً بالربح والاستثمار الصناعيين من ناحية أخرى.
ومن بين أوائل المناقشات في اللجنة الاقتصادية - لجنة الاستراتيجية الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء التي كنت أرأسها - فكرة ان نمضي قدماً ونلغي لجنة الأسعار. الغاء شاملاً ومبكراً. وجادل بعض الوزراء قائلاً ان الارتفاع المقبل للأسعار، مقروناً بتسارع التضخم الحالي، سيُحال الى قرارنا بالغاء اللجنة، ويرمى بالتالي على كاهل الحكومة.

كان لهذه الحجة وزنها. إلا ان وزير التجارة، جون نوت، حرص على ان يتحرك بسرعة خاطفة، وكان محقاً. فإن الغاء اللجنة في وقت لاحق من السنة نفسها سيكون أصعب مما هو عليه الآن بعد ان تكون الأسعار قد ارتفعت أصلاً بسرعة أكبر.

ولما أعلنّا الغاء لجنة الأسعار أدرك الخصوم، لأول مرة، إدراكاً حقيقياً ان الالتزام الكلامي للحكومة بالسوق الحرة يتفق مع نشاطها العملي تماماً. وأعلنّا أيضاً في الوقت ذاته قرارنا بتعزيز صلاحيات المدير العام للتجارة ولجنة الاحتكارات والاندماجات، كي تتصدى لأي تسعيرة احتكارية، بما في ذلك الأسعار التي تضعها الصناعات المؤممة.

ايضا، حرصت على استخدام خطابي في اثناء النقاش كي أضفي على مشروع تغيير اوضاع النقابات طابعاً موثوقاً.

لقد كانت الاستراتيجية المفضلة لدى جيم بريور هي التشاور مع النقابات قبل إدخال التغييرات المحدودة على قانون نقابات العمال الذي اقترحناه يوم كنا في المعارضة. ولكن كان من الضروري ان نبين انه لن يكون هناك أي تراجع عن التفويض الواضح الذي نلناه من أجل ادخال تغييرات جوهرية.

في البدء، اقترحنا 3 تغييرات أوردناها في خطاب الملكة.

أولاً، ان حق الاضراب - الذي اسيء استخدامه في اضرابات الشتاء السابق أو السنوات الكثيرة السابقة - سيقتصر بصرامة على أولئك المتنازعين مباشرة مع رب عملهم في محل عملهم بالذات، وهكذا تفقد الاضرابات الثانوية مشروعيتها.

ثانياً، اننا ملتزمون بتغيير القانون المتعلق بمكان العمل المغلق بوجه غير النقابيين، الذي أرغم المستخدمون بموجبه إرغاماً على الانضمام الى النقابة في حال رغبتهم في الحصول على وظيفة للاحتفاظ بها، وكان ذلك يشمل، في حينه، خمسة ملايين عامل. أما الذين فقدوا

وظائفهم لهذا السبب فيجب اعطاؤهم التعويض المناسب في المستقبل.

ثالثاً، توفير أرصدة عامة لتمويل الاقتراع النقابي أو التصويت على غيره من القرارات النقابية بريديا، وأردنا بذلك احباط التصويت برفع الأيدي - الاقتراع السيئ الصيت في «مواقف السيارات» - والممارسات الحادة، والشدّ والتخويف، التي باتت رديفة لـ«ديمقراطية النقابات».

وكلما عدت بذاكرتي الى الماضي أتعجب حقاً كيف ان قادة حزب العمال والنقابات صوّروا هذا البرنامج المعتدل نسبياً على انه هجوم سافر على النزعة النقابية العمالية بالذات.

الواقع انه كان علينا ان نعود - قريباً - الى قضية التغيير النقابي. فبمضي الوقت بات جلياً لقادة النقابات ولحزب العمال اننا لم نكن نتمتع بتأييد هائل من جانب الرأي العام لسياساتنا فحسب، بل ان أغلبية النقابيين تساندها أيضاً، لأن عائلاتهم كانت متضررة من الاضرابات التي لم يصوت لها كثيرون منهم أو لم يرغبوا فيها. فنحن الذين كنا على توافق مع المزاج الشعبي.

كان ذلك أول أداء لي في البرلمان بصفتي رئيسة للحكومة، وقد خرجت منه دون خدش. أما في هذه الأيام، فإن رؤساء الحكومة قلما يلقون خطابات في مجلس العموم، وان فعلوا اقتصروا على خطب معدودة نسبياً. وأهم الخطب من هذا النوع هي تلك التي تتناول البرنامج التشريعي للحكومة، والخطب الجوابية على مشاريع التصويت على قرارات تشجب تصرف الحكومة، أو البيانات التي تلي القمم والنقاشات العالمية التي تجري في أوقات نشوب أزمة دولية.

لعل هذا من بين الأسباب التي تجعل عودة رئيس الحكومة الى احتلال موقع زعيم المعارضة - عدا عن الضربة المعنوية لخسارة الانتخابات والخروج من المنصب - صعبة جداً، فزعامة المعارضة وظيفة تتطلب الكثير من إلقاء الخطب، علماً ان تقارير المعلومات المفصلة تغدو أقل بكثير. ومن المؤكد ان جيمس كالاهان، الذي لم يقد حزبه في المعارضة، كان برماً بهذا الدور. ولم يكن من باب المفاجأة لي ان يقرر في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1980 الاستقالة من هذا المنصب الذي جعله كالاهان اليساري بالذات موقعاً لا يطاق.

«استجواب الرئيس» كل ثلاثاء وخميس، هو الاختبار الحقيقي للسلطة في المجلس، وللمكانة في حزبك، ولقوة امساكه بلجام السياسة ولتمكنه من الوقائع التي تبررها. وما من رئيس حكومة آخر في العالم كله يتعرض الى هذا القدر من الضغط المنتظم، وان الكثيرين ينشطون كثيراً لتفادي ذلك، كذلك ما من رئيس حكومة (هكذا كنت أذكر المشاركين في القمم العالمية) معرّض للمحاسبة مثل رئيس الحكومة البريطانية.

كنت أطلع على الوقائع بعناية بالغة من أجل الاسئلة الاستجوابية. وكان طاقماً مؤلفاً من أحد السكرتيرين الشخصيين، وسكرتيري السياسي وسكرتيري الشخصي لشؤون البرلمان، يدقق ويستعرض معي كل القضايا المحتملة التي يمكن ان تُثار دون سابق انذار. مردّ ذلك ان الأسئلة المدونة في «المحضر البرلماني» تسأل عن الارتباطات الرسمية لرئيس الحكومة في ذلك اليوم. أما الاستجواب الحقيقي فهو التكملة، التي يبدأ موضوعها من مستشفى محلي ويمر بقضية عالمية كبرى لينتهي باحصائيات الجريمة. ويتوقع من كل دائرة وزارية، بالطبع، ان تقدم الوقائع والجواب الممكن على النقاط التي يمكن ان تُثار. لقد كان ذلك اختباراً حسناً ليقظة وكفاءة الوزير المسؤول عن وزارة معينة، من ناحية وصول المعلومات أو تأخرها أو عدم وصولها، او دقة هذه المعلومات أم خطأها، أم اثقالها بالاطناب.

وكانت النتائج، في بعض المناسبات، لا تثير الاطمئنان عند الحكم عليها بهذه المعايير. وعلى أي حال، أخذت أشعر شيئاً فشيئاً بالمزيد من الثقة إزاء المجابهات الصاخبة هذه، وكلما ازدادت ثقتي، قويت فاعلية أدائي. بل كنت اتمتع بذلك أحياناً.

ميزانية عام 1979

ان الخط الفاصل التالي في برنامج الحكومة كان الميزانية.

لقد كانت نظرتنا العامة معروفة جيداً. فالسيطرة المتينة على العرض النقدي ضرورية لخفض التضخم. كان تقليص الانفاق والاقتراض الحكوميين ضرورياً أيضاً لرفع العبء عن القطاع الخاص، صانع الثروة. أما خفض ضريبة الدخل، مشفوعاً بالتحول من فرض الضرائب على المداخيل الى فرضها على الانفاق، فمن شأنه زيادة المحفزات. غير أن السعي لتحقيق هذه الأهداف العريضة جرى على خلفية تدهور اقتصادي سريع داخل البلاد وخارجها.

كان معدل التضخم في بريطانيا يناهز 30 في المائة حين تبوأنا السلطة، إلا انه ظل سائراً الى ارتفاع (بلغ المعدل في الأشهر الثلاثة 113 في المائة). وعكس ذلك غياب الانضباط المالي في السنة الأخيرة من حكم العمال، حين كسروا القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي عليهم عام 1976. وكان هناك انفجار في الرواتب نظراً لأن مجموعات قوية، متحدة نقابياً، هجمت بقسوة على بقايا سياسة المداخيل التي اتبعها حزب العمال. أما عالمياً، فإن أسعار النفط أخذت في

الارتفاع بحدة ، وكانت أصلاً أعلى بنسبة 30 في المائة مما كانت عليه قبل ستة أشهر ، نتيجة استمرار الاضطرابات في إيران بعد سقوط الشاه عام 1978 . وكان لذلك أثره الضار على الاقتصاد العالمي .

ارتفاع أسعار النفط زاد من حدة الضغوط التضخمية في العالم كله . إلا أنه ترك أثراً عكسياً وضاراً ، في المدى القصير على الأقل ، على الاقتصاد البريطاني ، نظراً لأن الجنيه الاسترليني كان عملة ـ نفطية ، تُثَمن بناء على ذلك . وكان الجنيه قوياً لسببين آخرين ، هما ازدياد الثقة العامة بالاقتصاد البريطاني بعد الانتخابات ، واتباعنا سياسة نقدية حازمة تتطلب معدلات فائدة عالية (ارتفعت الفائدة بنسبة 2 في المائة أيام الميزانية) مما اجتذب رأس المال الأجنبي . نتيجة لذلك كله واصلت قيمة الجنيه الاسترليني الارتفاع .

ولعلنا كنا مهيأين ، خيراً من أية معارضة أخرى سابقة ، لاتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة . فقد كنا نجري ، كل سنة تمارينا الخاصة على الانفاق العام ، ساعين الى تشخيص مواضع التقلص الممكنة ، ومحددين الأرقام اللازمة . كما صغنا من خلال مجموعة « ستبنج ستون » ، التي ضمت وزراء الظل والمستشارين ، والتي كانت من إلهام جون هوسكينز ، أسلوباً لتنسيق وتوحيد السياسات الرامية الى تحقيق الهدف العام ، وهو قلب مسار تدهور الاقتصاد البريطاني . ولكن مهما كان مقدار الاستعدادات المسبقة فإنها لن تغير الوقائع المريرة للمالية ، وحساب الميزانية .

جرت النقاشات الحاسمة حول الميزانية بيني وبين وزير المالية في مناسبتين ، هما 22 و24 مايو . واستطاع هاو ان يبرهن ان خفض ضريبة الدخل الدنيا (من 33 في المائة) الى 30 في المائة ، وخفض اقتراضات القطاع العام الى 8 مليارات جنيه (وهو مبلغ شعرنا ان بالوسع تدبيره وتقديه) ، سيتطلب زيادة المعدلين الأدنى والأقصى لضريبة القيمة المضافة ، وهما 8 في المائة و15.5 في المائة ، الى معدل موحد هو 15 في المائة . وقررنا الابقاء على ضريبة الصفر على المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية) لقد شعرت بخشية تلقائية . فهذا التحول الكبير في صيغة الضرائب ، من الضريبة المباشرة الى الضريبة غير المباشرة ، سيزيد مؤشر أسعار التجزئة (RPI) بنسبة أربعة في المائة .

سيكون ذلك اضافة واحدة ، مرة والى الأبد ، في الأسعار وبذا لن تكون الزيادة « تضخمية » بالمعنى الدقيق للمصطلح ، فالتضخم يعني الاستمرار في (ارتفاع الأسعار) لكن ذلك يعني ان « مؤشر أسعار التجزئة » ، الذي يقيس به الناس عموماً مستويات معيشتهم ويعدلون مطالبهم

الأجرية وفقاً له، سوف يتضاعف، خلال سنواتنا الأربع في الحكم (1). وكنت قلقة أيضاً من ان الكثير من مقترحات خفض الانفاق الحكومي ينطوي على معدلات أسعار أعلى لقاء الخدمات الحكومية. وسيكون لهذه التغييرات، بدورها، تأثير مماثل على «مؤشر أسعار التجزئة».

أشرت في أول اجتماع لي مع جيفري حول الميزانية ان وزير المالية في عام 1951، ريتشارد «راب» بتلر قبله، طبق خفض الضرائب بصورة تدريجية، فهل ينبغي لنا ان نحذو حذوه؟ تشبث جيفري بموقفه. ومضينا نحن ندرس المسألة أبعد من ذلك.

في الاجتماع الثاني قررنا ان نمضي قدُماً، فالتخفيضات الضريبية حيوية، حتى ان كان علينا تسديدها بزيادة ضريبة القيمة المضافة (VAT)، بمثل هذه القفزة الكبرى. وكانت الحجة الحاسمة ان مثل هذه الزيادة المثيرة للخلاف في الضرائب غير المباشرة لا يمكن ان تطبق إلا في مستهل عمر البرلمان، حين يكون تفويضنا ما يزال طرياً. ولو انتظرنا أكثر، بأمل ان يتولى النمو الاقتصادي أو خفض الانفاق الحكومي تحقيق المهمة بدلاً عنا، فإننا قد لا نبلغ أبداً التغيير البنيوي اللازم لتقوية الحوافز. اذ علينا ان نوطد مسار استراتيجيتنا منذ البداية، وان نفعل ذلك بجرأة.

في ختام الاجتماع الثاني تبلورت صورة الميزانية التي أعلنها جيفري هاو في الثاني عشر من يونيو. واتفق الرأي عموماً على انها ميزانية تغييرية على نحو دراماتيكي، حتى من جانب أولئك الذين كانوا يعارضوننا، مثل صحيفة «الجارديان»، التي وصفت الميزانية بأنها «أغنى مقامرة سياسية واقتصادية في التاريخ البرلماني لفترة ما بعد الحرب». وجاءت فقراتها الرئيسية بعد المناقشة في نهاية مايو: خفض ضريبة الدخل الأساسية من 33 في المائة الى 30 في المائة (مع خفض ضريبة الدخل القصوى من 83 في المائة الى 60 في المائة)، زيادة الاعفاءات الضريبية بنسبة 9 في المائة فوق معدل التضخم، وادخال معدل جديد، موحد، لضريبة القيمة المضافة (VAT)، يبلغ 15 في المائة.

وعدا عن الخفض الهائل في ضريبة الدخل، استطعنا ان نقلص أو نزيل الضوابط المفروضة على عدد من ميادين الحياة الاقتصادية. فاختفت القيود المفروضة على الأجور والأسعار والأرباح. وأزيلت معها أو حورت المذكرات وقيود التخطيط غير الضرورية من مثل «شهادات التطوير الصناعي» و«أذون تطوير المكاتب»، وغيرها.

أما ميزانية جيفري هاو الثانية لعام 1986 فقد قيض لها ان تعلن عن انشاء «مناطق

المشاريع» ، حيث يمكن للأعمال ان تستفيد من التعليق الضرائبي أو الاعفاءات بغية اجتذاب الاستثمارات لتطوير فرص العمل في المناطق المتدهورة.

لقد غمرني فرح شخصي طاغ لإزالة «ضوابط العملة» - أي الغاء القيود القانونية المفصلة التي تعيق مقدار العملة الاجنبية التي يسمح للمواطن البريطاني بالحصول عليها. اذ أدخلت هذه التغييرات بمثابة «اجراء طوارئ» في بداية الحرب العالمية الثانية. وأبقت الحكومات المتعاقبة عليها بأمل زيادة الاستثمار الصناعي في بريطانيا ومقاومة الضغوط على الاسترليني، الى حد كبير. ولكن كان هناك دليل دامغ على ان هذه التقييدات لم تعد تحقق أياً من الغايتين المرجوتين منها (ان كانت قد حققت شيئاً من هاتين اطلاقا).

ان انتعاش الاسترليني، وبدء التمتع بالمزايا الاقتصادية لنفط بحر الشمال، يعني ان الوقت حان لالغاء هذه القيود جملة وتفصيلاً، ولكن على ثلاث مراحل - الأولى مع اعلان الميزانية، والثانية بعدها في يوليو، والثالثة في أكتوبر (مع استثناء الضوابط المتعلقة بروسيا بصورة مؤقتة). وبقي التشريع نفسه ماثلاً في «كتاب القوانين» حتى عام 1987، ولكن من دون تطبيق.

ان إزالة قيود العملة لم توسع حرية الأفراد والأعمال فحسب، بل شجعت الاستثمارات الاجنبية في بريطانيا والاستثمارات البريطانية في الخارج، مما وفر لنا بالتالي دفقاً ثميناً من الدخل يتوقع له ان يستمر حتى بعد ان ينفد نفط بحر الشمال بوقت طويل. ولكن ليس لدى كل رأسمالي نفس ثقتي بالرأسمالية. واتذكر بهذا الصدد لقاء مع خبراء حي «السيتي» (حي المال والأعمال في لندن)، أيام المعارضة. لقد بوغتوا برغبتي في تحرير سوقهم. واجابوني «قفي عندك!». من الواضح أن عالماً بدون قيود على التبادل... عالماً تقرر فيه الأسواق لا الحكومات حركة رأس المال، يثير فيهم الاضطراب. إذ قد يتوجب عليهم اذ ذاك خوض مجازفات.

ان القلق من مستويات الارتفاع في رواتب القطاع العام شتت جهودنا خلال فترة مناقشة الميزانية. فحريتنا في المناورة مقيدة في هذا الميدان. وقد دفعتنا حسابات سياسية صعبة، وان تكن كريهة، لأن نلزم أنفسنا، خلال الحملة الانتخابية، بتنفيذ قرارات «لجنة كليج» حيال المطالب التي رفعت رسمياً إليها. والمسألة الآن تدور حول ما إذا كان ينبغي احالة مطالب الجماعات الأخرى التي لم تُسوَّ بعد الى لجنة كليج، أم اتباع أسلوب جديد في معالجة القضية.

كان واضحاً لي ان هناك معيارين لا غير يمكن ان يطبقا على الرواتب والأجور المدفوعة في

القطاع العام كما في القطاع الخاص.

المعيار الأول هو القدرة على الدفع. فدافع الضرائب والرسوم هو الذي سيدفع. في نهاية المطاف، فاتورة أجور القطاع العام، وإذا ما تجاوز هذا العبء حداً معيناً فإن اقتصاد البلاد سينوء بحمله.

المعيار الثاني هو التجنيد للعمل. فالأجر ينبغي ان يكون كافياً لاجتذاب وابقاء الناس ذوي المقدرة والمؤهلات المطلوبة. إلا ان كامل الجهاز البيروقراطي الذي انشئ لتحقيق «التوافق» بين رواتب القطاع العام والخارجي - ليس فقط «لجنة كليج» بل أيضاً وحدة دراسة رواتب الخدمة المدنية - طمس معالم هذين المعيارين البسيطين.

قررنا ان نقدم الى اللجنة إياها الدليل على ضرورة ابقاء ميزانيات الوزارات في حدود معقولة وما يعنيه ذلك بالنسبة الى رواتب القطاع العام. إلا اننا قررنا أيضاً الابقاء على اللجنة لبعض الوقت، وبالطبع احالة الدعاوى الجديدة إليها على أساس اعتباطي. ورأينا في ذلك الوقت ان اللجنة قد تحدد مكافآت الرواتب بمستوى أدنى مما قد يضطر الوزراء أنفسهم الى القبول به. واتضح ان هذا التقدير مفرط في التفاؤل، ونتيجة لذلك قدّرنا كلفة الانفاق الحكومي أقل من حجمها، بسبب «لجنة كليج». وأرى الآن بنظرة الى الماضي اننا اخطأنا.

الواقع ان اشارات التحذير كانت جلية حتى في ذلك الوقت.

فقد قال لي جيفري هاو ان متوسط الرواتب سيزداد، في الأقل، بنسبة اثنين الى ثلاثة في المائة بالقياس الى ما افترضته توقعات يونيو. وفي نهاية الأمر، لم نعلن عن الغاء «لجنة كليج» إلاّ في أغسطس 1980 بعد اتمام العمل القائم. وكان آخر تقرير لها في مارس 1981.

ويبقى الواقع على أية حال انه لا يمكن وقف، ناهيك من قلب، كل شيء دفعة واحدة، من زخم مطالب الأجور في القطاع العام التي ولدّها التضخم، الى جبروت النقابات، الى تضخم حجم القطاع العام نفسه.

التغيير بالنسبة للخدمة المدنية

رغم الصعوبات على المدى القصير، فقد كنت عازمة، على الأقل، على الشروع في العمل على اجراء تغييرات بعيدة المدى للحكومة نفسها.

فإذا كنا نزمع دفع المزيد من مواهب الشعب الى الأعمال الخاصة الخالقة للثروة، فهذا يعني، حتما، تقليص الاستخدام في القطاع العام.

لقد نما القطاع العام نمواً منتظماً منذ مطلع الستينات، ليضم نسبة متزايدة من اجمالي قوة القوى العاملة* . ان القطاع العام، خلافاً للقطاع الخاص، ينزع الى النمو أيام الركود، والاحتفاظ بحجمه أيام النمو الاقتصادي. اي، باختصار كان معزولاً بدرع واقية عن القواعد الاقتصادية الاعتيادية التي تفعل فعلها في العالم الخارجي. وحجم سلك الخدمة المدنية يعكس ذلك.

ففي عام 1961 كان حجمها قد هبط الى 640 ألفاً، إلا انه نما الى 732 ألفاً في عام 1979. وكان لا بد من قبول هذا الميل. بعد أيام من تسلمنا مقاليد الحكم فرضنا، كما أشرت، تجميداً على التعيينات الجديدة للمساهمة في تقليص قائمة الرواتب الحكومية بنسبة 3 في المائة ولكن طلعت علينا الدوائر بشتى الاعذار البارعة، لكي تسوغ اعفاءها من تطبيق هذا المبدأ. إلا انها رُدّت جميعاً، الواحدة بعد الأخرى. وبحلول 13 مايو 1980، استطعت أن أضع أمام مجلس العموم الأهداف بعيدة الأمد لخفض عدد العاملين في سلك الخدمة المدنية.

.. وهبط العدد الكلي الى 705 آلاف. إلا انه كان علينا السعي الى انزال الرقم الى 630 ألفاً على مدى السنوات الأربع التالية. ولما كان زهاء 80 ألف موظف يتركون الخدمة تقاعداً أو استقالة، فقد بدا مرجحاً ان بالامكان بلوغ ما نصبو إليه من هدف دونما حاجة الى الصرف الاجباري عن العمل. وفعلا استطعنا انزال العدد الى حوالي 630 ألف موظف خلال السنوات الأربع التالية.

كان من نتيجة ذلك ان نكافئ القدرات البارزة، في الخدمة المدنية، مكافأة مناسبة. وثبت ان تعيين نظام للرواتب متناسب والكفاءات يلاقي صعوبات هائلة، واحرزنا بعض التقدم، إلا انه اقتضى عدة سنوات وقدراً كبيراً من الدفع واللكز.

وبالمثل، أبديت اهتماماً وثيقاً بتعيين كبار الموظفين في الخدمة المدنية منذ البداية، لأن بمقدورهم التأثير على معنويات وكفاءة دوائر كاملة.

كنت عازمة على تغيير الذهنية التي تتمثل بالملاحظة التي أسندت الى مدير الخدمة المدنية أوائل السبعينات ومفادها ان أفضل ما يمكن للبريطاني ان يأمله هو «الإدارة المرتبة للتدهور». كانت مثل هذه المواقف تبيع البلاد وجهاز الخدمة المدنية بثمن بخس، كما كانت تهدد بتبديد

موهبة نادرة.

ان مقدرة وطاقة الأفراد العاملين في مكتبي الخاص رقم 10 أثارتا اعجابي بصورة كبيرة. كنت في العادة أخضع المرشحين للسكرتارية الخاصة في مكتبي لمقابلة مباشرة اتولاها بنفسي. وكان بعض المتقدمين للعمل هنا من ألمع الشبان والشابات في الخدمة المدنية، فهم مترعون بالطموح، كما بالإثارة، لأن يكونوا في قلب موضع صنع القرار الحكومي. وكنت أريد أن أرى نماذج من هذا الطراز، بما تتصف به من عقول حيوية والتزام بالادارة الحصيفة، تترقى في سلك الخدمة لتتولى المناصب الرئيسية في الدوائر الوزارية. والواقع ان العديد من السكرتارين الشخصيين السابقين الذين عملوا معي تدرجوا، أثناء وجودي في الحكم، ليرأسوا دوائر شتى. وقد كانت المقدرة، والجرأة، والحماس، هي الخصال المهمة في اتخاذ كل هذه القرارات، أما الولاء السياسي فلم يكن بالشيء الذي كنت آخذه في الاعتبار.

على مدار الأعوام زحفت انماط معينة من السلوكيات وعادات العمل الضارة بالسير الحميد للادارة. وكان عليّ، مثلاً، ان اتغلب على الصلاحيات المفرطة لنقابات الموظفين في سلك الخدمة المدنية (التي كانت، علاوة على ذلك، في تسييس متزايد). وكان اتباع طرائق عمل جديدة أكفأ - مثل تطبيق تكنولوجيا المعلومات - يُعرقل بفعل اعتراض النقابات. وكانت هذه الممارسات مشينة خصوصا في دوائر مثل دائرة الضمان الصحي والضمان الاجتماعي، حيث كنا بحاجة الى الحصول على الأرقام سريعاً لدفع المعونات. إلا اننا ذللنا العقبات في آخر المطاف. وكانت هناك مشكلة أخرى في القمة بالذات تتمثل في ان بعض المديرين الدائمين أخذوا يعتبرون أنفسهم بمثابة مستشارين سياسيين، ناسين انهم مسؤولون عن الإدارة الفاعلة في وزاراتهم بالذات.

ولكي اطلع على الأمور بنفسي قررت ان أزور الوزارات الرئيسية، وان التقي أكبر عدد ممكن من الناس، لأبحث معهم كيف يعالجون الأولويات في العمل. وكرست يوماً كاملاً تقريباً لكل دائرة.

ففي سبتمبر 1979، مثلاً، أجريت مناقشات مفيدة مع الموظفين في وزارة الصحة والضمان الاجتماعي. وأثرتُ الحاجة الملحة الى التخلص من الأراضي الزائدة التي يحتجزها القطاع العام. وأكدت ان على المستشفيات التي تملك أراضي زائدة لا تحتاجها، التمتع بحق بيعها للافادة من عوائد البيع لانفاقها على تحسين مستوى العناية بالمرضى. وانطلقت المحاججات مع الاقتراح وضده، إلا ان هناك محاججة واحدة بهذه المناسبة دلت بالتحديد على استشراء الأفكار

الخاطئة، وهي ان ذلك كان جائراً لتلك المستشفيات التي تكون على ما يكفي من حسن الطالع لكي تتوفر على أرض زائدة.

ومن الجلي ان أمامنا طريقاً طويلاً قبل ان نتمكن من استخدام كل موارد الخدمة الصحية بكفاءة لما فيه فائدة المرضى. إلا ان هذه الزيارة زرعت بذور ما نما في ما بعد الى تغييرات «جريفيتس» لإدارة النظام الصحي الوطني (NHS)، ثم في ما بعد تغييرات «السوق الداخلي» لنظام الرعاية الصحية عام 1990.

وبالمثل زرت في الحادي عشر من يناير من العام التالي (بُعيد الأشهر الستة التي يغطيها هذا الفصل) وزارة الخدمة المدنية (CSD). وكانت التجربة هنا مثمرة ان لم تكن مشجعة أيضاً.

لقد انشئت هذه الوزارة عام 1968 في أعقاب نشر «تقرير لجنة فولتون»، لتكون مسؤولة عن إدارة ورواتب الخدمة المدنية. وأضيفت الى نواة «مديرية الرواتب والادارة» التابعة لوزارة المالية. لجنة الخدمة المدنية، وأيضاً كلية الخدمة المدنية، التي انشئت حديثاً. كانت وزارة الخدمة المدنية تستخدم 5 آلاف موظف، على رأسهم السير إيان بانكروفت، كبير المديرين الدائمين. ورغم أني، بصفتي رئيسة للحكومة، كنت مسؤولة بصورة عامة عن الخدمة المدنية، فقد كانت الواجبات والصلاحيات مناطة بوزير دولة، وكانت وزارة الخدمة المدنية تفتقر، دوماً، الى الثقة أو النفوذ في وايتهول. ولم يكن ذلك بلا سبب. فحين وصلت الى هذه الوزارة وجدت ان أسوأ مخاوفي من الخدمة المدنية قد تأكدت.

لقد التقيت أناساً قديرين، ونزيهين، يسعون الى بسط إدارتهم وإشرافهم على نشاطات موظفين في وزارات لا يعرفون عنها إلا النزر اليسير، وفي ميادين سياسية لا يفقهون عنها شيئاً. ولما كان الموظفون في الوزارات والدوائر الأخرى مدركين ان وزارة الخدمة المدنية تعمل في ظروف غير مواتية، فانهم ما كانوا يبالون بالتوصيات الآتية منها.

بعد هذه الزيارة كان هناك سؤال واحد يدور في ذهني وهو ما اذا كانت مسؤولية عمل هذه الوزارة ينبغي ان يُعاد اسنادها الى وزارة المالية أم الى مكتب مجلس الوزراء.

الواقع ان زياراتي الى الوزارات أو الدوائر الحكومية لم تكن طويلة بالقدر المرغوب. وكانت هناك كوابح أخرى تحدّ مما يمكن لي ان اتعلمه في هذه المناسبات - وبخاصة ان كبار المديرين العامين كانوا يشعرون ان ليس بوسعهم التحدث بحرية بحضرة الوزير المسؤول عن دائرتهم. ونتيجة لذلك، وبعد بحث المسألة مع السير ايان بانكروفت والتشاور مع زملائي في الوزارة،

دعوت المديرين العامين في الوزارات على العشاء في 10 داوننج ستريت مساء يوم الثلاثاء المصادف 6 مايو 1980. وكان هناك 23 مديراً عاماً (أو وكيل وزارة). اضافة الى روبن ايبس، وكلايف وايتمور، وسكرتيري الشخصي الأول، وديفيد وولفسون، وأنا، حول مائدة العشاء.

كانت تلك واحدة من المناسبات الكئيبة خلال مجمل فترة عملي في الحكومة. انني اتمتع عادة بالمناقشات الصريحة، المكشوفة، بل حتى بتصادم الأمزجة والأفكار، لكن أطباق الشكاوى والمواقف السلبية التي قدمت على المائدة ذلك المساء كانت من السوء بما يكفي لسدّ شهيتي لمناسبات كهذه في المستقبل.

جرى العشاء قبل أيام من الاعلان عن برنامج تقليص عدد العاملين في الخدمة المدنية الى مجلس العموم، وكان ذلك، حسبما افترض، الأساس الذي انطلقت منه الشكاوى القائلة بأن الوزراء حطموا «معنويات» الخدمة المدنية. ان ما يكمن في أعماق هذا الموقف، كما شعرت، هو الرغبة في تجنب اجراء أي تغيير. إلا ان الاعتقاد بأن بالوسع عزل الخدمة المدنية عن اندفاعة التغيير التي ستحول المؤسسات العامة والخاصة في بريطانيا خلال العقد التالي، كان بمثابة حلم فارغ. لقد كنت أفضل المقاومة المتقطعة للتدهور على رضى التعايش معه.

وكنت أعرف ان جيل الشباب الأقدر من موظفي الخدمة المدنية يوافقونني. وللانصاف، فقد كان هذا هو أيضاً موقف البعض من المديرين العامين الذين حضروا عشاء تلك الليلة. فلقد كانوا هلعين تلك الليلة. كانوا مثلي، فتراجعوا الى شرانقهم.

وغدا واضحاً لي ان تشجيع أو تعيين بعض الأفراد هو الطريق الأفضل لاحراز التقدم، بدلاً من السعي الى تغيير التسلطات بالجملة. وتلك الضوابط هي الطريقة التي استخدمتها(2).

الانفاق العام

ان تطبيق مثل هذه المعالجة يتطلب سنوات.

كنا نتعامل مع الأزمة على أساس اسبوعي، خلال النصف الثاني من عام 1979، بينما كنا نستعرض أرقام الانفاق والاقتراض الحكومي، على خلفية اقتصاد عالمي ينزلق بسرعة متنامية، في حمأة الركود.

وكانت المهمة الأولى ان تجري التقليصات، أياً كانت، خلال السنة المالية الجارية 1979 -

1980. وقد جرت العادة على ان تتخذ الحكومة قرارات الانفاق العام خلال صيف وخريف السنة السابقة، لتُعلن في شهر نوفمبر. ورغم ان عدة أشهر من السنة المالية الجارية قد انصرمت، كان علينا ان نبدأ بفك خطط الانفاق الحكومي التي ورثناها عن حكومة العمال، ونعلن خططنا الجديدة للانفاق الحكومي مع الميزانية.

كان مدى التقليصات محدوداً، بفعل ما تقدم من جانب، وبسبب تعهداتنا الانتخابية من جانب ثان. ولأن بعض التغيرات المطلوبة بحاجة الى تشريعات جديدة، من جانب ثالث.

كنا قد وعدنا بزيادة موارد الدفاع وبسط النظام والقانون، والامتناع عن المساس بالانفاق على الخدمات الصحية. كما كنا قد تعهدنا بزيادة الرواتب التقاعدية وغيرها من مدفوعات الضمان الاجتماعي البعيدة المدى بما يتفق والاسعار ـ والالتزام بالزيادات التقاعدية الموعودة من حزب العمال لتلك السنة. ولعلنا كنا سنأخذ النقود من «صندوق الطوارئ»، ولو كان فيه شيء يؤخذ حقاً لكان علينا ان نقاوم المطالبات الملحة من شتى الدوائر بالمزيد من الأموال. وليس هذا بالهيّن.

ان الوسيلة الممكنة الأخرى هي كبس الانفاق الحكومي بالوقوف عند الحدود الحالية من الدفع النقدي، رغم ان التضخم ارتفع منذ رسمت الحكومة السابقة هذه الحدود. لكن ذلك، بدوره، يعني ان علينا وقف رواتب القطاع العام ـ وهذه ليست بالمسألة السهلة.

لعل الايرادات المحصول عليها من نقل القطاع العام الى الملكية الخاصة تساعدنا في موازنة الحسابات. ورغم ان بالوسع بيع أسهم الحكومة في شركة النفط البريطانية في الحال، فإن البيع الشامل لموجودات الدولة يستدعي تشريعاً جديداً. ورأينا ان الأحداث ابتلعت الكثير من الجهود والعمل الذي بذلناه لتخطيط التقليصات في الانفاق الحكومي أيام كنا في المعارضة. ولعل أشد هذه الأحداث ضرراً هو سخاء البروفيسور كليج... فباختصار، بدا وكأننا حُشرنا في زاوية.

إلا انني كنت عازمة على ان نبدأ أقوى بداية ممكنة، وشعرت ان الاقتراحات الأولية لوزارة المالية (الخزانة) حول التقليصات في السنة المالية الجارية 1979 ـ 1980، لم تذهب الى الحد الكافي.

الحق، انني عقدت اجتماعاً مع المسؤولين في المالية، بعد اسبوعين من تسلمي رئاسة الحكومة، وقلت لهم فيها رأيي المذكور آنفاً بلا مواربة. وبناء عليه، طرح جون بيفن (وزير

امانة المالية اذ ذاك) مقترحات معدّلة تقلص 500 مليون جنيه أخرى من الاجمالي، وأوضحت لأقراني ان ذلك هو أقل ما يمكن لهم فعله.

في الختام استطعنا ان نعلن عن توفيرات قدرها 3.5 مليار جنيه، الى جانب ميزانية جيفري (هاو). وعدا عن التدابير التي كانت بالأصل قيد الدراسة. فقد سعينا الى اجراء توفيرات في ميدان الدعم الصناعي، وبخاصة منح التنمية الاقليمية، وفي الطاقة، ووقف الانفاق المعلن حول تطوير الأراضي والاستثمار الحكومي.

وقررنا أيضاً زيادة رسوم الوصفات الطبية، التي كانت قد بقيت على حالها منذ 8 سنوات، في حين ان الأسعار خلال هذه الفترة ازدادت بمقدار ضعفين ونصف. (أما الطائفة الواسعة من الاستثناءات فقد ظلت كما هي).

لم يكن ذلك أول خيار لنا من أجل التوفير من ميزانية الضمان الاجتماعي والصحي. اذ بحثنا، في الأصل، توسيع عدد مما يسمى بـ« أيام الانتظار »، التي لا يمكن تقديم طلب معونة المرض أو معونة البطالة قبل انصرامها، من 3 أيام الى 6 أيام. إلا اننا قررنا ألا نطرحها الآن، ومع ذلك وجدت الفكرة طريقها الى الصحافة في واحدة من التسربات التي كانت تفسد وتشوش مناقشاتنا حول الانفاق الحكومي، باستمرار. وما كدنا نفرغ من الاتفاق على التوفيرات في السنة الجارية 79 ـ 1980، حتى داهمتنا المهمة الأصعب، الا وهي مهمة تخطيط الانفاق الحكومي لسنة 80 ـ 1981 والسنوات اللاحقة.

أجرت الوزارة سلسلة من المناقشات الحادة حقاً حول هذه المسألة. وكان الهدف منها هو نفس الهدف المطروح أيام المعارضة، أي ارجاع الانفاق الحكومي الى مستوى عام 77 ـ 1978، بالمعنى الفعلي لا الرقمي. وعقدنا الأمل على بلوغ ذلك بحلول عام 82 ـ 1983. ولكن رغم التقليصات التي أجريناها، كان الانفاق الحكومي ينذر بالإفلات من أية سيطرة، مما سيخلف عواقب وخيمة على حدود اقتراض القطاع العام، وبالتالي على معدلات الفائدة، وعلى الضرائب في المدى البعيد، وأخيراً على برنامجنا كله.

مع ذلك ـ أو لربما بسببه ـ برزت معارضة قوية من جانب بعض الوزراء حيال التقليصات. وهؤلاء هم من يُسمّون بـ « المبللين او المعتدلين »(3) (Wets)، الذين أوصلوا معارضتهم لاستراتيجيتنا الاقتصادية عبر السنوات القليلة التالية الى حد الاستقالة ذاتها. وجادل البعض قائلاً ان الأحداث أخذت الاستراتيجية على حين غرة، والواقع ان أولئك الذين لم يسمعوا بأن

كينز (الاقتصادي القديم جون مايناردكينز) قد شبع موتاً... كانوا يرون ان لتقليص الانفاق وخفض الاقتراض الحكوميين، بينما نحن والعالم نغوص في حمأة الركود، آفاقاً منذرة حقاً.

وأثار آخرون مائة سبب وسبب لرفض هذا التخفيض المعين أو ذاك.

فوزارة الدفاع، مثلاً، تقول انها لا تقدر ان تبلغ عدفها المقدر بنحو 3 في المائة سنوياً. أو ان وزارة التربية لن تكون قادرة على الاقتصاد خلال المدة المعينة (بالرغم من تناقص أعداد التلاميذ). أو ان وزارة العمل يجب ان تبحث عن الأموال اللازمة لتغطية العدد الكلي المتزايد من العاطلين. في ضوء هذه الاعتراضات، أوعزت الى مجموعة صغيرة من الوزراء الأساسيين البحث مع الوزارات مقترحات التقليص ورفع تقرير بذلك الى مجلس الوزراء.

وأبدى جيفري هاو صلابة قوية في مقاومة هذا الضغط. وفي وقت لاحق من شهر يوليو بيّن جيفري لزملائه الملابسات الدقيقة التي ستنجم عن رفضهم الموافقة على اجراء التخفيضات التي يقترحها والبالغة 6.5 مليار جنيه. كما بددّ بعضاً من سوء الفهم. وكان على الوزراء ان يعترفوا اننا لم نكن نسلخ اللحم حتى العظام، بل نلجم الزيادات التي خططها حزب العمال والتعويض عن الزيادات الأخرى التي جعلها الركود العميق ضرورية.

ان خطط حزب العمال المعلنة من قبل كانت ستزيد الانفاق في عام 79 ـ 1980 بما يزيد بنسبة 2 ـ 3 في المائة عن مستوى 78 ـ 1979، وحوالي 5 في المائة في 80 ـ 1981، بالاستناد الى فرضية مغلوطة على المكشوف مفادها ان الاقتصاد سينمو بنسبة تتراوح بين 2 الى 3 في المائة سنوياً.

ليس مردّ ذلك ان حزب العمال كان فريداً في هذا الباب. فوزارة المالية دأبت على اصدار جداول أخاذة، ما يسمى بـ« طائر الشيهم »، حيث كانت التوقعات عن النمو الاقتصادي، في مختلف التقارير عن الانفاق العام، تطلق أرقاماً أعلى من ذلك بكثير. فتبدو طويلة مثل ريش « طائر الشيهم »، في حين ان المجرى الفعلي للنمو الاقتصادي كان يقف معانداً عند درجة طفيفة الارتفاع ليس إلا. وكان ذلك مثالاً ساطعاً، بحرفية التعبير، على الفرضيات المفرطة في التفاؤل التي ارتكزت عليها خطط الانفاق الحكومي عاماً بعد عام. وقررت ألا أضيف طقماً آخر من المسامير الشائكة.

وفي هذه الحالة، كانت خطط حزب العمال تنطوي على انفاق 5000 مليون جنيه اضافي في عام 80 ـ 1981 تمول من نمو لم يتحقق. زد على ذلك ان هذا الانفاق المفرط كان سيتفاقم بازدياد

معدلات الأجور والرواتب في القطاع العام بنسبة قدرت بحوالي 18 في المائة، مما كان سيضيف عبئاً جديداً قدره 4.5 مليار جنيه. ولموازنة هذا الالتزام بالزيادات كان علينا ان نجد بنود انفاق نخفضها تخفيضاً كبيراً. وكان علينا ان نحذف مبلغ 6.5 مليار جنيه من خطط الانفاق لعام 80 ـ 1981، لمجرد الابقاء على الاقتراض العام عند حدود 9 مليارات جنيه، وكان هذا الرقم بذاته مرتفعاً. لكن «المبللين» ظلوا يعارضون التخفيضات سواء داخل الوزارة أم عبر التسريبات السرية، غير النزيهة، الى صحيفة «الجارديان».

لم تتمكن الوزارة من ان تتمالك نفسها وتتخذ القرارات الضرورية إلا في أواخر يوليو. وتسرب قدر كبير جداً من تفاصيل القرارات. مع ذلك ارتأينا ان أفضل السبل حكمة هو الانتظار حتى الخريف قبل نشر الأرقام كاملة في «بيان الخريف». وهكذا اتخذنا بعض القرارات الشديدة خلال تلك الأشهر الثلاثة الأولى، إلا انها كانت، على أي حال، محض بداية.

خلال الصيف ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً. وقدم لي جيفري هاو، بعد رجوعي من قمة الكومنولث في لوساكا عاصمة زامبيا في أغسطس. مسحاً عاماً للاقتصاد الذي وصفه بحق انه في وضع «لا يثير السرور».

فالبطالة مرشحة للبدء بالتزايد مع استمرار تعمق الركود العالمي، بينما التضخم يمضي متسارعاً.

وتدهورت قدرتنا التنافسية بالضغط المتزايد الذي تعرضت له صناعتنا بفعل ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني وكلفة الأجور العالية. واشتد قلقنا من عواقب ارتفاع الرواتب على البطالة والافلاسات. ودعوت الى ان نجمع ونوزع نماذج لمكافآت الأجور المفرطة التي تؤدي الى دفع اسعار السلع فتخرجها من اطار المنافسة في السوق وتدمر فرص العمل.

عدنا ثانية الى موضوع الانفاق العام في سبتمبر. وكان علينا ان ننشر الاستنتاجات المتفق عليها في يوليو، وان نكشف علاوة على ذلك عن خططنا للسنوات القادمة حتى 83 ـ 1984. وهذا يعني المزيد من التقتير والاقتصاد.

وعزمنا على اندفاعة جديدة بخفض التبذير، وتقليص عدد موظفي سلك الخدمة المدنية. كما اتفقنا على ادخال زيادات حادة على أسعار الكهرباء والغاز (التي ابقاها حزب العمال متدنية بصورة مصطنعة) ابتداء من أكتوبر 1980، بنسبة 5 في المائة للكهرباء و10 في المائة للغاز، علاوة على حساب التضخم.

ونشرنا « الكتاب الأبيض » للانفاق العام للسنة المالية 80 ـ 1981 في مستهل نوفمبر. والتزمت خطط الانفاق هذه بتعهداتنا لتوفير موارد اضافية للدفاع، والنظام والقانون، والضمان الاجتماعي (مما يعكس الزيادة القياسية في تلك السنة للرواتب التقاعدية). زد على ذلك انها أبقت على اجمالي الانفاق العام لسنة 80 ـ 1981 عند نفس مستوى عام 79 ـ 1980. ورغم ان هذه الميزانية انخفضت عن خطط حزب العمال بمقدار 3.5 مليار جنيه، مما اثار شجباً حاداً، فإن المقدار لم يكن في الواقع كبيراً بما فيه الكفاية. ولم يكن ذلك واضحاً لي وحدي فحسب، بل للأسواق المالية أيضاً التي كانت قلقة أصلاً من النمو النقدي المفرط.

وهنا أيضاً كنا نبدو كمن يركض أعلى المصعد « النازل ». وفي الخامس من نوفمبر جاء جيفري هاو لمقابلتي. كانت أرقام العرض النقدي أعلى بكثير من الهدف المحدد، ويرجع ذلك أساساً الى ان « حدود الاقتراض العام »، والاقراض المصرفي كانت أعلى من المتوقع.

لقد تأثرت حدود اقتراض القطاع العام باضراب أوقف تسديد فواتير الهاتف. واضراب آخر أربك مدفوعات ضرائب القيمة المضافة (VAT). وراحت الشركات تقترض من أجل تمويل تسوية الأجور التي لم يكن بالامكان دفعها. وأخذت معدلات الفائدة ما وراء البحار تشق طريقها صعوداً. واتضح ان الانفاق العام، مثلما كنت أرتاب، أعلى مما ينبغي بالنسبة الى الأسواق.

ولاح شبح أزمة مالية. ولو كنا في عهد دنيس هيلي، لدفع ذلك الى استنباط برنامج مالي جديد أو « ميزانية مصغرة ». ولكن الرد المناسب على حالة كهذه هو إما رفع معدلات الفائدة أو خفض الانفاق العام، لا الركض وراء تدبير المطالب المالية.

وبناء عليه رفعنا، في الخامس عشر من نوفمبر، الحد الأدنى لمعدل الاقراض (الذي حلّ محل الفائدة المصرفية) الى 17 في المائة. (ولو قسنا ذلك بمؤشر الاسعار لوجدنا ان التضخم يبلغ هذه المرة نسبة 17.4 في المائة). واتخذنا اجراءات أخرى للمساعدة على تمويل مستلزمات الاقتراض العام.

وبالطبع، وجدت المعارضة في ذلك يوماً للمنازلة، فراحت تهاجم كل استراتيجيتنا واصفة إياها بالضلال وانعدام الأهلية. لكن لبّ المسألة ليس خطأ استراتيجيتنا بل اننا لم نطبقها بعد التطبيق الحيوي الكافي، لضبط الانفاق والاقتراض العام. وكان ذلك، بدوره، يزيد من الضغط على القطاع الخاص من خلال معدلات الفائدة المرتفعة. وقد حذر كيث جوزيف من ذلك أيام

وجودنا في المعارضة في محاضرة له ألقاها في مدينة ستوكتون بشمال انجلترا عام 1976، ونشرت في ما بعد بهيئة كراس بعنوان: «المعالجة النقدية لا تكفي». اذ قال: «صحيح ان هناك حديثاً دائماً عن خفض الانفاق الحكومي، إلا ان الصحيح ان ذلك بقي مجرد حديث بأكمله تقريباً. وصار خفض الانفاق الحكومي يعني اللعب بتعديل الأرقام... وبينما نجد ان خفض النفقات العامة نادراً ما يتحقق، فإن اعتصار القطاع الخاص «جار». ان معدل الفائدة ازداد، والاقراض المصرفي تقلص، والضرائب مرتفعة، والاجراءات البالية لإزالة التضخم تطبق. انهم يعاقبون القطاع الخاص من أجل قطاع الدولة المبذر».

كان لا بد لنا من كسر هذه الحلقة اللولبية، المفرغة. وتوجب ان نقوم بمحاولات أخرى لتقليص الانفاق والاقتراض العام - مهما كانت الصعاب - ذلك لأن القطاع الخاص، بخلاف ذلك، سيضطر الى تحمل أعباء تبذير القطاع العام.

بناء على ذلك، قررنا، جيفري وأنا، انه ما من بديل سوى البحث عن سبل لتقليص الانفاق لعام 80 - 1981 أكثر من ذي قبل، ومواصلة هذا الاجراء في السنوات اللاحقة. وبلور جيفري مشروعاً قدمه لي أولاً، ثم لمجموعة صغيرة من الوزراء، وأخيراً الى المجلس الوزاري بكامله، مقترحاً اجراء خفض اضافي بمقدار مليار جنيه للسنة المالية 80 - 1981، وملیارين في كل عام من العامين التاليين. واعتماداً على تجربتي مع الوزراء الذين دافعوا عن ميزانيات وزاراتهم دفاعاً مستميتاً، رأيت ان مشروع التقليصات الجديدة سيثير المتاعب من جديد، غير ان الغالبية الساحقة في الحزب ترغب في إنجاح استراتيجيتنا. وعزمت على ان اتوجه بقضيتي إليهم.

كنت قد أخبرت مؤتمر الحزب في بلاكبول يوم 12 أكتوبر بما يلي:

«ان الضرائب المأخوذة منكم هي التي نسدد بها فواتير الانفاق العام. فالحكومة ليس لديها المال الخاص بها. ولا توجد سوى نقود الضريبة المفروضة على دافع الضرائب».

وقبل حصول الارتفاع في معدلات الفائدة في نوفمبر، استخدمت منبر مأدبة عشاء عمدة حي «السيتي» في لندن لأؤكد من جديد اننا سنتمسك بسياستنا النقدية في حملتنا ضد التضخم: «سنتخذ كل ما هو ضروري من الاجراءات لاحتواء نمو العرض النقدي. ان هذه الحكومة، خلافاً لاسلافها، ستواجه الحقائق الاقتصادية». وأوضحت بجلاء، الآن، اننا سنعاود الهجوم على الانفاق العام المفرط. ان خطابات زعيم الحزب في «لجنة 1922» هي فرصة لطلب الدعم، مباشرة، لسياسات الحكومة.

وفي يوم الخميس 13 ديسمبر، قلت لهذه اللجنة اننا بحاجة الى «جولة جديدة من خفض الانفاق الحكومي» فلقي ذلك القول ترحيباً طيباً. وبعد أقل من شهر على ذلك، وافقت على اجراء مقابلة مع المذيع التلفزيوني بريان والدن في برنامج «العالم في نهاية الأسبوع»، فأشرت الى الانفاق العام قائلة «سأكون مسرورة، لو أننا قلصنا مليار جنيه من الانفاق».

وسرعان ما أصبح الجو أكثر مواءمة لاستئناف التحرك ضد الانفاق الزائد.

عاد المجلس الوزاري يوم 24 يناير 1980، الى مناقشة الانفاق الحكومي للسنة المالية 80 ـ 1981، وللسنوات اللاحقة حتى 83 ـ 1984. إلا ان ارتفاع أسعار النفط، وانعدام النمو اللاحق تقريباً في البلدان الصناعية خلال السنوات التالية، واضراب الفولاذ(4) الضاغط على مستلزمات الاقتراض العام، كانت عناصر شكلت جميعاً خلفية كالحة لمطالعاتنا. كنت أعرف ان العامين المقبلين سيكونان حاسمين. ولم يكن بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لكبح التضخم والانفاق العام خلال هذه الفترة. وحين نستأنف النمو يمكن ان نتأهل للمضي باتجاه حفض الضرائب وخفض معدلات الفائدة.

لكن «المبللين» المعتدلين شنوا هجوماً عنيفاً على سياستنا وعلى النظرية التي تقف وراءها. وجادلوا قائلين، على سبيل المثال، ان «مستلزمات الاقتراض العام» يجب ان تعطى فرصة للارتفاع خلال فترة الركود. أما جوابنا على ذلك فهو ان الأمر يختلف حين تبدأ الحكم انطلاقاً من حدود اقتراض عام أعلى مما ينبغي ـ نظراً لأنها موروثة عن حكومة العمال السابقة التي كان من شأنها ان تضاعف الدين الوطني خلال فترتها الرسمية في الحكم. ودافع وزراء فرديون عن مناطق اختصاصهم. ودعا جيم بريور، في جدل مقنع، الى استمرار التدابير الخاصة بالعمل(5).

وارتأينا ان علينا ان نلقي نظرة أخرى على ميزانية الضمان الاجتماعي الوافرة. وبعد أسبوع، استأنف المجلس الوزاري مناقشاته ـ وركز مفصلاً على الضمان الاجتماعي(6).

واتفقنا على أن نفرض الضريبة على معونات الضمان الاجتماعي القصيرة الأمد، بأسرع ما يمكن، وذلك لاعتبارات تتعلق بالانفاق الحكومي من جهة، ولمعالجة مشكلة «ما الداعي للعمل؟» (وبالتحديد غياب الحافز على العمل الناجم عن الفارق الضئيل بين مداخيل العمل ومداخيل البطالة).

في غضون ذلك أرتأينا ان نقلص هذه المعونات ـ معونة البطالة، والمرض، والاصابة، والأمومة، والمعوقين ـ بنسبة 5 في المائة.

كما قررنا تخفيض ما يسمى بالعلاوة المتعلقة بالمداخيل (التي تدفع لتكملة بعض المعونات الاجتماعية القصيرة الأمد) ابتداء من يناير 1981، والغاءها في يناير 1982. علاوة على ذلك قررنا ادخال تشريع جديد يعالج المسألة الشائكة حول الاعانات المالية الاضافية لعائلات العمال المضربين.

لم تكن هذه الاعانات باهظة التكلفة مالياً فحسب، بل كانت تقلب ميزان القوى في الخلافات الصناعية ضد أرباب العمل والقادة والمسؤولين في النقابات. ان التقديرات المالية في المستقبل ستعمل على أساس دفع 12 جنيهاً في الأسبوع لهذه العائلات إما من موارد المضربين أنفسهم، أو من صندوق رواتب المضربين في نقابات العمال. واتفقنا أخيراً على عدد من التوفيرات المختلفة في مجال السكن. وفي الانفاق على «وكالة الخدمات العقارية»، ورفع رسوم الوصفة الطبية الى جنيه واحد.

ولما عرض جيفري هاو الميزانية الثانية في 26 مارس 1980 (7)، أمكن له ان يعلن اننا شخّصنا ما يزيد عن 900 مليون جنيه من التوفيرات الاضافية للسنة المالية 1980 ـ 1981 (رغم ان جزءاً من هذه التوفيرات امتصته الزيادة في صندوق «احتياطي الطوارئ»). وعلى العموم كانت هذه الميزانية (محسوبة بالأسعار الجارية) أقل بمقدار 5 مليارات جنيه عن الميزانية التي خطط لها حزب العمال. وهذا انجاز رائع في ظروف تلك الفترة، إلا انه انجاز تعتوره الهشاشة.

فالاقتصاد كان يغوص أعمق فأعمق في الركود، وهذا يعني بروز مطالب جديدة (بعضها عصي على الرفض) من أجل زيادة الانفاق العام على برامج الضمان الاجتماعي والصناعات المؤممة المولدّة للخسائر. واذكر عبارة لا تنسى كتبها جون هوسكينز في ورقة عمل قدمها لي في يونيو 1979 عن الحكومة «التي تحاول نصب الخيمة (خيمتها) على منحدر رخو»، ولما اقتربنا من السنة المالية 1980 ـ 1981، أخذ الانفاق العام ينعطف والتوقعات تسوء، فصرت أسمع قماش الخيمة يئز متوتراً، والأرض الرخوة تميد.

هجمات إرهابية آيرلندية

رغم ان قضايا السياسة الاقتصادية والجولة المكثفة من النشاط الدبلوماسي* هي التي هيمنت على النصف الثاني من عام 1979، فإن الارهاب خيم بسواده على هذه الفترة أيضاً. اذ لم يكد

يمر اسبوعان على دخولي المبنى رقم 10 حتى كان علي أن ألقي كلمة تأبين الوزير الراحل إيري نيف ** وبعد قليل من ذلك قام ارهابيو الجيش الجمهوري الايرلندي بضربة أخرى صدمت العالم كله.

كنت في تشيكرز اقضي العطلة الرسمية يوم 27 أغسطس، حين علمت بجريمة قتل اللورد مونتباتن الفظيعة، ومقتل 18 من الجنود البريطانيين في اليوم ذاته.

لقي اللورد حتفه إثر تفجير قاربه قبالة ساحل مولاجمور في مقاطعة سليجو بايرلندا. وقتل معه ثلاثة من أعضاء طاقمه، وأصيب ثلاثة آخرون بجروح.

وجرى فعل شنيع آخر مثير للاشمئزاز، ومناف للعرف الحضاري، هو قتل جنودنا. لقد لقي 18 جندياً حتفهم فيما أصيب خمسة آخرون بجروح في انفجار ثنائي تم بأجهزة التحكم عن بعد في نارو ووتر ووارين بوينت، جوار بلدة نيوري، قرب حدود ايرلندا الشمالية مع الجمهورية الايرلندية. فجر ارهابيو الجيش الجمهوري القنبلة الأولى ولبثوا ينتظرون قدوم فرق الانقاذ بالهليكوبترات لنجدة الجرحى، وما ان جاءت هذه حتى فجروا العبوة الثانية. وكان بين قتلى التفجير الثاني آمر « قوات الهايلاندرز الملكية ».

ان الكلمات دوماً أضعف من ان تكفي لشجب هذا النوع من الأفعال الشائنة... قررت ان أتوجه على الفور الى ايرلندا الشمالية لكي أبين للجيش والشرطة والمدنيين انني أفهم حجم المأساة، وأعبّر عن عزمي وتصميمي على مقاومة الارهاب.

عدت من تشيكرز الى لندن، وبقيت فيها يوم الثلاثاء لكي أتيح للمسؤولين المعنيين المجال لمعالجة العواقب المباشرة، وعقدت اجتماعي مع زملائي لبحث المستلزمات الأمنية في المقاطعة. وفي ذلك المساء، كتبت رسائل تعزية شخصية الى أسر الجنود القتلى، ان كتابة مثل هذه الرسائل ليست بالأمر اليسير. للاسف!

كان علي أن أكتب المزيد منها خلال فترة وجودي في الحكم.

طرت الى ألستر (اي ايرلندا الشمالية) صبيحة الاربعاء. ولم ينشر خبر مسبق عن الزيارة لاعتبارات أمنية. توجهت بادئ الأمر الى مستشفى بارك موسجراف في العاصمة بلفاست وتحدثت مع الجنود المصابين، ثم زرت عمدة بلفاست في دار البلدية. وأصررت على ان التقي بالمواطنين العاديين في المدينة، وبما ان خير سبيل الى ذلك هو السير على الأقدام وسط السوق الكبير في بلفاست، فقد كانت تلك هي خطوتي التالية.

لن أنسى قط ما حظيت به من استقبال. انها لبادرة مؤثرة حقاً ان يتلقى المرء التمنيات الطيبة والمواساة من أناس غارقين في ألم المعاناة. يصعب على المرء ان يعرف كيف يرد على هذا اللطف. وشكّل لديّ انطباع راسخ لم أجد ما يدعوني الى تغييره، وهو ان شعب ألستر لن يرضخ أبداً للعنف.

بعد تناول الغداء في البوفيه مع جنود من الفوج الثالث من شتى الرتب والمراتب، اطلعت على تقرير الجيش، ثم غادرت بالهليكوبتر الى البقعة التي تسمى بحق «بلد العصابات»، وأعني بها مقاطعة ساوث آرماه.

ألبسوني سترة عسكرية مبقعة مما ترتديه المجندات في «فوج دفاع ألستر» UDR (السترة المسماة: الأخضر المبقع) ورأيت ثكنة الفوج في كروسماجلن التي دمرتها العبوة الناسفة - وهي أكثر موقع للجيش يتعرض للهجوم في هذه المقاطعة - ثم هرعت عائدة الى الهليكوبتر. فالبقاء في هذه الانحاء خطر جداً سواء لأفراد رجال الأمن أم للهليكوبترات.

أخيراً زرت ثكنة جاف، وهي قاعدة شرطة ألستر الملكية (RUC) في آرماه، بعدها طرنا عائدين الى الجزر البريطانية الرئيسية في السادسة مساء.

يصعب عليّ أن أصف بسالة قوات الأمن التي تولت حمايتنا جميعاً من الارهاب، وبخاصة «فوج دفاع ألستر»، الذي يقوم أفراده بواجبهم العسكري وهم يعيشون في احيائهم السكنية، حيث يصبحون هم وعائلاتهم أهدافاً ممكنة للارهابيين، مع ذلك تراهم يبدون بطولة هادئة، تلقائية، ما تزال مثار اعجابي الدائم.

وفي لندن، واصلنا مناقشاتنا العاجلة حول الوضع الأمني. وبرزت مسألتان. كيف نطور توجيه وتنسيق العمليات الأمنية في المقاطعة؟ وكيف نحصل على تعاون أفضل من جانب جمهورية ايرلندا في الشؤون الأمنية بصدد القضية الأولى. ارتأينا ان خير سبيل لتذليل صعوبات تنسيق المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها قوات الأمن والجيش هي بانشاء مديرية أمن جديدة عالية المستوى. أما بصدد القضية الثنائية، فقد ارتأينا ان أفاتح رئيس الوزراء الايرلندي، جاك لينش، لدى وصوله قريباً للمشاركة في تشييع اللورد مونتباتن.

بناء عليه رتبنا اجراء محادثات مع المستر لينش ومرافقيه من الوزراء في 10 داونتج ستريت عصر يوم الأربعاء الموافق 5 سبتمبر. اقتصرت الجلسة الأولى على تجاذب أطراف الحديث بين رئيسين للوزراء، بعد ذلك انضم إلينا الوزراء والموظفون المعنيون من الجانبين.

لم تكن لدى المستر لينش أية مقترحات ايجابية من جانبه اطلاقاً. ولما شددت على أهمية تسليم الارهابيين من الجمهورية، قال ان الدستور الايرلندي يجعل ذلك صعباً للغاية. وأشار لينش ان القانون الايرلندي يتيح مع ذلك محاكمة الارهابيين على أرض جمهورية ايرلندا عن خروقات مرتكبة في المملكة المتحدة.

لذا طلبت منه ان يتاح لضباط الأمن الذين يتوجب عليهم في أغلب الحالات ان يجمعوا القرائن ـ لمثل هذه الملاحقات القضائية ـ ان يحضروا استجواب المشبوهين بالارهاب في الجنوب. فقال انه «سيدرس» الطلب.

وعرفت ما تعنيه تلك الكلمة: لن يفعلوا شيئاً. واقترحت عليه توسيع نطاق الترتيبات الحالية التي تسمح لهليكوبتراتنا بالتحليق وتجاوز الحدود التي يمر بها الارهابيون جيئة وذهاباً متى شاءوا. فقال انه سيدرس هذا الطلب أيضاً. وسعيت الى اقامة صلة فعالة أكثر بين قوى الأمن، وبين الجيشين البريطاني والايرلندي.

جاء الرد مماثلاً.

عند هذا الحدَ بلغ بي السيل الزبى. فتساءلت ان كانت الحكومة الايرلندية راغبة أصلاً في ان تفعل أي شيء بالمرة. فوافق الوفد الايرلندي على عقد لقاء لاحق للوزراء والمسؤولين، إلا انه كان ثمة غياب قاتل للارادة السياسية في اتخاذ اجراءات شديدة.

أصبت بخيبة أمل بالغة، رغم اني لم اتفاجأ بذلك. إلا أنني كنت عازمة، على أي حال، على ان أزيد الضغط على الجمهورية. فلم يكن بوسعي ان أنسى قط ان 1152 مدنياً و543 من أفراد قوات الأمن لقوا حتفهم نتيجة الأعمال الارهابية حتى يوم زيارتي لايرلندا الشمالية.

ولم نفوت أيضاً أية فرصة لاستثمار الاشمئزاز الذي كانت تثيره أعمال القتل هذه في الولايات المتحدة لاطلاع الرأي العام على حقائق الحياة في ألستر. ان المتطرفين من الايرلنديين الجمهوريين لا يكفون عن التلاعب بعواطف وولاءات الملايين من الامريكيين المنحدرين من اصل ايرلندي واضفاء مسحة رومانطيقية وقورة على الارهاب، تتنافى مع حقيقته البشعة، ونتيجة لذلك بقيت الأموال والأسلحة تتدفق من هناك مما ساعد الجيش الجمهوري السري على الاستمرار في حملته. بالمقابل، واجهنا في عام 1979 وضعاً لا معقولاً تماماً، حين أردنا شراء 3 آلاف مسدس لقوات الأمن، إذ أوقفت وزارة الخارجية الامريكية الطلب بضغط من «اللوبي» الايرلندي الجمهوري في الكونجرس.

زرت المقاطعة مرة أخرى عشية يوم الميلاد . والتقيت هذه المرة بأفراد من قوة حرس السجون في ايرلندا الشمالية اضافة الى أفراد من قوات الأمن. ذلك ان ضباط السجن كانوا يواجهون مخاطر جمة وغالباً ما يعملون في ظروف مريعة. فابتداء من مارس 1978 كان عليهم ان يتعاطوا مع ذيول ما يسمى بـ« الاحتجاج القذر » الذي قام به قرابة 350 سجيناً من الارهابيين الساعين للحصول على « وضعية سجين خاص » . اضافة الى امتيازات أخرى(8).

لقد شهدت السنوات الأربع الماضية مقتل 17 ضابطاً من ضباط السجون. سبعة منهم قتلوا في الأشهر الثلاثة الماضية مما جعل متاعب الحياة السياسية تبدو من صغائر الأمور حقاً.

1 ـ ابتغاء اعطاء مؤشر أفضل على التأثير الفعلي لسياسات الحكومة على مستويات المعيشة، نشرنا ابتداء من 17 أغسطس 1979 «مؤشر الضريبة والأسعار» (TPI) الذي يجمع في رقم واحد مقياساً للتغيرات في الضريبة والتبدلات في أسعار المفرق. وكان هذا المؤشر يقدم خيراً من المؤشر القديم فكرة أوضح عن التغيرات في اجمالي تكليف الأسرة بالنسبة لسائر الذين يكسبون مداخيلهم بالعمل، وهم يؤلفون معظم السكان. أما بالنسبة الى الأغراض المتعلقة بالتساوم على الأجور، فإن الأوضاع الخاصة بالمؤسسة المعنية هي التي تقرر ما يمكن تقديمه.

2 ـ زحفت نسبة القوى العاملة البريطانية المستخدمة في القطاع العام من 24 في المائة عام 1961، لتبلغ قرابة 30 في المائة لدى وصولنا الى الحكم. وبحلول عام 1990 أعدنا المستوى دون عام 1961 عن طريق تدابير كثيرة بينها البيع للقطاع الخاص.

3 ـ «المبلل» اصطلاح عام يستخدمه أولاد المدارس، لوصف الضعيف أو الهيّاب الرعديد. كان اعداء السياسة الاقتصادية الحكومية في مطلع الثمانينات يلقبون، من جانب خصومهم، باسم «المبللين»، إذ كانوا يرون انهم يتهيبون خوفاً من أي اجراء صارم وصعب. وكما يحصل عادة للتسميات السياسية القديمة (مثلاً كلمة «التوري» هي تسمية لبعض العصابات الايرلندية بالأصل) فإن خصوم استراتيجيتنا الاقتصادية تبنوا تعبير «المبللين» اما انصار هذه الاستراتيجية فصار لقبهم «الجافين» (Dry).

4 ـ للمزيد عن اضراب الفولاذ، انظر الفصل الرابع.

5 ـ تضم هذه سلسلة كاملة من الاجراءات التي ورثناها من حكومة العمال، وحورناها بطرق عدة، بينها «برنامج فرص الشباب»، واجراءات لتشجيع التدريب، وبرمجة توفير امكان العمل، ومساعدة الشركات الصغيرة وتعويض الشركات التي تشتغل مؤقتاً على أساس فترة عمل مقلصة.

6 ـ كان باتريك جينكن قد أعلن في يونيو 1979 اننا سننهي الالتزام القانوني بتعديل الاعانات المالية بعيدة الأمد لتتوافق مع الأسعار أو المداخيل، أيهما أعلى، واننا سنعمل على تعديل هذه الاعلانات لتتوافق مع الأسعار من الآن فصاعداً.

7 ـ حول اجراءات ميزانية 1980، انظر الفصل الخامس.

8 ـ للمزيد حول ذلك وردنا على الاضراب عن الطعام في السجن، انظر الفصل الرابع عشر.

في الزوبعة

الفصل الثالث

الشؤون الخارجية خلال 18 شهرا من 1979 ـ 1980

بريطانيا والمجموعة الأوروبية

سبق لي، قبل ان أتولى رئاسة الحكومة، ان قمت بعدد من الزيارات السياسية، الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وألمانيا واسرائيل واستراليا في مناسبات شتى. لقد تمتعت بتلك الجولات ـ طالما تخللها فراغ واسع للمطالعة، وفرصة الالتقاء بأناس لطيفي المعشر، والقيام معهم بعمل مفيد.

ومما لا ريب فيه ان تجربة السفر مغايرة حين يقوم بها المرء بصفة رئيس حكومة مصحوباً، أينما حل، بفريق عالي التخصص من المستشارين، في اطار جدول أعمال دائب الحركة في العادة، ولقاءات مع رؤساء حكومات على قدم المساواة.

ان الاعتياد على هذا الدور الجديد لم يكن سهلاً بفعل اضطراري، بعد أسابيع من تسنم الحكم، الى مواجهة قضية الحصة المفرطة التي تدفعها بريطانيا لميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (او السوق الأوروبية المشتركة) وهو أمر يتطلب مساومة صلبة من موضع صعب، واستخداماً لبعض التكتيكات الدبلوماسية التي يعتبرها البعض دون اللياقة الدبلوماسية. من أجل نصيبنا في الميزانية لم يكن المصدر الوحيد للخلاف داخل المجموعة، حتى في تلك الأيام، وبدا لي جلياً ان هناك اختلافات حقيقية في رؤية مستقبل أوروبا.

أجريت أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي عقب تسلمي السلطة بقليل. (وكان البرلمان في تلك يعرف رسمياً باسم «الجمعية الأوروبية»، ولعل هذه التسمية تعطي انطباعاً أدق عن دوره المحدود). وفي مجرى الحملة للبرلمان الأوروبي ألقيت كلمة أكدت فيها رؤيتي للمجموعة الأوروبية بوصفها قوة من أجل الحرية إذ قلت: «نحن نؤمن بأوروبا حرة، لا أوروبا موحدة قياسياً. أزيلوا التنوع بين الدول الأعضاء، تفقروا كامل المجموعة...».

وأضفت: «إننا نصرّ على أن تُدار مؤسسات المجموعة الأوروبية على نحو يزيد من المجموعة الأوروبية على نحو يزيد من حرية الفرد في عموم القارة. لا يجوز السماح لهذه المؤسسات بأن تنحدر الى هيئات بيروقراطية. وحيثما تفشل هذه المؤسسات في توسيع نطاق الحرية، يجب انتقادها. واستعادة التوازن».

إلا ان هناك ميلاً معاكساً في السوق يتمثل في نزعة التدخل ونزعة الحماية، وأخيراً النزعة الفيدرالية (الاتحادية). ان شدة التمايز بين هاتين النظريتين الى أوروبا لن تتجلى على نحو ساطع إلا بعد مضي سنوات عدة. إلا ان التباين لم يكن مخفياً بعيداً عن سطح الأحداث، وكنت واعية على الدوام لوجوده.

كما كنت واعية وعياً شديداً لسمة أخرى من سمات المجموعة الأوروبية، والتي كانت جلية للعيان منذ الأيام الأولى لانشاء السوق المشتركة. وظلت تحدد مسار تطوره وتقلل من قدرة بريطانيا في التأثير على الأحداث. وأعني بالتحديد العلاقة الوثيقة بين فرنسا وألمانيا.

لعل هذه العلاقة تبدو صلة قائمة على التقارب الشخصي - بين الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار هيلموت شميت، أو بين الرئيس فرنسوا ميتران والمستشار هيلموت كول - فالحقيقة ان بالوسع تفسيرها عبر مراجعة التاريخ وتصورات المصالح البعيدة.

ففرنسا ظلت تخشى جبروت ألمانيا طويلاً، وبقيت تأمل في ان يتمكن الذكاء المتفوق لـ «بلاد الغال» من توجيه ذلك الجبروت وجبهة تخدم مصالح فرنسا. أما من الناحية الأخرى، فإن ألمانيا اسهمت في السوق الأوروبية أكثر من أية دول أخرى من الناحية المالية والاقتصادية، وحظيت لقاء ذلك بقدر هائل من الاحترام الدولي والنفوذ. ان المحور الفرنسي - الألماني سيظل عاملاً يجب ان يُحسب حسابه.

مجلس ستراسبورج الأوروبي

انعقد أول مجلس أوروبي حضرته في ستراسبورج يومي 21 و22 يونيو (حزيران) 1979، بضيافة فرنسا. واختيرت ستراسبورج موقعاً للاجتماع اعترافاً بالأهمية الجديدة للبرلمان الأوروبي الذي يعقد ثلثي جلساته هناك عقب الانتخابات التي فاز فيها المحافظون بستين مقعداً من مجموع 78 مقعداً بريطانياً.

كنت على يقين من ان المستشار شميت أخذ من مناقشاتنا السابقة انطباعاً واضحاً عن عزمي على الكفاح من أجل خفض الحصة الصافية لمساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة بنسبة كبيرة. وكنت آمل ان يوصل فحوى الرسالة الى الرئيس جيسكار، الذي يترأس القمة. وقد شغل كلا الاثنين وزارة المالية في بلديهما، ولا بد لهما من ان يتفهما وجهة النظر البريطانية. (لم استطع ان أمنع نفسي عن ملاحظة انهما كانا يتفاهمان باللغة الانجليزية، إلا انني كنت أكثر لباقة من أن أبدي ملاحظة عن ذلك).

قدمت وصفا سريعا لخلفية قضية المساهمة البريطانية في الميزانية، رغم ان التفاصيل الدقيقة للموضوع بالغة التعقيد. ففي وقت المفاوضات لدخول بريطانيا الى المجموعة تلقينا تطميناً (بقيت أردده على مسامع الدول الأعضاء لتذكيرهم) يفيد ما يلي:

«في حالة نشوء وضع غير مقبول داخل المجموعة الأوروبية بقوامها الحالي أو الموسّع، فإن بقاءها ذاته سوف يستدعي ان تجد مؤسساتها حلولاً منصفة» (التشديد مني).

ان الضرورة التي دعت الى اصدار مثل هذا التطمين هي ان النمط الفريد للتجارة البريطانية جعلها مساهماً صافياً كبيراً في ميزانية المجموعة الأوروبية بل ان هذه المساهمة تبلغ من الضخامة مبلغاً يجعل الوضع غير مقبول بالمرة.

ان بريطانيا تستورد، تقليدياً، مقادير هائلة من البلدان غير الاعضاء في المجموعة، أكثر من أي عضو آخر، وبخاصة المستوردات من المواد الغذائية. هذا يعني اننا كنا ندفع في الميزانية بصورة تعرفة جمركية أكثر من الأعضاء الآخرين. بالمقابل فإن الميزانية ذاتها متحيزة تحيزاً كبيراً لقضية دعم المزارعين من خلال «السياسة الزراعية المشتركة» (CAP).

والواقع ان أكثر من 70 في المائة من الميزانية كان ينفق على هذا الغرض، يوم وصولي الى الحكم. لقد كان برنامج «السياسة الزراعية المشتركة» - وما يزال - يجري بأسلوب تبذيري. فإن دفق هذه الفوائض خارج نطاق السوق المشتركة يشوه السوق العالمية للمواد الغذائية ويهدد التجارة الحرة بين الاقتصادات الرئيسية.

ان الاقتصاد البريطاني أقل اعتماداً على الزراعة من معظم بلدان المجموعة الأخرى. كما ان مزارعنا، على العموم، أكبر حجماً واكفأ إدارة من المزارع الفرنسية والألمانية، وبالنتيجة فإننا نتلقى معونات زراعية أقل مما يتلقى الآخرون. إذ كانت بريطانيا تتلقى، في العادة، حصة أفضل من معونات البرامج غير الزراعية للمجموعة (مثل الصندوق الاقليمي والصندوق الاجتماعي) إلا

ان نمو هذه البرامج توقف بضغط اللوبي الزراعي في أوروبا والركود العالمي.

كانت الحكومة العمالية السابقة قد مثلت مسرحية كبيرة لـ «اعادة التفاوض». حول الشروط الأصلية لانضمام بريطانيا الى المجموعة. وصيغت عام 1975 آلية مالية معينة للحد من مساهمتنا. من حيث المبدأ، إلا انها لم تطبق، بل لن تطبق ما لم تتغير الشروط الأصلية المتفق عليها. ونتيجة لذلك لم تكن هناك اتفاقية صلبة نلزم بها شركاءنا.

وهناك تطور آخر فاقم الوضع العام: ان ازدهار بريطانيا النسبي. قياساً الى الجيران الأوروبيين، كان يتدهور باطراد. ورغم موارد نفط بحر الشمال، انحدرت بريطانيا عام 1979 الى مستوى الدولة الأقل ازدهاراً في المجموعة، محتلة المرتبة السابعة من حيث نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي. مع ذلك كان يراد منا ان نصبح بسرعة أكبر مساهم في الميزانية.

لذا توخت سياستي، منذ البداية، ان نسعى الى الحد من الضرر والتشوهات الناجمة عن «السياسة الزراعية المشتركة» (CAP) ولربط انفاق المجموعة الأوروبية بالحقائق المالية. إلا انه كان هناك هدفان آخران قصيرا الأمد وجب تحقيقهما في قمة ستراسبورج.

أولاً. أردت ان أثير قضية الميزانية الآن ونيل الموافقة على ضرورة عمل شيء ما، دون الدخول في مزيد من التفاصيل عند هذه المرحلة.

ثانياً. أردت ان آخذ تعهداً ثابتاً من رؤساء الحكومات الآخرين بأن القمة القادمة في دبلن، ستشهد تقديم مقترحات لمعالجة هذه القضية.

سعيت في البداية الى تقوية «أوراق اعتمادنا الأوروبية». لقد حظينا نحن المحافظين بالترحاب في ستراسبورج لأننا كنا نعتبر أقوى مساندة لأوروبا من العمال: حاولت ان أؤكد هذا الأثر بالاشارة الى انه على الرغم من اننا لسنا في وضع يؤهلنا للانضمام الى اتفاقية آلية صرف العملات (ERM)، فإننا «نميل» (يستخدم هذا التعبير ليتجنب الاساءة الى مجلس العموم الذي ليس لديه علم بالموضوع) الى مقايضة بعض من احتياطينا في بنك انجلترا بالدولارات الأوروبية. كنت اعلم ان المستشار شميت يتوق الى ان ندخل الاسترليني في منظومة العملات الأوروبية، إلا ان كثرة من الارتيابات كانت تساورني حول مدى الحكمة من هذا النهج. وقد تعززت ارتياباتي لاحقاً. وعلى أي حال فإن اعلاني عن الاستعداد «للمقايضة» لم يلق ترحيباً واضحاً من طرف الآخرين: فهي مثل كثرة من التنازلات لـ روح الجماعة يضعها الآخرون في جيوبهم لينسوها ببساطة.

وإذا كان ينبغي لقضية الميزانية ان تحظى بالاهتمام، كما كنت اتمنى، لكان لزاماً عليّ اثارتها منذ اليوم الأول، لأن المسؤولين يصوغون البيان الختامي دوما في المساء ليكون جاهزاً للمناقشة في الصباح التالي. وعليه لا بد لكاتب المسودات من ان يتلقى التوجيهات قبل نهاية اليوم الأول.

لم يكن ذلك بالأمر السهل.

إذ تحدثت الى مائدة الغداء مع الرئيس جيسكار حول ما ابتغيه. وتولد لدي انطباع قوي بأننا سنكون قادرين على تناول الميزانية في وقت قريب. بعد ذلك انطلقنا كلنا مشياً الى دار البلدية عبر طرقات ستراسبورج الضيقة، الجذابة، في اجواء رقيقة.

ولما استأنفنا العمل، اتضح ان الرئيس جيسكار عازم على الاستمرار في جدول عمله السابق، بصرف النظر عما جعلني أتصوره. وعلى الأقل كنت قد تلقيت تقارير جديدة، فأسهمت اسهاماً فاعلاً في المناقشات حول الطاقة والاقتصاد الدولي. وأشرت الى ان بريطانيا لن تتراجع عن القرارات الصعبة، اللازمة للتغلب على هذه الصعوبات، وان كنا نجري تخفيضات كبيرة في الانفاق الحكومي.

وفي الساعة السابعة إلا ثلثاً من ذلك المساء، قررنا ابقاء واردات السوق الأوروبية من النفط بين أعوام 1980 و1985 عند مستوى لا يزيد عن مستوى عام 1978، ان استطعنا. واتفقنا على توكيد أهمية الطاقة النووية. كما ألزمنا أنفسنا بتشديد الجهود في سبيل مكافحة التضخم. ثم اتفقنا أخيراً، بصورة لا مناص منها على ما أظن، على قول شيء حول «التقارب» بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء (وهذه قطعة كلاسيكية من الرطانة الأوروبية). الواقع، اننا فعلنا كل شيء تقريباً عدا الشيء الذي كنت أريده أكثر من غيره - ألا وهو معالجة قضية الميزانية.

ولحسن الحظ حذرت مما سيحصل بعد هذا. فقد اقترح الرئيس جيسكار قائلاً ان الوقت يمضي سريعاً واننا بحاجة الى التهيؤ للعشاء، لذا ينبغي بحث قضية الميزانية في اليوم التالي. ألا توافق السيدة رئيسة وزراء المملكة المتحدة؟ وإذا بي، في أول قمة أوروبية، أجد نفسي مضطرة لأن أقول «كلا». واتضح ان تأخر الوقت قد عمل لصالحي، إذ ان من السهل التوصل الى استنتاجات ختامية حين يضغط الوقت، وتتجه الأفئدة الى اطايب العشاء الفرنسي.

أوردت الحقائق، والحقائق، بلا ريب، مدوية.

واتفق على ان ندرج في البيان الختامي توجيهاً الى المفوضية لاعداد مقترحات للاجتماع القادم بغية معالجة المسألة. وهكذا قمنا، متأخرين بعض الشيء، الى مائدة العشاء.

تقتضي الأعراف في مثل هذه اللقاءات ان يتعشى رؤساء الحكومات ورئيس المفوضية معاً، أما وزراء الخارجية فيتحلقون في مجموعة منفصلة.

وجرت العادة أيضاً على ان نبحث الشؤون الخارجية. وكانت محنة «لاجئي القوارب» الفيتناميين واحدة من القضايا المطروحة للنقاش، التي كانت تعني بريطانيا مباشرة. القضية الأخرى هي قضية روديسيا.

ومن المثير للاهتمام ان نلاحظ اننا، حتى في ذلك الوقت، كنا نناقش المشكلة الدائمة لميزان التجارة الياباني.

حققت قمة ستراسبورج نتيجة ملموسة واحدة: إذ وضعت مسألة الحصة الجائرة لبريطانيا في الميزانية بانصاف على جدول العمل. وشعرت بأنني تركت انطباعاً عن نفسي كشخص يعني ما يقول. وعلمت في ما بعد ان هذا الاحساس صحيح تماماً. وفي ستراسبورج بالذات تناهت الى مسامعي ملاحظة عابرة من أحد المسؤولين الحكوميين الاجانب اثارت سروري تماماً قال: «لقد عادت بريطانيا».

قمة «السبعة الكبار» في طوكيو

الكثير من القضايا الأهم المبحوثة في ستراسبورج، أثير من جديد في الاطار الأفخم للقمة الاقتصادية للدول الصناعية الغربية الرئيسية في طوكيو («مجموعة السبعة». أو «السبعة الكبار». من باب الايجاز). وما ان انجزت تقريري الى مجلس العموم حول قمة ستراسبورج، حتى توجهنا الى مطار هيثرو لبدء الرحلة الجوية الطويلة الى اليابان.

كنت أعرف ان أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد ستبرز من جديد على رأس جدول الأعمال. وحظيت بتقارير عن الموضوع جيدة.

كانت معرفة دنيس بصناعة النفط تحت تصرفي. كما تلقيت تقارير نافذة أعدها خبراء النفط قرأتها على الغداء في تشيكرز. هؤلاء كانوا يعرفون دواخل شؤون النفط وخوارجها، وفي المقابل وجدت في طوكيو ان السياسيين الذين يتصورون ان بمقدورهم الحد من استهلاك النفط

بوضع الخطط والأهداف لا يملكون إلا تفهماً قليلاً للسوق.

واغتنمت الفرصة لأبحث قضايا أخرى، مساوية في الأهمية، ونحن في الطريق الى طوكيو. إذ كنا قد سعينا وحصلنا على إذن من الاتحاد السوفياتي، بالمرور عبر اجواء روسيا وصولاً الى اليابان.

حطت الطائرة في موسكو لاعادة التزود بالوقود، وخف للقائي رئيس الوزراء السوفياتي، اليكسي كوسيجين، الذي أرجأ اجتماعاً لرؤساء الوزراء الشيوعيين كي يحضر الى المطار.

ولدهشتي فقد رُتب لي عشاء رسمي، لم يكن مقرراً، في غرفة الضيافة بالمطار. ان كرم الضيافة عند السوفيات مفعم بالسخاء للضيوف المهمين: فهناك عالمان، واحد لكبار الضيوف الأجانب والنخبة الحزبية، وهو طافح بالبذخ من كل لون، وآخر للناس العاديين، لا تتوفر فيه سوى السلع العادية، بل قلة منها لا غير. وسرعان ما اتضح دافع السوفيات لهذا الاهتمام الخاص. كانوا يودون معرفة المزيد عن «المرأة الحديدية» - حسبما وصفتني وكالة الأنباء الرسمية «تاس» عقب خطاب ألقيته عام 1976 حين كنت زعيمة للمعارضة.

كان ذلك، في اطار العلاقات بين الشرق والغرب، والهدوء الذي يسبق العاصفة السياسية. فقد كان السوفيات وتوابعهم من الشيوعيين يتبعون، تحت ستار الانفراج، سياسة عدوان في الخفاء، بينما الغرب يترك دفاعاته تفلت من بين أصابعه.

وقد وجدت في طوكيو دليلاً آخر على افراط إدارة الرئيس الامريكي كارتر في الثقة بحسن نوايا الاتحاد السوفياتي. فمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سالت - 2» قد وُقعت قبل أيام لا غير. بل كان هناك حديث عن معاهدة «سالت - 3». بيد ان هذا المزاج كان على وشك التحول. ذلك لأنه لم يبق على موعد غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان سوى ستة أشهر.

ورغم أنني بحثت مع المستر كوسيجين موضوع الدفاع، فإن المسألة الأكثر حساسية التي أثرتها معه هي محنة «لاجئي القوارب»، الذين كانوا يفرون من فيتنام بمئات الآلاف. وهؤلاء ضحايا قمع مريع، ويبلغ من البشاعة مبلغاً يحملهم على بيع الغالي والنفيس، وترك أوطانهم والمجازفة بحياتهم إبحاراً في قوارب مزدحمة وخطرة، بلا يقين بالنجاة. وقد أرسلنا أسطولاً تجارياً كبيراً يعمل تحت العلم البريطاني لانقاذ البعض منهم، وبالطبع فإن هذه السفن التقطت هؤلاء اللاجئين الهاربين من الشيوعية انقاذاً لهم من خطر الغرق أو القرصنة.

ان قانون البحار يقضي بنقل الناجين من حطام السفن الى أقرب ميناء مغيث. ولكن كثيراً ما

حصل ان ميناء الاغاثة الأقرب ـ في سنغافورة، ماليزيا، أو تايوان ـ يرفض استقبالهم ما لم نوافق على السماح لهم بالتوجه الى بريطانيا. غير اننا كنا ما نزال نعاني داخل البلاد من كل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الهائلة السابقة، وعليه كان هذا الطلب أشد ما نرفض. ورغم ان تايوان كانت تقدم الرعاية الطبية والطعام للاجئين وهم على سطح سفن الهرب، فإنها كانت ترفض الإذن لهم بالنزول.

ورفض «لاجنو القوارب» انفسهم النزول في كانتون. فقد كفاهم من الشيوعية ما رأوا. وهذا يعني ان هونغ كونغ أصبحت هدفهم المباشر، المفضل، حيث كانوا يأملون ان ينطلقوا من هناك الى الولايات المتحدة، أو أي مكان آخر في الغرب. وبالطبع، فقد كان الشيوعيون يعرفون أتم المعرفة ان هذا الفيض من المهاجرين يشكل إحراجاً باهظ التكلفة للغرب. ولا ريب في أنهم كانوا يأملون في ان يؤدي ذلك الى زعزعة الاستقرار في بلدان أخرى في المنطقة.

وقلت للمستر كوسيجين ان فيتنام بلد شيوعي وحليف وثيق للاتحاد السوفياتي، والذي يتمتع بنفوذ كبير هناك. وان ما يحصل أمر مشين لا لنظام الحكم في فيتنام وحده فحسب، بل للشيوعية كلها. أفلا يكون بامكانه ان يفعل شيئاً لوقف ذلك؟ تُرجمت كلماته الموجهة إليّ: «حـ.. سـ.. نا» (أو المعادل الروسي لتلك الكلمة) «هؤلاء جميعاً مدمنو مخدرات أو مجرمون...». ولم يزد على ذلك. فتساءلت «ماذا! مليون انسان على هذا النحو؟ هل الشيوعية الى هذا الحد من السوء بحيث يضطر مليون انسان الى تعاطي المخدرات أو السرقة للعيش؟». فأغلق كوسيجين الموضوع في الحال.

إلا ان المسألة قد أثيرت، وباتت مفهومة تماماً على ما كان يتبدى من نظرات عصبية على وجوه معاونيه. وعلى وجوه بعض معاوني حقاً. لم استطع ايقاف دفق اللاجئين المضطهدين، إلا اني استطعت ان اتحدى، كما سأفعل دوماً، الأكاذيب التي يسعى بها الشيوعيون لتبرير ما يمارسونه من اضطهاد. وبعد ساعة واحدة وأربعين دقيقة عدنا الى متن الطائرة واستأنفنا التحليق الى طوكيو. بعد ذلك أحلتُ القضية الى الأمم المتحدة، فأعداد طالبي اللجوء أكبر من أن يؤويهم بلد واحد بمفرده.

ان جولة القمم الدولية تجعل حياة رئيس الوزراء هذه الأيام مختلفة تماماً عما كانت عليه زمن انطوني ايدن، أو هارولد ماكميلان أو أليك دوجلاس هيوم.

خلال أيام المعارضة كنت أشكك في قيمة الكثير من أمثال هذه النشاطات. أما في الحكم،

فإن القلق بات يساورني حول مدى ما تأخذه القمم من وقت المرء وطاقته، خصوصاً ان الكثير من الأمور ينتظر الحل في الوطن.

فخلال أشهر من وصولي الى الحكم شاركت في قمة ستراسبورج لتمثيل بريطانيا في المجموعة الأوروبية. وفي قمة طوكيو. لأمثلها في منبر اقتصادي أكبر، وسأتوجه قريباً الى لوساكا لحضور اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث.

ان جذور قمة «السبعة الكبار» تعود الى النشاط الدولي لصد الأزمة الاقتصادية التي نشبت منتصف السبعينات. عُقد الاجتماع الأول عام 1975 في رامبوييه في فرنسا. ومنذ ذلك الحين وعدد الحاضرين ورسميات الاجتماع تزداد عاماً بعد عام، دون ان يسفر ذلك عن أي تحسن. ولقد لخص المستشار شميت الحسنات والسيئات الأساسية. ان قمة «السبعة الكبار»، حسب رأيه، ساعدت الغرب على تجنب ما أسماه اتباع سياسة «إفقار الجار» - سياسة التنافس على خفض قيم العملات. وفرض قيود الحماية، التي أنزلت اضراراً اقتصادية وسياسية بالغة في الثلاثينات من هذا القرن. إلا ان هذه القمم، من جهة أخرى، تنزلق، حسب رأيه، في غواية الاضطلاع بمسؤوليات لا قبل للقمة بها.

وافقته الرأي. فهناك على الدوام ضغط للخروج بصيغ كلامية والتزامات طموحة يقبلها الكل، ولا يحملها أحد على محمل الجد، مع ذلك هناك حكومات تبدو أكثر من مستعدة للنزول عند هذه الضغوط.

وعلى أي حال فإن تصاعد أسعار النفط أعطى لقمة طوكيو الاقتصادية عام 1979 مغزى يتجاوز المعتاد. حقاً ان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك - ككل المنتجين الأساسيين للنفط) كانت تعقد اجتماعها في نفس وقت اجتماع «السبعة الكبار» الذين هم زبائنها الرئيسيون واثناء وجودنا في طوكيو ارتفع سعر برميل النفط السعودي من 14.54 دولار الى 18 دولاراً، في حين ان اسعار النفط الخام لدول أخرى من مجموعة الأوبك ارتفعت أكثر. وبناء عليه، فإن الحديث كله دار حول سبل الحدّ من الاعتماد الغربي على النفط، ووضع أهداف محددة، خادعة، ينبغي بلوغها في مواعيد معينة. إلا اني كنت أعرف ان السبيل الرئيسي لتقليص الاستهلاك هو ترك آلية السعر تعمل عملها.

وما لم نفعل ذلك فإن الخطر يكمن في ان البلدان سوف تسعى الى التكيف مع أسعار النفط الأعلى بطبع المزيد من النقود، مما يفضي الى التضخم، بأمل درء الركود والبطالة. ولقد رأينا في

بريطانيا ان التضخم سبب للبطالة وليس بديلاً عنها ، لكن أحداً لم يتعلم هذا الدرس.

عقدت القمة السابقة في بون عام 1978 ، حين كان مذهب « الطلب المحسَّن » ما يزال الزي الرائج. وكان ينتظر من ألمانيا ، حسب اللغة الدارجة ، ان تقوم بعملها كـ« قاطرة » للنمو ، لتجرّ العالم من وهدة الركود. إلا ان النتيجة الرئيسية ، كما قالها المستشار شميت لقادة القمة ، هي زيادة التضخم الألماني : وانه لن يخطو في هذا الطريق خطوة أخرى بعد اليوم.

في قمة بون لم يكن هناك رؤساء حكومات جدد ، بل كان الترياق القديم ما يزال سائداً. أما في قمة طوكيو ، بالمقابل ، فقد كان هناك ثلاثة رؤساء مقبلين جدد : رئيس وزراء اليابان ورئيس المؤتمر المستر أوهيرا ، ورئيس الوزراء الجديد في كندا ، جو كلارك ، وأنا. وكان أشد نصير لاقتصاديات السوق الحرة ، بجانبي ، هو هيلموت شميت ، ثم بدرجة أشد بكثير ، وزير ماليته الكونت اوتو فون لا مبزدورف.

لدى نزولي من الطائرة في مطار طوكيو ، وجدتني محاطة بحشد ضخم من المراسلين (قرابة ألفي مراسل في تلك القمة ، وأكثر من ذلك العدد من أيامنا هذه). لقد جاؤوا لرؤية تلك الظاهرة الاستثنائية التي لا سابق لها - امرأة في منصب رئيس حكومة.

كان الجو حاراً جداً ورطباً والتدابير الأمنية متشددة للغاية. وسررت لدى وصولي الى الفندق الذي حلّت فيه غالبية الوفود الأجنبية ، باستثناء رئيس الولايات المتحدة. بعد وصولي بقليل ، ذهبت لرؤية الرئيس كارتر في مبنى السفارة الأمريكية ، حيث تبادلنا الحديث عن مقاربتنا للقضايا التي ستُثار. وبخاصة قضايا استهلاك الطاقة ، التي تنطوي على مشكلة خاصة - مشكلة ذات ابعاد سياسية مهمة - بالنسبة للولايات المتحدة. وانضمت إلينا المسز كارتر وابنتهما ايمي في نهاية اللقاء. ورغم انتقادات الصحافة ، كانت عائلة كارتر سعيدة باصطحاب الابنة معها - ولم لا.

يستحيل على المرء الا يود جيمي كارتر. فهو مسيحي عميق الايمان ، ورجل صادق مخلص في مشاعره. يتسم بقدرة فكرية مميزة ، وتضلع في العلم والطرائف العلمية ، مما يندر وجوده لدى السياسيين. إلا انه تبوأ الحكم كمستفيد من « ووترجيت » أكثر من قدرته على اقناع الأمريكيين بصواب تحليله للعالم المحيط بهم. والحق ، ان الكثير من المثالب تعتري ذلك التحليل. وكانت معالجته للاقتصاد تفتقر الى الثقة بالنفس ، ولذلك فقد كان ميالاً للدخول في متاهة نزعة تدخلية عشوائية ، وعقيمة ، كلما برزت المشاكل.

فمثلاً ضريبة الأرباح المفاجئة والقيود على أسعار الطاقة التي كان يفترض بها ان تعالج مضار ارتفاع الأسعار الذي تسببت فيه «أوبك». أدت على العكس من ذلك الى وقوف الملايين في طوابير على محطات الوقود.

أما في ميدان الشؤون الخارجية فقد كان كارتر مفرط التأثر بالمذاهب التي كانت تكتسب زخماً قوياً في صفوف الحزب الديمقراطي. وهي ان خطر الشيوعية مبالغ به. وان التدخل الأمريكي دعماً للديكتاتورات اليمينيين يستحق اللوم بالقدر نفسه تقريباً. من هنا فقد وجد نفسه في دهشة وحرج لما فاجأته أحداث من قبيل الغزو السوفياتي لافغانستان. واحتجاز ايران للدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن. وعلى العموم لم تكن لدى كارتر رؤية بعيدة لمستقبل أمريكا. لذلك عندما واجه المحنة انحدر الى مجرد الوعظ بمذهب التقشف للحد من النمو. وهو ما كان امرا بغيضا ممقوتا. ان لم يكن غريباً. على الخيال الأمريكي.

فضلاً عن هذه المثالب السياسية. فقد كان كارتر. من الناحية الشخصية. غير موائم للرئاسة. معذباً إزاء القرارات الكبرى. وبالغ القلق إزاء التفاصيل.

أخيرا. أرى ان كارتر خرق قاعدة نابوليون القائلة ان «على الجنرال ان يكون محظوظاً». فقد ابتليت رئاسة كارتر بسوء الطالع ـ من «أوبك» الى افغانستان. إلا انها. على أي حال. قدمت مثالاً طيباً على ان النزاهة والاجتهاد ليسا كافيين لقيادة دولة عظمى.

أكرر لقد أحببت جيمي كارتر. وكان صديقاً جيداً لي ولبريطانيا. ولو قدر له ان يأتي في السلطة في الظروف المغايرة لعالم ما بعد الحرب الباردة. لكانت مواهبه موائمة أكثر.

في ذلك المساء التقى الأعضاء الأوروبيون في قمة «السبعة الكبار» على العشاء بدعوة من الرئيس الفرنسي جيسكار. وبالطبع كانت المجموعة الأوروبية قد اتفقت أصلاً على تناولها الخاص لمسألة الطاقة في قمة ستراسبورج. والقضية الرئيسية الآن هي كيفية مواءمة هذا التناول مع المقاربة التي يرغب في اتباعها الاعضاء الثلاثة الآخرون. غير الأوروبيين. في القمة.

بدأت الجلسة الأولى في الصباح التالي بعد الوقفة المحتومة لالتقاط الصور. في قاعة المؤتمرات بالطابق الثاني من قصر أكاساكا.

جلس المندوبون حول مائدة مستطيلة الشكل. مرتبين حسب التسلسل الأبجدي لاسماء البلدان. وكان ذلك مفيداً. إذ كان يضعنا دوماً الى جوار الولايات المتحدة. وعكست الترتيبات الدقيقة لوصول القادة الاعتبارات الرسمية للأقدمية. فرؤساء الدول يصلون بعد رؤساء

الحكومات، والتسلسل بالنسبة لكل فئة يتحدد حسب مدة البقاء في المنصب. ان الأقدمية عزيزة على قلوب الفرنسيين، لكنها لا تعني أي شيء للأمريكيين.

في الحقيقة، ان جيمي كارتر لم يكترث لها بالمرة، شأن رونالد ريجان في ما بعد. وبينما كان بعضنا جالساً في القاعة رحنا نتكهن بمن سيتدبر أمر ان يكون آخر القادمين.

بدأ الاجتماع، كالمعتاد، بخطبة عامة، قصيرة، ألقاها كل رئيس حكومة. وتحدث المستشار شميت قبلي في الجلسة الأولى، وبعدي في الجلسة الثانية. ووجدنا اننا كلانا، نشدد على النقاط ذاتها بالضبط - أهمية شن المعركة على التضخم، والدور الحاسم لآلية السعر في الحد من استهلاك الطاقة. ويبدو ان مطالعتي حظيت بترحاب حسن - ليس من الألمان وحدهم، كما أخبرنا الكونت فون لامبزدورف في ما بعد. ولعل تلك هي النقطة التي اقتربنا فيها أكبر اقتراب من الوفاق الانجلو - ألماني. ولاحظت ان كثرة من مصاعبنا الحالية تنبع من اتباع سياسات « كينزية » بما فيها من تركيز على تمويل الانفاق الحكومي بالعجز، فشددت على الحاجة الى ضبط عرض النقود ابتغاء رد التضخم على اعقابه.

وبعدما أدلى اوهيرا والمستشار شميت بدعوات في الخط المماثل، اعقبهما الرئيس جيسكار في مداخلة استثنائية شن فيها حملة حماسية دفاعاً عن اللورد كينز، ورفض بجلاء المبدأ الأساسي لعملنا وهو السوق الحرة، باعتبار ان هذه هي مقاربة تقود الى انكماش لا ضرورة له.

وساند المستر اندريوتي - رئيس وزراء ايطاليا، الداخل والخارج من والى هذا المنصب حتى الأيام الأخيرة لوجودي في الحكم - الرأي الفرنسي. وكان ذلك تعبيراً أخذ يكشف عن الاختلاف الفلسفي الجوهري الذي يقسم المجموعة الأوروبية. كما كان ذلك كشفاً عن شخصية كل من الرئيس الفرنسي جيسكار، ورئيس الوزراء الايطالي اندريوتي.

إذ لم يكن الرئيس جيسكار ديستان بالشخص الذي أشعر إزاءه بالمودة. وقد تولد لدي انطباع عميق بأن هذا الشعور كان متبادلاً. ولعل في الأمر غرابة أكثر مما يبدو عليه ظاهرياً، ذلك اني كنت ضعيفة إزاء السحر الفرنسي، ثم ان الرئيس جيسكار، بعد كل هذا، يعد من رجال اليمين. غير انه كان محاوراً صعباً، يتحدث بمقاطع طويلة من نثر كامل السبك والصياغة لا يتيح أية مقاطعة. زد على ذلك ان سياساته تختلف عن سياساتي: ورغم انه يتميز بخصال رجل ارستقراطي، فإن عقله يعمل في اطار تكنوقراطي. كان يرى في السياسة رياضة النخبة، تمارس لما فيه فائدة الشعب، ولكن من دون مشاركتهم حقاً.

لعل هناك من شيء يقال لصالح هذا المنحى، لو ان التكنوقراطيين كانوا، حقاً، حراساً فكريين بارديين، يقفون فوق عواطفنا ومصالحنا نحن معشر الساسة الباقين. إلا ان الرئيس جيسكار كان، شأنه شأن أي أمرئ آخر، خاضعاً للموضة الفكرية والسياسية، كل ما في الأمر انه كان يعبر عن عواطفه ببرود.

ولم يكن منحى رئيس الوزراء اندريوتي ينسجم مع توجهاتي وطبعي. شأنه شأن الرئيس الفرنسي. بل ان هذا المشارك الدائم الذي لا غنى عنه في كل الحكومات الايطالية كان، أكثر من قرينه الفرنسي، ابتعادا عن السياسات التي احبذ. فقد كان يبدو انه يمتلك مقتاً ايجابياً للمبادئ، بل ان لديه قناعة راسخة بأن رجل المبادئ محكوم عليه بأن يصبح مسخرة للجميع. كان ينظر الى السياسة مثلما كان جنرال القرن الثامن عشر يرى الحرب: مجموعات كبيرة مدروسة من مناورات استعراضية على الأرض تقوم بها جيوش لن تشتبك في القتال عملياً، مع ذلك تعلن النصر أو الاستسلام أو التساوم حسبما تمليه قوتها الظاهرة، ابتغاء المشاركة في العمل الحقيقي لتقاسم الغنائم.

لعل النظام السياسي الايطالي يتطلب موهبة لابرام الصفقات السياسية أكثر مما يتطلب اقتناعاً بالحقائق السياسية، وما من شك ان المجموعة الأوروبية كانت تعتبر هذا النظام نظاماً صارماً. إلا اني لا استطيع ان أحول دون أن أرى في ممارسي هذا الأسلوب شيئاً بغيضاً.

وعلى ما عند اليابانيين من حسن ضيافة، فإن من الصعب ان يغالي المرء في الاعجاب بنوعية رئاسة اليابان للقمة وتمشيتها سير الأعمال. ففي مرحلة معينة، تدخلت بغية أن أوضح للموظفين - أو الـ «شيرباس Sherpas» حسبما يسمون - أي صيغة من مسودتي البيان الختامي كنا نناقش على وجه التحديد. وبدأ الموظفون العمل، بينما كنا نتمتع تلك الليلة بمأدبة عشاء أقامها لنا امبراطور اليابان. وفي حوالي الساعة الثانية فجراً، وكنت ما أزال في فستان السهرة، ذهبت لأرى أين وصل صاغة مسودة البيان الختامي في العمل. فوجدتهم يشذبون المسودة الأصلية في ضوء مناقشاتنا، ويبلورون عبارات وكلمات بديلة حيثما يتطلب الأمر قرارات من القمة في اليوم التالي. كنت آمل ان نكون عمليين مثلما كان هؤلاء على ما يبدو.

في اليوم التالي اجتمعنا ثانية في قصر أكاساكا لمراجعة البيان الختامي، وهي عملية مملة وطويلة. وكان هناك شيء من الخلاف بين الأمريكيين والأوروبيين حول سنة الأساس التي تنطلق منها لتحديد أهدافنا المتباينة في تقليص استيرادات النفط. ولعل أكثر المناقشات دلالة في

نظري هي تلك المتعلقة بالهدف الياباني. فحتى اللحظة الأخيرة لم يكن واضحاً بالمرة ان كان مستشارو اوهيرا سيسمحون له بأن يحدد رقماً معيناً. ولما كنت على يقين من ان السوق نفسها سترسم الحد الضروري لاستهلاك النفط، بصرف النظر عما نعلنه نحن، فقد بدا الأمر كله بالأحرى مدرسياً.

ولما أعلن اليابانيون أخيراً أرقامهم لم يعرف أحد أي نوع من التقليص تؤلف، ان كانت تؤلف حقاً، لكن الرئيس كارتر حتماً هنأهم عليها، وهكذا صدر البيان الختامي، وانعقد المؤتمر الصحافي المعتاد.

الواقع ان أهم قرار اتخذته القمة لا صلة له بالحد من استهلاك النفط. مفاد ذلك اننا، على الرغم من ميول عدد من حكومات «السبعة الكبار»، لن نسقط في فخ السعي الى تحقيق الزيادة المنسقة للطلب. كانت هذه علامة حسنة على المستقبل.

غادرت طوكيو متوجهة الى كانبرا - عاصمة استراليا - فوصلتها في الغداة. كانت تلك ثالث زيارة لي لاستراليا، رغم انها كانت جد وجيزة. وتيسر لي الوقت لرؤية ابنتي كارول، التي كانت تعمل صحافية هناك. إلا ان الغرض الأساسي من زيارتي كان اجراء محادثات مع رئيس الوزراء الاسترالي مالكولم فرايزر. وقد اطلعته على مجريات قمة طوكيو. إلا ان الأهم من ذلك اننا بحثنا مؤتمر الكومنولث المقبل في لوساكا، حيث ستكون روديسيا القضية الأولى لا محالة. وبالفعل شغلت روديسيا الكثير من وقتي خلال الأشهر الثمانية اللاحقة.

التسوية الروديسية

لفترة طويلة، كانت روديسيا مصدر أسى للحكومات البريطانية المتعاقبة، ومشكلة حادة منذ أعلن ايان سميث الاستقلال من طرف واحد عام 1965. ولقد تسبب ذلك في صعوبات جمّة لحزب المحافظين، الذي كان قطاع كبير منه يؤمن بأن العقوبات المفروضة على نظام الحكم اللاشرعي عقيمة وضارة، ويصر على التصويت ضدها كلما طُرحت لتجديد أمدها سنوياً.

لقد التزم نواب المقاعد الأمامية* من المحافظين والعمال، سواء بسواء، بالسعي الى ابرام تسوية على أساس ما يدعى بـ«المبادئ الستة»، التي تتوخى في الأساس وضع شروط نقل السلطة الى الأغلبية السوداء، مع حماية حقوق الاقلية البيضاء، وضمان الديمقراطية الحقة،

وحكم القانون. وانهاء التمييز. إلا ان هذه الدرجة من التفاهم المشترك بين قادة كلا الحزبين لم تكن تمتد. بالضرورة، الى أنصارهم.

لقد غيرت انتخابات روديسيا في ابريل (نيسان) 1979 كامل الوضع تغييراً جذرياً. فبموجب الدستور الجديد، الذي صيغ في اطار «تسوية داخلية» مع ايان سميث، انتخب الأسقف (ايبل) موزوريوا زعيماً لحكومة الأغلبية السوداء، بأكثرية 64 في المائة من أصوات هذه الأغلبية. وبالطبع فإن أحزاب «الجبهة الوطنية» - نعني مقاتلي جماعة روبرت موجابي وجوشوا نكومو - لم تشارك في الانتخابات. وكان الفايكونت بويد ميرتون - وهو وزير مستعمرات سابق من حزب المحافظين، قد حضر بصفة مراقب ورفع تقريره إليّ بصفتي زعيمة للمعارضة، قائلاً ان الانتخابات جرت بنزاهة. وكان هناك اقرار عام بأن «المبادئ الستة» طبقت. لذا برزت توقعات واسعة ترى اننا سنعترف بالحكومة الجديدة ما ان نتسلم الحكم. إلا انني على أي حال كنت مدركة تمام الادراك ان أشد ما يحتاجه شعب روديسيا هو السلام والاستقرار.

ان الحرب الدائرة، التي يسعّر أوارها مقاتلو «حرب العصابات» بلا هوادة، هي التي أرغمت حكومة الأقلية البيضاء على تقديم التنازلات، ولا بد من ان تضع هذه الحرب أوزارها.

ان احلال السلام يتطلب إما ان نفوز بقبول عالمي لنظام الحكم الجديد، أو ان نجري تغييرات تحقق هذا القبول العالمي. وبالطبع فإن المشكلة الأولى والأخيرة هي موقف «دول المواجهة» الافريقية، المجاورة. إذ يتوجب كسب رضاها، ان كان ذلك ممكناً أصلاً.

بعثنا اللورد هارليخ، وهو وزير محافظ سابق وسفير سابق في واشنطن، لاجراء محادثات مع رؤساء زامبيا وتنزانيا وبوتسوانا ومالاوي وانجولا. كما توجه الى موزامبيق ونيجيريا.

لم أكن قط راغبة عند هذه المرحلة في ان أدعه يتحدث الى قادة «الجبهة الوطنية»، التي يتزعمها موجابي ونكومو. ذلك ان قواتهما ارتكبت فظائع اثارت اشمئزاز الجميع، وكنت أحرص على تجنب ابرام أي صفقة مع ارهابيين، سواء خارج البلاد أم داخلها. ولكن كان لا بد، على أي حال، من مواجهة حقائق الواقع المرير. وكان رأي بيتر (اللورد) كارينجتون ان ذلك أمر ضروري لضمان أوسع اعتراف ممكن بنظام حكم روديسيا، نظراً لأن هذا البلد يحتل موقعاً أساسياً في كامل منطقة جنوب قارة افريقيا. واتضح انه على حق.

بناء عليه التقى اللورد هارليخ بقادة «الجبهة الوطنية» كما التقى بالاسقف موزوريوا

وآخرين غيره. وقد أفلحت مهمته في ان تبين في الأقل مدى ضخامة العقبات التي تعترض وضع حدّ للحرب. وفي يوليو اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بـ «الجبهة الوطنية» بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعب زيمبابوي. وكانت نيجيريا، التي لبريطانيا معها صلات اقتصادية مهمة، تبدي عداء مريراً لحكومة موزوريوا. كما أصرت الدول الافريقية السوداء على اعتبار حكومة الأسقف موزوريوا مجرد واجهة لاستمرار حكم الأقلية البيضاء. ان هذا الموقف يستصغر كثيراً شأن التغيير الحاصل بفعل التسوية الداخلية. لكن هذه الحقيقة لا تقلل من عواقب موقف هذه الدول الفعلي إزاء روديسيا.

ومع اننا لم نكن نعتزم مواصلة المعالجة الانجلو ـ أمريكية المشتركة التي اتبعها حزب العمال، دون ان تحقق ايما نتيجة، فإن موقف الولايات المتحدة كان بالغ الأهمية للموضوع.

لقد كان الرئيس كارتر يتعرض لضغط سياسي شديد من جانب السود والرأي العام الليبرالي في الولايات المتحدة. وكان لزاماً على الادارة ان تقول رأيها بصدد حكومة الأسقف موزوريوا. وما إذا كانت تلبي الشروط التي وضعها الكونجرس. فبدون ذلك لا يمكن للولايات المتحدة ان تعترف بهذه الحكومة وترفع العقوبات عنها. وكان من المرجح ان يخلص القرار الأمريكي الى ان هذه الحكومة لا تفي بالشروط إياها.

مع ذلك كان الوضع ينطوي على فرص معينة، ان كان بمقدورنا اغتنامها أصلاً. فأولاً، كان الجميع تقريباً يرى ان حل المشكلة يقع على عاتق بريطانيا. ورغم ان ذلك جعلنا هدفاً لسهام النقد، فإنه اطلق يدنا نسبياً، إذ كنا سنعرف كيف نحركها. وثانياً، ان الارهاق خيم على كل الأطراف المعنية. وليس على الروديسيين وحدهم.

فالدول الافريقية المحيطة بروديسيا كانت تجد ان استضافة جيشين من جيوش الثوار، أمر مكلف وخطر، ومضر بالاستقرار. علاوة على كون هذين الجيشين هدفاً لضربات الجيش الروديسي المدرّب، الفعال. وقيل ان قوات نكومو المتمركزة في زامبيا كانت تفوق جيش زامبيا نفسها عدداً. هناك إذن رغبة حقيقية في التسوية. ولكن كيف السبيل اليها؟

لعل أفضل فرصة لاختراق العقبات ستطرأ في مؤتمر الكومنولث القادم في لوساكا. إذ سيكون أول اجتماع منتظم لرؤساء حكومات دول الكومنولث يعقد في افريقيا. وكانت زامبيا تحاذي منطقة الحرب الروديسية، إلا انها كانت مغلقة برياً، بحيث لن تستطيع الملكة، التي تحضر تقليدياً في الأيام الأولى بوصفها رئيسة الكومنولث (رغم انها لا تفتتح الاجتماع أو تحضره)

استخدام اليخت الملكي بريتانيا . وبناء على ذلك برزت مخاوف على سلامة جلالتها . وكان لزاماً علي ، بحكم مسؤوليتي ، ان أسدي لها النصح في ذلك . أما شعوري إزاء ذلك فهو عدم وجود أي سبب يدعو الى الغاء الزيارة ، وقد حشرت بذلك قبل بدء الجولة الافريقية للملكة بوقت قصير ، حين توجهت منها مباشرة الى لوساكا . وحظيت فيها باستقبال هائل . بالمقابل . كنت أبعد ما أكون عن الشخص المفضل لديهم . وقد وصلت لوساكا في مساء الاثنين المصادف 30 يوليو ، لأواجه ، دون سابق انذار ، مؤتمراً صحافياً معادياً .

لقد أفدنا من وقت الطيران المرير ، ورحنا نبلور المعالجة الدقيقة التي نتوخاها . وكان لدي فريق مستشارين من الطراز الأول ، وبالطبع وزير خارجية من الطراز الأول ـ أجريت معه تبادلاً حيويا للأراء ، حين لمح الى ان مهمتنا هي في حقيقة الأمر «مسعى للحد من الضرر» ليس إلا ، وكانت تلك ، في حينه (كما قلت له) عبارة لم أسمع بمثلها من قبل . إلا انني قلت له إني أود ان أفعل خيرا من ذلك ، وتدبرنا معاً ، في النهاية ، ان نفعل خيراً من ذلك حقاً .

قامت استراتيجيتنا على ان نضطلع بأنفسنا بكامل المسؤولية عن التوصل الى تسوية ، وكانت مهمتنا في لوساكا هي ان نقنع زعماء الكومنولث بقبولها ، والاقرار بأن القضية الروديسية ليست مسؤولية الكومنولث كله .

ولبلوغ هذه النتيجة ، كان علينا ان نعلن بوضوح ان بريطانيا على استعداد لاستئناف سلطاتها في روديسيا واجراء انتخابات جديدة . وكنا نعرف أيضاً انه لا بد من اجراء تغييرات ملموسة في الدستور الحالي لروديسيا إذا كان للحكومة الجديدة ، المتمخضة عن الانتخابات ، ان تحظى بالاعتراف والمقبولية الدوليين . ولا يمكن إدراج هذه التغيرات إلا على يد مؤتمر دستوري من نوع ما ، يضم كل الأطراف . انّ اتخاذ قرار بعقد هكذا مؤتمر أو رفضه يتوقف كثيراً على كيفية سير الأمور في لوساكا . توافق وصولي الى زامبيا مع صدور بيان عن الحكومة النيجيرية بتأميم موجودات شركة النفط البريطانية «بي بي» (BP) في نيجيريا ، لم تكن تلك بداية طيبة ، مع ذلك مضيت الى الافادة القصوى من النهار لاجراء محادثات مع بقية رؤساء الحكومات قبل ان يفتتح المؤتمر رسمياً يوم الثلاثاء .

كانت المشاركة واسعة في الواقع إذ حضر 27 رئيس حكومة ، وكان ثمة تمثيل لسائر الدول الاعضاء في الكومنولث وعددها 39 . وكان مضيفنا الرئيس الزامبي كينيث كاوندا .

في الجلسة المغلقة ، أعطيت كلمة الافتتاح (وهي خير كلمة في المؤتمر) لرئيس وزراء

سنغافورة لي كوان يو، استعرض فيها التطورات السياسية العالمية. إلا ان الكثير من العمل الجاد جرى، كما تقول اللغة الدبلوماسية، «على هامش» الاجتماعات الكبرى. فمثلاً سألني رئيس وزراء سري لانكا ان كان ما يزال هناك قدر كبير من المساعدات الخارجية البريطانية متاحاً لبناء سدّ فيكتوريا الضخم في بلاده. اجبت بالايجاب وأكدت ذلك بطاقة بريدية (بوست كارت) - وهي بلا ريب أغلى بطاقة بريدية كتبتها في حياتي.

الوضع في روديسيا، مع هذا، هو الذي كان ينبغي ان يحظى بالأولوية الفعلية. وقلت في التصريح العلني الافتتاحي في المؤتمر، يوم الأربعاء، اننا سوف «... نصغي بأكبر الانتباه الى ما يقال في اجتماع لوساكا». أما في الجلسة المغلقة يوم الجمعة، المكرسة لبحث قضية روديسيا، فقد أمكنني ان أحدد مداخلتي بدقة أكبر. قلت ان على الجميع ان يقر بمدى التغير الحاصل من جراء انتخاب الأسقف موزوريوا رغم «... ان هناك من يلوح عليهم انهم يعتقدون ان على العالم ان يستمر ببساطة في التعامل (مع موزوريوا) كما لو كان هو المستر سميث». ولفتّ الانظار الى المشاورات الدولية الواسعة التي أجريناها للعثور على حل. واعترفت بأننا تعلمنا من هذه المشاورات قوة الرأي القائل «... ان الدستور الذي جاء الأسقف موزوريوا بموجبه الى السلطة دستور ناقص من بعض النواحي المهمة» وبخاصة تلك المواد التي تتيح للأقلية البيضاء ان تمنع كل تغيير دستوري غير موائم. وكنا قد لاحظنا أيضاً ان الذين استشرناهم انتقدوا تركيب وصلاحيات مختلف قيادات الأجهزة، لذلك قلت في كلمتي «... انه لخطأ بيّن ان لا تتمتع الحكومة (حكومة روديسيا - زيمبابوي) بالسيطرة الكافية على بعض التعيينات العليا في الاجهزة».

وقيل لنا ان من الضروري ان تتمكن «الجبهة الوطنية» من العودة لتشارك مشاركة تامة في الشؤون السياسية. وأخيراً اعجبنا بالقناعة الراسخة لدى الجميع بأن أي حل للقضية الروديسية لا بد ان يستمد صلاحيته من بريطانيا بوصفها القوة المستعمرة (بكسر الميم) المسؤولة.

وأوجزت نوايانا بالقول «ان الحكومة البريطانية تلتزم كلياً بحكم الأغلبية السوداء في روديسيا... ونوافق على ان يكون هدفنا هو اقامة... الاستقلال استناداً الى دستور مشابه للدساتير التي وافقنا عليها لبلدان أخرى... وبناء عليه فإننا سنقدم مقترحاتنا بأسرع ما يمكن الى كل الأطراف. وندعوها في الوقت نفسه ان توقف الاشتباكات وان تمضي معنا قدماً الى تسوية».

وجرى الاتفاق على ارجاء النقاش حول جنوب افريقيا الى يوم الجمعة، بحيث يتمكن رؤساء الحكومة، من بعد ذلك، من ان يمضوا مباشرة الى «الخلوة» المعتادة، غير الرسمية، في نهاية الأسبوع، لاجراء مناقشات خاصة حول مستقبل روديسيا. وكانت مهمتي هنا ان أكسب التأييد من جانب الشخصيات الرئيسية. وتألفت لهذا الغرض مجموعة صغيرة ضمت، الى جانبي، بيتر كارينجتون، والمستر (الآن يحمل لقب: سير) سوني رامفال، السكرتير العام للكومنولث، والرئيس الزامبي كاوندا، والرئيس التانزاني جوليوس نايريري، ومالكوم فرايزر ومايكل مانلي رئيسي وزراء استراليا وجامايكا، والمستر اريفوبه، ممثل نيجيريا.

وصاغ السير انطوني داف، الذي كان عضواً في فريقي، النقاط الرئيسية للاتفاقية. ومضت الأمور بسلاسة رائعة حتى النهاية تماماً.

انتهى اجتماعنا بنجاح ظهر يوم الأحد مع حلول وقت الغداء، وفرغنا من الصيغة الكاملة للاتفاقية التي ستطرح للنقاش والاقرار من جانب المؤتمر بأكمله صباح الاثنين. إلا ان مالكولم فرايزر اختار ان يطلع الصحافة الاسترالية على جلية ذلك عصر يوم السبت. وتطلب ذلك تحركاً سريعاً، غير اعتيادي.

في ذلك المساء، حضرنا جميعاً قدّاس الكومنولث في كاتدرائية لوساكا، حيث انعم علينا كبير الأساقفة بموعظة سجالية طويلة. كنت أعرف، قبل ذلك، ان الصحافة تعرف فحوى ما كنا قد قررناه.

كنا، سوني رامفال وأنا، نجلس معاً، وكان عليه ان يرتل المقطع الأول من نصوص الكتاب المقدس، وأنا المقطع الثاني. وبعدما رتل مقطعه، اطلعته على ملاحظة مكتوبة تلقيتها من بيتر كارنجتون حول تدخل مالكولم فريزر، واقترحت عليه ان نقوم الآن باطلاع الصحافة البريطانية على ما جرى، شريطة موافقة السكرتير العام للكومنولث، ولما رحت ارتل مقطعي، كتب رامفال على الجهة الأخرى من ورقة التراتيل اقتراحاً بديلاً. ان رؤساء الحكومات مدعوون على حفل شواء في جناح مالكولم فرايزر ذلك المساء: باستطاعتنا ان نعقد اجتماعاً هناك ونعدّ بياناً نصدره في الحال.

بدت لي الفكرة بديعة. وافقت على الاتصال تليفونياً بكينيث كاوندا عقب القداس لأكلمه مسبقاً بما عزمنا عليه.

هكذا عقد الاجتماع.

استغرق ساعة، وتخللته بعض التعليقات الحادة جداً. لم أكن مرتاحة قط لمالكولم فريزر. إلا ان الخاتمة كانت مرضية. الواقع ان الهم زال عن معظمنا نظراً لأن الأمور كلها سارت سيراً ودوداً ولأن أعمال المؤتمر يمكن ان تنتهي قبل يوم.

عدت الى الوطن صباح الأربعاء. كنت مسرورة تماماً مما أحرزناه، والذي يرجع الكثير منه الى بيتر كارنجتون وانطوني داف.

كان كثيرون يعتقدون اننا لن نستطيع الخروج من لوساكا باتفاقية وفق الخطوط التي نريدها. فاثبتنا انهم على خطأ. وبالمناسبة أثبتنا خطأ الصحافة الزامبية أيضاً. إذ كانت قد اقنعت نفسها سلفاً بحقيقة موادها الدعائية عني، بحيث انها أصيبت بصدمة واضحة حين وجدت انها تتعامل مع شخص حقيقي لا دمية كرتونية استعمارية.

لم تكن لدي أدنى أوهام عن حجم المهمة التي تنتظرنا: فليس يسيراً ان نوجه روديسيا على درب الاستقلال والشرعية والاستقرار. ولكني كنت على يقين، بعد قمة لوساكا أن بوسعنا تحقيق ذلك، واننا قد كسبنا ثقة افريقيا في ان نبلغ ذلك بنجاح.

بناء عليه، دعت بريطانيا الأطراف المعنية الى مؤتمر دستوري يعقد في لانكستر هاوس في لندن، خلال شهر سبتمبر (أيلول). وأكدنا ان الغرض من المؤتمر لا يقتصر على المحادثات بل يتعداه الى التوصل الى تسوية. رتب بيتر كارنجتون جدول العمل، بحيث تندرج أصعب المسائل في ذيل الجدول. ويكون الدستور الجديد أول قضية يتفق عليها. وبعد ذلك تأتي مسألة الترتيبات الانتقالية، وأخيراً الدعوة الى وقف اطلاق النار.

وتوصلنا في حساباتنا الى انه كلما استمر المؤتمر مدة أطول، تناقصت رغبة الأطراف المعنية في تحمل مسؤولية انهياره. واحتفظنا لأنفسنا بمهمة طرح المقترحات النهائية في كل طور من أطوار المباحثات، وطلبنا من الأطراف ان تردّ، حتى لو كانت تلك المقترحات لا تتفق مع جميع اهدافها.

كان علينا ـ في كل مرحلة، ان نمارس الضغط ـ المباشر وغير المباشر ـ على الجانبين كيما نصل الى مساومة مرضية. وأدار بيتر كارينجتون المؤتمر بمهارة فائقة، وتولى أعماله اليومية المفصلة. أما دوري فكان يقع خارج المؤتمر.

لقد جاء رؤساء «دول المواجهة» شخصياً الى لندن، أو أرسلوا مبعوثين خاصين لمراجعتي للاطلاع على تقدم سير المؤتمر. وكان دور الرئيس الموزامبيقي ساموراماشيل مفيداً تماماً في

ضغطه على روبرت موجابي. ودعوت الرئيس نيريري الى العشاء، وهو أيضاً من المؤيدين الأقوياء للمستر موجابي. وكان همه ينصب على كيفية دمج الجيوش المنفصلة الثلاثة، (جيشا الانصار والجيش الروديسي) في قوة موحدة، وهي مهمة وقعت في ما بعد على كاهل الجيش البريطاني. وما كان بوسع مقترحات «لانكستر هاوس» ان تشق طريقها لولا دعم رؤساء «دول المواجهة»، وبالطبع دعم غيرها من بلدان الكومنولث.

وقبيل اختتام المؤتمر جاء القادة الاخصام الثلاثة: الأسقف موزوريوا، وروبرت موجابي. وجوشوا نكومو، لزيارتي في 10 دوانج ستريت. وجلسنا نتحدث في غرفة المكتبة في الطابق العلوي. كانوا في مزاج تأملي، يتفكرون في المستقبل. وتولد لدي انطباع جليّ بأن كل واحد فيهم يتوقع ان يكتب له الفوز. وربما كان عنصرا ايجابيا.

ولعل أكثر الجوانب حساسية في معالجتنا هي تلك المتصلة بالترتيبات الانتقالية: كان واضحاً لدي ان على بريطانيا، لدواع دستورية كما لأسباب عملية، ان تستأنف سلطتها المباشرة في روديسيا لحين إتمام الانتخابات، شريطة ان يدوم ذلك لأقصر فترة ممكنة.

وقدمنا يوم الخامس عشر من نوفمبر لائحة تسمح بتعيين حاكم عام ورفع العقوبات حال وصوله الى روديسيا. وقبل كريستوفر سومز هذا المنصب. الواقع ان قرار إرساله حاكماً الى سولزبري (هراري حالياً) يوم 12 ديسمبر (كانون الأول)، حتى قبل ان تعلن الجبهة الوطنية عن موافقتها على مقترحات وقف اطلاق النار، كان على شيء من المجازفة، وقد تعرض القرار لانتقادات كثيرة في حينه، إلا اننا أوضحنا بجلاء ضرورة الحفاظ على الزخم.

زد على ذلك ان تعيين كريستوفر كان مثالياً، اذ لم يكن يتمتع بصلاحية وزير أو خبرة دبلوماسية واسعة فحسب، بل كان هو وزوجته ماري، يتوافران بالضبط على الأسلوب الصحيح لأداء هذه الوظيفة الدقيقة، المتطلبة. وجاء الضغط الشديد من الولايات المتحدة ومن دول اخرى ليحمل «الجبهة الوطنية» على قبول مقترحات وقف اطلاق النار يوم 17 ديسمبر. واتصلت تليفونياً بسومز في سولزبري لاهنئه بمناسبة الميلاد، واستفسر عن الأحوال هناك. وجاء الجواب انه على الرغم من عدة فروقات حادة لوقف اطلاق النار، وبضع محاولات تخويف من جانب انصار موجابي، فإن الوضع بدا مفعماً بالأمل على نحو متزايد.

في الانتخابات، ولدهشة معظم الناس، حقق حزب موجابي نصراً ساحقاً. ونالت روديسيا أخيراً استقلالها يوم 18 ابريل، تحت اسم جمهورية زيمبابوي.

انه لمن المحزن ان تنتهي روديسيا - زيمبابوي الى حكومة ماركسية في قارة تحفل بعدد كبير من الماركسيين الذين يسيئون إدارة موارد بلدانهم. إلا ان حقائق الحياة السياسية والعسكرية كانت تميل بجلاء، الى جانب قادة المغاوير. وان حكومة من طراز الحكومة التي أقامها الأسقف موزوريوا، المفتقرة الى أي اعتراف دولي، لم تكن لتستطيع أبداً ان تجلب السلام لشعب روديسيا، رغم حاجته الماسة إليه. ولو نظرنا الى الأمر من الوجهة البريطانية، فقد كان للتسوية منافعها الكبرى.

لذلك فإن حل القضية الروديسية أتاح لنا ان نعود من جديد لنلعب دوراً مؤثراً في معالجة قضايا الكومنولث الأخرى - وبخاصة الافريقية منها - بما في ذلك المشكلة الملحة حول مستقبل ناميبيا، والتحدي البعيد المدى في تحقيق تحول سلمي في جنوب افريقيا. لقد أظهرت بريطانيا مقدرتها، بمزيج من التعامل النزيه والدبلوماسية المؤثرة، في ان تحل واحداً من أعقد الخلافات الناجمة عن ماضيها الكولونيالي.

اتفاق ميزانية المجموعة الأوروبية لعام 1980

بينما كان مؤتمر «لانكستر هاوس» ماضياً في سبيله، توجب عليّ ان أوجه فكري مرة أخرى الى المسألة الشائكة المتعلقة بالوصول عن طريق التفاوض الى تقليص حصة بريطانيا الصافية في ميزانية المجموعة الأوروبية.

فالأرقام المتعلقة بحجم تلك المساهمة حددت منذ أمد بعيد، وبات من الصعب الآن على أي كان أن ينكر حجم المشكلة. كما ان المفوضية اصدرت تقريراً يشير الى ان من الممكن، تماشياً مع المبادئ الراسخة للمجموعة، تحقيق «توازن عريض» بين ما تدفعه بريطانيا وما تتلقاه من مساهمات. وعليه، كان ثمة أساس ما للتفاؤل. ولكن لم تكن لدي أية أوهام بصدد التسوية أو سهولتها، بل كنت أدرك احتمال حصول توترات.

هذا ونقل مسؤولون بريطانيون الى الرئاسة قلقي من المشاحنات الاجرائية، التي ميزت مجلس ستراسبورج السابق، ورغبتي في ان تتخذ الرئاسة نهجاً ثابتاً لمناقشة الميزانية مبكراً. في هذا الوقت، كانت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تعرف اننا جادون. وفي 18 أكتوبر، ألقيت في لوكسمبورج محاضرة في ذكرى ونستون تشرشل (1979)، تناولت حسب مقتضى

المناسبة، الشؤون الخارجية أساسا.

وقد حذرت قائلة: «لا بد من أكون واضحة على نحو مطلق بصدد ذلك. ان بريطانيا لا يمكن ان تقبل بالوضع الحاضر للميزانية. فهي غير عادلة بشكل جلي. ولا يمكن ان ألبي دور «الأخت الكريمة» مع المجموعة الأوروبية. بينما أطلب من ناخبي ان يمتنعوا عن خوض التغييرات، في ميادين الصحة والتعليم والرفاه وما شاكل».

لقد اغتنمنا كل فرصة سعيا الى تفهم أكبر لحسنات قضيتنا. وأجريت محادثات في بون مع هيلموت شميت في نهاية أكتوبر. وفي يومي 19 و20 نوفمبر انعقد لقاء قمة انجلو - فرنسي في لندن. وكان الألمان والفرنسيون يعرفون انني اعني ما أقول.

قبل انعقاد مجلس المجموعة الأوروبية في العاصمة الايرلندية دبلن. تفحصنا بعناية التدابير المتيسرة لنا لممارسة الضغط على المجموعة. وارسل لي كريستوفر سومز، الذي يتمتع بخبرة كبيرة في تفهم ألاعيب الأوروبيين، ملاحظة تفيد ان المجموعة الأوروبية لم تشتهر قط بأنها اتخذت قرارات مزعجة من دون مشاحنات طويلة، وانني ينبغي ألا أشعر بالقلق أكثر من اللازم حول أوراق اللعب المتاحة في يدي. لأن بلداً كبيراً مثل بريطانيا يمكن ان يوقع الفوضى في المجموعة الأوروبية بصورة مؤثرة. إذا ما عنّ له ذلك.

أخذت ملاحظته بعين الاعتبار. وبهذه الروح، محصنا في وقت جد مبكر - رغم اننا أعدنا التمحيص في ما بعد - امكانية وقف مدفوعات بريطانيا.

بدا هذا الاجراء غير مناسب تماما كبداية أولى، وذلك لاعتبارات عملية وقانونية. مع ذلك، فكرت ان مجرد احتمال وقف المدفوعات يسبب قلقاً نرضى به في المفوضية الأوروبية، ذلك ان الضغط الذي يمارسه للحصول على تسوية مقبولة أمر حيوي.

كذلك كانت عندنا وسيلة ضغط أخرى، هي رفض زيادة الأسعار الزراعية، التي ترغب بها الحكومتان الفرنسية والألمانية - وهما على أبواب الانتخابات. وتعزز وضعنا المعنوي أيضاً حين انتهك الفرنسيون قانون المجموعة الأوروبية بإعاقة استيراد الحملان البريطانية: فمحكمة العدل الأوروبية أصدرت حكمها عليهم يوم 25 سبتمبر - لكن الاخلاق لا وزن كبير لها في المجموعة الأوروبية.

سيطرت قضية مساهمتنا في الميزانية على أعمال المجلس الأوروبي اللاحق الذي انعقد في دبلن، بنهاية نوفمبر، بعدما تسلم الايرلنديون الآن رئاسة المجموعة الأوروبية. واقتضت

المخاطر الأمنية البديهية من جانب «الجيش الجمهوري الايرلندي» ان ابات ليلتي في عزلة بديعة بـ «قلعة دبلن»، المقر السابق للحكم البريطاني.

وطربت الصحافة الايرلندية لفكرة اني رقدت في السرير الذي استخدمته الملكة فيكتوريا عام 1897، رغم اني تميّزت عليها بوجود «دوش» نقّال في غرفتي.

الواقع ان العناية بي كانت كبيرة. ولعل كرم الضيافة هو أهم سمات هذه الزيارة، مما يتناقض بحدة مع الجو الذي ساد الاجتماعات، وكان متزايد العداء، الا انني كنت اتوقع شيئاً من هذا القبيل.

لقد توجهت الى دبلن ببدلة خيطت حديثاً. في الأحوال الاعتيادية كنت سأتمتع بارتداء شيء جديد في مناسبة مهمة كهذه، إلا اني فكرت مرتين: لا أريد المجازفة بتلطيخها بذكريات سيئة. ولم يكن هذا القرار الحكيم الوحيد الذي اتخذته في دبلن: فالقرار الأساسي هو أن أقول بوضوح، وبنفس القوة التي استخدمتها في ستراسبورج: «كلا».

افتتح المجلس بمودة كافية في «فينكس بارك» في السكن الرسمي للرئيس الايرلندي، حيث دعينا الى وليمة غداء. ولما عدنا الى المجلس في «قلعة دبلن» ابتدأ العمل.

استعرضت كلمتي الافتتاحية الحقائق المتعلقة بوضعنا استعراضاً أوسع تفصيلاً بعض الشيء مما جرى في ستراسبورج، وقد اسهبت فيها خلال السجال الحيوي الذي أعقب ذلك. وجرى جدال كبير حول الأرقام تكمن وراءه قضية غامضة ومعقدة ـ هي كيف نحسب الخسائر والمكاسب التي تصيب كل دولة منفردة من جراء تطبيق «السياسة الزراعية المشتركة». ولكن أياً كانت الطريقة التي يحسب بها المرء هذه المبالغ، فليس ثمة شك في ان المملكة المتحدة كانت تدفع حصة صافية ضخمة، وما لم تخفف فإنها ستغدو الأضخم.

نحن لم نكن نجادل بأنه يحق لنا الحصول على منافع صافية (رغم ان البعض في بريطانيا يتمنى لو أني فعلت). الواقع اننا كنا نطلب «توازناً عاماً» لا أكثر. إذ ليس من المقبول ان يُطلب منا ان ندفع مساهمة صافية تزيد على المليار جنيه سنوياً، بينما نقلص الانفاق الحكومي داخل البلاد. من ناحية اخرى شددت على التزام بريطانيا بالمجموعة الأوروبية ورغبتنا في تجنب نشوب أزمة، لكنني لم أترك أثراً للشك عند أحد في ان ذلك هو ما ستواجهه المجموعة ما لم تجد هذه المشكلة حلاً.

لقد قدمنا مقترحاتنا حول الميزانية. إلا ان المفوضية جاءت ببعض من مقترحاتها الخاصة،

وكنت على استعداد لتقبل معالجتهم الأساسية للأمر كنقطة انطلاق.

لقد اقترحوا، أولاً، اتخاذ التدابير لنقل ثقل انفاق المجموعة عموماً، بعيداً عن الزراعة، باتجاه البرامج البنيوية والاستثمارية. لكن المشكلة ان ذلك الانتقال يستغرق وقتاً أطول مما ينبغي - ان جرى اصلاً - واقترحوا ثانياً بالاضافة الى ذلك انفاقات معينة على بعض المشاريع في المملكة المتحدة لزيادة ما نتلقاه من المجموعة. إلا انه لم تكن هناك، ببساطة، مشاريع مناسبة كافية.

أخيراً، على جبهة ما ندفع، فإن آلية التصحيح عام 1975 فشلت حتى الآن في تقليل مدفوعاتنا. وإذا ما جرى تغيير هذه الآلية وفق ما تقترحه المفوضية، فإن ذلك قد يساعد على خفض مساهماتنا الصافية - ولكن ليس بالقدر الكافي: إذ تبقى مساهمتنا مساوية لمساهمة ألمانيا وأكبر من مساهمة فرنسا. المطلوب إذن اتخاذ اجراءات أكثر جذرية من ذلك بكثير.

أثرت نقطة أخرى اتضح ان لها مغزى معيناً. قلت ان «الترتيب (يجب) ان يستمر باستمرار المشكلة». لقد خطر لي في حينه، وبدرجة أكبر في ختام المجلس، اننا لا نستطيع، ببساطة، ان نخوض هذه المعارك كل سنة. لمجرد ان نوطد ما جعله الحس السليم والانصاف بديهياً منذ البداية.

وسرعان ما اتضح انني لن أفلح في دفع رؤساء الحكومات الآخرين الى رؤية الأمر على هذا النحو. فالبعض كان معقولاً، مثل رئيس الوزراء الهولندي، المستر فان اخت، أما معظم الباقين فلا. وتولد لدي احساس قوي أنهم يريدون اختبار مدى قدرتي واستعدادي على التصدي لهم.

كان هذا مشيناً حقاً: إذ كانوا عازمين على أخذ أكبر قدر ممكن من أموالنا. ولما رفض المجلس، كانت بريطانيا قد حصلت على عرض بارجاع 350 مليون جنيه فقط، مما يعني مساهمة صافية قدرها 650 مليون جنيه. لم يكن هذا التعويض المرتجع كبيراً بما فيه الكفاية، ولم أكن اعتزم قبوله. ووافقت على وجوب عقد مجلس آخر لاشباع القضية بحثاً، إلا اني لم أعد شديدة التفاؤل بعد الذي سمعت ورأيت في دبلن.

ان الأمر، بالنسبة لي، يزيد كثيراً على مجرد المساومة الصعبة على النقود، وهذا أمر محتوم. فالذي كنت لا أرتضيه حقاً هو السلوك الذي لا يدخل الانصاف، كما يبدو، في المعادلة البتة. وكنت صادقة تماماً في قولي ان بريطانيا لا تطلب أكثر مما يحق لها، أما غضبي إزاء النظر الى دعوتنا هذه بمنظار اللامبالاة النفعية، فكان غضباً صادقاً بالمثل.

وبينما كنت اتأمل في هذه النظرة اللاانجليزية في جوهرها، والتي أبدتها المجموعة الأوروبية في هذه المناسبة كما في مناسبات لاحقة، خطرت لي الأبيات التالية من قصيدة كيبلنج «النورماندي والساكسوني» والمدرجة في المجموعة الشعرية لشاعري المفضل هذا، المجسدة بهيئة كتاب قديم مهترئ الغلاف. ان البارون النورماندي الذي كان يملك أطناناً واسعة يحذر نجله من (أسلافنا) الانجليز، الانجلو - ساكسون، فيقول:

«ان الساكسوني لا يشبهنا نحن
النورمانديين. فأخلاقه ليست
على هذا القدر من التهذيب.
لكنه لا يكون جاداً
إلاّ عند حديثه عن العدالة
والحق.
وحين يقف مثل الثور في الحقل
وعيناه المتجهمتان تخزران
عينيك، ويزمجر قائلاً «ليس هذا تعاملاً منصفاً»، عندئذ،
يا ولدي، اترك الساكسوني لشأنه».

دافعت دفاعاً مستميتاً عن موقفنا خلال المؤتمر الصحافي الذي أعقب أعمال المجلس الأوروبي. وقلت انه ما كان لزاماً على البلدان الأخرى «ان تتوقع مني القبول بثلث الرغيف». كما رفضت أيضاً قبول الحديث بلغة الجماعة عن «مواردنا». وواصلت القول دونما اعتذار ان الحديث يدور عن نقود بريطانيا، لا نقود أوروبا.

وقلت: «انني اتحدث عن نقودنا نحن لا نقود الآخرين. لا بد من ارجاع نقودنا عداً ونقداً، كيما ترتفع مقبوضاتنا الى المعدل الوسطي للمقبوضات في المجموعة الأوروبية».

استشاط معظم رؤساء الحكومات غيظاً. وكانت الصحافة الايرلندية محتدمة. بينما وصفت إحدى الصحف البريطانية، وهي صحيفة «التايمز»، أدائي في المؤتمر الصحافي بأنه «بارع للغاية»، رغم وجود نقد شديد في أعمدة الافتتاحية. ولعل خير تعليق، على ما أظن، جاء من

صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، التي قالت:

«ان اتهام السيدة ثاتشر بالرغبة في نسف أوروبا بسبب دفاعها عن مصالح بلادها بتصميم كبير، يعني التشكيك بنواياها على غرار ما شكك الناس بنوايا ديجول في ما يخص المصالح الفرنسية».

أعجبتني المقارنة.

استثمرنا الفترة الفاصلة بين ارفضاض لقاء دبلن والتئام المجلس الأوروبي اللاحق لاثارة قضيتنا أمام الرأي العام أو عبر الوسائل الدبلوماسية. ويوما 29 و30 يناير، أجريت محادثات مع رئيس الوزراء (الرئيس في ما بعد) الايطالي فرانشيسكو كوسيجا.

سبق لي ان تعاطيت مع السنيور كوسيجا عام 1979 حين تعرضت عائلة شيلد، وهي من دائرتي الانتخابية، الى الاختطاف في جزيرة ساردينيا. ووجدته على قدر كبير من الكفاءة وعمق الاهتمام. وكان علاوة على ذلك رجل مبدأ، وهو ما بينته استقالته السابقة يوم كان وزيراً للداخلية، اثر اغتيال الزعيم المسيحي الديمقراطي السابق الدو مورو. وما عرفته عنه من تجربتي الشخصية معه.

ان السياسة الايطالية والسياسيين الايطاليين لا يستثيرون أيما قدر من التفهم أو العطف من جانب البريطانيين أنفسهم. واني لأعترف بأني اضمر بعضاً من هذا النفور. لكن كوسيجا نفسه كان يرتاب في الممارسات الايطالية المعتادة.

والواقع انه أقرب ما يكون الى شخص مستقل في السياسة الايطالية. فكان في المفاوضات، مثلاً، يتصرف باستقامة تامة، ويمكن الاعتماد على التزامه بكلمته، مثلما فعل بصدد نصب صواريخ «كروز» في ايطاليا. ولا شك في انه محب للانجليز، ومعجب اعجاباً شديداً بالثورة المجيدة لعام 1688 بوصفها إيذاناً بمولد السياسة الليبرالية الحقة. وقد سررت أيما سرور لواقع ان السنيور كوسيجا هو الذي يستضيف المجلس الأوروبي القادم.

وفي الخامس والعشرين من فبراير (شباط) جاء هيلموت شميت الى لندن. وتركزت المحادثات على قضية مساهمتنا في الميزانية، وعلى الرغبة المتكررة للمستشار الألماني في ان يرى الاسترليني ضمن «آلية صرف العملات» الأوروبية، وقد كانت هذه المحادثات ـ خلافاً للتقارير الصحافية المضللة كالمعتاد ـ مفيدة ومريحة للغاية.

وشهدت لندن يومي 27 و28 مارس (آذار) قمة انجلو ـ ألمانيا كاملة النطاق. وسعيت مرة

أخرى الى التشديد على مدى الجدية التي ننظر بها الى حصة بريطانيا في الميزانية. وعلمت في ما بعد ان هيلموت شميت كان يحذر حكومات المجموعة الأوروبية من ان غياب الحل لهذه القضية ينطوي على خطر ان تتوقف مساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة. اذن فقد خلقت الانطباع المطلوب.

وأجل المجلس الأوروبي الذي كان من المقرر انعقاده يومي 31 مارس و1 ابريل، بسبب الأزمة السياسية في ايطاليا - وهذا ليس ذلك بالحديث غير المعتاد - إلا اننا طالبنا بعقد المجلس الجديد قبل نهاية ابريل. وأخيراً تقرر عقده يومي الأحد والاثنين، المصادفين 27 و28 في لوكسمبورج.

في ذلك الوقت، برز في بريطانيا تصلب ملحوظ في الرأي العام نتيجة ما لقيناه من معاملة من جانب المجموعة الأوروبية، وكانت هناك بوجه خاص، تخمينات حول احتمال وقف المدفوعات البريطانية. وهذا أمر لم يزعجني. رغم اني كنت حذرة بصدد هذا الموضوع أمام الجمهور. وقلت في برنامج «بانوراما» التلفزيوني يوم 25 فبراير، اننا سندرس وقف المدفوعات إلا اننا نبغض ذلك لأن هذا يعني الوقوف ضد قانون المجموعة الأوروبية. وظهرت أيضاً على التلفزيون الفرنسي يوم 10 مارس لأقول: «لن أطلب من فرنسا ان تكون أكبر المساهمين في الميزانية إذا كان دخلها دون المعدل الوسطي في المجموعة الأوروبية. واني لأؤكد لكم حقاً ان سياسييكم الفرنسيين المميزين سيكونون بالذات أول من يشتكي لو كان الحال كذلك».

وفي مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» (العالم) الألمانية، قلت: «سنبذل قصارى جهدنا لمنع الأمور من ان تصل نقطة الأزمة. لكن ينبغي ان يدرك الجميع بأن الأمور لا يمكن ان تستمر على هذا المنوال».

واتضح ان الجو في لوكسمبورج أفضل بكثير مما كان عليه في دبلن. وشعرت بالتفاؤل. وبدا لي أولاً، من مناقشة كنت قد أجريتها مع السنيور كوسيجا، الذي تحدث مع الرئيس جيسكار، ان الفرنسيين كانوا مستعدين لوضع سقف على حجم مدفوعاتنا الصافية لفترة سنوات بصرف النظر عن نمو اجمالي ميزانية المجموعة، على ان يخضع ذلك للمراجعة في نهاية المدة الموصوفة.

ان من شأن هذا ان يكون خطوة الى الأمام. ولكن لدى تفحصي الأمور عن كثب، اتضح ان ما يبتغيه الفرنسيون حقاً هو الحصول على قرارات بصدد قضاياهم ذات الحساسية السياسية

البالغة - اسعار «السياسة الزراعية المشتركة»، والحملان وحقوق صيد الاسماك - قبل تسوية الميزانية. وأخيراً، تم الاتفاق على عقد اجتماعين متوازيين في عطلة نهاية الأسبوع: اجتماع وزراء الزراعة من جانب. واجتماع نخبة من المسؤولين العاملين في قضية الميزانية.

نتيجة لذلك لم نعد نتطرق الى الحديث عن الميزانية بالمرة خلال الجلسة الأولى. الواقع انني لم أحصل على الموافقة بأن مجموعة المسؤولين ستواصل مفاوضاتها الفعلية ذلك المساء، إلا بعد العشاء، والجولة المعتادة على الشؤون الخارجية حول المائدة.

كان الفرنسيون حجر العثرة الأساسية: فالمقترحات التي تقدموا بها كانت أقل عونا بكثير مما كان يبدو عليه الرئيس جيسكار. في غضون ذلك، كان وزراء زراعة الحكومات الأخرى في المجموعة قد اتفقوا على جملة مقترحات كانت ستزيد من أسعار المزارع، وتزيد من جديد حصة الميزانية المكرسة للزراعة (خلافاً للمقترحات المطروحة في دبلن) وتعطي للفرنسيين حماية للحم الضأن. وهذا هو ما يبتغونه، بهذا القدر أو ذاك. على هذه الخلفية غير المؤاتية تماماً - بالنسبة لنا - تلقينا أخيراً عرضاً بوضع حد على مدفوعاتنا يبلغ 325 مليون جنيه، على ان يسري مفعوله من سنة 1980. وكانت مدفوعاتنا للميزانية ستتحدد، بموجب اقتراح لاحق، عند 550 مليون جنيه في عام 1981 أيضاً.

كان رد فعلي ان العرض أقل مما يجب. إلا أني لم أكن مستعدة، ان احظى بتسوية تدوم عامين لا أكثر. وحثني هيلموت شميت، وروي جينكنز (رئيس المفوضية)، بل كل الحاضرين تقريباً، على القبول بالتسوية. إلا اني لم أكن مستعدة للعودة في السنة التالية لأواجه بالضبط نفس المشكلة ونفس السلوك المقرون بها. لذا رفضت العرض.

زد على ذلك، ان مسودة البيان الختامي لم تكن مقبولة لدينا، نظراً لأنها استمرت في الاصرار على «الدوجما» القديمة القائلة بأن «مواردنا الخاصة مكرسة لتوفير التمويل لسياسات المجموعة الأوروبية، وهي ليست تبرعات من الدول الأعضاء. كما غاب عن نص البيان الختامي أيضاً أية اشارة الى التطمينات التي قدمت لنا عند انضمامنا الى المجموعة والقائلة بوجوب اتخاذ اجراء عند «نشوء وضع غير مقبول».

كان رد فعل الكثيرين على قراري في لوكسمبورج هو الانكار: ذلك ان آخر ما تتوقعه بعض الأوساط من رئيس (أو رئيسة) حكومة بريطانيا ان يدافع عن المصالح البريطانية بلا حياء. ولاحظت ان هناك تبايناً بين رد فعل بعض الصحف، الذي كان عدائياً للغاية، ورد الفعل في

مجلس العموم وفي البلاد ، الذي كان مسانداً تماماً .

الواقع اننا كنا أقرب بكثير الى التسوية مما كان يُعتقد على نطاق واسع . إذ أحرزنا تقدما كبيراً في الحصول على موافقة باجراء تخفيضات كبيرة في مدفوعاتنا للميزانية . كل ما بقي هو ان نضمن هذه التخفيضات للعامين الأولين بتعهد موثوق للعام الثالث .

وكنا نتوفر على عدد من العتلات الجبارة التي يمكن استخدامها للضغط في سبيل هذا الهدف . بينما كان الفرنسيون في يأس متزايد ازاء تحقيق غاياتهم في المجلس الزراعي . بل لقد تردد حديث عن تجاوز « الفيتو » البريطاني بالغاء ما يسمى بـ« مساومة لوكسمبورج لعام 1966 » . التي وضعت لارضاء ديجول (كان ذلك تفاهماً أكثر منه اتفاقاً رسميا له قوة القانون . يتيح لأي بلد منفرد ان يعطل قرار الأغلبية إذا تعرضت مصالحه الوطنية الحيوية للضرر) . الواقع ، ان ذلك هو بالضبط ما حصل في المجلس الزراعي في مايو 1982 ـ وذلك خلال حرب الفولكلاند .

على أي حال كانت مثل هذه الخطوة ، في هذا الوقت المحدد بالذات ، ستكون خطوة خطرة ، خصوصاً ان الحكم كان قد صدر على الفرنسيين بخرقهم لقانون المجموعة الأوروبية في مسألة استيراد الحملان .

كان الألمان حريصين هم أيضا على زيادة الأسعار الزراعية . والأهم من ذلك كله ، ان المجموعة ، حسبما اعتقدنا ، سوف تبلغ آخر حد لمواردها المالية في العام 1982 . وان استمرار انفاقها المفرط كان يقترب من هذا الحد ، في حين ان زيادة الموارد لن تتم إلا بقبول بريطانيا أخيرا . وهكذا ، كان موقعنا التفاوضي مكينا . وسرعان ما اتضح ان اجتماع لوكسمبورج ، بعد الصدامات في دبلن ، اعطى النتيجة المطلوبة .

فبالرغم من الحديث الآن عن « سحب » العرض المقدم في لوكسمبورج ، فقد كان هناك دليل على وجود رغبة عامة في حل قضية الميزانية قبل التئام المجلس الأوروبي الكامل في البندقية في يونيو (حزيران) .

وبدا ان أيسر السبل لتحقيق ذلك هو عقد اجتماع لوزراء خارجية المجموعة .

فوضت بيتر كارنجتون ، فطار الى بروكسل يوم الخميس الموافق 29 مايو بصحبة نائبه الوزير إيان جيلمور . وبعد دورة « ماراثونية » دامت 18 ساعة من المباحثات ، عاد الاثنان بما اعتبراه اتفاقية مقبولة . وقد وصلا يوم الجمعة ، في وقت الغداء ، ليطلعاني على الأمر في تشيكرز .

كان رد فعلي الأولي أبعد ما يكون عن الرضى . فالصفقة تتضمن مدفوعات صاخبة للميزانية

في عام 1980 أكبر من تلك التي اقترحت في لوكسمبورج من قبل. وبدا من أرقام بيتر اننا سندفع بالأحرى، مبلغا أقل في عام 1981 بموجب الاتفاق الجديد، رغم ان في ذلك حيلة بارعة بعض الشيء، مما يعكس مختلف التصورات حول حجم الميزانية الاجمالية لتلك السنة. إلا ان اقتراح بروكسل كان يتسم بميزة عظيمة واحدة: انه يعرض علينا حلا لثلاث سنوات. وكنا أيضا موعودين بمراجعة أساسية لقضية الميزانية في منتصف عام 1981. وان لم يتحقق ذلك (كما اثبتت الاحداث) فإن المفوضية ستتقدم بمقترحات على هدى صيغة 1980 - 1981. وسيتصرف المجلس وفق ذلك.

وايضا العناصر الأخرى في اتفاق بروكسل المتصلة بالزراعة والحملان والاسماك، كانت مقبولة، الى هذا الحد أو ذاك. وكان علينا ان نوافق على زيادة قدرها 5 في المائة في أسعار المزارع. وعلى العموم، كانت الصفقة تعد بارجاع ثلثي مدفوعاتنا الصافية للميزانية. وتسجل تقدما هائلا قياسيا الى الوضع الذي ورثته الحكومة من قبل وبناء عليه قررت قبول العرض.

أزمة في الشرق الأوسط

أثناء انغماسنا في ايصال روديسيا الى عتبة الاستقلال الشرعي والتفاوض على تقليص مساهمتنا في ميزانية المجموعة الأوروبية، لم تتوقف الشؤون العالمية الواسعة عن التطور. ففي نوفمبر 1979، أخذ 49 موظفاً دبلوماسياً أمريكياً رهائن في طهران، فكان ذلك مبعث مهانة عميقة، متنامية، لأعظم الدول الغربية قاطبة.

وفي شهر ديسمبر، قمت بزيارة وجيزة الى الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس كارتر - وهي أولى زياراتي الكثيرة كرئيسة للحكومة. وفي كلمة قصيرة لدى استقبالي عند مدرج البيت الأبيض، اكدت تأييدي للقيادة الأمريكية للغرب. ثم حذرت في خطاب ألقيته في اليوم التالي بنيويورك من مخاطر المطامح السوفياتية، وحثثت على ضرورة تقوية الدفاع الغربي قائلة «ان الخطر المباشر من الاتحاد السوفياتي هو خطر عسكري أكثر منه خطراً آيديولوجياً. ولا يشمل هذا الخطر أمننا في أوروبا وأمريكا الشمالية، بل يمتد، مباشرة أو بالواسطة، الى العالم الثالث... قد نختلف حول دوافع السوفيات، لكن الواقع ان لدى الروس الأسلحة وهم يحصلون على المزيد منها. وان من الحصافة البسيطة ان يردّ الغرب». وتعهدت أيضاً بمساندة مساعي

الولايات المتحدة في مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية دولية على ايران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبحثنا، الرئيس وأنا، قضايا الدفاع والوضع في الستر (ايرلندا الشمالية). واغتنمت الفرصة لأشكره على كل ما فعله من وراء الكواليس خلال المراحل الختامية من المفاوضات حول روديسيا.

بعدئذ، بلغ العالم في نهاية عام 1979 واحدة من تلك الفواصل الأصلية التي يتنبأ المرء بها كثيرا ولكنها لا تقع إلا نادراً. فاصلة تأخذ الجميع تقريباً على حين غرّة حين يفعلون ذلك: الغزو السوفياتي لافغانستان.

كانت الحكومة الافغانية قد سقطت في ابريل (نيسان) 1978 إثر انقلاب قاده الشيوعيون، وتشكلت حكومة موالية للسوفيات. إلا انها جابهت معارضة واسعة، ثم ثورة في نهاية المطاف. وفي سبتمبر (أيلول) 1979، أزيح الرئيس الجديد نور الدين طرقي، وقُتل على يد نائبه حفيظ الله أمين. وأزيح أمين وقتل بدوره، في 27 ديسمبر، ليحل محله بابراك كارمل، الذي عزز نظامه بالآلاف من الجنود السوفيات.

لقد كان السوفيات يعتبرون أفغانستان، منذ أمد بعيد، رقعة ذات أهمية استراتيجية خاصة، وسعوا الى ممارسة النفوذ فيها من خلال ما يسمى بـ« معاهدات الصداقة». وكان يقال انهم كانوا على الأرجح قلقين، في ضوء أحداث ايران، من امكانية استشراء الفوضى في افغانستان التي تفضي بدورها الى قيام دولة مسلمة أصولية ثانية على حدودهم، الأمر الذي قد يزعزع الاستقرار وسط رعاياهم من السكان المسلمين. وكان الغرب يخشى منذ بعيد ان يندفع السوفيات الى منابع النفط في الخليج. وكانت أزمة الطاقة في حينه تعطيه سبباً اضافياً لهذه الخشية.

ولعلني لم أصدم كثيراً قدر ما صُدم أخرون بغزو أفغانستان. فقد كنت اعتبر الانفراج الدولي منذ أمد بعيد، وسيلة يستثمر بها السوفيات، بلا هوادة، الضعف والضلال والتشتت الغربي. كنت أعرف ذلك الوحش.

ان ما حصل في أفغانستان لم يكن إلا جزءاً من نموذج أوسع. فلقد حرض السوفيات الكوبيين والألمان الشرقيين على تحقيق أهدافهم ومطامحهم في افريقيا. وكانوا يعملون أيضاً على دعم التخريب الشيوعي في العالم الثالث، ورغم كل الحديث عن السلام العالمي والصداقة العالمية، بنوا قوات مسلحة ضخمة تتجاوز حاجاتهم الدفاعية. وأياً كانت دوافعهم الحقيقية الآن

في أفغانستان. فلا بد انهم كانوا يعلمون انهم يهددون استقرار باكستان وايران - وهذه الأخيرة تفتقد أصلاً الى الاستقرار اللازم في ظل حكم آية الله - وانهم على مرمى 300 ميل من مضائق هرمز.

زد على ذلك، ان الوضع وإن كان سيئاً في ذاته، فإنه سيغدو أسوأ عن ذي قبل باعتباره سابقة. فهناك مناطق أخرى في العالم قد يفضل فيها السوفيات العدوان على الدبلوماسية، إذا ما نجحوا الآن في الهيمنة.

فمثلاً ان المارشال تيتو كان يقترب بجلاء، من ختام حياته في يوغوسلافيا، وقد تتوفر فيها فرص لتدخل سوفياتي. وعليه لا بد من معاقبتهم على عدوانهم وافهامهم، رغم التأخر، ان الغرب لن يكتفي بالكلام عن الحرية بل انه على استعداد للتضحية دفاعاً عنها.

يوم الجمعة، الموافق 28 ديسمبر، اتصل بي الرئيس كارتر هاتفياً في تشيكرز، وبحثنا مطولاً ما يفعله السوفيات في افغانستان وما ينبغي ان يكون ردنا عليه. كان ما جرى ضربة مريرة له. ولم تشعر بريطانيا انها قادرة على الامتثال لكل ما طلبه الأمريكيون منا رداً على أزمة الرهائن، وبخاصة اننا لم نكن على استعداد (أو بالأحرى غير قادرين قانونياً) على تجميد الودائع المالية الإيرانية، الذي كان من شأنه ان يترك أثراً مدمراً على الثقة العالمية في حي «السيتي»، باعتباره مركزا مالياً عالمياً.

على أي حال، فقد كنت عازمة على ان نتبع خطى أمريكا الآن في اتخاذ اجراءات ضد الاتحاد السوفياتي والحكم التابع له في كابل. وبناء عليه حددنا جملة من الاجراءات، بما في ذلك تقليص الزيارات والاتصالات، ورفض تجديد اتفاقية القرض الانجلو - سوفياتية، وتشديد ضوابط نقل التكنولوجيا. كما سعيت الى تعبئة حكومات المجموعة الأوروبية لمساندة الأمريكيين. إلا أنني كنت على ثقة، شأن الرئيس كارتر، بأن أفضل ما نفعله هو ان نمنعهم (أي السوفيات) من استثمار الدورة الأولمبية المقبلة في موسكو لاغراض دعائية، لكن لسوء الحظ، فإن غالبية أفراد الفريق الأولمبي البريطاني قرروا المشاركة في الألعاب، مع اننا حاولنا ثنيهم عن ذلك: وبالطبع فقد كان لرياضيينا، خلافاً لاقرانهم السوفيات، كامل الحرية في اتخاذ ما يرتأون. وساهم سفيرنا في الأمم المتحدة، انطوني بارسونز، في تحشيد بلدان «عدم الانحياز» لشجب العدوان السوفياتي. وفي لندن رأيت السفير السوفياتي يوم 3 يناير، لكي أوسّع، بلغة أقوى، محتويات ما تبادلته مع الرئيس ليونيد بريجنيف برقياً.

وابتداء من هذه اللحظة، أخذت نغمة الشؤون العالمية تتغير، نحو الأحسن. فالواقعية المتصلبة والدفاع القوي صارا شعار اليوم: لقد ارتكب السوفيات خطأ قاتلاً في الحساب: لقد عبّدوا الطريق أمام «انبعاث» أمريكا بقيادة رونالد ريجان.

لكن ذلك كان مخبأ للمستقبل.

إذ كان ما يزال على الولايات المتحدة ان تجتاز العذاب المذل لفشل محاولة انقاذ الرهائن من ايران. وبينما كنت أرقب الرئيس كارتر على شاشة التلفزيون وهو يشرح جلية ما حصل، شعرت بجرح أمريكا، كما لو كان جرح بريطانيا بالذات. وقد كان كذلك بمعنى من المعاني، فكل من يضعف أمريكا يمعن في مفاقمة ضعفنا. وسرعان ما بت في وضع يتيح لي ان أبين ان الجفن لن يطرف حين يأتي الأمر الى التعاطي مع حصتنا المميزة نحن من ارهاب الشرق الأوسط.

علمت بالهجوم الارهابي على السفارة الايرانية القائمة في شارع برينسيس جيت في حي نايتسبريدج اللندني، يوم الاربعاء، الموافق 30 ابريل، اثناء زيارتي لهيئة الاذاعة البريطانية «B. B. C».

لقد كانت التقارير الأولية مطمئنة تماماً.

وسرعان ما عرفنا ان مسلحين شقوا طريقهم عنوة داخل السفارة، وانهم يحتجزون الآن عشرين من الرهائن - أغلبهم من الموظفين الايرانيين، اضافة الى شرطي بريطاني كان يقوم بواجبه خارج المبنى، واثنين من مراسلي هيئة الاذاعة البريطانية «B. B. C» جاءا لتقديم طلب للحصول على سمة دخول (فيزا). وكان المسلحون يهددون بنسف المبنى والرهائن ما لم يستجب لمطالبهم. وينتمي هؤلاء الارهابيون الى منظمة تطلق على نفسها اسم «جماعة الشهداء». وهؤلاء عرب ايرانيون من منطقة عربستان، سبق ان تلقوا تدريبهم في العراق، وهم يعارضون نظام الحكم السائد في ايران بشدة.

طالب هؤلاء بأن تطلق الحكومة الايرانية سراح 91 سجيناً، وان يعترف بحقوق المعارضين الايرانيين، وتأمين طائرة خاصة تنقلهم مع الرهائن خارج بريطانيا.

لم تكن لدى الحكومة البريطانية أية نية على التنازل لهذه المطالب، ونحن من جهتنا، لم نكن نعتزم قط ان نسمح للارهابيين بالنجاح في أخذ الرهائن.

كنت أعي ان تلك محاولة أخرى لاستثمار ما يراه الارهابيون ضعفاً غربياً، وهو لا يختلف عن احتجاز الرهائن في السفارة الامريكية في طهران رغم ان المجموعة الحالية في لندن مختلفة.

ستكمن سياستي في ان نفعل كل ما هو ممكن لحل الأزمة سلمياً، من دون أية مجازفة ـ غير ضرورية ـ بحياة الرهائن، شريطة ان نكفل انزال الهزيمة بالارهاب، أو تجعله يظهر وقد نزلت به الهزيمة.

تولى وزير الداخلية، ويلي وايتلو، المسؤولية المباشرة عن العمليات من مقر وحدة الطوارئ الخاصة في مكتب مجلس الوزراء. هذه الوحدة تتحرك فور حصول أزمة أمنية. وهي تضم ممثلين من مكتب المجلس الوزاري، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، والجيش، والشرطة، والاستخبارات. يتولون تقديم النصح للوزير المسؤول عن الوحدة ـ هو في العادة، كما في هذه المناسبة، وزير الداخلية ـ وقد اضطلعت بهذا الدور مرة واحدة بشكل وجيز في وقت اختطاف طائرة من تنزانيا الى مطار ستانستيد (في لندن). وتجمعت المعلومات ساعة بعد ساعة، لتغربل وتحلل لتقييم كل ظرف وكل خيار.

وظل ويلي على اتصال منتظم بي خلال الأزمة كلها. وظلت شرطة مدينة لندن على اتصال دائم بالارهابيين عن طريق خط هاتفي خاص. واتصلنا أيضاً بأولئك الذين يمكن لهم ان يمارسوا بعض التأثير على المسلحين. وأبدى هؤلاء الآخرون رغبتهم في المجيء بسفير بلد عربي ليكون بمثابة وسيط. إلا اننا كنا في شك بالغ من هذا الطلب: ثمة مجازفة في ان تكون مقاصد مثل هذا الوسيط مغايرة تماماً لمبتغانا. زد على ذلك، ان الأردنيين الذين كنا على استعداد للثقة فيهم، رفضوا التورط. وتحدث إمام مسلم مع الارهابيين، دون نتيجة.

كان الوضع اشبه بطريق مسدود.

كنا، ويلي وأنا، متفقين على الاستراتيجية: ان نجرب مفاوضات صبورة أولاً، ولكن إذا أصيب أي من الرهائن بجرح، فسننظر في الهجوم على السفارة، وإذا ما قتل الرهائن فمن المؤكد اننا سنرسل «وحدة القوات الخاصة» (SAS).

كان لا بد من ابداء قدر من المرونة. إلا اننا استبعدنا، منذ البداية ترك الارهابيين يغادرون، مع الرهائن أو بدونهم.

بدأ الوضع يتدهور عصر يوم الأحد. دعيت الى العودة من تشيكرز، وكنا في طريقنا الى لندن بالسيارة حين جاءتنا رسالة على جهاز الالتقاط في السيارة. إلا ان الخط كان مزدحماً باشارات الراديو، بحيث لم يكن بالوسع التحدث من خلاله بسهولة، لذلك طلبت من السائق ان يوقف السيارة في فسحة جانبية. واتضح من المعلومات ان حياة الرهائن باتت الآن في خطر.

وطلب ويلي الإذن مني بارسال «وحدة القوات الخاصة». اجبته «نعم. تحرك».

عادت السيارة الى الطريق العام، بينما حاولت ان أرى بعين الخيال ما يجري وانتظرت النتيجة. بدأ الهجوم امام الانظار الكاملة لعدسات التلفزيون بكل الشجاعة الفائقة والمهارة المهنية التي ينتظرها العالم من «وحدة القوات الخاصة». وجرى انقاذ سائر الرهائن المعروفين، وعددهم 19 بينما لقي 4 مسلحين مصرعهم، وألقي القبض على واحد أخر، ولم يهرب أحد.

وتنفست الصعداء حين علمت ان قوات الشرطة و«الوحدات الخاصة» لم تتعرض لأية اصابة. وذهبت بعدها الى ثكنة ريجنت بارك لاهنئ رجالنا. فالتقيت بيتر دي لابيليبه قائد «وحدة القوات الخاصة». ثم شاهدت ما حصل في نشرة الاخبار التلفزيونية مع تعليق دائم تخللته ضحكات الفرح من المشاركين في الهجوم. والتفت احدهم اليّ قائلا «لم نظن قط انك ستأذنين لنا بالعملية». وتلمست، اينما جلت في الايام القليلة اللاحقة، موجة كبيرة من الفخر بالنتيجة، واخذت برقيات التهنئة تترى علينا من الخارج...: لقد ارسلنا اشارة الى الارهابيين في كل مكان تقول ان ليس بوسعهم ان يحصلوا على اية صفقة ولن ينتزعوا اي فائدة من بريطانيا.

وبقي الشرق الاوسط يشغل اهتمامي خلال ما تبقى من عام 1980. وبحث رؤساء حكومات المجلس الاوروبي المنعقد في البندقية يومي 12 و13 يونيو، موضوع اسرائيل والقضية الفلسطينية. وكانت المسألة الرئيسية هي ان كان على حكومات المجموعة الاوروبية ان تدعو الى «ادراج» منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام في الشرق الاوسط ام تدعو الى «مشاركة» المنظمة في هذه المحادثات: كنت اعارض الصيغة الاخيرة تماما طالما ان منظمة التحرير لم تنبذ الارهاب. والواقع ان البيان الختامي عكس ما بدا لي توازنا مصيبا: أكد البيان مجددا حق كل دول المنطقة - بما فيها اسرائيل - في الوجود والأمن، الا انه طالب ايضا بالعدل لكل الشعوب، مما ينطوي ضمنا على اعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبذلك، بالطبع، لم يرض البيان احدا.

بعدئذ تحولت بؤرة الشرق الاوسط ثانية الى موضع جديد.

ففي سبتمبر 1980 شن العراق هجوما على ايران، ووقعنا من جديد في براثن ازمة جديدة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية خطيرة كامنة تهدد المصالح الغربية.

لقد رأى صدام حسين ان الفوضى في ايران توفر له فرصة سانحة لالغاء اتفاقيات الجزائر 1975 التي ارست تسوية للخلافات بين البلدين في نزاعهما على ممر شط العرب، واحتله بالقوة.

بعد اندلاع الحرب بقليل جاءني بيتر كارينجتون الى تشيكرز ليبحث الوضع معي.

كان همي ينصب اساسا على منع انتشار النزاع الى بقية ارجاء الخليج كي لا يمس دول الخليج الغنية بالنفط، والتي ترتبط تقليديا بعرى صداقة وثيقة مع بريطانيا.

قلت لبيتر اني اخالف الرأي الشائع من ان الايرانيين سيهزمون سريعاً. فهم مقاتلون متعصبون، ويتوفرون على قوة جوية مؤثرة يمكن لهم بواسطتها ضرب منشآت النفط. وكنت في ذلك على حق: ففي نهاية العام، توقف العراقيون، بعد النجاحات الاولية، في اماكنهم واخذت الحرب تهدد كلاً من استقرار الخليج والسفن الغربية. الا اننا كنا، في هذا الوقت، قد حركنا «الدوريات المسلحة» لحماية سفننا. وإذ أعود بنظري الى المشهد الدولي القائم يوم الميلاد عام 1980 في تشيكرز، ارى ان نجاحات السياسة الخارجية البريطانية ساعدتنا على تجاوز الاوقات الكالحة والعصيبة في الشؤون الداخلية، وبخاصة الاقتصادية منها. ولم تكن تلك سوى بداية الطريق، سواء في الشؤون الاقتصادية ام في الشؤون الخارجية.

كان علاج مشكلة مساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة الاوروبية اول خطوة على طريق تغيير مالية المجموعة الاوروبية. اما ارجاع روديسيا الى طريق الاستقلال الشرعي فكان مجرد مقدمة لمعالجة مشكلة جنوب افريقيا. في حين ان رد الغرب على الغزو السوفياتي لافغانستان كان ينبغي ان يغدو منعطفا نحو اعادة صياغة علاقاتنا بالكتلة الشيوعية، وهو امر لم يكن قد بدأ تماما.

أما تجدد اللا استقرار في الخليج من جراء الهجوم العراقي على ايران فكان سيتطلب، اخر المطاف، التزاماً جديداً من القوى الغربية بأمن المنطقة. وكان مقدرا لهذه القضايا جميعاً ان تهيمن بظلالها على السياسة الخارجية البريطانية في السنوات اللاحقة.

ليس الأمر كما يرام يا جاك

الفصل الرابع

إعادة هيكلة الصناعة والتجارة البريطانية والتغيير النقابي في الفترة 1979 - 1980

المشاكل الصناعية في بريطانيا

خلال سنوات ما بعد الحرب، تركزت السياسة البريطانية، قبل كل شيء، على السجال الدائر عن الدور الأنسب للدولة في تسيير الاقتصاد. وبحلول عام 1979 او ربما قبل ذلك، اختفى التفاؤل حول النتائج المثمرة لتدخل الحكومة، الى حد كبير.

هذا التبدل في الموقف، وهو ما عملت وجادلت في سبيله طويلا، يعني ان العديد من الناس، الذين لم يسبق لهم ان كانوا مؤيدين لحزب المحافظين، باتوا على استعداد ان يمحضوا مقاربتنا بعض حسن الظن على الاقل. وكنت اعلم ان هذا الغياب المبرر تماما للايمان بحكمة الدولة لا بد ان تضارعه ثقة متجددة بالقدرة الابداعية للمبادرة الفردية الحرة.

ان نوعا من الازدراء النفعي المتستر في الغالب بقناع فكاهة سوداء، بات يظلل مواقف الكثيرين من رجال الصناعة والنقابات. لقد تمتعنا جميعا بفيلم «انني على ما يرام تماما يا جاك» بيد ان المشكلة المتأزمة لم تكن مادة مسلية.

فالبضائع الإنجليزية لن تكون جذابة الا اذا استطاعت ان تنافس أجود البضائع المعروضة من البلدان الاخرى، من ناحية النوعية، والسعر، والموثوقية، او مزيج من هذه العناصر الثلاثة. لكن الحقيقة ان المنتجات الصناعية البريطانية كانت في احيان اكثر مما ينبغي، عاجزة عن التنافس، ولم يكن سبب ذلك ببساطة ان قوة الاسترليني تعرقل بيعنا في الخارج، بل كان ان سمعتنا الصناعية تتأكل باطراد منذ امد بعيد. وبالطبع فان السمعة في آخر الامر، تعكس واقع الحال. وما من حل اقل من تغيير هذا الواقع، من اساسه، نحو الافضل.

ورغم ان مشاكل الاضطرابات والاسعار التنافسية والركود العالمي كانت تبدو راهنة اكثر، فإن جذر المشكلة الصناعية في بريطانيا يكمن في انخفاض الإنتاجية.

لقد كانت مستويات المعيشة البريطانية ادنى من مثيلاتها في البلدان المنافسة الرئيسية. وعدد الذين يحظون برواتب جيدة ووظائف مضمونة اقل، لأن حصة الفرد من الإنتاج عندنا اقل من حصة البلدان الاخرى.

قبل قرابة 25 سنة كانت انتاجيتنا هي الاعلى في اوروبا الغربية. اما في عام 1979 فأضحت ضمن الادنى.

ان التضخم في حجم اليد العاملة الناجم عن الممارسات النقابية المقيدة لم يكن الا بطالة مقنعة، ومن شأن هذا التضخم ان يؤدي عند نقطة معينة ـ ومن المؤكد بما يتجاوز النقطة التي بلغناها في عام 1979 ـ الى تدمير الوظائف وضياع فرص العمل القائمة، واجهاض تلك الاعمال التي كانت ستزدهر، لولا ذلك.

ان القدرات البالية والوظائف القديمة ينبغي ان تذهب لتفسح المجال امام الاستثمار الامثل للفرص الجديدة.

مع ذلك فان التناقض، الذي لم تكن النقابات ولا كان الاشتراكيون على استعداد لقبوله، هو ان زيادة الإنتاجية يمكن، في البدء، ان تقلص عدد الوظائف قبل ان تخلق الثروة التي تثمر وظائف جديدة. وكنا نسأل، المرة تلو الاخرى، متى تغلق المصانع والشركات ابوابها «ومن اين ستأتي الوظائف الجديدة؟». وبمرور الاشهر، امكن لنا ان نشير الى اتساع التشغيل الذاتي للأفراد، والنجاحات الصناعية في الطيران والكيماويات ونفط بحر الشمال. وبات بوسعنا ان نتطلع الى مزيد من الاستثمارات الاجنبية، في صناعة الالكترونيات والسيارات على سبيل المثال. غير ان الواقع في اقتصاد السوق الحرة، ان الحكومة لا تعرف ـ ولا تستطيع ان تعرف ـ اين ستنبع الوظائف الجديدة: ولو كانت الحكومة تعرف حقا لما ادت السياسات التدخلية في «اختيار الناجحين» و«دعم النجاح»، الى التقاط هذا القدر من الخاسرين ومراكمة هذا القدر من الفشل.

ولما كان تحليلنا لموضع الداء في الاداء الصناعي البريطاني يتركز على تدني الإنتاجية واسبابه ـ وليس على مستويات الاجور ـ فان استراتيجيتنا لم تخصص اي مجال لسياسة المداخيل. وكنت مصممة على ابعاد الحكومة عن السقوط شأن سابقتها العمالية، في وهدة التعقيدات الغامضة لـ «المعايير» و«المعدلات الجارية» و«الحالات الخاصة»، وبالطبع فان ارتفاع مدفوعات الاجور في هذا الوقت كان اعلى مما ينبغي في اقسام واسعة من الصناعة البريطانية

حيث الارباح ضئيلة او معدومة، والاستثمارات غير كافية، او ان آفاق السوق تبدو هزيلة.

ولو قسنا انتاجيتنا بالتكاليف النسبية للعمل، فان مستواها عام 1980 كان اقل بنسبة 40 او 50% مما كان عليه عام 1978؛ وكانت نسبة ثلاثة اخماس هذا التدهور عائدة الى ان وحدة تكاليف العمل في المملكة المتحدة تتزايد بوتيرة اسرع من تزايدها في الخارج، في حين ان نسبة خمسي هذا التدهور ترجع الى قيمة سعر الصرف.

ولم يكن في الجعبة سوى القليل، هذا اذا توفر شيء اصلا مما يمكن عمله للتأثير على سعر صرف العملة دون السماح للتضخم بالصعود اكثر واسرع مما كان عليه.

ولكن كان هناك قدر كبير مما يتوفر عليه مفاوضو النقابات من صلاحية للتصرف، لو كانوا يرغبون حقا في كبح اجور اعضائهم واجور الآخرين للحؤول دون القاء هؤلاء في البطالة. ولما راح نطاق التصرفات اللامسؤولة من جانب النقابات يزداد وضوحا، بدأ الحديث يسمع عن الحاجة الى سياسة للأجور.

لذا كان ضروريا منذ البداية - حتى قبل ان ندرك مدى انفجار الرواتب الجاري - ان اقف بثبات ضد الدعوات الى وضع سياسات للأجور. وساند بعض كبار الزملاء العودة الى سياسة المداخيل: فبعد تسلمنا الحكم بفترة وجيزة دعا جيم برايور الى اجراء محادثات مبكرة مع اتحاد النقابات، واتحاد الصناعات البريطانية، حول الاجور.

كانت الخلافات بيننا حول هذه المسألة حادة منذ ايام المعارضة، وذهب برنامج «التناول الصحيح للاقتصاد» الى ابعد مما كنت ارغب في اقتراح «منبر» للحوار بين ارباب العمل والنقابات لدراسة تأثير الاجور على السياسة الاقتصادية للحكومة. وأدرجت اشارة اضعف حول ذلك في البيان الانتخابي لعام 1979. واخذت اشعر الآن ان هذا الحديث كله بعيد الصلة عن الموضوع في احسن الاحوال، ومضلل في اسوأها.

وبالطبع فان من بالغ الاهمية ان يعرف ويفهم كل المعنيين في المساومة على الاجور حدود الاطار الاقتصادي الذي يتحركون فيه، وحقائق الحياة التي تواجه فروع الاعمال الخاصة بهم.

فمثلا اذا كان العرض النقدي مكثفا (شريطة ان تبقى الحكومة ثابتة عليه) فان اخذ المزيد من النقود لأجور اعلى، ينقص النقود المتاحة للاستثمار، ويقلل عدد الوظائف.

وقدم البعض ما كانوا يظنون انه «النموذج الالماني».

كنا نعي جميعا نجاح الاقتصاد الالماني، والواقع اننا ساعدنا على خلق شروط هذا النجاح بعد

الحرب عن طريق ادخال المنافسة واعادة هيكلة النقابات. بل ان ثمة اناسا في بريطانيا يذهبون الى ابعد من ذلك بالقول انه كان علينا ان نستنسخ الميل التعاوني الالماني في اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية بالتشاور مع منظمات رجال الاعمال وقادة النقابات. الا ان ما يصلح لالمانيا قد لا يصلح لبريطانيا.

وتجربة «التضخم - الفائق الحد» في المانيا خلال فترة ما بين الحربين تعني ان الجميع هناك، تقريباً، واعون وعيا عميقا بالحاجة الى ابقاء التضخم متدنيا، حتى على حساب الازدياد القصير الامد للبطالة. كما ان النقابات الالمانية مسؤولة اكثر بكثير من نقاباتنا. وبالطبع فان الشخصية الالمانية مغايرة. فهي اقل فردانية واكثر ميلا الى الخضوع لنسق صارم موحد. ولذا لم يكن «النموذج الالماني» ملائما لبريطانيا.

مع هذا، كان لدينا المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية (NEDC) الذي يجتمع فيه الوزراء وارباب العمل وقادة النقابات من وقت لآخر. عليه كنت واثقة تماما اننا ينبغي الا نمضي ابعد من ذلك في فكرة انشاء «منبر» جديد. والحقيقة انني شعرت ان علينا ان نفعل، كل ما في وسعنا، لترسيخ وجهة النظر المعاكسة. الا وهي ازاحة كامل المعالجة القائمة على فرض الضوابط على الاسعار والمداخيل.

ان على الحكومة تحديد الاطار العام ليس إلا. اما مؤسسات الاعمال والمشاريع وقوى العمل فهي حرة في خياراتها، وعليها ان تواجه عواقب افعالها خيراً او شراً، ومعدلات الاجور في القطاع الخاص ينبغي ان تتحدد بقدرة الاعمال على الدفع اعتماداً على ربحيتها وانتاجيتها. كما ان القدرة على الدفع ينبغي ان تكون المفتاح في القطاع العام - ومعنى ذلك ان حجم العبء يوجب ان نسأل دافع الضرائب ودافع الاجور ان يتحمله. ولما كانت الحكومة هي المالك والمصرفي الاخير، فإن الآلية التي يمكن فرض هذه المبادئ بواسطتها محكومة بأن تكون اقل وضوحا واقل مباشرة مما هي عليه في القطاع الخاص.

ميزانية 1980 والاستراتيجية المالية لمنتصف عهد الحكومة (MTFS)

كانت التخفيضات في ضريبة الدخل لعام 1979 تتوخى زيادة الحوافز للعمل. لكن ميزانية 1980 كانت ما تزال متركزة بصورة مباشرة وأشد، على تحسين ادائنا الاقتصادي الاساسي.

في اواخر فبراير (شباط)، جاء جيفري هاو لمقابلتي كي نبحث صيغة ذلك. كنا متفقين تماما بصدد الوضع النقدي والمالي، على ان نواصل السعي الى بلوغ اهداف العرض النقدي الحالي التي ما كنا بلغناها بعد، وان نبقي «مستلزمات اقتراض القطاع العام» (PSBR) عند نفس مستوى العام الفائت. غير اني كنت قلقة من مقترحاته الضريبية.

لم يكن ثمة شك في الصعوبات التي تواجه الصناعة. فمكافآت الاجور العالية جداً تركت المصانع في عسر نقدي، رغم ان شركات النفط كانت في وضع افضل بفعل ارتفاع اسعار النفط. وعليه، كانت ثمة حجة قوية الى جانب وضع ميزانية تساعد الاعمال.

ومن جهة اخرى لم اكن اريد بالتأكيد ان ارى الحافز الشخصي يتضاءل. وبالطبع سيكون من الصعب تصحيح الميزان. ولكن أياً كان الحال، كانت هناك ايضا قضية الوسائل المحددة لمساعدة الصناعة. وقادتني غريزتي الى ان انحو منحى تخفيض «مستلزمات اقتراض القطاع العام (PSBR)»، وبذلك خفض معدلات الفائدة.

الا ان كثيرين من اهل الصناعة طلبوا منا ان نقلص رسوم التأمين الوطني (NIS) - وهي ضريبة ادخلها حزب العمال، زادت في تكاليف قطاع الاعمال زيادة كبيرة، وكان جيفري يضغط ايضا منذ ديسمبر (كانون الاول) الماضي من اجل مشروع اعفاءات وتخفيضات ضريبية عن رؤوس الاموال.

في الختام استقر الرأي على وضع «ميزانية للأعمال» ولكن باجراءات متواضعة، زهيدة التكلفة.

ميزانية جيفري هاو الثانية في 26 مارس (آذار) 1980 ساعدت الاعمال الصغيرة عن طريق «مناطق المشاريع»(1)، وتضمنت تخفيف الاعباء الضريبية لتشجيع استثمار رأس المال المساهم اضافة الى اعفاءات عن مباني المشاغل الصغيرة.

اما في مجال ضريبة الدخل، فقد زيد حجم المبالغ الشخصية المعفاة منها، بما يتناسب والتضخم. الا اننا ألغينا الحد الضريبي الادنى البالغ 25%، الذي كنا قد ورثناه عن حزب العمال بما يعقد النظام الضريبي. ولموازنة ذلك رفعنا عتبة المعدل الاعلى للضريبة بمقدار 7 في المائة اقل من التضخم. واعلنت الميزانية ايضا عن اجراءات صعبة وغير شعبية بصدد رسوم وصفات الدواء ومعونات الضمان الاجتماعي.

الا ان الجانب الاهم من جوانب ميزانية 1980 يكمن في السياسة النقدية لا في الضرائب.

فقد اعلنا في هذه الميزانية الاستراتيجية المالية لمنتصف العهد (المعروفة بايجاز تحت رمز MTFS)، التي قدر لها ان تبقى في قلب سياساتنا الاقتصادية طوال فترة نجاحها، ولم تضعف اهميتها في تلك السنوات الاخيرة الا بعد ان اخذ طيش نايجل لوسون يقودنا نحو الكارثة. وهناك مفارقة تاريخية صغيرة تتجلى في واقع ان نايجل نفسه وقع، بوصفه وزيرا للمالية، البيان المالي وتقرير الميزانية (FSBR) او «الكتاب الاحمر» الذي اثمر الاستراتيجية المالية المتوسطة الامد امام انظار العالم المذهول. وأسهم كثيرا في إعداد تلك الاستراتيجية وقال مرارا انه من ألمع انصارها واكثرهم تفانيا.

كانت الاستراتيجية المالية المتوسطة الامد تتوخى وضع اطار نقدي للاقتصاد يغطي بضع سنوات. والهدف من ذلك هو خفض التضخم بتقليل النمو النقدي، وتقليص الاقتراض كي لا يقع ضغط تنفيس التضخم على القطاع الخاص وحده في صورة ارتفاع معدلات الفائدة.

ان الارقام النقدية للسنوات التالية التي اعلناها عام 1980 كانت مجرد امثلة ايضاحية لا اهدافا ثابتة - رغم ان ذلك لم يمنع المعلقين من تدبيج سخرية مزعجة، وان كانت متوقعة، حين جرى تعديل الاهداف او لم يتم بلوغها.

لقد عبرنا عن ارقام الاستراتيجية المالية لعام 1980 بصدد العرض النقدي في صيغة الاسترليني(M3) رغم ان «الكتاب الاحمر» اشار الى «ان الطريقة التي يتحدد بها العرض النقدي وفق اهداف معينة قد تحتاج الى تعديل من حين لآخر حسب تبدل الظروف».

وهذا اشتراط مهم.(2) وبالطبع فان اولئك الذين كانوا يشاطروننا اهدافنا الاقتصادية الاساسية لم يرحبوا جميعا بالاستراتيجية المالية لمنتصف العهد فقد بدت في نظر البعض مثل صيغة جديدة لـ«الخطة الوطنية» لحزب العمال عام 1965.

وشكك أخرون في قدرتها على تحقيق الآمال الاقتصادية المرجوة وتساءلوا عما سيحصل لو اخفقت.

كنا نسعى الى ضمان اكبر استقرار مالي، يمكن للأعمال والافراد التحرك في اطاره بثقة وطيدة. وكنا نعرف ان ذلك مستحيل إلا من خلال السيطرة على تلك الاشياء التي تستطيع الحكومة ضبطها - ونعني بالتحديد العرض النقدي والاقتراض العام.

ان جل التخطيط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب، على سبيل المقارنة، سعى الى السيطرة على اشياء مثل حجم الناتج والتشغيل، وما الى ذلك، وهي امور لا قبل للحكومة آخر المطاف

بالسيطرة عليها من خلال طواقم الضوابط على الاستثمار، والمدفوعات الأجرية والاسعار، التي شوهت سير العمل الاقتصادي وهددت الحرية الشخصية.

غير ان استراتيجيتنا ابتعدت عن ذلك كله. ومن المؤكد انه ليس بمقدور احد ان يضمن ان الناس سوف تكيف سلوكها لتأخذ في الاعتبار «الاستراتيجية المالية». حقا ان مساومي الاجور، وبخاصة في القطاع العام، فشلوا في ذلك تماما، على الاقل في الفترة الاولى. اما الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى فانها ستؤثر على الآفاق والتطلعات بحدود ما يؤمن الناس بعزمنا على التمسك بهذه الاستراتيجية: ان مصداقيتها تتوقف على مصداقية الحكومة - وبالتالي على نوعية التزامي الذي لن اترك احدا في شك من امره. فلن انحني امام مطالب الإنعاش، فذلك بالضبط ما حوّل الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى من إلهام طموح الى حجر الزاوية في السياسة الناجحة.

الخطوات الأولى للتغيير النقابي: لائحة التشغيل لعام 1980

كان تحسين ادائنا الاقتصادي يتطلب استراتيجية مالية راسخة: لكننا لم نؤمن بأن ذلك وحده يكفي، حتى مع خفض الضرائب ورفع القيود عن الصناعة. وكان علينا ان نتعامل ايضا مع قضية سلطة النقابات، التي تفاقمت سواءا على يد الحكومات العمالية المتعاقبة واستغلها الشيوعيون والمكافحون الذين صعدوا الى المواقع الرئيسية في الحركة النقابية - وهي مواقع استثمروها استثمارا بشعا في الاضرابات القاسية شتاء 1978 - 1979.

ان النتائج الاقتصادية لسلطة النقابات ما تزال جلية على نحو مؤلم. فزيادات الاجور في تصاعد بينما آفاق الاعمال كابية مع بدء الركود. وقدم الخلاف في الصناعة الهندسية عام 1979 مثالا جيدا على كثافة السم الذي ضخته السلطة والامتيازات النقابية المفرطة في عروق الصناعة البريطانية - ليس فقط في القطاع العام بل في القطاع الخاص ايضا، لقد كان للصناعات الهندسية كل مسوغ تجاري يدعوها الى تقليص التكاليف كي تتمكن من التنافس. مع ذلك فبعد اضراب دام عشرة اسابيع، رضخ ارباب العمل، واتحاد ارباب الصناعة الهندسية، لأسبوع عمل من 39 ساعة، وزيادة اجور الشغيلة المهرة بمقدار 13 جنيها في الاسبوع، اضافة الى زيادة العطلة اسبوعا اضافيا يقسم على اربع سنوات، مما ادى الى زيادة تكاليف الإنتاج.

لقد تهاوى اتحاد ارباب الصناعة الهندسية (EEF) واضطر ارباب العمل في عموم هذه الصناعة الى ان يرضخوا بالمثل، بفعل النظام المركزي للمساومة على الاجور. فقد قبل «اتحاد الصناعات الهندسية» منذ امد بعيد باغلاق محل العمل امام غير النقابيين كحقيقة لا مرد لها من حقائق الحياة.

وهكذا فان سلطة النقابات على الاعضاء، كانت مطلقة الى هذا الحد او ذاك، وراح بعض ارباب العمل، بحثا عن هدوء البال، يفضل ان تبقى هذه السلطة مطلقة. لكن هذا كان يعني ايضا ان بوسع النقابات عند نشوب اي خلاف ان تمارس ما كان يرقى الى مرتبة تخويف للأعضاء - او «التخويف القانوني» حسب العبارة التعيسة التي صاغها النائب العام العمالي السابق، سام سيلكين. ومن يرغب في مواصلة العمل يتهدده الطرد وبالتالي فقدان وظيفته على يد النقابة.

ان اضراب عمال الصناعات الهندسية لم يكن اضرابا سياسيا، ولا اضرابا يهدد بوقف سير الحياة الاعتيادية. بل كان، على وجه الدقة، ذلك النوع من الاضرابات الذي لا قبل لأي بلد، يقاتل من اجل مستقبله الصناعي، ان يقدر على تحمل تبعاته. لقد كان درساً موضوعياً عن الخطأ. وعواقب هذا الاضراب آذت كامل هذه الصناعة لسنوات قادمة.

الواقع ان الحاجة الى اتخاذ خطوات جديدة لتغيير أنظمة النقابات ظلت تبرز مراراً من خلال النزاعات الصناعية طوال الشطر الاعظم من وجودي في الحكم. والمضرة في ذلك اننا بقينا، بمعنى ما، نلهث وراء الاحداث ونتعلم دروس آخر اضراب. الا ان الفائدة في ذلك اننا كنا قادرين على ايراد آخر الاساءات لتبرير التغيير، والاعتماد بالتالي على الرأي العام ليساعدنا في تمريره.

كتب لي جيم برايور، يوم 14 يوليو 1979، اي بعد اقل من اسبوعين على تشكيلي للحكومة، موضحا خططه لتغيير اوضاع وانظمة نقابات العمال، وكان هناك الشيء الكثير مما يمكن لنا عمله في الحال. اذ كان بمستطاعنا ان نفي بوعدنا بالتحقيق في ممارسات الانتماء القسرية لنقابة المطابع SLADE، مما يعني تناول نشاطات «نقابة التصويريين الوطنية» NGA في صناعة الاعلان. كما كان بالوسع اجراء تغييرات معينة في قانون التشغيل عن طريق «نظام اوامر المجلس» (Order in Council) بهدف تخفيف العبء الباهظ عن كاهل الشركات الصغيرة بوجه خاص - الذي تفرضه شروط الطرد الجائر والتسريح من العمل. ولكن ينبغي علينا اولاً ان نتشاور مع ارباب العمل والنقابات على نحو واسع حول مقترحاتنا العامة، والاضرابات الثانوية،

وغلق محل العمل والتصويت. ونتيجة لذلك، فان التغيرات الكبرى التي نريدها لن تكون في مكانها في الوقت المناسب للاضرابات التي قد تطرأ ذلك الشتاء.

كان جيم برايور متفائلا من ان التعامل المناسب مع «اتحاد النقابات» (TUC) - وكان يرى ان معاملة النقابات بتؤدة وبرفق - لن يدفعها الى رفض مقترحاتنا جملة وتفصيلا. وكان اتحاد الصناعيين البريطانيين كالعادة، يعارض اي عمل «متهور».

رداً على ذلك اشرت الى اننا سنكون اول من يتشكى اذا بدأ «الاضراب الثانوي» (او «التضامني» الذي تقف فيه نقابة غير معنية بالإضراب في صف النقابة المعنية به مباشرة من منطلق التضامن - المترجم) من جديد. كما اوضحت انني اعتقد انه لا بد من نشر «لائحة» بحلول نوفمبر، ان امكن ذلك، وان تحال اللائحة الى الدراسة في لجنة مجلس العموم قبل يوم الميلاد.

واجريت مناقشة اخرى مع جيم حول التكتيكات عصر الاربعاء الموافق 6 يونيو، وقال جيم ان مستلزمات التفاوض توجب ان تكون مقترحاته لـ«اتحاد النقابات» (TUC) ابعد من تلك المعلنة في البيان الانتخابي لحزب المحافظين، الا انني اصررت على ان لا ينقص موقفنا الختامي عما هو وارد في البيان الانتخابي - وهذا توكيد مغاير على نحو مميز.

بعد اسبوعين صاغ جيم مقترحاته في وثيقة وزارية. وكانت قريبة الشبه كثيرا من تلك المقترحات التي ضمتها لائحة قانون 1980في آخر المطاف.

غطت المقترحات ثلاثة ميادين رئيسية هي: الاضراب، وغلق محل العمل امام غير النقابيين، والاقتراع.

خططنا لأن نقصر الحصانة الخاصة بالمضربين بموجب تشريعات 1974 و1979، على اولئك الذين هم انفسهم طرف مباشر في النزاع النقابي، والذين يضربون او يعتصمون احتجاجاً في مرافق مؤسساتهم بالذات.

اما بصدد «محل العمل المغلق» فقد اقترحنا اعطاء المستخدمين الذين قد يطردون من العمل لرفضهم الانضمام الى نقابة، حق رفع دعوى نقابية طلبا للتعويض. وسيتوفر حق قانوني يسمح للمطرودين او المفصولين تعسفياً من عضوية النقابة ان يرفعوا الشكوى على ذلك. وسنوسع الحماية المالية للمستخدمين الذين يرفضون الانضمام الى نقابة بسبب قناعات شخصية عميقة.

ثم ان ممارسة « غلق محل عمل جديد » لن تحصل في المستقبل الا اذا صوتت الغالبية الساحقة من العمال بذلك في اقتراع سري. وستوضع لائحة قانونية خاصة بـ« غلق محل العمل ». وأخيرا سيمنح وزير الدولة لشؤون التشغيل الحق لاعطاء النقابات قيمة ما انفقته من تكاليف بريدية وادارية على الاقتراع السري.

كانت هذه المقترحات المبكرة متميزة بسبب ما كانت تحتويه من بنود وما كانت تفتقر اليه ايضا.

فعند هذه المرحلة لم تتطرق الى مسألة « الاعمال الثانوية » (التضامنية) عدا عن « الاضرابات الثانوية ». كما لم تتناول حصانات النقابات، وهي المسألة الاوسع وقد تركت المقترحات جانبا بوجه خاص، الحصانة الحاسمة التي تمنع اتخاذ اي اجراء من المحاكم ضد ارصدة النقابات. وبقدر ما يتعلق الامر بأولى هذه النقاط (اي الاعمال الثانوية) فقد كنا بانتظار نتائج مراجعات مجلس اللوردات في القضية المهمة لصحيفة « الاكسبرس » وماكشين.

ومما تجدر الاشارة اليه ان التغييرات التي اجريناها في كل هذه الميادين، بما فيها ميدان الاضراب، هي تغييرات في القانون الجزائي لا الجنائي. وكانت معالم هذا التمايز بين الاثنين تنطمس في النقاشات العلنية للاضرابات اللاحقة.

ان القانون الجزائي لا يفعل سوى تغيير الطريقة التي تتصرف بها النقابات اذا شاء ارباب العمل، او كما في بعض الاحيان العمال، اللجوء اليه. اذ يجب عليهم رفع دعوى.

اما القانون الجنائي حول الاضرابات الذي جرى توضيحه دون كبير تعديل في السنوات اللاحقة، فينبغي فرضه بقوة الشرطة والمحاكم.

ومع ان الحكومة كانت تعتزم ان توضح بجلاء انها تقدم دعمها المعنوي للشرطة وانها سوف تحسن تجهيزها وتدريبها، فان الحدود الدستورية المقيدة لنا في هذا الميدان حدود حقيقية واحيانا محبطة.

وبمضي الصيف، غدا جليا ان « اتحاد النقابات » (TUC) وان كان مستعدا للتحاور مع الحكومة حول اقتراحاتنا، لم يكن ينوي فعلا التعاون بصددها.

وفي الخامس والعشرين من يونيو قابلت المجلس العام للنقابات بناء على طلبه. وامتعضت، الا اني لم افاجأ البتة حين اكتشفت ان اعضاء المجلس لا يرغبون اطلاقاً في مواجهة الحقائق الاقتصادية او حتى محاولة فهم الاستراتيجية الاقتصادية التي كنا نتبعها.

اخبرت المجلس اننا جميعا نريد مستويات معيشة عالية ووظائف فرص عمل اكثر. ولكن اذا كان شعبنا يريد مستوى المعيشة الالماني فان عليه ان يبلغ مستوى الإنتاج الالماني. وحين قال قادة «اتحاد النقابات» انهم يريدون المزيد من الإنفاق الحكومي، اوضحت لهم انه لا يوجد نقص في جانب الطلب في الاقتصاد. بل ان المشكلة تكمن في ان الطلب كان يسد عن طريق الاستيراد بسبب ضعف قدرتنا التنافسية. واتسم مؤتمر «اتحاد النقابات» المنعقد في سبتمبر (ايلول) بموقف غير منطقي ومتشدد ضد كل ما اقترحناه - حتى ضد توفير الارصدة لتغطية تكاليف الاقتراع السري الذي لا ينطوي على اي قسر عدا عن الضغط المعنوي لدفعهم الى التشاور مع اعضائهم.

وعقدت مساء يوم الاربعاء الموافق 12 سبتمبر. اجتماعا مع جيفري هاو، وجيم برايور، وزملاء آخرين لتخطيط استراتيجيتنا. كنت ارى ان لا فائدة ترتجى من محاولة تغيير مواقف معظم القادة النقابيين. الذين هم سياسيون اشتراكيون اولا، وثانياً وثالثاً. بدلا من ذلك، اتفقنا على ضرورة ان نتوجه من فوق رؤوسهم الى اعضاء النقابات انفسهم.

كنت على يقين من ان مشاعر النقابيين في القواعد تختلف عن رؤساء النقابات بصدد التغييرات المقترحة. ولا بد لنا. في الوقت المناسب من تحرير هؤلاء بتحطيم أقفال «محل العمل المغلق». وضمان ديمقراطية اصيلة داخل النقابات، وعندئذ سيضع هؤلاء انفسهم المتطرفين ومحترفي العمل النقابي في الخط الصحيح. ولكن لكي نقوم بهذه التغييرات - وهذا يتطلب اكثر من اللائحة الحالية - فان كل ما نستطيع القيام به في غضون ذلك هو نشدان المساندة منهم بأكبر ما نستطيعه من قوة واقناع.

لذا رحت اردد الفكرة بأن الاعضاء العاديين وعائلاتهم هم الذين يتضررون من الاستخدام اللامسؤول لسلطة النقابات. فمثلا قلت في خطابي في مؤتمر حزب المحافظين في بلاكبول يوم الجمعة الموافق 12 اكتوبر 1979 - ما يلي:

«ان الايام التي كان فيها ارباب العمل وحدهم يعانون نتيجة للإضراب قد ولت منذ امد بعيد. فالاضرابات اليوم تمس اعضاء النقابات، وعائلاتهم مثلما تمسنا نحن. ان نقابة ما، تستطيع ان تحرمنا من الفحم، او الطعام، او النقل بسهولة كافية. لكن ما تعجز عنه هو الدفاع عن اعضائها من عمل مماثل تقوم به نقابات اخرى.. لقد جرى اخيراً اضراب عرقل ارسال فواتير الهاتف. ان تكلفة هذا الاضراب لدائرة البريد هي 110 ملايين جنيه. وسيدفع ذلك من جيب كل

من يستخدم الهاتف.. والاضراب الاخير لاتحاد عمال الصناعات الهندسية يومين في الاسبوع انزل بمبيعات الصناعة خسارة مقدارها مليارا جنيه. وقد لا نستطيع قط تعويض هذه المبيعات، وسنفقد بعض الوظائف المعتمد عليها».

وطوّرت هذه الفكرة ثانية حين تحدثت الى مؤتمر نقابات العمال المحافظين (CTU) في مدينة نوتنجهام يوم السبت الموافق 17 نوفمبر.

لم تكن الاضرابات هي المشكلة الوحيدة، فهي بالاحرى تمتد الى كامل النظرية الاقتصادية الاشتراكية التي يعتنقها قادة النقابات. وبخاصة تحبيذهم الاحتكار والحماية. وتناولت حالة صناعة الفولاذ البريطانية - التي سرعان ما اصبحت المثال الراهن - لتوضيح كلامي:

... ان صناعة الفولاذ البريطانية تريد استيراد فحم الكوك لتجعل فولاذها ذا قدرة تنافسية اكبر. لكن نقابة عمال مناجم الفحم (NUM) تعارض ذلك بالقول «اشتروا فحمنا حتى لو كان اغلى ثمنا». وعليه فإن شركة ليلاند وغيرها من شركات صناعة السيارات يتوجب عليها ان تقول للمستهلك «رجاء، اشتروا سياراتنا حتى لو كانت اغلى».

الا اننا جميعا مستهلكون، وبوصفنا مستهلكين فاننا نريد حقنا في الاختيار.

نريد شراء افضل قيمة لقاء نقودنا. واذا كانت السيارات والغسالات الاجنبية ارخص او افضل من البريطانية. فان المستهلك يريد حق الاختيار.

ثمة حلقة مكسورة هنا.

ان المنتجين يريدون سوقا محمية لمنتجاتهم. هذا هو مطلب النقابات. لكن نفس هؤلاء النقابيين يطالبون، بوصفهم مستهلكين، بسوق مفتوحة. ولا يمكن لهم الفوز في الحالتين. ولكن يمكنهم الخسارة في الحالتين.

في الشطر الاخير من عام 1979 والاشهر الاولى من 1980، واصلنا تشذيب وتحسين «لائحة التشغيل» وكرسنا قدرا كبيرا من الوقت لمسألة «العمل الثانوي» (التضامني) والحصانات. كما بحثنا، فقرة فقرة، الاجراءات المطلوبة لمعالجة الاعباء التي وضعها التشريع العمالي السابق على الصناعة. ومن بين هذه الاعباء الفقرة رقم 11 من لائحة قانون حماية التشغيل لعام 1975.

هذه الفقرة تشكل حالة نموذجية. فهي تبين كيف ان اجراء غير ضار في الظاهر، شرع وفق احسن النوايا، يمكن ان يهزم نوايا مبتكريه ويؤدي الى رفع معدل البطالة.

تنص الفقرة 11 على ان «الشروط والحدود المقرة» للتشغيل في صناعة معينة ينبغي ان

تطبق في عموم تلك الصناعة .

لقد كان الهدف الاصلي هو معالجة جيوب الاجور الخفيضة ، وكان لهذا المبدأ سوابق من زمن الحرب ، الا انها صارت في السنوات الاخيرة موضع استغلال جماعات الاجور الاعلى ، مثل اولئك الذين يعملون لهيئة الاذاعة البريطانية (BBC) . وفي هذا المثال كان على حاملي رخصة مشاهدة التلفزيون التعساء ، ان يسددوا الفاتورة . وعموماً فان رفع مستوى الاجور بالقوة الى المستوى المرتفع في الشركات الاقوى ، حسب الفقرة 11 تسبب في ضياع فرص عمل كثيرة .

الا ان اكثر القضايا اعتراضا هي حصانة الاتحاد النقابي . كانت اقتراحاتنا حول « الاضراب الثانوي » قد بدأت تعالج ذلك اصلا . الا اننا اتخذنا خطوة اخرى . كنا قد تلقينا تقرير التحقيق لذي بدأناه سابقا حول اساليب ضم الاعضاء في نقابات المطابع وتولاه المستر اندرو ليجات (وهو محام بارز)(3) . استجابة لذلك قررنا رفع الحصانة حيثما طرأ اضطراب صناعي ، او هدد بالاضطراب الصناعي اناس من غير العاملين مباشرة في مصنع معين ، بهدف ارغام مستخدميه على الانضمام الى النقابة .

وقررنا المضي ابعد من ذلك ، إثر قرار مجلس اللوردات في « قضية ماكشين » يوم 13 ديسمبر .

كانت « قضية ماكشين » مهمة لأنها اكدت سعة نطاق الحصانة السارية على حالة « العمل الثانوي » . ان معظم الحصانات التي ترفل فيها النقابات ترجع في اصولها الى « لائحة قانون النزاعات التجارية لعام 1906 » التي وسعها حزب العمال توسيعا كبيرا بعد فوزه بفارق ضئيل في انتخابات اكتوبر 1974 . وقد نشأت « قضية ماكشين » اثر نزاع بدأ عام 1978 بين نقابة « الاتحاد الوطني للصحافيين » (NUJ) وعدد من الصحف المحلية في الاقاليم . وتدبرت الصحف الاقليمية امر استمرارها خلال فترة النزاع بنشر تقارير تزوّدت بها من « رابطة الصحافة » ، وسعى « الاتحاد الوطني للصحافيين » الى منع ذلك دون جدوى ، اولاً بمناشدة اعضائه العاملين في « رابطة الصحافة » ثم بعد الفشل في ذلك ، بتوجيه اعضائه في الصحف الوطنية الكبرى بحجب مواد « رابطة الصحافة » برمتها .

وأصدرت محكمة الاستئناف في ديسمبر 1978 امرا قضائيا لصالح صحيفة « الاكسبرس » ، مفاده ان « العمل الثانوي » الذي قام به « الاتحاد الوطني للصحافيين » قد تجاوز الحد الذي يمكن اعتباره واقعا في نطاق تحقيق اهداف النزاع ، وبذلك فانه لم يعد يتمتع بالحصانة . ونتيجة لهذا

القرار صار بالوسع الحصول على امر قضائي بل تم الحصول على امر قضائي بهذا المعنى.

ولكن لما احيلت القضية الى مجلس اللوردات، ألغي قرار محكمة الاستئناف. فقد قرر اللوردات من حيث الاساس، ان «العمل الصناعي»، من ناحية اغراض القانون، كان «جزءا من نزاع صناعي» وبالتالي فانه يتمتع بالحصانة، اذا كان مسؤولو النقابات يعتقدون حقيقة بأنه كذلك. كان لهذا الاختبار الذاتي تبعات مثيرة للقلق، فهو يعني ان «العمل الصناعي» (بما فيه الاضراب والاعتصام والمقاطعة ـ المترجم) الثاني سيدخل، من الآن فصاعدا، بحصانة لا حد لها عمليا.

وازداد الوضع تعقيدا بفعل ما انتهت اليه مرافعتان قضائيتان اخريان، الاولى هي قضية «ن. و. ل. المحدودة مقابل نيلسون أند وود»، او «قضية نولا» ـ وقد نشأت عن مساعي اتحاد عمال النقل العالمي (ITWF) لمنع شركة الشحن البحري البريطانية من تشغيل بحارة اجانب في سفن ذات تسجيل بريطاني. فالشكوى النقابية كانت تهدد مستقبل صناعة النقل البحري البريطانية بأسرها. لكن القضية الثانية كانت اهم فقد وسعت نطاق «العمل الثانوي» في اضراب الفولاذ.

فقد حشد اتحاد نقابات الحديد والفولاذ (ISTC)، كامل اعضائه في القطاع الخاص لصناعة الفولاذ كجزء من نزاعه مع اتحاد الفولاذ البريطاني الذي نشب في الثاني من يناير 1980. كانت شركة «دوبورت ستيل»، وهي شركة فولاذ خاصة، قد حظيت بأمر قضائي من محكمة الاستئناف ضد بيل سيرز، الامين العام لاتحاد نقابات الحديد والفولاذ. وقضت محكمة الاستئناف بأن الحصانة لا تنطبق على هذه الحالة لأن خلاف النقابة هو بالاساس مع الحكومة لا مع اتحاد صناعات الفولاذ البريطانية (BSC) نفسه. لكن مجلس اللوردات ابطل، من جديد، هذا الحكم بالاجماع، معتمدا بشكل عام على نفس الأسس التي اعتمدها في «قضية ماكشين». وكانت النتيجة العملية ان انتشر الاضراب من جديد الى شركات الفولاذ في القطاع الخاص.

كنا متفقين في الرأي جميعاً على ان القانون الذي تفسره النقابات تفسيراً الآن يجب ان يتغير.

كنا في ايام المعارضة، قد اعترضنا على كل تحركات حزب العمال لتوسيع صلاحيات وحصانات نقابات العمال، وسبق لنا ان اكدنا في بياننا الانتخابي ان «الحماية القانونية يجب ان تتوفر لغير المعنيين بالنزاع». وارتأينا ان الوقت قد حان لتوضيح الحدود الدقيقة للحصانة.

الا اننا اختلفنا حول امرين، اولهما فحوى الحصانة التي ستمحض، ان محضت، الى «العمل الثانوي»، وثانيهما توقيت اجراء التغيير الضروري في «لائحة انظمة وقوانين التشغيل».

وراح جيم برايور يقول، المرة تلو الاخرى، انه لا يريد ربط قراراتنا بتغيير القانون بأي نزاع محدد. الا ان النقد العام من الجمهور اخذ يتزايد مع تفاقم اضراب الفولاذ، دون ان يكون اي واحد من تشريعاتنا المقترحة سارياً بعد، ناهيك من الاجراءات المقترحة لمعالجة «الاضرابات الثانوية» وحجب النتاجات.

كنت اشعر بتعاطف كبير مع النقاد، رغم اني تمنيت لو ان بعض ارباب العمل كانوا اكثر اندفاعا في السابق. فكلما كان البعض منا يشعر بضرورة الاسراع في طرح القضية، وكان عددنا يضم جيفري هاو، وجون نوت، وكيث جوزيف، وانجوس مود، وبيتر ثورنيكروفت، وجون هوسكينز - كان جيم برايور يتولى على الدوام امر الاعتراض على «العجلة في التحرك» بالاشارة الى الموقف الحذر الذي يتخذه اتحاد الصناعات البريطاني.

عصر يوم الاربعاء الموافق 30 يناير جاء جيم لرؤيتي حسب طلبه ونفث ما في صدره من هموم.

كان من الواضح ان مزاج النقابات تغير كثيرا نحو الاسوأ منذ عيد الميلاد، وكنا نواجه «يوم تحرك» من النقابات في ويلز. وتدبرت نقابات الفولاذ استنفار اعضائها في شركات الفولاذ الخاصة. وأجبته انني وإن احمل عميق الاحترام لوجهات نظره، فانني لا اشاطره تفاؤله.

الواقع انني لم اكن اشارك جيم، عند هذه المرحلة، تحليله للوضع بتاتا. فلقد كان يعتقد حقا اننا حاولنا اصلا القيام بأكثر مما ينبغي. وعلينا ان نكف عن المضي ابعد من ذلك، سواء في مجال انظمة وقوانين النقابات او بالنسبة الى الاستراتيجية الاقتصادية العامة. أما انا، فكنت قد بدأت اشعر بالندم لأننا لم نتقدم بسرعة اكبر في مجال تقليص الإنفاق العام ومجال تغيير انظمة النقابات، معا.

بالطبع كان هناك انقسام اعمق واعم بيننا. إذ كان جيم برايور، رغم كل فضائله، مثالا نموذجيا للنمط السياسي الذي هيمن على حزب المحافظين. وفي رأيي اضر به في فترة ما بعد الحرب.

انني اطلق على هذه الشخصيات لقب «المرافق الزائف»، فهم يتمتعون بكامل المظهر الخارجي لـ «جون بول» - وجه متورد، وشعر فضي، وسلوك مخادع - الا انهم في جوهرهم

الداخلي مجرد آلات حساب سياسية ترى ان مهمة المحافظين هي الانسحاب برشاقة امام التقدم المحتوم لليسار.

ان الانسحاب ضروري احياناً كتكتيك، اما جعل الانسحاب سياسة مستقرة فينخر الروح. وابتغاء تبرير سلسلة الهزائم التي تترتب على هذه الفلسفة، يتعين على «المرافق الزائف» ان يقنع قواعد حزب المحافظين، بل أن يقنع نفسه بالذات، ان التقدم محال.

وعليه فإن مجمل حياته السياسية ستغدو خطأ مهولاً لو اتضح له ان سياسة التغيير الايجابي من حزبنا هي سياسة عملية وشعبية معا. ومن هنا المقاومة الجامحة العنود التي ابداها «المبللون» للتغييرات المالية والاقتصادية والنقابية مطلع الثمانينات. فكان يجب إما افشال هذه التغييرات او وقفها. لأن نجاحها يعني ان جيلا كاملا من قادة الحزب كان يائسا دونما داع. ولعل إيان جيلمور قد عبر عن هذا الشعور بأجلى صورة، الا ان جيم برايور كان مصابا بالعدوى ايضاً، مما اصابه بالتردد والاحتراس المفرط في سياسته النقابية. وكان علي ان اختط معالجة اكثر حزما من معالجته.

اجرى بريان والدن مقابلة معي لبرنامج «وورلد ويك إند» يوم الاحد السادس من يناير. وقد اغتنمت المناسبة لأقول اننا سندخل فقرة جديدة في لائحة قانون التشغيل لتصحيح المشكلة التي خلفها الحكم على «قضية ماكشين». واوضحت اننا لا ننوي رفع الحصانة التي تتمتع بها النقابات بخصوص تحركها الهادف المؤدي الى خرق العاملين لعقود التشغيل، بل نريد التركيز على الحصانة المتعلقة بالتحرك المؤدي الى خرق ارباب العمل للعقود التجارية. كما لفت الأنظار الى ان حصانة النقابات اقترنت بالاحتكارات المؤممة لتعطي للنقابات في هذه الصناعات سلطة هائلة. كنا بحاجة الى تقييد هذه الحصانة وكسر الاحتكار بادخال المنافسة.

كانت غرائزي كلها تقول لي اننا سنحظى بدعم قوي من الجمهور بالمضي قدماً في التحرك لتقييد سلطة النقابات، وقد برهنت الوقائع على صدق شعوري هذا. ففي استطلاع للرأي في صحيفة «التايمز» يوم 21 يناير 1980، اذ وجه السؤال التالي الى الناس: «هل تعتقد ان من المشروع استخدام اضرابات التعاطف وحجب النتاجات كسلاح في النزاع الصناعي، ام يجب وضع قانون جديد يقيد استخدامها؟» فرد 71% من المشاركين - و 62% من النقابيين الذين اجابوا - بوجوب وضع قانون جديد يقيد استخدام هذا السلاح.

وبالطبع فإن من الصعب المضي ابعد من ذلك من دون تأييد قادة فروع الاعمال. في صبيحة

الثلاثاء 5 فبراير عقدت لقاءين مع الصناعيين: الاول مع اتحاد الصناعات البريطانية. وقال بعض الصناعيين ان اللائحة الحالية، في مسودتها، تمضي الى ابعد حد ممكن. لكنني لم اخف ما شعرت به من احباط لدى سماعي ذلك. فقلت انه في ما يخص توقيت الاجراءات الاكثر جذرية. فان هناك دوما خطر المجابهة مع النقابات، ولكن يبدو لي ان من الافضل خوض المجازفة خلال الاشهر القليلة القادمة على ارجائها الى الخريف حين يمكن للنقابات ان تسبب الحد الاقصى من الفوضى. وقلت انني نادمة الآن لأننا لم نطرح من قبل مقترحات اكثر راديكالية لدى تقديم لائحة القانون. وقد تركنا ذلك امام امكانيتين: اما ان نعدل اللائحة الحالية. او ان نعلن في الوثيقة الاستشارية التي كنا نخطط لإصدارها اننا سندخل تشريعا اضافيا. وذهب وفد اتحاد الصناعات البريطانية دون ان يساوره شك في طبيعة مشاعري.

اما الاجتماع الثاني في ذلك اليوم فقد جرى مع منتجي الفولاذ في القطاع الخاص. وكانت نظرتهم تختلف اختلافا حادا عن نظرة اتحاد الصناعات، اذ اشتكوا من ان شركات الفولاذ الخاصة جُرّت جراً الى نزاع ليس لها فيه اي ضلع، وانها ستكون الضحية الفعلية الوحيدة. فنتيجة لهذا الاضراب ستخسر الشركات 10 ملايين جنيه اسبوعيا. وقد مزق اتحاد نقابات الحديد والفولاذ شر تمزيق كل اتفاقاته الاجرائية مع الشركات الخاصة وأمر مستخدميها بالاضراب. وكان واضحا انه لم تكن هناك اية مظلمة حقيقية يشتكي منها عمال الفولاذ في القطاع الخاص: ففي قضية شركة «دوبورت»، اصدرت محكمة الاستئناف امرا قضائيا بوقف «العمل الثانوي» وعاد العمال الى العمل بالكامل. الا ان مجلس اللوردات نقض قرار المحكمة، فاستؤنف الاضراب في القطاع الخاص.

ان خطر فقدان الاوراق النقابية هو العامل الحاسم وراء اقناع عمال القطاع الخاص بالانضمام الى الاضراب. وعليه، ليس مما يثير العجب، في ظروف كهذه، الا ترغب شركات الفولاذ في القطاع الخاص في وضع تشريع فوري ينزع الصفة القانونية عن «الاضراب الثانوي». ولم يكن لدي ما اقدمه لهم غير العزاء.

في معرض الرد على رسالة من صناعي بارز يحث على «الحذر»، ادرجت آرائي في الاجابة بما نصه:

«اذا لم نعمل على تغيير القانون فعلياً، فاننا نكون كمن يؤكد بشكل ايجابي ما قاله اللورد ديبلوك (في قضية «دوبورت ستيل ليمتد» المرفوعة على سيرز وآخرين). اي اننا

سنكون كمن يقول اننا لسنا مستعدين لحماية الشخص الذي يتعرض، دون ان يرتكب خطأ من جانبه، الى الضرر على يد آخرين. سنكون كمن يخبر المواطن الملتزم بالقانون اننا نفضل تعزيز صلاحيات اولئك الذين ينزلون الأذى بدلا من مساعدة الذين ينزل بهم هذا الأذى.

... انك تشير الى النقابيين المعتدلين. لديَ رسائل لا تحصى منهم تناشدني الاخذ بيدهم ضد المتشددين، وتقول لي ان ذلك سبب تصويتهم لنا، وان الحكومة الحالية اذ تقصر في اتخاذ الاجراء الفعال انما تخذلهم.

واذا تهيبنا من هذه المهمة الآن، بينما نتمتع بمساندة الرأي العام ومساندة الرأي النقابي، فمن المرجح ان المعتدلين لن يحتفظوا بكبير ثقة بنا في الشتاء القادم».

واختتمت رسالتي باقتباس من مسرحية شكسبير «واحدة بواحدة»:

«شكوكنا خائنات تدفعنا لتضييع الخير، الذي قد نفوز به غالبا بزرع الخوف من المحاولة...».

عدت الى مهمة تشديد القانون، ووافق الوزراء الآن على استعادة القانون على ما كان يفهم عليه قبل حكم ماكشين، باضافة معايير اخرى تتصل بالنزاع مما يجب ان تطبقه المحاكم. الا انه لن يكون هناك خطر تام على «العمل الثانوي».

اعقبت ذلك فترة ليست بقصيرة من التشاور، ادرجت بعدها فقرة جديدة في «لائحة قانون التشغيل» بمستوى «مرحلة رفع التقارير» الى مجلس العموم يوم 17 ابريل 1970. ونصت الفقرة على تقييد حصانة «العمل الثانوي» الذي يخرق او يعرقل العقود التجارية. فالحصانة لن تسري الا اذا كان النشاط المتخذ من جانب مستخدمي او مجهزي او زبائن رب العمل الذي يجري معه النزاع - يتوخى «هدفا وحيدا او اساسيا» هو خوض النزاع الرئيسي، وحين يكون نجاح العمل مرجحا بشكل معقول. ومما كان له اكبر الاهمية للمستقبل اننا اعلنا عن نشر «كتاب اخضر» حول حصانة النقابات، يصدر في وقت لاحق من تلك السنة ويستعرض القضية كلها بمنظور اوسع.

الواقع ان لائحة قانون 1980 لم تؤثر مباشرة على مآل اضراب الفولاذ. فالاجراء الوحيد المتاح لنا آنذاك والذي كان من شأنه ان يؤثر على هذا الاضراب، هو التعجيل بإدخال الفقرة 14 من لائحة قانون التشغيل، التي تحظر «الاضراب الثانوي». كنت شديدة الانجذاب الى هذا

الخيار. وقويت رغبتي في السعي اليه بفعل الاضرابات الهائلة التي كانت تجري في شركة فولاذ القطاع الخاص في هادفيلدز يوم الخميس الموافق 14 فبراير.

اتصل بي كيث جوزيف هاتفياً في تشيكرز صباح الاحد التالي لمناقشة ما حصل.

لم يكن لدينا شك في ان ذلك يشكل خرقا خطيرا للقانون الجنائي، وصار السؤال المطروح هو إن كان استخدام القانون الجزائي، وبخاصة الفقرة 14 منه، سيقود الامور نحو الاحسن ام نحو الاسوأ.

اتصلت هاتفيا بوزير الداخلية ويلي وايتلو، حول وضع النظام العام، وأشرت الى ان بوسعنا ادخال لائحة قانونية من فقرة واحدة حول الاضراب في الاسبوع اللاحق. وتحدثت ايضا الى النائب العام، مايكل هيفرز.

كان واضحا لي ان الشرطة بحاجة الى صد اعداد هائلة من المضربين لدى وصولهم الى هدفهم، اذا اردنا السيطرة على الاضراب بشكل فعلي وازالة خطر التخويف. غير ان القانون الجزائي لا يستطيع ان يلعب اي دور في هذا. بل برزت محاججة تقول ان اجراء تغيير في القانون الجزائي من باب الاستجابة المباشرة للعنف سيزيد من صعوبة الضغط على الناس لاحترام القانون الجنائي واطاعته. الا انني رغم كل شيء، رغبت في تفحص سائر الامكانيات وعلى عجل.

وبعد مناقشة مع الوزراء يوم الاثنين (18 فبراير) تقرر تجنب الاسراع في الفقرة المتعلقة بـ«الاضراب الثانوي». وعوضا عن ذلك، سيقوم النائب العام باعادة تحديد القانون الجنائي من ناحية تعلقه بالاضراب، وذلك في مجلس العموم في اليوم التالي. كما تقرر ان يكتب جيم برايور رسالة علنية الى لين مري، الامين العام لاتحاد النقابات، يلفت فيها انتباهه الى خرق كل القواعد المقبولة والمتعارف عليها تقليديا للاضراب. وبهذه السبل سعينا الى ابقاء الضغط.

إضراب الفولاذ عام 1980

جرى النقاش حول التغيير النقابي، سواء داخل الحكومة او خارجها، في ظل نزاع صناعي... وأصبحت قضايا «العمل الثانوي»، والحصانة النقابية بخاصة، متداخلة تداخلا لا انفصام فيه مع اضراب الفولاذ عام 1980. الا ان الاضراب ذاته كان يشكل تحدياً مباشراً لاستراتيجيتنا

الاقتصادية . فما ان يندلع الاضراب حتى لا يعود مرجحا ان تكتب لسياساتنا الاقتصادية النجاة اذا ما تعرضنا لهزيمة .

كانت صناعة الفولاذ شأن صناعة السيارات ، تعاني بسبب عواقب السياسات المفرطة في الطموح لتدخّل الدولة .

فحكومة ادوارد هيث ، التي كنت عضوا فيها ، هي التي دفعت اتحاد صناعة الفولاذ البريطاني ، على درب الاستثمار الضخم لتوسيع القدرة الانتاجية في السنوات التي سبقت الصدمة النفطية الاولى التي قلصت الكثير من حجم هذه الطموحات . وقامت الحكومة العمالية اللاحقة ببعض الاغلاقات ، الا انها حاولت كسب الوقت على الاكثر ، وذلك باجراء مراجعة تحت اشراف اللورد بيزويك في 1974 ـ 1975 . ولكن كلما تعاظم التأخير في بدء العلاج ، قلت الفرصة للاستخدام الامثل لأحدث المصانع . وهذا بدوره يمعن في تدهور وضع اتحاد الفولاذ البريطاني ككل ، وتدلهم آفاق وظائف عمال الفولاذ . ويتفاقم العبء على دافع الضرائب ، الذي يتعين عليه ان يسد الخسائر الكبيرة .

وكان بين اول قراراتي حول الصناعات المؤممة قرار بالموافقة على اغلاق منشأة « شوتون » للفولاذ في جنوب ويلز . ومع ان الاجراءات الهادفة الى توفير فرص عمل جديدة في المنطقة سوف تعلن بالطبع ، فانني كنت اعرف ان لهذا الاغلاق عواقب وخيمة على عمال الفولاذ وعائلاتهم . وكان وفد من شوتون قد جاء لمقابلتي حين كنت ذات مرة في زيارة لويلز ، ايام كنا في المعارضة ، وشعرت بأسى عميق لحالهم . لقد فعلوا كل ما كان مطلوبا منهم الا انه لم يكن ـ ولا يمكن ان يكون ـ كافيا .

اتحاد الفولاذ البريطاني (BSC) لا يجسّد سيئات تدخل الدولة وملكية الدولة فحسب ، بل يجسّد بالمثل ، الطريقة التي جرّت بها النزعة النقابية البريطانية اداء صناعتنا الى الدرك الاسفل .

ان الوضع في محطة خامات فولاذ هنترستون في كلايد (بأسكوتلندا) ، هي خير مثال على مدى هذا السوء ، فقد بنى اتحاد الفولاذ هنا اكبر حاجز للمياه العميقة في اوروبا . وافتتح في يونيو 1979 ، الا انه لم يكن ممكناً استخدامه الا في نوفمبر ، بسبب خلاف حول اليد العاملة بين « اتحاد عمال النقل » (TGWU) ونقابات الحديد والفولاذ ، وعلى مدى خمسة اشهر كان لا بد من حرف مسار ناقلات الخامات العملاقة الى القارة ، لتفريغ حمولتها في مركبات اصغر

للشحن الى مرفأ في جلاسجو، لترسل من هناك الى ريفنز كرايج.

وتفاقمت العوامل الخارجية التي لم تكن لنا سيطرة عليها في اواخر عام 1979، لتزيد مشاكل اتحاد صناعة الفولاذ سوءا. اذ كان ثمة فيض في طاقة انتاج الفولاذ، بينما العالم ينحدر اكثر فأكثر نحو الركود. وكانت صناعات الفولاذ في كل مكان تقريبا، تواجه الخسائر والاغلاقات. بيد ان المشاكل الاساسية لاتحاد صناعة الفولاذ كانت نابعة من داخل البلاد. اذ كان انتاج طن الفولاذ يتطلب من اتحاد الفولاذ البريطاني ضعف ما يتطلبه منافسونا الاوروبيون الرئيسيون من حساب «رجل مقابل ساعة عمل».

لقد بلغنا وضعا لا معقولا باتت فيه القيمة المضافة التي ينتجها اتحاد الفولاذ اقل من فاتورة الاجور. وابتلع هذا الاتحاد على مدى 1980/1979 اكثر من 3 مليارات جنيه من الاموال العامة، اي ما يعادل 221 جنيها لكل عائلة في البلاد. ومع ذلك، ظلت الخسائر تتراكم.

كنا كيث جوزيف وأنا على استعداد في الوقت الحاضر لتمويل برنامج الاستثمار والتسريح في اتحاد الفولاذ البريطاني، لكنا رفضنا تمويل الخسائر الناجمة عن التكاليف والاجور المفرطة غير المكتسبة بانتاجية اعلى.

ولو كنا نريد حقا ان نقلب اوضاع اتحاد الفولاذ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من اغلاقات وفقدان وظائف وتحديات للممارسات التقييدية، لتوجب علينا مجابهة اضراب فولاذ ضار. اما البديل فكان اسوأ... اي ترك الوضع الحالي على حاله.

تحدد السقف النقدي لاتحاد الفولاذ لسنة 1981/80 في يونيو 1979 بهدف ان يصل الاتحاد الى توازن بلا خسائر في مارس 1980. والواقع ان الحكومة العمالية السابقة هي التي وضعت هذا الهدف. غير ان اتحاد الفولاذ اعلن في 29 نوفمبر 1979 خسارة نصف سنوية قيمتها 146 مليون جنيه، متخليا عن تحقيق التوازن بلا خسائر في مارس ومرجئا اياه الى 12 شهرا اخرى. كانت الازمة تقترب بسرعة.

في 6 ديسمبر اطلعني كيث جوزيف على فحوى التبعات. ان اتحاد الفولاذ لا قبل له بتحمل اية زيادة عامة في الاجور ابتداء من الاول من يناير، عدا عن الايفاء ببعض الزيادات الاضافية المتفق عليها منذ العام الفائت. وتبلغ 2% - وان اية زيادة اخرى ستتوقف على المفاوضات المحلية وتعتمد على تحسينات موازية في الإنتاجية. وكان اتحاد الفولاذ قد اخبر النقابات في الاسبوع الذي سبق ذلك، ان هناك 5 ملايين طن من الطاقة الإنتاجية الفائضة، التي تزيد على

المستوى حتى بعد اغلاق مرافق تصنيع الحديد والفولاذ في كوربي وشوتون، ولا بد من وقفها. كل هذا، وبيل سيرز يهدد أصلاً بالاضراب.

وافقت كيث الرأي بأن علينا ان ندعم اتحاد الفولاذ في موقفه. كما اتفقنا على ضرورة ان يكسب اتحاد الفولاذ مساندة الرأي العام وان يجعل النقابات على دراية وافية بالضرر الذي سينزله الاضراب بساحة اعضائها.

وبينما كان الاضراب يلوح في الافق كان هناك الكثير من التململ حول ما اذا كانت ادارة اتحاد الفولاذ قد اعدت ارضها الإعداد المناسب له. فقد كانت الارقام المستخدمة لتبرير موقف الادارة موضع تشكيك حتى من جانب نيكولاس ادواردز، وزير الدولة لشؤون ويلز. ولعله كان مصيبا، الا انني قلت انه لا يجوز لنا ان نضع تقديرنا كسياسيين محل تقدير الصناعة، فأمر ادارة اتحاد الفولاذ - في آخر المطاف - متروك لجهاز الادارة ذاته.

وفي العاشر من ديسمبر، اكد مجلس ادارة اتحاد الفولاذ ضرورة صرف 52 الف عامل. وكانت آفاق العمل لاتحاد الفولاذ ما تزال تزداد سوءا.

الحق، اننا عندما نظرنا الى ارقامهم حول مستقبل الطلب على الفولاذ رأيناها متفائلة نوعا ما. ولكن من جديد لم نكن ننوي وضع احكامنا بمواجهة احكام هيئة وادارة اتحاد الفولاذ. وحتى قبل ان يندلع الاضراب، كنا نبحث عمن يخلف رئيسها الحالي، السير تشارلز فيليرز، الذي كان عقد عمله يشرف على الانتهاء. ثم اننا سبق ان تلقينا سبعة او ثمانية ردود قاطعة بالرفض من مرشحين مناسبين. وكان واضحا ان الخوف من تدخل الحكومة هو الرادع الاكبر.

كان من الصعب التيقن من مآل الاضراب. اذ كان لدى اتحاد الفولاذ ومنتجي الفولاذ الخاصين ومستعملي الفولاذ، خزين منه بمستويات مرضية. والواقع ان توجيه انذار مسبق بالاضراب، قبل 3 اسابيع، الى مستعملي الفولاذ وخازنيه، سمح لهمم بالمراكمة والتخزين. زد على ذلك ان ركود احوال العديد من الشركات التي تستخدم الفولاذ جعلها تعمل دون طاقتها بكثير.

ولكن من جهة اخرى، كانت ستنشأ مشاكل جادة بالنسبة لمستعملي صفائح القصدير او من المحتمل ايضاً بالنسبة الى صناعة السيارات.

ويمكن للوضع ان يتدهور بسرعة، بالطبع، اذا قام عمال الارصفة والنقل بنشاط فعال لوقف حركة الفولاذ في البلاد وشل استيراده من الخارج.

الا ان اتحاد الفولاذ وقوة العمل فيه، سيعانيان اشد المعاناة. فالاسعار الراهنة للشركة،

اصلا، اعلى من اسعار منافسينا الاوروبيين. ومن المرجح فقدان السوق المحلية للفولاذ فقداناً دائماً لصالح شركات الفولاذ الاجنبية التي تستطيع ان تكفل امداداً مأموناً منه في المستقبل.

ابتداء من نهاية ديسمبر ترأست اجتماعات منتظمة لمجموعة صغيرة من الوزراء والمسؤولين لمراقبة وضع الفولاذ وتحديد الاجراء اللازم.

كانت تلك فترة حافلة بالاحباط والقلق، وتفاصيل العرض الذي قدّمه اتحاد الفولاذ لم تفهم على نحو صائب. لا من جانب عمال الفولاذ او من جانب الجمهور. كما لم يبذل اتحاد الفولاذ كبير جهد لايضاح موقفه. بل امتنع حتى عن اصدار ملصقات او نشر اعلانات في الصحف، انطلاقا من ان هذه الاعمال قد تعد استفزازاً.

وهكذا كان الامل الوحيد يكمن في ممارسة ضغوط من مصادر اخرى على نقابة الحديد والفولاذ و«الاتحاد الوطني لصانعي الغلآيات».

زد على ذلك، ان صناعة الفولاذ سمحت برواج طائفة مربكة من الارقام. انطلاقا من مساعيها لنيل الدعم لمختلف عروض الاجور. الا ان ذلك لم يرض احدا... لا الجمهور المنزعج من الارتفاع المستمر للأرقام ولا النقابات التي ترى الزيادات غير كافية البتة.

اما نقابة الحديد والفولاذ من جهتها فقد كان وعيها لتسويات الاجور لدى مجموعات اخرى من العمال - ما يسمى بـ «الاجر الساري» - أكثر من وعيها المواقع التجاري المزري الذي تتمرغ فيه الصناعة التي يعمل فيها اعضاؤها.

وفي الثامن والعشرين من نوفمبر، صوّت عمال شركة «فورد» لصالح قبول زيادة في الاجور نسبتها 21,5%. وفي الخامس من ديسمبر تقبل عمال مناجم الفحم تسوية اجريت بنسبة 20%. وتلقوا ثناء عاماً على اعتدالهم.

لا ريب في ان ذلك كله ألهب مشاعر عمال الفولاذ. لذلك طلب لين مري وبيل سيرز، في 7 يناير تسوية بنسبة 8% اضافة الى 5% «على الحساب» مقابل صفقات موضعية عن الإنتاجية. بينما عرضت صناعة الفولاذ نسبة 8% زائداً 4% سلفا لفترة محددة.

في اليوم التالي انهارت المفاوضات. وانضم «الاتحاد العام لعمال البلديات» (GMWU) الى الاضراب في اليوم التالي، وفي اليوم الذي تلاه اضرب عمال الحرف. ومع ان قادة نقابة الحرف قبلوا في 10 فبراير تسوية منفصلة بنسبة 10% زائداً 4% فان اعضاءها رفضوا العرض في وقت لاحق من الاسبوع.

وفي غضون ذلك، وفي 16 يناير. وسعت نقابة الحديد والفولاذ الاضراب ليشمل قطاع الفولاذ الخاص، حيث تفاقمت مشاكلنا بفعل غموض الوضع القانوني وعنف الاضراب الجماهيري.

لقد كان واضحا لي سلفا ان اضراب الفولاذ لن يوقف الصناعة البريطانية. فالارقام التي استعرضناها في اجتماعنا الاستراتيجي يوم 18يناير بينت ان الاضراب لم يكن له كبير اثر حتى الآن على الانتاج الصناعي، الذي كان قد هبط بنسبة 2% في الاسبوع السابق، ولعله هبط هبوطا آخر طفيفا جدا لحظة عقدنا الاجتماع.

ولكن حتى لو توقف انتاج الفولاذ في القطاع الخاص برمته، فسيظل هناك خزين كاف لسد الاحتياجات الاعتيادية للتصنيع لمدة اربعة او ستة اسابيع، مع بروز مشاكل في بعض الميادين الخاصة خلال اسبوعين او ثلاثة. وكما تكهنا فان الصعوبة الاكبر ستطرأ على ميدان خاص محدود هو تعليب الاطعمة.

مع هذه الخلفية بالتحديد التقيت اولاً بالنقابيين، بناء على طلبهم وبادارة شركة صناعة الفولاذ، يوم الاثنين الموافق 21 يناير، وذلك في 10 داونِنج ستريت.

كان قادة النقابات قد التقوا بكيث جوزيف وجيم برايور السبت الفائت. وواجهتنا صعوبة واحدة وهي ان قادة النقابات لربما اخذوا انطباعا خاطئا عن الملاحظات التي انتشرت اعلاميا على نطاق واسع والتي ادلى بها جيم منتقدا الادارة في شركة الفولاذ، وقد غضبت حين قرأت ذلك. ولكن حين سألني روبن داي عن ذلك بعد اسبوع، في برنامجه التلفزيوني «بانوراما»، كان جوابي نابذا على نحو لطيف، قلت:

«نحن جميعا نرتكب اخطاء بين الحين والآخر. اظن ان ذلك كان خطأ، وجيم برايور آسف حقا بل شديد الاسف لذلك، وقد اعتذر بالغ الاعتذار. الا انك لا تصرف امرءاً لغلطة واحدة».

قلت في مناقشاتي مع المستر سيرز والمستر سميث (وهما زعيما نقابة الحديد والفولاذ والاتحاد الوطني لصانعي الغلآيات على التوالي) ان الحكومة لن تتدخل في النزاع.

فأنا لا اعرف بما فيه الكفاية عن صناعة الفولاذ كي اتدخل في المفاوضات، رغم اني، بالطبع، كنت حريصة كل الحرص على سماع آرائهما.

كانت النقابات تريد من الحكومة ان تضغط على شركة الفولاذ لزيادة العرض. كانا يريدان «نقودا جديدة» لكني اوضحت لهما ان لا سبيل الى ذلك.. فالنقود لن تأتي الى صناعة الفولاذ

الا من الصناعات الاخرى التي تجني الربح . وقلت ان القضية الفعلية هي الإنتاجية ، اذ ان من المتفق عليه عموما ان اداء شركة الفولاذ ـ رغم ان المستر سيرز عارض الارقام ـ متخلف عن الركب كثيرا . فقد قلصت لوكسمبورج حجم القوة العاملة في قطاع صناعة الفولاذ من 24 الفا الى 16 الفاً ، وزادت انتاجيتها زيادة كبرى ، والنتيجة انها باتت الآن تصدر قضبان سكك الحديد الى بريطانيا . والواقع انني عندما سمعت ذلك في الخريف الماضي تمزقت ، واخبرته بذلك .

في عصر ذلك اليوم نفسه التقيت بتشارلز فيليرز وبوبي شولي ، رئيس شركة الفولاذ ومديرها التنفيذي ، ووصفا لي بالضبط العرض الذي قدمته الشركة وضيق مجال المرونة تماما . فقدمت لهما تأييدي التام .

وفي اليوم التالي عقد بوب شولي وبيل سيرز اجتماعا اخر دون طائل . وأصر بيل سيرز على طلب 2% . وهو رقم غير واقعي بتاتا . وعليه لم يبق لنا سوى ان نرقب الاضراب يمضي في سبيله .

علمنا في اجتماع الوزراء والمسؤولين يوم الاول من فبراير ان الفولاذ مستمر في الحركة من ارصفة الموانئ . ولم يبرز او قلما برز اي دليل على حصول نقص باستثناء تدهور وضع شركة « ميتال بوكس » المنتجة لعلب الاطعمة . وكشف التقرير الاسبوعي للأسبوع المنتهي في 2 فبراير . ايضاً ان الوضع قوي فالصناعة التحويلية تعمل بـ 96% من طاقتها الاعتيادية . وتلقينا في 12 فبراير تقريرا اوضح يدل بسطوع على ان الصناعة تسير سيرها الطبيعي ، وان 90% من خازني الفولاذ ما يزالون يقومون بامدادات مرضية .

واستمرت عمليات الاستيراد المحدودة ، متجاوزة العقبات التي وضعتها النقابات في طريقها . وليس مما يثير الدهشة ان مستخدمي الفولاذ كانوا عازفين عن افشاء اسرار حجم مخزوناتهم من الفولاذ وقدراتهم الكامنة على التحمل ، الا ان معنوياتهم كانت طيبة وتوقعت شركة « ميتال بوكس » ان تسلم 50% من طلبات الزبائن . اما بخصوص شركة ليلاند البريطانية فكان ممكنا للإنتاج ان يستمر بطاقته الكاملة حتى نهاية فبراير .

كانت المشكلة الفعلية الآن تبرز في قطاع الفولاذ الخاص . فالاضراب الواسع في هادفيلدز فاقم المخاطر . وكانت تشوبه تلك النغمة من الوعيد والعنف التي ادت الى غلق مستودع « سالتلي كوك ديبوت » خلال اضراب عمال المناجم عام 1972 ؛ فمن المهم ان تذلل الصعاب .

وأثبتت مؤسسات الاعمال البريطانية انها واسعة المرونة والدهاء في مواجهة سلاح

الاضراب: واتضح ان ذلك هو العامل الحاسم. فبطريقة من الطرق، استطاعت هذه المؤسسات ان تحصل على الفولاذ الذي يلزمها. وما من تقرير من التقارير التي وردت الى اجتماعاتي عكس اننا نقترب من نقطة التوتر التي تبرز عندها مصاعب جدية لمستعملي الفولاذ.

وأكدت كل المعلومات في اجتماع الرابع من مارس ان الاضراب لا يمكن ان ينجح. وازدادت طاقة مستعملي الفولاذ على التحمل عبر التدفق المستمر للفولاذ المستورد. وبدت الآفاق افضل قليلا مما كانت عليه قبل اسبوع.

وبحلول الرابع عشر من مارس عادت سائر شركات فولاذ القطاع الخاص، عدا واحدة الى الإنتاج. بل ان هذه الاخيرة استأنفت انتاجها يوم اجتمعنا في 18 مارس.

ورغم انه كان جليا الآن ان النقابات قد فشلت، اذ خاب سعي الاضراب لشل الصناعة، والمضربون انفسهم تهاوت معنوياتهم. فان الشروط التي فازت الحكومة والادارة استنادا اليها بقيت في كفة الميزان.

في التاسع من مارس، اجرت شركة الفولاذ البريطانية «تصويتا على التصويت»، سائلة العمال ان كانوا يرغبون في التصويت على الاجور. وهو حق كانت نقابة الحديد والفولاذ قد انكرته عليهم. مما قدم دليلا قويا على تضاؤل نفوذ قيادة النقابة وفشل تكتيكاتها، فراحت تبحث عن مخرج تنقذ به ماء وجهها. كانت شركة الفولاذ قد اقترحت رسميا التحكيم في 17 فبراير، ورغم الرفض بقي الاقتراح مفتوحا. وكان هناك ضغط قوي - اردت ان اقاومه - من اجل «محكمة تحقيق» في الاضراب من شأنها ان تقترح تسوية ما.

كنت افضل تدخل (أكاس) ACAS (هيئة المشورة والمصالحة والتحكيم). ورأيت انه اذا كان لهذه الهيئة (أكاس) من سبب للوجود اصلاً، فلا بد ان يكون ذلك هو دورها في وضع كهذا القائم حاليا. والحقيقة انه قضي علينا بأن نجلس ونراقب فيما كانت شركة الفولاذ والنقابات قد اتفقت على تعيين هيئة تحقيق ثلاثية تضم اللوردين ليفر ومارش (وزيران عماليان سابقان) وبيل كيس من نقابة «سوجات» SOGAT. فأوصت في الحادي والثلاثين من مارس بتسوية تفوق الرقم الاصلي الذي سبق ان عرضته شركة الفولاذ ولكن دون الرقم الذي طالبت به النقابة بكثير. وحظي الاقتراح بالقبول.

وفي الاجتماع الاخير يوم 9 ابريل، تلقت لجنتي الخاصة خبرا مفاده ان سائر مصانع شركة الفولاذ عادت الى سير اعمالها. وبقي انتاج الفولاذ وضخه بنسبة 95% مما يجب ان يكون

عليه من دون نزاع . واعتبرت النتيجة عموما ، رغم حجم التسوية النهائية ، نصرا للحكومة ان لم يكن لهيئة ادارة شركة الفولاذ .

غير ان الفواتير ظلت تترى . ففي السادس من يونيو ، كتب السير تشارلز فيليرز الى كيث جوزيف يقول انه يستشرف الحاجة الى 400 مليون جنيه اضافية في السنة المالية 1981/80 علاوة على الـ 450 مليون جنيه المخصصة في الاصل . كانت مقترحات شركة الفولاذ من اجل البقاء ضمن حدود الاقتراض التي عينتها الحكومة (اي حدود التمويل الخارجي EFL) تتضمن تدابير مالية شتى بينها بيع وتأجير الموجودات . اما البديل الآخر الذي يمكن لهم اقتراحه فهو ، في الواقع ، تصفية الشركة .

من الجلي انه ما كان ينبغي للأمور ، مهما كانت ضغوط الاضراب ان تترك لتصل الى هذا الحد . وقد انعكس ذلك سلبا على ادارة الشركة . الا اننا كنا قد قررنا اصلا ما ينبغي عمله بصدد ذلك .

جرى تعيين ايان ماجريجور ، رغم بعض الزعيق حول الشروط المعروضة ، خلفا للسير تشارلز فيليرز . وانتظرت منه ان يعالج الميراث التجاري والمالي المريع . وقد وافقنا في مجرى ذلك على إحداث زيادات كبيرة في تمويل شركة الفولاذ كيما نتيح له تحقيق ذلك . ولم يخب املنا .

وكانت هناك تكلفة اخرى ، لم نضن بها ، وهي الاموال التي يسرناها لتشجيع التنمية الجديدة في المناطق التي تأثرت كثيرا بالتسريحات من العمل ، مثل خلانويرن ، وبورت تالبوت ، وكونسيت ، وسكانثورب .

كانت تلك معركة خضناها وكسبناها ، لا من اجل الحكومة ومن اجل سياساتنا فحسب ، بل من اجل الرفاه الاقتصادي للبلاد بأسرها . فقد كان من الضروري التصدي للنقابات التي اعتقدت ان وجودها في القطاع العام يسمح لها بإغفال الواقع التجاري والحاجة الى زيادة الإنتاجية . فأجور العاملين في المستقبل ، ينبغي أن تعتمد على وضع الصناعة التي تستخدمهم ، وليس على فكرة « مفاضلة » مع ما يتلقاه اناس آخرون من اجور . ولكن من العسير دوما حفز مثل هذه الواقعية حينما كانت الدولة هي المالك والمصرفي ، ولا تقاوم اغراء أن تقوم بدور المدير ايضا .

مثلت شركة بريتيش ليلاند ، من نواح عدة ، تحدياً للحكومة على غرار شركة الفولاذ ، رغم انه جرى بشكل اكثر حدة وبصيغة سياسية اصعب .

كانت ليلاند ، شأن شركة الفولاذ ، تملكها الدولة وتسيطر عليها عمليا ، رغم انها لم تكن

مؤممة من الناحية الرسمية.

وغدت هذه الشركة رمزا للتدهور الصناعي لبريطانيا، وللنزعة العدوانية للنقابات. الا انها غدت تمثل ايضا، يوم دخولي 10 داونىنج ستريت، رمزاً لما تقوم به الادارة من مقاومة.

وكشف مايكل ادواردز، رئيس شركة ليلاند، جرأته في التصدي للمتشددين النقابيين الذين أرغموا صناعة السيارات البريطانية على الخنوع والركوع.

كنت اعرف ان كل ما نقرره بصدد «ليلاند» سيترك اثره على نفسيات ومعنويات الاداريين ورجال الاعمال البريطانيين عموما، فعزمت على ارسال الاشارات الصحيحة. ولكن لسوء الحظ بات واضحا، خلافا لموضع شركة الفولاذ، ان الاجراء المطلوب لمساندة «ليلاند» في التصدي لمعوقات النقابة، انحرف عن المسار المطلوب لدواع تجارية خالصة. كانت تلك مشكلة، الا انه كان علينا مساندة مايكل ادواردز.

كنا قد اشرنا، في المعارضة، الى معارضتنا «خطة رايدر» الخاصة بشركة «ليلاند»، بكلفتها الهائلة، واجراءاتها لزيادة الإنتاجية وجني الأرباح.(4)

لقد جاءت اول تجربة لي كرئيسة حكومة مع مصاعب شركة «ليلاند» في سبتمبر 1979 حين ابلغني كيث جوزيف عن النتائج نصف السنوية الشنيعة للشركة، والاجراءات التي ينوي اتخاذها رئيس الشركة ومجلس ادارتها.

تنطوي الخطة الجديدة على مشروع اغلاق مصنع «ليلاند» في مدينة كوفنتري. وسيؤدي ذلك الى فقدان 25 ألف وظيفة في الاقل، ولكن زيادة الانتاجية.

سيصار الى الاسراع في تطوير انتاج موديلات شتى متوسطة الاحجام. وقال مجلس الادارة ان الشركة ستحتاج الى أرصدة تفوق الـ 225 مليون جنيه المتبقية من المليار جنيه الذي تعهدت به حكومة العمال من حيث المبدأ، وفقا لـ«خطة رايدر».

لم يقدم كيث في جوابه، اية وعود مالية وطلب من «ليلاند» ان تبحث عن الاموال من مجال مواردها - اي بيع الاجزاء المربحة من الشركة. ولم تكن هناك حاجة آنية لاتخاذ قرارات بصدد تمويل الشركة، الى ان تلقت الحكومة الخطة التعاونية الجديدة لشركة «ليلاند» عن طريق «الهيئة الوطنية للمشاريع» (NEB) في شهر نوفمبر (تشرين الثاني).

كان مقررا ان يصوت عمال «ليلاند» على خطة التشارك. فإن ساندوها بأغلبية كبيرة فستجد الحكومة صعوبة بالغة في رفضها. وغدا واضحاً بسرعة، ان الشركة ستظل تحتاج الى

200 مليون جنيه اخرى علاوة على الدفعة الاخيرة لنقود « خطة رايدر ».

ان تصويت العمال الذي تعلن نتائجه يوم الاول من نوفمبر، سيسير كما بدا مرجحا على خطى الشركة. الا انه قد لا ينحو هذا المنحى، وسيشكل هذا الامر مصاعب مباشرة للشركة. ذلك انه اذا كان تصويت العمال شيئا آخر غير التأييد الساحق لمقترحات الشركة، فسيحوم الشك حول مستقبلها. وسيتحرك العديد من صغار ومتوسطي دائنيها، مطالبين بالتسديد الفوري. اما كبار حملة اسهم ديون الشركة فسيمارسون ضغطاً اضافياً. وقد تجبر الشركة اجباراً على تصفية اعمالها في اوضاع عويصة تجعل من المستحيل علينا ان نصوغ رداً معقولاً او ان يجري بيع موجودات الشركة بصورة نظامية مرتبة.

كانت التجمعات الاقتصادية لانهيار مثل هذا مريعة حقا. فالشركة تستخدم 150 الف عامل في المملكة المتحدة. وهناك عدد مماثل من الوظائف في الصناعات الاخرى الإسنادية او التجهيزية. التي تعتمد على « ليلاند ». وقيل ان الاغلاق الكامل يعني التعرض لخسارة صافية في الميزان التجاري تناهز 2200 مليون جنيه سنويا. بل انها قد تكلف الحكومة مليار جنيه حسب تقدير « الهيئة الوطنية للمشاريع ».

لم يكن ثمة ريب في الوزن السياسي والاقتصادي للقرارات المطلوبة. فالاغلاق من شأنه ان يفضي الى عواقب وخيمة. ولكن لا ينبغي لنا ان نعطي الإنطباع بأن هذا الخيار غير وارد بالمرة. فلو ان اية شركة او مؤسسة عمل توصلت الى قناعة راسخة بذلك فلن تتوقف مطالباتها بالاموال العامة عند حد. ولهذا السبب رفضنا كيث وأنا الموافقة على طلب « ليلاند » لإصدار تعهد حكومي بكفالة ديون الشركة.

كانت ادارة الشركة تريد منا ان ننشر رسالة بهذا المعنى حتى قبل اعلان نتائج تصويت عمالها.

الواقع ان 87.2% من الاصوات أيدت خطة « ليلاند ». وتحركت الشركة على الفور للحصول على موافقة من « الهيئة الوطنية للمشاريع » كي تمضي في تنفيذ الخطة قدما. وهنا تقدمت الشركة بطلب ملح للنقود.

ان دراستنا لخطة « ليلاند » التشاركية تأخرت بفعل حادثين. الاول ان السير ليزلي مورفي وزملاءه استقالوا من الهيئة الوطنية للمشاريع، إثر قرار لنا (لا صلة له بـ« ليلاند ») باخراج شركة رولز رويس من نطاق مسؤولية « الهيئة »، مما تطلب تعيين هيئة جديدة برئاسة السير

آرثر نايت. الثاني ان اتحاد نقابات عمال الصناعات الهندسية (AUEW) يهدد وجود «ليلاند» بالذات، بدعوته الى الاضراب في اعقاب صرف النقابي ديريك روبنسون من العمل يوم 19 نوفمبر، وهو محرض سيئ الصيت ومسؤول عن ممثلي النقابات في فرع لونجبريدج، ورئيس ما يسمى «اللجنة النقابية المختلطة في ليلاند». كان روبنسون وآخرون قد واصلوا الحملة ضد خطة «ليلاند» حتى بعد إقرارها، فجاء قرار الادارة بطرده مصيبا، نتيجة تحقيق من قبل النقابة.

يوم الاثنين 10 ديسمبر قام الوزراء برئاستي، بدراسة الخطة التعاونية لشركة «ليلاند». فكان اول ما لاحظته ان اداء «ليلاند» راح يتدهور منذ رسم الخطة. لذلك طلبت تزويدي بأحدث المعطيات عن الارباح المتوقعة والسيولة النقدية وطلبت من مايكل ادواردز تحديداً صحيحاً للظروف التي من شأنها ان تحمل «ليلاند» على التخلي عن الخطة، اذ لا بد من وجود مرتكز واضح نتخذه اساسا لقياس الاداء في المستقبل. وأردت ايضا ان اعرف ان كان مايكل ادواردز نفسه ينوي البقاء في منصب الرئيس، اذ لم يبق على عقد عمله، من الناحية الرسمية غير سنة واحدة فقط.

الا اننا الآن بتنا تحت الضغط كي نصادق على الخطة قبل عطلة الميلاد ـ دون انتظار اكتمال مفاوضات «ليلاند» حول الاجور ـ ابتغاء تمكين الشركة من ابرام صفقة تشارك وتعاون مع شركة «هوندا» لانتاج سيارة جديدة متوسطة الحجم.

لم اكن على استعداد لأن ادفع دفعاً للقبول بالتزام. وأياً كان الحال، فان خبرة الماضي تفيدني ان الخطة لن تنجز في الواقع. ان خطط «ليلاند» السنوية دأبت على التنبؤ بتحسينات كبيرة، لكن الامور تفاقمت عاماً بعد عام. فحصة الشركة من سوق السيارات في بريطانيا هبطت من 33% عام 1974، الى 20% عام 1979، ثم هبطت الى 16% خلال الشهرين الماضيين. وكانت نسبة انتاجية شركة «ليلاند» لا تزيد على ثلثي انتاجية منافساتها الاوروبيات، وهي متدنية تماما بالقياس الى الانتاجية اليابانية. ولكي تسترجع الشركة قدرتها التنافسية كان لا بد لها من تطوير الانتاجية بنسبة تقارب 50% مثلا.

بقي علينا ان ننتظر لنرى إن كانت الخطة قادرة على احداث هذا التحول. فالموديلات الجديدة المقترحة قد تنفع. لكن اول انتاج لهذه الموديلات لن يخرج من المصانع قبل نهاية العام القادم، وفي هذه الاثناء سيتمكن كل منافسي الشركة من انتاج موديلات جديدة ايضا.

في غضون ذلك كانت « ليلاند » اصلا تفتقر الى السيولة النقدية وتحتاج الى سلفة من النقود المخصصة للسنة المالية التالية.

لذلك طلبت من جون نوت، الذي راح يعاين المشكلة بخبرة المصرفي وارتياباته، ان يراجع حسابات « ليلاند » مع المدير المالي للشركة. وقام كيث جوزيف وجون بيفن وآخرون بمراجعة تفصيلية، للخطة مع مايكل ادواردز. وكانت الخلاصة التي توصلوا اليها ان هناك فرصة ضئيلة لنجاة « ليلاند »، اذ من المحتمل ان تفشل الخطة، ليعقبها انهيار او تصفية. وكان هناك اعتقاد بأن ثلث شركة « ليلاند » قابل للبيع. لكن الحكم النهائي ينبغي ان يرتكز على اعتبارات اوسع. وقررنا على مضض، ان الناس لن يتفهموا تصفية الشركة في نفس اللحظة التي تتخذ فيها ادارتها موقف التصدي للنقابات، وتتحدث فيها بلغة التعقل التجاري الراسخ.

وهكذا وبعد كثير نقاش اتفقنا على المصادقة على الخطة وتقديم الدعم المالي الضروري لها. وأعلن كيث قرارنا لمجلس العموم يوم 20 ديسمبر.

غير ان الموافقة على تقديم المزيد من الاموال العامة لم تكن نهاية المشكلة. فهي نادرا ما تكون. فقد سار تصويت عمال « ليلاند » على اجورهم سيرا سيئا. ومرد ذلك جزئيا لأن السؤال الموجه الى قوة العمل وهو « هل تؤيد رفض لجنتك التفاوضية ما عرضته الشركة من اجور وشروط؟ » كان مربكا. وصوت 59% بالمائة من المشاركين في الاقتراع ضد عرض الاجور.

زد على ذلك ان لجنة التحقيق النقابية توصلت الى ان روبنسون فصل بصورة جائرة، فأعلن البدء باضراب رسمي يوم 11 فبراير.

ورفض مايكل ادواردز عن حق ارجاع روبنسون الى العمل، او زيادة عرضه للأجور. ووضع مجلس ادارة « ليلاند » خطط طوارئ، بمعونة وزارة الصناعة ومسؤولي المالية، تحسبا للأمور اذا ما اضطرت الى وقف خطة التطوير واحالة الشركة الى التصفية.

ولم يكن مايكل ادواردز راغباً، حتى عند هذه المرحلة، في التوجه الى اجانب محتملين لبيع « ليلاند ». رغم انه وافق على التجاوب الايجابي مع اي من العروض التي يتقدم بها المشترون المحتملون. ومن المؤكد، ان العاملين في « ليلاند » ما كانوا يشكون في ان وضع شركتهم صعب. فقد هبط نصيب « ليلاند » من السوق الى درك متدن بحيث استطاعت شركة « فورد » وحدها ان تبيع في يناير، موديلا واحدا هو « كورتينا » بما يفوق كل مبيعات « ليلاند ».

حافظ مايكل ادواردز ومجلس ادارة « ليلاند » على رباطة جأشهم، ووقفوا بوجه التهديد

النقابي. وقيل للمضربين انهم سيصرفون من العمل ما لم يعودوا يوم الاربعاء المصادف 23 ابريل. ولكن بقدر ما كنت معجبة بحزم مجلس ادارة «ليلاند» في تصرفها الاداري، كنت مستاءة كثيراً من نظرتها التجارية. فقد ابدى المجلس بوجه خاص مقاومة شديدة لبيع كل الشركة او جزءا منها. رغم ان هذه المقاومة تبدت في هيئة اعاقة لها بصورة عداء مكشوف.

فمثلاً، برزت مقاومة اولية ضارية لاقتراحي باستقدام مستشار مالي مستقل ليقدم النصح حول سبل التخلص من موجودات الشركة. اذ قيل ان تعيين مستشار مستقل كهذا سوف يقوّض الثقة بمستقبل الشركة. بل قيل ايضا ان اموراً كهذه تخص مجال الادارة لا الحكم. ولم يكن بوسعي تقبل ذلك.

فالحكومة من اكبر حملة الأسهم في «ليلاند». ومن الصائب ان يكون لحملة الأسهم قول في تعيين زمان وأسلوب بيع موجودات الشركة. والواقع، انه جرى تعيين مستشار في وقت لاحق مناسب، بموافقة ضمنية من مايكل ادواردز.

في يوم الاربعاء المصادف 21 مايو، قدم مايكل ادواردز واثنان من اقرانه لعشاء عمل في 10 داونتج ستريت. وحضر العشاء من الجانب الحكومي، جيفري هاو، وكيث جوزيف، وروبن ابس، رئيس الهيئة المركزية لمراجعة السياسة، اضافة الى سكرتيري الشخصي.

قال مايكل ادواردز ان «ليلاند» تواجه محيطاً تجارياً اسوأ مما كان عليه يوم اعداد خطة 1980. واضاف ان بمقدور الشركة ان تعيش في اطار الحدود النقدية المتفق عليها لعام 1980، لكن تعيين الحدود النقدية بـ 130 مليون جنيه لعام 1981 ليس واقعياً. وادعى ان لديه آمالا كبيرة بالتعاون مع صناعي الماني، لكن آفاق بيع معظم اقسام الشركة في المستقبل القريب لا تشجع على ذلك. وان قسم انتاج «اللاند روفر» كفيل باجتذاب سعر بيع جيد في ذلك الوقت، لكن بيع هذا القسم لوحده سوف يترك بقية الشركة ضعيفة تماماً. وقد تباع الاقسام الاخرى من «ليلاند» بعد عام أو عامين، حسب سير برنامج الإنعاش.

كان واضحاً الى اين يقودنا ذلك كله: فـ«ليلاند» على وشك ان تطالبنا ببعض نقود دافعي الضرائب، بل بمبلغ ضخم.

ابديت في معرض الاجابة، التقدير لما حققته شركة «ليلاند» لكني عبرت عن قلقي من الطلبات، التي لا تنتهي بالمزيد من النقود الاضافية. وقلت ان «ليلاند» فشلت في بلوغ الاهداف المحددة في خطتها. وعليه ليس ثمة اساس لتقديم اية أموال اضافية.

ومع انقضاء الصيف، غدا واضحاً ان الوضع المالي للشركة يتدهور اكثر من ذي قبل. وأمطرنا مايكل ادواردز بالشكاوى. وكان مضطربا ازاء الواردات اليابانية ولفت الانتباه الى مصاعب (لا مراء في صحتها) التصدير الى اسبانيا بسبب ارتفاع التعرفة الجمركية فيها، بينما كانت اسبانيا تصدر سياراتها الينا مجاناً. وأبدى قلقه من مستوى الجنيه الاسترليني. لكن هذا كله ما كان ليستر حقيقة ان الامور تسير سيرا سيئا داخل «ليلاند» وان مجلس الادارة يبدو عاجزا عن تعديل الاوضاع. فقد خسرت الشركة 93.4 مليون جنيه حتى قبل دفع الفائدة والضريبة، خلال النصف الاول من السنة بالقياس الى ربح بلغ 47.7 مليون في الفترة ذاتها من العام الفائت.

وحاول مايكل ادواردز ان يحمل الحكومة على تمويل انتاج سيارة «ليلاند» الجديدة المتوسطة ـ المعروفة باسم LM10 ـ بصورة منفصلة، واستباقا لخطة 1981 التعاونية. الواقع انه ارادني ان اعلن التزام الحكومة بذلك في مأدبة عشاء تقيمها «جمعية» صانعي وموزعي السيارات (S MMT) يوم السادس من اكتوبر (تشرين الاول). لكن لم تكن لدي نية القبول، ومن جديد لن اسمح بدفعي قسرا للوثوب.

بدلا من ذلك، اوصلت الى صناعة السيارات رسالة مغايرة، اقل ترحابا. اذ اعترفت بأن بعض المشاكل التي يواجهونها ناجمة عن الركود العالمي، لكن ذلك ليس السبب الحقيقي لمصاعب هذه الصناعة.

قلت:

«... شهدت هذه السنة ادنى انتاج لنا للسيارات منذ 20 سنة. ليس لأن المبيعات الداخلية في الحضيض ـ فالعكس صحيح ـ بل لأن الناس يفضلون شراء السيارات الاجنبية على سياراتنا. وبعض هذه السيارات تأتي من اقتصادات تتميز بأجور عالية ومعدل صرف عال للعملة. لعل الركود العالمي زاد في حدة مشاكلنا، لكنه ليس السبب الجذري في قطاع صناعة السيارات.

ان ما حصل لصناعة السيارات منذ الخمسينات يجسّد ايضاً عناصر السير الخاطئ للأمور في كثرة كاثرة من فروع الصناعة البريطانية.. وهي اجور عالية لا تضارعها انتاجية عالية بالمثل، وارباح متدنية، واستثمارات قليلة، وبالتالي قلة ما يذهب الى اعمال البحث والتطوير (R&D) والتصاميم الجديدة..

لماذا لم نتوفر على الانتاجية المطلوبة؟ الجواب: افراط في العمالة، ومقاومة التغيير، وكثرة

الاضرابات، والتوقفات الكثيرة المفرطة.

ويبدو ان الجزء الاخير من هذا المقطع لم يلق آذانا صاغية.

ففي 27 اكتوبر قررت نقابة عمال «ليلاند» بأغلبية ساحقة رفض العرض الذي تقدمت به الشركة لزيادة الاجور بنسبة 6.8%، وأوصت بالاضراب. وكتب مايكل ادواردز الى كيث جوزيف قائلا ان نشوب اضراب سيجعل من المستحيل تحقيق خطة 1981 التعاونية التي رفضها قبل اسبوع لا اكثر. وقال انه لكي يستطيع كسب التأييد لعرض الاجور. فسيحتاج الى ان يكتب الى قادة النقابة حول الجوانب الاساسية من خطة 1981، بما في ذلك الارصدة اللازمة لعام 1981 و1982 ـ وانه يقدر هذه بمبلغ 800 مليون جنيه.

قبلت على مضض مني، معالجة مايكل ادواردز، ولكن على اساس شرط واضح هو ان وزارة الصناعة ستنص علنا على ان الحكومة لا تلتزم قط، وبأي حال، بايجاد هذه الارصدة بنفسها، وان المسألة بحاجة الى المزيد من الدرس. والحق ان ممثلي نقابة عمال «ليلاند» تراجعوا يوم 18 نوفمبر وقرروا اخيرا قبول عرض الشركة.

لقد كرر التاريخ نفسه...

فالشيء ذاته سبق ان حصل على الضرر نفسه في العام الفائت. ان الحاجة الى معالجة ازمة العلاقات الصناعية جعلت من الصعوبة بمكان تحاشي الانطباع بأننا مستعدون لتزويد الشركة بمقادير ضخمة من الارصدة الاضافية العامة. لقد استخلص الناس، بصورة محتومة، مثل هذا الاستنتاج بالرغم من صيحات النفي الواضحة من جانبنا.

لم تكن هناك اسباب وجيهة من ناحية التقدير التجاري العقلاني، لمواصلة تمويل «ليلاند» البريطانية. وكانت خطة 1980 التعاونية قد استشرفت الحاجة الى حوالي 130 مليون جنيه معونة جديدة من الحكومة في فترة 1981 وما بعدها. اما في خطة عام 1981، التي كان مطلوباً منا الآن المصادقة عليها، فقد ارتفع هذا المبلغ الى مليار جنيه. في غضون ذلك كانت آفاق الربح كالحة. بل ان تكهنات سوق الاسهم في الخطط المتعاقبة، اسوأ من ذلك.

فالكثير من موديلات «ليلاند» يفتقر الى القدرة التنافسية. صحيح ان موديل «المترو» و«ليلاند / هوندا» جيدان، لكن ارباحهما لم تكن وافرة. وكانت شركة «ليلاند» ما تزال، صناعياً، مفرطة الكلفة قليلة الإنتاج في عالم يرتكز فيه النجاح في انتاج السيارات على تدني الكلفة وضخامة حجم الإنتاج.

يوم 12 يناير، عقدت اجتماعا في 10 داوننج ستريت لبحث الخطة التعاونية مع كيث جوزيف، وجيفري هاو، ونورمان تيبيت، وآخرين وشددت على رأيي في ان علينا ايجاد طريق وسط بين الاغلاق التام والتمويل الكامل لخطة التشارك.

كنت أعرف ان اغلاق صناعة السيارات الكبيرة، بكل ما يعنيه بالنسبة الى منطقة الميدلاندز الغربية ومنطقة اوكسفورد. لن يكون مقبولاً سياسياً لا من المجلس الوزاري ولا من الحزب، في الاقل على المدى القريب. كما ان ذلك سيكلف المالية الحكومية كثيراً ـ ولربما ليس بعيداً عن نمط المبالغ التي تطلبها «ليلاند» الآن. واخبرت اجتماعا لمجلس الوزراء يوم 16 يناير ان على الحكومة ان تتخلص من مسؤوليتها المالية عن صناعة السيارات بطريقة تكون انسانية ومقبولة سياسيا.. ولعلنا نحتاج الى دفع «بائنة» (مهر) لنجعل صناعة السيارات جذابة للشاري؛ وبالطبع فقد يعني ذلك ـ في آخر المطاف ـ الاغلاق.

فالسوق لا الحكومة، هي التي ستقرر مستقبل «ليلاند» اخيرا. ثم قلت انني اقف الى جانب خطة «ليلاند» ـ بشرط ان تتخلص الشركة من موجوداتها سريعا او ان ترتب اندماجاً سريعا مع شركات اخرى.

كانت هذه النقطة الاخيرة مثيرة للشقاق للغاية. وقال مايكل ادواردزلجيفري هاو وكيث جوزيف ان مجلس ادارة «ليلاند» سيرتضي بيع قسم «اللاند روفر» وغيره من الاقسام المماثلة بقدر استطاعته اغلاق قسم السيارات الكبيرة. الا ان المجلس ليس مستعدا لبيع قسم «اللاند روفر» اذا كان مطلوبا منه ان يواصل مساعيه لانقاذ قسم السيارات الكبيرة.

وقال ان وضع مجلس الادارة سيكون بالغ الحرج تماما اذا ما جرى تحديد موعد نهائي معلن لبيع الشركة.

وبالطبع وضعنا هذا السلوك في موقف صعب ـ ولا ريب انه كان مقصودا. واثار ذلك انزعاج وزير او وزيرين الى درجة الانقلاب على الخطة كلها. زد على ذلك انه لم يكن ممكناً بالنسبة لنا ان نجد «الحل الوسط» الذي أبتغيته والذي كان سيتضمن بيعاً مطرداً للصناعة دون غلقها كليا وعلى الفور. ولكن لا بد من مواجهة الوقائع السياسية.. لا بد من دعم «ليلاند».

وافقنا على قبول خطة تشارك «ليلاند»، بما في ذلك تقسيم الشركة الى اربع او ثلاث شركات مستقلة. وحددنا حالات الطوارئ التي تنبذ فيها الخطة. كما حددنا اهداف التعاون اللاحق مع الشركات الاخرى. ثم زودنا الشركة ـ وهذا هو الاكثر ايلاماً ـ بمبلغ 990 مليون

جنيه. لم تكن تلك، بالطبع نهاية قصة «ليلاند»، او حكاية شركة الفولاذ. وسنبين في الوقت المناسب ان التغييرات في الموقف والتحسينات في الكفاءة التي تحققت في هذه السنوات كانت راسخة وثابتة. وفي هذه الحدود، فإن سجل سياستنا ازاء شركة «ليلاند» خلال 1979 ـ 1981 مفعم بالنجاح ـ ولكن بثمن. الا ان المبالغ الاضافية الكبيرة من الاموال العامة التي ارغمنا على تقديمها جاءت من دافع الضرائب، او من الاعمال الاخرى، عن طريق رفع معدلات الفائدة اللازمة لتمويل الاقتراض الاضافي.

ان كل هتاف ترحيب صاخب بزيادة الإنفاق العام، يقابله تململ غاضب من جانب الذين يتعين عليهم ان يدفعوا ثمنه.

1 ـ ان هذه المناطق التي تبلغ قرابة 500 فدان، هي مناطق تحظى بحوافز ضريبية كبرى تتاح للأعمال ـ تتمثل في اعفاءات بنسبة 100% للمباني الصناعية والتجارية، واعفاء تام من ضريبة تطوير الارض، واعفاء من الضرائب المحلية، وتبسيط الرقابة على التخطيط، وتسهيل الضوابط الاخرى. والفكرة كانت من بنات افكار جيفري هاو.

2 ـ العملات الورقية والمعدنية تدخل في كل الاجراءات النقدية. ولكن نظراً لأن الغالبية العظمى من الصفقات في الاقتصاد لا تبرم نقداً، بل بتحويل الحقوق المالية عبر النظام المصرفي (مثل كتابة الشيكات) فان معظم الاجراءات الأوسع غالبا ما تشمل ودائع المؤسسات المالية الاخرى مثل الجمعيات العقارية (جمعيات الرهون العقارية). ان صيغة M3 تتضمن العملات الورقية والمعدنية الموجودة في التداول عند الجمهور، معاً الى جانب كل ودائع الاسترليني (بما في ذلك شهادات الايداع) التي يملكها القاطنون في المملكة المتحدة في القطاعين العام والخاص.
ان الجدل حول افضل الاجراءات الممكنة مستمر، رغم ان الهوس المفرط بأسعار الصرف دفع هذا الجدل، منذ ذلك الحين، الى الظل.
وكانت هناك نقطتان مهمتان اغفلهما كثيرون من الذين انتقدوا الاستراتيجية المالية لمنتصف العهد، انطلاقا من التغييرات التي اجريناها.
اولا، ان «النزعة النقدية» هي وجهة ترى ببساطة ان التضخم ظاهرة نقدية وان خفض معدل نمو خزين النقود امر اساسي لإجراء خفض دائم في التضخم.
ثانيا، هناك فرق بين قياس العرض النقدي والسيطرة عليه. كانت الصعوبة عندنا تكمن في

قياس العرض النقدي، مما دفعنا الى البحث عن اجراءات مغايرة او افضل لاستكمال صيغة M3.

كنا نعرف كيف نضبط العرض النقدي عن طريق معدلات الفائدة، وقد فعلنا ذلك. والحق ان ألان ولترز جادل بصورة مقنعة بأننا ضبطنا العرض النقدي اكثر مما ينبغي.

3 - كان التقرير لعينا. فالنقابة تستخدم قوتها في صناعة المطابع لتجنيد الفنانين الاحرار واستوديوهات التصوير الفوتوغرافي ووكالات الاعلان عن طريق التهديد بـ «حجب» طباعة اعمالهم ما لم ينضموا الى النقابة. وخلص التقرير الى ان حملة التجنيد «كانت تجري دون اي مراعاة، مهما كانت المشاعر ومصالح الاعضاء المرشحين ورفاههم».

4 - اقترحت «خطة رايدر»، التي يعود تاريخها الى 1975، استثماراً حكوميا بمقدار 1.4 مليار جنيه على مراحل تستغرق سبع سنوات، لتحديث مصنع «ليلاند» وادخال موديلات جديدة.

لا عودة عن المسار

الفصل الخامس

السياسة و الاقتصاد 1980 ـ 1981

لا عودة في الاتجاه المعاكس

في الساعة 2.30 من ظهر الجمعة الموافق 10 أكتوبر 1980، نهضت لكي ألقي خطابي في مؤتمر حزب المحافظين في برايتون.

كان حجم البطالة يزيد عن المليونين، وهو في صعود، والركود الأعمق ينتصب أمامنا، والتضخم أعلى مما ورثناه بكثير، مع انه يهبط الآن، والحكومة اختتمت الصيف بتسريبات وشقاق.

كان الحزب مفعماً بالقلق، مثلما كنت أنا عليه.

ان استراتيجيتنا هي الاستراتيجية الصائبة، لكن ثمن وضعها موضع التطبيق باهظ على ما يبدو، ولم يكن هناك إلا فهم محدود لما كنا نحاول القيام به، فبتنا نواجه مصاعب انتخابية كبرى. الا انني بقيت على يقين تام من أمر واحد: لا أمل لنا بإحداث التغيير الجذري في الموقف اللازم لانتشال بريطانيا من وهدة التدهور، إذا اعتقد الناس اننا مستعدون لتغيير مسارنا تحت الضغط. وقد اثرت هذه القضية بمقطع من روني ميلر:

« الى الذين ينتظرون بانفاس مبهورة عبارة الاعلام المفضلة « دورة كاملة (U turn) »، ليس لدي ما أقوله سوى شيء واحد.

« دوروا انتم.. فالسيدة لن تدور ». ولا أقول ذلك لكم وحدكم، بل أقوله للاصدقاء في ما وراء البحار ـ ولأولئك الذين ليسوا باصدقاء ».

كان كلامي موجهاً الى البعض من زملائي في الحكومة مثلما كان موجهاً الى السياسيين في الاحزاب الأخرى. فصيف 1980 هو الفترة التي حاول فيها نقادي داخل الحكومة ان يحبطوا، لأول مرة، وبشكل جدي، الاستراتيجية التي انتخبنا لتطبيقها ـ وهو هجوم بلغ ذروته وانهزم في العام

التالي. ولما كنت ألقي كلمتي، كان الكثير من الناس يظنون ان هذه المجموعة قد انتصرت بهذا القدر أو ذاك.

حول الانفاق العام

خضنا المعركة، على مدى العامين التاليين، في ثلاث قضايا ذات صلة بالموضوع: السياسة النقدية، والانفاق العام، وتغير اوضاع النقابات.

كانت حجة «المبللين» تقول اننا نتبنى نظرية نقدية دوجماتية ترى ان الضبط النقدي الشديد هو خير علاج لخفض التضخم، وبسبب ذلك فإننا نعتصر الاقتصاد ونحن في وسط الركود. وان مثل هذه الدوجماتية، حسب قولهم، تمنعنا من استخدام وسائل عملية في السياسة الاقتصادية مثل ضوابط الأسعار والمداخيل، وترغمنا على تقليص الانفاق العام، في حين يتوجب، كما قال كينز (المنظر الاقتصادي البريطاني القديم)، زيادة الانفاق العام لانتشال اقتصاد يعاني من الافتقار الى الطلب.

دارت أشد السجالات الوزارية مرارة حول الانفاق العام. إلاّ ان المنشقين عن الخط الذي رسمناه أنا وجيفري هاو، ما كانوا عازمين فقط على معارضة كامل استراتيجيتنا الاقتصادية باعتبارها مذهبا نقديا عقائدياً، بل كانوا يسعون أيضاً الى حماية ميزانيات وزاراتهم. وسرعان ما اتضح ان خطط الانفاق العام المعلنة في مارس 1980 كانت متفائلة أكثر مما ينبغي. فالتحول الكبير من الخسائر الى الربحية في الصناعات المؤممة لم يحصل بعد، والسلطات المحلية كانت تفرط في الانفاق كالعادة، والركود يضرب أعمق مما كان متوقعاً، مما زاد في الانفاق الحكومي للربع الأول من عام 1980 وكان كبيراً للغاية. زد على ذلك ان وزير الدفاع، فرانسيس بيم، كان يلح على زيادة الحدود النقدية لوزارة الدفاع.

كنا قد قررنا ان نجري مناقشة اقتصادية عامة في الحكومة يوم 3 يوليو 1980، قبل موعد جولة مناقشتنا الجماعية الأولى للانفاق العام في 1981 - 1982، يوم العاشر من يوليو.

كان الهدف من ذلك هو مواجهة الوزراء المسرفين في الانفاق بالتبعات الكاملة لضريبة العجز عن ضبط الانفاق، ولتبديد الحجج الداعية الى «الانعاش» التي تتردد يوميا على أعمدة الصحف وعلى أفواه وألسنة جماعات الضغط.

لم تكن لدي أي أوهام بأن من السهل زرق مطامح زملائي بجرعة ترياق موقظة من الواقعية.

استعرض جيفري امام الوزراء مدى صعوبة الوضع الاقتصادي داخل البلاد وخارجها. فالتضخم في الاقتصادات الكبرى ارتفع ارتفاعاً حاداً، وأسعار النفط تصاعدت، والعالم يمضي حثيثاً الى المزيد من الركود. يقوده في هذا الاتجاه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. ورغم ان الانتاج في بريطانيا هبط الى دون ما هو متوقع عام 1980، فقد كان من المحتمل ان يهبط لاحقاً بوتيرة أسرع مما هو متوقع في عام 1981.

وكان التضخم يتباطأ ولكن ليس بالسرعة المأمولة. وعليه فإن خلفية هذه الجولة من النقاش حول الانفاق العام والميزانية المقبلة مكفهرة تماماً.

بعد هذا بدأ النقاش. جادل بعض الوزراء لصالح زيادات كبيرة في الانفاق لدرء البطالة وجادل آخرون لصالح التأني، وأوجزت الخلاصة باعادة تأكيد استراتيجيتنا الحالية، مشيرة الى الحاجة لابقاء الكوابح على الانفاق العام، وتقليص زيادات الأجور في القطاع العام، كيما يتيح ذلك هبوط الاقتراض الحكومي ومعدلات الفائدة ـ رغم اني حرصت، في اطار الانفاق الكلي، على اعطاء أولوية أكبر لموضوع البطالة، وبخاصة بين الشباب.

وكان الفوز في الجولة الأولى من نصيب جيفري ونصيبي... لكن الجدال استمر داخل الحكومة وخارجها. وجاءت حجج «المبللين» في صيغ مختلفة من التعقيد المتفاوت، رغم أن رسالتهم المركزية بقيت على حالها الا وهي: انفاق المزيد واقتراض المزيد.

لقد دأبوا على القول بأننا نحتاج الى الانفاق العام على البطالة والمشاريع الصناعية، بما يزيد على ما خططنا له من قبل، وان الركود في الواقع يرغمنا فعلياً على انفاق المزيد. لكن هذه الحجة لم تفلت من واقع ان الانفاق العام الاضافي ـ أياً كان مجال صرفه ـ لا بد ان يأتي من مصدر ما.

هذا الـ«مصدر ما» يعني إما فرض الضرائب على المواطنين أو الصناعة الخاصة، أو الاقتراض، مما يرفع معدلات الفائدة أو طباعة النقود، مما يشعل فتيل التضخم.

وكانت هناك دعوة أخرى (كنت عازمة على مقاومتها) وهي لاستخدام التعويضات الرجعية المالية التي استحصلتها من ميزانية المجموعة الأوروبية لتمويل الانفاق الاضافي. ولكن لماذا يفترض هؤلاء ان الانفاق العام خير من الانفاق الخاص؟ ولماذا نترك ثمار جهودي في كبح شهية المجموعة الأوروبية تُستهلك تلقائياً على يد قطاع عام بريطاني نهم؟

لذلك كنت مصممة على ان أضمن مصادقة مجلس الوزراء على اجمالي الانفاق العام للسنة المالية 81 ـ 1982 المعلن في «الكتاب الأبيض» السابق، منقوصاً منه ما قبضناه من الميزانية الأوروبية.

برزت هذه الخلافات الأساسية بيننا بجلاء في اجتماع مجلس الوزراء يوم 10 يوليو لبحث الانفاق العام.

لقد جادل بعض الوزراء قائلين ان مستلزمات اقتراض القطاع العام يجب ان تتوسع تكيفاً مع المتطلبات الجديدة الهائلة الناجمة عن خسائر الصناعات المؤممة. إلا ان مستلزمات الاقتراض هذه كانت في الأصل أعلى مما ينبغي، أياً كانت الحسنات أو السيئات النظرية من وراء زيادة الاقتراض الحكومي وقت الركود.

فكلما ارتفع ذلك، تعاظم الضغط لزيادة معدلات الفائدة بغية اقناع الناس على اقراض الأرصدة اللازمة للحكومة. وإذا مارسنا ذلك أبعد مما ينبغي فإنه قد يصل الى نقطة تهدد بنشوب أزمة تمويل حكومية كاملة النطاق ـ أي حين تعجز عن تمويل اقتراضك من القطاع غير المصرفي.

لم يكن بوسعنا المخاطرة في المضي أبعد من ذلك في هذا الاتجاه. لذلك أكدت من جديد ضرورة الالتزام بحدود خطط الانفاق العام، رغم وجود امكانية لاعطاء الأولوية، ضمن هذه الخطط، لتقديم المعونة للوظائف.

أما ميزانية الدفاع فكانت مشكلة خاصة. كنا قد وافقنا على التزام حلف شمال الأطلسي بزيادة نفقات الدفاع زيادة فعلية بنسبة 3 في المائة سنوياً. وكانت الحسنة الجلية في تلك الزيادة هي ان نظهر للسوفيات تصميمنا على منعهم من كسب سباق التسلح الذي شرعوا به، إلا انها لم تكن مرضية من ناحيتين: أولاً، كان ذلك يعني انه لم يكن لوزارة الدفاع الحافز للمساومة على أفضل قيمة لقاء النقود، بالنسبة للمعدات الباهظة الثمن التي اشترتها. وثانياً، ان التزام بريطانيا بزيادة ميزانية الدفاع بـ 3 في المائة يعني انها تنفق من اجمالي الناتج المحلي نسبة أكبر من بقية الدول الأوروبية، رغم انها تعاني من ركود عميق خاص، وهذا يعني انها تجد نفسها مثقلة باعباء متزايدة غير منصفة.

ونشأت مشاكل أخرى تتصل بإدارة ميزانية وزارة الدفاع. فقد تجاوزت الوزارة، في نهاية 1980، انفاق رصيدها بكثير، نظراً لأن المؤسسات الصناعية الممدة للتجهيزات نفذت الطلبات

على درج المكتب المركزي لحزب المحافظين بعد الانتصار في الانتخابات العامة لعام 1979، مع بيتر ثورنيكروفت وكارول ودنيس ومارك

مع دنيس على عتبة 10 داوننج ستريت،
4 مايو 1979

خطاب بمناسبة مأدبة عمدة «السيتي» عام 1981





خلال زيارة لايرلندا بعد «وارينبوينت» في
اغسطس 1979

تفقد الاضرار التي تعرضت لها حافلة
في ثكنة تشلسي







تسليم وثائق
التمليك لأحد المواطنين في مدينة
ميلتون كينز، اشترى منزله
بموجب خطة «حق الشراء»
الحكومية في سبتمبر 1979

مع افراد طاقم الغواصة
«ريزوليوشن» (الحاملة لصواريخ
بولاريس) في نهر الكلايد،
وبرفقة الاميرال السير جون
فيلدهاوس القائد العام للبحرية



زيارة في المستشفى لجرحى
تفجير ريجنتس بارك في يوليو 1982

توقيع الاتفاقية الانجلو
- ايرلندية في قلعة «هيلزبورو
كاسل»، 15 نوفمبر 1985، مع رئيس
الوزراء الايرلندي جارت فيتزجيرالد
وبدا وقوفا من اليسار الى اليمين
بيتر باري وزير خارجية ايرلندا
وديك سبرينج زعيم حزب العمال
الايرلندي وتوم كينج وزير الدولة
البريطاني لشؤون ايرلندا الشمالية

فندق «جراند»،
في برايتون في اليوم التالي لتفجيره،
اكتوبر 1984


RAND

حاملة الطائرات «اينفنسيبل» عائدة
الى ميناء بورتسموث بعد نهاية حرب الفولكلاندز



في كاتيدرائية سانت بول بعد القداس
التذكاري لحرب الفولكلاندز، يوليو 1982،
وبجانبي اللورد ليوين، رئيس اركان الدفاع



واضعة اكليلا من
الزهر على قبر في سان كارلوس
باي، في يناير 1983





تقليد الاوسمة
للعسكريين على متن الحاملة
«هيرميس»، 21 يوليو 1982

في حمأة حملة الانتخابات
العامة عام 1983 مع
ناخبي دائرة نيوبري



مع سيسيل
باركينسون في مبنى المكتب
المركزي لحزب المحافظين
عشية الانتصار في
الانتخابات العامة عام 1983

الحكومية باسرع مما هو متوقع، نظراً لركود الصناعة.

لدى دخولنا شتاء 1980، تراكمت المصاعب الاقتصادية وتنامى الضغط السياسي. لعله كان من الأسهل كسب التأييد لصالح معركة الضبط المتشدد للانفاق العام لو أن العنصر الثاني من الاستراتيجية - اي العرض النقدي - كان يسلك سلوكاً قابلاً للتخمين. إلا انه لم يكن كذلك.

التقيت جيفري هاو يوم الاربعاء الموافق 3 سبتمبر لمناقشة الوضع النقدي. ما الذي قالته الأرقام حقاً؟ ان عرض النقد، مقاساً بمعيار M3#، قد ارتفع بوتيرة أسرع مما رسمناه في برنامج الاستراتيجية المالية المتوسطة المدىMTFS أيام ميزانية مارس.

لقد كان من الصعب ان نعرف أي قدر من ذلك يرجع الى رفعنا ضوابط تبادل العملات عام 1979 وقرارنا في يونيو بنزع «المشدّ» - وهو اجراء يفرض بنك انجلترا بموجبه حدوداً على الاقراض المصرفي. وأشار بعض المحللين النقديين، ان هذين الاجراءين الليبراليين عوما أرقام M3 # بشكل مضلل. وقد تحدثت عن هذه القضية الى بريان والدن في مقابلة جرت يوم الأحد أول من فبراير: «ان «المشد» هناك لاخفاء ما تحته من أورام وتشوهات، لا لمعالجتها، وحين تنزع المشد فقد ترى ان التشوهات أبشع» .(1)

بالمقابل، كانت بعض الاجراءات النقدية الأخرى دون أهدافها. ووجد «المبللون» ان السلوك الغريب لـ M3# موضع ملائم للتهجم في حفلات العشاء. أما في نظر جيفري ونظري، فلم يكن هناك انحراف كهذا. فالمحاجحات حول أفضل وأدق الاجراءات بالنسبة للعرض النقدي، عالية الاختصاص، لكنها أيضاً ذات مغزى كبير.

وبالطبع لم نقتصر على النظر الى الأرقام النقدية لتخمين ما يجري. بل وجهنا انظارنا أيضاً الى العالم الفعلي المحيط بنا. وما رأيناه هنا كان يحكي قصة مختلفة عن ارتفاع أرقام M3#. فلقد تباطأ التضخم بشكل ملحوظ، وبخاصة الأسعار في المحلات، حيث المنافسة محتدمة. وكان الاسترليني قوياً جداً. فهو اذ كان أدنى بقليل، من المتوسط، من 2.40 دولار خلال النصف الثاني من 1980. وكانت القضية الأساسية هي ان كان سعر صرف الاسترليني المرتفع عاملاً مستقلاً، بهذا القدر أو ذاك، في خفض التضخم، أو هو بالأحرى نتيجة لكون الضغط النقدي كان أشد مما كنا نبتغي وأكثر مما توحي به أرقام M3#.

كان بعض أقرب المستشارين يرى الرأي الأخير. وقد ارسل لي البروفسور دوجلاس هيج ورقة وصف فيها سياساتنا بأنها: جانحة، من ناحيتين: أولاً انها كانت تضغط بقوة أكبر على

القطاع الخاص لا العام (وكنت أعرف صحة ذلك)، وثانياً انها كانت تركز أكثر مما ينبغي على ضبط مستلزمات اقتراض القطاع العام، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفائدة أكثر مما يجب. (أخذت أحمل هذا الرأي في السنة التالية). واستشرت في صيف 1980 آلان ولترز، الذي انضم الى جهاز رقم 10 في بداية 1981 بأعتباره مستشاري للسياسة الاقتصادية، فصرت أعتمد على مشورته أكثر فأكثر.

كان آلان يرى ان الضغط النقدي أشد مما ينبغي، وان أضيق تعريف لـ« النقود »، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية، هو خير نجم، وأوثق نجم، نهتدي به. والحق، ان ضيق تعريفات النقد كشفت، خلال خريف 1980، ان سياستنا النقدية المتبعة كانت شديدة للغاية.

إذا كان هناك غموض يلف الوضع النقدي في ذلك الوقت، فإن اتجاه الانفاق العام، المتصاعد كان واضحاً. وكانت الأجور في القطاع العام اسوأ المشاكل قاطبة، ذلك ان الفواتير التي تسلمناها كانت، في الأغلب، ميراثاً من بقايا سياسة المداخيل الفاشلة لحزب العمال، مع ذلك كان علينا ان نسددها. وقد أرست أساساً مرتفعاً لتسويات الأجور في المستقبل. اما المذنب الكبير الآخر في الزيادة الهائلة للانفاق العام، فهو، كما قلت، الصناعات المؤممة. وقد كتبت في حينه وأنا أنظر الى لأرقام المخيبة للآمال والناجمة عن الانفاق العام، انها « قوضت كامل استراتيجية الحكومة في الانفاق العام ». لكن الأسوأ لم يأت بعد.

أرسل لي جيفري هاو، في شهر سبتمبر، مذكرة تفصل التحذير الذي أطلقه في الوزارة حول الانفاق العام. فالزيادات اللازمة من أجل الصناعات المؤممة، وبخاصة شركة الفولاذ البريطانية ستستدعي تقليصاً في البرامج أكبر مما هو متفق عليه في يوليو بغية احتفاظ الرقم الاجمالي على حاله. وبمقدار ما نقدم المزيد لدعم الصناعة وفرص العمل، الى مقدار أكبر من التقليصات الموازية. كانت الجولة الخامسة من الانفاق العام محكومة باثارة صيحات الغضب، وهذا ما حصل.

الحق، ان مذكرة أخرى من جيفري، في مطلع أكتوبر، أكدت ان الوضع يتدهور: فالارقام أسوأ مما أوحت به في الشهر المنصرم. ووصل آخر تقدير لمستلزمات الاقتراض العام لسنة 81 ـ 1982 الى حوالي 11 مليار جنيه، وهذا أكبر بكثير مما هو مخطط.

وبدأت المالية بتفحص السبل لخفض الاقتراض الحكومي، وراحت تفتش عن امكانات زيادة الضرائب على أرباح نفط وغاز بحر الشمال، وزيادة مدفوعات المستخدمين للتأمين الوطني،

وتعديل مؤشر الاعفاء الضريبي عن الدخل الشخصي، بما يتناسب والتضخم. وعززت هذه البدائل الضريبية البغيضة ضرورة اجراء المزيد من التقليص في الانفاق العام. كنا بحاجة الى حدود ضاغطة على الأرصدة النقدية لكل البرامج، وخفض الانفاق الجاري للمجالس المحلية. اضافة الى معاينة انفاق وزارة الدفاع من جديد، بل مراجعة ميزانية الضمان الاجتماعي، التي تنطوي على حساسية سياسية أشد. (تشكل ميزانية الضمان الاجتماعي ربع اجمالي الانفاق العام، وتحتل الرواتب التقاعدية العنصر الأكبر فيها. إلا انني كنت قد تعهدت علناً برفع هذه الأخيرة بما يتفق والتضخم خلال فترة البرلمان).

كنا في الواقع، نخوض في مياه خطرة.

كانت تكتيكات إدارة المناقشات حول الانفاق العام الجديد مهمة جداً.

وقررنا، جيفري وأنا، ألا نأخذ كامل القضية الى الوزارة، باردة، ان صح التعبير، لذلك دعوت أولا الى اجتماع للوزراء الأساسيين لكي يطلعوا على المسألة بالكامل. ووصف وزير المالية الوضع ولخص الأرقام.

نجحت خطتنا.

فصادقت الحكومة دون كثير زمجرة، على الاستراتيجية يوم 30 أكتوبر. وأكدت هدفنا في ابقاء الانفاق العام للسنة المالية 81 ـ 1982 وللسنوات اللاحقة، عموماً، عن المستويات المحددة في «الكتاب الأبيض» الصادر في مارس. هذا يعني ان من الضروري اجراء تقليص بالنسب التي اقترحتها المالية. رغم اننا حتى مع هذه التقلصات سنضطر الى زيادة الضرائب إذا ما أردنا خفض مستلزمات الاقتراض العام الى مستوى يتوافق مع تدني معدلات الفائدة.

وبرزت مقاومة وزارية أشد بكثير، ما ان بدأنا ننظر في القرارات اللازمة لتطبيق الاستراتيجية المقرّة. واكتشف «المبللون» الآن، طريقة جديدة.

لقد زعموا انهم يفتقرون الى المعلومات الكافية للحكم على صواب أسس الاستراتيجية كلها. وبدون ذلك، حسب قولهم، لن يكون في مقدورهم وزن العواقب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسائر مختلف وسائل تحقيقها، بما في ذلك تغيير الضرائب وتقليص الانفاق العام.

كانت اللعبة مفضوحة.

الواقع ان الوزراء المنفقين كانوا يحاولون التصرف كما لو كانوا وزراء مالية. ان دعوتهم ستكون وصفة للغياب الكامل لأي رقابة على الانفاق، وبالتالي وصفة للفوضى الاقتصادية.

وتركزت نقاشات اجتماعنا المعقود في يوم الثلاثاء ، 4 نوفمبر ، على ثلاثة ميادين مهمة هي ميزانية الرعاية الصحية ، والدفاع ، والتدابير الخاصة للعمل والتشغيل التي طلب جيم برايور ادراجها . واتفقنا بصدد الصحة على ان عنصر التأمين الصحي المندرج في مدفوعات التأمين الوطني للأفراد ، ينبغي ان يزداد عوضاً عن تقليص البرنامج الصحي ذاته ـ وبذا نواصل الايفاء بتعهداتنا الانتخابية . أما بخصوص الدفاع فقد قبلت الوزارة بأن تكون التخفيضات في موضع ما بين ما تطالب به المالية وما تعرضه وزارة الدفاع . أخيراً اتفقنا على اجراءات التشغيل الخاصة ، التي اعلنتها في ما بعد في كلمتي الخطابية الرسمية ، والتي وفرت 440 ألف فرصة عمل في اطار « برنامج فرص الشباب » ، بزيادة 180 ألفاً عما في السنة الحالية .

بعد يومين من ذلك ، اجتمع مجلس الوزراء ثانية ليواصل النقاش . وأخذ الوضع المالي للصناعات المؤممة يزداد سوءاً حتى خلال الفترة القصيرة التي ابتدأنا بها مراجعة الانفاق . وكانت مدفوعات الأجور في القطاع العام ما تزال مصدر وجع رأس حقيقي . فلو تدبرنا الابقاء على زيادات الأجور في الخدمات العامة عند نسبة 6 في المائة ، كما كنا نأمل ، فإن الاقتراض العام مع ذلك سيناهز 12 مليار جنيه في السنة المالية 81 ـ 1982 بالقياس الى 7.8 مليار جنيه التي تفترضها الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى . وبالطبع لن يكون بالوسع تمويل هذا الاقتراض الضخم من هنا ، وخفض معدلات الفائدة من هناك ، في آن واحد . ولتجنّب ارتفاع معدلات الفائدة لا بدّ من زيادة الضرائب زيادة كبيرة .

وأشرت في تلخيصي للأمور ان الوضع سيكون أسوأ مما هو عليه ، ما لم تتم الموافقة فعلياً على التقليصات قيد النقاش ـ بما في ذلك الدفاع والضمان الاجتماعي والتعليم . الواقع ان الوزارة اتخذت القرارات النهائية حول القضية في الأسبوع التالي .

وعليه فإن « بيان الخريف » ، في 24 نوفمبر 1980 ، احتوى على اجراءات لا شعبية تماماً . فمدفوعات المستخدمين للتأمين الوطني ارتفعت . أما الرواتب التقاعدية ومعونات الضمان الاجتماعي فلم تزد إلا بنسبة 1 في المائة ، وهذا أقل من معدل التضخم في السنة المقبلة ، هذا إذا كانت قد ارتفعت بنسبة 1 في المائة في السنة الحالية . وجرت تخفيضات في ميزانية الدفاع وانفاق الحكومات البلدية . وأعلن البيان ان هناك ضريبة تكميلية جديدة ستفرض على أرباح نفط بحر الشمال . ولكن كانت هناك بعض الاخبار الطيبة : اجراءات التشغيل الجديد ، وتخفيض بنسبة 2 في المائة من الحد الأدنى المعدل للاقراض .

ان قلة قليلة من الجمهور لها خبرة بالتفاصيل الرهيفة للشؤون الاقتصادية - مع ان لدى الغالبية احساساً مرهفاً بافتراق الوعود عن الاعمال. وفي نهاية 1980 بدأت أشعر اننا جازفنا بفقدان ثقة الجمهور في استراتيجيتنا الاقتصادية. كان بوسعي ان احتمل انعدام الشعبية. لكن فقدان الثقة في قدرتنا على تطبيق برنامجنا الاقتصادي أخطر من ذلك بكثير.

فنحن الآن ننفق أكثر، في لحظة إيماننا بمبدأ تقليص الانفاق. وكان التضخم عالياً بينما أعلنا عن أولوية خفضه، والصناعة الخاصة تتعثر بينما كنا نقول منذ سنوات ان المشروع الحر الناجح هو الشرط الوحيد لعافية البلاد.

بالطبع تمكننا الاشارة الى عوامل لا سيطرة لنا عليها، وبالدرجة الأولى الركود العالمي. أما بخصوص التضخم واتفاقات الاجور فهناك حركة في الاتجاه الصحيح. إلا ان مصداقيتنا كانت مهددة. ولعل آخر ما كنت أود رؤيته هو شقاق وتمرد من داخل الوزارة ذاتها، مغطى تغطية اعلامية جيدة، ولكن هذا بالضبط ما كان عليّ ان أواجهه.

ان الشقاق العلني من جانب «المبللين» صيغ بما كان يراد له بداهة ان يبدو لغة راقية معقدة، لكل عبارة فيها نصف معنى خبيء، وتجريدات فلسفية محبوكة معاً لشجب سياستنا العملية تلميحاً.

هذه الطريقة المغلفة، المواربة، لم تكن أسلوبي ذات يوم، وقد شعرت حيال ذلك بالازدراء. فأنا ابتهج للحجة النزيهة، الصادقة. واهتم بالخيارات العملية. وأفضل مساجلة خصومي على تهديهم بتسريب المعلومات. لا أؤمن بأن المسؤولية الجماعية هي خيال مسلٍ، بل قضية مبدأ. وتفيدني التجربة ان عدداً من الرجال الذين تعاطيت معهم في السياسة يفصحون عن هذه الخصال التي يعزونها الى النساء - مثل الغرور، والعجز عن اتخاذ القرارات الصعبة، وهناك صنف معين من الرجال ممن لا يستطيع الالتزام والرضوخ للعمل بأمرة امرأة. وهم مستعدون لتقديم كل المراعاة بـ«الجنس الضعيف»، ولكن إذا رفضت المرأة طلب مراعاة خاصة، وانتظرت ان يحكم عليها بما هي وما تفعل، فإن هؤلاء الرجال يجدون ذلك خروجاً لا يغتفر عن المألوف.

وبالطبع ففي نظر مجموعة المحافظين «المبللين» لم أكن امرأة فحسب، بل «تلك المرأة».

أي ليس مجرد شخص من جنس مختلف، بل كائن من طبقة مختلفة، شخص ذو قناعة منذرة بأن فضائل وقيم انجلترا الوسطى يجب ان تطبق على القضايا التي خلعها اجماع المؤسسة. لقد كنت بمثابة امرأة جانحة بتهم كثيرة.

لقد وجدت المناقشات حول الشؤون الاقتصادية والانفاق العام خلال عام 1980 طريقها الى الصحافة، وباتت القرارات تعتبر نصراً لهذا الطرف أو لذاك الطرف. وقد قال لي بيرنارد انجهام ان من الصعب تماماً في مثل هذا الجو التعبير عن الاحساس بالوحدة والمعنى.

وخلال عام 1980 عولج الجمهور بسلسلة من الخطابات والمحاضرات التي ألقاها كل من إيان جيلمور ونورمان سنت جون ستيفاس، حول نواقص « النزعة النقدية » (Monetarism)، فهي، حسب قولهما، لا ـ محافظة، أي انها نوع من الدوجما غريبة عن حزب المحافظين، رغم انهما حرصا على حماية نفسيهما من تهمة انعدام الولاء للحزب بادراج اشارات مقيتة تطريني وتطري معالجات الحكومة.

بل زعم إيان جيلمور، في حديث له في كيمبريدج، ان بريطانيا تجازف بـ« خلق جمعية « كلوك ورك اورانج » (برتقالة آلية) بكل ما يرافقها من عزلة وبؤس » . وهذا ينطبق على بريطانيا في « شتاء السخط » .

وساعد قادة الصناعة على مفاقمة الانطباع العام المشوش. ففي الشهر نفسه كان المدير العام الجديد لاتحاد الصناعات البريطانية يعد بخوض « قتال بالأيدي العارية » ضد السياسات الحكومة. رغم انني التقيت باتحاد الصناعات البريطانية بعد ذلك بقليل وسعدت لأنني لم أجد ما يدل على الرغبة في الاشتباكات بالأيدي العارية.

بعد ذلك، في شهر ديسمبر، نشرت تقارير صحافية تفيد ان جيم برايور يحثنا على تجنب استخدام لغة « المحاضرات الاكاديمية » .

ولكن أكثر الملاحظات اثارة للاستغراب اعتراف جون بيفن ـ ليس الأخير ـ (الذي حظي بتغطية اعلامية واسعة) الى اللجنة المالية البرلمانية لحزب المحافظين بأنه لا يشاركنا الحماس للاستراتيجية المالية المتوسطة الأمد وهي الاستراتيجية التي يحاول هو ـ وزير امانة المالية ـ ان يطبقها ـ دون كبير نجاح ـ في ميدان الانفاق العام.

لا غرابة إذن ان أجد ان « لجنة 1922 » تحمل رأياً سلبياً عن الجهود الوزارية في توضيح الأمور.

وافقتهم الرأي قلبياً. إلا ان المسألة لم تكن مسألة القدرة على توضيح الأمور. فبعض الوزراء كانوا يحاولون تقويض الثقة بالاستراتيجية ذاتها. ولا يمكن السماح باستمرار ذلك.

أفدت من عطلة الميلاد لأدرس ما ينبغي عمله. وقررت ان الوقت حان لاجراء تعديل وزاري.

اما المسألة الوحيدة غير المحسومة فهي ان كان التعديل الوزاري الجزئي سيكفي لتغيير الميزان لصالح استراتيجيتنا الاقتصادية، أم ان ذلك يتطلب تغييرات ابعد من ذلك. واستقر رأيي على الخيار الأول.

شرعت في التعديل يوم الاثنين 5 يناير، ابتداء بنورمان سنت جون ستيفاس، الذي ترك الحكومة. لقد كنت آسفة لفقدانه، إلا انه جعل من رحيله أمراً محتوماً. انه يتمتع بعقل من ارقى مستوى، وبديهة حاضرة. إلا انه حوّل الطيش الى مبدأ سياسي. فنكاته اللاذعة على حساب سياسة الحكومة انتقلت بسلاسة من الأحاديث الشخصية الى الأقاويل في مجلس العموم، الى المانشيتات في صدر الصحف.

أما الشخص الثاني المغادر فكان انجوس مود الذي استخدم بديهته الثاقبة في مساندتي. إلا انه اخذ يشعر ان الوقت حان ليترك وظيفته كمسؤول عن اعلام الحكومة، لكي يعود الى الكتابة. ونقلت جون نوت الى الدفاع ليحل محل فرانسيس بيم.

كنت مقتنعة بحاجتنا في هذه الوزارة الى شخص يتميز بفهم حقيقي للمالية والتزام بالكفاءة. نقلت جون بيفن ليحل محل جون نوت في التجارة. وعينت ليون بريتان، بناء على طلب جيفري هاو، وزيراً لامانة المالية. كان ليون بريتان صديقا حميماً لجيفري. وهو رجل عظيم الذكاء، دؤوب في العمل، وقد اثار اعجابي بما لديه من ذهن وقاد، وبخاصة اثناء المعارضة، حين كان أحد المتحدثين الرسميين باسم الحزب حول مسألة التفويض الشائكة.

وجاء وزيران جديدان موهوبان من وزراء الدولة الى وزارة الصناعة لمعاونة كيث جوزيف هما: نورمان تيبيت وكينيث بيكر. كان نورمان قد عمل معي بصورة وثيقة أيام المعارضة. كنت أعرف انه ملتزم تمام الالتزام بسياستنا، ويشاطرني الكثير من نظرتي للأمور، علاوة على كونه مهاجماً كاسحاً في مجلس العموم. واسندت الى كينيث المسؤولية الخاصة عن «تكنولوجيا المعلومات»، وهي مهمة تجلت فيها مواهبه فأبدع في عرض سياستنا. وتولى فرانسيس بيم مهمة نشر المعلومات الحكومية، اضافة الى موقعه كزعيم للاغلبية في مجلس العموم. إلا ان النصف الأول من هذا التعيين انطوى على مصدر للصعوبات في الأشهر اللاحقة.

آملت بهذا التعديل الوزاري الطفيف ان نتمكن من مواجهة مصاعبنا الاقتصادية بوحدة أكبر للصفوف وعزيمة أقوى. فهاتان الصفتان ضروريتان معاً للعمل، فالانتقادات لاستراتيجيتنا تتصاعد من كل حدب وصوب.

وبدأت الهجوم المضاد.

ففي مقابلة أجريت معي في برنامج «العالم في نهاية الأسبوع» في مطلع فبراير، وفي خطاب لي بمجلس العموم في جلسة المناقشة الاقتصادية، بعد عدة أيام من ذلك، فندت حجج أولئك الذين يؤمنون بأن المشكلة الحقيقية في بريطانيا هي الافتقار الى الطلب الاقتصادي ويجادلون بأن علينا معالجته بالانعاش عن طريق التوسع. قلت لمجلس العموم:

«لما حاولت الحكومات حزف فرص العمل بضخ النقود في الاقتصاد فإنها تسببت في التضخم. والتضخم قاد الى زيادة التكاليف. وزيادة التكاليف تعني فقدان القدرة على المنافسة. وسرعان ما خسرنا فرص العمل القليلة التي وفرناها، مثلما ضاعت فرص عمل أخرى كثيرة معها. ثم أعادت الحكومة الكرّة. ولكن هذه المرة انطلاقاً من مستوى عال للبطالة والتضخم، لكن كل جولة من الجولات لم تثمر سوى المزيد من التضخم والمزيد من البطالة».

لكن الطرف المقابل كان يتوفر على حلفاء مؤثرين في وسائل الاعلام. فقد صدرت صحيفة «الصنداي تايمز»، وهي صحيفة محافظة عادة، حاملة افتتاحية بعنوان «مخطئة انت يا مسز ثاتشر، مخطئة، مخطئة، مخطئة».

الحق ان الصحافة حفلت بالتعليق المعادي. وقد زعزع ذلك معنويات انصاري.

ويوم 28 فبراير تلقيت مذكرة من ايان جاو كتب فيها:

«رئيسة الوزراء

1 - يؤسفني القول ان هناك تدهوراً ملحوظاً في معنويات النواب المحافظين في مجلس العموم.

2 - انني اعزو ذلك الى:

(أ) تزايد القلق من مدى الركود والبطالة.

(ب) الهزائم المتوقعة للحكومة في موضوع الفحم، وبدرجة أقل، في تسوية أجور عمال الصناعات المائية.

(ج) حجم الاقتراض العام والبطء الذي تهبط به معدلات الفائدة.

(د) الشهية النهمة للقطاع العام - وبخاصة شركة ليلاند - شركة الفولاذ البريطانية، وشركة الفحم البريطانية.

ان العديد من نقادنا داخل حزب المحافظين وخارجه شعروا أنهم لمحوا مكامن الضعف، فقرروا استغلالها، ورأوا ان فرصتهم مؤاتية مع ميزانية 1981».

لن أنسى قط الأسابيع التي قادتنا الى ميزانية 1981.

فقلما مرّ يوم من دون تدهور المشهد المالي بطريقة من الطرق. ففي نهاية يناير، كان جيفري هاو ما يزال يأمل اجراء تخفيضات في ضرائب رأس المال، وتقديم عون كبير للصناعة، لكن المالية كانت، ابتداء من فبراير، تبدي احتراساً أكبر وتشاؤماً أشد بصدد الآفاق.

فالاقتراض العام للسنة الحالية بدا مرجحاً لتجاوز الرقم المخمن في ميزانية 1980 بحوالي 4 أو 6 مليارات جنيه. أما التخمين الحالي للمالية فوضع الاقتراض العام للسنة المالية 81 ـ 1982 بحدود 11 مليار جنيه (أي قرابة 4.5 في المائة من اجمالي الناتج المحلي). وهذا بعد كل الزيادات في الضرائب الشخصية والرسوم الخاصة وغير ذلك من التدابير المعلنة في نوفمبر 1980. في حين ان حجم الاقتراض العام المفترض بموجب الاستراتيجية المالية متوسطة المدى ينبغي ان يناهز 7.5 مليار جنيه (أي 3 في المائة من اجمالي الناتج المحلي).

عند هذه النقطة ارتأت المالية ان نتوجه الى اقتراض عام أدنى من 10 مليارات بعض الشيء. وعليه كانت هناك فجوة تتراوح بين مليار الى مليار ونصف المليار جنيه.

لقد كانت المداخيل الشخصية في ازدياد بينما أرباح الشركات في تناقص، لذا كان من الواضح ان أي ضريبة اضافية انما يجب ان تلقى على المجال الشخصي لا المشترك. وأخذت المالية تتحدث عن رفع الاعفاءات الشخصية بحد أدنى قدره 6.5 في المائة ـ كانت تأمل ان يكون الحد الأدنى 9 في المائة أو 10 في المائة بدلاً من الـ 15 في المائة اللازمة لأخذ التضخم في الاعتبار. وراحت تخطط لرفع الرسوم الخاصة على المشروبات والتبغ والبنزين، بمقدار مرة وثلاثة أرباع المرة، أو مرتين مما هو ضروري لمجاورة التضخم.

وأخذت دوائر رجال الاعمال، وبخاصة اتحاد الصناعات البريطانية، تضغط بحدة من أجل خفض الرسوم الاضافية للتأمين الوطني. إلا ان هذا الاقتراح كان ينطوي على مشاكل: ان الكلفة الكاملة لسنة واحدة من كل نقطة مئوية للتخفيض كبيرة جداً، ولما كان التخفيض شاملاً بدون تمييز كان هناك خطر في ان يذهب قسم منه سريعاً للأجور. إلا ان ثمة سبلاً ممكنة أخرى لمساعدة الصناعة ـ التي يعاني كل واحد من فروعها من مصاعب معينة خاصة به ـ بينها تقليص ضريبة الشركات، أو رسوم الوقود النفطي، وكنا قد أعلنا في نوفمبر عن فرض ضريبة اضافية على أرباح نفط وغاز بحر الشمال. والسؤال الآن هو ان كان علينا ان نفرض ضريبة أخرى على أرباح البنوك.

ان البنوك ، بالطبع ، تعارض ذلك معارضة شديدة . لكن الحقيقة الساطعة ان المصارف حققت أرباحها الطائلة بسبب سياستنا الرافعة لمعدلات الفائدة لا نتيجة زيادة الكفاءة أو تحسين الخدمة للزبائن .

مع هذا ، تظل هذه مجرد قضايا ثانوية من حيث الجوهر . أما بصدد القضايا الكبرى فقد كانت هناك خلافات مشروعة وسط القسم «الجاف» (اي التقشفي) من الحكومة . وكانت المسألة الأساسية تدور حول تحديد كم ينبغي ان يكون مدى صرامة الموقف المالي للميزانية والسياسة النقدية التي تساندها الميزانية .

كانت لآلان ولترز ، الذي بات الآن يعمل معي في رقم 10 ، آراؤه القوية . ودعا الى تخفيض أكبر مما اقترحه جيفري هاو من الاقتراض العام . كما كان يعتقد ان الطريقة التي تطبق بها السياسة النقدية تنطوي على مثالب . إلا ان المالية لم تكن على استعداد بعد للانتقال الى نظام سيطرة القاعدة النقدية الذي كان آلان يفضله ، والذي صرت أحبذه بعدما حلله لي تحليلاً جليا ومقنعاً .

كان ذلك أكثر من مجرد خلاف تقني . اقترح عليّ آلان ولترز وجون هوسكينز والفريد شيرمان ، ان نكلف البروفسور يورج نيهانز ، وهو اقتصادي سويدي بارز في الشؤون النقدية ، اعداد دراسة لي حول سياستنا النقدية .

تضمن تقرير البروفسور نيهانز ، الذي قرأته في مطلع فبراير ، رغم صياغته بلغة تقنية عالية التخصص ، رسالة واضحة ، مفادها ان نفط بحر الشمال لم يكن ، على الأرجح ، العامل الرئيسي لارتفاع قيمة الاسترليني . وبالأحرى السياسة النقدية المتشددة هي التي تسببت في رفع الجنيه عالياً الى هذا الحد ، مما ولد ضغطاً على الصناعة البريطانية وعمّق الركود . ودعا التقرير الى ضرورة استخدام القاعدة النقدية بدلاً من معيار M3# بوصفها المقياس النقدي الأساسي ، كما اقترح ان نسمح لهذا المقياس بالارتفاع خلال النصف الأول من عام 1981 .

وباختصار ، كان البروفسور نيهانز يرى ان سياستنا النقدية كانت متزمتة أكثر مما ينبغي وينبغي تخفيفها سريعاً . ووافقه آلان الرأي موافقة قوية .

إلا ان شكوكي وقتذاك في تطبيق المالية للسياسة النقدية كانت قليلة ، إذ سيطر عليها وفاقها ذلك القلق الذي كنت أشعر به إزاء النمو المطرد للتخمينات المتعلقة بالاقتراض العام . وهو الهدف الهادي الذي نوجه سياستنا المالية في ضوئه .

في العاشر من فبراير 1981 ، التقينا ، جيفري هاو وأنا ، لبحث استراتيجية الميزانية . قال لي جيفري ان التخمينات حول الاقتراض العام عدّلت وفق أحدث المعطيات ، وانها تعطي الرقم 13 ملياراً وليس 11 ملياراً وراح يتحدث الآن عن رفع علاوة ضريبة الداخل بنسبة 6 في المائة لا بنسبة 10 في المائة التي كان قد اقترحها من قبل ـ رغم أنه كان ما يزال يريد اتخاذ اجراءات كبيرة للمشاريع . فقلت له ان همنا الرئيسي ينبغي ان ينصب على انتشال الصناعة من ازمتها . وهذا يعني اعطاء الأولوية لتقليص معدلات الفائدة ، مما يساعد أيضاً على خفض سعر صرف العملة . وإذا كان علينا ان نختار بين خفض رسوم التأمين الوطني أو خفض الاقتراض العام . فإنني كنت أفضل الخيار الثاني .

كنت أخشى احتمال ارتفاع مؤشر أسعار المفرق بنسبة 2 في المائة نتيجة للرفع المقترح للضرائب غير المباشرة . وكنت على ثقة ان من الأفضل لنا تحقيق تخفيض في الانفاق العام . إلا انه كان عليَّ ان أوافق على ان فرص بلوغ ذلك ، في ضوء مواقف الوزارة ، ضئيلة للغاية حقاً .

واصل آلان ولترز ، في هذا الاجتماع ، الاصرار على الرأي القائل بأن علينا السماح لنقاعدة النقدية بالنمو بوتيرة أسرع . كما بحثنا توقيت أي تخفيضات يمكن لنا اجراؤها في معدل الفائدة .

كانت قلّة الخيارات المطروحة أمامنا تتجلى بوضوح . وفي وقت لاحق من ذلك النهار ، أرسل إليَّ آلان مذكرة لخصت المشكلة مع مستلزمات الاقتراض العام .

لقد جوبهنا بتغيرات هائلة ، سريعة ، في الأرقام ، جعلت التخطيط الاستراتيجي للميزانية بالغ الصعوبة . إلا أن هناك شيئاً واضحاً . فالاتجاه المخمن للاقتراض العام في صعود . والمرجح ان نتوجه الى تقليص مفرط في الاقتراض العام ، كما فعلنا في السنة المالية 1980 ـ 1981 . وان تكرار هذا الغلط إما ان يجبرنا على اقرار ميزانية اضافية في أواخر الصيف وربما في الخريف ، أو ان نضع قيوداً هائلة على تمويل الاقتراض الحكومي . وقد يفضي ذلك ، في آخر الأمر ، الى أزمة أرصدة ، مما يجبرنا بالتالي ، وبالتأكيد ، على زيادة معدلات الفائدة ، وابقاء الاسترليني عالياً ، الأمر الذي يزيد الضغط القاسي أصلاً الذي يعتصر القطاع الخاص .

كان يتوجب علينا ان نتحاشى هذا المآل .

قد نفلح في اعادة الأمور الى نصابها في الوقت المناسب ، شريطة ان نتخذ قرارات مؤلمة الآن ، ونقدمها بصورة مؤثرة بوصفها الحل الوحيد الممكن لمعالجة تكاليف الجولة الأخيرة من

زيادة الأجور وخسارات الصناعة المؤممة. ان ما نحتاجه هو ميزانية للعمل والتشغيل.

عقدت يوم الجمعة الموافق 13 فبراير، اجتماعاً آخر مع جيفري هاو. وكان آلان ولترز حاضراً، ان آخر تخمين لمستلزمات الاقتراض العام يتراوح بين 13.5 و13.75 مليار جنيه. أما الزيادات الضريبية التي كان جيفري يقترحها فإنها سوف تخفض الرقم بين 11.25 ـ 11.5 مليار، إلا انه لم يكن يرى ان بالامكان النزول دون 11 ملياراً، من الناحية السياسية، كما ان زيادة معدل الضريبة الأساسية يجب ان يستبعد.

إلا ان آلان دعا بقوة الى دفع الاقتراض العام الى أدنى من ذلك، وقال لنا ان اقتراضاً عاماً مقداره، على سبيل المثال، 10 مليارات لن يقدر على محاربة التضخم أكثر من مبلغ 11 ملياراً، لأن هذا الرقم الأخير ـ يكون سيئاً بالنسبة للتوقعات في «السيتي» (اي حي المال والاعمال) ولمعدلات الفائدة. واختتم آلان كلامه بالقول ان ليس ثمة من خيار سوى رفع المؤشر الأساسي لضريبة الدخل بنسبة 1 في المائة أو 2 في المائة.

كان آلان رجل اقتصاد. أما جيفري وأنا فكنا من اهل السياسة. أشار جيفري بصواب الى ان تقديم ما سيوصف بأنه ميزانية محاربة التضخم في وقف أعمق ركود منذ الثلاثينات، سيكون صعباً بما فيه الكفاية، أما القيام بذلك من خلال زيادة المعدل الأساسي لضريبة الدخل فسيكون كابوساً سياسياً.

أيدت مطالعة جيفري حول المشاكل التي تنجم عن زيادة ضريبة الدخل، إلا انني فعلت ذلك دون اقتناع كبير مني، وازداد تبرمي بمرور الأيام.

ولما عقدنا اجتماعنا اللاحق حول الميزانية يوم 17 فبراير، قال لي جيفري انه راجع أفكاره السابقة، وانه مستعد الآن لدراسة زيادة في المعدل الأساسي لضريبة الدخل، إلا انه حائر بعض الشيء... أفليس من الأفضل رفع المعدل الأساسي لضريبة الدخل بنسبة 1 في المائة، والاعفاء الشخصي بنسبة 10 في المائة، مما يقلل الاعباء عن كاهل الناس الذين يكسبون مداخيل أدنى من المعدل الوسطي؟

أكدت له بدوري انني مستعدة لدراسة ذلك، لكنني أضفت أنني أميل الى الرأي القائل بضرورة خفض الاقتراض العام دون 11 مليار جنيه.

واصل المستشارون عندي ـ آلان ولترز، وجون هوسكينز وديفيد وولفسون ـ الدعوة الى هذا القدر من تخفيض الاقتراض العام بحماس كبير. ووقف كيث جوزيف الى جانب هذا الرأي

بقوة. وجاءني آلان الى غرفة مكتبتي وهو يعرف ان بوسعه الاجتماع بي متى رغب - وهو ما ينبغي توفره لدى كل مستشار قريب من رئيس حكومة. إذا كان رئيس (أو رئيسة) الحكومة لا يرغب (أو ترغب) في ان يكون حبيس داره - ليبذل مسعى أخيراً كيما يثنيني عن رأيي في الميزانية.

وراح يستعرض من جديد الأسباب التي تعيق خفضنا لمعدلات الفائدة. وهو ما يحتاجه الاقتصاد حاجة ماسة - ما لم ينخفض الاقتراض - الذي يعني الآن زيادة الضرائب - واعرف اليوم انه غادرني وهو موقن بأنني اقتنعت. وكنت كلما صارعت المشكلة في ذهني، بدا لي تحليله أكثر دقة.

فالميزانية التي كان يدعو اليها لن تحظى بقبول الجمهور، وستكون مبهمة حتى عند أقوى انصاري في مجلس العموم وفي البلاد، وغير مفهومة عند الاقتصاديين المتمسكين بالنظريات الكينزية لما بعد الحرب. ان عواقبها على وزارتي عصية على التوقع. مع ذلك كنت أدرك في أعمق أعماق قلبي ان هناك قراراً واحداً صائباً لا بدّ من اتخاذه الآن.

واجتمعنا من جديد لبحث الميزانية عصر الثلاثاء الموافق 24 فبراير، وضم اللقاء جيفري هاو - ولكن من دون آلان الذي كان مرتبطاً بمشاغل أخرى، ولكن مع دوجلاس واس المدير الدائم للمالية - كان جيفري ما يزال متمسكاً برأيه في 11.25 مليار جنيه من الاقتراض العام للسنة المالية 81 - 1982. فقلت انني ارتعب من هذا الرقم وانني ارتاب في امكانية خفض معدلات الفائدة. هذا الخفض الذي نحتاجه حاجة ماسة، ما لم نقلص الاقتراض الحكومي الى ما يناهز 10.5 مليار دولار. وقلت انني على استعداد لقبول اضافة بنس على المعدل الأساسي لضريبة الدخل.

لقد ذهبت كل نقود دافعي الضرائب الى الفحم والفولاذ، أما الآن فإن هناك تفسيراً واضحاً لمآل الضريبة.

عارض جيفري فكرة ضريبة البنس - ولم أكن صعبة الاقناع في هذا الباب، فقد كنت ارتعب من فكرة قلب مسار التقدم الذي أحرزناه في خفض معدلات الضريبة التي حددها حزب العمال. إلا ان جيفري أبدى معارضته أيضاً الى الحاجة لخفض الاقتراض العام أكثر من ذلك، لكنني لم اقتنع بتاتاً بهذه النقطة. وبحثنا السبل البديلة عن رفض الضرائب بحثاً فضفاضاً.

كان الوقت يضيق بنا. وكان جيفري ما يزال مفعماً بالآمال الزاهية في ما يخص تأثير

الاقتراض العام البالغ 11.2 مليار على معدلات الفائدة. لكنه كان يعرف أنني لا استطيع قبول ذلك. ومضى لكي يفكر مفصلاً في ما ينبغي عمله.

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي جاء آلان لرؤيتي في ما كنت في شقتي السكنية أحزم قبعاتي في صناديق كرتون استعداداً لرحلتي الى الولايات المتحدة عصر ذلك اليوم نفسه. اخبرته انني أصررت على الاقتراض العام المنخفض الذي يريده. لكنني لا أعرف بالضبط ما سيكون عليه رد فعل جيفري. وقبل مغادرتي الى أمريكا، جاء جيفري لرؤيتي. لقد تشاور مع زملائه الوزاريين في المالية ذلك الصباح واقتنع بضرورة ان يكون الاقتراض العام أصغر، أي دون 11 ملياراً. وبدلاً من زيادة المعدل الأساسي لضريبة الدخل، اقترح سبيلاً أخف في لا شعبيته، وهو وقف الزيادة في عتبة ـ وسقف الضريبة. رغم ان هذه حركة أستثنائية في جرأتها نظراً لأن التضخم كان ما يزال عند نسبة 13 في المائة.

تلك هي نقطة التحول.

لقد سررت لقبول جيفري بالحجة، كما سررت لايجاده السبيل لزيادات الايرادات الضريبية دون معاكسة استراتيجيتنا البعيدة الأمد في قلب مسار ضرائب حزب العمال العالية جداً.

لقد استقرت استراتيجية ميزانيتنا الآن. وبدا كما لو أننا قادرون على اعلان تخفيض بنسبة 2 في المائة في الحد الأدنى المعدل للاقتراض في ميزانية الخميس المقبل.

وكان هناك تغيير آخر أعلن في الميزانية، وهو تغيير تقني واضح إلا انه يتسم بمغزى كبير. وفيه أعني الانتقال الى تخطيط الانفاق العام نقداً بدلاً مما كنا نسميه مصطلح «الحجم». ان كل وزير سيتلقى ميزانية نقدية يتوجب عليه حصر نفقاته في اطارها.

فمنذ ربيع 1980 ونحن ندرس سبل تحقيق ذلك. وقد بحثت الأمر مع جيفري هاو وآخرين في المالية على الغداء هناك يوم 28 يناير 1981.

ان الطريقة التي كانت تصوغ بها الحكومة انفاقها السنوي ستبدو غريبة وشاذة تماماً لأي مدير مالي في أية شركة، أو حتى لربة منزل. فوزير المالية يخمن ايرادات الحكومة نقداً، لكن قرارات الانفاق تجري بلغة حجم الخدمات المرغوبة والمطلوبة، وتُعيّن باصطلاح يسميه المعلقون «النقود الغريبة» ـ وهي غريبة حقاً، فلا هي بالأسعار القائمة وقت اتخاذ القرار، ولا هي بالاسعار القائمة وقت انفاق النقود حقاً. والنتيجة ان الخزينة لا تعرف العواقب النقدية لقرارات الانفاق إلا في وقت متأخر جداً.

لقد فرضنا سقفاً مالياً نقدياً على بعض أوجه الانفاق الحكومي. إلا ان ذلك، ويا للمفارقة، زاد في الارباكات، نظراً لأن الانفاق، المخطط بالحجوم، صار يتعارض معها.

وابتداء من هذه اللحظة فصاعداً صارت أوجه الانفاق كلها تخطط نقداً ـ رغم ان الدوائر الوزارية يتوجب ان تخمن حجم الخدمات التي سيتيحها لها السقف النقدي المتاح. وفرض هذا الأمر على الدوائر الحكومية ذلك النوع من الانضباط المالي الذي يفرض على القطاع الخاص الالتزام به. ان طريقة «السقف النقدي» أدت الى نتيجة مثمرة هي خفض الانفاق العام الفعلي. كما أعطت الوزارات مصلحة أكبر في البحث عن أفضل وأكفأ السبل في تقديم الخدمات المنتظرة منها.

وليس مستغرباً، على أي حال، ان ما أثار العناوين الرئيسية حول الميزانية لم يكن تطبيق مبدأ التخطيط النقدي، بل شدة الزيادات الضريبية.

كانت الميزانية سيئة الشعبية تماماً. إلا ان بعض الافتتاحيات كانت أكثر ترحيباً بالميزانية من العناوين الرئيسية، ولم يكن بوسع أحد منها الارتياب في ان هذه ميزانية متماسكة تطلب إدخالها قدراً كبيراً من الشجاعة.

أما بنظر الخصوم، بالطبع، كانت استراتيجيتنا خاطئة من حيث الأساس. وإذا كنتم تؤمنون، كما آمن هؤلاء، بأن زيادة الانفاق الحكومي هي طريق الخروج من الركود، فإن معالجتنا عصية على التفسير. أما إذا كنتم تعتقدون، مثلنا نحن، ان الطريق الى تحريك الصناعة من جديد يمر بخفض معدلات الفائدة، فإن عليكم تخفيض الاقتراض الحكومي.

لقد كانت ميزانيتنا أبعد ما تكون عن الانكماش، بل انها ستترك الأثر المعاكس: انها ستقلص الاقتراض الحكومي وبذلك تخفف، بمرور الوقت، من الضغط النقدي، وتتيح هبوط معدلات الفائدة وسعر صرف العملة. كلا هذان أوجد صعوبات حادة للصناعة. ولا أظن ان اختباراً اوضح من هذا جرى لمقاربتين مختلفتين اختلافاً جوهرياً في إدارة الاقتصاد.

لقد أدرك الاقتصاديون أنفسهم ان الأمر على هذا النحو. فاحتدم الصراع الاقتصادي، بحيث انه لم يكد ينصرم شهر مارس عام 1981 حتى كان ما لا يقل عن 364 من أبناء مهنة الاقتصاد قد نشر تصريحاً يعارض سياستنا.

أما صاسويل بريتان في «الفايننشال تايمز» فقد دافع عنّا، شأن البروفسور باتريك مينفورد من جامعة ليفربول. الذي كتب في صحيفة «التايمز» رداً على الـ 364 هؤلاء، وكتبت أنا بدوري

لأهنئه على دفاعه اللامع عن منهج الحكومة.

لقد اتخذنا القرار، والمهمة الآن هي المحافظة على الموقع السياسي، أو حتى بالفوز بالحجة السياسية، حيثما أمكن، فيما نحن ننتظر ان تفعل الاستراتيجية فعلها. وكنت على ثقة من نجاحها.

في هذه الأثناء، صدم المنشقون في الحكومة بهذه الميزانية حين اطلعوا على محتوياتها في الاجتماع الصباحي المعتاد الذي يكرسه مجلس الوزراء للميزانية. وسرعان ما امتلأت الصحافة بشتى التسريبات معبرة عن غضبهم واحباطهم. لقد كانوا يعرفون ان الميزانية وفرت لهم الفرصة السياسية السانحة. ولما كانت الميزانية قد افترقت افتراقاً جذرياً عن العقيدة الاقتصادية لما بعد الحرب، فإن بعضاً من انصارنا لم يوقنوا تماماً بصواب استراتيجيتنا قبل ان تثمر نتائجها. وهذا لن يتحقق قبل مضي بعض الوقت. لذا كان واضحاً انه ينبغي تعبئة الحزب في البلاد دعماً لما كنا نقوم به.

ووفر انعقاد «المجلس المركزي» المقبل لحزب المحافظين في منتجع بورنموث، الفرصة لي كيما أقوم بذلك.

كنت قد قررت في السابق ان لا أحاول الذهاب الى كل مجلس مركزي للحزب، نظراً لأن عدد المناسبات السياسية الحزبية التي كان يضغط علي لكي أحضرها هائل حقاً في كل سنة.

فقد كانت هناك مؤتمرات مستقلة لتنظيمات حزب المحافظين في كل من انجلترا واسكوتلندا وويلز، اضافة الى مؤتمر النساء، ومؤتمر المجالس المحلية، ومؤتمر «شباب حزب المحافظين». ومؤتمر الطلاب، ومؤتمر النقابيين المحافظين. إلا أنني سرعان ما علمت ان «المجلس المركزي» يتيح لي فرصة لا قبل لي بتفويتها. ومن المؤكد ان ذلك يصح على وصف المناسبة. وعملنا، جون هوسكينز وأنا، حتى وقت متأخر من مساء الجمعة وفجر يوم السبت، لاعداد خطابي الذي ألقيته في وقت لاحق من النهار. ورميت فيه قفاز التحدي قائلة:

«في السابق، كان شعبنا يقدم التضحيات، لا لشيء إلا ليجد في الساعة الحادية عشرة، ان حكومته فقدت اعصابها، وان التضحيات راحت هدراً. لكنها لن تذهب سدى هذه المرة. هذه الحكومة المحافظة، التي لم يمض عليها عامان في الحكم بعد، ستصمد في مواقعها حتى تضمن مستقبل بلادنا. ولن أكترث كثيراً بما يقوله الناس عني...

لكنني أكترث كل الاكتراث لما يقوله الناس عن بلادنا.

دعونا إذن نحتفظ بهدوئنا وقوتنا، ولنحافظ على الصداقة المتبادلة التي تؤلف قوام الروح الوطنية. هذا هو الطريق الذي اعتزم السير عليه. هذا هو السبيل الذي يتوجب ان أمضي فيه. وأنني لأدعو كل من ينطوي قلبه على الشجاعة والجرأة والصمود والفتوة. ان ينهض وينضم إليَّ في مسيرتنا الى أمام. فما من رفقة أخرى غير هذه أود السير معها».

حظيت باستقبال طيب. ان الأوفياء للحزب مستعدون. في هذه اللحظة على الاقل، تخفيف حدة الاعتراض، ومساندة الحكومة. إلا ان هذا التصميم قد يتآكل خلال الصيف ما لم تلمّ الحكومة صفوفها وتبقى متماسكة.

إضراب الفحم الذي لم يكن

من محاسن الأمور ان الاضرابات في عام 1981 لم تأخذ من وقتنا الكثير مما أخذته في عام 1980. كما ان عدد أيام العمل الضائعة من جراء الاضرابات كان ثلث عددها في العام الفائت. إلا ان هناك نزاعين، الأول في صناعة الفحم، لم ينته الى اضراب، والثاني في الخدمة المدنية انتهى إليه (2) اتسما بأهمية كبيرة بالنسبة لقرارات الميزانية وللمناخ السياسي العام.

ان الاجنبي غير المطلع على الميراث الاستثنائي لاشتراكية الدولة في بريطانيا قد يستغلق عليه فهم التهديد بالاضراب في يناير 1981. لقد استثمرت الحكومة، منذ عام 1974، مليارى جنيه من نقود دافعي الضرائب.

كانت الانتاجية في بعض مناجم الفحم عالية، وإذا ما كانت صناعة الفحم رشيقة، وذات قدرة تنافسية، يصبح بوسعها اذ ذاك توفير وظائف جيدة، حسنة الأجور للمستخدمين. بيد ان هذا غير ممكن إلا إذا أغلقت المناجم غير الاقتصادية، حسبما كان يرغب مجلس الفحم الوطني. زد على ذلك ان المناجم التي كان مجلس الفحم يعتزم اغلاقها حسب برنامج طرحه في مطلع عام 1981، لم تكن فقط غير مجدية اقتصادياً، بل ناضبة بهذا القدر أو ذاك. وقد أخبرني وزير الطاقة ديفيد هوويل بخطط الاغلاق يوم 27 يناير.

وعصر اليوم التالي، زارني السير ديريك عزرا، رئيس مجلس الفحم الوطني في داونيج ستريت واطلعني على الأمور شخصياً. ووافقته الرأي على ان تراكم مخزونات الفحم المستخرج، واستمرار الركود الاقتصادي، لم يتركا من خيار آخر سوى التعجيل باغلاق المناجم غير المثمرة

اقتصادياً. كنت نادمة منذ أمد بعيد على واقع ان الحكومات السابقة قد قدمت مثل هذه الالتزامات الهائلة لصناعة الفحم.

فلو انفقنا المزيد على الطاقة النووية، مثلما فعل الفرنسيون، لكانت كهرباؤنا أرخص تكلفة، وامداداتنا، بالطبع، أضمن.

ومثلما كان الحال مع شركة الفولاذ وشركة ليلاند، فإن الادارة هي التي كانت تطبق المعالجة المتفق عليها، لكن الحكومة وجدت نفسها محكومة لا محالة بالانجرار الى أزمة لا تريدها ولا تفكر بها.

وسرعان ما حفلت الصحف بخطط مجلس الفحم لاغلاق 56 منجماً، متوقعة صراعا مريراً. وتعهد الاتحاد الوطني لعمال المناجم بمحاربة الاغلاقات، ورغم ان جو جورملي، رئيس الاتحاد، كان معتدلاً، فإن الجناح اليساري القوي في هذه النقابة تمكن من استثمار الوضع، ومن المعروف جيداً ان آرثر سكارغيل، الزعيم اليساري المتصلب، كان سيخلف جورملي في رئاسة النقابة في المستقبل القريب.

والتقى اعضاء نقابة عمال المناجم بمجلس الفحم يوم الحادي عشر من فبراير. وقاوم المجلس الضغوط التي تعرض إليها لنشر قائمة بالمناجم التي يقترح اغلاقها، وانكر ان يكون عددها خمسين منجماً. إلا ان المجلس، من جهته، لم يذكر فكرة تحسين شروط التسريح من العمل، التي كانت قيد البحث من جانب الحكومة وتعهد عوضاً عن ذلك بأن يضم جهوده الى جهود النقابة في التوجه إلينا سعياً الى خفض مستوى استيراد الفحم، والابقاء على المستوى المرتفع من الاستثمارات العامة والدعم المالي الحكومي بما يوازي الاستثمارات والدعم الذي يزعم ان الحكومات الأخرى تقدمه الى صناعات الفحم في الخارج.

كان سلوك مجلس الفحم لا يليق بأي إدارة. إذ راح يتصرف كما لو كان ذا مصالح مشتركة مع النقابة التي تمثل المستخدمين عنده. وتدهور الوضع بسرعة نحو الأسوأ. وكان من حسن حظي ان أتوفر على مصدر خاص، مستقل ومطلع، لأسداء النصح، ذلك هو سكرتيري الصحافي برنارد اينجهام، الذي عمل سنوات في وزارة الطاقة قبل ان يعمل معي في دوانج ستريت، وكان مقتنعا منذ البداية بأن وزارة الطاقة كانت متساهلة أكثر مما ينبغي إزاء الخطر الذي ينطوي عليه الاضراب.

وعقدت في يوم الاثنين، الموافق 16 فبراير، اجتماعاً مع ديفيد هوويل وآخرين. كانت

نغمتهم قد تغيرت تماماً. فقد دُفعت الوزارة دفعاً الى حافة الهاوية لكي ترى عمقها، فجفلت مذعورة. وأصبح الهدف الآن تفادي نشوب اضراب على نطاق البلاد بأسرها بأدنى حد ممكن من التنازلات المكلفة. وكان يتوجب على ديفيد هوويل قبول عقد لقاء ثلاثي مع نقابة عمال مناجم الفحم ومجلس الفحم الوطني لتحقيق ذلك. وتغيرت نغمة حديث رئيس مجلس الفحم في فترة وجيزة.

وبهت حقاً إذ وجدت أننا نتيجة للاهمال، دخلنا معركة لا نستطيع الفوز بها.

إذ لم يكن هناك أي تفكير مسبق في وزارة الطاقة عما سيحصل إذا اندلع اضراب. ان خزين الفحم المكدّس في أعلى المناجم لا علاقة له وقدرة البلاد على احتمال الاضراب أو عجزها عنه. فالأكداس المخزونة في محطات الكهرباء هي المهمة، وهذه الأكداس ليست كافية بالمرة.

باتت ثقتي بالقدرة الادارية لمجلس الفحم أوهى من ذي قبل. واتضح بجلاء ان كل ما نستطيع فعله هو تقليل خسائرنا، والعيش بانتظار خوض المعركة في يوم آخر. حيث نكون، عبر الاستعداد الكافي، في وضع يؤهلنا للنصر. وحين غدا موقفي هذا واضحاً، لم يستطع أحد من المسؤولين ان يمنع نفسه من التعبير عن خيبة الأمل والدهشة. وكان جوابي بسيطاً: لا جدوى من الشروع في معركة ما لم تكن واثقاً ثقة معقولة بقدرتك على الفوز. فالهزيمة في اضراب الفحم كارثة محققة.

كان من المقرر ان يعقد الاجتماع الثلاثي يوم 23 فبراير. في غضون ذلك، كنا نأمل ان يتمكن مجلس الفحم من شرح وضعه على نحو أنجح كي يمنع نقابة عمال المناجم من مواصلة كل ذلك الصخب.

الواقع اننا حُذرنا من اننا ما لم نعقد الاجتماع الثلاثي في وقت أقرب مما هو مقرر، فإن اللجنة التنفيذية للنقابة قد تقرر اجراء تصويت على الاضراب.

في صباح الثامن عشر من فبراير التقيت على عجل بديفيد هوويل للموافقة على التنازلات التي يجب تقديمها بغية تفادي الاضراب. وكان هناك قدر كبير من الاضطراب والفوضى حول المحتوى الفعلي للوقائع.

فبينما كان مجلس الفحم، كما أبلغنا، يسعى في البداية الى اغلاق ما بين 50 الى 60 منجماً، اتضح الآن ان المجلس كان يفكر في اغلاق 23. إلا ان الاجتماع الثلاثي حقق هدفه الآتي: تجنب الاضراب.

وتولت الحكومة تقليص استيراد الفحم الى الحد الأدنى الممكن، بينما كان ديفيد هوويل يشير الى اننا على استعداد لبحث التبعات المالية بعقل متفتح. وقال السير ديريك عزرا انه في ضوء هذا التعهد بمراجعة الضوابط المالية التي يعمل مجلس الفحم في ظلها، فإن المجلس سيسحب مقترحاته بالاغلاق، ويعيد دراسة الموقف بالتشاور مع النقابات.

في اليوم التالي أدلى ديفيد هوويل بتصريح لمجلس العموم يشرح فيه نتيجة الاجتماع، كان رد فعل الصحافة ان عمال المناجم حققوا نصراً كبيراً على حساب الحكومة، ولكن لعلنا كنا محقين في الاستسلام. لم تكن تلك على أي حال، نهاية الصعاب. لقد وافقنا على تحسين شروط تسريح عمال مناجم الفحم، وتمويل مشروع لتحويل الصناعة من استهلاك النفط الى الفحم، ومراعاة الأوضاع المالية لمجلس الفحم.

ومثلما حصل عادة عندما تمسك النزعة التعاونية بالخناق، غدا من الصعوبة بمكان اختتام المباحثات الثلاثية من دون اشعال أزمة، كما بات من الصعب ضمان ان كامل مسألة التمويل الحكومي لمجلس الفحم لن تطرح على جدول البحث.

لقد طرح حقاً في الاجتماع الثلاثي ليوم 25 فبراير ان مجلس الفحم يتمرغ في مشكلة مالية أعمق مما كنا نتصور. ومن الجائز ان يخرق المجلس حدود التمويل الخارجي التي سبق ان عُينت عند 800 مليون جنيه، وذلك بمقدار يتراوح بين 450 ـ 500 مليون جنيه، وان يتعرض لخسارة تناهز 350 مليون جنيه. كنا بحاجة الى التصدي لهذه الأرقام، وفحصها عن كثب بالتفصيل، إلا اننا لم نكن نستطيع القيام بذلك ـ كما كان مجلس الفحم يدرك بلا أدنى شك ـ في وقت تعرف فيه نقابة عمال مناجم الفحم بقدر ما نعرف عن الوضع المالي لمجلس الفحم.

وعليه، فلا بد لهدفنا من ان يكمن في احاطة صناعة الفحم بسياج دائري مغلق، والقول ان الفحم حالة خاصة وليس سابقة يعتد بها. وينبغي ان نسعى الى تجنب أي التزام للسنوات اللاحقة لـ 81 ـ 1982. وينبغي لنا، قبل كل شيء، ان نعدّ خطط طوارئ تحسباً لجولة الأجور التالية إذا اختارت النقابة طريق المواجهة.

أكدنا هذه القرارات في اجتماع للوزراء انعقد يوم الخامس من مارس. وأدار ديفيد هوويل ببراعة تامة الاجتماع الثلاثي التالي يوم 11 مارس، حيث فهم اننا لن نحتاج الى اجتماع ثلاثي آخر لحين جلاء الوضع المالي لمجلس الفحم.

في هذه الأثناء، أوعزنا إليه ان يعد مذكرة حول خطط الطوارئ لتوزيعها في عطلة الفصح.

بعد ان تدبرت أمر انسلال الحكومة من وضع مستحيل ـ لقاء كلفة سياسية باهظة كما أعرف ـ ركزت انتباهي على الحدّ من العواقب المالية لانسحابنا، وتهيئة الأرض كي لا نقع في وضع مريع كهذا مرة ثانية.

لقد هزّ ما جرى ديفيد هوويل هزاً. وخشي تكرار احداث يناير. ودار جدال طويل بينه وبين وزارة المالية حول «حدود التمويل الخارجي» لمجلس الفحم، ومستوى الاستثمار الذي يتوجب علينا تمويله. واضطررنا الى الموافقة على «حدود تمويل خارجي» تزيد كثيراً عن مليار جنيه.

وبالمثل فإن التهديد بالاضراب شلّ ما كان بوسعنا ان نفعله على الفور لزيادة قدرتنا على احتمال اضراب في المستقبل.

كان واضحاً ان خزين الفحم المكدس في محطات توليد الطاقة يجب ان يُزاد، ولكن كان من المستحيل اتخاذ اجراء بذلك من دون ان ينكشف، وكلما كان نقل الخزين أسرع، كان انكشاف الأمر أسهل.

ونصحنا جيم برايور حتى بعدم بحث هذه القضية مع الصناعات المعنية، انطلاقاً من ان ذلك سيكون تدبيراً استفزازياً.

وكانت وزارة الطاقة بطيئة للغاية في تنفيذ قرار نقل ما بين 4 ـ 5 ملايين طن من الفحم حتى وقت حلول مفاوضات الأجور مع نقابة عمال المناجم في الخريف.

وقيل لنا ان المجلس المركزي لتوليد الكهرباء قد يحتاج الى حيازة أراض اضافية إذا ما أريد تكديس خزين أكبر من الفحم.

عقدت اجتماعاً يوم 19 يونيو لمراجعة الوضع، وبدا لي انه جرت المبالغة كثيراً في مخاطر نقل أكداس الفحم، فالخزين المكدس بجوار المناجم ارتفع من 13 مليون طن الى 22 مليون طن خلال الأشهر الأثني عشر الماضية، وعليه فقد كان من الطبيعي تماماً ان تزداد حركة النقل قليلاً.

وكان السؤال الفعلي الذي يدور في ذهني هو ان كنا نستطيع عملياً ـ حتى لو استطعنا زيادة وتيرة نقل الفحم الى محطات التوليد ـ مقاومة الاضراب في ذلك الشتاء.

فقد بات جلياً من سير مؤتمر نقابات عمال المناجم الذي انعقد في جيرسي، خلال شهر يوليو، ان الجناح اليساري في النقابة مهووس بفكرة مجابهة الحكومة، وان آرثر سكارغيل، وهو واثق في هذه المرحلة من تسلمه الرئاسة، سيتخذ من ذلك سياسة له.

ان وزير الداخلية ويلي وايتلو يضطلع عادة بالمسؤولية الكاملة عن خطط الطوارئ، وقد أشرف بموجب ذلك على خطة للصمود بوجه اضراب عمال الفحم في الشتاء. ورفع لي تقريرا في 22 يوليو، يفيد ان الصمود المرجح لن يزيد عن 13 ـ 14 أسبوعاً إذا اندلع الاضراب هذه السنة. وأخذت هذه الحسابات في الاعتبار نقل مخزونات الفحم التي وضعناها تحت التصرف. ويمكن من الناحية النظرية، زيادة الاحتمال بقطع الكهرباء لفترات، أو استخدام الوحدات العسكرية لنقل الفحم الى محطات الكهرباء. لكن كلا الخيارين محفوف بالمصاعب. إذ سينشأ ضغط سياسي هائل للاستسلام للاضراب.

وقد تتنبه النقابة الى نوايانا لو رحنا نزيد خزين النفط في محطات توليد الكهرباء أيضاً. وخلصتُ في أغسطس، على مضض مني، الى وجوب تجنب اتخاذ تدبير كهذا في وقت سابق على تسوية الأجور مع نقابة عمال مناجم الفحم. وكان يتوجب علينا ان نعتمد على مزيج من الحكمة من المرونة والخداع حتى تصبح الحكومة في وضع قادر على ان تجابه التحدي المحيق بالاقتصاد. والمهدد ضمناً لحكم القانون، بالمركبَ المزدوج الذي يجمع قوة الاحتكار، وقوة النقابات في صناعة الفحم.

اضطرابات المدن، 1981

خلال عطلة نهاية الأسبوع، الواقعة بين 10 ـ 12 ابريل، اندلعت أعمال الشغب في حي بريكستون، جنوب لندن. فنهبت المحلات، واحرقت السيارات، وجرح 149 شرطياً و58 من المواطنين. واعتقل 215 شخصاً. ووقعت مشاهد مرعبة، شبيهة باعمال الشغب في الولايات المتحدة في عقدي الستينات والسبعينات. ووافقت على اقتراح ويلي وايتلو بأن يتولى اللورد سكارمان، وهو لورد قانوني ضليع، التحقيق في أسباب الشغب وتقديم التوصيات.

هدأت الأمور لفترة وجيزة، ثم اندلعت بعد ذلك، يوم الجمعة، 3 يوليو، معركة في منطقة ساوثهول ـ غرب لندن ـ بين جماعات حليقي الرؤوس «السكينهيد» والشباب الآسيوي، وتحولت الى أعمال شغب صار فيها الشرطيون، سريعاً، الضحية الأساسية، إذ هوجموا بقنابل البترول، والآجر، وكل ما تقع عليه اليد.

بل أن الغوغاء هاجموا رجال الاطفاء والاسعاف. وخلال عطلة نهاية الأسبوع تحول حي

توكستيث في ليفربول الى مسرح لأعمال العنف. ومن جديد اندلعت الحرائق. وأعمال النهب، والهجمات الوحشية على رجال الشرطة. وتحرك شرطيو منطقة ميرزي سايد ـ مدينة ليفربول وضواحيها ـ بهمة لتفريق الغوغاء بقنابل الغاز المسيل للدموع.

وفي يومي 8 و9 يوليو، جاء دور حي موس سايد في مانشستر، ليشهد يومين من الاضطرابات الخطيرة. وكان حضور قوات الشرطة منخفضاً على نحو متعمد في البداية. بأمل ان يتمكن «زعماء الاحياء» من تهدئة الأمور. لكنهم فشلوا بمفردهم في تحقيق ذلك، ولذلك اضطرت قوات الشرطة الى التحرك ودخول منطقة الصدامات بالقوة. وقال لي ويلي وايتلو بعد زيارته لمانشستر وليفربول ان الشغب في موس سايد اتخذ شكل اعمال نهب وتعديات. أكثر منها صدامات مباشرة مع الشرطة. اما في ليفربول فإن التوتر العنصري والبغض المرير للشرطة (كما قيل لي) كانا الأبرز. وهما برأيي ثمرة تحريض المتطرفين اليساريين.

كانت أعمال الشغب، بالطبع، بمثابة هبة سماوية لحزب العمال المعارض ولمنتقدي الحكومة عموماً. فها هنا الدليل المنتظر طويلاً على أن السياسة الاقتصادية تولد الانهيار والعنف الاجتماعي.

ووجدتني، في مجلس العموم كما في خارجه، أردّ الحجة القائلة بأن الشغب ناجم عن البطالة. وراح بعض أعضاء حزب المحافظين، وهم في غفلة من أمرهم، يرددون صدى النقد، متشكين من ان النسيج الاجتماعي تمزق بفعل العقيدة النقدية التي اعتنقناها.

ان مثل هذا القول ينسى حقيقة ان الشغب، والتعديات في ملاعب كرة القدم والجريمة عموماً، في ازدياد مطرد منذ الستينات، ومرت أغلب أيام هذه الفترة تحت نفس السياسات الاقتصادية التي ينصحنا المنتقدون بتبنيها الآن. وهناك تفسير ثالث مفاده ان الأقليات العنصرية تبدي رد فعلها على قسوة الشرطة والتمييز العنصري ـ وهذا ما أخذناه بجدية أكبر. والحق، اننا لهذا السبب بالذات دعونا اللورد سكارمان للتحقيق والابلاغ فوراً عن أسباب الشغب بعد اعمال العنف في بريكستون في ابريل.

وعقب انجازه التقرير، وضعنا اطاراً قانونياً، للتشاور بين الشرطة والسلطات المحلية، وشددنا قواعد ايقاف وتفتيش المشبوهين، وطبقنا تدابير أخرى تتعلق بالتجنيد والتدريب والانضباط المتعلق بقوات الشرطة.

ولكن مهما كانت توصيات اللورد سكارمان، ومهما كان مايكل هيزلتاين قد أفلح في

بلوغ ما يريد عن طريق البراعة في العلاقات العامة. حين بدأ التحقيق في مشاكل ميرزي سايد. فإن المطلب الراهن هو استعادة الأمن والنظام. أخبرت ويلي يوم السبت الموافق 11 يوليو، اني اعتزم زيارة مقر اسكوتلانديارد لرغبتي في الاطلاع المباشر على أسلوب معالجتهم للمصاعب.

وبعد الاطلاع على الأمور في اسكوتلانديارد، أخذوني في جولة في ارجاء بريكستون. وفي مخفر الشرطة في بريكستون، توجهت الى المقصف لأشكر العاملين، مثلما شكرت ضباط الشرطة أنفسهم، على ما يفعلونه. كما تحدثت الى سيدات متحدرات من جزر الهند الغربية في المقصف.

لقد واصلن العمل خلال فترة الاضطرابات، وهن عازمات على دعم الشرطة بتسهيلات مناسبة من توفير المطاعم النقالة، حيثما وحينما يلزم، ليلاً أو نهاراً. وكن مشمئزات، مثلي تماماً من متسببي المشاكل.

عدت في ما بعد الى اسكوتلانديارد، حيث أجريت مناقشة طويلة مع رئيس شرطة العاصمة، السير ديفيد ماكني، ونائبه ومساعده. ووجدت ثمة عدداً من الأمور تقلقهم: قالوا لي انهم يريدون ان تصدر الاحكام سريعاً بحق المخالفين ـ وهو أمر تعيقه التأجيلات المديدة في المحاكم. وكانوا قلقين أيضاً من قلة فاعلية صلاحيات القاء القبض لديهم، كما كانوا يحتاجون الى المعدات اللازمة لمكافحة الشغب حاجة ملحة تماما.

وعدتهم بكل دعم.

انها لصدمة حقاً ان يفكر المرء في نوع المعدات التي تلزم الشرطة البريطانية الآن، بما في ذلك أنواع أكبر من دروع الوقاية، والمزيد من العربات، وهراوات أطول، وخزين كاف من الطلقات المطاطية ومدافع الماء.

لقد تسلمت الشرطة من وزارة الدفاع خوذاً واقية، إلا انها يجب ان تعدل لأن قناع الخوذة لا يوفر حماية كافية من البترول المشتعل. وأكدت لويلي بعد ذلك ان يلبي هذه الاحتياجات على وجه السرعة.

وفي يوم الاثنين، 13 يوليو، قمت بزيارة مماثلة الى ليفربول. وأثناء تجوالي بالسيارة في حي توكستيث، مسرح الاضطرابات، لاحظت ان المنازل هناك رغم كل ما قيل عن الحرمان، لم تكن أسوأ البيوت في المدينة. لقد قيل لي ان بعض الشبان تورطوا في المشاكل بسبب السأم، وقلة العمل.

ولكن ما عليك إلا ان تنظر الى الرقعة التي تحيط بتلك المنازل، حيث نما العشب المتروك عالياً الى حد الخصر، والنفايات المتراكمة، حتى تكتشف زيف هذا التحليل.

ان لدى الشباب الكثير من الأعمال البناءة ان أرادوا القيام بها. عوضاً عن ذلك، تساءلت كيف يستطيع الناس العيش في أوضاع كهذه دون ان يحاولوا إزالة هذه الاقذار، وتحسين ما يحيط بهم.

ان ما يفتقده المرء حقاً هو الاحساس بالكرامة والمسؤولية الشخصية - وهو أمر تستطيع الدولة ان تزيله بسهولة، ولكن من المستحيل ان تعطيه.

كان رجال الشرطة أول من تحدثت اليهم في ليفربول. وكانت تعليقاتهم ومتطلباتهم للمعدات مماثلة لتلك التي سمعتها في لندن. كما التقيت باعضاء مجلس البلدية في مبنى بلدية المدينة، ثم تحدثت الى مجموعة من قادة الجماعات والشباب. وصدمت لما لمسته من عداء لدى هؤلاء تجاه مدير الشرطة وأفراده.

إلا أنني أصغيت بانتباه الى ما أرادوا قوله. كان هناك شخصان معهم، وهما على ما يبدو باحثان اجتماعيان، أخذا يحاولان التحدث نيابة عن الشباب. إلا ان هؤلاء الفتيان لم يكونوا بحاجة الى من يتحدث نيابة عنهم، فهم لبقون، وقد تحدثوا عن مشاكلهم بصدق عميق.

وقد ارتبكت الصحافة إيما ارتباك حين أخبرها الشبان، خلافاً لما كانت تتوقعه، انني أصغيت اليهم الاصغاء كله.

إلا أنني فعلت ما يزيد: كان لدي ما أقوله أنا نفسي. ذكرتهم ان موارد كبيرة قد ضُخت الى ليفربول.

وقلت لهم إنني قلقت بصدد ما قالوه عن الشرطة، وإنني إذ لا أكترث بلون أو بشرة المرء اطلاقاً، فإنني اكترث إزاء الجريمة، وحثثتهم على الابتعاد عن العنف أو محاولة العيش في جماعات منفصلة عنا. وقبل ان أعود ادراجي الى لندن تحدثت أيضاً مع كبير أساقفة الكاثوليك، والأسقف الانجليكاني في ليفربول، اللذين حظيا معاً باهتمام عام بوصفهما مدافعين كبيرين عن مدينتهما.

لم تترك الزيارة كلها لدي ظلاً من شك، وأنا أعود في السيارة ذلك المساء، في اننا نواجه مشاكل ضخمة في احياء مثل توكستيث وبريكستون. ينبغي على الناس ان يستعيدوا حس احترام القانون، واحترام الجيرة، واحترام أنفسهم بالذات. ورغم اننا طبقنا معظم توصيات

سكارمان والمبادرات الخاصة بإنهاض المدن. فما من علاج تقليدي يعتمد على تحرك الدولة والانفاق العام من شأنه ان يثبت فعاليته. فالداء عميق، والدواء المطلوب أعمق.

لقد كان المشاغبون، على وجه العموم، شباناً يتميزون بطاقات جسدية حيوية كبيرة إلا انها حبيسة بفعل سلسلة كاملة من الكوابح الاجتماعية. وهي تنطلق من عقالها في بعض الاحيان لتعيث فساداً، فأين راحت الكوابح؟

ان حسّ الجماعة - بما في ذلك الامتعاض من الجيران - هو أقوى الحواجز الصادّة.

لكن احياء المدن فقدت هذا الحس لأسباب شتى.

فغالباً ما كانت هذه الأحياء، ثمرة اصطنعتها السلطات المحلية، التي اقتلعت الناس من وسطها الأصلي لتزرعهم في بنايات سيئة التصميم والصيانة، لا يعرفون فيها جيرانهم الجدد.

ان بعض هؤلاء «الجيران» الجدد مختلطو الاعراق بسبب النطاق الواسع للهجرة، وعلاوة على التوترات التي كان يمكن لها ان تندلع في البداية من كل بدّ، نجد ان عائلات المهاجرين تتميز بالتمسك الشديد بالقيم التقليدية الخاصة، وقد وجدت ان هذه القيم تنهار لدى أطفالها بفعل الاحتكاك مع الثقافة الأخرى المحيطة بهم.

زد على هذا ان ترتيبات الرعاية الاجتماعية تشجع على الاستقلال وتضعف الحس بالمسؤولية. أما التلفزيون فإنه يقوض القيم الاخلاقية الشائعة التي كانت ذات يوم توحدّ سكنة الاحياء العمالية. والنتيجة حصول زيادة مطردة في الجريمة (بين الشبان) والانجاب غير الشرعي (بين الشابات).

ان كل ما يلزم براعم التمرد هذه، كي تتحول الى زهرة شغب واسع النطاق، هو ضعف السلطة وما يليها من شعور المشاغبين المحتملين بأنهم يستطيعون عمل ما يشتهون والافلات دون أذى.

ان السلطة بكل أنواعها - سلطة البيت والمدرسة والكنيسة والدولة - كانت تتدهور باطراد في سنوات ما بعد الحرب. ومن هنا تزايد العراك والشغب في كرة القدم، والاضطرابات العرقية، وانحراف الأحداث، خلال هذه الفترة.

بل لقد كانت هناك حالة أو حالتان أدى فيهما التردد العصبي من جانب الشرطة - مثل سحب الضباط من مسرح الشغب الى حين حصول تعزيزات - الى تشجيع المشاغبين وتقويض الثقة لدى أفراد المجتمع الذين يحترمون القانون، في آن.

ومما فاقم اعمال الشغب في 1981 لتتحول الى عربدة منفلتة حقيقية، هو الانطباع الذي اعطاه التلفزيون حول قدرة المشاغبين. لكل هذه الأسباب. على التمتع بمهرجان الجريمة والنهب والعنف والباسه قناع الاحتجاج الاجتماعي. فلقد بُرئت ساحتهم سلفاً.

تلك هي الظروف التي تحرك فيها شغب الشباب، مرة وأخرى ـ ولا علاقة لهذه الأسباب بالمعيار النقدي# M3 بتاتاً.

سنكون بحاجة الى الالتفات الى هذه المشاكل الأعمق، والأكثر تعقيداً. ما أن نفرغ من حل مشكلة الاقتصاد البريطاني. وقد فعلت ذلك خلال الفترتين الثانية والثالثة من حكمي، بمجموعة سياسات مكرسة للسكن والتعليم والسلطات المحلية والضمان الاجتماعي، وهي سياسات أراد المستشارون ان يسموها، رغماً عن اعتراضاتي «الثاتشرية الاجتماعية». الا اننا لم نبدأ بالتأثير في هذه الميادين إلا وقت خروجي من رئاسة الحكومة.

شقاق وزاري آخر، والتعديل الوزاري في سبتمبر 1981

راحت ميزانية 1981، طوال الصيف كله، تستمر في تأجيج الوزارة.

كان بعض الوزراء في مواقع الاعتراض منذ أمد بعيد. أما الأخرون الذين كنت اعتمد في الماضي على دعمهم، فقد راحوا ينقلبون والمفارقة، ان اللحظة التي بلغت فيها المعارضة الاستراتيجية أشدها، وصل الركود الى قاعه الأقصى.

وعلى حين ان المنشقين في الوزارة عام 1980 لم يروا التدهور الحقيقي في الوضع الاقتصادي فأصروا على زيادة الانفاق الحكومي بما يفوق طاقتنا، تراهم في عام 1981 ارتكبوا الخطأ المعاكس، إذ بالغوا في تدهور الآفاق الاقتصادية ودعوا الى انفاق أكبر بغية اخراج الاقتصاد من حمأة الركود. لا ريب في ان ثمة شيئاً مريباً في منطق هذا الحل الذي يعتبر نفسه صائباً مهما كانت المشكلة التي يريد علاجها.

ومن بين الاساطير التي رسّختها وسائل الاعلام في هذه الفترة خرافة تقول انني ووزراء المالية متكتمون تكتماً مهووساً حول السياسة الاقتصادية، واننا نتهرب من مناقشتها في مجلس الوزراء. ولعل التسربات السابقة قد تكون مفهومة إلا انها ليست المقاربة التي نتبناها. كان جيفري هاو تواقاً الى اجراء ثلاث أو أربع مناقشات اقتصادية كاملة في مجلس الوزراء كل عام،

إيماناً منه ان ذلك يساهم في كسب تأييد أعظم للسياسة، وكنت ارتاب في قدرة هذه المناقشات على توحيد الآراء، إلا اني سايرت اقتراح جيفري طالما كان ذلك يثمر نتائج عملية، وبخاصة اضفاء واقعية أكبر على الانفاق العام.

شهد مجلس الوزراء في منتصف يونيو مناقشة عامة للاقتصاد استغرقت ساعتين، وارتكزت على مختلف أوراق المالية التي تعالج عناصر عديدة قيد النقاش. وكانت الورقة الرئيسية عبارة عن مسح كامل لآخر التطورات والآفاق الاقتصادية. وأظهرت ان مصادر التمويل العامة ترتكز الى قاعدة أرسخ: فلقد خفضنا الاقتراض وسددنا بعضاً من الدين الخارجي. وكان معدل الفائدة في المملكة المتحدة (12 في المائة) أدنى بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة وفرنسا، وأدنى مما في البلدان الصناعية الرئيسية عموماً. وتوقف الانتاج الصناعي عن الهبوط، رغم ان البطالة - وهي مؤشر متأخر دوماً - ما تزال في ارتفاع. ومع ان عبء الضريبة ازداد فإننا كنا نموّل ذلك الانفاق بطريقة سليمة في الأقل - والنقود النظيفة ضرورية للانتعاش.

إلا ان وزراء آخرين، لم يروا ايجابيات في هذه الصورة. وقالوا ان وصول البطالة الى أكثر من 3 ملايين - وهو الرقم المتوقع - امر غير مقبول سياسياً، وانه لا بد من زيادة الانفاق الحكومي للتعجيل بالانتعاش الاقتصادي وترسيخه.

أما تحليلي للوضع فكان مغايراً كلياً: ان الطريق الى الانتعاش يرتبط بضمان حصول الحكومة على نصيب من دخل الأمة أصغر مما هو عليه، لتحرير الموارد واطلاقها للقطاع الخاص، حيث تعمل غالبية الشعب.

تقاطعت هذه المحاججات كلها في النقاش الوزاري يوم الخميس المصادف 23 يوليو. وكان لدي أكثر من لمحة عما سيأتي. والحق، انني حتى قبل ان انزل الى قاعة الاجتماعات الوزارية ذلك الصباح، قلت لدنيس (دنيس ثاتشر). اننا لم نقطع كل هذا الشوط حتى نعود ادراجنا الآن من حيث اتينا. ولن أمكث في موقعي كرئيسة حكومة ما لم أر استراتيجيتنا تمرّ.

لقد رفع الوزراء المنفقون طلباتهم لزيادة النفقات أكثر من 6.5 مليار جنيه، منها حوالي 2.5 مليار مطلوبه للصناعات المؤممة. إلا ان المالية دعت، في ضوء الافراط السابق في الانفاق وما تلاه من زيادات في الضرائب طبقت أصلاً، الى تقليص الانفاق العام للسنة المالية 82 - 1983 دون الارقام الاجمالية المستمدة من «الكتاب الأبيض» في مارس. والنتيجة، ان سجالاً مريراً، بل الأكثر مرارة، نشب حول الاقتصاد، أو أي موضوع آخر، ولا اتذكر حصول شيء مماثل في

المجلس الوزاري طوال مدة رئاستي للوزارة. لقد دافع «المبللون»، بالطبع، عن موقفهم بحمية مضاعفة، تعززت أكثر من جراء عدم توفر أي دليل على ان سياستنا غيرت اتجاه الأمور. ودعا البعض الى زيادة الانفاق والاقتراض العام بوصفه سبيلاً الى الانتعاش أفضل من تقليص الضرائب.

وجرى حديث عن تجميد زيادات الأجور. بل ان وزيراً مثل جون نوت، المعروف بآرائه الرصينة عن التمويل المأمون، راح يهاجم مقترحات جيفري هاو بأنها قاسية قسوة لاضرورة لها، وبغتة صارت القضية تدور حول الاستراتيجية بأكملها. لكأن الامزجة أفلتت من عقالها على حين غرة.

فاستبد بي الغضب الشديد أنا أيضاً.

كنت أظن ان بوسعنا الاعتماد على هؤلاء الناس في اللحظة الصعبة، ولم أكن لاكترث بهذا النوع من الحساب المبدع الذي يسمح لانصار النزعة النقدية ايام الطقس الحسن بأن يبرروا انقلابهم عليها. وبقي آخرون على وفائهم، وبخاصة ويلي وكيث، وبالطبع، جيفري نفسه الذي كان برجاً عاتياً من الجبروت في ذلك الوقت. والحق ان اخلاص هؤلاء هو الذي مكننا من تجاوز العقبات الكأداء.

كنت قد قلت في بداية الحكم «اعطوني ستة رجال أقوياء، صادقين، وانا اجتاز بكم الصعاب». ونادراً ما كان لدي ستة من أمثال هؤلاء.

لذلك رددت بقوة دفاعاً عن وزير المالية. وكنت على استعداد لاصدار كتاب آخر عن قضية تخفيض الضرائب مقابل الانفاق العام. إلا أنني حذرت ان لزيادة الانفاق أو الابتعاد عن الاستراتيجية المالية متوسطة المدى عواقب وخيمة على مصداقيتنا العالمية. وكنت عازمة على مواصلة الاستراتيجية ذاتها. وحين اختتمت الاجتماع، كنت أعرف أن عدد الوزراء المخالفين لوجهات نظرنا أكثر مما ينبغي. زد على ذلك ان من الصعب على هذه المجموعة من الوزراء، بعد كل ما قيل، ان تعمل كفريق جماعي ثانية.

ووجد الكثير من جوانب هذا الشقاق المرير طريقه الى اعمدة الصحف ولم يكن ذلك مجرد أقوال وزارية عامة لا تنسب الى شخص معين، بل أيضاً أقوال وكلمات محددة، لم يسبق ان طرقت مسامع الجمهور من قبل.

وكانت هناك تعليقات محرجة تماماً من فرانسيس بيم وبيتر ثورنيكروفت، اللذين كان

يفترض بهما ان يكونا مسؤولين عن عرض سياستنا الى الجمهور. وبناء على اقتراح من فرانسيس أمرت باعادة تشكيل «لجنة الارتباط» التي يفترض بالوزراء والمكتب المركزي ان يتعاونوا من خلالها لبلورة رسالة متماسكة توجه الى الجمهور. ولكن غدا من الواضح، خلال أغسطس، ان هذه الترتيبات تستثمر لتقويض الاستراتيجية.

كان جيفري هاو قد قال في مجلس العموم ان آخر «مسح للميول الصناعية» أصدره اتحاد الصناعات البريطانية، يقدم الدليل انا نشارف الآن على نهاية الركود - وهي ملاحظة قد تفتقر الى الحصافة بعض الشيء، الا انها كانت صحيحة تماماً. ثم أشار فرانسيس بيم، في عطلة نهاية الأسبوع التالية، وفي خطاب طويل، قائلاً: «ثمة دلائل قليلة تنبئ عن لحظة بدء الانتعاش. وحين يأتي هذا الانتعاش في الوقت المناسب فإنه قد يكون أبطأ وأقل مما في الماضي». ان مثل هذا التنبؤ لبالغ الجرأة حتى لو اطلقه اقتصادي، اما ان يأتي من فرانسيس، فذلك ما يحاذي الخيال.

وأضاف ان: «علينا، في سياستنا الاقتصادية، ان نعمل كشركاء مع الصناعة ومع النقابات العمالية لتحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية وخير الأسواق الواعدة للتصدير» - وهذا نوع من النزعة التعاونية الجديدة المجسدة التي ترمز الى الرفض الكلي لاستراتيجيتنا الاقتصادية.

وهكذا انتقل حتى بيتر ثورنيكروفت، الذي كان في ما مضى رئيساً بديعاً للحزب وهو في المعارضة، الى كورس «المبللين»، واصفاً نفسه بأنه يعاني من «تزايد الرطوبة» وانه «لا توجد علائم كبرى على ان (الاقتصاد) ينهض». ولما كانت هذه التعليقات قد صدرت عن رجلين يتوليان مسؤولية عرض سياسة الحكومة على الجمهور، فقد كانت بالغة الضرر. وظهرت (في هذه التورية التي لا بد منها) بمثابة «الجزء العائم من جبل الجليد».

وكان تغيير وضع النقابات موضوعاً آخر للشقاق في الوزارة. اذ كنا قد اصدرنا مشروع قرار حول حصانة النقابات بأمل تسلم الآراء حوله بنهاية 1981. ولما جاءتنا، اتضح انها تعبر عن الرغبة وسط رجال الأعمال في اتخاذ تدابير جذرية أخرى لوضع النقابات بالكامل تحت حكم القانون.

واختلفنا، جيم برايور وأنا، حول ما ينبغي عمله.

كنت أريد تدابير أخرى للحد من حصانة النقابات، مما يجعل ارصدتها خاضعة للمساءلة القضائية. أما مقترحات جيم فتقصر عن ذلك.

الواقع، ان تحليله للأمور كان يختلف جوهرياً عن تحليلي. كانت قراءته للتاريخ ترى ان بوسع النقابات انزال الهزيمة بأي تشريع ان ارادت ذلك. أما أنا فكنت أرى ان التاريخ لا يثبت شيئاً من هذا القبيل، بل يبرهن ان الحكومات في الماضي قد خذلت الأمة بسبب ضعف أعصابها، وانسحابها من المعركة في لحظة المشارفة على النصر. كما كنت على قناعة بأن هناك احتياطياً هائلاً من التأييد العام يمكن الاعتماد عليه في قضية تغيير وضع النقابات. والحق، كما قلت لجيم، ان هناك خطراً حقيقياً في ان يعتبرنا الناس ضعافاً لم نفعل سوى القليل جداً لمعالجة سلطة النقابات.

ان الخلافات بين وزراء الحكومة حول الاستراتيجية الاقتصادية - والخلاف بيني وبين جيم برايور حول التغيير النقابي - لم تكن خلافات على التفاصيل فحسب بل على الأسس أيضاً. وإذا ما أردنا تحقيق الأهداف التي حددتها أنا أيام المعارضة، فلا بد من ان توكدها وتقاتل في سبيلها وزارة جديدة. ولذا كان من الواضح لي تماماً ان هناك حاجة الى تعديل وزاري كبير إذا أردنا مواصلة سياستنا الاقتصادية، وإذا كان لي ان أبقى رئيسة حكومة.

كنت أفضل تعديل الوزارة أثناء عطلة مجلس العموم قدر الامكان، لكي يتمكن الوزراء من الاعتياد على وزارتهم قبل ان يتولى مجلس العموم استجوابهم. ولما كنت اعتقد أيضاً أن الأمور تتفاقم في العادة صعوبة في نهاية يوليو، فقد كان من المستحسن لنا جميعاً ان ننعم بالعطلة قبل اتخاذ القرارات. وعليه لم أبدأ ببحث التفاصيل مع اقرب المستشارين إلا بحلول سبتمبر. وجاءني ويلي وايتلو، ومايكل جوبلينج رئيس « العرفاء » وإيان جاو، الى تشيكرز في عطلة نهاية الأسبوع الموافقة 12 - 13 سبتمبر. وحضر معنا جانباً من اللقاء كل من بيتر كارينجتون وسيسيل باركينسون. ونفذ التعديل الوزاري يوم الاثنين.

كنت أرى، في العادة، أولئك الذين يُطلب اليهم ترك الوزارة، بدأت بأيان جيلمور وابلغته بقراري . بدا - لا أجد كلمة أخرى لوصفه - مستشيطاً. غادر داوننج ستريت وهو يلعن سياسة الحكومة أمام عدسات التلفزيون قائلاً « انها توجه الدفة بسرعة قصوى نحو الارتطام بالصخور » - وهذه محاكاة لا شائبة فيها لرجال يتخلون عن المبدأ. وأبدى كريستوفر سومز غضباً مماثلاً، ولكن بطريقة مضخمة. فقد تولدّ لدي الانطباع انه كان يشعر بأن نظام الطبيعة قد انقلب، وانه، في الواقع، يتعرض للطرد على يد خادمته. أما مارك كارلايل، الذي لم يكن وزير تربية ناجحاً، وكان يميل الى اليسار، فقد مال الى الخروج من الحكومة - الا انه فعل ذلك بأدب جم

ومزاج رائق.

وأحس جيم برايور بصدمة واضحة لاخراجه من وزارة العمل، حيث كان يعتبر نفسه مرجعاً لا غنى عنه البتة. وكانت الصحافة ملأى بتهديداته بالاستقالة من الحكومة كلياً لو غيرنا منصبه الحالي.

أردت اسناد هذا المنصب الى نورمان تيبيت الثابت، لم يكن جيم ليخيفني بالتهديدات التي يطلقها على نفسه.

لذلك قبلت حركته المخادعة، بحركة معاكسة. فعرضت عليه منصب وزير شؤون ايرلندا الشمالية. فطلب مهلة للتفكير وبعد التصارع مع النفس والاتصالات الهاتفية قبل عرضي وشغل منصب شؤون وزير ايرلندا الشمالية بدلاً عن الرجل الكيّس همفري اتكينز، الذي خلف إيان جيلمور باعتباره وزير مكتب الخارجية في مجلس العموم.

ونقلت ديفيد هوويل من وزارة الطاقة الى النقل. ورقيت نايجل لوسون، بكل سرور، ليأخذ مكان ديفيد في الوزارة، باعتباره رجلاً موهوباً، وهو المؤلف الفكري للاستراتيجية المالية المتوسطة المدى. وقد ينجح نايجل نجاحاً كبيراً كوزير دولة للطاقة، فقد طور المنافسة بهمة، وأمسك بخيوط وزارته جيداً. وراح يكدس خزين الفحم الذي لا غنى عنه لخوض الصراع مع عمال المناجم.

كان كيث جوزيف قد نقل اليّ من قبل رغبته في الخروج من وزارة الصناعة. لقد كان يعتقد ان هناك ثقافة مناهضة للمبادرة الفردية الحرة اضرت بالاداء الاقتصادي لبريطانيا على مر السنين. وعليه فقد كان من الطبيعي ان ينتقل الى وزارة التربية والتعليم، حيث ضربت تلك الثقافة جذورها عميقاً.

بناء عليه نقلت كيث الى وزارتي القديمة ليحل محل مارك كارلايل. واحتل نورمان فاولر وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، وهي الحقيبة التي تولاها في المعارضة، بدلاً من باتريك جينكن، الذي تولى الصناعة بدل كيث. وأصبحت جانيت يونغ، وهي صديقة لسنوات، وقد انخرطت في السياسة كرئيسة لمجلس مدينة أوكسفورد، زعيمة للاغلبية في مجلس اللوردات، وكانت هذه أول مرة تحتل فيها امرأة هذا المنصب، متولية مسؤولية كريستوفر سومز عن الخدمة المدنية.

لعل أهم التغييرات قاطبة هي ترقية نورمان تيبيت ليأخذ مكان جيم برايور في وزارة العمل.

يتمتع نورمان بخبرة إدارة العلاقات الصناعية، فهو ذاته نقابي. وقد سبق ان عمل موظفاً في اتحاد طياري الخطوط الجوية البريطانية، ولم يكن يحمل أية أوهام عن العالم الشرير الصعب للنزعة النقابية اليسارية المتصلبة، لكنه لا يشك، بالمقابل، في النزاهة الجوهرية لمعظم أعضاء النقابات.

لقد كان نورمان مؤيداً صادقاً لنوع المعالجة التي كنا نرتأيها انا وكيث جوزيف، وكان يعرف موقع التغيير النقابي من عموم استراتيجيتنا. فكان نورمان أيضاً واحداً من انشط العاملين الحزبيين في البرلمان وفي المنابر العامة الأخرى. لعل الامتعاض الصاخب الذي انطلق بسبب مغادرته دليل على انه الرجل المناسب للوظيفة. لقد كان امرءاً يخشونه.

اتفقت مع بيتر ثورنيكروفت على ان يكف عن اشغال منصب رئيس الحزب. فقد كنت منزعجة من بعض تصرفات بيتر في الأشهر الأخيرة. لكني لن أنسى قط مدى اسهامه في النصر الانتخابي لعام 1979. لقد كان امرءاً ينتمي الى المدرسة القديمة من القادة السياسيين - رجل قوة ووقار - وظل صديقاً وفياً. وعينت سيسيل باركينسون ليحل محله - وهو شخص ديناميكي، مترع بالحس السليم، ومحاسب جيد، وشارح بارع للأمور، اضافة الى كونه (وهذا لا يقل أهمية) من جناحي في الحزب.

نتيجة لهذه التبديلات تغيرت طبيعة مجلس الوزراء برمتها. وبعد الاجتماع الأول للوزارة الجديدة. أفصحت لديفيد وولفسون وجون هوسكينز عن الفارق الذي أحسست به حين بات أغلب أعضاء الحكومة من صفي.

هذا لا يعني اننا سنتفق دوماً، أو انه لن تحصل مناقشات منتظمة حول الانفاق العام. فسيظل بعض الخلاف قائماً على الدوام، وقد بقي جيم برايور، حسب طلبه، عضواً في اللجنة الاقتصادية. ولكن الأمر سيقتضي انصرام عدة سنوات قبل ان تبرز قضية تفصلني جوهرياً عن اغلبية اعضاء مجلس الوزراء، إلا ان الانتعاش الاقتصادي البريطاني غدا وقتئذ حقيقة مقبولة - بل ميسورة القبول - من حقائق الحياة، بينما كان عام 1981 موضع خلاف.

بعد يوم من التعديل الوزاري، خرجت صحيفة «التايمز» بافتتاحية بعنوان «الأول بين الأوائل»، توجز رد الفعل على التغييرات التي أجريتها.

ان الانطباع الختامي... الذي يتركه هذا التعديل الوزاري، هو ان خاتم واسلوب رئيسة الحكومة لا ينمحيان. فلقد اعادت توكيد هيمنتها السياسية وعززت ايمانها بسياستها الخاصة.

وقد كافأت الذين يشاطرونها هذا الايمان، وعاقبت بعض من لا يشاطرون. وإذا ما نجحت - ونعني بالنجاح قدرتها على اعادة بعث الاقتصاد البريطاني وفوز حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة - فسيكون ذلك نصراً شخصياً لامعاً. أما إذا فشلت، فإن اللوم سيقع على بابها، رغم ان الاضرار والاصابات ستمتد لتشمل المشهد السياسي والاقتصادي الواسع».

.. بوسعي ان تقبل ذلك.

مؤتمر حزب المحافظين لعام 1981

لقد هزم «المبللون»، إلا انهم لم يدركوا ذلك حق الادراك، فقرروا شن آخر هجوم في مؤتمر الحزب المعقود في بلاكبول، في اكتوبر 1981.

كانت الأوضاع كالحة عشية المؤتمر.

فالتضخم، الذي هبط بحدة منذ 1980، ظل يتراوح بعناد بين 11 في المائة و12 في المائة. وارتفعت معدلات الفائدة منتصف سبتمبر بنسبة 2 في المائة، من جراء العجز في الميزانية الامريكية الى حد كبير. وأدى ذلك الى محو التقليص الذي اتاحه التخفيض المكلف في ميزانية شهر مارس.

ثم تلقيت - بعد وقت قصير من وصولي الى ملبورن لحضور مؤتمر الكومنولث في 30 سبتمبر - مكالمة هاتفية تفيد ان علينا اجراء زيادة ثانية قدرها 2 في المائة. وبذلك تقف معدلات الفائدة الآن عند نسبة 16 في المائة المنذرة.

فوق ذلك كله، راحت البطالة تواصل ارتفاعها المحموم: ستبلغ رقماً هائلا تعلنه المانشيتات، هو 3 ملايين، في يناير 1982، وقد بدا وقوع ذلك محتوماً منذ خريف 1981.

بناء على ذلك، لم يقنع معظم الناس بأن الركود يوشك على بلوغ نهايته، كما ان الاحساس الجديد بتوجيه الحكومة كان حديث العهد الى حد لم يكن ليؤثر على الرأي العام.

وكنا نواجه أيضاً صعوبات سياسية لسبب آخر. ان ضعف حزب العمال، الذي خدمنا في البداية، قد اتاح بروز حزب جديد هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي قفز الى حلبة المنافسة السياسية. وكان الاحرار الديمقراطيون الاجتماعيون، في اكتوبر يتمتعون بـ 40 في المائة من التأييد حسب استطلاعات الرأي العام.

أما في نهاية العام فقد وصلت النسبة الى 50 في المائة. (في الأسبوع الأخير من نوفمبر. خاضت شيرلي ويليامز انتخابات اكمالية فرعية في دائرة كروسبي، واسنطاعت ان تنال أغلبية 19 ألف صوت للمحافظين وتعود الى مجلس العموم). وراحت الصحافة تصفني عشية انعقاد المؤتمر بأني «اقل رؤساء الحكومة شعبية منذ بدء العمل باستطلاعات الرأي العام».

وبالطبع كانت الاحصائيات مضللة في هذه النقطة.

ان معدلات الفائدة كانت سترتفع أكثر لو لم نتخذ التدابير التي اتخذناها في الميزانية. وقد استطعنا ان نبدأ بخفض معدلات الفائدة من جديد في ظروف اسابيع. وكانت العوامل الديمغرافية مهمة شأن الركود في تفسير ارتفاع البطالة. ان انخفاض معدل الولادات خلال الحرب العالمية الأولى يعني ان عدد المتقاعدين في أوائل الثمانينات كان أقل من عدد المتقاعدين في أوائل السبعينات. زد على ذلك ان عدد الشباب الذين دخلوا سوق العمل بلغ مستوى قياسيا نتيجة لـ«ازدهار الولادات» في الستينات. فكان على الاقتصاد ان يوفر بين 1979 و1981 وظائف اضافية تبلغ 83 ألف وظيفة سنوياً، لمجرد وقف نمو البطالة.

ولكن الأمور لم تظهر بهذه الصورة في ذلك الوقت. وقرر «المبللون» استغلال صعوباتنا الظاهرة الى أقصى حد في بلاكبول. وشهدت ما بدا لي انه جهد منسق لجرّ الحزب الى الوقوف ضد سياسات الحكومة، سواء في قاعة المؤتمر، أم على حواشي اللقاءات خارجه. وقد رد نايجل لوسون، على نقاد الحكومة رداً مفحماً في خطابه الموجه الى «مجموعة سيلسدون». اذ اشار نايجل الى ان الاحتماء بالتعميمات السياسية ليس سجالاً البتة. وقال:

«لا يمكنكم محاربة التضخم بنجاح ما لم تكن لديكم سياسات اقتصادية معقولة. ليس ثمة فائدة في ان تخدعوا انفسكم بأن السياسة تستطيع ان تبرز ذلك كله.... ان ما يقدمه لنا (نقاد الاستراتيجية) لا يزيد عن قدم مثلوجة ألبست لباس مبدأ سامي».

أما في النقاش الاقتصادي للمؤتمر فقد شنت الهجوم علينا شخصية لا تقل مقاماً عن ادوارد هيث نفسه. اذ جادل هيث قائلاً ان هناك بدائل متاحة عن السياسات الحالية، إلا اننا كنا نرفض تبنيها. كان السجال مهذباً في الشكل، حسن السبك في المحتوى، وجياشاً في العواطف. وألقى كلا الجانبين تحليلات اقتصادية حادة على مستوى رفيع. فالمخاطر ذاتها كانت بمستوى رفيع. ان هزيمة برنامجنا في المؤتمر كان من شأنها ان تعطي النواب «المبللين» الشجاعة الكافية لتصعيد الهجوم لدى استئناف البرلمان لعمله، مما يقود الى عواقب غير محسوبة. أما هزيمة

نقادنا، وهذا ما حصل، فمن شأنها ان تقوي سلطتنا المعنوية.

وتولى جيفري هاو الردّ على هيث، ولخصّ موقفنا بلهجة باردة، محسوبة، ومقنعة، مذكّراً المؤتمر بكلمات تيد نفسه في مقدمته لبيان المحافظين عام 1970:

«ما من شيء في هذا العالم أضر ببريطانيا أكثر من التراجع والحشو الذي برز في السنوات الأخيرة. ان السياسة ما ان ترسم، حتى يتوجب على رئيس الحكومة وزملائه ان يمتلكوا الشجاعة للثبات عليها». ثم قال جيفري «انني أوافق على كل كلمة من هذه الكلمات».

وكسب خطابه بعضاً من المتشككين وضمن لنا فوزاً مريحاً. مع ذلك، شعرت، في خطابي الذي القيته لاحقاً، بالحاجة الى تثبيت انتصارنا بالرد على حجج هيث وغيره رداً صريحاً.

«ان بطالة اليوم ترجع جزئياً الى الزيادة الحادة في أسعار النفط. فلقد امتصت هذه الزيادة نقوداً كان يمكن ان تذهب الى زيادة الاستثمارات أو شراء المنتجات التي تنتجها المصانع البريطانية. إلا ان ذلك ليس كل القصة. فالكثير جداً من البطالة الحالية عندنا يرجع الى الزيادات الهائلة السابقة في الأجور التي لا تضارعها زيادة في المنتوج، والى الممارسات المعوقة من جانب النقابات، والى الافراط في اليد العاملة، والى الاضرابات، والادارة المهملة، والى الاعتقاد الأساسي بأنه مهما حصل، فإن الحكومة ستأتي لنجدة الشركات التي تعاني من صعوبات. وما من سياسة ستنجح إذا تهربت من هذه القضايا الأساسية».

ورغم ان «المبللين» كانوا سيواصلون التشكيك لستة أشهر أخرى، فإن سياستنا بدأت بالنجاح.

ان أولى بوادر الانتعاش في صيف 1981 تأكدت في احصائيات ربع السنة اللاحق، لتسجل بداية فترة طويلة من النمو الاقتصادي المتواصل. أعقب ذلك انتعاش سياسي بتحسن أرقام الاستطلاعات في ربيع 1982. وكنا نوشك على ان نجد أنفسنا في حرب الفولكلاندز إلا اننا كنا قد فزنا بمعركة بريطانيا الثانية.

1 ـ ان ارتفاع معدلات الفائدة يدفع الناس الى زيادة ودائعهم المصرفية المولدة للفائدة، وتقليل الموجودات غير المولدة للفائدة أو الموجودات النقدية المباشرة، في حساباتهم الجارية.

2 ـ بدأ اضراب الخدمة المدنية في مارس 1981 واستمر 5 أشهر. لقد اضرب اعضاء النقابات

اضرابات اختيارية في بعض المؤسسات الحكومية المهمة، بما في ذلك موظفو الكومبيوتر في دائرة جباية الضرائب، مما كلف الحكومة أكثر من 350 مليون جنيه خسارة الفوائد على النقود المقترضة لتغطية الضرائب المؤخرة او المفقودة عن الدخل. كما جرى تحرك صناعي في GCHO، المنشاة التي تحتل قلب جهاز استخبارات الاشارات في بريطانيا، مما دفعنا الى اتخاذ قرار في يناير 1984 بحظر النقابات فيها.

الغرب والباقون

الفصل السادس

بداية اعادة توكيد النفوذ الغربي - والبريطاني - في الشؤون الدولية، خلال فترة 1981 - 1982.

لم نكن لنعرف ذلك في حينه، الا ان عام 1981 كان آخر عام لتراجع الغرب امام محور توافق الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث. بدأت السنة باطلاق ايران سراح الرهائن الامريكيين باسلوب مقصود لاهانة الرئيس كارتر. وانتهت بسحق نقابة التضامن في بولونيا. وان يكن ذلك بصورة مؤقتة.

ان انحراف السياسة الدولية في فترة ما بعد الفيتنام، حيث كان الاتحاد السوفياتي يتوغل في العالم الثالث بمساعدة اتباعه الكوبيين. وكانت الولايات المتحدة تبدي ردود فعل عصبية ودفاعية. قد استقر الآن في قالب ثابت ظاهريا. ونجمت عن ذلك عواقب عدة. فلقد بات الاتحاد السوفياتي اكثر غطرسة. والعالم الثالث اكثر عدوانية. في مطالبته باعادة التوزيع العالمي للثورة. والغرب ميال للتنازع مع نفسه وابرام الصفقات الخاصة مع منظمات مثل الاوبك. واصدقاؤنا في العالم الثالث يرون مصير الشاه ويميلون الى ارجاء الرهان. غير ان الميول الرادعة التي انطلقت بوجه خاص في عام 1979، مثل قرار نشر صواريخ كروز وبيرشنغ في اوروبا لم تكن قد اعطت ثمارها الملموسة او لم تكن بعد قد اقنعت الناس بأن المد قد انقلب. الواقع انه كان قد بدأ بالانقلاب لتوه.

محادثات مبكرة مع الرئيس ريجان

جاء انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة في نوفمبر 1980، ليشكل نقطة انعطاف في الشؤون الامريكية مثلما كان انتصاري الانتخابي في مايو 1979 انعطافا في شؤون المملكة

المتحدة، وبالطبع تحولا اوسع في السياسة العالمية.

لقد ترك المثال البريطاني تأثيره، بمرور الاعوام، على بلدان اخرى في قارات عديدة، وبخاصة في مجال السياسة الاقتصادية. الآن ان انتخاب رونالد ريجان كان يتميز بأهمية جوهرية وآنية، لأنه بين ان الولايات المتحدة، اعظم قوة من قوى الحرية في العالم كله، توشك ان تؤكد قيادتها الواثقة في الشؤون العالمية. لم يخامرني ادنى شك في اهمية هذا التغيير، واعتبرت ان الواجب يقتضيني، منذ البداية، ان افعل كل ما بوسعي القيام به لتقوية ودعم استراتيجية الرئيس ريجان الجريئة لكسب الحرب الباردة التي كان الغرب يخسرها ببطء ولكن باستمرار.

سمعت بأخبار نتائج الانتخابات الامريكية في الساعات المبكرة من صباح الاربعاء الموافق 5 نوفمبر. فأسرعت ارسل احر التهاني، داعية الرئيس المنتخب الى زيارة بريطانيا قريبا.

كنت قد التقيت الحاكم ريجان مرتين اثناء تزعمي للمعارضة. وقد اعجبت على الفور بدفئه، وسحره، وافتقاره التام الى الضعف، وهي خصال لم تتغير قط في سنواته القيادية اللاحقة. وكنت اعرف قبل كل شيء، انني اتحدث الى شخص يشعر ويفكر غريزيا مثلما اشعر وافكر. ليس فقط بصدد السياسة بل بصدد فلسفة الحكم، ورؤية الطبيعة البشرية، وكل القيم والمثل العليا التي تكمن - او يجب ان تكمن - في صلب طموح السياسي لقيادة بلاده.

لقد كان الاشخاص الادنى منه منزلة، يستهلون استصغار شأنه، مثلما فعل العديد من خصومه في الماضي.

ان اسلوب عمله واتخاذه القرار كان مستقبلا، واسع التماس - اي مغايرا لاسلوبي تماما. وهذا ناجم بالطبع عن اختلاف نظام الحكم في بلدينا، لا عن تباين المزاج والطبع. كان ريجان يضع توجهات عامة، واضحة للادارة، ويتوقع من مرؤوسيه ان يطبقوا ذلك على مستوى التفاصيل. وتتلخص هذه الاهداف في انعاش الاقتصاد الامريكي من خلال تقليص الضرائب، واحياء القوة الامريكية بزيادة البناء الدفاعي، واعادة توكيد الثقة الامريكية بالنفس. ونجح رونالد ريجان في بلوغ هذه الاهداف، فلم يقتصر على الدعوة اليها بل راح، بمعنى من المعاني، يجسدها. لقد كان امريكيا نشيطا بهيجا، ذا ثقة كبيرة بالنفس، وطباع حسنة، وقد صعد من لجة الفقر الى مدارج البيت الابيض - مكررا الحلم الامريكي - ولم يكن ليتهيب من استخدام القوة الامريكية او ممارسة الدور القيادي الامريكي في تحالف الاطلسي. لقد ألهم الشعب

الامريكي، ثم راح يلهم الشعوبالقاطنة وراء الستار الحديدي بالحديث حديثا صريحا عن امبراطورية الشر التي تضطهدهم.

وعلى اي حال فان سياسات التنافس العسكري والاقتصادي والتكنولوجي مع الاتحاد السوفياتي كانت، عند هذه النقطة، قد بدأت لتوها ليس الا. وكان ما يزال على الرئيس رجان ان يواجه جمهوريا ريبيا داخل الوطن عموما وبين حلفائه خصوصا، بما في ذلك معظم زملائي في الحكومة. ولعلني كنت الهتاف الوحيد له في حلف الاطلسي.

لذلك سررت أيما سرور لما علمت ان الرئيس الجديد يرغب في ان اكون اول رئيس حكومة اجنبي يزور الولايات المتحدة بعد تسلمه مقاليد الحكم. وفي يوم الاربعاء المصادف 25 فبراير، وفي الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة اقلعت طائرة 72 التابعة للقوة الجوية الملكية وهي الطائرة التي احلق بها في مثل هذه المناسبا، باتجاه واشنطن. كان بيتر كارينجتون بصحبتي، وهو لا يشاطرني اصلا آرائي بصدد سياسات الرئيس، وكان عازما على اتباع سبيل كنت اعرف انه سيكون، في الممارسة عظيما، في ضوء الالتزام المكين من جانب الرئيس بصدد معين من المواقف. كانت الولايات المتحدة تلقى معارضة من حلفائها بصدد عدد من القضايا، مثل الحد من التسلح، والدعم الامريكي للحكومة العسكرية في السلفادور، وتزايد عجز الميزانية الامريكية. كنا نخشى ان تتخط الادارة الجديدة لخفض الضرائب قد يزيد العجز - رغم اننا كنا نأمل في هذه المرحلة ان ينجح الرئيس في تحقيق تخفيضات كبرى في الانفاق كان قد رفعها اصلا الى الكونجرس. ولما كانت لدينا كثرة من الامور التي يتوجب بحثها، فاني لم اجد فائدة في اثارة قضية ناميبيا التي كان بيتر كارنجتون يود اثارتها. كنت اعرف ان الامريكان لن يضغطوا على جنوب افريقيا للانسحاب من نامبيا ما لم ينسحب الـ 20 الف جندي كوبي من انغولا المجاورة. الاكثر من ذلك، كنت ارى، شخصيا. ان تأكيدهم على هذا الربط مبرر تماما. وعلى اي حال هناك مبدأ واحد في الدبلوماسية يتعين على الدبلوماسيين الالتفات اليه مرارا: لا فائدة ترتجى من خوض نزاع مع صديق حين تعرف انك لن تفوز به، وان ثمن الخسارة قد يكون نهاية الصداقة.

امضيت صباح يومي الاول بواشنطن في عقده اجتماعات مع الرئيس - اول تجاذب لاطراف الحديث معه ثم مع وزير الخارجية اليكسندري هيج. حضرها بيتر كارنجتون. واخيرا مع اعضاء الوزارة الامريكية. وهناك حدثان قعا عشية مناقشاتنا وكان لهما اكبر الاثر عليها.

اولا، كان نائب وزير الخارجية للشؤون الاوروبية، لورنس ايجلبرجر، قد جاء الى بريطانيا وعواصم اوروبية اخرى ليطعلنا على على ملف من القرائن التي تساند زعم الولايات المتحدة بأن الاسلحة تتدفق من كوبا، التي تعمل كوكيل للاتحاد السوفياتي، الى السلفادور لدعم الثورة على الحكومة الموالية للغرب هناك، وان كانت بلا ريب حكومية بغيضة مع ذلك كانت هناك اختلافات في الرأي حول ما اذا كان الخطر بالجدية التي تزعمها الولايات المتحدة. الا ان الدليل الذي شاهدنه الآن سهل علينا الاعراب عن تأييدنا لأهداف الامريكية في المنطقة ومقاومة ضغوط اللوبيات الاخرى. واصدرت وزارة الخارجية قبل توجهي الى امريكا، بيانا رسميا بهذا المعنى. وبين لي الرئيس ريجان عزمه على اتباع سياسة جديدة لمقاومة التخريب الشيوعي بواسطة كوبا. تتضمن تقوية علاقات امريكا مع ما كانت تعتبره الآن الجار المهم و لكن الضعيف: المكسيك. تفهمت ذلك له ووافقته عليه، لكن حذرت من خطر خسارة حرب الدعاية حول السلفادور، فالنغطيات احادية تماما.

اما التطور الثاني والاهم فهو خطاب الرئيس بريجنيف، الذي يقترح عقد قمة دولية، وحظرا على «القوات النووية الميدانية» (TNF) في اوروبا. ان النقاشات حول كيفية رد الادارة الجديدة على الاقتراح سيطرت على عالم الاعلام فائق النشاط في واشنطن. واعربت، علنا، عن الحذر من افق عقد اجتماع قمة مبكر ومن المقترحات الروسية حول القوات النووية الميدانية، التي ستترك الروس يتمتعون بتفوق ساحق نظرا لأنهم نشروا القوات بينما لم ننشر نحن شيئا، بعد، واتضح ان الرئيس ريجان يحمل رأيا مماثلا. وكنا ندرك معا طبيعة التكتيكات السوفياتية واحتمال ان يكون ذلك جزءا من مسعاهم لتشتيت وشق خصومهم الاوروبيين. كان ذلك آخر تطور في معركة الدعاية السوفياتية التي لم يقترحوا عنها عن نشر جديد للأسلحة النووية وذلك بعد ما اكملوا بالضبط نصب منظومات اسلحتهم الحديثة. وكان مقدرا لهذه القضية ان تسيطر على التفكير السياسي للحلف على مدى السنوات الست اللاحقة.

حظيت لدى وصولي الى واشنطن بمركز الاهتمام، لا لقربي من الرئيس الجديد، بل لسبب آخر اقل اطراء، ففيما كنت في طريقي الى امريكا، اطلع القراء في الولايات المتحدة على مقال نشرته مجلة «تايم» بعنوان «محاصرة ولكن لا ترضخ» يفيد ان حكومتي غارقة في المصاعب. وألمحت الصحافة الامريكية كما المعلقون الامريكان الى ان تشابه المعالجة الاقتصادية لدى الحكومتين البريطانية والامريكية، فان المشاكل الاقتصادية التي نواجهها نحن الآن - وبخاصة

ارتفاع البطالة وتزايدها - سرعان ما ستنشب في الولايات المتحدة ايضا . وهذا بدوره دفع بعض أعضاء الادارة وآخرين قريبين منها - ولكن ليس الرئيس ولو للحظة - للقول بأ الفشل المزعوم لـ« التجربة الثاتشرية » نبعت من عدم كفاية جذريتنا . الواقع انني حين كنت في واشنطن ، تحدث وزير الخزانة دونالد ريجان ، بأفكار مماثلة الى الكونجرس قبل ان ينصرف ليأتي الى وليمة غداء كنت ضيفة الشرف فيها ، وقد حظي ذلك، كما هو مفهوم ، بقسط كبير من التغطية الاعلامية في بريطانيا . وقد اغتنمت كل فرصة ممكنة لاوضح حقائق الامور لكل من الصحافة وشيوخ الكونجرس الذين التقيتهم . فبريطانيا ،على عكس الولايات المتحدة مجبرة على معالجة ميراث اشتراكي فاتك - التأميم ، سلطة النقابات ، والثقافة المتأصلة المعادية لروحية المشروع الحر . لذا فان سياسة الاسعار والمداخيل التي اتبعتها حكومة العمال ، مقرونة ، بالسياسات النقدية الرخوة ، قد زادت كثيرا من الصعوبات المحتومة للانتقال ، نظرا لأن انفجار الاجور في القطاع العام حتم زيادة الانفاق الحكومي . وقدر لي ان اطمنه بأن الاخبار عن بدء القداس الجنائزي على روح سياساتي ، سابقة للاوان . فهناك على الدوام طور خلال المرض يبدو فيه مذاق الدواء أمَر من الداء ، ولكن لا ينبغي ان يدفعك ذلك الى التوقف عن تناول العلاج . وقلت اني اشعر ان هناك اعترافا عميقا وسط الشعب البريطاني بصواب سياساتي .

وبعد حديث آخر قصير على فنجان قهوة مع الرئيس ، شاركتنا فيه نانسي ودينس ، غادر وفدنا واشنطن قاصدا نيويورك . واجريت محادثات مع الدكتور فالديهامي ، السكرتير العام للامم المتحدة ، عصر ذلك اليوم ، ثم تحدثت في المساء امام جمهور حول موضوع « الدفاع والحرية » . اوجزت في كلمتي شعور بالتفاؤل الحذر من العقد التي تتضح امامنا :

.. اننا نعرف منذ امد بعيد ان الثمانينات ستكون عقدا صعبا مفعما بالخطر . فستنشب ازمات ومصاعب . لكني اؤمن ان المد اخذ ينقلب لصالحنا . فالعالم النامي يدرك حقائق المطامح السوفياتية والحياة السوفياتية . وهناك عزم جديد في التحالف الغربي . وهناك قيادة جديدة في الولايات المتحدة تمنح الثقة والامل لجميع أبناء العالم الحر

زيارة الى الهند والخليج

عقدت في 20 مايو 1930 اجتماعا لدرساة الموضوع الذي اثاره الغزو الروسي لافغانستان

ووضعه، متأخرا. قرب اعلى فقرة في جدول الاعمال الدولي للغرب: السبيل الى منع التوسع السوفياتي في العالم النامي. ان الامكانات قد تغيرت الآن مع بدء احياء الولايات المتحدة. لكني لم اشك ان بوسع بريطانيا ان تلعب، علاوة على دورها كحليف وصديق للولايات المتحدة، دورا كبيرا آخر لا احد سواها يستطيعه. ان اليسار يصور ارث الامبراطورية البريطانية بوصفه ارثا من المرارة والافقار في المستعمرات السابقة: ان هذه الصورة مشوهة وغير دقيقة بالمرة. فأولئك الذين تعاملت معهم في هذه البلدان لا يرون بريطانيا بهذا المنظار. دع البلاغة الخطابية جانبا، وستجد باستثناء بعض الحالات المعينة مثل العلاقات مع جنوب افريقيا، انه ما من بلد يحظى بالثقة والاحترام في كل القارات مثل بريطانيا. وفي عام 1981 بدأت استخدام هذه العلاقات بصورة منهجية افضل لانماء مصالح بريطانيا، والمصالح الاوسع للغرب.

وفي يوم الاربعاء، الموافق 15 ابريل 1981، بدأت زيارة للهند. سبق لي ان زرت هذا البلد مرتين والتقيت رئيسة وزرائه السيدة غاندي، 3 مرات. ان الاهمية الاستراتيجية للهند باتت اكبر الآن. وقد دأبت الهند على احراز تقدم اقتصادي، وبخاصة في القطاع الحاسم: الزراعة. وهي الآن واحدة من قادة حركة عدم الانحياز، وتنامي دورها في هذا المجال بعد رحيل المارشال تيتو. كانت مجموعة الامم هذه مهمة بالنسبة لنا بسبب موقفها من الغزو السوفياتي لافغانستان. وبوسع الهند ان تغدو مصدر صعوبة مكينة بدلا من العون، ان اختارت ذلك. فعلاقاتها التقليدية الوثيقة مع روسيا وعدائها التقليدي لباكستان، التي تحولت في هذه الاثناء الى قاعدة رئيسية للانصار الافغان المعادين للشيوعية، تعني جميعا ان على الغرب ان يراعي مشاعر وحاجات الحكومة الهندية برهافة دقيقة.

اما في مجال العلاقات الثنائية، فقد كانت هناك مسألة شائكة تتعلق بقانون الجنسية البريطانية في المستقبل - ليس اقلها الهجرة من شبه القارة الهندية.

كانت محادثاتي مع السيدة غاندي مثيرة للاهتمام، الا انها غير حاسمة الى حد كبير. ويبدو ان الكثير من وقت الوزارة الهندية يصرف على تخصيص العقود وتوزيعها - وليس هذا بالمثير للاستغراب في بلد اشتراكي - في حين اني كنت مهتمة اكثر بالمسائل الدولية. ولم افلح في اقناع السيدة غاندي بشجب الغزو السوفياتي لافغانستان، كما كنت آمل. فقد صدتني باعذار مألوفة، الا انها كانت محرجة في ذلك. ولم افلح قط في جر السيدة غاندي او حلفائها بعيدا عن التحالف التقليدي مع الاتحاد السوفياتي الا بعد انهيار الشيوعية ودفعها قريبا الى

امريكا. الا اننا وطدنا علاقة عمل انجلو - هندية طيبة في شؤون الكومنولث، والجوانب التطبيقية لمعونة العالم الثالث، حيث كانت تحمل آراء متصلبة حول ما بنبغي علمه اكثر من بقية قادة العالم الثالث. ولم تتكدر هذه العلاقة الطيبة، طويلا، بالخلاف حول قانون الجنسية البريطانية. لقد طالبت بشدة باجراء تعديلات على القانون بما يسمح للمزيد من العوائل الهندية بدخول بريطانيا. اما انا فقد صمدت في مواقعي دفاعا عن القانون اياه. وانطباعي انه بالرغم من ان الهجوم جرى في اللقاءات الخاصة والعامة على حد سواء في المؤتمر الصحافي الختامي واجهت اسئلة عدائية) فان السيدة غاندي نفسها كانت تتجاوب في ذلك مع الضغط الشعبي.

كنت اود السيدة غاندي واحترمها، لقد كانت سياساتها تتجاوز حدود التحكم، ولكن ليس في مقدور احد ان يحكم الهند بنجاح الا اذا كان امرءا قويا ذا شخصية جبارة. كما قالت السيدة غاندي - ولعله ليس مجرد اسطورة ان نرى ذلك خصلة انثوية - امرأة عملية بشكل كبير. فمثلا انها كانت تصر دوما على ان ما تحتاجه الهند - وهذا ما يبدو للبعض بدائيا - هو توفير وسائل معونة اساسية تتيح للفلاحين انتاج المزد من الغذاء. وكانت، مثلي، تفهم الفوائد التي يمكن للعمل ان يأتي بها، وقد كانت اصلا تجلب انواعا شتى من الحبوب والتقنيات الزراعية. ان نقطة ضعفها تكمن في انها لم تدرك قط اهمية السوق الحر.

وعدا عن محادثاتي مع السيدة غاندي وآخرين، اطلعت على ثلاثة جوانب مختلفة من الهند الجديدة. ففي يوم الخميس خاطبت البرلمان الهندي، وفي يوم الجمعة زرت قرية هندية تحولت فيها كفاءة الزراعة الفلاحية، وفي السبت تجولت في مركز البحوث الذرية في بومبايغ. وشعرت ان زيارتي للهند ساحرة مثلما كان متوقعا، الا انها كانت، خلافا لما هو متوقع، ناجحة، وان تكن خالية من اية تطورات دراماتيكية.

وأسفت على مغادرة الهند بهذه السرعة فكل زيارة لها توقد رغبتي في العودة اليها في زيارة اطول.

يوم الاحد، غادرت قاصدة المملكة العربية السعودية والخليج. كان بنبغي لي ان ارتدي ملابس خصيصا لهذه الزيارة، فمن الاهمية بمكان احترام اعراف وتقاليد هذه المجتمعات الاسلامية المحافظة. وخلافا لما قد يظنه المرء، فلم يكونوا مستغربين للالتقاء بأول امرأة غربية تحتل منصب رئيس وزراء. واكتشفت فيما بعد مدى اهمية زوجات الشخصيات العربية البارزة

الحق، ان العديد من هاته النسوة، عريقات النشأة جيدات التعليم، وعميقات الاطلاع. ان الغرب لا يقدر نفوذهن حق قدرة، وان تجاذب الحديث معهن في الاماسي ليعد مناسبة مثيرة حقا.

كنت اول رئيس وزراء بريطاني يزور هذه الدول. الا ان صلات بريطانيا مع المنطقة قوية تقليديا، وهي تعود الى الايام التي كنا نتولى فيها الدفاع عن بعض دول الخليج، قبل اكتشاف النفط بكثير. وكنت اشعر بالاسى على الدوام، حتى وقت الزراية، لقرار حكومة تيدهيث بعدم الغائها قرار حكومة ويلسون بسحب قواتنا والغاء العديد من مسؤولياتنا شرقي السويس. لقد بيّنت الاحداث، مرارا وتكرارا، ان سياسة الغرب لا يمكن ان تتنصل بالكامل من هذه المنطقة الحيوية استراتيجيا. غير ان بريطانيا، على اية حال، واصلت تقديم المعدات والتدريب والمشورة.

سعيت في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الى تطمين مضيفي انه مهما كانت القرارات التي ستتخذ حول قوة الانتشار السريع (RDF) قيد البحث آنذاك، حيث كان البعض يخشى ان تمهد الطريق للقيام بغزو عسكري مباشر في الشرق الاوسط، فان شيئا من هذا القبيل لن يحصل بدون علمهم ورضاهم. كان النزاع العراقي - الايراني مستمرا، وان يكن بمستوى متدني من الحدة. ولم يكن احد يعلم مى خطورة التهديد الذي يمكن ان ينجم عن الاصولية الاسلامية. ان الوجود الغربي المكشوف اكثر مما ينبغي قد يقدم الذريعة للأصولية، اما قلة الدعم الغربي اكثر مما ينبغي، فقد توفر الفرصة. لقد تشكل مجلس التعاون الخليجي ليوحد جهود دول المنطقة لضمان امنها المتبادل. وهذا تطور جدير بالترحيب. وكان من المهم ان تتوفر هذه الدول على المعدات العسكرية المناسبة، وان تتدرب على استخدامها، ان صلاتنا الدفاعية القديمة في هذا المجال عززت مصالحنا التجارية. فبعض انواع الطائرات والدبابات البريطانية مناسبة تماما لطبيعة هذه المنطقة.

وصلت يوم الخميس 21 ابريل الى ابوظبي، وهي اكبر اعضاء اتحاد الامارات. اما الشيخ زايد، وهو امير ورئيس الاتحاد، فقد تحدث بطلاقة شاعر عربي، وكان رجلا ساحرا تماما. كان يعرف باكستان جيدا، لأنه، مثل بقية عرب الخليج، يقصدها بانتظام للصيد بصقوره.

لذا كان عرب الخليج يعرفون الكثير من الامور المهمة حول تطورات باكستان وافغانستان. كنا نزود الامارات بقدر كبير من المعدات والمشورة العسكرية، وكنا حريصين على بيع طائرات هوك تريز البديعة، وطائرات الهجوم الارضي، في عموم الخليج.

ووصلت الى دبي، الدولة الاخرى الهامة في اتحاد الامارات، يوم الاربعاء، وقد جاء حاكمها الشيخ راشد، لدى وصولي، الى مدرج المطار لاستقبالي، رغم انه التقاني اصلا في ابوظبي. وكان هذه المرة يبدو كهلاً متوعكاً، الا ان ملامحه القوية، وبخاصة عينه تقدح بالدهاء والشجاعة.

وهناك صورة للشيخ في شبابه وهو يمتطي صهوة جواد، رافعا سيفه قادما من الصحراء ليأخذ ارضه. وعجبت كيف ان خصال جيله يصعب ان تتكرر في الظروف المريحة هذه الايام.

ان دبي لساحرة. انها ملأى بالزهور شأن بقية دول الخليج التي زرتها، ونظيفة ومرتبة بشكل بديع في ظل رعاية يومية. الا انها ايضا ميناء مزدهر، لقد تأسست، مثل البحرين، على شواطئ الخليج، ولكن قبل عهد النفط بكثير، خلافا للمدن الاخرى لقد كان التجار العرب يبحرون من هنا الى البحر الاحمر والمحيط الهندي.

وزرت ايضا مسقط في سلطنة عمان، كان زعيمها، السلطان قابوس، على الدوام من اوثق اصدقاء بريطانيا في الخليج. ان القلاع التاريخية تحرس ثغر ميناء مسقط. وكما هو الحال في بقية ارجاء الخليج، يمتزج التطور الحديث هنا، بعناية بالغة، مع الاسلوب التقليدي للمباني. وبحثت مع السلطان متطلبات عمان من المعدات العسكرية. ولما هبطت اسعار النفط فيما بعد، وباتت احوال عمان المالية معتلة بعض الشيء، اقترحنا عليهم شراء طائرات هوك وترينر بدلا من طائرات تورنيدو الاكبر تكلفة. وبحثنا معا، السلطان وانا، الوضع في الخليج والحرب الايرانية - العراقية. فكان على الدوام مصدرا قيما للمعلومات عن الاحداث في ايران. وكنا حريصين معا على ان تبقى الحرب مقصورة على هاتين الدولتين، ومحصورة عند الحافة الشمالية للخليج. كنا قد ارسلنا سفن «دورية مسلحة»، وهي ثلاث، الى المنطقة في عام 1980 لإبقاء الممرات البحرية مفتوحة. وارست محادثاتي مع السلطان وغيره من زعماء الخليج الاساس للتعاون اللاحق حين باتت الحرب الايرانية - العراقية تهدد الملاحة في الخليج، ثم فيما بعد، حين قام العراق بغزو الكويت.

كانت زيارتي الاخيرة، في هذه المناسبة لرؤية الشيخ خليفة، امير قطر. تتوفر قطرعلى اكبر المكامن الطبيعية من الغاز في العالم، وهي من البلدان الغنية جدا. وبحثت هناك مشاركة الشركات البريطانية في تنمية تلك الموارد.

ان نموذج الزيارة، التي تجمع بين الدبلوماسية والتجارة والحديث الشخصي، سيتكرر في

مناسبات اخرى خلال الاعوام القادمة. ولم استطع، حتى في هذه الرحلة المزدحمة، من زيارة كل اللاعبين الهامين في «اللعبة الكبرى» في الخليج. وقد عدت في سبتمبر اللاحق لأزور البحرين والكويت وانا في طريقي الى مؤتمر الكومنولث في ميلبورن.

قمة السبعة الكبار في اوتاوا

انعقدت القمة الثانية التي احضرها للسبعة الكبار - الاولى للرئيسين رونالد ريجان وفرنسوا ميتران - في مونتبيللو، جوار اوتاوا تماما. وقد وصلتنا عصر يوم السبت، 19 يوليو، وكان في استقبالي، رئيس الوزراء الكندي، بيير ترودو. اختيرت مونتيبيللو موقعا للمؤتمر لأن رؤساء حكومات السبعة الكبار كانوا عازمين على السعي الى تجنب الضغط المستديم من جانب وسائل الاعلام التي كانت تربك سير اعمال القمة بشكل متزايد. وكان بيير ترودو، بعد جلسة العصر، يعود ادراجه بالهليكوبتر الى اوتاوه ليطلع الصحافيين. ورفلنا بنوع من العزلة الرائعة في قصر مونتبيللو. الذي يسمى، ايحانا، اكبر كابينة مبنية من جذوع الاشجار. الا انه في الواقع فندق باذخ تماما. وتقرر ان تُزرق المناقشات بجرعات من الحوار الطليق بلا رسميات. وبفضل حضور رونالد ريجان، ومودته التلقائية، رفعنا التكلفة، فيما بيينا وصرنا ننادي بعضنا البعض بالاسماء الاولى. الا اني لم احبذ كثيرا قرار ان نرتدي مانشاء دون رسميات. ان مثل هذا التدبير، حسب تجربتي، يزيد ولا يقلل من مشكلات اختيار ما نود ارتداءه. فاليابانيون، مثلا، ارتدوا اكثر بدلات «الشواء» البيضاء اناقة مما رأيت في حياتي - وبدوا في رداء رسمي بالمقارنة مع الغربيين الذين جاؤوا بقمصان مفتوحة وبنطلونات فضفاضة.

اما انا فحذوت حذو اليابانيين، ولم اتنازل امام اللباس غير الرسمي. اظن ان الجمهور يحب صادقا ان يبدو قادته بمظهر انيق وعملي. ويسرني وانا ارجع بنظي الى تلك الايام، ان هذه الدرجة من انعدام الرسميات اعتبرت بعيدة عن النجاح، ولم تكرر ثانية.

تعرض الرئيس ريجان الى شيء من النقد في مونتبيللو على مستوى معدلات الفائدة الامريكية. وأوضح انه ورث ذلك عن سلفه. وقال «امهلوني، فانا اريد لها أن تنخفض ايضا». وقد كان صادقا صدق كلمته. وعبر عن امله في الحد من عجز الانفاق العام، الا ان هذه الوجهة اثبتت انها اعسر مما ينبغي فقد استمر العجز في الارتفاع حتى عام 1985.

وقد كان مقدرا للعجز في الميزانية الامريكية ان يغدو واحدا من المواضيع التي دأبنا، الرئيس وانا، على الاختلاف بصددها، الى ان اخذ العجز، في النصف الثاني من رئاسته الثانية، يدخل مساره النازل سريعا. ان تجربتي الخاصة في خفض العجز تفيد بضرورة ان يمسك المرء بقوة خيوط حافظة نقود الحكومة ويقول بحزم « لا » لأي انفاق حكومي زائد. فإذا تدبرت ضبط الانفاق العام، امكن لك رفع الضرائب مؤقتا، لأن الايراد في هذه الاحوال يساعد على خفض العجز (وبالتالي معدلات الفائدة). اما اذا زدت الانفاق، فإن رفع الضرائب لن يخدم شيئا سوى التشجيع على المزيد من الانفاق، مما يعود الى مفاقمة العجز. ولما كان الدستور الامريكي ينص على فصل السلطات، فانه يعطي للكونجرس صلاحيات للانفاق تزيد على ما يرغب فيه الرئيس. وعليه فان ابقاء الضرائب متدنية قد يكون الاداة الفعالة الوحيدة التي يمكن للرئيس بواسطتها ابقاء الانفاق متدنيا لذا صرت أبدي بعض التعاطف مع وضع رونالد ريجان. اما المجال الذي اتفقنا فيه، الرئيس وانا، اتفاقا كاملا فهو دعوته الصائبة الى أكبر قدر ممكن من التجارة الدولية الحرة. وبرز موضوع التجارة في مداخلات آخرين. فاليابانيون، كالعادة كانوا يتحدثون عن مبدأ التجارة الحرة، الا انهم، رغم الضغط، لم يكونوا راغبين كثيرا في اتخاذ خطوات عملية لفتح اسواقهم.

ودعا هيلموت شميدث، الذي عُرف عنه انتقاده غير المعلن لسياسات الادارة الامريكية الجديدة، الى تدابير سليمة وصارمة في المالية العامة والتجارة المفتوحة، وفعلت الشيء نفسه في كلمة ارتجالية، طويلة تماما. كانت مداخلتي، على ماطن، الاكثر اقناعا لأن معدلات الفائدة البريطانية، نتيجة خفض الاقتراض الحكومي في ميزانيتنا لعام 1981، هبطت هذه المرة - حتى ونحن نواصل مكافحة التضخم.

ولعل انفع نقاش لي في اوتاوه هو ذاك الذي جرى في لقاء خاص مع الرئيس ريجان. لقد نجا، منذ لقائنا الاخير في واشنطن، من محاولة اغتيال كان من شأنها ان تشل الكثير من الشباب. الا انه كان يبدو سليما معافى اطلعته على مجريات الاحداث في بريطانيا، مركزة على قضايانا الاقتصادية واعمال الشغب الاخيرة في احياء المدن. اما بخصوص العلاقات الامريكية مع اوروبا، فقد كان قلقي في ازدياد حيال بعض خطابات الادارة. فمثلا حثثته على الكف عن ذكر « تنامي مد النزعة الحيادية » في اوروبا، صحيح انني اتفق مع الهاجس الذي يقف وراءها، فان مثل هذه التحذيرات قد تثبت انها قابلة للتحقق من تلقاء ذاتها بسهولة. واغتنمت هذه الفرصة، لأشكره

بحرارة على موقفه الصلب ضد الارهاب الايرلندي ومؤيديه من تجمع NORIAID . وقد سرني ان اعلم ان ادارة ريجان لم تنحن امام اللوبي الايرلندي الجمهوري في الولايات المتحدة مهما بلغ جبروته .

مؤتمر الكومنولث والزيارة الى باكستان

بعد شهرين من ذلك على وجه التقريب انعقد في ملبورن مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث (يوم الاربعاء المصادف 30 سبتمبر) . وخيمت قضايا جنوب افريقيا ، كالعادة ، على اجواء المؤتمر . وشارك روبرت موجابي ، الذي عقدت معه اجتماعا منفصلا ، في المؤتمر لأول مرة ممثلا لزيمبابوي . وكان هناك قدر كبير من العداء لموقف الادارة الامريكية الجديدة من قضية ناميبيا . وعزمت على الثبات في المواقع ، بحيث ان ما يسمى بـ« مجموعة الاتصال الخماسية » التي تضم الولايات المتحدة تستمر في عملها كوسيلة للضغط من اجل اجراء تسوية . عند نقطة معينة القى موريس بيشوب ، رئيس وزراء جرينادا الماركسي ، مناشدة عاطفية لبقة لارسال رسالة تأييد واضحة لاشقائنا في ناميبيا الرازحين تحت حكم جنوب افريقيا . واقترح علي واحد من رؤساء حكومة بلاده لاحقا ان اسأل موريس بيشوب ايضا عن عدد ابناء شعبه ، وبخاصة من اصحاب المهن وابناء الطبقة الوسطى ، الذين يرزحون الآن في سجون جرينادا ، بأمر من حكومته . وبرزت ايضا آراء اخرى ، كثيرا ما ظللت الكومنولث ، حول العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا . ان رياضيي جنوب افريقيا قد لعبوا في نيوزيلاندا وسط مظاهر الفوضى والاضطراب ، وتعرض روبرت مالدون الى الشجب الحاد على خرقه المزعوم لاتفاقية جلينجلز ، التي تحدد العلاقات الرياضية العالمية مع جنوب افريقيا . وقد ادلى بدفاع قوي . ولما كانت القضية الروديسية قد سويت الآن ، فان النقد الدولي المسلط على بريطانيا من جانب الكومنولث كان اقل مما في المؤتمر السابق ، اما الضغط الجدي لصالح العقوبات على جنوب افريقيا فما يزال رهن المستقبل .

اعترفت في مداخلاتي في المؤتمر بأن اوضاع العالم النامي صعبة بلا ريب . فلقد تضررت البلدان النامية كثيرا بارتفاع اسعار النفط وعواقب الركود في الاسواق الغربية التي تعتمد عليها . الا اني اكدت ، على اي حال ان ذلك يعني ان خلق الثروة يجب ان يحظى بالاولوية على

انغماس الوحيد في فكرة اعادة توزيع الثروة عالميا، وهذا ضرروي اكثر من اي وقت مضى.14 كما دافعت عن سجل بريطانيا في المعونات المقدمة الى بلدان ما وراء البحار. وهو سجل حسن جدا حين تنظر الى أبعد من برنامج المعونة بمعناه الضيق، وتأخذ في الاعتبار قروض واستثمارات القطاعين العام والخاص. وارتأيت ان من الاحسن تسجيل الحقائق الآن فيما نحن نستعد، انا وستة من رؤساء حكومات بلدان الكومنولث لحضور مؤتمر قضايا «الشمال والجنوب» في كانسن.

ولما كنت في استراليا القى تيد هيث خطبة لاذاعة في مانشستر يهاجم فيها سياساتي. وصار تيد هيث، ويا للغرابة في ضوء سجله الشخصي بالذات، من انصار سياسات «الاجماع»، او لعل ذلك خلوا من اية غرابة نظرا لأن هذه السياسات كانت تبدو وكأنها تنحدر الى تدخل حكومي ونزعة تعاونية. كنت قد حلت مسبقا على نسخة من الخطاب واستخدمت محاضرتي في جامعة موناش لاعداد رد عليه وعلى كل منتقدي اسلوبي في الحكم.

وان رئيس جويانا، فوربس بورنهام، الذي لا يعرفه تيد، هو الذي ألهمني ذلك، في اثناء خلوة الراحة في عطلة نهاية الاسبوع التي قضاها رؤساء الحكومات في كانبيرا، بعيدا عن ملبورن. وكنا، خلال ذلك، نتجادل حول قضية سترد في البيان الختامي الذي كنا نصوغه. اذ قال فوربس بورنهام، في لحظة ما، ان علينا بلوغ الاجماع. وسألته عما يعنيه بـ «الاجماع»، هذه الكلمة التي تردد على مسامعي كثيرا، فأجابني انه «شيء تحصلين عليه اذا لم تستطيعي التوصل الى اتفاق» بدا لي ذلك تعريفا رائعا. لذلك ادرجت في محاضرتي فقرة تنص على ما يلي:

ان الاجماع في نظري يبدو كما يلي: انه عملية التخلي عن كل المعتقدات والمبادئ والقيم والسياسات بحثا عن شيء لا يؤمن به احد، ولكن لا يعترض عليه احد. انه عملية تجنب تلك القضايا التي يتوجب حلها، لمجرد انك لا تستطيع نيل الموافقة على طريق المضي قدما. فأية قضية عظمى هذه التي ستخاض ويكتب لها النصر تحت راية «أنا اؤيد الاجماع»؟

في طريق العودة، اغتنمت الفرصة لزيارة باكستان. طرت الى اسلام آباد لكي يلتقيني الرئيس ضياء. كانت حرب افغانستان في ذروتها. فجرت ترتيبات لكي ازور احد معسكرات اللاجئين الافغان المقاومة في باكستان. طرنا الى معسكر ناصر باغ للاجئين الافغان بالهليكوبتر. كان معسكرا واسعا، نظيفا ومرتبا، حسن الادارة، ووقفت تحت خيمة كبيرة تقينا

حرارة الشمس الحارقة، لألقي كلمتي. بينما جلس اللاجئيون، رجالا ونساء واطفالا - القرفصاء على الارض. عبرت لهم عن اعجابي برفضهم «العيش في ظل نظام شيوعي كافر (كان) يسعى الى محو الدين (دينهم) والاستقلال (استقلالهم) ووعدتهم بتقديم العون. وقوطعت كلمتي مرارا بصيحات الحاضرين «الحمد لله» فيما هم يقفون مبتهجين استحسانا.

تناولت طعام الغداء في حدائق المنزل القديم الجميل لحاكم بيشاوار. وهناك في باحة المنزل خاطبت حشدا كبيرا من زعماء القبائل من المناطق المجاورة، توجهت بعدها بالهليكوبتر الى ممر خيبر. لقد حذروني مسبقا، بصفتي ضيفة شرف، من انني سأتلقى الخروف التقليدي، فربت على رأسه استحسانا وطلبت منهم ان يتحفظوا لي به. ومن هناك توجهت الى الحدود مع افغانستان نفسها، وهي مزدحمة دوما رغم وضعها الجديد بوصفها نوعا من خط فاصل بين الشيوعية والحرية. وصدقت في الاراضي الواقعة على الجانب الآخر، تلك التي يسيطر عليها السوفيات. ثمة خط من الشاحنات ينتظر المرور من افغانستان الى باكستان. كانت العلاقات مع حراس الحدود الروس القابعين على الجانب الافغاني ودودة بما فيه الكفاية في ذلك الوقت.

كانوا يبدون اهتماما دقيقة بكل ما يجري على جهتنا من الحدود. وخطر لي ان باكستان هي قصة بطولة لم تكتب بعد، فهي تستقبل مئات الآلاف من اللاجئين، وتحاذي اعتى قوة عسكرية في العالم. ورغم ان باكستان ليس بالبلد الغني فان كل الباكستانيين الذين رأيتهم كانوا مثلما قلت للرئيس ضياء، يبدون في عافية ولباس حسن. وقال «حمد لله، لا يوجد من يحتاج الى كساء او طعام». كانت بريطانيا تقدم العون للاجئين، الا ان باكستان تحتاج الى المزيد من العودة الغربي اذ ارادت ان تصمد كحصين مكين بوجه الشيوعية.

قمة الشمال والجنوب في كانس:

كنت قد نجحت في اقناع الرئيس ريجان، في مجرى المباحثات في واشنطن، بأهمية حضور قمة كانسن المقرر عقدها في المكسيك، في اكتوبر، وارتأتيت ان علينا الحضور، ايا كانت هواجسنا وارتياباتنا ازاء المناسبة، وذلك بغية الدعوة الى مواقفنا واستباق النقد القائل بأننا لا نكترث بالعالم النامي. ان كامل فكرة حوار «الشمال الجنوب» التي جعلتها «لجنة براندت» الكلام السائد في الاسرة الدولية، خاطئة بالكامل، حسب رأيي. فالايحاء بأن هناك شمالا غنيا

متماثلا بمواجهة جنوب فقير متمامل زائغة كليا . زد على ذلك ان الكلام الذي يكمن وراءها يدور حول فكرة اعادة توزيع الموارد العالمية بدلا من الدعوة الى خلق الثروة كطريق لمحو الفقر والجوعت. زد على ذلك، ان اشد ما تحتاجه البلدان النامية، اكثر من المعونة، هو التجارة، واذن فان مسؤوليتنا الاولى كانت ـ وما تزال ـ اعطاءهم ايسر السبل الحرة لبلوغ اسواقتنا . وبالطبع فان حوار «الشمال ـ الجنوب» كان يجتذب اولئك الاشتراكيين الميالين الى تقليل التمايز الاساسي بين الغرب الرأسمالي الحر والشرق الشيوعي المستعبد .

ترأس المؤتمر بصورة مشتركة كل من مضيفنا الرئيس المكسيكي لوبيز بورتيللو، وبيير ترودو الذي منعه المرض عن الحضور فتنازل للمستشار النمساوي. شاركت في المؤتمر 22 دولة. نزلنا في واحدة من تلك الفنادق فائقة الضخامة والابهة التي غالبا ما تجدها في تلك البلدان التي تتمرغ اعداد هائلة من ابنائها في فقر مدقع.

لقد شيد كانس في السبعينات في موقع اختير (كما قيل) بواسطة الكومبيوتر، باعتباره الاكثر جاذبية للسياح الاجانب. وقد تضررت المدينة كثيرا باعصار جيلبرت عام 1988 . وهذا كثير على تكنولوجيا المعلومات.

ليس ثمة اي قدر من اللاتواضع بالقول اننا كنا، السيدة غاندي وانا «الشخصيتين» الوحيدتين بنظر وسائل الاعلام اللتين غطا المؤتمر.

لقد استملت الهند لتوها اكبر قرض منحة صندوق النقد الدولي باقل من معدل الفائدة في السوق. وكانت تريد، مع الآخرين قروضا ارخص في المستقبل ايضا . ولعل هذا هو ما يكمن وراء الضغط الذي عزمت على مقاومته، لوضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت الرقابة المباشرة للامم المتحدة. وعند حد معين من سير الاجتماع، انغمرت في نقاش فعال مع مجموعة من رؤساء الحكومات الذين لم يسعهم ان يفهموا السبب الذي يدفعني الى ان ارى ان مثل هذه الخطوة ستحطم كيان صندوق النقد الدولي، مما سيجلب الضرر لا النفع على من ينادون بها . في النهاية عبرت عن القضية بحدة اكبر. قلت انني لن اوافق البتة على وضع ودائع بريطانية في بنك يديره بالكامل اناس يعيشون على حقوق سحب اضافية، تفوق ما يملكون. وفهموا المقصد.

واجريت اثناء وجودي في كانس لقاء منفصلا مع جوليوس نايريري، الذي كان، كما عهدته، مقنعا على نحو رائع، الا انه مضلل وغير واقعي، بالقدر نفسه، حول موضع الخلل في بلاده بالذات. وبالتبعية ايضا في الجزء الاكبر من افريقيا السوداء . واشتكى لي من مدى جور

شروط صندوق النقد الدولي لتقديم قرض له. لقد اخبره الصندوق ان يرتب المالية العامة في تنزانيا، ويلغي الحماية، ويخفض قيمة العملة الى اندى بكثير مما في السوق.

لعل شروط صندوق النقد الدولي، في هذه الزمرة، كانت شديد اكثر مما ينبغي بعض الشيء، لكنه لم ير ان هذه التغييرات المطلوبة ضرورية من كل بد لما فيه مصلحة بلاده على المدى البعيد. واشتكى ايضا من آثار الجفاف وانهيار زراعة بلاده ـ دون ان يربط ايا من هذين بسيره على طريق سياسات اشتراكية مضللة، بما في ذلك اشاعة المزارع الجماعية.

وكانت عملية صوغ البيان الختامي مشحونة اكثر من المعتاد. وجرى رفض المسودة الكندية الاصلية، فترك بيير ترودو الامر للباقين منا، قائلا بوضوح انه يعتقد ان جهودنا ليست بأقل جودة من جهوده.

وامضيت الكثير من الوقت وانا اسعى الى بلورة مسودة نقاط مع الامريكان، الذين واصلوا ابداء تحفظاتهم، حتى آخر حظة، على النص.

لقد حققت القمة النجاح ـ رغم ان النجاح لا يتصل بالاسباب المذكورة علنا. ففي ختام المؤتمر تواتر الكلام العام ـ الذي لا معنى له الى حد كبير ـ عن «المفاوضات الدولية» حول قضايا الشمال والجنوب. وتقرر اقامة «ملحق للطاقة» في البنك الدولي، الا ان المهم ان استقلالية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بقيت على حالتها، ومما لا يقل اهمية ايضا، ان ذلك كان آخر اجتماع من نوعه.

ان القضايا العصيه لفقر وجوع وديون العالم الثالث لن تحل بتدخل دولي خاطئ الاتجاه، بل عن طريق تحرير المشاريع وتطوير التجارة وهزيمة الاشتراكية بكل ألوانها.

وقبل ان اغادر المكسيك، بقيت لي مادة اعمال تجارة واحدة ابرم حولها صفقة مع الآخرين. تلك هي التوقيع على اتفاقية بناء مصنع فولاذ جديد، عملاق من جانب شركة ديفي لووي البريطانية. لقد كان المكسيكيون يعتقدون خطأ، مثل كل البلدان الاشتراكية الاخرى، ان المشاريع الصناعية الكبرى ذات الفخامة والهيبة الكبيرة هي افضل سبيل للتقدم الاقتصادي. طيب، اذ كان هذا هو عين ما يريدون، فلا ضير من ان تنتفع الشركات البريطانية بذلك. واقتضت المراسيم ذهابي الى مدينة المكسيك في الليلة السابقة.

ونزلت في مسكن السفير البريطاني، كريسبن تيكل. وبينما كنت اتناول العشاء، اخذت شمعدانات الثريا تتأرجح، والارض تميد. ولم يبق مكان يمكن ان يضع فيه المرء قدمه. في البدء

ظننت انني مصابة بالدوار الناجم عن الارتفاع، رغم اني لم اعان اية صعوبة في ايامي الاولى من عطلات التزحلق على الجليد. الا ان سفيرنا الجالس الى جواري طمنني قائلا: «كلا.. انها مجرد هزة ارضية اخرى».

وهنـاك هزات ارضية اخرى كانت ترسل موجاتها المرتعشة تلك السنة. فقبل ان اتحرك للقيام بالزيارات الدولية المسجلة في هذا الفصل، كنت ادرك كل الادراك مغزى نصب صواريخ كروز وبيرشنغ في اوروبا بالنسبة للحرب الباردة. فان استمر ذلك كما هو مرسوم له، فان الاتحاد السوفياتي سيتعرض لهزيمة فعلية، اما اذا جرى التخلي عن ذلك استجابة لـ«هجوم السلام» الذي يرعاه السوفيات، فسيبرز خطر انفصال اوروبا عن امريكا. لقد اقنعتني لقاءاتي مع الرئيس ريجان ان الادارة الجديدة كانت تدرك هذه المخاطر، وتعتزم محاربتها. الا ان مزيجا من الخطاب الامريكي اللفظي المبالغ به، والتوتر العصبي الدائم للرأي العام الاوروبي يهدد بتقويض العلاقات الطيبة عبر الاطلسي اللازمة لضمان نشر الصواريخ. ورأيت ان من مهمة بريطانية طرح قضية امريكا في اوروبا نظرا لأننا كنا نشاطرهم التحليل نفسه الا اننا نميل الى وضعه في لغة اقل أيديولوجية من لغتهم. وهذا ما فعلناه في السنوات القليلة التالية.

ولكن كانت هناك جبهة ثانية في الحرب الباردة، بين الغرب ومحور السوفيات ـ العالم الثالث. ان زياراتي الى الهند وباكستان والخليج والمكسيك واستراليا لحضور مؤتمر الكومنولث، اطلعتني اطلاعا بينا على مدى تضرر السوفياتي من وراء غزوهم لافغانستان. فلقد ادى ذلك الى اشتثارة نفور وعداء البلدان الاسلامية برمتها، وعزز مواقع انظمة الحكم المحافظة، الموالية للغرب داخل هذه الكتلة بوجه الدول الراديكالية من طراز العراق وليبيا. اما الاصدقاء التقليديون للسوفيات مثل الهند فكانوا محرجين. ولم يتح ذلك ان يعقد الغرب تحالفه مع البلدان الاسلامية ضد النزعة التوسعية السوفياتية، بل ادى الى شق العالم الثالث، واضعف بالتالي ضغطه على الغرب في القضايا الاقتصادية العالمية في مثل هذه الظروف وجدت البلدان التي آمت طويلا بنسختها المحلية الخاصة من الاشتراكية التي يدفع الغرب ثمنها معونات، ان عليها ان تختار طريقا اكثر واقعية باجتذاب الاستثمارات الغربية عن طريق اتباع سياسات السوق الحر. انها هزة ارضية صغيرة، الا انها ستقلب الاقتصاد العالمي بأسره خلال العقد القادم.

حرب الفولكلاندز: اتبعوا الأسطول

الفصل السابع

المساعي الدبلوماسية ثم ارسال قوة المهمات لاسترجاع جزر الفولكلاندز حتى نهاية ابريل (نيسان) 1982

خلفية

حين أجيل بصري في سنوات مكوثي في رقم 10 داوننج ستريت، فإنني لا أجد حدثا ساطعا جليا في ذاكرتي، اكثر من احداث الاسابيع الـ11 من ربيع 1982 . عندما خاضت بريطانيا « حرب الفونكلاندز » وانتصرت فيها .

لقد كان الكثير موضوع رهان . اذ اننا لم نذهب الى ارض تبعد عنا ثمانية آلاف ميل في جنوب المحيط لكي نقاتل فقط من اجل هذه الارض وساكنيها رغم اهميتها واهميتهم بل كنا ندافع عن شرفنا كدولة، وعن مبادئ ذات اهمية جوهرية بالنسبة للعالم بأسره . وهنا نعني بالتحديد، وقبل أي شيء . انه ينبغي الا يسمح للمعتدي من جني ثمار عدوانه وان على القانون الدولي ان يسود على استخدام القوة .

لقد كانت هذه الحرب مباغتة تماما . فما من احد تنبأ بالغزو الارجنتيني حتى قبل بضع ساعات من وقوعه مع ان كثيرين توقعوه كاحتمال بعيد . في الواقع عندما تسلمت زمام رئاسة الحكومة لم يخطر ببالي قط انني سأصدر يوما ما امراً الى القوات البريطانية بالقتال، ولا اظن انني عشت اياماً عصيبة بمثل هذه الحدة او الشدة كالأيام التي عشتها في تلك الفترة كلها .

لقد كان مغزى « حرب الفولكلاندز » هائلا سواء بالنسبة لثقة بريطانيا بنفسها او بالنسبة الى مكانتنا في العالم . فمنذ مأزق السويس عام 1965، والسياسة الخارجية البريطانية في مسيرة تراجع كبرى . والخلاصة المرة التي استمدتها الحكومة البريطانية والحكومات الاجنبية، على حد سواء، هي ان دورنا العالمي قد قضي عليه بالتفاؤل المطرد .

وبات الاصدقاء كما الاعداء يعتبروننا دولة تفتقر الى الارادة والقدرة في الدفاع عن مصالحها زمن السلم، ناهيك بزمن الحرب .

وجاء النصر في الفولكلاندز ليقلب الصورة. فحيثما توجهت بعد الحرب، وجدت ان اسم بريطانيا صار يعني شيئا اكثر مما كان يعنيه. كذلك كان لهذه الحرب اهمية فعلية في العلاقات بين الشرق والغرب... فبعد عدة سنوات من وقوعها، قال لي احد الجنرالات الروس ان السوفيات كانوا على قناعة راسخة من اننا لن نحارب في سبيل الفولكلاندز، واننا ان فعلنا خسرنا. لقد اثبتنا خطأ تقديرهم في الحالتين، ولم ينسوا هذه الواقعة.

ابتداء من صيف 1982، أي بعد اسابيع من الحرب، كتبت ذكرياتي المفصلة للاحداث كما عشتها وأنا في مركز الحكم. وانهيت الحكاية في «تشيكرز» في يوم الفصح عام 1983.

كانت ما تزال طرية تدوي في ذهني، وكل الوقائع المسجلة تحت تصرفي.

استغرق اتمام المهمة بعض الوقت، وانها لقصة طويلة، معقدة. وينبغي ان تظل جوانب منها سرا لفترة طويلة مقبلة، وقد اعتمدت في سردي لها على خزين ذاكرتي الشخصية.

ان اول انزال (بهدف الاستكشاف والتوطن: المترجم) في جزر الفولكلاند (او «الفولكلاندز») كما هو مدون في الكتب يرجع بتاريخه الى عام 1690، على يد البحارة البريطانيين الذين اطلقوا على القناة الفاصلة بين الجزيرتين الرئيسيتين اسم «فولكلاند ساوند» تكريما لخازن البحرية، الفايكاونت فولكلاند.

وانشأت بريطانيا وفرنسا واسبانيا مستوطناتها الخاصة في الجزر في فترات شتى من القرن الثامن عشر. وعام 1770 نشب نزاع مع اسبانيا دفع الحكومة البريطانية يومها الى تعبئة الاسطول، واعداد «قوة مهمات» بحرية، رغم انها لم ترسلها، اذ وجدت في الدبلوماسية حلا للموضوع.

تميزت الجزر بأهمية استراتيجية واضحة، بما فيها من موانئ طبيعية كثيرة جيدة تقع على مبعدة 500 ميل من كيب هورن (رأس هورن).

وفي حالة تعرض قناة بنما للانغلاق لأيما سبب، فإن اهمية هذه الموانئ ستكون كبيرة. ولكن ينبغي الاعتراف بأن الفولكلاندز لم تكن مرشحة قط كسبب لنشوب حرب في القرن العشرين.

وقع الغزو الارجنتيني للفولكلاندز بعد 149 سنة على بدء الحكم البريطاني الرسمي للجزر، ويبدو ان قرب الذكرى الـ 150 كان عاملا مهما في تآمر الطغمة الارجنتينية.

فمنذ عام 1833 والوجود البريطاني في الجزيرة مستمر بصورة هادئة وسلمية. وتستند الدعوى القانونية البريطانية حتى يومنا هذا الى الحقيقة المذكورة اياها، والى رغبة السكان

المستقرين - ومجملهم يتحدر من اصل بريطاني - في ان يبقوا بريطانيين.

لقد اصبح مبدأ «تقرير المصير» عنصرا جوهريا من مكونات القانون الدولي، وهو مدون في ميثاق الامم المتحدة. وعليه كانت السيادة البريطانية تقوم على ركائز شرعية متينة، وكان الارجنتينيون يعرفون ذلك جيدا. اما جزيرة جورجيا الجنوبية فتقع على مبعدة نحو 800 ميل الى الجنوب الشرقي من الفولكلاندز، وبعد ذلك بـ 460 ميلا تقبع جزر ساوث ساندويتش.

ان الادعاء الارجنتيني بالجزر هنا مشكوك فيه اكثر. فهذه الجزر تتبع المملكة المتحدة مباشرة، رغم انها تدار من الفولكلاندز. وهي قاسية المناخ وتخلو من المستوطنين. ولذا لم تطالب بهذه الجزر اية دولة قبل ان تلحقها بريطانيا بها في العام 1908، وهي خاضعة للادارة البريطانية المستمرة منذ ذلك الحين.

جاء اول تماس لي بقضية الفولكلاندز في وقت مبكر من عمر برلمان 1979. وكان من الواضح ان هناك سبيلين لتحقيق ازدهار ابناء الجزر. السبيل الاوضح والجذاب هو تطوير وتنمية العلائق الاقتصادية مع الجارة، الارجنتين. لكن هذا الامر كان يتعارض مع مزاعم الارجنتين القائلة إن الجزر والتوابع الاخرى جزء لا يتجزأ من اراضي السيادة الارجنتينية.

وكانت حكومة ادوارد هيث قد وقعت اتفاقية مواصلات مهمة عام 1971 اقامت معها جسورا جوية وبحرية بين الجزر والبر الارجنتيني، الا ان التقدم على هذا الطريق تعرقل بفعل مطالبة الارجنتين ببحث مسألة السيادة.

وبالنتيجة، قيل انه لا بد من التوصل الى نوع من التوافق مع الارجنتين حول مسألة السيادة. ان حججا من هذا النوع قادت نيكولاس ريدلي (الوزير المسؤول) ومرؤوسيه في وزارة الخارجية والكومنولث (FCO) الى التقدم بمشروع ما يسمى بـ «اعادة التأجير» تنتقل السيادة بموجبه الى الارجنتين على ان تصان طريقة عيش ابناء الجزر باستمرار الادارة البريطانية. وقد امتعضت من هذا الاقتراح، الا اننا اتفقنا، نيكولاس وانا، على ضرورة استقصائه شريطة ان يخضع دوما لهذا المطلب، وهو ان لابناء الجزيرة القول الفصل. فما كان لنا ان نوافق على أي شيء دون رضاهم، ذلك ان لرغباتهم الأولوية.

ولكن كان ثمة خيار آخر، ابهظ تكلفة، بل ينطوي، في ظاهره، على مجازفة مماثلة. فقد كان بوسعنا ان نطبق توصيات المسح الاقتصادي بعيد المدى الذي وضعه الوزير العمالي السابق، اللورد شاكلتون عام 1976، وبخاصة احدى التوصيات - توسيع المطار وتمديد المدرج. ولو صرفنا

النظر عن التكاليف، فإن من شأن تنفيذه ان يبدو بمثابة دليل على عزم الحكومة البريطانية على تجنب اجراء محادثات جدية في مسألة السيادة من ناحية، وان يزيد قدرتنا في الدفاع عن الجزر من ناحية اخرى. نظرا لأن مدرجا اطول من شأنه ان يتيح ايصال التعزيزات السريعة جدا.

وهذا بدوره قد يستثير ردة فعل عسكري ارجنتينية سريعة.

وليس مما يثير الدهشة قط انه ما من حكومة، عمالية او محافظة، ابدت استعدادها للتحرك عندما كانت هناك امكانية ـ على ما يبدو ـ لبلوغ حل مقبول. وبناء على ذلك اصبح خيار «اعادة التأجير» البديل المفضل.

مع هذا فإن الحجج الدبلوماسية حول اعادة التأجير لم تحز، كما توقعت حقا، رضى ابناء الجزر انفسهم بالمرة. وقالوا انه لا شأن لهم بمثل هذه المقترحات. اذ كانوا لا يثقون في الديكتاتورية الارجنتينية، ويرتابون في وعودها. واكثر من هذا كانوا متمسكين بالهوية البريطانية. وقد افرطوا في ايضاح هذه النقطة لنيكولاس ريدلي اثناء الزيارتين اللتين قام بهما لمعرفة وجهات نظرهم.

ومن جهة ثانية ابدى مجلس العموم هو الأخر عزمه القاطع على ضرورة احترام رغبة ساكني الجزر، فمات المشروع. ولم يكن لدي ادنى استعداد لإرغام ابناء الجزيرة على الانخراط في مشروع لا يطيقون سماعه. وما كان لي، لو كنت مكانهم، ان اطيقه انا ايضا.

الا ان كل ما كان يعنيه هذا بالنسبة الى مستقبل الفولكلاندز لم يكن واضحا على المدى البعيد. وقد وجدت الحكومة نفسها انها تحظى بمجال ضيق جدا للمناورة.

كنا حريصين، قدر الاستطاعة، على مواصلة الحوار مع الارجنتين الا ان صعوبة العمل الدبلوماسي أخذت تتزايد. فقد أظهر الارجنتينيون اصلا انهم لا يتعففون عن القيام بتحرك مباشر. فعام 1970 اقاموا لهم وجودا عسكريا في سوذرن توله، بجزر ساوث ساندويتش واحتفظوا به، ولم تفعل حكومة العمال شيئا لإزالته كما ان الوزراء لم يكشفوا النقاب عنه امام مجلس العموم حتى عام 1973.

بعد ذلك حصل تغير في حكومة بوينس ايرس في ديسمبر 1981. فقد حلت طغمة عسكرية ثلاثية محل الحكومة العسكرية السابقة، وبات الجنرال ليوبولدو جالتييري رئيسا. واعتمد جالتييري على دعم البحرية الارجنتينية، التي كان قائدها العام الاميرال آنايا صاحب وجهات

نظر بالغة التشدد في مطالبة الارجنتين بجزر «المالفيناس» (الاسم الارجنتيني للجزر: المترجم).

ومن سخريات الامور ان الطغمة الجديدة واصلت المفاوضات لبضعة اشهر. وجرت محادثات في نيويورك اواخر فبراير 1982. بدت وكأنها تسير سيرا حسنا. ثم تصلب الموقف الارجنتيني على حين غرة. وكانت تلك - بقدر معرفتنا بالحدث - نقطة تحول.

ولدى الحكم على ردنا على الطغمة الجديدة لا بد من تذكر مدى الخطابات العدوانية التي ترددت في الماضي على لسان قادة الارجنتين دون ان تسفر عن شيء. زد على ذلك، ان رأينا، المرتكز على تجربة الماضي، هو ان من المرجح ان تتبع الارجنتين سياسة التصعيد المتنامي للنزاع، ابتداء بالضغوط الدبلوماسية والاقتصادية.

وخلافا لما قيل في حينه، لم نتوفر لدينا معلومات استخباراتية الا في آخر لحظة تقريبا بأن الارجنتين توشك على شن غزو كامل النطاق. ولم يتوفر ذلك للامريكيين ايضا... ففي الواقع ان الكسندر هيج (وزير الخارجية الامريكي - ابان الازمة: المترجم) أخبرني في ما بعد انهم كانوا يعرفون اقل مما كنا نحن نعرف في حينه.

وهناك عامل آخر مهم في ذلك كله، وهو ان الادارة الامريكية كانت تتبع سياسة تقوية العلاقات مع الارجنتين كجزء من استراتيجيتها في مقاومة النفوذ الشيوعي في امريكا الوسطى والجنوبية. هذا النفوذ المنطلق من قاعدته الرئيسية في كوبا.

واتضح لاحقا ان الارجنتينيين راحوا يعتقدون، في وهم جامح، ان اهميتهم لدى الولايات المتحدة هائلة تماما. واقنعوا انفسهم، عشية الغزو، ان لا حاجة جدية بهم لأخذ التحذيرات الامريكية من مغبة التحرك العسكري مأخذ الجد، وازدادوا تعنتا، حين مورس الضغط الدبلوماسي عليهم، في ما بعد، من اجل الانسحاب.

هل كان بالامكان ردعهم؟

ينبغي ان نتذكر ان التحرك لردع الارجنتين عسكريا كان يتطلب في ضوء المسافة الشائعة بين بريطانيا والفولكلاندز، ان نتوفر على إشعار مسبق بثلاثة اسابيع.

زد على ذلك، ان ارسال قوة ذات حجم غير كاف من شأنه ان يعرضها الى مجازفة غير محمودة. ومن المؤكد ان وجود الخافرة «انديورانس» - وهي سفينة دورية خفيفة التسليح كان مقررا سحبها بموجب مقترحات برنامج المراجعة العسكرية لعام 1981 - لم يكن ذا صلة بالموضوع عسكريا. ولم يكن بوسع هذه السفينة الصغيرة ايضا ان تردع او تصد أي غزو حسن

التخطيط. والواقع انني سررت كثيرا لأن هذه الخافرة كانت في عرض البحر وليس في ميناء بورت ستانلي لحظة وقوع الغزو، لأنها كانت ستؤسر او تنسف لتغرق.

ولعل الأهم من ذلك كله، اننا لو خططنا لشيء اقل من الاستعدادات العسكرية الواسعة النطاق اللازمة لارسال قوة ردع مؤثرة، لما كان ثمة محفز يستثير الغزو الكامل من جانب الارجنتين خيرا منه.

بالطبع نتمنى لو اننا كنا قد تصرفنا بصورة مغايرة، كلما حصلنا على معلومات جديدة عن حدث مضى وانقضى. وكذلك حال الارجنتين.

والحقيقة هي انه لم يكن بالوسع التنبؤ بالغزو او منعه. ذلك هو الاستنتاج الرئيسي للجنة التحقيق التي ترأسها اللورد فرانكس، والتي تألفت لدراسة الطريقة التي عالجنا بها النزاع وصولا الى الغزو. وقد اعطيت هذه اللجنة صلاحيات لا سابق لها في الاطلاع على وثائق حكومية سرية، بما فيها تقارير اجهزة الاستخبارات.

واختتمت اللجنة تقريرها بالكلمات التالية: «لن نكون محقين في توجيه أي نقد او لوم الى الحكومة الحالية على قرار الطغمة الارجنتينية بارتكاب فعلها بالعدوان غير المستفز في غزو جزر الفولكلاندز يوم 2 ابريل 1982».

لقد بدأ الأمر كله بحادث في ساوث جورجيا.

ففي العشرين من ديسمبر 1981 نزل في ميناء لايذ، في هذه الجزيرة، ومن دون تصريح رسمي. ما وصف بـ«تجار حديد خردة» من الارجنتين، واتخذنا يومذاك اجراء حازما ولكنه مدروس. وبالنتيجة غادر الارجنتينيون الجزيرة، الا ان حكومة الارجنتين زعمت ان لا علم لها بما حصل. كان الحادث مقلقا، ولكن ليس الى حد كبير. الا انني هلعت، عندما خرقت الحكومة الارجنتينية، بعد المحادثات الانجلو - ارجنتينية في نيويورك، القواعد المتفق عليها في الاجتماع بنشر بيان من طرف واحد يكشف تفاصيل المباحثات، بينما بدأت الصحافة الارجنتينية في الوقت نفسه تتحدث عن عمل عسكري محتمل قبل شهر يناير 1983 الذي ينطوي على اهمية رمزية. وفي الثالث من مارس 1982 اطلعت على تفاصيل برقية آتية من بوينس ايرس جاء فيها «يجب ان نضع خطط طوارئ».

ورغم شعوري بالضيق من الوضع، فإنني لم اكن اتوقع شيئا من قبيل غزو كامل النطاق، وهو امر استبعدته احدث التقديرات الاستخباراتية لنوايا الارجنتين.

يوم 20 مارس بلغنا ان تجار الخردة الارجنتينيين قاموا بالنزول في اليوم السابق، دون ترخيص، في جزيرة ساوث جورجيا، في ميناء لايذ. ومن جديد اجابت الحكومة الارجنتينية، ردا على احتجاجاتنا، بأن لا علم مسبقا لها بذلك.

قررنا في البداية ان تتدخل الخافرة «انديورانس» لإبعاد هؤلاء الارجنتينيين، أيا كانت صفتهم. الا اننا حاولنا التفاوض مع الارجنتين لايجاد سبيل لحل ما كان يبدو حادثا مزعجا لا مقدمة لنزاع مسلح. لذلك قمنا لاحقا بسحب التعليمات الموجهة الى انديورانس، وامرناها بالتوجه، عوضا عن ذلك الى قاعدة بريطانية في جروتفيكين المستوطنة الرئيسية (شبه المهجورة: المترجم) في الجزيرة.

الاسبوع الأول

باقتراب شهر مارس من نهايته ظل الحادث دون حل، مما أثار قلقنا المتزايد. وفي مساء الاحد الموافق 28 مارس اتصلت تلفونيا ببيتر (اللورد) كارينجتون من تشيكرز لأعبر له عن شديد قلقي ازاء الوضع. وطمأنني بأنه اجرى اول اتصال مع الكسندر هيج، وزير الخارجية الامريكي، طالبا منه ممارسة الضغط في الموضوع.

والتقينا في الصباح التالي، انا وبيتر، في قاعدة القوة الجوية الملكية في نوثولت ونحن في طريقنا الى المجلس الاوروبي في بروكسل، وبحثنا ما ينبغي اتخاذه من خطوات لاحقة.

اتفقنا على ارسال غواصة تعمل بالطاقة النووية لتعزيز «انديورانس» وبدء الاستعدادات لإرسال غواصة ثانية. ولم امتعض كثيرا لدى تسرب خبر القرار في اليوم التالي. فالغواصة تحتاج فترة اسبوعين لبلوغ جنوب الاطلسي، الا ان بوسعها التأثير على الاحداث في الحال. وانبأتني غريزتي ان الوقت قد حان لإفهام الارجنتين بأننا جادون.

عدت من بروكسل عصر يوم الخميس الموافق 30 مارس. كان بيتر كارينجتون قد غادر قبل ذلك في زيارة رسمية الى اسرائيل، فكان غيابه عنصرا سلبيا، اذ كانت وزارتا الخارجية والدفاع تعملان على تهيئة احدث التقديرات ومراجعة الخيارات الدبلوماسية والعسكرية.

في اليوم التالي - الاربعاء 31 مارس - قدمت تقريري الى مجلس العموم حول قمة بروكسل، الا ان ذهني كان منصرفا الى التفكير في نوايا الارجنتين وما ينبغي ان يكون ردنا عليها.

وقدم لنا جهاز الاستخبارات المشورة بأن الحكومة الارجنتينية تسبر غور ردود افعالنا، الا انها لم تدبر النزول في ساوث جورجيا، وان أي تصعيد قد يعتمدونه سيكون دون الغزو الكامل.

الا اننا كنا نعرف ان هؤلاء القوم متقلبون، متقلقلون. وان الديكتاتورية قد لا تتصرف بسبل نعتبرها عقلانية.

كنت في هذا الوقت اشعر بضيق عميق من الوضع. ومع هذا لا اظن ان أيا منا توقع حصول غزو مباشر لجزر الفولكلاندز.

لن انسى صباح ذلك الاربعاء.

كنت اعمل في غرفتي بمجلس العموم عندما ابلغوني ان جون نوت يطلب اجتماعا فوريا لبحث الوضع في الفولكلاندز.

دعوت الآخرين للالتقاء. ولما كان وزير الخارجية بيتر كارينجتون غائبا حضر الاجتماع همفري اتكينز وريتشارد لوس عن وزارة الخارجية. الى جانب مسؤولين من وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الدفاع. (كان رئيس الاركان غائبا في زيارة الى نيوزيلندا).

كان جون هلعا. فقد تلقى لتوه تقريرا استخباراتيا يشير الى ان الاسطول الارجنتيني، المبحر اصلا، يبدو وكأنه يوشك على غزو الجزر يوم الجمعة 2 ابريل. ولم يكن ثمة اساس للشك في فحوى التقرير. وافاد جون برأي وزارة الدفاع قائلا انه ليس بالوسع استعادة الجزر بعد سقوطها.

كان الامر فظيعا، وغير مقبول بتاتا.

لم استطع ان اصدق اذني: فهؤلاء هم شعبنا، وتلك هي جزرنا. فأجبت على الفور «اذا غزيت الجزر، فيتوجب علينا استرجاعها».

في تلك اللحظة المكفهرة تدخلت الكوميديا. كان رئيس اركان البحرية، السير هنري ليتش، في طريقه الى الاجتماع معنا وهو في ملابسه المدنية، فاحتجزه رجال الشرطة في البهو المركزي لمجلس العموم. وكان لا بد من انقاذه على يد أحد «العرفاء» من النواب. ولما وصل الينا اخيرا، سألته عما بوسعنا ان نفعله؟

كان هادئا، ساكنا، وواثقا. قال: «بوسعي تشكيل قوة مهمات تضم مدمرات وفرقاطات وسفن انزال، وبوارج اسناد. وستقود المهمة حاملتا الطائرات الملكية «هيرميس»

و« اينفينسيبل » . ويمكن ان تكون القوة مستعدة للانطلاق في ظرف 48 ساعة » .

وكان يرى ان بوسع قوة كهذه ان تسترجع الجزر . وكل ما يحتاجه تصريح مني .

فأعطيته الأمر . وغادرنا في الحال لينجز العمل القائم بين يديه . وتركنا قرار ارسال « قوة المهمات » او صرف النظر عنه الى الحكومة . شأن تحديد وقت انطلاقها . .

قبل هذه اللحظة كنت ساخطة ومصممة . اما الآن فقد حل محل السخط والتصميم شعور بالارتياح والثقة .

كان هنري ليتش قد بين انه حين يجدّ الجد فإن شجاعة القوات المسلحة البريطانية ومهاراتها الحرفية تحقق النصر . وكان من واجبي كرئيسة حكومة ان أوفر لها التأييد السياسي اللازم . ولكن ينبغي اولا ان نفعل كل ما يمكن لمنع وقوع المأساة المروعة . اذا كان بوسع البشر تحقيق ذلك .

ان املنا الوحيد معلق الآن على الامريكيين - الاصدقاء والحلفاء ، الناس الذين ينبغي لجالتييري ان يصغي اليهم إذا كان ما يزال يتصرف بمنطق متعقل . وفي هذا الاجتماع صغنا وارسلنا رسالة عاجلة الى الرئيس ريجان طالبين منه الضغط على جالتييري للابتعاد عن الهاوية .

وهذا ما وافق الرئيس على القيام به في الحال .

وفي الساعة 9.30 من صباح الخميس ، الأول من ابريل ، عقدت اجتماعاً لمجلس الوزراء ، قبل الموعد المعتاد ، حتى يعقبه اجتماع اللجنة الوزارية للدفاع لما وراء البحار قبل الغداء . وكان آخر تقدير يشير الى ان الهجوم الارجنتيني متوقع حوالي منتصف نهار الاحد بتوقيتنا . وفكرنا ان الرئيس ريجان قد يفلح في مسعاه . الا ان جالتييري رفض رفضا قاطعا حتى الاجابة على مكالمة الرئيس في البداية . وارجأ الحديث معه الى ان فات أوان وقف الغزو . وقد ابلغت بهذا المآل في ساعات الصباح الباكر من يوم الجمعة ، فادركت ان آخر الآمال قد تبددت .

ولكن الى أي مدى يحمل الارجنتينيون التحذيرات الامريكية محمل الجد؟

مساء الجمعة ، 2 ابريل ، كان الغزو يشق طريقه قدما بينما السفيرة الامريكية في الام المتحدة ، المسز (جين) كيركباتريك ، تحضر حفلة عشاء اقامها السفير الارجنتيني على شرفها . وقد سألها سفيرنا في ما بعد : كيف كان سيصبح شعور الامريكيين لو ان السفير البريطاني تعشى في السفارة الايرانية ليلة احتجاز الرهائن الامريكيين في طهران؟ ولسوء الحظ كانت تصرفات كيركباتريك وغيرها من اعضاء الادارة الامريكية ذات اهمية كبيرة في تلك اللحظة .

اجتمع مجلس الوزراء مرة ثانية في الساعة 9.45 من صباح الجمعة. وابلغت المجلس ان الغزو الارجنتيني بات وشيكاً، واننا سنجتمع في وقت لاحق من ذلك اليوم لدراسة ارسال «قوة المهمات» من جديد - رغم ان القضية برأيي عند هذه المرحلة لم تكن تتعلق باقرار التحرك، بل تعيين كيفية التحرك.

كانت الاتصالات مع الجزر غالبا ما تنقطع بسبب الظروف الجوية.

في صباح الجمعة ارسل لنا حاكم الجزر - ريكس هنت - برقية يبلغنا فيها ان الغزو قد بدأ، الا انه لم ينجح.

الواقع ان اول اتصال لي معه بعد الغزو، جاء اثر وصوله الى مونتيفيديو عاصمة الاوروجواي، حيث نقله الارجنتينيون وعدداً آخر من المسؤولين، صباح السبت.

الواقع ان قبطان سفينة مسح قطبية هو الذي التقط بثاً من راديو محلي في الفولكلاندز، ونقل فحوى البث الى وزارة الخارجية. وجاءني سكرتيري الشخصي بالتأكيد النهائي، بينما كنت في غداء رسمي.

في هذا الوقت كانت كل اقسام «وايتهول» (شارع الوزارات) تبحث كل جوانب الحملة، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية وغيرها على الارجنتين.

وجرت استعدادات عسكرية محمومة. وكان الجيش يعد العدة لمساهمته. وتشكلت قوة مهمات بحرية، لتضم السفن الموجودة حاليا في جبل طارق من جانب، والسفن الموجودة في الموانئ البريطانية، من جانب أخر.

واعلنت الملكة بوضوح ان الامير اندرو، الذي يخدم في حاملة الطائرات الملكية «اينفينسيبل» سيشترك في قوة المهمات الخاصة. وسبق لجده، الملك جورج السادس، ان خاض معركة جوتلاند. والآن كما من قبل، لا سبيل الى معاملة عضو الاسرة المالكة معاملة مختلفة عن غيره من الجنود العاملين في الخدمة.

اجتمع مجلس الوزراء للمرة الثانية في الساعة 7.30 مساء، واتخذ قرار ارسال «قوة المهمات» الخاصة. وكان أكبر همومنا، عند هذا الحد، هو الوقت الذي تستغرقه القوة للوصول الى الفولكلاندز. وفكرنا، بشكل صحيح، ان الارجنتينيين سيحشدون الرجال والمعدات ليجعلوا عملية اخراجهم من الجزر اصعب. وفي غضون هذه الفترة راح الطقس في جنوب الاطلسي يزداد سوءا باقتراب الشتاء الجنوبي بما فيه من ريح قارسة البرد وعواصف عنيفة.

مسألة كيفية التعامل مع الرأي العام داخل البلاد. خلال الفترة الفاصلة. كانت اكثر الحاحا واسهل تطبيقا. فمن المرجح ان التأييد لارسال «قوة المهمات» سيكون قويا، ولكن هل سيضعف بمرور الوقت؟ في الواقع، ليس ثمة ما يدعو للقلق اكثر مما ينبغي بصدد ذلك. كانت السفن تؤجر باستمرار والمفاوضات ـ وبخاصة دبلوماسية آل هيج المكوكية ـ مستمرة.

لقد حظيت سياستنا بتفهم الشعب وتأييده، وظل اهتمام الجمهور والتزامه قويين طوال الحملة.

وهناك جانب خاص من القضية جدير بالذكر. اذ قررنا ان نسمح لمراسلي الشؤون الدفاعية بالبقاء على متن السفن وارسال تقاريرهم الصحافية خلال الرحلة. ادت هذه الخطوة الى تقديم تغطية حية للاحداث. ولكن كان هناك، على الدوام، خطر انكشاف معلومات قد تفيد العدو.

وامتعضت كثيرا من «حيدة» بعض التعليقات، وذلك الاستخدام البارد لصيغة الغائب عند الحديث عن «البريطانيين» و«الارجنتينيين» في نشراتنا الاخبارية.

يوم الجمعة الموافق 2 ابريل تلقيت ايضا نصيحة من وزارة الخارجية تلخص مرونة المبدأ التي تميز هذه الوزارة. ونصت هذه المشورة على استعراض مخاطر ردة الفعل على المغتربين البريطانيين في الارجنتين، ومشكلة نيل التأييد في مجلس الامن، والافتقار الى الاعتماد على المجموعة الاوروبية او الولايات المتحدة، وخطر ان يتورط الاتحاد السوفياتي في الأمر، وسيئات النظر الينا كقوة أستعمارية.

كانت كل هذه الاعتبارات واردة. ولكن لا يجوز لك، وانت تخوض غمار حرب، ان تدع الصعاب تسيطر على تفكيرك، بل يجب ان تنطلق بارادة حديدية لكي تذللها.

ثم ما هو البديل؟

ان يتحكم ديكتاتور مبتذل في رعايا الملكة ويسود بقوة الخديعة والعنف؟ لا.. لن يحدث هذا ايام حكمي.

بينما كانت الاستعدادات العسكرية جارية، على قدم وساق تركز انتباهنا الآن على النقاش العلني في مجلس الامن التابع للامم المتحدة.

في مطلع ابريل، كانت لدينا عدة اهداف دبلوماسية بعيدة المدى، وهدف دبلوماسي واحد قريب المدى. كنا بحاجة، على المدى القريب، ان ننجح في كسب القضية ضد الارجنتين في مجلس الامن، وان نستحصل منه قرارا يشجب عدوانهم ويطالب بانسحابهم. وسيكون من

السهل علينا بمكان، استنادا الى قرار كهذا، ان نفوز بتأييد بقية الدول لاتخاذ تدابير عملية للضغط على الارجنتين. ولكننا كنا نعرف انه يتوجب علينا، على المدى البعيد، ان نسعى الى ابقاء شؤوننا خارج اطار الامم المتحدة قدر المستطاع.

ففي ظل استمرار الحرب الباردة. والموقف المناهض للاستعمار لدى كثرة من البلدان الاعضاء في الامم المتحدة، كان هناك خطر حقيقي في ان يسعى مجلس الامن الى فرض شروط غير مرضية علينا. ومع انه كان بامكاننا احباطها باستخدام «الفيتو» اذا دعت الضرورة، كان من شأن ذلك ان يضعف التأييد الدولي لموقفنا. وبقي هذا اعتبارا حيويا طوال الازمة كلها.

اما الهدف الثاني، البعيد الأمد، فكان ضمان اقصى تأييد ممكن من الحلفاء، وبخاصة من الولايات المتحدة، وبالطبع من اعضاء المجموعة الاوروبية، ودول الكومنولث، والدول الاوروبية المهمة. وقد نفذت هذه المهمة على مستوى رؤساء الحكومات الا ان عبئا هائلا وقع على كاهل وزارة الخارجية والكومنولث، وقد عبرت على طاولة عملي خلال تلك الاسابيع اعداد هائلة من البرقيات.

وما من بلد مثل بريطانيا حظي بخدمة مثلى من اثنين من دبلوماسييه الاساسيين في هذا الوقت وهما: السير انطوني «توني» بارسونز، سفير بريطانيا لدى الامم المتحدة، والسير نيكولاس هندرسون، سفيرنا في واشنطن، فقد كان الاثنان يتميزان بتلك الخصال الوافية من الذكاء، والحزم والاسلوب، واللباقة اللازمة لوضع كهذا.

ففي الامم المتحدة، انهمك توني بارسونز عشية الغزو، في الالتفاف على مناورات الارجنتين وإحباطها. وكان السكرتير العام للامم المتحدة قد دعا الطرفين الى ممارسة ضبط النفس.

رددنا بالايجاب، لكن الارجنتينيين التزموا الصمت.

وفي يوم السبت 3 ابريل تدبر توني بارسونز امر تحقيق نصر دبلوماسي باقناع مجلس الامن باقرار ما صار يعرف بقرار مجلس الامن رقم 502، الذي طالب بانسحاب الارجنتين من الفولكلاندز بصورة فورية دون قيد او شرط.

لم يكن ذلك سهلا. فالنقاش حول القرار كان مريرا ومعقدا. كنا نعرف ان الانحياز القديم، المناوئ للاستعمار في الامم المتحدة، سيدفع بعض اعضاء مجلس الامن الى الميل ضدنا، لولا ان هناك حقيقة واقعة تتمثل في العدوان السافر من جانب الارجنتين. وكنت ممتنة امتنانا خاصا للرئيس ميتران الذي وقف، مع زعماء الكومنولث القديم، في موقف الصديق المخلص، وقد اتصل

بي شخصيا يوم السبت ليتعهد بالتأييد.

نشأت لي خلافات عديدة مع الرئيس ميتران في السنوات اللاحقة، الا انني لم انس قط جميله عليّ الذي كان دينا، لما ابداه من تأييد شخصي في هذه المناسبة وطوال ازمة الفولكلاندز كلها.

واستخدمت فرنسا نفوذها في الامم المتحدة لدفع الآخرين الى الوقوف في صفنا. اجريت انا بنفسي مكالمة تلفونية في آخر لحظة مع الملك حسين، ملك الاردن، الذي انتقل الى جانبنا.

ان الملك صديق قديم لبريطانيا. اخبرنا بما نعانيه من صعوبة، ولم اجد حاجة للخوض في شروحات مفصلة من اجل اقناعه بتصويت الاردن لصالحنا. لقد بدأ الحديث بالسؤال ببساطة: اية خدمة يمكنني ان اقدمها لرئيسة الحكومة؟». وفي الختام اغتبطنا للحصول على الاصوات اللازمة للقرار ولتفادي الفيتو السوفياتي الا اننا كنا نعرف ان الانجاز الذي حققناه هش، ولم تكن لدينا اية اوهام حول من يتوجب ازاحة المعتدي بعد الفراغ من الكلام: نحن.

ان النقاش الذي جرى في مجلس العموم ذلك السبت مناسبة اخرى منقوشة في الذاكرة بعمق.

افتتحت النقاش. وكان اصعب ما توجب عليّ ان اجابهه. مجلس غاضب، عن حق، لتعرض ارض بريطانية الى الغزو والاحتلال. وكان العديد من اعضاء المجلس يميلون الى القاء اللوم على الحكومة بزعم انها لم تتوقع ما حصل ولم تمنعه من الوقوع. فكانت مهمتي الاولى الرد على تهمة الاهمال.

اما مهمتي الاخرى فكانت اصعب بكثير وهي اقناع النواب باننا سنرد على عدوان الارجنتين بقوة وفعالية.

قدمت شرحا لما حصل، واوضحت بجلاء تام ما ننوي القيام به.

قلت: «ينبغي ان اخبر المجلس ان جزر الفولكلاند وتوابعها تظل ارضاً بريطانية. وما من عدوان او غزو يغير هذه الحقيقة البسيطة. وان الهدف الذي تتوخاه الحكومة هو ان تتحرر الجزر من الاحتلال وتعود الى الادارة البريطانية في اقرب لحظة ممكنة.

ان شعب جزر الفولكلاند، مثل شعب المملكة المتحدة، ابناء جزر... فهم قليلون عددا لكن لهم الحق في العيش بسلام، واختيار طريقتهم الخاصة في الحياة، وتقرير ولائهم وانتمائهم بأنفسهم. ان طريقة حياتهم بريطانية وولاءهم للتاج. وان رغبة الشعب البريطاني وواجب

حكومة صاحبة الجلالة ان نفعل كل ما نستطيع لدعم هذا الحق. هذا هو املنا وهذا هو مسعانا، وهو، كما اعتقد، تصميم كل عضو من اعضاء المجلس».

حظي الاعلان عن جاهزية «قوة المهمات» للابحار بصيحات الرضى. الا انني كنت اعرف ان الهتافات لم تكن ترحب بهدف واحد عند الجميع. فالبعض كان يرى في قوة المهمات مجرد اسطول دبلوماسي سيعيد الارجنتينيين الى مائدة التفاوض. ولم يفكروا قط بأن على القوة ان تحارب حقا. لكنني كنت بحاجة الى تأييدهم اطول مدة ممكنة، لأننا بحاجة الى اظهار ارادة قومية موحدة للعدو وللحلفاء. الا انني شعرت حتى اعمق اعماقي ان الارجنتينيين لن ينسحبوا قط دون قتال، في حين لن نقبل، وبالتأكيد لن اقبل انا قط، بأقل من الانسحاب.

وشاطرني آخرون الرأي في وجوب استخدام «قوة المهمات»، الا انهم كانوا يشكون في ارادة الحكومة وعزمها على ذلك. وعبر اينوك باول عن هذا الاحساس تعبيرا قويا حين نظر عبر القاعة اليّ واعلن بصوت عميق الكآبة:

«حظيت رئيسة الحكومة، عقب تسلمها مقاليد الحكم بقليل، بلقب «السيدة الحديدية». وجاء اللقب في اطار ملاحظاتها عن الدفاع بوجه الاتحاد السوفياتي وحلفائه، ولكن ليس هناك من سبب يدعو للافتراض ان السيدة الموقرة لم ترحب، او تفخر بهذا النعت. ولكن في الاسبوع المقبل او الاسبوعين القادمين سيعرف هذا المجلس، والشعب، والسيدة الموقرة نفسها من اي معدن جبلت حقاً»(1)

في ذلك الصباح، في البرلمان، كان بوسعي ان احافظ على دعم كلا الاتجاهين بارسال قوة المهمات وتحديد اهدافنا: ان تتحرر الجزر من الاحتلال وتعود الى الادارة البريطانية في اسرع وقت ممكن. وحصلت على التأييد الاجماعي، ولكن المتذمر، من مجلس العموم الذي كان تواقا لتأييد سياسة الحكومة، ومرجئا الحكم على ادائها.

الا انني كنت ادرك ان هذه الدرجة من التأييد يمكن ان تتاكل بينما تمضي الحملة متثاقلة. كنت اعلن المدى الكامل للمشاكل العملية العسكرية، خلافا لمعظم النواب. وتنبأت بأننا سنواجه نكسات قد تدفع بعض ذوي الميول المتشددة - «الصقور» - الى التساؤل في ارتياب عما اذا كانت القضية تستحق كل هذا العناء.

وكم يدوم ائتلاف في الرأي يضم محاربين ومفاوضين وايضا مسالمين حقيقيين؟

ان الائتلاف قائم حتى اللحظة على اية حال.

تلقينا موافقة مجلس العموم على استراتيجية ارسال « قوة المهمات » . وهذا هو المهم.

غادرت المجلس راضية بنتائج ذلك اليوم، مستعدة لمساجلات اصعب في المستقبل، وعموما في مزاج طيب. بيد ان الحقيقة، ان قلقا عميقا ظل ماثلا في اعماقي منذ لحظة سماعي بالغزو.

عقب ذلك على الفور واجهت ازمة في الحكومة، القى جون نوت، وهو تحت عناء شديد، كلمة ختامية سيئة الاداء في مجلس العموم، خلافا لما تميز به. وقد عومل معاملة قاسية اثناء النقاش. اذ اعتبره بعض نوابنا مسؤولا عما حصل بسبب برنامج « مراجعة الدفاع » الذي بادر الى وضعه. لم يكن هذا القول منصفا. ان ميزانية القوات البحرية التقليدية (عدا عن برنامج صواريخ « ترايدنت ») اعلى بمقدار 500 مليون جنيه، بل اعلى من ناحية حصتها من مجمل ميزانية الدفاع مما كانت عليه قبل مجيئنا للحكم. ورغم ان حاملة الطائرات « اينفينسيبل » كانت ستباع، فإن ذلك لن يحصل الا عام 1983، وعندها ستحل محلها حاملة الطائرات « ايلاستريوس » . وبالمثل سوف تستبدل بالحاملة « هيرميس » الحاملة « آرك رويال » ، مما يضمن الحفاظ على قدرات حاملات الطائرات لدى البحرية. الا انه لم يكن ثمة ريب في ان دماء الحزب تغلي، ولا في انهم ما كانوا يجدون في اثر جون نوت وحده.

دافع بيتر كارينجتون عن موقف الحكومة ذلك الصباح في مجلس اللوردات وحظي باستقبال طيب في حدود المعقول. الا ان بيتر وجون حضرا بعد ذلك اجتماعا مزدحما وغاضبا جمع نوابا محافظين عقب المناقشات في مجلس العموم. وهنا كان بيتر في وضع غير مؤات تماما، فهو بوصفه عضواً في مجلس اللوردات لم يعقد تلك الصداقات والتعارفات مع النواب، التي نعتمد عليها جميعا حين ننوء تحت الضغط المسلط علينا. وكما نقل لي ايان جاو في ما بعد، كان الاجتماع صعبا، والمشاعر تغلي.

الاسبوع الثاني

كانت الصحافة عدائية جدا خلال عطلة نهاية الاسبوع.

. بدأ بيتر كارينجتون يتحدث عن الاستقالة. رأيته مساء السبت، ثم صباح الاحد، فمساءه ايضا. وبذلنا، ويلي وايتلو وانا، كل ما بوسعنا لاقناعه بالعدول عن الفكرة .

احسست ان البلد بحاجة الى وزير خارجية يتميز بخبرته ومكانته العالمية ليجتاز بنا الازمة.

ولكن يبدو انه هناك على الدوام رغبة داخلية في التضحية بكبش فداء على مذبح كارثة.

لا ريب في ان استقالة بيتر يسرت أخيرا توحيد الحزب وتركيز الجهد على استعادة الفولكلاندز. لقد فهم ذلك؟ فبعد ان قرأ صحف الاثنين، وبخاصة افتتاحية «التايمز» قرر ان عليه الانصراف. واستقال معه ايضا وزيران آخران من الخارجية هما همفري اتكنز وريتشارد لوس. وكتب لي رسالة بخط يده يوم الخميس، السادس من ابريل قائلا:

« ... اظن انني محق في الاستقالة. فلولا ذلك لاستمر السم، وطال التشكيك في اية مشورة قدمتها لك. ان الحزب سيتوحد الآن خلفك كما كان ينبغي عليه ان يفعل السبت الماضي.

لقد كانت السنوات الثلاث مزدحمة وملذة، والنقاشات الحيوية التي اجريناها كانت مثمرة، ولم تترك أي ضغينة.

شيء آخر. رغم انني لم اتظاهر قط بالاتفاق معك في كل شيء، فإن اعجابي بشجاعتك وقوة تصميمك وسعة حيلتك لا حد له. انك تستحقين الفوز. وان كان هناك أي شيء استطيع ان افعله لاساعدك، فما عليك الا ان تطلبي».

كانت رسالة كريمة ومشجعة، على نحو مميز. فهذه الامور مهمة حين تدلهم الاجواء.

ايضا تلقيت رسالة رائعة - فريدة في نوعها على مدى الاعوام - من لورنس فان ديربوست، الذي اشار الى ان هناك مبدأ واحداً، اهم حتى من السيادة، معرضا في النزاع:

«ان ارضاء العدوان والشر يعني التواطؤ مع شر اكبر وعدوان اشد في ما بعد.. اذا فشلنا في التعاطي مع الارجنتين الفاشية، فإن الروس سيتشجعون اكثر مما هم عليه الآن لقضم المزيد والمزيد بأفعال العدوان مما تبقى من العالم الحر».

وبالطبع، فإنه مصيب كل الصواب.

ابدى جون نوت رغبته في الاستقالة ايضا الا انني قلت له بلا مواربة انه بينما يشق الاسطول عباب البحر، يقضي الواجب عليه بالبقاء ومواصلة العمل حتى اتمام عمله. لذلك سحب رسالته شريطة الاعلان للجمهور ان عرضه للاستقالة قد رفض. وايا كانت القضايا التي قد يتوجب علينا مواجهتها لاحقا نتيجة للتحقيق الكامل (الذي اعلنته يوم 8 ابريل)، فإن الوقت الآن هو وقت التركيز على شيء واحد دون سواه - النصر. في غضون ذلك، كان عليّ ان اجد وزير خارجية جديداً. وكان الاختيار البديهي هو فرانسيس بيم، الذي تميز بالخبرة اللازمة في الشؤون الخارجية ايام المعارضة والدفاع ايام الحكم. ولما عينته، طلبت من جون بيفن ان يتولى

منصبه السابق كزعيم للاغلبية في مجلس العموم.

ان فرانسيس هو في الجوهر محافظ من الطراز القديم من نواح عدة: فهو «جنتلمان» ريفي وجندي، وتكتيكي جيد، الا انه ليس استراتيجيا. انه براجماتي فخور، وعدو للايديولوجيا. فرانسيس هو ذلك الصنف من الرجال الذي اعتاد الناس ان يقولوا عنه انه «الرجل المناسب للأزمات». ولكن قدر لي ان اجد سببا للتشكيك في هذا الحكم.

لا ريب في ان تعيين فرانسيس وحّد صفوف الحزب، الا انه فتح الباب امام مصاعب جدية في تسيير الحملة نفسها.

يوم الاثنين ايضاً تيسر لي ان اتحدث، في 10 داوننج ستريت، وجها لوجه مع ريكس هنت والضابطين البحريين اللذين وصلا لتوهما من الاوروجواي. وسألته ان كان مدركا في حينه ان هناك غزوا وشيكا قيد التنفيذ؟ فأجاب «كلا. اعتقدت انه انذار آخر من النوع الذي تلقيناه من قبل».

وقال لي انه عندما تلقى رسالتنا في الاربعاء الفائت فإنه اتصل بأحد ممثلي شركة الخطوط الجوية الارجنتينية في الجزيرة فأكد له هذا ان لا شيء سيحصل بحدود ما يعلن. لكن بدا لي مما نقله لي احد افراد البحرية ان الارجنتينيين الآخرين في الجزيرة كانوا يرسلون التقارير المفصلة عن كل نأمة وحركة نقوم بها، مستخدمين مكتب شركة الطيران في الفولكلاندز.

من الجلي ان الآمر الموضعي لقوة الغزو الارجنتينية كان يعرف بالضبط اسماء افراد البحرية واحدا واحدا ممن جاؤوا في اطار التعزيزات للجزيرة قبل بضعة ايام. فان العملية، على ما يبدو، خططت تخطيطا جيدا، اذ اندفعت الموجة الاولى من القوات الارجنتينية من الجانب المواجه للبر الا انها لم تخرج لتقاتل مباشرة، بل انتظرت قدوم القوات المدرعة والوحدات الاخرى، الساحقة عدة وعددا. وان القائدين البحريين البريطانيين حرصا على العودة الى الجزر. وطارا بالتالي الى جزيرة اسونسيون (اسينشن) - الموقع المهم في وسط الاطلسي الذي يعد حيويا لقوة المهمات الخاصة - ثم اضطرا للاستسلام في دار الحكومة عند سقوط ميناء بورت ستانلي.

كان الحاكم رائعا طوال تلك الفترة فقد تعامل تعاملاً نشطاً مع وسائل الاعلام التي لم تكن مهمة سهلة على الدوام. وقد كرر المرة تلو الاخرى انني قلت في مجلس العموم أن هدفنا هو استعادة السيادة البريطانية وعودة الادارة البريطانية وانه واثق من انني اعني ما اقول. بالطبع

انا اعني ما اقول. الا انني تساءلت عدة مرات في المفاوضات المقبلة ان كنت سأضمن عودة ريكس هنت الى الفولكلاندز.

يوم الثلاثاء 6 ابريل بحثت الحكومة جوانب الازمة بحثا مطولا. وكنا واثقين، منذ البداية، ان موقف الولايات المتحدة سيكون عنصرا اساسيا يقرر النتيجة. فبوسع الامريكيين انزال ضرر كبير بالاقتصاد الارجنتيني ان ارادوا.

ارسلت برقية الى الرئيس ريجان احث فيها الولايات المتحدة على اتخاذ اجراءات اقتصادية فعالة. الا ان الامريكيين حينذاك ما كانوا على استعداد لذلك. واجرى نيكولاس هندرسون اول مباحثات له مع آل هيج اتضحت فيها التصورات الرئيسية لرد الامريكيين علينا بعد عدة اسابيع.

لقد اوقفوا مبيعات الاسلحة الى الارجنتين. الا انهم لن «ينقلبوا» اكثر من اللازم على الارجنتين، لان هذا يحرمهم من النفوذ في بيونس ايريس. وهم لا يريدون سقوط جالتييري، ولذلك فانهم يفضلون حلا ينقذ ماء وجهه. وكانت هناك علائم واضحة على انهم يدرسون فكرة التوسط بين الطرفين.

كان ذلك كله مضللا من حيث الجوهر. وكان هندرسون حادا في جوابه. الا ان مفاوضات هيج، التي ترتبت على ذلك كله، كانت من الناحية العملية، بل بصورة مؤكدة، لصالحنا، اذ استبعدت لبعض الوقت التدخلات الدبلوماسية غير المفيدة من جهات اخرى، بما فيها الامم المتحدة. ففي ازمة من هذا النوع يجد المرء كثرة من الناس تقف في الطابور طلبا للعب دور الوسيط، دون ان يكون لديها من دافع سوى الرغبة في ان يسطع نجمها على المسرح الدولي.

الا ان هذا الاعتبار يكمن، في المستقبل. اما في هذه المرحلة فإن الامريكيين حريصون على بلوغ تسوية تحول دون ان يختاروا بين حليفتهم الطبيعية، بريطانيا، ومصالحهم في امريكا اللاتينية. وينبغي ان اضيف ان وزير الدفاع الامريكي كاسبار واينبرجر كان على اتصال مع سفيرنا. وقد أكد له منذ البداية ان امريكا لا يمكن ان تضع حليفا اطلسيا وصديقاً قديماً على قدم المساواة مع الارجنتين وانه سيفعل ما بمقدوره للمساعدة. لن يقيض لامريكا وطني حكيم، ولا لبريطانيا صديق وفيّ، مثله.

وفي هذا الاجتماع الوزاري بالذات اعلنت اننا سنشكل لجنة وزارية خاصة للدفاع صارت تعرف للعالم الخارجي باسم «مجلس الحرب». وكانت تلك من الناحية الرسمية لجنة فرعية لشؤون الدفاع، رغم ان عددا من اعضائها لم يعملوا فيها. ان عضويتها وطريقة عملها تأثرت

بمجريات لقاء عقدته مع هارولد ماكميلان، الذي جاء لرؤيتي في مجلس العموم بعد «اسئلة الثلاثاء» 6 ابريل، ليعبر عن مساندته ويقدم المشورة بوصفه ابرع رئيس وزراء عرفته البلاد وعرفه حزب المحافظين.

ان توصيته الاساسية تركزت على ابقاء المالية ـ أي جيفري هاو ـ خارج اللجنة المسؤولة عن الحملة، والدبلوماسية، وما بعدها. كان ذلك نهجا حكيما، الا انه اقلق جيفري، لأمر مفهوم.

مع ذلك لم اندم على اتباع مشورة هارولد ماكميلان. اذ لم نجازف قط بأمن قواتنا لأسباب مالية. فكل ما فعلناه ظل محكوما بالضرورة العسكرية. ولذلك تألف مجلس الحرب مني انا، وفرانسيس بيم، وجون نوت، وويلي وايتلو كنائب ومستشار موثوق لي، وسيسيل باركينسون، الذي لم يكن يشاطرني غرائزي السياسية فحسب بل كان فعالاً وباهراً في معالجة العلاقات العامة. وكان السير (اللورد الآن) تيرانس ليوين، رئيس اركان الدفاع، حاضرا على الدوام، كذلك شأن مايكل هيفرز، النائب العام، بوصفه مستشارا قانونيا للحكومة.

وبالطبع كنا نتلقى النصح والعون من مسؤولي وزارة الخارجية والكومنولث وموظفي وزارة الدفاع، والمؤسسة العسكرية. كانت اللجنة تجتمع مرة واحيانا مرتين كل يوم.

لما انعقد الاجتماع الاول لمجلس الحرب كانت «قوة المهمات» قد تحركت اصلا بسرعة وكفاءة ادهشتا العالم. وراقب الملايين على شاشات التلفزيون حاملتي الطائرات وهما تبحران من ميناء بورتسموث يوم الاثنين الموافق 5 ابريل، ثم التحقت بهما في ذلك اليوم نفسه ثم في اليومين اللاحقين، قوة مؤلفة من مدمرة وفرقاطة، وثلاث غواصات وسفينة الهجوم البرمائي «فيرلس» (المهمة لعمليات الانزال)، وغير ذلك من التوابع البحرية العديدة. واسند للعملية ثلاثة آلاف جندي ـ هم عبارة عن ثلاثة ألوية «كوماندوس» من البحرية الملكية، وثلاث كتائب من فرقة المظليين، ووحدة من فرقة الدفاع الجوي. وكان علينا في مجرى هذه الحملة ان نراجع ونزيد تقديرنا لعدد الجنود اللازم، فنرسل المزيد من التعزيزات.

انطلقت اول وجبة تعزيزات مبحرة من المملكة المتحدة على متن السفينة «كانبرا»، يوم الجمعة الموافق 9 ابريل. ولم يفهم الناس دوما ان ارسال قوة مهمات كبيرة عن طريق البحر لتقطع نصف المسافة حول المعمورة، بهدف القيام بانزال معاكس، يتطلب اعمالا لوجستية ضخمة، سواء داخل بريطانيا ام في اعالي البحار. وفي النهاية ارسلنا اكثر من 100 سفينة تحمل على متنها اكثر من 25 ألف رجل.

كان القائد العام لهذا الاسطول هو الاميرال جون فيلدهاوس. وقد تولى القيادة الكاملة لـ« قوة المهمات » من قاعدته في نورثوود (غرب لندن). واختار العميد البحري ساندي وودورد بوصفه القائد العملياتي للسفن العائمة في هذه القوة (هذا يعني انه لا يقود الغواصات، التي ظلت تدار من نورثوود عبر الاقمار الصناعية).

لقد ذكرت في موضع آخر شيئا عن ساندي وودورد ... لم اكن قد التقيته في ذلك الوقت، الا انني عرفت شهرته كواحد من اذكى الرجال في البحرية. وكان النائب البري للاميرال فيلدهاوس هو الميجر جنرال جيرمي مور، من مشاة البحرية الملكية.

بدأ الجنرال مور الحملة في نورثوود، فتوجه الى جنوب الاطلسي في مايو. وكان نائبه البريجادير جوليان. قد ابحر على متن سفينة الانزال « فيرلس » مع اول موجة تعزيزات. اما البريجادير تومسون فكان سيتولى مسؤولية قواتنا فوق الفولكلاندز لفترة حاسمة بعد الانزال، لحين وصول الجنرال مور.

اجتمع مجلس الحرب مرتين يوم الاربعاء الموافق 7 ابريل. وقد واجهتنا خلال الحرب كلها مشكلة ادارة العلاقة المتداخلة الشائكة بين المتطلبات الدبلوماسية والمتطلبات العسكرية. وارتأيت ان لحاجات جنودنا الاولوية على المتطلبات السياسية. وكان ذلك اليوم هو اليوم الاول الذي تصادفت فيه اول قضية من هذا النوع تتطلب الحل. فغواصاتنا العاملة بالطاقة النووية كانت ستصل الى منطقة الجزر خلال ايام قليلة. وعليه فإننا سنكون قريبا. في وضع لاقامة « منطقة عزل عسكري (MEZ) (2). فهل نعلنها الآن؟ ام نرجئ الاعلان بعد زيارة آل هيج الوشيكة في الغداة؟

أيا كان الحال. كان يتوجب علينا اعطاء مهلة عدة ايام قبل فرض « منطقة العزل العسكري »، وذلك لأسباب قانونية. والواقع ان زيارة آل هيج تأجلت بسبب المناقشات في مجلس العموم ذلك اليوم. ونشب في اجتماع مجلس الحرب المعقود في السابعة مساء خلاف كلاسيكي بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والكومنولث حول توقيت الاعلان. وقررنا المضي فيه على الفور، مخبرين هيج بالقرار قبل وقت قصير من اتخاذه.

قرأ جون نوت الاعلان عن « منطقة العزل العسكري » بعد اختتام مناقشات المجلس، في كلمة استعاد فيها مكانته وثقته بالنفس. ولم يرتفع صوت واحد اعتراضا على اقامة « المنطقة »، وقد سمع صوت جيمس كالاهان وهو يقول « خطوة صائبة تماما ». وسرى مفعول المنطقة منذ

الساعات الاولى لفجر اثنين الفصح، الموافق 12 ابريل. وكانت غواصاتنا في ذلك الوقت قد وصلت الى المواقع المطلوبة لفرض العزل.

ومن الجدير بالذكر اننا لم نقل قط، خلال عملية الفولكلاندز اننا سنقوم بعمل عسكري الى ان بتنا في وضع يؤهلنا للقيام به.

لقد كنت عازمة على ألا نكشف اوراقنا قبل الأوان.

هناك نقطة اخرى في نقاشات مجلس العموم تستحق الذكر. لقد جادل وزير البحرية السابق كيث سبيد ان بوسعنا فرض حصار على الارجنتينيين في الفولكلاندز. ولكن في الحقيقة انه لم يكن ثمة سبيل الى ذلك من جراء الاوضاع الجوية الفظيعة ومشكلات تموين واعاشة «قوة المهمات» وهي على مسافات شاسعة من الوطن.

في غضون ذلك كنا نزيد الضغوط على الارجنتين من كل جانب بالوسائل الدبلوماسية.

ففي السادس من ابريل ارسلت رسائل الى رؤساء دول وحكومات بلدان المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ونيوزيلندا، طلبت فيها مساندتهم لنا بوجه الارجنتين عن طريق حظر مبيعات الاسلحة، وحظر كل او بعض الواردات منها، ووقف اصدار القروض الجديدة اليها. والامتناع عن ابداء التشجيع او التحفيز لبنوكها في مجال اقراض الارجنتين.

اقترح علي بادئ الأمر ان اطالب بحظر كامل على الواردات، صحيح اننا كنا نريد ذلك، لكنني رأيت ان المطالبة في الحال بأكثر مما ينبغي تكتيك سيئ.

اخذت الردود تتوالى علينا الآن. لقد سبق ان ذكرت ردود الولايات المتحدة وفرنسا، ونجاحنا في مجلس الامن.

أكد لي هيلموت شميت شخصيا تأييد المانيا الغربية القوي. ولكن لم تكن سائر دول المجموعة الاوروبية بهذا الموقف الايجابي .اذ كانت ثمة علاقات وثيقة بين ايطاليا والارجنتين، ورغم ان اسبانيا تعارض استخدام القوة، فإنها واصلت دعم موقف الارجنتين.

اما ايرلندا - وليس في ذلك مفاجأة كبرى - فقد اثارت فينا بعض القلق. واتضح لنا في ما بعد انه لم يكن بالوسع الاعتماد على الايرلنديين. الا ان المجموعة الاوروبية اعطتنا، في البداية، كل ما طلبناه، ففرضت حظرا على الواردات من الارجنتين ابتداء من منتصف ابريل ولمدة شهر واحد. ولما حان موعد تجديده في منتصف مايو برزت صعوبات كبيرة، بيد اننا

سرعان ما توصلنا الى مساومة استأنفت فيها ايطاليا وايرلندا صلاتهما مع الارجنتين بينما استمرت الدول الثماني الاخرى في الحظر الى اجل غير مسمى.

وكان تجاوب الكومنولث، باستثناء حالة جزئية هي الهند، مسانداً، وبخاصة مالكوم فريزر في استراليا الذي حظر كل الواردات من الارجنتين باستثناء ما هو جار منها بموجب عقود قائمة. وكان بوب ملدون في نيوزيلندا أشد وأقوى في تأييده. وعرض علينا في ما بعد اعارتنا فرقاطة تحل محل سفينة حراستنا في الكاريبي حتى نستطيع ارسالها حيثما نحتاج حاجة ماسة.

مما خيب آمالنا موقف اليابان المائع بعض الشيء. وكما هو متوقع، اخذ الاتحاد السوفياتي يميل بصورة متزايدة نحو الارجنتين مصعداً هجماته اللفظية على موقفنا. ولو عدنا وقتذاك الى الامم المتحدة للحصول على قرار بالعقوبات لكان السوفيات بلا ادنى ريب، قد استخدموا حق «الفيتو» ضدنا.

وبالمثل فقد تعرضنا الى سيل من النقد اللاذع من عدد من دول امريكا اللاتينية - مثلما كان حال الولايات المتحدة - الا ان تشيلي وقفت الى جانبنا، بسبب خلافاتها القديمة مع الارجنتين. وكان عدد آخر من الدول يتعاطف بصمت معنا بصرف النظر عن موقفها المعلن: لقد احاطت الارجنتين نفسها بكراهية عامة بسبب غطرستها ازاء بقية دول امريكا اللاتينية. وعلى هذا النحو فإن تحركنا على الجبهة الدبلوماسية ساند اهداف قوة المهمات التي ابحرت مقتربة اكثر من جنوب الاطلسي. وبالطبع فإن الدبلوماسية المؤثرة كانت مستحيلة بدون ارسال «قوة المهمات».

فكما اشار الامبراطور فريدريك العظيم ذات مرة فإن «الدبلوماسية بلا سلاح مثل الموسيقى بلا آلات».

يوم الخميس 8 ابريل، وصل آل هيج الى لندن في المرحلة الاولى من رحلته الدبلوماسية المكوكية، الطويلة، المنهكة. وكنت قد حصلت على خلاصة وافية، بل، كما اتضح لي لاحقا بالغة الدقة، من نيكولاس هندرسون عن الاقتراحات التي يرجح ان يعرضها هيج عليّ. وقلنا له بوضوح تام - وقد وافقنا على ان ذلك ما ينبغي لنا ان نفعله - اننا لم نستقبله في لندن كوسيط بل كصديق وحليف، لبحث السبل التي تستطيع بها الولايات المتحدة ان تساند بفعالية جهودنا لتأمين انسحاب الارجنتين من الفولكلاندز.

وبعد ما اجرى هيج بعض المباحثات الاولية مع فرانسيس بيم جاء الى 10 داونتج ستريت

لاجراء محادثات يعقبها عشاء عمل. وضم فريق هيج كلا من اد سترايتور من السفارة الامريكية في لندن، والجنرال فيرنون ولترز، المساعد الخاص لهيج - وهو شخصية جبارة، حظيت باعجابي واحترامي - وتوماس اندرز، الذي يتولى شؤون امريكا الجنوبية في وزارة الخارجية.

وانضم اليّ في اللقاء فرانسيس جون وتيري لوين والسير انطوني آكلاند (مدير عام وزارة الخارجية) وكلايف ويتمور (سكرتيري الشخصي الاول). وكانت المباحثات حيوية ومباشرة، حسب اللغة الدبلوماسية، ذلك ان المطروح للرهان اكبر من ان يسمح لي باتباع اسلوب غير ذلك.

كان واضحا منذ البداية ان هيج وصحبه، مهما يقال في العلن، قد جاؤوا للتوسط. وسعى هو شخصيا الى تطميني حول موقف الولايات المتحدة. وقال ان الولايات المتحدة ليست محايدة بل يتوجب ان تكون حريصة على «صورتها». وكان وزير الخارجية الارجنتيني قد اشار الى ان بلاده قد تقبل المعونة السوفياتية، مما اثار ضيقا بالغا لدى الامريكيين. وقال ان الساعات الـ72 المقبلة هي، حسب تقديره، افضل وقت للتفاوض بقدر ما يتعلق الأمر بالارجنتين. واخبرنا انه قرر زيارة بريطانيا لأنه لا يريد الذهاب الى بوينس آيرس دون التفهم الكامل لنظرتنا.

ثم جاء دوري. فقلت للمستر هيج ان القضية اوسع من مسألة خلاف بين المملكة المتحدة والارجنتين. فاستخدام القوة لاحتلال اراض متنازع عليها يشكل سابقة خطيرة. وبهذا المعنى فإن الفولكلاندز تهم العديد من البلدان - كالمانيا مثلا بسبب برلين الغربية، او فرنسا بسبب ممتلكاتها الاستعمارية في جيانا، التي تطالب فنزويلا باجزاء واسعة منها.

أعدّت لي وزارة الخارجية والكومنولث في ما بعد تقريرا لقمة «السبعة الكبار» في فرساي حول المنازعات الاقليمية القائمة، فكانت القائمة طويلة حقا. وقد جربنا نحن في بريطانيا خطر ارضاء الديكتاتوريين. اما بخصوص الاتحاد السوفياتي، فإنني اشك في ان الروس كانوا يخشون التورط الامريكي بقدر خشية الامريكيين التورط المعاكس.

ان الغرب قد يتمدد، ولكن كذلك شأن السوفيات. وسأُفاجأ حقا لو انهم تدخلوا بنشاط. واستفسرت عن طبيعة الضغط الذي يمكن للامريكيين ممارسته على جالتييري؟ وقلت ان سمعة العالم الغربي في الميزان، واننا نرغب في حل القضية بالوسائل الدبلوماسية الا اننا لن نتفاوض في ظل الإكراه بالتهديد فالانسحاب شرط مسبق.

وبات واضحا لي، بصورة أجلى، ان هيج كان تواقا ليس فقط الى تحاشي ما وصفه بـ

« الاحكام المسبقة عن السيادة » بل التوجه لبلوغ هدف آخر غير استعادة الادارة البريطانية، هذا الهدف الذي تعهدت انا علنا بتحقيقه.

وكانت كامل مقاربته تدور على السعي الى اقناع الطرفين بقبول نوع ما من « ادارة انتقالية » محايدة بعد الانسحاب الارجنتيني لادارة الجزر، الى حين تقرير مستقبلها البعيد. وتحدث عن حضور امريكي، او ربما كندي، اثناء استمرار المفاوضات. فأشرت الى ان ذلك يعني ان الارجنتينيين قد استفادوا من استخدام القوة.

وابلغته ان السيادة البريطانية يجب ان تستمر، وان الادارة البريطانية يجب ان تعود. ولا مجال للمفاوضات الا بعد حصول هذين، وان الأمور كلها تخضع لشرط حاسم هو ان رغبات ابناء الجزيرة هي المقررة.

وغطت المباحثات على مائدة العشاء المجال نفسه تقريبا. وسبرت غور ما بدا ان هيج يقترحه بخصوص ادارة الجزر بعد تحقيق الانسحاب الارجنتيني.

كان بالأحرى غامضا.. مع ذلك بدا لي ان ذلك لا يتصل بالادارة البريطانية التي تعهدنا علنا باعادتها.

وتوجه المستر هيج الى بوينس ايرس لتقييم الموقف الارجنتيني. واتفق معنا على خط مشترك. هو ان نقول معا للصحافيين اننا نريد ان نرى قرار مجلس الامن رقم 502 مطبقا بأسرع ما يمكن، واننا بحثنا السبل التي تستطيع بها الولايات المتحدة ان تساعد. لقد استمع الى وجهة النظر البريطانية في الوضع وعرف مدى قوة مشاعرنا، ولكن لا ينبغي له ان يعطي ادنى انطباع بأن موقفنا تغير بأية صورة، او اننا نبدي اية مرونة.

الواقع، ان المستر هيج ربما رجع ببصره الى خلافاتنا الودية في لندن بنوع من الحنين المتأسي ما ان حط رحاله في بوينس آيرس وبدأ يحاول التفاوض مع الطغمة الارجنتينية.

فقد اتضح ان الطغمة الحاكمة منقسمة انقساما عميقا، وبدا ان كلا من الجنرال جالتييري ووزير الخارجية المستر كوستا مينديز يغيران موقفهما من ساعة لأخرى. وظن المستر هيج، في احدى المراحل، انه فاز بالتنازلات، ولكن بينما كان يوشك على المغادرة الى انجلترا يوم « احد الفصح » (11 ابريل) - الواقع بينما كان يصعد الطائرة - جاءه كوستا مينديز ليسلمه مذكرة نقضت، على ما يبدو، التنازلات التي اعتقد هيج، صواباً أم خطأ، انه حصل عليها.

أجريت محادثات في تشيكرز حول الفولكلاندز خلال عطلة الفصح. وفي يوم « الجمعة

الحزينة» جاء «توني» بارسونز لتناول الغداء، وبحثنا معا استراتيجية التفاوض. وفي اليوم التالي جاء فرانسيس بيم وجون نوت وتيري ليوين، فاجتمعنا على غداء عمل.

كنت سعيدة لأن يلعب منزل تشيكرز دورا كبيرا في قصة الفولكلاندز. فلقد استخدمه تشرتشل كثيرا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدنا جوه على الجلوس معا متكاتفين.

الاسبوع الثالث

بحلول «اثنين الفصح» بدأت اولى قطع «قوة المهمات» بالوصول الى جزيرة اسونسيون (اسينشن) في منتصف الطريق الى الفولكلاندز. وعاد الفريق الامريكي الى لندن صباح ذلك اليوم الموافق 12 ابريل. كان سجاد 10 دوانننج ستريت قد رفع لاجراء اعمال التنظيف المعتادة في الربيع، فبدا المقر كمنزل يرحل عنه اصحابه. وكان ذلك على أي حال، انطباعا زائفا.

بدأ آل هيج باعطاء سرد شفهي لمحادثاته في بوينس آيرس. فقال انه التقط خلافات في وجهات النظر بين الفروع الثلاثة للقوات المسلحة الارجنتينية. فالبحرية تتطلع الى القتال، لكن القوة الجوية لا تريد الحرب، اما الجيش (القوات البرية) فهو بين بين. واتضح ان الحماس للقتال يتناسب عكسيا مع الروح القتالية. وقد بلور هيج مجموعة من المقترحات التي ظن ان بالامكان جر الارجنتينيين اخيرا الى قبولها. وكانت هناك سبع نقاط اساسية:

- اولا: توافق كل من بريطانيا والارجنتين على الانسحاب من الجزر ومن منطقة محرمة تحيط بها، في ظرف اسبوعين.

- ثانيا: لا يجري ادخال قوات عسكرية جديدة، وتعود القوات المنسحبة الى واجباتها الاعتيادية. كان الارجنتينيون قد طلبوا تعهدا منا بابقاء قوة المهمات بأكملها بعيدا عن جنوب الاطلسي، لكن آل هيج قال انه اخبرهم بأن ذلك مستحيل وانه يعتقد ان بالوسع تلبية ذلك اذا كانت الاتفاقية تسمح بعودة الوحدات البريطانية الى واجباتها الاعتيادية.

- ثالثا: تحل لجنة، محل الحاكم، وتتألف من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والارجنتين، الذين يعملون معا (لم يتحدد اسلوب العمل، أهو الإجماع ام الاغلبية) لضمان الالتزام بالاتفاقية. ولهذا الغرض يحتاج كل واحد منهم الى تعيين مراقبين. ويمكن لكل عضو في اللجنة ان يرفع علمه الوطني على مقره.

- رابعا : ترفع العقوبات الاقتصادية والمالية عن الارجنتين.

- خامسا : استعادة الادارة المحلية التقليدية للجزر، بما فيها اعادة المجالس التنفيذية والتشريعية، على ان يضاف لها ممثلون عن الاقلية الارجنتينية المقيمة في الفولكلاندز. وكان الارجنتينيون يعارضون بشدة عودة الحاكم البريطاني.

- سادسا : تعمل اللجنة على تطوير السفر والتجارة والاتصالات بين الجزر والارجنتين، الا ان للحكومة البريطانية حق « الفيتو » على عملياتها.

- أخيرا : تبدأ المفاوضات لتحقيق تسوية دائمة بما « يتفق مع اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ». وكانت الولايات المتحدة قد اصرت على ذلك لوجود نص على حق تقرير المصير.

ويبدو ان الارجنتينيين اشترطوا للموافقة على هذا البند من المقترحات ان يتحدد تاريخ اختتام المفاوضات، واقترحوا موعد 31 ديسمبر 1982.

هذه المرة لم احاول الرد على مقترحات آل هيج نقطة نقطة، بل اكتفيت ببساطة ان اعيد ذكر اقتناعي بمبدأ حق تقرير المصير. فإذا اختار ابناء الجزر الانضمام الى الارجنتين فإن الحكومة البريطانية ستحترم قرارهم. ولكن بالمقابل ينبغي للحكومة الارجنتينية ان تبدي استعدادها لقبول رغبة ابناء الجزر في البقاء بريطانيين.

بعد ذلك تركنا الامريكيون لمدة تسعين دقيقة، كما كان متفقا عليه سلفا بينما رحنا نبحث المقترحات مع بقية اعضاء « مجلس الحرب ».

كانت مقترحات آل هيج حافلة بالثغرات، الا انها تنطوي على بعض نقاط الجاذبية. فلو استطعنا حقا اخراج القوات الارجنتينية من الجزر بانشاء ما يبدو انه لجنة عديمة الصلاحيات، واضافة تمثيل ارجنتيني محدود في كل مجلس - مؤلف من السكان المحليين لا معيّن من قبل الطغمة - ورفع علم ارجنتيني الى جانب الاعلام الاخرى على المقرات، فإن هذه الافكار تستحق ان نقول عنها شيئا. ولكن لدى معاينة المقترحات عن كثب، تتبدى صعوبات متينة.

فأي ضمان هناك لأمن ابناء الجزيرة بعد الفترة الانتقالية؟ من الواضح اننا يجب ان نطلب من الولايات المتحدة ان تضمن الجزر من مغبة غزو جديد.

ثم هناك الحقائق الجغرافية التي لا مفر منها. سيظل الارجنتينيون قريبين من الفولكلاندز، واذا كان علينا الانسحاب الى « مناطق طبيعية » فأين يجب ان نضع قواتنا؟

وينبغي كي نتمتع بحق ان نكون على مبعدة مسافة مساوية لبعد القوات الارجنتينية. ورغم

الاشارة العامة الى ميثاق الامم المتحدة. فليس هناك ما يوضح ان رغائب اهل الجزيرة هي الاصل في المفاوضات الختامية.

كما ينبغي سد الطريق على اقدام الارجنتين على زيادة عدد رعاياها في الجزر خلال الفترة الانتقالية لئلا تتمتع بالاغلبية - وهذا مبعث قلق جدي، خصوصا اذا بدأ أناسنا بالهجرة. وهذا امر مرجح في مثل هذه الظروف.

عند هذه النقطة عدنا انا وفرانسيس بيم وجون نوت للالتقاء بآل هيج. قلت انني ممتنة للقسط الهائل من العمل الذي قام به، الا ان لدي عدداً من الاسئلة. فماذا يتصور الامريكيون انه سيحصل اذ لم يكن التوصل الى تسوية في31 اكتوبر 1982؟ وكان هدفي من السؤال هو معرفة ان كانت الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانة.

لم يكن الجواب واضحاً بالكامل، ولم يتوضح اكثر بمرور الوقت. واكدت من جديد الاهمية التي يعلقها مجلس العموم على مبدأ حق تقرير المصير لاهل الجزر. ويتوجب ان يصار الى اشارة محددة للمادة (21) والمادة 73 من ميثاق الامم المتحدة حول هذه المسألة، فهي تنص على مبدأ حق تقرير المصير. غير اننا اعترفنا ان الارجنتين ستضع على الاتفاقية مظهرا مختلفا عن تفسير الحكومة البريطانية. ووافق هيج على ذلك.

اما بخصوص رفع علم الارجنتين، فقد قلت لهيج انه اينما ارتفع هذا العلم في الجزر، فلا يجوز قط رفعه على منزل الحاكم.

وقال ان قضية حاكمية الفولكلاندز اساسية بالنسبة للارجنتينيين، فهم يريدون ابقاء الحاكم الذي عينوه في الجزيرة بصفة مبعوث. فقلت انهم ان فعلوا ذلك فإن الحكومة البريطانية ستضطر الى تعيين ريكس هنت مبعوثا لنا.

كما اثرت مسألة ساوث جورجيا حيث يتمتع البريطانيون بالحق المطلق، بشكل يتميز عن ادعائهم في الفولكلاندز.

لم ير آل هيج ضيرا في ذلك. (ندمنا في ما بعد على ادراجنا ساوث جورجيا ضمن المقترحات الاولى. ولكن بدا وقتذاك ان هناك امكانية لاخراج الارجنتينيين من الجزيرة دون معركة، وكانوا قد احتلوها بعد وقت قصير من غزوهم الفولكلاندز).

الا ان القضية الرئيسية ظلت دوما القضية العسكرية.

كنت اعرف ان السبب الوحيد الذي يدعو الارجنتينيين الى قبول التفاوض اساسا هو

خشيتهم من « قوة المهمات » التي ارسلناها . لذلك اكدت ان الغواصات البريطانية اذ ستغادر « منطقة العزل العسكري » مقابل انسحاب القوات الارجنتينية ، فإن « قوة المهمات » ينبغي ان تواصل التقدم جنوبا ، رغم انها لن تدخل المنطقة . وكان ذلك ضروريا ؛ اذ لم يكن بوسعنا ان نعطي الارجنتين فرصة ثانية للغزو . تنازل واحد فقط لعلني كنت مستعدة لتقديمه وهو وقف قوة المهمات عند نقطة ليست اقرب الى الفولكلاندز من نقاط تمركز القوات الارجنتينية . ولن يقبل البرلمان بأي شيء اقل من ذلك .

بعد ذلك بقليل ارفضّ اللقاء بغية تناول الغداء ، واتفقنا على الالتقاء ثانية عصرا ، بعد الفراغ من دراسة تفاصيل الاقتراحات ، واعداد التعديلات المفصلة بالتشاور مع بقية المسؤولين والعسكريين . في غضون ذلك استخدم الفريق الامريكي خط اتصالات خاصاً من رقم 10 داونتج ستريت مع البيت الابيض . وكما تشير مذكرات آل هيج ، فإنه اتصل ايضا بوزير الخارجية الارجنتيني ، لدى سماعه ان صحيفة « نيويورك تايمز » قد نشرت لتوها شروط المذكرة التي سلمها السير كوستا مينديز اليه في مطار بوينس آيرس ، والتي كانت لا تتفق بالمرة مع الشروط التي نقلها الينا . ومن المفهوم ان المستر هيج بات يريد الآن ان يعرف ان كانت الوثيقة المنشورة تمثل مقترحات وزارة الخارجية ، ام الكلمة الاخيرة الرسمية للطغمة الحاكمة .

واجتمع الفريقان ثانية قبيل السادسة مساء .

كان هناك عدد من نقاط البحث ، ومن جديد ، فإن القضية الأهم كانت قضية مواقع « قوة المهمات » . قال آل هيج ان الرئيس جالتييري لن يكتب له البقاء اذا التزم الارجنتينيون بسحب قواتهم من جزر الفولكلاندز خلال اسبوعين بينما الصحف البريطانية تواصل تغطية تقدم « قوة المهمات » نحو الجنوب .

لم يكن الامريكيون يطلبون ان يعود اسطولنا ادراجه ، بل ان يتوقف في مكانه فور التوصل الى اتفاق . فأجبت بأنني لن يكتب لي النجاة من مجلس العموم لو انني اوقفت « قوة المهمات » قبل اكتمال الانسحاب الارجنتيني . كما انني لست على استعداد للقيام بذلك .

انني مستعدة لأن أدع سفن القوات تتقدم ببطء اشد بمجرد التوقيع على الاتفاق . ولكن ينبغي لـ« قوة المهمات » ان تواصل تقدمها نحو الجزر . ولم اكن ارى اي سبب يدعوني لحسن الظن بالارجنتينيين ، اذ كنت مستعدة فقط لايقاف « قوة المهمات » على مسافة من الفولكلاندز لتساوي المسافة التي تفصل الارجنتينيين عنها ، لكني لا استطيع المضي ابعد من ذلك .

ورحنا نتناقش حتى وقت متأخر من المساء . ان الارجنتين تريد ، انطلاقا من اتفاقية المواصلات لعام 1971 ، ان يتمتع مواطنوها بنفس الحقوق للاقامة في الجزر ، وامتلاك العقارات والاراضي وما شاكل ، شأن اهل الفولكلاندز . وتريد ايضا ان تعمل اللجنة على تطوير هذا الوضع بصورة ايجابية وتقرير المسائل المتصلة به .

طرحنا الاقتراح ارضاً انطلاقاً من ان الادارة الانتقالية لا يجوز ان تغير طبيعة الحياة في الجزر . واتفقنا اخيرا على ان نواصل المفاوضات اللاحقة استنادا الى نص غامض بعض الشيء . ولكن كانت هناك بعض الشروط التي يتوجب ان نطرحها بوضوح مطلق ، مثل مناطق الانسحاب ، وواقع ان الممثل الارجنتيني الواحد في كل مجلس ينبغي ان يكون محلياً ، وان الارجنتينيين في الجزيرة يجب يتوفروا على نفس فترة التأهل لحقوق التصويت شأن اهل الفولكلاندز .

... ولم تكن تلك خاتمة « اثنين الفصح » .

فقبل الساعة العاشرة من ذلك المساء ، خابرني آل هيج ليقول ان كوستا مينديز قد اتصل به هاتفيا ليقول انه لا يرى أي داع لمجيء وزير الخارجية الامريكي الى بوينس ايرس ثانية ما لم تكن هناك اتفاقية عن جزر الفولكلاندز تنص على ان تعين الحكومة الارجنتينية الحاكم هناك ، وان يظل العلم الارجنتيني خفاقا فوق الجزيرة . وانه اذا لم يكن ذلك ممكنا ، فلا بد من ان تحصل الارجنتين في نهاية المفاوضات مع بريطانيا على ضمانات بالاعتراف بالسيادة الارجنتينية على الجزر .

أصيب آل هيج اذ ذاك بصدمة مروعة .. كانت مشاعري متضاربة حيال هذه الاخبار ، الا انني لم اكن بالتأكيد لأتهاوى او اضعف امام ضغط من هذا النوع . فقلت للسيد هيج على التليفون :

« اذا كانت هذه هي شروطهم فلن يسعك العودة (الى بوينس ايرس مباشرة) ، ولكن يجب ان تكشف علنا للجمهور ، من وجهة نظرك ، بأنهم وضعوا تلك الشروط وان ذلك هو السبب الذي دعاك الى القول « لا نستطيع ذلك ، لا نستطيع العودة اذن » ولكن يجب ان يكون ذلك معروفا عن طريق وجهة نظرك علناً امام الملأ » .

وافق آل هيج ، ومن الواضح انه كان مغتما .

وبعدما قرر الامريكيون صرف النظر عن التوجه الى بيونس آيرس طلبوا في الصباح التالي ، ومما أثار دهشتنا بعض الشيء ، عقد اجتماع آخر معنا . وهكذا التقى الفريقان باكرا . كان جليا

في هذه المرحلة ان المقترحات التي عرضها الامريكيون علينا في اليوم السابق لم تكن تتمتع بالموافقة الارجنتينية. والواقع، ان وضعية المقترحات كلها محفوفة بالشك. وكنت كلما امعنت في استجواب آل هيج حول هذه النقطة، زاد غموضها تماما. ولما كانت هذه المقترحات لا تحظى بقبول الارجنتين، فإنها لن تشكل اساسا للتسوية حتى لو قبلنا بها.

اوضحنا هذه النقطة بشكل مؤلم في الاجتماع الذي عقدناه ذلك الصباح حين سلمنا المستر هيج وثيقة تجسد النقاط الخمس التي وصفها بأنها اساسية بالنسبة للموقف الارجنتيني. وكما قال هو نفسه، فإن النتيجة العملية لتكتيكات الارجنتين هي كسب الوقت.

كنت أرى دوما ان ذلك هو غرضهم الرئيسي من المفاوضات.

واخذ صبري ينفد ازاء ذلك كله. فقلت ان المسألة هي في الاساس مسألة ديكتاتورية مقابل ديمقراطية. وكان جالتييري يريد ان يتمكن من ادعاء النصر بقوة السلاح. والمسألة الآن هي ان كنا نستطيع الابتعاد عن هذا المسار الذي يريده بواسطة العقوبات الاقتصادية، ام، كما توقعت دوما، فقط عن طريق القوة العسكرية.

أجاب المستر هيج انه اوضح للارجنتين بما يفوق الحاجة إن الولايات المتحدة ستقف الى جانب بريطانيا اذا نشب نزاع مسلح. ولكن هل نرغب في ايصال المفاوضات الى نهايتها اليوم؟ ان بمقدوره القول علنا انه يعلق جهوده الخاصة، موضحا ان ذلك يرجع الى تعنت الارجنتين. ولكنه اذا فعل ذلك فإن اطرافا أخرى غير مساعدة قد تحاول التدخل بين الطرفين.

كنت ادرك ذلك جيدا كما شعرت ان الرأي العام هنا كان يطالبنا بألا نتخلى عند هذه النقطة عن سبيل المفاوضات.

في وقت لاحق من ذلك النهار، اتخذت الاحداث منعطفا غريبا. فقد أخبر آل هيج فرانسيس بيم بفحوى مباحثات لاحقة اجراها على الهاتف مع المستر كوستا مينديز. وان من الواضح ان الارجنتينيين قد اسقطوا الآن مطالبهم الخمسة وابتعدوا كثيرا عن موقفهم السابق. ورأى هيج انه بات هناك فرصة لاجراء تسوية وفق الاسس التي بحثناها، اذا وافقنا على ذكر شيء عن «نزع الاستعمار». واخضاع القضية لرغبة ابناء الجزر. اضافة الى تعديل او تعديلين طفيفين لجعل المقترحات مستساغة اكثر. وكان سيتضح لاحقا ان لهذا الحديث عن «نزع الاستعمار» مخاطره الخاصة. رغم اننا وافقنا على دراسة المسودة. وحثنا هيج ايضا على ألا نكون متزمتين اكثر مما ينبغي حول مسألة السيادة. وقرر العودة الى واشنطن على ان يحدد خطوته اللاحقة

هناك. كان واضحا من ذلك كله ان المستر هيج حريص على مواصلة المفاوضات وابقائها مستمرة. ولكن هل حصل تغيير حقيقي في عواطف الارجنتينيين، ام ان الامر لا يعدو كونه تمنيات حالمة من طرفه؟

كان يوم الاربعاء، 14 ابريل هو اليوم المقرر لمواصلة نقاشات مجلس العموم حول الفولكلاندز. فكانت تلك فرصة طيبة لي كي احدد اهدافنا في المفاوضات ولأظهر للعالم الخارجي التأييد الموحد من جانب مجلس العموم.

قلت للمجلس:

« في اية مفاوضات خلال الايام المقبلة، سنسترشد بالمبادئ التالية: سنواصل الاصرار على الانسحاب الارجنتيني من جزر الفولكلاندز وتوابعها. وسنظل جاهزين لممارسة حقنا باللجوء الى القوة دفاعا عن النفس بموجب الفقرة 51 من ميثاق الامم المتحدة حتى تغادر القوات المحتلة الجزر.

ان « قوة المهمات » البحرية تواصل إبحارها نحو اهدافها. وما نزال واثقين كل الثقة في قدرتها على اتخاذ اية تدابير قد تكون ضرورية. في غضون ذلك، فإن وجودها ذاته وتقدمها نحو جزر الفولكلاندز يعزز الجهود التي نبذلها للحل الدبلوماسي.

ان على هذا الحل ان يضمن مبدأ ان احترام رغبات اهل الجزر هو الاساس. وليس ثمة سبب يدعو للاعتقاد انهم يفضلون أي بديل عن استئناف الادارة التي كانوا يتمتعون بها قبل ارتكاب العدوان الارجنتيني. ولعل تجاربهم الاخيرة قد تتسبب في ان يغيروا وجهات نظرهم حول المستقبل، من قبل. وحتى تتوفر لهم الفرصة في التعبير عن وجهات نظرهم بحرية فإن الحكومة البريطانية لن تفترض ان رغبات اهل الجزر مختلفة عما كانت عليه.

كانت هناك مخاوف جدية تكمن وراء اشارتي الى احتمال ان يغير اهل الجزر رأيهم حول مستقبل حكم الجزر: فقد كنا نخشى من ان تكون المعنويات قد انهارت، وان اعدادا كبيرة منهم قد تغادر الجزر. وتمكنا من معرفة قدر معين من التفاصيل عن الحياة اليومية في ظل الاحتلال عن طريق الرسائل التي وصلت الى لندن، الا ان الصورة ظلت ابعد ما تكون عن الاكتمال.

وبينما كان النقاش البرلماني مستمرا كان آل هيج على التليفون. ان الاجنتينيين، حسب قوله، يشتكون من ان الولايات المتحدة لم تكن تعامل الارجنتين وبريطانيا بصورة متكافئة،

وبخاصة انها كانت تزود بريطانيا بمعونة عسكرية. واراد هيج ان يدلي بتصريح يسمح له بالعودة الى بوينس آيرس لمواصلة المفاوضات، وينتهي بهذه الجمل الثلاث:

منذ بدء الازمة، والولايات المتحدة لم توافق على الطلبات التي تتجاوز نطاق النماذج المعتادة للتعاون. وسيظل موقفها على هذا الخط بينما جهود السلام مستمرة. وان استخدام بريطانيا للمنشآت الامريكية في جزيرة اسونسيون قد قيد بناء على ذلك.

بينما كان النقاش جاريا، بحثت الامر مع فرانسيس بيم، ثم اتصلت بأل هيج في واشنطن بعد نصف ساعة. فقلت انني لست مرتاحة لما يريد قوله. وبالطبع فإنه فعل الكثير ليساعدنا. وان ذلك جرى في «نطاق النماذج المعتادة للتعاون» التي تنطبق على التعاون بين حلفاء مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. لكن ربط ذلك بجزيرة اسونسيون خاطئ ومضلل. علاوة على ذلك، ان الادلاء بمثل هذا التصريح سيترك اثرا سيئا على الرأي العام في المملكة المتحدة.

ومضيت الى الاشارة الى ان جزيرة اسونسيون تعود الينا، وهي من جزر المملكة. وان الامريكيين يستخدمونها كقاعدة عسكرية، الا ان ذلك - كما يعرف وزير الخارجية جيدا - يتم بموجب اتفاقية تنص بوضوح على ان السيادة على الجزيرة ترجع الينا. وانني سأكون مسرورة للقول ان المستر هيج وافق على شطب ذكر جزيرة اسونسيون من تصريحه.

في اليوم التالي طار آل هيج من واشنطن الى بوينس ايرس للمزيد من المحادثات. اما في لندن فقد كانت الوقائع العسكرية هي التي تهيمن على القسط الاكبر من تفكيري.

اجتمع «مجلس الحرب» ذلك الصباح في وزارة الدفاع لا في رقم 10 داوننج ستريت. وكانت امامنا قرارات مهمة تتطلب الاتخاذ.

فهناك حاجة لإرسال المزيد من الجنود للالتحاق بـ«قوة المهمات». وكان علينا ايضا ان نلقي نظرة اخرى على المسودة الجديدة التي وافقنا على معانيها في اليوم السابق. (لم يتحقق منها شيء آخر الامر). وكان علينا ايضا ان نعد رسالة الى الولايات المتحدة تؤكد ضرورة ان يساعدوا على تنفيذ الاتفاقية خلال تلك الفترة وضمان الا يقوم الارجنتينيون بمحاولة ثانية للغزو بعد نفادها، فالامريكيون لا يرغبون في قبول دور الضامن.

الا ان عملنا الاساسي في وزارة الدفاع تمحور حول الاطلاع على الاوضاع العسكرية. وكان من المهم ان نعرف جميعا، على وجه الدقة، حجم القوات المعادية وقدراتها، وتأثيرات شتاء الاطلسي و، بالطبع، الخيارات المتاحة. وان كل من داخلته فكرة ان «قوة المهمات» تستطيع

فرض الحصار على الفولكلاندز وشن الغارات في حالة فشل المفاوضات، سرعان ما انتفت أوهامه.

فعدا عن الخسائر المرجحة في الطائرات ـ إذ ان حاملتي الطائرات تحملان معا 20 طائرة من نوع «هاريير» ـ فإن صعوبات اعاشة الرجال وصيانة المعدات في تلك البحار المضطربة لكبيرة حقا.

وكان واضحا ان لدينا فترة تتراوح بين اسبوعين الى ثلاثة اسابيع في شهر مايو يمكن خلالها القيام بانزال دون التعرض لخسائر فظيعة.

بعد ذلك كانت هناك قرارات يتوجب اتخاذها بصدد حجم المعدات والطائرات والوحدات الاضافية الواجب ارسالها. وكيفية التعامل مع اسرى الحرب، والعمل المطلوب بصدد ساوث جورجيا ومتى.

لم نكن لندع فرصة للراحة قط. وكان لا بد من اتخاذ هذه القرارات بسرعة. ونظرت الى الجميع، من رؤساء الاركان الى زملائي في مجلس الوزراء. فقد كانت اعباء القرارات كبيرة عليهم. وما عدا جون نوت، الذي كان مطلعا اصلا على الصعوبات، بدوا جميعا مترددين، متهيبين. وكانت الصحافة قد علمت، عند هذا الحد، اننا كنا في وزارة الدفاع. فطلبت من الكل ان يبدو واثقا، اثناء خروجنا من المبنى.

كانت مهمتي الرئيسية يوم الجمعة الموافق 16 ابريل دراسة قواعد الاشتباك والمصادقة عليها. حيث ستطبق على الانتقال من جزيرة اسونسيون، وعلى منطقة المائتي ميل المحيطة بساوث جورجيا، ولاغراض استعادة ساوث جورجيا نفسها.

ان قواعد الاشتباك هي الوسائل التي يخول بواسطتها السياسيون الاطار الذي يترك للعسكريين داخله اتخاذ قراراتهم العملياتية. وينبغي ان تلبى الاهداف التي تشن من اجلها عملية عسكرية معينة. كما ينبغي ان تعطى للعسكري في الميدان حرية معقولة للرد حسبما يلزم، ولاتخاذ قراراته، وهو مدرك ان السياسيين سيدعمونها. واذاً لا بد ان تكون القواعد جلية وتغطي كل الاحتمالات الممكنة.

وبعد استجواب دقيق جدا لرئيس الاركان واستفسار من المدعي العام ومباحثات مطولة صادقنا على قواعد الاشتباك.

ان قواعد اخرى للاشتباك ستلي تلك، نظراً لأن كل طور من العمليات يحتاج الى دراسة.

وكانت تلك اول مرة يتوجب علينا فيها اتخاذ قرارات من هذا النوع.

قبل يوم من ذلك كنت قد تلقيت رسالة من الرئيس ريجان الذي كان قد اتصل بجالتييري فأخبره، كما هو جلي، انه حريص على تفادي الصدام. لم تكن هناك صعوبة في الاجابة عن ذلك. قلت للرئيس:

«ألاحظ ان الجنرال جالتييري اكد مجددا رغبته في تحاشي النزاع. لكن يبدو لي - ولا بد من ان اصارحك القول كصديق وحليف - انه لا يستخلص الاستنتاج البديهي. فليست بريطانيا هي التي خرقت السلام بل الارجنتين. ان القرار التفويضي من مجلس الامن، الذي اسهمتم فيه معنا، يتطلب ان تسحب الارجنتين قواتها من جزر الفولكلاندز. هذه هي الخطوة الجوهرية الاولى التي يتوجب اتخاذها لتجنب الصدام. وحين تتحقق هذه الخطوة، يمكن ان تبدأ مباحثات مثمرة حول مستقبل الجزر. وأي تلميح الى ان النزاع يمكن تحاشيه بوسيلة تترك للمعتدي ثمرة احتلاله انما هو بالتأكيد ليس في محله. ان تبعات ذلك على مناطق توتر كامنة اخرى او على البلدان الصغيرة في كل مكان لبالغة الخطورة. وان المبادئ الاساسية التي يدافع العالم الحر عنها ستتهاوى».

يوم 16 ابريل وصلت حاملتا الطائرات «هيرمس» و«اينفينسيبل» الى جزيرة أسونسيون.

وبعد اسبوع من المفاوضات المعقدة امضيت نهاية الاسبوع في تشيكرز. ووجدت الوقت لتناول غداء شخصي مع الاصدقاء، اضافة الى فنان تشكيلي كان يروم رسم لوحة زيتية للمنزل وما يحيطه. ولكن، كان عليّ ان اعود الى رقم 10 داوننج ستريت مساء السبت لتلقي مكالمة هاتفية من الرئيس ريجان. كان هناك خط مباشر يربط تشيكرز بالبيت الابيض مباشرة، بيد ان اعطالا فنية طرأت ذلك اليوم.

سررت لفرصة مراجعة القضايا مع الرئيس. وسررت اكثر لقوله ان ليس من المعقول ان يطلب منا الاقتراب اكثر من الموقف الارجنتيني.

لقد وجد آل هيج ان الارجنتينيين اكثر تصلبا الآن مما كانوا في زيارته الاولى. واوعز اليه البيت الابيض ان يخبر الطغمة انها اذا اصرت على تعنتها فإن ذلك سيؤدي الى انهيار المحادثات والى اعلان الادارة الامريكية بوضوح هوية الملوم في ذلك.

بعد قداس الاحد، جاء جون نوت لتناول الغداء معي. وبحث الوضع العسكري والدبلوماسي. وفي مكان ناء وسط امواج الاطلسي تحركت حاملتا الطائرات والسفن: «هيرمس»،

«ايفينسيبل» و«جلامورجان» و«برودسورد» و« يارموت» و«آلاكريتي» اضافة الى سفينتي الاسناد «اولميدا» و«ريسورس»، مغادرة جزيرة اسونسيون نحو الجنوب.

في ذلك اليوم اتصلت بتوني بارسونز في منزله في نيويورك لأبحث معه عما ينبغي عمله في الامم المتحدة، ان دعت الحاجة.

لقد كنا في وضع مريح ونحن نتمتع بالدعم الكامل لموقفنا بصيغة قرار مجلس الامن رقم 502. لكن المشكلة ان التعثر الواضح لمبادرة هيج، وكون الصدام العسكري بات وشيكا، قد يؤدي الى خطر ان يتحرك طرف ما لأخذ المبادرة، فنغدو في موضع دفاعي صعب داخل مجلس الامن.

بوسعنا السعي الى احباط ذلك سلفا بطرح مشروع قرار من جانبنا. لكن هذا يعني ان المشروع قد يتعرض للتعديل بصورة غير مقبولة لنا بكل بساطة. واتفقنا على ان خير ما نفعله في الوقت الحاضر هو التمسك بالارض التي نقف عليها، والسعي الى مقاومة الضغط المرشح للتنامي دون ادنى ريب.

الاسبوع الرابع

يوم الاثنين بالذات قرأت، اول مرة، تفاصيل المقترحات التي بحثها آل هيج مع الارجنتينيين في بوينس ايرس. وقال وزير الخارجية الامريكي لدى نقلها الينا ان خيبة امله في النص منعته من محاولة التأثير علينا بأية صورة.

الحق، ان المقترحات لم تكن مقبولة بالمرة. وكلما نظر المرء اليها عن كثب، اتضح اكثر ان الارجنتين كانت وما تزال تحاول الاحتفاظ بما اخذته بالقوة. فقادتها كانوا يريدون اعطاء انفسهم الافضلية العسكرية، وان تتمركز قواتنا بعيدا تماما عن الجزر. وكانوا مصممين على نسف الادارة المحلية التقليدية بالاصرار على وجود اثنين من الممثلين الرسميين للحكومة الارجنتينية في كل من مجلسي الجزيرة، اضافة الى اغراق الجزر بمواطنيهم ابتغاء تغيير تركيبة السكان. واخيرا ما كانوا على استعداد للسماح لابناء الجزر باختيار العودة الى الادارة البريطانية التي تمتعوا بها قبل الغزو، اذا كانت تلك مشيئتهم.

واحيطت هذه النقطة الاخيرة بلغة غامضة الا ان النية كانت واضحة تماما.

وكان نص مقترحاتهم كالآتي:

«ان 31 ديسمبر 1982 سيكون خاتمة الفترة الانتقالية التي سينهي فيها الموقعون المفاوضات حول كيفيات ازالة الجزر من قائمة المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، وحول الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لتحديد وضع هذه الاراضي، بما في ذلك الاحترام المطلوب لحقوق الساكنين ولمبدأ سلامة الاراضي المنطبق على هذا النزاع...».

ان الاشارة المدوية الحميدة الى ازالة الجزر من القائمة المندرجة في اطار الفصل الحادي عشر، يستبعد اعادتها الى الوضع السابق للغزو، وبالتالي ينكر فعليا حق ابناء الجزر في الاختيار الحر لشكل الحكومة التي يريدون العيش في ظلها.

كل هذا العدد من الكلمات الكبيرة لتغطية الوقائع البسيطة القائلة ان استخدام القوة سيفلح في هذه الحالة وان الديكتاتورية سوف تسود، وان رغبات اهل الجزر ستمتهن.

لقد كانت هذه المقترحات تبلغ من الفقر مبلغا بحيث اننا اخبرنا آل هيج انه ليس ثمة ما يستدعي قدومه الى لندن من بوينس ايرس. ووعدناه بأن نقدم تعليقات مفصلة على النص، لدى عودته الى واشنطن.

في اليوم ذاته تلقيت برقية من بوينس آيرس تؤكد انه ليس هناك من فتور واضح في تصميم الطغمة لضمان السيادة على الجزر. فاذاعة الارجنتين تعزف «نشيد المالفيناس» كل خمس دقائق. ويقول النشيد «انا ارض وطنك. وقد احتاجك كي تموت في سبيلي».

ان هذه العواطف ستوضع قريبا على المحك. ففي هذا اليوم بالذات اعطى مجلس الحرب التخويل بعملية استعادة ساوث جورجيا - رغم ان استعادتها تأخرت بعض الشيء لأن سفننا وصلت وسط عواصف هوجاء، وقد دام ذلك بضعة ايام.

طلب آل هيج ان يأتي فرانسيس بيم الى واشنطن لبحث وجهات نظرنا عن النص الارجنتيني، فوافقت على ذلك.

ارسل فرانسيس، سلفا، تعليقاتنا المفصلة وتعديلاتنا الجوهرية على نص بوينس آيرس. واتفقنا على ان يسترشد بهذه المقترحات المضادة في اثناء زيارته. وكان عليه ايضا ان يسعى للحصول على ضمانة امريكية لأمن الجزر. ولسوء الحظ ان فرانسيس اعطى الانطباع خلال استجوابه في مجلس العموم في انيوم التالي، بأن القوة لن تستخدم طالما كانت المفاوضات

مستمرة. كان ذلك «موقفا مستحيلا» يصعب علينا اتخاذه، فهو يتيح للارجنتينيين ان يجرجرونا بلا نهاية، فكان عليه ان يعود الى المجلس للادلاء بتصريح قصير يلغي فيه ملاحظته السابقة.

وفي يوم الاربعاء ايضا ابلغنا آل هيج عن طريق نيكولاس هندرسون، ان قرارا ثابتا قد اتخذ باستعادة ساوث جورجيا في المستقبل القريب.

وعبر آل هيج عن الدهشة والقلق وتساءل ان كان قرارنا نهائيا. فأكدت انه كذلك. واننا كنا نطلعه على الامر. من باب الابلاغ لا التشاور.

بعد ذلك قال لسفيرنا انه يظن ان عليه ان يبلغ الطغمة الارجنتينية سلفا بعمليتنا فصعقنا. ولكن اقنعه نيكولاس هندرسون بأن يحسن التفكير فيها.

امضى فرانسيس بيم يوم الخميس في واشنطن باحثا مقترحاتنا مع آل هيج. ولم يحصل على الكثير بتوكيد فكرة الضمانة الامريكية. وبدا الامريكيون غير مستعدين لتصور أي شيء خارج الفترة الانتقالية. كما انه لم يفلح، كما علمت بعد قليل، في طرح بقية افكارنا. اما انا، فقد كانت افكاري في مكان آخر. كنت قلقة تمام القلق بصدد ما كان يجري في ساوث جورجيا.

وفي مساء ذلك الخميس جاء جون نوت ورئيس اركان الدفاع الى داوننج ستريت لابلاغي اخبارا عاجلة. ان قواتنا الخاصة قد نزلت في مجلدة فورتونا، في ساوث جورجيا للقيام باعمال الاستطلاع. وكان عليهم قبل ذلك التخلي عن محاولة اولى للانزال، بسبب الريح العاتية والثلج الغزير.

ولما حصل تحسن طفيف ومؤقت في الطقس، اغتنم رجالنا الفرصة لاتمام الانزال بنجاح. الا ان الطقس سرعان ما ساء بسرعة، بريح جنونية - غربية تهب هبوبا عاتيا يزيد عن 70 عقدة. وبات موقعهم المكشوف على نهر من الجليد لا يطاق، فأرسلوا رسالة الى السفينة «انتريم» طالبين هليكوبتر لاجلائهم.

وجاءت الهليكوبتر الاولى، الا ان الجليد اعماها فتحطمت. وتعرضت طائرة ثانية للمصير ذاته. ولا تعرف وزارة الدفاع ان كانت قد وقعت خسائر في الارواح. كانت تلك بداية مريعة، ومقلقة للحملة.

شعرت بالغم يثقل قلبي. بينما كنت ارتدي ملابسي لعشاء خيري في «مانشن هاوس» حيث سأكون المتحدث الرئيسي. كيف لي ان اخفي مشاعري؟

وسمحت لنفسي ان اتساءل ان كانت المهمة التي وضعناها نصب اعيننا مستحيلة حقا.

ولكن ما ان وصلت اسفل سلم رقم 10 داوننج ستريت في طريقي الى الخروج حتى هرع سكرتيري الشخصي كلايف ويتمور، خارجا من مكتبه بأنباء جديدة. لقد حطت هليكوبتر ثالثة على الجليد والتقطت رجال المهمات الخاصة وطاقم الطائرتين الاخريين. كيف تدبر الطيار ذلك، لا اعرف.

بعد اشهر من ذلك التقيته فإذا به انسان جم التواضع هادئ محترف. وكان تعليقه الوحيد انه لم ير اناسا بهذه الكثرة في هليكوبتره.

ولما واصلت سبيلي من رقم 10 متوجهة الى العشاء المذكور كنت كمن يحلق في الهواء طربا. لقد نجا ابناؤنا.

يوم الجمعة 23 ابريل وجهنا انذارا عاما الى الارجنتين من ان أي اقتراب من جانب سفنها وغواصاتها وطائراتها، مما قد يرقى الى تهديد للقوات البريطانية في جنوب الاطلسي، سيعتبر عملاً عدائياً ويعامل تبعا لذلك. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم ذهبت الى نورثوود. المقر الذي توجه منه العمليات العسكرية وسائر الاعمال اللوجستية. كان رائعا ان نرى كيف توضع القرارات موضع التطبيق.

تناولت الغداء في البيت مع الاميرال فيلد هاوس وقرينته ميدج. قبل العودة الى رقم 10.

اخذ فرانسيس بيم الآن يشق طريق العودة من الولايات المتحدة بمسودة مقترحات جديدة.

كان السبت 24 ابريل هو اكثر الايام حسما في قصة الفولكلاندز واكثرها اهمية بالنسبة لي شخصيا. ففي وقت مبكر من صباح ذلك اليوم جاءني فرانسيس الى غرفة المكتبة في رقم 10 ليطلعني على نتائج جهوده.

لا استطيع ان اصف الوثيقة التي عاد بها بغير القول انها استسلام مشروط. ان آل هيج يتميز بقدرة اقناع جبارة وان كانا من كان على الطرف الآخر من الطاولة عليه ان يتصدى لا ان يتنازل عن المواقع. من الواضح ان هيج لعب على ورق وشوك اندلاع القتال وخطر ان تخسر بريطانيا الدعم الدولي ان نشبت الحرب.

قلت لفرانسيس ان الشروط غير مقبولة بالمرة. فهي تجرد اهل الفولكلاندز من حريتهم وبريطانيا من شرفها واحترامها.

خالفني فرانسيس الرأي. اذ كان يعتقد ان علينا قبول ما في الوثيقة. واشتبكنا في خلاف.

رتبنا اجتماعا لمجلس الحرب في ذلك المساء . أمضيت بقية ذلك النهار لأقارن بالتفصيل بين مختلف المقترحات التي قدمت دبلوماسيا حتى تلك اللحظة . وكلما امعنت النظر فيها اتضح لي اكثر اننا نتخلى عن موقعنا ونخون اهل الفولكلاندز . طلبت من المدعي العام ان يأتي الى رقم 10 كيما يراجع المقترحات معي . الا ان الرسالة اخطأت السبيل فذهب المدعي العام الى وزارة الخارجية بدلا من القدوم اليّ . وقبل اقل من ساعة على انعقاد مجلس الحرب، تلقى الرسالة وجاء اليّ لا لشيء الا ليؤكد اسوأ مخاوفي .

ان من الضروري ان افهم ان ما قد يبدو للوهلة الاولى للعين غير المدربة مجرد تنوعات في اللغة الدبلوماسية للنصوص، قد ينطوي على اهمية حاسمة كما هو الحال في هذه القضية. فهناك الآن اربعة نصوص رئيسية للمقارنة . وهناك المقترحات التي بحثها آل هيج معنا ونقلها الى الارجنتين يوم 10 ابريل .

موقفنا نحن من هذه ظل غامضا عن عمد ، ورغم انه بحث المقترحات معنا بالتفصيل، فإننا لم نلزم انفسنا بقبولها . ثم هناك المقترحات المستحيلة كليا التي عاد بها المستر هيج بعد زيارته لبوينس ايرس يوم 19 ابريل. وقد عدلناها يوم 22 بصورة مقبولة لدينا ، واستنادا الى هذه التعديلات اوعزت الى فرانسيس بيم بالتفاوض .

اخيرا ، هناك آخر مسودة عاد بها فرانسيس من الولايات المتحدة ، وهي الآن امام ناظري .

ان الفروق بين نص 22 ابريل ونص 24 ابريل تمس جوهر السبب الذي يدفعنا لخوض الحرب من اجل الفولكلاندز .

فأولاً هناك مسألة مدى وسرعة انسحاب قواتنا . فبموجب النص الذي عاد به فرانسيس بيم ينبغي لقوة المهمات ان تبتعد عن الفولكلاندز بمسافة اكبر مما نصت عليه مقترحات بوينس آيرس. والأنكى من ذلك ان كل قواتنا بما فيها الغواصات ينبغي الا تغادر مناطق معينة في ظرف سبعة ايام ، مما يحرمنا من اية افضلية عسكرية فعالة تؤثر بها على عمليات الانسحاب من الفولكلاندز . فماذا لو نكص الارجنتينيون عن الصفقة؟ زد على ذلك ان « قوة المهمات » ينبغي ان تتفرق بعد 15 يوما . ولم يكن هناك من سبيل يضمن التزام القوات الارجنتينية بالشرط القائل انها ستكون في « جاهزية اقل من سبعة ايام استعدادا للغزو ثانية » (أيا كان معنى هذه العبارة) .

ثانيا : ان العقوبات سترفع عن الارجنتين ، فور التوقيع على الاتفاق ، وليس فور اكمال

الانسحاب، حسب مقترحنا المعاكس. وهكذا فقدنا الوسيلة الوحيدة التي تضمن ان يتم الانسحاب الارجنتيني حقا.

ثالثا: اما بخصوص السلطة الانتقالية الخاصة فإن النص عاد الى اقتراح بوينس آيرس بتعيين اثنين من ممثلي الحكومة الارجنتينية في مجلسي الجزر، اضافة الى ممثل واحد في الاقل للسكان الارجنتينيين المحليين. زد على ذلك، هناك عودة الى الصياغات حول حقوق الاقامة والتملك الارجنتينية، مما يعني السماح فعليا باغراق سكان الجزر بطوفان من الارجنتينيين.

ومما يتسم بأهمية مماثلة، الصياغات المتعلقة بالمفاوضات البعيدة الأمد بعد الانسحاب الارجنتيني.

لقد استبعد فرانسيس بيم، مثل وثيقة بوينس آيرس، امكانية العودة الى الوضع الذي كان ابناء الجزيرة يتمتعون به قبل الغزو. وان ذلك يعني اننا نقف ضد التزامنا بمبدأ اولوية رغبات سكان الجزر، واننا نتخلى عن كل احتمال ببقائهم معنا.

هل كان يدرك فرانسيس جسامة الامور التي نبذها بتوقيعه على الوثيقة؟

ورغم وضوح وجهات نظري التي عبرت عنها في ذلك الصباح، فإن فرانسيس رفع مذكرة الى مجلس الحرب يوصي فيها بقبول الشروط.

وقبيل السادسة مساء، اخذ الوزراء والموظفون المدنيون يتجمعون خارج قاعة المجلس الوزاري. وكان فرانسيس هناك، منهمكا في التعبئة لتأييد المقترحات.

طلبت من ويلي وايتلو ان يأتي الى الطابق العلوي، الى غرفة مكتبتي. وقلت له انني لا يمكن ان اقبل بهذه الشروط وعرضت عليه اسبابي، وفعلا دعم موقفي هذا كما هو دأبه في اللحظات الحاسمة.

بدأ الاجتماع، وقدم فرانسيس بيم مطالعته موصياً بأن نوافق على الخطة. الا ان الساعات الخمس التي قضيتها استعدادا لذلك لم تذهب سدى. اذ استعرضت النص فقرة فقرة. ما الذي تعنيه كل نقطة حقا؟ كيف تأتى اننا قبلنا الآن ما رفضناه من قبل؟

لماذا لم نتمسك بحق تقرير المصير كحد ادنى؟

لماذا قبلنا بهجرة ارجنتينية غير محدودة تقريبا، وحيازة الاملاك على قدم المساواة مع ابناء جزر الفولكلاندز الحاليين؟

فوقفت المجموعة بقية اللجنة الى جانبي.

جون نوت هو الذي عثر على السبيل الاجرائي للتحرك قدما. فقد اقترح ألا نبدي أي تعليق على المسودة، بل ان نسأل المستر هيج ان يطرحها على الارجنتينيين اولا. فإن قبلوها فإننا سنتعرض بلا ريب الى صعوبات. ولكن بمقدورنا ان نحيل المسألة عندئذ الى البرلمان في ضوء قبولهم.

اما اذا رفضها الارجنتينيون ـ ونظن انهم سيرفضونها، لأنه يكاد يكون في حكم المستحيل على اية طغمة عسكرية ان تنسحب ـ فإن بوسعنا عندئذ حث الامريكيين على الانتقال بثبات الى صفنا، مثلما اشار آل هيج الى ذلك شريطة الا نقطع نحن المفاوضات.

وهذا ما تقرر. بعثت رسالة الى المستر هيج:

«لقد بدأت الامور كلها بغزو ارجنتيني ومنذ ذلك الحين وهدفنا معا هو ضمان انسحاب مبكر من جانب الارجنتينيين بما يتفق وقرار مجلس الامن. وعليه نظن ان الخطوة التالية بالنسبة لكم هي ان تضعوا آخر افكاركم امامهم. وآمل انكم ستعملون للحصول على رأي حكومة الارجنتين بها غدا، وان تقرروا بسرعة ما اذا كان بمقدورهم قبولها. ان معرفة موقفهم ستكون مهمة بالنسبة الى دراسة الوزارة البريطانية لافكاركم».

هكذا مرت ازمة كبرى. فلو ان مجلس الحرب وافق على مقترحات فرانسيس بيم، لما كان بمقدوري البقاء رئيسة للحكومة. كنت سأستقيل.

اعقبت تلك المحاجة الصعبة الحاسمة استعادة ساوث جورجيا في اليوم التالي.

وفي جروتفيكين، شوهدت غواصة ارجنتينية على السطح فهاجمتها هليكوبتراتنا بنجاح وشلتها.

هناك كابتن ارجنتيني اسمه استيز، كان مسؤولا عن الحامية في الجزيرة. وقد أدى أسره الى اثارة المشاكل لنا. فقد كان مطلوبا لجريمة قتل في كل من فرنسا والسويد. نقل بالطائرة الى اسونسيون، ومنها الى بريطانيا، الا انه رفض الاجابة عن الاسئلة الموجهة اليه، واضطررنا على مضض، الى اعادته الى الارجنتين عملا باحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب.

وفي وقت لاحق من عصر ذلك النهار، علمت بنجاحنا في ساوث جورجيا. ورتبنا لقاء مع الملكة مساء اليوم ذاته في وندسور. وقد كان من دواعي سروري ان انقل لها شخصيا خبر استعادة واحدة من جزرها.

عدت الى داوننج ستريت بانتظار تأكيد البرقية السابقة واطلاق الاخبار. كنت اريد ان

أعطي هذه الفرصة الى حون نوت كي يعلن النبأ، لذا فقد استدعيته الى رقم 10. وضعنا معا، هو والمسؤول عن الصحافة في وزارة الدفاع، وانا، مسودة البلاغ الصحافي، ثم خرجنا لنعلن النبأ الطيب.

وهناك ملاحظة لي فسرت تفسيرا خاطئا، مقصودا في احيان.

فبعد ما أدلى جون نوت بالتصريح، حاول البعض توجيه اسئلة «ما الذي سيحصل بعد ذلك، مستر نوت؟

هل سنعلن الحرب على الارجنتين، مسز ثاتشر؟».

بدا لي كما لو انهم يحبذون دفعنا دفعا حول هذه القضايا بدلا من نقل الاخبار التي ترفع معنويات الأمة وتمنح اهل الفولكلاندز املا جديدا.

امتعضت من هذه الاسئلة وتدخلت لأوقفهم «افرحوا بالاخبار وهنئوا جنودنا وبحريتنا... افرحوا».

قصدت بذلك ان افرحوا لاستعادة ساوث جورجيا دون اراقة قطرة دم، لا للحرب ذاتها. فالحرب بالنسبة لي ليست مادة للفرح. الا ان البعض تظاهر بخلاف ذلك.

ومن الهموم التي ساورتنا في هذه اللحظة هي الصحافة، وكون جانب من الجمهور بدأ يفترض ان المسألة لا تعدو مسألة ايام قبل ان نعود لأخذ الفولكلاندز، وان ذلك سيتم بصورة خاطفة مثل استعادة ساوث جورجيا. لكننا كنا نعرف ان ذلك ابعد ما يكون عن الواقع.

والحق، ان آخر سفن المجموعة البرمائية الضرورية للانزال لم تترك بريطانيا الا في ذلك اليوم بالذات. وكانت هناك قطع بحرية بقيادة سفينة الهجوم «انتربيد»، تضم نورلاند و«يوروبيك فيري». وهما تحملان الكتيبة المظلية الثانية. والحاوية «اتلانتيك كونفير» التي تحمل خزينا مهما.

الاسبوع الخامس

يوم الاثنين 26 ابريل وافق مجلس الحرب على الاعلان عن «منطقة عزل تام» بقطر مائتي ميل وتحديد قواعد الاشتباك السارية فيها.

كان الضغط العسكري على الارجنتين يتصاعد باطراد. ان «منطقة العزل التام» تذهب ابعد

من « منطقة العزل العسكري » بأن تضيف الطائرات والمركبات المبحرة الى العزل :

ان قوة المهمات ستكون بعد قليل قريبة بما فيه الكفاية من الفولكلاندز لفرض ذلك، والتعرض لخطر هجمات جوية . وكان غلق مطار بورت ستانلي احد الاولويات .

على الجبهة الداخلية ، فإن القرب الواضح لنشوب نزاع مسلح واسع النطاق اخذ يفل عزيمة اولئك الذين كان التزامهم بارجاع الفولكلاندز اضعف مما كان يبدو . فبعض النواب يريدون ، كما يبدو ، ان تستمر المفاوضات الى اجل غير مسمى . وكان عليّ ان اضع الحقائق امام الشعب . فقلت في جلسة استجواب رئيسة الحكومة :

ينبغي ان اشير الى ان الوقت ضيق جدا بينما « قوة المهمات » تقترب من الجزر . لقد انصرمت ثلاثة اسابيع منذ اتخاذ مجلس الامن للقرار 502 . ولا يمكن للمرء ان يكون لديه مدى واسع من الاختيار ، ومدى وأسع من الخيارات العسكرية ، بينما « قوة المهمات » في الجو العاصف ، المضطرم لتلك الرقعة » .

واثرت النقطة ذاتها في مقابلة حية ذلك المساء في برنامج « بانوراما » التلفزيوني : « عليّ ان احمل في الذهن مصالح ابنائنا الموجودين على متن تلك السفن الحربية ومصالح بحريتنا . عليّ ان اسهر على سلامة حياتهم ، واحرص على ان يتمكنوا من النجاح في اية مهمة يستقر قرارنا عليها ، في افضل وقت ممكن وبأدنى قدر من المجازفة لهم » .

واغتنمت الفرصة لأقول مباشرة ما نحن بصدد خوض الحرب في سبيله :

« انني اقف الى جانب حق تقرير المصير . الى جانب استرداد اراضينا . الى جانب شعبنا . الى جانب القانون الدولي . الى جانب كل تلك الاراضي ـ تلك الاراضي والشعوب الصغيرة في العالم اجمع ـ التي ستتعرض للخطر ان لم يهب احد ليقول للغازي « كفى . توقف » ... » .

ولسوء الحظ فإن الشقوق التي بدأت تظهر الآن في حزب العمال ، مرشحة للاتساع بفعل ما يجري في الامم المتحدة . فقد اخذ السكرتير العام للامم المتحدة يزيد من تدخله بعدما باتت وساطة هيج تتعثر بجلاء . فقد تمسك دنيس هيلي ومايكل فوت بنداء قاتم من السنيور بيريز دي كويلار الى الطرفين ، وقد بدا وكأنه ينطوي ضمنا على اننا ، مثل الارجنتين ، لم نلتزم بقرار مجلس الامن رقم 502 . واصطدمت صداما جديا بالمستر فوت خلال جلسة استجواب رئيسة الحكومة يوم الخميس 27 ابريل حول سؤال يتعلق بعودتنا الى الامم المتحدة .

والواقع ان السكرتير العام تنبه الى النقطة سريعا ، لكن الضرر كان قد وقع . وكنا نحن

انفسنا نستطلع ان كان عرض الرئيس المكسيكي لوبيز بورتيو بتوفير قناة للمفاوضات مثمرا. لكن آل هيج لم يكن يرغب في ان نحو هذا المنحى، وانني لأرتاب في قدرة المكسيكيين على اقتراح الصيغة المرضية البسيطة التي كنا ننشدها.

لقد أخذ آل هيج نصيبه من المشاكل الدبلوماسية. فالخطاب الذي ألقاه في منظمة الدول الامريكية راح يسوّغ موقف الولايات المتحدة من الفولكلاندز والارجنتين. فحظي بصمت متحجر. كما ان وزير الخارجية الارجنتيني المحتدم غيظا بسبب استعادة ساوث جورجيا، رفض ان يلتقي به علنا، رغم استمرار الاتصال بينهما في الخفاء.

لم يكن باستطاعة هيج في تلك الظروف ان يعود الى بوينس أيرس، وكان ذلك من وجهة نظرنا خيرا. فقد كان هيج من جديد قد حور المقترحات المبحوثة مع فرانسيس بيم في واشنطن، ونقلها الآن الى الحكومة الارجنتينية. وابلغ المستر هيج الطغمة ان لا تعديلات مسموحة بعد الآن. وفرض حدا زمنيا صارما للاجابة، رغم انه لم يكن راغبا في التمسك بذلك. اما الطغمة من جهتها فكانت مصممة على اللعب لكسب الوقت.

اتصل آل هيج بفرانسيس بيم عصر يوم الاربعاء 28 ابريل ليقول انه لم ترد بعد اية كلمة من بوينس آيرس. وواصل فرانسيس ونيكولاس هندرسون الالحاح عليه للتصريح علنا بأن اللوم يقع على الارجنتينيين لفشل وساطته وان الولايات المتحدة تقف صراحة الى جانبنا.

وفي اجتماع المجلس الوزاري يوم الخميس الموافق 29 ابريل بحثنا استمرار الغموض. فالانذار النهائي المحدد للارجنتينيين كي يقدموا الجواب قد مضى، لكن المستر هيج ما يزال يتحدث عن امكانية ان يعدلوا مقترحاته. اين سينتهي ذلك كله؟

بعد الاجتماع بعثت رسالة الى الرئيس ريجان اقول فيها ان الارجنتينيين، برأينا، يجب ان يعتبروا الآن بمنزلة الرافض للمقترحات الامريكية. والواقع انهم رفضوا النص الامريكي رسميا في وقت لاحق من ذلك النهار.

وقد أجاب الرئيس ريجان على رسالتي الآن بالصيغة التالية:

«انني موقن بانك توافقين على ان من الضروري الآن ان نوضح للعالم ان كل جهد قد بذل لبلوغ حل منصف وسلمي، وان الحكومة الارجنتينية عرض عليها الاختيار بين هكذا حل والحرب اللاحقة. وعليه سنقدم علنا عرضا عاما للجهود التي بذلناها. وعلى حين اننا سنصف المقترح الامريكي بصيغة عامة، فاننا لن نوزعه بسبب الصعوبة التي قد يسببها لكم. وانني لاعترف

انكم اذ تجدون صعوبات اساسية في المقترح، فانكم لن ترفضوا. ولن نترك مجالا للشك في ان حكومة صاحبة الجلالة عملت معنا باخلاص ولم يترك لها من خيار سوى المضي بالعمل العسكري القائم على حق الدفاع عن النفس».

كانت تلك رسالة مرضية جدا. اذ كنا نريد تصريحا واضحا ينحي باللائمة على الارجنتين لفشل المفاوضات. الا اننا لم نكن نريد تعكير المياه بالكشف عن كل تفاصيل المقترحات التي لم تكن مقبولة لنا من حيث الجوهر، كما لم نرغب في التلميح الى اننا كنا قد قبلنا مقترحات هيج.

الا ان هناك نكوصا واحدا، وهو ان الاعلان رسميا عن انتهاء وساطة هيج، يعني بدء ازدياد الضغط لارجاعنا الى الامم المتحدة حيث يمكن ان نواجه عددا من المصاعب. الحق، ان توني بارسونز اشار علينا انه ما ان نعود الى مجلس الامن حتى لا يعود بالوسع تحاشي الدعوة غير المقبولة بأن نوقف استعداداتنا العسكرية ونقبل بالمساعي الحميدة للسكرتير العام. وهذا يعني ان علينا استخدام حق «الفيتو»، وهو ما كنا نرغب في اجتنابه. ورغم ان هذا التقويم، في واقع الامر، كان صحيحا، فإن ذلك كله لم يبرز الا في الشهر اللاحق. وكان من حسن حظنا ألا يحصل ذلك في وقت ابكر.

يوم الجمعة 30 ابريل يسجل فعليا نهاية البداية لحملتنا الدبلوماسية والعسكرية لاستعادة الفولكلاندز. فالولايات المتحدة اخذت تقف بوضوح الى صفنا. وقال الرئيس ريجان لمراسلي التلفزيون ان الارجنتينيين لجأوا الى العدوان المسلح، وانه لا يجوز السماح لهذا العدوان بأن ينجح. والأهم من ذلك، ان الرئيس اصدر توجيهاته بأن تتجاوب الولايات المتحدة بصورة ايجابية مع طلبيات المواد العسكرية. ولكن لسوء الحظ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لفرض حظر على الواردات من الارجنتين. مع ذلك فإن تصريحات الرئيس شكلت دعما معنويا كبيرا عزز موقفنا.

في هذا اليوم بالذات بدأ سريان مفعول «منطقة العزل التام». ورغم ان الجوانب الدبلوماسية والعسكرية ظلت متداخلة تداخلا وثيقا، فإن من الانصاف القول ان الاعتبارات العسكرية لا الدبلوماسية هي التي باتت تسيطر على جل اهتمامنا منذ هذه اللحظة فصاعدا.

وتركزت انظارنا في الاجتماع الصباحي لمجلس الحرب على حاملة الطائرات الارجنتينية «25 دي مايو». التي بوسعها ان تقطع مسافة 500 ميل في اليوم، وبوسع طائراتها ان تغطي 500

ميل اخرى. كما ان سفن الحماية المرافقة لها تحمل صواريخ «اكسوسيت» التي تجهزت بها من فرنسا في السبعينات.

كنا ندرك تماما ان علينا ان نحمل خطر صواريخ «الاكسوسيت» محمل الجد. فهي تزيد من تهديد الحاملة الارجنتينية لسفننا وخطوط امداداتنا. لذا اعطينا الصلاحية للهجوم على الحاملة، حيث كانت، شريطة ان تكون جنوب خط العرض 35 وشرق خط العرض 48 وخارج المياه الاقليمية الارجنتينية المحددة بـ 12 ميلا.

مثل هذا الهجوم سيرتكز على حق الدفاع عن النفس المتضمن في المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة، ولم نكن ملزمين بأي تحذير آخر وفقا للإخطار الذي اعلناه يوم 23 ابريل.

في ذلك المساء، القيت كلمة في حشد كبير في دائرة ستيفن هيستنجز الانتخابية في «ميلتون هول» في بيدفوردشاير. وتحدث ستيفن وسلفه آلان لينوكس - بويد، بصورة رائعة. وحظيت باستقبال بديع. ولم تكن لدى احد من الحاضرين اية ريبة في عدالة قضيتنا، او في انتصارنا آخر المطاف.

شعرت بالفخر والبهجة. لكنني احسست ايضا بعبء ساحق تقريبا من المسؤولية. فقد كنت اعلم ان قوة المهمات ستدخل المياه المحيطة بجزر الفولكلاندز في اليوم التالي.

1 - بعد الانتصار في الحرب عاد اينوك باول الى الموضوع في سؤال برلماني: «هل تعلم السيدة الموقرة ان تقريرا جاءنا من المحلل العام حول مادة معينة خضعت اخيرا للتحليل وانني حصلت على نسخة من التقرير؟ ان التقرير يقول ان الشيء قيد الاختبار يتألف من مادة حديدية من أرقى الانواع، وانها تتميز بقوة توتر استثنائية، وهي عالية المقاومة للاهتراء والضغط، ويمكن ان تستخدم لكل الاغراض الوطنية».

«لقد طبع ايان جاو كلا الاقتباسين ووضعهما في اطار وقدمهما هدية لي في يوم الميلاد لعام 1982، وما يزالان معلقين في مكتبي».

2 - ان «منطقة العزل العسكري» (MEZ) هي دائرة قطرها 200 ميل بحري ومركز نقطة في قلب جزر الفولكلاندز. ومنذ لحظة اقامة المنطقة العازلة كانت اية سفينة او قطعة بحرية ارجنتينية في هذه المنطقة تعامل باعتبارها معادية، وتكون عرضة لهجوم القوات البريطانية.

النصر في حرب الفولكلاندز

الفصل الثامن

معركة الفولكلاندز في مايو ويونيو عام 1982

اخذت الاعتبارات العسكرية تستحوذ على تفكيري باطراد منذ بداية مايو (ايار) وصولا الى استعادة جزر الفولكلاند (او الفولكلاندز) في منتصف يونيو (حزيران). لكن ذلك لا يعني ان الضغط من اجل التفاوض فتر. فعلى العكس، تعرضت الى ضغط لا يكاد يحتمل في سبيل التفاوض من اجل التفاوض، ولان كثرة من السياسيين كانوا يحرصون كل الحرص على تجنب استخدام القوة ـ كما لو ان الارجنتينيين لم يستخدموها قبلنا بغزو الجزر. في اوقات كهذه يبدو ان كل الاشياء وكل الاشخاص يجتمعون لا لشيء إلا لحرفك عما تعرف وجوب القيام به.

مع هذا، لم يكن ليسعني ان اغفل الجهد الدبلوماسي. فبفضل حسن هذا العمل استطعنا ان نفوز بالقرار الشاق، الرقم 502 من مجلس الامن، وان نحظى بما حظينا به من تأييد حلفائنا، وبخاصة الولايات المتحدة. ولكن طوال ذلك الوقت كله كان هناك خوف دائم من المجهول.

هل لدينا الغطاء الجوي الكافي؟ اين تكمن الغواصات الارجنتينية؟

هل سنتمكن من الوصول الى الموقع الملائم عسكريا ودبلوماسيا للقيام بالانزال الناجح في حدود بدء الطقس الشتوي القارص في جنوب الاطلسي؟

في اثناء تناولي الفطور في قاعة ميلتون، تلقيت مكالمة هاتفية تقول ان طائراتنا القاذفة من نوع «فولكان» قصفت مدرج مطار ميناء بورت ستانلي. كما كانت القطع البحرية في قوة المهمات تقصف المواقع الارجنتينية في الجزر. وقيل لي انه لم تقع حتى الآن اية اصابات بريطانية، لكن الطائرات لن تعود الى جزيرة اسنسيون (اسينشن) إلا بعد عدة ساعات من

الطيران الطويل الذي يتضمن اعادة التزود بالوقود جواً خمس مرات. والواقع ان كل الطائرات عادت سالمة. ويبدو ان التزود بالوقود كان مأثرة كبرى وقتذاك، وهذا ديدن الامور التي يصبح اداؤها مألوفاً بمضي الزمن.

لقد شنت القوة الجوية الارجنتينية ذلك المساء هجوماً كبيراً على سفننا. وكانوا في وضع يؤهلهم لارسال صور فوتوغرافية الى العالم الخارجي، بعكس وضعنا تماما. وزعموا ان العديد من طائراتنا اسقطت. لكن مراسل محطة الاذاعة البريطانية البديع، بريان هانراهان، صحح الموازين حين اذاع في تقريره: «لقد احصيت عدد الطائرات لدى اقلاعها. واحصيتها كلها لدى العودة». كان ذلك فرجاً عظيماً. ولم تكن لدينا اية اوهام عن مغزى الهجوم الكبير والسؤال الكبير الذي اثاره حول فاعلية غطائنا الجوي وكفايته.

اما في اليوم التالي، الاحد، الذي امضيته في تشيكرز، فقد كان له اعظم مغزى (وان يكن يساء فهمه في الغالب) بالنسبة الى مآل حرب الفولكلاندز. لقد اعتاد اعضاء مجلس الحرب ورؤساء الاركان وبقية المسؤولين على القدوم الى تشيكرز ايام الاحاد، طوال ايام الازمة، لتناول الغداء وبحث الامور. وفي هذه المناسبة كانت هناك قضية خاصة احتجت الى قرار عاجل بصددها.

لقد دعوت ويلي وايتلو، وجون نوت، وسيسيل باركينسون، ومايكل هيفرز، وتيري ليوين، والإميرال فيلدهاوس، والسير انطوني آكلاند، والسكرتير الدائم في وزارة الخارجية (كان الوزير فرانسيس بيم في امريكا). اخبرنا الاميرال فيلدهاوس ان احدى غواصاتنا، «كونكرر»، تتعقب ظل البارجة الارجنتينية «الجنرال بلجرانو». التي ترافقها مدمرتان. وتتميز هذه البارجة بقوة نارية كبيرة بفضل مدافعها من عيار 6 بوصات، ومداها البالغ 13 ميلاً، اضافة الى صواريخها المضادة للطائرات. وقد حذرنا من انها قد تحمل صواريخ اكسوسيت المضادة للسفن، وان المدمرتين المرافقتين مزودتان بصواريخ اكسوسيت، حسبما هو معلوم. وكانت هذه المجموعة تبحر على حافة منطقة العزل التي فرضناها. وكنا قد تلقينا استخبارات تفيد بالنوايا العدوانية للاسطول الأرجنتيني.

لقد تعرضت سفننا، في اليوم السابق، الى هجمات جوية مكثفة، وكان لدى الاميرال وودورد، قائد قوة المهمات، كل سبب للاعتقاد بأن هجوماً شاملاً في سبيله الى التبلور. وكانت حاملة الطائرات الارجنتينية «25 دي مايو» قد شوهدت من قبل، وقد اتفقنا على تغيير قواعد

الاشتباك للتعاطي مع الخطر الذي تشكله. وعلى اية حال فان غواصتنا فقدت الاتصال بالحاملة، التي افلتت منها وانسلت شمالاً. فنشأ احتمال قوي بأن تفقد الغواصة أثر «بلجرانو» ومجموعتها. وكان على الاميرال وودورد ان يتوصل الى قرار بشأن ما ينبغي عمله مع «بلجرانو» في ضوء هذه الاوضاع.

وقد استخلص، بناء على كل المعلومات المتاحة، ان الحاملة ومجموعة «بلجرانو» تقوم بحركة كماشة كلاسيكية ضد قوة المهمات. وفي ضوء قلق الاميرال وودورد ومشورة الاميرال فيلدهاوس، كان واضحاً لي ما ينبغي عمله لحماية قواتنا. لذلك قررنا ان نعطي القوات البريطانية الاذن بمهاجمة اي قطعة بحرية ارجنتينية على نفس الاسس المتفق عليها من قبل بصدد الحاملة.

بعد ذلك صادقنا على ارسال التعزيزات الى الفولكلاندز التي ستؤخذ الى هناك في باخرة الركاب «QE2». ولم افاجأ الا قليلا لان الحاجة الى التعزيزات لم تتضح في وقت مبكر. وتساءلت ان كان من الضروري حقاً، او من المعقول، استخدام هذه السفينة الضخمة وحشر هذا العدد الكبير من الناس فيها، ولكن حالما قيل لي ان من الضروري ايصالهم في الوقت المطلوب اعطيت موافقتي.

كنت اخشى دوما ان نتعرض لقلة الرجال والمعدات حين تأزف المعركة النائية، وكنت كثيرا ما اندهش مرارا لحقيقة ان الرجال المحترفين ذوي الكفاءة العسكرية المرموقة مثل هؤلاء الذين يقدمون لنا النصح، كثيرا ما يقدرون المتطلبات دون المستوى اللازم.

وانفض الاجتماع ونحن في قلق مستبد من اضاعة اثر حاملة الطائرات التي يمكن لها ان تنزل اضراراً بالغة بقوة مهماتنا المكشوفة.

أرسل الامر الضروري لتغيير قواعد الاشتباك من نورثوود الى الغواصة «كونكرر» في الساعة 1.30 ظهراً. الواقع ان الغواصة لم تبلغنا بتسلمها الاوامر الا في الساعة 5 عصراً. وفعلاً هوجمت «بلجرانو» بالطوربيدات فاغرقت قبل الساعة 8 من ذلك المساء. وابتعدت غواصتنا بعدها بأقصى ما تستطيع من سرعة. واعتقدت المدمرتان المرافقتان لـ «بلجرانو»، خطأ، ان دورهما قد حان، فراحتا تقومان بنشاطات محمومة ضد الغواصات، بدلاً من ان تركزا الجهود على انقاذ بحارة «بلجرانو» الذين فقد 321 واحدا منهم - رغم ان تقدير الخسائر في الارواح كان اكبر في البداية.

ان سوء الجاهزية القتالية لهذه القطعة زاد في حجم الاصابات. وقد عرفنا في لندن ان «بلجرانو» اصيبت، لكننا لم نعرف بغرقها الا بعد عدة ساعات من ذلك.

راج قدر كبير من الهراء الخبيث المضلل، في حينه وفي ما بعد، حول الاسباب التي دعتنا الى اغراق البارجة الارجنتينية. وقد جرى تبيان ان هذه المزاعم لا تقوم على اي اساس. ان قرار اغراق «بلجرانو» اتخذ لدواع عسكرية تحديدا لا لاعتبارات سياسية: والزعم باننا كنا نحاول تقويض مبادرة السلام الواعدة من جانب البيرو، لم يصمد امام التدقيق. والذين اتخذوا القرار منا في تشيكرز لم يكونوا يعرفون، وقتذاك، اي شيء عن مقترحات البيرو، التي كانت في اي حال، مشابهة لخطة الكسندر هيج التي رفضتها الارجنتين قبل ايام ليس الا.

لقد كان هناك خطر عسكري لم يكن ليسعنا اغفاله. زد على ذلك ان الاحداث اللاحقة بررت ما فعلناه واكثر. فنتيجة اغراق البارجة عادت قطع البحرية الارجنتينية ـ وفي مقدمتها حاملة الطائرات ـ الى مراسيها وبقيت فيها. ولم تعد تشكل، بعد ذلك، اي خطر جدي على نجاح قوة المهمات، رغم اننا لم نكن نعرف حقيقة هذا الامر حينئذ. لقد اتضح ان اغراق «بلجرانو» كان واحداً من اهم الخطوات العسكرية الحاسمة في الحرب.

الا ان صدمة الخسائر المروعة في الارواح تسببت لنا في العديد من المشاكل، لأنها وفرت السبب ـ واحيانا الذريعة ـ لحصول انشقاق في صفوف حلفائنا الاضعف التزاما، كما زادت الضغط المسلط علينا في الامم المتحدة. اذ دعت الحكومة الايرلندية الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن، لكن ضغطاً هائلاً من انطوني بارسونز (المندوب البريطاني في الامم المتحدة) وبعض الضغط من الأمين العام للأمم المتحدة اقنعها اخيرا بالعدول عن الطلب ـ ولكن ليس قبل ان يصفنا وزير الدفاع الايرلندي بـ «المعتدين».

وحصل بعض التذبذب من الفرنسيين، والمزيد منه من الالمان الغربيين، الذين ضغطوا من اجل وقف اطلاق النار والتفاوض في اطار الامم المتحدة. زد على ذلك ان المشهد الدبلوماسي، لحظة اغراق «بلجرانو»، كان اصلاً يزداد صعوبة وتعقيدا.

لقد ذكرت اصلاً خطة السلام التي رفعها الرئيس البيروفي الى هيج، الذي حولها بدوره الى فرانسيس بيم في واشنطن، يومي الاول والثاني من مايو، رغم اننا لم نبصرها الا في وقت لاحق. وباغراق «بلجرانو»، راح هيج يمارس الضغط علينا، ويحثنا على الشهامة الدبلوماسية، معبراً عن اقتناعه بضرورة التفاوض، مهما كان مسار الحملة العسكرية حول الخاتمة لتحاشي

الحرب المفتوحة وتزعزع الاستقرار. ولزيادة الطين بلة، راح الأمين العام للأمم المتحدة يسعى الآن الى اطلاق مبادرة سلام خاصة به، مما اثار امتعاض هيج.

الأسبوع السادس

وتصاعدت الضغوط العسكرية والدبلوماسية. ففي يوم الثلاثاء، 4 مايو، اصيبت المدمرة البريطانية «شيفيلد» بصاروخ ارجنتيني، مما ادى الى نتيجة مأساوية. وجاء فقدان «شيفيلد» نتيجة عدد من سوءات الحظ والاخطاء، الا انه كان دليلاً مرعباً عن المخاطر التي تحيط بقواتنا. ان «شيفيلد» سفينة قديمة بعض الشيء، ورادارها متقادم.

وكانت تبث الينا في لندن عبر القمر الصناعي قبل لحظات من اصابتها بالصاروخ، مما قلل من قدرتها على التقاط اشارات الهجوم بوقت كاف قبل وقوعه. كما ان ابواب الحريق كانت مفتوحة، وكما عرفنا من اندلاع النيران الذي اعقب اصطدام الصاروخ، انه هناك اكثر مما ينبغي من الالمنيوم في هيكلها. ورغم ان المدمرة لم تغرق في البداية، اتضح ان من المستحيل ارجاعها الى الوطن، كما كنت اتمنى، بسبب اضطراب البحار، واخيراً غاصت في القاع. وقيل لي في البدء ان عدد الاصابات بلغ 20، ولكن بعد ذلك 40.

ان من بالغ الصعوبة معرفة السبيل الى اعلان هذا النوع من الانباء.

كنا نفضل ابلاغ الاهل والاقارب اولاً، وسعينا الى ذلك حقا. لكن الارجنتينيين كانوا سيعملون في هذه الاثناء على اصدار البيانات الحقيقية منها، والمزيف، لتحقيق غرض مقصود، قبل ان تتسنى لنا معرفة الحقيقة. لذلك قضت الزوجات والاسر اياما وليالي عصيبة. وفقدنا في ذلك اليوم واحدة من طائرات الـ «هاريير».

في هذه اللحظات عاد فرانسيس بيم من الولايات المتحدة. ولم نحبذ المقترحات الامريكية - البيروفية التي جاء بها وسعى الى قيامنا باجراء تعديلات مهمة عليها، وبخاصة الجزر. الا ان هيج لن يقبل تعديلاتنا ولن ينقلها الى البيرو، لانه يعتقد ان الارجنتين سترفضها جملة وتفصيلاً. وتسلمت رسالة من الرئيس ريجان يحثنا فيها على مساومة اخرى.

في صباح الاربعاء، 5 مايو، دعوت اولاً مجلس الحرب الى الانعقاد، وثانيا كامل مجلس الوزراء لبحث المقترحات الامريكية - البيروفية. وكان بيم يعتقد ان من المضر تماما، في ضوء

المعركة الدائرة في جنوب الاطلسي . ان نرفض هذه المقترحات التي هي في واقع الحال مقترحات هيج . زد على ذلك ان تأييد بلدان المجموعة الاوروبية لنا ، كما اشرت ، اخذ يضعف بعد الموقف القوي في البداية . فالعقوبات التي وافقوا عليها تدوم شهرا ، وسنواجه صعوبة في حمل الجميع على قبول تمديدها .

كنت ممتعضة امتعاضاً شديداً من المقترحات الامريكية ـ البيروفية . ولم تشعر الحكومة تجاهها بالارتياح ايضا . ولكن كان علينا اعطاء رد من نوع ما .

اردت ان اطمئن الى ان اية ادارة انتقالية سوف تأخذ رأي ابناء الجزيرة وان اية تسوية بعيدة المدى ستحترم رغباتهم . كما اردت ان توضع جزيرة ساوث جورجيا وغيرها من توابع الفولكلاندز خارج موقف حازم من هذه الاهداف . واتفقنا على السعي الى ادخال تعديلات تتفق وهذه الاهداف ، ونجحنا في ذلك .

لم اكن لأرتاح الى هذا الضغط الدائم الموجه لإضعاف موقفنا . فصغت رسالة شخصية الى الرئيس ريجان تكشف اكثر مما ينبغي عن شعوري بالاحباط ، رغم اني خففتها قبل ان ترسل . ولكنني كنت مرتاحة تماما لاقتناعي بأن الطغمة الارجنتينية لن تكون أبداً على استعداد للانسحاب وفق هذه او غيرها من الشروط ـ والحق ان الارجنتينيين رفضوا المقترحات الجديدة . فانتقل الانتباه الآن ، على نحو متزايد ، الى مقترحات الأمين العام للامم المتحدة .

ارسل الارجنتينيون وزير خارجيتهم الى نيويورك . وكانوا يأملون في استثمار العطف الذي كسبوه نتيجة غرق « بلجرانو » ، بينما كانت معنوياتهم ارتفعت اثر ضرب « شيفيلد » . ولم تكن هناك شحة في المرشحين لاقتراح « مبادرات » جديدة ـ كان اقلها اثارة للدهشة واكثرها افتقارا للروح العملية اقتراح الرئيس المكسيكي لوبيز بورتيو بان اعقد لقاء شخصيا مع الجنرال جالتييري في المكسيك . لكنني لم اكن لأبيع ابناء الجزر ، وكنت اعرف ان الطغمة الارجنتينية لا تستطيع الانسحاب والنجاة . ومن الواضح ان ليس ثمة من افق لنجاح « اختراق » دبلوماسي ، مع ذلك فان المفاوضات التي لا تنتهي ، بقيت متواصلة .

دافع انطوني بارسونز في الامم المتحدة عن موقف بريطانيا دفاعاً قوياً ، لامعاً . وكان الارجنتينيون ، كما هو واضح ، مصممين على كسب اقصى قدر من الافضليات الدعائية في المباحثات الجديدة برعاية الأمين العام للامم المتحدة .

فحذر بارسونز الأمين العام ، بيريز دي كويلار ، مذكراً إياه بتجاربنا السابقة في محاولة

التعامل مع الطغمة. وقال ان باستطاعة الأمين العام ان يتوقع ان الاتفاقيات المرضية بداهة لممثلي الارجنتين سترفضها الطغمة الحاكمة، لأنها عازمة على بسط السيادة الارجنتينية كشرط مسبق لأية تسوية.

لم اكن على استعداد لوقف التقدم العسكري لاجل المفاوضات. وكنا ندرك جميعاً اننا نقترب من الفترة الحرجة. فإن اردنا انزال القوات واسترجاع الجزر، فلا بد ان يتم ذلك في وقت ما بين 16 و 30 مايو. ولن يمكننا ارجاء العملية الى وقت لاحق بسبب المناخ.

هذا يعني ان المفاوضات في الامم المتحدة ينبغي ان تكتمل في ظرف عشرة ايام او نحوها. فاذا تكللت المفاوضات بالنجاح وحققنا مبادئنا والحد الادنى من مطالبنا ـ كان خيراً على خير. وان اخفقت او بقيت المفاوضات تجرجر اذيالها فاننا ـ اذا اشار رؤساء الاركان بذلك ـ سنمضي قدماً في المعركة.

كانت مشاعري ازاء المفاوضات متقلبة. وكنت اشارك الآخرين الرغبة في تجنب وقوع صدامات دموية اخرى. تحدثت بذلك مع انطوني بارسونز على الهاتف يوم السبت 8 مايو. وطلبت منه ان يخبر الأمين العام بان من دواعي سرورنا ان نرحب به في لندن. واضفت:

« ... في النهاية، كما تعلم، قد نضطر الى التحرك. اقول: في النهاية ـ ان الوقت ضيق. لكني اشعر بعمق.. اولا كان اناسنا هناك يعيشون مقررين مصيرهم بانفسهم، ويتمتعون بالحرية قبل ان تبدأ هذه القضية ولا يمكن للمرء ان يترك لهم اقل مما كانوا ينعمون به. ولكن، ثانيا، ستقع خسائر فظيعة في ارواح الشباب ان مضينا حقاً واخذنا تلك الجزر.. سأفعل كل شيء قبل ان يتوجب اتخاذ القرار النهائي لكي نرى ما إذا كنا نستطيع ان نقيم حكم القانون الدولي والحرية والعدالة، التي اؤمن بها بعمق لاجل شعبنا، ولكي نرى ان كنا نستطيع وقف المعركة الاخيرة».

ولكن بينما كانت المفاوضة مستمرة مع الأرجنتينيين في واشنطن، اصبح بديهياً تماما انهم لم يكونوا مستعدين لتقديم التنازلات المطلوبة. بل كانوا مصممين ايضا على ادخال ساوث جورجيا وتوابعها في فلكهم وانكار حق اهل الجزر في تلمس الوسائل الضرورية للتعبير عن آرائهم خلال الفترة الانتقالية. كما كانوا يضغطون مطالبين بالانسحاب الكامل لقوة المهمات البريطانية الى قواعدها في المملكة المتحدة ـ وهذا امر بات مرفوضاً اكثر من ذي قبل بعد ان بدأت المعركة في سبيل الفولكلاندز. اضف الى ذلك ان الارجنتينيين اصروا على حقهم في ارسال مواطنيهم للسكن في الجزر وحيازة الممتلكات، ابتغاء تغيير كامل شروط التعايش.

كان جليا ان المفاوضات سائرة الى الفشل. وكان علينا الحرص في حال فشلها ألا يتدبر الارجنتينيون امر القاء اللوم في ذلك علينا. وينبغي لنا، من الوجهة المثالية، ان نوصل المفاوضات الى نتيجة محددة قبل بدء الانزال العسكري. وبالطبع كان من الضروري توجيه انذار نهائي مسبق.

عقدنا اجتماعاً عادياً عصر يوم الاحد (9 مايو) في تشيكرز لمراجعة الوضع الدبلوماسي والعسكري. بحثنا حالة المفاوضات ووجهتها المحتملة. كانت ثمة مسألة عسكرية ذات حساسية سياسية خاصة. إذ أن الطائرات المدنية الارجنتينية كانت تحلق فوق خطوط امدادنا، ولا بد انها كانت تنقل ما ترصده وتشاهده، مباشرة، الى غواصاتهم. وبالطبع فان لدينا كامل الحق في التصرف لوضع حد لذلك. ولكن من اين لنا التيقن من ان الطائرة التي نطلق عليها النار هي طائرة ارجنتينية؟

ان المميزات الرادارية والمسار النموذجي لتحليق الطائرة يساعد في مهمات استطلاع كهذه. ولم تكن هناك مجازفة واضحة بان تسير الامور سيراً خاطئاً في هذا المجال. ولكن كان علينا ايضا ان نأخذ في الاعتبار امكانية حصول غارة كوماندوس على قواتنا في جزيرة اسنسيون - وهذا وان كان امراً غير مرجح، فإنه ينطوي على عواقب مدمرة ان حصل.

الأسبوع السابع

كان يتوجب علينا الآن ان نقف بثبات ازاء الضغط المسلط علينا للقبول بتسويات غير مقبولة، دون ان نظهر بمظهر المتعنت.

واعطينا لطوني بارسونز تعليمات محددة بصدد موقفنا من مسافات الانسحاب، والادارة الانتقالية، ومسألة الهجرة وحيازة الممتلكات خلال الفترة الانتقالية لضمان الا يكسب الارجنتينيون الحكم المسبق في مسألة السيادة، فهذه قضية يقررها ابناء الجزر انفسهم.

وجرت مناقشات مفصلة للوضع الدستوري لادارة الامم المتحدة للجزر. وكان رأينا ان باستطاعة ممثل الامم المتحدة ان يسهر على تطبيق القانون فقط، لا تغييره. وهو ان اراد تحوير القانون فعليه ان يفعل ذلك من خلال المجلس التشريعي للجزر. كما واصلنا الضغط للحصول على ضمانات عسكرية من الولايات المتحدة لكفالة امن الجزر - ولكن من دون نجاح يُذكر. وقد أخذ

الأمين العام للامم المتحدة بصلابة موقفنا، بعض الشيء، لكن طوني بارسونز شدد عليه الوقائع الاساسية للنزاع. فلسنا الطرف الذي ارتكب العدوان، وقد قمنا بتقديم عدد من التنازلات الكبيرة، واي ترتيب يظهر بمظهر المكافئ للعدوان الارجنتيني لن يكون ببساطة مقبولا في بريطانيا. لم يكن بالوسع الثقة بالارجنتينيين. فمثلاً نجد ان مسألة رفض التجديد المسبق للسيادة، صيغت بردين، فممثل الارجنتين قال بصددها شيئا معينا للأمين العام، في حين قال وزير الخارجية عنها اشياء معاكسة تماما في تصريحاته العلنية. فمن نصدق؟

ان المعلومات التي كنا نتلقاها من الامريكيين عن موقف الطغمة الارجنتينية اكدت اسوأ توقعاتي: فهم لا يستطيعون التنازل عن موضوع السيادة، حتى لو ارادوا، بسبب حراجة الموقف السياسي الذي وجدوا انفسهم فيه. ولكن هذه مشكلتهم هم لا مشكلتنا نحن.

اخذت آرائي في هذه الآونة تتصلب لاني بت مقتنعة اننا ذهبنا ابعد مما ينبغي في تقديم التنازلات. وتردد صدى مشاعري في مجلس العموم. ففي النقاش الجاري يوم الخميس الثالث عشر من مايو، اخذ النواب المحافظون يبدون تململاً مناهضاً للمفاوضات. وواصل فرانسيس بيم السير على خط اضعف من خطي، ولم يحظ ذلك بالرضى. كان هيج، الآن، في اوروبا، واعطى غيابه الفرصة لبعض العناصر في الادارة الامريكية التي تميل الى الارجنتين كي تقنع الرئيس ريجان باننا كنا الطرف المتعنت.

اتصل بي الرئيس ريجان في الساعة 6.40 من ذلك المساء، وقد تلقى الانطباع باننا والارجنتينيين بتنا قريبين جدا في مواقعنا التفاوضية. وكان علي ان اقول له ان الحال، للاسف، لم يكن كذلك. اذ ما تزال هناك عقبات كأداء. فبصدد الترتيبات الانتقالية، تريد الارجنتين حصة من الادارة اكبر مما نستطيع قبوله، وهناك مصاعب جمة حول قضايا حيازة الممتلكات وحرية الحركة. ثانيا كانت هناك صعوبة تتعلق بساوث جورجيا التي يختلف حقنا فيها اختلافا تاما، اذ اننا نملكها ملكية كاملة.

وهناك علاوة على ذلك مشكلة اضافية هي اننا لا نعرف مع من نتفاوض حقاً. وان الارجنتين تحاول ترتيب ادارة انتقالية تنتهي بشكل حتمي الى فرض سيادة ارجنتينية.

واخيرا لم تكن هناك اي ضمانة بان لا يغزوا الجزيرة ثانية في مرحلة لاحقة في المستقبل.

كان الرئيس ريجان قد تحدث الى رئيس البرازيل الذي كان في زيارة الى واشنطن. فبرز بعض القلق (ليس في محله) من اننا نعد العدة لشن هجوم على البر الارجنتيني. وسواء كان

لمثل هذه الهجمات على الارجنتين نفسها اي معنى عسكري ام لم يكن، فاننا كنا نرى منذ البداية انها ستسبب من الاضرار السياسية ما يفوق التقدير، وانها بالتالي غير مثمرة بل ضارة.

كان الرئيس ريجان يريدنا ان نوقف النشاط العسكري. فقلت ان الارجنتين هاجمت سفننا بالامس ولا نستطيع ارجاء الخيار العسكري لخاطر المفاوضات لا غير. والحقيقة هي ان تدابيرنا العسكرية وحدها هي التي اثمرت تجاوباً دبلوماسياً، وان يكن هذا التجاوب غير مرض بالمرة حتى الآن. وابدى الرئيس ريجان ايضا خشيته من ان الصراع كان يصور على انه صراع «داوود وجوليات» وبالطبع فان المملكة المتحدة تلعب دور جوليات. فأوضحت ان ذلك ابعد ما يكون عن الحقيقة ونحن على مبعدة 8000 ميل. وذكّرت الرئيس اننا لا نتمنى لشعبه ان يعيش في ظل نظام الحكم الذي تمثله الطغمة العسكرية الارجنتينية، كما ذكرته بالامد الزمني الذي امضاه ابناء الجزر هناك، والاهمية الاستراتيجية للجزر في حالة تعرض قناة بنما للاغلاق، مثلاً.

واختتمت كلامي بالسعي الى اقناعه - بنجاح على ما اعتقد - انه تلقى معلومات خاطئة عن تنازلات الارجنتينيين المزعومة.

كانت المحادثة الهاتفية صعبة، الا انها، في الميزان جاءت مفيدة. ومجرد حقيقة ان اقرب حلفائنا - وهو شخص اثبت انه اوثق الاصدقاء السياسيين - يمكن ان ينظر الى الامور بهذا المنظار، يبين حجم الصعوبات التي واجهناها.

في صباح الجمعة، 14 مايو، عقد مجلس الحرب اجتماعين منفصلين. تركز الاول على التقويم المفصل للوضع والخيارات العسكرية. واستغرق الثاني في الوضع الدبلوماسي. وقررنا اعداد شروطنا لطرحها على الارجنتين وصيغة انذار نهائي، واستدعينا توني بارسونز ونيكولاس هندرسون من الولايات المتحدة الى تشيكرز لبحث ذلك في عطلة نهاية الاسبوع.

حدثان وقعا ذلك اليوم، واليوم التالي، رفعا معنوياتي الى حد كبير. فهناك اولاً الترحاب الذي لقيته من مؤتمر منظمة حزب المحافظين في اسكوتلندا المعقود في مدينة بيرث، وهي مناسبة ممتعة دوما كما سبق ان قلت. وحددت في الخطاب الذي القيته السبب الذي يدفعنا للقتال والهدف الذي نقاتل في سبيله. وقلت ايضا: «ان الحكومة تريد تسوية سلمية. لكننا نرفض رفضاً كاملاً تخلياً سلمياً». فاتهمني ديفيد ستيل، زعيم حزب الاحرار، بـ«التطرف الشوفيني».

ألا ما أبعد السياسيين احيانا عن الواقع. في ايام الازمات. فلا الجمهور المستمع ولا الشعب يمكن ان يقعا في فخ وصف العزم على نيل العدل وصيانة شرف البلاد بكلمات شائنة كهذه.

ثانيا. علمت باخبار الغارة الناجحة التي شنها رجال القوات الخاصة ووحدة العمليات البحرية الخاصة تحت جنح الظلام على جزيرة بيبل، الواقعة الى شمال غرب الفولكلاندز. وقد دمرت الغارة 11 طائرة ارجنتينية كانت جاثمة على الارض. لقد كانت تلك عملية جريئة، وتحذيراً جاداً للأرجنتينيين (رغم انهم لم يلتفتوا اليه) ينبئهم بالمهارة المهنية لقواتنا.

قضايا الساعة ذلك الاحد في تشيكرز اقتصرت على صياغة مسودة الاقتراحين النهائيين، اللذين سيعرضهما السكرتير العام للامم المتحدة على الارجنتين. وكان الاعتبار الاساسي يقوم على انهاء عملية المفاوضات - في موعد مثالي قبل الانزال - بصورة نتجنب معها الظهور بمظهر المتعنت. وغدا واضحاً ان علينا التقدم بعرض معقول.

وافقت على ذلك لاني كنت على يقين من ان الارجنتينيين سيرفضون العرض المطروح بصيغة: اقبله كله، او ارفضه كله، اي ان على الارجنتين اما القبول بكامل الاقتراح بقضه وقضيضه، او نبذه جملة وتفصيلاً. وبالطبع فاننا سنقوم بسحب العرض ما ان يعلن الطرف الآخر عن الرفض. وسنضع حداً زمنياً لتقديمهم الجواب.

واسهم بارسونز وهندرسون اسهاماً مباشراً في صياغة المسودة. واخذنا ندقق في النص نقطة نقطة، عاملين، كالعادة، حول المائدة المستطيلة في الردهة الكبرى بالطابق العلوي، معيذين صياغة المسودة فقرة فقرة.

وتوفرت لنا مراجع عديدة حول الامم المتحدة والقانون المتعلق بادارة الفولكلاندز. وشددنا من لغة النص في ما يخص الادارة الانتقالية، ضامنين شيئاً يقرب من الحكم الذاتي لابناء الجزر، ومنكرين اي دور للحكومة الارجنتينية. واستبعدنا ساوث جورجيا وغيرها من التوابع من المقترحات استبعادا تاماً. ذلك ان ساوث جورجيا قد عادت اصلاً الى السيطرة البريطانية ولم يعد ادراجها في المفاوضات مطروحاً بالمرة.

واشرنا الى المادة 73 من ميثاق الامم المتحدة، الذي يتضمن حق تقرير المصير، لكي نفصح بوضوح عن ان رغائب اهل الجزر هي التي تحتل الموقع الاول في المفاوضات البعيدة الامد.

وامهلنا الحكومة الارجنتينية مدة 48 ساعة للاجابة، على الآ يجري التفاوض بعد ذلك على اي شرط من الشروط.

ان هذه الممارسة اتاحت لي لاحقاً ان اشرح كل عبارة لمجلس العموم بغية تهدئة مخاوفه المفهومة باننا قد نندفع في الزعيق على الآخرين اكثر مما ينبغي.

وابتغاء اطلاع الولايات المتحدة والاحتفاظ بمساندتها لنا في الامم المتحدة - وهذا امر حاسم - خوّلت فرانسيس بيم ان يوجز الامر لوزير الخارجية الامريكي هيج بصدد مقترحات ذاك المساء. وكان ذلك قراراً حكيماً، فحين قرأ هيج النص قال انه منصف. ويبدو ايضاً ان السكرتير العام للامم المتحدة اعجب ايضا بالمرونة التي ابديناها.

وقد انغمرت انا نفسي انغماراً عميقاً في جهودنا الدبلوماسية المكثفة للحفاظ على ما تحظى به من مساندة عشية ما كنت اعرف انه عمل عسكري حاسم. وكان من الاهمية بمكان ان تواصل بلدان المجموعة الاوروبية فرض العقوبات على الارجنتين، الا ان عدداً منها بدأ يتذبذب، واتصلت تلفونيا بوزير الخارجية الايطالي عصر يوم الاحد، لكن دون فائدة.

الأسبوع الثامن

يوم الاثنين، 17 مايو، وصل الرئيس ميتران الى لندن لاجراء محادثات، فاستطعت ان اثير قضية العقوبات معه. واتصلت عصر ذلك اليوم بالمستر هوخي (رئيس وزير ايرلندا) حول الموقف الايرلندي. ومع انني لم اكن مقتنعة بجدوى هذا الاتصال، كان لا بد من بذل المجهود. والواقع ان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية، المجتمعين في لوكسمبورج، قرروا مواصلة العقوبات على اساس «طوعي» وهذا اقل من المطلوب... لكنه يظل افضل من عدمه.

أجتمعت «وزارة الحرب» صباح الثلاثاء (18 مايو) مع سائر رؤساء الاركان. ولعلها كانت اللحظة الحاسمة.

كان علينا ان نتخذ القرار النهائي بصدد الانزال في الفولكلاندز، أنمضي به ام لا. وطلبت من قائد كل فرع من فروع القوات المسلحة ان يدلي برأيه.

كانت المناقشات صريحة، والصعاب واضحة: فالانزال سيضع قواتنا في موضع مكشوف، خصوصا ان توفرنا على الغطاء الجوي الكافي مسألة يحيط بها الشك، بالنظر لان السفن البريطانية ستكون في نطاق مدى سهل للهجمات الارجنتينية من البر الارجنتيني، كما ان مواقع هذه السفن ستكون معروفة تماما. زد على ذلك اننا لم نتمكن من اصابة العدد الكافي من

السفن والطائرات الارجنتينية قبل الانزال. ولم نستطع. علاوة على ذلك. تحديد مواقع غواصاتهم.

ولكن كان من الواضح ايضا انه كلما طال امر التأخير، زادت مخاطر التعرض لخسائر. وتفاقمت اوضاع الجنود لحظة اضطرارهم للقتال. فالجنود لا يمكن ان يبقوا على ظهر السفن الى ما لا نهاية. وبالطبع ليس بمقدور احد ان يتنبأ بالجانب الكمي من الاصابات، لكن الرأي ان حسنات الانزال تفوق مخاطر التأجيل.

فوافقنا على قواعد الاشتباك. وتقرر ان يتم الهجوم ليلاً.

لم يكن ثمة شك لدى احد منا حول ما ينبغي عمله.

اعطينا صلاحية القيام بالانزال على اساس خطة قائد الحملة، على ان تخضع للمصادقة النهائية. اي ان بالوسع وقف عملية الانزال في اية لحظة حتى وقت متأخر من يوم الخميس، مما يسمح لنا بأن ندرس دراسة دقيقة اي رد يأتي من الارجنتين على مقترحاتنا. وبذا يمكن الغاء القرار او تثبيته بعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء صباح الخميس. وما عدا ذلك، فان التوقيت متروك لقائد الحملة.

لم تخلُ المسألة من ممارسة الضغط حتى آخر دقيقة من اجل المزيد من التنازلات الدبلوماسية.

فقد كتب لي مايكل فوت (زعيم حزب العمال آنذاك) رسالة يحثني فيها على مواصلة التفاوض. فأجبته باننا اذا لم نتمكن من التوصل الى اتفاق مع الارجنتين وفق شروط مقبولة لدينا، فان علينا ان نقرر طبيعة العمل العسكري اللاحق الواجب اتخاذه، واننا سنتحمل مسؤولية قراراتنا امام مجلس العموم. وكان لزاماً علينا ان نضمن الا يقدّم هيج طائفة مقترحات اخرى ابتغاء المضي في كسب الوقت. الواقع اننا تلقينا الرد الارجنتيني في اليوم التالي، الاربعاء، والذي كان في جوهره رفضاً شاملاً لمقترحاتنا. لم يخطر ببالي قط انهم سيوافقون.

لقد سحبنا مقترحاتنا من على طاولة المفاوضات. وكنا قد قررنا قبل ذلك - بناء على اقتراح من فرانسيس بيم - ان ننشر النص في اعقاب الرفض الارجنتيني، وفعلنا ذلك يوم 20 مايو. وكانت هذه اول مرة يعمد فيها احد الطرفين خلال مجرى المناورات الدبلوماسية الى نشر نص موقفه التفاوضي الفعلي، وهكذا خلقت شروطنا انطباعا عالميا طيباً.

وبذل السكرتير العام للامم المتحدة آخر سعي في آخر دقيقة، في رسالة وجهها اليّ والى الجنرال جالتييري، عارضاً مقترحاته الخاصة. واجتمع مجلس الحرب صباح الخميس (20 مايو) قبل الاجتماع الكامل للمجلس الوزاري. ومن جديد حثنا فرانسيس على السعي الى ابرام مساومة، وفعل ذلك هذه المرة قوب الموعد الحاسم، فلمّح الى ان مذكرة السكرتير العام كبيرة الشبه بمقترحاتنا، وان اهمالنا لها واصرارنا على المضي في الاجراءات العسكرية لن يكونا امراً مفهوماً.

الواقع ان مقترحات السنيور دي كويلار كانت هزيلة وغامضة، وإن القبول بها يعيدنا ثانية الى بداية التصارع الدبلوماسي.

فاوجزت الامر بعزم راسخ: لن نرجئ الجدول الزمني العسكري قط. فذلك يقضي على قواتنا. ان الانزال سيبدأ اذا كان الطقس حسناً.

وافق مجلس الحرب على ذلك، مثلما وافق عليه المجلس الوزاري الكامل.

لم يتلق السكرتير العام اي جواب من الارجنتين عن مذكرته التي رفعنا له حولها ملاحظات جادة رغم كل تحفظاتنا. واعترف لمجلس الامن بفشل جهوده. فنشرنا مقترحاتنا ودافعت عنها في مجلس العموم عصر ذلك اليوم. وسار النقاش سيراً حسناً مما كان خلفية جيدة لما كان سيحصل.

امتلأ يوم الجمعة 21 مايو بارتباطات عديدة مع دائرتي الانتخابية، اذ كنت ادرك اهمية ان اواصل عملي كالمعتاد.

فقبل الغداء، كان عليّ ان افتتح جناحاً اضافياً لـ« جيرسون »، وهي شركة مختصة بالخزن والتوضيب وازالة الانقاض في ما وراء البحار. وتخلل حفل الافتتاح معزوفات فرقة موسيقية عسكرية، بحضور 1200 من النظارة، بينهم العديد من السفراء.

وهزّ الموقف مشاعري، لما لمسته، في جانب، من روح وطنية وفخار لدى الناس، ولانني، من جانب آخر، كنت اعرف (ما لا قبل لهم بمعرفته) الاحداث التي توشك ان تقع في تلك اللحظة على مبعدة 8000 ميل.

فعلت كل ما ينبغي للمرء ان يفعله في مثل هذه المناسبات، بل اني ركبت رافعة شوكية. ثم اسرعت عائدة الى مكتب الدائرة الانتخابية لأرى ان كانت هناك اية اخبار.

ليس بعد.

ولم اقم قط بمخابرة نورثوود في هذه او غيرها من المناسبات للاستفسار عن العمليات الجارية، انطلاقا من ادراكي ان لدى القادة العسكريين في الميدان اموراً اهم من الاجابة عن استفسارات غير ضرورية من لندن.

وعدت الى مكتب دائرة فينشلي ثانية بعد الساعة الخامسة عصرا وعرفت عن طريق الهاتف وبلغة ملغزة بعناية ان الاحداث تجري، ولكن من دون تفاصيل.

وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم وبينما انا في حفل استقبال في مدرسة وودهاوس، الواقعة ضمن دائرتي الانتخابية، جاءت اخبار الانزال في التلفزيون.

ان راية المملكة المتحدة تخفق في سان كارلوس: لقد عدنا الى الفولكلاندز.

الا اني كنت في قلق مضن بشأن الخسائر في الارواح. فهل بالامكان حقاً ان نقوم بالانزال على ذلك الشاطئ المعادي باسطول كامل، مليء بالجنود والمعدات، دون ان يرصدنا احد؟

عدت الى 10 داوننج ستريت في وقت لاحق من ذلك المساء، فجاءني جون نوت بتقرير كامل. تم الانزال الفعلي دون التعرض لاصابة واحدة. اما الآن فقد انبلج الصباح، وبدأ هجوم جوي عنيف. فقدنا الفرقاطة «أردنت». واصيبت الفرقاطة «ارجونوت» والمدمرة «بريليانت» باضرار بالغة.

ترى كيف اخطأ الطيارون الارجنتينيون السفينة العملاقة، المدهونة باللون الابيض: «كانبرا»، التي تقوم مقام سفينة نقل؟ يستحيل ان اعرف ذلك. إلا ان القادة يريدون ابعادها عن مجال الاذى بأسرع ما يمكن.

الواقع ان القوة البرمائية الرئيسية تحركت صوب سان كارلوس ووتر، وهي تنعم ببركة سماء قاتمة ومجال ضعيف للرؤية، في حين ان غارات تضليلية لتشتيت الانتباه ظلت تتواصل في مواضع اخرى على شرق الفولكلاندز.

لقد تقدمت قواتنا الى الشاطئ في قوارب انزال، تحت غطاء قصف مدفعي بحري كثيف، بينما راحت الهليكوبترات تنقل المعدات والذخائر. ونزل 5 آلاف جندي على الشاطئ بسلام، رغم اننا فقدنا طائرتي هليكوبتر مع طاقميهما. واقيم رأس جسر ساحلي رغم ان تأمينه تماما يتطلب عدة ايام.

ودافع بارسونز في الجلسة المفتوحة لمجلس الامن، عن موقفنا ضد الهجمات الخطابية المتوقعة من جانب حلفاء الارجنتين. وفي ختام النقاش طرح المندوب الايرلندي مشروع قرار غير مقبول

بالمرة. وامكن لنا الاعتماد على بعض الحلفاء الغرباء - وليس على بعض الذين كان ينبغي ان يكونوا اصدقاءنا - فالافارقة هم الذين عدلوا صيغة القرار الايرلندي الى الحد الذي يتيح لنا قبوله. ذلك كان قرار مجلس الامن المرقم 505، والذي أقره بالاجماع يوم 26 مايو، مفوضاً السكرتير العام السعي الى انهاء الاشتباكات وتطبيق القرار 502 تطبيقاً كاملاً.

وفي عصر يوم السبت زرتُ نورثوود قبل التوجه الى تشيكرز.

ان الهجمات الجوية المعادية قد تجلت الآن بكامل نطاقها. وحماية العملية في سان كارلوس تستوجب عدة مستويات من الدفاع. فهناك اولاً طائرات «هاريير» المسيَّرة في دوريات قتالية لتحلق عاليا فوق مواقع الانزال، وهي خاضعة للتوجيه من السفن في الاسفل.

ولولا طائرات الهاريير بما تتميز به من قدرة مناورة فائقة، وطيارين بواسل ذوي مهارات عالية، واحدث انواع صواريخ «سايدوايندر» جوجو، زودنا بها كاسبار واينبرجر، لما امكن لنا استعادة الفولكلاندز.

ثانيا جرى انزال بطاريات صواريخ «رايبيير» مع القوات، ونصبت على التلال المحيطة بالخليج. وقد تعرضت صواريخ «رايبيير» لبعض المشاكل، وخاصة الرحلة الطويلة بحراً. فقد ولدت مشاكل الكترونية. ثم هناك الدفاعات الجوية للسفن نفسها، التي يتمركز بعضها في الخليج، فيما يتمركز بعضها الآخر خارجه في خليج فولكلاندز ساوند - وتعتمد هذه الدفاعات اساساً على صواريخ «سي دارت» بعيدة المدى في المدمرات من النمط 45، وصواريخ «سي وولف» و«سي كات» الاقصر مدى في الفرقاطات من النمط 225. اضافة الى مدافع مضادة للطائرات، واسلحة ضعيفة اخرى.

امضيت بعض الوقت في نورثوود للاطلاع على اخر التفاصيل في غرفة العمليات. وبذلت خير ما بوسعي لأبدو واثقة مطمئنة. ولكن حالما غادرت المكان مع الاميرال فيلدهاوس وصرنا بمنأى عن مسامع الآخرين، لم استطع ان امنع نفسي من توجيه السؤال اليه: «الى متى تستمر في التعرض لمثل هذا النوع من العقاب؟»

لم يكن قلقه اقل مني، الا انه كان يتمتع ايضا بقدرة القائد العسكري العظيم على رؤية الجانب الآخر من الامور. وعلى فداحة ما تعرضنا له من خسائر الآن او ما سنتعرض له مستقبلاً. فان الحقيقة هي ان قواتنا نزلت بنجاح. وانها انزلت خسائر فادحة بالقوة الجوية الارجنتينية.

ينبغي ان اشير هنا الى ان نقاط ضعف مهمة في الهجوم الجوي الارجنتيني ساعدتنا كثيرا . رغم ان نقاط الضعف هذه كانت ، من بعض النواحي ، ثمرة نشاط مقصود من جانبنا :

اولاً ، ركز الارجنتينيون هجماتهم - باستثناء مأساة الخسائر اللاحقة في « بلاف كوف » - على القطع البحرية المرافقة لا على سفن الجنود وحاملات الطائرات . وبالطبع فان ذلك يرجع الى ان القطع المرافقة نجحت في تغطية تلك الوحدات ، فتلك هي مهمتها .

ثانيا ، كانت الطائرات الارجنتينية مرغمة على التحليق على ارتفاع منخفض جدا للافلات من صواريخنا . والنتيجة ان القنابل التي القتها (وهي مصممة للسقوط من ارتفاعات عالية) لم تنفجر في اغلب الاحوال (ولكن واحدة من هذه القنابل اصابت السفينة « انتيلوب » وانفجرت فاغرقتها ، بينما كان خبير قنابل باسل يحاول نزع فتيلها) .

ثالثا ، كان لدى الارجنتينيين عدد محدود من صواريخ « اكسوسيت » الفرنسية الماحقة . وقد بذلوا مساعي محمومة لزيادة ترسانتهم منها . وهناك دليل على ان اسلحة من ليبيا واسرائيل وجدت طريقها اليهم عبر بلدان اخرى من امريكا الجنوبية . وقد بذلنا من جانبنا مساعي محمومة بالمثل لمنع امدادات الصواريخ . وكان عليّ في ما بعد ، يوم 29 مايو ، ان اجري مكالمة تلفونية مع الرئيس ميتران الذي اخبرني ان لدى فرنسا عقداً بتزويد البيرو بصواريخ « اكسوسيت » ، الا انه اوقف العمل بها ، لان الطرفين يخشيان ان تنتقل الى الارجنتين . وقد كان ميتران مخلصاً ، كما كان دوماً خلال النزاع كله .

وكان الامريكيون يقدمون ايضا عوناً لا يقدر بثمن ، بالرغم من تصريحاتهم العلنية المزعجة ، وغير المتوقفة أحياناً . وسبق ان ذكرت شيئاً عن صواريخ « سايدوايندر » . وقد زودنا الامريكيون بـ 150 الف ياردة مربعة من الحصير المعدني لانشاء مدرج جوي مؤقت . بل ان كاسبار واينبرجر اقترح يوم 3 مايو ان يرسل لنا حاملة الطائرات الامريكية « ايزنهاور » لتقوم مقام مطار متحرك لنا في جنوب الاطلسي - وهو عرض وجدناه مشجعاً اكثر منه عملياً .

كنت اعمل في غرفتي بمجلس العموم لما جاء جون نوت ، مساء ذلك الخميس الموافق 25 مايو ، ليخبرني ان المدمرة « كوفنتري » تعرضت لهجوم موجة من الطائرات الارجنتينية . وقذفتها ست طائرات او اكثر بالقنابل ، وهي الآن تغرق .

الواقع انها كانت واحدة من سفينتين حربيتين تقومان بـ« واجب مفرزة طوارئ » خارج خليج الفولكلاندز ، لتعطي انذاراً مبكراً من اي هجوم جوي وتوفر حاجزاً دفاعياً لسفن الامداد التي

تفرغ حمولتها في سان كارلوس ووتر. وقد انقلبت في ما بعد وغرقت. ولقي 19 من افراد طاقمها حتفهم في الهجوم.

وكان على جون ان يظهر على شاشات التلفزيون بنفسه خلال نصف ساعة. وقد عرف الجمهور اصلاً بجانب مما حدث، رغم انه لم يكن يعرف اسم السفينة. وكان ثمة رأي بان من المستحسن الا يكشف عن اسم السفينة لحين الحصول على تفاصيل اكثر عن طاقم البحارة. ولا ادري الى الآن اذا كان هذا القرار صحيحا ام خاطئاً، فتأثير الامتناع عن الاعلان عن اسم السفينة ادى الى ان القلق استبد بسائر عوائل جنود البحرية. ثم اعلن جون التفاصيل في مجلس العموم في اليوم التالي.

في وقت لاحق من ذلك المساء، تلقيت المزيد من الاخبار السيئة.

كنت قد توجهت الى المكتب الخاص لمعرفة آخر اخبار «كوفنتري». ولكن عوضاً عن ذلك اخبرني الموظف المناوب في 10 داوننج ستريت ان الحاوية «اتلانتك كونفيير». (18 الف طن) قد اصيبت بصاروخ «اكسوسيت». وان النيران شبت فيها، وصدرت الاوامر باخلائها.

لقد كانت «اتلانتيك كونفيير» محملة بامدادات حيوية لقواتنا في الفولكلاندز. ولم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها، خلافا لكل السفن الحربية، من هجمات الصواريخ باطلاق نار مواد تمويهية. لقد لقي 4 من الموجودين على متنها حتفهم. وغرق قبطانها، لكنه رغم الانفجار والحرائق، كما قيل لي في ما بعد، شوهد حياً وسط المياه. ولحسن الحظ امكن انقاذ الغالبية العظمى من البحارة.

كنت اعرف ان «اتلانتيك كونفيير» كانت تحمل 19 طائرة «هاريير»، اللازمة للتعزيزات. فهل بقيت الطائرات على متن السفينة عند غرقها؟ وان صح ذلك، فهل، بمقدورنا الاستمرار؟ وكانت السفينة تحمل ايضا هليكوبترات ضرورية لحركة القوات والامدادات في الحملة البرية وفقدانها يتسبب في صعوبات جمة لقادة الوحدات البرية.

لم تنج غير هليكوبتر واحدة.

ولزيادة الطين بلة، ترددت انباء، استنادا الى زعم ارجنتيني، ان «اينفينسيبل» قد اصيبت وتضررت. كنا نعرف انه في مكان ما شرق الفولكلاندز تبحر سفينة «QE2» (الملكة اليزابيث الثانية) حاملة 3000 جندي من قواتنا.

كانت تلك اسوأ ليالي الحرب فاطبة، بالنسبة لي.

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، علمت ان الاخبار لم تكن سيئة الى هذا الحدّ. وعلمت بالانقاذ الرائع لمعظم افراد طاقم «كوفنتري» و«اتلانتك كونفيير». اما الطائرات الـ 19 فقد التحقت بالحاملتين «هيرميس» و«اينفينسيبل» اصلاً. وغمرني الارتياح لهذه الانباء، فالجراح التي اصبنا بها اذاً ليست مميتة، رغم اننا فقدنا 8 هليكوبترات و4500 خيمة شتوية. زد على ذلك ان انباء اصابة «اينفينسيبل» عارية عن الصحة تماماً.

اعمال تفريغ شحنات الامدادات استمرت في سان كارلوس. وتعرضت بعض قوارب الانزال والامداد الى الاصابة، لكن هناك قنابل لم تنفجر، فجرى نزع فتيل معظمها.

وجرى ضرب مركز مستشفانا في سان كارلوس، لكن الاطباء واصلوا عملهم.

مع هذا كان ذلك الوقت محبطاً في لندن. فقد استبد بنا القلق من قلة تحرك قواتنا بعيداً عن رأس الجسر الساحلي. وتطلب تفريغ المعدات والذخائر والتموين اياما عديدة. وكانت خسائرنا في الهليكوبترات تعني وجوب مراجعة خططنا الاصلية وتعديلها. وكان هناك شيء آخر يثير القلق.

فهل حقاً ان البحرية الارجنتينية، بما عرف عنها من جموح واندفاع لغزو الجزر، ستتوارى في الموانئ، ام انها ستتحرك لتهاجم وتعرقل تقدمنا؟

لقد أغرقت سفينتان بريطانيتان في مياهنا الاقليمية حول الفولكلاندز. ولربما يتوجب ان نرسل غواصاتنا لاغراق السفن الارجنتينية وهي في مياهها الاقليمية؟ الا ان المدعي العام، مايكل هيفرز، لم يسمح بذلك. فتركنا قادة غواصاتنا يجوسون خلسة على حدود المياه الاقليمية على مسافة ميلين من الساحل.

المشكلة اننا كنا نعرف ان سفنهم قد تتحرك وان بوسعنا العثور عليها بسرعة كافية لايقافها. وبالطبع فإن حاملة الطائرات الارجنتينية «25 دي مايو»، هي التي تشكل الخطر الاكبر. وقد قيل لي اننا بحاجة، اذا إمكن، الى التعامل مع حاملة الطائرات قبل الانزال، الا اننا لم نستطع معرفة موقعها اغلب الوقت. وكنا نخشى ان تكون قد أبقيت احتياطاً لصدّ الغزو، وانها قد تظهر في اليوم الوطني الارجنتيني يوم 25 مايو.

وكانت احدى غواصاتنا، قبل بضعة اسابيع من الانزال، قد وجدتها في وسط احد الخلجان.

ان تعيين حدود المياه الاقليمية الارجنتينية في تلك البقعة غدت مسألة حساسة من مسائل القانون الدولي، فرغم ان مركز الخليج يبعد اكثر من 12 ميلاً عن الشاطئ، فان بالوسع المجادلة

بأن الخليج كله يقع ضمن الحدود الدولية. في النهاية قررنا ان بالامكان مهاجمة الحاملة، الا انها كانت قد اقتربت اكثر نحو الشاطئ.

وبرزت المشكلة ذاتها بالنسبة الى قطع أرجنتينية اخرى تلازم المياه الاقليمية في الجنوب. وفي تلك المناسبة راجعنا، مايكل هيفرز وانا، كل الخرائط والرسوم على ارض الرواق في تشيكرز لنقوم بالقياسات بانفسنا. الا ان الارجنتينيين كانوا جد حذرين، اما نحن فقد كنا مصممين، بخلافهم، على البقاء في نطاق ضوابط القانون الدولي.

وقد اوضحنا، وسط دهشة السكرتير العام للامم المتحدة وهيج، بعض الشيء، اننا لسنا على استعداد للتفاوض بعدما قمنا بالانزال. ولم يعد بمستطاعنا القبول بفكرة الادارة الانتقالية او المقترحات بالانسحاب المتقابل للقوات الارجنتينية والبريطانية.

ومن جديد اخذ القلق يستحوذ على الامريكيين.

فقد تعرضوا لهجمات كلامية حادة في اجتماع لمنظمة الدول الامريكية يوم 27 مايو. وتعرضنا نحن بدورنا الى ضغط مستمر من واشنطن لتفادي الانزال العسكري النهائي ضد الارجنتين. فقد صاروا يرونه كما يبدو، واقعاً لا محالة. ليتني كنت قادرة على الشعور بمثل تلك الثقة. فخلافاً لهم، كنت اعرف حجم المجازفات والمخاطر التي ما تزال تنتصب امامنا في هذه الحملة لاستعادة الجزر.

وقد تجسد ذلك بوضوح في معركة استعادة قريتي دأروين وجوس جرين. فقد كان الارجنتينيون مستعدين خير استعداد ومتمركزين في مواضع دفاعية حصينة، وكان على قواتنا ان تندفع اليها من ارض مكشوفة الى برزخ ضيق في وجه نيران معادية كثيفة.

وكما هو معروف، فان الكولونيل هـ. جونز، آمر وحدة المظلات الثانية، قتل فيما هو يحاول تأمين تقدم جنوده. وتولى الضابط الذي يليه في الرتبة قيادة الوحدة واشرف اخيراً على اخذ المستسلمين.

وفي لحظة معينة ارتفع العلم الابيض فوق التحصينات الارجنتينية، ولكن حين تقدم اثنان من جنودنا استجابة لذلك، تعرضا للنيران فخرا قتيلين. اخيرا ارسل الآمر البريطاني مع اثنين من اسرى الحرب الارجنتينيين برسالة تطلب منهم الاستسلام، وتقول ان بوسعهم القدوم في طابور ان شاؤوا، ولكن عليهم اولاً ان يلقوا سلاحهم.

حظي العرض بالقبول. ومع ان الضباط الارجنتينيين شددوا امام جنودهم بخطب رنانة على

عدالة قضيتهم، فانهم استسلموا آخر المطاف. واطلق سراح اهالي جوس جرين المعتقلين في دار البلدية منذ 3 اسابيع. وهناك اليوم نصب تذكاري لوحدة المظلات قرب جوس جرين نفسها، ونصب خاص تخليداً لذكرى الكولونيل هـ. جونز.

كانت وسائل الاعلام قد كشفت عن ان قواتنا توشك على مهاجمة جوس جرين. وذلك قبل يوم من وقوعه. واستبد بي الغضب لما علمت بذلك ـ واظن ان الكولونيل هـ. جونز ابدى الغضب ذاته ـ فالثرثرة الزائدة كانت تعطي الارجنتينيين معلومات مسبقة عن نوايانا، رغم ان الخطأ لا يقع على كاهل وسائل الاعلام وحدها دوما بل على قسم ادارة وسائل الاعلام في وزارة الدفاع ايضاً.

وفي ذات اليوم الذي كانت فيه وحدة المظليين تقاتل في سبيل داروين وجوس جرين، كنت اعقد اجتماعا مع الكاردينال كازارولي، وزير خارجية الفاتيكان.

كنا جميعا في غاية الارتياح لان البابا لم يرجئ زيارته الى بريطانيا ـ وهي اول زيارة بابوية من نوعها ـ رغم ان بلدنا في حالة حرب مع بلد كاثوليكي.

وشخصنا الصعوبات التي قد تسببها له هذه الزيارة، فارتأينا ان من الافضل ألا يقابله اي وزير شخصياً. وكنت بالطبع قد تحدثت مع البابا اصلاً في مناسبة سابقة، واعجبت بمبدأيته وشجاعته. اوضحت للكاردينال كازارولي الهدف الذي نقاتل في سبيله، وقلت ان الحرب شرّ مستطير، لكن هناك شرورا افظع، وبالاخص القضاء على كل ما يؤمن به المرء. فنحن لا نستطيع ان نسمح للعدوان بأن يمرّ. ولا يمكن لنا ان نقايض الحرية والعدالة والديمقراطية التي تمتع بها اهالي الفولكلاندز طويلاً، ونسلم الجزر واهلها الى الارجنتين، حيث لا وجود لهذه المُثل. ولم ندل بأي تصريح علني حينذاك، لكني كنت آمل ان شيئاً مما قلته سيأخذ طريقه الى الارجنتينيين، فالبابا يزمع زيارة الارجنتين بعد مغادرة بريطانيا.

ولكن لسوء الحظ اخذ الامريكيون في هذا الوقت يسعون الى استئناف المفاوضات الدبلوماسية. وكان هيج يريد ان يشرك البرازيليين في تسوية ينبغي لها (خلافا لما كان قد اقترحه سابقا) ان تأتي، على حد زعمه، قبل الهزيمة النهائية للقوات الارجنتينية في الجزيرة. وكانت هذه بالضبط المقترحات الخاطئة في الوقت غير المناسب تماماً. اذ سبق ان اوضحنا بجلاء تام ان اهدافنا تتلخص الآن بالانسحاب الارجنتيني غير المشروط وعودة الادارة البريطانية. لكني كنت اعرف انه لا يسعني ان اثير نفور الولايات المتحدة واستعديها، خصوصا في هذه

المرحلة. لذا بقينا على اتصال مع المستر هيج سواء لبحث سبل التعاطي مع اسرى الحرب الارجنتينيين واعادتهم الى بلادهم، او لتناول خططنا عموما بصدد المستقبل البعيد للجزر.

ان من فادح الخطأ ان تنتزع الهزيمة الدبلوماسية، خطفاً، من براثن نصر عسكري. وذلك ما توجب عليّ ان اقوله للرئيس ريجان حين اتصل بي تلفونيا في وقت متأخر من مساء الاثنين 31 مايو.

لم يكن مرضياً لكلينا انني لم آخذ حذري مسبقاً مما كان مرجحاً ان يقوله الرئيس ريجان، ولعلني نتيجة لذلك كنت متشددة اكثر مني وديّة.

ان الرئيس، على ما يبدو، تحدث ثانية الى الرئيس البرازيلي الذي شاطره الرأي بان خير فرصة للسلام هي قبل تعرض الارجنتينيين للاذلال التام. وبما ان للمملكة المتحدة الآن اليد العليا عسكرياً، فان علينا ابرام الصفقة. لكن لم يكن بوسعي قبول ذلك. وقلت له ان ليس بمقدورنا التفكير في وقف اطلاق النار بدون انسحاب ارجنتيني. فبعدما خسرنا الكثير من الارواح والسفن. لان الارجنتينيين ظلوا يرفضون على مدى سبعة اسابيع التفاوض، فلن نفكر في تسليم الجزر الى طرف ثالث.

وقلت انني اتفهم مخاوف الرئيس. لكني اطلب منه ان يضع نفسه في مكاني. وانني على يقين من انه سيتصرف على نحو ما فعلت انا لو ان آلاسكا - وهي جزء من بلاده، يقطنها جزء من شعبه - تعرضت لتهديد مماثل.

زدتُ على ذلك انني اتفق مع ما جاء في المقابلة التلفزيونية الرائعة التي اجراها، حيث قال لو ان المعتدي فاز، فإن حوالي خمسين منطقة اخرى، عرضة لخلافات مماثلة، ستواجه خطرا مماثلاً.

كانت هذه المحادثة مع الرئيس مؤلمة بعض الشيء في ذلك الوقت، الا ان اثرها كان جديرا بالعناء، فالامريكيون الآن تفهموا موقفنا ونوايانا بوضوح.

بعد ذلك بقليل توفرت لي فرصة اخرى للتحدث مع الرئيس ريجان شخصياً خلال قمة « السبعة الكبار » في فرساي. وفي غضون ذلك، كان علينا ان نتعامل بدقة بالغة مع خطة سلام من خمس نقاط تقدم بها السكرتير العام للامم المتحدة.

كان الضغط يتنامى في سبيل وقف اطلاق النار برعاية مجلس الامن. ولما اعلن السكرتير العام للامم المتحدة يوم الاربعاء 2 يونيو (حزيران) انه تخلى عن جهوده الخاصة، تحركت اسبانيا وبنما، نيابة عن الارجنتين، لوضع مسودة قرار بوقف اطلاق النار وعرضها للتصويت، وهي

مسودة حميدة، لكنها كانت ستولد بالذات النتيجة التي كنا مصممين على تفاديها.

وبالطبع فان الوضع سيكون دقيقاً وحرجاً اذا تمكن الاسبان، الآن، من الحصول على الاصوات التسعة الضرورية للقرار، مما يجبرنا على اللجوء الى «الفيتو». وسعينا بدورنا الى تعبئة الانصار. وارجئ التصويت الى يوم الجمعة.

عصر ذلك اليوم توجهت بالطائرة الى باريس لحضور قمة «السبعة الكبار». وبالطبع فان اول واهم لقاء لي كان مع الرئيس ريجان الذي نزل في السفارة الامريكية. وتحدثنا لوحدنا، حسب رغبته. فشكرته على العون الكبير الذي اسدته الولايات المتحدة لنا. وسألته عما يمكن للامريكيين ان يفعلوه للمساعدة في اعادة اسرى الحرب الارجنتينيين الى بلادهم. وطلبت منه ان يكون التصويت الامريكي في مجلس الامن الى جانبنا.

بدا المزاج في فرساي مختلفاً تماماً عن المزاج الذي اخذ يسود مقر الامم المتحدة في نيويورك. نزل رؤساء الحكومات في قصر «البتي تريانون» (التريانون الصغير).

وبعد العشاء اجرينا نقاشا مطولاً حول الفولكلاندز، وكان رد الفعل متعاطفاً ومساعداً بوجه عام.

وانسحب الوفد البريطاني وانا في غرفة الجلوس المخصصة لنا. ورحنا نتحدث حوالي خمس عشرة دقيقة الى ان جاءتنا برقية من وزارة الخارجية وتوني بارسونز تقول ان التصويت سيجرى وشيكا في مجلس الامن وان اليابانيين سيصوتون ضدنا. ولما كان الصوت الياباني هو الصوت التاسع اللازم لتمرير القرار، بدا لنا الموقف مزعجاً. وكل هذا رغم التعهدات السابقة بالتعاون.

حاولت جاهدة ان اتصل برئيس الوزراء الياباني المستر سوزوكي، لإقناعه بالعدول عن القرار، والامتناع عن التصويت على الاقل. ولم اظن انه رقد في فراشه في هذه الفسحة القليلة من الوقت.

مع ذلك قيل لي ان من المتعذر ايقاظه.

وجاء السلوك الاشذ لسفيرة الولايات المتحدة في الامم المتحدة، المسز كيركباتريك، ليصرف انتباهنا في الواقع، عن مشاكلنا الراهنة بعض الشيء.

لقد استخدمت حق النقض (الفيتو) الى جانبنا، ثم اعلنت بعد دقائق، قائلة لو ان الاقتراع اعيد من جديد لكان عليها ان تمتنع عن التصويت حسب التعليمات التي جاءتها تواً.

ومن مفارقات الامور ان هذا التصريح ساعدنا على ابعاد انتباه وسائل الاعلام، التي صرفت

انظارها عن «الفيتو» البريطاني. الا ان هذا لم يكن مقصوداً.

من الواضح ان هيج تعرض للضغط من بلدان امريكا اللاتينية، فاتصل بها من فرساي ليقول لها بان تسحب تصويتها الداعم لنا، الا انها لم تتلق الرسالة في الوقت المناسب. وهناك عاقبة اخرى لهذا الحدث كانت اشد احراجاً للولايات المتحدة.

فقبيل الغداء في قصر فرساي، دخلت عدسات التلفزيون الى القصر وسأل صحافي امريكي الرئيس ريجان عن السبب الكامن وراء ارتباك الولايات المتحدة في اروقة الامم المتحدة في الليلة الفائتة. فأجاب الرئيس، لدهشتي، انه لا يعرف اي شيء عن ذلك. ولم يخبره احد بالمرة. ثم التفت الصحافي اليّ. لم تكن لدي الرغبة في ان انكأ جراح صديق، لذلك اكتفيت بالقول انني لا اجري مقابلات صحافية على الغداء.

وفي صباح اليوم ذاته قدّم لي رئيس الوزراء الياباني تفسيراً اعرج تماما لتصويت اليابان الى جانب القرار، زاعماً انه يعتقد ان ذلك يؤدي الى انسحاب الارجنتين. وعلى اي حال فإن الخلاصة التي قدّمها الرئيس ميتران في المؤتمر الصحافي المنعقد في ختام القمة كانت وافية تماماً ومساندة كلياً.

ولم يفاجأ توني بارسونز. ولا انا باضطرارنا اخيرا الى استخدام حق النقض. وحين اعود بذاكرتي الى تلك الايام اجد اننا كنا محظوظين ـ فضلاً عن براعة بارسونز ـ لاننا لم نضطر الى معارضة قرار كهذا بـ«الفيتو» في وقت أسبق.

وعدت بافكاري، على الاثر، الى ما يجري في الفولكلاندز.

لقد اصطدمت قواتنا بمواقع ارجنتينية محصنة، ولكن لم يقع هجوم ارجنتيني مضاد.

ووصل الميجور جنرال مور ليتسلم قيادة سائر العمليات البرية، ونزلت فرقة المشاة الخامسة (5 مشاة) الى البر يوم 1 يونيو لتعزز قواتنا الموجودة في الجزيرة. وكانت المشكلة الرئيسية تتمثل في نقل المعدات والذخائر الكافية مسبقاً استعداداً للهجوم النهائي على حلقة الجبال التي تحيط بميناء بورت ستانلي.

ووصل الرئيس ريجان الى بريطانيا مساء الاثنين في زيارة رسمية، فاستقبلته في المطار. وكان مقرراً له ان يلقي كلمة امام اعضاء مجلسي اللوردات والعموم، الا ان الخسائر المريعة التي تعرضنا لها في بلاف كوف ذلك اليوم راحت تهز تفكيري.

كانت سفينتا الانزال «السير تريسترام» و«السير جالاهاد» وهما مليئتان بالرجال

والمعدات والذخائر. قد أرسلتا الى «بلاف كوف» و«فيتزروي» استعدادا للهجوم النهائي على بورت ستانلي.

في هذه اللحظة انجلت الغيوم عن صفحة السماء، بينما السفن ما تزال تفرغ شحنات صواريخ «رابيير» التي يفترض ان تحمي الرجال من الهجمات الجوية. فانزل الارجنتينيون اصابات بالسفينتين.

لم تكن «السير جالاهاند» قد انزلت الجنود، وجاءت النتيجة وقوع خسائر فادحة في الارواح، اما الناجون فاصيبوا بحروق فظيعة.

وتلقت وحدة «الحرس الويلزي» القسط الاكبر من هذه الضربة.

وكما هو الحال في مثل هذه المناسبات، فان رد الفعل الطبيعي بالتحسر وقول «لو ان» - بالذات لو ان الرجال نزلوا بسرعة وتفرقوا وانتشروا فور وصولهم، لما وقعت هذه الخسائر الجسيمة.

لكن الخسائر كانت ستغدو اكثر جسامة لولا بطولة وجسارة ربابنة الهليكوبترات. لقد حوموا قريباً من بقع النفط الملتهبة ليبعدوا قوارب النجاة الملأى بالناجين عن سعير الحرائق التي احاطت بهم.

ومن جديد واجهتنا صعوبات كأداء في نشر اخبار الاصابات. لقد نشر الارجنتينيون شائعات عن وقوع عدد هائل من الاصابات. واستبد قلق بالغ بأسر الجنود. الا اننا قررنا حجب التفاصيل المتعلقة بعدد الخسائر - رغم ان الاهل والاقرباء (كما هو الحال دوما) تلقوا الخبر الصحيح. وعرفنا عن طريق الاستخبارات ان الارجنتينيين يعتقدون ان خسائرنا كانت أضعاف اضعاف ما كانت عليه حقاً، وظنوا ان ذلك سيوقف هجومنا على بورت ستانلي.

كان مقررا الهجوم على «ماونت لونجدون»، و«توسيسترز»، و«وايرلس ريدج» مساء الجمعة، وكانت المباغتة ضرورية.

ورحت ارعى آمالي من اليأس، فاقول ان افظع الخسائر قد ولت الى غير رجعة. ولكن موظف الخفر في 10 داوننج ستريت جاءني في وقت مبكر من صباح 12 يونيو الى شقتي حاملاً مذكرة. فتلقفتها منه بلهفة متوقعة ان تحوي خبر بدء الهجوم على بورت ستانلي. لكن المضمون كان مختلفاً تماما. واحتفظت بالمذكرة التي تقول ما نصه:

- اصيبت المدمرة «جلامورجان» بما يشتبه انه صاروخ «اكسوسيت». السفينة في موقع خط

58/51 جنوبا. ثمة حرائق كبيرة بالقرب من الحضائر والمحركات التوربينية، وغرفة عتلات السرعة. الطاقة متوفرة في السفينة، وهي متجهة بسرعة 10 عقدة جنوباً.

- ليس لدى وزارة الدفاع تفاصيل بعد عن الخسائر، ولا تتوقع الحصول عليها قبل بضع ساعات. ستواصل السفينة ابلاغنا بالتفاصيل.

كانت «جلامورجان» تقصف المواقع الارجنتينية في بورت ستانلي والتلال المحيطة به قبيل المعركة التالية. وقد اصيبت في الواقع بصاروخ «اكسوسيت» اطلق من منصة برية، بينما هي تغادر المنطقة.

لكم كنت حزينة حزناً مريراً.

في لحظات كهذه كنت اكاد اشعر بالذنب من الراحة والامان والحماية في رقم 10، بينما يتعرض جنودنا الى المخاطرة والموت الزؤام في جنوب الاطلسي.

صادف ذلك اليوم يوم رفع اعلام القوات احتفالاً بميلاد الملكة. ولا اذكر مرة احتفلنا بهذه المناسبة بمثل ذلك المطر المدرار الذي اغرق المراسيم. وكان هذا الامر مزعجاً تماما للحرس الملكي، الا ان سوء الاخبار وغموض الامور جعلا الطقس يبدو موافقاً للوضع.

ارتديت السواد ذلك اليوم، اذ شعرت ان هناك الكثير مما هو جدير بالاسى والحزن. ووصل جون نوت قبل لحظات من صعودي الى المنصة. لم تكن لديه تفاصيل جديدة، الا انه يعتقد انهم كانوا سيبلغونه بالامر لو ان الهجوم لم يبدأ.

بعد ذلك عاد الضيوف المبللون حتى العظام، بمن فيهم ريكس هنت وزوجته، ليتجففوا امام نار الموقد في 10 داونبنج ستريت، على احسن ما يمكن.

قبيل الساعة الواحدة ظهراً سمعنا بأن كل اهدافنا العسكرية تحققت. الا ان معركة شرسة وقعت. لقد استعدنا «توسيسترز»، و«ماونت هاريت» و«ماونت لونجدون». وقضت الخطة بالمضي تلك الليلة قدما الى «ماونت تمبلداون»، الاقرب الى بورت ستانلي، الا ان الجنود كانوا منهكين، كما ان نقل الاعتدة تطلب المزيد من الوقت، لذلك تقرر الانتظار. وتوجهت عصر ذلك اليوم الى نورثوود لأعرف بالدقة تفاصيل ما جرى. فوجدت اخبارا افضل عن «جلامورجان»: لقد سيطر البحارة على النيران، واخذت السفينة تبحر بسرعة 20 عقدة. النتيجة باتت الآن، اكثر من اي وقت مضى بين ايدي جنودنا في الفولكلاندز، لا السياسيين خارجها. ورحت، شأني شأن الجميع في بريطانيا، اتابع اخبار الاذاعة، ملتزمة بالانضباط الذاتي الذي فرضته على نفسي

بألاّ اتصل بالقيادة العسكرية اثناء سير المعارك. ولما عدت ادراجي من تشيكرز الى رقم 10 في يوم الاحد (14 مايو)، عرجت على نورثوود لمعرفة ما يمكن معرفته.

ان المعركة التي اتضح في ما بعد انها الهجوم النهائي، كانت معركة مريرة ضبطت بوجه خاص حول «ماونت تمبلداون»، حيث كان الارجنتينيون متهيئين على خير وجه. لكن «ماونت تمبلداون»، و«ماونت وليام» و«وايرلس ريدج»، سقطت بيد قواتنا التي سرعان ما وصلت الى مشارف ستانلي.

لقد زرت الجزر بعد سبعة اشهر من ذلك ورأيت تضاريس البقعة بنفسي. ومشيت على ارضها مع خيوط الفجر الاولى وسط الريح العاتية والامطار، شاقة طريقي حول تلك النتوءات القاسية من الصخور التي وفرت تحصينات طبيعية للمدافعين الارجنتينيين. وكان على ابنائنا الجنود ان يغطوا الارض ويتخذوا مواقعهم في الظلام الدامس.

ليس بالوسع انجاز ذلك بدون قوات تتوفر على اكبر قدر من المهارة الحرفية والضبط الصارم. ولما اجتمع مجلس الحرب صباح الاثنين اقتصر ما علمناه على ان المعركة ماضية في سبيلها. الا ان السرعة التي انتهت بها فاجأتنا جميعاً.

كان الارجنتينيون منهكين، محطمي المعنويات، خاضعين لقيادة سيئة جداً ـ مثلما اتضح ذلك بالدليل القاطع ـ سواء خلال المعركة او بعدها. لقد بلغ بهم السيل الزبى، فألقوا بأسلحتهم ارضاً، وراحوا يتقهقرون متراجعين حتى في حقول الغامهم في بورت ستانلي.

ولما علمت بالانباء في ذلك المساء، توجهت الى مجلس العموم لازف نبأ النصر. لكنني لم استطع دخول غرفتي في المجلس، لانها كانت مقفلة، وكان على مساعد رئيس «العرفاء» ان يبحث عن المفتاح. وكتبت على قصاصة من الورق وجدتها كيفما اتفق على طاولتي ذلك البيان القصير الذي طرحته باعتباره نقطة نظامية في سير عمل المجلس، نظراً لعدم توفر اية وسيلة نظامية اخرى.

وفي الساعة العاشرة مساءً نهضت وقلت للنواب ان التقارير تفيد بان الاعلام البيضاء ترتفع فوق بورت ستانلي. وان الحرب قد انتهت.

غمرنا جميعاً الاحساس ذاته، وانطلقت هتافات الترحيب والبشرى.

لقد انتصر الحق.

ولما توجهت الى الفراش كي انام في وقت جد متأخر من تلك الليلة ادركت جسامة العبء

الذي انزاح عن كاهلي .

اما بالنسبة الى الامة بأسرها ، فان الذكريات والمخاوف بل حتى مشاعر الفرح قد تتلاشى وتزول ، لكن الفخر بما احرزته بلادنا سيبقى .

والقيت كلمة في تشيلتنهام بعد ذلك بقليل (يوم 3 يوليو) وحاولت ان اعبّر فيها عما تعنيه روح الفولكلاندز ، فقلت :

« لم نعد امة نتقهقر . بل تأسست لدينا عوضاً عن ذلك ثقة جديدة بالنفس . ولدت في معمعات المعارك الاقتصادية داخل البلاد ، واختبرت صحتها على مبعدة 8000 ميل . . .

لذا يمكننا اليوم ان نغتبط بنجاحاتنا في الفولكلاندز ونفتخر بانجازات رجال ونساء « قوة المهمات » . الا اننا لا نفعل ذلك كمن يحتفي بشعلة ذاوية سرعان ما تنطفئ . كلا ـ اننا نغتبط لان بريطانيا اوقدت من جديد تلك الروح التي اشعلتها على مدى الحياة اجيال عديدة ماضية والتي عادت اليوم تسطع بانوارها كما من قبل . لقد وجدت بريطانيا نفسها مجددا في جنوب الاطلسي ، ولن تدير انظارها عن هذا النصر الذي احرزته » .

جنرالات، قوميسارات، ومандرين *

الفصل التاسع

مواجهة التحدي العسكري والسياسي للشيوعية، من خريف 1979 حتى ربيع 1983.

السلام والتسلح

توجهت إلى نيويورك، يوم الأربعاء الموافق 23 يونيو 1982، لحضور الدورة الخاصة للجمعية العامة حول نزع السلاح، التي دعت إليها الأمم المتحدة بينما كانت حملة الفولكلاندز ما تزال في مجرى تقدمها. وعبّر الخطاب الذي ألقيته عن وجهة نظري في دور الدفاع والمفاوضات حول نزع التسلح بوضوح فريد. كنت أزداد ضيقاً من تلك اللغة المستخدمة عادة في هذه المناسبات. فالكل يتحدث عن السلام كما لو كان ذلك، في ذاته، الهدف الوحيد. لكن السلام لا يكفي بدون الحرية والعدالة، بل إن من الضروري أحياناً - وهذا ما بينته حرب الفولكلاندز - التضحية بالسلام إذا كان للحرية والعدالة أن تسودا. كما كنت أرى أن الكثير من النفاق كان يقال عن سباق التسلح، كما لو أن إبطاء عملية تحسين دفاعاتنا سيجعل السلام مؤكداً. لقد بين التاريخ مراراً أن العكس هو الصحيح.

بدأت كلامي باقتباس من الرئيس روزفلت: «لقد ولدنا أحراراً ومؤمنين بالحرية، وإننا لنفضل الموت وقوفاً على العيش ركوعاً». ثم مضيت إلى القول ان الحرب النووية خطر مريع حقاً، لكن الحرب التقليدية واقع مريع. فمنذ إلقاء الأمريكيين للقنبلتين الذريتين على هيروشيما وناجازاكي، لم يندلع أي نزاع استخدمت فيه الأسلحة النووية - إلاّ أن 140 نزاعاً قد نشب بالأسلحة التقليدية، لقي فيها 10 ملايين شخص حتفه. وعلى أي حال:

« ... إن الخطر الأساسي المهدد للسلام لا يكمن في وجود أسلحة من أصناف معينة. بل يكمن في ميل بعض الدول لفرض التغيير على دول أخرى باللجوء إلى القوة ضد الأمم الأخرى، وليس في «سباقات التسلح»، أكانت حقيقية أم متخيلة. إن المعتدين لا يشنون الحروب لأن خصماً ما قد زاد في قوته. إنهم يبدأون الحروب لأنهم يعتقدون أن بمستطاعهم كسب المزيد عن

طريق الدخول في الحرب عوضاً عن البقاء في السلم.. أنا لا أظن أن الأسلحة تسبب الحروب «ولا» الحد منها... يمنع الحروب. إن الافتراض بأن بإمكاننا درء فظائع الحرب بالتركيز على أدواتها ليس تحليلاً خاطئاً أيضاً. فهذه الأدوات هي أعراض أكثر منها أسباباً».

ذلك هو التحليل الذي يكمن في صلب سياسات الدفاع والأمن التي عزمت على أن تسير عليها واضحة حكومتي. وقد زودني ذلك برؤية واضحة لسياسة موازين القوى العالمية. ولولاه ذلك لفقدنا الإحساس بوضوح الوجهة. وبالطبع فإن هذه الرؤية لا تعمل من تلقاء ذاتها على حلّ مشاكل بعينها. فلقد وجدت نفسي، خلال السنوات الأولى من الحكم، وأنا أحاول مراراً أن أوفق بين خمسة أهداف متباينة.

أولاً ليست هناك سوى موارد محدودة تماماً للدفاع، وبخاصة في فترة بطء النمو الاقتصادي أو انعدام نموه. وهذا يعني أن من الضروري الحصول على قيمة أفضل بما لدينا من نقود. رغم زيادة نفقات الدفاع.

ثانياً يتوجب علينا أن نقيّم بانتظام الأولوية التي نمحضها لمتطلبات سياسة حلف شمال الأطلسي «ناتو» والميادين الأخرى منّ المصالح البريطانية خارج النطاق الأطلسي.

ثالثاً. يتوجب على بريطانيا أن تساعد على ضمان قدرة حلف شمال الأطلسي في الردّ بصورة مؤثرة على الخطر العسكري السوفياتي المتزايد بانتظام.

رابعاً، في إطار ما تقدم من الضروري الحفاظ على الوحدة الغربية حول القيادة الأمريكية. وكانت بريطانيا تحتل وسط البلدان الأوروبية، وضعاً فريداً مؤاتياً مثلما الذي كنت أحتله وسط القادة الأوروبيين لتحقيق هذا الالتفاف حول القيادة الأمريكية.

أخيراً ما من حقل ينطبق عليه ما صرت اعتبره «قانون ثاتشر» أكثر من حقل الدفاع والسياسة الخارجية ـ ففي السياسة يقع اللامتوقع، وينبغي أن تكون مستعداً وقادراً على مواجهة هذا اللامتوقع. ولم تكن الأحداث اللاحقة لتقصر عن تقديم الأمثلة الحية على ذلك خلال سنوات مكوثي في الحكم.

التوازن العسكري

انشغلت بتوازن القوى العسكرية بين حلف شمال الأطلسي «ناتو» وحلف وارسو منذ فترة

بعيدة سبقت دخول 10 داوننج ستريت. لقد كان «ناتو»، على الدوام، تحالفاً دفاعياً للديمقراطيات من الطراز الغربي. وقد تأسس في أبريل (نيسان) 1949 رداً على تنامي عدوانية السياسة السوفياتية، التي تجلت في أحداث عديدة مثل الاستيلاء الشيوعي على السلطة في تشيكوسلوفاكيا بدعم من السوفيات، وحصار برلين في العام الذي سبقها. ورغم أن الولايات المتحدة هي القوة القيادية للحلف، فليس بوسعها آخر الأمر سوى أن تسعى إلى الاقناع لا الإرغام. وتتميز مثل هذه العلاقة بوجود دائم لخطر الشقاق. وكان الهدف السوفياتي، الذي لم يعبأ أحد كثيراً بإخفائه، هو دق إسفين بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين. وقد ظل هذا الهدف قائماً حتى لحظة بقاء ألمانيا الموحدة في حلف شمال الأطلسي. وكنت اعتبر العمل على إفشال هذه الاستراتيجية واحداً من أهم أدوار بريطانيا قاطبة.

ان هناك فوارق جوهرية أخرى. فالحريات الديمقراطية التي تتمتع بها شعوبنا تجعل من المستحيل عملياً على الدولة أن تخصص أكثر من حصة معينة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية.

زد على ذلك أن انفتاح مجتمعاتنا الغربية، الذي يجعلنا أقوى حين نحتاج إلى تضحيات في الأزمات الواضحة، من جهة، إنما يبطئ وتيرة ردنا على المخاطر الغادرة.

إن الديمقراطيات، ما خلا بعض الاستثناءات، لا تبدأ الحروب. والخطر الوحيد لحلف شمال الأطلسي على الكتلة السوفياتية هو خطر أفكار الحرية والعدالة على أسياد الأمم الحبيسة.

إلاّ أن حلف وارسو بقي، منذ تأسيسه في مايو 1955، أداة للجبروت السوفياتي. وقد أثبت السوفيات في المجر 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا 1968 أنهم مستعدون لسحق أية حركة في أوروبا الشرقية قد تهدد مصالحهم العسكرية، سحقاً بلا رحمة أو تبرير. ولعل الخبراء تجادلوا بل اختلفوا في تقييم التفاصيل الدقيقة للمذهب العسكري السوفياتي، لكنني كنت أرى بوضوح، شأن كل من لديه استعداد للتفكّر في أحداث الماضي وظروف الحاضر، إنه لا يمكن الوثوق بالسوفيات و«حلفائهم» في حلف وارسو، فهم لن يتورعوا عن خوض مغامرة في أوروبا.

زد على ذلك أن السوفيات كانوا يندفعون بلا هوادة، أيام تسلمنا الحكم، لتحقيق تفوق عسكري.

فالانفاق العسكري السوفياتي، الذي يعتقد أنه 5 أمثال الأرقام المعلنة، يحتل بين 12 في المائة إلى 14 في المائة من إجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفياتي*. وكانت قوات حلف وارسو

تتفوق على قوات «ناتو» بنسبة ثلاثة ـ إلى ـ واحد في الدبابات والمدفعية، وأكثر من اثنين ـ إلى ـ واحد في الطائرات التكتيكية.

زد على ذلك أن السوفيات كانوا يطورون على وجه السرعة نوعية معداتهم ـ من الدبابات، إلى الغواصات، إلى السفن والطائرات. وإن بناء البحرية السوفياتية أتاح لهم استعراض جبروتهم في أرجاء العالم كله. أما التطوير في أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ فقد هدد بتقويض مصداقية الردع النووي للحلفاء ـ بما في ذلك الردع البريطاني المستقل ـ بينما كان السوفيات يقتربون من التكافؤ مع الولايات المتحدة في مجال الصواريخ الاستراتيجية.

القوة النووية المتوسطة المدى

إن أكثر القرارات عجالة وصعوبة، مما كان ينبغي علينا اتخاذه، كانت تلك القرارات المتعلقة بما يسمى باللغة العسكرية «القوة النووية الميدانية بعيدة المدى»، وهو ما يسمى عادة بـ«القوة النووية المتوسطة المدى».

إن ما يسمى بالاتفاقية «ذات الممرين» لتحديث الأسلحة النووية الأطلسية المتوسطة المدى من جانب، والدخول في محادثات مع السوفيات للحد من الأسلحة، من جانب آخر، قد أقرت من حيث المبدأ من جانب الحكومة العمالية السابقة، وأشك في أن تلك الحكومة كانت ستمضي بالاتفاق وصولاً إلى نشر هذه الأسلحة.

كانت هذه الاتفاقية ضرورية للتعامل مع خطر الأسلحة النووية السوفياتية الجديدة.

فالصواريخ السوفياتية المتحركة SS ـ 20، والقاذفة الاستراتيجية الجديدة، الفائقة لسرعة الصوت، والمسماة «باكفاير»، يمكن أن تضرب أهدافاً أوروبية غربية انطلاقاً من أراضي الاتحاد السوفياتي. ولم يكن لدى الأمريكيين أسلحة موازية لذلك على الأرض الأوروبية. فالأسلحة الأطلسية الوحيدة القادرة على ضرب الاتحاد السوفياتي من أوروبا هي تلك التي تحملها قاذفات فولكان البريطانية المتقادمة، وطائرات «إف 1 ـ 11» المتمركزة في بريطانيا. ويمكن لهاتين القوتين التعرض لضربة سوفياتية أولى. وبالطبع فإن المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة، عند مهاجمة الجيش السوفياتي، باللجوء عند نقطة معينة إلى أسلحتها النووية الاستراتيجية. لكن جوهر الردع يقوم على مصداقيته. ولما كان الاتحاد السوفياتي قد أحرز تكافؤاً عريضاً في

الأسلحة النووية الاستراتيجية، اعتقد البعض أن ذلك يقلل من احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بمثل هذه الخطوة. وعلى أي حال، فقد كانت هناك كثرة من الأوروبيين الذين لمحوا إلى أن الولايات المتحدة لن تخاطر بمدنها دفاعاً عن أوروبا.

لماذا يرغب السوفيات بحيازة هذه القدرة الجديدة للظفر في حرب نووية في أوروبا؟ الجواب أنهم يأملون، في آخر الأمر شق التحالف.

أما بالنسبة إلى «ناتو» فإن امتلاك قوات نووية متوسطة المدى، فعالة، في أوروبا، يتوخى غاية أخرى مغايرة، إذ ترتكز استراتيجية «ناتو» على امتلاك طيف من الأسلحة التقليدية والنووية بحيث لا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يكون موقناً تماماً بالتغلب على الحلف في مجال معين من السلاح دون استثارة ردّ من مجال سلاح أعلى، بما يفضي في النهاية إلى حرب نووية شاملة.

ولن تكون استراتيجية «الردّ المرن» هذه فعالة ما لم تتوفر أسلحة نووية متمركزة في أوروبا تكون بمثابة صلة الربط بين الردّ التقليدي والرد النووي الاستراتيجي. وكان «ناتو» يعرف أن ليس بالوسع أبداً وقف قوات حلف وارسو إلاّ لفترة قصيرة إذا عنّ لها أن تهاجم بكامل القوة المتاحة لها في وسط أوروبا. ولهذا السبب، رغم أن «ناتو» تعهد مراراً بأنه لن يكون قط البادئ باستخدام القوة العسكرية، فإنه أكد أنه لا يستطيع أن يخدم السوفيات بنبذ البدء باستخدام الأسلحة النووية في حالة تعرضه للهجوم. وعليه ما كان بوسع استراتيجية «ناتو» أن تحتفظ بمصداقيتها إلاّ في حالة تحديث الأسلحة النووية متوسطة المدى. وكان واضحاً منذ البداية أن ذلك لن يكون سهلاً.

بحثت القضية مع هيلموت شميت أثناء وجوده في لندن، صباح الجمعة الموافق 11 مايو 1979. كان شميت بالغ القلق من تأثير نصب المزيد من الصواريخ النووية في ألمانيا على الرأي العام الألماني، رغم أنه كان واحداً من العقول الأساسية التي صاغت الاستراتيجية. لقد طور الأمريكيون نظيراً أبعد مدى من صواريخ «بيرشنج» المتمركزة أصلاً في ألمانيا الغربية وصواريخ كروز، التي يمكن إطلاقها جواً وبحراً وبراً. وكان هيلموت شميت، في هذه المرحلة، ما يزال يتوق إلى منظومة تُنشر في البحر، رغم أنه قبل في ما بعد، على مضض، مزايا إطلاق صواريخ كروز من منصات برية.

وتعرض شميت إلى ضغط شديد من داخل حزبه، فاضطر إلى التشديد على الجانب الثاني

من الاتفاقية «ذات الممرين» - أي أن تتفاوض الولايات المتحدة في سبيل إزالة الخطر السوفياتي بموازاة استمرارنا في التحضير لنشر أسلحتنا. وأصر على ألا تكون المانيا المتلقي الوحيد لهذه الصواريخ، باعتبارها دولة غير نووية*.

وعلى نقيض السجال المقبل في بريطانيا، أصر الألمان على أن لا تكون للاسلحة النووية «مفتاحاً مزدوجاً»: إذ ينبغي أن يكونوا قادرين على القول لبقية العالم أنهم لا يملكون أسلحة نووية ولا يسيطرون على أسلحة نووية.

ورأيت آل هيج صباح الأربعاء الموافق 13 يونيو. وكان في حينه على وشك مغادرة منصب القائد العام للقوات الحليفة في أوروبا. ولم نقتصر على بحث مسائل السياسة النووية بل تعدى ذلك إلى ما نعرفه عن خطر الاستعدادات السوفياتية لشن حرب كيماوية هجومية، وهو أمر مقلق تماماً في نظري.

قلت إنني على الرغم من أن رد فعلي الابتدائي على أول اطلاع لي عن التوازن العسكري بين الشرق والغرب تميز بالقلق، فإن استنتاجي المدروس هو أن تفوق الغرب في الموارد البشرية والمادية سيتيح لنا الرد على أي تحد. إلاّ أن ذلك لم يقلّل من قلقي حيال المشاكل الآنية. وفي مساء الخميس (24 يونيو) رأيت خليفة الجنرال هيج، وهو الجنرال برنارد روجرز، وعبرت له عن خشيتي من التفوق الذي تتمتع به قوات حلف وارسو في مجال تطوير وتوحيد الأسلحة والمعدات وهشاشة تنظيم «ناتو» أمام التغلغل السوفياتي.

لقد حدد «ناتو» نهاية عام 1979 موعداً أخيراً لاتخاذ قرار راسخ بصدد الصواريخ الجديدة، المتوسطة المدى. وبالطبع كلما طال انتظارنا، تعاظمت الفرص أمام الحملات الدعائية وحملات ترويج الأكاذيب السوفياتية.

وفي يوم الأربعاء الموافق 19 سبتمبر. اتخذت المجموعة الصغيرة من الوزراء، التي ترأستها لدراسة السياسة النووية، قراراً بقبول نصب حصتنا من الصواريخ الأمريكية، وعددها 144 صاروخ «كروز»، المحمولة على منصات أرضية.

وتلقيت مكالة هاتفية من هيلموت شميت يسألني فيها إن كان باستطاعتي قبول 16 صاروخ «كروز» آخر. فالألمان كانوا يرغبون في تقليص حصتهم ابتغاء منع تبديد الوقت في النقاش، فوافقت على طلبه في الحال. إن بقاء بريطانيا وألمانيا الغربية في مواقع راسخة يعني أن استراتيجية الغرب كفيلة بالنجاح. ولكن هل يحذو الآخرون حذوها؟

قبل أسبوع من ذلك رأيت رئيس وزراء بلجيكا، ويلفريد مارتنز. وأجريت معه محادثات في 10 داوننج ستريت. كانت بلجيكا تتلفت لترى مصير هولندا، التي كان مستقبل حكومتها محفوفاً بخطر الانقسامات والتحريض الشعبي المناهض لنشر الأسلحة النووية.

كان موقف بلجيكا مهماً بصورة خاصة، لأنه إذا ما تمنعت هولندا، وكذلك إيطاليا على الأرجح، عن الالتزام بالقرار المذكور المطلوب قريباً، فإن موقف المستشار شميت سيهتز، وكان دعم التزام ألمانيا الغربية بالغ الأهمية «ناتو». قلت للمستر مارتنز إنني أتساءل إن كان القادة الأوروبيون الغربيون يمارسون قيادة فعالة بما فيه الكفاية للرأي العام. وتجربتي الخاصة تفيد أن الجمهور يتجاوب دوماً وبسرعة حين نتوجه إليه لنطلعه على مدى الخطر السوفياتي ومدى الحاجة إلى بناء دفاعات موثوقة. وكنت أرى أن المسألة كلها مسألة عزم وتصميم.

بالمقابل، شعرت بالاطمئنان ـ وقلت ذلك جهاراً ـ للموقف الحازم الذي اتخذه رئيس الوزراء الايطالي السنيور كوسيجا، حين تحدثت إليه في روما يوم الجمعة الموافق 5 أكتوبر. وقال لي إن إيطاليا ستتخذ قراراً إيجابياً من نشر الصواريخ. وكان يعتزم أن يمارس أقصى ضغط في اجتماعه المقبل مع رئيس الوزراء الهولندي، المستر فان آخت، ويؤمل أن أحذو حذوه.

ولكن في غضون ذلك، كان السوفيات يبذلون محاولاتهم لتقويض وحدة «ناتو». وكما أشرت مراراً في مناقشاتي، فقد نجحوا نجاحاً باهراً في إثارة المشاعر الشعبية ضد القنبلة النيوترونية التي كان الرئيس كارتر يعتزم نشرها. وسيتضح من الأشهر والسنوات المقبلة أنهم لم يفقدوا، بأي حال، تأثيرهم.

ففي يوم السبت، 6 أكتوبر، ألقى الرئيس بريجنيف خطاباً في برلين الشرقية احتوى عدداً من المقترحات. وأعلن عن سحب 20 ألف جندي وألف دبابة من ألمانيا الشرقية خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. كما عرض خفض أنظمة الأسلحة النووية السوفياتية المتوسطة المدى إذا لم ينشر «ناتو» أية أسلحة نووية «إضافية» متوسطة المدى في أوروبا الغربية.

ولو حكمنا على الأمور من زاوية التفوق السوفياتي الهائل في القوات التقليدية فإن هذه التخفيضات، على ترحيبنا بها، كانت تجميلية أكثر منها جوهرية. لكن المقترحات حول الأسلحة النووية الميدانية كانت أسوأ بكثير. فنحن نعرف أن دقة الصواريخ والطائرات السوفياتية وقدرتها على التغلغل، ومرونة حركتها ومدى الأهداف التي تغطيها، زادت زيادة هائلة.

زد على ذلك أن هذه الصواريخ موجهة إلى أوروبا الغربية من نقاط تقع وراء جبال الأورال.

ومقترحات بريجنيف هذه ـ شأن التي أعقبتها ـ تترك بحوزة السوفيات سلاحاً بمقدوره أن يضرب أوروبا دون أن يكون بحوزتنا سلاح مناظر للرد عليه بكفاءة.

إلا ان هذه المقترحات زادت لا محالة من إغراء التوكيد على الحد من الأسلحة، كما حصل في هولندا، وإرجاء القرار بصدد تحديث الصواريخ ونشرها. وبحثت الوضع مع المستشار شميت ثانية ـ في بون هذه المرة ـ يوم الأربعاء الموافق 31 أكتوبر.

كيف سيتأتى لنا مساعدة هولندا على اتخاذ القرار الصحيح في الاجتماع المقبل لـ« ناتو »؟

اقترحت أن تطلع كامل الوزارة الهولندية، التي تبدو منقسمة على نفسها، على العرض المثير للاعجاب الذي قدمه الحلف حول التوازن العسكري في أوروبا. وكان هيلموت شميت يحث الولايات المتحدة على تقديم عرض مقابل سحب 1000 رأس حربي نووي متقادم من ألمانيا الغربية، وقد وافق الأمريكيون على ذلك، وكتب الرئيس كارتر إليّ بصدد ذلك.

كانت نوازعي كلها تعارض أمثال هذه المبادرات المقدمة من طرف واحد. ولكنني رأيت الجانب العملي في هذه الخطوة، وساندت العرض على شيء من المضض ـ وليس لما كان لها من تأثير ملحوظ على الرأي العام الهولندي أو الحكومة الهولندية.

الواقع أن الألمان بدوا، عند هذه النقطة، على وشك التوافق مع أفق امتناع هولندا عن قبول نشر الصواريخ، رغم أنه كان واضحاً أنهم هم أنفسهم سيبقون متمسكين بموقفهم طالما بقي الايطاليون والبلجيك على الموقف ذاته.

وفي يوم الجمعة، 23 نوفمبر زار المستر جروميكو بون وعقد مؤتمراً صحافياً يتوخى، كما هو جلي، هز الرأي العام الأوروبي، والألماني منه بوجه خاص، محذراً من أن مفاوضات الحد من الأسلحة لن تجري إذا واصل الغرب ما أسماه « سباق تسلح جديد ».

التقيت رئيس الوزراء الهولندي، أندريس فان آخت، مساء الخميس الموافق 6 ديسمبر، لإجراء محادثات وتناول العشاء في داوننج ستريت. كنت أنسجم معه دوماً، إلاّ أنني لم أحسده على وضعه. ذلك أن انعدام الاستقرار السيئ الصيت للحكومات الائتلافية، من ذلك الصنف الذي يقوده، يثير صعوبات بالغة. إما اتخاذ أية قرارات واضحة أو التمسك بها.

وشرح لي، بهذه المناسبة، على شيء من التفصيل، الصعوبات التي تواجهه.

من الواضح، أن قرابة نصف القداديس في الكنائس الهولندية تتناول الآن نزع السلاح النووي، بحيث باتت قضية نشر الصواريخ تهدد وجود الحكومة.

وافقته الرأي على أن سقوط حكومة بلد عضو في «ناتو» بسبب قضية تتعلق بالحلف سيكون تطوراً بالغ الجدية. لكنني أضفت أن على «ناتو» أن يمضي قدماً في تنفيذ قرار نشر الأسلحة النووية الميدانية وإلاّ فقد التحالف مصداقيته وغرضه. ويمكن لهولندا أن تحتفظ بموقفها بانتظار ما يسفر عنه موقف الحكومة السوفياتية في مفاوضات الحد من الأسلحة.

كان الروس يلعبون لعبتهم السيكولوجية التقليدية لمنع «الناتو» من اتخاذ القرارات، ولا بد من التصدي لهم، وإحباط مسعاهم.

واتخذ وزراء «الناتو» القرار المطلوب في بروكسل يوم 12 ديسمبر، بشجاعة باهرة، وبوجه الكثير من المعارضة المحلية والسوفياتية. وتمت الموافقة على مقترحات الحد من الأسلحة، بما فيها العرض الأمريكي بسحب 1000 رأس حربي من أوروبا. والأهم من ذلك، وافق التحالف على نشر كل الصواريخ الأمريكية الجديدة، المقررة وعددها 572 صاروخاً، في أوروبا. وبدت تحفظات الحكومتين البلجيكية والهولندية أقل خطورة مما كانت تبدو عليه بادئ الأمر.

ووافق البلجيك على أخذ حصة من هذه الصواريخ، على أن يعاد النظر فيها بعد ستة أشهر في ضوء التقدم المحرز في مفاوضات الحد من الأسلحة.

وقبلت الحكومة الهولندية المقترحات ككل، إلاّ أنها أرجأت قرار أخذ حصة من الصواريخ في هولندا حتى نهاية عام 1981. وكان هذا التاريخ، على أي حال، يقع قبل بدء النشر الفعلي للصواريخ بفسحة كبيرة من الوقت.

بالطبع لم تكن تلك نهاية المشكلة. ففي شهر يونيو من العام التالي أعلنا عن مواقع نصب صواريخ «كروز» في بريطانيا - وهي جرينهام كومون، ومولزوورث في كيمبريدج شاير. وتحولت جرينهام، منذ ذلك الحين، إلى بؤرة حملة متنامية لأنصار نزع السلاح من طرف واحد.

واستمرت الرشاوى والتهديدات المتناوبة من جانب الاتحاد السوفياتي تفعل فعلها في الرأي العام الأوروبي. ولما سألني التلفزيون الهولندي في مقابلة يوم 4 فبراير1981 وأنا أردّ زيارة المستر فان آخت، عن المقاومة التي برزت ضد نصب صواريخ «كروز» في هولندا وألمانيا. أجبت:

«أتمنى أحياناً من معارضي (صواريخ كروز) أن يحوّلوا جهودهم إلى الاتحاد السوفياتي ليقولوا له: اسمع! لديك أحدث الأسلحة النووية الميدانية وأكثرها تطوراً ممثلة بصواريخ 20 - SS... وهي موجهة ضد كل بلد أوروبي. إنك تزيد أعدادها بمعدل صاروخ واحد كل أسبوع.

فهل تتوقع أن نجلس مكتوفي الأيدي ولا نحرك ساكناً؟ إذا كنتم تريدون ألاّ نستقبل صواريخ كروز في أوروبا، كرادع يمنعكم من استخدام صواريخكم، فعليكم أن تفككوا صواريخكم! أزيلوها من منصّاتها! وافقوا على تفقد مواقع الصواريخ لكي نعرف ما تفعلون!... إنني أعرف المخاوف. ولا أحب الأسلحة النووية، لكني أخاف على حريتي وحرية أطفالي، وحرية أبنائهم وإنني لعازمة على أن أحمي هذه الحرية كي تتواصل».

وعلمت في ما بعد أن مثل هذه الأحاديث الصريحة نادرة في هولندا.

شراء الترايدنت

كان ثمة قرار مبكر آخر كان علينا أن نأخذه، وكان له أعظم الأثر وأبعده بالنسبة لبريطانيا، في ما يتصل بقدرتنا على الردع النووي المستقل. فالحكومتان السابقتان، المحافظة والعمالية، مضتا قُدُماً في برنامج تحسين صواريخنا من طراز «بولاريس». وكان هذا البرنامج، الذي أطلق عليه رمز: شيفالين، يمول ويدار من جانب بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة، وباستخدام بعض المنشآت الأمريكية لأغراض التجارب والاختبارات.

إن من شأن نظام صواريخ «بولاريس» المحسنة أن يحافظ على كامل فعالية ردعنا الاستراتيجي حتى التسعينات، رغم أن تكاليف ذلك النظام تصاعدت تصاعداً مقلقاً باستمرار التطويرات. بيد اننا، لم نستطع، لطائفة من الأسباب التقنية والعملياتية، أن نخطط بمسؤولية استمرار هذا النظام حتى التسعينات.

وإذا كان لبريطانيا أن تحتفظ بقدرتها على الردع، فلا بدّ من اتخاذ قرار حول الابدال النهائي لنظام «بولاريس»، في ضوء الوقت اللازم لتصميم بديل قوة نووية استراتيجية جديدة من المستوى المتطور الضروري.

وبدأنا نمحّص الخيارات منذ الأيام الأولى في الحكم. وسرعان ما اتضح أن مدى هذه الخيارات أضيق مما يبدو للوهلة الأولى، رغم أن هذا المدى ذاته يلوح، لا محالة، أوسع في نظر أولئك الذين لا يتوفرون على كل المعلومات ذات الصلة.

في أواخر سبتمبر 1979، نحينا جانباً خيار إيجاد قوة تخلف صواريخ «كروز» المطلقة من الجو، نظراً لأن البديل مكشوف للهجوم أكثر مما ينبغي. ونبذنا إمكانية التعاون مع فرنسا التي

احتفظت بقدراتها الخاصة في الردع، وذلك لأسباب تكنولوجية. وبدت صواريخ ترايدنت الأمريكية الخيار الواعد الأفضل منذ مرحلة مبكرة.

وتلقينا توكيدات راسخة بأن اتفاقية «سالت» الثانية. التي توصل إليها الرئيسان كارتر وبريجنيف في يونيو 1979، لن تؤثر على موقفنا بخصوص بناء قوة ردع خاصة بنا. إلاّ أننا توخينا، إن أمكن، إبرام اتفاق مع الأمريكيين حول شراء صواريخ ترايدنت قبل نهاية تلك السنة، لكي لا تقتحم في السجال المندلع، خلال الفترة الفاصلة عن التصديق، حول الاتفاقية من جانب مجلس الشيوخ الأمريكي. ورغبنا أيضاً في أن يتخذ الأمريكيون القرار قبل أن ينغمس الرئيس كارتر في الحملة الانتخابية لعام 1980.

إن صاروخ «ترايدنت» يتضمن تكنولوجيا متطورة وبالغة الأهمية... تكنولوجيا الرؤوس الحربية المستقلة المتعددة، التي ينطلق كل واحد منها نحو هدف منفصل، (MIRV). ولم يكن هذا النظام الأكثر حداثة وبالتالي الأفضل موثوقية فحسب ـ قياساً إلى القدرات الحربية السوفياتية المضادة للغواصات أو الدفاعات المضادة للصواريخ ـ بل ان شراء هذا النظام من الأمريكيين يتيح لنا تجنب التكاليف الباهظة لبرامج التحسينات مثل برنامج «شيفالين».

ووافق الوزراء المعنيون يوم 6 ديسمبر 1979 على أن أفضل نظام نستعيض به عن صواريخ «بولاريس»، هو نظام صواريخ «ترايدنت» 1 (C 4) المتعدد الرؤوس، وإن أمكن شراء النظام من الولايات المتحدة مطروحاً منه كلفة الرؤوس الحربية والغواصات الحاملة للصواريخ، فهذه ستنتج في بريطانيا. وأكد مجلس الوزراء بكامله على هذا القرار في وقت لاحق.

إلاّ أن أزعج التعقيدات وأكثرها تنغيصاً بدأت في هذه اللحظة. فرغم أن الرئيس كارتر أبلغني أنه سيزودنا بما نحتاج، اليه، فإنه أبدى خشيته من ان تسرب خبر قراره سيتسبب له بصعوبات سياسية. فهو وظف رأسمالاً سياسياً كبيراً في اتفاقية «سالت ـ 2» التي كان الشك يحيط بفرص مصادقة مجلس الشيوخ عليها أصلاً. وكان يخشى من أن يردّ السوفيات على اتفاقيته بتزويدنا بصواريخ «ترايدنت» بردّ فعل معين قد يؤدي إلى انهيار المصادقة على «سالت ـ 2». وبناء عليه لم يكن بمقدوري أن أتحدث علناً عن هذه المسألة حينما رأيته هو وزملاءه في واشنطن. كذلك حرص الأمريكيون على أن لا يصار الى الاعلان عن اتفاقية صواريخ «ترايدنت» قبل يوم 12 ديسمبر، وهو موعد الاجتماع المقرر لـ«الناتو» لتقرير نشر صواريخ «كروز» و«بيرشنج».

كان بوسعي أن أتلمس المعقولية في ذلك. ولكن في ضوء المشاكل التي كانت اتفاقية «سالت ـ 2» تواجهها، بدأت أخشى من أن يُرجأ قرار «ترايدنت» إلى وقت لاحق من عام 1980.

لما غزا السوفيات أفغانستان نهاية ذلك العام، تراجعت آفاق المصادقة الفورية على اتفاقية «سالت ـ 2» تراجعاً حاداً. لكن الادارة الأمريكية قالت عند هذه النقطة، إنها لا تريد الاعلان عن قرار «ترايدنت» خشية أن يفسر على انه رد فعل مغالى فيه على الأحداث في أفغانستان. وكان الأمريكيون قلقين أيضاً من موقف المستشار شميت حيال قرار «ترايدنت». وضغطت إدارة كارتر، ذات التفكير المتصلب، بقوة من أجل استحصال العائدات السياسية والمالية لقرار تزويدها إيانا بصواريخ «ترايدنت».

فهي تريدنا أن نوافق على صيغة من الكلمات تلزمنا بزيادة جهودنا الدفاعية. وهي حريصة أيضاً على تطوير تسهيلاتها الدفاعية في جزيرتنا دييجو جارسيا في المحيط الهندي ـ وهو توجه كنت أتعاطف معه تعاطفاً كبيراً. وبرزت أيضاً قضية الرسوم الكبيرة التي ينبغي أن ندفعها لقاء تكاليف البحث والتطوير الأمريكية التي لم تكن الادارة مستعدة للتنازل عنها.

امتعضت من بعض هذه المطالب، إذ بدا لي أن امتلاكنا قوة ردع استراتيجية مستقلة يخدم مصلحة أمريكا على قدر ما يخدم مصلحتنا، فهذه القوة ستلحق بـ«الناتو»، وسوف تستخدم لأغراض الدفاع العالمي عن التحالف الغربي، باستثناء الحالات التي تقرر فيها الحكومة البريطانية أن مصالحنا القومية العليا مهددة. وكما هو الحال مع الأسلحة النووية الميدانية، فإن الإحساس السوفياتي بالخطر الاستراتيجي هو الذي يحدد في النهاية مصداقية الأسلحة الاستراتيجية ـ وأياً كانت شكوك السوفيات في قوة إرادة الأمريكيين على استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية دفاعاً عن بريطانية، فإنهم لن يرتابوا للحظة في أن حكومة بريطانية محافظة لن تتردد قط في استخدامها.

على أية حال وضعت اللمسات الأخيرة، عصر يوم الاثنين الموافق 2 ـ يونيو 1980، على الشروط المتعلقة بذلك. في مباحثات مع وزير الدفاع الأمريكي القدير، الدكتور هارولد براون، في مقرنا بداوننج ستريت.

قلت إن بريطانيا تريد شراء صواريخ «ترايدنت ـ 1» وفق نفس شروط البحث والتطوير المتعلقة بصواريخ «بولاريس»، أي بدفع رسوم قدرها 5 في المائة. فقال الدكتور براون إنه لن

يوافق وأن ذلك سيتعرض إلى نقد شديد في الكونجرس. إلاّ أنه يقبل بذلك شريطة أن تتحمل الحكومة البريطانية تكاليف إدارة نظام صواريخ «رايبيير» للدفاع الجوي التي تعتزم الولايات المتحدة شراءها لحماية قواعدها في بريطانيا.

وافقت. كما وافقت على توسيع وزيادة الاستخدام الأمريكي لقاعدة دييجو جارسيا، إلاّ أن أهمية هذا القرار تتعلق بمزاياه ذاتها، ولا علاقة له بقرار «ترايدنت».

وقبل الدكتور براون بذلك. وأخيراً تم اتخاذ القرار، وكتبت رسمياً إلى الرئيس كارتر طالبة شراء صواريخ «ترايدنت»، وأبلغت حالاً كلاً من الرئيس جيسكار والمستشار شميت ورئيس الوزراء كوسيجا بدلك في آن واحد. وأعلن فرانسيس بيم القرار في مجلس العموم يوم 15 يوليو وجرى بحثه بحثاً مستفيضاً بناء على اقتراح فرانسيس، ثم صودق عليه في الثالث من مارس 1981.

في صيف 1980 كنا نعتقد أننا اتخذنا قرارنا النهائي بصدد قوة الردع النووية المستقلة. ولكن ما كان ذلك ليتحقق.

فقد جاء الرئيس ريجان إلى السلطة في مطلع عام 1981 ببرنامج لتحديث القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية، بما في ذلك صواريخ «ترايدنت». وفي الرابع والعشرين من أغسطس، كتب لي وزير الدفاع الجديد، كاسبار واينبرجر، ليؤكد أن الرئيس ريجان قرر استخدام صواريخ «ترايدنت ـ II (D5)» في غواصات «ترايدنت»، وإن الادارة الأمريكية تعرض علينا هذه الصواريخ إن كنا نرغب في الشراء. وأبلغني الرئيس ريجان رسمياً بقراره هذا يوم الأول من أكتوبر.

كنت أفهم قرار الرئيس ريجان جيداً، بل أساند هذا القرار بتطوير القدرة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة. وكنت أخشى التطورات التي أحرزها الاتحاد السوفياتي في تكنولوجيا السلاح وفي كمية الاسلحة في آن.

وهكذا صرنا نواجه الآن وضعاً جديداً.

فإن مضينا في صفقة «ترايدنت» ـ I جازفنا بإنفاق مبالغ طائلة على نظام مرشح للتقادم، وصعب الإدامة طالما انتقل الأمريكيون إلى نظام «ترايدنت ـ II». أما إذا قبلنا العرض السخي من جانب الرئيس ريجان بالحصول على التكنولوجيا الجديدة المتمثلة في «ترايدنت ـ II»، فإننا نجازف بزيادة تكاليف أي مشروع جديد. زد على ذلك، بروز عدد من المصاعب السياسية.

واجتمع عدد من الوزراء في نوفمبر 1981 لبحث ماينبغي علينا عمله. وناقشنا كل المسائل في ما بيننا، وبحثنا كل الحجج التي ستثار في العالم الخارجي، بما في ذلك الحجج الواهية، غير الواقعية. وكان أحد الزملاء من الوزراء يخشى من الأثر الذي سيتركه على الرأي العام قرارنا باختيار صاروخ أكثر جبروتاً. وأثار آخر مسألة أخرى تتعلق بصعوبة وضع القوة الاستراتيجية النووية لـ« ترايدنت ـ II » خارج نطاق المفاوضات المقبلة للحد من الأسلحة، الذي تدبرناه حتى الآن.

وبرز ثالث يميل إلى تأييد قرار شراء نظام « ترايدنت ـ II » ولكن بعدد أقل من الصواريخ. وهناك رابع يقبل بـ« ترايدنت ـ II » كبديل أفضل، لكنه يشعر أن هذا الخيار يطرح من جديد السؤال الجوهري عما إذا كان بوسع الولايات المتحدة أن تتحمل مواصلة الحفاظ على قوة ردع نووية مستقلة بالمرة.

أما أنا فقد كنت أخشى أمرين مقلقين. الأول، كما أشرت من قبل، أن تكاليف الصاروخ الجديد المطور حديثاً غير معلومة بعد، وهي مرشحة للتصاعد على الأرجح، حسب تجاربنا السابقة. والثاني، الضيق الذي كنت أحسه إزاء تبعات ومضامين الردع الاستراتيجي للتطويرات السوفياتية في مجال الدفاعات المضادة للصواريخ، بما في ذلك أشعة وأسلحة الليزر - وهي إمكانية أخطرت بها قبل بضع سنوات من الآن، إلاّ أنها لم تصبح موضع نقاش علني إلاّ بعد أن اقترح الرئيس ريجان « مبادرة الدفاع الاستراتيجية » (أي « حرب النجوم » ـ المترجم) في مارس 1983.

وأجرينا في يناير 1982، بحثاً أوسع وأشمل بالاستناد إلى عرض أوفى للموضوع. وكلما رحنا نغوص في درس المسألة، كنا نرى أكثر ضرورة أن نحوز « ترايدنت ـ II »، إن كنا نريد حقاً أن نحتفظ بقوة ردع موثوقة، وهو أمر كنت عازمة عليه عزماً تاماً، وبأفضل الشروط الممكنة. وعرضت القضية على الوزارة في وقت لاحق من ذلك الشهر، وفي مطلع فبراير بعثت رسالة إلى الرئيس ريجان تقول إنني سأرسل مبعوثين رسميين إلى واشنطن لبحث الشروط.

من جديد، حصل الكثير من التساوم التجاري الصعب، كما كان الحال مع إدارة الرئيس كارتر. لكنني كنت أعرف، دوماً، أن الرئيس ريجان وكاسبار واينبرجر يعيان المصالح البعيدة الأمد لبريطانيا والتحالف الأطلسي، وأنهما سيفعلان، آخر المطاف، ما يعتقدان أنه الاجراء الصحيح في مجال الدفاع، عوضاً عن اتخاذ قرار لمجرد إرضاء الكونجرس أو كسب تأييده.

وبرزت كامل قضية التكاليف والرسوم، كما من قبل.

وضغطنا من جهتنا في سبيل أن تُعطى نسبة مئوية ثابتة من العمل المبذول في تطوير «ترايدنت» إلى متعاقدين ثانويين في بريطانيا. وكان الأمريكيون، الذين يزيدون في بناء بحريتهم، يحرصون على ثنينا عن مشروع تقليص أسطولنا العائم، الذي كنا نعتزم البدء به تلك السنة في ضوء مشروع «مراجعة الدفاع». وأشرنا إلى إمكانية تأجيل البت بسفينتي الإنزال البرمائي «فيردي» و«انتريبيد»، مما أشاع فيهم السرور. وطالبنا الأمريكيون أيضاً بتوسيع مشاركة قواتنا المسلحة في بيليز (مستعمرة هندوراس البريطانية سابقاً - المترجم)، فبات ذلك الآن التزاماً دائماً من الوجهة الفعلية.

وفي الختام، عقدنا اتفاقية مع الولايات المتحدة لشراء «ترايدنت - II» وفق شروط أفضل من شروط «ترايدنت - I». فقد كنا سنشتري الصاروخ بنفس السعر الذي تدفعه بحرية الولايات المتحدة وفق متطلباتها وبموجب نصوص «اتفاقية مبيعات بولاريس».

إلاّ أن تكاليف الرؤوس الحربية الإضافية ورسوم البحث والتطوير كانت أقل مما كنا سندفعه في اتفاقية شراء «ترايدنت - I» لعام 1980 التي لم تنفذ. ذلك أن ما يسمى برسوم البحث والتطوير ستثبت في مبلغ معين من الناحية الفعلية، علاوة على طرح كامل لثمن براءة الاختراع التي كانت تشكل جزءاً من صفقة «ترايدنت - I» القديمة.

هذه الشروط درأت عنا التصاعد الهائل في كلفة التطوير. وتقرر أن تنشئ الولايات المتحدة مكتب ارتباط في لندن لتقديم النصح والإرشاد إلى الصناعة البريطانية حول سبل التنافس على قدم المساواة مع الصناعة الأمريكية للحصول على مقاولات وعقود ثانوية لتنفيذ أقسام من برنامج «ترايدنت - II» ككل، بما في ذلك البرنامج الأمريكي. وقررنا أيضاً تحسين وزيادة حجم الغواصات التي ستحمل صواريخ «ترايدنت»، بما يزيد كفاءتها ويقلل إمكانية رصدها، ويطيل أمد دورياتها. وكانت التكلفة الإجمالية لمشروع «ترايدنت - II» والتغييرات الأخرى الملحقة به، ولكامل الفترة بأسرها، تناهز 7.5 مليار جنيه، أي أكثر من إجمالي ميزانية الدفاع نفسها لهذه الفترة ذاتها بأكثر من 3 في المائة قليلاً. ولما علمت بفحوى الشروط المطروحة الآن سررت لها، وأصدرت الأمر بالقبول.

ينسى الناس أحياناً، بعد أن تغيرت الآن خريطة أوروبا بل العالم اثر سقوط الشيوعية، إلى أي حد كانت عواقب جهود الغرب لتقوية قدرته الدفاعية مؤلمة تماماً في الثمانينات.

فنتيجة لذلك لم تستطع الولايات المتحدة أن تقلصَ الانفاق العام، مما أدى إلى أن يواجه العالم أعلى معدلات الفائدة، التي تهدد الانتعاش الاقتصادي.

أما في بريطانيا، فكان علينا، من جانبنا، أن نوفق بين الالتزام الضروري بتقوية دفاعنا، والتقييم الدقيق لما يمكن لنا أن ندفعه، وللموارد الوافية على خير وجه. إن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والتكنيكية كانت مؤشراً باتجاه إجراء مراجعة عميقة لالتزاماتنا الدفاعية وسبل تنفيذها ـ ليس فقط التزاماتنا نحن بل التزامات الحلفاء الآخرين في «الناتو». مع ذلك كنت أعي، في الوقت ذاته، خطر أن تصل إشارات خاطئة إلى اليساريين المناوئين لأي دفاع قوي في الداخل أو بوجه الأعداء في الخارج.

في مطلع نوفمبر 1980، ترأست اجتماعاً لـ«لجنة الدفاع وما وراء البحار» (OD) لدراسة مشروع تقدم به بيتر (اللورد) كارينجتون وفرانسيس بيم يرى أن على بريطانيا أن تبادر إلى اقتراح مراجعة واسعة لـ«ناتو» لكي يغدو أكثر توافقاً مع متطلبات الدفاع الغربية وأكثر فعالية من ناحية الكلفة. وعلى انه ينبغي على الدول الأعضاء أن تتوجه، في المدى البعيد، إلى قدر أكبر من التخصص. ولكن رغم جاذبية الفكرة، من وجهة نظرنا، فإنها سرعان ما واجهت اعتراض المستشار شميت انطلاقاً من اعتقاده بأنها ستضعف «ناتو» بدل أن تقويه.

زد على ذلك أن نقطة التوكيد الرئيسية التي شددت عليها، بعد انتخاب الرئيس ريجان الملتزم بسياسات مغايرة جذرياً لسياسات سلفه، هي تمتين وحدة التحالف وراء القيادة الأمريكية. ولكن اضطرت بريطانيا، سواء حظيت بتحرك عالمي مماثل أم لا، إلى أن تقوم لوحدها بمراجعة لشؤون الدفاع تحت ضغط الظروف، وهي مراجعة، كما اتضح لاحقاً، كانت مثيرة للشقاق والخلاف.

عيّنت جون نوت وزيراً للدفاع في يناير1981، بهدف الحصول على قيمة أفضل لقاء النقود الهائلة المنفقة على الدفاع. وبادرنا، جون وبيتر كارينجتون وأنا، إلى البدء بنقاش أولي في فبراير حول فحوى برنامجنا لمراجعة الدفاع عام 1981.

كان جون قد خلص أصلاً إلى أن ميزانية الدفاع مفرطة في الكبر على المديين القصير والبعيد بما لا يمكن إصلاحه. وإن الكلفة الحقيقية للاسلحة المتطورة أبداً تزيد من الضغط على ميزانيتنا بلا رحمة. وإن زيادة المعدات الدفاعية يمكن أن تنفع قليلاً، خصوصاً إذا استطعنا إنتاج معدات أكثر تواؤماً مع حاجات الزبائن المحتملين في ما وراء البحار.

ولكن طلبيات وزارة الدفاع كانت تتقدم على الميزانية بكثير، ولا بدّ من تقليص هذه الطلبيات إذا أردنا البقاء في إطار أية ضوابط مالية.

ولا بد أيضاً من مواجهة بعض القضايا الاستراتيجية الاساسية. إذ هناك مجال ضيق جداً لتقليل التزامنا لألمانيا الغربية. ذلك أن سياسة الدفاع الأمامي كانت حاسمة بالنسبة إلى استراتيجية التحالف، زد على ذلك أن التبعات السياسية التي ستتركها التقليصات هنا على « ناتو » ككل قد تكون خطيرة للغاية.

ولا يمكن القيام بتوفير في الدفاع الداخلي، والواقع أن الجهد الدفاعي الداخلي يتطلب ازدياداً، أي تقوية الجيش البري على سبيل المثال. وليس ثمة مجال للتوفير والاقتصاد في سلاح الجو الملكي، بل على العكس، ثمة حاجة محتملة لزيادة الانفاق.

لم يبق إذن سوى البحرية، التي هي بحاجة إلى المزيد من الغواصات وكاسحات الألغام. لكن كلفة الاحتفاظ بأسطول عائم كبير هائلة جداً، وهذا هو المجال الواضح للبحث عن التقليص المطلوب.

لم يكن لدى أحد من أية أوهام عن الحساسية الكامنة في المعالجة التي يقترحها جون، ولكن كان من الصعب دحض تحليلاته.

وأجريت في مطلع مايو مناقشات أخرى مع جون حول الخيارات المتمخضة عن مراجعته. وكان يرى أن مقترحاته توفر الأساس لبناء قوة دفاع فعالة وموائمة أكثر لحاجات المستقبل. ولكن كان من الواضح أصلاً أن المعارضة ستكون قوية داخل القوات المسلحة وداخل حزب المحافظين. وكان عليّ أن أقابل رؤساء أركان الدفاع لبحث ردود فعلهم على الاقتراحات. والأكثر من هذا، أن ذلك يمس عدة مناطق هامشية (أي متقاربة القوى مع المعارضة)، وبخاصة في مناطق إغلاق احواض بناء السفن. وبذا كان علينا أن نبذل كل جهد ممكن لشرح أولوياتنا سواء داخل البلاد أم في « ناتو »، وبخاصة الولايات المتحدة.

إلا ان الأمر الذي لم أتوقعه حقاً هو أن تأتي معظم المعارضة العلنية من وزير للدفاع، ففي يوم الجمعة الموافق 15 مايو، ألقى وزير البحرية، كيث سبيد، خطاباً يتبرأ فيه من كامل استراتيجية المراجعة الدفاعية. واعترض جون على استقالته الفورية، واقترح عوضاً عن ذلك نقله إلى وزارة أخرى. فقلت إن لا مجال لذلك، فإن كان كيث عديم الولاء للحكومة في حقيبة وزارية معينة، فإنه سيكون كذلك في حقيبة أخرى. ورأيته في وقت متأخر جداً من مساء الاثنين الموافق

18 مايو، وأبلغته بأن عليه أن يرحل.

وفي مطلع يونيو التقيت برؤساء الأركان حسب طلبهم، بالاضافة إلى جون وبيتر كارينجتون. وحفلت الصحافة بقصص شتى عن «غضبي» على تكتلهم ضد المراجعة الدفاعية. لكنني في الواقع وجدت أن سلوك رؤساء الأركان معصوم عن الزلل على طول الخط، وأدليت بتصريح يفيد هذا المعنى. فلم يعترض أحد في الاجتماع اعتراضاً صريحاً على أن الجبهة المركزية لـ«ناتو» هي الميدان الحاسم. وإن سيناريوهات نشوب نزاع مسلح في العالم الثالث قد تكون أكثر رجحاناً، ولكن فقط على الجبهة المركزية يمكن للمرء أن يخسر الحرب عصر ذات يوم.

وطُرحت حجج معاكسة لحجتي تدعو إلى وجوب إجراء مراجعة كاملة لدفاعات الحلف. ولكن ليس بوسعنا أن نتحمل إرجاء قرارات بأمل أن تنطوي مراجعة «ناتو» على فوائد محتملة لنا، الأكثر من ذلك أن إجراء مثل هذه المراجعة في هذا الوقت بالذات قد تزعزع استقرار التحالف.

وفي صباح الاثنين الموافق 8 يونيو اجتمعت أنا وجون نوت بالسير هنري ليتش، لورد البحرية الأول (قائد سلاح البحرية ـ المترجم)، الذي دافع بحماس عن أهمية الأسطول العائم. إنني أحمل أكبر الاحترام لتقديراته. وكان بوسعه أن يحاجج بحق قائلاً إن حرب الفولكلاندر أثبتت صواب آرائه. بل ان بمقدوره اليوم، بلا جدال، أن يحاجج قائلاً إن انتهاء «الحرب الباردة» وأحداث الخليج ولّدت حاجة جديدة لقوات سريعة الحركة وبحرية قوية. ولكن كان عليّ، في ذلك الوقت، أن أخالفه الرأي لأنني لم أر سبيلاً آخر إلى الايفاء بالتزاماتنا الأطلسية في إطار الكوابح المالية حينذاك.

وعرض جون خلاصات مشروع «مراجعة الدفاع» على مجلس العموم عصر الخميس الموافق 25 يونيو، وجابهت القرارات ـ وبخاصة تقليص عدد السفن وغلق قاعدة احواض تشاتام ـ معارضة شديدة، وبخاصة من جانب النواب الذين تضررت دوائرهم الانتخابية بهذا المشروع. ومضى غلق الأحواض في سبيله. إلاّ أننا عدلنا بعض قرارات «مراجعة الدفاع» إثر حملة الفولكلاندز في العام التالي. ومن المؤكد أنه ما من أحد من الذين عاشوا تفاصيل الحملة يمكن أن يرتاب للحظة في أهمية أن يكون بعد مثل بريطانيا ممن له مصالح بعيدة ونائية، قادراً على إبراز قوته العسكرية، وتحريكها بسرعة وكفاءة في أرجاء المعمورة.

مهما تكن الكفاءة التي تدير بها بريطانيا جهدها الدفاعي فإن أمننا يعتمد في النهاية على وحدة وقوة ومصداقية «ناتو». وكان من الأهمية بمكان أن يبقى الرأي العام الأمريكي ملتزماً

بأوروبا الغربية. لذا كانت التوترات والانقسامات التي نشأت في التحالف في هذا الوقت مبعث قلق كبير لي. وكنت أرى أن علينا، آخر المطاف، أن ندعم القيادة الأمريكية، دون أن يعني ذلك أن بوسع الأمريكيين متابعة مصالحهم بصرف النظر عن رأي حلفائهم الأوروبيين.

إن الحاجة إلى تعيين صيغة رد فعلنا على فرض حكومة الجنرال ياروزلسكي للاحكام العرفية في بولندا يوم 13 ديسمبر 1981، سلطت الأضواء على المشاكل التي كانت تنمو على مدى عام 1981 كله.

فبعض البلدان الأوروبية، وبخاصة المانيا، كانت تقف موقف العداء من السياسة الاقتصادية للرئيس ريجان، وتسيء الظن بكلامه الخطابي حول الدفاع والحد من التسلح. ولم أكن، بالطبع، لأشاطرهم هذه المواقف، رغم أني كنت أريد تحركاً أشد للحدّ من العجز المتسع للميزانية الأمريكية.

لكن أشد ما كان يزعجني، بل وأجده في أحيان غير مبرر تماماً، هو الطريقة التي كانت التحركات التي يفضلها الأمريكيون تنزل قدراً من الأذى على حلفائهم أكثر مما تنزله ـ كما يمكن لي المجادلة ـ بالشيوعيين في بولندا والاتحاد السوفياتي. وكان ضرب الحكومة البولندية لنقابة «التضامن» أول قضية من هذا النوع.

كنت مدركة إدراكاً حاداً منذ البداية لأهمية المسألة البولندية. ولقد كنت على الدوام، شأن معظم الناس في بريطانيا، أحب البولنديين وأعجب بهم، وقد استقر العديد منهم في هذا البلد خلال وبعد الحرب.

ولكن القضية كانت تتعدى ذلك بكثير.

ففي يوم 9 ديسمبر 1981، تحدثت بصراحة تماماً مع نائب رئيس الوزراء البولندي الذي زار لندن. وقلت له إنني واعية انني أشهد في دولة اشتراكية تغيراً من نمط لم يحصل خلال الستين سنة الأخيرة. فهناك مجموعة من الناس ـ نقابة «التضامن» ـ تتحدى احتكار الشيوعيين للسلطة بجهدها الخاص. وأبلغته بأننا نراقب الأحداث في بولندا عن كثب، وأنني متأثرة بما يجري. وقلت إن النظام الاشتراكي أفلح في قمع الروح الانسانية لفترة طويلة تماماً لكنني كنت واثقة على الدوام من حصول اختراق.

لكن إمارات السعادة هذه لم تدم. فقد مارس السوفيات ضغوطاً متزايدة على البولنديين. وصار الأمريكيون، ابتداء من أواخر 1980، على قناعة بأن الاتحاد السوفياتي يخطط لتدخل

عسكري مباشر لسحق حركة التغيير البولندي. مثلما سحق «ربيع براغ» عام 1968.

وابتدأنا منذ تلك الفترة نفسها بوضع الإجراءات لمعاقبة الاتحاد السوفياتي في حالة وقوع هذا المآل. واتفقنا، بيتر كارنجتون وأنا، على وجوب أن نردّ بطريقة محسوبة، ومتدرجة، تبعاً للوضع الذي نواجهه.

وتكهنا بأربع احتمالات: احتمال أن تكون الحكومة البولندية على وشك استخدام القوة ضد العمال، أو احتمال أن يكون التدخل السوفياتي وشيكاً، أو احتمال أن يكون التدخل قد حصل فعلاً.

واتفقنا على أن العقوبات غير المؤثرة ستكون أسوأ من تجنب اتخاذ أية عقوبات، لكن لا بدّ للعقوبات من أن تضر بالسوفيات بأشدّ مما تضرنا. في غضون ذلك يتعين أن نتوصل إلى عدد من الأحكام المركّبة عن نوايا الحكومتين السوفياتية والبولندية. فهل ان التحركات الاستعراضية لحلف وارسو الآن هي نذير تدخل مسلّح أم وسيلة للضغط السياسي على الحزب الشيوعي البولندي؟

وإذا واصلنا تقديم المعونة الغذائية واستمرينا في خطط إعفاء بولندا من الديون، فهل ينفع ذلك الشعب البولندي أم يخدم المتصلّبين في بولندا الذين يصارعون للإفلات من عواقب سوء حكمهم بالذات؟

لم تكن هذه بالأحكام السهلة التي يمكن الوصول إليها دون عناء.

بغتة انقلب الوضع. فقد أعلنت الأحكام العرفية في بولندا ابتداء من منتصف ليلة 13/12 ديسمبر 1981، وتشكل «مجلس عسكري للانقاذ الوطني» يضم القادة العسكريين برئاسة رئيس الوزراء الجنرال ياروزلسكي.

وأغلق المجلس الحدود، وقطع خطوط التلكس والهاتف، وفرض حظراً على التجول والاضراب والتجمع، وأخضع نظام البث إلى رقابة صارمة.

لم يكن لدي أدنى شك في أن هذه الاجراءات كلها غير مقبولة أخلاقياً، لكن ذلك لم يسهّل علينا أن نظفر بالرد الصحيح.

فقد سبق لنا، ابتغاء درء أي تدخل سوفياتي، أن دعونا إلى احترام حرية البولنديين في أن يديروا شؤونهم الداخلية بأنفسهم.

هل كان السوفيات أنفسهم وراء ذلك، عازمين على استخدام الضربة وسيلة لإعادة عقارب

الساعة إلى الشيوعية المتصلبة والخضوع لموسكو؟

إن ذلك قرار مؤقت حقاً، كما زعمت حكومة ياروزلسكي، فرضته ضرورة إحلال نوع من النظام في بولندا، مع إلماح ضمني بأن ذلك يحول دون استيلاء سوفياتي على السلطة؟

كان هناك نقص حاد في المعلومات في تلك المرحلة المبكرة، لا لإلقاء الضوء على تلك الأسئلة، بل حتى لمعرفة أماكن قادة المعارضة البولندية وسلامتهم.

وكلما استزدنا معرفة عن خلفية ما حصل، زادت الصورة بشاعة. واحتدم الرئيس ريجان نفسه غضباً إزاء ما جرى، موقنا بأن الاتحاد السوفياتي يقف وراء ذلك، ومصمماً على اتخاذ إجراء سريع.

وتلقيت رسالة منه بهذا المعنى يوم 19 ديسمبر. وبعث آل هيج (وزير الخارجية الامريكي آنذاك - المترجم) رسالة مماثلة إلى بيتر كارينجتون، مشيراً إلى أن الأمريكيين لا يقترحون أن يطبق الغرب الآن الاجراءات البعيدة المدى لمجابهة التدخل العسكري السوفياتي، التي تم الاتفاق عليها في «ناتو». إلاّ أنهم يريدون اتخاذ نوع من الاجراءات السياسية والاقتصادية الفورية، وأخرى احتياطية تُطبق إذا تدهور الوضع. وإن الأمريكيين سيعلنون، دون الرجوع إلينا، عن فرض عقوبات على الاتحاد السوفياتي في وقت لاحق من ذلك اليوم. ولم تتضمن هذه الاجراءات بصواب. كما لاحظنا بارتياح، نبذ محادثات نزع السلاح الجارية في جنيف. إلاّ أنها تضمنت تدابير من قبيل إلغاء حقوق هبوط طائرات «إيروفلوت»، ووقف المفاوضات حول اتفاقية الحبوب الجديدة البعيدة المدى (رغم أن مفعول الاتفاقية القائمة سيظل سارياً) ووقف استيراد المواد لمدّ خط أنابيب الغاز الطبيعي (السيبيري - الغربي - المترجم) الذي بدأ فيه العمل أصلاً.

لقد أثارت هذه النقطة الأخيرة غضباً كبيراً في بريطانيا وغيرها من بلدان أوروبا الغربية. فقد كانت الشركات البريطانية والألمانية والايطالية ملزمة قانوناً بعقود تنص على تقديم المعدات لشركة أنبوب الغاز السيبيري الغربي، وتتضمن هذه أجزاء تصنع في الولايات المتحدة، أو تُصنع بموجب رخصة أمريكية. ولم يكن واضحاً في هذه المرحلة إن كانت الاجراءات التي أعلنها الرئيس ريجان ضد الاتحاد السوفياتي تشمل العقود القديمة مثلما تشمل العقود الجديدة. فإن توسيع الحظر ليشمل العقود المبرمة سيحرم الشركات البريطانية من 200 مليون جنيه من الأعمال المتعاقدة عليها مع الاتحاد السوفياتي. ولعل الأكثر تضررا في ذلك هو عقد شركة جوب براون الهندسية لتقديم معدات ضخ للمشروع، الذي تتوقف عليه أعداد كبيرة من

الوظائف عندنا .

وبينما كنت أضغط على الأمريكان حول هذه النقطة بالذات ، فقد ضمنت بأن نقدم لهم أقوى دعم ممكن في « ناتو » والمجموعة الأوروبية إزاء الخط العام الذي رغبوا في السير عليه.

لم يكن ذلك سهلاً بأي حال.

ففي البداية ، رغب الألمان عن اتخاذ أي إجراء ضد الحكومة البولندية ، ناهيك ضد الاتحاد السوفياتي.

وراح الفرنسيون يعارضون الضغوط بشدة في سبيل استمرار المجموعة الأوروبية ببيع الأغذية بأسعار خاصة مخفضة إلى الاتحاد السوفياتي.

لكنني مع ذلك بقيت أشعر أننا لو استطعنا إقناع الأمريكيين بانتهاج خط أكثر معقولية حيال مشروع خط الأنابيب فسيكون بمقدورنا إبداء وحدة غربية مثيرة للاعجاب. لكن المشكلة أن هناك أناساً في الادارة الأمريكية لم تكن توجد علاقة لمعارضتهم لمشروع الأنابيب بالاحداث الجارية في بولندا . وكان هؤلاء يرون أن إتمام المشروع سيجعل الألمان والفرنسيين معتمدين اعتماداً خطراً على إمدادات الطاقة السوفياتية ، مما ينطوي على تبعات استراتيجية ضارة.

ثمة حجة قوية في هذه النظرة ، إلاّ أنها ممعنة في المغالاة.

فرغم أن روسيا ستزود ألمانيا بما يزيد قليلاً عن ربع حاجتها من الغاز ، وفرنسا بأقل من ثلث حاجتها إليه ، فإن ذلك كله لا يزيد عن 5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في أي من البلدين.

ولكن لم يكن الألمان ولا الفرنسيين ليرضخوا ، بأي حال ، للضغط الأمريكي . وعليه فإن مثل هذا الضغط الذي سيكون معاكساً لا مثمراً ، بل لا صلة له بالقضية المحددة التي كنا نواجهها في بولندا.

وتردد أيضاً حديث أمريكي ، أثار قلقاً جاداً في بنك انجلترا ، حول إرغام بولندا على التخلف عن إيفاء ديونها الخارجية ، مما كان سيترك آثار وخيمة على المصارف الأوروبية.

وبحثنا في « لجنة الدفاع وما وراء البحار » هذه الاحتمالات أواخر يناير 1982 . وقلت إن ثمة خطراً واضحاً في أن تنزل السياسة الحالية للحكومة الأمريكية ضرراً بالمصالح الغربية يفوق ما تنزله بمصالح الشرق ، وإن تستثير خصاماً عبر « ناتو » من ذلك النمط الذي دأبت السياسة السوفياتية على السعي إليه كهدف رئيسي من أهدافها . وكانت بريطانيا قد عرضت أصلاً ،

تلبية للرغبات الأمريكية، على أن تقوم بأكثر مما يُرجح أن يقبل به شركاؤنا الأوروبيون.

لم يعد الوقت وقت تنازلات، بل وقت حديث صريح مع أصدقائنا الأمريكيين.

وقررت أن أتوجه إلى الرئيس ريجان. كما طلبت من الوزراء الآخرين أن يحاولوا التأثير على نظرائهم الأمريكيين. وقررنا أن نوجه دعوة عاجلة إلى آل هيج لزيارة لندن وهو في طريق عودته من زيارته للشرق الأوسط.

الواقع أن آل هيج انضم إليّ على مائدة غداء متأخر في داوننج ستريت يوم الجمعة الموافق 29 يناير. فأخبرته أن الهدف الأهم المنفرد يتمثل في أن نحافظ على وحدة صفّ التحالف الغربي. لقد سار آخر اجتماع لـ«ناتو» سيراً حسناً. لكن الاجراءات التي تقترحها الولايات المتحدة الآن تسبب القلق في حين ينبغي ان يؤدي أي شيء يرسمه الغرب الى اذى الاتحاد السوفياتي أكثر مما يؤذينا. الا ان التقارير حول احتمال أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات لأحداث تخلف في إيفاء الديون البولندية وديون بلدان أوروبا الشرقية الأخرى تثير القلق حقاً، إذ رغم أنها ستخلق صعوبات للبلدان المعنية فإنها ستثير مشاكل ليست في الحسبان للنظام المصرفي الغربي، مما يتسم بأهمية كبرى لسمعة العالم الغربي ككل.

وقلت أيضاً إنه مهما كان شعور الأمريكيين حيال القضية التي علينا أن نواجهها، فإن الفرنسيين والألمان لن يتخلوا عن عقودهم الخاصة بخط أنابيب غاز سيبيريا. وضربت ضربة أقرب إلى العظم، حين أشرت إلى أن الأمريكيين لم يدرجوا حظراً على الحبوب في الجولة الأولى من إجراءاتهم لأن ذلك كان سيضر شعبهم ضرراً واضحاً. والواقع أن عدداً قليلاً جداً من الاجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة كان سيترك آثاراً وخيمة داخل أمريكا - لكن ذلك كان يترك آثاراً وخيمة تضر بأوروبا. ولم يكن في ذلك أي تناصر، إن أردنا الاكتفاء بأدنى الملاحظات.

وتولد لديّ انطباع قويّ بأن المستر هيج يتفق، أساساً، مع تحليلاتي. كما تولد لديّ شعور بأنه كان يحس على نحو متزايد بأنه معزول وبلا حول ولا قوة داخل الادارة الأمريكية، التي قُدر له حقاً أن يتركها في تلك السنة.

فقال إنه يعتقد أن من المفيد أن أقوم أنا بإرسال رسالة إلى الرئيس ريجان حول هذه القضايا. فظننت أن الضغط الذي مارسته آتى أكله، ولكن اتضح أن التأثير مؤقت، لسوء الحظ.

في غضون ذلك بات الردّ الغربي على أحداث بولندا يتشابك تشابكاً متزايداً بالمسألة

الأوسع المتعلقة بموقفنا السياسي والاقتصادي من الاتحاد السوفياتي. وبعث الرئيس ريجان برسالة إليّ يوم 8 مارس يشدّد فيها على الحاجة إلى وقف أو في الأقل تقييد ضمانات قروض التصدير للاتحاد السوفياتي، وبخاصة القروض التي تدعمها حكوماتنا. وكانت الحجة الأمريكية في ذلك أن الاتحاد السوفياتي لم يكن ضعيفاً اقتصادياً فحسب، بل كان يعاني من نقص حاد في العملة الصعبة. وإن الحكومات الأوروبية وغير الأوروبية التي تزود الاتحاد السوفياتي بقروض مدعومة حكومياً إنما تخفف عن النظام الواهن مصاعب الواقع الاقتصادي، وإنه لولا المعونات لاضطر السوفيات إلى اجراء تغييرات في النظام.

لقد كان تقييم الادارة الأمريكية مصيباً في هذه النقطة، رغم أن تقديرنا بأن تقييد القروض لن يترك أثراً دراماتيكيا حسبما يتصور بعض الخبراء الأمريكيين. إلا اننا في هذه الأثناء ذاتها، كنا نتلقى إشارات متضاربة ومحيرة من الادارة الأمريكية بصدد نواياها المقبلة. ولكني أملت في أن تتيح لنا الضوابط المتشددة التي تفرضها الحكمات الأوروبية على القروض المقدمة للاتحاد السوفياتي تحقيق ما نصبو إليه، أي ان لا يكون للتقييدات الامريكية على عقود خط أنابيب سيبريا مفعولاً رجعياً.

بيد ان الأمريكيين أعلنوا، على نحو مباغت، يوم 18 يونيو، حظراً على إمدادات تكنولوجيا النفط والغاز إلى الاتحاد السوفياتي على أن يشمل ذلك ليس فقط الشركات الأمريكية بل أيضاً فروعها الأجنبية والشركات الأجنبية التي تنتج بموجب رخص إنتاج أمريكية.

فجعت لدى سماعي بهذا القرار. وشجبته علناً. أما رد الفعل الأوروبي فكان أعتى من ذلك، عموماً.

ورفعت بريطانيا دعوى قانونية بموجب قانون حماية المصالح التجارية لمقاومة إجراء أمريكي يمدّ صلاحياته خارج نطاق الرقعة الاقليمية الأمريكية.

واشتد الامتعاض الأوروبي بفعل الأخبار المتواترة عن أن الامريكان يعتزمون تجديد مبيعات الحبوب إلى الاتحاد السوفياتي بذريعة أن ذلك سيؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة لدى السوفيات. ولكن دافعهم الحقيقي هو خدمة مصالح المزارعين الأمريكان في بيع حبوبهم ليس إلاّ.

وجفلت الادارة بعض الشيء من قوة المعارضة الأوروبية التي جابهتها، وقد تركت الادارة أمر إيجاد مخرج من هذه الصعاب، إلى وزير الخارجية الجديد، الرائع، جورج شولتز، الذي أفلح

في ذلك في وقت لاحق من العام، بالسماح للعقود القائمة حول أنابيب الغاز في أن تأخذ طريقها.

ولكن ذلك كله كان درساً في انعدام التعامل مع الحلفاء.

قمة «السبعة الكبار» في فرساي

يطيب لي أن أتصور أن علاقتي الخاصة بالرئيس ريجان والجهود التي بذلتها للسعي إلى إقامة أرضية مشتركة بين الولايات المتحدة والأوروبيين ساعدت على منع الخلافات حول أنبوب الغاز وحول غيره من القضايا التجارية، من تسميم أجواء التعاون الغربي في ذلك المنعطف الحرج.

ومن المؤكد أن صيف 1982 شهد بعض التحركات الدبلوماسية العالمية المفيدة. فبين الرابع والسادس من يونيو اجتمع رؤساء حكومات «السبعة الكبار» وسط فرح غامر في فرساي.

وجرى استخدام غرف القصر نفسه لعقد الاجتماعات وللراحة والاسترخاء على حد سواء. وأقيمت وليمة ختامية في قاعة المرايا، أعقبتها عرض بديع من عروض الأوبرا والألعاب النارية. (الواقع أني غادرت مبكراً، فلم يكن من اللائق أن أنعم بكل ذاك البذخ بينما جنودنا ما يزالون يقاتلون في الفولكلاندز).

كان الرئيس ميتران، الذي ترأس القمة، قد أعدّ ورقة حول تأثير التكنولوجيا الجديدة على تشغيل اليد العاملة. وغالباً ما كان يحصل أن البلد الذي يترأس اجتماعات القمة يشعر أن عليه أن يقوم بمبادرة جديدة من نوع ما حتى على حساب التدخل الحكومي المفرط وازدياد البيروقراطية. ولم تكن هذه المناسبة استثناء.

ولم يكن لدي ريب، من جهتي، في الموقف الواجب اتخاذه من التجديد التكنولوجي: الترحيب لا المقاومة.

قد تبرز للوجود تكنولوجيا معينة جديدة، لكن التقدم التكنولوجي ذاته ليس بالأمر الجديد، ولم يؤد، على مدى السنين، إلى تدمير الوظائف، بل إلى خلقها. ومهمتنا لا تكمن في وضع خطط عظمى للتجديد التكنولوجي بل بالأحرى معرفة كيف يمكن التأثير في الرأي العام لكي يحتضن هذا التجديد بدل أن يجفل منه. ولحسن الحظ فإن ورقة الرئيس ميتران أعدت

بصيغة مجموعة عمل.

أجريت مباحثات ثنائية صريحة مع هيلموت شميت أثناء مكوثي في فرساي عن ميزانية المجموعة الأوروبية - التي قدر لألمانيا الغربية وبريطانيا أن تظلا فيها مساهمتين تدفعان أكثر مما تقبضان - وعن «السياسة الزراعية المشتركة» التي ينفق عليها الكثير من نقودنا. وكانت تلك نقطة مريرة بالنسبة لي. فقبل بضعة أسابيع لا غير هُزمت بريطانيا في المجلس الزراعي حين سعينا إلى استعادة مساومة لوكسمبورج المناوئة لرفع أسعار المزارع. قال هيلموت شميت إنه يريد الحفاظ على مساومة لوكسمبورج، رغم أنه يشك في ما إذا كان ينبغي تطبيقها على النحو الذي نتمناه نحن. لكنه أضاف أن «السياسة الزراعية المشتركة» كانت ثمناً لا بدّ من دفعه، مهما كان غالياً، لإقناع أعضاء مثل فرنسا وإيطاليا للدخول في السوق منذ البداية.

كان ذلك، كما اتضح، آخر قمة لـ«السبعة الكبار» يحضرها المستشار شميت.

ففي سبتمبر انهارت حكومته الائتلافية حين انتقل الديمقراطيون الأحرار إلى المعسكر الآخر، فوضعوا الزعيم الديمقراطي المسيحي هيلموت كول في سدة المستشارية. ورغم أني كنت على خلاف جدي مع شميت، فإنني بقيت أكنّ له أكبر التقدير على حكمته، ونزاهته، وإدراكه العميق للاقتصاديات الدولية. وللأسف فإنني لم أطورَ نفس العلاقة الحميمة مع المستشار كول، رغم أن أبعاد ذلك غدت هامة بعد فترة من الزمن.

إن أبرز ذكرى لي عن مجريات قمة فرساي هو الانطباع الذي تركه الرئيس ريجان. فعند نقطة معينة تحدث طوال عشرين دقيقة أو نحوها بدون ملاحظات مدونة، ملخصاً رؤيته الاقتصادية.

إن كلماته الهادئة ولكن الجبّارة قدمت لمن لا يعرفونه قرائن تبصّر بالخصال التي جعلت منه قائداً سياسياً بارزاً. وبعدما انهى ريجان كلامه، اعترف الرئيس ميتران بأن ليس بوسع أحد أن ينتقد الرئيس ريجان على صدق إيمانه بمعتقداته.

إن صدور هذا القول عن رئيس اشتراكي يضارع الثناء تقريباً.

طار الرئيس ريجان من باريس إلى لندن في زيارة رسمية، خاطب فيها كلا مجلسي البرلمان في المتحف الملكي لقصر وستمنستر وكان الخطاب ذاته رائعاً. لقد شكل مرحلة حاسمة في معركة الأفكار التي كنا نرغب، هو وأنا في خوضها ضد الاشتراكية، وبخاصة اشتراكية الاتحاد السوفياتي. وكنا معاً على يقين من أن الدفاع المكين ضروري، ولكنه ليس كافياً، للتغلب على

الخطر الشيوعي. وعوضاً عن السعي إلى احتواء الشيوعية وحسب. وهذا ما كانت عليه عقيدة الغرب في الماضي. كنا نرغب في أن نشن هجوم الحرية.

اقترح الرئيس ريجان في خطابه حملة عالمية شاملة من أجل الديمقراطية لدعم «الثورة الديمقراطية (التي كانت) تكتسب قوة جديدة».

وحين استرجع الماضي أرى أن ذلك الخطاب اكتسب مغزى كبيراً.

فقد كان نقطة انعطاف في اتجاه سير معركة الغرب ضد الشيوعية.

وكان بياناً بمذهب ريجان ـ النقيض التام لمذهب بريجنيف ـ حيث يمكن للغرب في ظله ألا يهجر تلك البلدان التي فُرضت عليها الشيوعية فرضاً.

وأتذكر ذلك لسبب آخر أيضاً. كنت طافحة بالاعجاب لهذا الخطاب لأن الرئيس ألقاه دون أية ملحوظة مدونة إطلاقاً. وقلت له «أهنئك على ذاكرة الممثل».

فأجاب: «إنني أقرأ كامل الخطاب من هاتين الشاشتين البلاستيكيتين» وأشار إلى ما كنا تصورنا انه نوع من جهاز أمني «ألا تعرفين هذا؟ إنه اختراع بريطاني». وهكذا تعرفت أول مرة على«الملقن الآلي» الـ Autoocue.

قمة «ناتو» في بون. يونيو 1982

ارتبطت قمة رؤساء حكومات دول حلف شمال الأطلسي «ناتو» المنعقدة في بون. في 10 يونيو ارتباطاً تدريجياً بقمة فرساي.

ففي هذه القمة الأخيرة أبدت الدول الأعضاء الرئيسية، باستثناء دولة أو اثنتين. مثل فرنسا، أنها تلتزم بالعودة إلى السياسات الاقتصادية الرشيدة. أما في بون فقد أبدى الغرب قدرة مماثلة على تبيان التزامه بالدفاع القوي.

وبالطبع كنا نريد جميعاً دفاعاً قوياً ومفاوضات ناجحة مع الاتحاد السوفياتي لخفض مستوى التسلح. ولكن كان هناك تساؤل فعلي: أيهما يأتي أولاً.

فقد تواصلت الحجة الصامتة، ولكن الهامة دفاعا عن سياسة «الطريق ذي الممرين».

كانت بعض البلدان تأمل في أن تتمكن من إرجاء تنفيذ قرار نشر صواريخ «كروز» و«بيرشنج»، إلى أجل غير مسمى من الناحية العملة فمثلاً تصاعدت أصوات قوية في ألمانيا،

خلال الأيام الأخيرة من عمر حكومة شميت، تجادل قائلة إن نشر الصواريخ سيحيق آفاق نجاح المفاوضات بالخطر.

بالمقابل كنا نرى أن الأمريكيين (ونحن في بريطانيا أيضاً) كانوا يشعرون أن موقف الدفاع القوي شرط ضروري مسبق لأية علاقة بناءة مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فإن الردع شرط للانفراج الدولي.

والحق، إن الفكرة الأصلية لقمة بون جاءت منا نحن في بريطانيا، لأننا كنا نعتقد أن من الضروري إظهار وحدة الهدف لدى دول «ناتو» في ذلك الوقت. وقد حققت النتيجة هذا الغرض، بهذا القدر أو ذاك.

إلاّ أن الضغط السوفياتي تواصل، مسنوداً بمظاهرات ما يسمى بـ« حركة السلام» ومتشجعاً بميول الاسترخاء لدى السياسيين اليساريين الأوروبيين حتى لحظة نصب صواريخ «كروز» و« بيرشنج». ولم نستطع قط أن نرخي محاججاتنا أو نرخي جهودنا.

هونج كونج والصين

عندما زرت الشرق الأقصى في سبتمبر 1982، كانت مكانة بريطانيا في العالم، ومكانتي أنا أيضاً، قد انقلبت إثر الانتصار في الفولكلاندز. إلاّ أن ذلك أدى إلى تقهقر في نقطة واحدة إن حصل، وهي المحادثات مع الصين حول هونج كونج إذ وانطلق القادة الصينيون ليبينوا أن الفولكلاندز ليست سابقة للتعامل مع المستعمرة. وكنت أدرك ذلك بنفسي إدراكاً تاماً، من وجهتي النظر العسكري والقانونية.

وفي صباح الأربعاء الموافق 22 سبتمبر توجهت أنا وصحبي من طوكيو، حيث كنت في زيارة، إلى بكين.

لقد بقيت خمس عشرة سنة على استئجار بريطانيا للأراضي الجديدة التي تؤلف 90 في المائة من أرض مستعمرة هونج كونج. إن جزيرة هونج كونج ذاتها أرض ذات سيادة بريطانية إلاّ أنها مثل بقية المستعمرة، تعتمد على البر الرئيسي في التزود بالماء وغيره من الامدادات.

ورفضت جمهورية الصين الشعبية الاعتراف بمعاهدة نانكين الموقعة عام 1842، والتي حازت بريطانيا بموجبها على جزيرة هونج كونج. وبالنتيجة، فرغم أن موقفي التفاوضي يرتكز على حق

السيادة البريطانية في جزء من أراضي هونغ كونغ في الأقل. فقد كنت أعرف أنه ليس بوسعي الركون إلى ذلك حتى النهاية كوسيلة لضمان المستقبل الزاهر للمستعمرة وأمنها الوطيد.

وهكذا كان هدفنا التفاوضي يدور حول مبادلة السيادة على جزيرة هونغ كونغ لقاء استمرار الادارة البريطانية لمجمل المستعمرة حتى مستقبل بعيد، وقد كنت أعرف من خلال العديد من المشاورات التي أجريتها مع السياسيين ورجال الأعمال في هونغ كونغ أن ذلك هو الحل المناسب لهم على خير وجه.

إن الخطر المباشر (الذي سبق أن تجلى في رد الفعل في هونغ كونغ إزاء الكثير من مواد لائحة الجنسية التي أصدرناها وإزاء مختلف الملاحظات التي أبداها الشيوعيون الصينيون) يتمثل في أن الثقة المالية سوف تتبخر، وأن الاموال، والكوادر الأساسية أيضاً ستفرّ من المستعمرة، مما يؤدي إلى إفقارها وزعزعة استقرارها قبل انتهاء مدة إيجاد الأراضي الجديدة بوقت طويل.

زد على ذلك أن من الضروري التحرك الآن إذا ما أردنا للاستثمارات الجديدة أن تتم، نظراً لأن المستثمرين سيحسبون حساباتهم متطلعين الى عشر أو خمس عشرة سنة إلى الأمام.

سبق لي أن زرت بكين في أبريل 1977 أيام كنت زعيمة للمعارضة. وكانت قد أزيحت «عصابة الأربعة» قبل بضعة أشهر خلت، وتسلم هواكو فنج الرئاسة. أما دينج هسياو بينج، الذي عانى الكثير خلال «الثورة الثقافية»، فكان قد أزيح على يد «عصابة الأربعة» في السنة الفائتة، وما يزال رهن الاعتقال.

أما في هذه المناسبة، أي في زيارتي الأولى هذه كرئيسة حكومة - بل أول زيارة لرئيس حكومة بريطاني وهو في الحكم - فقد صعد دينج هسياو بينج إلى موقع المسؤولية بلا منازع.

وفي عصر يوم الأربعاء، 22 سبتمبر، عقدت أول اجتماع لي مع رئيس الوزراء الصيني زياو زيانغ - الذي يتميز بالاعتدال والتعقل، وقد أثبتت هاتان الخصلتان أنهما أكبر عقبة أمام مستقبله السياسي اللاحق.

تباحثنا في الوضع العالمي، فوجدنا الكثير مما هو مشترك، بسبب العداء الصيني لنزعة الهيمنة السوفياتية. إلاّ أننا كنا ندرك معاً أن اجتماع الصباح التالي سيدور حول هونغ كونغ، وأنه سيكون اجتماعاً مختلفاً بالمرة.

بدأت ذلك الاجتماع بتصريح معدّ سلفاً يحدد إطار الموقف البريطاني. قلت أن هونغ كونغ هي مثال فريد على نجاح التعاون الصيني - البريطاني. وأشرت إلى أن العنصرين الاساسيين في

وجهة النظر الصينية يتعلقان بالسيادة واستمرار ازدهار هونغ كونغ. ولكن الازدهار يتوقف على الثقة. فإن جرت تغيرات حادة على جهاز السيطرة الادارية لهونغ كونغ أو أعلنت هذه التغيرات مجرد إعلان الآن، فمن المؤكد أن تحصل حالة هروب جماعي لرأس المال. وهذا شيء لن تدعو إليه بريطانيا ـ على العكس من ذلك تماماً. إلاّ أنه أيضاً ليس بالشيء الذي نستطيع أن نمنع وقوعه.

وإن انهيار هونغ كونغ ضار ببلدينا معاً. وإن الثقة والازدهار يتوقفان على الادارة البريطانية، فإن استطاعت حكومتانا أن تتفقا على ترتيبات حول مستقبل إدارة هونغ كونغ، وإن استطاعت هذه الترتيبات أن تحرّك وتكسب الثقة وسط شعب المستعمرة، وأن تحوز رضى البرلمان البريطاني، فإننا سندرس عندئذ مسألة السيادة.

كنت آمل أن يثبت هذا النهج العملي والواقعي في المحاججة قدرته على الاقناع. ففي نهاية الأمر، ستكسب الصين مقادير ضخمة من العملات الصعبة والاستثمارات الأجنبية حين تكون هونغ كونغ الرأسمالية على عتبة بيتها. وحتى في ذروة «الثورة الثقافية»، حين أطلق الشيوعيون الشغب في المستعمرة، لم يسمح لـ«الحرس الأحمر» بشن هجوم واسع النطاق على هونغ كونغ.

حاولت إقناع المستر زياو بأن علينا أن نتفق على إصدار بيان مشترك، خال من أية التزامات محددة، ينص على أن هدفنا المشترك هو الحفاظ على ازدهار هونغ كونغ وأن محادثات رسمية مبكرة ستجري بيننا حول ذلك.

إلا انه كان واضحاً تماماً من الملاحظات التمهيدية لرئيس الوزراء أن الصين لن تتساوم على السيادة، وأنها تعتزم استعادة السيادة على كامل هونغ كونغ ـ الجزيرة والأراضي الجديدة ـ في عام 1997 بدون إرجاء. وكان الأساس الذي يقوم عليه الموقف الصيني ينص على أن شعب هونغ كونغ صيني وليس بريطانياً. وبعد الفراغ من هذا، يمكن لهونغ كونغ أن تصبح منطقة إدارية خاصة يديرها السكان المحليون بنظامها الاقتصادي والاجتماعي القائم دون أي تغيير. إن النظام الرأسمالي في هونغ كونغ سيبقى، بما في ذلك ميناؤها الحر ووظيفتها كمركز مالي عالمي. وسيواصل دولار هونغ كونغ تداوله وتحويله المصرفي.

ورداً على مقاطعتي القوية حول فقدان الثقة التي ستتمخض عن هكذا وضع، في ما لو جرى الاعلان عنه، أجاب أن الصين إذا دُفعت إلى الاختيار بين السيادة من جانب والازدهار والاستقرار من جانب، فإنها ستختار السيادة أولاً.

كان ذلك الاجتماع مهذباً بما فيه الكفاية. لكن الصينيين لم يتزحزحوا عن موقفهم قيد أنملة.

كنت أعرف أن زبدة ما قيل ستصل إلى دينج هسياو بينج الذي قابلته في اليوم التالي.

لقد عُرف عن المستر دينج أنه رجل واقعي. والحق، أنه هو الذي فتح مغاليق حل قضية هونغ كونغ. إذ قبل بتعايش نظامين اقتصاديين مختلفين في البلد الواحد، وهي حقيقة برهن عليها بإقامة مناطق اقتصادية خاصة عبر هونغ كونغ، في الصين نفسها. إلاّ أنه كان عنوداً في هذه المناسبة، إذ أكّد مجدداً أن الصين ليست مستعدة لبحث قضية السيادة. وقال انه لا حاجة للاعلان عن قرار عودة هونغ كونغ إلى الصين الآن. لكن الحكومة الصينية ستعلن في ظرف عام أو عامين قرارها باستعادة هونغ كونغ.

كررت أن ما ابتغيه هو الاتفاق في محادثات لاحقة على أن الادارة البريطانية سوف تستمر بعد عام 1997 بنفس النظام القانوني والنظام السياسي، والعملة المستقلة. وإذا استطعنا في مرحلة لاحقة التوصل إلى هكذا اتفاق فسيطرأ تنام هائل في الثقة. وعندئذ يمكن لي أن أتوجه إلى البرلمان البريطاني لأعالج كامل مسألة السياسة بما يرضي الصين تماماً.

إلاّ أنه لم يقنع بهذا الكلام. وقال في نقطة معينة من الاجتماع، إن الصينيين سيذهبون مشياً على الأقدام ليأخذوا هونغ كونغ عصر هذا اليوم إن شاؤوا. فأجبت إن بوسعهم حقاً أن يفعلوا ذلك، وليس بمقدوري أن أوقفهم. لكن ذلك سيفضي إلى انهيار هونغ كونغ. وسيرى العالم بعدئذ ما يتمخض على الانتقال من الحكم البريطاني إلى الحكم الصيني.

ولأول مرة بدا مأخوذاً وبدا مزاجه أكثر توافقاً إلاّ أنه كان لا يزال بعيداً عن تلقف النقطة الرئيسية، فراح يصرّ قائلاً أن على بريطانيا أن تمنع خروج الأموال من هونغ كونغ. حاولت أن أشرح له أنه حالما تأمر بمنع خروج المال فإنك من الناحية العملية، تأمر بمنع الاموال الجديدة من الدخول. فالمستثمرون يفقدون كل الثقة وستكون تلك نهاية هونغ كونغ.

وبات يتوضع لي بجلاء، أن الصينيين لا يفهمون من الشروط القانونية والسياسة الرأسمالية إلاّ قليلاً. وأنه لا بدّ من تثقيفهم بتؤدة وعمق، بكيفية عمل هذه الشروط، إن أرادوا الحفاظ على هونغ كونغ، مزدهرة، مستقرة.

كما شعرت خلال هذه المباحثات كلها أن الصينيين، إذ يؤمنون بفحوى شعاراتهم عن شرور الاستعمار، لا يدركون تماماً أن لدينا نحن في بريطانيا واجباً أخلاقياً يدفعنا لأن نفعل جل ما بوسعنا لحماية طريقة الحياة الحرة لشعب هونغ كونغ.

رغم كل هذه المصاعب لم تنته المباحثات إلى الفشل الذريع الذي كان من شأنها أن تقود إليه.

فقد فشلتُ في بلوغ هدفي الأول، إلاّ أني تدبرتُ موافقة دينج هسياو بينج على إصدار بيان مقتضب، لا يتظاهر قط بأننا توصلنا إلى اتفاق، لكنه يعلن بداية المحادثات التي تتوخى هدفاً مشتركاً قوامه الحفاظ على استقرار هونج كونج وازدهارها.

كان من الضروري قول شيء من هذا القبيل لتدعيم الثقة المهزوزة، واستعادتها في هونج كونج.

صحيح لم نضمن شيئاً، لا شعب الجزيرة ولا أنا، لكني شعرتُ بأننا أرسينا، في الأقل، الأساس لمفاوضات معقولة. وكان كل واحد منا يعرف أين يقف الآخر.

كانت الزيارة حافلة ومملة. إلاّ أنها لم تزدحم بالعمل وحده، وقد توفر بعض الوقت للتجوال والتفرج. وأمكن لي أثناء مكوثي في الصين أن أزور القصر الصيفي الباهر، الواقع في الضواحي الشمالية الغربية لبكين، المعروف باللغة الصينية باسم: «حديقة الحياة الوادعة المسالمة».

وشعرت أن ذلك دون الوصف الدقيق لزيارتي أنا إلى الشرق الأقصى.

«جدار برلين»

في الشهر التالي زرت نصباً آخر تحول الآن، خلافاً للقصر الصيفي، إلى أنقاض وتراب.

فبعد إجراء المحادثات مع المستشار هيلموت كول في بون، طرت إلى برلين وسنحت لي الفرصة الأولى لمشاهدة «جدار برلين». والأرض الرمادية، الكالحة، المدمرة، التي تقبع وراءه، حيث تنبح الكلاب تحت نظرات الحراس الروس المدججين بالسلاح.

قد رافقني المستشار كول في هذه الزيارة، وكنا عقلاً واحداً بصدد قضايا من قبيل شرور الشيوعية، والالتزام بحلفائنا الأمريكيين مهما تكن الصعاب التي ستنشأ في المستقبل.

ولا أظن أن الصحافة الألمانية فهمت، كما اشارت تعليقاتها في ما بعد، إلى أي حد هزت برلين مشاعري هزاً.

كانت المدينة حيوية ومثيرة، بل أكبر مما كنت أظن، ومحاطة بغابات بديعة، مع ذلك كانت مشوهة على نحو فريد بندوب المذهبين الشموليين اللذين عرفهما القرن العشرون.

وقلت في الخطاب الذي ألقيته عصر ذلك اليوم، الجمعة، الموافق 29 اكتوبر.

هناك قوى أكثر جبروتاً وانتشاراً من جهاز الحزب.

قد تقيدون إنساناً بالسلاسل - لكنكم ستعجزون عن تقييد عقله. قد تستعبدونه - لكنكم لن تغزوا روحه. في كل عقد، منذ الحرب، ذكّرنا القادة السوفيات بأن أيديولوجيتهم القاسية لا تعيش ولكن سيأتي اليوم حين يبلغ سخط الشعب وإحباطه مبلغاً من الضخامة بحيث لا يمكن احتواؤه بالقوة.

وعندها سينهار الصرح: سيتهاوى البلاط... وستبزغ الحرية على الجانب الآخر من الجدار ذات يوم».

وتحققت نبؤتي بأسرع مما أمكن لي أن أتوقع.

* القوميسار أي المفوض، لقب للوزراء الروس في العهد الشيوعي، والماندرين لقب يعرف الوزراء وكبار الرسميين في الصين.

* قدرت هذه النسبة بـ 25 - 30 في المائة في نهاية العقد.

* حنثت ألمانيا بيمين الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية حين انضمت إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1955.

نزع سلاح اليسار

الفصل العاشر

الفوز بالنقاش وصياغة سياسات فترة الحكم الثانية 1982 - 1983

المشهد السياسي 1982 - 1983

ليس من المبالغة في شيء القول ان مآل حرب الفولكلاندز حوّل المشهد السياسي البريطاني.

الواقع ان حزب المحافظين بدأ يستعيد مواقعه في استطلاعات الرأي العام قبل النزاع، اذ أخذ الناس يدركون ان الانتعاش الاقتصادي جار. الا ان ما يسمى بـ «عامل الفولكلاندز» الحبيب الى قلب المعلقين السياسيين والمحللين السلوكيين، كان قائما فعلا بما فيه الكفاية. وكنت اتحسس تأثير النصر أينما ذهبت. ومع انه كثيرا ما يقال ان المرء يفوز في الانتخابات او يخسرها على مذبح قضايا الاقتصاد، وان هذا القول ينطوي على شيء من الحقيقة، فمن الواضح انه تبسيط مفرط للغاية.

فحقيقة الامر ان الناس في هذه الحالة، ومن دون أي دفع من جانبنا، رأوا الصلة بين العزم الذي أبديناه في السياسة الاقتصادية والعزم الذي اظهرناه في معالجة ازمة الفولكلاندز.

فقد كان وقف مسار التدهور الاقتصادي ورده على اعقابه جزءا من مهمة استعادة سمعة بريطانيا، اما تبيان اننا لسنا ذلك النوع من الناس الذين ينحنون امام الطغاة، فكان الجزء الآخر من المهمة ذاتها.

ولما خرجت من عالم التوتر الذي تخلل كل لحظة من لحظات الفترة التي سيطرت فيها قضية الفولكلاندز علينا، وجدت ان الناس اخذوا يقدرون ما احرزناه خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

ولفتّ في خطاباتي الانتباه الى هذا السجل من الانجازات، وواقع اننا ما كنا لنحقق شيئا من ذلك لو اننا اتبعنا السياسات التي تريد المعارضة فرضها علينا.

اما المعارضة نفسها فكانت منقسمة بين حزب العمال و«التحالف» الجديد الذي ضم حزب

الاحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي. ورغم اننا لم نكن نعرف هذه الحقيقة وقتذاك، فإن الدعم الذي تمتع به «التحالف» وصل اقصى نقطة له، ولن يتمكن بعد ذلك من استعادة قوة الدفع التي سادت في اواخر 1981، حين ظفر «التحالف» اعلى نسبة بين الاحزاب في استطلاعات الرأي العام، وزعم انصاره انهم افلحوا حقاً في «كسر قالب» نظام الحزبين في بريطانيا.

الواقع ان الاحزاب التي تسير في طريق وسط بين اليسار واليمين قد تعطيك أي شيء، الا انها لن تقدم لك افكاراً جديدة ومبادرات راديكالية. وهكذا كنا نحن كاسري القوالب. وهم القالب.

لقد كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاحرار يعتاشان على كل السياسات الفاشلة للماضي: سياسة المداخيل، وانعاش الاقتصاد بالدعم المالي للطلب، نقل المزيد من السلطات الى البيروقراطية الاوروبية بعد اخذها من الحكومات الوطنية الديمقراطية حقا.

ومع ان نوازع الحزب الديمقراطي الاجتماعي كانت سليمة في مجال الدفاع ـ خلافا للاحرار الواقعين دوما في غواية نزع السلاح من طرف واحد ـ وكان قادته يحتقرون الدوجما الماركسية، فانني كنت اشعر دوما ـ وما ازال ـ انه كان من الافضل لو ظل قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي في حزب العمال وعملوا على اقصاء اليسار المتطرف. فالخطر الناجم عن خروجهم من حزب العمال تمثل اولا في تركه فريسة للجناح المتشدد، وثانيا بات حزبهم الوليد يجتذب التأييد على حسابنا، مما يعني انهم كانوا عمليا يفتحون طريق السلطة امام اولئك الناس الذين يسعى هذا الحزب الى اقصائهم بالذات عنها.

اما بالنسبة الى حزب العمال فقد واصل انعطافاته الجلية باتجاه اليسار. ومع ان مايكل فوت رجل مثقف مبدئي، وهو على الدوام كيّس دمث في تعاملاته، وبودي ان اقول عنه انه «جنتلمان» (رجل مهذب)، لولا اعتقادي بأن ذلك سوف يجرح مشاعره، فقد كان يظهر في النقاش او على منبر الخطابة بمثابة عبقري. لكن السياسات التي كان يرعاها، بما في ذلك نزع السلاح من طرف واحد، والانسحاب من المجموعة الاوروبية؛ والتأميمات الكاسحة للصناعة وزيادة صلاحيات النقابات، لم تكن كارثية لا تلائم بريطانيا فحسب، بل كانت تؤلف المظلة التي يرفل تحتها الثوريون العازمون على تدمير مؤسسات الدولة وقيم المجتمع. وكانت محبة الجمهور لسياسات وكوادر حزب العمال تتضاءل باطراد كلما اطلع الرأي العام على المزيد من

هذه السياسات وهؤلاء الكوادر.

لم أكن بين العديد من محافظي تلك الايام الذين اعتقدوا ان حزب العمال سينزاح على يد «التحالف». فالاشتراكية تمثل غواية مستديمة، ولا ينبغي للمرء ان يقلل من شأن قدرة حزب العمال على الجذب. ولكن لم يكن ثمة شك في ان من السهل انزال الهزيمة بها في الشكل المتطرف الذي اتخذته في ظل قيادة مايكل فوت. واكدت استطلاعات الرأي العام ونتائج الانتخابات الفرعية ما انبأتني به غريزتي اصلا - ان حرب الفولكلاندز عززت مكانتنا في البلاد.

كانت مواقعنا في الاستطلاعات قد ارتفعت بعض الشيء لتتقدم قليلا على حزبي «التحالف». وذلك عشية الحرب.

أما تأييدنا بين شهري ابريل ومايو فقد ازداد بعشر نقاط مئوية ليصل الى 41.5 في المائة، أي بتقدم كبير على سائر الاحزاب كلها.

ثم ارتفعت هذه النسبة اثر استعادة الجزر، وعادت فهبطت قليلا خلال النصف الثاني من العام. ولم تهبط هذه النسبة دون الـ 40 في المائة الا في مناسبة واحدة بين تلك الفترة وموعد الانتخابات.

ولم اكترث كثيرا بما كانت تقوله استطلاعات الرأي عني انا شخصيا. فالتركيز الكثير على هذا الصنف من الامور يشتت الانتباه. ولكن من الصحيح القول ان مكانتي في هذه الاستطلاعات ارتفعت كثيرا.

من المؤكد ان «عامل الفولكلاندز» اعطب «التحالف». وعمل بالاقتران مع التفاؤل المتنامي ازاء الآفاق الاقتصادية، على تمكيننا من استعادة ذلك القسم من انصارنا الذين انقلبوا علينا وراحوا يؤيدون ما بدا لهم خياراً مريحاً اكثر اعتدالاً.

ولم تقدم الاستطلاعات ما يسر المسكين مايكل فوت، سواء من ناحية التأييد العام لحزب العمال ككل، او من ناحية مكانته الشخصية كزعيم.

الا ان نتائج الانتخابات الفرعية في القسم الاخير من فترة البرلمان اكدت، في بعض الدوائر، ان ثمة خطراً حقيقياً في ان يتمكن «التحالف» من شق اصوات يمين - الوسط بما يسمح بمرور حزب العمال.

ان حصول التحالف على نتائج جيدة يغامر بدحرجة العربة التي يتطلع اصدقاؤه في الاعلام

الى ان يروها منقلبة .

ففي مارس 1982 فاز روي جنكينز بانتصار ساحق علينا في دائرة جلاسجو - هيلهيد . ولكن بعد شهرين من ذلك احتفظنا بأصواتنا - ومقعدنا - في بيكونسفيلد ، وفي يونيو فزنا عمليا في ميتشام وموردن ، (جنوب غرب لندن - المترجم) بمواجهة منشق عمالي تحول الى الحزب الديمقراطي الاجتماعي .

مع ذلك حين جرت الانتخابات الفرعية يوم 28 اكتوبر في بيكهام (جنوب لندن - المترجم) وبرمنجهام (نورثفيلد) تقلصت الاصوات المحافظة بصورة ضارة نتيجة ضغوط « التحالف » . وأدى ذلك الى خسارتنا لمقعد برمنجهام وفوز العمال به .

لقد كانت المخاطر جلية ، رغم ان دراسة الارقام عن كثب تدل على ان حزب العمال كان بحاجة الى قدر اكبر بكثير من التحسن الحالي لتتوفر له فرصة الفوز في انتخابات عامة .

جرت آخر انتخابات فرعية لذلك البرلمان في بيرمندسي (داخل لندن - المترجم) في فبراير 1983 ، حيث اقتلع الاحرار مرشحاً عمالياً يسارياً متطرفاً ، وفي دارلينجتون في مارس حيث احتفظ حزب العمال بمقعدهم .

لم يكن اداؤنا حسنا ، الا ان هاتين المناسبتين لم تتسببا لنا في أي ضرر . لقد كان حزب العمال المنافس الرئيسي في لندن ، ولذلك لن تشكل بيرمندسي ضرراً كبيراً علينا . ومع ان حزب العمال فاز في دارلينجتون ، فإن اداءه لم يكن جيدا بما فيه الكفاية لكي يهدد مواقعنا على مستوى البلاد كلها .

كان المعلقون يحبذون التكهن ، الا انهم كانوا يجهلون مقدار التصويت التكتيكي المرشح للوقوف ضدنا في انتخابات عامة - أي لإنزال عدد الناس الذين يميلون الى ان يصوتوا للمرشحين الذين يتمتعون بموقع افضل لهزيمة المرشحين الموالين للحكومة ، بدلاً من الاقتراع لصالح حزبهم المفضل . والواقع ان هذا السلوك نادر الوقوع ، بل اكثر ندرة مما هو متوقع .

كنت ابدي اهتماماً وثيقاً بالانتخابات الفرعية ، على الدوام . وكان رئيس الحزب يطلعني بانتظام على القضايا والتكتيكات ، اضافة الى تحليل احصائي مفصل من كيث بريتو ، المحلل السلوكي المقيم في « المكتب المركزي » حول الانعطافات في التصويت وعواقبها . ولم اكن اشارك انا بنفسي في حملات الانتخابات الفرعية التي تتسبب في ان تخوض الحكومة مجازفات سياسية غير مقبولة في اعقاب نتيجة سيئة ، والنتائج تكون في العادة سيئة للحزب الموجود في سدة

السلطة، خصوصا في منتصف فترة الحكم حين يرغب كثيرون من الناس تسجيل احتجاجهم وهم مطمئنون الى ان النتيجة لن تؤدي الى تغيير الحكومة. لكني كنت ارسل رسائل دعم علنية الى مرشحينا، واتحدث معهم على انفراد، إما لاهنئهم - او كما في العادة ايضا - لأواسيهم.

الدفاع ونزع السلاح من طرف واحد

غدا الدفاع، على نحو محتوم، القضية السياسية التي أثرت عليها حرب الفولكلاندز اعظم تأثير.

فخلال حملة الفولكلاندز ذاتها انسلت القضية النووية خارج نطاق النقاش العام تقريبا. رغم ان خطابي في الدورة الخاصة للامم المتحدة حول نزع السلاح المعقودة في يونيو 1982 كان محاولة لتبيان نفس المبادئ الاساسية التي تكمن في صلب السياسة الدفاعية. غير انني بدأت اهتم اكثر، في خريف ذلك العام، بقضية تقديم استراتيجيتها النووية. اذ كنت اخشى من ان دعاة نزع السلاح من طرف واحد ما يزالون يسيطرون على الافكار في مجال القضايا النووية.

ورغم ان الرأي العام كان يؤيدنا في مبدأ الردع النووي ويعارض نزع السلاح من طرف واحد. فقد كان هناك قدر كبير من المعارضة لنظام «ترايدنت 2»، على اساس الكلفة الى حد كبير. والمعارضة لنشر صواريخ «كروز». وكان يكمن وراء الاعتراضين خط بغيض متصل من العداء للامريكيين. وبناء على ذلك ترأست يومي 20 اكتوبر و24 نوفمبر اجتماعين للجنة ارتباط الوزراء وموظفي «المكتب المركزي» لبحث الوقائع وبلورة الافكار.

في المقابل كان نزع السلاح من طرف واحد قد اصبح السياسة الرسمية لحزب العمال في مؤتمر الحزب المعقود عام 1982، اثر ضمان اغلبية الثلثين لصالح القرار. وكان مايكل فوت ملتزماً منذ امد بعيد بمثل هذا الموقف الاحادي، الذي كان يتمتع ايضا بالتجاوب في الجامعات واوساط بعض المثقفين، اضافة الى ما يحظى به ذلك من دعم كبير، خفي، من بعض العاملين في وسائل الاعلام، وبخاصة هيئة الاذاعة البريطانية الـ«بي. بي. سي». وكانت البلديات العمالية قد تبنت لعبة اعلان مناطقها «مناطق خالية من السلاح النووي». ورغم ان حركة «الحملة من اجل نزع السلاح النووي» (CND) قد بدأت تخسر التأييد بعد الذروة التي وصلتها في عام 1981، فإنها بقيت قوية على نحو خطير.

تضمن بحث السياسة النووية جانبين متميزين ـ هما الردع المستقل ونشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى ـ الا ان الجانب الثاني كان الاكثر اثارة للشقاق والخلاف. اذ كان ينبغي نشر صواريخ « كروز » في وقت معين من عام 1983، وكنا نتوقع حصول تحرك كبير لمنع ذلك.

ان الحد النهائي من صواريخ « كروز » مسألة شائكة. فقرار تحديث الصواريخ النووية المتوسطة المدى في اوروبا، كما نتذكر، اتخذ تحت ضغط الاوروبيين، وخاصة الالمان، المتطلعين الى الحؤول دون « شق » الجناح الامريكي عن الجناح الاوروبي لحلف شمال الاطلسي « ناتو ». ولقد طور الامريكيون الصواريخ ودفعوا ثمنها، وكانوا بالتالي مالكيها، الأمر الذي قلص التكاليف على الحكومات الاوروبية الى حد كبير. وبرز شعور قوي لدى الكونجرس الامريكي بان الصواريخ التي تملكها الولايات المتحدة يجب ان تخضع لسيطرة الولايات المتحدة ذاتها. الا ان الملكية الامريكية كانت تنطوي، حتماً، على تبعات والتباسات حين يأتي الأمر على اتخاذ القرارات بصدد استخدام هذه الصواريخ.

وطفحت الريبة بالولايات المتحدة داخل بريطانيا حيال مسألة ما اذا كان ينبغي توفر « مفتاح مزدوج » ـ أي ما اذا كان ينبغي اجراء ترتيبات تكنيكية لضمان الا تستطيع الولايات المتحدة اطلاق الصواريخ دون موافقة الحكومة البريطانية. وهذا يتجاوز بكثير الاتفاقية القائمة التي تنص على ان الولايات المتحدة لن تستخدم الاسلحة النووية المتمركزة في بريطانيا الا « بقرار مشترك » انجلو ـ امريكي.

كانت الولايات المتحدة قد وفرت لنا امكانية الحصول على حق « المفتاح المزدوج » منذ البداية، لكن ممارسة هذا الخيار تقتضينا ان نشتري الاسلحة بأنفسنا، وهذه تكلفة باهظة بالنسبة لنا. الواقع ان جون نوت كان ميالا لخيار « المفتاح المزدوج »، قبل ان يترك منصبه في وزارة الدفاع. الا ان خلفه مايكل هيزلتاين لم يكن يشاطره الرأي، شأني انا ايضا. فبريطانيا لم تمارس قط اية سيطرة مادية على الانظمة التي تملكها وتديرها الولايات المتحدة. وبرأيي انه ليس من الانصاف ولا من الضروري ان نسأل الولايات المتحدة ان تتخلى عن هذه السابقة.

زد على ذلك ان معرفة السوفيات بالمزيد من التفاصيل عن شروط وسبل اطلاق صواريخ « كروز » تضعف قيمتها كأداة للردع. بل ان السوفيات قد يقتنعون ـ سواء عن حق ام عن خطأ، فذلك غير مهم من زاوية الردع ـ بأن الحكومة البريطانية لن توافق على اطلاق الصواريخ في اللحظة الاخيرة.

واخيرا، ان استخدام «المفتاح المزدوج» في بريطانيا سيثير كل المسائل المتعلقة بهذه الترتيبات نفسها في عموم بقية اوروبا. ففي المانيا الغربية مثلا لن توافق الحكومة ولا الرأي العام على نصب صواريخ «كروز» و«بيرشنج 2»، كما اشرت من قبل، اذا كان الاصبع الالماني بعيدا عن الزناد.

لهذه الاسباب مجتمعة كنت مقتنعة، خلال المحادثات مع واشنطن، بأن الموقف في الواقع مرض، من زاوية الامن والدفاع البريطاني. وبالفعل اعلنت يوم الاول من مايو 1983 بصورة شخصية مع الرئيس ريجان، الصيغة الدقيقة التي ينبغي ان نستخدمها لوصفها. لكنني كنت اعرف انه سيكون من الصعب الدفاع عن خطنا ليس فقط بوجه المحتجين على الاسلحة النووية فحسب، بل ايضا ازاء عدد كبير من مؤيدينا الذين يساورهم الشك، سواء داخل البرلمان او خارجه. زد على ذلك ان معظم الصحف كانت تعارضنا في الموقف من مسألة «المفتاح المزدوج».

كان توقيت نصب الصواريخ مسألة حساسة، خصوصا ان الحملة الانتخابية باتت على الابواب. وكنا نحرص على تلافي العلائم المرئية التي تدل على نشر الصواريخ خلال الفترة السابقة لحملة الانتخابات العامة عام 1983. فنشوب اية مظاهرات سيستنزف موارد الشرطة. وبقينا حتى اللحظة الاخيرة نخطط لاجراء الانتخابات في الخريف. الا انها اجريت في يونيو كما هو معروف، لذلك لم تعد تشكل الصعوبة التي كنا نتصورها (وصلت الرؤوس الحربية ومنصات الاطلاق في نوفمبر).

الا ان الوضع بقي صعبا في ارجاء اخرى من اوروبا. فقد كان هناك، بالاصل، قدر كبير من النقد العلني في المانيا وايطاليا لمقترح «ناتو» المسمى: «الخيار صفر»، الذي رأى الكثيرون انه عرض غير واقعي. واخذ السوفيات يشنون حملة علاقات عامة كبرى.

وعليه كان من الضروري عرض سياسة «ناتو» في مجال الحد من التسلح عرضاً مؤثراً وابقاء صفوف الحلف موحدة. وعقدت يوم الاربعاء الموافق 9 فبراير لقاء مع جورج بوش لبحث هذه المسائل. كان نائب الرئيس يحمل تفويضاً خاصاً من الرئيس ريجان لكي يبقى على اتصال بالحكومات الاوروبية، وقد فعل ذلك بمهارة فائقة.

كان بوش يتوفر على اطلاع جيد تماماً، ويتصرف بأسلوب ودي وصريح، والدليل على ان هذا السلوك جزء طبيعي من شخصيته وليس تصرفا متكلفا مصطنعا، ان الموظفين الذين يعملون

بإمرته معروفون بالتفاني والاخلاص له.

واخذت ادعو نائب الرئيس الى ان تقوم الادارة الامريكية بمبادرة جديدة في مفاوضات «القوة النووية المتوسطة المدى» (INF). وينبغي ان يكون الهدف من ذلك التوصل الى اتفاقية انتقالية تقابل فيها التقليصات المحدودة من الجانب السوفياتي بتقليصات مماثلة في نشر الصواريخ من جانب الولايات المتحدة. دون التخلي عن «الخيار صفر» كهدف نهائي - أي الازالة التامة للاسلحة النووية المتوسطة المدى.

رفع المستر بوش اقتراحاتي وآرائي الى الرئيس ريجان الذي اجاب عليها في رسالة تلقيتها يوم الاربعاء 16 فبراير. ولم يكن رأي الرئيس قد استقر عند هذه المرحلة بعد على اية مبادرة جديدة. لكنه قال انه على استعداد لأن يدرس بجدية أي فكرة بديلة، معقولة توصل الى نفس النتيجة التي يحققها «الخيار صفر».

لم يبد لي ذلك كافيا. اجبت بعد يومين على الخط الاحمر. فأشدت بالنجاح الذي حققته زيارة نائب الرئيس (بوش) الى اوروبا. لكنني اشرت الى انها ولدّت نتائج كثيرة بينها انعاش الآمال. وقلت انني آمل ان يذهب الخطاب الذي كان من المقرر ان يلقيه الرئيس ريجان قريبا، حول هذه القضايا، الى أبعد من مجرد اعادة عرض الموقف الامريكي، والشروع في القول بأنه يمكن ان يتطور. لكن اتضح في ما بعد ان بيان الرئيس لم يتضمن جديدا. لذلك، واصلت مسعاي الخاص لتحرك جديد، مع بقائي في العلن على تأييدي الكامل للموقف الامريكي.

بعد ذلك ارسل لي الرئيس ريجان، يوم الاثنين الموافق 14 مارس رسالة جديدة. وقال انه امر باجراء مراجعة فورية للموقف الامريكي في مفاوضات «القوة النووية المتوسطة المدى» لتكون الاساس لتوجيهات جديدة للفريق الامريكي المفاوض. وطلب في غضون ذلك وقف الدعوات الاوروبية التي تطالب بالمرونة الامريكية، وطلب مني بوجه خاص ان اعبر عن ثقتي في التنسيق الوثيق جداً بين سياستينا.

كتبت رسالة جوابية ارحب فيها بقراره ترحيباً حاراً. وابلغني الرئيس بنتائج مراجعته يوم 23 مارس. ومؤداها ان كبير المفاوضين الامريكيين، بول نيتزه، سيبقى متمسكا بالهدف النهائي لـ«الخيار صفر»، لكنه سيخبر السوفيات في جنيف، قبل اختتام الجولة الحالية من المفاوضات، ان الولايات المتحدة مستعدة حقا للتفاوض على اتفاقية انتقالية، وان الامريكيين سيوقفون نشر عدد (لم يحدد بعد) من الرؤوس الحربية، شريطة ان يقلص الاتحاد السوفياتي عدد الرؤوس

الحربية الموجودة في ترسانة صواريخه النووية المتحركة، المتوسطة المدى، الى عدد مماثل للرؤوس الحربية الامريكية الموجودة في العالم كله. وقال الرئيس انه يرى من التجربة الا يعمد الامريكيون مؤقتاً الى تحديد عدد الرؤوس الحربية هذه المرة.

من جديد، رحبت بقراره، لكنني دعوته الى ان يدرس مسألة تحديد ارقام معينة. والواقع ان اقتراح الرئيس الذي اعلن يوم 30 مارس لم يفعل ذلك، مع ان مرونته المتواضعة أتت ثمارها الطيبة في التأثير على الرأي العام، وساعدتنا نحن في بريطانيا على خوض حملة الانتخابات العامة الوشيكة.

الانتعاش الاقتصادي

لقد كان مقدرا لقضايا الدفاع ان تتميز بأهمية سياسية كبرى في تلك الانتخابات العامة. الا انه لم يكن لدي ظل من شك في ان النتيجة سوف تتوقف، في آخر المطاف، على الاقتصاد.

ان مسارنا الاقتصادي سبق ان تحدد في ميزانية 1981. وعلينا الآن ان نواصل السير باستراتيجيتها. وقد تدبرنا في تلك المرحلة امر تغطية تكاليف حرب «الفولكلاندز» من ميزانية «احتياطي الطوارئ» دون ان نأخذ بنساً واحداً من دافعي الضرائب او نثير أزمة في الاسواق المالية. وهذا امتحان رائع لسلامة المالية الحكومية.

وكان الاقتصاد قد بدأ اصلا بالانتعاش، بل كان من شأنه ان ينتعش بوتيرة اسرع بكثير لولا الاوضاع العالمية المعرقلة. وتوخت ميزانية جيفري هاو لعام 1982 تشجيع الانتعاش بمساعدة الاعمال. وابقاء التضخم ومعدلات الفائدة في مستوى متدن عن طريق تقليص الاقتراض الحكومي. وكان الاجراء الاساسي لمساعدة الصناعة بصورة مباشرة، في ميزانية 1982، هو تقليص رسوم التأمين الوطني الاضافية. وتمكنّا من اجراء تقليصات لاحقة في وقت «اعلان الخريف 1982»، وفي ميزانية 1983. واسهمت هذه التقليصات اسهاما مباشرا في خفض التكاليف الصناعية من جهة الاجور، وساعدت على زيادة فرص العمل.

ولجأنا الى وسيلة اخرى لتقوية الصناعة من دون التورط في المهمة العقيمة لـ«اختيار الرابحين»، وذلك عن طريق تطويرنا ادخال «تكنولوجيا المعلومات» الجديدة. وهذا أمر ابديت فيه اهتماما شخصيا مباشرا ومتميزا.

لقد كنت مفتونة بالتكنولوجيا ذاتها، سواء بوصفي عالمة، او بوصفي نصيرة متحمسة للمبادرة الفردية الحرة والرأسمالية. وكنت مقتنعة تماما بأن التكنولوجيا تستطيع اذا توفر لها الاطار المناسب من القوانين وقوة العمل المثقفة تثقيفا موائما، ان توسع الخيارات، وتولّد الثروة والوظائف وتحسن نوعية حياة الناس. وكان وزير التربية كيث جوزيف ووزير الصناعة كينيث بيكر يشاطرانني هذا الشعور. فرفعنا شعار ان يكون عام 1982 عام «تكنولوجيا المعلومات». وبذلنا جميعا جهودا خاصة لتوسيع الفهم المطلوب لماهية «تكنولوجيا المعلومات» وأثرها على فروع الاعمال.

وبالطبع فإن جيل الشباب هو الذي وجد سهولة اكبر في تعلم المهارات الجديدة، وتلخصت اهم مبادئه لنا في هذا المجال في ان نوفر جهاز كومبيوتر على طاولة كل مدرسة ثانوية.

ولم تعد الاسئلة المثارة الآن تتعلق بمجيء الانتعاش الاقتصادي ام لا، بل تتصل بوتيرته ومداه.

وبما ان اساس مقاربتنا للسياسة الاقتصادية يقوم بالكامل على ان السياسيين والموظفين الحكوميين لا يعرفون كل الاجوبة، فإنني لم اشعر بغواية الميل الى التقاط الارقام من الغيب. لكني بذلت خير ما بوسعي لتشجيع الثقة، فطالما بقيت الأسس سليمة - المالية الحكومية، السياسة النقدية، مستويات الضرائب وما الى ذلك - فإن الثقة ذاتها ستقود الى المزيد من الاستثمارات والمزيد من الانفاق الاستهلاكي، مما يساعد على الانتعاش.

وألقيت خطابا في العشاء السنوي التقليدي لاتحاد الصناعات البريطانية في فندق هيلتون بلندن يوم الخميس الموافق 19 ابريل 1983. ولم يكن قد بقي على الانتخابات سوى بضعة اسابيع رغم ان الجمهور - بل الضيف المتحدث - كانوا يجلهون ذلك.

ذكرت الحاضرين انني حين جئت ضيفة عليهم في المرة الاخيرة قبل عامين، كان هناك الكثير مما يستدعي القلق من الوضع الاقتصادي، فقلت:

«الواقع اننا تلقينا رسالة مفتوحة تتنبأ لنا بالويل والثبور ما لم نغير سياساتنا. وقد وقعها ما لا يقل عن 364 اقتصادياً - وهذا يكفي... لتزويدي بمشورة سيئة على عدد ايام السنة باستثناء «يوم كذبة ابريل»...».

ومنذ ذلك الحين ادت التقليصات في رسوم التأمين الوطني الى ارجاع ملياري جنيه الى ايدي الشركات الخاصة. اما الضريبة الشخصية فقد تقلصت عن طريق رفع العتبة بما هو اسرع من

التضخم. وانخفضت معدلات الفائدة بسبع نقاط مئوية دون الذروة، مما وفر مليارين آخرين للصناعة.

وانخفض معدل صرف العملة من 2.45 دولار في اكتوبر 1980 الى 1.54 دولار الآن. واتاح ذلك انتعاشا للمصدّرين. وارتفع الانتاج الصناعي، والبناء، ومبيعات السيارات. وكان هناك دليل ساطع على الانتعاش، ـ وهو قبل كل شيء انتعاش قائم على اساس سليم.

لقد نجحنا في الحد من عرض النقود والحد من الاقتراض الحكومي. وبات من المتوقع اخيرا ان تنخفض نسبة الانفاق العام من اجمالي الناتج المحلي، وإن بنسبة ضئيلة، بعدما اخذ الاقتصاد في النمو من جديد. وانخفضت ديوننا الخارجية الى النصف من الناحية العملية.

وتحسنت الانتاجية في الصناعة تحسناً كبيراً. والاكثر من ذلك ان التضخم هبط من 20 في المائة الى 4 في المائة ـ وكان هذا ادنى مستوى له منذ 13 سنة. بل ان نجاحنا في لجم التضخم هو الانجاز المتفرد الذي وجهنا اليه معظم الانتباه بينما كنا نقترب من الانتخابات، وذلك لأسباب كثيرة ليس اقلها ان حزب العمال بدا مصمماً على ان يعد بزيادات هائلة في الانفاق والاقتراض لا يمكن تمويلها تمويلاً صادقاً، بل كانت هذه الزيادات سترسل الاسعار لتحلق عالياً من جديد.

الا انه ظلت هناك لطخة سوداء في سجلنا الاقتصادي ونعني بها البطالة التي كانت تزيد على الثلاثة ملايين. وكان من الضروري ان توضح الحملة سبب ذلك، وما نقوم به لمعالجة الوضع، وان قدرتنا على معالجة هذه المسألة بنجاح لن تكون اختبارا للباقتنا ومصداقيتنا فحسب، بل لنضج وادراك الناخب البريطاني ايضا.

النقابات

لم انقطع عن الايمان بأن مستوى البطالة يتناسب، اذا بقيت الشروط الاخرى على حالها، مع مدى سلطة نقابات العمال، وذلك خلافا لاعتقاد بعض زملائي.

فقد وضعت النقابات تسعيرات للكثير من اعضائها فأخرجتهم من وظائفهم بفعل المطالبة بأجور مفرطة لقاء منتوج غير كاف، مما افقد السلع البريطانية قدرتها التنافسية.

لهذا السبب كنا، نورمان تيبيت، وزير العمل الجديد، وانا، تواقين الى المضي في تغيير قانون النقابات الذي كنا نعرف انه تغيير ضروري ويتمتع بالشعبية في اوساط واسعة، ليس

اقلها اوساط النقابيين بالذات.

لم يضع نورمان الوقت. ففي نهاية اكتوبر 1981، سعى الى الحصول على موافقة الوزارة لما صار يعرف باسم « قانون العمل (التشغيل) لعام 1982 ». ويغطي ذلك ستة ميادين رئيسية:

- يجب ان نزيد زيادة كبيرة مستويات التعويض للاشخاص المطرودين بصورة جائرة بفعل نظام « محل العمل المغلق » (في وجه غير النقابيين - المترجم).

- يجب ان يجري في « محلات العمل المغلقة » القائمة حاليا اقتراع دوري لمعرفة مدى مساندة المستخدمين لاستمرار الغلق.

- نزع الطابع القانوني عما يسمى متطلبات « نقابة العمال فقط » في العقود التي تضر بالشركات التي لا تدير « محلاً مغلقاً ».

- يستطيع ارباب العمل، من الآن فصاعدا، صرف اولئك الذين يساهمون في اضراب او غيره من التحركات الصناعية دون ان يتعرضوا لخطر الدعاوى بالطرد الجائر، شريطة ان يصرف سائر المشاركين في الاضراب.

- تقييد تعريف الخلاف النقابي غير القانوني لاحقا بعدد من الطرق، مما يسد الثغرات في مشروع قانون جيم برايور للحد من الحصانة النقابية في الاضراب الثانوي.

ان اهم اقتراحات نورمان، حتى الآن، مما يتعلق بالحصانة النقابية، توسع ليشمل الارصدة المالية للنقابات. اذ كانت النقابات تتمتع، عمليا، بحصانة لا تحد من اية دعوى عليها عن اية اضرار، حتى لو كان « التحرك الصناعي » (الاحزاب وخلافه - المترجم) لم يجر لأجل او بسبب خلاف نقابي، ومرد ذلك الفقرة 14 من قانون نقابات العمال وعلاقات العمل لسنة 1974.

ولم يكن بوسع احد ان يرفع دعوى قضائية ضد النقابات على تصرفاتها غير القانونية او التصرفات غير القانونية التي يقوم بها موظفوها باسمها بالذات.

ان سعة هذه الحصانة لا يمكن الدفاع عنها بالمرة. واما اذا كانت النقابات تستطيع ان تحتمي بهذه الحصانة فإنها لم تجد أي حافز يدعوها الى الموافقة على تقييد « التحرك الصناعي » وقصره على الخلافات النقابية المشروعة، وتعيين طابعه القانوني بطرق اخرى.

لذلك افترح نورمان تقليص هذه الحصانة الى حدود الحصانة التي يتمتع بها الافراد بموجب تشريع 1980 * وسيجري الحد من هاتين الحصانتين بمقترحات لاحقة من جانبنا حول متطلبات « النقابة العمالية فقط »، وبتعديلات تعطي تعريفا متماسكا لمفهوم الخلاف النقابي، يزيل

الحصانة عن الخلافات غير المتعلقة عموما بالأجور وأوضاع العمل، وعن الخلافات بين النقابات.

كان مقدرا ان تبدي النقابات مقاومة ضارية للتحركات الرامية الى تعريضها الى اجراءات مهنية تتسبب بها. ولا ريب في انها ستزعم بأننا نريد حرمانها من حق الدفاع عن مصالح اعضائها. لذا كان من الضروري لنا ان نوضح عدالة مقترحاتنا، وتبيان ان النقابات لن تتعرض لأي مجازفة الا اذا تصرفت بطرق تعتبر غير قانونية لكل من عداها. وكنا نرى ان الجمهور العام سيرى هذه المقترحات معقولة. واقترحنا ايضا وضع حدود تعين الاضرار التي تدفع من جانب النقابة، رغم ان الغرامات التي يمكن ان تفرضها المحاكم على اهانة القضاء لن يحدها قيد بالطبع. وهذه اهم ميزة.

برزت اول الأمر بعض المعارضة لمقترحات نورمان داخل الحكومة. الا انها لم تأت كلها من الاوساط المتوقعة. غير ان معظم اعضاء مجلس الوزراء كانوا ممتلئين اعجاباً بجرأته.

ومضى ليدرس بعض النقاط التي أثيرت في النقاش. الا ان الحكومة وافقت على المشروع في نوفمبر بصورة حافظت على محتواه بهذا القدر أو ذاك، بصورة قريبة مما أراد.

واعلن نورمان نواياناً الى مجلس العموم في وقت لاحق من ذلك الشهر. وقدمت اللائحة في فبراير اللاحق، وسرى مفعول المواد القانونية للائحة ابتداء من الاول من ديسمبر 1982.

وبدلاً من ان تستثير هذه المقترحات عداء شعبيا، فإنها استثارت، على العكس من ذلك، النقد من بعض الاوساط لأنها لم تذهب أبعد مما ذهبت اليه. وحاول الحزب الديمقراطي الاجتماعي ان يلتف علينا بالدعوة الى توسيع اطار استخدام الاقتراع السري للتفويض النقابي. وطالبنا بعض مؤيدينا بأن نتخذ تدابير لوقف الاساءات المتعلقة بـ «الرسوم السياسية»، وهي مبلغ مهم من المال يستقطع من اعضاء النقابات لمصلحة حزب العمال بالأساس.

واستمر الضغط للقيام بشيء لمنع الاضرابات في فروع الخدمات الاساسية ـ وهو ضغط يبرز كلما نشأ خطر حصول اضرابات في القطاع العام، مثلما حصل مرارا خلال عام 1982. ولكن لم يكن من الحصافة العملية في شيء ان نعالج كل هذه القضايا دفعة واحدة في لائحة قانونية واحدة، فكل قضية تنطوي على مسائل معقدة. ولا يسعنا ان نرتكب اخطاء في هذا الميدان الحيوي.

كنت على ثقة من ان الخطوة العملاقة التي اتخذها نورمان بصدد حصانة الارصدة المالية لنقابات العمال تكفي في الوقت الحاضر. وكنت، على أي حال، مسرورة لأن الجو تغير، ولأن

مخاطر سلطة النقابات باتت مفهومة على نحو أوسع. كنا نفوز بتلك المعركة ايضا.

وأجرينا، نورمان وأنا، مناقشات لاحقة في صيف 1982. وتقدم في شهر سبتمبر من ذلك العام بورقة عمل تضم افكاره عن تشريع جديد خاص بالعلاقات الصناعية لرفعها رسميا الى اللجنة الاقتصادية، بهدف ادراجها في البيان الانتخابي للحزب. وكان نورمان قد اعلن اصلا اننا سنتولى اجراء مشاورات مع الاطراف المعنية بالتشريع القاضي بوجوب انتخاب قادة النقابات بالاقتراع السري. وأبدى كلا مجلسي النواب تأييداً قوياً للاقتراع السري التفويضي قبل «التحرك الصناعي». الا اننا كنا منقسمين في الرأي حول ذلك.

راح الوزراء يبحثون ما ينبغي ان تكون أولويات «الكتاب الاخضر» التشاوري المقبل. واتفقنا على تركيز الجهد على انتخاب قادة النقابات بالاقتراع السري، والتصويت على التفويض بالاضراب، والرسوم السياسية.

أبدى نورمان تحفظات على فرض الاقتراع الالزامي قبل اعلان الاضراب. وكنا قد خلصنا من قبل الى ان يكون الاقتراع طوعيا. زد على ذلك ان شكوكاً برزت حول قدرة الاقتراع على تقليص عدد الاضرابات وأمدها حقاً، لكنني كنت ادرك تماما المزايا العظيمة لربط التغيير النقابي بمبدأ الديمقراطية الحصينة.

وحرصت على ان تندرج المقترحات الخاصة بالاقتراع على الاضراب في «الكتاب الاخضر» بأسلوب ايجابي.

نشرنا «الكتاب الاخضر» بعنوان «الديمقراطية في نقابات العمال» في يناير 1983.

وبحث الوزراء في شهر ابريل الخطوة التالية التي يتوجب اتخاذها بعد ذلك.

لم نجد صعوبة في اتخاذ قرار لصالح المقترحات المتعلقة بالانتخابات داخل النقابات والاقتراع على الاضراب. لكن برزت قضيتان اثبتتا انهما اصعب بكثير: منع الاضرابات في الخدمات الاساسية والرسوم السياسية.

لقد تميزت حياة بريطانيا في سنوات ما بعد الحرب بكثرة اضرابات القطاع العام وشيوع الفوضى في حياة الجمهور. وكان عام 1982 صعبا صعوبة خاصة. فقد نشب فيه نزاعان في سكك الحديد. واندلع اضراب طويل، باهظ الكلفة، في نظام الرعاية الصحية حول الاجور، وقد بدأ حين انقطع العمال المساعدون عن العمل في مايو، وانهوا اضرابهم في منتصف ديسمبر.

اما التحرك الصناعي في الصناعات المائية فقد زاد من اهمية كامل المسألة، نعني مسألة

السبيل الى معالجة الانقطاع في الخدمات الاساسية. الا ان الصعوبات العملية في معالجة هذه القضية كانت هائلة تماما. فكيف السبيل الى تعريف ماهية «الخدمات الاساسية»؟

واذا اردنا تقديم زيادات في الاجور لضمان اتفاقات «الامتناع عن الاضراب»، فكم سيكلف ذلك دافع الضرائب؟

وما هي عقوبة رفض التقيد باتفاقية «الامتناع عن الاضراب»؟

اما الرسوم السياسية فكانت موضوعا عصيا ثانيا. كان النقابيون يدفعون الرسوم الى الارصدة السياسية التي تحوزها نقاباتهم، وهي تذهب بالاساس، كما اشرت سابقا، لدعم حزب العمال. وكان الدفع يجري على اساس «الاستقطاع»، أي ان عضو النقابة يتبرع بالمبلغ اوتوماتيكياً، الا اذا صرح بالعكس.

في الظاهر، يبدو ان من الإنصاف ان يرتكز نظام الرسوم على مبدأ «الدفع» لا «الاستقطاع»، ودعا البعض الى التغيير. لكن مبدأ «الدفع» كان من شأنه ان يمحق مالية حزب العمال محقاً، نظراً لاعتماد هذا الحزب اعتماداً مفرطاً على موارد النقابات. ولو فرضنا مثل هذا الاجراء فرضا، لبرز، بلا ريب، ضغط معاكس يطالب بتغيير نظام تبرع بعض الشركات للاحزاب السياسية، والتي ينتفع منها، بالطبع، حزب المحافظين.

لم أر ان الحالتين متشابهتان، اذ انه يصعب على اعضاء النقابة في «محل مغلق» ان يتحاشوا دفع الرسوم السياسية، خصوصاً حين يكون رب العمل قد ابرم اتفاقية مع النقابة بـ «تحويل» الرسوم من المستخدمين. اما حملة الاسهم، بالمقابل، الذين لا يوافقون على تبرع شركتهم لحزب سياسي معين، فإنهم يستطيعون إما دعوة مجلس الادارة لمحاسبته على قراراته، او بيع اسهمهم بكل بساطة.

الا ان تمويل الاحزاب السياسية موضوع حساس. ولو تقدمنا بمقترحات راديكالية عشية الانتخابات العامة، فإننا كنا سنتهم بالسعي الى سحق حزب العمال مالياً، وبالجور في مسألة التبرعات المشتركة.

عقدت يوم الثلاثاء الموافق 10 مايو اجتماعا للوزراء حددنا فيه التزاماتنا البرنامجية. فان ادخال مبدأ الاقتراع على الاضراب في مجال الخدمات الاساسية سوف يؤدي، بجلاء، الى تقليل خطر الاضرابات. الا اننا ايضا سنتشاور لاحقاً بصدد الحاجة الى ضبط العلاقات الصناعية في خدمات اساسية معينة بموجب اتفاقات اجرائية كافية، على ان يؤدي خرقها الى تجريد «التحرك

الصناعي » من الحصانة. اما بخصوص الرسوم السياسية، فقد توفرنا على دليل من خلال المشاورات بصدد «الكتاب الاخضر»، على ان هناك تململا واسعا حول عمل نظام التبرعات. واقترحنا التشاور مع «اتحاد نقابات العمال» TUC لنرى طبيعة التدابير التي يبدو مستعداً لاتخاذها، على ان نتخذها بأنفسنا اذا ما احجم هو عن ذلك.

وكان علينا ان نعود الى هذه الأمور كلها بعد الانتخابات، الا اننا حققنا تقدماً ملحوظاً في تقليص السلطة الساحقة للنقابات بدرجة اكبر مما كان ضعاف القلوب يتصورون ان ليس بالوسع تحقيقه ابدا. وبدلا من ان يشكل ذلك كابوساً سياسياً، فإنه لقي أقوى التجاوب من الناخبين.

صياغة السياسة

لكثرة كاثرة من الاسباب يتميز الإعداد للانتخابات بالنسبة للشخص الحاكم بسهولة اكبر مما لو كان في المعارضة. اذ يتوفر على قدر اكبر من المعلومات عن الاحداث المقبلة وبحوز سلطة اكبر لصوغ هذه الاحداث. لكن الاحزاب الحاكمة تعاني ايضا نقاط ضعف، وكان علينا ان نواجه خطرين اساسيين. اولا، ان الوزراء قد يجانبون عادة التفكير السياسي، ويتكلسون على مقاس دوائرهم.

ولما كان عليّ ان اواجه استجوابا صارما من جانب مجلس عموم معاد، في الاغلب، مرتين في الاسبوع، فلم يكن وقوع هذا الخطر واردا بالنسبة لي، اما الآخرون فقد وقعوا فيه.

اما الخطر الثاني فهو ان تنضب افكار الحكومة بعدما تنفذ برنامجها. ومن واجبات الوزراء الحرص على ان لا يحصل ذلك في ميادين مسؤوليتهم، اما واجب رئيس الحكومة فهو الحؤول دون حصول ذلك للحكومة ككل.

ان التفكير المستقبلي الذي يتوجب على كل حكومة ان تقوم به يواجه عقبات رئيسية تتمثل اولا في الكشف غير المخول عن المعلومات من جانب الوزراء او المسؤولين غير الموالين. وقد برزت مشكلة جادة حقا في النصف الاخير من فترة برلمان 79 ـ 1983. اذ طلب جيفري هاو في مارس 1982 من بعض المسؤولين ان يضطلعوا بفحص الانفاق العام البعيد المدى وصولا الى عام 1990، وتبعات ذلك على مستويات الضرائب، وقد وصلني تقريرهم يوم 28 يوليو. وكان وزراء الوزارات المنفقة يميلون الى الاعتقاد ان ذلك ليس سوى تمرين لتهيئتهم في سبيل المزيد من

خفض الانفاق العام. الا ان القصد من التقرير، كان في الواقع، دفعنا جميعاً الى تفحص الاسلوب الذي يمكن بواسطته وقف زخم ثم قلب مسار توسع الدولة والانفاق الحكومي.

واتضح ان التقرير مفرط في التشاؤم. فأكثر السيناريوهات احتمالاً فيه يستصغر الى حد كبير شأن معدل النمو الاقتصادي في الثمانينات. ولزيادة الطين بلة، فإن «الهيئة المركزية لمراجعة السياسة» اعدت تقريرها الخاص كملحق بتقرير وزارة المالية، وقد ضم عددا من الخيارات الراديكالية، التي لم يدرسها احد، لا الوزراء ولا انا. وتقترح الخيارات، مثلا، اجراء تغييرات كاسحة في تمويل نظام الرعاية الصحية وإحداث توسيعات في استخدام الرسوم.

لقد ارعبتني الورقة حقا. وحالما وقع نظري عليها قلت انها لا بد ان تتسرب وتعطي انطباعاً زائفاً بالمرة عما ننوي فعله. وهذا ما حصل بالضبط.

ولما ناقشت الحكومة التقريرين في مطلع سبتمبر، لم تر انهما يتركان انطباعا ايجابيا. فقد كان بمقدورنا التوصل الى استنتاجاتنا الرئيسية بدون مثل هذه الممارسة، واعني بذلك استنتاجنا الداعي الى التوقف عن التفكير في اية التزامات جديدة على صعيد من الانفاق، وان علينا، بوجه عام، ان ندرس مجال السياسات المتغيرة بطرق تؤدي الى ضبط الانفاق العام ضبطا محكما. وأكدت لي اجتماعاتيَ المنفصلة مع كيث جوزيف حول التعليم، ونورمان فاولر حول الصحة والضمان الاجتماعي، انهما ما كانا ميالين بأي حال الى المقترحات الخاصة التي سبق ان طرحت. علما بأن كثرة منها ليست مرغوبة ولا عملية. الا ان كل ذلك لم يوقف هوس وسائل الاعلام. فنشرت مجلة «الايكونوميست» عرضا وافيا لتقرير الهيئة المركزية لمراجعة السياسة. اما «الاوبزرفر» فقد وسّعت الحكاية.

وبعد ذلك نشرت «الايكونوميست» سرداً بمناقشات مجلس الوزراء «ضربة... ضربة». ثم كشفت «الاوبزرفر» ثم صحيفة «التايمز» عن المزيد من المعلومات. وبالطبع كان ذلك يوم عيد مشهوداً عند المعارضة. وهكذا قدر لنا ان نغرق في الاحاديث عن المقترحات السرية والبرامج الانتخابية السرية حتى يوم التصويت وما بعده. وكان ذلك اكبر اصناف الهراء قاطبة.

هناك درسان تعلمتهما من هذه الواقعة، ولن انسى حرفاً منهما قط.

الدرس الاول ان الخصوم السياسيين الذين يحيطون بنا لن يتورعوا عن أي شيء لتشويه وعرقلة تفكيرنا المستقبلي بالسياسة.

اما الدرس الثاني فيتسم بأهمية مماثلة: لا يجوز طرح مقترحات مثيرة للخلاف على مجلس

الوزراء قبل اطلاع وموافقة الوزراء المعنيين بالأمر. واثار ذلك بحدة الدور الذي ينبغي اسناده الى «الهيئة المركزية لمراجعة السياسة».

في الايام الخوالي، كانت هذه الهيئة مصدراً ثميناً لتحاليل عميقة بعيدة المدى ولنصح عملي قيم، الا انها تحولت الى «وزارة الافكار اللامعة» المستقلة، عاملة لحسابها الخاص.

صحيح ان البعض من هذه الافكار رصين، لكن بعضها الآخر ليس عميقا، وكثير منها بعيد تمام البعد عن فلسفة الحكومة.

زد على ذلك ان حكومة تتوفر على احساس واضح بالوجهة المطلوبة لا تحتاج الى النصح من مثل هذه العناصر الاولية. بل ان هذه الهيئة، كما بين الحادث، قد تصبح مصدر احراج اكيد.

ولهذا السبب قررت، بعد الانتخابات بقليل، ان احل «هيئة المستشارين» هذه، وان اطلب الى اثنين من اعضائها الانضمام الى «وحدة السياسة» داخل داوننج ستريت التي عملت معي بصورة وثيقة.

واصبح فرد ماونت الآن رئيس «وحدة السياسة» التابعة لي. اذ كنت من كبار المعجبين بمقالاته الذكية، اللماحة، حتى حين لم اكن اتفق مع وجهات نظره، كما حصل في قضية الفولكلاندز، وقد سررت لما وافق على ان يخلف جون هوسكنز في ابريل 1982. لقد كان «فريدي» يهتم اهتماماً خاصاً بكل ما يندرج تحت عنوان: السياسة الاجتماعية - أي التعليم، القضاء الجنائي، السكن، الاسرة... الخ. وهي امور بت اكرس لها اهتماماً متزايداً في اعقاب اعمال الشغب في المدن عام 1981. وقد اعد لي اواخر مايو ورقة احتوت الخطوط العامة لمقاربة تتعلق بـ «تجديد قيم المجتمع»:

لقد جاءت هذه الحكومة الى السلطة مؤكدة ان ممارسة المسؤولية هي التي تعلم الضبط الذاتي. ولكن في المراحل المبكرة من حياة المرء، فإن تجربة السلطة حين يمارسها الراشدون بصورة منصفة ومتسقة، هي التي تعلم الشباب كيف يمارسون المسؤولية بأنفسهم. يجب ان نتعلم كيف نتلقى الاوامر قبل ان نتعلم كيف نصدرها. ان هذه العلاقة المزدوجة بين الطاعة والمسؤولية هي ما يبلور مجتمعاً حراً، ذاتي الحكم. وفي انهيار هذه العلاقة نقتفي منشأ الكثير من السوءات المستشرية في بريطانيا.

فلو استطعنا اعادة بناء هذه العلاقة، فقد نبدأ باستعادة احترام القانون والنظام، واحترام الملكية، واحترام المعلمين والآباء. لكن اعادة البناء ذاته عملية ذات اتجاهين. فنحن نحتاج، من

جهة، الى اعادة السلطة المؤثرة الى المعلمين والآباء. ونحتاج من جهة اخرى الى ان نقدم للشباب طعم المسؤولية ودورا مفيدا في المجتمع.

في هذه المرحلة كنا بحاجة الى بلورة الافكار لا الاجراءات العملية، وقد بحثنا انا و«فريدي» ما ينبغي ان تكون عليه. ففي مجال التربية مثلا اردنا زيادة سلطة الاباء، وتوسيع التنوع داخل قطاع الدولة، والبحث عن فرص الخروج بمقترحات عملية حول قسائم التعليم. وكنا قلقين من مغبة ضعف المعرفة الذي يبديه كثرة من الاطفال، وبخاصة المعرفة ببلادنا ومجتمعنا وتاريخنا وثقافتنا.

وبالطبع فإن هذه وغيرها من القضايا - شأن كل الأمور العظام - لم تكن مطروحة للتحرك المباشر. الا اننا كنا مقتنعين، فريدي وانا، بأن هناك شيئاً اكبر من الاقتصاد يكمن في قلب رسالة المحافظين، مهما كانت اهمية الاقتصاد ذاته، فثمة التزام بتقوية، او في الاقل عدم تقويض، الفضائل التقليدية التي تمكن الناس من ان يعيشوا حياة ممتلئة، حافلة بالانجاز، دون ان يشكلوا خطرا او عبئا على الغير. تلك هي بداية العديد من الافكار والآراء التي قدر لها ان تهيمن على فترتي الثالثة في الحكم. الواقع انني أنشأت في مطلع يونيو 1982 مجموعة لدراسة كيفية تطوير مثل هذا البرنامج الطموح. وضمت المجموعة كيث جوزيف وويلي وايتلو وجيفري هاو ونورمان تيبيت ومايكل هيزلتاين ونورمان فاولر، ونيل ماكفارلين (كوزير للرياضة). ودعوت جانيت يونغ لتنضم الينا في اكتوبر.

وقد عرفت المجموعة - رسميا - رغم ان التسمية مضللة - باسم «مجموعة سياسات الاسرة»، وقد عقدت اجتماعها الاول في يوليو 1982 لتبدأ عملها التفصيلي. وبرزت كل اصناف الاسئلة في نطاق عملها، بما في ذلك تعديل نظام ضريبة الزوج والزوجة، وقسائم التعليم، والحد من الجريمة، وتوسيع نطاق ملكية البيوت من خلال زيادة الاعفاءات والتنزيلات عن اسعار بيع منازل البلدية. ان الانتقال من صياغة السياسة في الحكومة الى كتابة البيان الانتخابي الحزبي ليس بالأمر الهين قط. ولقد لجأت في عام 1982 الى تجربة خاصة لتذليل المشكلة. ففي سبتمبر كتبت الى الوزراء طالبة منهم اعداد تقرير حول «النظرة المستقبلية الى السنوات الخمس المقبلة» في وزاراتهم. وكان مطلوباً لهذه التقارير ان توجز ما تم تحقيقه، وما هو قيد التحقيق، وما ينبغي تحقيقه بعد.

تلقيت معظم هذه التقارير قبل عطلة الميلاد ودرستها بإمعان خلال العطلة. وكما قيل ذات

مرة عن طعام القطارات البريطانية، فإن هناك تفاوتا كبيرا في النوعية. ليس بالوسع قول الكثير، نسبياً، عن امور المالية، نظرا لأن الاستراتيجية هنا واضحة. والامتحان الحقيقي سيأتي عبر السياسات المطبقة أصلا. كذلك الحال بالنسبة للرعاية الصحية. فالأولوية الكبرى في تلك المرحلة تتمثل في الدفاع عن سجل انجازاتنا وتفسير ما تم تحقيقه، عوضا عن السير على طريق مبادرات جديدة، صعبة سياسياً.

بالمقابل، كان هناك مجال كبير للتفكير الجديد في مجال السكن والحكومات المحلية. ان «حق الشراء» احرز نجاحا هائلا. وبالطبع كلما توسعنا في حقوق ملكية البيوت السكنية على هذا النحو، زادت الصعوبة على حزب العمال في معارضة ذلك. وكنا مستعدين، في مجال العمل، لأن نطبق «برنامج تدريب الشباب» وبحث الخطوة التالية لتغيير انظمة وقوانين النقابات التي ستقودنا اخيرا الى لائحة التشغيل لعام 1984.

اما في مجال التربية والتعليم، فقد ابتدأ كيث جوزيف ما اصبح لاحقا عملية تغيير مديدة. ان القرار حول وجبات المدارس سمح لنا بزيادة الانفاق العام، الى مستوى قياسي حقا، لقاء كل تلميذ، والحصول على افضل معدلات تناسب بين التلاميذ والمعلمين. لكن الموارد الاضافية لا تفعل اكثر من ان تتيح مجالا لتحسين المستويات، الا انها لا تحقق تحسين المستويات. لذلك راح كيث يطالب باجراء تغييرات في اعداد المعلمين. وأخذ يصدر توجيهات جديدة للمنهج الدراسي في المدرسة. وحرصنا ايضا، كيث وانا، على ان نبذل المزيد من اجل زيادة سلطة الآباء في الاختيار، وذلك عن طريق التحري الجاد لامكانات قسائم التعليم، او على الاقل لمزيج من «التسجيل المفتوح» و«تمويل الرأس الواحد» أي نوع من قسائم التعليم التي تنطبق على قطاع الدولة وحده. وحصل زخم جديد في التفكير الجديد في 10 داونتج ستريت، وقام الوزراء بجرد وتقييم سياساتهم. ورغم انني لم اكن اتوقع، في نهاية عام 1982، اية انتخابات عامة مبكرة، فقد شعرت بأن الحكومة تقترب، كما ينبغي لها، لمرحلة الاستعدادات للحملة الانتخابية المقبلة. وكانت هناك وفرة من الاحتمالات لحصول احداث سيئة، لكن موقفنا السياسي العام كان متينا والآفاق الاقتصادية في تحسن.

الواقع انني أمرت قبل نهاية ذلك العام بكثير، بانشاء مجموعات السياسة الحزبية لدراسة هذه وغيرها من المقترحات لادراجها في البيان الانتخابي للحزب. وسرعان ما بدأت التكهنات حول موعد الانتخابات.

العودة الى الداردون بلل

الفصل الحادي عشر

خلفية الحملة الانتخابية لعام 1983 ومسارها

البيان الانتخابي

ان الأهمية المركزية التي يحتلها البيان البرنامجي في الانتخابات العامة البريطانية غالباً ما تثير عجب المراقبين الأجانب كأمر غريب بعض الشيء. لكن البرامج الحزبية في بريطانيا ظلت تكتسب اهمية متعاظمة باطراد على مدى السنين، وباتت اكثر تفصيلاً من ذي قبل. اما في الولايات المتحدة او اوروبا القارية فان «البرامج» الحزبية لا تتمتع بمثل هذه السلطة، ولذلك لا يدرسها الناس دراسة مدققة. وحتى في بريطانيا نفسها نجد ان البرامج الانتخابية لم تصبح ملأى بالاقتراحات المفصلة الا منذ عهد قريب.

ان اول برنامج انتخابي لحزب المحافظين يتمثل في خطاب روبرت بيل عام 1835 لناخبيه في تاموورث. وعلى كل ما في هذا «البرنامج» من اختلافات بيّنة، فانه ينطوي على معْلم اساسي مشترك مع البرامج الانتخابية لحزب المحافظين في يومنا هذا: فالآن، كما هو من قبل، ليس البرنامج سوى البيان الخاص بزعيم الحزب عن سياسته بالذات.

انني لم أغرق في متاهات الجهاز المتشعب من اللجان والنظم الداخلية الحزبية التي تجعل من صياغة برنامج حزب العمال والمصادقة عليه كابوساً حقيقياً. ولكن زعيم الحزب لا يستطيع ان يملي ارادته على كبار أقرانه، فبقية اعضاء الحكومة، يحتاجون جميعاً الى الاحساس بالالتزام بمقترحات البرنامج، وعليه لا بد من اجراء قدر كبير من التشاور معهم.

بحثت المسألة مع سيسيل باركينسون واتفقنا على ان جيفري هاو هو الشخص المناسب للاشراف على صياغة البرنامج، والواقع ليس ثمة من مؤمن عميق بفضائل التشاور اكثر من جيفري.

لقد كان من الضروري ابعاد وزارة المالية عن مجلس حرب الفولكلاندز، لذلك رحب جيفري

الآن بهذه الفرصة لتوسيع دوره. فهو يتوفر، بوصفه وزير المالية، على الأقدمية والخبرة للاشراف على العمل اللازم لصياغة السياسة. وحين اعود بذاكرتي الى تلك الأيام أجد ان هذا الترتيب نجح في تحقيق هدف واحد من اهدافه ـ لتخفيف العبء عني ـ اما ما عدا ذلك فقد أدى الى خلق معوقات كبيرة، كما سنرى. لذلك قررت في عام 1987 ان اشرف على اعداد البرنامج بنفسي.

بدأت العملية كلها قبل عام واحد تقريباً من الانتخابات.

فيوم السبت الموافق 19 يونيو 1982 صادقت على انشاء جماعة السياسة الحزبية. بهدف تشخيص «مهمات الادارة المحافظة خلال بقية العقد. وبلورة المقترحات للعمل حيثما أمكن. او تشخيص المواضيع اللازمة للبحث اللاحق، حيثما لم يكن ممكناً».

لقد تصورنا في البداية انشاء احدى عشرة مجموعة من هذا النوع، الا ان هناك مجموعتين لم تتشكلا قط. اذ تخلينا عن فكرة مجموعة «التعديلات الدستورية»، لأني شعرت حقا انه لم يكن ثمة شيء مهم يقال في هذا الموضوع. اما نقاط انطلاق «توسيع الخيار» فقط بدت غامضة اكثر مما ينبغي. (عولجت هذه الفكرة بتفصيل افضل من جانب مجموعات اخرى). اما المجموعات التسع التي انشأناها فعلاً فقد غطت ميادين: البطالة، والمشاريع، وشؤون الاسرة والمرأة، والتعليم، والمدن، والقانون والنظام، وفخ الفقر، والمجموعة الاوروبية. والصناعات المؤممة والنقل في المدن. وقررنا ان يكون على رأس كل لجنة برلماني ـ نائب او لورد ـ يساعد في اختيار اعضاء لجنته من بين الناس ذوي التفكير المحافظ في عالم المال والأعمال والتعليم العالي، والخدمة الطوعية والحكم المحلي. وابتغاء الحفاظ على اطلاع مجلس الوزراء بما يدور، تقرر ان يحضر اجتماعات هذه اللجان المستشارون الخاصون للوزارات المعنية. (ان المستشارين الخاصين هم موظفون يعينون تعييناً سياسياً، وبالتالي فهم متحررون من قيود الحيدة السياسية التي تقيد استخدام الموظفين الآخرين لمثل هذه الأدوار). اما اعمال السكرتارية والبحث فقد تولاها اعضاء قسم الأبحاث لدى حزب المحافظين.

كانت لهذه اللجان، بالأساس، غايتان، الاولى والأهم، هي زجّ الحزب كله في تفكيرنا حول المستقبل. وأظن انها نجحت في بلوغ هذه الغاية. اما الغاية الثانية فهي الخروج بأفكار جديدة للبرنامج، لكن لسوء الحظ فشلت في أداء هذه المهمة.

فقد تطلب الأمر، لهذا السبب او ذاك، مدة اطول مما ينبغي لايجاد الرئيس المناسب والتوازن الصحيح لبنية اللجان. اذ لم تبدأ اللجان العمل فعلاً الا في اكتوبر او نوفمبر 1982 ـ

بينما كنا بالأصل نأمل، بتفاؤل، ان يبدأ عمل اللجان في يوليو. ولم تنته اللجان مع رفع تقاريرها الا في نهاية مارس 1983، لكن الحكومة في ذلك الوقت كانت قد قطعت شوطاً كبيرا في بلورة السياسة. وكان هناك ايضاً مشكلة الغرور البشري، مشكلة الرغبة في إظهار انك مطلع على الخفايا الحزبية الداخلية، فكثيرا ما تسربت المقترحات الى الصحافة. بل ان صحيفة «التايمز» نشرت عرضاً مفصلاً لتقرير لجنة سياسة التعليم.

الواقع ان المقترحات الجريئة حقاً في اي برنامج انتخابي لا يمكن ان تتطور الا بصورة تدريجية على امتداد فترة زمنية طويلة. اما الاعتماد على افكار لامعة تبرز في آخر لحظة فانه يقودنا الى مغامرة الخروج ببرنامج مفكك، عصي على التطبيق. وعليه فان العمل الحقيقي لصياغة برنامج 1983 جرى في 10 داونج ستريت وفي الوزارات.

كان فرد ماونت، رئيس «وحدة السياسة» في 10 داوننج ستريت، مؤهلاً بحكم موقعه هذا، لصياغة مسودة البرنامج، بل كان يتمتع ايضا بموهبة فريدة تناسب هذه المهمة، وقادرا على رؤية اسلوب تفكير كل من الوزراء، من خلال تقارير «النظرة المستقبلية» التي رفعها كل واحد منهم الي في نهاية عام 1982.

واتخذنا الخطوة التالية في فبراير 1983، حين كتب جيفري هاو الى زملائه في مجلس الوزراء، طالبا منهم ان يرسلوا اقتراحاتهم للبرنامج الانتخابي في موعد لا يتجاوز ابريل، ليصار عندئذ الى قبول ما قدموه، وتكثيفه او رفضه من جانب مجموعة اصغر من الوزراء والمستشارين ترتبط بي مباشرة. وستسلط المالية نظرة فاحصة على تكاليف المقترحات. هذه فائدة اخرى من اضطلاع جيفري بالعمل عن كثب. بحيث يمكن لنا ان نقول، خلال الانتخابات، ان كل اقتراحاتنا قد أخذت بعين الاعتبار في آخر «كتاب ابيض» عن الانفاق الحكومي. ولما كنا نتوقع ان يصير التمايز بين حسن تدبير المحافظين وتبذير العمال قضية مركزية في الحملة الانتخابية، فقد كان لذلك معنى سياسي الى جانب معناه الاقتصادي.

وعمل «فريدي» (فرد ماونت) وجيفري هاو، وآدم رايدلي، المستشار الخاص لجيفري، بصورة مكثفة لمراجعة المسودة الاولى التي وضعها فريدي خلال شهر مارس ومطلع ابريل. ثم انضم اليهم في ما بعد سيسيل باركينسون، وكيث جوزيف، ونورمان تيبيت وديفيد هوويل، وبيتر كروبر (مدير قسم الأبحاث لحزب المحافظين) في عطلة نهاية الاسبوع يومي 9 و10 ابريل، ليدرسوا ما رفعته الوزارات من توصيات دراسة مستفيضة.

وبنهاية ابريل، حصلنا على مسودة شبه كاملة، رحت اعمل عليها مع جيفري وسيسيل، و« فريدي » وآدم، في تشيكرز يوم 24 ابريل.

بعد ذلك بوقت قصير، اجتمعت اللجنة الاستشارية للحزب حول السياسة، برئاسة كيث جوزيف، لتضع على البرنامج خاتم الموافقة الحزبية النهائية.

مما يثير الاهتمام حقاً في ضوء الأحداث التالية، ان النقد الأساسي جاء من اثنين من ممثلي « لجنة 1922 » ممن رأوا اننا لم نقم بعمل كاف لاصلاح نظام الضرائب العقارية. وما ان حل يوم الأربعاء، الموافق 4 مايو، حتى ارسلنا فصول مسودة البرنامج الى الوزراء فرادى للتدقيق والموافقة. وأدخلت تعديلات طفيفة واخيرة في آخر اجتماع لدراسة الاستراتيجية قبل الانتخابات، في تشيكرز، يوم الأحد التالي، ليصير البرنامج بعدها جاهزا للتوجه الى المطابع. واخيرا رُفع البرنامج الى اجتماع وزاري غير رسمي بصيغة مسودة طباعية.

تنقسم اهم تعهدات البرنامج الى ثلاثة اقسام: اولاً، الوعد بتعجيل نقل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) وهذا اجراء جوهري بالنسبة الى كامل نهجنا الاقتصادي. وتعهدنا، في حالة انتخابنا، ببيع شركة الهاتف البريطانية « بريتيش تيليكوم » والخطوط الجوية البريطانية « بريتيش ايروايز »، وأقسام هامة من شركة الفولاذ « بريتيش ستيل »، وبناء السفن، وشركة ليلاند، اضافة الى اكبر عدد ممكن من المطارات. وستتحول المصالح النفطية الساحلية لشركة الغاز البريطانية « بريتيش غاز » الى القطاع الخاص. كما سيحظى الرأسمال الخاص بمجال في شركة الحافلات الوطنية.

كان هذا برنامجاً طموحاً، اوسع بكثير مما كنا نعتقد قبل اربع سنوات حين تسلمنا زمام السلطة.

اما المجموعة الثانية المهمة من التعهدات البرنامجية فتتعلق بتغيير قوانين النقابات العمالية. فاعتماداً على المشاورات التي اجريناها حول « كتابنا الأخضر » المتعلق بديمقراطية النقابات، وعدنا الناخبين بوضع تشريع ينص على لزوم الاقتراع السري لانتخاب الهيئات القيادية في النقابات، والتصويت قبل بدء الاضراب، وبخلافها تفقد النقابة المعنية حصانتها.

وكما أشرت من قبل كان ثمة تعهد حذر ايضاً بدراسة وضع تشريع حول الرسوم السياسية في النقابات وحول الاضرابات في فروع الخدمات الأساسية. الا ان الحذر كان مبرراً، وقصرنا التشريع على المسألة الاولى. وبينما كان حزب العمال يعد بنقض تغييراتنا النقابية القديمة، كنا

نحن نمضي قُدما الى تحقيق تغييرات نقابية جديدة. لقد كان التمايز حاداً وكنا واثقين من ان الناخب سيحترم الحقيقة.

اما المجموعة الثالثة من المقترحات البرنامجية فتتصل بالحكم المحلي. لقد وعدنا، بوجه خاص، بالغاء مجلس بلدية لندن الكبرى (GLC)، ومجالس بلديات المناطق الحضرية، مسندين وظائفها (المقلصة اصلاً) الى مجالس اقرب للشعب - اي بلديات لندن، والمناطق الادارية الاخرى التابعة للعاصمة. لقد أدهش الاقتراح معظم الناس، وعليه فقد جرى تصويره كاجراء هزيل، صيغ في اللحظة الاخيرة دون ترو كبير. الا ان الحقيقة مغايرة تماماً.

ففي العام السابق درست احدى اللجان التابعة لمجلس الوزراء هذه القضية دراسة وافية وأوصت بالالغاء. رغم ان تجربة التسريب السابق للمعلومات دفعتني الى الإحجام عن رفع المسألة الى مجلس الوزراء للاعتماد النهائي، الا قبل فترة قصيرة من الانتخابات. ووعدنا ايضا بادخال ما صار يُعرف باسم «سقف الدفع» وهو تشريع يتيح لنا الحد من اسراف المجالس البلدية المفرطة الانفاق، خدمة لمصالح دافعي الضرائب المحلية ومصالح الاقتصاد عموماً.

ورغم ان البيان الانتخابي دفع ببرنامجنا خطوات الى الأمام، فانه لم يكن تلك الوثيقة المثيرة. فالسنوات الاولى من الادارة المحافظة هيمنت عليها معركة التضخم، ومعركة اخرى من نوع مغاير في جنوب الاطلسي (أي حرب «الفولكلاندز» - المترجم). ورغم عظمة الانجازات المحققة، فان القضايا المتعلقة بالاقتصاد والدفاع ليست عموماً من النوع المولد لمواد الاثارة في البيانات الانتخابية.

اما السياسة الاجتماعية فهي مختلفة تماماً، الا اننا لم نبدأ بتوجيه انظارنا الى هذا الميدان الا أخيراً. علماً بأنه سيكون مجالاً متزايد الأهمية في حياة البرلمانين التاليين. وبهذه المناسبة على الأقل، كانت يدا جيفري هاو زوجاً من الأيدي الأمينة اكثر من اللزوم. وقد خاب أملي بعض الشيء، رغم اني استطيع ان ارى تكتيكياً، معقولية الخروج ببرنامج انتخابي مروّض، وتركيز جهودنا على تعرية جموح حزب العمال.

ولعل اهم ميزة في البرنامج الانتخابي كانت تتمثل في ما لم يحتويه، لا العكس. فهو لم يعد بتغيير الاتجاه او ابطاء الخطى. ولم يفسح اي مجال لانصار الاشتراكية او النزعة التعاونية. وقد عرضت في مقدمة البرنامج رؤيتي الخاصة لبريطانيا والبريطانيين، بوصفهم «... سلسلة عظمى من الناس، تمتد الى الماضي السحيق، وتمتد الى المستقبل. وترتبط كل حلقات السلسلة بايمان

مشترك بالحرية وبعظمة بريطانيا . ان الكل مدرك لمسؤوليته الخاصة في تقديم المساهمة لكل من هذين » .

هل كنت مصيبة في الاعتقاد بأن هذه هي روح العصر؟ ام ان الاشتراكية هي ما يرغب فيه الناس حقاً؟

ان الناخبين سيقدمون الجواب على ذلك عما قريب .

تخطيط الحملة

خصصت كامل نهار الأربعاء الموافق 5 يناير 1983 لبحث استراتيجيتنا للانتخابات العامة . ولما كان ذلك يوم عطلة ، فقد عقدنا الاجتماع في تشيكرز ، وهو مكان مريح ، ملائم للتأمل في الأشياء والبت بها .

امضيت النصف الاول من الصباح مع سيسيل باركينسون ، ومايكل سبايسر (نائب رئيس الحزب) ، وايان جاو ، وديفيد وولفسون . وتوصلنا الى قرارات ظرفية حول عدد من المسائل العملية .

وكان من بين اهم الأشياء المطلوب اقرارها هو تحديد من يرافقني في جولتي الانتخابية .

لقد استأجرنا حافلة أعدت اعدادا خاصا لتجوب بي البلاد . وحاولنا ان نختار فريقاً بأصغر قوام ممكن ، علماً بان عدد الذين كانوا في الحافلة ايام الانتخابات الفعلية بدا لي كبيرا جداً . واخترت سكرتيري الشخصي ، ايان جاو ، بطبيعة الحال ، على ان يحل محله مايكل سبايسر في الأيام التي ينشغل فيها بمواعيد في دائرته الانتخابية . وكان ديريك هاو او طوني شريمزلي يقومان بالتناوب بوظيفة السكرتير الصحافي . واخترت جون ويتنجديل ـ وكان في الثالثة والعشرين من العمر وقتذاك ـ ليتولى اعمال البحث ، وقد صار بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ سكرتيري السياسي . واخترنا من داوننج ستريت أليسون وارد ، وتيسا جيسمان لطباعة الخطابات ، في حين تتولى واحدة من « فتيات غرفة الحديقة » ابقاء صلتي دون انقطاع مع 10 داوننج ستريت في حالة حصول طارئ يلزم اخطاري به .

واخيرا ، وليس آخرا ، سترافقني ايضا ابنتي كارول ، التي كتبت ونشرت يوميات الحملة . اما هارفي توماس فسيمضي لوضع ترتيبات الاجتماعات واستطلاع الصحافة ، بينما تتولى زوجته

طباعة النصوص لجهاز « الأوتوكيو » (الملَقن الآلي)، الذي صرت استخدمه الآن في كل الخطابات الهامة.

ان السفر في الحافلة متعب تماماً، لكننا نعرف ان ذلك سيتيح لنا الحصول على تغطية افضل في صور الصحافة وأفلام التلفزيون. وسيتسنى لي، في الغالب، ان استقل الطائرة او اركب القطار متوجهة الى الموضع الذي تبدأ منه الجولة، مستخدمة فسحة السفر هذه لوضع رؤوس اقلام للخطابات ولقراءة تقارير الاطلاع.

في تلك الأمسية، درسنا ترتيبات الاشراف على وحدة المراسلة التي ستُقام للتعامل مع بريدي خلال فترة الحملة الانتخابية. وقررت ان اسأل السير جون ايدن، وهو وزير سابق لم يرشح نفسه لاحقا للبرلمان، ان يتولى هذه المهمة. وكانت هناك ايضا قضية تحديد من يعمل في « لجنة مسائل السياسة » في المكتب المركزي، والتي تقام في كل انتخابات لتقديم أجوبة رسمية عن الاسئلة الصعبة التي تثار بوجه مرشحينا. وخلصت الى ان آنجوس مود، الذي قرر التنحي عن عضوية البرلمان، هو الشخص المثالي لرئاسة هذه اللجنة.

وانضم إلينا في وقت لاحق من ذلك الصباح في تشيكرز أشخاص بارزون آخرون من اعضاء « المكتب المركزي » (لحزب المحافظين - المترجم) ليرفعوا التقارير عن خططنا. هناك صعوبة تبرز في كل انتخابات وهي توقيت اصدار « مرشد الحملة » وهو كتيب شهير حقاً يضعه « قسم الأبحاث التابع لحزب المحافظين » - بل هو في الواقع موسوعة وقائع سياسية يستخدمها الناس من كل التلاوين والمعتقدات السياسية، بما في ذلك الصحافيون اليساريون، الأكسل من ان يقوموا بأبحاثهم الخاصة.

ان ظهور « مرشد الحملة » يطلق شرارة تكهنات انتخابية.

وقررنا ان نحدد شهر يونيو موعداً لنشره، رغم ان احتمال اجراء الانتخابات في موعد أبكر من ذلك يعني ان علينا اصداره بعجلة اكبر كي يكون متاحاً للحملة في مايو.

وبحثنا أمر غيره من المطبوعات اللازمة للتوزيع في الدوائر الانتخابية. وكان تقرير « لجنة الحدود » (حدود الدوائر الانتخابية - المترجم) جاهزاً. ورغم ان الحزب من شأنه ان يستفيد فائدة كبرى من مقترحات هذه اللجنة حول اعادة توزيع المقاعد، فقد كان من الصعب على الحزب، بالمثل، تشخيص المقاعد الهامشية الحاسمة التي قد نخسر فيها الانتخابات او نربحها. وكان من الضروري ان نركز الجهود على الدوائر « الهامشية »، او المتقاربة القوى.

وبحثنا كيف نتعامل مع التلفزيون. الذي سيكتسب في هذه الحملة اهمية اكبر بما لا يقاس من الانتخابات السابقة، رغم ان تأثير التلفزيون الصباحي (برنامج فترة الفطور) كان اقل من المتوقع في الغالب وجاءنا جوردون ريس من الولايات المتحدة ليساعدنا في هذا الجانب من الحملة. وكان جوردون قد عمل منتجاً تلفزيونياً وهو يتوفر على معرفة فريدة بهذا الجانب الاعلامي. وكان يتفهم الذوق الشعبي تفهماً دقيقاً. وهو امر غريب على رجل تقتصر وجبات طعامه الرئيسية على الخمر والسيجار. كما انه كان رجلاً مرحاً، بشوشاً على الدوام، ولم يتأخر لحظة عن اشاعة البهجة لدى الآخرين ايضا. الواقع انه في هذه المناسبة - وهي المناسبات القليلة جدا التي اتذكر انني اختلفت فيها مع جوردون - دعانا الى القبول بل التأهب لاجراء سلسلة من المناظرات التلفزيونية بيني وبين مايكل فوت. ثم بيني وبين قادة «التحالف» (بصورة منفصلة). وكان هذا اقتراحا استثنائياً. فرؤساء الحكومة البريطانيون ما كانوا يقبلون اجراء مناظرات انتخابية من هذا النوع. والحساب الكامن وراء ذلك، عادة، هو انهم لن يكسبوا منها شيئا، من ناحية، بل يخسرون منها الكثير، من ناحية اخرى.

ولما كانت مكانتي في استطلاعات الرأي تفوق كثيرا مكانة مايكل فوت، فان «المعتقد الجامد» اياه - حسب رأي جوردون - كان خاطئاً هذه المرة، وكان بوسعي ان اكسب الكثير من المواجهة التلفزيونية.

رفضتُ الفكرة.

كنت امقت الطريقة التي تتحول بها الانتخابات الى «سيرك» اعلامي.

زد على ذلك انني، كما سبق ان قلت، لا استصغر شأن مايكل فوت كمساجل قدير، غير ان القضايا المطروحة اهم من ان تُختزل الى «عضة قوية» او رياضة التقاتل حتى الموت.

لقد كانت منظمات الحزب واحدة من ثرواتنا العظيمة في هذا المجال. وقد اجترح سيسيل باركينسون الأعاجيب لـ «المكتب المركزي». اذ ضبط مالية الحزب ورتبها خلال عام من توليه الرئاسة، وكان هذا ضروريا، لأن رصد الموارد في منتصف فترة الحكم هو السبيل الوحيد الذي يتيح لك ان تنفق انفاقا هائلاً كذلك الذي تقتضيه تكاليف حملة الانتخابات العامة.

كما ان سيسيل جلب اناساً قديرين جدا. واستطاع بيتر كروبر، ان يعيد استخدام معايير حيوية في «قسم الأبحاث». اما طوني شريمزلي، المسؤول عن العلاقات مع الصحافة، فقد كان صحافياً ذا قدرات مهنية عالية وموهبة كبيرة، وكان يشاطرني نظرتي الخاصة، ولكن لسوء الحظ

كانت تلك آخر حملة يشارك فيها ـ فقد كان ، ربما منذ ذلك الحين ، مصاباً بمرض عضال .

وكان سيسيل قد وضع كريس لوسون في موقع المسؤولية عن « قسم التسويق » الجديد ، الذي يتولى الأبحاث في مجال استطلاع الرأي والدعاية والاعلان ، ان كريس هو صنف نادر ومفيد من البشر ، وهو رجل اعمال يمتلك غرائز سياسية نافذة .

في عصر ذلك اليوم قدم لنا تيم بيل ورقة تلخص نقاط ضعف وقوة مواقعنا ، بالاستناد الى استطلاعات الرأي العام . وكان تيم يتوفر على مجموعة من مجسات حساسة يلتقط بها الأجواء خيراً من معظم السياسيين . فبوسعه ان يلتقط بسرعة اكبر من عداه اي تغير في المزاج العام للشعب . وكان يدرك ، خلافاً لمعظم رجال الاعلانات ، ان تسويق الأفكار شأن مختلف تماماً عن تسويق الصابون .

لقد انطلق تيم لصياغة استراتيجية الاتصالات التي تقوم على فكرة رئيسية جوهرها « مواكبة التغيير » ، مع اسلوب رحبت به ترحيبا كبيرا . والحكمة في هذا الاسلوب تكمن في الاحساس بأن حكومة المحافظين ، لا احزاب المعارضة ، هي القوة الراديكالية في المجتمع البريطاني .

وكما بينا بأنفسنا عام 1979 ، ليست هناك من شعارات قديرة بالنسبة للمعارضة افضل من شعار « آن اوان التغيير » . وقد أوضح تيم ان بامكاننا ان نحرم حزب العمال من ذلك الشعار وان نقلب الحجة عليه .

عقدنا اجتماعاً آخر لنهار كامل حول استراتيجية الانتخابات العامة في تشيكرز يوم الخميس الموافق 7 ابريل .

كان اعداد البرنامج الانتخابي اذ ذاك في مراحله الختامية ، وكان القلق يساورني من ان تخطيط الحملة يجري في مكان آخر منفصل . لم يكن في وسعنا ان نفعل شيئا حيال ذلك . فالأعضاء الاساسيون في فريق « المكتب المركزي » ، الى جانب تيم بيل وفريدي ماونت ، وديفيد وولفسون وايان جاو ، انا ، راحوا يراجعون اسلوب ومحتوى الحملة ، ثم دوري انا فيها بوجه خاص .

وكانت التكهنات الآن حول اجراء انتخابات عامة مبكرة على اشدها ، ولم يكن بوسعي ان افعل الكثير ، بل لم يكن بمقدوري ان افعل اي شيء لمنع ذلك ، الا اذا استبعدت قطعياً نبأ اجراء انتخابات مبكرة ، وهو بالطبع حماقة تامة لا يمكن لي ان ارتكبها .

لقد سبق ان اعلنت للجمهور انني لن اتوجه الى البلاد قبل نهاية عامنا الرابع ، ولم أخف في

هذا الاجتماع حقيقة ان نوازعي الخاصة تناهض الانتخابات المبكرة، فقد كان ذهني ميالاً الى اجراء انتخابات في اكتوبر. ومن المؤكد ان الحجة توازنت توازنا مستقراً في آخر الأمر. فلو كنا سننتظر اكثر من ذلك، لبرز خطر داهم يتمثل في بدء تحول الاستطلاعات لصالح حزب العمال، وبالتالي فان أفق تطبيق سياساتهم الاقتصادية غير المسؤولة سيضعف الاسترليني ويعرقل الاستثمارات. ومن الصحيح ايضا، مثلما تعلم جيم كالاهان هذا الدرس بثمن باهظ حين ارجأ الانتخابات في خريف 1978، ان السياسة حافلة «بوقوع اللامتوقع». اما على الطرف الآخر من الحجة ذاتها فقد كنت مقتنعة من اننا نشهد الآن انتعاشاً اقتصاديا مستديماً، وانه سيستمر في الترسخ اذا ما انتظرنا اكثر من ذلك، وبالطبع كلما كانت الأخبار الاقتصادية الطيبة اكثر رسوخا، كان موقفنا افضل.

الا ان الاعتبار الأقوى، لدى اختيار موعد الانتخابات يتصل، بالطبع، بمسألة القدرة على الفوز من عدمها. وفي يوم الاحد، الموافق 8 مايو (ايار) عقدنا الاجتماع النهائي في تشيكرز وحضره سيسيل باركينسون، ووِيلي وايتلو، وجيفري هاو، ونورمان تيبيت، ومايكل جوبلينج، وفرد ماونت، وديفيد وولفسون، وايان جاو. كانت قد اجريت انتخابات للحكم المحلي يوم الخميس، الموافق 5 مايو، وكانت نتائجها، كما كنا نعلم، لتنبئنا بالكثير عن آفاقنا في الانتخابات العامة. موظفو المكتب المركزي عملوا بدأب لكي يقدموا لنا تحليلاً كومبيوترياً مفصلاً نهاية الاسبوع. كما توفرت لنا قرائن اخرى عبر مختلف استطلاعات الرأي العام.

وحتى حينما جال بنا سيسيل باركينسون في ثنايا المعلومات التي جمعها المكتب المركزي، استشعرت ريبة تحوم حول آفاق نجاحنا، وتساءلت ان كانت حسنة بما فيه الكفاية. كنت بحاجة الى شيء من اقناع، فالدعوة الى اجراء انتخابات قرار جسيم، وهو امر متروك لرئيس الحكومة وحده، حسب العرف الدستوري، بصرف النظر عن حجم النصح المتوفر. وكان ذلك بالطبع قراراً لم يسبق لي قط ان اتخذته.

دعا سيسيل وآخرون الى الانتخابات في يونيو. وقيل ان المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ستبدو افضل بقليل عند ذاك مما ستبدو عليه في الخريف، لأن التضخم مرشح للارتفاع في النصف الثاني من السنة. ولعل من المرجح ان نواجه انتخابات تكميلية فرعية في كارديف، ان لم نجر الانتخابات مبكراً، ذلك ان القوميين الويلزيين كانوا يهددون بإزاحة الادارة الملكية، ولا سبيل لنا الى وقفهم. فالانتخابات الفرعية عصية على التكهن، وهناك خطر ان تنطلق عربة حزب

آخر اذا ما اقنعت بالتحرك. الا ان الحجة التي أثَرت فيّ اكثر من سواها هي تلك المتعلقة بمستوى «حمّى» الانتخابات. فالتكهنات كانت تتنامى بصورة غير معقولة. ولو توجهت الى البلاد في يونيو لاتهمت بأنني «أضرب وأهرب»، اما اذا ارجأت الانتخابات فان نفس هؤلاء النقاد سيتهمونني بـ «التشبث بالسلطة»، ولعل اكثر الأمور ضرراً هو ان تظهر بمظهر من يخشى وضع تفويضه على محك الاختبار.

تقضي الأعراف القديمة بأن تجرى الانتخابات يوم خميس، فاذا قررنا الشروع بها في يونيو، فأي خميس نختار؟

ومن جديد انجز سيسيل و«المكتب المركزي» الواجبات المدرسية البيتية، فأعدوا قائمة بالأحداث المقبلة. وبدا من ذلك ان ثاني خميس في يونيو هو الأنسب، رغم ان ذلك يعني ان الحملة ستتضمن يوم عطلة رسمية ـ وهو شيء يود منظمو الحملات الانتخابية ـ تحاشيه، نظراً لأن من العسير تماماً خوض الحملة في نهاية الاسبوع. لكن مهرجان الخيل في آسكوت بدأ في الاثنين اللاحق، ولم اكن احبذ فكرة ان تمتلئ شاشات التلفزيون خلال الاسبوع الاخير او النهائي من الحملة بصورة الرجال المتأنقين والسيدات في القبعات الغرائبية، بينما نحن نجوب البلاد حاثين الناس على التوجه الى صناديق الاقتراع والتصويت لحزب المحافظين. وعليه، اذا كنا نريد البدء في يونيو، فان علينا اختيار التاسع منه، لا السادس عشر ولا الثالث والعشرين.

كانت تلك حججاً مقنعة. الا اني لم احزم امري نهائيا في ذلك النهار، وعدت الى رقم 10 وانا مقتنعة اقتناعا مؤقتاً هشاً، ليس الا. كنت افضل النوم حين اواجه اتخاذ قرار جسيم.

العمل الناقص

في الصباح التالي، قبيل السابعة بقليل، اتصلت هاتفياً بالموظف الخافر في الطابق الارضي طالبة منه ان يبلغ سكرتيري الشخصي روبن تايلر، بأن يأتي اليّ فور وصوله. كان على روبن ان يرتب لي لقاء مع الملكة في ضحى ذلك اليوم. لقد قررت ان اسعى الى حل البرلمان والتوجه الى ناخبي البلاد يوم الخميس الموافق 9 يونيو.

كان يتوجب الآن عمل الكثير. التقيت بـ «رئيس العرفاء» ورئيس الحزب لأخبرهما بقراري، ودعوت مجلس الوزراء الى اجتماع خاص عند الساعة 11 و15 دقيقة، ثم توجهت الى

القصر الملكي في الساعة 12 و25 دقيقة. وامضيت بقية يومي في بحث الاستعدادات النهائية للحملة الانتخابية وللبرنامج الانتخابي، وتسجيل المقابلات.

وكان علينا ايضا اتخاذ بعض القرارات الهامة بصدد اعمال الحكومة في البرلمان. وتعين ان ننحي جانباً قضيتين اساسيتين ـ هما قضية المواصلات اللاسلكية، وقضية الشرطة والدليل الجرمي ـ رغم انه كان بوسعنا، بالطبع، ان ندرجها ثانية اذا شكلنا الحكومة المقبلة. اما اللائحة المالية فكان يتوجب اقرارها كقانون قبيل حلّ البرلمان، فبدونها تنقضي صلاحية الحكومة في فرض الضرائب.

وابتغاء لضمان اقرارها بسرعة، توجب علينا ان نفاوض المعارضة. لكن حزب العمال كان سخيفاً. اذ قدم لنا هدية الوداع بارغامنا على التخلي عن عدد من التخفيضات الضريبية المقترحة في اللائحة المالية، بما في ذلك رفع العتبة التي يبدأ منها المعدل الأعلى لضريبة الدخل، ومقدار الاعفاء الضريبي بالنسبة للرهون العقارية. وبدوا سعداء بختم حزب العمال بخاتم حزب الضرائب العالية، شأننا نحن ايضاً.

توجب علي ايضاً ان اتخذ بعض القرارات بصدد ارتباطاتي المقبلة كرئيسة حكومة، وبالأخص الاجتماعات المقررة سابقاً مع الزوار الأجانب: أيهم ينبغي ان اقابل، اذا قابلت؟

الغينا عددا من الاجتماعات، الا اني واصلت الالتزام بالكثير مما هو مقرر في يوميات العمل. فيوم الاربعاء الموافق 11 مايو اجريت محادثات وتناولت الغداء مع روبرت ملدون، رئيس وزراء نيوزيلاندا، الذي اثبت انه صديق صدوق لبريطانيا خلال أزمة الفولكلاندز. وفي مساء اليوم ذاته، قابلت الكسندر سولجنتسين وقرينته. لقد وجه هذا الرجل الشجاع رسالة جاءت في اوانها الى الشعب البريطاني، ووصف فيه انصار نزع السلاح من طرف واحد بأنهم «سذج».

وبقيت مسألة اخرى تتعلق بما اذا كان علي الذهاب الى الولايات المتحدة ام لا حول قمة «السبعة الكبار» المقرر عقدها في وليامزبرج بنهاية مايو. وقررت في الحال ان علي ان الغي زيارتي المقررة الى واشنطن يوم 26 مايو لاجراء محادثات ما قبل القمة مع الرئيس ريجان. اما بالنسبة الى قمة وليامزبرج ذاتها، فقد كنت افكر بالمشاركة فيها، الا اني ابقيت خياراتي مفتوحة في تلك اللحظة. ينبغي على السياسيين ان يحرصوا دوماً على تجنب الظهور بمظهر من يمضي مع نظرائه الأجانب وقتاً اكثر مما يقضيه مع ابناء بلده، ويصدق ذلك على ايام الانتخابات اكثر من سواها. لكن القمة كانت هامة في حد ذاتها، ان لم يكن لشيء فعلى الأقل لكون

الرئيس نفسه سيترأسها. زد على ذلك انها ستُظهر بريطانيا في دور دولي قيادي وتضفي مباركة دولية على نوع السياسات التي تتبعها.

وبدأنا حملتنا، عمداً بعد شروع الأحزاب الاخرى بها.

فالناخبون سرعان ما يضجرون من التهييج السياسي الحزبي المتصل، ومن الضروري الا يبلغ المرء الذروة مبكراً. والحالة المثالية تقضي بأن نحتفظ بتأثيرنا المتزايد للأيام القليلة الاخيرة التي تسبق يوم الاقتراع.

وانتشر البيان الانتخابي لحزب العمال في كل الصحف قبيل حلّ البرلمان بقليل.

يا لها من وثيقة مريعة.

انها تلزم الحزب بدفاع لا نووي، وانسحاب من المجموعة الاوروبية، وانفاق حكومي متزايد، وطائفة اخرى من السياسات اللامسؤولة التي وصفها احد وزراء «حكومة الظل» الاذكياء بقوله: «انها اطول رسالة انتحار كتبت على الاطلاق».

وقد حرصنا من جانبنا على اعلانها، وأظن ان «المكتب المركزي» لحزب المحافظين كان اكبر زبون منفرد اذ اشترى العديد من نسخ هذا البيان. ولكنني حذرت حزبنا في الخطاب المعتاد في «لجنة 1922» تلك الليلة من الافراط في الثقة، فحتى اقصر الحملات الانتخابية طويلة بما فيه الكفاية التامة لكي تنقلب الأمور من الحسن الى السيئ فالأسوأ.

طرت في اليوم التالي الى اسكوتلندا لكي اخطب امام مؤتمر حزب المحافظين الاسكوتلندي في بيرث.

لم تكن القاعة في بيرث كبيرة، الا انها تتميز بالفخامة والروعة. انها افضل مكان في بريطانيا لالقاء الخطب. ولعل حدائق «الوينترجاردنز» في بلاكبول هي الوحيدة التي تبزها في هذا المجال.

ورغم بقايا التهاب الحنجرة اثر نوبة زكام شديدة، متّعت نفسي تماماً. فذاكرتي لم تقتصر على الالحاح بأن هذه «بلاد آدم سميث» (اعظم مفلسفي الاقتصاد الحر - المترجم). بل ان المسحة الرومانسية للنزعة الاسكوتلندية المحافظة تجتذب حتى الجانب اللااقتصادي في شخصيتي. ومثلما جرت العادة بعد زياراتي للمؤتمرات الاسكوتلندية، عدت الى لندن وانا في عزيمة أشد، وبروح قتالية أعتى. لقد كان الجو جو حماس وبهجة - وهذا فأل حسن للحملة الانتخابية.

استطعت في عطلة نهاية الاسبوع تلك ان ادرس نتائج اول استطلاع كبير للرأي حول مدى « جاهزيتنا للمعركة » . وقد بّين اننا نتقدم على حزب العمال بنسبة 14%. وان هناك هبوطاً في التأييد لـ « التحالف » . وكان ذلك، بالطبع، مرضيا تماماً. وسرّني ان الاحظ انه لا يوجد ادنى دليل على ان الناس يعتقدون انني كنت على خطأ في الدعوة الى الانتخابات. بل الواقع ان الغالبية العظمى كانت ترى صوابية القرار. الا ان الاستطلاع بيّن انه اذا كان « التحالف » سيصيب شيئاً من الحظ، فان هناك امكانية كبيرة لأن يزيد تأييده بأخذ الأصوات ضعيفة الالتزام بحزبي المحافظين والعمال. ومن البديهي ينبغي لنا الاحتراس من ذلك.

بدء الحملة

بدأنا في الصباح بحملة 1983 . كما في حملتي 1979 السابقة و 1987 اللاحقة، بمؤتمر صحافي حول قضية مرتبة سلفاً. وقبل المؤتمر الصحافي، تلقيت تقرير الاطلاع في « المكتب المركزي » على يد ستيفن شيربون كما خلال هذه الحملة كلها، وقد نجح ستيفن في اضفاء السرعة والمنهجية، وقد انضم في ما بعد الى فريقي في داوننج ستريت بصفة سكرتير سياسي.

جرى الاطلاع في الساعة 8.30 صباحاً في غرفة مزدحمة في « المكتب المركزي » :

سنبدأ بالمصادقة على البيان الصحافي لذلك اليوم، لنمضي الى دراسة المسائل التي يرجح ان تثار. وسيأتي احدهم من قسم الأبحاث التابع لحزب المحافظين في منتصف سير الاطلاع ليبلغنا بما يجري في المؤتمر الصحافي لحزب العمال. وهو أمر كان في وقتها اسهل مما هو عليه الآن، لأن مقر حزب العمال كان يقع آنذاك في مبنى « ترانسبورت هاوس » ، على الناحية المقابلة لـ « المكتب المركزي » الواقع في ساحة سميث سكوير.

ومما ساعدنا على ذلك ان الجدول الزمني لأعمال حزب العمال يبدأ قبلنا. فمؤتمرنا الصحافي سيبدأ في التاسعة والنصف صباحاً، ويستمر ساعة واحدة. وقد رتبنا جولاتي بحيث لا امضي سوى بضعة ايام بعيداً عن لندن، ولذلك كنت شبه مستعدة لترؤسه. سأتولى الاجابة عن بعض الاسئلة بنفسي، على ان اسعى لأن اعطي أياً من الوزراء المتهيئين الى جانبي ذلك الصباح الفرصة للادلاء بآرائهم.

كنا عازمين على تغيير موضوع الساعة حتى آخر دقيقة. والواقع اننا التزمنا في هذه الحملة

بالمواضيع المقررة، رغم عقدنا مؤتمرات صحافية اضافية (لم احضرها) بغية معالجة أمور خاصة مثل تعهدات حزب العمال في الانفاق على الضمان الاجتماعي.

كان هدفنا الرئيسي، في هذه المؤتمرات كما في الخطابات، تناول مشكلة البطالة العويصة بتبيان اننا على استعداد لمعالجتها واثبات ان سياساتنا هي خير ما سيوفر الوظائف في المستقبل. ونجحنا في ذلك نجاحاً كبيراً الى حد ان استطلاعات الرأي في نهاية الحملة اشارت الى ان الناخبين كانوا يمحضوننا ثقة اكبر من حزب العمال في معالجة هذه المسألة. فقد كان الناس يعرفون ان الأسباب الحقيقية لارتفاع مستوى البطالة لا ترجع الى سياسات المحافظين بل الى السياسة السابقة في توظيف كثرة زائدة من العمال والموظفين، وانعدام الكفاءة، والاضرابات، والتغير التكنولوجي، والتغيرات في نمط التجارة العالمية، والركود العالمي. وخسر حزب العمال المناظرة حين سعى الى صب اللوم كله على لا مبالاة حزب المحافظين وقسوته في تفاقم هذه المشكلة العميقة الجذور.

ثم هناك الخطابات. فخلال الحملة رحت اغتنم ايام الآحاد - وهي الفرصة الوحيدة المتاحة - لصياغة الخطابات التي القيها في الاسبوع التالي، يساعدني في ذلك فرد ماونت وآخرون في تشيكرز. وكثيرا ما كنت أرى فرد لضبط الصيغة النهائية للخطابات لدى رجوعي الى 10 دوانج ستريت بعد الفراغ من الحملة الانتخابية خلال النهار. ولقد حضّر لي مسودات حوالي نصف دزينة من الخطابات حول مختلف القضايا قبل بدء الحملة. اما الخطابات الفعلية التي القيتها فتضمنت مقتبسات من تلك، الى جانب مواد اضافية كان يقدمها في الغالب روني ميللر وجون جمر، اضافة الى تعليق راهن يتناول قضية الساعة.

وكنت اضع اللمسات الاخيرة في الحافلة او القطار او الطائرة او السيارة، او في أية وسيلة مواصلات وأي موضع يمكن تخيله اثناء مسار الحملة

لقد ألقيت قلة قليلة من الخطابات الكبيرة، ولكن كثرة كاثرة من الكلمات القصيرة لدى «التوقفات السريعة». وغالبا ما كنت القي مثل هذه الكلمات من على ظهر شاحنة، او على منصة صغيرة متحركة، بصورة ارتجالية دوما.

كنت افضل المحطات السريعة للتوقف، خصوصا حين يكون هناك بعض المعاكسين. وكان يأتي بعض الناس ليقولوا لي انني داعية انتخابية من الطراز القديم، فانني استمتع بالاشتباك الكلامي، رغم انه ينبغي القول انه لا انا ولا الجمهور يستفيد ايما فائدة فكرية من الهتافات المملة لأنصار

السلام والمحتجين من حزب الشغيلة الاشتراكي. الذين راحوا يتبعونني اينما ذهبت في ارجاء البلاد.

ثم كانت هناك الجولات ذاتها. ان المبدأ الأساسي، بالطبع، يتمثل في ان يتركز ظهور الزعيم في الدوائر المتقاربة القوى. وذات يوم من الأيام نبهني ديفيد ويلسون ونحن في حافة الحملة الانتخابية الى ان اكفَّ عن التلويح للناس الواقفين على الطرقات يرقبون مرور موكبنا، فقال «لوّحي في المناطق المتقاربة القوى، يا رئيسة الحكومة».

وبتزايد اهمية التلفزيون و«فرص التصوير»، فان الوجود الجسدي للقائد في مكان معين، ويوم معين، بات اقل اهمية مما كان عليه. زد على ذلك ان هدفنا تركز في الحفاظ على اصواتنا وعلى مقاعدنا (ما عدا استثناءات محدودة جداً) بحيث تتلخص مهمتي في تركيز الحملة على المقاعد التي يشغلها المحافظون. ولكن كان يتوجب علي زيارة كل المناطق الرئيسية في البلاد، فما من شعور مدمر للمرشحين ولأعضاء الحزب العاملين اكثر من الاعتقاد بأن القيادة شطبتهم من قوائم اهتماماتها.

اخيراً، هناك المقابلات، وقد اجريت هذه بأسلوب مختلف تماماً. فبريان والدن سألني في برنامج «العالم نهاية الاسبوع (ويك اند وورلد)» اكثر الاسئلة سبراً واختباراً، وبدأ روبن داي في برنامج «بانوراما» الأكثر عدوانية، رغم انه ارتكب في هذه الحملة خطأ الغوص في تفاصيل مشكلة حساب تأثير البطالة على المالية العامة - وهذه زلّة لدى استجواب وزير سابق للتأمين الوطني. وقمت انا من جهتي بزلة اخرى، اذ دأبت على مناداة السير روبن باسم «مستر داي» طوال المقابلة كلها* واما اليستير برنيت فقد تخصص في توجيه اسئلة قصيرة، حاذقة، تبدو حميدة، بريئة، الا انها تنطوي على مخاطر خبيثة. ويحتاج المرء الى كل الفطنة والذكاء ليخرج من حقل الألغام سليماً بلا خدش. وكانت هناك ايضا البرامج التي يوجه فيها افراد الجمهور الاسئلة. وكان برنامجي المفضل «جرانادا 500» حيث يوجد جمهور كبير يمتحنك ويطرك بالأسئلة عما يشغل باله حقاً.

لقد أعلنا عن البرنامج الانتخابي للحزب اول مرة في مؤتمر صحافي عقد يوم الأربعاء الموافق 18 مايو. وكان اعضاء مجلس الوزراء حاضرين جميعاً. استعرضت المقترحات الأساسية، ثم أدلى كلٌ من جيفري هاو، ونورمان تيبيت، وتوم كنج بتصريحات قصيرة حول اقسام البرنامج المتعلقة بهم، بعد ذلك دعوت الحضور لتوجيه الأسئلة.

ان البرامج الانتخابية نادرا ما تحتل «مانشيتات» الصحف ما لم يحصل خطأ ما، كما هو الحال في هذه المناسبة.

فالصحافة تفرد بعناية المقترحات الحكومية كلها لتحيلها الى صفحة داخلية، ثم تركز على أدنى بادرة «شقاق». وقد توجه احد الصحافيين في ذلك المؤتمر الصحافي الى فرانسيس بيم بسؤال حول المفاوضات مع الارجنتين، شعرت ان جواب فرانسيس يجازف بأن يكون غامضاً ملتبساً، لذلك قاطعته لأوضح اننا سنفاوض حول الصلات التجارية والدبلوماسية، لكننا لن نبحث مسألة السيادة. وسلطت الصحافة الأضواء على ما حدث مع انه لم يكن ثمة انشقاق في الواقع. تلك هي السياسة.

من: دال. ناقص 21 الى دال. ناقص 14

لا تدوم حملة الانتخابات العامة في بريطانيا اكثر من 4 اسابيع، او اقل في العادة. وكنا نستخدم، لاغراض برمجة العمل، النظام المسمى: دال - ناقص، حيث نعطي لأيام الانتخابات ارقاماً تنازلية وصولاً الى «اليوم - دال» وهو يوم التصويت ذاته.

وان أشد فترات الحملة كثافة وتوتراً هي تلك التي تبدأ من دال - ناقص - 21 وهذا يوافق يوم الخميس 19 مايو.

افتتحنا الحملة يوم دال - ناقص 20، اي الجمعة 20 مايو، بعد يومين من غداء البرنامج الانتخابي. ووافق اليوم الأول لبث الحلقة الاولى من مسلسل فيلم الحملة الانتخابية (5 حلقات) يوم دال ناقص - 23.

لم يكن ذلك اسبوع فرانسيس بيم. ففي معرض اجابته عن احد السائلين في برنامج «وقت الاسئلة» على تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية الـ (بي بي سي). قال ان «الأغلبية الكبيرة لا تثمر بصفة عامة، حكومات ناجحة». وبالطبع استنبط الناس من قوله هذا انه لا يريدنا ان نفوز بأغلبية كبيرة. وبالطبع فان ذلك موائم تماما للنواب المرشحين في دوائر مأمونة، شأن فرانسيس نفسه. لكن مثل هذا التأويل يشكل خبرا سيئاً بالنسبة لمرشحي حزب المحافظين في الدوائر المتقاربة القوى، وبالنسبة لمرشحينا الذين يأملون في انتزاع مقاعد من الأحزاب الاخرى. وبما ان الرضى عن النفس مرشح لأن يكون اعدى اعدائنا في الحملة، فان هذه الملاحظة من

فرانسيس عزفت النغمة النشاز.

وجرى اول مؤتمر صحافي منتظم في الحملة يوم الجمعة 20 مايو. وتحدى جيفري هاو حزب العمال حول كلفة مقترحاتهم الانتخابية. وقال انهم اذا لم ينشروا الأرقام الحقيقية للتكاليف فاننا سنفعل. وكانت تلك اول اطلاقة مؤثرة في معركة الأفكار خلال هذه الحملة. والتقط باتريك جينكن الفكرة فلفت الانتباه الى خطط حزب العمال في تأميم الصناعة وبسط الرقابة والضوابط عليها. وبرزت مسائل عديدة حول الاقتصاد. الا أن ما كانت الصحافة تبتغي معرفته آخر الأمر هو رأيي انا حول ملاحظة فرانسيس. وبحثت في جلسة الاطلاع في وقت مبكر من ذلك الصباح ما ينبغي ان اقوله. لقد كان فرانسيس «رئيس العرفاء» في ايام ادوارد هيث، وقد اتخذت من هذه الواقعة اساساً للرد، فقلت:

«اعتقد ان باستطاعتي ان اتدبر أغلبية انتخابية على نحو جيد. وأظن ان التعليق الذي تشيرون اليه تعليق طبيعي يصدر عن احتراس «رئيس عرفاء». انه حذر «رئيس عرفاء» سابق. وتعرفون ان هناك نادياً لرؤساء العرفاء. وهم اناس غير عاديين تماماً..»

وغادرت قاعة المؤتمر الصحافي لأقوم بأول جولة لي في الحملة. في غرب البلاد. انطلقنا من المكتب المركزي الى محطة فيكتوريا للقطارات ومن هناك اخذنا القطار الى مطار جاتويك للحاق بالطائرة المتوجهة الى سانت نوجان في مقاطعة كورنوول. وانضمت الينا مجموعة من الصحافيين تضم بين 40 ـ 50 صحافياً، انحشروا في القسم الخلفي من الطائرة.

كان يوما ريفياً رائقاً. زرت سوق السمك في بادستو هاربر، ثم ذهبت الى تريليل فارم، قرب وادر بريدج. فاستوقفني رجال الصحافة هناك. كنت اقف فوق كومة من العشب المقطوع، وطلب مني مصور «الديلي ميرور» ان التقط بعضاً منه. لم أر في ذلك ضيراً، ففعلت.

التقط الصورة، التي ظهرت في اليوم التالي وهي تحمل التعليق التالي: «فليأكلوا الحشيش». يبدو ان اللطف الزائد لتسهيل الأمور باب مضرة.

الواقع ان حملتي الفعلية لم تبدأ الا يوم الاثنين الموافق 23 مايو (دال ناقص 17). وبدأنا ذلك اليوم، كالمعتاد، باجتماع للاطلاع والتهيؤ للمؤتمر الصحافي الصباحي، حيث امضينا بعض الوقت لبحث النشاط الاعلاني للحزب.

كانت شركة «ساعتشي اند ساعتشي» قد ابتكرت بعض الملصقات الاعلانية البديعة عام 1979، اما اعلانات 1983 فلم تكن بمعظمها جيدة، رغم الاستثناءات. وكان احد الاعلانات

يقارن بين الالتزامات المتماثلة لكل من الحزب الشيوعي وحزب العمال، وهي مدرجة جنباً الى جنب. وكانت القائمة طويلة.

وهناك اعلان آخر يورد 14 بنداً من الحقوق والحريات التي سيخسرها الناخب اذا فاز حزب العمال ونفذ برنامجه. واعلان ثالث يهدف الى كسب تأييد الأقليات العرقية بشعار يقول: حزب العمال يراه اسود، والمحافظون يعتبرونه بريطانيا»، مما أثار بعض الخلاف لكني «اظن ان محتوى ذلك الاعلان كان منصفاً تماماً». إلا اني الغيت اعلانا قدحياً يحمل صورة سيئة لمايكل فوت مع شعار: «في ظل المحافظين، كل المتقاعدين في احسن حال». لعل الشعار ينطوي على فكرة سياسية سليمة، لكني ابغض النيل من الأشخاص.

القيت خطابي ذلك المساء في قاعة بلدية مدينة كارديف. وكان خطابا طويلاً، وقد استطال اكثر بعض الشيء، ولكن بصورة حيوية، حين خرجت عن النص الذي كان مفيدا دوماً في الالقاء وايصال الفكرة. وغطيت بكلامي كل النقاط الرئيسية في الحملة: الوظائف، والصحة، والتقاعد، والدفاع. لكن افضل المقاطع التي احببتها هي تلك المتعلقة بخطط العمال حول المدخرات: إذ قلت «في ظل حكومة العمال، لن يجد المرء اي مكان يضع فيه مدخراته لتكون بمأمن من الدولة. انهم يريدون نقودكم لأجل اشتراكية الدولة، وهم جادون في اثرها. ضعوا مدخراتكم في البنوك وستجدون انهم يؤممونها.

ضعوا مدخراتكم في صندوق التقاعد او شركة تأمين على الحياة. وسترغمكم حكومة العمال على توظيف النقود في مشاريعها الاشتراكية. ولو وضعتم نقودكم المدخرة في حصّالة لأمموا الحصّالات ايضا».

عدت من جولة الخميس في وقت مبكر الى 10 داوننج ستريت لكي استعد لفقرة «سؤال وجواب» الذي تقدمه سو لولي في برنامج «نيشن وايد». وللأسف تدهور الاستجواب الى مجادلة حول اغراق البارجة «الجنرال بلجرانو» الارجنتينية.

وظن اليسار انه يحرز بعض النقاط بابقاء انتباه الجمهور مشدودا الى ذلك، مستثمرا بعض الثغرات الطفيفة في الدقة لكي يدعم نظريته عن قساوة الحكومة التي تصر على الذبح.

لم يكن ذلك بغيضاً فحسب، بل احمق ايضاً. لقد قبل الناخبون، عن بكرة ابيهم، بوجهة نظرنا القائلة: ان حماية حياة البريطانيين تأتي اولاً. وسواء تعلق الأمر بـ «بلجرانو» ام بغير ذلك من الأمور كلها، فان هوس اليسار كان يتعارض مع مصالح الناخبين. لكني على اي حال

وجدت القصة كلها كريهة بالمرة.

كان يوم الاربعاء الموافق 25 مايو، يوماً صعباً لكلا الحزبين الرئيسيين، رغم ان الضرر الذي اصابنا اقل مما اصاب حزب العمال. فقد كان حزب العمال يبلغ من ضعف الفعالية والكفاءة خلال الحملة مبلغاً حمل الصحف، في اندفاعها اليائس للحصول على اخبار للنشر، على ان تركز تركيزاً مفرطاً على الوثائق المتسربة. ودار الاهتمام في هذه المناسبة حول تسريب مسودة تقرير المالية او اللجنة المختارة للخدمة المدنية، الذي هاجم سياساتنا الاقتصادية.

اتصل سيسيل باركينسون بادوارد دو، رئيس اللجنة، الذي اصدر في الحال بياناً يلفت فيه الانتباه الى واقع ان اللجنة لم تصادق على التقرير. ومما يميز رخاوة حزب العمال انه ضيع هذه الفرصة لإحراجنا تضييعاً كاملاً، وراح يركز في مؤتمره الصحافي الصباحي على الحديث عن «قضايا المرأة». فذهلنا حقاً. ورحت امزح من ذلك قائلة لزملائي الذكور في جلسة الاطلاع: لو أفلح العمال في ذلك فانكم ستحبلون بالأطفال قريباً.

وتكرس مؤتمرنا الصحافي، الذي زعمت التغطيات انه دفاعي، للكشف عن ان مرشحنا في دائرة ستوكتون ساوث كان عضواً في «الجبهة القومية». (اليمين المتطرف - المترجم) وللعلم فإنه ترك «الجبهة القومية» قبل بضع سنوات خلت، وادعى الآن انه محافظ متزمت، ونبذ ماضيه. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، فان ذلك احراج هامشي، الا ان بعض الصحافيين اليساريين بدأوا يتصورون انفسهم مثل وودورد وبرنشتاين (كاشف فضيحة «ووترجيت» في الولايات المتحدة)، وهم يحاربون المؤسسة من جديد، أدى ذلك الى تشتيت انتباه حزب العمال وصرفه عن المصالح الفعلية التي تهم الجمهور حقاً.

وأخذ حزب العمال يتمرغ في مشكلة عميقة.

ففي ذلك اليوم نفسه - اليوم الذي اخترناه للدفاع - القى جيم كالاهان خطاباً في ويلز رفض فيه نزع السلاح النووي من طرف واحد. وحفلت الصحف بتصريحات متناقضة عن موقف حزب العمال من الاسلحة النووية. ونشب الشقاق حتى في صفوف اعضاء «حكومة الظل» العمالية، وصار بوسع اي منهم ان يختار بين مايكل فوت، او دنيس هيلي، او جون سيلكن، فلكلٍ سياسته الدفاعية الخاصة. وساهم مايكل هيزلتاين سواء في المؤتمر الصحافي ام في الحملة كلها، بتوجيه نقد كاسح لسياسة العمال.

كنت أدرك دوماً ان هناك عدة قضايا تنطوي على نقاط ضعف هشة لدى حزب العمال - وهي

نقاط ليس لديهم بصددها سوى سياسات تفتقر الى المسؤولية، رغم الأهمية الكبرى التي يعلقها الجمهور على هذه القضايا بعينها. كانت تلك «قضايا الجرأة»، ومنها قضية الدفاع او قضية الانفاق، التي يرتاب الناخبون بأن حزب العمال ينزع الى زيادة الانفاق والافراط في الضرائب.

لهذا السبب حرصت كل الحرص على ان يعمد جيفري هاو الى احتساب تكاليف الوعود الانتخابية للعمال حساباً وافياً، يفوق المعتاد.

ووضع جيفري تحليلا رائعاً يقع في 20 صفحة. يبين التحليل ان خطط حزب العمال تنطوي على انفاق اضافي يتراوح بين 36 ـ 43 مليار جنيه خلال حياة البرلمان. وهذا الرقم يوازي على وجه التقريب اجمالي الايرادات الحكومية من ضريبة الدخل وقتذاك. ولم يسترجع حزب العمال مصداقيته الاقتصادية بعد هذه الضربة. والواقع ان الاسراف كان «عرقوب أخيل» حزب العمال في كل الحملات الانتخابية التي خضتها ـ وهذا يكفي لأن تتولى حكومة المحافظين ادارة الشؤون الاقتصادية للبلاد ادارة حصيفة.

وقادتني جولتي الانتخابية في ذلك الاربعاء الى شرقي انجلترا، مرتحلة بالطائرة والحافلة. كان يوماً بديعاً. مضيت شطراً منه اخوض الحملة في ايست ديرهام بمقاطعة نورفولك لصالح المرشح ريتشارد رايدر. وكما أشرتُ من قبل، كان ريتشارد سكرتيري السياسي، وكنت سعيدة في ان اقدم له العون، زوجته كارولين، عملت عندي ايضا.

كانت تلك اذن مناسبة عائلية. وخاطبت الجمهور في باحة السوق الغاص بالناس. وبرز بعض المشاغبين مما اضفى على اللقاء شيئا من المرح.

واطلقت العنان لخطبة تقليدية ريفية. وبعد ذلك اخبرني احدهم ان هناك وراء المنصة التي وقفت عليها لالقاء الخطاب اعلاناً سينمائياً كبيراً عن فيلم بعنوان: «الواعظ».

من دال.ناقص 14 الى دال.ناقص 7

اعطتنا استطلاعات الرأي العام المنشورة في الصحف يوم الخميس 26 مايو (دال ناقص 14)، تقدماً يتراوح بين 13% الى 19 % على حزب العمال. وكان الخطر الداهم الآن هو شيوع الرضى عن النفس وسط الناخبين المحافظين لا حصول محاولات يائسة للعودة الى الواجهة من جانب حزب العمال.

كان يوم الخميس، يوما طيباً آخر من ايام الحملة التقليدية. زرت هذه المرة منطقة يوركشاير. ومن أبرز احداث ذلك اليوم تناول الغداء في محل هاري رامسدن للسمك المقلي مع البطاطا - وهو «اكبر محل للسمك المقلي والبطاطا في العالم الحر» - وقد تمتعت به ايما تمتع، لكن المناسبة حفلت بالفوضى، اذ راح المصورون يتدافعون. دوساً على الزبائن الجافلين.

وتحدثتُ مساء ذلك اليوم في قاعة «رويال هول» في منتجع «هاروجيت»، متناولة قضية تحتل مركز الثقل في استراتيجيتي السياسية. إذ ان الاضطرابات السياسية في السبعينات والثمانينات قلبت النماذج المستقرة للشؤون السياسية البريطانية. فاندفاع حزب العمال يساراً، وتنامي نزعة التطرف لدى النقابات، اضعفا ومزقا جبهة التأييد التقليدي للعمال. وفشلت جبهة الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاحرار في ادراك لبّ ما جرى ويجري. وتوجه هؤلاء بندائهم الى يسار الطبقة الوسطى، وبخاصة اولئك العاملين في القطاع العام، ولعل مردّ ذلك، حسب ظني، ان روي جنكينز وشيرلي وليامز (من زعماء الديمقراطيين الاجتماعيين وسابقا من قادة حزب العمال - المترجم) كانا يبحثان، بغريزتيهما، عن اشباههما، فغلبت الغريزة فيهما على ملكة العقل.

الواقع ان السخط وسط انصار حزب العمال المتحدرين من الطبقة العاملة الجديدة والفئة المتدنية من الطبقة الوسطى كان في ازدياد - وهذه هي نفس الفئات التي راح رونالد ريجان، في امريكا، يكسبها الى جانبه. فصارت تعرف باسم «ديمقراطيو ريجان».

لقد كانت هذه الفئات في بريطانيا تستفيد من الفرص التي أتحناها لها، وبخاصة بيع مساكن البلديات، والأهم من ذلك انها كانت تشاركنا قيمنا، بما في ذلك الايمان بالحياة العائلية والوطنية الخالصة. وهكذا فان أمامنا الآن فرصة لأن ندعوها الى الانضواء تحت جنح المحافظين، وقد وجهت كلمتي في هاروجيت، لهذه الغاية بالذات:

«ان الأشياء التي تؤمن بها الغالبية في هذا البلد اكبر من الأشياء التي تفرق بيننا. هناك اناس من شتى مناحي الحياة يشاطروننا رؤيتنا، لكنهم لم يصوتوا لنا في الماضي. وتدور الانتخابات الحالية حول قضايا هامة تدعوني لأن اقول لهؤلاء: ان حزب العمال اليوم لم يعد نفس الحزب الذي دأبتم على مساندته. لم يعد حزب العمال يناصر التقاليد والحريات التي اوصلت هذا البلد الى قمة العظمة. ان حزب المحافظين هو وحده الذي بقي وفياً لهذه التقاليد وتلك الحريات».

ان السياسيين يبغضون الانتخابات في العادة. الا انها تتوفر على حسنة مفيدة، اذ تتيح للسياسي، خلال الحملة، ان يرى قدراً كبيرا من حقائق البلاد يظل مستغلقاً عليه في التقارير والمذكرات الورقية. فمثلاً ما من تقرير رسمي يمكن ان ينقل اليك البهجة التي تشيع في مصنع الالكترونيات المتطورة في مدينة ريدنج الذي زرته يوم الجمعة. فقد كانت تلك المناسبة اول لقاء لي مع الهاتف النقال.

ولما عدت الى لندن، وجدت ان تحولاً استثنائيا آخر قد طرأ على حملة حزب العمال. اذ صرح السكرتير العام لحزب العمال، جيم مورتيمر، امام طاقم صحافي مصعوق، بان: «الرأي الاجماعي في لجنة الحملة الانتخابية هو ان مايكل فوت هو زعيم حزب العمال». ازاء تصريح من هذا النوع يتساءل المرء كم سيبقى اي منهما محتفظاً بوظيفته.

كان ذهني منصرفاً في تلك الليلة الى المؤتمر الاقتصادي القادم لـ «السبعة الكبار» في وليامزبرج، حيث ينبغي لي ان اغادر الى الولايات المتحدة منتصف يوم السبت. فقد أبدى الرئيس ريجان حرصه على ان احضر. وسبق له ان بعث رسالة يوم 10 مايو تقول انه يتفهم تماماً اسباب تعذر مجيئي الى واشنطن لحضور الاجتماع الثنائي السابق للقمة، الا انه يأمل في ان اشارك في القمة. واختتم الرسالة بالقول: «اتمنى لك كل النجاح في الانتخابات، وفي الحصول على تفويض جديد لمواصلة السياسات الشجاعة والمبدئية التي بدأت بها».

انه يريد لي، قبل كل شيء، الفوز - مثلما أردتُ له الفوز دوماً.

وتلقيت تقريراً لا يوجد سبب يدعوني للارتياب في اصالته، يقول ان الرئيس حذر من ممارسة اي ضغط علي، بهذه الطريقة او تلك، لحملي على حضور القمة. ونقل لي عنه انه قال «اللعنة، ان الشيء الرئيسي هو أن يعاد انتخابها». كنت اشاركه تحليله للأمور.

لم يكن ثمة ريب في الأهمية العالمية الكبرى لقمة وليامز برج، بصرف النظر عن تبعاته الانتخابية بالنسبة لي. وكان الرئيس ريجان مصمماً على ان يتكلل بالنجاح.

والواقع ان مجال التباحث الحقيقي في القمم السابقة لـ «السبعة الكبار» كان محدودا بعض الشيء، ان لم يكن لشيء فعلى الاقل لواقع ان مسودة البيان الختامي تُعد حتى قبل اجتماع القادة. اما في هذه المرة فقد أصر الامريكيون على النقاش اولاً، فالبيان الختامي ثانياً، وهذا امر معقول تماما مهما كان مزعجاً للمسؤولين. الا اني اصطحبت معي مسودة بريطانية لبيان ختامي، تحسباً للضرورات.

كان جو الاجتماع في وليامزبرج رائعاً، ليس فقط بسبب المرح الطاغي الذي اشاعه الرئيس نفسه، بل بسبب المكان ذاته. لقد نزل رئيس كل حكومة في منزل مستقل في الجوار الذي يحيط بهذه المدينة الفيرجينية المستعادة من قلب الماضي. وقد استقبلنا ابناء المدينة الودودون استقبالاً بديعاً وهم يرتدون الطراز القديم من ملابس المهاجرين الاوائل. وكان هذا المظهر يختلف تمام الاختلاف عن الاحساس بالبذخ المفرط لقصر فرساي.

تجاذبت اطراف الأحاديث والمناقشات السريعة مع الرئيس، حول طائفة واسعة من القضايا: ابتداء من مفاوضات نزع السلاح النووي، مرورا بوضع الاقتصاد الامريكي، وانتهاء بالميول نحو الحماية للكونجرس الامريكي - وهو امر كان يزيد ما نشعر به من قلق. وبعد ذلك اجريت محادثات قصيرة ولكنها هامة مع رئيس الوزراء الياباني ناكاسوني. اذ سبق ان التقيته اثناء زيارتي لبلده ايام كنت زعيمة للمعارضة. ويعتبر ناكاسوني اكثر قادة اليابان لباقة و«نزوعاً للغرب» خلال فترة مكوثي في الحكم، وقد رفع الهيبة الدولية لبلاده، ورسخ العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة. وبهذه المناسبة تركزت جهودي على الضغط من اجل ان تحسم شركة «نيسان» قرارها حول الاستثمار في بريطانيا، الذي كنت آمل ان يوفر آلاف الوظائف. واوضح ناكاسوني ان القرار يعود الى الشركة، وهذا امر مفهوم. وينبغي ان اضيف هنا ان الصحافة البريطانية افادت ان شركة نيسان لم تكن لتشرع في الاستثمار اذا فاز حزب العمال في الانتخابات. وقد نفت الشركة علناً هذه الأخبار، ولكن من المرجح انها صحيحة.

كان هناك هدفان رئيسيان في هذه القمة ركزنا عليهما، الرئيس ريجان وانا، وهما التأكيد مجددا على اتباع سياسات اقتصادية سليمة، واظهار وحدتنا العلنية ازاء موقف الأطلسي في قضية الحد من التسلح، وبخاصة ما يتعلق بنشر صواريخ كروز وبيرشنج 2. وأثرت النقاش حول الحد من الأسلحة (او ضبط التسلح) عند الغداء يوم السبت.

الواقع اننا حصلنا، في ذلك الصباح، على ما اعتبره معظمنا مسودة مرضية للبيان الختامي. وكان لا بد بالطبع من اخذ الموقف الفرنسي بعين الاعتبار، باعتبار فرنسا خارج هيكل قيادة حلف الاطلسي. وقال ميتران انه لا يختلف مع جوهر المقترحات. والواقع انه خرج علينا بتعديل قبلناه على الفور لأنه يعزز البيان في الاتجاه المطلوب، ولا ارجح ان الرئيس ميتران ادرك ذلك.

وأبدى رئيس الوزراء الكندي بيير ترودو اعتراضا على التشدد في خط الردع. ودعانا جميعاً الى «التحدث بلطف اكبر» مع الاتحاد السوفياتي. واعقب مداخلته تبادل في الرأي بيني

وبينه، ووصفت ذلك في ما بعد في رسالة بعثتها اليه قائلة انها «الجانب الحيوي» من الاجتماع.

اخيرا تبلور نص مرضٍ تماماً عن ضبط التسلح.

وكان النص المتعلق بالاقتصاد مرضياً أيضا، باستثناء صياغة غامضة بعض الشيء عن التنسيق بين معدلات صرف العملات. وكان الرئيس ميتران قد أغري في مرحلة ما بالحديث عن اتفاقية «بريتون وودز جديدة»، وهي الاسم المختصر لنظام ثبات معدلات صرف العملات جرى العمل بها من عام 1944 وحتى عام 1973. الا انه لم يطرح هذا الرأي في قمة وليامزبرج.

وعدت الى بريطانيا في الرحلة الليلية التالية للخطوط الجوية البريطانية، واثقة من ان نتيجة القمة عززت نهجي للقضايا الانتخابية الحاسمة في مجالي الدفاع والاقتصاد. وشكلت تلك القمة نقطة تحول في العلاقة بين الرئيس ريجان وبقية رؤساء الحكومات، ولعلهم كانوا معجبين في السابق بلباقته واخلاصه للمبدأ، الا انهم كانوا يعتقدون، بلا ريب، انه عاجز عن ادراك التفاصيل. والحق انه ساورتني بعض الريبة في ذلك انا ايضا في وقت من الأوقات. اما في هذه القمة فلا. اذ كان واضحا كل الوضوح انه انجز «واجبه المدرسي البيتي»، وباتت سائر الوقائع والأرقام طوع بنانه. كما ادار المناقشات بمهارة كبيرة ورباطة جأش وأفلح في نيل كل مبتغاه من القمة، جاعلا الكل يشعر بأنه نال ما يبتغيه، وقد حقق هذا كله ببهجة كبيرة. وبيّن الرئيس ريجان في هذه القمة انه استاذ في السياسة، سواء في الشؤون العالمية او الشؤون المحلية.

كان يوم الاثنين الموافق 31 مايو يوم عطلة رسمية، وفيه اطلق دنيس هيلي ما اعتبره حزب العمال بياناً محافظاً «حقيقياً»، وهو شيء ملفق، مليء بالأكاذيب، وانصاف الحقائق والتخويفات المقتطعة من التقارير المنشورة عن الوثائق المتسربة عنا (وبخاصة التقرير المتعلق بالانفاق العام) والمزينة تزيينا خيالياً.

لم يكن هذا مفاجئاً. فلقد سعى حزب العمال الى استخدام هذا التكتيك عام 1979، ولم يثمر عن شيء في حينه.

ومن جديد لم يكن حزب العمال لينغمس في مصالح الناخبين، بل في تهويماته.

لقد فشل في ان يدرك ان الدعاية لا تقنع الناس بما لا يُصدّق. ولكن بالطبع يمكن اقناع الصحافة بذلك، على ما يبدو.

كان علي ان اتحدث مساء الثلاثاء في كلية جورج واطسون في ادنبره. واستقر رأيي على ان

اغتنم الفرصة للحديث عما دار في قمة «السبعة الكبار» في وليامزبرج والدفاع عن سجلّنا في ميدان الخدمات الاجتماعية. ولما القيت نظرة على المادة التي اعددناها حتى الآن، ادركت ان ثمة حاجة للمزيد من التفاصيل، وقد تم ذلك بسرعة هائلة. وهو ما حصل لخطاباتي في مناسبات ليست قليلة.

وأمضى البعض منا ساعات المساء الاولى السابقة للخطاب جاثيا على ارض غرفتي في فندق «كاليدونيان» ليلصق قطع الخطاب بالشريط اللاصق. وبعدها طرنا شمالا الى بلدة انفرنس، حيث بتنا ليلتنا هناك. وجاء حشد كبير من المحتجين الصاخبين ليهتف خارج فندقنا، فنمنا على وقع اناشيدهم.

وفي اليوم التالي، الاربعاء، الاول من يونيو، (يوم دال ناقصاً 8) عقدت مؤتمرا صحافياً وأجريت مقابلات تلفزيونية، وزرت مصنعين اسكوتلنديين، ثم طرت الى مانشستر، وزرت مخبزاً في مدينة بولتون القريبة، ومعملاً في مدينة ستوكبورت (جنوب مانشستر)، ثم عدت بالطائرة الى لندن لابدأ العمل في اعداد خطاب آخر.

انني لا اتأثر في العادة، لا بضغط العمل ولا بهجمات الخصوم. الا ان ذلك كان مغايرا. فقد ابدى دنيس هيلي اشارة عديمة الذوق مفادها اني كنت «ارفل في مجد المذبحة» خلال حرب «الفولكلاندز»، مما اثار غضبي وانزعاجي. لقد قررنا عمداً ألا نثير قضية «الفولكلاندز» في الحملة الانتخابية ولم نفعل اي شيء من شأنه ان يثيرها. الا ان ملاحظة دنيس هيلي جرحت، بل أساءت الى كثير من الناس غيري - وليسوا كلهم من حزب المحافظين - بينهم على الأخص اقارب اولئك الذين قاتلوا في الحرب وسقطوا فيها.

بعدها تراجع المستر هيلي عن قولته بطريقة فاترة، فقال انه كان يقصد ان يقول «النزاع» لا «المذبحة» - وهو تمايز لا معنى له.

وعاد نيل كينوك الى الموضوع بعد بضعة ايام، بصيغة اشد عدوانية، ان كانت هناك صيغة أشد.

وكانت هذه الملاحظات كاشفة، لأنها حمقاء سياسياً. والواقع انها انزلت ضررا فادحاً بحزب العمال. ولم تأت هذه التعليقات ثمرة حساب سياسي حصيف، ولا يمكن لها ان تنبثق الا عن سمة فظة وقاسية في الخيال.

رغم ما تقدم، اثيرت قضية اغراق البارجة «الجنرال بلجرانو» من جديد في المؤتمر الصحافي

صباح الخميس، ولم استطع ان اخفي انزعاجي من عجز بعض الصحافيين عن ادراك الواقع الحاد للحرب. فقلت:

«انني لمندهشة تمام الاندهاش في ان اجد ان دعواكم الوحيدة ضدي تتلخص في الواقع في اني غيّرت قواعد الاشتباك بموافقة مجلس الحرب كي اتيح اغراق سفينة كانت تشكل خطراً على قواتنا».

وفي يوم الاربعاء، بعد المؤتمر الصحافي، توجب علينا، سيسيل (باركينسون) وانا، ان نقرر ما اذا كانت ثمة حاجة الى حملة اعلانات واسعة النطاق في الصحف خلال عطلة نهاية الاسبوع. فقد بينت استطلاعات للرأي اننا نتقدم على حزب العمال بنسبة 11% و17% وقيل لنا اننا سنكسب السباق «عائدين الى الدار».. سالمين من البلل.

لكن كثرة من المقترعين عادة ما يحزمون امرهم في الاسبوع الاخير، بل ان البعض يتخذ قراره وهو في الطريق الى مركز الاقتراع، ولهذا السبب كنت على الدوام داعية حذرة في الحملات الانتخابية. وكان سيسيل ايضا مقاتلاً قديماً، تحمل الكثير من ندوب الحملات الانتخابية.

كنا قد خططنا من قبل لنشر اعلانات مكلفة على ثلاث صفحات في صحف الأحد. الا اننا قررنا الآن ان نجازف قليلاً، وندخر هذه الأموال، بتقليص الاعلانات الى صيغة اكثر توفيرا على صفحتين. وهنا تطابقت حساباتي السياسية مع غرائزي بوصفي ابنة بقال من جرانثام. فالبذخ الفاضح هو اسوأ اعلان.

أمضيت يوم السبت (دال ناقصاً 5) في الحملة في دائرة وستمنستر نورث الانتخابية (بلندن)، ثم مضيت الى الدوائر اللندنية القريبة من دائرتي في منطقتي ايلينج وهندون (في غرب لندن وشمالها الغربي - المترجم). وتحركت في فيشلي (دائرة ثاتشر في شمال غربي لندن - المترجم) طوال العصر، بعدها توجهت الى مساندة مرشحنا في دائرة هامستد وهايجيت.

وحالما عدت الى الرقم 10، بدأ العمل، على الفور تقريبا، في اعداد خطابي لليوم التالي في اجتماع «شباب حزب المحافظين» في مركز المؤتمرات بويمبلي. وعملت مع كتّاب خطاباتي حتى وقت متأخر من المساء، ولم نتوقف الا لتناول وجبة ساخنة اعددتها بنفسي في المطبخ من مخزون الطعام المجمد المطبوخ، الذي كنت احتفظ به لمثل هذه المناسبات.

ان بوسع «فطيرة الراعي»، (اكلة بريطانية) ان تفعل الكثير لتحسين المعنويات.

كتابة الخطابات نشاط سياسي هام بالنسبة لي. وكما قال كتّاب خطاباتي «ما من كاتب يكتب الخطابات للمسز ثاتشر، فهم يكتبون الخطابات مع المسز ثاتشر».

ان كل كلمة مكتوبة تدخل في ماكنتي النقدية الطاحنة قبل ان تدوّن على الورق. وتغدو هذه مناسبة للتفكير بأسلوب مبدع وسياسي. ولصوغ افكار اكثر تندرج فيها سياسات جزئية معينة. وكثيرا ما كنت اجد نفسي معتمدة على عبارات وافكار مستمدة من هذه التأملات، وذلك اثناء حديثي الارتجالي في معرض الاجابة عن الاسئلة الموجهة خلال الاستجواب البرلماني او المقابلات التلفزيونية.

وقد ساعدني كل هذا على ان احمي نفسي من المخاطر المهنية للوزراء المتمرسين في الخدمة. لذلك لم يتهمني احد بأنني افكر مثل موظف قديم. (كان عليهم هم ان يفكروا مثلي). وكانت هذه المناسبات تستمر حتى هزيع متأخر من الليل ويمكن ان يقال انها حافلة بالمرح.

كذلك كان مهرجان «الشباب». ورأى بعض النقاد المريرين ان هنا ما يجرحهم في الملاحظات الساخرة التي ذكرها كوميدي سبقني في الظهور على المسرح. والحقيقة ان ما جرحهم حقاً هو التجاوب الاجتماعي الواسع من حزب المحافظين الجديد، وهو ما تجلى ساطعاً في طبيعة الناس غير التقليديين سواء على المسرح او وسط الجمهور. وكما قال احد مغني «الروك» لأحد الصحافيين في حينه «السيدة الحديدية خير من رجال الكارتون».

وبرزت استطلاعات الرأي يوم الأحد لتضع شعبية «التحالف» فوق حزب العمال، لأول مرة. واضفى ذلك على الأيام الاخيرة للحملة طابعا جديدا وغموضا جديداً. لكني لم اعتقد شخصيا، ان «التحالف» سيتمكن من انزال حزب العمال الى المرتبة الثالثة - رغم ان قادة حزب العمال كانوا يبذلون خير ما بوسعهم لتسهيل ذلك.

ترأست آخر مؤتمرين صحافيين في الحملة صباح الاربعاء (دال ناقصاً 2) مصحوبة بالفريق نفسه تقريباً الذي كان معي يوم اعلنا البرنامج الانتخابي.

وساد وسط الصحافيين احساس بأننا انهينا فترة اولى من الحكم فحسب، وكانت لدينا الثقة الكافية لمشاطرتهم ذلك الاحساس.

وقلت ان القضايا الحيوية، التي لا بد للناخبين من ان يحددّوا خيارهم للأحزاب بموجبها، تتعلق بالدفاع والوظائف، والخدمات الاجتماعية، وتملك المنازل السكنية، وحكم القانون.

وحرصت على ان ارد على التهمة القائلة بأن حصولنا على اغلبية كبيرة سيدفعنا الى رمي

سياسات البرنامج الانتخابي جانباً، وتطبيق «برنامج خفي» بالغ التطرف. وجادلت قائلة ان حصولنا على اغلبية محافظة كبيرة سيؤدي الى عكس ذلك تماماً، اي سيكون ضربة للتطرف في حزب العمال. وان ذلك على ما اظن، هو لب حملة الانتخابات العامة لعام 1983.

كان يوم الاقتراع ذاته فترة زمنية محبطة تماماً. اذ بعدما ادليت بصوتي باكراً، زرت غرف لجنة فينشلي، التي كانت تتلقى المعلومات عمن صوّت من مؤيدينا المعروفين، لكي يتحرك اعضاء الحزب عصر ذلك اليوم نفسه، فيزور من لم يصوتوا بعد بغية حثهم على التوجه الى صناديق الاقتراع.

وقد اشارت كل استطلاعات الرأي الى انتصار انتخابي محافظ. الا انني رأيت الكثير جدا من الاضطرابات الانتخابية في حياتي مما دفعني الى عدم اخذ هذه الأحكام مأخذ النتيجة المضمونة.

كان احصاء الاصوات في دائرة فينشلي يجري في قاعة بلدية هندون. وتأخر صدور النتائج بسبب كثرة المرشحين الآخرين التواقين للحصول على شهرة اعلامية لقضاياهم بخوض المعركة ضدي. وتأخر اكثر من المعتاد لأن احد غرمائي المرشحين اصر على وجوب اعادة احصاء الاصوات. (اخيرا فزتُ بفارق 9314 صوتاً). الا ان النتيجة لم تعلن إلا في ساعات الصباح الأولى. وهكذا عدت الى مقعدي بأمان للمرة الثامنة.

ورحت خلال انتظار نتيجتي ارقب النتائج تترى على شاشة التلفزيون من كل ارجاء البلاد.

كانت اول ثلاث نتائج غير مشجعة تماماً، ففي دائرتي تورباي وجيلفورد جاءت اصوات التحالف عالية كثيرا، رغم اننا احتفظنا بمقعديهما. ثم جاءت الأخبار الأسوأ من ذلك: خسرنا دائرة يوفيل لمرشح حزب الاحرار (هو الزعيم الحالي لحزب الديمقراطيين الأحرار بادي اشداون - المترجم). ولكن سرعان ما جاءت نقطة التحول - اول كسب للمحافظين من العمال: دائرة نانيتون (بوسط انجلترا). وابتداء من تلك اللحظة اخذ شكل وحجم انتصارنا يتوضح بجلاء، اكثر فأكثر.

لقد كان انعطافاً حقيقياً. فقد فزنا بأغلبية 144 مقعداً، وهذا اكبر فارق ناله اي حزب منذ عام 1945.

عدت الى المكتب المركزي لحزب المحافظين في الساعات المبكرة. فحيّاني موظفو مقر الحزب مهللين فرحين، لدى دخولي لألقي كلمة وجيزة اشكرهم فيها على ما بذلوه من جهود.

وبعدها عدت الى رقم 10.

وتجمعت الحشود في نهاية داوننج ستريت. وتوجهت لأتحدث معهم مثلما فعلت مساء استسلام الارجنتين.

بعدها صعدت الى شقتي. وكنت قد حزمت بعض الأشياء، ووضبتّها خلال الأسابيع الماضية تحسباً لخسارتنا في الانتخابات.

لندع ركام الأشياء المنثورة يتكدس من جديد.

عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي

الفصل الثاني عشر

السياسة والاقتصاد والشؤون الخارجية من الانتخابات حتى نهاية 1983

ان النجاح السياسي اكثر بهجة من الفشل السياسي، مع ذلك تراه يخلق المشاكل ايضا. وتقول الحكمة المأثورة، معززة بالاساطير القديمة، ان ذلك كله مسألة فخار مغتّر، او في الاقل رضى عن النفس. لكن الامر ليس كذلك على الدوام. بل لم يكن كذلك خلال الاشهر الستة، المضطربة بعض الشيء التي اعقبت الانتخابات العامة لسنة 1983. فقد برزت في هذه المناسبة مشكلات اعوص.

بين هذه المشاكل ان وسائل الاعلام اذ اضطرت خلال الحملة الانتخابية الى تغطية المناظرات والافكار الفعلية حول الخيارات السياسية العملية، سرعان ما رجعت الى عادتها ألا وهي التسلي برياضة تسجيل النقاط على الحكومة.

كما برزت مشكلة ثانية، بتنا نواجهها على نحو متزايد عبر السنوات، وتتلخص هذه في انه كلما بدا ان الخطر الاشتراكي يتضاءل ازداد ميل الناس الى انتقاد المصاعب المحتومة وخيبات الامل في ادارة اقتصاد المبادرة الفردية الحرة.

عام 1983شهد مشكلتين اخريين كان علينا ان نواجههما، واحدة من صنع ايدينا، والثانية لا يد لنا فيها.

الاولى ان البرنامج الانتخابي لعام 1983 لم يعد يلهم الحكومة بتلك الروح الحماسية التي تعطينا دفعة قوية في الانطلاق مع البرلمان الجديد. فقد كانت بعض التعهدات رائجة شعبيا، مثل الغاء مجلس لندن الكبرى ومجالس المناطق الحضرية (او المدينية) ووضع سقف على معدلات الضريبة، الا انها واجهت صعابا لا بد لأية ادارة تغييرية من ان تصطدم بها، وهي ان الموافقة العامة للاغلبية الصامتة لا تضارع ضجيج الرفض لدى الاقلية المنظمة. فالاشتراكيون اليساريون

في البلديات وواجهاتهم من المنظمات المدعومة ماليا، محرضون ماكرون مدربون وبارعون في استثمار اي ضعف في تقديم ما تريده الحكومة.

لقد وعد البرنامج الانتخابي بتحقيق «المزيد من الشيء نفسه» - لا بالصراخ الملهم، رغم ان هناك بلا ريب، حاجة الى اكثر من ذلك. اذ لم نكن قد خفضنا الضرائب بعد بالمقدار الذي نأمله ونرغب فيه. وكانت ثمة حاجة لما هو اكثر من ذلك بالنسبة لقانون نقابات العمال، اما برنامج التحول الى القطاع الخاص - وهو الذي يمكن ان يشكل التقدم الكبير الفعلي الذي يحرزه هذا البرلمان - فلم يكن قد بدأ بعد، وكان علينا ان نعيد طرح لائحة تحويل شركة الاتصالات الهاتفية البريطانية «بريتيش تيليكوم» الى القطاع الخاص، بعدما سقطت اللائحة بحل البرلمان.

اما المشكلة الثانية التي لا يقع اللوم فيها علينا، فهي وجود الكثير جدا من الاشتراكية في بريطانيا.

ان حظوظ الاشتراكية لا تتوقف على حظوظ حزب العمال، بل الواقع ان من الاصح القول ان حظوظ حزب العمال تتوقف على حظوظ الاشتراكية. والواقع ان الاشتراكية كانت ما تزال معششة في المؤسسات والذهنيات في بريطانيا.

لقد بعنا آلاف المساكن البلدية، لكن 29% من قطاع السكن بقي بيد القطاع العام. وزدنا حقوق الاهل في النظام التعليمي، لكن الاخلاقية والروحية السائدة في الصفوف وفي كليات إعداد المعلمين ظلت يسارية بإصرار. وصارعنا من اجل قضية زيادة الكفاءة في عمل الحكومات المحلية، لكن متراس اليسار في المدن الكبرى ظل بلا منازع. وقلصنا صلاحيات النقابات، لكن ما يزال 50% من القوة مستخدما داخل النقابات، وهذا اكثر بكثير من حال الدول المنافسة الرئيسية، بل ان 4 ملايين من هؤلاء العمال يشتغلون في محل عمل «مغلق نقابيا».

زد على ذلك، وهو ما بينه اضراب عمال المناجم، ان سيطرة اليسار المتصلب على سلطة النقابات لم تنكسر بعد.

لقد حققنا نصرا كبيرا في حرب الفولكلاندز، وقلبنا مسار السنوات التي بدا فيها النفوذ البريطاني سائرا الى التدهور المحتوم، لكن كان ما يزال هنا حسد ممض للسلطة الامريكية، بل في بعض الاحيان عداء دفين للامريكيين، تشترك فيه الكثرة الكاثرة من مختلف الوان الطيف السياسي.

كانت قضيتي بسيطة، في ذلك كله. فثمة ثورة ينبغي اشعالها، ولكن عدد الثوريين اقل من القليل.

ان تعيين الحكومة الاولى في البرلمان الجديد، الذي جرى بصورة تتنافر مع الخلفية المصاحبة للموسيقى العسكرية التقليدية، ومراسم رفع العلم، بدا فرصة لتجنيد بعض الثوريين.

الحكومة الجديدة

بدأت بإسقاط ربّان محتمل برهن في مناسبات عديدة على ان احساسه بالاتجاه خاطئ.

فإحلالي فرانسيس بيم محل بيتر (اللورد) كارينجتون جعلني استبدل بمحافظ فرح محافظا كئيبا، دفعه حتى الافق الواضح لحصول انعطاف انتخابي لصالحنا الى اطلاق اشد التحذيرات رهبة.

كنت اختلف مع فرانسيس حول وجهتنا السياسية، وحول نظرتنا الى الحكم والحكومة، وعن الحياة بمجملها حقا، الا انه كان محبوبا في مجلس العموم الذي يرحب بأي وزير يعتقد انه ليس متوافقا مع الحكومة، وكثيراً ما يظن الناس خطأ ان ذلك دليل استقلالية في التفكير.

وكنت آمل ان يوافق على ان يحتل مركز رئيس المجلس، وما ازال على اعتقادي بانه كان سيؤدي تلك الوظيفة احسن اداء. (الواقع انه لم يكن واضحا تماما ان كان بمقدورنا ضمان تعيين فرانسيس في ذلك الموقع، لان القرار بالطبع هو قرار المجلس نفسه). الا انه لم يكن راغبا في ذلك. اذ فضل الجلوس في مقاعد النواب الخلفية، حيث لم يستطع ان يبدي نقداً فعالاً للحكومة.

وطلبت من ديفيد هوويل وجانيت (البارونة) يونغ ان يتركا الحكومة.

ان نواقص ديفيد هوويل كإداري انكشفت لي اثناء عمله في وزارة الطاقة، ولم ار في ادائه في وزارة النقل ما يشير الى أن تقديراتي عنه خاطئة. انه يتميز بقدرة نقدية مستقلة، وهي خصلة رائعة ايام المعارضة أو في رئاسة اللجنة المختارة، الا انه يفتقر الى ذلك المزيج من الخيال السياسي المبدع والاندفاع العملي، الذي يميّز وزراء الطراز الاول. وطلبت من جانيت يونغ ان تفسح المجال لويلي وايتلو ليكون زعيم الاغلبية في مجلس اللوردات.

لقد كانت جانيت موضع اعجاب اللوردات ومحبتهم، ولكن اتضح انها تفتقر الى الحضور الكافي لقيادة اللوردات بفعالية، ولعل السبب هو مواظبتها على اخذ جانب الحذر في كل

المناسبات. وقد بقيت في الحكومة ولكن خارج مجلس الوزراء الرسمي، اذ تبوأت منصب وزيرة دولة في مكتب وزارة الخارجية. وتألمت على خسارة كل من ديفيد وجانيت لاعتبارات شخصية، فقد كان قريبين مني في المعارضة.

ويلي وايتلو جاء في مكانه المناسب خلفا لجانيت. لقد اصبح وجود ويلي في الحكومة بالنسبة لي، امراً لا غنى عنه بتاتا. فحين يجدّ الجدّ اراه يقف الى جانبي، كما ان خلفيته وشخصيته وموقعه في الحزب عناصر مكنته من السيطرة على الزملاء في حالة عجزي عن القيام بذلك.

مع ذلك لم يجد ويلي اوقاتا سهلة اثناء عمله في وزارة الداخلية. ويرجع ذلك في جانب منه، الى ان ظروف وزراء الداخلية عموماً ليست سهلة بالمرة. ويقال عنهم احيانا انهم يتوفرون على مزيج غريب من ضخامة المسؤولية وقلة السلطة.

فهم يلامون على شؤون عديدة تتراوح بين المساس بأمن العائلة الملكية الى سوء تصرف ضباط الشرطة، الى الهرب من السجن، الى الشغب العارض، علما ان قدراتهم وصلاحياتهم لمنع ذلك إما غير مباشرة او لا وجود لها اساسا.

وهناك امور اخرى ايضا.

كنا نعرف، ويلي وانا، اننا لا نشترك في مشاعرنا ازاء قضايا وزارة الداخلية. فانا اعتقد ان عقوبة الاعدام على الجرائم البشعة صحيحة من الناحية الاخلاقية كعقوبة، وضرورية من الناحية العملية كرادع. اما ويلي فيري العكس. وعموما وجهات نظري عن العقوبات وعن الهجرة اكثر حزما وتشددا من وجهات نظره، مما يثير الثناء رغم المنغصات الكثيرة ان الغالبية العظمى من اعضاء حزب المحافظين والجمهور البريطاني يوافقونني الرأي في ذلك، ويظهرونه بانتظام في مؤتمرات حزبنا.

اخترت ليون بريتان ليخلف ويلي في وزارة الداخلية. ومع انني لم اعين قط وزير داخلية يشاركني كل نوازعي في هذه المسائل، فقد ظننت ان ليون على الاقل سيضفي على هذا العمل حرص عقل المحامي وحيوية ذكائه. فلن تكون لديه فسحة وقت للعواطف الرخوة التي تحيط بالكثير من مناقشات اسباب الجريمة. لقد جاءنا من وزارة المالية بسمعة طيبة يستحقها عن جدارة بوصفه اداريا ممتازا، ورجل عمل دؤوباً.

لقد كان ليون افضل وزير لأمانة المالية خلال رئاستي للحكومة. كان عقلاً جباراً يستحق،

حسب رأيي، ان تتاح له الفرصة.

وحين اعود بنظري الى تلك الايام ارى انه كان عليّ ان ارقيه ليتبوأ وزارة غير الداخلية في البدء. فقد كان يحتاج الى خبرة ادارة وزارته هو قبل ان ينتقل الى واحدة من اكبر ثلاث وزارات في الدولة.

ان الترقية العجولة يمكن ان تهدم المستقبل اللاحق للسياسيين، فهي تحرّك الصحافة والزملاء ضدهم مما يجعلهم مكشوفين للهجمات. وفعلا عانى ليون من ذلك الامرين، الا انه كان يتمتع بقوة تحمل كبيرة. فمثلا اثبت قدرته الفائقة على ابتكار جملة من الاجراءات لتشديد الاحكام على المجرمين الخطرين، وتقدمنا بذلك بعد رفض مجلس العموم عقوبة الاعدام، في تصويت حر جرى في يوليو، واثبت حزمه وكفاءته خلال اضراب عمال المناجم بين 1984ـ 1985. ولكن في المقابل كانت له نقاط ضعفه ايضا، التي لا صلة لها بظروف تعيينه. فهو، مثل كل المحامين اللامعين الذين عرفتهم، كان يجيد الاستيعاب والشرح اكثر من الابتكار والخلق. زد على ذلك ان الكل اشتكى من طريقة تصرفه امام التلفزيون، اذ بدا متغطرسا وغير مريح. وبالطبع برزت بمرور السنين كثرة الشكاوى حول اسلوبي وتصرفاتي انا ايضا، ولذلك تعاطفت معه الى حد كبير. الا ان ذلك لم يغير الوضع، خاصة انني كنت سأخسر بعد قليل، واحدا من ألمع مقدمي السياسة من حكومتي.

وعينت نايجل لوسون وزيرا للمالية ـ وهذه كانت ترقية هائلة، بل غير متوقعة عند معظم الناس. وايا كانت الخصومات التي ثارت بيننا في ما بعد، فانني لن انكر قط ان نايجل يحتل مكانة بارزة في اية قائمة للمحافظين الثوريين ـ او «الثاتشريين» ـ في نزوعهم.

لقد كان يتميز بصفات عديدة تعجبني واخرى مغايرة لا تعجبني. فهو رجل ذو خيال مبدع، مقدام لا يهاب، ولبق مقنع، في الكتابة على الورق على الاقل... كما انه سريع البديهة، وبامكانه ان يتخذ القرارات بسهولة تامة خلافا لسلفه جيفري هاو. وقد بيّن خطاب الميزانية الاول الذي ألقاه معنى القراءة الجيدة لشؤون الاقتصاد.

لقد كان نايجل، كما كنت اعرف، مفكراً اقتصادياً مبدعاً، اصيلاً. والابداع الاقتصادي، خلافا للابداع المحاسبي، نادر تماما وثمين جدا. ولا اظن ان هناك وزير مالية مثله استطاع ان يعمل بمثل ذلك الوضوح الملهم في تطبيق الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى، وقد ظل على هذا المنوال حتى ادار ظهره لهذه الاستراتيجية بعد سنوات من ذلك. وقد تميزت تغييرات نايجل

للضرائب، اثناء استيزاره، بنفس الصفة ـ البساطة والوضوح اللذان يجعلان كل فرد منا يتساءل لماذا لم افعل ذلك قبل الآن.

كان نايجل يعرف حسناته الخاصة خير معرفة. ففي يناير 1981 عينت ليون بريتان وزيراً لأمانة المالية، متخطية نايجل، وذلك امتثالاً لطلب جيفري هاو، وجاءني نايجل حينذاك ليشتكي من هذا الاستصغار بحنق واضح. لكنني قلت له ان وقت ترقيته سيأتي، وانني سأحرص على ذلك في الوقت المناسب.

ولما شغل منصب وزير الطاقة، بعد ذلك، ابدى كفاءة ادارية من الطراز الاول، ناهيك من مواصفاته الاخرى. وصرت في ما بعد اشارك نايجل تقديره الكبير لنفسه. ولم اجد ما يدعوني لمراجعة هذا الرأي خلال الشطر الاعظم من حياة برلمان 1983، ولم اراجع هذا الرأي في معظم القضايا.

ولكن ما العمل بجيفري هاو؟

لقد آن اوان دفع جيفري الى مرتبة اعلى. فالسنوات الاربع المرهقة التي امضاها في المالية تكفي وتزيد، ويبدو ان ثمة ما يشبه القانون السيكولوجي الذي يدفع وزراء المالية الى الميل، بصورة طبيعية، نحو وزارة الخارجية.

مرد ذلك ببساطة انها الخطوة المنطقية اللاحقة، من جانب. ومن جانب آخر ان الاحوال المالية العالمية باتت على قدر من الاهمية هذه الايام بحيث يتوجب على وزراء المالية متابعة اوضاع صندوق النقد الدولي وقمة «السبعة الكبار» والمجموعة الاوروبية، وبذا فان التوق الى دخول حلبة المسرح الدولي يستحوذ على تفكيرهم.

اردت ان ارقي جيفري مكافأة له على كل ما صنع. لكنني كنت ارتاب في انه يناسب وزارة الخارجية. واذ استرجع ذلك الآن اجد انني كنت محقة في شكي وارتيابي.

فقد كان جيفري حقا بارعا في التفاوض على نص معين سطراً بسطر، وهو أمر برع فيه بحكم مهنته كمحام وخبرته في المالية. وكان ذراعي اليمنى تماما في المجالس الاوروبية التي حضرتها، الا انه وقع اسير سحر وزارة الخارجية، حيث المساومة والتفاوض غاية بذاتها. وأدى هذا الى تضخيم سيئاته وتصغير حسناته، وسقط في الوزارة الجديدة فريسة العادات التي زرعتها الخارجية ـ إمعاناً في اخضاع التكتيكات الدبلوماسية للمصلحة القومية، وشهية لا ترتوي للتفاصيل الضئيلة والشروط التي يمكن ان تطمس معالم اية رؤية واضحة. واخيرا باتت رؤية

جيفري تقتصر على ان يجد شكلا من الكلمات. واذا كانت هناك من قضية تلهم جيفري وترشده في ميدان الخارجية فلا ريب انها قضية نفترق فيها، رغم انني لم امحض هذه المسألة الكثير من التفكير وقتذاك.

كان جيفري يضمر توقاً يكاد يكون رومانسياً لان تصبح بريطانيا جزءاً من اجماع اوروبي متكلف. والواقع انني لم اسمعه يوما يحدد هذه النزعة الاوروبية المخفية، حتى في الايام العاصفة الاخيرة من رئاستي للحكومة، الا ان هذه الفكرة في نظره هي محك لسمو التفكير وعلو القيم الحضارية (شأن آرائه الليبرالية عن امور الداخلية).

ولم ينته بنا ذلك الى نهاية المشاكل.

لقد وقع اختياري الاول على سيسيل باركينسون لموقع وزير الخارجية. اذ كنا متفقين في الرأي بصدد السياسة الاقتصادية والسياسة الداخلية. ولم يكن لدى اي منا ذرة شك في ان مصالح بريطانيا يجب ان تأتي اولا في مجال السياسة الخارجية. وكان قد ابدع وقاد لتوه اكثر الحملات الانتخابية ببراعة تقنية، وكان يبدو لي الشخص المناسب لهذه الوظيفة الاهم.

الا ان آمالي تبددت.

ففي وقت مبكر من مساء يوم الانتخابات، وبعد عودتي من زيارة دائرتي الانتخابية، جاءني سيسيل في داوننج ستريت ليخبرني انه كان على علاقة غرامية مع سكرتيرته السابقة ساره كيس.

دفعني ذلك الى التريث. الا انني لم اقرر في حينه ان تلك عقبة كأداء تحول دون استيزاره للخارجية.

كنت ما ازال افكر في الانتخابات. ولقد اعجبت حقا بادارته للحملة بكل تلك البراعة بينما هذه القضية تظلل تفكيره بل احسست بالراحة لانه وفّر علي القلق والتشتت اللذين كانا سيصيبانني لو كان افصح لي عن مشكلته قبل الانتخابات.

وفي اليوم التالي قبل وصول سيسيل الى الرقم 10 لتناول الغداء تلقيت رسالة من والد ساره كيس، يكشف فيها ان ابنته حبلى بطفل من سيسيل. ولما جاء سيسيل اعطيته الرسالة.

لا بد ان تلك كانت اسوأ لحظات حياته.

بات بديهيا اذ ذاك انني لم يعد بمقدوري تعيين سيسيل في منصب وزير الخارجية مع وجود هذه الغيمة المدلهمة فوق رأسه. وحثثته على بحث القضايا الشخصية مع اسرته. وفي غضون ذلك

قررت ان اعينه وزير دولة ضمن الوزارة الجديدة، المستحدثة، للتجارة والصناعة. وهي وظيفة كنت ارى انه سيحسن اداءها ـ علاوة على كونها اقل بروزا واقل حساسية من وزارة الخارجية.

وفي سبتمبر عينت جون جمر خلفا لسيسيل في رئاسة الحزب (كان علي ان اعين رئيسا جديدا إن عاجلا او آجلا). لقد كان جون نائبا لرئيس الحزب في فترة حكم ادوارد هيث، ويعرف «المكتب المركزي» جيدا. كما انه متحدث وكاتب موهوب.

وبالطبع لم تكن هناك حاجة لوزير بارز، ناهيك بسياسي بارع، من طراز سيسيل ليكون رئيسا للحزب بعد الانتخابات مباشرة. ولكن لسوء الحظ لم يخلق جون جمر للادارة، ولم يستطع حمل الاثقال التي تساعدنا على الخروج من المصاعب، حيثما صادفنا متاعب سياسية.

الا ان هناك تعيينا عزز مواقع الحزب، واعني به اختيار جون وايكهام ليكون رئيس «العرفاء». لعل جون لن يفترق عن سمعته كـ«حلال مشاكل» ومهندس وسائل. لقد كان يقف على يمين الحزب، محاسبا بارعا، قديرا، حاول ذات مرة ان يريني المعقولية في حسابات شركة «ليلاند» الموجزة. كما كان يتصف باخلاق تنضح ثقة بالنفس... قسط كبير منها مستحق تماما. وهذه المواهب جعلت منه مديرا فعالا في الحزب.

بعد اشهر توجّب علي ان اجري تغييرات مهمة اخرى. ففي بداية اكتوبر اصدر سيسيل باركينسون، بموافقة ساره كيس، بيانا للصحافة كشف فيه عن علاقتهما، وكونها حبلى بطفل منه.

اردت ان احتفظ قدر الامكان بسيسيل حليفا سياسيا، ووزيرا قديرا، وصديقا. وبدا انني قد انجح في بداية الامر فلم يبرز ايما ضغط كبير من داخل الحزب لابعاده. وعلى وجه العموم كان زملاؤه مساندين له، سواء الوزراء منهم او النواب. وانعقد مؤتمر الحزب بعد اسبوع من تصريح سيسيل، وقوبل خطابه الوزاري بالترحاب الطيب.

ولكن حصل في وقت متأخر من يوم الخميس وبينما انا اكمل خطابي لليوم التالي. ان اتصل المكتب الصحافي من 10 داوننج ستريت بجناحي في الفندق وابلغ سكرتيري الشخصي ان ساره كيس اجرت مقابلة مع صحيفة «التايمز»، وان قصتها غطت الصفحة الاولى لعدد يوم الجمعة. وعلى الفور عقدت اجتماعا فوريا ضم ويلي وايتلو وجون جمر وسيسيل نفسه وكان واضحا ان لهيب القصة لن يخمد، ومع انني طلبت من سيسيل ان يتريث في الاستقالة تلك الليلة، فقد كنا جميعا ندرك ان عليه ان يفعل.

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي جاء سيسيل ليقابلني، وقال انه وآن (زوجته - المترجم) قررا ان عليه ان يستقيل. ولكن كانت هناك مشكلة واحدة فقط: اذ كان امامه ارتباط رسمي بافتتاح «بلاكبول هليبورت» (مطار بلاكبول للهليكوبترات - المترجم) وازاحة الستار عن نصب تذكاري. وبدا جليا انه من المستحيل عليه القيام بذلك. ودخل دنيس ليسد الفراغ، فازاح الستار عن النصب الذي حمل اسم سيسيل.

لحسن الحظ لم تكن تلك نهاية مستقبل سيسيل السياسي. ولكن كان عليه ان يشقى اربع سنوات في المتاهة السياسية، هائما او خاسرا الفرص المحتملة التي كان سيتوفر عليها في الصعود الى اعلى قمة الهرم.

استقالة سيسيل اضعفت الحكومة من كل النواحي، الا على المدى القصير. اذ اثبت جدارته كوزير، ورغم قصر المدة التي أمضاها في وزارة التجارة والصناعة فقد ترك اثرا كبيرا وبخاصة على «السيتي» (حي المال والأعمال في لندن - المترجم). فسيسيل هو الذي اتخذ القرار الصعب، ولكن الصائب، بادخال التشريع القاضي باستثناء البورصة من فعل لائحة قانون تقييد الممارسات التجارية منهيا بذلك الملاحقة القضائية التي رفعها المدير العام للتجارة العادلة ضدها.

بالمقابل اعطت البورصةُ تعهدا بازالة القيود المديدة المفروضة على التجارة، وبدأت العملية التي ادت الى تشريع قانون الخدمات المالية، 1986، وال« بيج بانغ » (التفجير الكبير) في اكتوبر من ذلك العام. هذه التغييرات سمحت لـ« السيتي » بالتكيف مع الاسواق العالمية، الشديدة المنافسة، التي تعمل الآن فيها، وكان ذلك عاملا حاسما من عوامل نجاحها المتصل.

طلبت من نورمان تيبيت ان ينتقل من وزارة العمل ليتولى وزارة التجارة والصناعة، ونقلت توم كينج من وزارة النقل ليحل محل نورمان. واتاح لي ذلك تعيين نيكولاس ريدلي وزيراً للنقل. وكان مجيء نيكولاس الى الوزارة بمثابة تخفيف من قتامة الغيمة التي خيمت علينا عقب استقالة سيسيل. وكان نيكولاس مثل كيث جوزيف، امرءاً يريد الموقع لكي يفعل ما يؤمن بصوابه. فقلة قليلة من السياسيين، حسب تجربتي، تعتبر القيام بما هو صحيح امرا عاديا ليس الا، وهناك قلة اقل ترى انه الاعتبار الوحيد، ونيكولاس وكيث من هذه القلة القليلة. ولم يقتصر نيكولاس على ان يزوّد الحكومة (ويزودني انا بوجه خاص) برؤية واضحة، بل ايضا بالحلول التقنية لقضايا السياسة.

لقد اندفع في وزارة النقل ببرنامج الخصخصة ورفع الضوابط المقيدة. وبقي حتى السنوات

الاخيرة شخصا يمكنني الاعتماد عليه في الولاء التام والتعامل النزيه. والواقع ان النزاهة المفرطة هي التي اودت به. (ان الصحافي الامريكي مايكل كينزلي يصف «زلة اللسان» بأنها قول الحقيقة في وقت غير موآت، ولا بد لي من القول ان تجربتي الشخصية تؤيد دقة هذا التعريف).

ذلك هو الفريق الذي توقف عليه نجاح الحكومة في فترتها الثانية. واملت ان يشارك افراد الفريق الحماسة والاندفاع الموجودين عند الربّان.

المجلس الأوروبي في شتوتجارت

في نهاية الاسبوع الذي شكّلت فيه الحكومة الجديدة، توجهت بالطائرة الى شتوتجارت لحضور اجتماع المجلس الاوروبي المؤجل، الذي ترأسه المستشار كول. لم يكن تأجيل المجلس بطلب منا، ولكن ما ان جاء الاقتراح بتأجيله من الموعد المقرر في 7/6 يونيو، حتى رحبنا به لأنه كان يعطينا فرصة اكبر للحملة الانتخابية. ولعل شركاءنا الاوروبيين ظنوا ان بوسعهم ان ينتزعوا من حكومة منتخبة حديثا تنازلات اكبر مما ينتزعونه من اخرى تحت الضغوط المحلية التي تضعها امامها انتخابات آتية.

القضية الرئيسية في لقاء شتوتجارت كانت كالمعتاد، قضية النقود ـ «نقودنا نحن» على الاخص ـ رغم انني حرصت في هذه المناسبة على الابتعاد عن ذكر الكلمة اياها.

كان عليّ ان اضمن اعادة الاموال البريطانية في عام 1983 واحراز اكبر تقدم ممكن في الحل البعيد الامد الذي يواصل تخفيض صافي مساهمتنا المدفوعة الى المجموعة الاوروبية. وهذا يتضمن تحقيق تغيير بعيد المدى في أنظمة مالية السوق.

لو كان يتوجب علي ان ادافع عن مطالبي وفقا لمبدأ التكافؤ وحده، لكنت ابعد ما يكون عند التشدد حيال النتيجة المرجحة. الا ان المجموعة الاوروبية كانت الآن على شفا الافلاس: فنضوب الموارد على مبعدة اشهر ليس الا، ولا سبيل الى زيادة هذه الموارد الا بموافقة كل الدول الاعضاء على رفع «سقف» القيمة المضافة بنسبة 1%. وكان لهذا الوضع التأثير الذي يعزوه الدكتور جونسون (المفكر والأديب البريطاني القديم الدكتور صامويل جونسون ـ المترجم) لرؤية حبل المشنقة: لقد اخذت عقول شركائنا الاوروبيين تركز على الامر بشكل رائع. وعزز شرط الاجماع من سطوتي وكانوا يعرفون انني لست ذاك الذي يعزف عن استغلال هذه الفرصة.

بالطبع كان من المحتمل تماما ان تحيا المجموعة الاوروبية في اطار الضوابط التي يفرضها سقف الـ 1%، لو كانت تتوفر على الارادة الكافية للتقليل من التبديد، وانعدام الكفاءة، والفساد الواضح في برامجها بالذات. ذلك ان موارد الضريبة المضافة كافية على نحو ممتاز. لكنني كنت اعرف كامل المعرفة ان مثل هذه الارادة مفتقدة، وان التبذير، وانعدام المسؤولية المميزة، الناجمين عن عمل البيروقراطيات غير الخاضعة للمحاسبة، سيستمران ما دام امكن ارجاء اتخاذ القرارات الصعبة.

كان جليا ان الموقف الالماني الغربي سيكون حاسما. فالالمان هم اكبر المساهمين في المدفوعات الصافية لميزانية المجموعة. ولا بد من الاعتراف بان مزارعي المانيا الغربية يتمتعون بمزايا السياسة الزراعية الباذخة للسوق الاوروبية، لكن مصالح دافع الضرائب الالماني هي التي سترجح عند نقطة معينة. واقتفى الالمان اثرنا في معارضة اي زيادة في «مواردنا الخاصة» الى ان تستقر مالية المجموعة على ارضية اسلم. الا اننا كنا نرتاب بعض الشيء في ان الالمان سوف يتذبذبون حين يتصاعد الضغط. كما انهم ابدوا ضيقا، ولا ألومهم في ذلك، على اضطرارهم للمساهمة في تمويل التعويضات الرجعية (او المرتجعات) البريطانية التي فزت بها. لكن جوابي على ذلك بالطبع، كان حثهُم على ممارسة دورهم القيادي لحل مشكلة الاختلال الجوهري في مالية السوق.. نهائيا.

لم يكن المستشار كول عموما اكثر اعضاء المجلس طاقة وحيوية، اللهم الا اذا كان هناك مساس بقضية المانية داخلية، غير انني كنت اعرف انه يود ان يحقق مجلس شتوتجارت النجاح لكي يتوج به اول رئاسة اوروبية له. واملت ان تفعل هذه وغيرها من الظروف فعلها لصالح الحال المقبول.

قرر المجلس ان يترك المفاوضات حول مستقبل تمويل المجموعة الى وزراء الخارجية والمالية، في المرحلة الابتدائية على اقل تقدير، على ان يرفع الوزراء تقريرهم الى المجلس الكامل القادم المنعقد في ديسمبر.

وبلورت اللجنة اصلا مقترحاتها الخاصة التي حظي بعضها بتحبيذنا، ولم يحظ البعض الآخر بذلك. وتم الاتفاق على دفعة من التعويضات الرجعية الى بريطانيا لتغطية العام 1983، لكن القرارات الحقيقية ارجئت لستة اشهر اخرى.. الى نقطة افلاس المجموعة.

ولم يخب املي بهذه النتيجة، وبناء عليه اغتنمت كل فرصة للاطراء على حسن ادارة

المستشار كول للمجلس. فالنتائج بالنسبة لبريطانيا كانت في الواقع افضل مما بدت عليه اول الامر. اما المرتجعات فكانت اقل مما كنا نأمل. ولكن لو حسبنا كل السنوات الاربع، لوجدنا اننا استعدنا ثلثي المدفوعات الزائدة التي اعلنا عن عزمنا على استرجاعها. وفي ضوء المعارضة الفرنسية القوية لنا شعرت ان ذلك انجاز مفيد. وبرزت بعض التكهنات في الصحف البريطانية تقول انني اضعفت الموقف البريطاني في ما يخص زيادة «سقف» الضريبة المضافة، ولكن تلك كانت مجرد احبولة تفاوضية، وان قراءة البيان الختامي عن كثب، بل أي قراءة لافكاري، ستبين اني لم اضعف موقف بريطانيا. (الواقع ان ذلك تجلى بوضوح تام للعامة قبل نهاية العام).

وكان هناك جانب آخر من اعمال مجلس شتوتجارت. اذ اصدر المجلس ما يسمى باللغة المفخمة الدارجة في هذا الموضوع منذ الايام التي سبقت انضمامنا الى المجموعة - «الاعلان الصادق عن الوحدة الاوروبية».

لم يكن بوسعي ان اتخاصم حول كل الامور كما ان الوثيقة لا تحمل ايما طابع قانوني ملزم. فتماشيت معها. لكنني لما سئلت عن هذا الاعلان في مجلس العموم، اجبت: «يجب ان اعلنها بوضوح قاطع انني لا اؤمن باوروبا فيدرالية بأي صورة من الصور. ولا تؤمن بذلك تلك الوثيقة نفسها».

فمن المؤكد انها لم تنقل السلطات الى اوروبا ممركزة على غرار ما كان لاتفاقية ماستريخت ان تفعل. لكن اللغة المحلقة عاليا في ذلك الاعلان اصبحت مألوفة من التطورات اللاحقة وكان بالوسع رؤية الكثير من لحم المؤسسات ينمو على الهيكل العظمي لهذه اللغة.

الاقتصاد

يحصل في السياسة احيانا ان امورا صغيرة، لا رابط واضحا بينها، تتجمع لتخلق مناخا سياسيا تبدو الحكومة فيه وكأنها لا تفعل شيئا صحيحا.

وقد لمحت قبلا الى شيء يكمن وراء الاسباب التي ادت الى نشوء مناخ من هذا النوع في بداية فترة حكمنا الثانية. لكن كان هناك مشاكل اخرى. فالنظام الجديد لتعديل الرواتب التقاعدية وفقا لمعدل التضخم ظل يثير سوء الفهم والسخط.

وبقي العديد من خيرة مؤيدينا في غضب من ان مقترحاتنا الداعية الى اعادة عقوبة الاعدام

طرحت للتصويت الحر في مجلس عموم ذي اغلبية محافظة من اعضائها اخفوا آراءهم (او اسوأ) عن اولئك الذين اختاروهم.

بعد ذلك بقليل قرر اعضاء البرلمان ان يصوّتوا لصالح زيادة رواتبهم بنسبة اكثر مما اوصت به الحكومة بكثير، وذلك في وقت كانت البطالة فيه على ارتفاع، والكثرة من الناس لا تتوقع زيادة قليلة في رواتبها، او حتى لا زيادة على الاطلاق.

بيد ان هذه الانحرافات كلها ما كانت لتكتسي اية اهمية لولا وضع الاقتصاد.

ان البنية التحتية للاقتصاد سليمة، والحقيقة اننا كلما جددنا السير نحو مزيد من التغييرات البنيوية، وبخاصة التحول للقطاع الخاص، ازدادت متانته رسوخا.

وهكذا لما تحدثت في مجلس العموم يوم 22 يونيو 1983، مقدمة خطاب الملكة، امكن لي ان اشير الى تحقيق ادنى معدل تضخم منذ 1968، والى انتاج اعلى، ومستويات قياسية في الانتاجية.

مع ذلك كان جزء من المشكلة ان الانجازات السابقة لأي حكومة سرعان ما تشطب بعد اي انتخابات. وكما عبر احد مستشاري، مقتبسا بتصرف عن لاروشفوكو: «الامتنان الوحيد في السياسة محفوظ للافضال التي لم تُتسلم بعد».

لقد كنا محظوظين تماما في اختيار موعد الانتخابات (رغم ان ذلك لم يكن حظاً حسناً كله) بحيث ان التوقعات حول معدل التقدم المقبل ارتفعت اعلى مما يجب. وأخذ التضخم يتصاعد من المستوى الخفيض البالغ 3.7% في مايو ويونيو، ليصل الى 5.3% في ديسمبر، رغم انه بقي ثابتا عند هذا المعدل او دونه خلال الاثني عشر شهرا اللاحقة.

وبدأت البطالة ترتفع من جديد، وبقيت فوق رقم الثلاثة ملايين، وبدا ان من الصعب جدا التكهن كيف ومتى سيؤدي النمو الاقتصادي، الظاهر الان، الى خفض الرقم الاجمالي. ورغم ان معدل الفائدة هبط، فان معدل فوائد الرهون العقارية ارتفع ليلبي الطلب المتزايد على الرهون. وهذا في ذاته علامة على التقدم الذي نحرزه باتجاه ديمقراطية حيازة الملكية، الا ان ذلك بالطبع أمر سيئ في نظر المقترضين. وادى كل ذلك الى اتهام الحكومة بانها قد «طبخت» ارقام الاقتصاد قبل الانتخابات.

وبات الانفاق الحكومي هدف الرماة المنتقدين. والحق، انه برزت بوادر من قيل وقال عن هذه المشاكل في الاسابيع التي سبقت الانتخابات. وفي ابريل وهو اول شهر في السنة المالية

مع هيلموت شميت في مؤتمر
صحافي عقب جولة المحادثات
الانجلو ـ الالمانية في مايو 1979
(وبدا ايان جاو في المقعد الخلفي) ـ
اول لقاء لي مع زعيم اجنبي بعد
تسلمي رئاسة الحكومة



في استقبال كريستوفر
وماري سومز وبرفقة بيتر
كارينجتون، لدى عودتهما من
زيمبابوي المستقلة حديثا،
في ابريل 1981



اندیرا غاندي في استقبالي لدى وصولي
الى الهند، ابريل 1981

راجيف وسونيا غاندي في اسّتقبالنا لدى
زيارتنا الى الهند في ابريل 1985

في مطار دبي مع الشيخ
راشد، ابريل 1981



من اجتماعي مع الملك
خالد ابان زيارتي للمملكة العربية
السعودية، ابريل 1981

في رحلة الى صحراء
النقب مع شمعون بيريز خلال
زيارتي لاسرائيل في مايو 1986



لافتات ترحيب في
رامات جان، اسرائيل مايو 1986



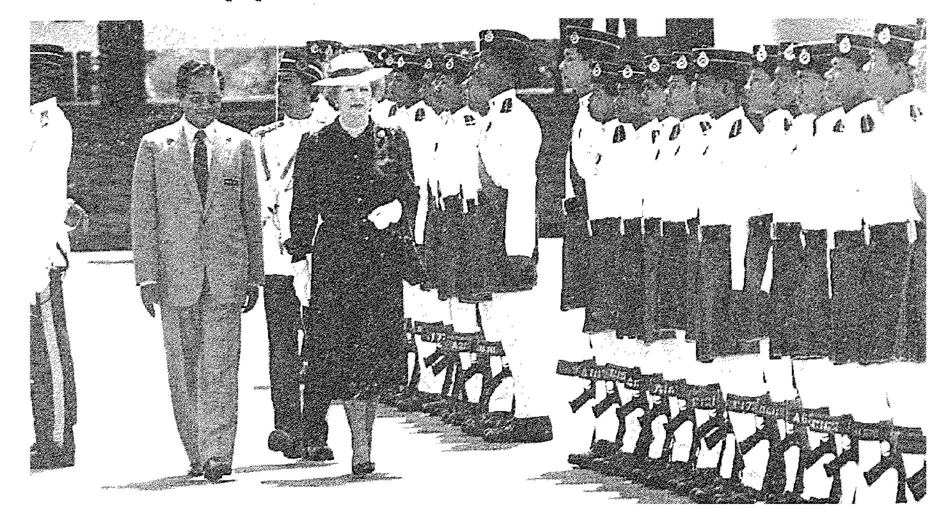
لقاء مع الاطفال خلال
زيارتي للصين، سبتمبر 1982



وسط رجال الصحافة في مخيم
لاجئين على الحدود التايلاندية البورمية
بعد اجتماع مع الامير سيهانوك في
اغسطس 1988



استعراض حرس الشرف في ماليزيا، ف
ابريل 1985 خلال جولتي في الشرق الاقصى



بين اثنين من مصارعي السومو خلال زيارتي لليابان في سبتمبر 1982



لقائي مع دينج هسياو بنج في بكين، في ديسمبر 1984





على مائدة العشاء خلال زيارتي لليابان مع الامبراطور الراحل هيروهيتو وزوجة ابنه، امبراطورة اليابان الحالية

جولة تفقد لدبابات الجيش الاردني برفقة الملك حسين ابان زيارتي للأردن في سبتمبر 1985



صورة تذكارية في
تشيكرز مع ميخائيل ورايسا
جورباتشوف في زيارتهما الاولى
لبريطانيا خلال ديسمبر 1984



لقاء الرئيس
جورباتشوف عند توقف طائرته
في برايز نورتون
بشهر ديسمبر عام 1987

الجديدة، صارت مستلزمات اقتراض القطاع العام اعلى من الهدف المقرر، وسرعان ما اتضح ان الرقم المؤقت لهذه المستلزمات لسنة 1983/82وهو رقم ينشر بانتظام سيبلغ 9.2 مليار جنيه، اي بزيادة قدرها 1.7 مليار جنيه عن تخمين الميزانية.

ومن الجائز ان انخفاض الايرادات المتوقعة دون المؤمل جزء من المشكلة.

ولكن كان هناك تقدير خاطئ سابق عن مدى التقصير عن انفاق الحدود النقدية، ونشأ جانب كبير من المشكلة عن التدابير التي اتخذناها لتصحيح الأمر.

ففي الشتاء السابق رأينا ان ثمة دليلا قويا على ان البرامج المرتبطة بالرساميل قصرت عن حدود الانفاق، وكان علينا ان نتخذ تدبيرا فعالا لتشجيع زيادة الانفاق وصولا الى الهدف المحدد. ان من الصحيح من حيث المبدأ، الانفاق وصولا الى المستوى المخطط له، وبخلاف ذلك فانك تراكم الانفاق للسنوات التالية وتنزل الضرر بصناعة البناء، وتزيد البطالة.

كنت قد بحثت المشكلة مع جيفري هاو وزير المالية حينذاك يوم الخميس الموافق 21 أبريل. وكما هو الحال في اغلب الاحيان، اتضح ان وزارة الدفاع هي المذنب الرئيسي. ان آخر توجيه من وزارة المالية الى وزارة الدفاع قبل الميزانية، دعاها الى ان تقلل التقصير في الانفاق الى الحد الادنى. ولما كانت وزارة الدفاع تتوقع ان انفاقها المتدني كبير، راحت تنفق انفاقا مفرطا الى حد بعيد وقد ذهلنا لذلك، جيفري وانا، وقررنا ان نوجه لوزارة الدفاع التوبيخ اللازم حقا، لكن الضرر كان قد حصل.

بعد الانتخابات، القى نايجل لوسون وزير المالية الجديد نظرة اخرى على ارقام الاقتراض، الا انه وجد نفسه في وضع لا يحسد عليه. فالتوقع الصيفي للخزانة قد اكتمل لتوه، وأشار الى ان مستلزمات اقتراض القطاع العام للسنة المالية الجارية ستتجاوز الحد المقرر بمقدار 3 مليارات جنيه.

لقد كان هناك حتما هامش كبير للخطأ في هذه الارقام - كما هو الحال دوما مع مستلزمات اقتراض القطاع العام الذي ينتج عن الفارق بين مقدارين هائلين من النقود، هما دخل القطاع العام، وانفاقه - لكن النذر كانت فعلا سيئة.

ولزيادة الطين بلة، كانت ارقام العرض النقدي لشهر مايو مزرية، وكنا نعرف ان الاسترليني، رغم قيمته العالية حينذاك، قد يتعرض سريعا الى الضغط اذا بقي معدل الفائدة الامريكي مواصلا ارتفاعه.

ولكن، على اي حال، اذا كنا سائرين حقا على درب زيادة مفرطة في الاقتراض العام، فلا بد من عمل شيء لمعالجة الامر.

ولما تسلمت يوم الاربعاء، 20 يونيو، مذكرة من نايجل توضح كيف يرغب في التصرف، استبد بي القلق انا ايضا. وخرجت في مزاج لا يختلف عن ذلك من النقاشات التي اجريتها معه في مساء اليوم التالي.

ان ارجاع الانفاق العام ونحن وسط السنة المالية اصلا ليس بالامر الهين بتاتا، لكن الحجة الداعية لاتخاذ اجراء مبكر كانت طاغية. فكلما اجريت التخفيض مبكرا، كان هذا التخفيض اقل حدة وكانت فرص الحفاظ على مصداقيتك في الاسواق اكبر، وهذه افضلية مفيدة. الا ان الوجه الآخر لهذا الأمر هو ان الاعلان عن تقليصات اخرى في الانفاق العام بعد اسابيع قليلة من بدء البرلمان الجديد سيترك اصداء شعبية سيئة واحراجا سياسيا. وسيعتقد الجمهور اننا خدعناه في الانتخابات، اما الوزراء المبالغون في الانفاق فسيشعرون بالانسحاق. ادرك نايجل هذه التبعات بالكامل، وكان من دلائل شجاعته انه اوصى باتخاذ اجراء فوري.

وتقدم نايجل بثلاثة اقتراحات.

الاول جمع المزيد من الاموال للحكومة عن طريق بيع الحصص الاضافية في شركة النفط البريطانية «بي بي». ولكن على حين ان ذلك سيساعد في تمويل مستلزمات اقتراض القطاع العام، فإنه لا يتيح الافلات من ضرورة اجراء تقليصات فعلية في الانفاق. لم يكن بالامكان اتخاذ اجراء بصدد البرامج غير المقيدة نقديا في منتصف السنة، وعليه كان لا بد من ان نركز جهودنا على الانفاق النقدي المقيد. ولكن هل ينبغي للتقتير النقدي ان يطبق على كل اشكال الانفاق هذه ام بعضها؟

كان رأي نايجل الابتدائي هو ان يشمل التقتير كل العناصر غير الاجرية من الانفاق الحكومي المركزي، لان خفض مدفوعات الاجور بنجاح امر بالغ الصعوبة.

استقصينا الامر انا والمستشارون، ثم اجريت حديثا مع نايجل في تشيكرز يوم السبت اللاحق، واستقر رأينا على مشروع يتضمن ادراج لائحة الاجور في نطاق التقتير. وايد آلان والترز (مستشار ثاتشر الاقتصادي ـ المترجم) رأي نايجل بوجوب اتخاذ اجراء فوري، ودعا الى تخفيض بنسبة 3% في حدود الانفاق النقدي، وهذا تخفيض اكبر مما اقترحه نايجل بالاصل. واستقر رأينا اخيرا على خفض لائحة الاجور بنسبة 1% وخفض حدود الانفاق النقدي الاخرى

بنسبة 2%. وتقدم نايجل باقتراح آخر بديع. وهو في الواقع اقتراح تقدم به ليون بريتان في وقت مبكر من تلك السنة: هو تطبيق «مرونة آخر السنة».

فهناك عُرْف في المالية ينص على ان الوزارات التي لا تنفق كل الميزانية المخصصة لها خلال السنة المالية لا يجوز لها ان تنفق المتبقي من السنة الفائتة في السنة اللاحقة، فهي تفقد الفائض في الواقع. والنتيجة، بالطبع، ان الوزارات التي تجد نفسها دون حد الانفاق المطلوب عند اقتراب نهاية السنة المالية تميل الى ان «تقفز» الانفاق لتأتي على حصتها، وبذلك يأخذ الانفاق العام في الصعود. وكان تدبير «مرونة آخر السنة» يسعى الى التقليل من اثر ذلك بان يسمح للوزارات بان ترحّل قسما من حصة السنة السابقة معها الى السنة اللاحقة.

وعلى العموم فان هذه المقترحات لبيع الموجودات. وخفض الانفاق العام وتحسين تقنية ضبط الانفاق العام، سوف تؤدي كما اعتقدنا الى تخفيض الانفاق العام للسنة باكثر من مليار دولار.

وتوقعنا، نايجل وانا، مواجهة المتاعب في مجلس الوزراء. وبالطبع كان من المفيد لو اننا اطلعنا الوزراء سلفا، الا اننا كنا ندرك ان توزيع الوثائق والمذكرات يعني ان المقترحات ستتسرب على الارجح خارج المجلس. في الختام اطلعنا بعض الوزراء على انفراد، وكذلك الأمر مع وكلاء الوزارات في وزاراتهم. ولكن رغم كل هذه الاحترازات وجدنا عند اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس الموافق 7 يوليو لبحث المقترحات، ان هذه المقترحات تغطي الصفحات الاولى للصحف في ذلك الصباح. هذا الأمر عقّد جو الاجتماع. لكن مجلس الوزراء واجه ما كان ينبغي القيام به. واستطاع نايجل ان يعلن القرارات لمجلس العموم عصر ذلك اليوم.

وقد اكدنا ان هذه ليست تقليصات في خطة الانفاق العام بل تدبير خاص للتوفير، تقتضيه ضرورة البقاء في اطار خطة الانفاق العام. ولعل آمالنا بأن يدرك الآخرون الفرق بين الامرين كانت اكبر مما ينبغي.

الديبلوماسية: زيارات الى هولندا والمانيا الغربية وكندا والولايات المتحدة

امضيت معظم شهر اغسطس في اجازة بسويسرا، لأتغلب على عملية مزعجة ومؤلمة للعين كنت قد اجريتها في مطلع ذلك الشهر.

اما يوم الجمعة 29 يوليو، فقد كنت في العرض العسكري للتخرج في كلية القوة الجوية

الملكية في كرانويل. ولما انتهى العرض والطيران الاحتفالي المنخفض، استدرت وصعدت بضع درجات لادخل مبنى الكلية لتناول الغداء. وفجأة حدث شيء لعيني اليمنى:

بقع سوداء تطوف في حقل الرؤية... فركت عيني دون جدوى، فالبقع السوداء لا تزول. ولما عدت الى تشيكرز في ما بعد شطفت عيني، دون ان يتغير شيء.

اتصلت بطبيبي يوم الاحد وذهبت الى بيته غير البعيد عن تشيكرز، وفحص العين ـ ولما كان قد سمع بوصفي لما وقع استدعى اختصاصيا في امراض العين كان حاضرا. قال لي الاختصاصي انه يعتقد انني اعاني من تمزق وانفصال في الشبكية واقترح معالجتها بالليزر، وأعقب ذلك يومان من الرقاد دون حراك حتى يتأكد الطبيب من ان العملية الجراحية نجحت.

ان الرقاد بلا حراك فترة طويلة شيء عسير للغاية لكنني ملأت بعضا من هذا الوقت وانا استمع، بلذة كبيرة، لروايات مسجلة صوتيا.

وفي يوم الاربعاء ذهبت الى عيادته لاتلقى النطق بالحكم. وكنت قد حزمت حقيبة متاع يكفي لتمضية الليل وذلك بمثابة بوليصة تأمين، يساورني شبه اعتقاد انها لن تلزمني. لكن الاخبار كانت سيئة. فحصني ثانية وقال انه لم يطرأ اي تحسن على الاطلاق. وان طرأ شيء فنحو الاسوأ.

كان قد حجز غرفة عمليات لعصر ذلك اليوم من باب الاحتراز، وتوجهت على الفور الى المستشفى حيث اجريت العملية بنجاح.

لما عدت الى انجلترا من عطلتي السويسرية شعرت بانني استعدت عافيتي بالكامل، وكان ذلك حسناً نظراً لانه كان يتوجب علي ان اقوم بعدة زيارات هامة لبلدان اجنبية في شهر سبتمبر.

كانت اولى هذه الزيارات الى هولندا والمانيا الغربية. وهيمنت على المحادثات التي اجريتها في البلدين قضيتان هما نشر صواريخ «كروز» و«بيرشنج»، والمجلس الاوروبي المقبل في اثينا، المزمع عقده في شهر ديسمبر. وصلت الى هولندا يوم الاثنين الموافق 19 سبتمبر، لاجد رئيس الوزراء الهولندي، رود لبرز في استقبالي. لقد احببت المستر لبرز. انه رجل اعمال شاب يستخدم مواهبه لما فيه خير الشؤون السياسية الهولندية. ورغم ان نوازعه فيدرالية اوروبية، شأن قادة البلدان الصغيرة في المجموعة الاوروبية، فقد وجدنا انفسنا نقف في جبهة واحدة من القضايا اليومية للمجموعة الاوروبية. وكانت الزيارة في الواقع زيارة عمل قصيرة بلا خطابات

رسمية. وبحثنا المشهد السياسي العام مع المستر لبرز ووزير خارجيته هانز فان دن بروك على مائدة الغداء. وهذا الاخير هولندي آخر اتمتع بصحبته ومحادثته، حتى وان كنت لا اتفق معه. فالحكومة الهولندية، نظراً لكونها ائتلافية في حالة هشة، اعتيادية بعض الشيء، تثقل كاهلها المشاكل حول الميزانية، بينما يحوم شبح الاسلحة النووية في خلفية المشهد ليمارس تأثيره المزعزع للاستقرار بصورة عامة.

تكرست جلسة القمة عصر ذلك اليوم، بالكامل، لقضايا المجموعة الاوروبية. وبرز قدر كبير من الاتفاق بيننا حول المسائل العملية، ومع ان الهولنديين دعونا الى اجراء مساومة خلال الفترة السابقة لاجتماع اثينا، فانني لم اعطهم الانطباع بان موقفنا يتراخى. وبدا اننا ندور في متاهة لا تقود الى اي مكان في حملتنا من اجل وضع ضوابط صارمة حول وجهة الانفاق المقبل لبرنامج «السياسة الزراعية المشتركة».

زد على ذلك انني كنت حريصة على ان لا تنزلق المجموعة الاوروبية اكثر في نزعة الحماية. اما بخصوص المالية المقبلة للمجموعة، فلم يكن ثمة مجال لان اقبل في اثينا اية زيادة في «مواردنا الخاصة» بالمجموعة الاوروبية بمعزل عن الشروط الاساسية الاخرى التي طرحناها.

وسعيت الى ان ألفت انظار الهولنديين الى شيء لم يُدرك بعد ادراكا حسنا: وهو انه اذا كانت المجموعة الاوروبية تتوقع ان يواصل الالمان دفع حصة مفتوحة لسد تكاليف السوق، فان ذلك سيراكم خزينا من المشاكل السياسية للمستقبل... فمن يدفع اجر عازف الناي، يرغب اخيرا في أن يقرر النغمة.

غادرت هولندا الى المانيا الغربية حيث زرت القوات البريطانية هناك ووصلت عصر يوم الاربعاء (21 سبتمبر) الى بون لاجراء محادثات وتناول العشاء مع المستشار كول.

بحثنا معا سبل تناول قمة اثينا. وقلت انه سيكون من المسخط ان يصار الآن الى تضييع الحافز الذي قدمه المستشار كول في شتوتجارت من اجل التغيير. وشعرت بالارتياح لمّا اخبرني انه يرى وجوب اعطاء الاولوية لحل قضية السياسة الزراعية المشتركة ونظام تمويل المجموعة الاوروبية قبل اية سياسات جديدة. كما اخبرني ان المجموعة الاوروبية «ضرورية سياسيا لالمانيا» ولكن «لا خير في ان يتخذ المرء من السوق الاوروبية سقفا لالمانيا، اذا كان السقف مثقوبا» - وهذه تورية مثيرة للاهتمام، كما اعتقدت، وان كل من يتعاطى مع المجموعة الاوروبية ينبغي ان ينتبه جيدا للتوريات.

فنحن البريطانيين كنا ننزع الى التقليل من شأنها ـ سواء تعلقت بـ «السقوف» ام «الفطارات» ـ والتركيز على الجوانب العملية. لاصلاح السقف المثقوب، حسب عبارة المستشار كول.

ولكن كان علينا ان نتعلم عبر الطريق الشاق بأننا عبر الموافقة على التعاميم الفارغة او المطامح الملتبسة سنفسح المجال لاحقا لكي يقال بأننا ألزمنا انفسنا بهياكل سياسية رغم انها تتعارض مع مصالحنا. ولكن ما هذا سوى استباق لقليل من الكثير الذي سيأتي.

على اية حال بدأت اشعر ـ وقد ازداد هذا الشعور مع مضي السنوات ـ ان هناك اختلالا في الدبلوماسية الغربية.

ان رؤساء حكومات ووزراء الدول الاعضاء في المجموعة يلتقون بانتظام، وتجمعهم في ذلك مشاكل المجموعة. اضافة الى بحث القضايا العالمية الاوسع. بالمقابل لم يكن هناك اتصال وتفاهم كافيان بين بلدان اوروبا وحلفائنا عبر المحيط الاطلسي ـ اعني الولايات المتحدة وكندا. وكنت آمل ان تسهم زيارتي لكندا والولايات المتحدة في نهاية سبتمبر في تصحيح هذا الوضع.

جرت الزيارة الكندية في الواقع بمبادرة من الكنديين انفسهم. وكانت المسألة الحساسة لفصل الدستور الكندي عن برلمان وستمنستر قد صارت طي الماضي (حتى عام 1982 كان الدستور الكندي يرتكز على لوائح البرلمان البريطاني، التي لا يملك احد صلاحية تعديلها سوى برلمان ويستمنستر، رغم ان كندا دولة مستقلة منذ امد بعيد بكل معنى عملي من معاني الكلمة. وفي تلك السنة اشتركنا، بناء على طلب الكنديين، قانونا بـ« فصل» الدستور وعملية تعديله. ناقلين الحق في ذلك الى السيطرة الكندية الكاملة).

كانت هذه الزيارة فرصة لتوكيد قيمة التجارة وروابط الاستثمار، والاهم من ذلك، السعي الى اقناع الكنديين بلعب دور اكبر واكثر حيوية في التحالف الغربي مما كان عليه الامر في ظل رئيس وزرائهم الحالي، بيير ترودو. ومن المعروف ان بيير ترودو وحكومته الليبرالية ـ التي بدت مهتمة بالشؤون السياسية للعالم الثالث اكثر من اهتمامها بالقضايا الكبرى لعلاقات الشرق بالغرب ـ يفتقرون الى الشعبية تماما. الا انني كنت سألتقي ايضا رئيسي الوزراء المحافظين لمقاطعتي اونتاريو والبرتا. اضافة الى الزعيم الجديد للمحافظين على المستوى الاتحادي، اعني به بريان ملروني، الذي انتخب لتوه الى البرلمان الكندي والذي كان مرشحا مرجحا لخلافة بيير ترودو رئيساً للوزراء في الانتخابات التالية.

طرت الى اوتاوا مساء الاحد (25 سبتمبر) وتناولت العشاء في مبنى المفوضية السامية. وهو اعظم مبنى تاريخي في المدينة، وادرجت في الخطاب المزمع القاؤه في الغد فقرتين باللغة الفرنسية في معرض مخاطبة مجلس العموم الكندي. وقد جيء بمدرس خاص للغة الفرنسية منذ وصولي لكي يعدل لي النطق كيما اتحاشى التسبب في حادث دولي.

اجريت في صباح اليوم التالي محادثات مع بيير ترودو واعضاء وزارته. وقدمت لنا قضايا الشرق - الغرب النقطة الرئيسية للجدال، مثلما توقعت. وكان قول المستر ترودو ان التقنيين اخذوا مفاوضات الحد من التسلح من ايدي السياسيين، وانها لهذا السبب تدور في متاهة.

لم اوافقه الرأي. فمحادثات نزع السلاح، في نهاية المطاف، ذات طابع تقني رفيع المستوى، ولو ازحنا هذا الجانب لوقعنا في مطب. غير ان المستر ترودو طور فكرته، وجادل قائلا ان اسقاط السوفيات للطائرة الكورية الجنوبية - وعلى متنها بعض المواطنين الكنديين الذين لقوا حتفهم - يوم الاول من سبتمبر يكشف عن المخاطر القائمة حين لا يكون القياد بيد السياسيين. وقد علم ان الطائرة اسقطت بناء على اوامر مسؤول عسكري محلي، دون الرجوع الى موسكو.

فاجبت ان المغزى الحقيقي للحادث هو ان هيكل القيادة السوفياتية غير سليم وقواعد الاشتباك غير سليمة، لانه ما كان ينبغي للقيادة ولقواعد الاشتباك ان تسمح باسقاط الطائرة دون توجيه سياسي. ويبدو ان ما يعجز الليبراليون اليساريون من امثاله عن ادراكه ان مثل هذه التصرفات الوحشية، كإسقاط طائرة مدنية، ليست غريبة عن خصال النظام الشيوعي نفسه.

في وقت لاحق من ضحى ذلك اليوم عقدت اجتماعا خاصا مع ترودو، لبحث الشؤون العالمية: هونغ كونغ، والصين، وبيليز - لكن اكثر ما اثار اهتمامي هو انطباعه عن ميخائيل جورباتشوف، الذي سمعت به دون ان اراه بعد.

لقد زار المستر جورباتشوف كندا في مطلع ذلك العام بذريعة دراسة الانجازات الزراعية لكندا، ولكن حقيقة لبحث العلاقات الامنية البعيدة الامد. وقد وجد ترودو ان جورباتشوف متمسك بالخط التقليدي في ما يخص مفاوضات القوة النووية المتوسطة المدى، ولكن من دون العداء الاعمى الذي يميز القادة السوفيات الآخرين. ومن الواضح ان المستر جورباتشوف قد اعدّ لكي يجادل ويقوم ببعض التنازلات اللفظية في الاقل. ولم استشرف في ذلك الوقت اهمية المستر جورباتشوف للمستقبل.

ولم تفعل المحادثة اكثر من ان تدفعني لأن اؤكد رأيي بان علينا ان نقنع الزعيم السوفياتي الجديد، يوري اندروبوف، بزيارة الغرب. فكيف يتأتى لنا ان نقيم القادة السوفيات التقييم الصحيح ان لم نحتك بهم شخصياً؟ والأهم من ذلك، كيف يتأتى لنا ان نقنعهم بان يروا ابعد من دعايتهم الخاصة ان لم ندعهم يروا صورة الغرب حقا؟

عقدت لقائي الاول مع بريان ملروني بعد الغداء.

كان المستر ملروني يمر بواحدة من اكثر التجارب تضليلا ـ شهر العسل السياسي.

كان جذابا، ساحرا، الا انه يفتقر الى اية خبرة سياسية حقيقية. ومن حسناته انه كان يدرك ذلك ادراكا تاما.

وقد امضيت معظم الوقت، حسب طلبه، وانا اتحدث عن تجربتي الخاصة في المعارضة وفي الحكم. وكان مقدرا لنا ان نغدو صديقين حميمين رغم اختلاف الطراز السياسي لكل واحد منا عن الآخر. ورغم بعض الخلافات الجادة بيننا. واظن ان بريان ملروني، بوصفه زعيما للمحافظين التقدميين، كان يشدد على الصفة اكثر مما يشدد على الموصوف.

والقيت خطابي في البرلمان الكندي عصر ذلك اليوم، بصورة طيبة تماما. فجاء دفاعاً عن القيم والمبادئ اقوى مما اعتاد النواب على سماعه من حكومتهم. وقد قاطعوني مرارا بالتصفيق. وحظيت بترحاب حماسي بالوقوف اجلالا من الجميع، بما في ذلك اعضاء الهيئات الدبلوماسية باستثناء نائب او نائبين.

وهذا بالذات يصور بايجاز مشير السلوك القائم وراء «الستار الحديدي» فالسفراء السوفياتي والتشيكي والبلغاري بقوا مسمرين في مقاعدهم. في حين وقف السفيران المجري والبولندي لينضما الى المصفقين بحماسة.

واقام لي المستر ترودو في تلك الليلة مأدبة عشاء في تورنتو. لكن هناك مشكلة بقيت تلازمني في هذه الزيارة وبرزت اول مرة بحدة في تلك المناسبة. اذ سبقت العشاء جولة مشيا على الاقدام وسط حشد كبير من مؤيدي حزب الاحرار. وبدا الضيوف الجالسون الى مائدة العشاء ذاتها حزبيين موالين بالمثل. رغم انهم مرحبون. وشدد خطاب المستر ترودو، على ما فيه من ادب ومودة، على الاختلافات السياسية بيننا.

وبينما كان يتكلم، سجلت بضع ملاحظات استخدمتها اساسا لرد ارتجالي اتخذ شكل دفاع صريح عن المبادرة الفردية الحرة. اثار ذلك تهليلا وهتافا من آخر القاعة، وليس واضحاً، كما

اشار واحد من حزبي، ان كان الهتاف قد جاء من محافظين تغلغلوا في هذا الحشد او من احرار انقلبوا الى جانبنا.

غادرت كندا متوجهة الى واشنطن للالتقاء بالرئيس ريجان. وكان الوضع الداخلي للرئيس قويا على العموم. وبالرغم من الصعوبات الناجمة عن عجز الميزانية. كان الاقتصاد الامريكي مايزال في وضع حسن. فهو ينمو بوتيرة اسرع، وبتضخم اقل مما كان عليه يوم تسلم الرئاسة، اضافة الى وجود تقدير واسع لهذا الامر. وكما اعتاد هو القول «ما دام الاقتصاد يسير سيرا حسنا. فلماذا ما عادوا يسمونه الاقتصاد الريجاني؟».

وكان الرئيس قد ترك طابعه الخاص على العلاقات بين الشرق والغرب. فالسوفيات باتوا الآن في مواقع الدفاع في ميدان العلاقات الدولية. فهم الذين ينبغي ان يقرروا كيف يكون رد الفعل على نشر حلف شمال الاطلسي للاسلحة النووية المتوسطة المدى. كما كانوا محشورين في قفص الاتهام نتيجة اسقاطهم للطائرة الكورية. اما في امريكا الوسطى، فكانت حكومة السلفادور التي تدعمها الولايات المتحدة بوجه التمرد الشيوعي تبدو قوية. ولعل الشرق الاوسط هو الميدان الوحيد الذي لم تحرز فيه السياسة الامريكية اي نجاح مرموق، اذ لم يكن من المرجح ان تستأنف محادثات السلام العربي ـ الاسرائيلي، كما ان ثمة خطرا متناميا في ان تغوص الولايات المتحدة وحلفاؤها في الانواء السياسية اللبنانية المضطرمة. وكان على الرئيس ان يعلن ان كان سيرشح لدورة رئاسية ثانية، وتمنيت كما ارتأيت ان يفعل، وبدا لي انه مؤهل للفوز.

غطت مباحثاتنا في ذلك الصباح ثم على الغداء في ما بعد، لوحة واسعة من القضايا. ان الرئيس متفائل من الاحداث في امريكا الوسطى. وحسب قوله فان السلفادور لم تبرز في الاخبار منذ فترة طويلة ـ لأن الحكومة تكسب المعركة، وعليه فان وسائل الاعلام الامريكية محرومة من حكايا الليل التي تسردها من وجهة نظر مقاتلي «حرب العصابات». واثرت مسألة استئناف الولايات المتحدة لامدادات السلاح الى الارجنتين، قائلة ان قرارا بهذا المعنى لن يكون مفهوماً في بريطانيا. وقال الرئيس انه واع لذلك، الا انه سيبرز ضغطاً كبيراً لاستئناف امدادات الاسلحة اذا ما اقيم حكم مدني في بوينس آيرس.

واغتنمت الفرصة لاشرح اعتراضنا الذي ساندد الامريكيون من قبل على ادخال قوة الردع النووي المستقلة لدى كل من بريطانيا وفرنسا في محادثات السلام بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي. وان اصرار الاتحاد السوفياتي على ادخال قوة ردعنا انما هو ببساطة تدبير لصرف الانتباه عن الاقتراح الامريكي الداعي الى اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة الاستراتيجية النووية.

وان وجهة النظر البريطانية ترى ان قوة ردعنا تؤلف حداً ادنى لا يمكن اختزاله، وانها لا تزيد عن 2.5% من الترسانة الاستراتيجية السوفياتية. وكررت ما قلته آنفا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: ان ادخال قوة الردع البريطانية سيعني منطقيا ان الولايات المتحدة لن تتوفر على التكافؤ مع الاتحاد السوفياتي، فهل تقبل الولايات المتحدة ذلك؟ او هب ان الفرنسيين قرروا زيادة اسلحتهم النووية فهل الولايات المتحدة مستعدة حقا لخفض اسلحتها بمقدار مماثل؟

وبدا ان الرئيس يتفهم حجتي، وقد وجدت ذلك باعثا على الاطمئنان.

وقمت من جهتي بتطمينه، حيال الجدول الزمني لنشر صواريخ « كروز » و« بيرشنج » في اوروبا. وكان قلقا من اخبار تأجيل «البوندستاج» الالماني النقاش الحاسم حول هذه النقطة. ومع انه لم يكن لديه ريب في ثبات المستشار كول، فإنه لم يكن واثقا من موقف بعض المحيطين بالمستشار. وكان على اقتناع تام بأن كامل الاستراتيجية السوفياتية ما تزال تستهدف منع نشر الصواريخ.

قلت له ان عليه ان لا يرتاب قط في ان بريطانيا ستنشر الصواريخ المتوسطة المدى في الموعد المرسوم. وان المانيا الغربية، برأيي ستفعل الشيء نفسه.

غير أن مناقشاتنا دارت حول الاستراتيجية التي يتوجب علينا اتباعها تجاه الاتحاد السوفياتي عموما خلال السنوات المقبلة.

لقد فكرت طويلا في هذه المسألة وبحثتها مع الخبراء في ندوة خاصة عقدناها في تشيكرز *. وبدأت حديثي بالقول ان علينا القيام بأدق تقييم للنظام السوفياتي والقيادة السوفياتية - وهناك وفرة من القرائن المتاحة عن كلا الموضوعين - ابتغاء اقامة علاقة واقعية، اذ يتوجب علينا جميعا ان نعيش على نفس الكوكب اياً كان رأينا فيهم.

وهنأت الرئيس على خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة بعد اسقاط الطائرة الكورية، وقلت انه مصيب في الاصرار على وجوب استمرار مفاوضات الحد من الاسلحة في جنيف رغم ذلك العمل الشائن. ووافق الرئيس على ان الوقت لم يحن بعد لكي نعزل انفسنا عن الاتحاد

السوفياتي. وانه حين يفشل الاتحاد السوفياتي في منع حلف شمال الاطلسي من نشر الاسلحة النووية المتوسطة المدى، فانه قد يبدأ بالتفاوض على نحو جاد.

وكان يدرس بوضوح. شأني انا، الطريقة التي ينبغي ان نتعامل بها مع السوفيات فور حصول ذلك.

واوضح الرئيس ان هناك نقطتين ينبغي ان نقيم عليهما تصورنا. اولا، يبدو ان الروس مصابون بهوس مرضي حول امنهم الذاتي، فهل يشعرون حقا انهم مهدّدون من الغرب، ام انهم يسعون الى الحفاظ على السبق الهجومي؟

السؤال الثاني يتصل بسيطرة السلطة السوفياتية ذاتها. لقد افترض دوما ان «المكتب السياسي» يسيطر على العسكر في الاتحاد السوفياتي. ولكن هل ان واقع مجيء التعليقات العلنية الاولى حول حادث الطائرة الكورية من العسكريين يشير الى ان «المكتب السياسي» خاضع لهيمنة الجنرالات؟

اما بخصوص المفاوضات مع السوفيات فينبغي ألا ننسى قط ان السبب الرئيسي الذي يدفعهم للجلوس الى طاولة المفاوضات في جنيف بالمرة هو بناء الدفاعات الامريكية، فالحجج العقلية الرصينة لا تؤثر فيهم قط.

ولكن اذا رأوا ان الولايات المتحدة تمتلك الارادة والعزم على بناء دفاعاتها باقصى ما تمليه الضرورة فان السلوك السوفياتي قد يتغير، لانهم يعرفون انهم لا يستطيعون مواكبة خطانا.

وكان يعتقد ان الروس شارفوا الآن على بلوغ الحدود النهائية لقدرتهم في الانفاق على الدفاع، وبلغت مصاعبهم الاقتصادية الداخلية حداً يتعذر معه عليهم اجراء اي زيادة معقولة في نسبة الموارد المخصصة للجهاز العسكري. اما الولايات المتحدة، من جهة اخرى، فلديها القدرة على مضاعفة انتاجها العسكري والمهمة الان تقوم في اقناع موسكو بان الطريق الوحيد للتكافؤ العسكري يمرّ عبر المفاوضات، لان ليس بوسعها ان تتحمل التنافس في سباق التسلح فترة اطول.

واشار الرئيس الى كاريكاتير يظهر فيه المستر بريجنيف وهو يقول لجنرال روسي «احب سباق التسلح اكثر حين نكون فيه وحدنا الراكضين».

والان بعد ان انهار النظام السوفياتي على غرار ما كان يتصور فان كلماته تلك كانت بمثابة نبوءة.

لعل من بين الاسباب التي جعلتنا ، الرئيس ريجان وانا ، نشكل فريقا جيدا ، اننا كنا شخصين مختلفين تماما رغم اننا نشترك في رؤية تحليلية واحدة لسبل سير العالم.

فهو كان يدرك الصورة الاستراتيجية بدقة ، لكنه كان يترك التفاصيل التكتيكية للآخرين. اما انا فكنت اعي ان علينا تدبير علاقاتنا مع الشيوعيين على اساس يوحي بطريقة لا تخرج بها الاحداث عن السيطرة. لهذا السبب رحت اعود مرارا خلال مباحثاتي مع الرئيس، الى الحاجة لان ندرس بدقة كيف ينبغي ان نتعامل مع السوفيات عندما يواجهون الواقع ويعودون الى مائدة المفاوضات باطار سليم من التفكير.

القيت خطابا في تلك الليلة في حفلة عشاء اقامتها مؤسسة «ونستون تشرتشل» الامريكية ، اوجزت فيه آرائي حول هذه المسائل:

«ينبغي ان نتعاطى مع الاتحاد السوفياتي. ولكن ليس كما نتمناه ان يكون ، بل كما هو عليه.

اننا نعيش في نفس الكوكب ، ولا بد لنا من الاستمرار في التشارك فيه. وعليه فاننا مستعدون ، حيثما وحينما تغدو الاوضاع صحيحة ، لان نتحدث مع القيادة السوفياتية. ولكن لا ينبغي لنا السقوط في فخ اسقاط اخلاقياتنا على القيادة السوفياتية. انهم لا يشاطروننا تطلعاتنا ، ولا يمتثلون لفضائلنا ، وقد اعتبروا انفسهم دوما مستثنين من القواعد التي تحكم الدول الاخرى».

وكانت لدي رسالة مختلفة بعض الشيء اردت ان اوصلها الى اولئك الذين لا يشتركون مع كامل تحليل الرئيس ريجان وتحليلي:

«هل هناك حاجة للقول ان ليس لدى الاتحاد السوفياتي ما يخشاه منا؟

لقد توفرت الولايات المتحدة على احتكار الاسلحة النووية لعدة سنوات بعد الحرب الا انها لم تهدد احدا. فالديمقراطيات نظم محبة بطبيعتها للسلام. وهناك قدر كبير مما ترغب شعوبنا في ان تفعله بحيواتها وهناك استخدامات متعددة لمواردنا خارج المعدات العسكرية. ان استخدام القوة أو التهديد بالقوة لدفع معتقداتنا السياسية قدما ليس جزءا من فلسفتنا».

حظي الخطاب بتغطيات اعلامية واسعة ، واستقبال حسن في الولايات المتحدة. ولكن قدر لي ان اشعر بعد ذلك ، وفي ضوء الرد الامريكي على ازمة سياسية في جزيرة صغيرة في الكاريبي ، ان جزءا في الاقل من هذه الرسالة لم يفهم.

اسفر خريف 1983 على غير المتوقع عن فترة حرجة في العلاقات الانجلو - امريكية. ومرد ذلك اننا اتخذنا مواقف مغايرة تجاه الازمة في لبنان والازمة في جرينادا.

جرت الاحداث على خلفية قرارات استراتيجية كبرى للغرب. فقد كان شهر نوفمبر 1983 الوقت الذي اتفقنا عليه لنشر الصواريخ المتوسطة المدى في بريطانيا والمانيا. وكان عليّ ان اضمن ألا يعترض سبيلها شيء. غير ان تحقيق ذلك كان يتوقف، كان الى درجة كبيرة، على اظهار ان الولايات المتحدة حليف موثوق يمكن الاعتماد عليه حقا.

وكانت لدّي اهداف ابعد ايضاً. كنت بحاجة الى ان اضمن انه مهما كانت الصعاب القصيرة الأمد مع الولايات المتحدة، فإن العلاقات البعيدة المدى مع الولايات المتحدة، ما كان من الجائز ان تتضرر لأن أمن بريطانيا ومصالح الغرب الحر تتوقف على ذلك. وكنت حازمة بالمثل في وجوب احترام القانون الدولي، وألا ندع العلاقات بين الدول تنحط الى لعبة «السياسة الواقعية» التي تلعبها كتل متنافسة. فقد خاضت بريطانيا حرب الفولكلاندز دفاعا عن مبدأ القانون الدولي - الى جانب الدفاع عن شعبنا.

ليس هذا مكان وصف كامل مأساة لبنان. فهذه الدولة التي كانت مزدهرة وديمقراطية ذات يوم، تمزقت بالحرب الاهلية منذ مطلع السبعينات، وتحولت الى ميدان تقاتل بين الطموحات المتعارضة للسوريين والفلسطينيين، والاسلاميين الاصوليين، والاسرائيليين، وزعماء الميليشيات المحليين.

قبيل نهاية حرب الفولكلاندز بقليل، قامت اسرائيل بغزو كامل النطاق للبنان، مما ادى الى نشر قوات متعددة الجنسية، امريكية القوام في الغالب، في بيروت خلال اغسطس 1982. وانسحبت القوات المتعددة الجنسية بعد فترة وجيزة الا انها عادت في سبتمبر اثر المجازر التي وقعت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي بيروت، وهزّت العالم.

وتألفت القوات المتعددة الجنسية هذه المرة من وحدات امريكية وفرنسية وايطالية. وطلبت الحكومة اللبنانية من بريطانيا ان تشارك بقسطها ايضا. الا انني كنت عازفة عن ذلك واوضحت اننا مثقلون اكثر مما ينبغي بالاعباء. ولكن الحكومة اللبنانية ارسلت مبعوثا خاصا ليقول لي ان بريطانيا تحتل موقعا فريدا، وان من الحيوي ان تتمثل في القوة المتعددة الجنسية. وهكذا وافقت بتأييد من مايكل هيزلتاين وجيفري هاو، على ان ينضم مائة من جنودنا العاملين حاليا في قبرص مع الامم المتحدة الى القوات المتعددة الجنسية. في الواقع ان دور الوحدة البريطانية كان

يختلف بعض الشيء عن دور الوحدات الاخرى، فهي تحرس مواقع ثابتة صغيرة. وكان تفويض القوة المتعددة الجنسية يتركز في مساعدة الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية على استعادة السلطة في منطقة بيروت وبالتالي ضمان سلامة السكان هناك.

انني اشعر دوما بالضيق من اي التزام للقوات البريطانية اذا لم تكن اهدافه واضحة. والواقع ان التفويض الاصلي للقوات المتعددة الجنسية كان واضحا، على الاقل على الورق.

ولكن في وقت لاحق من شهر سبتمبر تعرضنا الى ضغط شديد من الامريكيين والايطاليين لزيادة التزامنا وتوسيع التفويض. وحام الشك في رؤوس الكل حول ما اذا كانت القوات الحالية كافية لان تسمح للحكومة والجيش اللبناني باستعادة السلطة. ولكن اذا لم تكن كافية فان ذلك يؤلف حجة لسحبها مثلما يشكل حجة لتعزيزها.

عقدت اجتماعا مع الوزراء والمستشارين في تشيكرز يوم الجمعة، 9 سبتمبر، لبحث هذه الامور. واقلقتني التقارير الواردة عن ان الولايات المتحدة تبدو مصممة على انتهاج خط متشدد مع السوريين بما يتجاوز المعقول. ورغم ان سورية كانت عقبة في طريق التقدم بلا مراء، فان دعمها يظل ضرورياً لأي حل للازمة اللبنانية.

كان الوضع العسكري والسياسي يتدهور في لبنان. ففي جبال الشوف جنوب بيروت انغمرت قوات الاقلية الدرزية، وهي صديقة لبريطانيا تاريخيا، في اشتباك مع الجيش اللبناني، لم يبد ان احدا من الطرفين المتقاتلين قادر على حسمه لصالحه.

وكان الدروز واقعين تحت ضغط مسانديهم السوريين ابتغاء تحقيق اهداف، هي على الارجح اوسع مما يرغبون فيه هم انفسهم. وكان من المؤكد ان ليس لديهم اية خصومة خاصة مع البريطانيين، وقد سعوا حقا الى تجنب اطلاق النار على موقعنا. وقيل لي ذات مرة خلال حفلة غداء صغيرة في داوننج ستريت، ان قذيفة درزية سقطت على مقربة من جنودنا. كان مايكل هيزلتاين حاضرا في حفلة الغداء، فطلبت منه ان يتصل تليفونياً بزعيم الدروز، وليد جنبلاط، لكي يوقف القصف، فأوقفه. لقد كانت الوحدة البريطانية صغيرة مكشوفة ومعزولة واخذ قلقي يتزايد لما قد يحصل لها.

وفي المقابل كانت الحكومة اللبنانية والرئيس المسيحي امين الجميل من ناحيتهما، عاجزين عن الفكاك من ترابطهما مع حركة الكتائب القديمة، وعليه ما كان بوسعهما الاعتماد على تأييد لبناني اوسع. ونتيجة لذلك كان عليهما الاعتماد على الامريكيين بصورة متزايدة. لقد كان

السوريون او الاسرائيليون يحتلون ثلاثة ارباع لبنان . وبدت آفاق السلام والاستقرار للربع الباقي كالحة .

بعد ذلك شهد يوم الاحد الموافق 23 اكتوبر اختراق سائق انتحاري يقود شاحنة محملة بالمتفجرات مقر قيادة قوات المارينز الامريكية في بيروت . فدمر المبنى تدميرا كاملا . وانفجرت قنبلة ثانية ، بعد ذلك بوقت وجيز ، لتدمر مقر قيادة القوات الفرنسية . وبلغت الخسائر الاجمالية 242 قتيلا امريكيا و58 قتيلا فرنسيا - اي اكثر من مجموع الخسائر البريطانية في حرب الفولكلاندز . واعلنت جماعتان مسلحتان اسلاميتان شيعيتان متشددتان مسؤوليتهما عن الحادثين . وكان اول رد فعل انتابني هو الشعور بهول الصدمة ازاء الدمار وبالاشمئزاز من المتعصبين الذين تسببوا في ما حصل . الا انني كنت اعي ايضا الاثر الذي سيتركه ذلك على معنويات القوات المتعددة الجنسية . فمن الخطأ ارضاء الارهابيين بمشهد اخراج القوة الدولية . من جهة . ولكن من جهة اخرى ، ان ما جرى يبين جسامة الاخطار التي تحيق بوجودنا المستمر ، ويثير السؤال حول ما اذا كان من المبرر الاستمرار في المجازفة بحياة جنودنا دون ان يكون لدينا غرض واضح كما اخذ يتجلى بتزايد .

عند هذه النقطة تحول انتباهي بغتة نحو احداث جرت على الجانب الآخر من العالم . ان المهانة التي نزلت بساحة الولايات المتحدة اثر تفجيرات بيروت قد تركت اثرها بلا ريب . على الاحداث التي وقعت في جزيرة جرينادا . بشرق البحر الكاريبي .

ففي يوم الاربعاء ، 19 اكتوبر 1983 ، اطاح انقلاب عسكري موال للسوفيات حكومة جرينادا . ومن المؤكد ان الحكم الجديد وقع بيد حفنة شريرة وغير مستقرة . وكان اغلب هؤلاء في العشرينات من عمرهم ، باستثناء قائد الانقلاب الجنرال اوستن ، ولعدد منهم سجل بارتكاب اعمال العنف والتعذيب .

وقد لقي موريس بيشوب ، رئيس الوزراء المخلوع ، وخمسة من انصاره المقربين حتفهم ، وثارت ثائرة معظم دول الكاريبي الاخرى غضبا على ما حصل ، وارادت جامايكا وباربادوس تدخلا عسكريا يشترك فيه الامريكيون ونحن أيضا . الا ان ردي الفوري على ذلك انه ليس من الحكمة ان يقبل الامريكيون ، ناهيك بأن نقبل نحن ، تلبية هذا المطلب . وخشيت من ان يؤدي ذلك الى تعريض الجاليات الاجنبية في جرينادا الى خطر كبير . فهناك زهاء 200 مدني بريطاني ، وعدد اكبر من الامريكيين . بل ان منظمة عموم دول الكاريبي (كاريكوم) لم تكن على استعداد

لقبول التدخل العسكري في جرينادا. الا ان منظمة دول شرق الكاريبي (OECS) قررت بالاجماع ان تؤلف قوة مشتركة وان تدعو الحكومات الاخرى للمساعدة في اعادة السلام والنظام الى الجزيرة. وكان من الواضح ان رد الفعل الامريكي سيكون حاسما.

ان من السهل تفهم السبب الذي قد يغري الولايات المتحدة بالتحرك لمعالجة امر الطغام الذين استولوا على السلطة في جرينادا. لكن، كما اشرت للامريكيين في ما بعد، ولو كان تأثير كلامي قليلا، لم تنقلب جرينادا من فردوس ديمقراطية الى تابع للسوفيات بين عشية وضحاها في اكتوبر 1983. لقد سبق للماركسي موريس بيشوب ان جاء الى السلطة في انقلاب عسكري سابق في مارس عام 1979، وأوقف العمل بالدستور ووضع الكثير من خصومه في غياهب السجن. وكان حقا صديقا شخصيا لفيديل كاسترو. وكانت للامريكيين علاقات عدائية مع حكومته لسنوات. ولكن لا بد من الاقرار بأن بيشوب كان براجماتيا الى حد ما، حتى انه قام بزيارة للولايات المتحدة في نهاية مايو 1983. ويبدو ان الخلاف الذي اطاحه يرجع في جانب منه الى موقف حكومة جرينادا من القطاع الخاص مما ادى به الى التصادم مع زملائه في «حركة الجوهرة الجديدة» وهي حركة ماركسية.

لقد كانت الاستراتيجية الجديدة في «نصف الكرة الارضية» التي تبعتها ادارة الرئيس ريجان، مقرونة بتجربة العيش الى جانب التابع الكوبي للسوفيات، هي التي قادت الولايات المتحدة في رأينا الى المغالاة في الخطر الذي تمثله جرينادا الماركسية. وافادت استخباراتنا ان ليس للسوفيات سوى مصلحة هامشية في الجزيرة. ولكن في المقابل كانت الحكومة الكوبية متورطة تورطا عميقا. وكان هناك مطار جديد قيد الانشاء لتوسيع المطار الحالي، وتقرر افتتاحه في مارس 1984 رغم ان بوسع الطائرات ان تحط فيه ابتداء من يناير. ورأى الامريكيون في توسيع المطار هدفا عسكريا.

وبدا ان من المحتمل حقا ان الكوبيين الذين وفروا اليد العاملة لمشروع توسعة المطار - اضافة الى عدد غير مؤكد من الطاقم العسكري الكوبي - كانوا ينظرون اليه وفق هذا الاعتبار. فذلك بالنسبة لهم طريق ايسر لنقل الآلاف من جنودهم من والى انجولا واثيوبيا، كما ان المطار يمكن ان ينفع في حالة ما اذا رغب الكوبيون في التدخل قريبا من بلادهم.

الا ان وجهة نظرنا بقيت محصورة في ان الغرض الرئيسي لحكومة جرينادا، مثلما زعمت، هو عرض تجاري، يستوحي التسلي بمشاريع فخمة لقطاع السياحة الهزيل حاليا. وعليه كان

الوضع العام عشية اسقاط موريس بيشوب يقول بأن نظام الحكم في جرينادا كريه، وغير ديمقراطي، وهو على علاقة صداقة مع كوبا. ووفق هذا التحليل، فان انقلاب 19 اكتوبر 1983، المرفوض اخلاقيا، كان تغييراً في الكم لا في النوع.

وتلقيت يوم السبت 22 اكتوبر - اي قبل يوم من حادثي التفجير في بيروت - تقريرا عن خلاصات اجتماع مجلس الامن القومي الامريكي حول جرينادا. وقيل لي انه تقرر ان تتحرك الادارة بحذر بالغ.

كانت هناك مجموعة بحرية امريكية محورها حاملة الطائرات «انديبندنس»، في طريقها الى البحر المتوسط الا انها غيرت مسارها الى جنوب الكاريبي، وهي الآن شرق الطرف الجنوبي لولاية فلوريدا، وشمال بورتوريكو. وهناك مجموعة برمائية على متنها 1900 جندي من مشاة البحرية اضافة الى سفينتي انزال على مبعدة 200 ميل شرقا.

حاملة الطائرات «انديبندنس» كانت ستصل الى المنطقة في اليوم التالي لكنها ستظل بعيدا الى الشرق من جزيرة دومينيكا، وبعيدا الى شمال جرينادا. اما المجموعة البرمائية فستصل المنطقة نفسها في ما بعد، في اليوم التالي.

ان وجود هذه القوة سيعطي الامريكيين خيار الرد اذا تطلب الوضع ذلك. الا انه جرى التشديد على انهم لم يتخذوا بعد قرار الذهاب الى ابعد من تحركات الطوارئ هذه.

لقد تلقوا طلبا قويا من رؤساء حكومات شرق الكاريبي بالمساعدة في اعادة الامن والنظام في جرينادا. وكانت جامايكا وباربادوس تدعمان هذا الطلب. وقد وعدنا الامريكيون باجلاء الرعايا البريطانيين في حالة تحركهم لاجلاء المواطنين الامريكيين، وجاءنا تطمين ايضا بانهم سيتشاورون معنا اذا ما قرروا اتخاذ اية خطوة لاحقة.

امضيت شطرا كبيرا من مساء ذلك اليوم وانا اتحدث في الموضوع كله على التليفون من تشيكرز.

تحدثت مع ريتشارد لوس، الذي كان قد عاد الآن الى وزارة الخارجية بصفة وزير دولة (كان جيفري هاو في اثينا)، ومع ويلي وايتلو ومايكل هيزلتاين. وصادقت على الامر بابحار السفينة «انتريم»، من كولومبيا الى المنطقة المحيطة بجرينادا، ولكن ان تبقى وراء الافق. وكان ينبغي ان يوضح للجمهور ان تلك خطوة احترازية ترمي الى المساعدة في اجلاء الرعايا البريطانيين من جرينادا اذا لزم الامر.

الواقع ان ذلك لم يبد ضروريا اذ ابلغنا نائب المفوض السامي في بريدجتاون (جامايكا) بعد زيارة الى جرينادا دامت يوما ، ان المواطنين البريطانيين بخير . وان نظام الحكم الجديد على استعداد لاجراء ترتيبات خاصة تسمح لهم بالمغادرة اذا شاؤوا . وان السير بول سكون . الحاكم العام (اي ممثل الملكة في الجزيرة) بخير وفي مزاج رائق بشكل معقول . ولم يطلب منا تدخلا عسكريا ، لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة .

ولكن فجأة تغير الوضع برمته .

لا اعرف حتى الان ما الذي حصل في واشنطن بالضبط . لكنني لأجد صعوبة في الظن بأن السخط على التفجير في بيروت لم يكن علاقة نه بالامر .

انني واثقة من ان المسألة لم تكن مسألة حساب دقيق . بل بالاحرى ثمرة غضب واحباط . ومع ذلك لم يسهل هذا لي امر الدفاع عنه . وبخاصة امام مجلس عموم بريطاني تزايدت فيه مشاعر العداء للامريكيين على جهتي اليمين واليسار . بل ان كون جرينادا عضواً في الكومنولث البريطاني . وان الملكة هي رئيس الدولة رسميا ، زاد الطين بلة .

تلقيت رسالة من الرئيس ريجان في الساعة السابعة والربع من مساء الاثنين . 24 اكتوبر . بينما كنت استضيف حفل استقبال في داوننج ستريت .

وقد كتب الرئيس ليقول انه يدرس بصورة جدية طلبا من دول شرق الكاريبي بالتحرك العسكري . وطلب مني ان اقترح واشور .

كنت ضد التدخل بشدة . وطلبت إعداد مسودة جواب في الحال وفق الاسس التي اشرت اليها . بعد ذلك توجب عليّ الذهاب الى عشاء توديعي تقيمه الاميرة الكسندرا وزوجها أنجوس أوجيلفي . للسفير الامريكي المغادر . ج . ج لويس جونيور . فقلت له : «هل تعلم ما يجري بصدد جرينادا؟ ثمة شيء يحصل» . لكنه لم يكن يعرف عن ذلك شيئا .

وتلقيت مكالمة هاتفية خلال العشاء تطلب مني العودة فورا الى الرقم 10 ، ورجعت حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف .

كانت هناك رسالة ثانية من الرئيس . قال فيها انه قرر الرد بالايجاب على طلب التحرك العسكري . فدعوت الى عقد اجتماع عاجل مع جيفري هاو ومايكل هيزلتاين ، والقادة العسكريين . وأعددنا ردا على رسالتي الرئيس ، بعثناه في الساعة 12.30 بعد منتصف الليل . لم تكن ثمة صعوبة في الاتفاق على خط مشترك . وانتهت رسالتي بالقول :

« ان هذا العمل سيعتبر بمثابة تدخل من بلد غربي في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة صغيرة، بغض النظر عن مدى سوء نظامها. انني اطلب اليك ان تنظر الى المسألة في الاطار الاوسع للعلاقات بين الشرق والغرب. ولواقع ان علينا في الايام القليلة المقبلة ان نقدم لبرلماننا وشعبنا مشروع نصب صواريخ « كروز » في بلادنا. ولذا يجب ان اطلب منك ان تفكر بعناية بالغة في هذه النقاط ولا استطيع ان اخفي عليك انني اضطربت لآخر رسالة منك. لقد طلبت مشورتي، وقد وضعتها وآمل انك ستأخذها في الاعتبار حتى في هذه المرحلة المتأخرة، قبل ان تدخل الاحداث مرحلة اللاعودة ».

اعقبت ذلك، بعد ثلث ساعة، باتصال هاتفي مع الرئيس ريجان على « الخط الاحمر ». قلت له إنني لا اريد الحديث في التفاصيل على الهاتف لكنني اريده ان يدرس بعناية بالغة حقا فحوى الجواب الذي ارسلته له توا.

فتعهد بان يقوم بذلك الا انه اضاف « لقد وصلنا ساعة الصفر اصلا ».

في الساعة 7.45 صباحا جاءتني برقية اخرى يقول فيها الرئيس انه درس بعناية بالغة الاعتبارات التي اثرتها انا، لكنه ارتأى ان هناك عوامل اخرى ارجح كفة. والواقع ان العملية العسكرية الامريكية لغزو جرينادا بدأت في وقت مبكر من ذلك الصباح. وبعد شيء من القتال الضاري، وقع قادة الحكم اسرى.

شعرت في ذلك الوقت بالفزع والخذلان من هذا الذي حصل.

اذ ستبدو الحكومة البريطانية في احسن الاحوال عاجزة، وفي اسوأها... مخادعة. ففي عصر اليوم السابق لا غير كان جيفري هاو يبلغ مجلس العموم ان ليست لديه معرفة بوجود نوايا امريكية للتدخل في جرينادا. اما الآن فيتوجب عليه مثلما يتوجب عليّ ان اشرح كيف حصل ان بلدا عضوا في الكومنولث تعرض للغزو على يد اوثق حليف لنا، بل فوق ذلك، كان علينا، مهما كانت مشاعرنا الخاصة، ان ندافع عن سمعة الولايات المتحدة امام شجب واسع النطاق.

كان رد الفعل العالمي على التدخل الامريكي معارضا بقوة. ومن المؤكد ان ذلك ساعد الدعاية السوفياتية كثيرا. مع انه بدا من التغطية التلفزيونية الاولى في الاتحاد السوفياتي التوهم ان جرينادا هي مقاطعة في جنوب اسبانيا. ولكن سرعان ما بدأت ماكينة الدعاية تطلق قذائفها من كل العيارات. فراحت تصور الكوبيين فرسانا قاموا بدور بطولي في مقاومة الغزو.

والواقع انني لما توجهت الى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في نيودلهي، بعد شهر من

ذلك، وجدت ان جرينادا كانت ما تزال اكثر مواضيع النقاش اثارة للخلاف.

وادعى الرئيس موجابي (رئيس زيمبابوي ـ المترجم) ان التحرك الامريكي في جرينادا يشكل سابقة ستحتذيها جنوب افريقيا في التعامل مع جيرانها. اما نقدي العلني الذي وجهته الى التحرك الامريكي ورفضي الانخراط فيه، فقد ادى مؤقتا الى تعكير العلاقات مع بعض اصدقاء بريطانيا القدامى في الكاريبي.

كانت تلك فترة تعيسة.

ولكن في بريطانيا كان علينا ان نواجه ضغطا قويا، ليس اقله من مجلس العموم، لاعادة التفاوض حول ترتيبات نشر صواريخ «كروز»، وكانت الحجة في ذلك انه اذا احجم الامريكيون عن التشاور معنا حول جرينادا، فلماذا عساهم يتشاورون معنا بخصوص استخدام صواريخ «كروز».

وبالمثل كتب الزعيم الجديد للحزب الديمقراطي الاجتماعي، ديفيد اوين في صحيفة «الديلي ميل»، يوم 28 اكتوبر يقول ان «الرأي العام البريطاني لن يقبل بعد الان، ببساطة، رفض رئيسة الحكومة الاصرار على «الآلية المزدوجة» لتغطية اجراءات اطلاق اي من صواريخ كروز التي ستتمركز في بريطانيا قبل نهاية هذا العام».

لذا عندما اتصل بي الرئيس ريجان تليفونيا مساء الاربعاء، 26 اكتوبر، خلال جلسة نقاش طارئة لمجلس العموم حول التحرك الامريكي، لم اكن في احسن اشراقات مزاجي.

بدأ الرئيس بالقول، بطريقته الاسترضائية تلك، انه لو كان في لندن واراد ان يزورني لحرص على ان يقذف قبعته عبر الباب اولا قبل ان يفكر في الدخول. وقال انه يتأسف كثيرا على الحرج الذي سببه لي. وانه يريد ان يشرح لي كيف حصل ذلك كله. ان جذر المشكلة يكمن في الحاجة الى تجنب تسرب اخبار ما كان في النية القيام به. لقد اوقظ في الساعة الثالثة فجرا بنداء عاجل من دول منظمة شرق الكاريبي. ثم اجتمعت مجموعة في واشنطن لدراسة المسألة، وكان هناك في الاصل خوف من التسرب. ولما تلقى رسالتي التي تعبّر عن مخاوفي، كانت «ساعة الصفر» قد مرت، والقوات الامريكية في طريقها الى الجزيرة. لقد سار التحرك العسكري سيرا حسنا، وان الهدف الآن هو استعادة الديمقراطية.

لم اشعر ان هناك الكثير مما يمكن لي قوله، لذلك لزمت الصمت بهذا القدر او ذاك، لكنني كنت مسرورة بتلقي تلك المكالمة الهاتفية.

وحفل اجتماع المجلس الوزاري المعتاد يوم الخميس بمناقشات مطولة حول ما جرى. وأخبرت زملائي بان تحذيرنا من التدخل الامريكي كان على ما اعتقد سليما. لكن الولايات المتحدة من جانبها اتخذت وجهة مغايرة حول القضية التي تمس مصالحها القومية بصورة مباشرة. ولا ينبغي ان يحيق الخطر بصداقة بريطانيا مع الولايات المتحدة بأي حال.

ومثلما ان احداث لبنان اثرت على التحرك الامريكي في جرينادا. فان ما رأيته في تجربة جرينادا اثر على موقفي تجاه لبنان. فلقد خشيت من ان يتكرر افتقار الامريكيين الى الرغبة في التشاور، وصعوبة التكهن بسلوكهم في لبنان ايضا، مما سيترك عواقب وخيمة للغاية.

طبعا كنت ادرك ان الولايات المتحدة تريد ان ترد على الضربة التي وجهها الارهابيون الى جنودها في بيروت. ولكن أياً كانت طبيعة التحرك العسكري الذي سيجري فقد كنت اريده رداً شرعياً مدروساً ومؤثراً.

وأرسلت رسالة الى الرئيس ريجان يوم 4 نوفمبر ارحب فيها بالتطمينات التي تلقاها جيفري هاو من جورج شولتز من ان امريكا لن تقوم برد فعل انتقامي عجول. واحث فيها على قيام حكومة لبنانية اوسع قاعدة.

وأجابني الرئيس يوم 7 نوفمبر مؤكدا ان اي تحرك سيكون من باب الدفاع عن النفس. لا الانتقام. لكنه اضاف ان الذين ارتكبوا الاعتداء ينبغي ألا يسمح لهم بالضرب ثانية اذا امكن منعهم.

وبعد اسبوع من ذلك بعث لي برسالة اخرى يقول لي فيها انه ينزع الى القيام بعمل عسكري حاسم، ولكن محدود تماما، رغم انه لم يتخذ قراراً نهائياً بعد. فالولايات المتحدة تلقت تقارير تفيد ان هناك عمليات ارهابية اخرى تخطط ضد القوات المتعددة الجنسية وانه عازم على ردعها. واضاف ان الافكار التي تدور في ذهنه محصورة بسبب الحاجة الى السرية المطلقة، على عدد محدود فقط من اعضاء الحكومة الامريكية.

اجبت الرئيس بسرعة. قلت انني اتفهم جيدا كل الضغوط الواقعة عليه للقيام بتحرك، لكني اود ان اقدم له آرائي الصريحة عن القرار الذي لا يستطيع ان يتخذه احد عداه هو. ان اي عمل يجب ان يقتصر، برأيي، على حق الدفاع المشروع عن النفس. وان من الضروري العمل على تجنب وقوع اصابات بين المدنيين، وتقليل فرص الدعاية المضادة الى ادنى حد. ان عنصر المباغتة سيكون صعبا لان مدى الاهداف المحتملة نوقش علنا في وسائل الاعلام خلال الايام الماضية.

وقد سررت لانه لم يزمع زج اسرائيل او استهداف سورية او ايران. ذلك ان العمل ضد اي من هذين سيكون بالغ الخطورة. وتمنيت ان تكون رسالتي على اوضح ما يمكن: انني لا اؤمن بان الرد الانتقامي مثمر. الا ان فرنسا في نهاية الأمر شنت عدة ضربات جوية - بالحاح من الامريكيين حسبما اخبرني الرئيس ميتران لاحقا - وفي ديسمبر ضربت الولايات المتحدة المواقع السورية في وسط لبنان ردا على هجمات شنت على طائراتها.

لم تترك هذه الضربات الانتقامية في لبنان اي تأثير. فقد استمر الوضع في التدهور. ولم تعد المسألة المطروحة هي مسألة الانسحاب ام البقاء، بل كيفية الانسحاب. وفي فبراير 1984 فقد الجيش اللبناني زمام السيطرة على بيروت الغربية، وانهارت الحكومة اللبنانية. وكان من الجلي ان الوقت حان للخروج من لبنان. واتخذ قرار مشترك ثابت بهذا المعنى مع الولايات المتحدة والدول الاخرى في القوة المتعددة الجنسية. ووضعت الخطط التفصيلية لتنفيذ هذه العملية الدقيقة وتركت للقائد العسكري البريطاني في الميدان ان يتخذ القرار النهائي بصدد اي وقت من اليوم يود التحرك. وقرر ان يجري ذلك ليلا.

ولكن فجأة علمت ان الرئيس ريجان سيذيع بيانا في ذلك المساء ليخبر الشعب الامريكي بما سيجري والاسباب الداعية له. وبات من الضروري ان نخطر جنودنا لكي يستعدوا للتحرك بأسرع ما يمكن. وبينما كنت في قصر بكنجهام، لملاقاة الملكة، تلقيت في الدقيقة الاخيرة رسالة من الرئيس تقول انه اعاد النظر في قراره، وانه لن يذيع. واتضح لي في ما بعد - ولم يكن ذلك مثار دهشة كبيرة لي - ان قرار التأجيل تسرب، مما اضطر الرئيس اخيرا الى اذاعة البيان.

من الواضح انه كان من الصعب علينا العمل بهذه الصورة، محيطين سلامة الجنود البريطانيين بالخطر.

لذلك رفضت ان انقض قرار الانسحاب المقرر لرجالنا الى سفن البحرية البريطانية والراسية قبالة الشاطئ. ونفذ الانسحاب بالكفاءة المعتادة للجيش البريطاني.

الواقع ان سائر وحدات القوة المتعددة الجنسيات سرعان ما انسحبت الى السفن بعيدا عن المخاطر التي يمكن ان تواجهها على الساحل. ولم يعد بامكان احد ان يفعل شيئا لانقاذ لبنان، ووقعت الحكومة اللبنانية المعاد تشكيلها تحت قبضة السيطرة المتزايدة لسورية التي تعزز عداؤها الآن للغرب. وعادت القوة المتعددة الجنسية الى بلدانها في شهر مارس.

لقد انتهى التدخل الامريكي في لبنان - على حسن نواياه - الى الفشل الجلي، وبدا لي ان ما

حصل في لبنان ينطوي على دروس مهمة ينبغي ان نلتفت اليها.

اولا، انه ليس من الحكمة التدخل في اوضاع كهذه، ما لم يكن لديك هدف واضح متفق عليه، وتكون متهيئاً وقادراً على تحريك الوسائل لبلوغه.

ثانيا، لا فائدة ترتجى من الانغماس في اعمال انتقامية لا تغير شيئا على الارض.

ثالثا، ينبغي ان يتحاشى المرء التشامخ على قوة اقليمية كبيرة، مثل سورية، ما لم يكن مستعدا لمواجهة كامل عواقب هذا الفعل.

بالمقابل كان التدخل الامريكي في جرينادا ناجحا. فقد استعاد الديمقراطيه ليس فقط لما فيه مصلحة ابناء الجزيرة انفسهم، بل ايضا لما فيه مصلحة الجيران الذين بات بوسعهم الآن ان يتطلعوا الى مستقبل اكثر امنا وازدهارا. ولن يذرف احد الدموع على مصير الطغام الماركسيين الذين ازاحهم الامريكيون. مع ذلك فان من الحكمة ان تحترم الحكومات الصيغ القانونية مهما كانت دوافعها نبيلة.

وينبغي للديمقراطيات، قبل كل شيء، ان تظهر افضليتها على الحكومات الشمولية التي لا تعرف اي قانون. ولا بد من الاقرار بان القانون في هذه الامور ليس واضحا تمام الوضوح، وهو ما تأكد لي خلال ندوة عقدتها اثر مسألة جرينادا لدراسة الاساس القانوني للتدخل العسكري في بلد آخر. ومما أثار دهشتي في الواقع انني وجدت المحامين في هذه الندوة يميلون الى المحاججة على اساس «السياسة الواقعية»، بينما السياسيون مشغولون بقضية المشروعية القانونية. لقد كانت غريزتي - وما تزال هي ان نرسي على الدوام العمل العسكري على حق الدفاع عن النفس، وهذا امر لا تملك اية هيئة خارجية سلطة وضعه موضع التساؤل.

المجلس الأوروبي في أثينا

كانت جرينادا ما تزال طرية في ذهني عندما ذهبت الى بون لحضور القمة الانجلو - المانية المنتظمة مع المستشار كول يوم الثلاثاء الموافق 8 نوفمبر.

كان المستشار كول، شأني انا، مفعما بالقلق من تأثير التحرك الامريكي على الرأي العام الاوروبي في ما تبقى من فترة على نشر صواريخ «كروز» و«بيرشنج» اواخر ذلك الشهر.

لقد اتخذت حكومة المانيا الغربية في الاصل، موقفا ناقدا جدا لعملية جرينادا، الا انها

راحت تخفف لهجتها بعد ذلك. وابدى هيلموت كول قدرا كبيرا من الشجاعة ومن الدهاء السياسي في معالجة الرأي العام الالماني الغربي في تلك الفترة العصيبة، وقد اعجبت بتحركاته.

بالطبع كان الغرض الرئيسي من زيارتي هو السعي الى كسب التأييد الالماني للخط الذي سأنتهجه في اجتماع المجلس الأوروبي في اثينا، الذي لم يكن باقيا على موعد انعقاده سوى بضعة اسابيع. لذا فقد اتخذت مباحثاتي معه من اجتماع اثينا موضوعا اساسيا، وانضم الينا في الاجتماع في ما بعد، جيفري هاو، ووزير الخارجية الالماني هانز ديتريش جينشر.

بدأت حديثي بتقديم ما كنت آمل ان يكون اقتراحا مرضيا، وهو ان يكون الرئيس المقبل لمفوضية المجموعة الاوروبية المانياً، اذا كانت الحكومة الالمانية راغبة في ترشيح احد.

ومثلما توقعت فانهم ما كانوا قد رشحوا احدا بعد. وقال المستشار كول انه يوافقني الرأي على ان المفوضية اكبر مما ينبغي، وانها تنزع الى خلق عمل غير ضروري.

بعد هذا جاءت قطعة صغيرة من الدبلوماسية: قلت ان هدفنا هو الاعتماد على الاساس الرائع الذي ارسته الرئاسة الالمانية.

بعد ذلك تفرغنا للعمل الحقيقي.

شددت على الحاجة الى فرض سيطرة راسخة على الانفاق على «السياسة الزراعية المشتركة»، اذا اردنا ابقاء شيء ما من «مواردنا الخاصة» في السوق للاغراض الاخرى، مثل تطوير صناعة الالكترونيات التي يرغب فيها الالمان. كما حذرت من مغبة السماح للنزعة الحمائية المتنامية بخلق ميدان آخر من الشقاق مع الولايات المتحدة. وكان الالمان يبدون اهتماما بالغا بالمستوى المقبل لـ«المبالغ التعويضية النقدية» (MCAs)، التي تؤثر على مداخيل المزارعين الالمان. وكذلك صناعة الفولاذ، حيث كانوا يرون انهم يبرمون صفقة جائرة، وان الايطاليين يستخدمون الدعم الحكومي لضرب اسعار المنتجين الالمان. وأملت في ختام هذه المناقشة ان يخلص كل طرف الى تفهم المناطق التي نقف فيها دون تزحزح والمناطق الاخرى التي يمكن التساوم فيها. وكنت آمل، بوجه خاص، ان يدرك الالمان مدى جديتي في تحقيق اهدافي في مسألة الميزانية خلال قمة اثينا.

ومثلما جرت العادة قبل المجالس الاوروبية عقدت عددا من الاجتماعات التمهيدية مع الوزراء والمسؤولين. ويرجع ذلك في جانب الى ضمان اطلاعي الكامل على الامور اضافة الى تحديد هدفنا الدقيق في كل قضية بالتشاور مع الزملاء. اذ لم يكن يكفي ان نقرر الحالة المثلى

بالنسبة لنا ، بل ينبغي ايضا ان نضمن السيطرة على الخيارات الاقل سوءا . فالهدف الامثل لا يتحقق في اكثر الاحايين.

خلال الاجتماعات التمهيدية لقمة اثينا . وبالذات في تلك المكرسة لمسألة الميزانية ، شعرنا « نايجل وانا » بأن علينا ان نكون متشددين في المطالبة بالصفقة اللازمة اذا ما اريد منا ان نوافق على اية زيادة في « مواردنا الخاصة » بالمجموعة الاوروبية . ولا بد من ان نرضى عن الطريقة التي يقاس بها العبء الموضوع على كاهل بريطانيا . ولا بد للنتيجة من ان تعكس قدرتنا على الدفع . وأياً كان النظام المتفق عليه آخر المطاف فلا بد له من ان يكون جديرا بالاعتماد عليه وان يعمل على مر السنين . دون ان يلحق اية اضرار ملحوظة بموقع المملكة المتحدة .

ولكي نأخذ الازدهار النسبي في الحساب ، قبل اي اعتبار . قررنا اثارة الرأي بان اية دولة عضو في المجموعة ينبغي ان لا تدفع مساهمة صافية بالمرة اذا كان نصيب الفرد من « اجمالي الناتج المحلي » فيها يحتل 90% او اقل من المعدل الوسطي الاوروبي ، اما البلدان ذات النسبة الاعلى من هذه العتبة ، فان مساهماتها تزداد بازدياد ثروتها . (يعرف هذا المخطط باسم « شبكة السلامة » او نظام « العتبة »)

لقد أردت ان اضمن في اثينا الحصول على الفرصة المواتية لبحث الميزانية في وقت مبكر ، لان المحادثات ستكون طويلة وشاقة . لذا كتبت الى رئيس المجلس رئيس الوزراء اليوناني اندرياس باباندريو ، اطلب منه ان نبدأ اجتماعات المجلس بتناول اختلالات الميزانية والقضايا المتصلة بها . غير ان رسالتي تقاطعت مع رسالة منه يقول فيها انه يريد تناول امور الزراعة اولا . ولم تكن تلك بداية حسنة .

مع ذلك ، حين غادرت متوجهة الى اثينا ، بدا لي ان هناك ارضية كافية للتفاؤل المعتدل . اذ بدا ان الالمان يتفهمون موقفنا ، بل كانت هناك علامات مشجعة من الفرنسيين . لقد كان مقررا للقمة ان تكون اطول من المعتاد بعض الشيء ، لكنني كنت آمل ان نستغل الوقت بصورة مثمرة .

اجتمع رؤساء حكومات المجموعة الاوروبية في قاعة « زابيون هول » البديعة ، وهي مبنى اغريقي كلاسيكي ، عدل لكي يتلاءم مع حاجات مركز حديث للمؤتمرات .

في الجلسة الاولى من القمة جلست قبالة الرئيس ميتران والمستشار كول . ولاحظت انه

بينما كانت طاولتي حافلة باكداس من الملفات والتقارير عن مختلف القضايا الزراعية والمالية. فان طاولة نظيري الفرنسي والالماني خلت من مثل هذه الاكداس.

لا ريب في ان ذلك اعطى انطباعا بحياد اوليمبي مناسب. الا انه كان يلمح الى انهما لم يتضلعا في التفاصيل. واتضح ان الامر كذلك حقا خلال الاجتماع كله. فقد بدا المستشار كول عازفا او عاجزا عن تقديم مساهمة فعالة في النقاش. والأسوأ من ذلك ان الرئيس ميتران بدا ليس فقط سيئ الاطلاع على القضايا المثارة، بل تلقى بصورة غريبة - واظن اصيلة - معلومات خاطئة عن وضع حكومته بالذات. مثلما حددها من قبل الوزراء والمسؤولون الفرنسيون.

ولم تسعفنا الرئاسة اليونانية في شيء هي الاخرى. لقد اثبت المستر باباندريو كفاءة لامعة في الحصول على اعانات المجموعة لليونان، الا انه لم يكن بذلك اللمعان في دوره الحالي كرئيس للمجلس الاوروبي. ومثلما اشار لي في رسالته المذكورة فقد اصر على محاولة الوصول الى اتفاق حول الزراعة قبل الانتقال الى مسألة المالية وحصة بريطانيا في الميزانية. ومن البديهي انه من الأصوب بكثير مواجهة بلدان المجموعة بالحقائق المالية اولاً، ليصار من بعد ذلك الى معالجة القضايا الزراعية، التي تشكل مصدرا للكثير من المتاعب المالية وللكثير من التعارض الحاد في المصالح القومية.

وبدا كما لو اننا لن ندبّر امورنا بالمرة من دون ان نستدر دمعة اخلاقية على مأزق ايرلندا من مآقي رئيس الوزراء الايرلندي، الدكتور جاريت فيتزجيرالد، الذي كان عازما قدر الاستطاعة على استثناء بلاده من ضوابط الانفاق الزراعية. وقلتها بوضوح ان اي معاملة تفضيلية للجمهورية لا بدّ ان تضارعها معاملة مماثلة لايرلندا الشمالية. لقد كان عمل اليوم الأول شطبا للجهد، بهذا القدر او ذاك.

وعليه، فان التشاؤم خيم عليّ تماما في لحظة عودتي ذلك المساء الى مقر سكنى السفير البريطاني لكي ابحث مع المسؤولين كيف ينبغي ان نتصرف في اليوم التالي (الاثنين). ولكن لم يتضح تماما ان القمة آيلة الى الفشل حقاً الا يوم الاثنين.

فحين التأم المجلس، اوضح الرئيس ميتران، لدهشتي، ان الموقف الفرنسي بصدد الميزانية تغير كلياً. اذ لم تعد فرنسا مستعدة لمساندتنا في المطالبة بتسوية طويلة الأمد لمشكلة المساهمة البريطانية في الميزانية. وقلت، في همهمة استغراب متكررة، انني لن اوافق على أية زيادة في «مواردنا الخاصة» بالمجموعة ما لم يصر الى احتواء وخفض حصة الانفاق على

« السياسة الزراعية المشتركة » من اجمالي الميزانية . وما لم تكن حصص الدول الأعضاء منصفة ، ومتماشية مع قدرتها على الدفع .

واستمرت المناقشة . الا انني لم افلح في الوصول الى نتيجة .

عقدتُ يوم الثلاثاء فطور عمل مع الرئيس ميتران . وكانت مواقفنا تبلغ من التباعد مبلغاً لم يعد معه من المجدي أن نهدر مزيداً من الوقت على بحث قضايا المجموعة الاوروبية مطلقا .

فركزنا على الكلام ، عوضاً عن ذلك ، على لبنان . ويبدو ان الرئيس الفرنسي لم يدرك ، مبتهجاً ، حجم الضرر الذي أحدثته انعطافة موقفه . وقال مازحاً اننا اذا لم نظهر ان المناقشات مستمرة بين بريطانيا وفرنسا ، فان الصحافة ستتحدث قريبا عن العودة الى حرب المائة سنة . لذا قلت له بلهجة تمنيت ان تكون موائمة وغير حربية ، كيف ان موقفه في المجلس فاجأني تماماً ، خصوصا انني كنت اتماشى مع مقترحات الميزانية التي طرحها وزير المالية الفرنسي المسيو جاك ديلور . فسألني الرئيس الفرنسي ماذا اقصد على وجه الدقة ، فشرحت له . الا انني لم اتلق جواباً مرضياً او رداً واضحا .

اما الموضوع الذي اتفقنا فيه - في الجلسات الخاصة على الأقل - فهو وضع المانيا . اذ قلت رغم ان الالمان راغبون في ان يكونوا اسخياء لأنهم يستمدون من المجموعة الاوروبية منافع سياسية ، فان جيلا جديدا من الألمان قد يظهر ليرفض تقديم مثل هذه المساهمة المالية الكبيرة . وقد يستثير ذلك خطر إحياء النزعة الحيادية الالمانية ، وهو اغواء قائم اصلاً ، كما اشار الرئيس ميتران بصواب .

كان اللقاء ودياً لطيفاً . وسعيت الى الحفاظ على جو المودة النسبية ، بعد انفضاض المجلس ، مثلما حاولت في المقابلات الصحافية ان اتحاشى الحدة بصدد اداء فرنسا . ففي نهاية المطاف سيتولى المسيو ميتران الرئاسة القادمة للمجلس ، وسيتولى ، بالتحديد ، رئاسة الاجتماعات الحاسمة حيث سنصل اخيرا الى لحظة نفاد اموال المجموعة الاوروبية . وخطر لي انه ربما رغب في إرجاء التسوية كي ينسب فضلها الى نفسه خلال فترة رئاسته للمجموعة .

لم يصدر اي بيان ختامي عن اجتماع مجلس اثينا ، فلم يتسن لنا الوقت في الجلسات الكاملة لبحث أي واحدة من القضايا العالمية العريضة والاتفاق على موقف بصددها . وقد وصف هذا المجلس على نطاق واسع وبصواب ، على انه مهزلة فشل ذريع . لكن الاحباط الذي احسست به سرعان ما تضاءل بفضل يقيني من ان الزمن يعمل لصالحي .

عصيان المستر سكارجيل

الفصل الثالث عشر

خلفية وسير اضراب عمال المناجم الذي دام سنة كاملة
من عام 1984 إلى عام 1985

مقدمة

جاءت نتيجة الانتخابات العامة عام 1983 أكبر هزيمة نكراء تتعرض لها الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا. فبعد هزيمتها على اساس بيانها الانتخابي الذي كان يشمل اكثر الاهداف الاشتراكية التي طرحت في هذا البلد صراحة ووضوحا، لم يعد بإمكان اليسار ان يدعي بصدق وجود قبولٍ عام وشعبي لبرنامجه الداعي الى التأميم والزيادة الضخمة للانفاق العام واعطاء نقابات العمال سلطات اكبر لنزع السلاح النووي من جانب واحد.

وفي الوقت نفسه كان هناك الاشتراكية غير الديمقراطية. وكانت هي ايضا بحاجة الى الحاق الهزيمة بها. ولم يكن يساورني شك في الاهداف الحقيقية لليسار المتشدد الذي كان ممثلا بثوريين كانوا يسعون الى فرض النظام الماركسي على بريطانيا بكل الوسائل وبأي ثمن.

ولم يبذل العديد منهم جهدا لاخفاء اغراضهم ونواياهم. وكانت المؤسسات الديمقراطية بالنسبة اليهم ليست اكثر من عقبات متعبة ومزعجة في طريق المسيرة الطويلة للماركسية الطوباوية.

وبينما كانت المعركة الانتخابية ما تزال دائرة كانت ايديهم مقيدة بحاجتهم لكسب المزيد من الرأي العام المعتدل.ولكنهم تحرروا بعد الهزيمة الانتخابية من القيود وكانوا متعطشين للمعركة وفق شروطهم.

وكانت قوة اليسار المتشدد متحصنة في ثلاث مؤسسات، وهي حزب العمال والمجالس البلدية (الحكومات المحلية) ونقابات العمال. وانطلقت من هذه المؤسسات لتتحدى سلطاتنا التي جددها الشعب لنا. وكما كان متوقعا فقد كانت نقابة عمال المناجم بقيادة زعيمها الماركسي آرثر سكارجيل الطرف الذي قدر له ان يقود القوات الصدامية في هجوم اليسار، وكانت النية

واضحة. ففي غضون شهر من انتخابات 1983قال المستر سكارجيل وبشكل صريح انه لا يقبل بالخضوع لسيطرة هذه الحكومة على مدى السنوات الاربع المقبلة. وكان مثل هذا التصريح هجوما لا على الحكومة فحسب بل ضد اي شخص او شيء يقف في طريق اليساريين بما في ذلك رفاقهم من عمال المناجم واسرهم ورجال الشرطة والمحاكم وحكم القانون والبرلمان نفسه.

بعد تجربة الحكومة المحافظة خلال اعوام 1970-1979 ، لم يساورني شك في اننا سنواجه في يوم من الايام اضرابا آخر لعمال المناجم. وتأكد لي ذلك منذ اللحظة التي انتخب فيها سكارجيل لزعامة نقابة عمال المناجم عام 1981.

لم تكن لدي الرغبة في مواجهة مثل هذا الاضراب. ولم يكن هناك تبرير اقتصادي له لان مجلس هيئة الفحم الوطني والحكومة والغالبية العظمى من عمال المناجم كانوا جميعهم يريدون صناعة فحم مزدهرة وناجحة وقادرة على التنافس.

لكن تضافر التاريخ مع الاسطورة جعل مناجم الفحم في بريطانيا على ما يبدو حالة خاصة، فقد اصبحت صناعة حيث لا يسمح المنطق.

كانت الثورة الصناعية البريطانية الى حد كبير تعتمد الى حد كبير على الوجود السهل للفحم. وفي أوجها، عشية الحرب العالمية الاولى، كانت هذه الصناعة توظف ما يزيد عن مليون عامل في اكثر من 3 آلاف منجم. وكان الانتاج يصل الى 292 مليون طن. ولكن اصبح الانتاج منذ ذلك الحين في حالة تناقص مستمر بينما اتسمت العلاقات بين العمال واصحاب المناجم في اغلب الاحيان بالمرارة. وتسببت صناعة الفحم بأول اضراب عام في بريطانيا عام 1926. (تنبؤا للتطورات اللاحقة فقد انشقت نقابة عمال المناجم خلال اضراب عمال الفحم الذي عقب الاضراب العام استمر سنة. وتشكلت نقابة اخرى في منطقة نوتنجهام شاير).

ووجدت الحكومات المتعاقبة في فترة ما بين الحربين نفسها متورطة اكثر في مهمة تنظيم وترشيد الصناعة. وقامت الحكومة العمالية غام 1946اي بعد الحرب (العالمية الثانية) اخيرا بتأميم صناعة الفحم. وكان الانتاج قد هبط في حينها الى 187 مليون طن من 980 منجما وقوة عاملة لا يزيد عددها عن 700 الف. وبدأت الحكومة في تلك الفترة تحديد اهداف لانتاج الفحم والاستثمار، في سلسلة من الوثائق بدأت بـ «خطة للفحم» في عام 1950. وكانت هذه الوثائق تبالغ دوما في تقديرات الطلب على الفحم واحتمالات او امكانات التطوير في الانتاج في هذه الصناعة. وكانت الاهداف الوحيدة التي تحققت هي اهداف الاستثمار.

وتدفقت الاموال العامة على هذه الصناعة، ورغم ذلك وجدت مشكلتان مستعصيتان هما الريادة في الانتاج ومقاومة النقابة لاغلاق المناجم غير الاقتصادية.

ومع الانحدار في هذه الصناعة اصبح العمال يعتمدون شيئا فشيئاً على قوتهم النقابية للبقاء في اعمالهم.

مع حلول السبعينات اصبحت صناعة الفحم تمثل كل خطأ تعاني منه بريطانيا. وفي فبراير 1972 ادت الاحتجاجات الجماهيرية التي قادها سكارجيل الى اغلاق مخزن «سولتلي كوك» في برمنجهام بسبب الاعداد الغفيرة من المعتصمين. وكانت دليلاً مخيفاً على عجز الشرطة امام مثل اعمال الشغب هذه.واعطى سقوط حكومة ادوارد هيث في انتخابات عامة الذي كان اضراب عمال المناجم 1973 ـ 1974سببه، وزنا للاسطورة القائلة ان لدى نقابة عمال المناجم القوة لصنع او اسقاط الحكومات البريطانية او على الاقل لديها القوة لنقض اي سياسة تهدد مصالحها وذلك من خلال وصول الفحم الى محطات الطاقة.

لقد وصفت في ما تقدم خطر اضراب عمال المناجم الذي واجهناه في فبراير 1981وكذلك الطريقة التي تجنبناه فيها. ومنذ ذلك الحين فصاعداً صارت المسألة التالية مسألة وقت. وكان السؤال المطروح هو هل سنكون مستعدين على نحو كاف عندما نواجه التحدي الحتمي؟ وكانت العلامة المهمة فوز سكارجيل برئاسة النقابة في نهاية 1981فأصبحت سلطة النقابة والخوف الناجم عنها في ايدي اناس تحركهم اهداف سياسية.

الفضل يعود لنايجل لوسون. الذي اصبح في سبتمبر 1981 وزيرا للطاقة، وهو كان الوزير الذي بنى تدريجيا وعلى نحو غير مثير مخزونات الفحم التي ساعدت البلاد في ما بعد على تحمل اضراب لعمال المناجم. وكان علينا ان نسمع كلمة التحمل كثيرا خلال الاشهر القليلة المقبلة. وحتى نصل ذروة التحمل كان في غاية الاهمية ان تكون مخزونات الفحم في اماكنها في محطات الطاقة وليس في المناجم نفسها التي كانت تظاهرات العمال ستجعل التحرك فيها مستحيلا.

ولكن مخزونات الفحم لم تكن العنصر الوحيد الذي يقرر قدرة محطة الطاقة على التحمل. فبعض محطات الوقود التابعة «مجلس توليد الطاقة الكهربائية المركزي» كانت تعمل على الكهرباء. وكانت في الاوقات العادية تستعمل احيانا وذلك لمواجهة الطلب في ذروة الاستعمال، ولكن بامكان هذه المحطات اذا دعت الحاجة الى العمل بشكل دائم وذلك للمساعدة في تلبية

ما يسمى بـ« حمل القاعدة » - اي عنصر الطلب على الكهرباء الذي يكون بشكل او بآخر ثابتا .. ان « حرق النفط » كان مكلفا ولكنه يزيد الى حد كبير من قدرة النظام على تحمل الاضراب.

والميزة الاخرى هي ان امدادات النفط الى محطات الطاقة كانت آمنة نسبيا. وكانت محطات انتاج الطاقة العاملة بالطاقة النووية التي توفر 14في المائة من الامداد بعيدا في معظمها عن حقول الفحم وكان امدادها الرئيسي بالطاقة آمنا ايضا. وفي السنوات القليلة المقبلة سيعمل المزيد من المفاعلات التي تعتمد على الغاز في تبريدها، على تخفيض الاعتماد وبشكل ثابت على المحطات العاملة بالفحم. وكنا ما زلنا نبني علاقات عبر القنال الانجليزي تسمح لنا بشراء الطاقة من فرنسا رغم وجود علاقة قائمة بين النظامين الانجليزي والاسكوتلندي الا وهي (الرباط الداخلي الاسكوتلندي). كما فعلنا ما بوسعنا لتشجيع الصناعات على الحفاظ على المزيد من المخزونات.

وبدأ الخطر يلوح في الافق في خريف 1983. كان بيتر ووكر في حينها وزير الطاقة وهو منصب اوكلته اليه بعد الانتخابات في يونيو. وكما اثبت أهليته في وزارة الزراعة في البرلمان الاول، فقد كان مفاوضا متمرسا وصلبا. كما كان رجلا ماهرا في الاتصال والعلاقات العامة بالاخرين. وهذه صفة كنت ادرك اهميتها اذا كنت تريد ان تحافظ على الدعم الشعبي في اضراب عمال المناجم الذي سيفرضه علينا المتشددون يوما ما.

كان بيتر يتصل يوميا وبشكل شخصي برؤساء تحرير الصحف لشرح موقفنا. لم يكن هذا الاسلوب قط اسلوبي ولكنني ادركت فاعليته خلال الاضراب. لكن لسوء الحظ ان العلاقة بين بيتر ووكر وايان ماجريجور لم تكن طيبة مما كان يخلق توترا في بعض الاحيان.

وكان ماجريجور قد تولى رئاسة مجلس الفحم الوطني في 1 سبتمبر. بعدما اثبت جدارة في رئاسة مجلس ادارة شركة الصلب البريطانية، اذ انقذ المؤسسة بعد الاضراب المدمر الذي دام 3 اشهر عام 1980. واذا كان سيكتب لصناعة الفحم البريطاني ان تكون عملا ناجحا بدلا من نظام اغاثة خارجي فقد كان ماجريجور الرجل الذي يمتلك الخبرة والتصميم على تحقيق ذلك.

ايان ماجريجور خلافا لزعماء النقابة المتشددين كان يرغب وبصدق في ان يرى صناعة فحم مزدهرة تستخدم وبشكل جيد الموارد الاستثمارية والتكنولوجية والبشرية. وربما كانت الشجاعة اعظم صفاته. فقد كان كثيرا ما يجد نفسه داخل مجلس الادارة محاطا بأناس صنعوا

انفسهم وعملهم في جو من التعاون والتلاطف مع النقابة وكانوا مستائين الى حد كبير من الجو الذي خلقه.

ومع ذلك تبين ان ايان ماجريجور وبشكل يثير الغرابة يفتقر للمكر والخداع. اذ كان معتاداً على التعامل مع مشاكل مالية ومقايضات صعبة، ولكن لم تكن لديه الخبرة في التعامل مع قادة نقابات يهدفون الى استخدام العملية التفاوضية لتسجيل نقاط سياسية.

فكثيرا ما كان ارثر سكارجيل وزعماء النقابة يتغلبون عليه بالمناورة. وكنت وبيتر ووكر خلال الاضراب نتابع وبقلق دائم كل مرحلة من مراحل المعركة لكسب الرأي العام. واستخدمت قيادة النقابة كل ما لديها لتحريف الحقيقة وتضليل الرأي العام وحتى اعضائها.

في يوم الجمعة 21 اكتوبر 1983 صوّت مؤتمر نقابة عمال الفحم على منع العمل الاضافي احتجاجا على عرض الادارة زيادة الرواتب بنسبة 5.2 في المائة واحتمال اغلاق مناجم. لم يكن قرار منع العمل الاضافي بحد ذاته سيكون له تأثير كبير بسبب وجود مخزون كبير. ولكن ربما كان له هدف آخر الا وهو زيادة التوتر في صفوف العمال وجعلهم اكثر استعدادا للاضراب عندما ترى قيادة النقابة انه بالامكان البدء في اضراب ناجح.

كنا نعلم دوما ان اغلاق المناجم، لا الخلاف على زيادة الرواتب، هو الذي من شأنه اي يثير الاضراب. وكانت قضية الاغلاق لأسباب اقتصادية دوما قائمة. فحتى حزب العمال نفسه يقر بذلك. ويشار الى ان 32 منجما اغلق في ظل الحكومة العمالية في الفترة ما بين 1974-1979. غير ان سكارجيل ما كان ليقبل بالاسباب الاقتصادية للاغلاق. وكان موقفه هو انه يجب الا يغلق اي منجم حتى يستنفد بالكامل. وبالطبع فانه كان ينفي وجود «مناجم غير اقتصادية». ومن وجهة نظره فان المناجم التي تحقق خسارة، وهي كثيرة، تحتاج الى مزيد من الاستثمار.

وردا على سؤال وجهته اليه لجنة مختارة مثل امامها للادلاء بشهادته حول ما اذا كان هناك مستوى للخسارة يمكن ان يعتبره غير محتمل قال مجيبا «من وجهة نظري ان الخسارة لا حدود لها».

خلال خريف وشتاء 19831984/ وضع ايان ماجريجور خططه. وكان عدد القوة العاملة في صناعة الفحم في حينها 202 الف. وقدمت هيئة الاحتكارات والدمج في عام 1983 تقريرا حول صناعة الفحم يبين ان 75 في المائة من المناجم تحقق خسارة. وبدأ ماجريجور امام هذه الحقيقة يعمل من اجل وقف الخسارة دون تحقيق ربح. وفي سبتمبر 1983 ابلغ الحكومة بانه ينوي

تخفيض القوة العاملة بحوالي 64 الفاً على مدى 3 سنوات مما سينجم عن ذلك تخفيض الانتاج بحوالي 25 مليون طن. ولم يكن هناك على الاطلاق اي قائمة سرية للمناجم المزمع اغلاقها. وكانت قرارات الاغلاق ستقرر بعد دراسة كل منجم على حدة وفق اجراءات مراجعة المناجم.

وعاد ماجريجور الينا في ديسمبر 1983مشيرا الى انه قرر الاسراع ببرنامجه وهو يهدف الى تخفيض القوة العاملة بـ44 الفاً على مدى العامين المقبلين. ومن اجل تحقيق ذلك طلب منا توسيع برنامج التسريح من العمل ليشمل عمالاً تقل اعمارهم عن 50 سنة. وكانت الشروط التي اتفق عليها في يناير 1984 سخية جدا اذ تقرر اعطاء الف جنيه عن كل سنة عمل ويستمر البرنامج لمدة سنتين فقط. وبهذا يستطيع العامل الذي قضى كل حياته العملية في المناجم ان يحصل على ما يزيد عن 30 الف جنيه. واقترح ماجريجور تسريح 20 الف عامل في العام 841985/. وكنا واثقين من انه يمكن تحقيق ذلك دون الاضطرار الى اجبار اي عامل على ترك الصناعة ضد رغبته. ويعني ذلك اغلاق 20 منجما وتخفيض الانتاج بحوالي 4 ملايين طن في السنة.

ومع استمرار المباحثات والنقاشات بدأت الاتهامات تنهال علينا وتتحدث عن «قائمة سرية» لاغلاق المناجم. وابتعدت تصريحات قيادة النقابة الرنانة عن الحقيقة وتحديدا في ما يخص الواقع الاقتصادي وهو ان صناعة الفحم كانت تتلقى 1.3 مليار جنيه كتعويض من اموال دافعي الضرائب في العام831984/.

وبدا الامر وكأن سكارجيل كان يعد العدة لقيادة قواته الى المعركة. ومع نهاية فبراير ظهر هناك مؤشر مبكر الى العنف الذي سيتميز به الاضراب، وذلك عندما طرح العمال المتظاهرون في مناجم نورثامبرلاند ايان ماجريجور، الذي كان يبلغ من العمر 70 سنة، ارضا.

صدمتني الحادثة وكتبت له للتعبير عن تعاطفي معه. وكان الآتي اسوأ.

وادركنا بشكل قاطع ان الاضراب اصبح حتميا ولكن كان لدينا بعض الشك في ما اذا كان سيقع قبل نهاية 1984، اي عندما يكون الشتاء قد حل والطلب على الفحم في اوجه. ان البدء في اضراب في الربيع سيكون اسوأ تكتيك بالنسبة للنقابة. وكانت هذه هي احدى النقاط التي ضلل فيها سكارجيل اعضاءه.

فقد ادعى في فبراير ان مخزون «مجلس توليد الطاقة» من الفحم لا يكفي الا لثمانية اسابيع. والواقع ان المخزون كان اكثر بكثير. وكان من تقاليد النقابة ان تأخذ رأي اعضائها بالاقتراع قبل اتخاذ قرار بالاضراب وكان هناك سبب جيد للاعتقاد بان سكارجيل لن يحصل

على الاغلبية اللازمة ونسبتها 55 في المائة للدعوة الى اضراب عام في المستقبل القريب. ويذكر ان سكارجيل، ومنذ ان تولى رئاسة النقابة صوت الاعضاء في ثلاث مناسبات ضد الاضراب. لذا لم نتوقع التكتيكات اليائسة والمدمرة للنفس التي اختار سكارجيل تبنيها.

بداية الإضراب

في يوم الخميس الاول من مارس اعلن «مجلس الفحم الوطني» اغلاق منجم كورتونوود في منطقة يورك شاير. ولم يكن مجلس الادارة المحلي موفقا في التعامل مع الاعلان. فقد اعطى الانطباع بانه قد جرى تجاوز اجراءات مراجعة المناجم ولكن الحقيقة ان مجلس الادارة لم تكن لديه النية في ذلك. وردا على ذلك اعلن المسؤولون عن النقابة في منطقة يورك شاير المعروفة بتشددها وهي بالمناسبة منطقة سكارجيل نفسه، الاضراب احتجاجا على القرار معتمدا في ذلك على اقتراع محلي جرى مسبقا قبل عامين ليبرروا عملهم.

ربما ساعدت مشكلة كورتونوود في بدء الاضراب ولكنها لم تكن السبب. والحقيقة هي انه عندما صممت قيادة النقابة على مقاومة اغلاق اي منجم على اسس اقتصادية اصبح الاضراب امرا لا مفر منه الا اذا ابدت الادارة الاستعداد للتنازل عن السيطرة الفعالة على الصناعة.

وحتى لو لم تحصل مشكلة كورتونوود فان الاجتماع الذي كان مقررا بين الادارة والنقابة في 6 مارس سيقود الى نفس النتيجة. فقد حدد ماجريجور خطته للعام المقبل واكد عدد المناجم التي ستغلق.

كان رد فعل النقابة سريعا.

ففي نفس اليوم دعا فرع النقابة الاسكوتلندي الى اضراب بدءا من 12 مارس. وبعد يومين اي في 8 مارس اجتمعت اللجنة التنفيذية للنقابة واعلنت تأييدها الرسمي للاضرابين في يورك شاير واسكوتلندا.

وبموجب البند 43 من دستور نقابة عمال المناجم لا يدعى الى الاضراب العام الا اذا اجرت النقابة اقتراعا حول ذلك وصوت 55 في المائة من الاعضاء لصالح الاضراب. ولكن الاغلبية المتشددة في اللجنة التنفيذية كانت تشك في كسب مثل هذا الاقتراع الوطني، غير انها استطاعت التحايل على هذه المشكلة. فبموجب البند 41 من الدستور باستطاعة اللجنة التنفيذية

للنقابة اعطاء الموافقة الرسمية للاضرابات المعلنة من المناطق التي تتشكل منها النقابة. ولو امكن دفع جميع المناطق كل على حدة الى اعلان الاضراب فانه سيكون لذلك تأثير الاضراب الوطني دون حاجة الى الاقتراع على الاضراب وطنيا. ولو صعب تحقيق الاضراب في اي من المناطق فانه يمكن ارسال متظاهرين من المناطق المضربة لتهديد هذه المناطق وحملها على الانضمام الى الاضراب. وكادت هذه الاستراتيجية القاسية تنجح. ولكنها ثبتت في النهاية انها كارثة ارتدت على اصحابها.

بدأ الاضراب يوم الاثنين 12 مارس. وعلى مدى الاسبوعين التاليين انقضت القوات الصدامية المتشددة على حقول الفحم. وبدا للوهلة الاولى ان لا مكان للعقلانية والادب.

في بداية اليوم الاول للاضراب كان هناك (كما ابلغت) 83 منجما يعمل و81 متوقفا عن العمل من بينها 10 بسبب عجز العمال عن الوصول الى اماكن العمل بسبب الاعداد الكبيرة من المتظاهرين والمعتصمين وليس رغبة في الانضمام الى الاضراب.

ومع نهاية اليوم بلغ عدد المناجم المتوقفة عن العمل 100. وكان رجال الشرطة يخوضون معركة خاسرة لضمان وصول الراغبين في العمل الى اماكن عملهم. واعلنت وزارة الداخلية (وزيرا ومسؤولين) عن تأييدهم التام للشرطة ولكن الوضع زاد سوءا.

وصباح يوم الثلاثاء نشطت ما يسمى بـ« الاعتصامات الطيارة ». وحدث في ذلك اليوم انني كنت على موعد مع ايان ماجريجور لبحث موضوع نفق القنال الانجليزي (الذي يربط بريطانيا بفرنسا) وهو موضوع منفصل تماما ولكن كلينا مهتم به. وانضم الينا في ما بعد بيتر ووكر وبحثنا معا الوضع في حقول المناجم. وابلغني ماجريجور في ذلك الاجتماع بأنه حصل على حكم مدني من المحكمة العليا ضد اللجنة التنفيذية للنقابة لمنعها من استخدام (الاعتصامات الطيارة) مستغلا قوانيننا النقابية الجديدة. ولكن الانطباع لديه ان رجال الشرطة فشلوا في تطبيق القوانين الجنائية وان الاعتصامات حالت دون وصول العمال الى اماكن عملهم. وأسفر التهديد باللجوء الى العنف عن تأجيل خطط لاجراء اقتراع في منطقة لانك شاير. وكان من المقرر ان تصوت منطقتا نوتنجهام شاير ودربي شاير على الاضراب يوم الخميس ولكن كان هناك خطر من احباط عملية الاقتراع او ان التهديد سيرغم العمال على البقاء في منازلهم.

واعربت لماجريجور عن غضبي من هذه الاخبار التي كانت تكرارا لما حصل في سولتلي عام 1972وقلت انه لا بد من تنفيذ القوانين الجنائية. وقلت ايضا ان مساعدة اؤلئك العمال الذين

يرغبون في العمل ليست كافية ولا بد من وقف التهديدات.

وخرجت من هذا الاجتماع مباشرة وطلبت التحدث الى ليون بريتان (وزير الداخلية آنذاك). ولحسن الحظ ان الاجتماع الثاني في ذلك اليوم كان دعي اليه في الاصل لبحث قضية الاضرابات في الخدمات الاساسية التي كان لدينا ازاءها التزام في بياننا الانتخابي. وكان ليون بريتان ووزراء اخرون في طريقهم الى الاجتماع.

واعدت القول في هذا الاجتماع بانه لا بد من تطبيق القوانين الجنائية المتعلقة بالاعتصامات والتظاهرات.

وشاطرني ليون القلق ازاء ما يحدث. وكانت وجهة نظره ان لدى رجال الشرطة كل الصلاحيات الضرورية للتعامل مع المشكلة بما فيها منع الاعتصامات وتفريقها اذا ما كانت اعداد المشاركين فيها كبيرة وزائدة عن الحد.

وابلغنا انه اوضح هذا الموقف على الصعيد العام وانه سيعيد تكرار نفس الرسالة. ولكن بالطبع كانت هناك قيود دستورية على ما يمكن ان يعمله كوزير للداخلية لتوجيه التعليمات لرجال الشرطة حول واجباتهم. واتفقنا في الاجتماع على ان يقوم المحامي العام مايكل هيفرز بشرح الوضع القانوني لمجلس العموم. وكنت مصممة على ان تخرج الرسالة من الحكومة واضحة وصريحة وهي انه لا استسلام للغوغاء ولا بد من تطبيق قانون حق العودة للعمل.

استمرت الاعتصامات الكبيرة. ومع حلول صباح الاربعاء كان عدد المناجم العاملة بشكل عادي 29. وكانت الشرطة تحشد برجالها من كل المناطق من اجل حماية عمال المناجم الراغبين في العمل. وشارك في الحملة 3 آلاف رجل شرطة من 17 منطقة. في هذا الوقت من النزاع تركز العنف في منطقة نوتنجهام شاير حيث كانت الاعتصامات الطيارة من يورك شاير مصممة على تحقيق انتصار سريع. ورغم ذلك مضى عمال نوتنجهام شاير قدما في اقتراعهم. وبينت النتائج التي ظهرت يوم الجمعة ان 73 في المائة منهم ضد الاضراب. وبينت الاقتراعات التي اجريت في اليوم التالي في حقول الفحم في منطقة الميدلاندز والمناطق الشمال الشرقية والشمالية الغربية، ان الاغلبية الكبرى ضد الاضراب. وبلغ عدد الذين صوتوا ضد الاضراب 50 الفا من مجموع 70 الفا.

ورغم ان هذه النتائج جاءت في وقت مبكر فانها كانت احدى نقاط التحول في الاضراب. فعملية الشرطة الضخمة كانت فعالة للغاية، وهذا الى جانب القوة المعنوية لنتائج الاقتراع،

وأدت الى قلب التوجه نحو اغلاق المناجم. وبعبارة اخرى فاننا ربحنا المعركة الاولى.

آخر المعلومات نقلت الي صباح يوم الاثنين عبر الهاتف الى بروكسل حيث كنت اشارك في اجتماع المجلس الاوروبي. وافادت المعلومات ان 44 منجما ما زالت تعمل مقارنة بـ11 يوم الجمعة. ففي المناطق التي صوّت فيها العاملون لصالح العودة للعمل اعيد فتح الغالبية العظمى من المناجم. وادرك المتشددون انه لولا شجاعة رجال الشرطة وكفاءتهم لكانت النتائج مختلفة تماما. ومنذ تلك اللحظة بدأ المتشددون والمتحدثون باسمهم في حزب العمال حملة تشويه ضد الشرطة.

في اليوم الذي اجتمعت فيه اللجنة التنفيذية للنقابة ابلغت مجلس الوزراء انني سأشكل لجنة وزارية برئاستي لرصد الاضراب واتخاذ الاجراءات المناسبة. وكان ويلي وايتلو بالطبع عضوا في هذه اللجنة وينوب عني في حالات غيابي وهي قليلة. وكان بيتر ووكر باعتباره وزيرا للطاقة وليون بريتان كوزير للداخلية شخصيتين من المهم وجودهما في اللجنة. كما ضم وزير المالية نايجل لوسون، المعني بشكل مباشر، لأن القضية ذات اهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد، الى اللجنة ايضا للاستفادة من تجربته كوزير سابق للطاقة.

وكان لكل من نورمان تيبيت (وزير التجارة والصناعة) وتوم كينج (وزير العمل) ونيكولاس ريدلي (وزير النقل) مساهمة مهمة يقدمها كل منهم. وسعينا في اللجنة لتقليل تأثير الاضراب على الصناعة وذلك للحؤول دون انتشاره بطريق الاعمال التعاطفية والتأكد من تحرك شحنات الفحم عبر الطرق وسكك الحديد.

وفي اسكوتلندا كان جورج يونجر مسؤولا عن صناعة الفحم والشرطة هناك. وجميع هؤلاء الوزراء او نوابهم كانو يحضرون بانتظام اجتماعات اللجنة. وعندما اثيرت قضايا النظام انضم الينا المحامي العام مايكل هيفرز.

كانت اللجنة تجتمع مرة في الاسبوع تقريبا واكثر من هذا عندما كانت الظروف تتطلب ذلك. من الناحية العملية كانت هذه العضوية الكبيرة في اللجنة تبدو في بعض الاحيان صعبة الادارة لذلك اتخذت وبيتر ووكر بعض القرارات المهمة في اجتماعات مصغرة تقتصر علينا وتعقد للتعامل مع التطورات عند ظهورها خاصة عندما يكون الوقت ضيقا.

وكان هناك قضية اكبر تتعلق بعمل اللجنة الا وهي تحديد الدور الملائم والمناسب للحكومة في الاضراب.

لقد اوضحت اكثر من مرة ان المسؤولية الرئيسية في التعامل مع الاضراب تقع على عاتق ادارات « مجلس الفحم الوطني » والصناعات المؤممة الاخرى المعنية بالامر مثل « مجلس توليد الطاقة » و « شركة الصلب البريطانية » و« مؤسسة السكك الحديدية » . فجميع هذه المؤسسات تعمل ضمن قيود مالية وغيرها حددتها الحكومة والقانون . لكن المخاطر كانت كبيرة الى حد انه ليس هناك حكومة مسؤولة يمكن ان تتخذ سياسة « رفع اليد » في هذه القضية . فالاضراب كان يهدد البقاء الاقتصادي للبلاد . وبناء على ذلك حاولت ان اجمع ما بين الاحترام لحريتهم في العمل مع ارسال اشارة واضحة حول ما يمكن ان يكون او لا يكون مقبولا مالية او سياسيا .

المعارضة من الجهة الاخرى لم تكن قادرة على تحديد موقفها ازاء ما اذا كان تدخلنا كبيرا او قليلا . وبين ترددها وانعدام وضوح موقفها الى جانب النتائج الناجحة ، اتضح لي اننا ربما نقوم بالمهمة على نحو متوازن مقبول .

وكانت علاقة الحكومة بالشرطة والمحاكم قضية اكثر حساسية خلال الاضراب . اذ لا يوجد في بريطانيا مؤسسة شرطة وطنية واحدة ، فهي تنقسم الى 52 قوة محلية يرأس كلا منها رئيس شرطة يتحكم بعمليات قوته . وكانت السلطة تتوزع بين وزير الداخلية وسلطات الشرطة المحلية التي تتكون من اعضاء المجالس البلدية والمحاكم الابتدائية ورؤساء الشرطة . وبالطبع تعرض هذا النظام الثلاثي لضغوط كبيرة . فالتحديات لحكم القانون الذي شكلها العنف على المستوى الذي ظهر به خلال هذا الاضراب كانت بحاجة لمواجهتها بسرعة وكفاءة على المستوى الوطني . ووفقا لذلك جرى تنشيط مركز جمع الاخبار الوطني « ان .أر .سي » الذي اسس في الاصل عام 1972 في اسكوتلنديارد . مما سمح للشرطة بجمع المعلومات وتنسيق المساعدات بين قوة واخرى بموجب بنود (المساعدة المتبادلة) من قانون الشرطة لعام 1964 .

ومع ذلك فقد كان النظام الثلاثي افضل بكثير من الصورة التي اظهرته بها الادانة الهستيرية من حزب العمال .

صحيح ان هذا النظام واجه بعض المشاكل في ايجاد تمويل للتكاليف الاضافية لقوات الشرطة ولكن هذه المشاكل حلت بالقاء المزيد من هذه التكاليف تدريجيا على كاهل وزارة المالية .

ان الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحاق الهزيمة بالغوغاء هي بحصول الشرطة على تأييد الحكومة المعنوي والعملي الكاملين . واوضحنا ان السياسيين لن يخذلوا الشرطة . وقد اعطيناهم المعدات والتدريب اللازمين متعلمين من دروس الاضطرابات التي شهدتها الاحياء

الفقيرة في المدن. وكان رجال الشرطة قد اثبتوا جدارتهم في التعامل مع العنف الذي كان متخفيا وراء الاعتصام عندما حاول المعتصمون من «نقابة التصويريين الوطنية» اغلاق صحيفة ايدي شاه في وارينجتون في نوفمبر 1983. ففي تلك المناسبة اوضحت الشرطة انها لن تسمح للاعتصامات بان تمنع الناس من الذهاب الى العمل اذا كانت لديهم الرغبة. واحسنوا ولاول مرة استغلال سلطاتهم للحؤول دون انتهاك السلام وذلك بوقف الاعتصامات ومنع وصول المعتصمين الى اهدافهم.

ومن اساسيات الحفاظ الفعال على الامن ايضا هو ضرورة وضوح القوانين. ففي وقت مبكر تقدم مايكل هيفرز ببيان واضح كرد مكتوب لمجلس العموم حدد فيه مجال سلطات الشرطة للتعامل مع الاعتصامات الكبيرة بما في ذلك (ما سلف ذكره) اعتراض المعتصمين وهم في طريقهم الى مناطق الاعتصام عندما تكون هناك اسباب معقولة لتوقع انتهاك الامن والسلام.

ان سلطات القانون غير المكتوب هذه استبقت بفترة طويلة قانون النقابات واصبحت قضايا تتعلق بالقوانين الجنائية لا المدنية. في الاسبوع الثاني تحدى المسؤولون عن اضراب نقابة «كنت» هذه القوانين في المحكمة ولكنهم خسروا القضية. ان منع اعداد كبيرة من المعتصمين بالتجمع بهدف تخويف او ترهيب العمال الراغبين في العمل سيكون امرا حاسما بالنسبة لنتائج النزاع.

وكانت العلاقات بين الحكومة والمحاكم ما زالت اكثر حساسية. وكان من الصواب ان يكون الناس متيقظين في هذه القضية لان استقلال القضاء مسألة مبدأ دستوري رغم ان ادارة المحاكم تقع ضمن دائرة مسؤوليات الحكومة.

واصبح تراكم حوادث العنف يشكل لنا مصدر قلق حقيقي لدرجة ان القليل من الذين وجهت اليهم التهم مثلوا امام المحاكم وادينوا. واذا كان لحكم القانون ان يسود فانه لا بد ان يعاقب وبسرعة المسؤولين عن الاعمال الجنائية الواضحة كتلك التي وقعت خلال الاضراب.

ان الناس بحاجة لأن يروا القانون وهو يطبق.

تراكمت القضايا وسبّب تراكمها تكتيكات التأخير التي مارسها المتهمون ومحاموهم مثل اعاقة اعمال المحكمة الابتدائية في المناطق التي فيها تعاطف مع قضية عمال المناجم. وخلق عدد القضايا الكبير مشكلة وضغطا على النظام. ولكننا في الوقت المناسب وفرنا المباني والقضاة المحترفين من متقاضي الرواتب وبدأ التراكم يخف تدريجيا. ويذكر ان عدد القضايا التي ينظر

فيها القضاة متقاضو الرواتب اكثر من القضايا التي ينظر فيها نظراؤهم العلمانيون. ولكن مستشار مجلس اللوردات لا يستجيب الا لطلبات المساعدة وليس من سلطته ان يعين قضاة دون طلب. والمشكلة الثانية هي ان رجال الشرطة الذين يحاولون الدفاع عن انفسهم من المقذوفات التي تنهال عليهم والهجمات الاخرى ليس لديهم متسع من الوقت لجمع الادلة المفصلة. لذا كان من الصعب الدفاع عن القضايا المرفوعة على العمال. وفي النهاية نجا العديد من رجال العنف من العقاب.

في الاسبوع الاخير من مارس بات الوضع واضحا نسبيا. اذ كان من المستبعد ان ينتهي الاضراب بسرعة. فقد كان سكارجيل وزملاؤه يسيطرون سيطرة محكمة على غالبية المناجم يصعب كسرها.

في تخطيطنا في العامين الماضيين لم نسمح لأنفسنا ان نفترض امكانية استخراج اي فحم خلال الاضراب ولكن في الواقع ان جزءا لا يستهان به من صناعة الفحم لم يتوقف عن العمل. واذا كان بامكاننا ان ننقل الفحم الى محطات الطاقة فاننا سنغير احتمالات قدرة محطات توليد الطاقة على الاستمرار في العمل. وكان لهذه الحسابات تأثير كبير على استراتيجيتنا. وكان علينا ان نتصرف بشكل لا نسمح فيه في اي وقت من الاوقات بان تتحد ضدنا كل النقابات المعنية في استخدام وتوزيع الفحم.

وكان هذا الاعتبار يعني انه يتوجب علينا جميعا ان نكون حريصين ازاء المكان والزمان اللذين يطبق فيهما القانون المدني ويعلق فيهما مجلس الفحم الوطني (لا يلغي) قضاياه المدنية.

ورغم ان سكارجيل كان حذرا في الا يسمح بالاقتراع قبل بدء الاضراب فقد كان واضحا لنا انه اراد ان يظل الاحتمال مفتوحا. وفي الواقع ان المؤتمر الخاص الذي عقدته النقابة في الشهر التالي خفض الغالبية المطلوبة للاضراب من 55 في المائة الى 50 في المائة. وكنا في بداية الاضراب نأمل في ان ينجح المعتدلون في اللجنة التنفيذية للنقابة في فرض الاقتراع. وهذا جعل الحفاظ على الرأي العام في اوساط عمال المناجم لصالحنا اكثر اهمية وذلك لان معظم المعارضة للاضراب كما يبدو اساسها العمال الغاضبون بسبب عدم السماح لهم بالادلاء باصواتهم. والسؤال الذي كان مطروحا هو هل اجراء الاقتراع في ظل الاضراب والمشاعر العالية سيسفر عن اغلبية مع سكارجيل او ضده؟

لم اكن متأكدة من الجواب على هذا السؤال.

كانت زعامة النقابة تبذل ما بوسعها لمنع نقل الفحم بواسطة السكك الحديدية او الطرق او البحر. وعلى الرغم من ظهور بعض المشاكل خلال النزاع في الموانئ والنجاحات المحدودة التي حققتها النقابة في تأخير النقل عبر السكك الحديدية فإن سائقي الشاحنات لم يذعنوا الى تهديدات عمال الموانئ او اي طرف اخر. وبشكل متزايد والى درجة لم نتوقعها استطاعت شركات الشحن البري الحفاظ على استمرار تدفق الفحم الى محطات توليد الطاقة والصناعات الاخرى.

واما عمال الحديد فقد تحملوا اعباء اضرابهم المدمر ولم تكن لديهم الرغبة في ان يروا المصانع تدمر ولا الوظائف تضيع في صناعتهم فقط من التظاهر تعاطفا مع نقابة عمال المناجم وهي النقابة التي ابدت في وقت سابق القليل من التعاطف ازاءهم.

ويبقى ان موقف عمال محطات الطاقة هو الاكثر اهمية وحسما. فلو انهم اضربوا او تصرفوا بتعاطف مع عمال المناجم لمنعنا من التحرك لزيادة استخدام المحروقات النفطية الى اقصى حد، لو حصل ذلك لكنا واجهنا صعوبة كبيرة.

ولكن موقف هؤلاء العمال تمثل في انهم ليسوا طرفا في الاضراب وان وظيفتهم تقتصر على توفير الضوء والطاقة للشعب البريطاني. كما لم يكن زعماؤهم مستعدين لان يدفعهم زعماء نقابات اخرى نحو الاقدام على تصرفات يعتبرونها خطأ في الاساس.

كل شيء سار نحو تعزيز القدرة على التحمل. كنت اتلقى تقريرا اسبوعيا من وزارة الطاقة يوضح الوضع وكنت اقرأ التقارير بدقة وعناية.

في وقت مبكر من الاضراب كانت محطات توليد الطاقة تستهلك الفحم بنسبة 1.7 مليون طن في الاسبوع، ورغم ذلك فان نسبة الانخفاض في المخزون كانت اقل بسبب وصول بعض الشحنات. وكان «مجلس توليد الطاقة» يقدر صمودنا بحوالي 6 اشهر ولكن هذا التقدير يرتكز على اعلى استخدام للمحروقات النفطية بمعنى استخدام المحطات العاملة بالنفط بكامل طاقاتها، وهذا ما لم يكن قد بدأ بعد.

وكان علينا ان نقرر متى يمكن اللجوء الى هذا الفعل لأن من المؤكد ان تعتبره قيادة النقابة عملا استفزازيا. وامتنعنا عن الاقدام على هذه الخطوة طالما كان هناك مجال للمعتدلين في النقابة لفرض الاقتراع. ومع ذلك قررت في يوم الاثنين 26 مارس انه لا بد من الاقدام على هذه الخطوة المؤلمة.

فقد كان المخزون الصناعي بالطبع اقل بكثير مما كان عليه في محطات توليد الطاقة. وكانت صناعة الاسمنت المهمة ضعيفة في مخزونها ولكن مشاكل شركة الصلب البريطانية هي الأكثر الحاحية. وكانت مصانع الحديد في ريدكار وسكانثورب مهددة بالتوقف في غضون اسبوعين اذا لم تتسلم وتفرغ شحنات الكوك والفحم. وكان المخزون في بورت تالبوت ورايفينسكرايج وخلانويرن لا تكفي لأكثر من 3 ـ5 اسابيع. اذا فليس غريبا ان تكون مؤسسة الصلب والحديد في غاية القلق مع تغير الوضع من يوم ليوم.

وانتهى الشهر الاول من الاضراب ونحن في هذه الحالة من الغموض. وربما ان الشيء الوحيد الذي كنا متأكدين منه هو نوايا سكارجيل. فقد كتب في صحيفة «مورنينج ستار» بتاريخ 28 مارس يقول «ان نقابة عمال المناجم تخوض معركة بريطانيا الاجتماعية والصناعية. وان ما نحن بحاجة ماسة اليه هو التعبئة السريعة والكاملة لنقابات العمال والحركة العمالية». ولم يكن واضحا بعد اذا كان سيحقق ذلك.

واستمر الركود على حاله خلال شهر ابريل. اذ ما زال ممكنا الاقتراع على الاضراب العام الذي لا يتكهن نتائجه احد. وعلى الرغم من استمرار الاعتصامات الضخمة فإنه كانت هناك بعض المؤشرات الى العودة للعمل. ووعدت نقابتا عمال السكك الحديدية والعمال البحريين بتأييد عمال المناجم في نضالهم. وقد كان هناك الكثير من هذه التصريحات خلال الاضراب غير ان اعضاء هذه النقابات كانوا اقل تحمسا. وبدأت اول قضية ضد نقابة عمال المناجم في المحكمة رفعتها شركتان لنقل فحم الكوك ضد فرع النقابة في جنوب ويلز التي كانت تعيق العمل في معامل الحديد والصلب في بورت تالبوت.

وكنا منذ بداية النزاع قلقين من ان «مجلس الفحم الوطني» فشل في طرح قضيته بشكل جيد سواء على العاملين فيه او امام الرأي العام. وهذا شيء لا تستطيع الحكومة ان تفعله نيابة عنهم رغم اننا في وقت لاحق (كما سنرى في ما بعد) ضغطنا عليه من أجل تحسين ادائه.

ولكن في مسألة حماية القانون والدفاع عنه كان الدور لنا في رفع صوتنا، وفعلنا ذلك بكل قوة. فعندما ظهرت في برنامج «بانوراما» في مقابلة مع السير روبن داي يوم الاثنين 9 ابريل دافعت وبكل قوة عن الطريقة التي تعامل فيها رجال الشرطة مع النزاع اذ قلت: «ان الشرطة يحمون القانون وليس الحكومة. ان هذا ليس نزاعا بين عمال المناجم والحكومة انه نزاع بين عمال المناجم وعمال المناجم. ان رجال الشرطة هم المسؤولون عن حماية القانون. وقد قاموا

بالمهمة جيدا » . بعد ذلك بأيام قليلة كان رجال الشرطة يقفون على جبهة اخرى.

ففي 17 ابريل قتلت الشرطية ايفون فليتشر بطلقات من مدفع رشاش اطلقت عليها من مقر السفارة الليبية في ميدان سانت جيمس بينما كانت تحرس مظاهرة سلمية. وصدم هذا الحادث البلاد برمتها. لكن سكارجيل كان في ذلك الوقت يخطط لبدء الاتصال مع المسؤولين الليبيين. وفي الواقع ان مسؤولين في النقابة التقوا العقيد القذافي على امل جمع الاموال للاضراب المستمر. وكان الامر يبدو وكأن هناك تحالفا شاذا بين قوى الشغب المختلفة هذه.

الخوض الطويل في الوحل

في مايو جرت اتصالات مقتضبة ولكنها تكشف عن اشياء كثيرة بين النقابة ومجلس الادارة. وكانت هذه الاتصالات الاولى منذ بداية الاضراب.

وجرت الاتصالات يوم الاربعاء 23 مايو وتسلمت تقريرا مفصلا عنها صبيحة اليوم التالي. وفي هذا الاجتماع لم يسمح سكارجيل لسواه من اعضاء وفد النقابة بالحديث. والواضح انه طلب من بقية الاعضاء التزام الصمت. وقدم مجلس الادارة تقريرين احدهما حول مجالات تسويق صناعة الفحم والثاني حول وضعية المناجم التي كان بعضها في خطر ان يصبح غير صالح للعمل بسبب الاضراب. والتزم اعضاء وفد النقابة بعدم التعليق او حتى طرح الاسئلة في نهاية كل تقرير.

وبعدها قرأ سكارجيل بيانا مكتوبا اصر فيه على انه لن يكون هناك نقاش حول اغلاق اي منجم في اي ظرف سوى نفاد الفحم منه، وهذا يعني انه يرفض النقاش حول اغلاق مناجم لاسباب اقتصادية.

وصدر عن ايان ماجريجور تعليق مقتضب قال فيه انه لا يرى اي هدف من استمرار الاجتماع على ضوء بيان سكارجيل، ورغم ذلك فقد اقترح اجراء المزيد من المحادثات بين كبار المسؤولين في مجلس الادارة وممثلين عن النقابة.

ومرة اخرى اشترط سكارجيل سحب جميع خطط اغلاق المناجم قبل اجراء اي محادثات. وانتهى الاجتماع عند ذلك.

وهنا تمكن وفد النقابة من خداع مجلس الادارة ونصب شرك لهم عندما طلبوا السماح لهم

بالبقاء في قاعة الاجتماع للتشاور في ما بينهم. ورأى ايان ماجريجور في هذا طلبا بريئا ووافق على الطلب.

فغادر اعضاء المجلس القاعة لنكتشف في ما بعد ان اعضاء وفد النقابة استطاعوا اقناع رجال الصحافة بان المجلس انسحب من الاجتماع. واعتبر العديد من الناس ذلك دليلا على ان ايان ماجريجور غير مستعد للحوار. وكان هذا مثالا على مخاطر التفاوض مع اناس من امثال سكارجيل.

وازداد الاضراب مرارة اسبوعا بعد اسبوع. وكانت هناك دلائل على ان العديد من عمال المناجم بدأ يفقد حماسه الاولي للاضراب وشككوا في توقعات سكارجيل بشأن قدرة محطات توليد الطاقة المحدودة على الصمود. فردت النقابة على ذلك بزيادة المخصصات التي كانت تعطى للمعتصمين (لم تدفع شيئا للعمال المضربين الذين لم يشاركوا في الاعتصامات) وتجنيد اناس ليسوا عمال مناجم للقيام بالمهمة وكان هذا تصعيداً لحدة اعمال العنف. وكان التكتيك يهدف الى تحقيق اقصى مفاجأة ممكنة وذلك بحشد اعداد ضخمة من المعتصمين في منجم معين في اقصر وقت ممكن . وربما كانت اسوأ مشاهد العنف تلك التي وقعت خارج مصنع اورجريف كوك ويركس في محاولة لمنع قوافل فحم الكوك من الوصول الى مصانع الحديد والصلب في سكانثورب.

يوم الثلاثاء 29 ابريل شارك اكثر من 5 آلاف معتصم في اشتباكات عنيفة مع الشرطة الذين قذفوا باشياء كثيرة من بينها الطوب وأشياء حادة. وجرح في هذه الاشتباكات 69 شخصا. وحمدت الله ان رجال الشرطة كانوا على الاقل يرتدون ملابس واقية، كما حمده الملايين، عندما كنا نشاهد هذه المناظر البشعة على التلفزيون.

وفي خطاب في بانبري في اليوم التالي قلت:

«لقد شاهدتم المناظر على التلفزيون الليلة الماضية. ودعوني اقول لكم ان ما نواجهه ما هو الا محاولة لابدال حكم القانون بحكم الغوغاء ويجب الا نسمح لمثل هذه المحاولة ان تنجح.

هناك من يستخدم العنف والتهديد لفرض ارادتهم على آخرين لا يريدونها. انهم يفشلون في ذلك لسببين.

الاول لأن قوة الشرطة الرائعة مدربة تدريبا جيدا على اداء واجباتها بشجاعة ودون تحيز.

ثانيا لأن غالبية الناس في هذا البلد محترمة وموقرة وتلتزم بالقانون وتحب ان ترى القانون

سائدا ولا يهدده شيء. انني احيي شجاعة اولئك العمال الذين ذهبوا الى العمل عبر هذه الاعتصامات. ان حكم القانون لا بد ان يسود على حكم الغوغاء».

وشهدت الاسابيع الثلاثة التالية اشتباكات عنيفة في اورجريف لكن الاعتصامات لم تنجح في وقف الامدادات عبر الطرق. وكان لمعركة اورجريف تأثير كبير لتحويل موقف الشرطة ضد عمال المناجم.

وحوالي هذا الوقت حصلنا على ادلة على تعرض اعداد كبيرة من الناس للتهديد في قرى المناجم. وازدادت هذه المشكلة سوءا مع استمرار الاضراب. ولم يكن العمال العاملون وحدهم اهدافاً لهذه الاخطار بل زوجاتهم واطفالهم.

ان وحشية ما حصل وحدها كافية لان تعطي حياة جديدة لبعض الاحاديث الاكثر رومانسية عن الروح العالية لجالية عمال المناجم. ان التهديد بطبيعته يصعب جدا على الشرطة مواجهته ومحاربته ولكن مع مرور الوقت تم نشر رجال الشرطة وفرق الشرطة السرية بشكل خاص لمعالجة هذه المشكلة.

كان هناك انتقاد كبير من جانب الرأي العام لاخفاق الصناعات المؤممة في استخدام العلاجات المدنية التي تسمح بها قوانينها المتعلقة بنقابات العمال. ومع استمرار اعمال العنف وزيادة مشاكل شركة الصلب بشكل خاص كانت اللجنة الوزارية تناقش بانتظام مسألة تشجيع استخدام القانون المدني ضد نقابة عمال المناجم ونقابات اخرى مشاركة في اعمال مساعدة للاضراب.

ان عدم اللجوء للاجراءات المدنية ضد النقابات وأرصدتها يضع الضغط على القانون الجنائي وعلى رجال الشرطة المسؤولين عن تعزيز القانون والسهر عليه. واشير هنا الى ان الاجراء القانوني ضد ارصدة النقابة كان سيحد اذا ما نجح من قدرتها على تمويل المعتصمين وسيورطها في اعمال غير قانونية. وكان الناس يقولون علنا ان التغييرات في نقابات العمال فقدت مصداقيتها بسبب اخفاق الصناعات المؤممة المعنية في استخدام العلاج القانوني. وكنت بالغريزة اتعاطف الى حد كبير مع وجهة النظر هذه وكذلك مستشاريّ.

ومع ذلك اقنعنا بيتر ووكر بان استخدام القانون المدني قد يضعف التأييد الذي نحظى به في اوساط العمال العاملين او النقابيين المعتدلين. واتفق معه في الرأي على الاقل في الوقت الحاضر رؤساء شركة الصلب ومجلس الفحم الوطني وكذلك السكك الحديدية و«مجلس توليد الطاقة».

واجتمع هؤلاء حوالي نهاية يونيو وقرروا ان الوقت غير مناسب لاستصدار امر محكمة. كما لم يكن رجال الشرطة مقتنعين بان الاجراء المدني سيسهل من مهمتهم على خطوط الاعتصامات والمواجهة. وهذا بالطبع لم يمنع الاخرين سواء كانوا رجال اعمال او عمال مناجم يزاولون العمل، من استغلال القوانين الجديدة.

والحقيقة هي انه خلال هذا النزاع كان هناك الكثير الذي يمكن قوله لتأكيد نقطة ان القانون الجنائي الاساسي للبلاد وليس « قوانين ثاتشر » هو الذي يتعرض لاهانة المعتصمين وزعمائهم.

كسب بيتر ووكر النقاش وسار مجلس الفحم الوطني في طريق كسب الاضراب. وبررت النتيجة الى حد ما التكتيك. ولكن هل كان يمكن تحقيق نفس النتائج في وقت مبكر عبر اجراء مدني يقود عن طريق تحدي النقابة، الى مصادرة اموال النقابة؟

ان مثل هذه الاحتمالات كان دوما من الاستحالة حلها. ولكن لو نظرنا الى الوراء قليلا لوجدنا انه كان بامكاننا ان نحث الصناعات المؤممة على اتخاذ اجراءات ضد النقابة في مرحلة مبكرة.

عندما اقدم العمال الذين استمروا في مزاولة العمل على ذلك بأنفسهم (وهذا افضل نتيجة ممكنة ولكنها ليست الشيء الذي نستطيع نحن الاعتماد عليه) فانهم بذلك مارسوا ضغوطا كبيرة على سكارجيل وحدوا من قدرة النقابة على الابقاء على ديمومة الاضراب. منذئذ اصبح استخدام « قوانين ثاتشر » سائدا في العلاقات الصناعية في بريطانيا وانخفض عدد الاضرابات والنزاعات الصناعية.

في الوقت نفسه كنا نراقب عن كثب عدد المناجم التي يعاد فتحها والعمال الذين يزاولون العمل. في يونيو واغسطس اغلق العديد من المناجم بسبب الاجازات الصيفية. وكنا نأمل في ان تكون هناك عودة كبيرة الى العمل بعد انتهاء فترة الاجازات رغم وجود مخاوف من ان المناجم التي كانت تعمل قبل الاجازات قد لا يعاد فتحها نتيجة الجهود المتجددة للمعتصمين.

تكاليف المشاركة في الاضراب بالنسبة للعمال واسرهم كانت من النقاط التي كنا نأخذها بعين الاعتبار عند تقديرنا لما قد يحصل. ولكن ربما كان العامل النفسي اكثر اهمية. فالعودة الكبيرة الى العمل بعد الاجازات ربما يكون لها زخمها. من جانبه كان سيحاول سكارجيل مع اقتراب فصل الخريف اقناع قواته بان هناك املاً في ان ترغم الحكومة غير المستعدة لأن تواجه انقطاع الطاقة الكهربائية في فصل الشتاء، مجلس الادارة على التراجع.

وكان واضحا ان من الاهمية بمكان ان يفعل مجلس الادارة ما بوسعه لاقناع الراغبين في العودة الى العمل، بموقفه. وبتوصية مني بدأ تيم بيل، الذي قدم لي في الماضي الكثير من المشورة بشأن العلاقات العامة ان يقدم المشورة الى ايان ماجريجور. اذ كان هناك عرض ايجابي قوي لطرحه على الناس: توفر استثمارات جديدة ضخمة للمناجم بموجب الخطط القائمة (توقفت الآن) وشيء آخر يصبو اليه العمال وهو الزيادة الموعودة في الرواتب للعمال اذا استؤنف العمل في هذه المناجم.

من الجهة الاخرى هناك الجانب السلبي وهو ان المناجم قد لا يعاد فتحها على الاطلاق بسبب التدهور الناجم عن استمرار الاضراب. كما ان الزبائن يفقدون ربما بشكل دائم اذ انه من المستبعد ان تبقى الثقة من الآن فصاعدا في الاعتماد على امدادات الفحم لدى الصناعات التي اغريناها بالدعم للتحول من استخدام الانواع الاخرى من الوقود الى الفحم. كان ايضا بالامكان المضي قدما في عملية اغلاق المناجم على أسس اقتصادية خلال الاضراب.

وقد ناقشنا ذلك. لكن في المقابل كان خطر معاداة العمال المعتدلين كبيرا. وكان لا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ايضا مسألة تشجيع المزيد من العمال على قبول شروط التسريح السخية من العمل التي كانت معروضة عليهم. اولا لانه حتى لو قبلت اعداد كبيرة من العمال العرض، ليس هناك ضمانة ان يكونوا من المناجم التي نريد اغلاقها. والتوفير يكمن في اغلاق المناجم غير الاقتصادية. ثانيا هناك خوف وخطر من ان يجد العمال المعتدلون الذين ضجروا اعمال العنف والتهديد، عرض التسريح مغريا وهذا ان حصل سيجعل المتشددين يمثلون الاغلبية في مناطق معينة او حتى على الصعيد الوطني. لذلك اوقفنا اطلاق النار مرة اخرى.

كان شهر يوليو من اصعب شهور الاضراب.

ففي يوم الاثنين 9 يوليو دعت «نقابة عمال النقل» (TGWU) ودون مقدمات الى اضراب في الموانئ مبررة ذلك بانتهاك مفترض لـ«البرنامج الوطني لعمال الموانئ». يشار الى ان هذا البرنامج وضع ابان حكومة كليمنت آتلي بهدف منع العمالة غير الدائمة في الموانئ. وكان هذا البرنامج المرتكز على القانون مطبقا في معظم الموانئ البريطانية مما جعل هذه الموانئ مناطق محرماً العمل فيها على غير اعضاء النقابة كما اعطى النقابة سلطات غير عادية.

والسبب الذي دعا الى الاضراب هو ان استخدام شركة الصلب عمالا يعملون بعقود لنقل الحديد الخام بواسطة الطرق من المخازن في ارصفة ميناء ايمنجهام الى مصانع الحديد والصلب في

سكانثورب. والحقيقة ان شركة الصلب لم تكن مقتنعة بانها انتهكت البرنامج او حتى الاتفاقات المحلية. وبموجب البنود السخيفة لهذا البرنامج كان يتوجب ان يكون هناك وجود للعمال يتمثل بمجموعة من العمال المسجلين في الميناء لمراقبة الاعمال التي يقوم بها العمال ذوو العقود. وقد كان هناك التزام بهذا البند وفق الطريقة العادية.

وكنا نأمل في ان يحكم مجلس عمال الموانئ الوطني الذي يضم ممثلين عن النقابة في هذا الاتجاه. لكن زعامة «نقابة عمال النقل» كانت ملتزمة بقوة بتأييد سكارجيل ورحبت بصراحة بهذه الفرصة للدعوة الى الاضراب.

في عام 1982 كنا قد اعددنا دراسة مركزة حول المضاعفات التي قد تنجم اذا ما اضرب عمال المناجم. ووجدنا انه يحتمل ان لا يكون لهذا الاضراب الذي سيؤثر الى حد كبير على الموانئ التي تشارك في «البرنامج الوطني لعمال الموانئ» تأثير مباشر وكبير على نتيجة اضراب عمال المناجم. اذ اننا ما كنا نستورد الفحم لمحطات توليد الطاقة. نظرا لأن من شأن هذا العمل ان يفقدنا تأييد عمال المناجم الذين يواصلون العمل.

بيد ان اضرابا لعمال الموانئ واحواض السفن كان سيسبب مضاعفات خطيرة لشركة الصلب منها تعطيل امدادها بالفحم والحديد الخام.

وفي الحقيقة، بدا وكأن من دوافع الاضراب وجود رغبة عند القيادة اليسارية لـ«نقابة عمال النقل» لدعم عمال المناجم، عبر تشديد قبضتها على مصانع الصلب الكبرى لضرب نجاحات شركة الصلب في تفادي نتائج «الاضراب الثانوي» في السكك الحديدية عبر تأمين التوصيل عن طريق الشاحنات. كان التأثير العام على التجارة سيكون خطيرا وخاصة على واردات الاغذية، رغم ان حوالي ثلث الشحنات المعبأة بالصناديق كانت تنقلها سفن الشحن (الرورو) التي كانت تمر عبر موانئ لا يحكمها «البرنامج» مثل ميناءي دوفر وفيليكستو. وكل شيء في النهاية كان سيعتمد على حجم الدعم الذي سيحظى به الاضراب واذا ما كان سيظل مقصوراً على موانئ البرنامج.

كان على اجتماعاتنا المنتظمة في اللجنة الوزارية ان تتعامل مع اضرابين بدلاً من واحد. وابلغت اعضاء اللجنة بعد يوم من بدء اضراب عمال الموانئ، انه لامر ضروري ومهم ان نبذل اقصى جهد لتعبئة الرأي العام في غضون الساعات الـ 48 المقبلة. وعلينا ان نحث اصحاب العمل في الموانئ على تبني مواقف ثابتة واستخدام كل الوسائل المتوفرة لتعزيز المعارضة للاضراب في

اوساط العمال في الصناعات، التي يحتمل ان تتضرر من جرائه. وكذلك في اوساط الرأي العام. ويجب ان نثبت وبوضوح ان الحجة للاضراب واهية وان الذين يقومون بهذا العمل يتمتعون بمزايا غير عادية.

كذلك كان يجب ان نوضح ان ما يقدر بـ 4 آلاف من مجموع 13 الفاً عدد العمال المسجلين في الموانئ في ظل «البرنامج الوطني لعمال الموانئ» هم عمالة فائضة عن متطلبات الصناعة. وصحيح ان الوقت لم يكن ملائما لالغاء «البرنامج» في ظل اضراب لعمال المناجم. ولكن يجب ان نهدف في الوقت الحاضر الى حل النزاع دون استبعاد تغيير في المستقبل.

وعبأنا «وحدة الطوارئ المدنية» كي تستعد لمواجهة الازمة ولكننا تجنبنا اعلان حالة الطوارئ التي كانت قد تعني استخدام القوات.

ان اي مبالغة في الرد على عمال الموانئ كانت ستعطي عمال المناجم والمتشددين في النقابات الاخرى، نفسا ودفعا جديدين. ولذا كان علينا ان نركز استراتيجيتنا على انهاء اضراب الموانئ في اسرع وقت ممكن حتى يمكن مواجهة اضراب عمال المناجم مهما طال.

المؤشرات الاولية دلت على ان اضراب الموانئ سيكون صعباً للغاية. فيوم الاثنين 16 يوليو اجتمعت مع المجلس العام للشحن البريطاني، على مأدبة غداء، ووجدتهم في مزاج انهزامي، وكان هذا مثالاً لشيء ادركه جيداً وهو ان ارباب العمل كانوا ينصحونني دوما باتخاذ مواقف متشددة الا عندما يكون الامر يخص صناعاتهم. وابلغوني ان مستوى الاضراب كان اكبر واعظم من اي اضراب عايشوه في الموانئ.

دعوت اللجنة الوزارية الى الاجتماع في ذلك المساء، لمراجعة الموقف العام وبحث الخيارات امامنا. وادركنا انه اذا ما دعمت الاعتصامات الموانئ الخارجة عن «البرنامج» فان الاحتمال كبير لاتخاذ اجراء مدني، ضد «نقابة عمال النقل». كما ان هناك قضية قوية لتنشيط قضية مجلس الفحم الوطني المعلقة ضد نقابة عمال المناجم. وبدت الازمة وكأنها على حافة التصعيد الكبير.

ولكن ادراكي لأهمية العلاقات العامة، قادني الى مبادرة محددة ادت لاحقاً الى تشكيل هيئة من الوزراء الثانويين من الوزارات المعنية برئاسة وزير العمل توم كينج لتنسيق البيانات الصادرة عن الحكومة خلال الازمة.

ولم تفرح هذه المبادرة بيتر ووكر بشكل خاص لانه كان دوماً يفضل لعب اوراقه بنفسه

دون ان يطلع عليها احدا. ورغم انه كان يقوم بهذه المهمة بمهارة فقد كان هناك خطر ان يفقد احد فروع الحكومة الثقة او يفتقر للمعلومات المناسبة حول ما نحاول ان نفعله.

وفي النهاية كانت النتيجة ناجحة. ولمرة باتت الحكومة تتحدث بصوت واحد كل يوم.

تبين مع سير الاحداث ان خطر اضراب عمال الموانئ كان اقل سوءا مما كنا نتوقع. فبغض النظر عن رأي زعماء النقابة، فان العمال العاديين كانوا ببساطة شديدة غير مستعدين لتأييد اجراء من شأنه ان يهدد وظائفهم.

فحتى الذين يعملون في الموانئ الخاضعة و«البرنامج»، فقد كانوا يفتقرون للحماسة خوفا من ان يعجل الاضراب في ايقاف «البرنامج» نفسه. ولكن الدور الحاسم لعبه سائقو الشاحنات الذين كان لهم اكبر مصلحة مباشرة في تمرير البضائع كما انهم كانوا غير مستعدين للاذعان للتهديدات. وفي 20 يوليو لم يكن امام «نقابة عمال النقل» خيار سوى الدعوة لوقف الاضراب الذي لم يستمر سوى 10 ايام.

لم تكن نهاية اضرابه عمال الموانئ سوى واحدة من التطورات العديدة المهمة في هذا الوقت. ففي اعقاب الاجتماع غير المثمر بين مجلس الفحم الوطني ونقابة عمال المناجم الذي عقد في 23 مايو، استؤنفت المحادثات بين الطرفين في مطلع يوليو. وكنا نأمل ان تنتهي المحادثات بسرعة وان ينجح المجلس هذه المرة في تعرية موقف سكارجيل غير المنطقي. لانه عندئذ ستكون هناك فرصة في ان يدرك العمال المضربون ان لا امل لهم في النجاح وان يبدأوا العودة الى العمل.

الا ان المحادثات طالت وبدت هناك مؤشرات الى ان مجلس الادارة بدأ يخفف من موقفه التفاوضي. كانت هناك مشكلة وهي ان كل دورة جديدة من المحادثات، كانت تبطل العودة الى العمل. لان القليل من العمال سيخاطر بالعودة اذا ما كان هناك امل في التوصل الى تسوية. والشيء الاكثر خطورة هو ان هناك خطراً بأن تنتهي المحادثات بتفادي مسألة اغلاق المناجم غير الاقتصادية. فقد كان يجري وضع معادلة ترتكز على اقتراح يفيد بانه لا يجب اعلان اي منجم اذا ما طور بشكل مربح.

وكان مجلس الادارة ايضاً مستعدا لالزام نفسه بالابقاء على 5 مناجم مسماة، تدعي النقابة انها على وشك الاغلاق. كنا متيقظين جداً لذلك، لأن الصياغة التفصيلية للاقتراح لم تكن تتسم بالغموض فحسب بل ان الاسوأ من ذلك ان التوصل الى تسوية على هذا الاساس كان سيعطي

سكارجيل الفرصة لادعاء الانتصار. ولكن المفاوضات انهارت في 18 يوليو اي قبل يومين من وقف اضراب عمال الموانئ. ولا بد من القول انني شعرت بارتياح بالغ.

بعدها باسبوع وصلنا الى ما يمكن ان اعتبره لحظة مهمة في تاريخ الاضراب رغم انه شيء لم يكن سوى القليل جداً من الناس على علم به في حينها.

يوم الاربعاء 25 يوليو عقدت اجتماعا مع بيتر ووكر والسير ولتر مارشال رئيس «مجلس توليد الطاقة» في ظروف امنية مشددة لبحث قدرة محطات توليد الطاقة على الاستمرار والتحمل. وفي ذات اليوم كتب نورمان تيبيت رسالة لي اعرب فيها عن قلقه من ان الوقت ليس في صالحنا في اضراب عمال المناجم. وقال انه اطلع على تقديرات حول قدرة محطات توليد الطاقة على الاستمرار، تفيد بان المخزون سينفد في اوساط يناير. وقال اذا كان هذا هو الوضع فان علينا وفي اسرع وقت ممكن ان نفكر في اجراءات لكسب الاضراب في فصل الخريف. لانه حسب اعتقاده لا نستطيع الاستمرار الى ان ينفد المخزون.

استوعبت جيداً قلق نورمان لانني اشاطره انعدام ثقته الغريزي بالارقام كما انني لم اكن قادرة على تصديق تفاؤل بيتر ووكر. ولهذا دعيت الى الاجتماع مع السير ولتر مارشال. الرسالة التي تلقيتها في هذا الاجتماع كانت في غاية التشجيع. فقد اكد مارشال الموقف كما وصفه بيتر سابقاً، وهو انه اذا ما ابقي على وصول امدادات الفحم من مناجم نوتنجهام شاير والمناطق الاخرى العاملة على مستواها الحالي فان مخزون الفحم لن ينضب قبل شهر يونيو 1985. وفي الحقيقة ان مسؤولي «مجلس توليد الطاقة»، كانوا يعتقدون انهم يستطيعون الابقاء على تشغيل محطات توليد الطاقة حتى شهر نوفمبر 1985.

واطلعني مارشال على رسم بياني يبين ان توليد الطاقة بالفحم والذرة والنفط لو اخذ مجتمعا يعادل الطلب في فصل الصيف. وفي الواقع انه اذا كان بالامكان تعزيز قدرة محطات توليد الطاقة على الاستمرار حتى ربيع 1986 وهو ما يمكن تحقيقه على سبيل المثال عبر اقناع المزيد من العمال بالعودة الى العمل، سيكون المخزون كافيا حتى الشتاء التالي.

ولكن كل هذه التوقعات كانت في غاية الحساسية بالنسبة للتقلبات في امدادات الفحم من مناجم نوتنجهام شاير. وشدد ولتر مارشال على اهمية الابقاء على انتاجها. فالتحسن البسيط في الامدادات من هذه المناجم سيزيد بشكل كبير من القدرة على الاستمرار. وفي المقابل فان اي انخفاض في الانتاج سيقلص القدرة بنفس الحجم. وسيكون من الاهمية بمكان ايضا الابقاء

على وسائل النقل من مناجم الفحم في نوتنجهام شاير. ورغم ان النقل عبر الطرق ساهم مساهمة كبيرة، فإن الشحن عبر السكك الحديدية لا يمكن الاستغناء عنه.

وكان هناك كميات ضخمة من الفحم التي تحتاج للنقل لان المخازن في العديد من المناجم العاملة صغيرة نسبيا حيث بنيت على اساس نظام يتنقل فيه القطار مباشرة من والى محطات توليد الطاقة على اساس يومي.

ووفقا لذلك كان من الاهمية بمكان ان نتجنب اي اضراب في نقابات عمال السكك الحديدية بأي شكل من الاشكال حتى ولو اضطررنا الى تقديم تنازلات في محادثات زيادة الرواتب.

اكد ولتر مارشال ان استيراد الفحم لمحطات توليد الطاقة سيكون خطأ. لان ذلك من شأنه ان يغضب حتى عمال مناجم نوتنجهام شاير. لذلك سيكون من الافضل تكريس الواردات للصناعة وتجنب توريط «مجلس توليد الطاقة» في الجدل. وبالنظر للمدى البعيد فقد وضع برنامجه على اساس زيادة قدرة محطات الطاقة على الاستمرار في العمل لاثني عشر شهراً على الاقل بدلاً من الستة اشهر التي كانت مقترحة في الخطط الحالية. اذ اننا لم ننس قط امكانية اضراب آخر بعد انتهاء الاضراب الحالي.

ان الحماسة الطبيعية التي يتسم بها ولتر مارشال وتضلعه في التفاصيل الى جانب التصميم الذي ابداه كي يتجنب انقطاع الكهرباء، هذه الصفات جميعها رفعت الى حد كبير روحي المعنوية. وعلى مدى اليومين التاليين تحدثت مع نورمان تيبيت والعديد من الوزراء الآخرين لنقل الرسالة اليهم. وكان بامكاننا ان نقضي اجازاتنا ونحن اكثر ارتياحاً.

يوم الثلاثاء 31 يوليو تحدثت في نقاشات مجلس العموم عن «مشروع قرار ادانة» نصح حزب العمال خطأ بتقديمه. وتجاوز النقاش حدود اضراب عمال المناجم. لكن الاضراب لم يغب عن ذهن اي احد. وحتماً فان المناقشات حول هذه المسألة هي التي جذبت اهتمام الرأي العام وكانت كلماتي واضحة، اذ قلت:

«ان حزب العمال هو الحزب الذي يؤيد كل اضراب مهما كانت الذريعة ومهما بلغت اضراره. ولكن وفوق ذلك ان تأييد حزب العمال للعمال المضربين ضد العمال الذين يزاولون العمل، هو الذي حطم بالكامل مصداقية ادعاء الحزب بتمثيل المصالح الحقيقية للقوى العاملة في هذا البلد».

وتابعت الحديث موجهة اياه لنيل كينوك:

«ان زعيم المعارضة التزم الصمت حول مسألة الاقتراع الى ان غيرت نقابة عمال المناجم قوانينها لتخفيض الغالبية المطلوبة. عندئذ ابلغ مجلس العموم بان اقتراعا لاعضاء النقابة اصبح احتمالا ممكنا.. وكان ذلك في 12 ابريل وهي المرة الاخيرة التي نسمع منه فيها عن موضوع الاقتراع. غير انه ظهر في 14 يوليو في مظاهرة لنقابة عمال المناجم، ليقول «ليس هناك بديل سوى القتال: بعد ان اصبحت جميع الطرق مغلقة».

ماذا حصل للاقتراع؟

ولم نحصل على رد من الطرف الاخر.

خلف نيل كينوك مايكل فوت كزعيم لحزب العمال في اكتوبر 1983. وجلس امامي في الجهة الاخرى من مجلس العموم لمدة سبع سنوات. وكان كينوك كسلفه مايكل فوت خطيبا موهوبا لكنه خلافاً للمستر فوت لم يكن برلمانيا. فقد كان اداؤه في مجلس العموم يفسده اسهابه في الحديث وقلة فهم الحقائق والجدل التكنيكي وفوق ذلك كله كان يفتقر للوضوح الفكري.

ان هذا التراجع الاخير يعكس شيئاً اعمق. فقد كان كينوك نتاجاً لحزب العمال الحديث، يسارياً قريباً من نقابات العمال ماهراً في الادارة الحزبية والتلاعب السياسي ومقتنعاً بشكل اساسي بان الهزائم السابقة التي مني بها حزب العمال ناتجة عن ضعف في العلاقات العامة «لا خطأ في السياسة».

وكان كينوك يعتبر الكلمات سواء في الخطب او نصوص البيانات الانتخابية والوثائق، وسيلة لاخفاء اشتراكيته واشتراكية حزب العمال بدلاً من ان يقنع الاخرين بها. لذلك فانه لما ادان بقوة، واحيانا بشجاعة، التروتيسكيين وآخرين من الجناح اليساري المشاكس فانما فعل لا بسبب تكنيكاتهم الشرسة او اهدافهم الثورية المتطرفة ولكن لانهم يشكلون احراجاً لطموحاته وحزب العمال.

ليس مهمة سهلة ان تكون زعيما للمعارضة حسب خبرتي، وقيادة حزب العمال في المعارضة لا بد ان تكون كابوساً. لكنني كنت اجد صعوبة في التعاطف مع المستر كينوك لانه كان مشاركا، في ما كان يبدو لي، في خطة مخزية لاظهار نفسه وحزبه بما ليسا عليه. وقد كشفه مجلس العموم والناخبون. وكان كزعيم للمعارضة اصغر من هذا المنصب واما كرئيس للحكومة فانه كان سيغرق حتماً.

بدخولنا شهر اغسطس كان هناك سبب للامل في اننا تجاوزنا اسوأ مرحلة من الاضراب. او

اصبح آرثر سكارجيل والمتشددون معه محبطين وفي عزلة متزايدة.

فقد انهار اضراب عمال الموانئ. واصبح ينظر الى موقفي الحكومة ومجلس الفحم الوطني من منظار اكثر تعاطفي. واما حزب العمال فكان في حالة ضياع.

ورغم ان عودة العمال الى العمل كانت ضئيلة (حوالي 500 خلال شهر يوليو) فانه لم يكن هناك اي مؤشر الى وجود ضعف في التصميم في المناجم العاملة. واخيراً وفي يوم الثلاثاء 7 أغسطس رفع عاملان من يورك شاير قضية الى المحكمة العليا ضد فرع نقابتهما في يورك شاير لدعوتها الى الاضراب بدون اقتراع. واثبتت هذه القضية انها قضية في غاية الاهمية وقادت في النهاية الى التحفظ على جميع ارصدة النقابة.

وكان احد مؤشرات حالة الاحباط في النقابة، تزايد اعمال العنف ضد العمال الذين يزاولون العمل واسرهم. الوضع في منطقة نوتنجهام شاير كان في ما يبدو تحت السيطرة ولكن الامور ازدادت سوءا في دربي شاير لانها كانت اعمق انقساماً كما انها كانت اكثر قربا من حقول الفحم في يورك شاير التي تنطلّق منها معظم «الاعتصامات الطيارة».

وكان ايان ماجريجور على اتصال معنا في 10 داوننج ستريت ومع وزارة الداخلية. وكان متخوفاً من ان مثل هذه التهديدات المعززة قد تؤخر ايضا العودة الى العمل وقد ترعب قلوب العاملين وترغمهم على الوقوف جانبا. بينما كان الاعتقاد السائد لدى الشرطة هو انه قد يكون هناك تغيير في تكتيكات النقابة.

فهي بسبب حالة الاحباط الناجمة عن فشل الاعتصامات الكبيرة، ربما لجأت الى اسلوب «حرب الثوار» الذي يرتكز على تهديد الافراد واسرهم. لذلك زادت الشرطة من اجراءاتها لحماية عمال دربي شاير. وخصصت خطوطا هاتفية مجانية في اقسام الشرطة وشكلت فرقاً من الشرطة السرية لمواجهة التهديدات ووسعت دوريات الشرطة المدنية لحراسة القرى.

وكان هناك ايضاً خطر اضراب آخر لعمال الموانئ اذ توترت الاوضاع في هانترستون، وهو احد موانئ المياه العميقة في اسكوتلندا الذي كان وسيلة الامدادات الوحيدة التي تصل الى مصنع الصلب في رايفينسكريج. فقد كان هناك شحنة فحم مهمة من النوع اللازم لافران «الكوك» في رايفينسكريج، على متن الناقلة «أوستيا» التي كانت ترابط في ذاك الوقت في بلفاست لوخ. وابلغتنا شركة الصلب انه اذا لم تصل هذه الناقلة وبسرعة فانهم سيضطرون لايقاف رايفينسكريج عن العمل. ولا يمكن اغلاق افران الحديد بالكامل دون ان تلحق ضرراً

بالغاً غير قابل للاصلاح. وهناك احتمال لان يغلق المصنع الى الابد اذا توقف وصول شحنات الفحم. وكذلك الامر بالنسبة لاضراب عمال الموانئ. ففد كانت الممارسات المقيدة (بكسرالياء) السخيفة الذريعة للتهديد بالاضراب. وكانت العملية العادية للشحنات المتجهة الى شركة الصلب، تنقسم الى عمل يقوم به اعضاء نقابة النقل المسجلين فوق متن السفينة وعمل يقوم به اعضاء «نقابة عمال الحديد والصلب» في الميناء.

غير ان 90 في المائة من الشحن يمكن تفريغه دون توزيعه على النقابتين وكانت شركة الصلب تريد استخدام موظفيها لتفريغ هذا الفحم لكن في ذلك الوقت كان من المحتمل ان تزعم فيه نقابة عمال النقل ان مثل هذا العمل مخالف لاتفاق «مجلس عمال الموانئ الوطني»، وذلك لاثارة نزاع جديد في الموانئ.

كانت هذه مسألة في غاية الحساسية. لذلك بقي نورمان تيبيت على اتصال بـ «شركة الصلب». وطلب من «مجلس عمال المناجم الوطني» ان يصدر حكما لكنه تأخر. وفي النهاية. وقف الموضوع برمته. وبدأت «شركة الصلب» بعملية وقف العمل في رايفينسكريج في 17 اغسطس. وابلغونا بانه اذا لم يفرغ الفحم في مدة اقصاها 23 ـ 24 أغسطس، فان افرانهم ستغلق في 28/29 اغسطس. وهذا يعني تشغيلها على ادنى مستوى دون انتاج. وسيتبع ذلك الاغلاق التام اذا لم تستأنف امدادات الفحم.

وفي النهاية وبعد تعطيل القرار لاطول فترة ممكنة استخدمت «شركة الصلب» موظفيها للبدء في تفريغ حمولة «اوستيا» صباح يوم الخميس 23 أغسطس. ورغم ان «شركة الصلب» تصرفت وفق اتفاقية الموانئ المحلية لعام 1984. فان اعضاء نقابة عمال النقل في الموانئ توقفوا فورا عن العمل ودعت النقابة الى اضراب وطني ثان لعمال الموانئ.

لكن الرأي العام في اسكوتلندا كان يعارض بشدة اي اجراء يهدد مستقبل ريفينسكريج. لذلك كنا نشك في نجاح النقابة في الابقاء على الاضراب في جميع انحاء اسكوتلندا ناهيك بانجلترا. وكان شكنا في محله. اذ سبب لنا قلقاً اقل من الاضراب الاول. ورغم ان الاضراب وجد في البداية تجاوبا كبيرا لدى عمال الموانئ المسجلين فإن غالبية الموانئ بقيت مفتوحة. وفي النهاية اوقفت نقابة عمال النقل الاضراب في 18 سبتمبر.

خلال إجازتي التي كنت اقضيها في سويسرا والنمسا في الفترة ما بين 9 ـ 27 أغسطس، تابعت قصة اوستيا عبر جهاز التلكس. وكان بيتر ووكر يتابع المسؤولية الفعلية اليومية في

اضراب الفحم. ولكن الحقيقة ان رئيس الحكومة لا يمكن ان يكون في اجازة. ووجدت برفقتي السفير البريطاني الذي كان من سكرتاريتي الخاصة اضافة الى 5 فتيات يعملن على مدار الساعة وفني للاشراف على الاتصالات مع داوننج ستريت الى جانب المجموعة الاعتيادية من رجال المباحث. وكانت الصناديق الحمراء تصل عبر «الحقيبة الدبلوماسية». واما جهاز التلكس فكان يضرب باستمرار. وقد طلب ويلي وايتلو مني عبر الهاتف قرارا واحدا على الاقل. وقالت كلاريسا ايدن في يوم من الايام انها كانت في بعض الاحيان تشعر بان قناة السويس كان تمر عبر غرفة طعامها في 10 داوننج ستريت. وكنت اعتقد في بعض الاحيان انني سأنظر في اخر النهار من النافذة لارى عاملين من عمال مناجم يورك شاير يقفون على المنحدرات السويسرية. ولم تنفع مناظر الجبال الرائعة الجمال ولا حتى قراءاتي المفضلة من روايات فريدريك فورسايت وجون لي كاريه في ابعاد هذه التخيلات.

عند عودتي من الاجازة وجدت الوضع على ما كان عليه قبل بدء الاجازة باستثناء مهمة واحدة كما تبين في ما بعد. فقد كانت اعمال العنف والتهديد مستمرة. ووصل عدد المعتقلين خلال النزاع في تلك الفترة الى 5 آلاف و897 معتقلا من بينهم الف و39 ادينوا بالتهم الموجهة اليهم وصدرت بحقهم احكام كان اقصاها السجن لمدة 9 أشهر. وتشكلت المحاكم الابتدائية لاول مرة في سبتمبر في مدينتي روذرهام ودونكاستر وكان هناك عدد اخر من هذه المحاكم جاهزا في مناطق اخرى.

وكان المتحدث باسم الطاقة في حزب العمال النائب ستان اورم الوسيط في اضراب عمال الفحم. وربما كان الهدف من ذلك تقليل حالة الاحراج لحزب العمال اكثر منه انهاء النزاع.

وكان روبرت ماكسويل (صاحب مجموعة صحف «الميرور» الذي وجد قتيلا او منتحرا لاسباب ما زالت مجهولة) يحاول ايضا التدخل. فقد اعلن في اوائل سبتمبر انه جاهز للتوسط الا ان كل شيء انهار حتى قبل ان يلتقي الطرفان، والقت النقابة اللوم على الحكومة.

من فك النصر

الا ان اهم واخطر تطور حصل هو تعميم صدر في 15 أغسطس عن مجلس الفحم الوطني ووزع على اعضاء «الرابطة الوطنية لكبار عمال المناجم والمساعدين» (نيكودز).

فبموجب القانون لا يمكن استخراج الفحم الا بحضور مسؤول امني مؤهل ومعظم هؤلاء ينتمون الى « نيكودز ».

وفي شهر ابريل صوت اعضاء « نيكودز » لصالح الاضراب ولكن الفارق في التصويت كان اقل من غالبية الثلثين التي تفرضها قوانين النقابة. كان مجلس الادارة حتى اوساط اغسطس متقلباً في سياسته ازاء « نيكودز » فقد كان يسمح للاعضاء في بعض المناطق في البقاء بعيدا عن المناجم المضربة بينما كان يطلب منهم في مناطق اخرى اختراق صفوف المعتصمين.. وجاء تعميم « مجلس الفحم الوطني » ليعمم السياسة الاخيرة مهدداً بوقف المدفوعات عن اعضاء « نيكودز » الذين يرفضون الالتزام بالتعليمات.

ولعب هذا التعميم لصالح بعض زعماء الـ « نيكودز » وخاصة رئيسها، الذي كان يتعاطف بشدة مع نقابة عمال المناجم. واصبح في ايديهم مستمسك يستطيعون من خلاله اقناع اعضائهم بالاضراب. كان من السهل فهم الاسباب التي جعلت « مجلس الفحم الوطني » يتصرف بهذا الشكل. ولكن التصرف كان خطأ فادحاً رافقه لاحقا فشله في فهم التحول نحو تأييد الاضراب في اوساط اعضاء « نيكودز » وكاد يعجل في حدوث كارثة.

وكما المعتاد ان شهري سبتمبر واكتوبر من الاشهر المرجح ان تكون صعبة فعمال المناجم يتطلعون الى حلول فصل الشتاء عندما يصل الطلب على الكهرباء الى اقصاه مما يجعل انقطاع الكهرباء اكثر احتمالاً. ففي مؤتمر « الاتحاد العام لنقابات العمال » الذي عقد في مطلع سبتمبر تعهدت غالبية النقابات، باستثناء عمال الكهرباء والطاقة الذين عارضوا بشدة، بتأييد عمال المناجم، رغم انه في كثير من الاحيان لم يكن هناك نية لتطبيق هذا التأييد. وعندما اشار زعيم عمال الكهرباء الصريح ايريك هاموند الى ذلك في خطاب قوي فانه جوبه باستنكار شرس.

وتحدث نيل كينوك في المؤتمر ايضا وكاد يدين اعمال العنف في الاعتصامات لكنه لم يتخذ اي اجراء من شأنه ان يطرد من حزبه المؤيدين لاعمال العنف. وفي الوقت نفسه اعاد سكارجيل تأكيد وجهة نظره انه لا وجود لما يسمى بالمناجم غير الاقتصادية بل هناك مناجم « جائعة » للاستثمارات اللازمة.

استؤنفت المحادثات بين « مجلس الفحم » ونقابة عمال المناجم في 9 سبتمبر. ومع استمرار اللعب بالكلمات كان من الصعب على الرأي العام ان يفهم نقاط الخلاف بين الطرفين.

كنت دائمة القلق من ان ايان ماجريجور وفريق « مجلس الفحم » من ورائه سيتنازلون عن

غير قصد عن مبادئ اساسية التي يخاض من اجلها الاضراب.

ففي محادثات يوليو تراجع عن مبدأ اغلاق المناجم «غير الاقتصادية» وابدله بمفهوم مريب وهو «اغلاق المناجم التي يصعب تطويرها بشكل مفيد ومربح». لكن سكارجيل، مشكوراً، لم يكن مستعداً لتبني هذا المفهوم غير الواضح.

كنا انا وبيتر ووكر نشعر خلال الاضراب، بان ماجريجور لم يستوعب بشكل كامل الشراسة المخادعة لزعماء نقابة عمال المناجم، الذين كان يتفاوض معهم. فقد كان رجل اعمال لا رجل سياسة، وكان يفكر على اساس المنطق والتوصل الى حل. واشك في ان وجهة نظر ماجريجور، هي انه في حال عودة العمال للعمل فانه سيكون قادراً على اعادة هيكلة الصناعة كما يريد مهما كانت الشروط التي قامت على اساسها التسوية. بينما نحن من واقع خبرتنا الطويلة، نعلم ان سكارجيل وزملاءه كانوا سيستغلون اي معادلة مراوغة. واننا سنعود الى نقطة الانطلاق.

كان امرا حاسماً بالنسبة لمستقبل الصناعة ومستقبل البلاد الحاق الهزيمة بادعاء نقابة عمال المناجم بان المناجم غير الاقتصادية يجب الا تغلق على الاطلاق. وكذلك وقف مسألة استخدام الاضرابات لأهداف سياسية.

وفي سبتمبر ايضا التقيت شخصيا ولاول مرة اعضاء في حملة زوجات عمال المناجم للعودة للعمل التي حضرت ممثلات عنها لمقابلتي في 10 داوننج ستريت. واثارت مشاعري شجاعة تلك النساء اللواتي كانت عائلاتهن عرضة لسوء المعاملة والتعديات. وقدمن لي الكثير من المعلومات التي اكدت لي بعضا من شكوكي ازاء الطريقة التي تدير فيها النقابة الاضراب.

وقالت تلك النساء، ان غالبية العمال مازالت تجهل الحجم الكامل لعرض التعويض الذي تقدم به «مجلس الفحم الوطني» وخطط الاستثمار. وان هناك حاجة لمزيد من الشرح والتفسير من اجل طرح قضية «مجلس الفحم» على العمال المضربين الذين يعتمد العديد منهم على النقابة كمصدر للمعلومات. واكدن انه طالما ان المحادثات مستمرة بين النقابة و«مجلس الفحم» او محتملة سيكون من الصعب جداً اقناع الرجال بالعودة الى العمل.

وشرحن لي كيف كانت الدكاكين الصغيرة في حقول الفحم تبتز لتزويد الطعام والبضائع للعمال المضربين ومنعها عن العمال الذين يزاولون العمل.

ولكن الشيء المثير للصدمة الذي قلنه هو ان ادارات «مجلس الفحم» في بعض المناطق لم

تكن متحمسة لترويج العودة الى العمل وانه عند نقطة معينة كانت ادارتها تقف وبشكل نشط الى جانب النقابة لتحبط العودة للعمل. ووجدت ان الامر محتملا جدا في مثل هذه الصناعة التي تتمتع فيها النقابات بسلطة كبيرة.

وبالطبع كان الشيء الاهم بالنسبة للنسوة هو ان يعمل «مجلس الفحم» كل ما في وسعه لحماية العمال الذين قرروا العودة الى العمل حتى لو وصل الامر الى نقلهم الى مناجم اخرى لا وجود كبير للمتشددين فيها وكذلك اعطائهم الاولوية في طلبات التسريح من العمل. وقلت لهن اننا لن نخذلهن واظن انني التزمت بوعدي. فالبلاد بأكملها كانت مدينة لهن.

وتحدثت احدى زوجات عمال المناجم العاملين وهي المسز ماكجيبون من منطقة كنت في مؤتمر حزب المحافظين ، حيث قدمت وصفا للخبرة المروعة التي عاشتها مع اسرتها. فالتكتيكات الحقيرة للمضربين لم تقف عند حد. وحتى اطفالها كانوا اهدافا. اذ كان يقال لهم ان والديهما سيقتلان وبعد فترة قصيرة من حديثها نشرت صحيفة «مورنينج ستار» عنوانها. وبعدها باسبوع فقط تعرض منزلها لاعتداء.

يوم 11 سبتمبر تشكلت «اللجنة الوطنية للعمال العاملين». وكان هذا حدثا مؤثرا مهما في تاريخ حركة العمال العاملين. وسمعت بشكل غير رسمي الكثير عما كان يحدث على الارض من خلال ديفيد هارت وهو صديق كان يبذل جهودا كبيرة من اجل العمال العاملين. وكنت مهتمة لمعرفة كل ما امكنني معرفته.

ويوم الاربعاء 26 سبتمبر ذهبت الى يورك وزرت الكاتدرائية (مينستر) التي ضربتها في الاونة الاخيرة صاعقة رعدية والحقت بها اضراراً بالغة بسبب النيران التي اشتعلت بها كنتيجة. وقال البعض معلقاً ان هذا عقاب الهي لبعض كبار رجال الدين الانجليكانيين (اي التابعين للكنيسة الانجليزية) على تعاليمهم الغريبة.. وبحثت مع شرطة يورك شاير وكذلك الاهالي، الاضرار التي يلحقها الاضراب بالجالية المحلية. وفي مأدبة غداء مع نشطاء حزب المحافظين اكد نشطاء مدينة بارنزلي الانطباع الذي كوناه خلال الاضراب، وهو ان اسلوب «مجلس الفحم» في الترويج لقضيته كان في الواقع سيئاً للغاية. وكان هناك ايضاً قصص التهديد التي اصبحت مألوفة جيداً بالنسبة لي. كما ليس هناك من يشك في المعاناة الاقتصادية التي كانت تفرضها قسوة سكارجيل على مؤيديه. وبلغني ان عمال المناجم كانوا يلجأون الى المحاصيل الجذرية من الحقول لإطعام انفسهم واطفالهم.

احدى ايجابيات الزيارة كانت اجتماعي مع مايكل ايتون مدير فرع «مجلس الفحم» في منطقة شمال يورك شاير والرجل الذي طور المنجم في سيلبي. وعلمت للمرة الثانية في يورك كما علمت من مستشارين في السابق كم كان فعالاً.

فقد كان يتمتع بصوت يورك شايري ناعم وجميل واسلوب جيد في الشرح، لذا اقترحت تعيينه متحدثا وطنيا للمساعدة في تحسين اسلوب «مجلس الفحم». وقام المستر ايتون بالوظيفة على اكمل وجه رغم ان وضعه لسوء الحظ اصبح صعبا بسبب الغيرة والمعوقات التي واجهها في اوساط «المجلس».

في الوقت ذاته كان الخطر يزحف علينا من «نيكودز» فقد كانت النقابة في هذا الوقت مصممة على الاضراب وأعلنت عن إجراء الاقتراع على الاضراب في 28 سبتمبر ، وفي لحظة من اللحظات بدا الاتفاق حول القضايا المعلنة في متناول اليد ولكن رئيس النقابة تراجع عن موقفه عند عودته من الاجازة. في البداية كان «مجلس الفحم الوطني» متفائلاً إزاء نتيجة الاقتراع ولكنه مع مرور اليوم كان التفاؤل يتلاشى.

عقدت اجتماعاً مع إيان ماجريجور وبيتر ووكر في تشيكرز يوم الأحد 23 سبتمبر، بحثنا فيه ما يمكن أن يحدث لو أن النقابة حصلت على أغلبية الثلثين اللازمة للاضراب.

أحد الاحتمالات أن النقابة قد تستخدم النتيجة للضغط على إدارة «مجلس الفحم» لحل مشاكلهم. والخيار الثاني أنهم قد يدعون إلى الإضراب. وكان الاعتقاد السائد انه لو دعي للاضراب فإن أعضاء النقابة سيواصلون العمل في المناطق التي توجد فيها المناجم العاملة. ولكن من المستبعد أن يحصل ذلك في المناطق الحدودية مثل دربي شاير.

وكان واضحاً أن اضراب «نيكودز» كان سيزيد صعوبة عودة العمال المضربين الى العمل في المناطق المتشددة.

ولم يكن رجال «نيكودز» الوحيدين من موظفي «مجلس الفحم» الذين يحملون ما يسمى بـ«شهادات السلامة» اللازمة، فالعديد من أعضاء الرابطة البريطانية لمديري المناجم مؤهلون ولكن من الصعب اقناعهم بالذهاب إلى المناجم والقيام بهذه المهام أمام عداء «نيكودز». وفي الوقت الذي يوجد فيه بعض أعضاء نقابة عمال المناجم الذين نجحوا في امتحانات «السلامة» وينتظرون دورهم في الترقية إلى درجات «عمل السلامة» فإن هؤلاء سيوفرون فقط غطاء محدوداً.

يوم الثلاثاء، 25 سبتمبر أبلغ بيتر ووكر اللجنة الوزارية بأنه يحتمل أن تصوت « نيكودز » لصالح الإضراب، وكان مصيباً في ذلك.

فعندما ظهرت النتائج يوم الجمعة وجدنا أن 82.5 في المائة صوتوا مع الاضراب.

كانت هذه أخباراً سيئة. فخلال اضراب عمال المناجم كانت الأحداث تتمرجح بشكل غير متوقع من ناحية إلى أخرى. ففجأة كانت الأمور تسير في صالحنا لتعود وبشكل مفاجئ ايضا للتحول ضدنا.

لذا لم اسمح لنفسي بأن أشعر بثقة ازاء النتيجة النهائية، باستثناء الأيام القلائل الأولى من الاضراب في مارس، كانت هذه هي المرة التي شعرنا بها بالقلق الشديد. وكان البعض في « وايتهول » متخوفاً من أن العربة قد تبدأ بالتدحرج لصالح سكارجيل. ولم نكن نعلم مدى التأثير الذي سيكون لقرار « الاتحاد العام لنقابات العمال » المؤيد لنقابة عمال المناجم، كنا في تلك الفترة نقترب من فصل الخريف وربما اكتسب المتشددون نفساً جديداً. يضاف إلى ذلك اضراب « نيكودز ».

قيل لنا إن معظم أعضاء « نيكودز » صوتوا مع الاضراب لتعزيز موقف قيادتهم التفاوضي وان التصويت لا يعني ان الاضراب سيتم. وأعلنت قيادة « نيكودز » تأخير بدء الاضراب لـ9 أيام مما أعطى هذه التفسيرات بعض المصداقية.

ولكن بالنسبة للقيادة نفسها لم يكن النزاع الأصلي حول انتهاك خطوة الاعتصامات سوى أمر ثانوي. وكان هدفها الحقيقي ضمان نهاية لاضراب عمال المناجم وفق شروط نقابتهم. وكانت أفضل فرصة لنا لتجنب اضراب « نيكودز » أو تخفيف تأثيره إلى أدنى حد هو زرع الخلاف بين زعماء النقابة وأعضائهم. لذا كان مهماً جداً أن يكون « مجلس الفحم » تصالحياً إلى أبعد حد في نهجه حول نقاط الخلاف.

وبدأ « مجلس الفحم » و« نيكودز » المحادثات يوم الاثنين الأول من اكتوبر. وجرى الاتفاق بشأن زيادة الأجور والخطوط العامة وأما بالنسبة لانتهاك خطوط الاعتصامات يقوم « مجلس الفحم » بسحب تعميمه بتاريخ 15 اغسطس وفي اليوم التالي دار النقاش حول الآلية المطلوبة لمراجعة إغلاق المناجم وإمكانية التوصل إلى شكل من أشكال التحكيم في حالات الخلاف، وكانت هذه هي أصعب المشاكل: لأنه مهما كانت عملية التشاور مدروسة فإنه ليس بإمكان « مجلس الفحم » ان يتنازل إلى طرف ثالث عن حقه في القرار بشأن إغلاق المناجم. وكان من

الأفضل أن لا نطرح هذا الموقف بشكل صريح رغم أنه معروف بشكل عام.

كنا في هذا الوقت نواجه بتعليقات وضغوط خارجية معادية. فحزب العمال في مؤتمره وقف موقفاً داعماً لعمال المناجم وأدان الشرطة. وربما كان الأسوأ من ذلك، خطاب نيل كينوك الذي تراجع فيه تحت ضغط من الجناح اليساري ونقابات العمال، عن الخط الأكثر تشدداً الذي اتخذ في مؤتمر «الاتحاد العام لنقابات العمال». واختبأ وراء إدانة عامة للعنف لا تفرق بين استخدام القوة بهدف خرق القانون واستخدام القوة حفاظاً عليه. ووصل به الحد إلى مقارنة العنف والتهديد بالامراض الاجتماعية التي زعم أن بريطانيا تعانيها: «عنف اليأس.. والبطالة الطويلة.. والوحدة والتسوس والبشاعة».

لا غرابة في أن حزب العمال فقد الكثير من التأييد في منطقة نوتنجهام شاير التي يعرف فيها عمال المناجم وأسرهم حقيقة العنف حتى لو لم يكن زعيم حزب العمال يعرفها.

وكما هي العادة انعقد مؤتمر المحافظين مباشرة بعد العمال. وامضيت معظم وقتي في برايتون أتابع بقدر المستطاع. سير المحادثات بين نقابة عمال المناجم و«مجلس الفحم»، في مقر لجنة خدمة التحكيم والتصالح والتشاور المعروفة باسم «ايكاس». وحضر الاجتماع ايضاً وفد يمثل «نيكودز» وان لم يشارك مباشرة بالمفاوضات. وكان واضحا أن «نيكودز» تحاول كسب شروط أفضل لعمال المناجم كان يمكن أن تسمح لسكارجيل بأن يزعم الانتصار، وكان زعماء «نيكودز» يهددون بأنهم لا يستطيعون كبح جماح أعضائهم عن البدء في الاضراب أكثر من ذلك. وأصبحت التكتيكات عند هذه المرحلة في غاية الأهمية. وقدم «مجلس الفحم» ورقة قبل فيها تشكيل هيئة مستقلة لمراجعة إغلاق المناجم وألزم نفسه بأن يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر هذه الهيئة رغم انه سيحتفظ بحق اتخاذ قرارات إدارية.

وتقدمت «ايكاس» بتعديل على ذلك قبله «مجلس الفحم» على الفور ورفضته فوراً نقابة عمال المناجم. ولم نكن نعرف بعد ماهية رد فعل «نيكودز». ولكن ولأول مرة حقق «مجلس الفحم»، تفوقاً تكتيكياً مهماً في المفاوضات.

هذه النقاشات امتدت إلى مؤتمر حزبنا. وقدم ليون بريتان وبيتر ووكر دفاعين قويين عن موقفنا ولكن الحدث الذي سيطر على أفكارنا في ذاك الوقت هو القنبلة التي زرعها الجيش الجمهوري الايرلندي في فندق «جراند» الذي كان يقيم فيه أعضاء المؤتمر، وأسفر انفجارها عن مقتل 5 من أصدقائنا وكادت تقتلني وأعضاء في مجلس الوزراء وعدداً آخر.

ومن الرسائل التي تسلمتها بعد ذلك، كانت رسالة من المسز غاندي التي كنت أعرفها جيداً ومعجبة بها. وبعد هذه الحادثة بـ3 أسابيع راحت مسز غاندي ضحية عملية اغتيال وحشية نفذها اثنان من حراسها.

تحول المد

نحو نهاية شهر اكتوبر تغير الوضع مرة أخرى تغيراً كبيراً.

فقد وقعت ثلاثة أحداث في غضون أسبوع بعثت الأمل لدينا ولا بد انها جاءت كضربة للمستر سكارجيل.

أولاً في يوم الثلاثاء 29 اكتوبر وافقت اللجنة التنفيذية لنقابة «نيكودز» على عدم الاضراب بالمرة. ورغم انه لم يتضح بعد ما حصل فإن الاحتمال الارجح هو أن المعتدلين اقنعوا المتشددين بأن الاعضاء لن يتصرفوا كأدوات في يد سكارجيل.

ثانياً: بدأ أخيراً يسري مفعول القانون المدني. اذ كنت قد تطرقت إلى قضية رفعها ضد نقابة «عمال المناجم» اثنان من عمال مناجم يورك شاير. وحكمت المحكمة لصالح العاملين بأن الاضراب في يورك شاير لا يمكن وصفه بـ«الرسمي». وتجاهلت النقابة هذا الحكم ونتيجة لذلك صدر أمر قضائي ضد المستر سكارجيل تسلمه في قاعة مؤتمر حزب العمال. وفي 10 اكتوبر أدين سكارجيل والنقابة بازدراء المحكمة وغرما ألف جنيه و200 جنيه على التوالي. ودفعت غرامة سكارجيل من جهة مجهولة ولكن النقابة رفضت دفع الغرامة وبناء على ذلك أمرت المحكمة بالتحفظ على أرصدتها. واتضح في الحال أن النقابة كانت مستعدة لهذا الحدث غير أن الضغوط عليها أصبحت الآن كبيرة وتأثرت إلى حد كبير قدرتها على التنظيم.

وأخيراً وفي يوم الأحد 28 اكتوبر أي بعد 3 أيام من أمر التحفظ كشفت صحيفة «الصنداي تايمز» أن مسؤولاً من النقابة زار ليبيا بنداء شخصي للعقيد القذافي طالباً دعمه. فقد كانت هذه أخباراً مدهشة، فحتى أصدقاء سكارجيل غضبوا عند سماعها. وفي مطلع اكتوبر زار سكارجيل تحت اسم (المستر سميث) باريس مع زميله المستر روجر ويندسور لمقابلة ممثلين عن نقابة العمال الفرنسية الشيوعية «سي جي تي». وحضر الاجتماع ليبي ادعى المستر سكارجيل في وقت لاحق انه ممثل النقابيين الليبيين، وهم غير موجودين في الواقع، لأن العقيد القذافي حل

جميع نقابات العمال عندما وصل إلى السلطة عام 1969 . والاحتمال على ما يبدو أن العقيد القذافي تبرع للنقابة وإن لم يكن المبلغ محدداً. فالبعض قال إن المبلغ 150 ألف جنيه. وجاءت زيارة ويندسور لليبيا كمتابعة لاجتماع باريس. والشيء المؤكد أن مبلغاً آخر تلقته النقابة من مصدر مستبعد وهو نقابات عمال أفغانستان (الخاضعة للسيطرة السوفيانية) غير الموجودة.

وفي سبتمبر بدأت التقارير تتوالى عن تلقي النقابة مساعدات من عمال المناجم السوفياتية وهي نقابات تتطلع بعين الحسد الى الحريات وظروف العمل التي يعيشها نظراؤهم البريطانيون والدخول التي يتقاضونها.

وفي نوفمبر ظهر دليل آخر وهو أن هذه المبادرات تحظى بتأييد الحكومة السوفياتية وأنه لولا ذلك فإنه لما كان بامكان العمال السوفيات تحويل العملة. وقد أوضحنا ضيقنا من هذا التصرف إلى السفير السوفياتي كما أثرت المسألة مع جورباتشوف عندما زار بريطانيا لأول مرة في ديسمبر وادعى انه لم يكن على علم بذلك. (ملحوظة: في الحقيقة انني اطلعت في ما بعد على دليل موثق يفيد بأنه كان على علم كامل وانه من بين الذين حولوا الدفعة).

وقد الحقت هذه الأحداث ضرراً كبيراً بقضية نقابة «عمال المناجم» وخاصة في أوساط النقابيين الاخرى. فالشعب البريطاني يتعاطف كثيرا مع من يقاتل من أجل وظيفته لكنه لا يتعاطف مع من يسعى للحصول على قوى خارجية لتدمير حرية البلاد.

وفي نوفمبر استمرت الأرض بالانزلاق من تحت قيادة «نقابة عمال المناجم». وانتهز «مجلس الفحم» الفرصة لشن حملة لتشجيع العودة إلى العمل. وأعلن أن العمال الذين يعودون إلى العمل يوم الاثنين 19 نوفمبر سيتأهلون للحصول على مبلغ تشجيعي من المال. وبدأت حملة رسائل مباشرة للفت انتباه العمال المضربين إلى هذا العرض.

في الأسبوع الأول بعد العرض عاد ألفان و203 عمال إلى العمل وهذا الرقم يعادل 6 أضعاف رقم العائدين في الأسبوع السابق. وحصلت أكبر عودة للعمل في منطقة شمال دربي شاير.

وكانت استراتيجيتنا في هذا المجال أن تترك الأمور تسير على طبيعتها دون أن نحاول ودون زعم أي مكسب سياسي واضح الذي من شأنه أن يكون سلبياً. وقلت للوزراء إنه يجب أن نسمح للارقام أن تتحدث عن نفسها وأن نواصل تأكيد المبلغ المعروض. وكنت حريصة على أن نبين للرأي العام أنه رغم الجهود التي يبذلها المستر سكارجيل، فإن الأمور تسير الآن في الاتجاه الصحيح.



ملقية خطابي امام الجمعية العا
للامم المتحدة في نوفمبر 1989

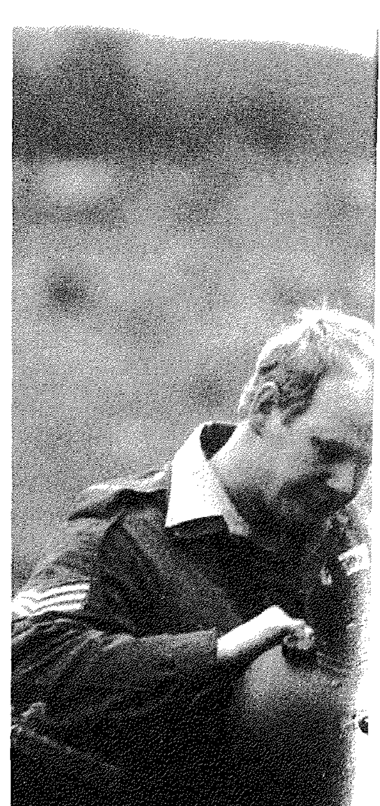


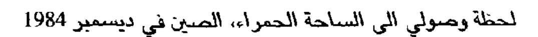
في زيارتي لمحطة
توكاي لتوليد الطاقة، اليابان في
سبتمبر 1982

فوق برج دبابة
«تشالينجر» لدى تجربتها في
ألمانيا، سبتمبر 1983



الملك فهد ـ وكان يوم ذاك وليا للعهد يستقبلني لدى
وصولي الى الرياض في ابريل 1981



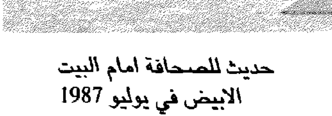


لحظة وصولي الى الساحة الحمراء، الصين في ديسمبر 1984







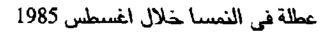


حديث للصحافة امام البيت
الابيض في يوليو 1987

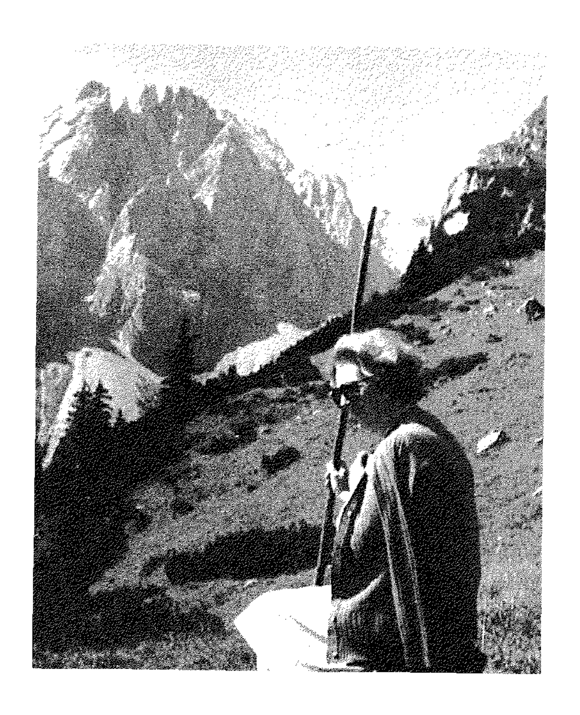
مع دنيس ورونالد
ونانسي ريجان على شرفة البيت
الابيض في يوليو 1987



في اجازة بمقاطعة كورنوول في اغسطس 1986 مع
دنيس بعد اجراء العملية الجراحية ليدي



عطلة فى النمسا خلال اغسطس 1985





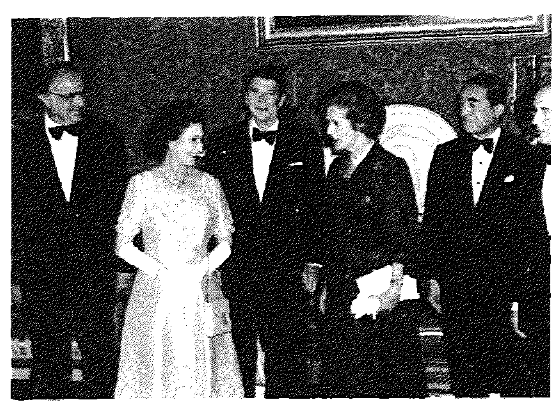
في حفل توقيع
وتبادل وثائق اتفاقية قناة بحر
المانش مع الرئيس ميتران، في
كانتربري يوم 12 فبراير 1986

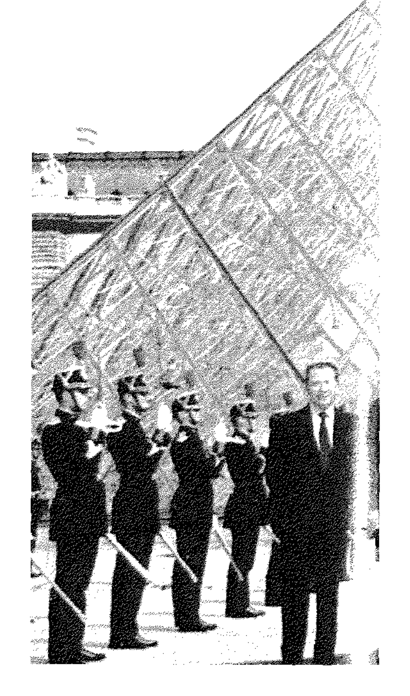
المشاركون في «قمة
السبعة الكبار» امام هرم اللوفر،
في يوليو 1989 ويبدو من اليسار
الى اليمين جاك ديلور، بتينو
كراكسي، هيلموت كول، جورج
بوش، فرنسوا ميتران، انا،
بريان ملروني وسوسوكي اونو



مع بعض قادة الكومنولث الذين حضروا مؤتمر الكومنولث الخاص في لندن في اغسطس 1986. من اليسار الى اليمين في الصف الخلفي راجيف غاندي، بريان ملروني، سوني رامفال، بوب هوك وفي الصف الامامي انا،السير ليندن بيندلينج وكنيث كاوندا

المشاركون في «قمة السبعة الكبار» في لندن في يونيو 1984 لدى لقائهم بالملكة في قصر بكنجهام ويبدو من اليسار الى اليمين هيلموت كول، جلالة الملكة، انا، ياسوهيرو ناكاسوني وفرانسوا ميتران







Dear Margaret - As you can see, I agree with every word you are saying. I always do. Warmest Friendship.
Sincerely Ron

على مائدة عشاء في
10 داوننج ستريت تكريما
للرئيس ريجان ابان زيارته
لبريطانيا في يوليو 1988
ويدا الى اليمين
جورج شولتز



لدى وصولي
الى كامب ديفيد في نوفمبر
1989 لاجراء مباحثات مع
الرئيس بوش، ويرفقتي
السفير البريطاني
انطوني اكلن

وفي خطاب في حفل عمدة «السيتي» بلندن بتاريخ 12 نوفمبر قلت: «إن الحكومة ستصمد ولا يستطيع «مجلس الفحم» أن يخطو خطوة أخرى. وإن الرجال والنساء، من أصحاب المسؤولية يبتعدون عن الاضراب. ويؤكد العمال حقوقهم في العودة إلى اماكن عملهم. ويرى الناس في النقابات الأخرى الآن وبوضوح الطبيعة الحقيقية للذين يتزعمون الاضراب وكذلك أهدافهم..

لقد كان هذا الاضراب مأساوياً ولكن إرادة حسنة نبعت منه. ولا يمكن أن ننسى شجاعة وولاء العمال العاملين وعائلاتهم. وسيفرز النموذج الذين رسموه لنا قضية المعتدلين والعمل النقابي المعتدل في جميع الانحاء. وعندما ينتهي الاضراب سيكون الانتصار انتصارهم».

وفي الحقيقة انني بقيت على اتصال مع ممثلي العمال العاملين وكنت حريصة على لقياهم. ولكن في ما يبدو أن هناك بعض النزاع بين مجموعتين، وهذا يعني أن الالتقاء مع مجموعة دون اخرى سيثير استياء، كما أن رؤية الطرفين معاً ستكون تصرفاً غير دبلوماسي. وأخذت بنصيحة بيتر ووكر في هذا الصدد ولكنني أبلغت مكتبي الخاص بأنه عند انتهاء الاضراب فإنني سأستضيف ممثلين عن جميع العمال الذين مارسوا العمل وزوجاتهم في 10 داونتج ستريت. وهذا ما فعلت (والتقيت ببعضهم أيضاً في مأدبة خاصة أقامها وودرو ويات.في نهاية مارس في العام المقبل).

وكالعديد من الناس، كما اعتقد، اشعر انني اكرهت على التفكير كثيراً خلال الاضراب، بالتهديدات التي تواجهها الديمقراطية. في يوليو الماضي القيت كلمة في اجتماع للجنة 1992 عقد عشية وقف اجتماعاتها للاجازة الصيفية، حول موضوع «العدو من الداخل»، وأثارت الكلمة الكثير من التعليقات المعادية. وحاول النقاد تشويه ما كنت أعنيه بأن «الجملة» كانت إشارة إلى أغلبية عمال المناجم لا الأقلية الماركسية المتشددة كما كنت أتمنى.

وعدت إلى نفس اللهجة في محاضرة كارلتون التي القيتها في الدائرة المحافظة التقليدية (الكارلتون كلوب) عشية يوم الاثنين 26 نوفمبر.

كنت ثاني محاضر في الـ« كارلتون كلوب» وكان المتحدث الأول هارولد ماكميلان الذي كان قد هاجم في الفترة الأخيرة أسلوب تعاملنا مع اضراب العمال في خطاب منمق جديد في مجلس اللوردات. وبالطبع عندما أفكر في تهديد الطرف المعادي للديمقراطية، لا أفكر فقط في قيادة نقابة «عمال المناجم» بل أيضاً الارهابيين الذين بينوا نواياهم الإجرامية في فندق «جراند» في مدينة برايتون قبل بضعة أسابيع. وقلت في محاضرتي:

«أصبح هناك الآن وجود لوجهة نظر جديدة تلائم العديد من المجموعات ذات المصالح الخاصة، بأنه لا حاجة لقبول حكم الأغلبية، وأن الأقلية يجب أن تكون حرة في استخدام أسلوب التخويف أو حتى الاكراه لتغيير الحكم والتراجع عنه. وكان الماركسيون يجدون دوماً عذراً عندما يخسرون التصويت: لا بد أن ضمائر خصومهم زائفة» وأن وجهات نظرهم غير معتبرة. ولكن الماركسيين كالعادة، هم الوحيدون الذين يزوّرون الحقائق للمجموعات التي تسعى وراء مصالحها الخاصة.

والآن وبعد أن فازت الديمقراطية، ليس عملا بطوليا الاستهزاء من القانون وكأننا ما زلنا محشورين في مستنقع ينتظر ان تبنى فيه الحضارة. إن مفهوم اللعبة العادلة (وهي الطريقة البريطانية في قول احترام للقوانين) يجب ألا يستخدم للسماح للاقلية لتحدي تسامح الأغلبية. ومع ذلك فإن هذه هي المخاطر الحقيقية التي نواجهها في بريطانيا اليوم.

فعلى طرف من الطيف تقف عصابات الإرهاب داخل حدودنا والدول الإرهابية التي تمولهم وتسلحهم. وفي الطرف الآخر يقف اليسار المتشدد الذي يعمل من داخل النظام ويتآمر لاستخدام سلطة النقابات وأدوات الحكومات المحلية لانتهاك القوانين وتحديها.

واستمرت العودة إلى العمل كما استمرت أعمال العنف، وكان أصعب على الشرطة منع أعمال العنف والتهديد التي تحصل بعيداً عن المناجم والتي كانت تتطلب عدداً أقل من الناس لارتكابها. وفي النهاية اصبح عمال المناجم المتشددون يركزون على مثل هذه التكتيكات.

ووقع عدد من الحوادث. وفي احدى هذه الحوادث التي صدمتني فعلا وقعت يوم الجمعة 23 نوفمبر عندما تعرض مايكل فليتشر احد العمال العاملين من بونتيفراكت في منطقة يورك شاير، للهجوم والضرب في منزله، من قبل عصابة من عمال المناجم. وإثر هذه الجريمة اعتقل ما لا يقل عن 19 رجلا. وفي الاسبوع التالي وقعت ابشع الحوادث خلال الاضراب حيث القي عامود من الاسمنت المسلح طوله 3 أقدام، من على جسر فوق طريق سريع، على سيارة اجرة تقل عمالا من منطقة جنوب ويلز للعمل. وقتل في هذه الحادثة السائق ديفيد ويلكي. وجعلتني هذه الحادثة اتساءل عما اذا كان هناك حدود لوحشية هؤلاء الناس.

ومع مرور موعد 19 نوفمبر لمكافآت الميلاد قلّت اعداد العاملين العائدين الى العمل بشكل أو بآخر.

وبعثت احدى زوجات العمال رسالة لي تشرح فيها سببين آخرين لذلك وهما ان بعض العمال

المضربين الذين ينوون العودة للعمل لن يعودوا قبل الميلاد . وذلك لتجنب تهديد عائلاتهم خلال الاعياد . وثانيا لوجود أنباء عن خطة لاستئناف المحادثات بين « نقابة عمال المناجم » و« مجلس الفحم » والمعروف ان للمحادثات دوما تأثيرا سلبيا على حركة العودة للعمل.

ولقد كان من الصعب اجراء المزيد من المحادثات رغم ان تعنت المستر سكارجيل كفيل بان يجعل مصيرها الفشل، وكان الزعماء الرئيسيون في الاتحاد العام لنقابات العمال الذين استعانوا بروبرت ماكسويل كوسيط، حريصين على ايجاد مخرج لانهاء الاضراب يسمح بانقاذ ماء وجه سكارجيل والمتشددين. مع انه في الحقيقة اننا فقط من خلال رفض انقاذ ماء الوجه، واظهارهم كمهزومين ومرفوضين من قبل اناسهم، نستطيع ترويضهم.

لدي احساس ان بعض زعماء النقابة كانوا يعرفون ذلك. وبالتأكيد ان ثمة سببا يجعل بعضهم يعرف ذلك. فقد اتخذ نورمان ويليس الامين العام للاتحاد العام لنقابات العمال خلافا لزعماء العمال موقفا مشرفا خلال الازمة. ففي وقت سابق من الشهر تحدث ويليس في تظاهرة لـ« نقابة عمال المناجم » في جنوب ويلز. وجرت محاولات لاسكاته عندما ادان العنف في الاعتصامات وفي احدى اللحظات التي شاهدتها وكذلك ملايين من الناس على شاشة التلفزيون، انزل انف من السقف وعلق فوق رأسه. كما عقد ديفيد بازنيت الامين العام لنقابة عمال البلديات وراي باكتون السكرتير العام لنقابة « ازليف » اجتماعا خاصا مع بيتر ووكر، وكشفوا فيه عن رغبتهم في ان يلعب الاتحاد العام دورا في الازمة. وفكرت بالطريقة التي يمكن ان نرد بها على هذه الرغبة. فمن جهة فان آخر شيء اريده هو ان يحضر زعماء الاتحاد العام الى 10 داونتج ستريت بصفتهم القديمه كوسطاء. من جهة اخرى فان صدهم بشكل فظ سيستعدي الآراء المعتدلة في اوساط النقابات.

لذلك عقد بيتر ووكر وتوم كينج اجتماعا مطولا مع 7 من زعماء النقابات الرئيسية عشية 5 ديسمبر. وكان واضحا انه ليس لدى اي منهم فكرة عن كيفية انهاء الاضراب. وتحدثت مع بيتر ووكر ومسؤولين آخرين بتاريخ 13 ديسمبر في داونينج ستريت حول كيفية التعامل مع الاتحاد العام. وفي ما يبدو ان الاتحاد العام كان يقترح ان يعرض على « نقابة عمال المناجم » و« مجلس الفحم » فكرة « عودة الى العمل » يتبعها نقاش حول خطة جديدة بشأن الفحم، على ان يكون لهذه المحادثات جدول زمني يتراوح ما بين 8 ـ 12 اسبوعا. ويريد الاتحاد العام ان يعرف ما اذا كنا نوافق على هذه الفكرة.

وكان بيتر ووكر يرى بعض المزايا في هذه الفكرة. لكنني كنت اكثر ادراكا للمصاعب. وقلت ان هناك 3 مبادئ علينا ان نتمسك بها:

الأول: ان اي حديث عن مستقبل الصناعة يجب ان يتم بعد العودة الى العمل.

الثاني: يجب الا يتم الاتفاق على اي شيء من شأنه ان يستثني وضع العمال العاملين.

الثالث: انه لأمر ضروري الا نسمح لنقابة عمال المناجم ان تدعي ان برنامج اغلاق المناجم قد سحب او حتى انه لن يكون هناك اغلاق للمناجم. بينما المحادثات مستمرة. ويجب ان يكون واضحا ان لـ« مجلس الفحم » كامل الحرية في تطبيق الاجراء الحالي لمراجعة المناجم بشكله المعدل وفق بنود الاتفاقية مع « نيكودز ».

ومع ذلك وافقت على ان يلتقي بيتر ووكر مع الاتحاد العام لنقابات العمال صباح الجمعة لابلاغهم بأن الحكومة لا تمانع في جهودهم لوقف الاضراب على اساس العودة الى العمل تتبعها محادثات حول مستقبل الصناعة. وسيبقى « اجراء مراجعة المناجم » المعدل وفق بنود اتفاقية « نيكودز » قائما.

والتقى بيتر وتوم وفد الاتحاد في اليوم التالي ولم يتمخض الاجتماع عن شيء لأن الاتحاد لم يكن مخولا من سكارجيل للتفاوض، وخلصا الى نتيجة انه لا يمكن التوصل الى مبادرة لانهاء الاضراب قبل الميلاد.

مع نهاية العام كان هدفنا الرئيسي تشجيع الناس على العودة للعمل بدءا من 7 يناير. وهو أول يوم اثنين عمل في العام الجديد. فرغم ان عرض المكافأة انتهى فإنه لا يزال هناك حوافز مالية للمضربين من اجل العودة الى العمل في المستقبل القريب لأن الضرائب التي ستحسم من اجورهم اذا ما عادوا للعمل قبل نهاية العام الضريبي في 31 مارس، ستكون ضئيلة. وستكون المكافأة الاستراتيجية الكبرى تحقيق عودة 50 في المائة من اعضاء النقابة الى العمل. ولو حققنا ذلك فاننا قد حققنا، عمليا ونظريا، تصويتا في اقتراع وطني لانهاء الاضراب. وهذا يتطلب عودة 15 الفا الى العمل وهو ما كان « مجلس الفحم » مشغولا في تحقيقه بالاعداد لحملة جديدة من الرسائل والاعلانات.

ومهم ايضا ان يبلّغ عمال المناجم والرأي العام، بانه لن يكون هناك اي انقطاع للكهرباء في فصل الشتاء وذلك خلافا لكل توقعات سكارجيل اليائسة. وتوقفنا عن الادلاء بهذه التصريحات حتى نكون على يقين. واخيرا وفي 29 ديسمبر اصدر بيتر ووكر بيانا قال فيه ان رئيس

« مجلس توليد الطاقة » ابلغه بانه على ضوء مستوى انتاج الفحم الذي تحقق الان فانه لن يكون هناك انقطاع في التيار الكهربائي خلال العام 1985 .

بداية انهيار الاضراب

السؤال المطروح الان هو ماذا سيكون تأثير كل هذا على العودة للعمل في يناير .. وكانت نسبة العودة للعمل في بعض المناطق قد تأثرت في البداية بسبب سوء الاحوال الجوية التي كان لها ايضا تأثيرات سلبية على حركة نقل الفحم . (وكان القلق يساورني في وقت سابق من اننا سنواجه شتاء قارساً ولكن لحسن الحظ كان الطقس معتدلا بشكل عام) . ومع مرور ايام شهر يناير زادت نسبة العائدين . وفي اواسط الشهر بلغ عدد العاملين 75 الفاً ووصلت نسبة العودة الى الفين و500 في الاسبوع . وبصراحة اصبحت النهاية وشيكة .

الصورة التي بدأت تتبلور هي ان يقيم العمال العاملون رأس جسر في المناجم المضربة اي ان يتوجه 50 أو ما يزيد من العمال الاكثر حرصا على العودة الى العمل معا الى تلك المناجم خلال ايام الخميس أو الجمعة حيث ان عملهم لن يثير الكثير من الاهتمام . وبعد ذلك فان الامور ستتحرك بسرعة ولكن الزيادة في الانتاج ستكون ابطأ من نسبة العودة للعمل . غير ان الواقع ان التوجه العام هناك يسير في الاتجاه الصحيح .

ان احد الاشياء التي يمكن الاعتماد عليها لابطاء التقدم هو المزيد من المفاوضات . وهذا ما ثبتت صحته . فعندما خرجت الانباء حول « اجراء محادثات لاستئناف المحادثات » بين « مجلس الفحم » و« نقابة عمال المناجم » بتاريخ 21 يناير ، كانت النتيجة انخفاض نسبة العائدين الى اقل من نصف النسبة في الاسبوع السابق .

وفي الوقت نفسه تركز الاهتمام العام حول محاولات المسؤولين عن التحفظ على ارصدة النقابة ، لاقتفاء اثر الارصدة التي حولت الى الخارج واستعادتها .

وفي مطلع ديسمبر قاد اجراء قانوني من جانب عمال عاملين ، الى ازاحة الاوصياء على أرصدة النقابة وتعيين حارس قضائي رسمي عليها . وهذه بالطبع مسائل من اختصاص المحاكم . ولكن رغم وجود قوة القانون ، فان هناك مصاعب كثيرة تعترض طريق اقتفاء اثر الاموال الى درجة ان المسؤولين عن التحفظ على الارصدة قد لا يستطيعون الحصول على تكاليفهم . وبناء

على ذلك ابلغ مايكل هيفرز (المحامي العام) مجلس العموم بتاريخ 11 ديسمبر بان الحكومة ستعوضهم عن اي خسارة، اذ لم نكن نستطيع ان نقف جانبا ونقبل احباط نوايا المحكمة. وكنا نحاول ايضا ضمان اقصى تعاون من الحكومات الاجنبية (ايرلندا ولوكسمبورج) التي اودعت فيها «نقابة عمال المناجم» اموالها. ونحو نهاية يناير استعيد حوالي 5 ملايين جنيه من هذه الاموال.

واذا كان موقف المستر سكارجيل يبدو يائسا فان وضع حزب العمال اخذ يبدو سخيفا. وجرى ايضا نقاش آخر في مجلس العموم، وفي هذه المناسبة تحدثت باسم الحكومة. وكما حصل في مناسبة سابقة فقد تحديت المستر كينوك في ان يوضح للمجلس موقفه حتى وان كان الوقت متأخرا، وقلت:

«خلال الاضراب كان خيار السيد النبيل اما ان يواجه بجرأة قيادة «نقابة عمال المناجم» أو أن يلتزم الصمت فاختار التزام الصمت. وعندما دعت قيادة النقابة

الاضراب دون اقتراع متحدية بذلك قوانين النقابة التزم السيد النبيل الصمت. وعندما حاول المعتصمون بالعنف اغلاق المناجم في نوتنجهام شاير واماكن اخرى ضد رغبات عمال المناجم المحليين المعبر عنها ديمقراطيا، اختار السيد النبيل الصمت. وعندما حاولت «النقابة» فرض حكم الغوغاء في اورجريف التزم السيد النبيل الصمت واختار لعب دور السير «ايكو» الصغير. فقط عندما تشجع الامين العام للاتحاد العام لنقابات العمال. لابلاغ قيادة «نقابة عمال المناجم» بان تكتيكاتها غير مقبوله..

اتحدى زعيم المعارضة. هل سيحث هذه النقابة على قبول الاتفاق ام لا؟ (رد النواب) انه لن يجيب لانه لا يتجرأ على الاجابة.

والسوال الحقيقي الآن هو كيف ومتى سينتهي الاضراب؟ في مطلع فبراير انخفض من جديد عدد العائدين للعمل بسبب احتمالات استئناف الحوار، وواصل الاتحاد العام لنقابات العمال سعيه للتوسط بين «مجلس الفحم» و«نقابة عمال المناجم». وفي هذه المرة توصل «مجلس الفحم» الى قناعة بأنه لا بد من وضع كل شيء على الورق حتى تفوت الفرصة على قيادة «نقابة عمال المناجم» تشويه المحادثات وتجييرها لصالحهم.

ومن جهته، استمر المستر سكارجيل في تأكيد رفضه اغلاق المناجم على اسس اقتصادية. وليس غريبا ان يكون العمال العاملون وعائلاتهم قلقين ومرتبكين بسبب استمرار المحادثات.

وفي 4 فبراير كتبت لزوجة احد العمال لطمأنتها أقول: «اتفهم خوفك من ان قيادة «نقابة عمال المناجم» قد تتخلص من جديد من مسؤولية التعاسة التي سببتها. لكنني اعتقد ان مسؤولي «مجلس الفحم» كانوا وما زالوا عازمين على التمسك بموقفهم: من جانبي فقد أوضحت بشكل لا يقبل الشك انه لن يكون هناك تلاعب بالقضية المركزية ولا خيانة للعمال العاملين الذين ندين لهم بالكثير».

وفي هذا الوقت لم يكن لدى قيادة «نقابة عمال المناجم» شك ازاء مدى تحول الاحداث ضدها منذ نزاع «نيكودز» في الخريف الماضي.

وبدأ قادة «نيكودز» الآن الضغط على «مجلس الفحم» لاستئناف المفاوضات ومساعدة «نقابة عمال المناجم». ولكن «مجلس الفحم» تعلم الدروس من الماضي. وتجنب اعطاء «نيكودز» اي مبرر لتجديد التهديد بالاضراب.

وظل الاتحاد العام لنقابات العمال حريصا على تجنيب المتشددين هزيمة نكراء. ولكن لم يكن لدى مستر سكارجيل اي نية في الاذعان: وكان قد اعلن انه يفضل العودة الى العمل دون اتفاق على قبول مقترحات «مجلس الفحم».

من جانبه ابلغ «مجلس الفحم» الاتحاد العام لنقابات العمال انه لا توجد هناك ارضية للتفاوض على اساس الشروط التي تطالب بها «نقابة عمال المناجم». وأدركت انه بالرغم من اختلاف الدوافع فان قادة الاتحاد العام وخصوصا الامين العام كانوا يتصرفون بحسن نية واخلاص. ولا بد انهم ادركوا الان ان لا امكانية للتعامل مع المستر سكارجيل. وبناء على ذلك عندما طلب وفد من الاتحاد العام الاجتماع بي وافقت على الطلب.

اجتمعت مع نورمان ويليس وقادة نقابيين آخرين في 10 داوننج ستريت صبيحة الثلاثاء 19 فبراير وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي ويلي وايتلو وبيتر ووكر وتوم كينج. كان الاجتماع جيدا. وأوضح نورمان ويليس وبأفضل ما يمكن موقف «نقابة عمال المناجم» التفاوضي، وردا عليه قلت انني اقدر جهود الاتحاد العام. وانا ايضا اريد تسوية للاضراب في اقرب فرصة ممكنة. ولكن هذا يتطلب حلا واضحا للقضايا المركزية للنزاع. وليس من مصلحة احد ان ننهي الاضراب بمعادلة غير واضحة لان الجدل حول التفسيرات، والاتهامات ضده بسوء، قد توفر الاساس لنزاع آخر.

لم استطع الاتفاق مع المستر ويليس على ان هناك دليلا على وجود تحول كبير في موقف

اللجنة التنفيذية لـ« نقابة عمال المناجم » . لقد تعهدت باحترام اتفاقية « نيكودز » كما أوضحت انني لا ارى اي صعوبة في تطبيقها . الا ان التسوية الفعالة للنزاع تتطلب تفهما واضحا لاجراءات الاغلاق واعترافاً بحق « مجلس الفحم » في ادارة وضع القرارات وكذلك تتطلب الاعتراف بحق « مجلس الفحم » ان يأخذ الاداء الاقتصادي للمناجم في عين الاعتبار عند اتخاذ هذه القرارات.

نهاية الاضراب

اصبح واضحا لعمال المناجم والرأي العام الان ان الاتحاد العام لنقابات العمال لا هو مستعد ولا هو قادر على وقف الاحداث من أخذ مسارها .

فأعداد كبيرة من العمال تعود الى العمل ونسبة العائدين بازدياد . وفي 27 فبراير تم تحقيق الرقم السحري، اذ ان اكثر من نصف اعضاء النقابة غير مضربين . وفي 3 مارس صوت مؤتمر لمندوبي « نقابة عمال المناجم » لصالح العودة الى العمل وذلك ضد نصيحة سكارجيل وعلى مدى الايام القليلة المقبلة عادت الى العمل حتى المناطق الاكثر تشددا . وفي ذاك اليوم تحدثت الى صحافيين امام 10 داوننج ستريت ردا على سؤال حول الطرف الرابح ، قلت :

« اذا كان هناك من غالب فهو عمال المناجم الذين استمروا في اعمالهم وعمال الموانئ الذين واصلوا العمل وعمال الطاقة الذين بقوا في اعمالهم وسواقو الشاحنات الذين واصلوا العمل وكذلك عمال السكك الحديدية والمديرون. وباختصار اولئك كل الناس الذين أبقوا عجلة بريطانيا دائرة ، الذين حققوا رغم الاضراب ، رقما قياسيا في الانتاج في بريطانيا .

جميع الناس العاملين في بريطانيا الذين حافظوا على سيرتها » .

واخيرا انتهى الاضراب الذي دام حوالي السنة ، لكن حتى تلك اللحظة لم نستطع ان نتأكد من ان المتشددين لن يجدوا بعض الذرائع القليلة للدعوة الى اضراب في الشتاء المقبل. وتحسبا لذلك اتخذنا خطوات لبناء مخزونات من الفحم والنفط واستمررنا في مراقبة الاحداث في صناعة الفحم عن كثب. وكنت بشكل خاص قلقة من الاخطار التي يواجهها عمال المناجم العاملون وعائلاتهم بعد ان ابتعدت الاضواء عن قرى المناجم ، وفي مايو اجتمعت بايان ماجريجور لتأكيد أهمية الحصول على التأييد والاعتبارات اللازمة.

لقد كان اضراب عمال المناجم غير ضروري كنزاع صناعي، وكان موقف «نقابة عمال المناجم» خلال فترة الاضراب، بان المناجم الاقتصادية لا يمكن اغلاقها، موقفا غير منطقي. ولم يحصل اثناء رئاستي للحكومة ان طالبت اي مجموعة اخرى بمثل هذا الطلب ناهيك من الاضراب لتحقيقه. وما كان لصناعة النفط ان تعمل حتى لبعض الوقت بغض النظر عن الواقع المالي وقوى التنافس، الا في الدول الاستبدادية.

ولكن بالنسبة لاناس من امثال سكارجيل فان هذه الاشياء مطلوبة. كما ان سياسة «نقابة عمال المناجم» المستحيلة بشأن اغلاق المناجم مؤشر اخر لطبيعة الاضراب نفسه وكأن البيانات والتصريحات العلنية لم تكن كافية.

وعمل الاضراب على اثبات حقيقة ان صناعة الفحم البريطانية لا تستطيع الحفاظ على حصانتها من القوى الاقتصادية التي تطبق في مجالات اخرى في القطاعين الخاص والعام. واثبتت صناعة الفحم، رغم الاستثمارات الكبيرة، عجزها عن التنافس في الاسواق العالمية ونتيجة لذلك تضاءلت صناعة الفحم البريطانية الى مستوى ادنى من اي توقعات عند بدء الاضراب.

ومع ذلك فان اضراب عمال الفحم كان دوما اكثر من خلاف حول المناجم غير الاقتصادية. لقد كان اضرابا سياسيا. لذلك فان نتيجته كانت لها أهمية ابعد بكثير من الحدود الاقتصادية.

كانت الحكمة التقليدية السائدة ما بين 1972 وحتى 1985، هي ان بريطانيا لا تحكم الا بموافقة نقابات العمال.

فليس هناك حكومة تستطيع مقاومة اضراب كبير خاصة اضراب عمال المناجم ناهيك بالحاق الهزيمة به. فحتى عندما كنا نضفي التغييرات على قانون نقابات العمال فتتغلب على النزاعات الاقل شأنا، مثل اضراب عمال الحديد والصلب، فان العديد في صفوف اليسار وخارجه استمر في الاعتقاد بأن عمال المناجم ما يزالون يحتفظون بـ «الفيتو» وانهم يستعملونه يوما ما.

ولكن ذاك اليوم ولى الآن. ونحن مصممون على مقاومة اي اضراب يشجع النقابي العادي على تحدي المتشددين.

ان ما حققته هزيمة الاضراب هو ان اليسار الفاشي لا يستطيع ان يجعل بريطانيا بلدا غير قابل للحكم. اراد الماركسيون تحدي قانون البلاد من اجل تحدي القوانين الاقتصادية، لكنهم فشلوا واثبتوا بأنفسهم الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الحر والمجتمع الحر.

انه درس يجب ألاّ ينساه احد.

ظلال مسلحين

الفصل الرابع عشر

الرد السياسي والأمني على إرهاب الجيش الجمهوري الايرلندي (آي آر ايه) 1979 - 1990

انفجار برايتون

كما هي العادة دوما، أصبت في نهاية اسبوع مؤتمر حزبنا لعام 1984 الذي عقد في منتجع برايتون بحالة من التوتر الشديد قلقا على خطابي الختامي. فالخطاب الجيد في مثل هذه المناسبة لا يكتب مسبقا لان ثمة حاجة لمعرفة مشاعر المؤتمرين وتوجهاتهم للضرب على الوتر الحساس. لذلك امضيت ما امكنني من الوقت بعد ظهر يوم الخميس ومساءه في كتابة النص مع كتّاب الخطب.

واثناء ذلك شاركت لبعض الوقت في الحفل الراقص لاثبات الوجود فقط اذ سرعان ما عدت ادراجي الى جناحي في فندق «جراند» قبيل الساعة الحادية عشرة ليلا.

عند حوالي الساعة 2.45 من فجر الجمعة انتهينا من اعداد الخطاب. وبينما اوى كتّاب الخطاب، الذين انضم اليهم لفترة قصيرة نورمان تيبيت، لاسرّتهم لأخذ قسط من الراحة، كانت هيئة الموظفين قد انتهت من طباعة ما يمكن ان اصفه بكل ثقة بالتعديلات الاخيرة على النص وكذلك اعداده على شريط الملقن الآلي. وفي الوقت نفسه قضيت بعض الاعمال الحكومية.

عند الساعة 2.50 طلب مني روبن بتلر ان القي نظرة على آخر ورقة رسمية لتلك الليلة وكانت حول «مهرجان الجنائن في ليفربول». اعطيت روبن رأيي في الموضوع وبينما كان يلملم اوراقه استعداداً للمغادرة. وكانت الساعة حوالي 2.54 دوى صوت عالٍ هز اركان الغرفة تبعته فترة صمت لم تتجاوز ثواني قليلة سمعت بعدها صوتا آخر يختلف قليلا عن الصوت الاول. وكان هذا في الواقع صوت الاسمنت المتساقط.

عرفت في الحال ان الصوت الاول كان صوت انفجار قنبلة وربما قنبلتين. الاولى كانت ذات حجم كبير والثانية ذات حجم اصغر.

ولكن لغاية تلك اللحظة لم ادرك ان الانفجار وقع داخل الفندق.

كان زجاج نافذة غرفتي متناثرا في انحاء الغرفة ومع ذلك اعتقدت ان الصوت ربما كان ناتجا عن انفجار سيارة مفخخة خارج الفندق. (لم ادرك ان الانفجار وقع في الطابق العلوي الا عندما ظهرت بيني زوجة جون جمر قادمة من الدور الثاني وهي ما زالت في ثوب النوم).

كان الحمام الملاصق لغرفة نومي هو الاكثر تضررا في جناحي. وكان اسوأ ما سيصيبني لو كنت فيه لحظة الانفجار هو بعض الجروح الطفيفة.

ان الذين سعوا لقتلي وضعوا القنبلة في المكان الخطأ.

وباستثناء الزجاج المتناثر وجرس الانذار الذي لم يتوقف عن الرنين كان الوضع طبيعيا ومخادعا كما تبين في ما بعد.

لحسن الحظ لم ينقطع النور (واهمية النور ظلت لا تفارقني لبعض الوقت وبقيت لأشهر تالية احتفظ ببطارية كهربائية الى جانب السرير عندما انام في منزل غريب).

اطل دنيس (ثاتشر) (زوجها - المترجم) برأسه من حجرة النوم وعندما تأكد ان كل شيء على ما يرام عاد ادراجه ليرتدي ثيابه. ولاسباب لم يفهمها اي منا، حمل دنيس حذاء اضافيا استعاره في ما بعد تشارلز برايس السفير الامريكي الذي فقد حذاءه في لحظة الارتباك التي سبقت الخروج من الفندق. وبينما كانت « كروفي » (الوصيفة سينثيا كراوفورد - المترجم) تجمع حقيبة المستحضرات وبعض القمصان وزيين احدهما لارتدائه غدا، حضر روبن بتلر الى الجناح ليتحمل مسؤولية الاوراق الرسمية.

توجهت الى غرفة السكرتارية التي كانت في الطرف الثاني من الردهة لأطمئن على الاحوال هناك ووجدت ان احدى السكرتيرات مصابة بصدمة كهربائية قوية بسبب مس كهربائي في آلة النسخ التي كانت تعمل عليها. ودون ذلك فقد كان كل شيء على ما يرام في دورنا. كان قلق السكرتيرات على خطابي المطبوع جزئيا كقلقهن على انفسهن. لكنهن طمأنني على الخطاب الذي وضعت نسخة منه في حقيبتي.

في هذا الوقت بدأ المزيد من الناس يتوافد الى غرفة السكرتيرية: اسرة جمر وهاو وديفيد وولفسون ومايكل اليسون وآخرون، قلقون ولكنهم هادئون. ولم يكن لدى اي منا في تلك اللحظة فكرة واضحة عن مدى الاضرار التي لحقت بالفندق، ناهيك بعدد الاصابات. وبينما كنا نتجاذب اطراف الحديث كان رجال المباحث الخاصون بي يتأكدون من عدم وجود قنبلة اخرى

كما يتوقع في مثل هذه الحالات، بهدف قتل من نجا من القنبلة الاولى. واضافة الى ذلك كانوا يبحثون عن مخرج من الفندق يمكن ان يكون آمنا.

عند الساعة الثالثة و10 دقائق بدأنا نغادر الفندق جماعات. وتبين ان المخرج الذي اقترح في البداية لم يكن سالكا. فعدنا برفقة رجل مطافئ ادراجنا الى المكتب حيث ابلغنا بان الوضع آمن وبامكاننا استخدام درج الفندق الرئيسي للخروج.

عندها فقط ادركت حجم وجدية الانفجار، بعدما شاهدت الانقاض التي تراكمت امام مدخله. وتمنيت في لحظتها ان لا يكون البواب قد اصيب بأذى.

كان الجو مليئا بالغبار الذي ملأ فمي وغطى ثيابي بعدما تعثرت بحوائج مهجورة واثاث محطم عندما حاولنا الخروج من الباب الخلفي للفندق. وحتى تلك اللحظة لم يدر في خلدي ان احدا يمكن ان يكون قد قتل.

بعد 10 دقائق وصلت، يرافقني دنيس و« كروفي » في سيارة شرطة الى قسم شرطة برايتون حيث قدمت لنا اقداح الشاي في مكتب رئيس القسم. وفي الحال اخذ الاصدقاء والزملاء يتوافدون للاطمئنان عليّ ومقابلتي وكان من بينهم ويلي وايتلو وجيفري هاو وزوجته يرافقهما كلبهما الصغير. ولكن الشخصين اللذين كنت اريد مقابلتهما هما ليون بريتان باعتباره وزير الداخلية وجون جمر باعتباره رئيس الحزب.

في تلك اللحظات ما كان احد منا يعرف ما اذا كانت جلسات المؤتمر ستستمر او ما اذا كانت قاعة المؤتمر قد تعرضت للهجوم. رغم ذلك كنت قد تأكدت ان مواصلة المؤتمر والقاء كلمتي امر ممكن.

واقترح البعض ان اعود الى 10 داوننج ستريت لكنني رفضت الفكرة وصممت على البقاء. ولكن تقرر في النهاية ان امضي ما تبقى من الليل في كلية لويس للشرطة. وقبل ان تنقلنا (انا ودنيس و« كروفي ») سيارة شرطة الى الكلية اعطيت تصريحا للصحافة.

في الطريق لم ينبس احد منا بكلمة وكان كل تفكيرنا منصبا على ما جرى في الفندق.

وصلنا الى الكلية التي كانت خالية من الناس. ولا ادري ان كان الامر محض صدفة ام انه جرى تفريغها من نزلائها بغرض استقبالنا.

نزلت وبرفقتي « كروفي » في جناح يضم غرفة جلوس صغيرة وغرفة نوم تضم سريرين مع حمام ملحق بها. وتقاسم دنيس ورجال المباحث غرفا بعيدة نسبيا. وجلس كل منا على سريره

يتكهن بشأن ما قد حصل. في تلك اللحظة اقتنعت بوجود اصابات، لكننا لم نتمكن من الحصول على اي معلومات. وامام هذا الوضع لم يكن بوسعنا سوى الصلاة.

لم احضر ثياب النوم مما اضطرني النوم بكامل ثيابي. واستغرقت في النوم ربما لنصف ساعة او ساعة لاستيقظ على صوت مذيع اخبار الفترة الصباحية. كانت الاخبار سيئة للغاية اذ شاهدت صور نورمان تيبيت وهو يسحب من تحت الانقاض. وتواردت انباء مقتل روبرتا وايكهام (زوجة جون وايكهام) و(النائب) انطوني بيري.

اقنعت نفسي بألا اسمح لعواطفي بالسيطرة علي وانه لا بد ان اكون لائقة من الناحيتين البدنية والعقلية لمواجهة الامور خلال اليوم. لذا حاولت عدم مشاهدة الصور البشعة التي يبثها التلفزيون، لكنني لم استطع، لانه لا بد من معرفة تفاصيل ما حدث. وكل معلومة جديدة كانت تبدو اسوأ من سابقتها.

اخذت حماما سريعا وبدلت ثيابي وتناولت فطوراً خفيفاً مع عدد من فناجين القهوة. وابلغت الشرطي المسؤول برغبتي في العودة الى برايتون وذلك من اجل افتتاح المؤتمر في موعده.

كان اليوم خريفيا مثاليا. وفي طريق العودة كانت سماء برايتون صافية والبحر هادئا.

في هذه اللحظة شاهدت الفندق لأول مرة من واجهته الامامية التي انهار منها جزء كبير.

بعد ذلك توجهت الى قاعة المؤتمرات، حيث افتتح المؤتمر في موعده في الساعة 9.30 صباحا.

توجهت الى المنصة مع مسؤولي «الاتحاد الوطني» (ملاحظة: الاتحاد الوطني للمحافظين وجمعيات الاتحاديين - الجناح المتطوع في الحزب الذين ارتدوا في ما بعد بدلات انيقة جديدة بعدما اضطر العديد منهم الى ترك ملابسهم في الفندق. والفضل يعود في ذلك لأليستر ماكالباين الذي اقنع محلات «ماركس آند سبنسر» بأن تفتح ابوابها قبل الموعد المعتاد).

كانت القاعة نصف ممتلئة لأن الاجراءات الامنية الشديدة حالت دون تدفق الناس الذين ينتظرون السماح لهم بالدخول. لكن الفرحة كانت كبيرة والكل يشعر بالارتياح لأننا كنا لا نزال احياء وان طغى بعض الحزن بسبب المأساة.. حزن مقرون بالتصميم على الاثبات للارهابيين انهم فشلوا في كسر روحنا المعنوية.

من قبيل الصدف التي تواءمت مع الحدث ان الجلسة الصباحية كانت مقررة لمناقشة الوضع في ايرلندا الشمالية.

مكثت استمع للنقاش غير انني اضطررت لمغادرة القاعة لاجراء تعديلات جوهرية على الخطاب وحذف بعض الفقرات الهجومية على حزب العمال. اذ ان الوقت حينذاك كان وقت وحدة وطنية دفاعاً عن الديمقراطية.

وقام روني ميلر بتنقيح النص خلال قراءتنا له معاً. في هذه الاثناء ورغم محاولات مساعديَ التقليل من المضايقات والازعاج تلقيت مكالمات وزيارات عديدة من زملائي واصدقائي للاطمئنان. وتدفقت باقات الزهور التي نقلت في ما بعد الى المستشفى التي نقل اليها الجرحى. كنت اعلم ان جون وايكهام لم يسحب بعد من تحت الانقاض وان عددا من الناس ما زالوا مفقودين.

القيت الخطاب من النص المكتوب بدلا من شريط الفيديو وارتجلت الكثير من الكلام. ولكنني كنت اعرف في مكنون نفسي ان الاكثر اهمية مما قلت هو حقيقة انني كرئيسة حكومة ما زلت قادرة على قوله.

لم اتطرق كثيرا في الخطاب الى ما حصل لكنني حاولت التعبير عن مشاعر الناس حين قلت:

«ان الحادث لم يكن محاولة لعرقلة جلسات المؤتمر بل محاولة لشل حكومة جلالتها المنتخبة ديمقراطيا. وهذا ما يمثله حجم الانفجار الذي عانينا بسببه جميعا. ان حقيقة تجمعنا الآن هنا، مصابين بالصدمة ولكننا متماسكون واكثر تصميما، ليس فقط مؤشرا الى ان هذا الهجوم باء بالفشل بل ان جميع المحاولات الارهابية لتدمير الديمقراطية سيكون الفشل مصيرها».

لم اتلكأ بعد الخطاب بل حملت نفسي وتوجهت فورا لزيارة الجرحى في مستشفى رويال ساسكس. وكانت نتيجة الانفجار حتى تلك اللحظة مقتل 4 أشخاص. وكانت موريل ماكلين في حالة خطرة وتوفيت في وقت لاحق، بينما كان جون وايكهام لا يزال في غيبوبة، وبقي كذلك لبضعة ايام خضع فيها لعمليات جراحية الواحدة تلو الاخرى لانقاذ ساقيه المصابتين باصابات بالغة.

ومن قبيل الصدف اننا جميعا كنا نعرف الطبيب المسؤول عن علاجه وهو طوني ترافورد الذي كان نائبا محافظا سابقا.

وامضيت ساعات طويلة على الهاتف احاول الحصول على افضل النصائح الممكنة من الخبراء حول كيفية معالجة مثل هذه الجروح. واكتشفنا في النهاية طبيباً سلفادورياً يعمل في المستشفى ولديه خبرة في هذا النوع من الجروح. وتمكن الطبيبان في ما بينهما من انقاذ ساقي جون.

واستيقظ نورمان تيبيت من غيبوبته في الوقت الذي كنت ما ازال فيه في المستشفى. وتمكنا من تبادل بضع كلمات.

كان وجهه منتفخا الى درجة يصعب التعرف على شخصيته. وتبادلت الحديث ايضا مع زوجته مارجريت تيبيت التي كانت في وحدة العناية المكثفة. وابلغتني في حينها انها لا تشعر بشيء من عنقها فنازلا. وهذه عبارة لا احد يعرف معناها اكثر منها، وهي الممرضة السابقة.

وغادرت المستشفى وقد طغت علي شجاعة هؤلاء ومعاناتهم. ونقلت الى المقر الريفي بسرعة لم اشهدها من قبل، يرافقني رتل من الدراجات النارية التابعة للشرطة. قضيت الليلة هناك دون ان تفارقني صور الذين لن يعودوا الى منازلهم.

المعضلة الايرلندية

ما حصل في برايتون هز العالم. لكن شعب ايرلندا الشمالية وقوات الامن هناك يواجهون واقع الارهاب الوحشي يوما بعد يوم. لم يكن هناك اي مبرر لحملة الارهاب التي يقوم بها تنظيم «الجيش الجمهوري الايرلندي» ولو كان عنفهم، كما تقول العبارة المضللة، «جنونياً» لكان فهمه اسهل كظاهرة لعقلية مضطربة. ولكن ليس هذا هو الارهاب الذي نعنيه والذي قد يجذب العديد من مضطربي العقول، انما الارهاب الذي يستخدم بحساب العنف والتهديد به لتحقيق مآرب سياسية.

وفي موضوع «الجيش الجمهوري الايرلندي» فان الاهداف هي اكراه غالبية الشعب الايرلندي الشمالي التي اثبتت رغبتها في البقاء في اطار المملكة المتحدة على القبول بالعيش في دولة ايرلندية موحدة. والى جانب الاهداف السياسية هناك الجرائم بجميع اشكالها كالسرقة والحماية والتزوير على سبيل المثال لا الحصر.

الارهابيون موجودون في الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية وهناك الكثير من الناس المستعدين لتقديم العون لهم او على الاقل السكوت على نشاطاتهم. وبالطبع فان الوقوف في وجه الارهاب محفوف بمخاطر شخصية كبيرة. والنتيجة هي استحالة الفصل الكامل بين السياسة الامنية التي تتطلب وقف الهجمات الارهابية والقبض على الفاعلين، وبين الاسلوب السياسي الاوسع ازاء «مشكلة ايرلندا الشمالية» القائمة منذ زمن بعيد.

ذلك ان هذه الصلة تعني بالنسبة لبعض الناس ضرورة تقديم تنازلات للارهابيين وبشكل خاص إضعاف الرابطة الوحدوية بين ايرلندا الشمالية (آلستر) وبريطانيا. غير انني لا افهمها بهذا الشكل. لقد كانت سياستي حيال ايرلندا الشمالية تهدف دوما وفوق كل شيء الى الحفاظ على الديمقراطية والقانون، وعليه فان الذي كان يقررها دوما هو الشيء الذي اعتبره في وقت معين عاملا يساعد على تحقيق امن افضل.

ان «الجيش الجمهوري الايرلندي» هو اساس المشكلة الارهابية. ولربما اختفى نظراؤه في الجانب البروتستانتي لو امكن الحاق الهزيمة به. ولكن لا يتحقق الحاق الهزيمة به الا اذا تحققت 3 شروط، هي:

اولا: ضرورة ان يواجه «الجيش الجمهوري الايرلندي» بالرفض من جانب الاقلية القومية التي يعتمد عليها في المأوى والدعم. (ملاحظة - ستستخدم كلمة «قوميين» في هذا الفصل وفصول اخرى كبديل لكلمة «كاثوليك» وكلمة «اتحاديين» اشارة الى «البروتستانت»). وفي الوقت الذي يصح فيه القول ان الانقسام السياسي والعرقي في ايرلندا الشمالية ينسجم الى حد كبير وان لم يكن دائما، مع الانقسام الديني ويزداد سوءا بسببه في بعض الاحيان، فانه من التضليل بمكان القول ان اسبابه دينية. ان مسلحي «الجيش الجمهوري الايرلندي» الذين يقتلون والمضربين عن الطعام الذين ينتحرون ليسوا بأي شكل صحيح «كاثوليك»، كما ان اولئك «المخلصين للاتحاد» من القتلة الطائفيين يمثلون «البروتستانت» انهم جميعا ليسوا بكل ما تعنيه الكلمة مسيحيين. وهذا يتطلب ان تقاد الاقلية الى دعم او على الاقل القبول بالاطار الدستوري للدولة التي تعيش فيها.

ثانيا: يجب حرمان «الجيش الجمهوري الايرلندي» من الدعم الدولي، سواء كان الدعم الذي يقدم بحسن نية من الامريكيين من اصل ايرلندي او من الانظمة الثورية العربية مثل نظام العقيد القذافي. وهذا بالطبع يتطلب اهتماما دائما بسياسة خارجية ترمي الى شرح الحقائق للمضللين ووقف وصول الاسلحة من المؤذين.

ثالثا: هذه النقطة، وهي مرتبطة بالنقطتين السابقتين، هي انه لا بد ان تدار العلاقات بين بريطانيا والجمهورية الايرلندية بحرص وعناية. ورغم ان «الجيش الجمهوري الايرلندي» يحظى ايضا بتأييد كبير في مناطق مثل غرب بلفاست داخل ايرلندا الشمالية فانه يلجأ في العادة الى الجنوب الايرلندي للتدريب والحصول على المال والسلاح والفرار من وجه العدالة بعد ارتكاب

جرائم ضمن حدود المملكة المتحدة. وتعد الحدود الطويلة التي يصعب حراستها بالغة الاهمية بالنسبة لمشكلة الامن. وحراستها الفعالة تعتمد كثيرا على مدى استعداد الزعماء السياسيين للجمهورية الايرلندية وقدرتهم على التنسيق بشكل فعال مع استخباراتنا وقوات امننا ومحاكمنا. وانطلاقا من هذا الواقع فان القضايا الامنية والمبادرات السياسية كانت خلال فترة رئاستي للحكومة وحدة متكاملة.

انا اتحادية بالغريزة. ولذا فان هناك نوعا من المفارقة حيث ان علاقاتي مع السياسيين «الاتحاديين» كانت معظم الوقت غير مريحة.

كنت، وايري نيف (نائب وزير محافظ تولى منصب وزير لشؤون ايرلندا الشمالية، وقتله الايرلنديون القوميون لاحقا في عملية تفجير في لندن - المترجم) نشعر بتعاطف كبير مع «الاتحاديين» عندما كنا في المعارضة. اذ كنت اشعر بان هؤلاء الناس يشاطرونني العديد من المواقف المنبثقة من خلفيتي «النظامية» («النظامية» احدى الطوائف البروتستانتية - المترجم) العنيدة. فقد كان حماسهم ودفئهم صادقا بقدر ما كان غير معبر عنه. وكانت وطنيتهم صادقة ومتقدة وان كانت ضيقة الحدود.

وخلال زياراتي لايرلندا الشمالية، التي كانت دوما تعقب مآسي بشعة، تطوّر عندي اعجاب كبير بالعلاقات الحميمة والمترابطة بين الفلاحين البروتستانت ووقوفهم الى جانب بعضهم البعض عند الحاجة، كما عندما يفقد احدهم عزيزا. وفي الوقت نفسه فان اي «محافظ» يجب ان يكون «اتحاديا»، فقد كان حزبنا ملتزما تاريخيا بالدفاع عن «الاتحاد». وعشية الحرب العالمية الاولى لم يكن المحافظون بعيدين عن اثارة اضطرابات مدنية لتأييده. لذلك فانني لا يمكن ان افهم لماذا اعتقد الزعماء «الاتحاديون»، بانني في تعاملاتي مع الجنوب وتحديدا في ما يخص الاتفاق الانجلو - ايرلندي، الذي سأناقشه لاحقا، كنت سأبيعهم بثمن بخس للجمهورية الايرلندية.

ولكن من هو السياسي البريطاني الذي يمكنه الادعاء بانه يفهم وضع ايرلندا الشمالية بشكل كامل؟ اعتقد ان اكثر المتحمسين والمؤيدين لآلستر يفهمونها اقل مما يتصورون.

حقاً لقد وجدت اكثر من مرة أن الكلمات والعبارات الحميمة اللطيفة لها تأثير خاص في العالم السياسي الساخن في آلستر (آلستر هي فعلياً احد الاقاليم التاريخية الاربعة التي تتشكل منها الجزيرة الايرلندية. وهي اليوم مسمى مجازي لايرلندا الشمالية التي تقع مقاطعاتها الست

في هذا الاقليم ـ المترجم). وفي الواقع فان مجرد استخدام هذا التعبير لوصف الاقليم لهو مثال يشير الى تحيز للبروتستانت.

وفي تاريخ أيرلندا (جنوبها وشمالها) الذي حاولت قراءته عندما كانت تسنح لي الفرصة، خاصة في سنواتي الاولى في الحكومة، وجدت ان هناك تشابها بين الواقع والاسطورة، خاصة في الفترة ما بين القرن السابع عشر والعشرينات من هذا القرن، وبين الوضع في البلقان. فانعدام الثقة وصل الى حد الحقد والكره والانتقام الذي يدمدم تحت السطح السياسي، وعليه فان الذين يدوسون عليه لا بد ان يفعلوا ذلك بحذر شديد.

بدأت التحرك من منطلق الحاجة الملحة لوضع امني افضل حتى وان كان هذا يتطلب تقديم تنازلات سياسية محدودة للجنوب. فالتفكير فيه امر لا بد منه، وان كنت لا احب مثل هذا النوع من المقايضة. ولكن النتائج لا بد ان تنعكس على صعيد الامن. وفي ايرلندا الشمالية نفسها كان خياري الاول نظام حكم اغلبية مع ضمانات قوية لحقوق الاقلية وأي طرف آخر بالطبع. هذا هو بشكل عام الاسلوب الذي كنت وايري (نيف ـ المترجم) نفكر به عندما وضعنا بياننا الانتخابي عام 1979. ولكن لم يمض وقت طويل قبل ان يتضح لي ان مثل هذا الحل لن يكون صالحا للتطبيق على الاقل في الوقت الحاضر. فالاقلية «القومية» ليست مستعدة للاعتقاد بان حكم الاغلبية سيضمن حقوقها سواء اتخذ هذا الحكم شكل جمعية وطنية (برلمان) في بلفاست، او حكومة محلية اقوى. واصرت الاقلية على نوع من «اقتسام السلطة» ـ اي مشاركة الطرفين في العمل التنفيذي ـ الى جانب المطالبة بدور للجمهورية في ايرلندا الشمالية. لكن هذين المطلبين كانا مرفوضين من قبل «الاتحاديين».

لقد كنت دوما اكن احتراما كبيرا لنظام «ستورمونت القديم» (ملاحظة: نظام «ستورمونت» هو نظام حكم الاغلبية، طبق في ايرلندا منذ تأسيسها عام 1920 وحتى 1972. والاسم مأخوذ عن اسم قصر الحكومة في اطراف بلفاست). وعندما كنت وزيرة للتربية، كنت معجبة بفعالية نظام التعليم المتبع في ذلك الحين في ايرلندا الشمالية. فقد كان هذا النظام يحتفظ بالنظام المدرسي القديم ولذلك دأبت ايرلندا الشمالية على تحقيق افضل النتائج الاكاديمية في المملكة المتحدة. لكن حكم الاغلبية يعني سلطة دائمة للبروتستانت، وفي نفس الوقت ليس هناك مفر من الإقرار بالحقيقة القائلة ان سنوات الحكم البروتستانتي الطويلة مرتبطة بالتمييز ضد الكاثوليك.

اعتقد ان ثمة بعض المبالغة في العيوب، ولكن الاستياء الذي عبر عنه الكاثوليك ادى الى ولادة حركة الحقوق المدنية في نهاية الستينات التي تمكن «الجيش الجمهوري الايرلندي» من استغلالها. ومع حلول عام 1972 وصلت القلاقل حداً ادى الى تعليق «نظام ستورمونت» وابداله بالحكم المباشر من لندن. وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة البريطانية ضمانات بأن ايرلندا الشمالية ستظل جزءا من المملكة المتحدة طالما رغبت بذلك غالبية الشعب. وظل هذا الموقف حجر الزاوية لسياسة الحكومة البريطانية العمالية منها او المحافظة.

الوقائع السياسية لايرلندا الشمالية حالت دون عودة حكم الاغلبية. وهذا شيء رفضه العديد من «الاتحاديين» غير انه ومنذ العام 1974انضموا الى مجلس العموم ومعهم اينوك بوويل الذي تمكن من استمالة بعضهم بأسلوب مختلف تماما. اذ كان بوويل يهدف الى «التكامل»، وهذا بالضرورة يعني ازالة اي خلاف بين حكومة ايرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة، وصرف النظر الى فكرة الحكومة المركزية (سواء كان ذلك حكم الاغلبية او اقتسام السلطة) او اي دور للجمهورية الايرلندية.

وكانت وجهة نظر اينوك تقوم على اساس ان الارهابيين يستفيدون من جو الغموض المحيط بالوضع الدستوري لآلستر. ويقول ان الشكوك ستنتهي بجمع سياسة «التكامل» الكامل مع سياسة امنية متشددة.

انا شخصيا لا اتفق مع هذا التفكير لسببين. الاول: كما سبق وقلت، انني لا اعتقد بانه يمكن فصل الامن عن قضايا سياسية اخرى اوسع.

ثانيا: لا ارى ان وجود حكومة وبرلمان في ايرلندا الشمالية يضعف «الاتحاد» بل بالعكس يعززه. وكما كان تأثير «نظام ستورمونت» من قبل فان الحكومة تصبح بؤرة اهتمام بديلة عن دبلن دون ان تؤثر على سيادة برلمان ويستمنستر.

أولى المحاولات في اللامركزية

كانت هذه وجهات نظري ازاء مستقبل ايرلندا الشمالية عند وصولي الى السلطة. وتعززت قناعتي بضرورة بذل المزيد من الجهود على الجبهتين الامنية والسياسية، بعد احداث النصف الثاني من عام 1979.

خلال شهر اكتوبر ناقشنا في الحكومة الحاجة الى مبادرة تهدف الى تحقيق « لامركزية » في ايرلندا الشمالية. ومع انني لم اكن متفائلة ازاء الاحتمالات فقد وافقت على اصدار وثيقة نقاش تحدد الخيارات، والدعوة الى مؤتمر تشارك فيه الاحزاب الرئيسية في ايرلندا الشمالية لتحديد اي شكل من اشكال الاتفاق يمكن التوصل اليه.

يوم الاثنين الموافق 7 يناير 1980 افتتح المؤتمر في بلفاست. ويشار هنا الى ان القوى « الاتحادية » كانت تعاني التفتت منذ مشاكل اواخر الستينات ومطلع السبعينات، مما اضاف مزيدا من التنافس الفئوي الى باقي المشاكل التي تعيشها ايرلندا الشمالية. ونتيجة لهذه الخلافات رفضت اكبر التجمعات « الاتحادية » وهي « الحزب الاتحادي الرسمي » (OUP) المشاركة في المؤتمر، بينما حضره « الحزب الاتحادي الديمقراطي » (DUP) الاكثر تشددا والذي يتزعمه الدكتور بيزلي (القس ايان بيزلي، هو قائد المتشددين البروتستانت ـ المترجم) والحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي (SDLP) وغالبيته من الوطنيين الكاثوليك وحزب « التحالف » وهو حزب معتدل يمثل الطبقة الوسطى. وليس غريبا القول انه لم تكن هناك ارضية مشتركة حقيقية تجمع بين هذه الاحزاب.

اجلنا المؤتمر حتى اواخر مارس وبدأنا التفكير في طرح مقترحات محددة على شكل « كتاب ابيض » (أي مشروع قرار ـ المترجم). وبالفعل ناقش الوزراء مسودة ورقة تقدم بها وزير شؤون ايرلندا الشمالية همفري اتكينز في شهر يونيو. واجريت تعديلات مختلفة على نص الورقة تأخذ بعين الاعتبار حساسيات « الاتحاديين ». ومع انني لم اكن اكثر تفاؤلا عن ذي قبل من ان المبادرة ستنجح فإنني في الوقت نفسه شعرت بانها محاولة تستحق التجربة، واتفقنا على ان يقدم « الكتاب الابيض » في مطلع يوليو. خاض « الكتاب الابيض » في مجالات لا يدخل ضمنها الامن. يمكن ان تنقل فيها السلطات الى هيئة تنفيذية يختار لها برلمان في الاقليم. وعرض طريقتين لاختيار الهيئة التنفيذية احداهما تميل نحو حكم الاغلبية والثانية نحو اقتسام السلطة. واستمر النقاش مع احزاب ايرلندا الشمالية خلال الصيف والخريف، ولكن مع حلول شهر نوفمبر بات واضحا أن نقاط الاتفاق بين الاطراف ليست كافية للمضي قدما في موضوع البرلمان.

على اي حال كان قد بدأ اذ ذاك سجناء « الجيش الجمهوري الايرلندي » في سجن ميز اول اضرابين عن الطعام اعلناهما. وقررت من جانبي الامتناع عن تقديم اي مبادرة سياسية اثناء الاضراب كي لا نبدو وكأننا نذعن لمطالب الارهابيين. كما كنت ولنفس السبب حذرة ازاء اي

اتصال معلن مع حكومة الجمهورية الايرلندية في مثل هذا الوقت.

في اواسط ديسمبر 1979 انتخب تشارلز هوخي زعيما لحزبه (فينا فويل) وللبرلمان. ويذكر ان اسم المستر هوخي كان خلال حياته السياسية مرتبطا بالتيار المتشدد الجمهوري في دوائر السياسة الايرلندية المحترمة. وان كان مدى «الاحترام» هذا موضع خلاف. ففي قضية مشهورة عام 1970 برئ هوخي عندما كان وزيرا من تهمة التورط في قضية استيراد السلاح لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي»، ولعل هذه الحقيقة ربما هي التي كبحت تعصبه الجمهوري.

رغم ذلك فقد وجدته شخصاً سهل التعامل معه قليل الحديث واكثر واقعية من جاريت فيتزجيرالد، زعيم حزب «فيني جايل».

لقد كان هوخي رجلا شديدا ومقتدرا وحادا سياسيا وقليل الاوهام ولكنه، وانا متأكدة من ذلك، لا يكَن الكثير من المودة للبريطانيين.

حضر للاجتماع بي في 10 داوننج ستريت في شهر مايو حيث اجرينا محادثات عامة وودية حول الاوضاع في ايرلندا الشمالية. وظل يقارن، دون ان يتمكن من اقناعي، بصحة المقارنة بين الحل الذي وجدته للمشكلة الروديسية والخط الذي يجب اتباعه في المشكلة الايرلندية. ولا ادري ان كان ما يقوله نوعاً من المداهنة الايرلندية ام اطراء محسوباً.

وقدم لي هدية جميلة هي عبارة عن ابريق شاي من الفضة الجورجية، وكانت هذه مجاملة لطيفة منه. (لكن ثمنها تجاوز الحد المسموح به للهدايا الرسمية، مما اضطرني الى تركها في داوننج ستريت عندما تركت الحكومة). وعندما التقيت بالمستر هوخي للمرة الثانية خلال اجتماع المجلس الاوروبي الذي عقد في لوكسمبورج في الاول من ديسمبر 1980 كان الاضراب الثاني عن الطعام قد بدأ وكان موضع القلق الرئيسي للحكومة الايرلندية.

الإضرابات عن الطعام

حتى تستوعب خلفية الاضرابات عن الطعام فمن الضروري العودة الى ما يسمى بوضع «الفئة الخاصة» للارهابيين السجناء في ايرلندا الشمالية، الذي ادخل كتنازل لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي» عام 1972. (ملاحظة: منح المجرمون المحكوم عليهم بالسجن لفترات تزيد عن الاشهر التسعة، الذين يدعون دوافع سياسية مقبولة لدى زعماء القوات شبه النظامية

في السجون، معاملة «فئة خاصة» تسمح لهم بارتداء ملابسهم الخاصة وتستثنيهم من العمل وتفصلهم عن بقية السجناء في اجنحة خاصة بهم). كانت هذه السياسة خطأ كبيرا وسرعان ما اكتُشف حجم هذا الخطأ وأوقف العمل بها عام 1976. وهكذا اصبح السجناء المدانون بمثل هذه الجرائم يعاملون معاملة السجناء العاديين - دون مزايا مفضلة في مجالي اللباس والاختلاط مع الآخرين. الا ان هذه السياسة لم تكن ذات مفعول رجعي اذ استمر بعض السجناء في الحصول على هذه المزايا مثل فصلهم عن بقية الارهابيين وخضوعهم لنظام مختلف عنهم. وداخل ما يسمى بـ« مجمّعات ايتش» (مجمعات على شكل حرف H باللغة الانجليزية - المترجم) في سجن ميز الذي كان يحتجز السجناء من الارهابيين، كانت الاحتجاجات شبه دائمة ومن بينها «الاحتجاج القذر» المقزز، والذي يعني قضاء الحاجة في الزنازين وتكسير الاثاث وتهشيمه.

في 10 اكتوبر اعلن عدد من السجناء نيتهم في الاضراب عن الطعام ابتداء من 27 اكتوبر ما لم تستجب سلطات السجن لمطالب معينة، بينها واهمها ان يسمح لهم بارتداء ثيابهم الخاصة والاتصال بحرية مع سجناء سياسيين آخرين وعدم المشاركة باعمال السجن.

ما بين الاعلان عن الاضراب والتهديد بتطبيقه جرت بعض النقاشات بين الوزراء حول التنازلات التي يمكن تقديمها لتجنب الاضراب، ولكنني كنت ضد الاذعان لمثل هذه الضغوط. وكان من المؤكد انه لن نضفي اي تغييرات على نظام السجن اذا ما بوشر الاضراب. وفي نفس الوقت لم يكن هناك اي تفكير في تقديم اي تنازل على الصعيد السياسي. غير ان رئيس شرطة ألستر كان يعتقد بان تقديم بعض التنازلات قبل الاضراب سيساعد في التعامل مع الفوضى التي قد تنجم عن مثل هذا الاضراب.

ومع اننا لم نقتنع بان ذلك سيحول دون الاضراب فقد كنا حريصين على كسب المعركة امام الرأي العام. وبناء على ذلك قررنا ان يسمح لجميع السجناء وليس فقط مرتكبي الاعمال الارهابية بارتداء ملابس مدنية لا ملابسهم الخاصة طالما اطاعوا قوانين السجن. وكما توقعت لم تمنع هذه التنازلات الاضراب عن الطعام.

قد يبدو الموضوع بالنسبة للعالم الخارجي تافها وغير ذي أهمية لكن الحكومة وكذلك «الجيش الايرلندي» كانا يدركان ان الموضوع ليس بتافه ابدا. فقد كان «الجيش» والسجناء مصممين على السيطرة على السجن ضمن استراتيجية مدروسة ترمي الى ضرب نظام السجون. والمزايا التي كانوا يطالبون بها لا تهدف الى تحسين ظروف السجناء كما يقولون بل الاستيلاء

على السلطة من سلطات السجن، كما انها تثبيت حقيقة اعتقدوا انهم اثبتوها عام 1972 وهي ان جرائمهم ذات طابع سياسي مما يعطيهم نوعا من الاحترام او حتى النبالة، وهذا ما لم نكن نسمح به. وفوق ذلك كنت متمسكة بألا يقدّم اي تنازل طالما ظل الاضراب ساري المفعول. لقد كان «الجيش» الى جانب حملة العنف ينفذ، وبعناد محسوب، حربا نفسية... واذن لا بد من مقاومة محاولاته.

مع استمرار الاضراب عن الطعام وقرب احتمال موت سجين او اكثر من الجوع وقعنا تحت ضغوط كبيرة. فعندما اجتمعت مع المستر هوخي على هامش اجتماع المجلس الاوروبي في لوكسمبورج في الاول من ديسمبر 1980 حثني هوخي على ايجاد صيغة تحفظ ماء الوجه وتسمح للمضربين بوقف صيامهم، مؤكدا في الوقت نفسه قبوله بان الوضع السياسي غير قابل للنقاش. لكنني قلت له ان الحكومة لا تستطيع الاستمرار في تقديم العروض، وليس لدينا جديد نقدمه، كما انني شخصيا لست مقتنعة بأن المضربين قادرون، لا في هذا الوقت ولا لاحقا، على وقف الاضراب حتى لو ارادوا ذلك، ضد ارادة قيادة «الجيش». واكدت له انه ليس لدي مانع من ان نكرر ما قلناه سابقا. ولكن في الوقت نفسه لن يكون هناك مزيد من التنازلات تحت التهديد.

التقينا مرة اخرى بعد اسبوع خلال القمة الانجلو - ايرلندية الثانية في دبلن. الا ان اضرار هذا الاجتماع كانت اكثر من منافعه لانني على غير العادة لم اشارك عن قرب في كتابة البيان الختامي الذي جاء فيه انني والمستر هوخي سنكرس الاجتماع المقبل في لندن لاعطاء «اهمية خاصة لمجمل العلاقات ضمن هذه الجزر». بعدها عقد المستر هوخي مؤتمرا صحافيا اعطى فيه للصحافيين انطباعا بانه جرى تحقيق اختراق في المسألة الدستورية. ولكن، لم يحصل، طبعا، شيء من هذا القبيل، لكن الضرر قد وقع وكان بمثابة التلويح بخرقة حمراء للثور الايرلندي.

كانت الكنيسة ايضا طرفا في التعامل مع الاضراب. وقد قمت شخصيا بشرح الظروف للبابا خلال زيارة لروما في 24 نوفمبر. ولم يكن البابا يتعاطف مع الارهابيين كما اوضح ذلك خلال زيارته للجمهورية الايرلندية في العام الفائت. وبعد ضغوط من الفاتيكان اصدرت الزعامة الكاثوليكية الايرلندية بيانا دعت فيه السجناء لانهاء الاضراب لكنها وفي الوقت نفسه حثت الحكومة على اظهار «المرونة».

واستمر الحديث عن التنازلات والحلول الوسط، بل تزايد مع الاقتراب من نقطة احتمال موت

سجين او سجينين وان كان من الصعب توقع متى ستحدث الوفاة. لكن وفي 18 ديسمبر بدأ احد السجناء يفقد وعيه وتوقف الاضراب فجأة ودون مقدمات. ادعى «الجيش» في وقت لاحق انه اقدم على هذه الخطوة لاننا قدمنا تنازلات، غير ان هذا الادعاء كان باطلا. وكان «الجيش» بادعائه هذا يسعى الى تبرير هزيمته وتشويه سمعتنا ويعد الساحة لمزيد من الاعمال الاحتجاجية عندما لا تتبلور التنازلات المفترضة.

كنت آمل ان يشهد هذا نهاية تكتيك الاضراب وجميع اشكال الاحتجاجات في السجون، ولكن هذا الامل لم يتحقق.

ففي يناير 1981 حاولت وضع حد لهذا «الاحتجاج القذر» ولكن بعد ايام قليلة من نقل السجناء الى زنازين نظيفة عاودوا الكرّة من جديد. ووصلتنا في فبراير معلومات عن امكانية وقوع اضراب آخر عن الطعام. وبالفعل بدأ الاضراب في اول مارس 1981بوبي ساندز زعيم نزلاء «الجيش الجمهوري الايرلندي» في سجن ميز الذي كان ينضم اليه بين الحين والآخر سجناء آخرون. وفي الوقت نفسه انتهى «الاحتجاج القذر» ربما لتركيز الاهتمام على الاضراب الجديد عن الطعام.

كان هذا الاضراب بداية لفترة من المشاكل استطاع «الجيش الجمهوري الايرلندي» فيها احراز تقدم سياسي. فقد فاز ساندز غيابياً بمقعد برلماني عن منطقة فيرماناه وساوث تايرون في الانتخابات الفرعية التكميلية التي اجريت اثر وفاة جمهوري مستقل. اكثر من ذلك اخذ الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي يتقهقر امام الزحف الجمهوري. وكان هذا انعكاسا لا لزيادة في الاستقطاب في الطائفتين، وهو ما كان يطمح به «الجيش» فحسب، بل لقلة فعالية نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي.

وسرت اشاعة اعطاها حتى بعض مستشاريَ بعض المصداقية، تفيد بان «الجيش» يفكر بوقف حملة العنف والارهاب والسعي للوصول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع. وهذا بالطبع كلام لم يقنعني لكنه على اي حال يشير الى مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه دعايتهم.

مايكل فوت، الذي كان في حينها زعيما للمعارضة، حضر لمقابلتي طالبا تقديم تنازلات للمضربين. فاستغربت ان يتخذ مثل هذا الرجل المحترم هذا الموقف. وعبرت له عن رأيي هذا وذكّرته بأن الاوضاع في سجن ميز هي الافضل بين السجون البريطانية، بل افضل من المستوى العام السائد في السجون البريطانية التي تعاني الاكتظاظ. واضفينا منذ فترة قريبة مزيدا من

التحسينات تفوق توصيات الهيئة الاوروبية لحقوق الانسان في العام الماضي. وقلت لفوت انه خصم سهل. واضفت ان ما يريده السجناء الارهابيون فعلا هو الحصول على وضع سياسي خاص بهم، ولكنهم لن يحصلوا عليه.

ومات بوبي ساندز من جراء الاضراب عن الطعام في 5 مايو. وهو التاريخ الذي كان ذا اهمية بالنسبة لي ولم اكن اعرف ذلك في حينه.

فمنذ هذا التاريخ اصبحت على رأس قائمة اغتيالات «الجيش الجمهوري الايرلندي».

اثارت وفاة ساندز الاضطرابات واعمال العنف، خاصة في مدينتي لندنديري وبلفاست وواجهت قوات الامن من جراء ذلك ضغوطا شديدة.

لقد كان من الممكن التعاطف مع ساندز ومع الاخرين الذين ماتوا في الاضراب عن الطعام ولكن ليس مع قضيتهم الاجرامية. وقد فعلنا ما بوسعنا لاقناعهم بالعدول عن اضرابهم. وفعلت الشيء ذاته الكنيسة الكاثوليكية. وان كنت اعتقد ان الكنيسة قد تكون قادرة على ممارسة الضغط فتنجح في ما فشلت فيه. ولذلك ذهبت الى ابعد حد ممكن للاستعانة بمنظمة مرتبطة بالزعامة الكاثوليكية وهي «الهيئة الايرلندية للعدل والسلام» وكلّي امل بان يصغي المضربون اليها. الا ان النتيجة كانت انْ ادانتنا الهيئة لتراجعنا عن تعهدات مزعومة وعدنا بها في المحادثات التي اجريناها معهم.

وحظي هذا الاتهام المزعوم بتأييد جاريت فيتزجيرالد الذي اصبح رئيسا لوزراء جمهورية ايرلندا خلفا لمستر هوخي في مطلع يوليو 1981. وكتبت لرئيس الوزراء الجديد قائلة له بوجوب الا يقاد الى التفكير في ان مشكلة الاضراب قابلة لأي حل سهل يحتاج فقط الى بعض المرونة من جانبنا. وأوضحت ان ما يحاول المحتجون تحقيقه هو نظام يقرر بموجبه السجناء وليس السجانين ما يجب عمله.

والتقيت ايضا بكبير الاساقفة الكاثوليك لجميع ايرلندا الكاردينال اوفي في داونتج ستريت عشية 2 يوليو املا في ان يستخدم نفوذه بحكمة وتعقل.

لم يكن الكاردينال اوفي رجلا سيئا لكنه كان جمهوريا رومانسيا طغت قوميته، على ما يبدو، على واجبه المسيحي الذي يفرض عليه بلا تردد مقاومة الارهاب والقتل.

اذ كان يعتقد ان المضربين عن الطعام لا يفعلون ذلك بموجب اوامر من «الجيش». لكن هذا الكلام لم يقنعني. كما استهان بمطلب السجناء بالحصول على وضع «الفئة الخاصة» وسرعان ما

بان السبب. اذ ابلغني بان ايرلندا الشمالية بكاملها مجرد كذبة من البداية وحتى النهاية. وقال ان فكرة ايرلندا الموحدة هي السبب الرئيسي الذي يضرب من اجله السجناء عن الطعام. ثم سألني: متى ستعترف الحكومة البريطانية بان وجودها في ايرلندا الشمالية هو سبب الخلاف والشقاق، قائلا «ان الحل الوحيد يتمثل بجمع الشعب الايرلندي في ظل حكومة من الايرلنديين سواء في دولة اتحادية (فيدرالية) او موحدة».

فأجبته بأن «ما يدعو اليه لا يمكن ان يصبح سياسة الحكومة البريطانية. لان هذه الفكرة غير مقبولة لدى اغلبية شعب ايرلندا الشمالية».

واضفت ان الحدود امر واقع، واولئك الذين يسعون لتحقيق ايرلندا موحدة لا بد ان يعلموا ان الشيء الذي لا يمكن كسبه بالاقناع لا يمكن كسبه بالعنف.

ورغم الصراحة التي اتسم بها النقاش فإنه كان مفيدا.

في محاولتنا المريرة لانهاء الازمة توقفت عند حد تكريس ممارسة مهينة وخطيرة انا نفسي لا أؤيدها. فقد كان المضربون يتلقون في كل الاوقات ثلاث وجبات يومية كما كانوا يخضعون للعناية الطبية ويتناولون بالطبع الماء. الا انهم عندما فقدوا الوعي اصبح ممكنا ان تصدر اسر المضربين التعليمات للاطباء لتغذيتهم بالحقن. وكنت في داخلي آمل ان تمارس الاسر هذه السلطات اوضع حد للاضراب. واخيرا وبعد وفاة 10 سجناء اعلنت مجموعة من عائلات المضربين انها ستتدخل لانقاذ اولادها من الموت مما اضطر «الجيش» الى وقف الاضراب في 3 اكتوبر.

مع انتهاء الاضراب سمحت بمزيد من التنازلات في مسألة اللباس والعزل عن بقية السجناء وغيرها. ولكن مع ذلك تبقى النتيجة النهائية هزيمة نكراء لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي».

لقد اعاد «الجيش» تنظيم نفسه خلال الاضراب واحرز تقدما في اوساط الطائفة الكاثوليكية. ولجأ الى اعمال اكثر عنفا وعلى نطاق اوسع وخاصة في الاراضي البريطانية.

كان اسوأ هذه الاعمال انفجار قنبلة خارج ثكنات الجيش في منطقة تشلسي (جنوب غرب وسط لندن) في 10 اكتوبر. وقد انفجرت القنبلة في حافلة كانت تقل مجموعة من «الحرس الايرلندي» مما ادى الى مقتل احد المارة وجرح عدد كبير من الجنود. وكانت القنبلة مليئة بالمسامير كي تلحق اكبر قدر ممكن من المعاناة والالم. وتوجهت على الفور الى مكان الحادث، وبذهول شديد اقتلعت مسمارا من جانب الحافلة.

ان من الخطأ وصف الناس القادرين على ارتكاب مثل هذا العمل بـ « الحيوانات » لانه ليس هناك حيوان يمكن ان يرتكب مثل هذه الجريمة.

وزرت الجرحى في مستشفياتهم في لندن وخرجت من عندهم اكثر تصميما على انه لا بد من عزل الارهابيين وحرمانهم من الدعم والحاق الهزيمة بهم.

التعامل مع الجمهورية الايرلندية

بعدما تجاوز جاريت فيتزجيرالد مرحلة العزف على وتر الرأي العام الايرلندي على حساب العلاقة مع الحكومة البريطانية صارت تعاملاتنا ودية... ويحكم على وديتها رد فعل « الاتحاديين » على الاتفاق الذي توصلنا اليه بعد قمة نوفمبر 1981 بشأن اقامة « مؤتمر الوزراء الانجلو - ايرلندي » الذي استمر فعليا بشكل الاتصالات الموجودة اصلا على مستوى الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين تحت اسم جديد.

فيتزجيرالد كان يفخر بانه مثقف عالمي، الا انه لم يكن لديه متسع من الوقت للأساطير الايرلندية الجمهورية. وكان بوده لو يستطيع علمنة الدستور الايرلندي والدولة الايرلندية من اجل - الى جانب اعتبارات اخرى - جذب الشمال الى ايرلندا موحدة. ولكنه لسوء الحظ كغيره من الليبراليين المعاصرين يبالغ في تثمين قدرته على اقناع زملائه وابناء جلدته.

لقد كان رجلا كثير الكلام كما كان هوخي قليله. وكان، وراء قناع الحنكة وثراء الشخصية، اكثر حساسية من مواقف الازدراء، واكثر من هوخي ميلا لتضخيم القضايا التافهة.

كان من الصعب معرفة رد فعل جاريت فيتزجيرالد على المقترحات التي قدمناها في ربيع 1982 لنقل « مركزية » السلطة الى جمعية ايرلندية شمالية. لكن دوامة السياسات الايرلندية كانت في ذاك الوقت قد اعادت تشارلز هوخي الى الحكم. وفترت الى حد الصقيع العلاقات الانجلو - ايرلندية وأدان رئيس الوزراء الايرلندي الجديد مقترحاتنا بشأن مركزية السلطة واعتبرها غير صالحة. وانضم اليه الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي (في ايرلندا الشمالية - المترجم). لكن الشيء الذي اثار حنقي هو موقف الحكومة الايرلندية ابان حرب الفولكلاندز التي تطرقت اليه سابقا.

كان جيم برايور الذي خلف همفري اتكينز وزيراً لشؤون ايرلندا الشمالية، قبيل الاضراب

الثاني عن الطعام، اكثر تحمسا وتفاؤلا مني ازاء المقترحات التي قدمناها في « كتابنا الابيض » .
واما سكرتيري البرلماني الخاص ايان جاو فقد كان ضد الفكرة بكاملها وكنت اشاطره بعض تحفظاته عليها . وهكذا اضفيت بعض التغييرات على « الكتاب الابيض » قبل نشره لاسقاط الفصل الذي يخص العلاقات مع الجمهورية الايرلندية وذلك لتخفيف معارضة « الاتحاديين » .
ورغم ان الحزب الاتحادي الديمقراطي (DUP) الذي يتزعمه ايان بيزلي وافق على المقترحات فانها تعرضت لانتقادات العديد من دعاة « التكامل » مع بريطانيا في « الحزب الاتحادي الرسمي » . وصوت 20 نائبا محافظا ضد المشروع عندما طرح على التصويت في مجلس العموم في مايو واستقال 3 مسؤولين من الحكومة .

اذا كان هدف « الكتاب الابيض » تعزيز المعتدلين في الجانب الكاثوليكي ، فالواقع انه لم يترك ذلك الاثر . ففي الانتخابات التي جرت في شهر اكتوبر من نفس العام ، لعضوية الجمعية الوطنية في ايرلندا الشمالية ، فاز « شين فين » (الجناح السياسي لـ« الجيش الجمهوري الايرلندي ») بـ10% من الاصوات اي ما يزيد عن نصف اصوات الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي . واللوم في ذلك بالطبع يلقى على تكتيكات هذا الحزب ومواقفه السلبية التي تمثلت باصرار اعضائه على رفض احتلال مقاعدهم في الجمعية عند افتتاحها في الشهر التالي . وتميزت الحملة نفسها بزيادة حادة في اعمال القتل الطائفي .

واستمرت عمليات « الجيش الجمهوري الايرلندي » في بريطانيا .

ففي صباح 20 يوليو 1982 وبينما كنت ارأس اجتماعاً للجنة « إي » (E) في غرفة مجلس الوزراء سمعت (كما شعرت) الصوت الذي لا يمكن ان يخطأ وهو صوت انفجار قنبلة على مسافة بعيدة . وعلى الفور طلبت التحقيق وتابعت الاجتماع .

وبمرور ساعات الصباح وعندما القيت نظرة من النافذة وجدت ان الجنود لم يحضروا على احصنتهم كما كانوا يفعلون كل يوم . وعندما تواردت الانباء كانت اسوأ بكثير مما توقعت .

اذ وقع انفجاران واحد تلو الآخر مع مسافة زمنية تفصل بينهما مدتها ساعتان في « هايدبارك » وحديقة « ريجينتس بارك » العامة . وكان ضحايا الانفجار الاول من الفرسان الملكيين واما ضحايا الانفجار الثاني فكانوا من اعضاء الفرقة الموسيقية التابعة لـ « ذوي السترة الخضراء الملكيين » . واسفر الانفجاران عن مقتل 8 اشخاص وجرح 53 آخرين . وكانت المذبحة بشعة حقاً ، سمعت تفاصيلها من بعض الضحايا الذين زرتهم في مستشفياتهم في اليوم التالي .

عودة فيتزجيرالد الى الحكم في ديسمبر 1982 زودتنا بفرصة لتحسين مناخ العلاقات الانجلو ـ ايرلندية من خلال الضغط على «الجنوب» (اي جمهورية ايرلندا ـ المترجم) لمزيد من النشاط والتحرك على الصعيد الامني. ورغم ذلك كان القلق يساورني ازاء السماح للايرلنديين بتحديد السرعة التي سيكون عليها التحرك. فتفهّم الدكتور فيتزجيرالد لحساسيات «الاتحاديين» لم يكن افضل من تفهم المستر هوخي. كما كانت قد تولدت عندي خبرة طويلة في الآمال المضخمة التي يبنيها «الاتحاديون» و«القوميون» على اقل التعهدات بالتعاون الانجلو ـ ايرلندي.

التقيت بالدكتور فيتزجيرالد على هامش اجتماع المجلس الاوروبي الذي عقد في شتوتجارت بالمانيا في يونيو 1983، وشاطرته مخاوفه من ان «شين فين» يكسب الشعبية على حساب الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي. ولكن مهما يكن من امر يبقى ساسة هذا الحزب القليلو الالمعية، على الاقل منذ رحيل جيري فيت المشهور بشجاعته، الممثلين الرئيسيين للاقلية كما انهم البديل لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي» ولا بد من ارضائهم.

ولكن لم يتقدم الدكتور فيتزجيرالد بأي مقترحات لاقناع الحزب بالمشاركة في جمعية ايرلندا الشمالية التي ما كان سيكون لها اي قيمة من غير مشاركتهم، الا انه مارس الضغط عليَ كي اوافق على اجراء المحادثات بين مسؤولي الطرفين حول التعاون المستقبلي.

ومع انني لم اكن مقتنعة بوجود شيء يستحق الاجتماع فقد قبلت اقتراحه. واصبح روبرت آرمستورنغ رئيس جهاز الخدمة المدنية وأمين مجلس الوزراء، ونظيره الايرلندي قناتي الاتصال الرئيسيتين. خلال فصلي الصيف والخريف من عام 1983تلقيت عددا من الاتصالات من المسؤولين الايرلنديين لم تكن منسجمة بعضها مع بعض كما لم تكن واضحة المحتوى. واعطاني ذلك صورة ان حكومة الدكتور فيتزجيرالد لا تتحدث بلسان واحد. وفي اوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الوضوح بدا افرادها وكأنهم يعرضون تعديل البندين 2 و3 من الدستور الايرلندي اللذين تدعي الجمهورية من خلالهما السيادة على ايرلندا الشمالية.

واصبحنا اكثر شكاً بقدراتهم على تحقيق ذلك لان اجراء تعديل على الدستور يحتاج الى استفتاء، كما انه قد يشق الحكومة.

اضافة الى ذلك فاننا نشك في ما يقال عن الموقف المساعد من الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي (SDLP).

وعلى الصعيد الامني كان الايرلنديون يعرضون تعاونا افضل لكنهم في الوقت نفسه يطالبون

بدور مباشر للشرطة الايرلندية «الجاردا» وربما الجيش الايرلندي في ايرلندا الشمالية. كما يطالبون بتدخل جنوبي في المحاكم الشمالية. وطالبوا مرة اخرى بنقل مركزية السلطة. وفي تطور يثير الدهشة ابدوا استعدادا لاعادة النظر في العودة الى حكم الاغلبية.

معظم هذه الافكار كانت مستحيلة التطبيق، لانها تنطوي على نوع السيادة المشتركة على ايرلندا الشمالية. والاهم من ذلك انني لا احب هذا النوع من المقايضة في المسائل الامنية. فبالنسبة لي فان القبول بالتعاون الكامل في القبض على المجرمين خطأ الا ان الجانب الايرلندي لم ينظر اليها من هذا المنظار.

سمحت باستمرار المحادثات بين الطرفين، اذ لم انس الخطر السياسي من جراء تبني موقف سلبي ازاء اي مقترحات جديدة. وهذا في المقابل يعني انني وضمن حدود معينة لا بد ان اتعامل بجدية مع ما يسمى «منبر ايرلندا الجديدة» الذي تشكل في الاساس كسبيل لمساعدة الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي في الانتخابات العامة لعام 1983. لكن جاريت فيتزجيرالد كان يستخدم هذا المنبر كلوحة تجارب «لأفكار» حول مستقبل ايرلندا الشمالية.

ولكن بما ان الاحزاب «الاتحادية» لم تشارك فيه فان ما سيسفر عنه في النهاية كان يصب في هوّة «ايرلندا موحدة».

من جانبي كنت حذرة من ان هذا التجمع من «القوميين» في الشمال والجنوب قد يجتذب الاحترام الدولي للتحرك من اجل اضعاف «الاتحاد».

لهذا السبب كنت حذرة منهم.

خلفية الاتفاق الأنجلو-ايرلندي 1983-1985

اجتمعت في قمتنا الثنائية الثانية مع جاريت فيتزجيرالد صباح يوم الاثنين 7 نوفمبر 1983 في تشيكرز. دار في هذا الاجتماع نقاش مفيد غير ان المشكلة مع الايرلنديين انهم يجدون دوما صعوبة في فهم ان السيادة المشتركة التي يطالبون بها لا تشكل بالنسبة لنا بداية على الاطلاق. وفور مغادرة الوفد الايرلندي عقدت اجتماعا آخر مع وزراء ومسؤولين، اذ شعرت باننا بحاجة لكي نضع مقترحات خاصة بنا. وعلى هذا الاساس طلبت من روبرت ارمسترونغ وضع وثيقة اولية تحدد فيها الخيارات. وشددت بشكل خاص على الحاجة التامة للسرية لان

تسرب اي خبر سيقضي على اي احتمالات لطرح مبادرة جديدة. وكان هذا الاجتماع من جانبنا نواة «الاتفاق الانجلو - ايرلندي».

ومرة اخرى كانت الحاجة واضحة للمساعدة الايرلندية في المسألة الامنية وذلك بعد اقدام «جيش التحرير الوطني الايرلندي» (INLA) - (وهو تنظيم جمهوري متشدد اكثر من «الجيش الجمهوري الايرلندي» - المترجم) في 20 نوفمبر على قتل مصلين في قاعة «بينتاكوستال جوسبيل هول» في داركلي بمقاطعة آرماه.

ورغم الكلمات المنمقة التي كنت اسمعها من الحكومة الايرلندية حول الحاجة لالحاق الهزيمة بالارهاب، رفض وزير العدل الايرلندي الاجتماع بجيم برايور لاعادة النظر في التعاون الامني كما رفض رئيس الشرطة الاجتماع برئيس جهاز «شرطة آلستر الملكية» (RUC).

وعاود «الجيش الجمهوري الايرلندي» اعتداءاته في بريطانيا يوم 17 ديسمبر. فبينما كنت احضر حفلا غنائيا بمناسبة الميلاد في «رويال فيستيفال هول» تلقيت مكالمة هاتفية تخبرني بنبأ انفجار سيارة مفخخة خارج متجر هارودز الشهير. وفي اول فرصة غادرت الحفل متوجهة الى مسرح العملية. ومع وصولي الى هناك كان معظم الضحايا قد نقل الى المستشفيات لكني لن انسى ما حييت مشهد جثة متفحمة لفتاة مراهقة ملقاة في نفس المكان الذي وقع فيه الانفجار.

كان هذا الاعتداء عنيفا ووحشيا حتى قياسا بمستوى عمليات «الجيش الجمهوري الايرلندي». وقتل فيه 5 اشخاص بينهم رجل شرطة. ولعل مقتل مواطن امريكي في هذا الاعتداء يظهر للمتعاطفين الامريكيين مع «الجيش» الوجه الحقيقي للارهاب الايرلندي.

تفجير هارودز لم يكن يهدف الى تهديد الحكومة وتخويفها فحسب، بل الشعب البريطاني باكمله. لقد اختار «الجيش الجمهوري الايرلندي» اشهر متاجر بريطانيا في وقت تكتظ فيه شوارع لندن بالمتسوقين احتفالا بالميلاد. وكان هناك احساس غريزي - كرد فعل على الهجوم - تمثل بعودة الحياة التجارية الى طبيعتها. وكان دنيس (ثاتشر) من بين الذين تسوقوا في هارودز يوم الاثنين (اي اول يوم فُتح فيه المتجر بعد الحادث).

بعد يومين من الانفجار علمت ان مجلس الوزراء الايرلندي سيجتمع في اليوم التالي للنظر في فرض الحظر على «شين فين» جنوبي الحدود. وعلى الفور دعيت الى اجتماع للوزراء لبحث رد فعلنا. والواضح انه اذا كان الايرلنديون قد اقدموا على مثل هذه الخطوة، فالاولى بنا ان نحذو حذوهم. لكن استنتاجاتنا الاولية اوصلتنا الى ان الحظر على «شين فين» لن يؤثر بشكل

مباشر على القتال ضد الارهاب الايرلندي في بريطانيا وربما يقود الى مزيد من الاضطرابات واعمال العنف في ايرلندا. واما مجلس الوزراء الايرلندي فقد قرر في النهاية صرف النظر عن مثل هذه الخطوة.

عشية الميلاد قمت بزيارة الى الاقليم حيث اجتمعت مع افراد قوات الامن والرأي العام. والتف حولي الناس مهنئين في الشارع الرئيسي في مدينة بانجور وهي مدينة ساحلية في مقاطعة داون. وخلال هذه الزيارة اضفت مزيدا من القطع الى مجموعتي المتزايدة باطراد من الكريستال التايروني بينما اشترى دنيس ربطة عنق جديدة.

مع نهاية العام بدا احتمال اجراء مفاوضات امراً معقولاً. ولكن المسألة الامنية كانت الاختبار القاسي بالنسبة لي.

هذا لا يعني ان الصورة الامنية كانت سيئة للغاية. اذ سبق ان خصصت الحكومة الايرلندية موارد هامة للمسألة الامنية - ما خصصته للشخص الواحد في هذه المسألة يزيد عما خصصته بريطانيا - اضف الى ذلك ان التعاون بين لندن ودبلن كان جيدا. لكن بقيت المشكلة الحقيقية في التعاون عبر الحدود بين الشرطة الايرلندية الجنوبية «الجاردا» والشمالية جهاز «شرطة آلستر الملكية». فرغم الجهود التي كنا نبذلها للمساعدة في تدريب الشرطة الايرلندية فان طرق استخدامها واستغلالها للمعلومات ظلت غير مرضية. وزادت هذه العيوب سوءا لانعدام الثقة الشخصية بين مسؤولي جهازي الشرطة. لقد كانت الرغبة موجودة لحل هذه المشاكل لكن بعض هذه الحلول تطلب من الايرلنديين نشر المزيد من قواتهم على الحدود واما الموارد الاخرى فهي مسألة ارادة سياسية.

وبدا ان الحل الافضل كان يكمن في الاتفاق الانجلو - ايرلندي الذي يمكن ان يعترف علنيا بمصلحة جمهورية ايرلندا واهتمامها بشؤون الشمال، وفي الوقت نفسه يبقي صناعة القرار بعيدا عن يدها. وهذا ما صممت على تحقيقه.

خلال شهري يناير وفبراير من عام 1984 عقدت اجتماعات لدراسة الخيارات. وكان الايرلنديون من جانبهم حريصين على متابعة امكانيات المشاركة في الحراسة وحتى في المحاكم المشتركة (قضاة بريطانيون وايرلنديون يجلسون على نفس المنصة) الا انني تحفظت على هاتين النقطتين. وزاد هذا التحفظ مع مرور الوقت، لان الفكرة التي يؤيدها الدكتور فيتزجيرالد، وهي ان تتولى الشرطة الجنوبية حراسة المناطق الكاثوليكية في غرب بلفاست، بدت فكرة غير عملية

لا لانها ستغضب «الاتحاديين» فحسب بل لان رجال الشرطة الايرلندية «الجاردا» انفسهم قد يتعرضون للقتل على ايدي «الجيش الجمهوري الايرلندي» في هذه المناطق.

واما في ما يتعلق بالمحاكم المشتركة فان ذلك كان من شأنه ان يلقي بظلال الشك على مجمل ادارة القضاء في الاقليم. اذ سيكون لقرارات الاغلبية في قضايا الارهابيين التي تنظر فيها محاكم مشتركة، مفعول الكارثة. كما ان الشيء ذاته وان يكن بصورة اقل ينطبق على اقتراح «محاكم ذات الثلاثة قضاة» في آلستر، وهو خيار آخر من الخيارات التي يفضلها الايرلنديون.

وقررنا التقدم باقتراحاتنا الخاصة في بداية شهر مارس. فسافر روبرت ارمسترونغ الى دبلن حيث قدم مقترحاتنا شفهيا. ولم يجر تبادل الاوراق في هذا الشأن الا بعد قطع شوط طويل في المحادثات. وكانت فكرتنا الرئيسية تدور حول تشكيل «هيئة امنية مشتركة» لوضع مقترحات ربما تضم اجراءات الحراسة المشتركة في المنطقة الحدودية - لأن مسألة التبادل الامني كانت في غاية الاهمية بالنسبة لنا. وابدينا ايضا استعداداً للنظر في اجراءات اخرى بالنسبة لقانون الجرائم والحكومة المحلية في ايرلندا الشمالية.

وجاء الرد الايرلندي سريعا برفض فكرة المنطقة الامنية لكنهم في الوقت نفسه شجعوا مزيدا من المحادثات. وقدموا في مايو مقترحات مضادة ترتكز على فكرة «السيادة المشتركة» وان حاولوا التحايل على معارضتنا الاساسية باستخدام عبارة «سلطة مشتركة». لكنني لم اكن على الاطلاق مستعدة لتقديم اي تنازل في هذه المسألة. ومع ذلك فوّضت ارمسترونغ في نهاية الشهر بالعمل على تطوير فكرة الدور الاستشاري للجمهورية في ايرلندا الشمالية. وطالبت ايضا بوضع دراسة باسلوب مختلف جدا حول المشكلة تضم مسائل مثل اعادة رسم الحدود مع الجمهورية التي ما زالت مرسومة وفق الخطوط الايرلندية القديمة. اذ كنت اشعر بانه قد يمكن تحقيق مكاسب سياسية وامنية عبر التخلص من بعض الحدود الشاذة في حال فشل المحادثات.

وحصل تطور مهم خلال فصل الصيف. اذ طرح الايرلنديون ولأول مرة بمثل هذا الوضوح فكرة تعديل البندين 2 و3 من دستورهم لينصا على ان «الوحدة الايرلندية هي طموح» بدلا من حق قانوني. وكان هذا التطور مغريا بالنسبة لي لأنه قد يشكل عاملا مطمئنا لـ«الاتحاديين». غير انه اتضح ان الايرلنديين يتوقعون مقابل ذلك تنازلات كبيرة من جانبنا وهذا اضافة الى شكوكي في قدرتهم على كسب الاصوات اللازمة للتعديل عبر استفتاء عام.

وفي الحصيلة النهائية شعرت بتشاؤم وازدادت شكوكي. وفوق ذلك كانوا يحاولون الذهاب

بعيدا وبسرعة فائقة وما زالوا يطمحون بالسلطة المشتركة (هذا بالطبع سبب التفسيرات اللاحقة المتناقضة لمواقفنا من بنود الاتفاق الانجلو - ايرلندي) وقد اوضحت ذلك بقوة للدكتور جاريت فيتزجيرالد عندما التقيت به في 10 داوننج ستريت في سبتمبر.

استقال جيم برايور من منصبه كوزير لشؤون ايرلندا الشمالية في سبتمبر 1984 ليصبح رئيس مجلس ادارة شركة «جي. إي. سي» (GEC) وخلفه في هذا المنصب دوجلاس هيرد الذي كان من كبار موظفي السلك الخارجي وسكرتيرا سياسيا لتيد هيث (ادوارد هيث رئيس الحكومة المحافظ السابق في 10 داوننج ستريت - المترجم) وهو ايضا روائي وسياسي موهوب. وقد ابدى دوجلاس هيرد استعدادا للعمل في المناخ الآيديولوجي الجديد في الحكومة خلفا لبرايور. وبعد مضي فترة قصيرة وسعت دائرة المشاركين من جانبنا في المحادثات لتشمل مسؤولين كباراً في وزارة شؤون ايرلندا الشمالية. وعقدنا اجتماعا لوكلاء الوزارة والمسؤولين في اوائل اكتوبرً ناقشنا فيه حجم المعارضة الاتحادية المتوقعة، كما ناقشنا بشكل خاص وضع التعديلات التي يريد الايرلنديون اجراءها على البندين 2 و3. وبلغت في الاجتماع بأن عبارة «طموح للوحدة» لا تقل في معناها بالنسبة لـ«الاتحاديين» عن عبارة الحق القانوني، لذلك من المستبعد ان تغير هذه التعديلات من موقفهم المعارض.

في هذا الوقت فجَر «الجيش الجمهوري الايرلندي» فندق «جراند» في برايتون. فرفضت اذ ذاك الظهور، وكأنني ارغمت على الذهاب صاغرة الى مائدة المفاوضات. واكد حادث التفجير احساسي بانه لا بد من التحرك ببطء. كما ساورتني مخاوف من ان هذه الخطوة قد تكون اول حلقة من سلسلة طويلة من شأنها ان تسمم الجو الى حد يصبح فيه التوصل الى اتفاق امرا مستحيلا.

خلال ما تبقى من شهر اكتوبر ومطلع شهر نوفمبر ازددنا تشددا في موقفنا التفاوضي. اذ اوضح دوجلاس هيرد وروبرت آندرو (السكرتير الدائم لوزارة شؤون ايرلندا الشمالية) للايرلنديين خلال زيارة لدبلن، اننا غير مقتنعين بان التوصل الى صفقة طموحة تشمل تعديل البندين 2و3 امر ممكن. وبدا لي ان الفشل بات قاب قوسين او ادنى.

وفي يوم الاربعاء 14 نوفمبر 1984 عقدت اجتماعاً للوزراء والمسؤولين لمراجعة الموقف قبل لقائي بجاريت فيتزجيرالد في قمتنا الانجلو - ايرلندية العادية المقررة في الاسبوع التالي. كنت قلقة من افتقار المقترحات الايرلندية للواقعية. لذا قررت بيني وبين نفسي انه في الوقت الذي

سأذهب فيه الى القمة ولدي الاستعداد لاحراز تقدم بشأن التعاون فانني سأخلصه وبوضوح من وهم امكانية اقامة سلطة مشتركة.

وعندما اجتمعت بالدكتور فيتزجيرالد في تشيكرز يومي الاحد والاثنين 18و19 نوفمبر حاولت تنفيذ قراري بان ابديت استعداداً لقبول مشروع «هيئة امنية مشتركة»، (الا ان المسائل الامنية العملياتية في ايرلندا الشمالية تبقى في ايدينا). لكن الدكتور فيتزجيرالد ظل يتحدث عن حاجة الاقلية «لأناس من ابنائها تسهر على راحتها» كما ظل يجادل في مسألة اقتسام السلطة في جمعية ايرلندا الشمالية كشرط مسبق لمشاركة الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي في هذه الجمعية. لكن هذا الشرط كان غير واقعي آخذاً بعين الاعتبار مواقف «الاتحاديين». وكما تبين كان الخلاف حادا في موضوع السلطة المشتركة لكننا اتفقنا في النهاية على ضرورة استمرار المحادثات على مستوى كبار الموظفين الحكوميين.

في المؤتمر الصحافي الذي عقدته بعد الاجتماع سئلت عن الاستنتاجات التي توصل اليه «منبر ايرلندا الجديدة» الذي اصدر تقريرا في وقت لاحق من العام حدد فيه 3 خيارات للحكومة المستقبلية لايرلندا وهي: الوحدة او الكونفدرالية او السلطة المشتركة. وتطرقت الى هذه الخيارات ورفضتها الواحد تلو الآخر. وتبين لي انه لا فائدة تذكر من التظاهر بأن هذه الخيارات مقبولة وهي في واقع الامر غير مقبولة لنا. وانفجرت موجة الغضب الايرلندي ضد داونتج ستريت. وهاجمني الدكتور فيتزجيرالد في خطاب خاص القاه امام ممثلي حزبه في البرلمان. ويقال انه وصف تعليقي بانه «هجوم غير مبرر».

وحذر وزير العدل الايرلندي سفيرنا من ان الازمة الحالية في العلاقات تهدد بزيادة تعاطف الرأي العام الايرلندي مع «الجيش الجمهوري الايرلندي» واضعاف قدرة الحكومة الايرلندية على مواجهة الارهاب.

لهذا كانت مفاجأتي كبيرة عندما علمت ان رئيس الوزراء الايرلندي طلب عقد اجتماع خاص اثناء وجودي في قلعة دبلن في مطلع ديسمبر لحضور اجتماع المجلس الاوروبي. ووافقت على الاجتماع الذي تبادلنا فيه نقاشا مختصرا واكد فيه جاريت فيتزجيرالد الحاجة الى الحرص في ما يقال والاخذ بعين الاعتبار الحساسيات الناجمة عن 800 سنة من سوء التفاهم.

استمر الحوار مع الايرلنديين خلال النصف الاول من 1985. ووافقوا في يناير على النظر بشكل تفصيلي في اتفاق يرتكز على المسودة البريطانية التي تقوم على اساس فكرة التشاور

بدلا من السلطات المشتركة التي يطالبون بها. لكن الجانب الايرلندي سرّب معلومات كثيرة عن مقترحات حول المحاكم والحراسة المشتركة مما زاد من قلة ثقة «الاتحاديين».

خلال نقاشاتنا مع الايرلنديين حول تشكيل هيئة انجلو - ايرلندية مشتركة كاطار للتشاور حصلت سلسلة من حالات سوء الفهم والخلافات. ورغم ان فكرة تعديل البندين 2 و3 كانت قد اصبحت خارج جدول العمل فإننا ضغطنا عليهم من اجل اعلان ثابت وواضح يلزمهم بمبدأ ان التوحيد لا يأتي الا بموافقة الاغلبية في ايرلندا الشمالية، وكنا نأمل في ان يكون مثل هذا الاعلان عاملا مطمئنا لـ«الاتحاديين».

الايرلنديون من جانبهم كانوا يريدون دورا اكبر مما نحن مستعدون لاعطائه للهيئة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية في الشمال. وفي الوقت نفسه لم تصبح المكاسب التي نطمح بها اكثر وضوحا. ووجدت نفسي اخفف باستمرار من الالتزامات التي تقدمها مسودة مقترحاتنا فما بالك بقبول المقترحات المنطلقة من دبلن.

واقتنعت في النهاية بانه لا بد ان نترك لانفسنا خط رجعة في حال سارت الامور باتجاه غير مقبول. لذلك اصررت في مطلع يونيو على ان يشمل «الاتفاق الانجلو - ايرلندي» آلية للمرجعية في ما واصلت مقاومتي للضغوط الايرلندية لإنشاء محاكم مشتركة وكذلك مطالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي لاجراء تغييرات راديكالية في «الفوج الدفاعي لآلستر» (UDR) وجهاز «شرطة آلستر الملكية».

عندما التقيت بالدكتور فيتزجيرالد في اجتماع المجلس الاوروبي في ميلانو بايطاليا صباح السبت 29 يونيو 1985 ابلغني باستعداد الحكومة الايرلندية للاعلان ان تغيير وضع ايرلندا الشمالية لا يمكن ان يتم دون موافقة غالبية الشعب وكذلك استعداد الحكومة للاعتراف بان هذه الموافقة حاليا غير موجودة. كذلك ابدى استعدادا لقبول ارسال قوة مهمات خاصة الى الجانب الجنوبي من الحدود لتعزيز الامن هناك. واضافة الى ذلك ابدى استعدادا ايضا لان تصادق ايرلندا على «الميثاق الاوروبي لقمع الارهاب» (ECST) الا انه في الوقت نفسه واصل مطالبته بالمحاكم المشتركة واجراء تعديلات على «الفوج الدفاعي» و«شرطة آلستر الملكية» من اجل بناء جسور الثقة لا كجزء من الاتفاق نفسه. ثم اضاف اقتراحا آخر وهو مراجعة احكام السجناء من الارهابيين في حال توقف الاعمال الارهابية.

وبقي السؤال المطروح هو ما اذا كان بمقدور الدكتور فيتزجيرالد تنفيذ وعوده. ولكن على

اي حال ظلت المطالب غير واقعية كما اوضحت له. اذ لم يكن بوسعي ان اوافق على اكثر من المحاكم المشتركة، حتى مع ذلك امتنعت عن اعطاء اي وعود بأن هذه المحاكم ستقام. واما بالنسبة لمراجعة احكام السجناء فكانت مسألة غير قابلة للنقاش. وهو من جانبه لم يضغط في هذا الاتجاه. وحذرت الدكتور فيتزجيرالد من ان الاعلان عن اجراءات بشأن الحراسة في نفس وقت الاعلان عن «الاتفاق الانجلو - ايرلندي» سيثير ضده ردود افعال حادة من جانب «الاتحاديين» مما قد يقضي على كل شيء حققناه.

عندئذ شعرت بان الدكتور فيتزجيرالد اصبح متضايقا جدا. وقال انه ما لم يمكن تحويل الاقلية في ايرلندا الشمالية ضد «الجيش الجمهوري الايرلندي» فان «شين فين» ستكون له اليد العليا في الشمال مما قد يؤدي الى حرب اهلية تتورط فيها الجمهورية ايضا. تزيدها اشتعالا ملايين العقيد القذافي، فقد كان مبالغا في الامر الى حد تسخيفه.

فقلت له انا بالطبع اشاطرك الرأي بضرورة منع وقوع ايرلندا في ايدي قوات معادية واستبدادية لكن هذا الكلام ليس كافيا لاتخاذ خطوات من شأنها استثارة «الاتحاديين» وخلق مشاكل نحن بغنى عنها.

رغم هذه المواقف المتباينة شعرت مع نهاية الاجتماع باننا في طريقنا نحو الاتفاق، ورغم بعض النقاط التي ما زالت عالقة، ناقشت مع الدكتور فيتزجيرالد موعد وتاريخ احتفال التوقيع. وادركت ايضا ان تقدما احرز على صعيد المحادثات الرسمية. لذا كانت هناك مبررات جيدة للاعتقاد بانه بات ممكنا التوصل الى نتيجة جيدة.

«الاتفاق الانجلو-ايرلندي» وردود الفعل عليه 1985-1987

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الجمعة 15 نوفمبر وقعت مع جاريت فيتزجيرالد «الاتفاق الانجلو - ايرلندي» في قلعة هيلزبرة في ايرلندا الشمالية.

لم يكن الاتفاق مثاليا من وجهة نظر الطرفين.

اذ يؤكد البند الاول من الاتفاق ان اي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية يجب ان يتم بموافقة غالبية الشعب الايرلندي الشمالي. ويعترف هذا البند ايضا بان الغالبية الآن لا تريد اجراء اي تغيير في وضع الاقليم.

كنت مقتنعة جدا بان هذا التنازل الكبير من جانب الايرلنديين سيبعث الطمأنينة في نفوس «الاتحاديين» ويزيل خوفهم على «الاتحاد». كما كنت اعتقد ان مواقفي المعروفة من الارهاب الايرلندي ستكون عاملا للثقة بنواياي. لكنني كنت مخطئة في اعتقادي. وفي نفس الوقت اساء «الاتحاديون» الحساب. فتكتيكاتهم المعارضة للاتفاق مثل الاضراب العام والتهديد بالعصيان المدني، زادت من سوء الوضع الامني واضعفت موقف «الاتحاديين» امام بقية الشعب البريطاني.

اما على صعيد آخر فقد سمح الاتفاق للحكومة الايرلندية بان تطرح وجهات نظرها ومقترحاتها في قضايا عديدة من بينها الامن في ايرلندا الشمالية. الا اننا اوضحنا لهم انه لن يكون هناك اي تنازل عن سيادة المملكة المتحدة، وكنا نحن، وليس الايرلنديين، الذين نصنع القرارات. ولم نلتزم بعمل شيء اكثر من التفكير في مسألة تشكيل المحاكم المشتركة. واذا تقررت اللامركزية، التي الزمنا الاتفاق بالعمل من أجلها، فان المجالات السياسية التي ستشهد تطبيق اللامركزية ستسحب من ايدي المؤتمر الوزاري الانجلو - ايرلندي.

لقد ابدى الدكتور فيتزجيرالد شجاعة بقبول ذلك في المؤتمر الصحافي الذي أعقب التوقيع الذي اعلن فيه رغبة حكومته في الانضمام الى «الميثاق الاوروبي لقمع الارهاب». وضم الاتفاق ايضا بندا ينص على ان الاتفاق خاضع للمراجعة في نهاية العام الثالث او في حال طلب ذلك من اي من الحكومتين.

وهكذا بات التحدي الحقيقي الآن يتمثل في ما اذا كان الاتفاق سينعكس ايجابيا على الاوضاع الامنية في الاقليم. فالمعارضة القوية من جانب «الاتحاديين» ستشكل عقبة كبيرة. وخلافا لما كان متوقعا فان ردود الافعال الدولية - وخاصة الامريكية - كانت مؤيدة للاتفاق. ولكن الامر الاهم هو اننا كنا نأمل في موقف اكثر ايجابية وتعاونا من الحكومة الايرلندية وقوات الامن والمحاكم. ولو حققنا ذلك فسيتكلل الاتفاق بالنجاح. ولكن لم يكن امامنا في تلك الفترة سوى التريث وانتظار النتائج.

الشخص الوحيد الذي لم ينتظر وقرر الاستقالة هو ايان جاو، الذي فشلت محاولتي لاثنائه عن استقالته من منصبه كوزير دولة في وزارة المالية. وكانت استقالته ضربة شخصية لي رغم انني كنت سعيدة بأن علاقات الصداقة الاسرية بيننا لم تتأثر من جراء ذلك. لقد كان ايان واحدا من القلائل في حكومتي الذين استقالوا بناء على مواقف مبدئية، واحترمته على قراره بقدر ما اختلفت معه حياله.

في نهاية العام شعرت بقلق من جراء رد فعل «الاتحاديين» الذي كان اسوأ مما توقعت. وكان ايان بيزلي من بين الزعماء الشرعيين الذين قادوا الحملة الجماهيرية ضد الاتفاق. والامر المقلق اكثر هو حقيقة ان شخصيات شريرة واكثر تشددا كانت تقف وراء بيزلي والزعماء الآخرين... شخصيات مستعدة للجوء الى اعمال العنف.

وكما قلت للدكتور فيتزجيرالد عندما التقيته صبيحة 3 ديسمبر في لوكسمبورج، انه لأمر في غاية الاهمية ان تظهر النتائج العملية للاتفاق خاصة في ما يخص التعاون الامني وانضمام ايرلندا الى «الميثاق الاوروبي لقمع الارهاب» وكذلك الموقف التعاوني من جانب الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي ازاء موضوع اللامركزية. ولكن في حينه، كما في وقت لاحق، بدا لي انه عاجز عن ادراك مدى اهمية الظفر بدعم، او على الاقل قبول، الاغلبية «الاتحادية».

قبيل التوقيع على الاتفاق كان توم كينج قد تسلم وزارة شؤون ايرلندا الشمالية. وكانت لدى توم في البداية شكوك كبيرة ازاء قيمة الاتفاق ـ فقد كتب في غضون اسابيع من تسلمه منصبه الجديد يقول ان ميزان القوى في الاتفاق يميل وبقوة نحو الايرلنديين ـ لكنه عاد وتراجع عن هذا الموقف واصبح اكثر حماسة للاتفاق.

واتفقنا على تركيز الاولوية السياسية على كسب تأييد بعض الزعماء «الاتحاديين» على الاقل، وكذلك الرأي العام «الاتحادي» الاوسع، الذي شعرت بانه اكثر تفهما لما كنا نحاول تحقيقه. ولم يكن يساورني شك في ان الناس الذين استقبلوني خلال زيارتي لايرلندا الشمالية لا يمكن ان يشككوا بالتزامي بامنهم وسلامتهم وحريتهم. وفعلا تأكد لي ذلك عندما دعوت الى الغداء يوم الاربعاء في 5 فبراير 1986 عددا من غير الحزبيين (رجال اعمال وحرفيين) من طائفة الاغلبية، الذين كانت وجهات نظرهم تتلخص في ان مصدر القلق الحقيقي للعديد من الناس في ايرلندا الشمالية هو وظائفهم ومنازلهم وتعليم ابنائهم.

باختصار، هذه هي نفس القضايا التي تهم وتعني الناس في بقية انحاء بريطانيا.

دعيت جيمس مولينيو وايان بيزلي للقائي في داوننج ستريت صبيحة 25 فبراير. وابلغتهما خلال اللقاء بانهما يقللان من شأن مزايا الاتفاق وخاصة في ما يتعلق بتأكيده وضع ايرلندا الشمالية كجزء من المملكة المتحدة والتعاون الحدودي مع الجنوب. ولمست من احاديثهما انهما يشعران بمرارة لانهما لم يستشارا خلال المفاوضات على الاتفاق. ولحل هذه المشكلة عرضت عليهما، اولا:

تشكيل نظام يسمح في المستقبل بالتشاور الكامل معهما في قضايا لا تقتصر على التي تبحث في المؤتمر الحكوماتي الانجلو - ايرلندي. واعطيت مثالا على ذلك القضية الامنية.

وثانيا: اننا من الناحية المبدئية مستعدون للجلوس حول طاولة مستديرة مع جميع الاحزاب في ايرلندا الشمالية للنظر ودون شروط مسبقة في مسألة انتقال السلطة.

وثالثا: اننا مستعدون للتشاور مع الاحزاب الاتحادية حول مستقبل برلمان ايرلندا الشمالية وحول ادارة شؤونها في ويستمنستر.

واوضحت في المقابل، وبشكل لا يقبل التأويل، انني لن اوافق، ولو حتى مؤقتا، على تعليق الاتفاق، مؤكدة انه سينفذ بشكل يأخذ في الاعتبار جميع الحساسيات.

بدت الامور في حينها وكأنهما اقتنعا بما اقول فتابعت الحديث محذرة من الاضرار التي قد تنجم في ما لو نفذ الاضراب العام المقترح في ايرلندا الشمالية في 3 مارس.

انكر ايان بيزلي ان يكون لديه وجيمس مولينيو علم بما يدور، وانهما سيتخذان قرارهما في ضوء ما سيتمخض عنه هذا الاجتماع، الذي كان ناجحا الى حد ما. غير انهما وبعد تشاورهما مع انصارهما في اليوم التالي للاجتماع ايدا الاضراب.

في المقابل لم اجد الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي اكثر تجاوبا من خلال حديثي مع زعيمه جون هيوم في مكتبي في مجلس العموم في 27 فبراير. وقد ناشدت هيوم ان يزيد حزبه من تأييده لقوات الامن، لكن المناشدة ذهبت ادراج الرياح. اذ بدا اكثر اهتماما من تسجيل نقاط على حساب «الاتحاديين». وبعد اللقاء بضعة ايام كتبت لجاريت فيتزجيرالد احثه على اقناع حزب هيوم بتبني مواقف اكثر منطقية ومسؤولية.

لكن الدكتور فيتزجيرالد وزملاءه في دبلن كانوا كمن يسكب الوقود على النار بمبالغتهم في الكلام علنا عن الصلاحيات والسلطات التي خولها لهم الاتفاق. وهذا بالطبع مسلك يلحق الهزيمة بصاحبه. اضافة الى ذلك لم ننجح في جعل الايرلنديين يجرون التحسينات المطلوبة منهم على وضعهم الامني. كما لم تكن السلطات القضائية الايرلندية اكثر تعاونا بعدما رفضت مذكرات باعتقال وتسليم ايفلين جلينهولمز بحجة الشك بصحة تهمة التورط في اعمال ارهابية.

في هذه الاثناء كانت حكومة الدكتور فيتزجيرالد في وضع لا تحسد عليه. فرغم احتجاجاتنا بدأ يتراجع عن التزامه بـ«الميثاق الاوروبي لقمع الارهاب». لقد كانت حكومته في هذا الوقت تمثل الاقلية. لذلك كان كما ابلغنا يتعرض لضغوط قوية لمطالبتنا بتقديم دعوى، وان كانت

ظاهرية، قبل الموافقة على شرعية ترحيل المطلوبين الى المملكة المتحدة. وهذا من شأنه ان يثير مشاكل قديمة تزيد عملية التسليم تعقيدا. لكن سرعان ما تبين انه يسعى للحصول على مقابل لذلك، اذ اراد منا الاخذ بنظام المحاكم ذات القضاة الثلاثة للنظر في قضايا الارهابيين.

وفي اعقاب اجتماع مع الحكومة الايرلندية تقدم توم كينج بورقة تؤيد الفكرة يسانده فيها جيفري هاو ودوجلاس هيرد. لكن المحامين استشاطوا غضبا وكنت انا اشاركهم غضبهم. اذ لم اكن مقتنعة بوجود قضية تستحق مثل هذا النوع من المحاكم. كما لم ار سببا يدفعني الى تقديم اي تنازل لجعل الحكومة الايرلندية تنفذ التزاماتها. لذا رفض الاقتراح في اجتماع وزاري عقد في بداية اكتوبر 1986.

في النهاية تمكن الدكتور فيتزجيرالد من انجاح تشريعه بشرط الا يصبح ساري المفعول حتى ينجح حزبه في مشروع قرار يعرض على التصويت في وقت لاحق من العام. وهذا اجل المشاكل لفترة. ولكن في يناير 1987 سقطت حكومته واتت الانتخابات اللاحقة بتشارلز هوخي الى الحكم. واثار هذا التغيير مزيدا من المشاكل والمصاعب لانه وحزبه عارضا الاتفاق رغم ان موقفه الرسمي بات يدعي انه مستعد للعمل بالاتفاق.

لكنني في قرارة نفسي كنت اعلم ان التزامه بالقرار ضعيف وانه سيكون اكثر من سلفه استعدادا لعزف معزوفة الرأي العام.

في هذه الاثناء ازداد الوضع الامني سوءا في الاقليم. فقد تلقيت تقريرا من جورج يونجر حول قوة «الجيش الجمهوري الايرلندي» شمال الحدود وجنوبها مما اقنعني بضرورة شن حملة اخرى ضده. وكان هناك تصاعد كمي ونوعي في اعمال العنف وخاصة ضد اعضاء قوات الامن في الوقت الذي كان فيه التعاون عبر الحدود غير فعال. وأكد حجم كميات السلاح التي كان يتلقاها «الجيش»، والتي كان لدينا معلومات وافرة حولها، اعتراض سلطات الجمارك الفرنسية في شهر اكتوبر السفينة «ايكسوند» التي كانت محملة بالسلاح الليبي.

هجمات «الجيش الجمهوري الايرلندي» واجراءات أمنية اضافية 1987، 1990

كنت في الاحتفال الذي اقيم في اعقاب مراسم يوم الذكرى (ذكرى الحرب) عند نصب «الجندي المجهول» عندما تلقيت نبأ انفجار قنبلة اينيسكيلين في مقاطعة فيرماناه التي وضعت

على بعد بضعة امتار من النصب التذكاري في مبنى مدرسة قديمة انهار جزء منه فوق الناس المحتشدة للاحتفال.

وفي اليوم التالي (الاثنين 9 نوفمبر) التقيت بوفد مكون من جيم مولينيو وكين ماجينيس (النائب المحلي) وعدد من اهالي اينيسكيلين الذين طلبوا مني مزيدا من الاجراءات الامنية وذلك برفع امتياز تخفيف الاحكام ضد السجناء الارهابيين الحسني السيرة والسلوك بنسبة 50% (ملاحظة: السجناء في بريطانيا تخفف احكامهم فقط بنسبة 33%). وتحركنا لازالة هذا الامتياز غير العادي وذلك بمساواة التخفيف مع بريطانيا في العام المقبل وحرمان «شين فين» من حماية القانون. وإحكام السيطرة على الحدود وكذلك وقف ما يسمى بـ«حق الصمت» (وهو البند الذي لا يؤخذ بموجبه رفض المتهم الاجابة على الاسئلة كدليل ضده في المحكمة). واخيرا ارجاع الاعتقال دون توجيه تهمة (الاعتقال دون تهمة قانون طبق عندما وصلت المشاكل اوجها عام 1971 وانتهى العمل به عام 1975).

وانا شخصيا كنت مقتنعة بضرورة اجراء مراجعة جديدة للمسألة الامنية. وبادرت الى ذلك. وكان لا بد ان اقرر ايا من الاقتراحات ممكن وعملي.

وشعرت بأن باستطاعتي على الأقل تقديم ايحاء شخصي يمكن أن يحظى بالتقدير .

ففي يوم الأحد 22 نوفمبر طرت الى ايرلندا الشمالية لحضور مراسم الذكرى في كاتدرائية سانت مارتنز في اينيسكيلين.

كان يوما ماطراً وباردا. وبعد القداس تحدثت باختصار الى الحضور من بينهم جوردون ويلسون الذي قتلت ابنته ماري وهي بجانبه في الانفجار. والذي صفح علنا عن القتلة بشكل اعجب الناس الذين سمعوه.

من الأن فصاعدا باتت الاحتياجات للتحسينات العملية في المسائل الامنية، التي يعاد النظر فيها بعد كل مأساة ، تسيطر على سياستي ازاء ايرلندا الشمالية والجمهورية.

وتدريجيا اصبح واضحاً أن المكاسب الاكبر التي كنت آمل قطفها من التأييد الاوسع من جانب الاقلية «القومية» (اي الكاثوليك ـ المترجم) في ايرلندا الشمالية او الحكومة والشعب الايرلندي للقتال ضد الارهاب، لن تتحق. البعد الدولي الوحيد الذي اصبح التعامل معه اسهل نتيجة للاتفاق. والنتيجة المترددة التي توصلت اليها أن الارهاب لا بد أن يواجه بنشاطات مضادة فعالة للارهاب، وأنه في مواجهتنا للارهاب سنقف لوحدنا بينما الايرلنديون مهمكون

في سياسات ايحائية. مع ذلك واصلنا الضغط على الايرلنديين من اجل التوصل الى ترتيبات فعالة لتسليم الارهابيين المتهمين بجرائم ارتكبت ضمن حدود المملكة المتحدة. وكما كان متوقعا كانت حكومة هوخي غير مستعدة لقبول قانون تسليم المجرمين الذي اقره الدكتور فيتزجيرالد في نهاية ادارته دون مقابل من طرفنا. وسمعنا من جديد طلب المحاكم ذات الثلاثة قضاة، تبعه طلب جديد بأن يزود مدعينا العام نظيره الايرلندي برسالة تؤكد نيته بالمقاضاة على اسس ترتكز على ادلة كافية، وان تخضع الرسالة للتدقيق والتمحيص من جانب المحاكم الايرلندية. وكان هذا بالطبع طلبا مستحيلا ورفضناه. وكان من نتيجة ذلك استصدار تشريع ايرلندي جديد اوقف لبعض الوقت عملية تسليم المجرمين.

وفي الوقت ذاته توصلت مراجعتنا للمسألة الامنية الى عدد من الاستنتاجات على رأسها اعادة نشر الجيش لتعزيز عمليات مكافحة الارهاب والحراسات في المناطق القريبة من الحدود. ومن باب المجاملة كتبت للمستر هوخي في يناير 1988 لأطلعه على اعمالنا. ولكن سرعان ما تبينت الحاجة الى مزيد من المراجعة للمسائل الامنية بشكل لا نعتمد فيه على مساعدة الايرلنديين.

في 6 مارس قتلت قواتنا الامنية في جبل طارق 3 ايرلنديين لم يكن هناك شك في هويتهم الارهابية او نواياهم. وخلافا لما ذكرته تقارير لاحقة كانت السلطات الاسبانية متعاونة الى ابعد الحدود في هذه القضية.

اقيمت مراسم دفن الارهابيين الثلاثة في مقبرة ميلتاون في بلفاست. وكان العدد الضخم من الناس الذين حضروا لتشييعهم يعطي الانطباع وكأنهم بالفعل شهداء وليسوا ارهابيين. وقد شهدت الجنازة نفسها اعمال عنف، اذ هاجم مسلح المشيعيين وقتل 13 شخصا وجرح 68 آخرين. ولكن ما حصل في جنازة اثنين من المشيعيين سيبقى في مخيلتي كأبشع ما حصل في ايرلندا الشمالية خلال فترة رئاستي للحكومة.

ولكن لا احد من الذين شاهدوا فيلم اعدام الجنديين الشابين اللذين حاصرهما الغوغاء الجمهوريون وسحبوهما من سيارتهما وجردوهما من ثيابهما وقتلوهما، لا احد يصدق ان المنطق او النية الحسنة يمكن ان يكونا بديلين للقوة في التعامل مع الارهاب «الجمهوري».

كنت مع اقارب الجنديين القتيلين عندما احضرت جثتاهما الى نورثولت (مطار عسكري بشمال غرب لندن ـ المترجم). ولن انسى تعليق جيري آدمز زعيم «شين فين» حين قال انني

سأتلقى مزيدا من الجثث بهذه الطريقة. ولم اصدق ما سمعت عندما رفضت قناة «بي بي سي» بداية تسليم الفيلم لشرطة آلستر الملكية للقبض على قاتلي الجنديين غير انها اذعنت للطلب.

كنت اعلم ان اهم مهمة بالنسبة لنا هي استخدام كل الوسائل المتوفرة لضرب «الجيش الجمهوري الايرلندي». ففي نفس اليوم الذي وصلت فيه انباء ما حصل ابلغت توم كينج بضرورة تقديم ورقة يحدد فيها جميع الخيارات الممكنة. وكنت مصممة على الا يستبعد ايا من هذه الخيارات.

وبعد ظهر 22 مارس عقدت اجتماعا اوليا في الوقت الذي كانت تخضع فيه عملية حراسة مراسم الدفن للمراجعة. وقلت في الاجتماع ان قوات الامن يجب ان تتخذ كل الخطوات اللازمة بما فيها عمليات التفتيش في مناطق «القوميين» وذلك لاثارة الرعب في نفوس المسؤولين عن مقتل الجنود البريطانيين. وامرت بوضع دراسة لاجراءات تحسين فرص ضمان الادانات في المحاكم الايرلندية الشمالية، مثل استخدام طريقة فحص الحامض الخلوي (DNA)، المعروفة بـ«البصمات الجينية» ووقف قانون «حق الصمت» اضافة الى اتخاذ اجراءات لاحتجاز اموال المجموعات التي تمارس الارهاب او تؤيده.

يضاف الى ذلك ضرورة تعزيز التعاون الامني عبر الحدود. وتحسين الوسائل الامنية في هذه المناطق. كما انه لا بد من اعادة النظر في التعليمات بشأن الظروف التي تلجأ فيها قوات الامن الى السلاح (البطاقة الصفراء).

وقلت ايضا انه لا بد من النظر الآن في مزيد من الاجراءات الفعالة على المدى البعيد مثل امكانية فرض الحظر على نشاطات «شين فين» والتفكير في اعادة تطبيق الاعتقال دون محاكمة الذي سيكون اكثر فعالية لو تزامن تطبيقه في الجمهورية. وطرحت عدة تساؤلات:

- هل سيمكننا تطبيق مبدأ حمل بطاقات الشخصية، من السيطرة على تحركات المشبوهين؟
- هل هناك حاجة لزيادة عدد الجنود في ايرلندا الشمالية؟
- هل هناك ضرورة لتسليم الجيش مسؤولية المسائل الامنية؟
- وهل بامكاننا ان نحرم الارهابيين من «أوكسجين الدعاية» وهذه عبارة استعرتها من كبير الحاخامات اليهود في بريطانيا. والحقيقة انه لا بد تجربتها على الارض بشكل او بآخر.

وفي الوقت نفسه شعرت بانني مدينة للجنديين وعائلتيهما بألا اقصر عن فعل اي شيء يمكن ان ينقذ حياة شباب آخرين.

واستمرت عملية مراجعة المسائل الامنية خلال فصل الربيع. وعقّد المستر هوخي مشكلة استعادة الثقة والاستقرار في ايرلندا الشمالية بخطاب اثار الدهشة القاه في الولايات المتحدة في شهر ابريل، وعدّد فيه نقاط معارضته للسياسة البريطانية وكذلك قرار المحامي العام بعدم مبادرة المقاضاة في اعقاب تقرير «ستوكر سامبسون» حول جهاز «شرطة ألستر الملكية». (ملاحظة: كان هذا التقرير نتاج تحقيق الشرطة في سلسلة من الحوادث الخطيرة التي وقعت عام 1982 اتهم فيها هذا الجهاز باتباع «سياسة اطلق النار للقتل» في تعامله مع المشتبه بهم من الارهابيين).

كما تطرق الى رفض المحكمة لاستئناف النظر في التماس تقدمت به مجموعة «ستة برمنجهام» (وكأن من حق الحكومة البريطانية ان تفرض على المحاكم البريطانية الكيفية التي يجب ان تدير بها القضاء). (ملاحظة: «ستة برمنجهام» هم مجموعة من الايرلنديين المدانين بارتكاب عدد من الجرائم متمثلة بتفجير «الجيش الجمهوري الايرلندي» حانتين في مدينة برمنجهام عام 1974. وشنت حملة لاثبات خطأ الادانات. وانتهت الحملة بالافراج عن الستة. وكانت محكمة الاستئناف وقت القاء هوخي لخطابه قد رفضت التماسهم). ويضاف الى ذلك مقتل الارهابيين في جبل طارق ومسائل اخرى.

لكن هوخي لم يتطرق في خطابه الى اعمال عنف «الجيش الجمهوري الايرلندي» كما لم يتحدث عن ضرورة التعاون عبر الحدود او الالتزام بالاتفاق الانجلو - ايرلندي. لقد طرح هوخي قضية غير منصفة للعب على مسرح الامريكيين من اصل ايرلندي.

في 27 ابريل كتبت للمستر هوخي رسالة اعبر فيها بشدة عن احتجاجي على خطابه. واخذت عليه ليس ما قاله ولكن ما لم يقله حول التعاون الامني عبر الحدود. ورغم خطاب جيفري هاو الذي ينم عن سوء تقدير، والذي قال فيه انه «لا يقلل من شأن الالم الذي اصاب الايرلنديين في غضون الاشهر الماضية» قلت وبشكل واضح انه لن يكون هناك امكانية لاستئناف علاقات طبيعية مع دبلن الا بعد تسلم رد على رسالتي. وهو الرد الذي لم يصلني قبل 15 يونيو.

كان خطاب الرد اقل مما كنت اتوقع كما لم يكن ملزما. ورغم ذلك اعتقدت ان رسالتي الحادة حققت نتائج ايجابية عندما تلقيت رسالة مطولة من المستر هوخي قبل اجتماعي به في ختام اجتماع المجلس الاوروبي الذي عقد في هانوفر (بالمانيا) في 28 يونيو. وجدد هوخي في

هذه الرسالة تأكيده بصيغة قوية معارضته للارهاب وكرر التزامه بالاتفاق الانجلو ـ ايرلندي، وعبر عن تأييده الشخصي للتعاون الامني. لكن الرسالة بينت اننا ما زلنا على طرفي نقيض، ذلك لانه اوضح ان موقفه هذا منطلق من هدف ايرلندا الموحدة وانه يرى الاتفاق الانجلو ـ ايرلندي نقطة انطلاق لتحقيق ذلك. وهذا الموقف بالطبع مرفوض رفضا قاطعا بالنسبة لنا.

وفي اجتماع المجلس الاوروبي التالي في هانوفر طرحت من جديد قضية التعاون الامني، الذي هو اهم بالنسبة لي من اي خلافات شخصية. وقلت انه رغم تأكيد المستر هوخي مواجهة مصاعب لدى الرأي العام الايرلندي فانني شخصيا اواجه صعوبة ازاء القنابل والاسلحة النارية والانفجارات وضرب الناس حتى الموت والحقد الاعمى. وكان علي ايضا ان ارى مزيدا من الشباب في قوات الامن يقتلون. واضفت نحن نعلم ان الارهابيين يقطعون الحدود الى الجمهورية للتخطيط لعملياتهم وتخزين اسلحتهم. الا اننا لا نحصل على معلومات مرضية عن تحركاتهم. فهم يضيعون بمجرد قطعهم الحدود. والحقيقة ان تعاوننا الاستخباراتي مع الدول الاوروبية الاخرى افضل بكثير منه مع الجمهورية. واذا كانت المسألة تتعلق بالموارد فنحن مستعدون لتوفير المعدات والتدريب. واذا كان هذا صعبا سياسيا فان هناك بلداناً اخرى مستعدة لتقديم هذه المساعدة. وهكذا لم يعد ثمة مجال للتستر وراء عدم الخبرة.

دافع المستر هوخي عن سجل الحكومة وقوات الامن الايرلندية، ولكنني لم اقتنع بكلامه.

وقلت متسائلة عما اذا كان المستر هوخي يدرك ان اكبر تجمع للارهابيين في اي مكان في العالم، باستثناء لبنان، موجود في ايرلندا. كما ان الحدود مفتوحة بالنسبة للارهابيين.

وقلت انني افهم ان موارد الجمهورية محدودة لكنني غير مقتنعة بانها مستغلة كما يجب. وتابعت القول ان النتائج التي اسفر عنها الاتفاق الانجلو ـ ايرلندي كانت حتى الآن مخيبة للآمال. كما انني لست اقل خيبة من موقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمالي. واما بالنسبة للاقتراح القائل بأن السلام سيعم اذا ما قامت ايرلندا موحدة، كما قال المستر هوخي في رسالته الاخيرة، فالحقيقة هي ان هذا الحل سيؤدي الى اسوأ حرب اهلية من نوعها.

وعلى اي حال فان معظم «القوميين» في الشمال يفضل الاستمرار بالعيش هناك لان ما هو متوفر لهم في الشمال افضل مما هو موجود في الجنوب. اضافة الى ذلك سيستمر تدفق اللاجئين الايرلنديين الى المملكة المتحدة مما يشكل عبئا ثقيلا على نظام الضمان الاجتماعي.

والمدهش هو انه رغم ان كلاً منا احسن القول فقد غادرنا الاجتماع، لا يضمر اي منا (في

اعتقادي) السوء او الحقد للآخر. فقد عرف المستر هوخي موقفي. وتبين في ما بعد انه اخذ على الاقل ببعض ما قلت على محمل الجد خاصة في ما يتعلق بنواقص التعاون الامني الايرلندي. ومن جانبي شعرت بأنني افهمه بشكل افضل من ذي قبل وعلى وجه احسن من جاريت فيتزجيرالد.

شهدت اعمال عنف «الجيش الجمهوري الايرلندي» تصاعداً بدأ في مطلع شهر اغسطس بانفجار عبوة ناسفة في مركز اتصالات الجيش في منطقة ميل هيل بشمال لندن. واسفر الانفجار عن مقتل جندي. وكان هذا اول هجوم يقع في بريطانيا منذ 1984.

علمت بنبأ الانفجار بينما كنت في مدينة آليس سبرينجز خلال زيارة لاستراليا حاول تخريبها المتعاطفون مع «الجيش الجمهوري الايرلندي» سواء في الشوارع او الصحافة.

وتعرضت لبعض المناسبات الصعبة في ملبورن عندما قام رجال الشرطة الاسترالية الذين يفتقرون للخبرة في تعاملهم مع مثل هذه الحالات. بحشر الطرفين المتخاصمين وكذلك الذين جاؤوا لتحيتي في مركز تجاري مزدحم. ورغم ذلك لم اضع اي فرصة للتعبير فيها عن احتقاري لـ«الجيش». فقلت في مقابلة تلفزيونية «يجب ان يُمسح هؤلاء من العالم الحضاري».

واستمرت حملة التفجيرات.

فبينما كنت أقضي اجازة في منطقة كورنوول (اقصى جنوب غرب بريطانيا) وكان ذلك في 20 اغسطس ابلغت بهجوم جديد في باليجولي بمقاطعة تايرون، ضد حافلة كانت تقل جنودا بريطانيين من بلفاست عائدين من اجازاتهم. وخلف هذا الهجوم 7 قتلى و28 جريحا.

قررت على الفور قطع اجازتي والعودة فورا الى لندن. ونقلت بطائرة هليكوبتر الى ثكنة ويلنجتون وذلك عند الساعة 9.20 صباح السبت. حضر آرتشي هاملتون سكرتيري البرلماني السابق الذي بات يشغل الآن منصب وزير الدولة لشؤون القوات المسلحة، مباشرة الى 10 داونج ستريت حيث اطلعني على ما حصل. وقال ان الحافلة لم تكن في طريقها المقرر لها عند وقوع الانفجار بل كانت تسير على طريق مواز يبعد مسافة 3 اميال حيث كانت في انتظارها عبوة ناسفة ضخمة جدا مسيطر عليها سلكيا وجرى تفجيرها عند مرور الحافلة فوقها. فتساءلت عما اذا كان هذا الطريق الاكثر سلامة لتنقل قواتنا في الاقليم. وفي النهاية اقتنعت بانه ليس هناك ما يمكن تسميته بآمن.

حضر كين ماجينيس الذي كانت دائرته الانتخابية مسرحاً لهذه المأساة، للاجتماع بي على مأدبة غداء. واحضر برفقته مزارعاً كان اول من وصل الى مكان الحادث وكذلك طبيباً يعمل في

المستشفى المحلي الذي اجرى عمليات جراحية على بعض الجرحى. ومساء ذلك اليوم عقدت اجتماعاً مطولا مع توم كينج وآرتشي وقادة قوات الامن في الاقليم.

مع ان الحافلة كانت تسير على طريق ممنوع فان هذا الامر لم يكن على علاقة بما حصل. فالمشكلة ان «الجيش الجمهوري الايرلندي» تمكن منذ عام 1986 من الحصول على مواد متفجرة من نوع «سيمتكس» تصنع في تشيكوسلوفاكيا ويحتمل ان تكون ليبيا تزودهم بها. وهذه المواد شديدة القوة خفيفة الحمل وآمنة الاستعمال مما اعطى «الجيش» ميزة فنية جديدة. وبناء على ذلك ربما تكون العبوة قد زرعت بسرعة. اذ كان يمكن ان يقع الهجوم في اي من الطريقين. وكان واضحا ايضا ان «الجيش» كان يخطط ايضا لهذه العملية منذ زمن.

فقد ابلغنا جهاز «شرطة آلستر الملكية» ان «الجيش» مجهز تجهيزا جيدا وانه نجح في جلب كميات ضخمة من السلاح والمتفجرات من الجنوب. وانتقلنا بعدها لمناقشة التنسيق الاستخباراتي والتعاون الامني مع الجمهورية والحاجة للتحكم في كميات السماد المتوفرة (التي يمكن ان تستخدم كأساس لتصنيع القنابل) وناقشنا ايضا الموقف من الاحكام القضائية وتخفيف الاحكام وقضايا اخرى. وطالبت بتقديم المزيد من المذكرات حول هذه المواضيع ومتابعة شديدة لجميع القضايا الامنية التي اثرتها بعد مقتل جنودنا في غرب بلفاست في وقت سابق من العام.

وفي وقت لاحق من الشهر عقدت سلسلة من الاجتماعات لمناقشة تفصيلية للاجراءات التي يجب اتخاذها. وترأست مساء الثلاثاء 6 سبتمبر اجتماعا للوزراء والمسؤولين المعنيين بالأمر. واشرت في هذا الاجتماع الى ان حملة «الجيش الجمهوري الايرلندي» المتوقعة بدأت فعلا. وقدم في الاجتماع عدد من المقترحات الممكن تنفيذها بشأن العمل. ولكننا اتفقنا على الا نعلن عن هذه الاجراءات التي سيصبح بعضها معلومات عامة عند تنفيذها او عرضها على البرلمان. واتفقنا ايضا ان يبقى بعضها موضع تكهنات لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي». وبناء على ذلك فانه لن يكون بالامكان اطلاع الحكومة الايرلندية على نوايانا رغم اننا سنطلعها على كل اجراء قبيل تنفيذه.

وبعدها ناقشنا المقترحات كلاً على حدة. وتبين ان بعضها مثل فرض الحظر على «شين فين» او سحب الجنسية البريطانية من غير المرغوب بهم من ذوي الجنسية المزدوجة (البريطانية والايرلندية). (ملاحظة: وفقا للقانون الايرلندي فان كل شخص يولد في ايرلندا هو ايرلندي بالمولد اما الذي في ايرلندا الشمالية فلا تحق له المواطنية الا اذا اعلن ذلك) اضف الى ذلك

تطبيق احكام حد ادنى ضد الاعمال الارهابية، تبين انها ستبدو اقل قابلية للنجاح كلما زدنا في نقاشها. لكن الاجراءات الاخرى مثل التراجع عن قانون عن «تخفيف الاحكام بـ 50%» لجميع السجناء في ايرلندا الشمالية وكذلك الاجراءات التي تتعامل مع تمويل الارهاب وتحسين التنسيق على صعيد المعلومات فجميعها يحتاج الى مزيد من العمل والتطوير.

وواصلت دراسة الاحتمالات والمقترحات مع الوزراء في اجتماع ثانٍ بعد ظهر الخميس 29 سبتمبر. وركزت في هذا الاجتماع بشكل خاص على دور الجيش. فقد كان مهما ان نخفض عدد الجنود غير اللازمين في ايرلندا الشمالية واعادة نشرهم في الاماكن حيث الحاجة اليهم امّس.

وكان الاجراء الذي اعلنا عنه في اكتوبر هو منع بث اي بيانات او تصريحات صادرة عن «الجيش الجمهوري الايرلندي» او مؤيديهم من الايرلنديين الشماليين. واثار هذا الاجراء ضجة كبيرة. ولكن لم يساورني الشك في ان هذه الخطوة كانت مبررة وأتت بنتائجها. وكان لدينا ثمة سبب للاعتقاد بان الارهابيين يعتقدون ذلك.

وطبقنا ايضا اجراءات اخرى مثل نقض «حق الصمت» في المحاكم الايرلندية الشمالية وكذلك الاجراءات ضد تمويل الارهاب. لكننا اضطررنا في نضالنا لاحلال السلام والنظام في ايرلندا الشمالية ان نتراجع تحت ضغط مواردنا. فبفضل الاحترافية والخبرة التي تتمتع بها قواتنا الامنية كانت الموارد المتاحة كافية فقط لاحتواء «الجيش الجمهوري الايرلندي» لا الحاق الهزيمة به.

واستمر مسلسل المآسي.

ومع ذلك لم يتمكن الارهابيون من جعل حتى اجزاء من الاقليم غير قابلة للحكم. كما لم ينجحوا في اضعاف الثقة بالنفس في اوساط الاغلبية في الستر او ثقة الحكومة في الحفاظ على الاتحاد.

وبقيت حقيقة ان مساهمة الاتفاق الانجلو - ايرلندي في كل هذه الاجراءات ظلت محدودة. فقد واصل «الاتحاديون» معارضتهم وان يكن على مستوى اقل حدة بعدما اصبح واضحا لهم ان مخاوفهم لا ترتكز على اساس. وفي الوقت نفسه لم يكن هناك فائدة من الانسحاب من الاتفاق لأن ذلك من شأنه ان يخلق مشاكل لا مع «الجمهوريين» فقط بل مع الرأى العام الدولي.

ومع ذلك شعرت بخيبة امل من النتائج.

فقد اثبتت قضية باتريك ريان انه لا يمكن عقد آمال كبيرة على الايرلنديين. فريان، القسيس الذي لا يمارس كاثوليكيته، كان معروفا لدى دوائر الخدمات الامنية بانه ارهابي. ولعب لبعض الوقت دورا مهما في علاقات «الجيش الجمهوري الايرلندي» مع ليبيا. وكانت الاتهامات الموجهة ضده خطيرة للغاية من بينها تهمة التآمر على القتل وتهم لها علاقة بالمتفجرات.

في يونيو 1988 طلبنا من البلجيكيين بوضعه تحت المراقبة. ومن جانبهم ضغط البلجيكيون علينا من اجل التقدم بطلب تسليم الذي قُدّم بتنسيق وثيق مع السلطات البلجيكية. واعطت المحكمة البلجيكية، التي نظرت في طلب التسليم، رأيا استشاريا لصالحه، كما علمنا، لوزير العدل البلجيكي - وهو ما لم تنفه الحكومة البلجيكية - واطلع الوزير مجلس الوزراء على قرار المحكمة. وقرر المجلس تجاهل رأي المحكمة كما قررت ترحيل ريان الى ايرلندا وابلغونا بالامر بعد ذلك. ويفترض ان قرار الترحيل ربما كان قرارا سياسيا دافعه الخوف من انتقام ارهابي اذا ما تعاونوا معنا.

وسعينا في هذا الوقت الى تسلم ريان من الجمهورية، غير ان طلبنا قوبل بالرفض. بداية على اساس نقاط فنية رغم ان المحامي العام الايرلندي قال في ما بعد ان ريان لن يحصل على محاكمة عادلة امام القضاء البريطاني. وكتبت الى المستر هوخي رسالة احتجاجية شديدة اللهجة. وكنت قد ناقشت الامر شخصيا معه ومع رئيس الوزراء البلجيكي المستر مارتنز وذلك خلال اجتماع المجلس الاوروبي الذي عقد في جزيرة رودوس ما بين 2 - 3 ديسمبر 1988. وعبرت لهما عن غضبي الشديد. وكنت بشكل خاص غاضبة من المسيو مارتنز الذي ذكّرته بموقف حكومته الذي تنافى مع جميع اوجه التعاون التي قدمناها لبلجيكا بشأن البريطانيين المتهمين في اعمال الشغب التي اندلعت في استاد «هايسل» لكرة القدم. (ملاحظة: في هذه المناسبة هاجم مشجعو الكرة البريطانيون مشجعي الكرة الايطاليين في استاد هايسل في بروكسل عام 1985 مما ادى الى مقتل 38 منهم. وقد سلمت بريطانيا في وقت لاحقا 26 بريطانياً لمواجهة الاتهامات في بلجيكا).

لم تقنعني تفسيرات مارتنز. لقد اتخذت حكومته قرارها ضد النصيحة القانونية. وكما قلت له، اطلعت وسائل الاعلام على وجهات نظري هذه بنفس الاسلوب تقريبا. لكن كما اظهرت الحكومة البلجيكية تحت رئاسته ايضا خلال حرب الخليج، فانهم يحتاجون الى اكثر مما لديهم، كي يتوفروا على عضلات قوية.

وفي الوقت نفسه ظل باتريك ريان حرا طليقا.

نقلت بيتر بروك الى وزارة شؤون ايرلندا الشمالية خلال التغيير الوزاري الذي اجريته في يوليو 1989. فعلاقات عائلة بيتر مع الاقليم واهتمامه الشديد بشؤون آلستر جعلته يبدو اختيارا مثاليا لهذا المنصب. كما ان خفة روحه جعلت منه الشخص القادر على جمع احزاب ايرلندا الشمالية للحوار. وفور تعيينه خولته بهذه المهمة. ويشار الى ان المحادثات ظلت مستمرة في الوقت الذي تركت فيه الحكومة.

وفي الوقت نفسه استمر النضال من اجل الحفاظ على الامن، كما استمرت حملة «الجيش الجمهوري الايرلندي» الارهابية. ففي 22 سبتمبر قتل 10 من افراد الفرقة الموسيقية العسكرية في انفجار وقع في كلية الموسيقى لمشاة البحرية الملكية. وفي الصيف التالي استؤنفت حملة «الجيش» في بريطانيا. وشهد شهر يونيو 1990 انفجار قنبلة امام منزل اليستر ماكالباين السابق وكذلك امام نادي كارلتون المحافظ. وعشت تجربة حزن شخصية عميقة اخرى كتجربة مقتل ايري عندما علمت في الشهر التالي بخسائر انفجار فندق «جراند» في برايتون.

وقد اختار قادة «الجيش الجمهوري الايرلندي» ايان جاو كهدف لانهم يعرفون انه عدو لدود لهم. فرغم انه لم يكن يحتل موقعا في الحكومة فقد كان يشكل خطورة بالنسبة لهم لالتزامه بالاتحاد. واقول انه لن ينجح اي ارهاب مهما كان حجمه في تحقيق اهدافه لو تجرأ نفر من الرجال والنساء، من ذوي الكرامة والشجاعة، على وصف الارهاب بالجريمة واعتبار التهاون والمهادنة معه خيانة. كما لم يكن ايان من الناس الذين يتخذون الاحتياطات الامنية الشخصية بجدية. لذلك قتلته قنبلة «الجيش الجمهوري الايرلندي» صباح ذلك الاثنين 30 يوليو وهو يحاول تشغيل سيارته امام منزله.

لم استطع عندما علمت بنبأ ما حصل، منع نفسي من التفكير في ان ابنتي كارول كانت قد سافرت مع ايان في سيارته في عطلة نهاية الاسبوع. وكان ممكنا ان تكون هي الاخرى ضحية.

توجهت الى ايستبورن بعد ظهر ذاك اليوم لتعزية جين جاو وتحدثت معها لمدة ساعة. وفي المساء، شاركت في الصلاة على روحه في الكنيسة الانجلو كاثوليكية حيث كان ايان وجين يتعبدان. وتحركت مشاعري عندما رأيت الكنيسة تكتظ بالناس الذين حضروا مباشرة بعد العمل لتقديم العزاء.

في كل مرة كانت جين تزورني في المقر الريفي كانت تعزف على البيانو. فقد كانت عازفة

بيانو ممتازة. وفي احدى المرات قالت لي في حديث عن فقدان ايان «الناس يقولون لي الامور ستتحسن لكن ذلك لم يحصل». وهذه حقيقة تنطبق على فقدان اي شخص عزيز مهما كانت اسباب الوفاة. ولكن فقدان صديق او فرد من افراد الاسرة نتيجة اعمال عنف فانه يترك علامة عميقة في النفس.

لن يتخلى «الجيش الجمهوري الايرلندي» عن حملته الارهابية الا اذا اقتنع باستحالة ارغام غالبية شعب ايرلندا الشمالية على الانضمام عنوة الى الجمهورية. ولهذا يجب الا تعطي سياستنا الانطباع باننا نحاول قيادة «الاتحاديين» سواء ضد ارادتهم او دون علمهم نحو ايرلندا موحدة.

والأهم من ذلك انه ليس كافيا ان نشجب الاعمال الارهابية الفردية ونرفض في الوقت نفسه الموافقة على الاجراءات اللازمة لالحاق الهزيمة بالارهاب. وهذا الكلام ينطبق على الامريكيين من اصل ايرلندي الذين يزودون الارهابيين بالمال لقتل مواطنين بريطانيين وينطبق ايضا على السياسيين الايرلنديين الذين يرفضون التعاون الامني في المناطق الحدودية. كما ينطبق على حزب العمال الذي ظل لسنوات يقف ضد «قانون منع الارهاب» الذي انقذ حياة عدد لا يحصى من الناس.

كانت هناك خلافات بيني وبين ايان جاو. على رأسها الخلاف بشأن الاتفاق الانجلو - ايرلندي . ولكن في سبيل حق اولئك الذين تتمثل ولاءاتهم للمملكة المتحدة بالبقاء كمواطنين فيها، فانني اعتقد كما كان ايان يعتقد. يرخص الغالي والنفيس.

في تعاملها مع ايرلندا الشمالية. تجنبت الحكومات الاقدام على سياسات امنية يمكن ان تستعدي الحكومة الايرلندية وكذلك الرأي العام «القومي» الايرلندي في الستر املا في كسب تأييدهم ضد «الجيش». وانطلاقا من هذا الموقف جاء الاتفاق الانجلو - ايرلندي. غير انني اكتشفت ان نتائج هذا الاسلوب مخيبة للآمال. فقد استعْدت تنازلاتنا «الاتحاديين» دون ان نحقق مستوى التعاون الامني الذي نأمله. وعلى ضوء هذه التجربة حان الوقت للبحث عن بديل.

ظلت تمطر طوال الوقت

الفصل الخامس عشر

وعكة سياسية

بغض النظر عن المكاسب السياسية البعيدة المدى التي ربما تحققت من جراء التعامل بنجاح مع اضراب عمال المناجم، واجهنا مشاكل سياسية متصاعدة منذ ربيع عام 1985 فصاعدا. وظهرت امور لا تحمل الاهمية بحد ذاتها. بل غالبا ما كانت ذات اهمية قليلة جداً بالنسبة للجمهور، في عالم ويستمنستر، الخاص جدا والمسرف في النشاط. واثيرت على انها ذات اهمية كبرى.

هذه ظاهرة ليست حكرا على بريطانيا: اذ يحدثني اصدقائي الامريكيين عن الهوة الكبيرة التي تفصل اولويات من هم داخل واشنطن عمن هم خارجها. ولذا ينبغي على اي سياسي ديمقراطي ان يقدر على التمييز بين الاثنين ويدرك خطورة الثانية.

في ذلك الربيع، بدا حزب العمال يتقدم علينا في استطلاعات الرأي. وفي الانتخابات المحلية في مايو فقدنا السيطرة على العديد من المقاطعات الريفية لصالح «تحالف» الاشتراكيين الديمقراطيين الاجتماعيين والاحرار. واغتنم فرانسيس بيم الفرصة لينشئ تجمعاً جديداً للنواب المحافظين الذين ينتقدون سياساتي. والاسم الرسمي للتجمع هو «قلب الهجوم». لكن اخفاق التجمع في وضع اية بدائل متماسكة، جعلت صحيفة «التايمز» تطلق عليه، في احدى افتتاحياتها اسم «قلب التراجع».

وسارع عدد من انصار فرانسيس الى التبرؤ من اية علاقة لهم بالتجمع. وبعد الزخم الاعلامي الاولي، اختفى التجمع ودخل طي النسيان. لكن اختفاءه لم يغير حقيقة وجود اعتراضات وشقاق في صفوف الكتلة البرلمانية للحزب، كما اظهرت ذلك اعمدة الصحف يوميا.

ولم يكن بوسعي ان اغفل عن ذلك.

زاد الخلاف والشجار في شهر يوليو - وهو موسم الاعصاب الثائرة والمزاج الفوار في السياسة البريطانية اذ يستعد فيه اعضاء البرلمان للعودة الى دوائرهم الانتخابية من اجازاتهم.

في الرابع من يوليو مني الحزب بهزيمة ساحقة في الانتخابات الفرعية التكميلية، في دائرة بريكن اند راندور، التي فاز بها «التحالف» (اي تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين والاحرار) بانحياز اليه من المحافظين بنسبة 16 في المائة. وجاء مرشحنا ثالثا.

وصف النتيجة البعض ولو بشكل غير دقيق تماما بانها الاسوأ في تاريخ الحزب منذ عام 1962. ويجب النظر بجدية، دائما، الى نتائج الانتخابات الفرعية، رغم انها لا تشير فعلا الى ما سيحدث في الانتخابات العامة حيث يعرف الشعب انه انما ينتخب حكومة لا يسجل اعتراضا فحسب لكن الصحافة امتلأت بانتقادات غير منسوبة للحكومة ولي شخصيا. وحملت كلها رائحة الرعب والهلع وهذا ما اكد ان الكتلة البرلمانية تعاني من حالة فراق وخوف.

وبعد اسبوعين ادى قبولنا بتوصيات «لجنة اعادة النظر في المرتبات العليا» الى اتاحة الفرصة لتمرد واسع في الصفوف الخلفية في مجلس العموم. والذي اثار حفيظتهم هو الزيادات الكبيرة في رواتب كبار موظفي الدولة.

ولم اكن اشك مطلقا في ان احتفاظنا بأحسن الموظفين في المراكز الحساسة في الادارة يعني اعطاءهم رواتب يمكن مقارنتها، ولو بمقدار بما يحصل عليه نظراؤهم في القطاع الخاص. وكلفة القيام بهذا بالنسبة للمال العام، ضئيلة جدا لا تقارب بالمرة بكلفة زيادة طفيفة جدا لمجموعة كبيرة من موظفي القطاع العام. وقررت ان احسم ذلك الوضع الغريب مرة واحدة. وعندما هاج حزب العمال، ذكرتهم بأن جيم كالاهان صنع الشيء نفسه عام 1978.

مع هذا فاننا لم نتعامل مع الموضوع بشكل جيد. فقد ادى خوفنا من تسرب المعلومات الى تجنب اطلاع اولئك الذين ينبغي ان يوضحوا للجمهور مغزى سياستنا واسبابها. ولم يطلع حتى برنارد اينجام على الامر. وعندما راجعني حول ذلك بعد فترة اعترف بان سلوك التكتم الشديد كان غير منطقي. ولكن بعد ذلك، تعاملنا مع موضوع قرارات لجنة الرواتب بشكل افضل. لكن الاذى كان قد وقع.

على العموم تنتشر «الوعكات السياسية» عموماً بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية التحتية او تدهورها. لكن الحال لم يكن كذلك هذه المرة. وقد يكون من الحق القول ان معدلات التضخم ارتفعت عن المستوى المنخفض الذي وصلته في اعقاب الانتخابات. وهناك البطالة، التي هي

مؤشر متلكئ دائما، التي بقيت مرتفعة بعناد وصلف، لكن الاقتصاد كان ينمو بسرعة.

وهناك طبعا ميل تتميز به كل الحكومات وخصوصا المحافظة منها ـ بنحو القاء اللوم على طريقة العرض والتقديم لا على مضمون السياسة نفسها: لكن الحقيقة عام 1985 هي ان بعض الوزراء، ما كانوا حقا في المكان المناسب ولم يقدروا على تفسير سياساتنا للجمهور. ولذا كان ثمة طريقة واحدة لتغيير سمعة الحكومة ومظهرها. وهي تغيير اعضائها وهكذا صال التعديل الوزاري ضروريا.

تعديل عام 1985

ناقشت التعديل الوزاري لعام 1985 للمرة الاولى مع ويلي وايتلو وجون وايكهام، رئيس «العرفاء»، حول طاولة العشاء في شقة السكن في 10 داوننج ستريت في اوخر مايو. كان ويلي وجون داهيتين مطلعين على كل الهمس والنميمة اللذين يكونان عادة وجهات النظر البرلمانية. ولكن كان لكل من الرجلين ما يحب وما يكره. وهي آراء احاول الغاءها عندما اكون بمفردي، لكي استمع الى نصائحهما صاغية كانا قد طلبا مني اجراء التعديل في يوليو، لكنني لم اتفق معهما. فانا اكره اقالة الوزراء ولا استطيع ان امنع نفسي من التفكير في ما يعنيه الامر لهم ولعائلاتهم، اذ يفقدون فجأة بعض الراتب العالي والمكانة والهيبة. (ملاحظة: هناك اكرامية متوفرة منذ 1984 للوزراء الذين هم اعضاء في مجلس اللوردات مقدارها راتب ثلاثة شهور، واصدرنا قانونا بمنح اعضاء مجلس العموم منهم اكراميات مماثلة، في يوليو 1990. ولكن بسبب ضيق الوقت لم يسر مفعول القانون حتى فبراير 1991).

كنت احب لهم ان يقضوا شهور العطلة الصيفية وهم لا يزالون في مناصبهم قبل ان يعودوا في سبتمبر ليواجهوا الاخبار السيئة. الا ان المشكلة هي ان الصحافة ستمضي كل الفترة في التوقعات والتخمينات حول من سيظل في منصبه ومن سيقال. فوافقت في النهاية على اجراء التعديل في نهاية يوليو، ولكن الوقت لم يكن قد حان بعد.

ان الترتيبات لتعديل وزاري امر صعب ومعقد للغاية.

فليس هناك نتيجة ممتازة ابدا. ومن الضروري اتخاذ القرار الصائب حول الوزارات الكبرى ومن ثم العمل على الوزارات الاصغر على اساسه. وليس من الممكن دائما اعطاء المناصب

الاحسن لاقرب انصار رئيس الحكومة. فعلى التشكيلة الوزارية الا تعكس الآراء المختلفة في الكتلة البرلمانية في وقت معين فحسب. بل يستحسن اشراك بعض العناصر التي يمكن ان تثير المتاعب لو بقيت خارج الحكومة.

بيتر ووكر، والى حد ما، كينيث كلارك نموذجان لهذا النوع، وكانا يدافعان عن مواقفهما بضراوة.

وهناك مشكلة اخرى... اذ اكتشفت ان اليسار، عموما هم الاحسن من حيث عرض السياسة وتسويغها، في حين يتميز اليمين بالكفاءة الاعلى لتنفيذ تلك السياسة - على الرغم من ان نورمان تيبيت وسيسل باركينسون يجيدان العرض والتنفيذ معا.

أردت التأكد من حسن تقديم سياسات الحكومة بين الآن وميعاد الانتخابات العامة. وهذا يعني اجراء تعديلات في المناصب الاعلى - وزير المالية ووزير الخارجية ووزير الداخلية. وكان نايجل لوسون يجيد التعامل مع نظام الضرائب. وبدا جيفري هاو وزير خارجية جيداً. اذ لم اكن قد ادركت بعد مدى اختلافنا. وبهذا صار ليون بريتان الاكثر اهلية للانتقال من وزارته، ومهما كان القرار ظالما، وجدت انه لم يكن بمقدوره اقناع الناس بسهولة. وكنت اعرف انه سيتألم كثيرا. ولكن كان لا بد من صنع ما لا بد منه.

طلبت من ليون ان يحضر الى لقائي في «تشيكرز» عصر الاحد 1 سبتمبر حيث وضعنا، ويلي وجون وانا، اللمسات الاخيرة على قرار التعديل. وكان ويلي يحسن فهم الناس. وقال لي ان اول جملة سينطلق بها ليون عند ابلاغه القرار هو ما اذا كان سيحتفظ بموقعه في مقدمة الاسماء الوزارية. وفوجئت عندما سألني ليون ذلك فعلا.

غير انني بالنظر لتحسبي لسؤاله. استطعت ان اطمئنه.

وقلت له - وكنت اعني ما اقول - ان قابلياته ستكون اصلح للاستخدام في وزارة التجارة والصناعة التي سينتقل اليها، بمناسبة قرب صدور قانون الخدمات المالية الذي سيكون اطارا عاما لتنظيم عمل السيتي (حي المال والاعمال).

وابدلت ليون بريتان، في الداخلية، بدوجلاس هيرد، الذي بدا انسب للوظيفة، والذي يمكنه طمأنة الشرطة. وعلى الرغم من انه لا يمكن ان يوصف بحسن الاداء امام اجهزة الاعلام، فإنه اشاع الثقة في اوساط الكتلة البرلمانية، وكان هيرد قد نضج واصبح اكثر حزما من خلال عمله كوزير دولة لشؤون ايرلندا الشمالية. وهو يعرف الداخلية جيدا، اذ كان في وقت سابق نائبا

لبريتان. وكان تعيينه خطوة صائبة عموماً.

لقد كان عليّ ان انقل بريتان. ولكن هل كان نقله الى وزارة التجارة والصناعة قرارا حكيما؟

على الرغم من ان سبب الخطأ الرئيسي في ما يضمره المستقبل هو امر آخر تماما، فان حالة ليون، وموقفه، لدى تسنم منصبه الجديد حملت اخطارا خاصة.

فقد كان شبه منهار. ووصفه بعض الاصدقاء في ما بعد بانه فقد الثقة بنفسه نوعا ما وكان مصمماً على ان يخلف بصماته السياسية واضحة. ونتيجة لهذا ثبت ان الرجل كان فائق الحساسية حول موقعه عندما اندلعت قضية «ويستلاند». وساعد كل هذا في ارتكابه اخطاء في التقرير عندما واجه خصماً قاسياً لا يرحم مثل مايكل هيزلتاين.

واتضح بعد ذلك ان وزارة التجارة والصناعة فيها «مطبات» تفوق ما لدى وزارة الداخلية بالنسبة، لهذا الرجل المتحضر الذي لا عهد له بقتال الشوارع.

مع هذا بدا القرار في حينه صحيحا، وبدا المنصب الجديد هو الذي يليق فعلا به، اذ يقلل الاضواء المنصبة عليه ويستفيد بالكامل من ذكائه الخارق ودأبه غير المعهود، وهذا بالضبط ما اردته. وحتى لو صمد بريتان في وجه عاصفة «ويستلاند» لوجد نفسه في مواجهة مشاكل وعرة لدى خصخصة «بريتيش ليلاند».

واتضح لي ان موقع بريتان الجديد هو مفتاح خطة التعديل الوزاري برمتها. فقد كان ممكنا ان يخرج التعديل بصيغة اخرى. اذ فكرت طويلا في اعادة سيسل باركينسون الى مجلس الوزراء. وكنت افتقد وجهات نظره الحادة وقدراته الفائقة على العرض. لكن مستشاريّ كانوا منقسمين حول فوائد اعادته، وفي النهاية وافقت على ان الامر لا يزال مبكرا جدا.

غادر الوزارة ثلاثة اشخاص، فقد اصبح نايجل لوسون منزعجاً من بيتر ريس كوزير لامانة المالية بمقدار ما اصبح جيفري هاو منزعا من جون بيفن. لقد كان بيتر محامي ضرائب جيداً وزميلاً ممتازاً. وكنت على علاقة طيبة به. لكنني رأيت ان لوزير المالية الحق في اختيار مرؤوسيه. وبطلب من نايجل ابدلت بيتر بجون ميجر. وكان جون عقلية مالية ممتازة كما ظهر ذلك ايام وجوده في فريق المالية في «حكومة الظل». وعلى الرغم من انني رأيت فيه رجلا مؤازرا لادوارد هيث، فاني كنت معجبة بفهمه المالي ونشاطه واحسست انه سيقوم بواجبه على خير ما يرام. وهذا ما حصل.

اما جري (الايرل) جاوري ـ وبعد سنة واحدة فقط في الحكومة كرئيس لمجلس اللوردات ـ فقد قرر ، وانا آسفة لذلك، انه يريد ان يكسب مرتباً اعلى من مجرد عضو في الحكومة وعضو في مجلس اللوردات ـ اي لا يقبض مرتب عضو في البرلمان . وقرر فعلاً ان يعود الى ادارة الاعمال . جاوري مثقف وصاحب اسلوب راق ومتميز . لقد عرضت عليه منصب وزير التعليم ـ مخططة للابقاء على كيث جوزيف الذي اعرف انه يرّتب للتقاعد ، وزيراً بلا حقيبة . لكن ذلك لم يحصل . ووافق كيث على البقاء في منصبه لوقت اطول قليلا .

وأسفت بشكل آخر لفقدان باتريك جينكن . اذ ليس لأحد اخلاص باتريك فهو مخلص ورقيق ومضح . لكنني لم اكن مستعدة لتقبل استمرار نزيف الدعم السياسي الذي سببه عجزه عن عرض سياساته جيدا في وزارة البيئة . وكنت قلقة بشكل متزايد حول ما ينبغي عمله بنظام التقييم الذي سيصبح مسألة اعقد من ازالة « مجلس لندن الكبرى » . لهذا عينت كينيث بيكر خلفا لباتريك . وكان هذا قرارا صائبا اذ انقضّ على اليسار ، واثبت قدرات فائقة في توضيح سياساتنا واصبح صاحب فكرة « ضريبة الافراد » .

وكنت قد عينت ديفيد يونغ وزيرا بلا حقيبة قبل عام ، وجعلته الآن خلفاً لتوم كينج . الذي اصبح وزيراً للدولة لشؤون ايرلندا الشمالية .

من الصعب ان تختلف شخصيتا رجلين مثل اختلاف شخصيتي ديفيد وتوم .

كنت قد ابتدأت تعاملي مع كينج بوجهة نظر مغلوطة ورثتها عن ايام المعارضة . فقد ظننت انه رجل مولع بالتفاصيل ويمكنه ان يكون مكملا لمايكل هيزلتاين عندما عينت الاخير وزيرا للبيئة عام 1979 ، على اساس ان هيزلتاين فضفاض التفكير ، سريع القرار ، يحتاج الى رجل يحب التفاصيل . ثم اكتشفت مسألة ازعجتني وهي ان كينج لم يكن رجل تفاصيل بالمرة عندما بدأ يتعامل مع الصيغ المستعصية على الفهم لوضع مقادير المنح التي تدعم ضريبة التقييم . وفي وزارة العمل ـ وخصوصا لدى تعامله مع مسألة الصندوق المالي السياسي لنقابات العمال حيث توصل الى حل توفيقي لم يكن يريده فعلا ـ ثبت انه لم يكن احسن حالا منه في وزارة البيئة ، ولم يكن سلفه نورمان تيبيت معجباً بادائه ، واحسست انه محق في ما ذهب اليه .

ولكن في وزارة شؤون ايرلندا الشمالية ، اظهر توم الجانب الآخر من شخصيته ، وهي شخصية النشط ذي الحس الرجولي الفياض الذي جعله يقنع حتى اعتى خصومه بوجهة نظره ، على الاقل بمعايير ايرلندا الشمالية . وعلى الرغم من ان تعيينه جاء في وقت صعب نوعا ما ، من وجهة نظر

شؤون ايرلندا الشمالية اذ كانت المحادثات حول المعاهدة الانجلو - ايرلندية في مراحلها الأخيرة، فانه مارس عمله بشكل جيد ذي اثر ايجابي.

لم يزعم ديفيد يونج انه يفهم السياسة، لكنه يعرف كيف يُحدث الاحداث. فقد جاء بثورة في طريقة عمل «مفوضية الطاقة البشرية» وكان لخططه في وزارة العمل لاعادة العاطلين الى الاعمال اثر ايجابي كبير في فوزنا في الانتخابات العامة عام 1987. وكان يقاسمني وكيث جوزيف وجهة نظرنا حول آلية الاقتصاد وكيفية خلق الوظائف والاعمال - لا بتدخل الحكومة ولكن من قبل الشركات والاعمال الخاصة. وكان يفهم العلاقة ما بين سعر العمالة وعدد الوظائف وله لمسة واثقة عندما يصطنع المشاريع العملية ذات المعنى والمغزى في السوق، وهي لمسة لا يحصل عليها رجال الاعمال الا في ما ندر. وكان برنامج «العمل من اجل الوظائف» البرنامج الاقتصادي الاكثر فعالية وأثرا في فترة ولايتي. وكقاعدة عامة، لم اكن استقدم اناسا من الخارج الى الحكومة، لأنني اذكر تجربتي السابقة في هذا - كما حصل مع جون ديفيس في حكومة هيث - ولم تكن تجربة سعيدة. الا ان ديفيد يونج كان استثناء، واثبت انه جدير فعلا بأن يكون ذلك الاستثناء.

ولو اريد لاسلوب عرض السياسات الحكومية ان يتحسن. فيجب القيام بشيء ما حول المكتب المركزي لحزب المحافظين.

يزعم اعضاء المكتب وهم محقون، ان المكتب «كبش فداء» متاح للجميع يلام عن كل خلل وعيب تلومه الحكومة عندما يكون الحزب متململا او خاملا، ويلومه الحزب عندما تكون الحكومة بليدة وغير مدركة لما يتعرض له الحزب. ولكن الحق يقال ايضا ان المكتب نفسه يخطئ ويصيب، وفي هذا النقطة، وكان عمله سيئا يثير القلق.

فلم يكن لدى جون جمر، رئيس الحزب اذ ذاك، العضلات السياسية او الهيبة اللتان تتيحان له تحشيد قواعد الحزب وراء الحكومة. وكنت قد عينته كنوع من «الحارس الليلي»، لكنه كان يغفو في فترة خفارته. ووجدت انه وقت تعيين شخصية ذات ثقل وصولة لتقوم بالدور القيادي المطلوب. وبدا ان الشخصية الانسب، لمختلف الاعتبارات هو نورمان تيبيت.

ان نورمان واحد من اشجع الرجال الذين رأيتهم في حياتي، وهو لا يحيد عن موقف مبدئي - وهي مبادئ يعرفها جيدا كل اعضاء الحزب ويقاسمونه اياها مهما كانت ثقافتهم وخلفياتهم.

لكن كانت هناك حجج قائمة ضد تعيين نورمان. اذ كان لا يزال غير لائق صحيا (بعد

تفجير برايتون) وظل بحاجة الى جراحة مؤلمة في وقت سياسي صعب. الا انه كان اداريا من الطراز الاول. وبعد وقت صرت ادخل طرفا في نقاشات حادة معه. وكان هناك ايضا اولئك القائلين بانه قريب مني جدا سياسيا. وحاججوا بأن المطلوب، على حد تعبير احمق اطلقه جون بيفن، هو «بطاقة متوازنة»، وبدا لي ان ذلك يعني ايقاع الشلل بالحزب والحكومة.

ولكن لم يخامرني شك في ان نورمان هو الرجل الصالح لذاك الموقع، واثبتت الايام ذلك. وكنت اعرف انه يرغب في المنصب، على الرغم من انه لم يبح بذلك ابدا. بل كنت افكر انه ربما خلفني يوما ما لو كسبنا الانتخابات القادمة، على الرغم من ان قيادة الحزب كانت في الغالب كأساً مسمومة. مع هذا كنت اعرف ان اعضاء الحزب وقواعده سيعملون مع نورمان تيبيت ويبذلون في ذلك كل طاقاتهم. فالكل يحترمه لتحمله آلامه ومعاناته بمثل تلك البطولة، ولم يشتك ابدا، لكنه لم يخف ايضاً، وبغض النظر عن اعتبارات السياسة، انه يضع عائلته واحتياجات زوجته مارجريت تيبيت في المكان الاول. لقد كان تيبيت ارقى من مصدر الالهام، فقد كان نموذجا فعينته رئيسا للحزب وظل عضواً في مجلس الوزراء مستشاراً لدوقية لانكاستر. وارتفعت معنويات الحزب على الاقل في حينه.

احتاج نورمان الى نائب رئيس بمقدوره ان يقوم بجولات لزيارة مكاتب الحزب في ارجاء البلاد، الامر الذي لا يستطيعه هو بسبب حالته الصحية. وقررت ان هذه مهمة لن ينفذها بنجاح سوى من له شهرة اصلا، فعينت القصّاص جيفري آرتشر - فهو رجل منفتح منبسط معتاد الظهور والتحدث الى الناس. وهو ذو طاقة كبيرة، وتحظى خطاباته واحاديثه بشعبية كبيرة في اوساط الحزب. ولكن لسوء الحظ، كما اتضح في ما بعد، لم تكن قدراته على الحكم سياسياً توازي طاقته الكبيرة وقدراته على جمع التبرعات. فقد اطلق بضعة تصريحات لم يفكر فيها جيدا قبل قولها، اساءت الى الحزب ووضعته في موقف حرج، لكنه احسن التملص والتنصل.

واجريت ايضاً عدداً كبيراً من التعديلات في صفوف صغار الوزراء. وانضم الى الحكومة عضوان آخران اصبحا في ما بعد عضوين في مجلس الوزراء، هما مايكل هوارد في وزارة التجارة والصناعة وجون ميجر الذي نقل من مكتب «العرفاء» (الانضباط الحزبي) الى وزارة الصحة والضمان الاجتماعي. لم يكن ميجر معروفا بالمرة، بميوله اليمينية في الحزب في اثناء اولى ايامه كعضو في البرلمان. وعندما كان في مكتب «العرفاء» وحضر حفل الغداء السنوي لاعضاء ذلك المكتب في داوننج ستريت اعترض على وجهة نظري القائلة بأهمية خفض الضرائب وجادل قائلا

بعدم وجود اي دليل يشير الى ان الشعب يريد ان يدفع ضرائب اقل بدلا من ان يحصل على خدمات اجتماعية احسن.

ولم اجب عليه وعلى آرائه برقة واخبرني البعض، في ما بعد، انهم ظنوا انه خسر بذلك فرص ترقيته. ولكن في الواقع انني احب النقاش والمناظرة. وعندما اقترح «العرفاء» تعيينه وزيرا صغيرا، اعطيته الوظيفة التي كنت قد مارستها شخصيا. وهي التعامل مع المسائل المعقدة المتعلقة بالتقاعد والضمان الاجتماعي. فما لم تعلمه تلك التجربة حقائق الضمان الاجتماعي وثقافة الاعتماد على الغير، فلن يتعلمها ابدا.

احسست ان التعديل اعطى الحزب والحكومة دفعة الى الامام. واعتقدت اننا وضعنا ادارة اقوى جيدة في مجالي السياسة واسلوب العرض بحيث تصمد في وجه اية عاصمة وتكتب لنا النجاح في الانتخابات العامة المقبلة. لكن شيئا من ذاك لم يحصل. «ان احسن التدابير التي يصطنعها الرجال (والنساء) او الفئران، قد يكون مصيرها الخراب».

قضية «ويستلاند»

هناك وجهات نظر متضاربة حتى اليوم، حول ما تعنيه قضية «ويستلاند» حقا.

فقد زعم مايكل هيزلتاين عدة مرات انها دارت حول مستقبل بريطانيا كدولة متقدمة تقنيا، وحول دور الحكومة في الصناعة، وعلاقة بريطانيا باوروبا والولايات المتحدة وحول خصائص الحكومة الدستورية.

بالطبع هذه كلها نقاط جديرة بالنقاش لكن «ويستلاند» لم تدر حول اي من تلك الامور. ولعل التفسير، او ما يشبه التفسير يأتي من فهم شخصية هيزلتاين نفسه ـ لا شخصيتي انا ولا احد من اعضاء الحكومة.

مايكل واحد من اكثر الناس العاملين في السياسة موهبة. وكانت مواهبه مختارة وقد نماها الى، ما بدا لي، حد الاسراف. وكل من يراه على شاشة التلفزيون او منابر الخطابة يدرك ان الرجل يمتلك مواهب عدة.

مايكل وانا متشابهان في بعض النقاط ومختلفان تماما في اخرى.

فكلانا طموح ذو اصرار وحس بالهدف، وكلانا يؤمن بالكفاءة وتهمه النتائج.

ولكن في حين تشكل بعض المبادئ السياسية نقاط المرجع ومصدر القوة الداخلية بالنسبة لي، فان اموراً كتلك ليست ضرورية بالنسبة لهيزلتاين... اذ يكفيه ايمانه الشديد بذاته.

قبل يوم الميلاد عام 1985 بوقت قصير، كانت قضية «ويستلاند» قد تضخمت وخرجت عن السيطرة بسرعة، وعند ذاك ارسل لي هيزلتاين رسالة مكتوبة بخط اليد جاء فيها انه يعرف انني «سأفهم عمق قناعاته حول الموضوع» وكان محقا تماما.

لم تكن علاقتي بمايكل هيزلتاين سهلة بالمرة. وعندما اصبحت زعيمة للحزب عام 1975 اردت ان انقله من موقعه كوزير للصناعة في «حكومة الظل» حيث لا مكان ميوله التدخلية. ووافق على الاضطلاع بحقيبة البيئة شريطة الا تصبح وزارته في الحكومة الفعلية. وعمل مع هيو روسي الخبير الكبير في شؤون الاسكان - وعرض سياساتنا حول بيع دور بيوت الاسكان البلدي بشكل كفوء.

وبعد نصرنا الانتخابي، عرضت عليه وزارة الطاقة - وهو منصب هام في ذاك الحين اذ ادى سقوط شاه ايران الى قفزات حادة في اسعار النفط. لكنه عندما سمع ذلك قال اذا كان هذا كل ما استطيع تقديمه فانه يفضل ان يصبح وزيرا للبيئة. فاستجبت لذلك.

هناك لم يثبت مايكل - وبمساعدة توم كينج - انه ناجح تماماً في الحد من انفاق السلطات المحلية. ولم يطرح بديلا معقولا لنظام التقييم الذي كان سببا في المشكلة، لأن معظم الناخبين لا يدفعون الضريبة التقييمية التي تجبيها السلطات المحلية.

لكن مايكل لم يكن مهتما بالشؤون المالية للسلطات المحلية قدر اهتمامه بأن يصبح «وزيرا لمقاطعة ميرزي سايد» (اي مدينة ليفربول وجوارها). وكان مؤثرا جدا في ذلك الدور، الامر الذي ساعدنا، دون شك، سياسيا. وعلى الرغم من ان جهوده في الغالب جاءت بنتائج سرعان ما زالت فانني لا الومه، شخصياً فقد هزمت ليفربول رجالا احسن من مايكل هيزلتاين.

وباستثناء بيع بعض بيوت الاسكان البلدي والتعلق. بـ«ميرزي سايد» فان ما استهوى مايكل وملك عليه امره هو طرح انظمة ادارة جديدة للحكومة. وكان اهتماما ممتازا، في رأيي، فشجعته، ورتبت ذات مرة لعقد اجتماع مع وزراء آخرين لمناقشة افكاره.

لكن مايكل كان ضجراً متململاً بشكل واضح وعندما اخبرني جون نوت انه لا ينوي الترشح ثانية لعضوية البرلمان، قررت ان اعطي مايكل فرصته الكبرى باعطائه حقيبة وزارة الدفاع.

هناك كانت نقاط القوة، والضعف، لدى مايكل واضحة للعيان. فقد دافع عن منهجنا نحو الاسلحة النووية بكفاءة وقدرة وألحق سلسلة من الهزائم بـ « حملة نزع السلاح النووي » ويسار حزب العمال. واعاد ترتيب وزارة الدفاع مدخلا العقلانية على هيكلها الفيدرالي التقليدي. وبدعم مني بوجه العراقيل التي كان يضعها كبار موظفو الوزارة استقدم بيتر ليفين ليدير مشتريات الدفاع على اساس عقلية رجال الاعمال.

كانت هناك انجازات حقيقية. لكن ما كان يشوه ترتيب الاولويات لدى مايكل هو طموحه الشخصي والهواجس السياسية التي تستبد به.

فلبعض الوقت تملك مايكل هيزلتاين هاجس شركة صغيرة (شركة « ويستلاند ») في غرب البلاد لصناعة الهليكوبترات ذات حجم عمليات يزيد بقليل عن 300 مليون جنيه، ولم يركز انتباهه على امور اكثر اهمية. وبالذات مشروع « نمرود » للانذار المبكر المحمول جوا الذي اضطر جورج يونجر لإلغائه في ديسمبر 1986. فبعد انفاق 660 مليون جنيه على المشروع، واجه صعوبات جمة عندما كان مايكل هيزلتاين وزيرا للدفاع. ولم يكن ممكنا بالمرة لليون بريتان الذي عانى الكثير على يد مايكل، ان يسمح لوضع كهذا بالاستمرار. لقد كانت قضية « نمرود » درسا فريدا ـ باهظ الثمن جدا ـ يوضح اسوأ حالات رصد المشتريات العسكرية وادارتها. اذ يجب على الوزير ان يكون مستعدا للنظر في كل التفاصيل قبل ان يستطيع الوصول الى القرار الصحيح. وهذا امر لم يكن مايكل مستعدا له.

ومهما بلغ تعقيد الدوافع النفسية لدى مايكل هيزلتاين فان المسألة الاساسية في قضية « ويستلاند » كانت واضحة للغاية. فالمسألة كانت باختصار ما اذا كان لمديري شركة في القطاع الخاص واصحاب اسهمها حرية اختيار مستقبلها ام ان ذلك متروك للحكومة، خصوصا ان الشركة تعتمد كثيرا على الحكومة.

من هذا المنطلق، تطرح قضية « ويستلاند » مسألة خطيرة. فاذا سيرت الحكومة قدرتها الشرائية وفق احتياجاتها وما تريده، واذا غيرت القواعد التي يجب على شركة معينة الانصياع لها لدى اتخاذها قرارات مالية، واذا راحت الحكومة بعد ذاك تضغط مباشرة باتجاه خيار تجاري معين ـ فان هذا يعد سوء استخدام للسلطة.

وقد علمتني كل مطالعاتي وافكارها وخبراتي ان الدولة متى ما راحت تتلاعب بالحرية الاقتصادية، فان تلك الحرية ستكون الضحية المقبلة للدولة.

لقد كانت شركة «ويستلاند» لصناعة الهليكوبترات صغيرة بمعايير شركات صناعة الطيران العالمية، لكنها كانت الشركة البريطانية الوحيدة الصانعة لتلك الطائرات. وبخلاف معظم صناعات الطيران، لم تكن من الشركات التي امتها حكومة العمال كما انها كانت شركة معقولة الارباح حتى بدايات الثمانينات. بيد أنها بدأت تعاني من مشاكل مالية. وقدم الان بريستو عرضاً لشراء الشركة في ابريل 1985. وعلى ضوء ذلك اطلعني مايكل هيزلتاين واطلع بقية اعضاء لجنة ما وراء البحار والدفاع التابعة للحكومة، في 30 ابريل، على وجهة نظر وزارة الدفاع حول «ويستلاند». وكانت الشركة تأمل في الحصول على طلبية طائرات من الحكومة الهندية ممولة جزئيا من ميزانية الدعم الخارجي البريطانية. لكن الشركة تطلعت ايضا الى وزارة الدفاع للحصول على طلبيات جديدة. ويبدو واضحا من محاضر اجتماعات مايكل ان الشركة ما كانت لتحصل على شيء. اذ لم يذكر في تلك المرحلة ان «ويستلاند» كانت ذات اهمية استراتيجية لبريطانيا. بل اكد انه لا يرغب في اعطاء الشركة طلبيات اضافية لا يحتاجها الدفاع. واضاف انه مهما اراد مساعدة الشركات البريطانية فان من الصعب فعلا ان تقدر شركة بريطانية تختص بالهليكوبترات وحدها على التنافس في السوق العالمية على المدى البعيد.

في اواسط يونيو علمنا ان بريستو يهدد بسحب عطائه ما لم تقدم الحكومة ضمانات طلبيات من وزارة الدفاع في المستقبل، وما لم توافق على التخلي عن مطالبة الشركة بتسديد المعونة التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة لبدء تصنيع احدث هليكوبتر تصنعها الشركة ويبلغ مقدار المعونة 40 مليون جنيه.

فعقدت اثرها سلسلة من الاجتماعات مع مايكل هيزلتاين ونورمان تيبيت ونايجل لوسون وآخرين.

وفي اجتماع انعقد يوم الاربعاء 19 يونيو اقترح مايكل خطة تحصل الشركة بموجبها على اعانة مقدارها 30 مليون جنيه، لكنه اوضح ان المهم لبرنامج الدفاع هو ليس وجود «ويستلاند» او عدمه انما قدرة بريطانيا على خدمة وصيانة هليكوبتراتها الحالية وتطوير مشروع «اي اتش 101» (سيأتي ذكر المشروع في ما بعد).

على الرغم من هذا، وافقنا جميعا على ان من الافضل الا تؤول «ويستلاند» الى الحراسة القضائية، وكان ذلك امراً مرجحاً اذا سحب بريستو عطاءه. وقررنا في النهاية ان علينا عوضا

عن اعانة شركة يتقدم لشرائها احد او (وهذا . امر يخرق قانون الشركة) . ان يشجع نورمان تيبيت البنك المركزي على دعوة كبار الدائنين في محاولة وضع ادارة جديدة وتطوير استراتيجية انعاشية ، بديلا عن الحراسة القضائية .

نتيجة لذلك سحب بريستو عرضه واصبح السير جون كاكني رئيسا للشركة ووظف مواهبه الخارقة لضمان مستقبل « ويستلاند » ، وبعد ذلك بوقت قصير اتضح ان شركة امريكية كبيرةخاصة تفكر في تقديم عرض لشراء « ويستلاند » . وعارضت ادارة « ويستلاند » الجديدة تلك المحاولة . وعارضها ايضا نورمان تيبيت ومايكل هيزلتاين . وفي حين تفهمت المعارضة لمحاولة التملك الامريكية ، فانني اوضحت ، حتى في تلك المرحلة ، ان عرضا امريكياً آخر يجب ان يدرس ويحكم عليه حسب مزاياه .

لقد كانت اوضاع « ويستلاند » واحدة من اولى المسائل الصعبة التي يتوجب على ليون بريتان مواجهتها عندما اصبح وزيرا للتجارة والصناعة في سيتمبر .

وفي يوم الجمعة الموافق 4 اكتوبر ارسل لي ليون تقييماً شاملاً للموقف . وكان الامر ذا طبيعة عاجلة .

اذ بدا ان الشركة ستؤول الى الحراسة القضائية ما لم نتوصل الى حل ما قبل نهاية نوفمبر . وطلب مني ليون اثارة موضوع طلبية الهليكوبترات الهندية المقترحة اثناء الزيارة التي سيقوم بها راجيف غاندي لبريطانيا في اكتوبر .

ونتيجة لاعادة التنظيم المالي المقترح للشركة . طلب من الحكومة ان تؤمن بعض مبيعات الهليكوبترات . وكان علينا ان نقرر ايضا ما يجب عمله حول مبلغ اعانة تصنيع طائرة جديدة اذ بدا اننا لن نستطيع تحصيل ذلك المبلغ في ما بعد . لكن الامر الاكثر اثارة للجدل والاعتراض والذي طرحه السير جون كاكني ، كان فكرة اعطاء بعض الشركات حصص اقلية واسعة لجمع رأس مال جديد . ولكن لم تكن هناك شركة بريطانية واحدة مستعدة لشراء حصص بل كان المرشح الاقوى شركة امريكية كبرى هي « سيكورسكي » . في هذا الوقت كانت « ويستلاند » على اتصال بشركات اوروبية مماثلة لها ، ولكن لم يكن احتمال الوصول الى حل اوروبي مرجحا .

وعلمت ولأول مرة خلال قراءة ما ورد في لقاء بين ليون بريتان ومايكل هيزلتاين يوم الاربعاء 16 اكتوبر ان هيزلتاين قلق من ان « سيكورسكي » قد يحيل « ويستلاند » الى « شركة طرق معادن » . ومع ان مايكل ما كان مستعدا للاعتراض على حصول « سيكوريسكي » على

حصة 29.9 في المائة من الشركة، فانه اعتقد ان من الضروري بذل كل جهد لايجاد شريك اوروبي بدلا عن الشركة الامريكية.

والاخطر من ذلك، اعتقد ان السير جون كاكني لم يكن الرجل المناسب للتفاوض مع الشركات الاوروبية لان تلك الشركات تتطلع، الى حكوماتها طلبا للارشاد والنصيحة في امور كهذه. وحاجج مايكل قائلا ان المطلوب هو اتصالات سياسية تقوم بها وزارة الدفاع.

اصبح واضحا في ما بعد ان مجلس ادارة «ويستلاند» يفضل عرض «سيكورسكي» في حين يفضل مايكل هيزلتاين امرا آخر تماما. ولو كانت الامور متساوية كلها، لفضلنا كلنا الحل الاوروبي. فمنذ عام 1978، اتفقت الحكومات الاوروبية على بذل ما في وسعها لسد احتياجها من الهليكوبترات اوروبيا. لكن هذا لا يعني، طبعا، اننا ملزمون برفض شراء هليكوبترات غير اوروبية، لكن الاتفاق يجعلنا نميل نحو اوروبا.

لا زلت لا افهم كيف يتخيل البعض ان مجلس ادارة «ويستلاند» وليون بريتان وانا، منحازون كلنا ضد الخيار الاوروبي. وفي الواقع فان الحكومة ابدت مرونة فائقة وقدمت ما في وسعها لاعطاء مايكل هيزلتاين الفرصة كاملة لتحقيق ما يدعو اليه. ومع ذلك تناثرت الاتهامات في ما بعد مصورة اننا عملنا بخبث وتلاعب لا حدود لهما لنضمن لـ«سيكورسكي» شراء حصة الاقلية فيها.

بنهاية شهر نوفمبر، صار الاختلاف بين وجهتي نظر مجلس ادارة «ويستلاند» ومايكل هيزلتاين معلنا. وقدمت «سيكورسكي» عرضاً لشراء حصة مهمة في «ويستلاند» ومال مجلس ادارة الاخيرة الى الموافقة. لكن مايكل دعا بمفرده الى اجتماع لمديري التسلح الوطني لفرنسا وايطاليا والمانيا اضافة الى بريطانيا للتوقيع على اتفاقية تمنع حكومات تلك الدول شراء اية هليكوبترات لم تصمم وتصنع في اوروبا. وكان في ذلك ما يزيد على الخروج الفاضح عن سياسة الحكومة القائمة على رفع مستوى التنافس للحصول على الافضل باقل كلفة وكما كان تصرفا وضع شركة «ويستلاند» في موقف حرج جدا. فظهر عند ذاك خطر ان ينظر الى اي اتفاق تعقده الشركة مع «سيكورسكي» على انه خرق لاتفاقية «مديري التسلح» الامر الذي سيستثني الشركة من كل طلبيات الحكومات الاربع الموقعة على الاتفاقية، ومنها الحكومة البريطانية. لقد كان رأيي ـ ورأي ليون بريتان ـ ان على الحكومة ألا تسعى لمنع حل معين لمشكلة «ويستلاند»، فاختيار الحل يجب ان يكون متروكا للشركة المعنية.

ومع ذلك قرر مايكل هيزلتاين بجرة قلم، ما يعني عملياً الغاء الحل الذي ترتضيه الشركة لمستقبلها. واذا كان للشركة ان تستعيد حريتها، فعلى الحكومة ان تنقض قرار «مديري التسلح». وهذا يعني بدوره، طبعا نقض قرار مايكل.

ادركت اننا ربما احتجنا نقض قرار مايكل. وعلى الرغم من القرار يؤول الى الشركة في الاساس الا اننا كلما دققنا في الخيار الاوروبي، وجدنا انه لا يساوي الكثير. فقد كانت الشركات الاوروبية الثلاث ذات العلاقة - إيروسباسيال (فرنسا) وام. بي. بي (المانيا الغربية) واجوستا (ايطاليا) - كما يعرف مايكل جيدا، عرضة لضغوط حكوماتها. فإيروسباسيال واجوستا تملكهما حكومتا بلديهما في حين تحصل شركة ام. بي. بي على تمويل كبير من حكومة المانيا الغربية. وكانت كل الشركات الاوروبية تحتاج الى اعمال وبهذا بدت وعود اوروبا بطلبيات من «ويستلاند»، مجرد وعود. وعلى النقيض من هذا، تعاونت «ويستلاند» مع «سيكورسكي» لعدة عقود من الزمن وانتجت عدة انواع من الهليكوبترات برخصة منهم.

وفي الواقع، فان معظم تصاميم الهليكوبترات التي تنتجها لا «ويستلاند» فحسب بل اجوستا ايضا، هي امريكية الاصل.

وكان مايكل هيزلتاين يقول ان حصول «سيكورسكي» حتى على حصة اقلية في «ويستلاند»، سيؤدي الى ضغط الشركة الامريكية على وزارة الدفاع البريطانية لشراء هليكوبترات «بلاك هوك»، الامريكية التصميم. وفي الواقع، راجت شائعات تقول ان القوات المسلحة تفضيل ذلك عوضا عن انتظار طائرات اوروبية كانت لا تزال قيد الدراسة. وكانت وجهة نظري الشخصية في كل هذا ذات اهمية قليلة، لكنني كنت اهتم شأني شأن كل من اطلع على الحقائق، بالسبب الذي جعل تفضيل «ويستلاند» الخيار الامريكي، وكيف كانت الشركة غاضبة، ومعها «سيكورسكي»، من مناورات مايكل هيزلتاين.

ولم يكن الخيار الامريكي امريكيا فقط في ذلك الوقت. فقد انضمت «فيات» الى «سيكورسكي» في تقديم العطاء. فلجأ مايكل هيزلتاين، للالتفاف على ذلك، والكشف فجأة عن «بريتيش ايروسبيس» ستكون مستعدة للانضمام الى «الاتحاد المالي الاوروبي». بحيث يصبح اقل «اجنبية». وهناك عدة روايات حول حصول ذلك، ولي وجهة نظري الخاصة فيه.

عقدت اجتماعين مع كل من مايكل هيزلتاين وليون بريتان وويلي وايتلو وجيفري هاو ونورمان تيبيت ونايجل لوسون لمناقشة «ويستلاند» يوم الخميس 5 ديسمبر واليوم الذي

تلاه. (دخلت شركة بريتش ايروسبيس الحلبة في ما بين الاجتماعين).

في الاجتماع الثاني، غير مايكل خط محاججته الذي اعتمده في ابريل تماما. فأصبح الموضوع فجأة، هو هل يصح السماح لشركة بريطانية لها عقود دفاع مهمة ان تخضع لهيمنة اجنبية؟ لكن الموضوع الحقيقي هو هل يتوجب على الحكومة رفض توصية من مديري التسلح الوطني بحيث تترك « ويستلاند » حرية اختيار قبول عرض « سيكورسكي » او « الاتحاد الاوروبي » على اسس تجارية بحتة؟

في نهاية الاسبوع الثاني، صار واضحا لمعظمنا ان ليون بريتان كسب المحاججة وبات واجبا اذن تعليق قرار مديري التسلح. لكن جيفري ونورمان ومايكل بالطبع، عارضوا ذلك، ولهذا قرروا الوصول الى قرار ضمن لجنة وزارية رسمية، ويمكن للجنة « إي » (ملاحظة: اللجنة الفرعية الرئيسية للجنة « إي » اللجنة الاقتصادية للوزارة) الموسعة لهذه الغاية ان تجتمع الاثنين 9 ديسمبر للنظر في الامر.

في عطلة نهاية الاسبوع، تسارع ايقاع الاحداث وفارت الامزجة. وأوقف مايكل هيزلتاين ورقة عمل قدمتها وزارتا الدفاع والتجارة والصناعة حول « ويستلاند » وطلب اعادة صياغتها لتعكس التأكيد على مخاطر عرض « سيكورسكي ». وبلغ الغضب بليون بريتان منتهاه لكنه سمح بعرض الورقة على لجنة « إي ».

وكان هذا قرارا خاطئا.

وقال مايكل ان وزير الدفاع الفرنسي هاتفه في عطلة نهاية الاسبوع ليقدم عروض عقود فرعية لم يحدد قيمتها لصناعة هليكوبترات « سوبر بوما ». لدى « ويستلاند » شريطة الا تباع الشركة الى « سيكورسكي ». وفي صباح الاثنين حملت الصحف انباء الشجار بين مايكل وليون.

لعل الحجة الوحيدة ذات الجوهر التي تقدم بها مايكل هيزلتاين هي ان موقف الاوروبيين من صفقة « سيكورسكي » يهدد مستقبل التعاون بين « ويستلاند » وشركات الدفاع الاوروبية. وبعض ذلك التعاون كان مهما حقا. اذ كان من المتوقع ان يصبح تعاون « ويستلاند » مع « اجوستا » على صناعة هليكوبترات ضخمة تعرف بـ« ان اتش 101 »، مصدر العمل الرئيسي للشركة في السنوات الآتية. على النقيض من ذلك، كانت الهليكوبترات الناقلة للجنود الكبيرة من طراز « ان اتش 90 » في مراحل التصميم الاولى. وفي الواقع، كانت تلك المخاوف مبالغ فيها. فعلى الرغم من ان « ان اتش 90 » اهملت في ابريل 1987، فان الـ « ان اتش 101 » استمرت

بنجاح. ولم يكن لكلا القرارين علاقة بملكية « ويستلاند ».

لكن الخدعة الحقيقية التي قام بها مايكل هو تلميحه الى ان توصيات مديري التسلح ادت الى امكانية تصنيع نوعين من طائرات الهليكوبتر المقاتلة احداهما انجلو - ايطالية والاخرى فرنسية - المانية وان التوفير الحاصل في كلفتي تطويرهما بالنسبة لبريطانيا يصل الى 25 مليون جنيه في السنوات الخمس المقبلة. ويمكن ان يستخدم المبلغ لاعطاء « ويستلاند » عملا اضافيا. وسيساعد هذا على ان تتقدم وزارة الدفاع بطلبيات هليكوبترات اضافية لتساعد على ملء الفراغ الانتاجي الحاصل. لكن احتمال توفير الـ 25 مليون جنيه فعلا او ما اذا كانت تلك الطريقة هي الافضل لانفاق المبلغ بدت امورا غير مهمة جداً، وجانبية. اذ بدا ان ميزانية مشتريات وزارة الدفاع والتدابير المتخذة مع الحكومات الاخرى صارت بالنسبة لمايكل هيزلتاين امورا يمكن التلاعب بها بأي شكل لضمان المستقبل الذي اختاره هو لشركة هليكوبتر متواضعة. وبهذا فقد تماما المقدار القليل من الاحساس بأهمية الاولويات الذي كان لديه.

وفي اجتماع لجنة « إي » في 9 ديسمبر قدم السير جون كاكني، الذي دعي للاجتماع والافصاح عن رأيه عرضاً واقعياً جداً لما يجري. قال ان « ويستلاند » تحتاج الى اعادة تنظيم اساسية والى انتاج محسّن. وان مجلس الادارة يرى أن « سيكورسكي » هي الانسب لتحقيق الامرين. وان تأخير التوصل الى قرار يعرض اسعار الاسهم في الشركة لمزيد من الضغوط. وكان مقررا ان تنشر حسابات الشركة في 11 ديسمبر، ولا تستطيع الشركة الاحتفاظ بثقة السوق بها اذا تأخر النشر لفترة طوية بعد ذاك التاريخ.

كانت اغلبية المجتمعين تفضل نقض توصيات مديري التسلح، ولكن بدلا من انهاء النقاش والاخذ باحساس الاغلبية، سمحت لمايكل هيزلتاين (وليون بريتان) بالبحث بسرعة عن امكانية تطوير صفقة اوروبية يمكن لمجلس ادارة الشركة ان يقبلها. ولكن اذا لم يحصل هذا، واذا لم تطرح صفقة يمكن لمجلس الادارة ان يوصي بها، في موعد اقصاه الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة 13 ديسمبر، فاننا سنضطر الى رفض توصيات مديري التسلح.

وفي الواقع، لم يقبل مجلس الادارة العرض الاوروبي واختار ان يوصي بما قدمته « سيكورسكي - فيات ».

لكن مايكل طور في ذلك الحين هاجساً ملحاً آخر ربما او تكتيكاً جديداً.

فقد اعترف الحضور في اجتماع لجنة « إي » ان الجدول الزمني يسمح بعقد اجتماع وزاري

قبل موعد الجمعة النهائي. ولكن لم يتخذ قرار الدعوة الى اجتماع، ولم يكن ذلك ضروريا في الواقع.

فما هو الداعي الى اجتماع؟

اذ يعرف مجلس الادارة موقفه من «ويستلاند» بالتحديد: والامر متروك لهم ولاصحاب الاسهم.

وبدأ مايكل يتمتم ويدمدم. وطلب من جون وايكهام ان يدعوني الى عقد اجتماع آخر. قائلا ان ذلك امر ضروري دستوريا وفق لوائح مجلس الوزراء. وحصل، وان راح البعض يهاتف ليعرف من يستطيع الحضور في حالة عقد الاجتماع. غير ان ذلك لم يكن دعوة للحضور لأن احدا ما لم يتخذ قرار عقد الاجتماع. لكن ذلك لم يكن يعني شيئا كثيرا لان مايكل اصبح مقتنعا من تلك النقطة فصاعدا، انه ضحية مؤامرة بدا له ان اعدادا متزايدة ضالعة فيها، وصار يحس ان الموظفين في مكتب الوزارة مشتركون ايضا... ومن يا ترى هو المتآمر القادم؟

حصل تطور غريب آخر بعد وقت قصير. دون سابق انذار، أثار مايكل موضوع «ويستلاند» في اجتماع الوزارة يوم الخميس 12 ديسمبر. واثار ذلك نقاشا قصيرا غاضبا، قطعت دابره بحدة، بدعوى اننا لا نستطيع مناقشة المواضيع دون اوراق مقدمة. والامر لم يكن مطروحاً في جدول الاعمال. وكان مفترضا ان يسجل ملخص لما دار من حديث ويضاف الى سجل الاجتماع. لكن شيئا من ذلك لم يحصل نتيجة سهو غير متعمد. وقد لاحظ سكرتير مجلس الوزراء ذلك واصلح الموقف بسرعة. لكن مايكل هيزلتاين لم يقتنع بالعرض الملخص واشتكى من ان «احتجاجاته» لم تكن مسجلة.

بالنسبة لمايكل بدت المؤامرة ذات ابعاد كبرى.

استمر مايكل في حملته لفترة الميلاد. وراح يحاول تحشيد النواب من الصفوف الخلفية. وحادث الصحافة. وفاتح اصحاب المصارف، والصناعيين. وفجأة اتخذت شركة «جي إي سي»، التي كان يرأس مجلس ادارتها جيم برايور (الوزير السابق)، قراراً غريباً بالانضمام الى «الاتحاد المالي الاوروبي». وقدم «الاتحاد» عرضا جديدا صلبا. وتم طرح كل تطور جديد على انه شيء يدعو الى اعادة النظر في سياسة الحكومة.

ودارت المعركة على صفحات الصحف. وازداد الاحساس بهزلية الموضوع كله، الامر الذي جعل الحكومة تبدو مضحكة، ووصل الامر الى حد اختراع تهويش طال ليبيا.

اذ قال مايكل هيزلتاين ان ارتباط حكومة ليبيا منذ امد بشركة «فيات» يثير تساؤلات امنية حول عرض «سيكورسكي». وفي الواقع، فان «فيات» كانت ستحصل على 14.9 في المائة من «ويستلاند»، بينما لا تملك ليبيا غير 14 في المائة من «فيات». وكانت «فيات» تجهز فعلا اجزاء مهمة من معدات دفاع اوروبية. اما الامريكيين، الاكثر حساسية منا حول مسألتي الامن وليبيا، فقد بدوا مطمئنين لمشاركة «فيات» في «سيكورسكي».

رفضت حجج مايكل الداعية الى ان ننحاز الى العرض الاوروبي. لكن المعركة العلنية بين مايكل وليون استمرت فترة الميلاد.

وكان مجلس ادارة «ويستلاند» قلقا جدا على مصير الطلبيات الحكومية من بريطانيا والدول الاوروبية. وكتبت رسالة جوابية الى السير جون كاكني قلت فيها «ما دامت «ويستلاند» عاملة في المملكة المتحدة، فان الحكومة ستظل بالطبع تعاملها كشركة بريطانية وبالتالي اوروبية، وستدعمها سعيا وراء دعم المصالح البريطانية في اوروبا». واراد مايكل ان يتضمن ردي امورا اقل بعثا على الطمأنينة للشركة، ورفضت ذلك.

ولكم ان تتصوروا اعجابي عندما اكتشفت في اوائل العام الجديد ان بنك لويد كان قد ارسل اليه رسالة مكنته من ان يقيم كل النقاط التي جاءت في رده المنشور حول ما سيحصل - من وجهة نظر مايكل - لو ان «ويستلاند» اختارت «سيكورسكي» بدلا من عرض الاتحاد المالي الاوروبي. وردا على رسالة مايكل كتب اليه المدعي العام حول «اخطاء مادية» في رسالته.

وأدى تسريب رسالة المدعي العام الى الصحافة الى تضخيم ازمة «ويستلاند» وفي النهاية الى استقالة ليون بريتان، ...لكن هذه امور... كانت طي الآتي من الايام.

صرت اعرف الآن من سلوك مايكل انه ما لم يتصد اليه احد، فليس هناك حدود لما سيصنعه ليضمن اهدافه في «ويستلاند». فقد آلت المسؤولية الجماعية للحكومة الى الاهمال والتجاهل، وصار لا يأبه لسلطة رئيسة الحكومة علنا.

كان يجب ان يتوقف كل هذا.

وضعت «ويستلاند» على جدول اعمال الوزارة يوم الخميس 9 يناير. وفي ذلك الاجتماع ابتدأت بتكرار القرارات التي اتخذتها الحكومة. وبعد ذاك استعرضت تعليقات الصحافة السيئة التي صدت في العام الجديد. وقلت انه اذا استمر الوضع على ما هو عليه فستفقد الحكومة كل مصداقيتها. ولم اشهد في حياتي اثباتا أوضح للاساءة التي تلحق بتماسك الحكومة وموقعها

عندما يتجاهل البعض مبدأ المسؤولية الجماعية. ثم طرح كل من ليون بريتان ثم مايكل هيزلتاين وجهتي نظرهما. وبعد شيء من النقاش، بدأت استعرض حكمي مشيرة الى ان الوقت قد حان للشركة واصحاب المصارف المتعاملين معها ليختاروا في اجتماع مع اصحاب الاسهم فيها احد الخيارين المطروحين امامها. والامر المهم قانونياً، وسياسياً، هو ان يضعوا قرارهم دون تدخل مباشر أو غير مباشر يقوم به الوزراء أو من ينوب عنهم. ويجب ان يتقبل الكل هذا ويمتنعوا عن توجيه الضغوط وتحشيد الدعم والآراء أو عقد اجتماعات صحافية، بشكل مباشر أو غير مباشر. ولتفادي اخطار سوء الفهم في مرحلة تفاوض تجاري واتخاذ قرار حساس، يجب ان تمر الاجابة على أي سؤال عبر مكتب مجلس الوزراء للتأكد من ان الاجابات تتسق وسياسة الحكومة.

وافق الجميع على ذلك باستثناء ما يكل هيزلتاين الذي قال ان من المستحيل تمرير اي اجابة عبر مكتب مجلس الوزراء للموافقة عليها. وعلى الرغم من انه لا يتوقع ان يدلي بتصريحات جديدة فيجب ان يظل قادرا على تأكيد تصريحات قالها اصلا وان يجيب على الاسئلة حول حقائق متطلبات الشراء دون ابطاء. واعتقد ان الجميع اعتبروا ان هذا القول هو مجرد خدعة. ولم يتفق احد مع مايكل. وكان معزولا تماما. فأعدت تلخيص الحكم والقول مرة اخرى.

فأعدت ملاحظاتي السابقة واضفت ان من المفروض التنسيق وباشراف من مكتب مجلس الوزراء لورقة حقائق تصفها اكثر من وزارة، يمكن الرجوع اليها كمصدر للاجابات على الاسئلة. وبعد ذاك اكدت على أهمية احترام المسؤولية الجماعية في هذا الأمر وما عداه.

في تلك اللحظة انفجر مايكل هيزلتاين وزعم ان مناقشة «ويستلاند» لم تعرف المسؤولية الجماعية. وزعم عدم وجود جدول أولويات في نقاشات مجلس الوزراء. وقال انه لا يستطيع قبول القرار الذي سجلته في العرض النهائي للاجتماع. وجمع اوراقه، وغادر مجلس الوزراء المتحد ضده.

علمت في ما بعد ان آخرين من الزملاء في الاجتماع صعقوا لما حدث. لكني لم أصعق. فلقد اتخذ مايكل قراره وكان ما كان. وكنت اعرف بالضبط من اريده خلفا له وزيرا للدفاع؛ فقد كان جورج يونجر الرجل المناسب تماما للمنصب، وكنت اعرف انه يريده.

طلبت استراحة قصيرة ورحت اتمشى باتجاه المكتب الخاص. واستقدم نايجل ويكس، رئيس سكرتاريتي الخاصة، جورج يونجر، وعرضت عليه منصب وزير الدفاع فقبل. وطلبت من مكتبي

الاتصال بمالكوم ريفكيند لاعرض عليه منصب جورج السابق اي وزير شؤون اسكوتلندا، وقبل مالكوم ذلك. واتصلنا بالملكة لطلب مصادقتها على التعيينين الجديدين. بعد ذاك رجعت الى اجتماع مجلس الوزراء، واستمر العمل كالعادة وفي نهاية الاجتماع اعلنت قرار تعيين جورج يونجر. وهدأت الأمور على الاقل داخل المجلس.

لم يخامرني ادنى شك في العاصفة التي ستندلع الآن. لكنها تظل زوبعة في فنجان. أزمة نجحت عن موضوع صغير وأنانية عملاقة. ولا اعلم ما اذا كان مايكل هيزلتاين قد حضر اجتماع المجلس لكي يستقيل. لكن السرعة التي تمكن معها في اطلاق بيان امده 22 دقيقة في عصر ذلك اليوم يفصل ارتكابي جنحا مزعومة، يعني انه كان حسن الاستعداد، على الاقل.

وكنت اعرف انه مهما كانت الخلافات بيني وبين اعضاء المجلس الآخرين، فانهم قد شهدوا بانفسهم ان مايكل كان مخطئا.

شاءت الاحوال ان تؤول مهمة الرد على مايكل هيزلتاين الى ليون بريتان. وعندما عاد البرلمان الى الاجتماع يوم الاثنين 13 يناير، ناقش اجتماع لويلي وليون وجورج ورئيس «العرفاء» وآخرين معي في ذلك الصباح ما ينبغي عمله. وتقرر ان يدلي ليون، لا أنا، ببيان عن «ويستلاند» عصر ذلك اليوم في البرلمان. ولكن حدث خطأ كبير اذ أوقع مايكل هيزلتاين ليون في فخ بأن سأله عما اذا تم تسلم اية رسالة من «بريتيش ايروسبيس» حول لقاء عقده ليون مع السير ريموند لايجو الرئيس التنفيذي لـ«بريتيش ايروسبيس». وأشير الى ان ليون قال في ذلك الاجتماع ان مشاركة «بريتيش ايروسبيس» في «الاتحاد المالي الاوروبي» امر يعارض المصلحة القومية وان على الشركة ان تنسحب من «الاتحاد» (واتضح ان الاشارة زائفة تماما). وكانت الرسالة المذكورة قد وصلت الى رقم 10 داوننج ستريت واطلعت عليها قبل قدومي الى البرلمان لاستمع الى بيان ليون ببرهة قصيرة، وكانت الرسالة معلّمة بـ«خاصة جداً».

واحس ليون بان عليه احترام تلك الثقة، لكنه عندما فعل ذلك استخدم صيغة يستخدمها المحامون الأمر الذي فتح عليه باب الاتهام بخديعة مجلس العموم. واضطر الى العودة الى البرلمان ذلك المساء ليعتذر.

وكان الأمر صغيراً بحد ذاته، ولكنه أدى، في اجواء الشكوك والتآمر التي روج لها مايكل هيزلتاين - الذي عرف بشكل محيّر محتويات رسالة خاصة وسرية - ادى الى الحاق اذى كبير بمصداقية ليون.

دافعت عما فعله على اساس انه وجد لزاما عليه احترام خصوصية الرسالة.

ثم نشرت الرسالة بعد ذاك بترخيص من كاتبها، السير اوستن بيرس، لكنها لم تساعد كثيرا لان السير ريموند سحب اتهاماته قائلا انها كانت مبنية على سوء فهم. لكن موقع ليون السياسي كان قد اقترب من نقطة لم يعد ممكناً انقاذه معها.

لكن ايا من هذا لم يجعل الحياة اسهل عندما اضطررت الى الرد على نيل كينوك في المناظرة البرلمانية حول «وستلاند» يوم الاربعاء 15 يناير.

كان خطابي امام البرلمان خافتا ويلتزم سرد الحقائق فحسب. واظهر الخطاب اننا توصلنا الى قراراتنا حول «وستلاند» بالشكل المسؤول الصحيح.

وفي الواقع، عندما رحت اعدد كل الاجتماعات الوزارية، ومنها اجتماعات لجان مجلس الوزراء والمجلس نفسه التي ناقشت «ويستلاند»، احسست بشيء من الذنب على انني اضعت الكثير من وقت المجلس في مناقشة مسألة غير ذات أهمية نسبيا. وعلى الرغم من ان خطابي ذكر كل الحقائق، فانه لم يلق استقبالا حسنا. لان الصحافة كانت تتوقع خطابا اكثر التهابا.

تحدث مايكل هيزلتاين منتقدا طريقة تعاملنا مع المسؤولية الجماعية بخصوص «ويستلاند» وتجاهل تماما حقيقة انه غادر اجتماع مجلس الوزراء، غاضبا لانه كان الوزير الوحيد الرافض تقبل قرار المجلس.

ولخص ليون الموقف من وجهة نظر الحكومة في خطاب كنت آمل ان يرد عليه موقفه الجيد في البرلمان، لكنه لاقى نجاحا متواضعا. وابقت الصحافة على الضغوط الموجهة ضده وكانت هناك انتقادات كثيرة لي ايضا.

وبدا لي لبرهة اننا تجاوزنا الاسوأ بمرور الوقت. لكن شيئا من ذاك لم يكن.

ففي يوم الخميس 23 يناير تعين عليّ ان القي بيانا صعبا على البرلمان، وكان البيان حول الخطوط الرئيسية للتحقيق في تسريب رسالة المدعي العام ليوم 6 يناير وكشفها.

كان التوتر هائلا. والتوقعات وصلت درجة الحمى.

وتوصل التحقيق الى ان الموظفين الحكوميين في وزارة التجارة والصناعة تصرفوا بحسن نية على اساس ان لديهم تخويلا من ليون بريتان، وزيرهم، وغطاء من مكتبي في رقم 10، لكشف محتويات رسالة باتريك ميهيو. فقد اعتقد ليون بريتان وموظفي وزارته ان لديهم اتفاقا مع رقم 10 للقيام بذلك. وفي الواقع، لم يستشرني احد.

ومن الحق ان يقال انني، مثلي مثل ليون، كنت سأرحب بحقيقة ان باتريك ميهيو ينظر الى رسالة مايكل هيزلتاين على انها تحتوي على اخطاء مادية تحتاج الى التصحيح، ستنكشف وتصبح معروفة للجميع في اسرع وقت ممكن.

تعين على السير جون كاكني ان يعقد مؤتمرا صحافيا ليعلن توصيات مجلس ادارة «ويستلاند» الى اصحاب الاسهم في عصر ذلك اليوم. لكنني لم اكن لاوافق على تسريب رسالة احد القائمين على أمر القانون للتوصل الى ذلك.

وكان عليّ ان ادافع في بيان عن كرامتي وسمعتي، وسلوك الموظفين الذين لا يستطيعون ان يجيبوا بالاصالة عن انفسهم، قدر استطاعتي. وعن وزير التجارة والصناعة المحاصر. ولم اكن اشك في ان كل شيء سيصبح على ما يرام اذا عرفت الحقيقة وصدقت.

ولكن من الصعب جدا اقناع اولئك الذين يعتقدون انهم يعرفون كيف تعمل الحكومة، لكنهم في الواقع لا يعرفون. بان الفهم والاخطاء في الحكم امور تحصل فعلا، وخصوصاً عندما يتعرض الوزراء والموظفون الى ضغوط كبيرة يوما بعد يوم، كما كان عليه الحال بسبب ألاعيب مايكل هيزلتاين.

للأسف، صارت ايام ليون معدودة. وجاء الحكم النهائي عليه في اجتماع «لجنة 1922» لا بقراري انا. وجاء ليراني عصر الجمعة 24 يناير وقال انه بصدد الاستقالة.

حاولت اقناعه بالتراجع عن القرار، فقد كنت اكره ان ارى الرجل الاحسن يخسر. وكانت مغادرته لمجلس الوزراء تعني خسارة واحد من احسن العقول، وقطعاً فظاً لمستقبل كان له ان يكون ناجحا في السياسة البريطانية. كنت آمل ان يعود الى الحكومة في ظروف اخرى بعد زمن. الا انني كنت في وقتها افكر جديا في موقعي شخصياً. اذ فقدت وزيرين عضوين في مجلس الوزراء، ولم اكن اشك في ان هناك في حزبي وحكومتي من يود استغلال المناسبة للتخلص مني ايضا، كما هو الحال عندما يستشعر المنتقدون ضعفا.

لكن لي ايضا اصدقاء مخلصون تحشدوا حولي. منهم الرئيس رونالد ريجان الذي هاتفني مساء السبت في رقم 10 وقال انه غاضب جدا لان هناك من تبلغ به الوقاحة حد تحدي كرامتي. واراد ان يجعلني اعرف ان لي اصدقاء «هنا في المستعمرات». وحثني على التحدي و«بذل كل ما في وسعي».

ثمنت مكالمته. وقلت له انني امر فعلا بلحظة صعبة لكنني ازمعت القتال.

كنت اعرف ان الامتحان الكبير سيأتي في مجلس العموم في الاثنين التالي عندما كان مقررا ان اجيب نيل كينوك مرة اخرى في مناظرة طارئة حول « ويستلاند » . وانفقت معظم الاحد مع المسؤولين وكتّاب الخُطَب. ودرست كل الاوراق المتعلقة بـ « ويستلاند » منذ البداية ، موضحة في ذهني كل ما قيل وفعل ومن قال ومن صنع ومتى . كان استثمارا جيدا للوقت .

افتتح نيل كينوك المناظرة ذلك الاثنين عصرا بخطاب طويل جداً وسيء الاعداد بحيث اساء الى نفسه اكثر مما اساء لي . لكنني كنت اعرف اذ نهضت ان البرلمان بانتظار ما سأضعه انا .

مرة اخرى اعدت التفاصيل كلها حول الرسالة التي سُربت .

كانت مناسبة صاخبة وقوطعت كثيرا . لكن الادرينالين بدأ يتدفق وصرت اتلقى وأرد بالمثل . اذا قرأت الخطاب الآن ، لا أجد فيه شيئاً استثنائياً . لكنه قلب الوضع كله في حينه . واظن ان اعضاء البرلمان المحافظين وعوا كمية الاذى الذي حل بالحزب . وكانوا قد لمسوا في دوائرهم الانتخابية في عطلة نهاية الاسبوع ان الجمهور يستغرب لتضخيم امر ذي أهمية ضئيلة بحيث يصبح مسألة تهدد الحكومة نفسها . وعندما وقفت خطيبة ، كان ما يريده اعضاء البرلمان المحافظون حقا هو القيادة والصراحة وشيء من التواضع . وحاولت ان اوفر لهم كل هذا .

حتى مايكل هيزلتاين اعتبر ان من حسن الرأي ان يعلن ولاءه .

ظلت بعض التفاصيل التي اثارتها قضية « ويستلاند » تستحوذ على اهتمام العارفين والمختصين . لكنهم كانوا جماعة صغيرة آخذة بالتناقص . وقبل اصحاب الاسهم في « ويستلاند » عرض « سيكورسكي » وعلى الرغم من مرور الشركة ببعض الصعوبات فان التبعات المخيفة لها وللقاعدة الصناعية البريطانية التي حذر منها مايكل هيزلتاين لم تتحقق بالمرة .

قال البعض ان كان عليَّ ان اطرد مايكل قبل استقالته باسابيع . هناك طبعا شيء من الصحة في الانتقادات القائلة بانني تساهلت مع مايكل كثيرا ، لا ضيقت عليه .

وفي لقاء في رقم 10 في 18 ديسمبر ، حثني ليون بريتان على طرده وكان قاسياً في حكمه على الذين طلبوا العكس لاغراض تكتيكية . ولكن يجب تذكر امرين . اولا ، لم تكن المسائل في البداية بالوضوح الذي صارت اليه في ما بعد . وعلى الرغم من ان قرارات مشتريات الدفاع هي من اختصاص الوزارة كلها لا وزير الدفاع وحده ، كما أوضحت ذلك للبرلمان في ما بعد ، الا ان لمايكل فعلاً دوراً مشروعاً في تقرير مستقبل « ويستلاند » . والمشكلة هي انه لم يلتزم بحدود ذلك الدور . ولم يكتف بمحاولة فرض رأيه على شركة خاصة ، لكنه قام بذلك دون احترام

للمسؤولية المشتركة في الحكومة.

ثانيا، كان مايكل في حينه شخصية شعبية وذات نفوذ في الحزب. وليس لأحد ان يستمر رئيسا للحكومة لوقت طويل دون ان يعترف بالواقع السياسي ومخاطره.

بدا لي ان عليّ ان اصمد بوجه العاصفة حتى تنتهي بان اواجه الاحداث لدى وقوعها. لا ان احاول اختلاق ازمة. ولكن بان اتمسك بالمسائل الجوهرية.

وبالنظر الى الاحداث من منظار اليوم. اعتقد ان تلك الخطة نجحت. وقد كسب مايكل اهتماماً اعلامياً كبيراً الا انه اساء الى نفسه كثيرا بان خرج مغضباً من الوزارة ولو لم يكن قد خرج باختياره لصار بامكانه اثارة متاعب اكثر في الصفوف الخلفية.

بيد ان الاثر الاكثر سوءا لقضية «ويستلاند» هو صب الزيت على نار العداء لامريكا. وثبت ان من الصعب اطفاء تلك النار متى شبت.

لقد ضربت العبارات الطنانة التي اطلقها مايكل هيزلتاين وانصاره عن «التهديد» الامريكي الصناعي في حقل الهليكوبترات، وتراً حساساً. اذ دأب اليسار على النظر بريبة الى اي تحرك امريكي، لانهم يرون في الولايات المتحدة اكثر قوى الرأسمالية نشاطا وسطوة وثقة بالنفس.

وهناك البعض في اقصى اليمين ـ مثل اينوك باول الذي اتفق معه حوال امور اخرى كثيرة ـ لا يثقون بالولايات المتحدة على اساس قومي ضيق. وبالنسبة لبعض اعضاء المحافظين، لا تزال ذكريات ما قامت به امريكا في حرب السويس حاضرة في الذهن.

ويتفشى العداء لامريكا ايضا في اوساط المتعصبين للاتحاد الاوروبي (الفيدرالية) لاسباب اخرى، فهم يرون في الارتباطات العاطفية القوية بين بريطانيا والولايات المتحدة شيئا يلهي عن الالتزام باوروبا. وهذا نوع من العداء لامريكا ينتشر في صفوف النخبة.

ولكن، هناك ايضا نوع شعبي من العداء، وهو ما يقلق اكثر. اذ لا يفهم الشعب البريطاني، في الغالب، الرئيس ريجان ولا يقدره حق قدره. وفي ذلك الحين كان جورباتشوف قد بدأ يبرز في الاتحاد السوفياتي. وهو رجل يعرف بشكل غريب كيفية التأثير على الرأي العام الغربي. وكان جورباتشوف يمثل نقيضاً مرغوباً فيه للرئيس ريجان. وكان هناك احساس بان السوفيات يمثلون العقل في حين تمثل الولايات المتحدة الطيش. وكانت هذه هي المناجم التي فتحها مايكل هيزلتاين في قضية «ويستلاند» والتي راح آخرون يحاولون استثمارها.

في اعقاب قضية «ويستلاند» مباشرة، اثير سؤال خصخصة «بريتيش ليلاند» (بي إل).

« ملاحظة انظر الفصلين الرابع والثالث والعشرين » . واجه بول تشانون ، الذي خلف ليون بريتان وزيرا للتجارة ، بعد بضعة من تعيينه ازمة جديدة تختلف عن « ويستلاند » في كونها تمس اشغال آلاف الناس وتهم عدد كبير من نواب البرلمان المحافظين وبينهم وزراء .

لم اكن اتفق دائما مع نورمان تيبيت حول « بي . إل » . كنت احس ان الشركة استمرت في سوء ادائها واردت التزام موقف اصلب معها . كانت هناك تحسنات ، لا ريب . فقد ازدادت الانتاجية وقلت الايام المضاعة بالاضرابات ، وتقلصت الخسائر . لكن الادارة كانت ضعيفة .

بالاضافة الى ذاك استمر استخدام الحجج نفسها لتبرير الفشل العام المقبل او الذي يليه سيشهد تحول الخسائر الى ارباح طالما تم توفير استثمارات جديدة في جيوب دافعي الضرائب اليوم .

وكان الخيار الآخر للموافقة على طلبات الادارة هو انهيار الشركة ، الامر الذي ظنت الادارة ، محقة ، اننا لا نسمح به .

كانت التوقعات تتغير دائما باتجاه الاسفل ـ ثم لا يوفى بها . وتراوحت حصة الشركة من السوق البريطانية بين 17 و18 في المائة ، رغم التوقعات التي قالت انها ستحصل على 25 في المائة بسبب موديلات جديدة . وكانت نتائج عام 1984 اسوأ بكثير مما هو متوقع ، وليس في هذا مفاجأة . وتوجب على الحكومة ان تقف وراء اقتراضات « بي . إل » الكبيرة والمتفاقمة ضمن ما يعرف توكيدات بـ« فارلي ـ مارشال » .

أردت خفض البرنامج الاستثماري لـ « بي . إل » وارتأيت ان احدى طرق بلوغ ذلك هو شراء محركات من « هوندا » ـ التي خططت « بي . إل » لتطوير التعاون الموجود حاليا معها ـ عوضا عن ان تطور « اوستن ـ روفر » محركاتها الخاصة بها .

لكني لم احقق الكثير في هذا الاتجاه برغم عدة محاولات في ربيع عام 1985 وصيفه . لم احس ان وزارة التجارة والصناعة كانت جادة تماما ، وكنت اعرف ان « بي . إل » نفسها تبغض ذلك التعبير .

في ظروف كتلك لا يستطيع رئيس الوزراء ان يصنع الكثير ـ حتى لو كان يحظى مثلي بمشورات جيدة من وحدة السياسة (ملاحظة : اصبح جون ريدوود عام 1983 رئيسا لوحدة السياسة ، وكان كفوءاً تماماً . ورصد ، هو وبيتر واري السياسة المالية لـ « بي . إل » بدهاء وسوء ظن واطلعاني باستمرار على ما يجري) ومن خبراء آخرين خارج الحكومة .

احسست بالحاجة الى ادارة جديدة ورئيس جديد لـ «بي. إل» ، وسياسة مالية اشد حزما ، وقبل كل شيء وبعده ، دفعا جديدا نحو الخصخصة . ركز ليون بريتان منذ اكتوبر 1985 وما بعده على هذه النقاط كلها لكن مسألة الخصخصة بالذات بدأت تتخذ الموقع الاساسي .

وقد بيعت «جاكوار» بنجاح . وكان يجب خصخصة «يونيبارت» التي تبيع قطع الغيار لـ «بي. إل» ، ايضا على الرغم من ان «بي. إل» كانت تمانع التحرك في هذا الاتجاه . لكن الاهم من هذا كله ، كنا على اتصال سري بـ «جنرال موتورز» التي كانت تميل الى شراء «لاند روفر» ، ومن ضمنها «رينج روفر» و«فريت روفر» (شاحنات خفيفة) و«شاحنات ليلاند» (شاحنات ثقيلة) . وبدت تلك المفاوضات وكأن لا نهاية لها ، لذلك سعدت عندما ارسل اليَّ ليون في 25 نوفمبر مقترحا بالمضي قدما في الصفقة . وباستثناء السعر (رغم انه عامل ذو دلالة) ، كانت هناك مسائل شائكة تستدعي الاهتمام .

اولا ، علينا ان ندرس تبعات ترشيد الانتاج بالنسبة لشاحنات «جنرال موتورز» (بدفورد) و«بي. إل» (ليلاند) وهو الامر الذي اغرى «جنرال موتورز» بتقديم اقتراحاتها . واعتقدنا ان الامر قد يؤدي الى فقدان 3000 عمل؛ لكن الخيار كان في صناعة ذات طاقة مضافة كبيرة لم يكن بين خسران بعض الاشغال أو عدمه بل بين فقدان بعض الاشغال واحتمال انهيار احد منتجي الناقلات أو كليهما .

ثانيا ، علينا ان نأخذ في اعتبارنا موقف بقية عمليات «بي. إل» : حجم صناعة السيارات لدى «اوستن ـ روفر» التي ستظل وحدها تواجه دفع الديون المتراكمة ، والتي لا تفكر «جنرال موتورز» في شرائها .

ثالثا ، المسألة الاكثر تعقيدا هي السيطرة ، في المستقبل ، على «لاند روفر» التي تصر «جنرال موتورز» على شرائها لكن الرأي العام كان سيطلب ضمانات «لبقائها بريطانية» .

فجأة وجدنا عندنا ثروة من الخيارات .

فقبل ان نتمكن من التعامل كاملا مع عرض «جنرال موتورز» ، واسمه بالشيفرة «سالتون» ، ظهر عرض جديد له اسم اكثر غموضاً هو «مافريك» .

ففي نهاية نوفمبر حضر رئيس شركة «فورد الاوروبية» لزيارة ليون بريتان قائلا ان «فورد» تدرس تقديم عرض لشراء «اوستن ـ روفر» و«يونيبارت» . وكانت الشركة تدرك تماما الحساسية السياسية لهذا العرض وربما ادركت ايضا مقدار الممانعة والمعارضة التي ستبديها

« بي. إل » ، التي تفضل الابقاء على علاقاتها المربحة مع « هوندا » . لهذا ارادت « فورد » الضوء الاخضر من الحكومة اولا .

وناقشت مع ليون بريتان ونايجل لوسون ما ينبغي عمله في لقاء عقد عصر الاربعاء 4 ديسمبر .

لم يكن لدينا ادنى شك عن الصعوبات السياسية المرتبطة بالموضوع . وعلى الرغم من ان « فورد » قالت انها تريد الابقاء على مصانع « بي. إل » و« فورد » ، لكن كان هناك معارضة ستظهر لدى نواب البرلمان الذين يخشون ضياع فرص العمل في المناطق المتأثرة بالصفقة . وكانت انتاجية « فورد » اسوأ من « بي إل » ، فلم تكن موديلاتها الجديدة رائجة جدا وكانت الشركة قلقة من التسلل الياباني الى اسواقها الاوروبية .

وربما حصلت مشاكل حول التعاون مع « هوندا » التي صارت « بي. إل » تعتمد عليها كثيرا . وكان هناك احتمالات انتقادات تثار حول اثر ذلك على التنافس في صناعة السيارات .

باستثناء تلك الامور ، كان عرض « فورد » يستحق المتابعة فعلا . وربما قال البعض ان بدء مفاوضات ناجحة مع « فورد » و« جنرال موتورز » يعني بدأنا الغاء قدرة بريطانيا على صنع السيارات . لكن آخرين كانوا سيرحبون بالخصخصة الذي يعني وضع حد لاهدار المال العام وضمان مستقبل واعد لصناعة السيارات في بريطانيا . وهكذا بدأت الاتصالات بـ« فورد » .

تبقت مسألة ما اذا كنا سننجح في تحقيق برنامج الخصخصة الطموح هذا في مناخ سياسي أفضل رهن التوقعات . ولكن لم يكن ثمة وقت اسوأ لتحقيقه مثل الذي واجهناه .

ومما اثار انزعاج بول تشانون ـ وازعجني ايضا ـ هو ان صحافة نهاية الاسبوع في مطلع فبراير ، خرجت بتفاصيل كثيرة عما كان يخطط له . واكاد اجزم ان « بي. إل » سربت ذلك عندما كنا نمر في مرحلة ضعف كبيرة بسبب قضية « ويستلاند » . واضطر بول تشانون يوم الاثنين 3 فبراير الى التأكيد على ان الاتصالات جارية ، امام البرلمان . وهكذا ذوت آمال اجراء مفاوضات تجارية خاصة . وكانت مناظرة غابت عنها العقلانية .

ووجد بول امامه مهمة شبه مستحيلة . لكنه تعامل معها بشجاعة ومهارة عظيمتين . وسادت الساحة السياسية واجهزة الاعلام « هستيريا » القومية الزائفة . وتحدث ادوارد هيث عن ردنا على جهود عمال « بي. إل » وادارتها قائلا « لقد بعناكم الان للامريكيين » . ولم ينج مجلس الوزراء نفسه من العاصفة .

اذ اعلن نورمان فاولر ، الذي تؤثر « بي . إل » في دائرته الانتخابية ، انه يقاوم الصفقة . وعندما يتصور نورمان فاولر وأمثاله انهم يستطيعون التمرد فان الامور اذ ذاك تكون بلغت حداً كبيراً من السوء .

ترأست اجتماعا بالغ الصعوبة لمجلس الوزراء يوم الخميس 6 فبراير بدا لي من خلاله انه من المستحيل تمرير صفقة « فورد » . وفي ظروف كهذه ، فكان من الضروري حصر الخسائر ومحاولة المضي قدما في التفاوض مع « جنرال موتورز » . واطلع بول تشانون البرلمان عصر ذلك اليوم اننا لن نتابع قضية بيع « اوستن - روفر » الى « فورد » بغية انهاء حالة التخمينات والمضاربات . وكان في الامر اهانة لا تستحقها « فورد » التي وفرت الكثير من فرص العمل في بريطانيا . ولكن على المرء ان يحصر خسائره في السياسة .

السؤال المثار في ما بعد هو ما اذا كنا نستطيع الوصول الى صفقة جيدة مع « جنرال موتورز » .

بعدما انزاح عنا الضغط المباشر . قابلت بول بعدما القى بيانه في البرلمان وقلت يجب التحرك سريعا لانجاز ذلك الامر وبيع « يونيبارت » .

ولكن ما ان ذاع النبأ حتى واجهنا عروضا اخرى كثيرة . القليل منها كان جادا لكنها كانت كلها مخجلة اكثر منها مساعدة ، في تلك المرحلة المتأخرة . واكثرها حساسية سياسيا كان اقتراح ادارة « لاند روفر » لشراء شركتها . لكن « جنرال موتورز » ظلت ، من وجهة نظرنا و« بي . إل » على حد سواء - الخيار الاحسن بكثير لان تلك الشركة كانت مهتمة بشراء كل « بي . إل » وليس مجرد اقسام منها ، وبسبب قوتها المالية وسهولة النفوذ الى شبكة التوزيع عندها . يوم الاربعاء 19 فبراير انشأت مجموعة وزارية صغيرة - من النوع الذي كان جون بيفن يسميه « بطاقة متوازنة » - للنظر في هذا الموضوع المتزايد صعوبة وتعقيدا . وكان اهم الاعضاء هم ويلي وايتلو ونايجل لوسون ونورمان تيبيت وبيتر ووكر وجون بيفن ونورمان فاولر وبول تشانون ، طبعا .

ظل بول مسؤولا عن المفاوضات التفصيلية مع « جنرال موتورز » . واستمرت تلك المفاوضات عدة ايام من مارس . وبدا احيانا وكأننا نستطيع الحصول على تعهدات مناسبة من « جنرال موتورز » حول السيطرة على « لاند روفر » . وتوجب علينا ان نصلب موقفنا مصرين على عدم حصولها على اكثر من 49 في المائة من القدرة التصويتية وعلى ان يخضع حق الادارة لدى

« جنرال موتورز » الى سيطرة مجلس الادارة البريطاني .

لم تقبل « جنرال موتورز » في النهاية بهذه الشروط ، ولست الومهم في هذا . اذ انهم ما كانوا مستعدين للمضي في صفقة تضم « شاحنات ليلاند » و« فريت روفر » وتستثني « لاند روفر » ، وبهذا انتهت المحادثات .

وعندما اعلن بول تشانون ذلك في مجلس العموم يوم الثلاثاء 25 مارس ، تدافع اصحابنا في الصفوف البرلمانية الخلفية ليعبروا عن حزنهم لضياع فرصة طيبة وليقولوا ان الصفقة كانت يجب ان تمر . ولم اخف انزعاجي وغضبي منهم واخبرت العديدين منهم ان الافضل كان ان يتحدثوا عندما كان الوقت صعبا .

كل هذه الامور الحزينة اذت الحكومة وبريطانيا ايضا .

فقد دأبت على التذكير بالمزايا التي حصلت عليها بريطانيا من الاستثمارات الامريكية . وفكرة ان « فورد » اجنبية وبالتالي سيئة ، لا تمت للعقل بصلة . اذ اتخذت الشركة من بريطانيا مقرا لعملياتها الاوروبية ، وكذلك هو الحال بالنسبة لاكبر مركز بحوث وتطوير . وكانت كل الشاحنات ومعظم الجرارات التي تبيعها « فورد » في اوروبا تصنع في بريطانيا . وتفوق صادرات « فورد » في بريطانيا ، من حيث القيمة ، صادرات « بي . إل » بـ 40 في المائة . فهل كانت بريطانيا ستنعم ، مثلا ، اذا اشترت « بي . إل » شركة « فورد » ؟ .

مجرد الفكرة سخيفة . لكن الامر لم يقتصر على « فورد » . اذ يأتي اكثر من نصف الاستثمارات الخارجية في بريطانيا من الولايات المتحدة . واحست كل من « فورد » و« جنرال موتورز » بجرح في كرامتها وغضبتا من الحملة التي شنت عليهما . ومع ان بريطانيا لا تستطيع ان تتحمل مغبة الانغماس في احاسيس معاداة امريكا في هذا النوع ، استمرت الحملة المعادية لامريكا ووصلت منتهاها لا في مجال السياسة الصناعية ، ولكن في الدفاع والشؤون الخارجية ، وما اسرع ما تثور الاعصاب العواطف في هذين الحقلين .

الغارة الأمريكية على ليبيا

كنت في تشيكرز الجمعة 27 ديسمبر 1985 عندما علمت ان ارهابيين قد فتحوا النار على مسافرين في صالتي مطاري روما وفيينا وقتلوا 17 شخصا . واتضح ان المسلحين كانوا ارهابيين

فلسطينيين من مجموعة ابو نضال. وبدا انهم قد تدربوا في لبنان. ولكن سرعان ما ظهرت ادلة تربط الفاعلين بليبيا. ولم تتورع الحكومة الليبية عن كيل المديح لتلك الهجمات ووصفتها بانها «اعمال بطولية».

وكان لدينا ولدى الامريكيين كمية كبيرة من المعلومات الاستخباراتية حول دعم ليبيا للارهاب. ولم يكن السؤال المثار حول ما اذا كان العقيد القذافي يرأس دولة ارهابية بل حول ما ينبغي عمله بهذا الصدد.

وكان موقف بريطانيا من ليبيا اكثر حزما من بقية الدول الاوروبية منذ مقتل الشرطية ايفون فليتشر عام 1984 (برصاص اطلق عليها من مبنى مكتب الممثلية الليبية في لندن). لكن الامريكيين طلبوا منا وبقية الدول الاوروبية بالمزيد من الحزم بان نفرض مقاطعة اقتصادية عليها، وخصوصا مقاطعة شراء نفط ليبيا، الذي تشتري اوروبا 75 في المائة منه.

في يوم الثلاثاء 7 يناير فرضت الولايات المتحدة مقاطعة على ليبيا دون استشارة الآخرين.. او بالقليل جدا من الاستشارة، وتوقعت ان يحذو الآخرون حذوها. ولم اكن مستعدة للموافقة على ذلك. فقد اوضحت علنا انني لا اؤمن بان المقاطعة الاقتصادية ضد ليبيا ستفضي الى شيء. وكانت وزارة الخارجية الامريكية ممتعضة من ذلك لحد التلميح بان بريطانيا اقل تفهما عن بقية الحلفاء الاوروبيين - وليس في ذلك شيء من الانصاف لاننا كنا نطبق اصلا تدابير قاسية ضد ليبيا في مسائل التسلح وائتمانات القروض والهجرة وكنا قد اغلقنا «المكتب الشعبي» الليبي. لعل من احد اسباب افتراض الولايات المتحدة ان بريطانيا اصعب من غيرها هو انني بخلاف الاوروبيين اتحدث بصراحة تامة عندما لا اوافق على شيء.

وعندما ناقشت مسألة التعامل مع ليبيا مع الرئيس ميتران في ليلة من اواسط يناير بدا اكثر تشددا مني. ولا بد ان الامريكيين قد خرجوا بانطباعات مماثلة.

في اواخر يناير وفي فبراير ومارس زاد التوتر بين الولايات المتحدة وليبيا اذ بدأت البحرية الامريكية مناورات في منطقة خليج سرت، الذي تزعم ليبيا، خارقة بذلك الرأي العام العالمي وقوانينه، انه ضمن مياهها الاقليمية.

ويوم الاثنين 24 مارس هوجمت طائرة امريكية بصواريخ ليبية انطلقت من الساحل. وردت القوات الامريكية بقصف مواقع الصواريخ الليبية واغرقت زورق دورية ليبياً.

باتَ عليَّ حينئذ ان ادرس ما سيكون عليه رد فعلنا. وكنت ادرك ان لدينا 5000 مواطن

بريطاني في ليبيا في حين لا يزيد عدد مواطني الولايات المتحدة هناك على الالف.

وكنت ادرك ايضا احتمال ان تقوم ليبيا بعمل ضد قاعدتنا في قبرص. لكني على الرغم من ذلك قلت لمجلس الوزراء، ان علينا المصادقة على حق الولايات المتحدة في الحفاظ على حرية الملاحة في المياه والاجواء الدولية وحقها في الدفاع عن النفس وفق ميثاق الامم المتحدة.

من ناحية اخرى، بدا الامريكيون وكأنهم بدأوا يعرفون من هم اصدقاؤهم الحقيقيون. اذ علمت ان الفرنسيين عبروا عن تحفظاتهم حول اية سياسة مواجهة مع العقيد القذافي، قائلين ان اي عمل عسكري امريكي ضد ليبيا سيكسب الاخيرة دعما عربيا واعربوا عن الحاجة الى تفادي «الاستفزازات».

بعد ذاك، وفي اولى ساعات السبت 5 ابريل انفجرت قنبلة في ديسكوتيك يرتاده الجنود الامريكيون في برلين الغربية. وقتل اثنان - احدهما جندي امريكي - وجرح حوالي 200 آخرون - منهم 60 امريكياً. واشارت تقارير الاستخبارات الامريكية الى تورط ليبيا، واكدت ذلك استخباراتنا.

كان ذلك القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للامريكيين.

قبيل الساعة 11 ليلة الثلاثاء 8 ابريل تلقيت إشارة من الرئيس ريجان، طلب فيها دعمنا لاستخدام طائرات «إف 111» وطائرات دعم امريكية داخل قواعد في بريطانيا لضرب ليبيا، واراد اجابة على طلبه في موعد اقصاه ظهر اليوم التالي.

في تلك اللحظة لم يكن هناك ما يشير بدقة الى طبيعة الاهداف الامريكية ومواقعها. فاستدعيت، بسرعة، جيفري هاو وجورج يونجر لمناقشة ما ينبغي عمله. وفي الواحدة صباحا ارسلت رداً مؤقتاً ملخصه انني طلبت منه متسعاً اكبر للتفكير في الامر. واكدت ان السليقة تدفعني الى مؤازرة الولايات المتحدة، لكنني اعربت ايضا قلقا بالغا حول مقترحه. وأردت معلومات اكثر عن الاهداف في ليبيا. وخشيت ان يكون العمل الامريكي بداية دورة عنف انتقامية. وكنت حريصة على وجوب اعداد التبرير الصحيح امام الرأي العام لما سنقوم به، والاَّ عززنا موقع القذافي. وكنت قلقة ايضا من تبعات الامر على الرهائن البريطانيين في لبنان - وكنت محقة في ذلك كما اثبتت الاحداث.

بالنظر الى الوراء، اعتقد ان ردي الاول كان سلبيا جدا. وظن الامريكيون ذلك حتما. ولكن كان للرد فائدة خاصة اذ جعلهم يدرسون اهدافهم بدقة وكيفية تسويغ تلك الاهداف، وهذه

خدمة ينتظرها المرء من الاصدقاء .

ووقعت تحت تأثير اعتبارين آخرين . اولهما ، كنت احس بوجود منحى نحو التعجل في الولايات المتحدة ، وهو منحى له صورته المعكوسة بالمرآة في اوروبا اذ يميل الاوروبيون الى التثاقل والكسل .

ثانيا ، عرفت حتى في تلك المرحلة ان الكلفة السياسية لاستخدام الولايات المتحدة قواعدها في بريطانيا لضرب ليبيا ستكون باهظة . فقد كانت الحكومة في بداية عهد النقاهة من ازمتي « ويستلاند » و« بي . إل » : لكن تلك النقاهة كانت هشة ضعيفة . ولم اكن املك الاستهانة بالقرار .

التقيت جيفري وجورج ومسؤولين آخرين في الساعة 7.45 صباحاً في رقم 10 ، وكان « البيت الابيض » قد ارسل اشارة تقول ان الاجابة النهائية للطلب الاصلي لم تعد مطلوبة ظهرا . وقررت استغلال الوقت المتاح لوضع اضيق قوائم ممكنة للاهداف المحتملة في ليبيا . اضافة الى قائمة اخرى بالاعمال غير العسكرية الممكنة ضد ليبيا ، وضعت من باب الامل لا التوقيع . وعقدت اجتماعا آخر في بواكير بعد الظهر ، ولكن لم يتح لنا صنع شيء مفيد لحين تلقي اجابة الرئيس على اشارتي . انتظرت بشيء من القلق طيلة العصر والمساء .

وبعد منتصف الليل بوقت جاء رد الرئيس ريجان عبر الخط الخاص . وكان ردا قويا ومفصلا لم يخلو من اجابة نقدية على النقاط التي اثرتها . واكد الرئيس ريجان أن العمل المخطط له لن يكون بادئة دورة انتقام جديدة : فقد ابتدأت دورة العنف منذ زمن طويل كما هو واضح في اعمال الارهاب التي قام بها القذافي .

وذكر بما نعرفه من المعلومات الاستخباراتية عن ادارة ليبيا للعنف الارهابي . وقال ان انعدام الرد الغربي الحازم شجع ذلك وانه يحس ان التبرير القانوني لعمل ضد ليبيا واضح تماما .

واكد الرئيس ان العمل الامريكي سيكون موجها ضد مقرات القذافي الاساسية والى قوات الامن هناك مباشرة ، لا ضد الشعب الليبي ولا حتى ضد مناطق تركز القوات المسلحة النظامية . وستوجه الضربة الى اهداف محصورة . واثر فيّ بشكل خاص التقييم الذي طرحه الرئيس لاثر الخطة . اذ قال لست اتصور ان هذه العمليات ستنهي خطر الارهاب تماما . لكنها ستثبت ان اعمال الارهاب المدعومة رسميا من قبل الحكومات ـ مثل ما تصنعه ليبيا باستمرار ـ لن تمر بلا دفع الثمن . ان فقدان دعم الدول سيضعف قدرة المنظمات الارهابية على ممارسة هجماتها

الاجرامية حتى عندما نعمل عبر قنوات دبلوماسية وسياسية واقتصادية لتخفيف الاسباب الاساسية للارهاب.

قرأت رسالة ريجان واعدت قراءتها. كان واضحا انه مصمم على المضي قدما. وكلما امعنت في تدبير الامر كلما صار تبرير المنحى الامريكي للتعامل مع ليبيا اكثر وضوحا.

ولم تكن ظاهرة الدولة الارهابية التي تمارس العنف ضد اعدائها في انحاء العالم، مستخدمة من يقوم بذلك عنها كلما امكن ذلك، معروفة لاجيال سبقتنا. ولهذا يجب ان تكون الطرق التي نصطنعها للقضاء على هذا النوع من الخطر على نظام العالم وسلمه، مختلفة ايضا.

ولم يكن هناك شك في ضلوع القذافي في ذلك.

ولا يجب ان يكون ثمة شك في موقف بريطانيا عندما يقرر اقوى بلد في العالم الحر ان يتحرك ضده. ومهما كانت الكلفة بالنسبة لي، فقد كنت اعرف ان كلفة عدم مؤازرة العمل الامريكي لا يمكن احصاءها. فلو تخلت عن الولايات المتحدة اقرب حليفاتها، فان الشعب الامريكي وحكومته سيحسون بطعنة قاسية، ولهم الحق.

ومنذ تلك النقطة وجهت طاقتي لا الى منع امريكا ولكن الى اعطائها دعم بريطانيا الكامل في استخدام القواعد وفي تبرير عملها بوجه ما كنت اعرف انه سيكون عاصفة معارضة في بريطانيا واوروبا. لكن هذا لا يعني الموافقة على كل اقتراح امريكي. اذ ظل مهما جدا ان تقتصر اية ضربة جوية على اهداف محددة بوضوح وان يكون العمل في مجمله ممكن التبرير كدفاع عن النفس.

المهمة الاولى في اليوم التالي كانت اقناع زملائي بما ينبغي عمله. كان جيفري هاو ضد العملية الامريكية، ولكن ما ان اتخذنا قرار دعمها حتى راح يدافع عن ذلك الخط بقوة امام الشعب. بينما كان جورج يونجر يدعمها منذ البداية.

في عصر ذلك اليوم ارسلت اشارة اخرى الى الرئيس ريجان. تعهدت فيها بتقديم «دعمنا غير المشروط لعمل موجه ضد اهداف ليبية معينة واضح ارتباطها في ادارة النشاط الارهابي ودعمه». وتعهدت بدعم استخدام طائرات امريكية من قواعدها في بريطانيا، طالما تم الايفاء بذلك الشرط. لكني اثرت تساؤلات عن بعض الاهداف المقترحة وحذرت من ان القيام باعمال اوسع بعد ذلك. فعلى الامريكيين ان يدركوا ان حتى الذين يتوقون لاسداء كل الدعم لهم سيجدون انفسهم في موقف صعب.

من شبه المستحيل الابقاء على اي شيء سراً في واشنطن، التي كانت تمتلئ بالشائعات حول استعدادات الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد ليبيا.

وصعّب ذلك مسألة ابقائنا على الصمت والتكتم حول موقفنا. وبدا في نقطة ما يوم الجمعة ان الولايات المتحدة لن تستخدم طائرات «إف 111» الموجودة في بريطانيا، الامر الذي كان سيخفف من مشكلتنا.

ولكن في آخر المساء بدا وكأنهم يريدون استخدامها فعلا. وبعد ذلك، في نفس اليوم، تلقيت اشارة من الرئيس ريجان يشكرني فيها على عرض التعاون، مؤكدا ان الاهداف ستكون محددة تماما وفق ثلاثة اصناف: تلك المرتبطة بالارهاب مباشرة، وتلك المرتبطة بالامرة والسيطرة والامور اللوجستية وهي لا ترتبط مباشرة بالارهاب، وتلك المرتبطة بالدفاعات - اي الرادارات والاجهزة الاخرى والمعدات التي تهدد الطائرات الامريكية المغيرة.

وفي صباح يوم السبت جاء لمقابلتي الجنرال فيرنون ولترز ليوضح النوايا الامريكية بتفصيل اكبر. وابتدأت اللقاء بالتعبير عن استيائي البالغ من نشر محتوى الرسائل المتبادلة مع الرئيس ريجان في الصحافة الامريكية. وهذا يعني ان المعركة الاعلامية اصبحت اكثر اهمية. ورحبت بحماس بعرض الجنرال ولترز القائل انه سيطلعنا مسبقا على بيان الرئيس ريجان الذي يعلن عن الغارة ويفسرها. وناقشنا ايضا كمية المعلومات الاستخباراتية الممكن استخدامها لتبرير العمل. وكنت اكثر ممانعة في كشف مصادر الاستخبارات من الامريكيين. ولكن كان من الحيوي جدا في تلك المناسبة اقناع الرأي العام بحقيقة الاتهامات ضد القذافي.

وفي الواقع، فاننا فقدنا بعض مصادر الاستخبارات على الرغم من ان احدا لم يفقد حياته بسبب كشف المعلومات. وناقشت ايضا مع الجنرال ولترز آخر قائمة اهداف وضعها الرئيس، ووجدت فيها ما يطمئن. واعتقد ان الجنرال كان يعرف تماما ما هي الاهداف التي ستضرب تحديدا عندما جاء لزيارتي. واذا كان كذلك، فقد كان حكيما بان لم يطلعني عليها. واملت ان يكون اكثر تكتما في زياراته لباريس وروما وبون ومدريد، حيث كان سيشرح المعلومات التي ستتصرف الولايات المتحدة بموجبها ويطلب دعم اوروبا.

بعدها، وعندما راح الامريكيون يطلبون فعلا مساعدة اوروبا، الامر الذي يكلف ثمنا سياسيا، كشف الاوروبيون حقيقة موقفهم غير المشجع. ويبدو ان المستشار كول قال لهم ان على الولايات المتحدة الا تنتظر دعما كاملا من حلفائها الاوروبيين، وقال ان كل شيء يعتمد

على نجاح العمل العسكري او عدمه. اما الفرنسيون الذين كانوا منذ امد قريب مشتبكين في حرب اعصاب مع ليبيا، فقد منعوا طائرات «إف 111» من عبور اجواء فرنسا. وقال الاسبان ان بامكان الطائرات الامريكية ان تعبر اجوائهم شريطة الا يلاحظها احد. وبما ان ذلك الشرط صعب التطبيق، اضطرت الطائرات للطيران عبر اجواء مضيق جبل طارق.

انتشرت الاشاعات والتوقعات. ولم نستطع تأكيد اتصالاتنا بالامريكيين أو نفيها. واصر حزبا العمال والاحرار على ان نستثني احتمال استخدام القواعد الامريكية في بريطانيا في العمل العسكري الذي بدا ان الجميع يتوقعونه. وكان من المهم التأكد تماما من دعم كبار اعضاء مجلس الوزراء لقراري.

وفي منتصف يوم الاثنين (14 أبريل) اطلعت لجنة ما وراء البحار والدفاع التابعة لمجلس الوزراء على ما جرى في الايام القليلة الماضية. وقلت ان من الواضح ان الولايات المتحدة معذورة في الدفاع عن نفسها بموجب المادة 51 من اتفاقية الامم المتحدة. واخيرا، اكدت ان علينا ان نساعد الامريكيين بمثل ما وقفوا معنا في الفوكلاندز. في عصر ذلك اليوم اكدت واشنطن هاتفيا ان الطائرات الامريكية ستقلع في وقت قريب من قواعدها في بريطانيا.

تلقيت الاخبار قبل حضوري موعدا قديما في مقر «الايكونومست». وكان حفل استقبال للاحتفال إما بالدستوري الفيكتوري الكبير ولتر بيجوت أو نورمان سنت جون ستيفاس (الوزير السابق) محرر كتاباته المعاصر، الامر متروك لوجهة نظرك. وعندما دخلت بناية «الايكونومست» قرب سنت جيمس، قال اندرو نايت رئيس تحرير المجلة انني ابدو شاحبة. وبما انني لم ابد يوما متوردة الوجه، فلا بد وانني بدوت كأنني شبح بانكو (طيف القتيل الذي يطارد ماكبث. المترجم). لكنني تساءلت مع نفسي عما كان اندرو نايت سيبدو عليه لو انه عرف عن طائرات «إف 111» ستحلق بعد قليل سرا وبطريق غير مباشر الى طرابلس. مع ذلك، امتدحت بيجوت وقبّلت نورمان وعدت الى الرقم 10.

في وقت متأخر تلك الليلة تلقيت اشارة من الرئيس ريجان تقول ان الطائرات الامريكية ستضرب عما قليل خمسة اهداف ترتبط بالارهاب، في ليبيا. وقال الرئيس ان نص بيانه المتلفز للشعب الامريكي اخذ في الاعتبار نصيحتنا القائلة بالتوكيد على عنصر الدفاع عن النفس للخروج بالموقف القانوني الصحيح.

وعلى الاثر كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لاعداد بياني الى مجلس العموم اليوم

التالي. قامت بالضربة الامريكية في الغالب، كما توقعنا، 16 طائرة من نوع «إف 111» من قواعد في بريطانيا، اضافة الى عدد آخر من الطائرات. واستمر الهجوم 40 دقيقة. وانطلقت صواريخ ونيران ارضية ليبية لكن راداراتها الدفاعية كانت قد عطلت بنجاح.

كانت الغارة ناجحة دون شك. ولكن الامر الحزين هو اصابة عدد من المدنيين وفقدان طائرة واحدة. وركزت تقارير التلفزيون كلها، تقريبا، على الامهات النائحات والاطفال لا على الاهمية الاستراتيجية للغارة.

وكان الاثر المباشر للغارة على الرأي العام في بريطانيا، وغيرها، اسوأ حتى مما خشيت. واختلطت احاسيس التعاطف مع المدنيين الليبيين بالخوف من انتقام ارهابي تقوم به ليبيا. وتلقى المكتب المركزي لحزب المحافظين، ورقم 10، العديد جدا من مكالمات الاحتجاج. وعبر البعض عن قلقهم حول مصير المواطنين البريطانيين هناك وما تعنيه الغارة بالنسبة لخطف الرهائن. وانتقدت المعارضة، كما انتقد نواب الصفوف الخلفية المحافظون وصحافة المحافظين على حد سواء، بقوة قراري بالسماح باستخدام قواعد في بريطانيا. وصوروني على انني اتملق الامريكيين واخضع لهم، في حين اتصرف بقسوة وبرود نحو ضحاياهم.

وقدمت تقريرا كاملا للحكومة، لكن بعض اعضائها، كما علمت في ما بعد، اعتقدوا انه كان من الواجب اطلاعهم قبل الغارة. وفي وقت لاحق عصر ذلك اليوم قدمت بياني الى برلمان تسوده الشكوك فيَّ والعداوة. ثم هاتفني الرئيس ريجان ليطلعني على ما حدث وتمنى لي التوفيق في مواجهة الانتقادات التي يعرف انني اواجهها. وقال انه عندما اشار في بيانه المتلفز الى الحلفاء الاوروبيين، فانه كان يعني بلدا واحدا ـ المملكة المتحدة.

كان مقررا ان اتحدث في المناظرة الطارئة عن الغارة على ليبيا في البرلمان عصر الاربعاء. وكان الخطاب الاصعب تحضيرا من الناحيتين الفكرية والفنية لانه اعتمد كثيرا على وصف المعلومات الاستخباراتية للنشاط الارهابي الليبي كما كان علينا ان نركز ايضا على ظروف الدفاع عن النفس. وقد خضعت كل كلمة في الخطاب الى رصد الاستخبارات للتأكد من صحتها وخلوها مما يعرض مصادرهم للخطر.

كانت المناظرة مليئة بالكراهية لامريكا. واخطأ نيل كينوك في الاقتباس من خطاب الرئيس ريجان المتلفز، لكنها لم تكن المرة الاولى. وكنت قد استمعت الى اقتباسه المغلوط في وقت سابق من اليوم نفسه فاعطيت نص خطاب الرئيس الى كرانلي اونسلو رئيس لجنة 1922. فقال

كينوك ان الغاية من قصف طرابلس وبنغازي ليلة الاثنين كانت حسب قول الرئيس ريجان «اسدال الستار على الحكم الارهابي القذافي». ولست اعتقد ان ايا منا يصدق او يعتقد جادا ان هدفا كذلك قد تحقق او يمكن تحقيقه بالقصف.

فقاطعه كرانلي اونسلو ليشير الى ان الرئيس قال العكس تماما اذ قال:

لست اتصور (التوكيد من عندي) ان العمل العسكري الذي جرى الليلة سيسدل الستار على نظام القذافي، لكن هذه المهمة، بغض النظر عن عنفها، تقرب حلول عالم آمن ولعيش الرجال والنساء الشرفاء. «فانهارت شجاعة الرجل» كما يقول اهل العصر الفيكتوري.

كان لخطابي اثر تهدئة الحزب وكانت المناظرة نجاحا لنا. ولكن ظل هناك مقدار كبير من قلة الفهم حتى في صفوف انصارنا. وزرت الدائرة الانتخابية لكرانلي اونسلو. واحسست ان الناس ينظرون اليّ وكأنني ارتكبت امرا مريبا. وهذا احساس مفهوم نظرا للتغطية الحماسية والمتحيزة للاعلام. وعندما شرحت للعاملين في الحزب في حفل استقبال ان العمل العسكري جاء لحماية ارواح ضحايا الارهاب في المستقبل، تفهموا ذلك: لكن اتهامي بانعدام الاحساس والقسوة ظل ملتصقا بي - وهذا امر يؤلمني.

كانت العملية الليبية نقطة تحول ايضا، جاءت بثلاث فوائد مباشرة.

اولها، اتضح ان العملية ضربة كانت اقسى مما توقعت وتخيلت للارهاب الذي تدعمه ليبيا. يبدو اننا ننسى ان الطغاة يحكمون بالقوة والخوف ويمكن ايقافهم بالطريقة نفسها. لقد قامت ليبيا بقتل انتقامي بحق رهائن بريطانيين في ليبيا، وهذا امر أسفت بمرارة. لكن الهجوم المعاكس الليبي الذي طالما تحدث عنه البعض لم يحصل. ولم يكن له ان يحصل.

لم يدمر القذافي لكنه أذل. وحصل انخفاض واضح في الارهاب المدعوم ليبياً في السنوات التي تلت.

ثانيا، جاءت من الولايات المتحدة موجة عرفان بالجميل لما صنعناه وهو امر ما زال يخدم هذه البلاد جيدا. ووصفتني الـ«وول ستريت جورنال»، باطراء، بانني «رائعة». وكتب اعضاء مجلس الشيوخ يشكرونني.

وبخلاف ما حصل في بريطانيا، ازدحمت بدالة سفارتنا في واشنطن بمكالمات المهنئين. وأوضحت الادارة الامريكية ان صوت بريطانيا سيحصل على ثقل خاص في مفاوضات السيطرة على التسلح. ووعدت الادارة بدعم اقوى لاتفاقية تبادل المطلوبين، التي نعتبرها ضرورية جدا

لاسترجاع ارهابي«الجيش الجمهوري الايرلندي» من امريكا ، في وجه المعارضة الصاخبة المدوية. وأدت حقيقة ان القليلين جدا وقفوا الى جانب امريكا في ساعة حاجتها ، الى تعزيز «العلاقات الخاصة» معها ، وهي علاقات تظل خاصة ابدا بسبب الروابط الثقافية والتاريخية بين بلدينا ، والتي امتازت بتقارب خاص طالما كان الجالس في البيت الابيض هو الرئيس ريجان.

الفائدة الثالثة محلية ، وهذا امر غريب ، لكنها لم تكن واضحة مباشرة . فمهما كان العمل العسكري غير شعبي فإن احدا لم يشك في ان عملنا كان قويا وحاسما . فقد اخترت الطريق وتمسكت به . وقد يهمهم بعض الوزراء واعضاء البرلمان المنزعجين ويتشكون من قيادة لا يحبونها ولكن ليس من قيادة فاشلة . وتخلصت تدريجيا من احاسيس العداء لامريكا التي سممت علاقتنا باقرب وأقوى حليف ، ولم تنج علاقتنا فحسب بل برزت بشكل اقوى واكثر تأثيرا على مسرح العالم... وهذا شيء لا يمكن حتى لمنتقدينا ان يتجاهلوه.

رجال يمكن العمل معهم

الفصل السادس عشر

العلاقات بين الشرق والغرب خلال فترة الولاية الثانية 1983 ـ 1987

إعادة تقييم الاتحاد السوفياتي

بحلول عام 1983، لا بد أن السوفيات بدأوا يدركون أن أسلوب التلاعب والتخويف سينتهي عما قريب. ولم تكن الحكومات الأوروبية مستعدة للوقوع في الفخ الذي فتحه الاقتراح السوفياتي بإقامة « منطقة غير نووية » في أوروبا. واستمرت الاستعدادات لنشر صواريخ كروز وبيرشنج. وفي مارس، أعلن الرئيس ريجان خططاً أمريكية لـ« مبادرة الدفاع الاستراتيجية » التي عرفت باسم « حرب النجوم » وهي مبادرة ذات آثار تقنية ومالية مدمرة للاتحاد السوفياتي. وفي بداية سبتمبر أسقط السوفيات طائرة ركاب كورية جنوبية وقتل 269 راكباً فيها. وكشف الحادث لا عن قسوة النظام السوفياتي فحسب بل عن انعدام كفاءته، اذ لم يستطع حتى الاعتذار عن الحادث.

وبهذا سكت الكلام الأحمق، المقام على أساس توليفة من الاسراف في التفاؤل الغربي والمعلومات الكاذبة التي يقدمها السوفيات، وهو كلام يدور حول وجود اندروبوف الحسن الاطلاع والمتفتح والمثقف زعيماً للاتحاد السوفياتي بحيث يجعل العالم مكاناً أكثر أمناً. ووصف الاتحاد السوفياتي، وربما لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، بالمرض والتراجع، حتى من قبل الدوائر الليبرالية الغربية.

كانت هناك برودة جديدة في علاقات الشرق بالغرب، وكنا قد دخلنا مرحلة خطرة. وكان رونالد ريجان وأنا نشعر بذلك. كنا نعرف أن استراتيجية التكافؤ مع السوفيات في القوة العسكرية وهزيمتهم في معارك الأفكار كانت ناجحة ويجب الاستمرار بها. ولكن علينا أن نكسب الحرب الباردة دون التعرض لمخاطر لا موجب لها.

« الحرب الباردة » نفسها لم تنته فعلاً، على الأقل من جانب السوفيات: فكل ما حصل هو

تغيرات في البرودة. ولم تكن باردة بالمرة في بعض الأوقات، كما في كوريا وفيتنام. لكنها كانت دائماً صراعاً بين نظام وآخر.

من هذا المنطلق، كان تحليل الأيديولوجيين الشيوعيين مصيباً: في النهاية، لا يمكن لنظامينا المتناقضين التوافق ـ ولكن على الكل أن يصطنعوا التعديلات ومحاولة التوفيق للعيش معا لأن كلا من الطرفين يملك قدرة تدمير نووية. وما يجب أن نصنعه الآن هو تعلم أكبر قدر مستطاع عن الشعب والنظام اللذين يواجهاننا ومن ثم عقد أكبر كمية ممكنة من الاتصالات مع الذين يعيشون في ظل ذلك النظام دون الاخلال بأمننا. ففي الحرب الباردة والساخنة يستفيد المرء من معرفة العدو، لأسباب عديدة منها أنك قد تحصل على فرصة تحويله إلى صديق في وقت ما.

كان هذا هو التفكير المسؤول عن قراري بإقامة ندوة في منزل تشيكرز يوم الخميس 8 سبتمبر 1983 للاطلاع على ما يعرفه الخبراء في شؤون الاتحاد السوفياتي. إن صعوبة التعرف على نظام خارجي حتى ضمن نظامنا الديمقراطي المفتوح في الحكم، تظهر سبب خمول وتباطؤ وتخلف الأنظمة الشمولية. وكنت قد اعتدت الندوات المتنوعة من أيام المعارضة، وكنت أجد فيها دائماً حافزاً على التفكير والتعلم. ولكن بدلاً من تقديم أحسن العقول في شؤون السوفيات، قُدمت إليّ قائمة بأحسن العقول في وزارة الخارجية، وليس هذا من ذاك. وعقبت كتابة على القائمة المقترحة للمشاركين بما يلي:

ليس هذا ما أريده. أنا لست مهتمة بالاجتماع بكل وزير صغير، ولا بكل من له إلمام بالموضوع في وزارة الخارجية. على الوزارة أن تحسن الإعداد. أريد أيضاً أناساً درسوا روسيا حقاً، العقل الروسي والذين لهم تجربة العيش هناك بعض الوقت. إن أكثر من نصف الأسماء على القائمة يعرفون عن الموضوع أقل مما أعرفه أنا.

فعدنا إلى التخطيط للندوة من جديد.

وفي الواقع، عندما بدأت الندوة أحسست أن لدينا أناساً عارفين وكانت هناك أوراق ممتازة. وغطت الأوراق المقدمة كل العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى التعامل مع السوفيات ونظامهم لسنين ستأتي.

ناقشنا الاقتصاد السوفياتي وخموله التقني وتبعات ذلك، وأثر المواضيع الدينية والعقيدة العسكرية السوفياتية ومعها الإنفاق الدفاعي وفوائد الهيمنة على شرق أوروبا وكلفتها بالنسبة للسوفيات. اما الموضوع الوحيد الذي لم نوفه حقه ـ أقول هذا بالنظر إلى الوراء ـ هو موضوع

القوميات وهو الموضوع الذي تسبب العجز عن حله إلى تفكك الاتحاد السوفياتي نفسه. وبالنسبة لي، ربما كانت الورقة الأكثر فائدة هي التي عرفت بالوصف والتحليل لهيكل السلطة في الدولة السوفياتية وأعطت تفاصيل عن المعلومات الأساسية التي تعلمتها من روبرت كونكويست أيام المعارضة.

ولم يكن هدف تلك الندوة أكاديمياً في النهاية؛ فالغاية منها هي تزويدي بالمعلومات التي عليّ ان استخدمها لبناء سياستنا تجاه الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في الشهور والسنين المقبلة. وكانت هناك دائماً وجهتا نظر مختلفتان - حتى آخر أيام الاتحاد السوفياتي - بين المختصين في الشؤون السوفياتية، ومخاطرة بالإسراف في التبسيط، أعرض لهما.

الفريق الأول يقلل من شأن الفروق بين النظامين الغربي والسوفياتي، وهؤلاء عادة يستقون وجهات نظرهم من التحليل السياسي وتحليل الأنظمة. وهم الناس الذين يطلون من شاشات التلفزيون ليلة بعد ليلة محللين الاتحاد السوفياتي بعبارات مستعارة من الديمقراطيات الليبرالية، هؤلاء هم المتفائلون الباحثون عن بصيص نور في نهاية حتى أطول الانفاق واثقين من فجر العقلانية والتوفيقية في مكان ما ضمن النظام الشمولي. أتذكر ملاحظة لبوب كونكويست تقول ان مشكلة تحليل الأنظمة هي أنك إذا حللت جهازي الحصان والنمر وجدت أنهما متشابهان؛ ولكن من الخطأ أن تعامل النمر معاملة الحصان.

ومن جهة أخرى، هناك أولئك - ومعظمهم من المؤرخين - الذين ينظرون إلى النظام الشمولي على أنه مختلف تماماً من حيث النوع، لا الدرجة فقط، عن الديمقراطيات الليبرالية وإن مناحي التحليل الصالحة للأول لا تصلح تماماً للثاني. ويقول هؤلاء المحللون إن النظام الشمولي ينجب قائداً سياسياً يختلف في النوع عن نظيره الديمقراطي وإن قدرة أي فرد على تغيير ذلك النظام ضئيلة حقاً. كانت وجهة نظري أقرب بكثير إلى التحليل الثاني منها إلى الأول من هذين التحليلين، ولكن مع اختلاف مهم. اذ كنت اعتقد دائماً أن نظامنا في الغرب سينتصر في النهاية، إذا لم نضيّع امتيازاتنا، لأن نظامنا يقوم على القدرات الخلاقة والحيوية للأفراد وهي أمور فريدة لا يكاد معينها ينضب.

فنظام مثل الاتحاد السوفياتي يتعمد سحق الفرد، لا يستطيع النجاح تماماً في مهمته كما يظهر ذلك وجود أمثال سولجينستين وسخاروف وبوكوفسكي وراتوشنسكايا وآلاف آخرين من الخارجين على ذلك النظام وما يعرفون بالـ« ريفيوزنيك ».

لكن هذا يعني أيضاً بروز فرد مناسب في وقت ما يستطيع حتى تحدي النظام الذي استخدمه للحصول على السلطة.

لهذا السبب، واختلافاً مع كثيرين من شأنهم أن يتقاسموا وجهة نظري، كنت مقتنعة بأن علينا إيجاد الشخص الأنسب من صفوف جيل القيادة السوفياتية الصاعد، ثم نحاول رعايته وصقله ومؤازرته معترفين بمحدودية إمكانياتنا.

لهذا أخطأ الذين ظنوا في ما بعد أنني تخليت عن مساري الأصلي بالنسبة للاتحاد السوفياتي لأنني معجبة جداً بجورباتشوف. لقد التقطت عيناي جورباتشوف لأنني كنت أبحث عن شخص مثله. وكنت واثقة أن شخصاً مثله يمكن أن يكون موجوداً حتى ضمن الهيكل الشمولي، لأني أؤمن بأن روحية الفرد لا يمكن أن تنسحق في الكرملين بمقدار ما لم تنسحق في الجولاج.

ورغم انعقاد الندوة في تشيكرز، ورغم تدهور العلاقات بين الشرق والغرب كما شرحت - وستسوء أكثر عندما انسحب السوفيات من محادثات الحد من التسلح في جنيف رداً على نشر صواريخ كروز وبيرشنج - فإنه بدا وكأن تغييرات مهمة ستقع قريباً في القيادة السوفياتية. وعلى الرغم من أن اندروبوف لم يكن ليبرالياً فإنه من غير شك أراد تنشيط الاقتصاد السوفياتي الذي كان في حالة أسوأ بكثير مما اعتقدنا في حينه. ولكي يصل إلى هذا أراد تقليص البيروقراطية وتحسين الكفاءة. وبرغم أنه ورث قيادة عليا لا يستطيع تغييرها بسرعة، فإن تقدم العمر بأعضاء المكتب السياسي كان يعطيه فرصة ملء الشواغر بمن يذعن لنفس أهدافه. وكانت هناك شكوك قائمة حول حالة اندروبوف الصحية. ولو عاش بضع سنين إضافية لآلت القيادة في ما يبدو، إلى جيل جديد. وكان من أهم المتقدمين للقيادة اثنان هما جريجوري رومانوف وميخائيل جورباتشوف.

وطلبت كل المعلومات المتاحة لدينا عن الرجلين. ولم يكن لدينا الكثير جداً، وما لدينا غامض ملغز.

ولكن سرعان ما اتضح لي أن هناك تبعات غير مرغوب فيها ستحصل لو وصل رومانوف إلى سدة الحكم، على الرغم من جاذبية ان يُرى اسم رومانوف في الكرملين ثانية. فقد كان لرومانوف، وهو السكرتير الأول للحزب في لينينجراد، سمعة الرجل الكفؤ لكنه ماركسي متشدد، وهذا يعني جمع تطرف الماركسيين، الى حب الحياة الباذخة. واعترف بأنني عندما

سمعت عن تحطيمه أقداحاً من الكريستال لا تقدر بثمن من متحف الارميتاج احتفالاً بزواج ابنته. اختفى إغراء الاسم أيضاً.

أما عن جورباتشوف، فقد بدا القليل الذي نعرفه عنه مشجعاً بمقدار. فقد كان واضحاً أنه الأحسن تعليماً وثقافة في المكتب السياسي، ولسنا ننعت أعضاء المكتب من جنود وبيروقراطيين عجزة بأنهم مثقفون. وكانت له سمعة الرجل المتفتح الذهن، ولكن قد لا يتعدى هذا كونه مسألة أسلوب. وكان قد صعد في صفوف الحزب باستمرار في عهود خروشوف وبريجنيف والآن اندروبوف الذي كان يدعمه بشكل خاص، لكن ذلك قد يكون دليلاً على امتثاله لقادته لا إلى ذكاء خاص. الا انني استمعت إلى تقارير مرضية عنه من بيير ترودو رئيس وزراء كندا في زيارة لكندا في وقت لاحق من ذلك الشهر. وبدأت اهتم بشكل خاص باسمه في التقارير الواردة من الاتحاد السوفياتي.

زيارة للمجر

في ذلك الوقت ساءت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي إلى حد استحالة الاتصال بهم مباشرة. وبدا لي أن علينا العمل من خلال أوروبا الشرقية. وكان نائب رئيس وزراء المجر مارجاي قد زارني في مارس، قبل الانتخابات العامة، وجدد دعوة حكومته لي لزيارة المجر. وكنت مهتمة بما أخبرني عن «التجربة الاقتصادية» المجرية. وفي نقطة ما قال مارجاي، بعد أن ذكر أهمية الأرباح والحوافز، إن الحكومة لا تملك منح الأموال لأن الحكومة لا تملك مالاً. فعلقت قائلة إن ملاحظات كهذه جديرة بأن ترد في خطاباتي.

اخترت المجر لتكون أول دولة في حلف وارسو أزورها كرئيسة للحكومة لعدة أسباب. فقد خطا المجريون خطوات أبعد من غيرهم على طريق التغيير الاقتصادي، وإن لم يصفوا ما يصنعونه بالرأسمالية.

وظهرت لديهم خطوات ليبرالية، لكنهم ظلوا يعاقبون الخروج الواضح على نظامهم. وكانت استراتيجية يانوش كادار السكرتير الأول للحزب الشيوعي المجري رسميا، لكنه في الواقع كان القائد الذي لا يتحدى إرادته أحد، تتلخص في شعار أبعد ما يكون عن الأصالة وهو «الذي ليس ضدنا هو معنا». واستخدم الروابط الاقتصادية مع الغرب ليتيح لشعبه مستوى معيشياً

معقولاً في حين أكد باستمرار ولاء بلاده لحلف وارسو والاشتراكية والاتحاد السوفياتي، وهذه اعتبارات ضرورية نظراً لوجود 60 ألف جندي سوفياتي متمركزين مؤقتاً في المجر منذ عام 1948.

في حينه كان الكثير من المجريين يعاملون كادار باحترام وربما بحب لأنه يُنسب إليه تفادي تكرار أحداث 1956، في حين سمح لعملية التغيير التدريجية بالاستمرار. وعلى الرغم من أنه عُذب على يد رفاقه، فان تاريخه يضم أحداثاً شريرة لا يخلو منها تاريخ الزعماء الشيوعيين القدماء، فقد كان مسؤولاً عن تعذيب الكاردينال مندزنتي ومحاكمته، وعن إعدام صديقه وزير الخارجية رايك وعن خيانة ثورة عام 1956. لكنه نفى أمامي شخصياً أن تكون له أية مسؤولية عن إعدام إيمري ناج، القائد الشيوعي التغييري، بل قال إنه حصل على تعهدات من السوفيات بالإبقاء على ناج حياً. على أية حال، فإن بقاءه في السلطة لهذا الوقت الطويل يعني أنه صار يعرف السوفيات وطريقة تفكيرهم أحسن من أي قائد آخر في أوروبا الشرقية. وكان يعرف اندروبوف بالذات، لأن الاخير كان سفيراً للاتحاد السوفياتي في بودابست في زمن «انتفاضة» عام 1956 وظل، كما نعتقد، قريباً منه. وأملت أن ينقل إلى الزعيم السوفياتي ما أقوله له.

غادرتُ الطائرة في العاشرة من ليلة الخميس 2 فبراير 1984 واستقبلني رئيس وزراء المجر لازار ثم مشيت عبر أرض مغطاة بطبقة سميكة من الثلج لاستعراض حرس الشرف تحت أضواء كاشفة ساطعة وكانت أول مهمة رسمية صباح اليوم التالي هي عقد محادثات خاصة مع لازار، الموظف المطموس الملامح الذي يوحي بالولاء الشديد للنظام الشيوعي. لكن ما قاله كشف جذور ذلك الولاء. فقد حذرني من أن أسوأ شيء ممكن أن أصنعه في زيارتي هو تسليط الشكوك على كون المجر ستظل جزءاً من الكتلة الاشتراكية. فقد قلق المجريون مما قاله نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش بهذا المعنى في فيينا بعد زيارة ناجحة للمجر. وأدركت أن التمسك الرسمي بالنظام السوفياتي هو الثمن الذي يدفعه المجريون للسماح لهم بذلك القدر المحدود من التغيير. فقلت مباشرة انني أفهم ما يقصد والتزمت من حينها بوعدي.

وفي وقت لاحق من صباح اليوم نفسه التقيت كادار. وكان أمامه 4 سنين أخرى في السلطة. لكنه كان نشطاً ومسؤولاً حقاً عن البلاد.

له وجه مربع وعظام كبيرة، ملامحه صحية، ويبدو كمن يمارس السلطة بسهولة وقدر معقول من التعقل أثناء النقاش. ولم يعتمد، مثل الكثيرين من زعماء الشيوعيين، على وجود عدد

كبير من المسؤولين أثناء الحديث، ولم يصحبنا في المباحثات سوى المترجمين.

كانت الرسالة التي حاولت إيصالها هي أن الغرب والرئيس ريجان شخصياً يرغبون حقاً في نزع السلاح. وما أردناه هو الحفاظ على أمننا ولكن على مستوى أقل من التسلح، خصوصاً في الحقل النووي. وقلت لكادار انني علمت من الرئيس ريجان، وهو صديق قريب، إنه متأثر شخصياً من الرد السابق على محاولاته لايجاد تفاهم أحسن مع الاتحاد السوفياتي. وتذكرت صوت الرئيس ريجان عندما تحدثنا وتمشينا في حديقة سفارة الولايات المتحدة في باريس، وهو يخبرني عن رسالة شخصية كتبها بخط يده للرئيس بريجنيف ليطلعه على رغبة أمريكا في السلام. وانتظر الرد بتوق. وجاء الرد بعد وقت طويل. وكان عبارة عن رسالة رسمية قياسية مطبوعة وقصيرة وتجاهلية. ومنذ ذلك الوقت. كما أخبرت مضيفي زاد الرئيس ريجان حقاً القوة العسكرية الأمريكية لكنه مع ذلك يريد تحسين العلاقات بين «ناتو» وحلف وارسو.

ورحت أحاول الحصول على صورة أحسن من كادار عن الموقف في الاتحاد السوفياتي. وحدثني كادار عن شخصيات القادة السوفيات الذين عرفهم وكما قال «الروس أفراد أيضاً».

كان خروشوف مزاجياً وقد قال له كادار يوما انه يبدو كبلشفي قديم. بدلاً من أن يقول «صباح الخير». وهو من النوع الذي يرغب في لكمك في المعدة من باب المزاح.

ووصف بريجنيف بأنه عاطفي جداً. وان اندروبوف يختلف أيضاً. وصفه بأنه حازم جداً يجيد الحساب، لكنه قادر على الاصغاء. وأكد أن اندروبوف مريض، لكنه قال ان صحته العقلية على ما يرام ولا يتوقف عن العمل.

وأخبرني أيضاً أن حالته في تحسن وان ظل المجريون قلقين بشأنه ويتمنون له الشفاء. وأضاف: ان القيادة السوفياتية تزداد قوة وأن المزيد من الشباب ينضمون إليها، وأنهم يريدون السلام ومستعدون للتحادث بشأنه.

طبيعي أن هذه الصورة عن الحياة في الكرملين يجب ألا تؤخذ كما هي، على اعتبار ارتباط كادار الطويل الأمد بأندروبوف. وعلى اعتبار أن اندروبوف توفي بعد ذلك الحديث بستة أيام، فإن ما أخبرني عن صحته كان إما إسرافاً في التفاؤل أو كذبة دبلوماسية. لكن ما أطلعني عليه كان مهماً وممتعاً.

وكذلك كان الحال مع تجربتي الأولى حول كيف هي الحياة بالنسبة للناس العاديين في بلد شيوعي. إذ زرت صباح السبت سوق بودابست الكبير المركزي المسقوف، وتحدثت إلى الباعة

والمتسوقين واشتريت شيئاً من العسل والفلفل الأحمر والتوابل. وتحلق حولي جمهور كبير مرحباً على الرغم من برودة الطقس. وكان في السوق كميات جيدة من البضاعة، أحسن مما توقعت. لكن الذي علق في ذهني حتى يومي هذا هو دفء الترحاب الذي قد يبلغ حد العاطفة الفوارة الذي جاء من المتسوقين العاديين. وسبب هذا ليس لأني زعيمة حكومة غربية فحسب، بل بسبب سمعتي كزعيمة سياسية مناهضة للشيوعية بشكل قوي وهي سمعة عززتها حرب الفولكلاندز قبل عامين ونعت السوفيات لي بـ« المرأة الحديدية ».

استجبت بحرارة للجمهور. ولدى عودتي إلى لندن، وجدت أن عدداً من الصحافيين كتبوا عما اكتشفته هناك على أن « الشيوعيون بشر مثلنا ». لكن ما اكتشفته في الواقع هو أن بني الإنسان في الدول الشيوعية ما كانوا شيوعيين أبداً وإنهم يتعطشون إلى الحرية. وما جاء هذا من قبيل الاكتشاف ولكن من باب توكيد ما أعرفه.

واكتشفت أيضاً أن الشعب هناك فخور بالمجر القديمة ـ وهو الإحساس الذي صار أساس الحياة في المجر في ما بعد الشيوعية. وفي مدينة شنتندره، زرت متحفاً ومعرض فنون محليين بينهما مجموعات ثمينة من الخزف. قاد جولتي في المكانين مسؤول عن المتحف وهو رجل بارز وكبير السن يرتدي ملابس حسنة التفصيل لكنها تكاد تكون مهترئة وحذاءً مصبوغاً صقيلاً لكنه قديم. أعطاني انطباع أنه رجل عاش أياماً أحسن من قبل، وهكذا كان. فقد كان ارستقراطياً خسر ملكيته، لكنه لم يفر من البلاد بعد الثورة الشيوعية. بل آثر أن يظل في البلاد يقاسم الجيل الجديد معلوماته غير العادية عن تاريخ المجر وثقافتها، لئلا يطويها النسيان.

ولمست مما أخبرني عن تاريخ بلاده ومما لاحظته في حديثي السابق مع كادار، أي كل المجريين ـ حتى الحكام الشيوعيين منهم ـ يمتلكون إحساساً قوياً بهوية بلادهم.

المفاجأة الوحيدة ـ والاحباط الوحيد ـ في زيارتي هو نأي حتى المجر عن الاقتصاد الحر..

كانت هناك شركات صغيرة لكن لا يسمح لها بالنمو خارج حجم معين. وكانت التغييرات الاقتصادية المجرية لا تؤكد في العموم زيادة الملكية الخاصة للأرض أو الاستثمار ولكن استخدام ما تملكه الدولة من قبل الشركات الخاصة أو التعاونية.

وزرت مشروعاً إسكانياً في شنتندره تشارك فيه شركة بريطانية هي « ويمبي ». واكتشفت من سؤال الناس الذين قابلتهم انه على الرغم من أنهم يستطيعون شراء شققهم الخاصة فإنهم

ممنوعون من بيعها بشكل حر في السوق بل عليهم بيعها إلى الدولة. وتشبه هذه السياسة إلى حد ما سياسة حزب العمال في بريطانيا نحو بيع دور المجالس البلدية.

كتبت عن انطباعاتي حول الزيارة إلى الرئيس ريجان قائلة:

إن التجربة الاقتصادية المجرية تجري ضمن حدود ضيقة جداً: الحزب السياسي الواحد، السيطرة على الصحافة، البرلمان الموهوم، ملكية الدولة لكل شيء عدا أصغر الوحدات الاقتصادية، والأهم من ذلك التحالف الوثيق مع موسكو. أوضح كادار ولازار أن تلك أمور لا يمكن تغييرها.. أنا مقتنعة أن من الأرجح أن نحقق تقدماً في مفاوضات الحد من التسلح المفصلة إذا استطعنا أولاً أن نقيم قاعدة أوسع للتفاهم بين الشرق والغرب. لكنني لا أشك في أن الوصول إلى ذلك سيكون صعباً حقاً. وستكون العملية بطيئة وتدريجية، يجب ألا نخفض تربصنا الدفاعي خلالها. ولكني اعتقد أن علينا أن نبذل ذلك الجهد.

بالنظر إلى الوراء، كانت زيارتي إلى المجر أول محاولة في ما أصبح بعد ذلك دبلوماسية بريطانية متميزة نحو الأمم الأسيرة في شرق أوروبا. وكانت الخطوة الأولى هي بدء اتصالات اقتصادية وتجارية أوسع مع الأنظمة الموجودة لخفض اعتمادها على نظام الـ« كوميكون » المغلق. وبعد ذلك رحنا نؤكد بشكل أكبر حقوق الانسان. وأخيراً، ومع انتشار التشقق والنخور في سيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية، جعلنا من التغييرات السياسية الداخلية شرطاً لتلقي العون الغربي. وصار لزيارتي للمجر، التي كانت بداية لتلك الاستراتيجية الدبلوماسية الناجحة، أهمية تفوق كل ما كنت أتصوره.

موسكو: جنازة اندروبوف

بعد عدة ايام على عودتي من المجر، مات اندروبوف. الا ان الجنازة، التي قررت حضورها كانت ستعطيني فرصة التعرف على الرجل الذي برز بشكل مفاجئ لنا زعيماً جديداً للاتحاد السوفياتي، قسطنطين تشيرنينكو.

كنا نعتقد أن تشيرنينكو عجوز جداً ومريض جداً وذو ارتباط قريب من بريجنيف وعصره بحيث لا يمكنه الصعود إلى الزعامة. وأثبتت الأحداث أننا كنا أكثر ذكاء من زملائه في المكتب السياسي. ولكن على الأقل لن يتمكن المعلقون الغربيون من تصوير هذا العجوز الذي جيء به

ليمضي ما تبقى من عمره رئيساً، على أنه يبشر بتحويل الشمولية إلى ديمقراطية ليبرالية.

هبطت والوفد المرافق لي في مطار موسكو الساعة 9.30 مساء الاثنين 13 فبراير. كان الجو بارداً جداً ورحت أمشي بحذر حول حافات بقع الجليد. وتمنيت لو كنت أرتدي معطف فراء روسي سميكا.

امضيت الليلة في سفارتنا في موسكو، وهي بيت رائع يواجه الكرملين عبر نهر الموسكوفا، مبني في نهاية القرن الماضي وكان منزلاً لتاجر سكر أوكراني غني جداً. (في ما بعد وعندما حل موعد إخلاء السفارة نظراً لانتهاك العقد، عقدت صفقة مع جورباتشوف لنحتفظ بتلك البناية الرائعة مقابل احتفاظ السوفيات بسفارتهم الحالية في لندن عندما ينتهي عقدهم معنا. ولعل من النقاط القليلة التي تتفق وزارة الخارجية البريطانية معي حولها هي الحاجة لأن تكون سفارات بريطانيا ذات عمارة رائعة مؤثرة وأن تكون مؤثثة بأثاث فخم وصور جميلة).

كان يوم الجنازة مشرقاً، لكنه أبرد من ليلة وصولي. وفي مناسبات كهذه لا تتخذ الشخصيات الزائرة مقاعد، ويتعين علينا الوقوف عدة ساعات في مكان خاص. بعد ذلك قابلت الزعيم السوفياتي الجديد في لقاء خاص قصير قرأ خلاله بسرعة، متعثراً في كلماته، نصاً معداً مسبقاً. وكان يرافقه وزير الخارجية السوفياتي جروميكو. كانت مناسبة رسمية غطت كل الأساسيات القديمة لمواضيع نزع السلاح. ولم تترك المقابلة فيّ أثراً يذكر.

وبعد ساعات الوقوف الطويلة شعرت بالعرفان لروبن بتلر الذي أقنعني بلبس حذاء طويل مبطن بالفراء بدلاً من الكعب العالي الاعتيادي. كان الحذاء الطويل غالي الثمن. ولكنني عندما قابلت تشيرنينكو خطر على ذهني أن الحذاء قد يكون مفيداً مرة أخرى، عما قريب.

زيارة جورباتشوف وزوجته لبريطانيا

توجب علي الآن النظر في الخطوة التالية في استراتيجيتي للوصول إلى علاقات أقرب - بالشروط الصحيحة - مع الاتحاد السوفياتي. واضح أن علينا عقد الكثير من اللقاءات الخاصة مع القادة السوفيات.

أراد جيفري هاو منا توجيه دعوة إلى تشيرنينكو لزيارة بريطانيا، لكني قلت ان الوقت ما زال مبكراً لهذا. إذ احتجنا إلى معرفة أكبر حول توجهات الزعيم السوفياتي الجديد. لكنني

كنت متحمسة لدعوة آخرين، وبهذا أصدرت دعوات إلى عدة شخصيات سوفياتية كبيرة منها جورباتشوف. واتضح بسرعة أن جورباتشوف حريص على القيام بأول زيارة له لدولة رأسمالية أوروبية وبسرعة. وكنا قد عرفنا في حينه الكثير عن خلفيته وزوجته رايسا، التي تختلف عن زوجات القادة السياسيين السوفيات الآخرين بكونها كثيرة الظهور علناً وبحسن حديثها وكونها امرأة جذابة. وقررت أن استضيفه وزوجته في تشيكرز الذي يوفر جو المنزل الريفي المناسب والمغري بالتحادث طويلاً. وكنت أنظر إلى لقائي بهما على أنه ذو أهمية بالغة. وفي الواقع رتبت لندوة أخرى مع خبراء الاتحاد السوفياتي، قبل وصول الضيفين، لتدارس عدة مواضيع ولوضع المنحى الذي انتهجه معهما.

جاء جورباتشوف وزوجته بالسيارة من لندن، غادراها صبيحة الأحد 16 ديسمبر، ووصلا في موعد الغداء. جلسنا نشرب في الصالة الكبرى وقال لي جورباتشوف إنه اهتم جدا برؤية المزارع في طريقه إلى تشيكرز، ورحنا نقارن النظامين الزراعيين لبلدينا. وكان جورباتشوف مسؤولاً عن الزراعة لعدة سنين واتضح أنه حقق نجاحاً متواضعاً في إصلاح وضع المزارع الجماعية. لكنهم فقدوا 30 في المائة من المحصول بسبب إخفاق التوزيع.

كانت رايسا جورباتشوف تقوم بزيارتها الأولى إلى أوروبا الغربية ولا تعرف من الانجليزية إلاّ القليل - وبدا لي أن زوجها لا يعرف الانجليزية البتة. لكنها كانت ترتدي لباساً غربياً أنيقاً، عبارة عن زي حسن التفصيل رصاصي مقلم بالأبيض - من النوع الذي كنت سأختاره لنفسي.

لديها درجة في الفلسفة وكانت أستاذة جامعية. وكانت التقارير المعروفة لي تقول إن المسز جورباتشوف ماركسية متشددة وملتزمة. وربما أكد ذلك كونها استلت كتاب هوبز « ليفياثان »، من الرف في مكتبة تشيكرز. لكنني علمت بعد ذاك - بعد أن غادرت منصبي - أن جدها كان من ضمن ملايين الكولاك الذين قتلوا أثناء إقامة التعاونيات الزراعية القسرية في عهد ستالين. ولم يكن في عائلتها ما يدعوها إلى الأوهام حول الشيوعية.

دخلنا صالة الطعام لنتغدى. ورافقني فريق كبير نوعاً ما يضم ويلي وايتلو وجيفري هاو ومايكل هيزلتاين ومايكل جوبلنج ومالكولم ريفكيند (وزير الدولة للشؤون الخارجية)، وبول تشانون وبضعة مستشارين. ورافق جورباتشوف وزوجته السفير السوفياتي زامياتين والكسندر ياكوفليف المؤثر بهدوء وصمت، وهو المستشار الذي سيكون له دور كبير في التغييرات التي جرت في « سنوات جورباتشوف ». ولم يمض وقت طويل حتى استحالت المحادثة من التوافه -

التي لا يحبـهـا جـورباتشـوف ولا أنا ـ إلى مناظرة نشطة بين الطرفين. ويمكن النظـر إلى ذلك النقاش على أنه ابتدأ هناك ولم يتوقف أبداً، اذ بتنا نستأنفه كلما التقينا، وبما أنه نقاش يمس قلب معنى السياسة فإني لا أتعب منه أبداً.

حدثني عن البرامج الاقتصادية للنظام السوفياتي، التحول من المصانع الكبرى، إلى المشاريع الأصغر والأعمال، وعن مشاريع الإرواء الطموحة وعن كيفية أخذ الطاقة العمالية بنظر الاعتبار لدى التخطيط للطاقة الصناعية لتفادي البطالة. وسألت ما إذا كان الأسهل محاولة التغيير على أساس الأعمال الحرة وبتوفير الحوافز وإطلاق يد الشركات المحلية لتدير نفسها بنفسها بدلاً من إدارة كل شيء من المركز.

ونفى جورباتشوف بشدة أن كل شيء في الاتحاد السوفياتي يدار من المركز.

فأثرت مسألة أخرى. شرحت له أن الجميع في النظام الغربي ـ ومن ضمنهم الأوقع فقراً ـ يحصلون في النهاية على أكثر مما كانوا سيحصلون عليه لو اعتمدوا ببساطة على إعادة التوزيع. وفي الواقع، كنا في حينه نحاول خفض الضرائب في بريطانيا لنزيد الحوافز لكي نصنع ثروة ونتنافس في أسواق العالم. وقلت له إنني لا أرغب في أن تكون لي سلطة توجيه كل إنسان إلى حيث ينبغي له أن يعمل وما يجب أن يحصل عليه.

لكن جورباتشوف أصر على تفوق النظام السوفياتي. فهو نظام لا يحقق معدلات نمو أعلى وحسب بل لو أنني زرت الاتحاد السوفياتي لرأيت كيف أن الشعب السوفياتي يحيا «بسعادة».

فأجبته، إذا كان الأمر كذلك، لماذا تمنع السلطات السوفياتية الشعب من مغادرة البلاد بسهولة كما يغادر مواطنونا بريطانيا؟

وانتقدت بشكل خاص القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى إسرائيل. وزعم أن 80 في المائة من الذين رغبوا في مغادرة الاتحاد السوفياتي استطاعوا مغادرته. فقلت ان هذا يخالف ما لدي من معلومات.

وأعاد تكرار النص السوفياتي المعروف، والذي لا أصدقه أيضاً، وهو أن الممنوعين من المغادرة هم الذين عملوا في ميادين تتعلق بالأمن القومي. وأدركت أن الاصرار في هذا الخط لن يفضي إلى شيء، لكني أثرت المسألة وسجلها جورباتشوف. وعلى السوفيات أن يعرفوا أننا سنثير مسألة تعاملهم مع الـ«ريفيوزنيك» كلما التقينا.

غادرنا صالة الطعام وشربنا القهوة في صالة الجلوس الرئيسية. وغادر فريقنا كله باستثناء جيفري هاو وسكرتيري الخاص تشارلز بوويل والمترجم. وراح دنيس يفرّج جورباتشوف على البيت.

ولو كنت في ذلك الوقت قد ركزت على محتوى ملاحظات جورباتشوف. وهي في الغالب نصوص ماركسية قياسية ومكررة. لخرجت بانطباع أنه مصبوب في القالب الشيوعي الاعتيادي. لكن شخصيته تختلف تماماً عن الدمى الخشبية التي يحركها شخص آخر كما هو الحال مع الكوادر العليا العاملة السوفياتية «الاباراتشيك».

كان يبتسم ويضحك ويستخدم يديه ليؤكد أمراً ويغير طبقة صوته ويحاجج حتى النهاية. وكان مناظراً ذكياً.

كان واثقاً بنفسه وعلى الرغم من أنه غلف ملاحظاته بعبارة الاحترام لتشيرنينكو، الذي أرسل معه رسالة شبه معتمة مكتوبة باليد، فإنه لم يبد متحفظاً بالمرة حول الدخول في مواضيع السياسة العليا المثيرة للخلاف والجدل.

واتضح ذلك أكثر في ساعات النقاش التي تلت ذلك. لم يقرأ أبداً نصاً معداً، لكنه يرجع إلى دفتر ملاحظات صغير فيه رؤوس أقلام. ولم يلجأ إلى زملائه طلباً للنصيحة إلاّ للتأكد من طريقة نطق الأسماء الأجنبية. لم يكن خطه ليختلف عما كنت أتوقع. لكن أسلوبه يختلف. وبقرب نهاية اليوم أدركت أن أسلوبه، أكثر من العبارات الماركسية الطنانة، هو الذي يعبر عن جوهر شخصيته. ووجدت نفسي أميل إليه.

كانت المسألة الأكثر عملية التي ناقشتها في تلك المناسبة هي السيطرة على التسلح. وكانت إثارتها مهمة إذ كان مقرراً أن يلتقي وزير الخارجية الأمريكي شولتز ونظيره السوفياتي جروميكو في وقت مبكر من العام الجديد في جنيف للبت في إمكانية تنشيط محادثات التسلح المتوقفة. وكنت قد اكتشفت من أحاديثي مع المجريين أن القواعد الأفضل لمناقشة موضوع التسلح في جو ودي نسبياً هو أن نقول إن على نظامينا المختلفين أن يعيشا جنباً إلى جنب وبعداوة أقل ومستوى تسلح اخفض. وفعلت الشيء نفسه هذه المرة.

وأضفت قائلة إننا ربما كنا آخر جيل من الساسة الذين يذكرون الحرب العالمية الثانية، لهذا يقع علينا واجب التأكد من عدم وقوع صراع كذلك ثانية. على هذا الأساس بدأت محادثاتنا المفصلة واتضح بسرعة أمران.

أولهما هو أن جورباتشوف جاء حسن الاستعداد جداً حول الغرب. فعلق على خطاباتي. ويبدو أنه قرأها. واستشهد بعبارة اللورد بالمرستون الشهيرة القائلة « إن بريطانيا لا تعرف أصدقاء إلى الأبد ولا أعداء إلى الأبد لكن لها مصالح أبدية ». وكان يتابع بشغف ما تسرب من مناقشات جرت ضمن مجلس الأمن القومي الأمريكي نشرتها الصحف الأمريكية. تقول ان من مصلحة الولايات المتحدة ألاّ يخرج اقتصاد الاتحاد السوفياتي من حالة الركود والكساد.

وفي نقطة ما، وبشيء من السلوك المسرحي، أخرج تصويراً يشغل صفحة كاملة من الـ« نيويورك تايمز » يمثل الطاقة التدميرية لأسلحة القوتين العظميين بالمقارنة مع نظيرتهما في الحرب العالمية الثانية. وكان يعرف جيداً الأفكار الرائجة حين ذاك عن احتمال « الشتاء النووي » الناتج عن تبادل إطلاق نووي. لكن شيئاً من ذلك لم يهزني. وقلت اني مهتمة أكثر بمنع التفجر النووي والموت والدمار. أي الأمور التي تسبق الشتاء النووي. لكن الغاية من الأسلحة النووية هي، على أية حال. ردع الحرب لا إشعالها. فقد أعطتنا تلك الأسلحة حماية من الحرب لم نعرفها من قبل. ولنا، ويجب علينا، أن نصل إلى ذلك الآن بمستوى تسلح أقل.

وقال جورباتشوف ان استمرار الطرفين في تكديس الأسلحة قد يؤدي إلى حوادث أو ظروف غير محسوبة. وبمستوى الأسلحة الحالية يتقلص وقت القرار ويحسب بالدقائق. وعبر عن ذلك بمثل روسي غير معروف يقول « مرة في كل عام تنطلق البندقية حتى لو كانت خالية من الذخيرة ».

النقطة الأخرى التي برزت هي أن السوفيات لا يثقون بنوايا إدارة ريجان في العموم ولا بخططها لـ« حرب النجوم » خصوصاً. وأكدت في أكثر من مناسبة أن الرئيس ريجان محل ثقة وأن آخر ما يريده هو الحرب.

وتحدثت، كما حصل في المجر، عن الرغبة في السلام التي كانت وراء رسالته السابقة إلى الرئيس بريجنيف.

في هذا، كان ريجان يستمر في شيء هو من خصائص الأمريكيين. فالولايات المتحدة لم تظهر أبداً رغبة في الهيمنة على العالم.

في أعقاب الحرب، كانوا يحتكرون السلاح النووي، لكنهم لم يستخدموا ذلك لتهديد الآخرين. واستخدم الأمريكيون، دائماً، قوتهم بشكل مقتصد وأظهروا كرماً رائعاً تجاه الدول الأخرى. وأوضحت أنني، في حين أشجع الأمريكيين على المضي في برنامج « حرب النجوم »،

لكني لا أشارك الرئيس ريجان في وجهة نظره القائلة ان المشروع يعني تخليص العالم بالكامل من الأسلحة النووية. إذ يبدو لي أن ذلك حلم لن يتحقق ـ فلا يستطيع المرء أن يفرغ الأرض من معرفة كيفية صناعة تلك الأسلحة. لكن ذكّرت جورباتشوف أن الاتحاد السوفياتي كان الأول في تطوير قدرة مضادة للأقمار الصناعية (أسات). وواضح أن من غير الممكن التفكير في إيقاف البحوث حول انظمة مقاومة فضائية. وجاءت المرحلة المهمة عندما تُرجمت نتائج تلك البحوث إلى إنتاج أسلحة على مستوى كبير.

وباستمرار النقاش وقرب ختامه صار واضحاً أن السوفيات قلقون حقاً من «حرب النجوم» وأرادوا إيقاف المشروع بأية كلفة تقريباً. وكنت أعرف أن الرئيس ريجان يستخدمني، إلى حد ما، مثل الحصان الذي يختبئ خلفه الصياد. وكنت أعرف أيضاً أنني أتعامل مع خصم ماكر يستغل، دون رحمة، أي انشقاق بيننا وبين الأمريكيين. لهذا قلت بصراحة ـ وأعدت ذلك في ختام اللقاء ـ ان عليه أن يدرك عدم وجود مسألة تفرق بيننا وبين الأمريكيين: سنظل حلفاء أقوياء للولايات المتحدة. وكانت صراحتي حول هذه النقطة مهمة ومطلوبة، لأنني كنت صريحة أيضاً في كشف ما أظنه حلماً مستحيلاً يراود الرئيس ريجان: حلم الوصول إلى عالم بدون أسلحة نووية.

كان مقرراً أن تنتهي المحادثات في الساعة 4.30 ليتمكن جورباتشوف من الوصول للندن في أول المساء، ليحضر حفل استقبال في السفارة السوفياتية.

لكنه غادر في الساعة 5.50، بعدما أطلعني على حكمة شعبية روسية أخرى تقول «أهل الجبال لا يستطيعون العيش دون ضيوف مثلما لا يستطيعون العيش دون هواء، ولكن إذا مكث الضيف طويلاً، يختنقون».

وعندما نهض مودعاً املت في أنني كنت أحادث الزعيم السوفياتي المقبل. لأنني، وكما قلت للصحافة في ما بعد، «اكتشفت رجلاً يمكنني التعامل معه».

«حرب النجوم»

ثبت أن «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» (حرب النجوم) للرئيس ريجان، والتي أقلقت فعلاً السوفيات وجورباتشوف، كانت عنصراً أساسياً في انتصار الغرب في الحرب الباردة. وعلى

الرغم من أني كنت اختلف بشكل حاد . كما أوضحت . مع وجهة نظر الرئيس القائلة ان خطة «حرب النجوم» كانت خطوة كبرى نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية - وهذا شيء أعتقد أنه غير ممكن ولا حتى مرغوب فيه - فإنني لم أكن أشكك في صحة قرار الرئيس بالالتزام بالمضي في المشروع.

في بريطانيا، مارست سيطرة شخصية على القرارات المتعلقة بالخطة وتفاعلاتنا مع المشروع. وكنت أعرف أن الالتزام بخط مخطئ أو حتى التعليق بنبرة غير صحيحة ستؤذي علاقتنا بالولايات المتحدة بشكل يصعب إصلاحه.

وكنت أيضاً متحمسة ومهتمة بالتطورات التقنية وتبعاتها الاستراتيجية. فقد كان الأمر واحدا في الميادين التي لا يتيح القرار السياسي فيها إلاّ الفهم الواضح للأفكار العلمية المرتبطة فيها. ولا يمكن الاعتماد على أصحاب التعميمات في وزارة الخارجية ناهيك بالوزير المتطفل المسؤول عنهم.

وكنت على النقيض من هؤلاء أشعر بأني في ميداني المناسب.

عندما كنت أقود المعارضة استمعت إلى عدة إيضاحات من خبراء عسكريين حول الاحتمالات التقنية لـ«حرب النجوم» وحول التقدم الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي في تقنيات الليزر والمنظومات الموجهة ضد الأقمار الصناعية. كل ذلك جعلني أخشى من أن يكونوا قد تقدموا علينا أصلاً.

ورحت أجمع المقالات من مجلة الطيران الأسبوعية «افييشن ويكلي» وغيرها من المجلات العلمية. وبعد ذلك، عندما بدأت أقرأ تقارير عن تفكير إدارة ريجان الجديدة في هذا الحقل، فهمت مباشرة أننا نريد أيضاً الحصول على أحسن نصائح الخبراء لكي نتمكن من دراسة إمكانية التطبيقات العلمية الثورية في هذا الحقل. ولم تأخذ وزارتا الخارجية ولا الدفاع بـ «حرب النجوم»، بالجدية الكافية. وتوجب علي ملاحقتهم للحصول على تقييمات للمشروع، وعندما كنت أحصل على شيء منهم، كانت دائماً معلومات لا تفي الامكانيات التقنية التي يعطيها البحث حقها وهو بحث كانت الإدارة الأمريكية مصممة على المضي فيه.

وفي الواقع، فإن المرة الوحيدة التي أبدوا فيها حماسة جاءت عندما ظهرت احتمالات - ضخمتها وزارة الدفاع على غير عادتها - حصول شركات بريطانية على عقود كبيرة في مجال البحث.

عندما وضعنا ملامح موقفنا من « حرب النجوم » ، كانت هناك أربعة عناصر متميزة ، في ذهني . الأول هو المنحى العلمي نفسه . فقد كان هدف الأمريكيين من الخطة هو تطوير دفاع جديد أكثر كفاءة بكثير ضد الصواريخ الباليستية . وهذا ما كان يعرف بالدفاع ضد الصواريخ الباليستية « المتعددة الطبقات » (بي أم دي) ، باستخدام قواعد أرضية وفضائية . هذه الفكرة الدفاعية تقوم على القدرة على مهاجمة الصواريخ الباليستية المقبلة في كل المراحل ، من مرحلة الانطلاق الصاروخي ، عندما يكون الصاروخ لا يزال حاملاً كل رؤوسه ومعدات التعتيم .

وهذه أحسن لحظة لضربه ـ إلى مرحلة دخول جو الأرض في طريقه إلى الهدف . وقد فتح التقدم العلمي احتمالات جديدة لجعل هذا النوع من الدفاع أكثر تأثيراً بكثير من انظمة الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية الموجودة حالياً (ايه بي أم) . ويبدو أن التقدم الأكثر سيحصل في مجال استخدام أسلحة الطاقة الحركية (وهي أسلحة غير نووية تنطلق بسرعة عالية ضد الصواريخ النووية وتحطمها بالارتطام) وفي استخدام اسلحة الليزر . لكن الأمر الذي يحتاج إلى توظيف أكبر للبحث العلمي هو اعتماد خطة « حرب النجوم » على حاسبات جبارة وقدرات حاسبية معقدة للغاية لتوجيه المنظومة كلها . ومشروع كهذا لا يتطلب أموالاً طائلة فحسب ، لكنه يمتحن القدرات الخلاقة للنظامين الغربي والشيوعي المتنافسين عليه .

العنصر الثاني الذي يجب أخذه في الحساب هو الاتفاقيات الدولية الموجودة أصلاً والتي تحدد كمية الأسلحة التي يمكن نشرها فضائياً والـ« ايه بي ام » . وتسمح اتفاقية « ايه بي ام » لعام 1972 . والمعدلة ببروتوكول عام 1974 . للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بنشر نظام « ايه بي ام » مستقر واحد ذي 100 منصة إطلاق دفاعاً إما عن مستودعات صواريخ باليستية عابرة للقارات (اي سي بي ام) أو العاصمة الوطنية . وكانت التبعات الدقيقة للاتفاقية على البحث والاختبار وتطوير ونشر أنواع جديدة من نظام « ايه بي ام » ، خاضعة لخلاف قانوني ساخن . وبدأ السوفيات « بتفسير واسع » للاتفاقية لكنهم ضيقوا التفسير بعد ذلك ليخدم مصالحهم . وكان هناك بعض أعضاء الادارة الامريكية يطالبون بتفسير « أوسع من الأوسع » من شأنه أن يلغي القيود الفعالة على تطوير خطة « حرب النجوم » ونشرها . وسعت وزارتا الخارجية والدفاع دائماً إلى طلب أضيق تفسير ممكن ، الأمر الذي جعل الأمريكيين يعتقدون أن من شأنه أن يجعل هذه الخطة ميتة لحظة الولادة ـ وهم محقون في رأيي .

وحاولت دائماً أن ابتعد عن استخدام ذلك الاصطلاح ووضحت في أحاديثي الخاصة والعامة

أن من غير الممكن وصف البحث بأنه قد اكتمل دون تجربة النظام التي يدور حوله بنجاح. وإذا نظرنا إلى ما وراء الاصلاحات التقنية، فإن هذه النقطة الفنية لا تعدو كونها مسألة حصانة بسيطة. لكنها أصبحت المسألة التي تختلف عندها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في «قمة ريكيافيك» وبهذا صار لها أهمية عظمى.

العنصر الثالث في الحسابات هو القوة النسبية للطرفين في حقل الصواريخ الباليستية. فكان الاتحاد السوفياتي وحده يمتلك «ايه بي ام» عاملة (تعرف باسم «جالوش») حول موسكو، وكانوا يحسنونها باطراد. ولم ينشر الأمريكيون أبدا نظاماً مماثلاً. وتقول تقديرات الولايات المتحدة ان السوفيات كانوا ينفقون نحو مليار دولار سنوياً على برامج البحث الدفاعي ضد الصواريخ الباليستية. وكان السوفيات أيضاً أكثر تطوراً في الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية. وكان هناك، إذن، محاجة قوية تقول إن السوفيات لديهم فعلاً تفوق غير مقبول في هذا الميدان.

العنصر الرابع هو ما تعنيه «حرب النجوم» للردع النووي.

كنت في البداية اتعاطف مع التفكير الذي يقف وراء اتفاقية «ايه بي ام». والتفكير هو كلما ازداد الدفاع ضد الصواريخ النووية تعقيداً وكفاءة، ازداد الضغط باتجاه السعي إلى تحقيق تقدم باهظ الثمن في تقنية الأسلحة النووية. وكنت أؤمن دائماً، بتحفظ وبشيء من التعديل، بالعقيدة المعروفة بـ«التدمير المشترك المضمون». فالتهديد بـ «تدمير غير مقبول» (وأنا أفضل هذا الاصطلاح) الذي ينتج من تبادل إطلاق نووي، كان من الجسامة بحيث أصبح رادعاً فعالاً لا ضد الحرب النووية وحسب، وإنما ضد الحرب التقليدية. وصار لزاماً علي أن أدرس ما إذا كانت خطة «حرب النجوم» ستضعف ذلك. وهناك من يقول بذلك. فإذا اعتقدت قوة ما أن لديها درعاً يقيها تماماً من الأسلحة النووية، فإنها، نظرياً، ستشعر برغبة أكبر في استخدام تلك الأسلحة.

وكنت أعرف - وتجربة سني ما بعد الحرب الثانية تثبت ذلك - أن الولايات المتحدة لن تبدأ حرباً بشن ضربة نووية أولى ضد الاتحاد السوفياتي، سواء كانت تعتقد أنها آمنة من الرد أم لا. لكن السوفيات، على العكس من ذلك، يزعمون أنهم لا يشعرون بثقة كتلك. لكنني سرعان ما بدأت أرى ان خطة «حرب النجوم» ستعزز، ولن توهن، الرادع النووي. وكنت اختلف عن الرئيس ريجان وبعض الأعضاء في إدارته في كوني لا أؤمن أبداً بأن الخطة توفر حماية بنسبة

مائة في المائة الا انها تسمح بالإبقاء على كمية كافية من الصواريخ بعد الضربة السوفياتية الأولى. من الناحية النظرية، ستكون الولايات المتحدة في موقع يسمح لها بإطلاق أسلحتها النووية على الاتحاد السوفياتي. وهذا يعني أن احتمال انصياع السوفيات لإغراء استخدام الاسلحة النووية سيتراجع كثيراً.

لقد كانت الحجة الحسم بالنسبة لي، هي بالضبط الحجة التي جعلتني أرفض تصور الرئيس ريجان عن عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهي أن المرء لا يستطيع، في النهاية، أن يمنع البحوث في مجال «حرب النجوم» بمقدار ما لا يستطيع منع البحوث لتطوير أسلحة هجومية جديدة. وعلينا أن نحصل على تلك التقنية أولاً. ولا يمكن لأحد أن يوقف العلم، إذ أنه لا يقف لمجرد كوننا نتجاهله. ويجب أن يجيء نشر نظام «حرب النجوم»، مثل نشر الأسلحة النووية، أمرا خاصاً للسيطرة عليه والتفاوض حوله. ولكن يجب المضي في البحث العلمي، وهو أمر يتطلب الاختبارات.

مناقشة «حرب النجوم» في كامب ديفيد

عندما زرت كامب ديفيد السبت 22 ديسمبر عام 1984 لاطلاع الأمريكيين على ما دار في محادثاتي السابقة مع جورباتشوف هيمن موضوع «حرب النجوم» على محادثاتي مع الرئيس ريجان وأعضاء إدارته. وكانت تلك المناسبة الأولى التي استمعت فيها إلى الرئيس ريجان وهو يتحدث عن «حرب النجوم» وكان يتحدث بعاطفة. وكان في غاية المثالية. وراح يؤكد أن «حرب النجوم» ستكون نظاما دفاعيا وأنه لا ينوي أن تحصل الولايات المتحدة على تفوق من طرف واحد. وفي الواقع، فقد قال ان هذا النظام، لو نجح، فسيكون في خدمة كل دول العالم وإنه أخبر جروميكو بذلك، وأكد مرة أخرى أن هدفه النهائي هو محاولة التخلص من الأسلحة النووية بالكامل. تلك الملاحظات جعلتني أشعر بقلق بالغ. فقد كنت أخشى فكرة أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتبديد تفوق تقني صعب المنال بأن تجعله في متناول يد الجميع. (لحسن الحظ لم يصدق السوفيات ذلك).

لكنني لم أثر هذه النقطة مباشرة.

وركزت بدلاً من ذلك على مناطق الاتفاق مع الرئيس. وقلت ان من الضروري الاستمرار في

الابحاث، ولكن إذا وصلت الابحاث إلى نقطة اتخاذ قرار إنتاج الأسلحة ونشرها في الفضاء، فسيكون هناك موقف مغاير تماماً.

إذ لن يكون نشر الأسلحة متفقا مع اتفاقية «ايه بي أم» لعام 1972 ولا مع اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1967. ويجب إعادة التفاوض حول كلا الاتفاقيتين. وشرحت أيضاً قلقي حول التأثير المتوسط المدى لخطة «حرب النجوم» على عقيدة الردع النووي.

وكنت قلقة من أن نشر نظام دفاع ضد الصواريخ الباليستية (بي أم دي) قد يزعزع تلك العقيدة وأن الشروع في إنشاء النظام يجعل الضربة الأولى لإحباطها خياراً جذاباً. لكني اعترفت أيضاً بأني ربما كنت غير مطلعة بالكامل على النواحي التقنية للمشروع وطلبت الاستماع إلى المزيد. وسط كل هذا كنت أريد سبر أغوار الأمريكيين. لا لأتعلم منهم المزيد حول نواياهم فحسب، بل لأتأكد من أنهم فكروا في تبعات الخطوات التي يتخذونها ملياً.

وكان ما سمعته، عندما ناقشنا الموضوع كحقيقة ممكنة لا حلماً كبيراً، مطمئناً. ولم يدّع الرئيس ريجان أنهم كانوا يعرفون بما سيؤدي إليه البحث في الختام. لكنه أكد أن مجاراة الولايات المتحدة في هذا المضمار - إضافة إلى حججه الأصلية الداعمة لـ «حرب النجوم» - ستشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الاتحاد السوفياتي. وقال لا بد ان يكون هناك حد عملي لما تستطيع الحكومة السوفياتية صنعه لدفع شعبها في طريق التقشف. وكالعادة، ألمّ بالسليقة بمفتاح المسألة كلها. ما هو أثر «حرب النجوم» على الاتحاد السوفياتي؟ في الواقع، وكما توقع الرئيس ريجان، تراجع السوفيات بوجه التحدي الذي تقدمه الخطة، وتخلوا أخيراً عن هدف التفوق العسكري الذي كان يعطيهم الثقة بالنفس لمقاومة المطالبات بتغيير نظامهم. لكن ذلك كان لا يزال طي المستقبل.

ما أردته في حينه هو موقف متفق عليه حول «حرب النجوم» يمكن للرئيس ولي أن ندعمه على الرغم من اختلافنا حول إمكانية المستقبل. وكنت أفكر في هذا في الأيام القليلة التي سبقت لقاءنا، وخصوصاً في أثناء الرحلة الجوية الطويلة من بكين حيث وقعت على «البيان المشترك» عن هونغ كونغ. ورحت أكتب رؤوس أقلام، بينما كنت أحادث مستشار الأمن القومي بوب مكفارلين، عن أربع نقاط بدت حيوية.

ثم أضاف المسؤولون التفاصيل. واتفق الرئيس معي على نص يشرح سياستنا.

الجزء الرئيسي من بياني هو:

أطلعت الرئيس على قناعتي القوية بوجوب المضي في برنامج البحث لـ« حرب النجوم » والبحث مسموح به، طبعاً، وفق المعاهدات الموجودة حالياً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ونحن نعرف طبعاً أن الاتحاد السوفياتي شارع في برنامج بحث خاص به أساساً وأنهم، من وجهة نظر الولايات المتحدة، قد تجاوزوا مرحلة البحث. واتفقنا على أربع نقاط:

اولا - إن هدف الولايات المتحدة والغرب ليس التفوق بل الاحتفاظ بالتوازن، آخذين بالاعتبار التطورات السوفياتية.

ثانيا - نشر الأسلحة ذات العلاقة بخطة « حرب النجوم »، وبسبب شروط المعاهدات، يجب أن يكون موضوعاً للمفاوضات.

ثالثا - الهدف العام هو تعزيز، لا خفض، الردع.

رابعا - ينبغي أن تحاول مفاوضات الشرق والغرب الوصول إلى الأمن بمستويات منخفضة من الأسلحة الهجومية لدى الطرفين. وسيكون هذا هو هدف استئناف المفاوضات الأمريكية - السوفياتية حول السيطرة على التسلح، وهو أمر أرحب به بحرارة.

وعلمت بعد ذاك أن جورج شولتز يعتقد أنني حصلت على تنازل كبير من الأمريكيين في صياغة البيان، لكن الأمر، في الواقع، أعطاهم وإيانا خطاً يمكن الدفاع عنه، وساعد على طمأنة أعضاء « ناتو » الأوروبيين، وثماراً طيبة لجهد يوم واحد.

زيارة لواشنطن: فبراير 1985

زرت واشنطن مرة أخرى في فبراير عام 1985. وكانت محادثات السلاح بين الأمريكيين والاتحاد السوفياتي قد استؤنفت، لكن موضوع « حرب النجوم » ظل مصدراً للمتاعب. وكان عليّ أن ألقي خطاباً في اجتماع لمجلسي الكونجرس صبيحة الأربعاء، 20 فبراير. وأحضرت معي من لندن تمثالاً برونزياً لوينستون تشرشل، الذي نال قبلي بسنين طويلة الشرف نفسه، من باب الهدية. وبذلت جهداً استثنائياً في إعداد هذا الخطاب. وكنت سأستخدم « الملقن الآلي » لهذه المناسبة. وأنا أعرف أن الكونجرس قد شاهد واستمع إلى « المتحدث العظيم » نفسه وهو يلقي خطابات لا خطأ فيها وبهذا فإني سأواجه مستمعين يعرفون الجيد من الرديء.

فقررت التدرب والتمرين على إلقاء النص لحد التأكد من أن كل نبرة توكيد وتنغيم صحيحة

تماماً. (إن الحديث بمساعدة الملقن الآلي يختلف تماماً عن الرجوع إلى الأوراق المكتوبة) وفي الواقع، استعرت جهاز التلقين التابع للرئيس ريجان نفسه وأخذته معي إلى السفارة البريطانية حيث كنت أقيم. وقام هارفي توماس، الذي رافقني في الرحلة، بنصب الجهاز وأهملت أثر الطيران الطويل وفارق الوقت ورحت أتمرن حتى الساعة الرابعة صباحاً. ولم أنم، وواجهت يوم عمل جديداً كعادتي بالقهوة السوداء وأقراص الفيتامين. وبعد ذلك ظهرت في لقاءات تلفزيونية ابتداء من الساعة 6.45 صباحاً. ثم أعددت شعري وكنت مستعدة للتوجه إلى الكونجرس. واستخدمت خطابي الذي ضم مواضيع عالمية متنوعة، لأسدي الدعم القومي لخطة «حرب النجوم» وحصلت على استقبال رائع.

كنت اعتبر أن ما أحصل عليه مقابل الدعم العلني القوي الذي أسديه للرئيس هو الحق في أن أكون صريحة معه ومع أعضاء إدارته، في اللقاءات الخاصة. لكن الأمر كان صعباً هذه المرة إذ صحبني جيفري هاو ومايكل هيزلتاين على طاولة غداء العمل مع الرئيس، فكانت المناسبة جامدة ومناقشاتها غير مشبعة بالمقارنة بالمناسبات الأخرى. لكني واجهت الرئيس بقلب المشكلة التي تشغلني.

أخبرت الرئيس ريجان أن من المهم تفادي العبارات الطنانة المبالغة لدى الحديث عن خطة «حرب النجوم»، إذ يجب ألا نصل حد القول للناس ان الأسلحة النووية شريرة ولا أخلاقية وقد تفقد ضرورتها عما قريب بتطوير منظومات دفاعية معينة. فهذا قد يوهن دعم الرأي العام البريطاني لتلك الأسلحة بمقدار كبير. وأعتقد أن الرئيس فهم ما أرمي إليه. وأكد من جانبه أن خطة «حرب النجوم» لن تكون ورقة مقايضة. فلن تذهب الولايات المتحدة إلى جنيف وتعرض التخلي عن بحوثها إذا قلصت روسيا أسلحتها النووية بمقدار معين. وثبت أن قوله يناسب فعله.

ريكيافيك

شهد الشهر التالي (مارس 1985) موت تشيرنينكو، وبدون تأخير وعلى غير العادة، خلفه على القيادة السوفياتية ميخائيل جورباتشوف.

وحضرت مرة أخرى جنازة في موسكو؛ وكان الجو حتى أكثر برودة من جنازة اندروبوف.

وكان على جورباتشوف أن يقابل الكثير من الشخصيات الأجنبية البارزة. لكني حصلت على

محادثات ساعة كاملة معه ذلك المساء، في قاعة سانت كاثرين في الكرملين وكان الجو أكثر رسمية مما كان عليه في تشيكرز، وزاد في ذلك الحضور الصامت المغيظ لجروميكو. لكنني تمكنت من إيضاح تبعات السياسة التي اتفقت عليها والرئيس ريجان في ديسمبر الماضي في كامب ديفيد. وكان واضحاً أن «حرب النجوم» هي الشاغل الرئيسي للسوفيات في حقل الحد من التسلح. جاء مع جورباتشوف، كما توقعنا، أسلوب جديد في الحكومة السوفياتية.

فقد تحدث بصراحة على الحالة المزرية للاقتصاد السوفياتي، على الرغم من أنه كان في تلك اللحظة لا يزال يعتمد الوسائل التي أقامها اندروبوف للسعي وراء إنتاجية أحسن بدلاً من الاصلاح الحقيقي. ومثال على هذا هو الإجراء الجذري الشديد ضد الكحول. ولكن لم يظهر مع بداية العام أي دليل على حصول تحسن يذكر في ظروف الاتحاد السوفياتي. وكما قال سفيرنا الجديد - والممتاز - في موسكو، بريان كارتليدج، الذي كان سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية عندما أصبحت رئيسة للحكومة أول مرة، في أولى رسائله، إن الأمريكيين «سيحصلون على المربى غداً، ولكن لا فودكا اليوم».

مرت العلاقات البريطانية - السوفياتية بمرحلة برود شديد نتيجة أوامر صدرت بمصادقتي بطرد مسؤولين سوفيات كانوا يتجسسون في بريطانيا. وكان هرب أوليج جوردييفسكي، أحد كبار ضباط الـ«كي جي بي» سابقاً، يعني أن الروس يعرفون كم كنا ندرك مدى فعالياتهم في بريطانيا. وكنت قد عقدت عدة اجتماعات بجوردييفسكي واحترم أحكامه حول الأحداث في الاتحاد السوفياتي وحاولت عدة مرات - دون نجاح - أن أجعل السوفيات يسمحون لعائلته بالانضمام إليه في الغرب. (وقد فعلوا ذلك أخيراً بعد فشل انقلاب أغسطس 1991).

في نوفمبر، التقى الرئيس ريجان وجورباتشوف للمرة الأولى في جنيف. ولم يؤد اللقاء إلى نتائج جوهرية. إذ أصر السوفيات على ربط خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بإنهاء البحث في «حرب النجوم». لكن القائدين سرعان ما كونا علاقة شخصية جيدة (ولم يحصل المثل بين زوجتيهما مع الأسف). وكان هناك قلق من أن يتفوق الزعيم السوفياتي الأصغر سناً على الرئيس ريجان في القدرة على المناورة. لكن ذلك لم يقع - وليس في هذا ما يفاجئني - لأن لرونالد ريجان تدريباً طويلاً جداً في أيام رئاسته لجمعية الممثلين في التعامل مع مفاوضات النقابات العمالية التي تتسم بالعناد والاصرار. وليس هناك من يفوق جورباتشوف عناداً وإصراراً.

في أثناء عام 1986، اظهر جورباتشوف براعة فائقة في التلاعب بالرأي العام الغربي بأن قدم اقتراحات مغرية، لكنها غير مقبولة، للحد من التسلح. ولم يتطرق السوفيات كثيراً لمسألة الربط بين «حرب النجوم» وخفض التسلح النووي. لكنهم لم يسمعوا بما يوحي بأن الامريكيين مستعدون لتعليق البحث في خطتهم أو إيقافها. وفي وقت متأخر من العام تقرر أن يلتقي الرئيسان ريجان وجورباتشوف ـ ومعهما وزيرا خارجيتيهما ـ في ريكيافيك، عاصمة ايسلندا، لمناقشة مقترحات جوهرية.

بالنظر إلى الوراء، يمكننا اعتبار مؤتمر «قمة ريكيافيك» في عطلة نهاية الأسبوع ـ 11 و12 أكتوبر ـ على أنه ذو أهمية تختلف تماماً عما أدركه المعلقون في حينها. فقد أعد فخ للأمريكيين. وقدم السوفيات تراجعات كبيرة أثناء القمة: وافقوا للمرة الأولى على استثناء أسلحة الردع البريطانية والفرنسية من محادثات «القوات النووية المتوسطة المدى»، وعلى خفض في الأسلحة النووية الاستراتيجية بحيث يصبح لكل طرف عدد متساو منها لا الخفض بنسبة مئوية متوازية، الأمر الذي يترك للاتحاد السوفياتي تفوقاً كبيراً. وقدموا تنازلاً كبيراً حول عدد القوات النووية المتوسطة المدى. وباقتراب نهاية القمة اقترح الرئيس ريجان اتفاقية كانت ستخفض كل ترسانة الأسلحة النووية ـ من قاذفات وكروز بعيدة المدى وصواريخ باليستية ـ بمقدار النصف خلال خمس سنوات وإلغاء أقوى تلك الأسلحة، الصواريخ الاستراتيجية الباليستية، جميعها في عشر سنوات. فكان جورباتشوف أكثر طموحاً من هذا: أراد إلغاء كل الأسلحة الاستراتيجية النووية بعد عشر سنوات.

ولكن فجأة، وفي النهاية، فُتح الفخ. فقد وافق الرئيس ريجان على أن يتفق الطرفان على عدم الانسحاب من اتفاقية «ايه بي ام» بعد عشرة أعوام، ولكن يستمر التطوير والاختبار ضمن الاتفاقية، فقال جورباتشوف إن كل شيء يعتمد على حصر «حرب النجوم» في المختبرات ـ وهذا تقييد كبير من شأنه أن يقتل فرص الوصول إلى «اس. دي. اي. دي» معقولة. فرفض الرئيس الصفقة وانحل المؤتمر. وتم تصوير فشل القمة على أنه يعود إلى العناد الأحمق لرئيس أمريكي عجوز، مهووس بحلم غير معقول. وفي الواقع، كان رفض الرئيس ريجان لفكرة التخلي عن خطة «حرب النجوم» مقابل ما يبدو وكأنه شبه تحقيق لحلمه في عالم خالٍ من الأسلحة النووية كان عنصراً مهماً جداً في هزيمة الشيوعية.

فقد أحبط الخدعة السوفياتية. وربما حقق الروس نصراً إعلامياً مباشراً عندما انهارت

المحادثات. لكنهم خسروا اللعبة ولا أشك في أنهم يدركون ذلك (في فبراير 1993 أكد مسؤول سوفياتي كبير سابق هذه النقطة تحديداً في مؤتمر جامعة برنستون حول نهاية الحرب الباردة). إذ لا بد أنهم أدركوا الآن أنهم لا يستطيعون اللحاق بالولايات المتحدة في سباق التفوق العسكري التقني، وما كانت التنازلات الكبيرة التي قدموها في ريكيافيك لتسمح لهم بالتراجع.

كان رد فعلي عندما سمعت عن مدى استعداد الأمريكيين لتقديم الكثير، هو أنني أحسست بزلزال تحت قدمي. وكنت أؤيد فكرة خفض الصواريخ الاستراتيجية الباليستية بنسبة 50 في المائة عبر خمس سنوات لكن اقتراح الرئيس بإلغائها كلها بعد عشر سنوات أمر مختلف. فقد اقترب بذلك من التخلي عن نظام الردع النووي الذي أبقى على السلام أربعين سنة. ولو جرت الموافقة على اقتراح الرئيس، لكان الاتفاق قد قتل صواريخ ترايدنت أيضاً، الأمر الذي كان سيجبرنا على ابتياع نظام آخر إذا أردنا الإبقاء على الرادع النووي المستقل لدينا. وتوازن ارتياحي العميق من كون الخبث السوفياتي تسبب في سحب تلك المقترحات، مع قلقي العميق من أنهم قد يقدمون تلك الاقتراحات مرة أخرى. وكنت أكره أن أفسر «خيار الصفر»، الأصلي لأني شعرت أن تلك الأسلحة عوضت غرب أوروبا عن عدم استعدادها لتلقي ضربة كبرى مفاجئة من حلف وارسو. وكنت قد ماشيت الفكرة على أمل ألاّ يقبلها السوفيات أبداً. لكن مدّ هذا المنحى ليشمل كل الصواريخ الاستراتيجية الباليستية، كان من شأنه أن يجعل السوفيات يواجهون أوروبا الغربية بتفوق هائل في القوات التقليدية والأسلحة الكيماوية والصواريخ القصيرة المدى. ويضعف الخيار أيضاً مصداقية الردع: فالحديث عن إلغاء الصواريخ الاستراتيجية الباليستية (وربما الأسلحة النووية كلها) في المستقبل يثير الشكوك في أذهان الناس حول استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية في الوقت الراهن. وتوجب علي أن أعيد الأمريكيين، بطريقة أم بأخرى، إلى أرض الواقع، أي سياسة الحفاظ على رادع نووي. ورتبت للسفر إلى الولايات المتحدة للاجتماع بالرئيس ريجان.

مزيد من المناقشات حول الاستراتيجية النووية في كامب ديفيد

لم أحس من قبل بأهمية علاقاتنا بالرئيس كما أحسست عندما كنت استعد للسفر هذه المرة. بدا لي أننا كنا على مفرق طرق بين نجاح مؤزر وكارثة محتملة. وتلقيت تفاصيل عديدة

من الجيش حول تبعات أية استراتيجية دفاع تتضمن إلغاء كل الصواريخ الباليستية. وكان هناك من يحاجج في الإدارة الأمريكية أن استراتيجيه الـ «ناتو» لن توهن بإلغاء الصواريخ الاستراتيجية الباليستية، وأن الطائرات وصواريخ كروز والمدفعية النووية، التي يعتقد أن الغرب متفوق فيها، تشكل رادعاً أحسن. وفي الواقع، فإن استراتيجية «الرد المرن» لدى الـ«ناتو» - وهي المعتمدة على ردود عسكرية مختلفة من ضمنها النووية على هجوم سوفياتي - لن تظل موجودة. وما يسمى بـ« منظومات التنفس» (صواريخ كروز والقاذفات) أقل قدرة على التغلغل عبر الدفاعات السوفياتية وعموماً أكثر انكشافاً لضربة مسبقة. وهذا يضعف قيمتها الردعية. وبهذا ستصبح أوروبا مكشوفة بشكل خطر.

ولا تقل الاعتبارات السياسية أهمية عن ذلك. فالحصول على رادع بريطاني ذي مصداقية باستخدام صواريخ «كروز» عوضا عن «ترايدنت» قد يكون أكثر كلفة بمقدار الضعف. فهل يمكن حقاً أن نحظى بالدعم العام الكافي لبرنامج كهذا في جو يعج بالحديث عن عالم خالٍ من الأسلحة النووية؟ كلما نظرت في التبعات بدا العالم أسوأ.

وضعت وبيرسي كرادوك (مستشاري الخاص لشؤون الأمن) وتشارلز بوويل نص ما سأحاجج به الرئيس ريجان، وأعدنا صياغته مرات. فيجب أن تكون الحجة منطقية ومتماسكة ومقنعة وواضحة ولا ترف في الأمور الفنية.

سافرت إلى واشنطن عصر الجمعة 14 نوفمبر. في ذلك المساء تدربت على حججي لدى لقائي بجورج شولتز وكاسبار واينبرجر. وقابلت جورج بوش في الصباح التالي وتناولنا الفطور معاً ثم غادرت إلى كامب ديفيد حيث اجتمعت بالرئيس ريجان.

وتنفست الصعداء إذ اكتشفت أن الرئيس فهم بسرعة سبب قلقي الشديد حول ما جرى في ريكيافيك واتفق على صيغة البيان التي وضعناها بعد التحدث إلى جورج شولتز في اليوم السابق والتي أصدرتها في ما بعد في مؤتمر صحافي. ونص البيان على سياستنا حول حصر التسلح بعد ريكيافيك كالآتي:

اتفقنا على إعطاء الأولوية إلى اتفاقية «القوات النووية المتوسطة المدى» التي تحمل شروطاً وضوابط على المنظومات الأقصر مدى خفضاً مقداره 50 في المائة عبر 5 سنوات للاسلحة الاستراتيجية الهجومية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وحظراً على الأسلحة الكيماوية.. وفي كل تلك الحالات يظل عنصر التأكد والتحقيق أساسياً. واتفقنا أيضاً على الحاجة إلى المضي

قدماً بالبحث في برنامج «حرب النجوم»، الأمر المسموح به ضمن اتفاقية «ايه بي ام». وأكدنا أن استراتيجية «ناتو» القائمة على الدفاع المتقدم و«الرد المرن» ستستمر في حاجة إلى رادع نووي كاف مقام على انظمة مختلطة. وفي الوقت نفسه، يزيد خفض الأسلحة النووية من أهمية إلغاء الفروق في الأسلحة التقليدية. لا يمكن التعامل مع الأسلحة النووية على انفراد، آخذين بعين الاعتبار الحاجة إلى توازن عام في كل وقت. واتفقنا أيضاً على أن تظل هذه الأمور موضع مشاورات قريبة ضمن الحلف. وقد أكد الرئيس نية الولايات المتحدة في المضي في برنامج التحديث الاستراتيجي، وضمنه «ترايدنت». وأكد أيضاً دعمه الكامل للترتيبات الجارية لتحديث الرادع النووي البريطاني المستقل بصواريخ «ترايدنت».

وكان عندي ما يستحق الفرح.

الاستعداد لزيارة موسكو

يسهل تصور أثر بيان كامب ديفيد على موسكو. فهو يعني إنهاء آمال السوفيات في استخدام «حرب النجوم» ومنع الرئيس ريجان فكرة عالم خال من الأسلحة النووية لترجيح استراتيجية إزالة الأسلحة النووية عن أوروبا بحيث نصبح مكشوفين أمام الابتزاز العسكري وإضعاف الروابط بين أمريكا والدعائم الأوروبية لـ«ناتو».

وأثبت البيان أيضاً أن لدي تأثيراً على المواضيع الأساسية لسياسة الحلف لدى الرئيس ريجان شاءوا أم أبوا. وبهذا صار لجورباتشوف ما يدعوه إلى التعامل معي بمقدار ما لدي من أسباب تدعوني إلى التعامل معه.

أضف إلى هذا حقيقة أن السوفيات يفضلون في العادة التعامل مع حكومات غربية يمينية لأنهم يعتبرونهما رغم عنادهما وإصرارهما في المفاوضات تحترم الاتفاق متى ما وصلت إليه، وحقيقة أني عقدت علاقة جيدة شخصية مع جورباتشوف في تشيكرز قبل أن يصبح زعيماً. فلا غرابة إذن أن أدعى إلى موسكو.

استعددت بشكل جيد جداً. وفي يوم الجمعة 27 فبراير أجريت ندوة طيلة النهار عن الاتحاد السوفياتي في تشيكرز. وكان الموقفان المختلفان للمختصين بالسوفيات واضحين بشكل خاص

في هذه المناسبة. وأكد المتحمسون إمكانيات تغييرات جورباتشوف وطاقتها. أما المشككون فأكدوا الأهداف الشيوعية الأرثوذكسية التي يسعى جورباتشوف لتحقيقها وإلى الأثر المحدود لتغييراته المتواضعة. عموماً، قدم المشككون حججاً أفضل. كان الانطباع أن التغييرات الأساسية لم تكن مطروحة، بل مجرد تغييرات محدودة أبقت بالكامل صلاحيات الحزب الشيوعي ودوره القيادي.

وعلى الرغم من أن جورباتشوف أراد أن يجني ثمار نظام الحوافز فإنه لم يرد أن يخاطر بإنتهاجه. وبذلك جرت التغييرات ضمن الحدود الدقيقة للنظام الاشتراكي. بالنظر إلى الخلف، يمكن أن نرى اليوم أن ذلك التحليل خاطئ لأنه يخلط بين نوايا جورباتشوف التي كانت في حينه محدودة بالتفكير الشيوعي وظروف الساعة. وآثار تغييراته، التي أطلقت قوى من عقالها ودمرت في ما بعد النظام السوفياتي والدولة السوفياتية.

كانت الندوة وجهاً واحداً من أوجه استعداداتي. وقرأت بدقة خطابات جورباتشوف الطويلة الصعبة الهضم. وعلى الرغم من أن لغته السياسية تختلف تماماً عما استخدمه، لكني أحسست أن هناك شيئاً جديداً ينبعث من تلك الخطابات. وأهمها هو ما تحدث به إلى اللجنة المركزية قرب نهاية يناير 1987.

في ذلك الخطاب أكد إشاعة الديمقراطية في الحزب والحكم المحلي وفي الجسم السياسي السوفياتي نفسه وفي انتخابات السوفياتات المحلية المقبلة سُمح بترشيح مرشحين يفوق عددهم عدد المقاعد الشاغرة في عدد صغير من المناطق الانتخابية ذات الأكثر من عضو. وثبت في ما بعد أن ذلك كان بداية ـ مجرد بداية ـ إحلال الديمقراطية الحقيقية بدلاً من المركزية الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي.

السياسة السوفياتية تعمل بموجب الشعارات

وهذه أشياء لا يمكن تصديقها كما هي ولا إعطاؤها تفسيراً غريباً. ولكن، بنفس المقدار، يجب التعامل معها بجدية. كانت الشعارات مختلفة في ظل جورباتشوف «بريسترويكا» (إعادة البناء) حلت محل «يوسكوريني» (التعجيل)، الأمر الذي يعكس فهم جورباتشوف: إن المشاكل الأساسية في الاقتصاد السوفياتي لا تحتاج إلى المزيد من الحلول السابقة من ضوابط

مركزية وانضباط والسعي نحو مزيد من الكفاءة فحسب وإنما تغير جذري. وبنفس المقدار كان حديث الـ« جلاسنوست » (الانفتاح) الجديد الذي يرتكز على فهم جديد يقول إن الظروف لن تتحسن أبداً ما لم تكن الحقائق معروفة وما لم يطلع الناس على بعض الحقائق، على الأقل حول ما يجري.

في أول سنتين من زعامة جوربانشوف، كانت التغييرات السياسية أكثر وضوحاً من الفوائد الاقتصادية. وعلى الرغم من وجود أدلة قليلة على أن الاقتصاد السوفياتي يتحسن. كانت هناك نقاشات كثيرة حول الحاجة إلى الحرية السياسية والديمقراطية. وبذل جورباتشوف الكثير ليكسب دعم كبار المعترضين، وخصوصاً البروفيسور ساخاروف، لبرنامجه. وبدأت الحقيقة تنشر حول الرعب الستاليني ولم يمس لينين بعد.

وبدأ السوفيات يظهرون حساسية أكبر لمسائل حقوق الانسان وسمحوا لعدد أكبر من اليهود السوفيات. وإن ظلوا بعيدين جدا عن السماح لكلهم. بالهجرة.

ومهما كانت الأهداف البعيدة المدى لجورباتشوف، لم أكن أشك في أنه كان يجعل من الاتحاد السوفياتي شيئاً أفضل من « سجن لبعض الأمم » وعلينا أن ندعم جهوده. وكان ذلك الدعم مطلوباً حقاً.

فرغم وجود مناخ سياسي أكثر حرية ورغم أن تحسن الظروف السياسية حببته إلى بعض المثقفين، فإن المواطنين السوفيات العاديين لم يلمسوا تقدماً مادياً. ورغم تبديل العديد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، فإن هذا لم يكن يعني أن القادمين الجدد كانوا يساندون جورباتشوف والتغيير بالضرورة. وكان هناك قلق من موقف الجيش والـ « كي جي بي ». كل هذا أوقع الزعيم السوفياتي، وأوقعنا نحن في حيرة.

قبل كل شيء، كان على الغرب أن يتأكد من أن تفضي تغييرات جورباتشوف إلى تحسن عملي في أمننا نحن.

هل كان السوفيات مستعدين لخفض تهديدهم العسكري؟ هل كانوا مستعدين للانسحاب من أفغانستان؟

هل سينهون سياسة التآمر الدولي؟ يجب أن نضغط عليهم على كل هذه الجبهات، ولكن ليس بطريقة تفقد برنامج التغيير عند جورباتشوف مصداقيته بحيث يتراجع عنه هو أو متشدد يخلفه.

في أثناء شهر مارس استقبلت سيلاً من الزوار في رقم 10 وتشيكرز ليطلعوني على أمور سوفياتية قبل الزيارة. وزارني كبير الحاخامات ليتحدث عن معاناة الـ« ريفيوزنيك ». وحدثني بيتر ووكر عن انطباعاته عن الاتحاد السوفياتي في زيارة قريبة قام بها. وناقشت ترتيبات الرحلة مع السفير السوفياتي. وحضر إلى تشيكرز الجنرال ابراهامسون، مدير برنامج « حرب النجوم » لدى البنتاجون، ليعطيني آخر المعلومات عن البحث الجاري وعن القضايا الاستراتيجية. وحصلت على تحليل من أدوليج جورديبفسكي. وقام يوري أورلوف، الناشط في حقل حقوق الانسان، بالشيء نفسه.

لم أكن سأزور موسكو ممثلة عن الغرب، ناهيك من كوني « وسيطة » بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ولكن كان مهماً أن يطلع القادة الغربيون على الخط الذي أنوي انتهاجه وأن أعرف مشاعرهم قبل الرحلة.

كنت أعرف ما يدور في خلد الرئيس ريجان وأعرف أنني أحظى بثقته. لذلك اكتفيت بإرسال رسالة طويلة. وكانت هناك نقطة سياسية واحدة أحسست بالحاجة إلى إثارتها. وهي اقتراح كنت قد قدمته إلى الامريكيين وكانوا يتدارسونه دون أن يكونوا مستعدين، حتى ذلك الحين لقبوله، والاقتراح هو أن تعطي الولايات المتحدة السوفيات توكيدات حول شكل « حرب النجوم » وجدوله الزمني - أي ما يعرف في المصطلحات الاستراتيجية باسم « مقدار التوقع ». وكنت أرى عدم الحاجة إلى إثارة مخاوف السوفيات في تلك المرحلة ما دام قرار نشر « حرب النجوم » لن يأتي إلاّ بعد سنين طويلة.

ورتبت أيضاً للقاء الرئيس ميتران بعده والمستشار كول يوم الاثنين 23 مارس. وللرئيس الفرنسي - سواء كان اشتراكياً أم لا - حق استخدام عدد من أجمل القصور. ويبدو ان له أن يستخدم أيضاً أفضل طهاة الجمهورية. ولم يكن غدائي معه في شاتو دو بينوفيل في النورماندي استثناء. وكان لكل طبق نكهة نورماندية تقليدية طبعاً، باستخدام الصلصات وبعض أجبان كامومبير ذات الرائحة الزكية، وهذه أجبان كان البيروقراطيون في المجموعة الأوروبية المولعون بالصحة يحاربونها بإصرار دون جدوى.

وكان موقف الرئيس ميتران من السوفيات يشابه موقفي. اذ كان يعتقد أن جورباتشوف مستعد للذهاب بعيداً في تغيير النظام، ولعل من أدهى ملاحظاته وأذكاها كانت أن الزعيم السوفياتي سيكتشف « أن تغيير الشكل يؤدي إلى تغيير الجوهر ». لكن الرئيس الفرنسي عرف

أيضاً أن السوفيات يحترمون الحزم. وقال إننا يجب أن نقاوم محاولات نزع السلاح النووي عن أوروبا. فاتفقت معه بحرارة.

ولم أجد نقاط خلاف مع المستشار كول. فقد أدى تقسيم المانيا وتاريخها ووجود مجموعات ألمانية في أنحاء الكتلة السوفياتية، كل هذا أعطى الزعيم الألماني بالذات رؤية نافذة واضحة عن الاتحاد السوفياتي. بالاضافة إلى ذلك وكما ذكرني، ظلت ألمانيا الغربية لسنين طويلة الهدف الرئيسي للدعايات الاعلامية السوفياتية. وكانت لديه شكوك حول بقاء جورباتشوف إذا كان الزعيم السوفياتي يضطلع بسياسة كثيرة المخاطر. ويجب علينا ألا نفترض أن تغييراته - التي رأى فيها المستشار كول شيئاً يحاول تحديث النظام الشيوعي لا إنشاء نظام ديمقراطي - ستمضي دون معاناة. لدى هيلموت كول، دائماً، إحساس قوي بالتاريخ وذكرني بأن الاصلاحات التي يجريها القادة الروس منذ بيتر الأكبر لم تمر دون ضحايا.

وتحدثت لآخر مرة علناً عن الاتحاد السوفياتي قبل بدء الرحلة في خطاب ألقيته على مجلس المحافظين المركزي في مدينة توركي يوم السبت 21 مارس.

وكان من السهل أن أخفف نبرة انتقاد الاتحاد السوفياتي. لكن لم أضع ذلك. إذ دأب الكثيرون من قادة الغرب في الماضي على إعطاء الأولوية لإقامة علاقات دون متاعب مع الاوتوقراطيين الأجانب وبالتغاضي عن قول الحق عنهم. وقلت: رأينا في خطابات جورباتشوف اعترافاً واضحاً بأن النظام الشيوعي قد أخفق. وبدلاً من اللحاق بالغرب صار الاتحاد السوفياتي يتأخر عنا أكثر. ونستمع الآن إلى لغة جديدة يستخدمها قادته. كلمات نعرفها مثل «الانفتاح» و«إشاعة الديمقراطية».

ولكن هل تعني هذه الكلمات لهم ما تعنيه لنا؟ وقد أطلق سراح بعض الذين سجنوا بسبب عقائدهم السياسية والدينية. ونحن نرحب بهذا. ولكن هناك أعداداً أكبر في السجون أو يرفض السماح لهم بالهجرة. نريد أن نراهم أحراراً أو متحدين مع عوائلهم في الخارج، إذا اختاروا ذلك.... عندما أذهب إلى موسكو لالتقي جورباتشوف الأسبوع المقبل، سيكون هدفي السلام الذي لا يقوم على الوهم أو الاستسلام، بل على الواقعية والقوة... يحتاج السلام بين الأمم والشعوب إلى الثقة بالنفس وبالآخر. السلام يعني إنهاء القتل في كمبوديا والذبح في أفغانستان. ويعني الايفاء بالشروط التي قبل بها الاتحاد السوفياتي بشكل حر في قانون هلسنكي الأخير عام 1975، حول السماح للناس والأفكار بحرية التحرك وحقوق الإنسان

الأساسية... وسنصل إلى حكمنا لا بناء على الكلمات ولا على النوايا ولا على الوعود، بل على الأفعال والنتائج.

زيارة الاتحاد السوفياتي: مارس-أبريل 1987

غادرت هيثرو في طريقي إلى موسكو يوم السبت 28 مارس. كنت استخدم دائماً في رحلات كهذه طائرة «في سي 10» خاصة. وكانت هناك دزينة من هذه الطائرات متمركزة دائما في برايز نورتون وغيرت اثنتان أو ثلاث منها لاستخدام الوزراء في زيارات خارجية. ليست الـ«في سي 10» طائرة حديثة وهي ذات ضجيج. لكنها مريحة أثناء الطيران ولها امتيازان كبيران. أولهما أنها واسعة جداً تتسع لي ولجهازي المرافق. وفيها طاولات عمل ومساحة خاصة للنوم استطيع أن أنام فيها الساعة أو الساعتين عندما يتسع الوقت بين كتابة الخطب وقراءة اوراق. وهناك حتى غرفة للصحافيين في مؤخرة الطائرة. والامتياز الثاني هو طاقم القوة الجوية الملكية الذي يوفر لنا طعاماً وشراباً جيداً وخدمة ممتازة حميمية.

عندما هبطت الطائرة، كان هناك حفل استقبال رسمي ابتدأ في مطار موسكو وقُدمت إلي باقة كبيرة من الورود الحمراء كانت ممتازة للتصوير وخصوصاً بخلفية المعطف الأسود والقبعة من فراء الثعلب اللذين كنت أرتديهما. بعد ذلك انطلقت بنا السيارات بسرعة في الطريق الوسط المخصص لكبار المسؤولين وضيوفهم، إلى الكرملين. هناك وجب أن أمشي بطول صالة سانت جورج تحت ثرياتها البراقة من الكريستال، لالتقي جورباتشوف وزوجته وتبادل التحيات الودية الرسمية معهما.

لا أنكر أني استمتعت بالأجواء الرائعة في مناسبات كهذه لكني اتذكر أحياناً أن المراسم التقليدية مصممة لإضفاء غطاء من الشرعية على أنظمة ليس لها هوية تاريخية أو ديمقراطية.

في صباح الأحد ذهبت بالسيارة 50 ميلاً خارج موسكو إلى دير أرثوذكسي روسي في زاجورسك. كنت أعرف أني أزورهم في وقت مهم جداً للارثوذكس في روسيا الذين كانوا سيحتفلون في العام التالي بمرور ألف عام على كنيستهم في روسيا. وسمحت السلطات السوفياتية لبعض الكنائس بأن تفتح أبوابها من جديد ولزيادة قليلة في عدد المعاهد الدينية. وكان هناك أيضاً زيادة طفيفة في كمية المطبوعات الدينية.

وكما أظهرت تجربة سني خروشوف ـ عندما زاد الاضطهاد الديني بشكل حاد رغم ظهور التحرر في حقول أخرى ـ فلا يمكن ضمان رفع الضغط عن المسيحيين لمجرد أن هناك « جلاسنوست » و« بيريسترويكا » . وشعرت بأهمية إظهار التضامن معهم.

كان هناك جمهور محتشد ينتظر خارج أبواب الدير لدى وصولي. وخلافاً لرغبات الوزير الشيوعي لشؤون الأديان (كذا) الذي رافقني، أصررت على مغادرة السيارة والتحدث إليهم.

ثم عدت إلى السيارة التي أخذتنا إلى أرض الدير نفسه. ولم أكن قد شهدت قداساً أرثوذكسياً . وذهلت من ثراء الترتيل والغناء، والبخور وملابس الكهنوت الرائعة والمتعة الحسية للتجربة كلها .

كانت تجربة بعيدة تماماً عن القداس في كنيسة النظاميين في فينكن ستريت في جرانتام.

وتأثرت جداً بإيمان المصلين ـ نبالغ إذا وصفناهم جمعاً مصلياً، حيث كان واضحاً أن الأمر يتعلق بصلوات خاصة، إذ يدخل الناس ويخرجون لحضور أي جزء مما بدا طقوسا لا نهاية لها .

انفقت 40 دقيقة أو نحوها في المكان ثم أشعلت واحدة من شموع الأرثوذكس النحيلة الطويلة غير المقصورة ووضعتها في صندوق الرمل الذي احتوى شموعاً كثيرة أخرى. ورحت أفكر أن إعادة النشاط إلى هذه الروح المسيحية لها قوة لا تستطيع التغييرات المحدودة للنظام الشيوعي احتواءها .

لعل أحسن ما يمكن أن يقال عن معظم قادة الأرثوذكس الروس هو أنهم ربما لم يجدوا مفراً من التعاون عن كثب مع الشيوعيين. أما أسوأ ما يمكن قوله فهو أنهم كانوا عناصر ناشطة في الـ« كي جي بي » . وقد كان الخطاب الذي ألقاه نائب البطريرك لدى الغداء، من وضع أحد الـ« اجتيبروب » (صانع الدعاية والاعلام الروس ـ المترجم)، إذ ركز على التخلص من كل الأسلحة النووية. فرميت جانباً بالخطاب المعد سلفاً وأجبت بالتوكيد على ضرورة إطلاق سراح سجناء الضمير. في السيارة، وفي طريق العودة إلى موسكو، سألت وزير الشؤون الدينية ما إذا كان ثمة أناس ما زالوا في السجن بسبب عقيدتهم الدينية، فقال « لا، ما لم يسجنوا لسبب آخر » . فقلت لنفسي « مثل امتلاك إنجيل » .

في عصر ذلك اليوم، تم الترتيب، وباقتراح مني، للتمشي بحرية، وهي فعالية يقوم بها الساسة الغربيون بسهولة لكن السوفيات ـ وربما لسبب جيد ـ يتحاشونها . (لكن جورباتشوف يختلف عنهم في هذا، وفي أمور كثيرة، فهو غربي الطراز).

وعندما كنت أتمشى في منطقة سكنية كبيرة في إحدى ضواحي موسكو وسط رياح عاصفة وثلوج هاطلة، تجمعت أعداد راحت تزداد للقائي. وسرعان ما تدفقت جموع من كل مكان وراحوا يهتفون ويبتسمون ويريدون مصافحتي. وكما حصل في المجر كانوا يستقبلونني بحماسة كمناهضة للشيوعية من قبل أولئك الذين يعرفون النظام الشيوعي أحسن مني.

في ذلك المساء، حضرت عرضاً لباليه «بحيرة البجع» في مسرح البولشوي مع جورباتشوف وزوجته وتقاسمنا مقصورة واحدة.

وكأي روسيين كانا متحمسين بشكل واضح للباليه. أنا استمتع بالباليه أيضاً وبشكل يقترب من حبي للاوبرا، وكان هذا قاسماً مشتركاً بيننا.

في فترة الاستراحة أقام جورباتشوف حفل عشاء صغيراً لي في غرفة خاصة. ولم تكن المناسبة رسمية. ولسبب أو لآخر تحول الحديث من قصة «بحيرة البجع» إلى موضوع صناعة الخبز في الاتحاد السوفياتي. وقال جورباتشوف إن نوعية الخبز في الاتحاد السوفياتي تحسنت كثيراً، جزئياً بسبب المساعدة التي تلقاها من «أي سي أي». ولكن من الصعب إرضاء الناس. فعندما كانت النوعية أردأ توجب إضافة الملح. والآن، وبتحسن النوعية لم يعد الملح ضرورياً، لكن الناس ما زالوا يفضلون الخبز المالح. وأمر الوزير السوفياتي المسؤول عن صناعة الخبز بالظهور على التلفزيون ليوضح للناس أنهم يحصلون الآن على خبز أفضل رغم ان طعمه يختلف عما اعتادوا عليه. المفارقة هي أن فلاديمير بوكوفسكي، المنشق المعروف أثار نقطة مماثلة، إذ قال إن الناس العاديين في روسيا إذا سمعوا من أجهزة الإعلام السوفياتية أن شيئاً ما يضر بالصحة - المقانق مثلاً - فإنهم يقولون «لقد قاربت المقانق على النفاد إذن» هذه هي النتائج غير المتوقعة للانتاج الجماعي.

رحنا نتحدث طويلاً عند العشاء وكان الجمهور في الصالة جالساً في شبه ظلام لبعض الوقت عندما عدنا إلى المقصورة. وعندما ودعني جورباتشوف كان لا يزال منتشياً وقال إنه ينتظر بشغف لقاءنا غداً.

بدأ يوم الاثنين بالنسبة لي بلقاء مع من يمكن وصفهم بدقة، وربما بقلة حياء، بذيول النظام السوفياتي، مجموعة من الفنانين والأكاديميين والعلماء المدجّنين وتحدثوا بنفس الصيغ التي سادت خطاب نائب البطريرك. كانوا يعرفون، كما اعتقد انني سأتغدى مع الدكتور ساخاروف وغيره من المنشقين وأرادوا أن يبالغوا في محاسن الشيوعية أولاً.

بعد ذلك غادرت للتحادث مع جورباتشوف في الكرملين. جلست قبالته على الطاولة بيننا إناء زهور طويل. رافقني عضو واحد فقط من جهازي ومترجم. وسرعان ما اتضح أنه، وهو يلحظ أوراق ملاحظاته من حين لآخر ينوي مساجلتي بسبب خطابي أمام المجلس المركزي. وقال إن الزعماء السوفيات الذين درسوا الخطاب، وجدوا فيه نفس الأربعينات والخمسينات وذكرهم بخطاب وينستون تشرشل في فولتون بولاية ميزوري (خطاب «الستار الحديدي») وبعقائد ترومان. بل بلغ بهم الأمر حد التفكير في إلغاء الزيارة. ولم اعتذر.

قلت له إن هناك نقطة لم أثرها في خطاب المجلس المركزي وإنني سأثيرها الآن. النقطة هي أنني لا أعرف أي دليل على أن الاتحاد السوفياتي قد تخلى عن عقيدة بريجنيف أو هدف ضمان سيطرة الشيوعية على العالم. ونحن مستعدون لخوض معركة الأفكار. والواقع، فإن هذا هو الطريق الصحيح لخوض المعارك.

لكننا في الغرب بدلاً من ذلك لاحظنا تآمر السوفيات في اليمن الجنوبي وإثيوبيا وموزمبيق وأنجولا ونيكاراجوا.

وأيضا الاتحاد السوفياتي يناصر فيتنام لتفتح كمبوديا. ورأينا القوات السوفياتية تحتل أفغانستان. من الطبيعي أن نخلص إلى أن الاتحاد السوفياتي ما زال يسعى إلى هدف الهيمنة الشيوعية على العالم. وهذا أمر مهم بالنسبة للغرب. لقد أدركنا أن جورباتشوف يلزم نفسه بإصلاح الاتحاد السوفياتي داخليا. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تغييرات في السياسة الخارجية.

ورحت أظهر أنني قرأت خطابات جورباتشوف بدقة بمقدار ما قرأ هو خطاباتي في ما يبدو. وقلت له اني وجدت خطابه أمام اللجنة المركزية في يناير مثيرا للاهتمام. لكنني أردت أن أعرف ما إذا كانت التغييرات الداخلية التي يقوم بها ستؤدي إلى تغييرات في سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية أيضاً. وأضفت أنني لم أتوقع أننا سنصل إلى هذه السخونة في النقاش في مثل هذا الوقت المبكر. فأجاب جورباتشوف بضحكة مجلجلة قائلاً: انه يرحب بـ«التعجيل» وانه سعيد لأننا نتحادث بصراحة. استمرت المناقشة سجالاً ولم تغط الصراعات الإقليمية (التي رحت أوجه فيها اللوم إلى الاتحاد السوفياتي في حين لام جورباتشوف الغرب) فحسب، بل ذهبنا إلى قلب الموضوع أي ما يميز النظامين الشيوعي والغربي. ووصفت الفرق بأنه ما بين مجتمعات تتوزع فيها القوة وأخرى تتركز فيها سيطرة مركزية.

كان جورباتشوف منتقداً للمحافظة بمقدار كوني منتقدة للشيوعية. لكنه كان أقل معرفة بها بكثير. كان يرى أن حزب المحافظين هو حزب «المالكين» في بريطانيا وأن نظامنا الذي أسماه بـ«الديمقراطية البورجوازية» إنما هو مصمم لخداع الناس حول من بيده السيطرة. وشرحت له أنني أحاول إنشاء مجتمع من «المالكين» لا طبقة منهم.

بعد ذلك تحدثنا عن الحد من التسلح. ومثلما جرى في لقائنا في تشيكرز، أظهر أنه مطلع جيدا على ما يقال وينشر عن الاتحاد السوفياتي في الغرب. كان يعرف أننا في الغرب نقول علناً ان على الاتحاد السوفياتي أن يخفض إنفاقه العسكري ليمول التنمية في الاقتصاد المدني وأن السوفيات يحتاجون بشدة إلى اتفاقيات حول الأسلحة. وكان واضح الحساسية والقلق حول احتمال أن يهين الغرب الاتحاد السوفياتي. ووجه اللوم إلي بشكل خاص عن إحباط التحرك نحو إلغاء الأسلحة النووية الذي نوقش في ريكيافيك. (انهم اهتموا إذن ببيان كامب ديفيد) ووجدت نفسي أحاجج، مرة أخرى، دفاعاً عن الحفاظ على الردع النووي. وقلت أيضاً ان من الواضح جداً بالنسبة لي أن هدف الاتحاد السوفياتي هو الوصول إلى نزع السلاح النووي عن أوروبا، بحيث يظل الاتحاد السوفياتي متفوقاً في الأسلحة التقليدية والكيماوية. لكن رحبت بحقيقة أن جورباتشوف فصم الرابط بين اتفاقية «القوات النووية المتوسطة المدى» ومسائل الحد من التسلح الأخرى مثل «حرب النجوم»، وكان السوفيات سابقاً يصرون على الربط.

ثم عدت - متأخرة بعض الشيء بسبب المناقشات الحامية التي تجاوزت الوقت المحدد لها - لاتغدى مع ساخاروف وزوجته وبعض المنشقين السابقين الذين صاروا يناصرون تغييرات جورباتشوف.

وتأثرت بما أخبروني عن التغييرات التي حصلت. لكني أخبرتهم أن ذلك لا يكفي لدعم جورباتشوف الآن، وإن عليهم أن يستعدوا لمؤازرته بعد خمس أو عشر سنوات عندما تصعب الأمور وتتعقد حقاً. وقلت لهم ان كلفة الاصلاح ستبدو واضحة قبل فوائده بوقت طويل.

بعد ذلك عدت إلى الكرملين لاستأنف الحديث مع جورباتشوف. وكانت صالة سانت جورج التي اجتمعنا فيها ذلك الصباح، يجري إعدادها للمباحثات الموسعة التي ستأتي، ولهذا انتقلنا إلى «الغرفة الحمراء» في الكرملين التي قال عنها جورباتشوف إنها ستحسن رؤيتي ووجهات نظري. وكانت مناقشات العصر أقل حدة ونزاعاً وأكثر معلومات. وشرح لي التغييرات الاقتصادية التي يقوم بها والمشاكل التي ما زال عليه مواجهتها. أدى الحديث إلى التقنية. وزعم

أنه واثق من قدرة الاتحاد السوفياتي على إنتاج كومبيوترات تتنافس مع ما تنتجه الولايات المتحدة.

لكنني لم اقتنع. ورجع بنا الحديث إلى موضوع «حرب النجوم» الذي وعد جورباتشوف بأن السوفيات سيصلون إلى موقع مواز فيه - بطريقة لم يكن ليفصح عنها. حاولت إثارة اهتمامه حول اقتراحي الداعي إلى «مقدار توقع» أكبر حول تقدم برنامج «حرب النجوم» الأمريكي. ولكن دون جدوى في ما يبدو.

ثم ضغطت على جورباتشوف حول حقوق الانسان عموما ومعاملة اليهود على الخصوص. وأثرت أيضاً مسألة أفغانستان، حيث أحسست أنه يبحث عن مخرج منها. وأخيراً أدرجت النقاط التي اعتقدت أن بإمكاننا الاتفاق حولها لاصدار بيان عام عن مباحثاتنا التي أسهمت، ويتفق معي على هذا، في إنشاء علاقات أحسن وثقة أكبر بيننا. لكن الوقت كان متأخراً، إذ كان الضيوف قد اجتمعوا فعلاً لحفل العشاء الرسمي الذي كان مقرراً أن أخطب فيه. وألغيت المباحثات الموسعة. فرجحت الدبلوماسية على الموضة والاتيكيت وتخليت عن فكرة العودة إلى السفارة لتغيير ملابسي وحضرت حفل العشاء الرسمي في فستان الصوف القصير الذي كنت ارتديه طيلة اليوم. وشعرت «نينوتشكا» بالمقلوب. (بطلة رواية وفيلم شهير في أواخر الثلاثينات. البطلة «رفيقة» سوفياتية خشنة الملبس يبهرها الغرب الرأسمالي - المترجم).

بدأ يوم الثلاثاء بلقاء رتيب مع رئيس الوزراء نيكولاي ريجكوف - يبدو أنه رجل لطيف وذو قدرة لكنه، للأسف، لا يستطيع الفكاك من تقييدات تدريبه كشيوعي - ووزراء سوفيات آخرين. وكنت آمل أن أعرف المزيد عن التغييرات الاقتصادية السوفياتية، لكننا غطسنا مرة أخرى في مستنقع الحد من التسلح وبعده المسائل التجارية الثنائية.

لعل الأمر الأكثر إثارة وإفادة لكل الأطراف كان اللقاء الصحافي الذي عقدته مع ثلاثة صحافيين من التلفزيون السوفياتي. وعلمت بعد ذلك أن اللقاء كان ذا أثر كبير في الرأي العام السوفياتي. وكانت معظم الأسئلة ترتبط بالاسلحة النووية. ودافعت عن الخط الغربي وعن الاحتفاظ بالردع النووي. ثم رحت أوضح أن لدى الاتحاد السوفياتي أسلحة نووية تفوق عددا ما لدى أي بلد آخر وأن السوفيات كانوا سبّاقين إلى نشر الأسلحة القصيرة والمتوسطة المدى أيضاً. وذكرتهم بتفوقهم الهائل في ميدان الأسلحة التقليدية والكيماوية. وأشرت إلى أن الاتحاد السوفياتي متفوق على الولايات المتحدة في دفاعات الـ «ايه بي ام». ولم يخبر أحد السوفيات

العاديين من قبل هذه الحقائق. وعرفوها من لقائي التلفزيوني لأول مرة. وسمح ببث اللقاء كما هو من التلفزيون السوفياتي. وهذا أمر اعتبرته في ما بعد برهانا على أن ثقتي بنزاهة جورباتشوف كانت في محلها.

في ذلك المساء، أقام جورباتشوف وزوجته دعوة عشاء في بيت قديم. تحول منذ سنين إلى بيت ضيافة للزوار الأجانب. كان الجو، ربما عمداً، أقرب إلى الجو في تشيكرز من أي مكان آخر في الاتحاد السوفياتي.

وكانت الغرف التي جلنا فيها برفقة جورباتشوف. قد شهدت تشرشل وايدن وستالين ومولوتوف يدخنون ويشربون ويتناقشون.

كنا مجموعة صغيرة إذ انضم إلى جورباتشوف وزوجته ريجكوف وزوجته. ولم يشارك الأخيران في الحديث كثيراً.

سطعت في الغرفة نيران الخشب - مثل تشيكرز - وجلسنا حول المدفأة نناقش مشاكل العالم ونحن نحتسي القهوة والمشروبات الحلوة. وشهدت مثالين مثيرين على تحدي الثوابت الماركسية القديمة. دارت مناقشة حارة بين جورباتشوف وزوجته، أثرتها أنا، حول تعريف «الطبقة العاملة» التي نسمع عنها كثيراً في الدعاية السوفياتية.

أردت أن أعرف كيف يعرفون تلك الطبقة في الاتحاد السوفياتي - وهذه نقطة جوهرية في نظام فيه الناس، على حد قول المثل البولندي القديم «نحن نتظاهر بأننا نعمل وهم يتظاهرون بأنهم يدفعون الأجرة». قالت المسز جورباتشوف إن كل من يعمل، مهما كانت وظيفته أو مهنته، هو عامل.

لكن زوجها حاجج قائلاً إن التعريف يشمل «أصحاب الياقات الزرق» (العمال الحقيقيون اليدويون) فقط. لكنه أعاد النظر في موقفه وقال إن التعريف الأول وهو في الغالب تاريخي أو «علمي» (يقصد ماركسي) لم يعد وافياً ولا عادلاً للاعمال المتنوعة في مجتمع اليوم.

جاءت الاشارة الثانية إلى قطع آخر في الصلة مع الثوابت الاشتراكية القديمة عندما أخبرني - بتفصيل قليل جداً يدفع إلى طلب المزيد - عن خطط يجري تدارسها لزيادة دخل الناس ومن ثم حملهم على دفع بعض كلفة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

وكالعادة لم تفض هذه الخطط، أينما كانت، إلى شيء ما.

في الصباح التالي أفطرت بصحبة مجموعة من الـ«ريفيوزنيك» في السفارة البريطانية.

لهم حكايات تمتلئ بطولة وروعة بمواجهة اضطهاد صغيرة في الغالب لكنها مستمرة. يوضع أمامهم كل عائق، باستثناء المنع الكامل، لعرقلة عبادتهم وتعبيرهم عن هويتهم الثقافية. يعانون من التمييز ضدهم في موقع العمل - هذا إن وجدوا عملاً.

أخبروني أنهم يستطيعون العيش بدخل قليل من إعطاء دروس خصوصية: هذا لانهم أناس مثقفون ذوو مواهب كان يتوجب على السلطة السوفياتية توظيفها. وقدم لي أحد قادتهم، يوسف بيجون، « نجمة داود » صغيرة صنعها بنفسه من مادة قرنية عندما كان في السجن، واحتفظت بها دائماً.

في وقت لاحق من ذلك الصباح، غادرت موسكو إلى تفليس في جورجيا، وكنت أرغب في مشاهدة جمهورية سوفياتية أخرى غير روسيا وكنت أعرف أن جورجيا تمثل نقيضاً ثقافيا وجغرافياً كبيراً لروسيا. وثبت أن ذلك صحيح حقاً. واتضح مما شاهدت - ومن الطعام الممتاز في جورجيا - أنها منطقة لها أن تشهد سياحة مزدهرة لو توفرت لها الظروف السياسية والاقتصادية الصحيحة. ولكن، ومثلما هو الحال في القصص البوليسية، ربما كان أفضل شيء في زيارتي القصيرة هو «الكلب الذي لا ينبح». فرغم أني شهدت كل دلائل الفولكلور القومي ورغم معرفتي بقدم جورجيا وتميزها - فهي لم تخضع لروسيا حتى بداية القرن التاسع عشر - رغم كل ذلك لم يكن هناك ما يشير إلى الرغبة في توكيد الهوية القومية والاستقلال التي ظهرت في ما بعد.

في تلك الليلة، غادرت تفليس إلى لندن. وكانت الزيارة كلها الأكثر إثارة وأهمية من كل رحلاتي إلى الخارج. وكنت أشعر في خلال الأيام الأربعة التي أمضيتها في الاتحاد السوفياتي أن الأرض بدأت تتحرك تحت أقدام النظام الشيوعي. وخطرت في ذهني عبارة دي توكفيل الناقدة القائلة « إن التجربة تُظهر أن أكثر اللحظات خطورة للحكومة السيئة هي في الغالب لحظات قرار التغيير ». وكان الاستقبال الذي لاقيته - من الاحتفاء الحار لدى الجمهور الروسي إلى الاحترام الذي أبدته السلطات السوفياتية في ساعات النقاش الطويلة - يشير إلى أن أشياء أساسية كانت تحصل تحت السطح. وكان نظام الحرية الغربي الذي كنت أنا ورونالد ريجان من شخوصه في الكتلة الشرقية والمفارقة أن هذا كان من نتاج (الدعاية الشيوعية) يزداد صعوداً وعلوا وكانت الشقوق تظهر في النظام السوفياتي - أحسست أن هناك تغييرات كبيرة ستظهر - لكني لم أكن لأحدس أبداً سرعة ظهورها.

تصحيح صورة العالم

الفصل السابع عشر

جهودي الدبلوماسية وزيارتي في الشرق الاقصى والشرق الاوسط وافريقيا 1984 ـ 1990

عندما كنت في المعارضة، كنت أشعر بقدر كبير من الريبة ازاء القيمة التي تنطوي عليها الديبلوماسية العلنية ذات الملامح الصارخة.

ومازلت كذلك، الى حد ما، الى اليوم. ففلسفتي السياسية في الشؤون الداخلية تقوم على الشك الشديد في قدرة السياسيين على تغيير الأسس الجوهرية للاقتصاد او المجتمع. ذلك ان أفضل ما يمكنهم فعله هو بناء اطار يمكن من خلاله استنفار مواهب الناس وفضائلهم، لا القضاء عليها. وكذلك الامر بالنسبة للشؤون الخارجية. فالحقائق التي تتصل بالسلطة لا يمكن تحويلها بالاجتماعات او بعمليات التفاهم بين رؤساء الحكومات. فدولة ذات اقتصاد ضعيف وقاعدة اجتماعية مقلقلة او ادارة عديمة الفعالية لا يمكن ان تعوض عن ذلك، وظلت لفترة طويلة على الأقل ـ ببرنامج ديبلوماسي طموح.

والحال ان خبرتي كرئيسة للحكومة أقنعتني فعلاً بأن سياسة خارجية تدار بمهارة يمكن ان تجسد نفوذ الدولة وتسمح باحراز تقدم في التعامل مع المشاكل الشائكة في جميع انحاء العالم. ومع مضي السنين، وجدتني اضع جهداً متزايداً في مضمار الديبلوماسية الدولية.

ولكن ما يزال من الضروري ان أشير الى ضرورة وجود فكرة واضحة عن قدرات ادارة الدولة وحدودها.

فثمة اغراءان متعارضان يراودان رجل الدولة عادة، هما: الاقدام والاحجام. فمن السهل اللجوء الى التصريحات الطنانة واعتماد الخطط الكونية الطموحة. الا ان من الاشد صعوبة بكثير الموازنة بين الرؤية وبين الخطوات العملية اللازمة وما يتصل بها من روح الاصرار. وفي بعض الظروف تؤدي محاولة ايجاد حل لمشكلة قديمة متجذرة، الى زيادتها تفاقماً. وفي ظروف اخرى

يمكن ان يؤدي تأجيل قصير الامد الى اضاعة الفرصة.

ان على رجل الدولة ان يحسن التمييز بين الحالتين، وان يكون عارفاً للاتجاه، والا يفترض البتة ان الطريق سالك.

وعندئذ يكون عليه ان يمضي قدماً بكل ما لديه من الوسائل.

كما ان على المرء من جهة اخرى الا يتجاهل أهمية الكيمياء الشخصية التي تربط بين اولئك الذين يشغلون مواقع القيادة في بلادهم.

وقد وجدتني احب، واحترم، واحياناً أكره بشدة، ولا أثق برؤساء الحكومات، ليس كسياسيين وانما كبشر عاديين. وكنت أفعل ذلك بصرف النظر عن اللون او العقيدة أو الرأي السياسي. صحيح ان العلاقات الشخصية ينبغي الا تكون بديلاً عن السعي الدؤوب لتحقيق المصالح القومية. ولكن يجب كذلك الا يغفل الحاكم أهمية هذه العلاقات. لقد أتاحت لي الزيارات الخارجية فرصة لقاء رؤساء الحكومات والتحدث اليهم والتأثير عليهم في عقر دارهم. ومكنتني هذه الزيارات خلال المؤتمرات الدولية الكبرى التي كان جوها يشبه جو العيادات الطبية، من تكوين استبصارات حول الطريقة التي كانوا يعيشون فيها والاحساس الذي يحسون به. كما انها أعطت الآخرين فرصة التعرف بي عن كثب. ان البقاء في السلطة لوقت طويل ينطوي على مثالب ومصاعب في مضمار السياسات الداخلية، حيث تتشوق أجهزة الاعلام الى وجه جديد باستمرار. واما في مجال الشؤون الخارجية، فثمة فرصة كبرى ومتعاظمة، تكمن في ان يكون المرء معروفاً من قبل السياسيين والاناس العاديين في جميع انحاء العالم.

كل هذه العناصر كانت ماثلة في اساليب تعاملي مع، وزياراتي الى، الشرق الاقصى والشرق الاوسط وافريقيا.

ففي تلك الاقاليم، او قل القارة بالنسبة لافريقيا، كان الصراع بين الشرق والغرب يدار بواسطة النفوذ والسلاح. ولكن النزال في ما يتصل بكل منها على حدة، كان يطال ايضاً قضايا خاصة بالاقليم.

في الشرق الاقصى كانت المسائل بعيدة المدى، تمس الدور المستقبلي والتطور السياسي والعسكري، لدولة عظمى هي جمهورية الصين الشعبية، ولدولة اخرى، عظمى من الناحية الاقتصادية، هي اليابان.. هذا على الرغم من ان مستقبل هونغ كونغ هو الذي كان ينبغي، بالنسبة لبريطانيا، ان تكون له الاولوية على كل ما عداه.

واما في الشرق الاوسط فقد كانت هناك الحرب الايرانية - العراقية بما تنطوي عليه من أصولية (اسلامية) مهددة للاستقرار. وقد أهرقت ما أهرقته من الدماء وألحقت ما ألحقته من الخسائر الاقتصادية.

ولكنني كنت أشعر باستمرار، ان النزاع العربي - الاسرائيلي كان الأشد خطورة واهمية. فقد كان هو الذي حال باستمرار، دون ظهور - حتى نشوب حرب الخليج على الاقل - كتلة دول عربية حليفة للغرب وتتمتع بقدر محترم من الثقة بالنفس، ولا نحتاج الى النظر وراء كتفيها تحسبا لما يقوله منتقدوها ازاء الفلسطينيين الذين لا أرض لهم.

واخيرا هناك افريقيا، حيث لا تمثل بريطانيا، كما هو الامر في الشرق الاوسط، اللاعب الرئيسي في لعبة كبرى، فحسب، وانما هي الدولة ذات العلاقات التاريخية بتلك القارة، والتي تتمتع بصورة متميزة، وان لم تكن ايجابية دائماً: لقد كان مستقبل جنوب افريقيا هو الذي سيطر على كل النقاشات. ولأسباب ستتضح في ما بعد، لم يكن لدى احد فرصة افضل من تلك التي لديّ، او فل مهمة لا جزاء عليها ولا شكورا، كما حدث معي عندما قمت بحل مسألة سممت العلاقات بين الغرب وبين افريقيا السوداء، وعزلت أكبر القوى الاقتصادية تقدماً في تلك القارة، واستخدمت لتبرير ممارسة مزيد من النفاق والغلو يفوق كل ما سمعته عن اي موضوع آخر.

الشرق الاقصى: هونج كونج

أسفرت الزيارة التي قمت بها الى الصين في سبتمبر (ايلول) 1982 والمحادثات التي أجريتها مع زياو زيانج ودينج هسياو بينج عن ثلاث نتائج مفيدة:

الاولى، هي استعادة الثقة في هونج كونج حول المستقبل.

والثانية، انه اصبحت لدي فكرة واضحة جداً عما يمكن او لا يمكن ان يقبل به الصينيون.

والثالثة، اننا نحن والصينيين، توصلنا الى لغة مشتركة يمكننا استخدامها حول هونج كونج، ويمكن ان تكون أساساً لاستمرار المناقشات بيننا.

غير انه كان ثمة خطر حقيقي في ان يستحيل كل من هذه المكاسب الى مكسب مؤقت. فالثقة في المستعمرة آيلة الى الانهيار.

كما انه ليس ثمة من رؤية واضحة حول اقناع الصينيين بان يكونوا أشد ايجابية ازاء التطمينات التي يتقدمون بها. بل ان ما اثار قلقي اكثر مما عداه، ان الصينيين كانوا مترددين في المضي قدماً في المباحثات التي أعددت العدة لها عندما غادرت بكين. وقد مضت شهور دون ان يحدث شيء. وعندما طلبت المشورة من هنري كيسنجر، الخبير المخضرم بالشؤون الصينية، قال على الفور: «لا تقلقي. تلك هي طريقتهم». غير انني كنت قلقة.. وقد ازددت قلقاً مع مرور الوقت.

في صباح الجمعة الواقع في الثامن والعشرين من يناير 1983 عقدت اجتماعاً مع الوزراء والرسميين وحاكم هونغ كونغ، بهدف مراجعة الموقف. وعلمت ان الصينيين كانوا يقترحون في شهر يونيو (حزيران)، الاعلان من جانب واحد، عن خطتهم بشأن مستقبل هونغ كونغ. وتم الاتفاق بين الجميع على ضرورة الحؤول دون ذلك. وكنت آنذاك أقوم بمراجعة جذرية حول أهدافنا. فاقترحت انه علينا، في ضوء الفشل في تحقيق تقدم في المباحثات، تطوير البنية الديمقراطية في هونغ كونغ، وكان هدفنا التوصل الى الاستقلال او الحكم الذاتي خلال فترة قصيرة، كما سبق ان فعلنا في سنغافورة. وهذا سيعني زيادة حجم الادارة الصينية في هونغ كونغ، بحيث يتخذ الاعضاء الصينيون قراراتهم اكثر من اي وقت مضى. وبحيث تصبح بريطانيا في مركز ثانوي متناقص الاهمية.

وقد نفكر، من جهة اخرى، في اعتبار فكرة الاستفتاء تمثل وضعاً مقبولاً هناك.

ومنذ ذلك التاريخ برهنت الانتخابات التشريعية العامة على وجود ميل قوي نحو الديمقراطية بين صينيي هونغ كونغ، كان على الحكومة ان تستجيب له. ومع ذلك لم يكن ثمة احد آنذاك يحبذ تطبيق افكاري. فاضطررت في نهاية المطاف الى الاعتراف بانه ما دام الصينيون لن يقبلوا بنهج كالذي اقترحته، فليس هناك من حاجة لدراسته اكثر مما فعلنا. بيد انني لم اكن قادرة على ترك الامور على حالها. وهكذا ارسلت في مارس 1983 رسالة خاصة الى زياو زيانغ كسرت الحلقة المفرغة، وقامت بتفعيل المحادثات الانجلو - صينية مرة اخرى. وقد مضى هذا التحرك بالمحادثات شوطاً أبعد قليلاً مما حدث خلال وجودي في بكين. فهناك اخبرت المستر دينج بانني سأكون مستعدة للنظر في تقديم توصيات الى البرلمان حول سيادة هونغ كونغ، وذلك في حال اجراء ترتيبات مناسبة للحفاظ على استقرارها وازدهارها. وعززت هذا الاتجاه على نحو لا يخلو من الحذق، إذ قلت:

«في حال التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والصينية حول الترتيبات الادارية في هونغ كونغ، تضمن الرفاه والاستقرار في هونغ كونغ في المستقبل، وتكون مقبولة من قبل البرلمان البريطاني، وشعب هونغ كونغ والحكومة الصينية، فسأكون مستعدة لتقديم توصية الى البرلمان مفادها ان السيادة على هونغ كونغ كلها ينبغي ان تعود الى الصين».

ولكن جيفري هاو ووزارة الخارجية كانا يرغبان في المضي أبعد من ذلك. وقد حاجج الطرفان بقوة، بان عليّ ان أعترف في وقت مبكر من المحادثات بان الادارة البريطانية لن تستمر. إلا انني لم أجد ان ثمة من سبب يدعوني الى اجراء مثل هذا التنازل. فقد كنت أود ان استعمل كل ورقة مساومة لدينا، بحدها الاقصى. ولكن لم نلبث ان اكتشفنا بسرعة، الى اي حد كانت اوراق المساومة التي هي بحوزتنا قليلة العدد.

فقد عقدت هناك ثلاث جولات للمحادثات، خلال فصل الصيف، لم يتحقق فيها اي تقدم. وعندما فكرنا في الامر ملياً، ابان انعقاد اجتماع في يوم الاثنين المصادف في 5 سبتمبر (ايلول)، كان واضحاً ان المحادثات ستخفق لدى استئنافها في الثاني والعشرين من سبتمبر، ما لم نتنازل عن الادارة والسيادة الى الصينيين.

وكان من المشاكل البارزة، ان توقيت المحادثات كان معروفاً، وأصبح من الشائع انه لدى نهاية كل جولة.. يصار الى الاعلان عن موعد الجولة المقبلة. فاذا ما قرر الصينيون عرقلة تقدم المباحثات او ايقافها دفعة واحدة، اصبح ذلك واضحاً على الفور، وتعرضت الثقة في هونغ كونغ للاهتزاز.

هذا ما حدث بالضبط في محادثات الثاني والعشرين والثالث والعشرين من سبتمبر. إذ تسببت حملة الدعاية الصينية الشديدة، وكذلك الاحساس العارم بالقلق من جراء غياب اي عناصر تدعو للطمأنينة، في البيان الرسمي، بهروب جماعي خارج منطقة دولار هونغ كونغ، وبهبوط حاد في قيمته في سوق العملات الاجنبية.

وفي صباح يوم الاحد الواقع في 25 سبتمبر تلقيت مكالمة هاتفية من آلان وولترز، الذي كان في واشنطن آنذاك، ولم يكن باستطاعته العثور على نايجل لوسون او حاكم بنك انجلترا. لقد كان آلان مقتنعاً بان الطريقة الوحيدة لمنع حدوث انهيار كامل للعملة، وكل العواقب السياسية المترتبة على ذلك، هي استعادة نظام يمكن بموجبه جعل قيمة دولار هونغ كونغ معادلة للدولار الامريكي. (كان احتياطي حكومة هونغ كونغ من العملات كبيراً الى حد انه جعل ذلك

ممكناً) . وعلى الرغم من انني كنت على اقتناع بصواب الحجج التي أوردها آلان ، وقبلت بالحاجة الماسة الى القيام بعمل ما ، فقد وجدتني قلقة ازاء احتمال وضع احتياطي العملات في خطر .

وهكذا أخبرت وزارة المالية بما اعتبرته أزمة خطيرة تحتاج الى نزع فتيل مباشر ، فاتصلوا بنايجل لوسون وبحاكم بنك انجلترا . وفي يوم الثلاثاء التالي التقيت بنايجل وبآلان (حاكم المصرف) في السفارة بواشنطن .

وعلى الرغم من ان نايجل كان مترددا في بادئ الأمر . وكانت لدى حاكم البنك تحفظات . فقد وافقا معي على ان استعادة نظام العملة المقترح Currency board كان الحل الوحيد .

وكما هو عليه الامر عادة . تسربت الاخبار الى الاسواق المالية ، واستعيدت الثقة وأمكن تجاوز أزمة دولار هونج كونج ، حيث ثبتنا سعره في 16 اكتوبر ، بمعدل تبادل قدره 7.80 دولار هونج كونجي مقابل الدولار الامريكي الواحد ، واعتبرت الصحافة المالية الاجراء « نجاحا لا تشوبه شائبة » . كما ان الزمن لم يلبث ان برهن على ذلك ايضا .

ولكن كان من الضروري التأكد من ان المحادثات البريطانية ـ الصينية ستستأنف مرة اخرى . وفي الرابع عشر من اكتوبر أرسلت رسالة اخرى الى زياو زيانج عبرت فيها عن استعدادنا لوضع الآراء الصينية حول مستقبل هونج كونج موضع الاختبار . ودراسة احتمال التوصل الى تسوية وفق هذه الاعتبارات . وكنت قد قررت بشيء من التردد . ان علينا التنازل للصينيين ليس عن السيادة وحدها فحسب وانما عن الادارة ايضا .

وفي التاسع عشر من اكتوبر استؤنفت المحادثات .

وفي رسالتي التي اشارت الى تلك الجوانب الخاصة بوضع الصينيين التفاوضي الكفيل بأن يفضي الى قدر كبير من الحكم الذاتي ولا يعني الا القليل من التغيير في طريقة حياة الناس في هونج كونج . فانني أملت بان احراز بعض التقدم سيصبح ممكنا . وفي نوفمبر أصدرت تعليمات تقضي بان يسلّم الصينيون اوراق عمل متعلق بالنظام التشريعي والمالي والعلاقات القائمة بين هونج كونج والدول الاخرى في مجالات الاقتصاد . الا ان موقف الصينيين التفاوضي ازداد تصلبا . فقد أوضحوا انهم غير مستعدين للتوقيع على معاهدة معنا اطلاقا ، وانما سيكتفون بالاعلان عن « اهداف سياسية » لهونج كونج . خاصة بهم . وآنذاك تخليت عن اي امل في تحويل هونج كونج الى منطقة تتمتع بالحكم الذاتي .

كان الهدف الذي ينبغي ان يعلو على سواه ، هو تجنب حدوث انهيار في المفاوضات . وهكذا

خولت سفيرنا في بكين سلطة التعقيب على رسالتي المؤرخة في الرابع عشر من اكتوبر، وايضاح العواقب التي تنطوي عليها، وبأننا لا نعتزم قرن موضوعي السيادة والمسؤولية بين بريطانيا وهونغ كونغ بعد عام 1997. غير انني شعرت في اعقاب ذلك بالانزعاج.

في ذلك الوقت بالتحديد تلقيت مشورة اخرى من خبير في التعامل مع الصينيين كنت أعلم انه لا يضارعه في خبرته احد. ففي اجتماع حكومات دول الكومنولث في نيودلهي ناقشت مشاكلنا المتعلقة بالتعامل مع الصينيين، مع لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة. ولكن لسوء الحظ فان مناقشتنا قوطعت عدة مرات آنذاك. غير ان لي كوان يو لم يلبث ان اتصل بي هاتفياً ليبلغني بمشورته الكاملة في ما بعد. وقد رأى ان علينا ارسال وزير مسؤول او مبعوث مخوّل لينقل مقترحاتنا الى الحكومة الصينية على أعلى المستويات، وقال انه كان من الضروري ان نسلك السبيل الملائم، اي ان نتجنب التحدي والاذعان في الوقت نفسه، وان نتحلى بالهدوء وبروح الصداقة والمودة. وان نصرح جهاراً بحقيقة انه اذا لم تكن الصين راغبة في ان تظل هونغ كونغ على قيد الحياة، فليس ثمة من شيء يسمح لها بان تفعل ذلك. والحال ان هذه النقطة بالذات هي التي عرضها دينج هسياو بينج امامي في سبتمبر 1982. وكنت قد نجحت آنذاك في اقناعه بان هناك ثمناً يجب ان يدفع على الصعيد الدولي اذا ما اكتفت الصين بتسليم مقاليد الامور دون ابداء الاهتمام برخاء هونغ كونغ والنظام الذي ننتهجه. غير انه اصبح عليّ الان ان ادرك قلق الصين على سمعتها الدولية الطيبة، وان هذه السمعة لن تسمح لنا الا بقدر محدود من حرية العمل والحركة.

وهكذا فان مشورة لي كوان يو اكدت لي صواب النهج الذي قررت انتهاجه قبل شهر. لكن ظل السؤال قائماً: ماذا سيكون عليه اساس الادارة الصينية؟. ان علينا من الان فصاعداً التركيز على مسألة الحكم الذاتي والحفاظ على النظام التشريعي والاقتصادي والاجتماعي بعد عام 1997.

وبصرف النظر عن التنازلات التي كان علينا تقديمها كنت مصممة على ان يستشار ممثلو شعب هونغ كونغ، اي الاعضاء غير الرسميين في مجلس هونغ كونغ التنفيذي (EXCO)، في كل مرحلة حاسمة من مراحل المفاوضات.

وهكذا التقينا بهم، انا وجيفري هاو، صبيحة يوم الاثنين 16 يناير 1984 في داوننج ستريت. واعجبت، كما هو دأبي عادة، برجاحة عقولهم وواقعيتهم ازاء الخيارات التي كانوا يدركون ان علينا النظر فيها والتي كانت من النوع الذي يصعب ابتلاعه.

لقد كانوا من حيث المبدأ، يشاركوننا اهدافنا الداعية الى منح هونغ كونغ اعلى درجات الحكم الذاتي التي يمكننا الحصول عليها، مدعومة بافضل الضمانات من الصين. وبعد ذلك الاجتماع بدأت أفكر ملياً في الطريقة الافضل التي يمكن ان نقدم بواسطتها تعهدات حول حق الدخول الى المملكة المتحدة لأولئك الذين سيعرضون انفسهم وعائلاتهم للخطر نتيجة ممارستهم مهمات حساسة في حكومة هونغ كونغ حتى الفترة التي ستنقضي في عام 1997. وعندما ناقشت الموضوع مع وزراء ومسؤولين في يوليو قلت ان علينا ان نكون كرماء حتى لا يقال ان بريطانيا قد قابلت دين الولاء بانعدام الولاء.

إلا ان الشأن الاشد صعوبة من سواه، والذي كنا نواجهه الان في مفاوضاتنا مع الصينيين كان وجود «لجنة الارتباط المشتركة» التي سيصار الى تشكيلها بعد التوقيع على الاتفاقية الانجلو - صينية، لاعداد العدة للفترة الانتقالية. لقد كنت قلقة ازاء احتمال ان تصبح تلك اللجنة. خلال الفترة الانتقالية، بمثابة مركز قوة بديل عن الحاكم او ان تخلف - وهذا أسوأ - انطباعاً حول وجود حالة من «السيادة المشتركة» بين بريطانيا والصين، يمكن ان تؤدي الى القضاء على روح الثقة. كما اصررت ايضاً على ان يستمر عمل اللجنة المذكورة لفترة ثلاث سنوات بعد عام 1997بحيث يمكن الحفاظ على الثقة بعد اكمال تسليم الادارة. وقد كتبت للمستر زياو رسالة بهذا المعنى.

كان جيفري هاو قد زار بكين في ابريل، ثم عاد الى هناك مجدداً في يوليو وبصحبته السير بيرسي كرادوك. حيث نجح في التوصل الى تسوية حول «لجنة الارتباط المشتركة» التي لن تمارس عملها في هونغ كونغ قبل عام 1988. وقد أفلح جيفري هاو بأسلوبه التفاوضي الذي ينسم بالصبر والاناة في انجاز الاتفاق. لم يكن ذلك الاتفاق نصراً أحرزه. الا ان ذلك لم يكن ممكنا على اية حال. فقد كنا نتعامل مع قوة متصلبة وذات سلطة عظمى مهيمنة.

واما نقاط الاتفاق فكانت تنطوي على ثلاثة امور ايجابية. إذ تضمنت اولاً ما يمكن اعتباره اتفاقية دولية ملزمة.

واتسمت من جهة ثانية بأنها واضحة كل الوضوح في ما يتعلق بما سيحدث في هونغ كونغ بعد عام 1997 وعلى النحو الذي سيكسب ثقة شعبها. واما النقطة الثالثة فتتصل بفترة اشتراعية تشترط وجود شروط متضمنة في القانون الاساسي الذي سيوافق عليه مجلس الشعب الصيني. وبهذا يكون الاتفاق من حيث الواقع. دستورا لهونغ كونغ بعد عام 1997.

لقد كان جيفري هاو متمكناً دائماً من عملية المفاوضات، هذا على الرغم من اننا كنا نختلف احياناً حول ما يمكن عمله كنتيجة للمفاوضات. والحق انه ابدى، في هذه المسألة بالذات، تفهماً مثيراً للاعجاب في ما يتصل بالقضايا المتعلقة بها. واكثر من ذلك فان اجتماعه بالمستر دينج كان فعالاً الى حد كبير. وأدى الى اعادة الثقة لدى الصينيين باننا نستحق ان نمحض الثقة. وهكذا مهد الطريق امامي للعودة الى بكين لتوقيع الاتفاقية المشتركة. وكنت قد هنأت جيفري هاو على نجاحه وعنيت تماماً كل ما أزجيته له من مديح واطراء.

في الواقع زيارتي الى الصين في ديسمبر للتوقيع على الاتفاقية المشتركة حول هونج كونج كانت مناسبة أقل ألقاً بكثير مما حدث ابان زيارتي التي سبقتها بسنتين. فمرحلة المفاوضات الصعبة انقضت. كما اننا حزنا تأييد الاعضاء غير الرسميين في مجلس هونج كونج التنفيذي (EXCO) على الاتفاقية، مع بعض التحفظات. وكنت قد شرحت مضمونها للرئيس ريجان ونلت موافقته عليها. ولهذا كان الهدف الرئيسي لمباحثاتي في بكين بالضرورة، محاولة تعزيز اواصر الثقة التي نشأت لدى الصينيين حول النهج الذي اخترناه في ما يتصل بادارة هونج كونج خلال الفترة الانتقالية حتى عام 1997. بحيث ندعم، بكل طريقة ممكنة، احساسهم بواجب العمل بمقتضى الاتفاقية.

مساء الثلاثاء 18 ديسمبر وصلت الى بكين وبدأ الاحتفال الرسمي بوصولي في الساعة التاسعة من اليوم التالي. حيث استعرضت حرس الشرف في «ساحة تيان آن مين» التي شهدت بعد اقل من خمس سنوات مذبحة كان ضحيتها المتظاهرون الصينيون.. وبذلك ألقيت بعض ظلال الشك على الاتفاقية التي جرى التفاوض بشأنها بحذر وتؤدة، والتي قمت بزيارتي من اجل التوصل اليها.

وخلال ذلك اليوم جرت مباحثات مع رئيس الوزراء زياو زيانج استغرقت ساعتين ونصف الساعة. وكان الجو المسيطر مفعماً بالمودة والارتياح. غير انه كان واضحا لي ان الصينيين كانوا مهتمين بالفترة الانتقالية قدر اهتمامي بها. ولكن كانت لديهم افكارهم الخاصة حول الطريقة التي ستدار بها البلاد آنذاك.

فأكدت ان المهم هو التوصل الى قانون اساسي يناسب النظام الرأسمالي، ويتسق مع النظام التشريعي في هونج كونج. كما اكدت اهمية تعبير الصين عن عزمها على استشارة آراء عدد يمثل قطاعاً واسعا من السكان في هونج كونج، وتطرقت الى موضوع كنت أعلم انه من النوع الذي

ينطوي على شيء من الحساسية. فالصينيون - كما أوضحت - لا بد ان يكونوا على علم بمقترحاتنا المتعلقة بالتطور الدستوري في هونج كونج، والتي ستعزز، بطريقة متواضعة، الديمقراطية والحكم الذاتي.. هذا على الرغم من انني كنت حريصة على الا استعمل هذه الكلمات بالذات.

وأجاب السيد زياو بأن الحكومة الصينية ليست مستعدة للتعليق على التطورات الدستورية التي ستطرأ خلال الفترة الانتقالية. ومن حيث المبدأ، كان الصينيون راغبين في ان يكون لسكان هونج كونج دور اكبر في الادارة. الا انه ينبغي ألا تكون لهذه العملية انعكاسات سلبية على الاستقرار والازدهار او اجراءات تسليم السلطة في عام 1997 بهدوء ونجاح. لقد شعرت بذلك كله. شعرت بانه كان من الحكمة والتعقل حضور ذلك الاجتماع.

وبعد ظهر ذلك اليوم تحدثت الى هو ياو بانج، أمين عام الحزب الشيوعي الصيني الذي قيل لي ان نفوذه كان أشد مما يظن بعض المراقبين في الخارج. وكنت قد التقيت بذلك الزعيم الضئيل الحجم لدى زيارته الى العاصمة البريطانية. واعتبرت قطاعات واسعة آنذاك، ربما الى الحد الذي أضر بمصالحه في ما بعد، انه خليفة دينج هسياو بينج المفضل. وعرف عنه حبه للتغيير.

وفي لندن قلت له بصراحة ان العديدين منا يتمنون ان يتمكن اولئك الذين هم على شاكلته والذين عاشوا خلال «الثورة الثقافية»، من تقديم مقاربات جديدة في الشؤون الصينية. وقد اخبرني بعينين دامعتين، بالمعاناة التي تعرض لها شخصيا خلال تلك الفترة.

ولعله من المفرح ان اعتقد آنذاك انه قادر على ادراك بعض همومي حول مستقبل هونج كونج. غير ان الطبيعة البشرية ليست بهذه البساطة عادة.

وسرعان ما انتقلت الى اجتماعي الحاسم مع دينج هسياو بينج. ان اهم ضمانة لمستقبل هونج كونج هي مودته وصداقته. وقد أوضحت له ان «الضربة العبقرية» التي ظهرت خلال المفاوضات انما تكمن في فكرته القائلة: «دولة واحدة ونظامان». وسرعان ما عزا تلك الفكرة، بتواضعه الجم، الى الديالكتيك الماركسي التاريخي، او لما دعاه بشعار: «استخلاص الحقيقة من الوقائع».

ويبدو ان مفهوم: «دولة واحدة ونظامان» ابتكر أصلاً في سياق الاقتراحات التي تقدمت بها الصين عام 1980 للتعامل مع الوضع في تايوان.

والحق ان ذلك المفهوم بدا أكثر ملاءمة لهونج كونج بكثير. فالموقف التايواني كان يصاغ على نحو آخر: «دولة واحدة ونظام واحد هو نظامنا».. واذا أخذنا بعين الاعتبار نجاحهم الاقتصادي

وتوجههم نحو الديمقراطية فان بالامكان فهم هذا الموقف.

منذ البداية حدد الصينيون في الاتفاقية خمسين سنة بعد عام 1997 مدة مفعولها. وقد أذهلني ذلك فسألت عن سبب تحديد فترة الخمسين سنة، فقال المستر دينج ان الصين تأمل في ان تبلغ المستوى الاقتصادي الذي بلغته الدول المتقدمة مع نهاية تلك الفترة. واوضح انه اذا كانت الصين تريد ان تطور نفسها فان عليها ان تكون منفتحة على العالم طيلة ذلك الوقت. كما ان الحفاظ على استقرار هونغ كونغ ورخائها مرتبط بمصالح الصين في تحديث اقتصادها. وهذا لا يعني ان الصين ستصبح دولة رأسمالية خلال خمسين سنة. ان الامر خلاف ذلك تماماً. فالمليار صيني داخل الصين سينتهجون النهج الاشتراكي. واذا ما مارست تايوان والصين الرأسمالية، فان ذلك - كما قال - لن يؤثر على التنظيم الاشتراكي السائد في سائر البلاد.

بل ان ممارسة الرأسمالية في بعض المناطق الصغيرة ستفيد منه الاشتراكية.

ومنذ ذلك التاريخ اصبح من الواضح ان الاشتراكية الصينية هي كل ما تفعله الحكومة الصينية، وان ما تفعله كان تبني الرأسمالية باستمرار. ويبدو ان المستر دينج، في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية على اقل تقدير، قد استخلص فعلاً، الحقيقة من الوقائع.

هذا التحليل وجدته يتيح للمرء فرصة استعادة الثقة، هذا اذا لم يكن مقنعاً. فهو يعيد الثقة لانه يشير الى ان الصينيين سيحاولون، انطلاقاً من رغبتهم في تحقيق مصالحهم الذاتية، الحفاظ على رخاء هونغ كونغ. واما كون ذلك غير مقنع فيعود الى اسباب مختلفة. ان اعتقاد الصينيين بان فوائد نظام اقتصادي ليبرالي يمكن الحصول عليها دون نظام سياسي ليبرالي، يبدو زائفاً على المدى الطويل. صحيح ان الحضارة والشخصية المرتبطة بها تلعبان دوراً مؤثراً على الطريقة التي تمارس بموجبها الانظمة الاقتصادية والسياسية في بعض البلدان. وقد أقنع القمع الذي أعقب مجزرة ساحة تيان آن مين في يونيو 1989، العديد من المراقبين في الخارج بان مسألة الحريات السياسية والاقتصادية في الصين، ليست مترابطة ولا يتوقف كل نوع منها على الآخر. الا اننا بعد هذه الاحداث المعينة اعدنا تقييم ما يجب ان يعمل من أجل ضمان مستقبل هونغ كونغ. بل ان ذلك عزز من تصميمي على ضرورة الوفاء بالالتزامات المترتبة على عاتق بريطانيا تجاه اولئك الذين اعتمد رخاء هونغ كونغ عليهم حتى عام 1997. وعلى اية حال، كنت أشعر باستمرار، ان بريطانيا يمكن ان تفيد اقتصادياً من مجيء سكان هونغ كونغ الموهوبين والذين يتمتعون بقدرات ملحوظة في مجال ادارة الاعمال.

وهكذا أصدرنا تشريعاً في عام 1990 يقضي بمنح الجنسية البريطانية لخمسين ألف شخص من سكان المستعمرة وأقربائهم.. هذا على الرغم من ان الهدف الرئيسي للمشروع كان تقديم ضمانات كافية لاقناعهم بالبقاء في المراكز التي يشغلونها في هونغ كونغ حيث تكون الحاجة اليهم على أشدها.

ومن جهة اخرى تعرضنا الى ضغوط شديدة لكي نسرع في عملية التحويل الديمقراطي في هونغ كونغ. وعلى اية حال ثمة حجج اخلاقية قوية كانت تدفعنا الى عمل ذلك. الا انني شعرت بالغريزة. ان ذلك الوقت لم يكن مناسبا. فالقيادة الصينية تشعر بقلق شديد. ومثل هذه الخطوة في تلك اللحظة كان يمكن ان تستثير رد فعل دفاعي قوي قد يؤدي الى القضاء على اتفاقية هونغ كونغ نفسها. وكان علينا ان ننتظر أوقاتاً أكثر هدوءاً قبل ان نفكر في اتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطي في سياق الاتفاقية.

واذا كان اعتراف الصين بانها ستفيد من توسيع نطاق فكرة: «دولة واحدة ونظامان» بحيث تشمل هونغ كونغ. هو الذي جعل امر التوصل الى اتفاقية هونغ كونغ ممكناً. كان هناك المزيد الذي يتوجب علينا فعله على المدى الطويل. ولا بد ان يؤدي تصاعد وتأثر التغيير الاقتصادي في الصين خلال الخطة المفاجئة. الى التغيير السياسي نفسه.

ان الحفاظ على قنوات التجارة والاتصال مفتوحة. مع المضي في ممارسة الضغط من اجل الالتزام بحقوق الانسان في الصين. هما الوسيلة الناجعة من اجل ضمان ان تصبح تلك القوة العسكرية العظمى. والتي توشك ان تصبح قوة اقتصادية عظمى كذلك. عضواً في الأسرة الدولية يمكن الوثوق به وتعرف ردود أفعاله سلفاً.

اليابان

ليست اليابان قوة اقتصادية عظمى فحسب. كما انها ليست فقط الدولة الديمقراطية الرائدة في المنطقة. وانما هي ذات أهمية كبرى لهونغ كونغ.

فالثقة بهونغ كونغ شديدة التأثر بالمستثمرين اليابانيين الذين يعتبرونها بوابة تصلهم بالبر الصيني. إلا انهم لأسباب تتعلق بتاريخ الحرب كانوا يحجمون. ربما حياء، عن الادلاء بتصريحات عامة حول الصين. ومع ذلك فان لديهم علاقات وثيقة بما يجري هناك. بل ان لديهم

تصورات تتعلق بذلك ايضاً. ولهذا حاولت باستمرار استخراج رأي السياسيين اليابانيين حول التفكير السائد في بكين.

والحال ان الموضوع الرئيسي (الذي كان صعباً في معظم الاحيان) والذي يتعلق بالمفاوضات مع اليابانيين، خلال فترة شغلي لمنصب رئيسة الحكومة، كان أمام التجارة.

فقد كنا نمارس الضغوط على اليابانيين من اجل ان يفتحوا أسواقهم أمام بضائعنا، وان يحرروا أنظمتهم المالية والخاصة بالتوزيع، وان يعملوا على تخفيض فائض ميزانهم التجاري مع الغرب، وهو فائض كان كبيراً ومهدداً للاستقرار.

إلا ان معظم النقد الموجه الى اليابانيين كان مجحفاً. لقد كانوا بمثابة «كبش الفداء» بالنسبة للجميع. ولم يكن من الانصاف توجيه اللوم اليهم بسبب قدرتهم على ان يقتصدوا اكثر من سواهم، وبالتالي ان تكون لديهم أرصدة اكبر يستثمرونها داخل بلادهم، وفي الخارج، وفي سد العجز في موازنة الولايات المتحدة.

بل لعله لم يكن من الانصاف ايضا توجيه اللوم الى اليابانيين لانهم ينتجون سيارات من نوعية رفيعة، ومسجلات فيديو رخيصة الثمن، وكاميرات جيدة، يبتاعها المستهلكون في الغرب بشوق كبير. مع ذلك فقد كان اللوم يوجه اليهم فعلاً.

أما الأمر الاشد أهمية من هذا وذاك، فهو التأكد من ان أسواقهم ينبغي ان تكون مفتوحة امام بضائعنا بقدر ما تكون أسواقنا مفتوحة امام بضائعهم. والحق ان ثمة عقبتين كبيرتين يمكن اضافتهما الى التعرفة الجمركية التي كانت بدورها عرضة لتعرفة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات).

العقبة الاولى تكمن في ان نظام توزيعهم كان يفتقر الى الاتقان، وكان مفككاً ويعتمد على عدد من الموظفين الفائضين عن الحاجة. كما ان نظامهم الاداري كان من النوع الذي يصعب على المرء اكتشاف طريقة للتعامل معه.

واما العقبة الثانية فهي تتصل بالاختلاف الثقافي. فالمستهلكون اليابانيون يفضلون شراء البضائع المنتجة محلياً، على نحو تلقائي. ولا يستطيع تدخل الحكومة ان يغير ذلك. بل ان اليابانيين الذين يتعرضون لضغوط دولية، كانوا يقدمون شروطاً للمعونات الخارجية لا نستطيع منافستها.. وبالتالي كانوا يفوزون بالعقود مع الدول الاجنبية.

من جهة أخرى، كانت الحكومات الغربية تشهّر باليابانيين لأنهم يحجمون عن الاسهام في

دور أكثر فعالية، في ما يتعلق بالأمن الدولي، وهذا في الوقت الذي لم نكن (وكذلك جيران اليابان في شرق آسيا) نرغب في السماح باعادة تسليح اليابان والتصرف كدولة عظمى، او حتى كقوة اقليمية.

وكما تبين في مثال حرب الخليج، فان اليابان مستعدة، على نحو متزايد يوماً بعد يوم، ان تدفع للآخرين، وبخاصة الولايات المتحدة، النفقات التي تسمح لها بالحفاظ على أمن النظام الدولي. وهكذا انه في الحقلين الاقتصادي والأمني، يبدو معظم النقد الذي يوجهه الغرب الى اليابان مجحفاً، الا انه لا يعني الا نكون صارمين وواقعيين في التعامل معها. ومن جهة اخرى ينبغي ان يعامل اليابانيون بقدر عظيم من الاحترام الذي يستحقونه، وتفهم حساسياتهم على حقيقتها

لقد قمت بزيارتي الثانية الى اليابان في خريف عام 1982، وذلك في طريقي الى الصين وهونغ كونغ. وكما فعلت في المرات الماضية، أعربت امام مستضيفيّ من السياسيين ورجال الاعمال، عن قلقي ازاء الصعوبات التي تواجهها الشركات البريطانية في محاولاتها اختراق الاسواق اليابانية. وعلى الرغم من ان اليابانيين وعدوا بايجاد الحل، فإن النتائج كانت بطيئة الظهور. وعندما التقيت باعضاء في الكيدانرين (Keidanren) وهي الهيئة التي تعادل اتحاد الصناعات البريطانية CBI أذهلتني حقيقة ان الصناعيين اليابانيين الكبار الذين التقيت بهم كانوا في معظم الاحيان اما من المهندسين واما أناسا يتمتعون بفهم عملي للعمليات الصناعية داخل مؤسساتهم وقادرين على الابتكار. وهذا الوضع كان يختلف اختلافاً بيناً عن بريطانيا، حيث «الادارة» كانت في كثير من الاحيان مؤهلة في شؤون التسيير والمحاسبة. وقد خيل اليّ ان هذا الاختلاف مؤشر على نجاح اليابان في المجال الصناعي.

عندما كنت في اليابان التقيت برئيس شركة «نيسان» الذي كانت شركته تفكر آنذاك في ما اذا كانت ستمضي قدماً في بناء المجمع الصناعي في سندرلاند بشمال انجلترا. وقد أجرينا مباحثات مفيدة على الرغم من انني لم أستطع ان احصل منه على التزام واضح المعالم. وفي يناير 1984 تم اخيراً التوصل الى اتفاق وكنت مقتنعة بان مشروع «نيسان» كان مفيداً لليابان بقدر ما كان مفيداً لبريطانيا. ذلك ان تصديرهم الاستثمارات الى بريطانيا سيخفف من حدة الضغوط عليهم في ما يتعلق باجراءات الحماية. كما انه يؤمن لهم دخلاً لسنوات مقبلة، بالاضافة الى انه، بدوره، يمنح الدولة المضيفة الدخل وفرص العمل.

وخلال زيارتي ذهبت ايضاً الى مدينة «تسوكوبا» العلمية. وكانت التجربة أسرة الا انني لاحظت ان قرار وضع العلماء في مكان واحد مخصص لهم، وبعيدا عن المراكز الصناعية الكبرى. قضية تستحق النقاش. وقد لاحظت ان هناك من اليابانيين من يشاركني وجهة النظر هذه. وتكتسب المسألة أهمية استثنائية بسبب كون البحث في اليابان مركزاً على الجانب التكنولوجي. بينما البحث في بريطانيا مركز على العلوم الاساسية. (معظم النجاحات التي حققتها اليابان في الصناعة هي حصيلة لتطبيق المبادئ الصناعية الراسخة).

وفي تلك الفترة كان تصدير الآلات الصناعية اليابانية الى الغرب من أشد المسائل اثارة للغيظ في الخلاف بين الطرفين. وفي «تسوكوبا» رأيت مدى التقدم الذي احرزه اليابانيون. وقد التقطت لي صورة وانا اقوم بمصافحة «انسان آلي» (روبوت). فاكتشفت بقدر كبير من الدهشة ان اصابعه كانت صقيلة ومتصلة بالذراع على نحو بالغ الدقة. وكان ذلك بمثابة دليل على ان اليابانيين لم يحرزوا تقدما في مجال الصناعات الالكترونية فحسب، وانما نجحوا كذلك في تطوير وتطبيق التكنولوجيا على نحو أشد حذقاً منا بكثير.

استمرت المفاوضات حول المسائل التجارية. وبدت اليابان في عهد رئيس وزرائها ناكاسوني، تلعب دوراً أكثر فاعلية على المسرح الدولي. ولهذا شعرت، عندما قام بزيارة بريطانيا في يونيو 1984، انني أتعامل مع زعيم ياباني يفهم قيم الغرب ويتعاطف معها، ويبدي استعداداً لان يخطو بالسياسات الاقتصادية خطوات في الاتجاه الصحيح.

وهكذا أمكن تركيز المحادثات التي أجريتها معه في الصباح وخلال فترة الغداء، بتاريخ الحادي عشر من يونيو 1984، على المسائل الدولية الكبرى بقدر ما تتركز على الخلافات الثنائية بين بريطانيا واليابان. واستعرض ناكاسوني امامي كشفاً بعلاقاته مع الصينيين، وأخبرته بوضع المفاوضات بيننا حول هونغ كونغ. وكان ذلك، كما هو واضح في فترة قريبة من فترة تجميد الحرب الباردة التي سبقت مجيء جورباتشوف الى السلطة.

وأبدى ناكاسوني فهماً حاذقاً لدور اليابان المفترض في تلك الظروف. إذ قال أن السوفيات سيخرجون من فترة الكمون فقط عندما يقررون ذلك، وان على الغرب ان ينتظر.

وكان يعتقد ان السوفيات سيحتاجون الى الخبرات اليابانية ورأس المال الياباني لتطوير سيبيريا، وذلك على المدى البعيد سيشكل نفوذاً ذا شأن. والواقع ان هذه المقاربة الدقيقة التي تكشف عن خصب في الخيال، لم تجرب حتى الان. نظراً لوجود خلاف بين روسيا واليابان على

ملكية جزر الكوريل. وناقشت مع ناكاسوني الاستثمارات اليابانية في بريطانيا. فقال ان نصف الشركات اليابانية العاملة في المجموعة الأوروبية، تتخذ مركزاً لها في بريطانيا. اجبت: «هذا لا يكفي. أريد ان يكون هناك عدد اكبر». وقد افترقنا دون ان يكون لديه اي شك في الترحيب الذي يمكن ان تبديه بريطانيا بالاستثمارات اليابانية.

واما رحلتي التي تلت الى طوكيو، فقد كانت بمناسبة قمة «السبعة الكبار» التي انعقدت في مايو 1986.

ولكن لم تكن المسائل الرئيسية المطروحة على ذلك المؤتمر، اقتصادية على الاطلاق، وانما ذات طبيعة سياسية.

فعشية الغارة الأمريكية على ليبيا، كان موضوع الارهاب الدولي يتصدر قائمة القضايا التي طرحت على بساط البحث. كما ان العقبات المترتبة على الكارثة النووية في تشيرنوبيل كانت ما تزال قيد التقييم والمناقشة.

في ما يتعلق بالارهاب كنت مصممة على تأييد الأمريكيين وادراج ذلك في البيان الختامي. وقد أسعدني ان أعلم من الرئيس ريجان عندما التقيته في طوكيو بعد ظهر يوم الاحد في الرابع من مايو. عشية انعقاد القمة، انه موافق على ما قدمته من مقترحات بهذا الصدد.

لقد كنت انا والرئيس ريجان حريصين على ان يحقق اليابانيون نجاحاً في تلك القمة. وكان الرئيس يبدي قدرا كبيرا من الدعم والتأييد لرئيس الوزراء، ناكاسوني. بل كان أقرب الى التفاؤل ازاء التغييرات التي وعد اليابانيون باجرائها، في ما يتصل بممارساتهم الاقتصادية مما كان الامر عليه بالنسبة لي. ولكن كان عليّ ان اوافق معه على ان ناكاسوني كان يمتلك الغرائز الحقيقية في مجال الشؤون الخارجية، وكان من المهم الا يتعرض مركزه للخطر.

والواقع انه لم يكن ثمة الكثير الذي يمكن ملاحظته عملياً. كحصيلة للجهود المضنية التي بذلناها لكي نجعل اليابانيين يفتحون اسواقهم. كانت هناك على سبيل المثال الضرائب الجمركية الكبيرة والمجحفة على المشروبات المستوردة.

وقد أصدر المستر ميكاوا، حاكم بنك اليابان السابق، تقريراً حول طرق اصلاح النظام التجاري الياباني في عام 1986. الا ان اليابانيين سمحوا برفع قيمة «الين»، الامر الذي لم يلق ترحيباً من قبل الصناعيين اليابانيين. وقد يكون ذلك أهم عامل من العوامل التي ستؤدي الى تحقيق ميزان افضل في العلاقات التجارية الدولية في المستقبل.

واما الخبر المفرح الآخر، من وجهة نظرنا، فهو ان عدد الشركات الصناعية اليابانية التي تعمل في بريطانيا كان قد وصل الى أربعين شركة تؤمن عشرة الاف وظيفة أو فرصة عمل. كما كان يتوقع ان تبدأ شركة «نيسان» عملية انتاج كاملة في ذلك الصيف، وان يبلغ عدد العاملين فيها ثلاثة آلاف شخص.

واما على الصعيد الثقافي فان الصلات بين البلدين كانت جيدة. فقد بدأ اليابانيون بانتهاج سياسة تقديم منح للدراسة في الجامعات البريطانية. وأنهى الابن الاكبر لولي عهد اليابان أخيراً فترة دراسية لمدة عامين في جامعة أوكسفورد. كما ان ولي العهد الأمير تشارلز، وأميرة ويلز، كانا يوشكان آنذاك على زيارة اليابان.

لقد تحدثت مع المستر ناكاسوني، لفترة قصيرة، في أعقاب القمة. وبعدما هنأته على التنظيم الذي كان أفضل بكثير من مؤتمر طوكيو السابق الذي حضرته، قلت له انني كنت أريد التأكد من ان العلاقات بين بريطانيا واليابان لن تكون في المستقبل ضحية فقدان التوازن في الميزان التجاري. ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً في تلك الفترة الا ان شراء اليابان عدداً كبيراً من الطائرات البريطانية قد يساعد على ذلك.

ولكن على أي حال كنت على يقين من ان علينا ان نتجاوز هذه القضايا الى تلك التي تتعلق بأهمية دولية أوسع نطاقاً، اذا ما كان لليابان ان تلعب دورها الطبيعي والمناسب في الشؤون العالمية.

تتسم السياسة اليابانية بأنها ذات طابع فريد. فالقادة فيها يظهرون من خلال المفاوضات بين الاجنحة المتصارعة في حزب واحد. واما القرارات فتتخذ من خلال اتفاق في وجهات النظر، يتم التوصل عليه تدريجياً، بدلاً من الجدال. وعلى الرغم من انجازاته في ايصال اليابان الى موقع اللاعب الرئيسي على المسرح الدولي، فان المستر ناكاسوني لم يكن قادراً على معارضة تقليد يقوم بموجبه المرشحون عن الاجنحة السياسية الاخرى في الحزب الديمقراطي الحر (LDP) الحاكم، بالتعاقب على السلطة، كل بدوره.

والحال ان المستر تاكيشيتا، الذي خلف ناكاسوني، كرئيس لأكبر الاجنحة داخل الحزب، هو الذي اتخذ أشد القرارات أهمية في مجال احداث تغييرات بنيوية في الاقتصاد الياباني. وأحد أكبر هذه التغييرات اهمية، من وجهة نظرنا، انه هو الذي رفع القيود المتميزة عن بعض صادراتنا وفتح «البورصة» في اليابان أمام اثنين من أبرز عملاء البورصة البريطانيين الذين

سبق استبعادهم منها ، وقد أخبرت المستر تاكيشيتا عندما زارني في لندن انه كان رابع رئيس وزراء أثرت أمامه مشكلة « البورصة » ، آنذاك وعد باتخاذ اجراءات ولكنه طالب بامهاله بعض الشيء . ولم اضطر الى طرح الموضوع مجدداً فقد بر بوعده .

وبسبب السخط الذي أثاره لدى الجماهير التعديل الجديد والبسيط الذي أدخله تاكيشيتا على ضريبة الاستهلاك . وكذلك نتيجة للفضيحة السياسية التي تورط فيها ، فقد أرغم على الاستقالة في مايو 1989 . ولكن سرعان ما اضطر المستر اونو الذي خلفه الى الاستقالة ايضا ، بعدما أمضى شهوراً معدودة في الحكم . وهكذا فقد كان المستر توشيكي كيفو ، رئيس الوزراء الشاب وغير المعروف نسبياً ، هو الذي يشغل السلطة عندما قمت بآخر زياراتي الى اليابان كرئيسة للحكومة . في سبتمبر 1989 .

كان المستر كيفو مضيفاً لاجتماع « الاتحاد الديمقراطي العالمي » (IDU) وهو المنظمة الدولية للأحزاب المحافظة ، والتي قمت مع الرئيس ريجان بتأسيسها . وقد كان مما لا بد منه ، ان ينضم اليها عدد من احزاب يمين الوسط . الا ان من النقاط الايجابية التي جعلتها تتفوق على شريكها الاصغر الاتحاد الديمقراطي الاوروبي (EDU) هو انها لم تكن خاضعة للأحزاب الديمقراطية المسيحية كما ان الحزب الجمهوري الأمريكي كان عضوا فيها أيضا .

(لا شك ان نجم مؤتمر ذلك العام كان زعيم الحزب السويدي المحافظ (كارل بيلت) ، الذي أصبح رئيساً للوزراء . وقد ألقى خطاباً انطوى على ايقاع ثاتشري بارز الى حد انني شعرت وكأنني اذ أخذت أصفق له ، كنت أرحب بنفسي) .

لقد كانت لدى السيد كيفو أسبابه الداخلية التي حدت به الى اغتنام الفرصة من اجل تحقيق النجاح . اذ لم تكن لديه قاعدة حكم قوية خاصة به . داخل الحزب الديمقراطي الحر ولهذا فقد كان عليه ان يصبح شخصية دولية لكي يكسب الى صفه الناخبين المعرضين عنه في الحزب قبل الانتخابات العامة المقبلة .

واما من جهتي فقد كنت أرغب في مساعدته قدر المستطاع . إذ كان مؤيداً للغرب بشدة ، مستقيماً ، ومختلفاً عن ذلك الطراز من السياسيين اليابانيين الذين التقيتهم والذين ينطوون على أنفسهم ويجنحون نحو الاعراض عن الكلام .

ومع انه لم تسنح لي ، قبل الذهاب الى اليابان ، فرصة التعرف الى السيد كيفو . فإنه زارني في 10 داوننج ستريت ضمن مجموعة من السياسيين في مناسبات سابقة . وقد علمت ان افضل

الاقوال لديه، كان هو التالي: «السياسة تبدأ بالاخلاص». و«الصبر مفتاح النجاح». وبدا لي ذلك من قبيل الفلسفة غير المثيرة للجدل.

أجريت مع رئيس الوزراء، كيفو، محادثات طويلة في عصر يوم الاربعاء 20 سبتمبر. وآنذاك، كانت بعض أسوأ الاسباب التي تكمن وراء الخلاف بين اليابان والغرب، ومن ضمنه بريطانيا، قد وجدت طريقها الى الحل.

فقد بدأ الفائض في احتياطي من العملات الاجنبية لدى اليابان، بالانخفاض. وهذا على الرغم من ان التراجع في سعر «الين» الياباني مقابل الدولار الامريكي كان يهدد باثارة مشاكل مع الامريكيين في المستقبل. واما الاستثمارات اليابانية في بريطانيا فقد بلغت حجماً اكبر مما كانت عليه في اي وقت مضى، بل اننا كنا نجتذب استثمارات صناعية يابانية اكثر من اي مكان آخر من دول المجموعة الاوروبية.

وفي المقابل أصبحت اليابان واحدة من أسرع الاسواق الرئيسية نمواً بالنسبة لبريطانيا. وغطت محادثاتي مع رئيس وزراء اليابان قضايا دولية ويابانية داخلية. ولما كان المستر كيفو قد شغل مرتين، منصب وزير التربية فقد كان لدينا موضوع مشترك للحديث. وقد تحدث بفصاحة عن المسائل الاجتماعية، وبخاصة الانهيار الذي تشهده الاسرة والحاجة الى ايجاد حلول للعامل الديمغرافي لشعب يعمر فيه المسنون بأعداد متزايدة. وكانت هذه مسائل تشغلني ايضاً وباستمرار. ولكنني أحسست ان الشعور الاجتماعي المتطوّر لدى اليابانيين، وقدرتهم على ان يجمعوا بين التقدم المادي والتعلق بالقيم التقليدية، مكناهما - بطريقة ما - من ان يواجهوا تلك التحديات، مواجهة أفضل مما فعلته حضارتنا الغربية.

وكنت قد ربطت ذلك دائماً بحقيقة ان اليابان لديها اقل نسبة من جرائم العنف في العالم المتطور.

وبعد انتهاء محادثاتنا ظهرت مع المستر كيفو في مقابلة تلفزيونية تناولت القضايا الكونية المتصلة بالبيئة، وهي منطقة في البحث بدأ اليابانيون يلعبون فيها دوراً رئيسياً. وكنت آمل ان تعزز المقابلة المذكورة الموقع الذي يشغله. فأحطت علماً بان هذا ما حدث بالضبط. ولكن بعد مضي العامين المعتادين، سرعان ما عاد المستر كيفو لينضم الى سلك رؤساء الوزراء اليابانيين السابقين الذين لم تشفع لهم انجازاتهم التي أحرزوها في مجال العلاقات الدولية، في التغطية على ضعف الجناح الذي ينتمون اليه داخل الحزب.

ومع مغادرني سدة الحكم، كان الغرب واليابان قد بدآ يعثران، جدياً، على حلول للمسألة التي تتعلق بالمكان الذي يكمن فيه مستقبل اليابان. وقد اصبحت أهمية ذلك ماثلة للعيان مع نهاية الحرب الباردة فقط. ان بوسع اليابان ان تلعب دوراً كبيراً في اثراء روسيا وارساء دعائم الاستقرار فيها، وذلك عن طريق تقديم رأس المال والتكنولوجيا لتطوير سيبيريا. وفي الوقت نفسه تتمتع اليابان بعلاقات وثيقة جداً مع الصين.

واما موقفها تجاه شرق آسيا، حيث تتسابق اقتصادات الدول الصناعية الجديدة، فينطوي ايضاً، على أهمية كبرى في حسم قضية ما اذا كان هذا الموقف المسيطر سيكون قائماً على التجارة الحرة او الحماية. وفوق ذلك كله يمكن القول ان العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان حيوية لأمن المنطقة، بل لعلها كذلك على المستوى الكوني، حيث تمتلك اليابان الامكانيات، وأمريكا التكنولوجيا، وتتمتع بالثقة اللازمة لدعم اي نوع من أنواع «النظام العالمي الجديد».

شرق آسيا.. أستراليا

ان سياسة بريطانيا، شرقي السويس، مازالت ذات أهمية. بل لعل هناك حجة أقوى في انها ستكون مهمة على نحو متزايد. فشرق آسيا يشتمل على مجموعة من الاقتصادات هي الأسرع نمواً في العالم. ان دول منطقة حوض المحيط الهادئ الآسيوي، المصنعة حديثاً، ككوريا الجنوبية وتايوان واندونيسيا وسنغافورة التي تشكل بالاضافة الى هونج كونج، مجموعة «النمور» الصغيرة الخمسة، ينبغي دمجها على نحو كلي في اقتصاد عالمي للتجارة الحرة، اذا ما أريد لصناعاتنا ان تتنافس بشكل فعال. كما انها يمكن ان تقدم لنا ليس المنافسة وحدها فحسب وانما الاسواق ايضا. وهذه الدول كلها تبدي ترحيباً اكبر بالاتصالات مع اوروبا، وبخاصة بريطانيا، كوسيلة لايجاد توازن مع المؤثرات الاخرى الطاغية في المنطقة: الولايات المتحدة والصين واليابان. وعلى المدى البعيد ما يزال من غير الواضح ما اذا كانت دول ككوريا (الموحدة) واندونيسيا (وهي التي تمتلك رابع قوة سكان عددية وتعد اكبر دولة اسلامية)، ستتطور عندها طموحات سياسية اكبر، ومتى سيتم ذلك.

بريطانيا تتمتع بوجود تقليدي في المنطقة. وينبغي اعتبار استراليا الآن قوة قائمة بذاتها على الاقل، بقدر ما هي شريك في العالم الأنجلو - ساكسوني. ولبريطانيا واستراليا، كل منهما

على حدة، ومن خلال صلتهما بالكومنولث، مصلحة في دفع التطور السياسي في اتجاه الديمقراطية. ولهذه الاسباب مجتمعة كنت تواقة الى زيارة المنطقة لكي أمارس نفوذاً. واكسب عقود عمل للشركات البريطانية.

ولكن كان عليّ ان أرجئ زيارتي الى جنوب شرق آسيا. بسبب اضراب عمال المناجم. فقد أفسد بعض الترتيبات المبدئية. ولهذا فعندما غادرت في صباح يوم الخميس 4 ابريل 1985 كان من المفروض ان تستغرق الرحلة أسبوعين. الا انها لم تلبث ان اختصرت الى عشرة أيام.

أول البلدان التي قمت بزيارتها هي ماليزيا. وكان علينا ان نحتفظ بعلاقات أفضل مع ماليزيا مما فعلنا في واقع الامر. والسبب في ذلك يعود الى ان وزير خارجية ماليزيا الدكتور مهاتير، شعر بأننا لم نعامل بلاده في الماضي، بالقدر الكافي من الاحترام وباعتبارها دولة مستقلة. وقد يكون الأمر من قبيل المصادفة ان بريطانيا كانت دائماً في آخر القائمة عندما كان ينظر في عروض المشاريع في ماليزيا. والحال انني انسجمت مع الدكتور مهاتير وشعرت باحترام متزايد تجاهه. لقد كان صلباً وذكياً وعملياً، كما كانت لديه نظرة واقعية تجاه كل ما يتعلق ببلاده. وقد فندَ، بعد سنوات، وعندما اصبحت قضايا البيئة هي الموضة السائدة في المؤتمرات الدولية، منذ دعاوى المتطرفين من المتحمسين للمحافظة على البيئة، بقوله انه غير مستعد ان يدع رجال القبائل في بلاده يعيشون وفق شروط لا تسمح بفترة حياة تتجاوز الخامسة والاربعين، من أجل ان يتيح لهم ان يكونوا مادة للدرس من قبل الاكاديميين.

وعندما غادرت ماليزيا ادركت انني والدكتور مهاتير قد أقمنا علاقات تفاهم طيبة برهنت الايام على صحتها. لكنني لدى وصولي اليها كان شديد الانتقاد للكومنولث. ورأى فيها مؤسسة من مؤسسات ما بعد الاستعمار. غير انني أقنعته بان يحضر اجتماع رؤساء دول حكومات الكومنولث المقبل. ونجحت في تغيير رأيه. وبالفعل لعب هو نفسه دور المضيف في ذلك الاجتماع الذي عقد عام 1989 في كوالالمبور. وتبين لي انه كان أفضل الاجتماعات التي حضرتها تنظيماً. واما المحادثات التي أجريتها مع رئيس وزراء ماليزيا الاسبق، تنكو عبد الرحمن، الذي يتميز بثقافته العالية وحذقه وفطنته، فقد كانت اقل فائدة من الناحية الدبلوماسية.

لقد وجدنا أنفسنا، كما يحدث مع دول الكومنولث في أحيان كثيرة، نناقش جنوب افريقيا. وكان من رأيي انه من الافضل لو أبقينا على عضوية جنوب افريقيا داخل الكومنولث حيث

يمكننا التأثير عليها بشكل أكثر فعالية. وبدا على تنكو عبد الرحمن انه مستاء الى حد يثير الدهشة. وسرعان ما اكتشفت سبب ذلك. فقد أخبرني انه كان شخصياً مسؤولاً عن اقصاء جنوب افريقيا!!

ومن ماليزيا انتقلت الى سنغافورة وبروناي ثم اندونيسيا. كل شيء يتصل باندونيسيا يثير الدهشة والانتباه. فهي دولة تتألف من 17000 جزيرة، وخليط من الأعراق والأديان. كما انها تقوم على فلسفة مصطنعة تعتمد خمسة مبادئ تدعى «بانكاسيلا».

انها لأعجوبة ان اندونيسيا استطاعت البقاء دولة واحدة. ومع ذلك فاقتصادها ينمو بسرعة، وهو يعتمد على تمويلات لا بأس بها. وعلى الرغم من ان فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وبخاصة في تيمور الشرقية، فانها مجتمع «ناجح» حسب معظم المقاييس. فالرئيس سوهارتو الذي يقف على رأس السلطة حاكم دؤوب وذو فعالية. وقد أعجبت بالاهتمام الذي يبديه بالزراعة. وهو امر نادر عادة في الدول الغنية بالنفط كأندونيسيا. وهو يمضي ساعات كثيرة في مزرعته حيث تجري التجارب على تلقيح المواشي وتهجينها بأعراق مختلفة وايجاد السبل اللازمة لتحسين مستوى التغذية. اما مهندس القاعدة التكنولوجية والصناعية في اندونيسيا فهو الدكتور حبيبي. العالم الالماني التدريب، الذي يتمتع بقدر كبير من الطاقة والخيال.

وفي اليوم الأخير من اقامتي في اندونيسيا، أدركت لاول مرة، انني اصبحت شخصية معروفة دولياً. وليس في اوروبا وحدها، التي شهدت مجادلات شديدة، او في الولايات المتحدة حيث استقبلت دائما استقبالا حاراً. وانما في مناطق من العالم غريبة عني كليا.

كنت قد ذهبت الى باندونغ بالطائرة. للاطلاع عن كثب على مركز التكنولوجيا، الممتاز، الذي يديره الدكتور حبيبي. وما ان نزلت من الطائرة حتى استقبلتني فتيات يرمين بأوراق الورد على الارض، وامامي مباشرة، وعلى طول الطريق المزدحم بالجموع البشرية التي كانت تهتف بصوت واحد: «ثاتشر.. ثاتشر!»..

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه وصلت الى كولومبو عاصمة سري لانكا. فالتقيت بالرئيس جايواردينه الذي كنت اعرفه واحببته على الفور. لقد كان قاضياً مسنا ومتميز الملامح ويتمتع بسمعة عالية. ولا يفتأ يملأ خطاباته، كما أفعل انا بالضبط. بالكلام عن «حكم القانون»، وهي ليست بالعبارة السيئة بالنسبة لأي سياسي. وفي ذلك الوقت بالذات كان قد بدأ يواجه الارهاب التاميلي الذي لم تكن سري لانكا قادرة وحدها على قمعه. وقد شرح لي في السيارة التنازلات

العديدة التي قدمها في مجال الحكم الذاتي للاقليم (الذي اندلعت فيه الاضطرابات).

تعتبر سري لانكا دولة جديدة نسبياً. إذ لم يتحقق توحيد سيلان (اسمها السابق) الا عام 1930. وقدّرت انه اذا كان لأحد ان يستعيد الامن والنظام دون اللجوء الى العنف على نطاق واسع فانه لا بد ان يكون رجلاً من هذا الطراز.

وفي صباح اليوم التالي، ذهبت لحضور تدشين افتتاح محطة سد فيكتوريا لتوليد الكهرباء التي كانت معظم الاموال التي استخدمت في تمويلها قد سددت من المعونة البريطانية لما وراء البحار. وعلى الرغم من ان الساعة كانت قبل العاشرة صباحاً وكنا على رؤوس التلال، فان درجة الحرارة كانت لا تحتمل.

وقد زرت اولا محطة الكهرباء والسد. وأعقب ذلك سير عبر ارتال من الاطفال بملابسهم الزاهية، ورقصاتهم، وأزهارهم.

وألقى الوزير السري لانكي الذي كان يرافقني خطابا. وعندما اصبحنا تحت السرادق شعرت بالارتياح اذ نقدم احدهم منه بكأس ماء. وجاء دوري للكلام دون ان يكون هناك ماء. وازداد الجو اختناقاً. وقد كنت سعيدة عندما عدنا الى السيارة التي انطلقت بنا الى مدينة كاندي، حيث رافقني الرئيس. ولكن لسبب ما لا أعرفه لم أحصل على كأس الماء. وبعد مضي خمس ساعات على مغادرة كولومبو وصلت الى بيت الضيافة الرسمي لأنال كأس الماء أخيراً. فعببت منه بقدر كبير من الامتنان.

كان من المقرر ان اتحدث امام البرلمان السري لانكي في اليوم التالي. ومن السهل ان تتصوروا مقدار الرعب الذي انتابني عندما نظرت من حولي، بعدما قدمني رئيس البرلمان، فلم أجد الماء.

كان مبنى البرلمان بالغ الفخامة من الداخل والخارج. ولكنه كان مكيف الهواء الى حد مبالغ فيه، والجو جاف وكأنه مملوء بالغبار. وخلال إلقائي الخطاب اجتاحتني نوبة من السعال اضطررت على اثرها الى التوقف حتى أمكن ايجاد كأس ماء لي. لقد تعلمت الدرس. فمنذ الآن اصبحت لا أتنقل الا اذا حملت معي صندوقاً من مياه «أشبورن» الغازية الفوارة.

وعدت الى بريطانيا عن طريق الهند، حيث التقيت راجيف غاندي لأول مرة منذ أصبح رئيساً للوزراء في اعقاب اغتيال والدته.

في ذلك الوقت كنت على علاقة طيبة معه. ولم تبدأ خصومتنا حول جنوب افريقيا الا عندما

التقينا في آخر العام نفسه في مؤتمر دول الكومنولث المنعقد في ناسو (بجزر الباهاما).

كان الانطباع الذي لازمني هو الامن المشدد الذي أحيط به وبزوجته سونيا. وقد شغلا بيتاً صغيراً ومزدحماً بالأثاث. وبدا انهما كانا عاجزين، او ربما غير مستعدين. للعودة الى المنزل الذي لقيت المسز (انديرا) غاندي حتفها فيه. وعند المحرقة وضعت باقة زهور في جنازة صديقتي القديمة.

كان من المفروض ان أحضر احتفالات الذكرى المئوية الثانية في استراليا، وذلك في أواخر صيف عام 1988. وكنت أشك في ما اذا كان وجودي هناك سيكون ضرورياً على الاطلاق. وقد سبق ان اخبرت بوب هوك رئيس الوزراء الاسترالي، انه مع وجود الملكة والاعضاء الآخرين في الاسرة المالكة، وعدد كبير من المدعوين الاجانب، فان وجود امرأة انجليزية قد يكون فائضاً عن الحاجة. غير انه اصر على ضرورة حضوري. فحضرت.

وعلى الرغم من انني تخاصمت مع بوب هوك مراراً، فإنني وجدت من السهل التعامل معه. فقد كنا متشابهين من حيث الصراحة والبعد عن اللف والدوران. وبالنسبة لهذه المناسبة بالذات أثبت انه يراعي مشاعر الآخرين وظروفهم.

وهكذا قررت ان أدمج زيارتي لاستراليا بغزوة اخرى لجنوب شرق آسيا. وبهذه المناسبة كان باستطاعتي ان أمضي في سنغافورة وقتاً أطول مما فعلت في مرة سابقة. وقد ظل اقتصاد هذه الجزيرة الصغيرة يثير الدهشة. فالناتج القومي فيها ظل يرتفع بمعدل يتجاوز نسبة تسعة بالمائة في العام. كما ان حجم تجارتها ارتفع خلال الفترة نفسها بمعدل الثلث. ولهذا فانه كان من المبهج ان أتلقى التهاني من قبل رئيس الوزراء لي كوان يو حول أوضاع الاقتصاد البريطاني، على الرغم من انني اوضحت، اننا، في رأيي نحقق النمو بوتائر شديدة السرعة. وكان النقد الوحيد الذي وجهه لي شخصياً هو انني اخذت على عاتقي برنامج زيارات خارجية وصفه بأنه من قبيل «الجنون الخالص»، قائلاً انه ليس ثمة احد على حد علمه يمكن حتى ان يفكر فيه.

لقد كان كعادته. مليئا بالملاحظات والملاحظات الذكية حول مناطق الاضطراب في العالم، ككمبوديا وكوريا الشمالية والشرق الاوسط. ووجدته يمتلك قدرة فائقة على فهم الشؤون الصينية. إذ كان يؤكد انه على الرغم من ان العادات المستحكمة في الصين كانت تنحو نحو «السلطوية» الشديدة، اي تخضع حقوق الفرد اخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة، فان الشيوعية نفسها كانت معاكسة للميول الفطرية التي تنطوي عليها الشخصية الصينية، ولا يمكن ان تنجح

على المدى البعيد . ان لي كوان يو نفسه ، كما هو معروف ، من أصول صينية . وقد كنت أقول له انني أتمنى لو انه ظل في الصين التي ربما كانت ستجد طريقها الى الرأسمالية قبل عشرين سنة من الان .

في بداية رحلتي الى استراليا وصلت الى بيرث ثم الى أليس سبرينجز ثم كانبرا ، حيث زرت مبنى البرلمان الجديد الذي شيد احتفالاً بالذكرى المئوية الثانية لتأسيس الدولة . والتقيت بـ « بوب هوك » الذي قدمني لاعضاء حكومته التي كان بول كيتينج انذاك وزير المالية فيها . وبصرف النظر عن الاختلافات التي نشأت بيننا في ما يتعلق بالشؤون الاخرى ، فقد وجدت السيد كيتينج « أرثوذكسيا » بالغ الاستقامة في الاقتصاد . وبذلك كان واضح الاختلاف عن حزب العمال البريطاني .

وخلال الخطاب الذي ألقيته على مأدبة الغداء ، اكدت اهمية دور أستراليا كقوة اقليمية ، وعلى حقيقة ان النمو الاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة ، كان أسرع بكثير من تقدمها السياسي . وأوضحت ان أستراليا ، باعتبارها واحدة من أقدم الديمقراطيات عمراً وأكثرها تطوراً ، يمكنها ان تقدم اسهاماً حيوياً نحو تحقيق الاستقرار الاقليمي .

وانتهت جولتي الاسترالية في بريزبين ، حيث قمت بزيارة الجناح البريطاني في معرض 88 EXPO التجاري الدولي ، فاصبت بخيبة امل ازاء ما شاهدته هناك وصرحت بذلك لدى عودتي الى انجلترا ، بقدر شديد من القوة والوضوح .

ولم يكن المسؤولون عما حدث هم الذين لهم علاقة مباشرة بالجناح ، وانما تقع المسؤولية على الحكومة البريطانية نفسها ، فجناحنا ما كان يمكن مقارنته بأجنحة الدول الرئيسية الاخرى .

واما بالنسبة لمباني السفارة ، فقد اصررت دائماً على ان اجراء التخفيضات على تكاليف تشكيل الصورة المناسبة لبريطانيا في الخارج ، امر هو الحماقة بعينها . ومنذ ذلك التاريخ صرت أتدخل شخصياً في الموضوع . وعلى سبيل المثال أخبرت ديفيد يونغ ، وزير التجارة والصناعة ، ان علينا ان نقدم افضل جناح للعرض في معرض اشبيلية SEVILLE EXPO الذي أقيم عام 1992 ، وأعتقد ان هذا ما حدث فعلاً .

وانتهى النهار في بريزبين بحضوري حفلاً رائعاً للموسيقى الكلاسيكية التي قدمت بأسلوب شعبي . ومهما تكن نقاط التقصير فادحة في ما يتعلق بالجناح البريطاني ، فان الثقافة البريطانية الشعبية كانت فعالة بأزهى صورها .

من استراليا توجهت الى تايلاند عبر ماليزيا. كانت تلك زيارتي الأولى. ولكن سرعان ما وجدتني في وضع نفسي مشابه لذاك الذي شعرت به في «بريزبين». فقد كان من الواضح ان مبنى سفارتنا الكبير واللافت للنظر في بانكوك لم يكن يحظى بالعناية والصيانة اللازمتين. وفي صباح اليوم التالي، قمت بزيارة معسكر اللاجئين التابع للأمم المتحدة في المنطقة الحدودية الواقعة بين تايلاند وكمبوديا. وكانت الرحلة الى هناك شاقة ومضنية. فقد أخذنا الطائرة اولاً، ثم الهليكوبتر ثم سيارة «اللاند روفر». وكان المعسكر أشبه بمدينة كبرى منه بمعسكر مؤقت. ويقوم عليه كل من الأمير سيهانوك وزوجته وابنته. وسرعان ما لاحظت وجود عدد محدود من الرجال. وقد اكتشفت ان معظمهم كان يقاتل الجيش الفيتنامي داخل كمبوديا. كما لاحظت على الفور كيف كان اللاجئون يقدسون الامير سيهانوك الذي كانوا يقتربون منه وهم يمارسون عادة مقلقة للغربيين: يركعون على الركبتين. وقد ألقى خلال وجودي هناك خطبة حماسية مليئة بالتقريع. هاجم فيها بول بوت و«الخمير الحمر». وأمكنني في سياق حديثي معه في وقت لاحق ان اكتشف اللين والقوة اللذين أسعفاه، على الرغم من الصعوبات والتوقعات السلبية، في تأمين بقائه السياسي في لعبة بالغة الخطورة.

كنت قد ارتديت ثوباً قطنياً بسيطاً وحذاءين مسطحين خلال زيارتي لمعسكر اللاجئين. غير انني دهشت لمرأى العديد من النساء اللواتي كن يرتدين أثواباً جميلة غاية في الاناقة. كما ان شعري تأثر بالريح والحرارة والرطوبة. ولهذا طلبت من السفارة لدى عودتي الى بانكوك، البحث عمن يصففه لي. وكان مدعاة لدهشتي وسروري انني وجدت نفسي بين يدي سيدة مازلت اعتبرها واحدة من أفضل حلاقات الشعر اللواتي تعاملت معهن حتى الان.

لعله من السهولة بمكان ان يقع المرء في حب تايلاند. هذا على الرغم من ذلك الجانب الظاهري من وجهها الذي ظل محجوباً عني. وقد حركتني، باعتباري متحمسة للنظام الملكي، مناقشاتي مع ملك وملكة تايلاند. ويخيل لي ان كل نظام ملكي عليه ان يجد بنفسه منهجه الخاص في الحكم. ومن المؤكد ان الملك بوميبول فعل ذلك بالضبط. وقد أمكنني لدى الاستماع اليه في ما هو يتحدث باندفاع عن المشاكل الزراعية التي يواجهها الفلاحون، وكذلك المسائل التي تتعلق بالسياسات العليا، ان اتلمس عن كثب، الاحترام الاستثنائي الذي تتمتع به الاسرة الحاكمة في تايلاند. فعلى الرغم من ان حكومات الجنرالات والمدنيين كانت تأتي وتذهب، فان الاسرة المالكة نفسها ظلت المصدر الوحيد للشرعية في البلاد.

عدت الى بريطانيا عن طريق دبي. واغتنمت الفرصة لزيارة السفينة «مانشستر» التابعة لسلاح البحرية البريطاني والتي كانت تمثل جزءاً من الأسطول الذي يقوم بحراسة خطوط الملاحة في الخليج. ولم أكن لأستمتع بالجو الحار. الا انني فكرت بانني لن أصادف أسوأ من درجة الحرارة التي كانت تنتشر فوق مشروع سد محطة كهرباء فيكتوريا في سري لانكا قبل ثلاث سنوات. لقد كنت مخطئة على ما يبدو. فدرجة الحرارة وصلت الى 120 درجة بينما كنت أقف مع دنيس (زوج ثاتشر) منتظرة على المدرج. طائرة الهليكوبتر لتحملنا من مطار دبي الى سطح السفينة «مانشستر». وقد سحرني استكشاف السفينة. وصعود وهبوط سلالمها، والانتقال عبر ممراتها الضيقة. وأمضيت الفترة الاطول في غرفة العمليات. ولم يكن المرء بحاجة الى مخيلة خصبة لكي يكتشف كيف ان الاخطاء يمكن ان ترتكب على الرغم من اجراء الفحوص الاحترازية المتكررة. في وسط مفعم بالتوتر، وتحت فضاء أسود مغلق.

كانت درجة الحرارة. تحت سطح السفينة، أبرد قليلاً. وقد أخبرني كبير الطهاة الذي كان يضع في الفرن فطيرة تفاح وتوت بري، بان درجة الحرارة في أماكن أخرى من السفينة تبلغ 105 درجات. فقررت ان الوقت قد حان لذلك «السياسي بأن يغادر المطبخ».. وهكذا فعلت. لقد استمتعت غاية الاستمتاع.

الشرق الأوسط .. مصر والأردن

لم يتحقق، في فترة تسلمي لمنصب رئيسة الحكومة، سوى تقدم ضئيل بالنسبة لحل النزاع العربي - الاسرائيلي. ومع ذلك فمن المهم ان يكون المرء واضحاً بشأن ما يمكن ان يكون عليه «الحل» او لا يكون.

ان احتمال حدوث تغيير كامل في المواقف لدى اصحاب العلاقة، احتمال ضعيف. كما ان استبعاد دور المؤثرات الخارجية على المنطقة، بشكل كلي، غير ممكن على الاطلاق.

صحيح ان انتهاء الابتزاز والاستغلال الشيوعي للمسائل المتنازع عليها يجعل من الاسهل التوصل الى اتفاقية مع العرب المعتدلين، والسماح للولايات المتحدة بوضع حدود أوضح على دعمها لبعض السياسات الاسرائيلية.

ولكن الولايات المتحدة التي كانت القوة المسؤولة عن انشاء دولة اسرائيل، ستظل تدعم

أمنها. وهي لا شك ستفعل ذلك. ومن جهة اخرى فان من الحق ايضاً، ان يستعيد الفلسطينيون أرضهم وكرامتهم. وكما يحدث دائماً فان ما هو صحيح أخلاقياً لا بد ان يصبح مناسباً من الناحية السياسية.

ان استئصال ظلامات الفلسطينيين، حتى بحدود، شرط ضروري، اذا لم نقل كافياً، للقضاء على سرطان الارهاب في الشرق الاوسط من الجذور. ولعل الطريقة الوحيدة التي تجعل ذلك ممكناً، كما اتضح منذ زمن بعيد، هو ان «تبادل اسرائيل الارض بالسلام». فتعيد الاراضي المحتلة الى الفلسطينيين مقابل تعهدات ذات مصداقية، باحترام أمن اسرائيل. وربما برهنت هجمات صواريخ «سكود» خلال حرب الخليج، والتي لم تكن مؤثرة لحسن الحظ، على ان اسرائيل لا تستطيع الحفاظ على أمنها عن طريق توسيع رقعة حدودها فحسب، وبالتالي فان ذلك سيمهد الطريق امام الحل الوسط المنشود. وهذا ما ننتظره بالفعل.

ذلك ان المبادرات التي حدثت خلال الفترة التي كنت فيها رئيسة للحكومة، لم تلبث ان آلت الى الفشل، نظراً لان الجانبين ما كانا يشعران بضرورة تعديل مواقفهما. ولكن هذا لا يعني ان نكتفي بالجلوس وترك الامور تأخذ مجراها. فالمبادرات، على الاقل، تمنحنا بعض الامل. واما الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط فلا يسبب سوى الكارثة.

في سبتمبر 1985 قمت بزيارة بلدين عربيين معتدلين ومهمين، هما مصر والاردن. لقد استمر الرئيس المصري مبارك في انتهاج سياسات أنور السادات، سلفه الذي قتل غيلة، بقدر أعظم من الحيطة والحذر. واما الملك الاردني حسين فقد تقدم باقتراح لعقد مؤتمر دولي. وذلك قبل عقد لقاء السفير الامريكي مورفي بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك.

كان المصريون حريصين على نجاح المبادرة الاردنية. الا ان النقطة المستعصية كانت تنحصر في اي الممثلين الفلسطينيين سيقبل بهم الامريكيون الذين يرفضون اي اتصال مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شعر الرئيس مبارك بان الامريكيين ما كانوا ايجابيين بالقدر الكافي. وكنت أحس بشيء من التعاطف مع وجهة النظر تلك، هذا على الرغم من انني اعدت طرح ما أعتبرته بمثابة مبدأ رئيسي على الولايات المتحدة وبريطانيا اخذه بعين الاعتبار، وهو اننا لن نوافق على اجراء محادثات مع اولئك الذين يمارسون الارهاب. وقد شعرت انني والرئيس مبارك نفهم بعضنا، فهو شخصية كبيرة، مقنعة ومباشرة.. اي من النوع الذي يمكن ان يكون احد اللاعبين الرئيسيين في تسوية.

ولعل الانجاز الرئيسي الذي دشنته في مصر، بالنيابة عن رجال الاعمال البريطانيين، كان من النوع غير الرومنطيقي، وهو افتتاح مشروع مجاري المياه الذي تعهدته الشركات البريطانية في القاهرة.

وقبل مغادرة مصر، قمت بالجولة الرسمية المعهودة.ـ وان كان ذلك لا يجعلها اقل سحراً، في الكرنك والأقصر ـ كان الجو شديد الحرارة، غير انني كنت قد تعلمت الدرس في هذه المرة، اذ حملت معي المياه المعدنية المعبأة، في السيارة. وسرعان ما حدثت كارثة صغيرة معي، عندما أحضر احد مساعدي زجاجة من المتحف، عليها عبارة مياه معدنية، معتقداً بسذاجة انها كانت كذلك فعلاً، فأصبت على الفور بآلام حادة في المعدة. واعتقد ان مساعدي كانوا أكثر سروراً مني، عندما وصلنا الى عمان في تلك الأمسية (الاربعاء 18سبتمبر).

كنت أعرف الملك حسين جيداً وأشعر تجاهه بالمودة. فقد زارني في داوننج ستريت في العديد من المناسبات. وكما هو شأن الرئيس مبارك، بل اكثر منه. كان الملك حسين مغتاظاً من الأمريكيين، الذين اعتقد انهم قد شجعوه على تقديم مبادرة السلام، لينكصوا عائدين القهقرى تحت ضغط «اللوبي اليهودي» في الداخل. وقد فهمت مشاعره على حقيقتها. ذلك انه كان يقوم بمجازفة حقيقية عندما حاول دفع مبادرته الى الامام، وأحسست انه يستحق قدراً اكبر من الدعم. ولهذا عزمت على ان أفعل ما بوسعي للمساعدة. وعندما أخبرني الملك بأن اثنين من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، مستعدان لنبذ العنف علانية، والقبول بقرار مجلس الامن الدولي 242، قلت له انهما اذا كانا سيفعلان ذلك. فليس لدي مانع من استقبالهما في لندن. وقد أعلنت عن ذلك في مؤتمر صحافي.

كان ذلك سيكون اول اجتماع بين رئيس وزراء بريطاني وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. وفي وقت لاحق حاولت، لدى وصولهما، التحقق مما اذا كانا مازالا مستعدين للالتزام بهذه الشروط. فتبين لي ان احدهما كان سيفعل، واما الآخر فقد أحجم عن ذلك خوفاً على حياته. وهكذا! لم أتمكن من لقائهما. وانا سعيدة لان الملك حسين أيدني في قراري هذا. ومن الواضح ان هذه التجربة برهنت. ولا أدري ان كان ذلك امراً ضرورياً، كم هو خطر الخوض في تلك المياه.

وقبل مغادرتي الاردن، ذهبت لزيارة مخيم للاجئين الفلسطينيين. وكان دنيس يقول لي ان هذه المخيمات كانت تمزق قلبه دائماً. ولم تكن هذه المرة استثنائية. لقد كان المخيم نظيفاً

وحسن التنظيم والترتيب.. ولكن ليس فيه من فسحة للأمل. اذ تديره منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لديها مصلحة في جعل تلك المخيمات أرضا خصبة لاستنفار الانصار في كفاحها الثوري.

واما الفلسطينيون الأوفر موهبة والاكثر تعليما فانهم لا يبقون هناك لوقت طويل، مفضلين الانضمام الى الشتات الفلسطيني في جميع انحاء العالم العربي. وقد تحدثت الى امرأة كهلة نصف مبصرة، كانت مضطجعة في ظل شجرة خارج الكوخ الذي تقطنه مع أسرتها، وقيل لي انها بلغت حوالي المائة سنة من العمر. ولكن كان لديها شيء واحد يملأ رأسها وتحدثت عنه: استعادة حقوق الفلسطينيين.

إسرائيل

سبق ان زرت أسرائيل عدة مرات في الماضي. قبل ان اصبح رئيسة للحكومة. وفي كل مرة كنت أذهب الى ما تدعوه الديانات الكبرى والعالمية، بـ «الاراضي المقدسة»، كنت أخرج بانطباع لا ينسى. ان زائر القدس لا بد ان يدرك لماذا ترجل الجنرال اللنبي عندما اخذ المدينة من الاتراك. ليدخلها مشيا على الاقدام، وكتعبير منه عن الاحترام.

وأنا أشعر تجاه الشعب اليهودي بقدر عظيم من الاحترام، وينطبق ذلك على الذين في داخل اسرائيل وخارجها. وقد كان لدي دائما يهود من العاملين معي.. بل اعضاء في الحكومة ايضا.

والواقع انني لم أكن أريد سوى حكومة من الاذكياء والنشطاء. وهذا ما حدث فعلا. وقد كانت دائرتي الانتخابية القديمة في «فينشلي» تقطنها جالية يهودية كبيرة العدد. وخلال السنوات الثلاث والثلاثين التي مثلتها لم يحدث ان قصد يهودي فقير ويائس احدى عياداتها. إذ كانت الطائفة نفسها تعني بهم دائما.

ان ما يشار اليه عادة بـ «القيم اليهودية - المسيحية» أعتقد بأنه صحيح. بل ان فلسفتي السياسية كلها تعتمد على هذه القيم.

الا انني كنت حذرة دائما ازاء خطر الوقوع في فخ المقارنة، بطريقة ما، بين العقيدتين اليهودية والمسيحية.

فأنا لا أعتقد، باعتباري مسيحية، ان العهد القديم، الذي يمثل تاريخ الشريعة، يمكن فهمه

دون العهد الجديد، الذي يمثل تاريخ الرحمة. ولكنني كثيراً ما تمنيت على القادة المسيحيين ان يتعلموا من ايمانويل جاكوبوفيتس، حاخام بريطانيا الأعظم.

بل كثيراً ما تمنيت على المسيحيين أنفسهم ان ينظروا عن كثب الى تأكيد اليهود أهمية الاعتماد على النفس وقبول المسؤولية الشخصية. وفوق هذا كله، فان بناء اسرائيل السياسي والاقتصادي الذي انجز على الرغم من العوائق الكبرى والعداوات المريرة، هو في حد ذاته ملحمة بطولية من ملاحم عصرنا.

لقد جعلوا «الصحراء تزهر» فعلاً. وكم كنت اتمنى ان يكون للاصرار الاسرائيلي على مبدأ حقوق الانسان للمعارضين الروس، ما يماثله من تقدير مناسب لمحنة الفلسطينيين الذين لا أرض لهم ولا دولة.

عندما وصلت الى بلادهم في مايو 1986، كان الاسرائيليون يعلمون انهم يتعاملون مع طرف لا يحمل عداء كامنا لهم، ويفهم مشاعر القلق لديهم، ولكنه لن ينتهج نهجا صهيونيا بلا قيود. بل انني واثقة، فوق هذا وذاك، من الاحترام الذي يشعرون به نحوي، بسبب مواقفي المعادية للارهاب في الداخل والخارج معا. (وقبل اسابيع فقط كنت احد القلائل الذين ايدوا الغارة الامريكية على ليبيا).

كان الاسرائيليون يدركون كذلك الموقف المتشدد الذي كنا نتخذه من السوريين بسبب المحاولة التي قام بها نزار هنداوي (الذي كانت تربطه علاقات بالسفارة السورية والحكومة) لوضع قنبلة في طائرة تابعة لشركة «العال» في مطار هيثرو. وهكذا يمكن القول انه اذا كان ثمة من هو مؤهل للتحدث معهم بصراحة دون خشية من ان يساء فهمه، فانا المؤهلة لذلك.

لقد كنت تواقة للاجتماع بشمعون بيريز مرة اخرى. فانا اعرف انه مخلص وذكي وعقلاني، اذ التقيت به مرارا. ومن المؤسف انه اضطر بعد فترة قصيرة، وبسبب الترتيبات التي توصل اليها مع تكتل الليكود في الائتلاف الوطني الحكومي، الى تسليم منصب رئاسة الحكومة الى اسحق شامير. وكنا نتساءل معا، في ضوء ما انصرم من التاريخ عن ردود افعال الناس عندما يرون العلمين البريطاني والاسرائيلي يرفرفان جنبا الى جنب. ولكن لم يكن ثمة من داع للقلق. فقد قوبلت لدى وصولي بجمع خرج للترحيب بي في تل ابيب، وتوجهت من هناك الى القدس حيث نزلت في فندق الملك داوود، الذي يحمل لي ولجميع البريطانيين الكثير من الصور والانطباعات.

(ملاحظة: في الثاني والعشرين من يوليو 1947، قتل 91 شخصا عندما نسف الفندق ارهابيون يهود يقودهم مناحيم بيجن).

وخارج الفندق كان هناك عدد كبير من الناس يهتفون مرحبين في الظلام وقد اصررت على الخروج من السيارة واللقاء بهم، الامر الذي اثار حنق رجال الامن. ولكن ذلك كان يستأهل المخاطرة.. فقد ابتهج الناس ايما ابتهاج.

وفي صباح اليوم التالي تناولت طعام الفطور مع تيدي كوليك محافظ القدس. وكنت اعرفه جيدا: فهو يجمع الى انسانيته المفرطة، طاقة كبرى على الادارة. بل لعله يمتلك خاصيتين اخريين متلازمتين وثمينتين هما الولاء لشعبه، والفهم والتعاطف تجاه مشاكل العرب.

وكان يوم الأحد الخامس والعشرين من مايو مليئا بالعروض الموحية عن تاريخ اسرائيل وشخصيتها. ومن الطبيعي ان أكون قد حضرت الاحتفال عند نصب يادفاشيم الخاص بالمذبحة ضد الشعب اليهودي (الهولوكوست)، وكما هو الأمر في مثل هذه المواقف، وجدتني اصاب بصدمة شديدة ازاء الدرك الذي يمكن ان ينحط اليه الجنس البشري.

وعندما قمت بزيارة المستر شامير، كان من المستحيل ان يتصور المرء كم هو مختلف عن شمعون بيريز. فهو رجل صلب ترك ماضيه على شخصيته آثارا وندوبا. هذا على الرغم من انه كان رجل مبادئ بلا جدال.

لم تكن بيننا مشاعر عداوة. ولكن لم يكن ثمة لقاء عقول ايضا. كان من الواضح انه ليس هناك من فرصة يتخلى فيها شامير نفسه عن «الارض مقابل السلام». كما ان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية كان مآلها الاستمرار.

لقد كنت مقتنعة بأن التحدي الحقيقي يكمن في تعزيزه قوة الفلسطينيين المعتدلين، ربما بالتعاون مع الاردن الذي سيتمكن عاجلاً أم آجلاً من ازاحة المتطرفين في منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن هذا لا يمكن ان يحدث اذا لم تشجع اسرائيل هذا التوجه. وقد جعلت الاوضاع البائسة التي كان على عرب الضفة الغربية وغزة ان يعيشوا في ظلها، الأمور تسير من سيئ الى أسوأ.

كذلك كنت ارى انه من الضروري اجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية. ولكن كان احد اشد المناهضين لأي تنازلات بهذا الخصوص، او في ما يتعلق بأي شيء آخر، هو المستر رابين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع آنذاك. والذي تناولت معه طعام الفطور في صباح يوم

الاثنين. فقد اخذ يقرأ عليّ أراءه لمدة اربعين دقيقة دون ان يتيح الفرصة لقضمة واحدة من قطعة الخبز المحمّص.

ولكن ذلك لم يكن ليثنيني عن عزمي. فأعدت تقديم اقتراحاتي حول الانتخابات المحلية في خطاب القيته امام مجموعة من اعضاء الكنيست، عصر ذلك اليوم، برئاسة ابا ايبان، ذلك السياسي الفصيح الجزيل الاحترام.

في وقت لاحق ذهبت الى مأدبة عشاء حضرها عدد من الفلسطينيين المعتدلين الذين احسن اختيارهم، اي من النوع الذي شعرت ان على الاسرائيليين ان يتعاملوا معه، وقد اندفع هؤلاء في الجأر بالشكوى من جراء الطريقة التي يعاملون بها في الضفة الغربية. وفي غزة على وجه الخصوص، حيث الاوضاع اشد سوءا، لأسباب بعضها يتعلق بتطبيق اجراءات امن مشددة، وبعضها الآخر يتعلق بالانحيازات المسبقة لصالح اصحاب العمل اليهود.

وعدت الفلسطينيين بعرض قضيتهم على المستر بيريز، وفعلت ذلك على نحو تفصيلي في اليوم التالي. الا انني اوضحت لهم أيضاً، ضرورة نبذ الارهاب والذين يمارسونه. وعلى الرغم من الرأي السائد بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، هي القادرة على تمثيل الفلسطينيين، فقد لاحظت ايضا، خلال محادثاتي مع مجموعات أخرى منهم، ان هذا لا يعني انهم متعلقون بالمنظمة الى حد كبير.

وخلال زيارتي أجريت مناقشات طويلة مع المستر بيريز الذي كان حريصاً على ابقاء مبادرة الملك حسين للسلام، التي بدأت تضعف، على قيد الحياة.. ليس حباً بها بقدر الحرص على عدم الاخلال باستقرار الاردن نفسه. الا ان كان واضحا بأن يشكك بجدوى الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر للسلام. وعلى الرغم من تفهمه للحاجة الى شيء من المساومة، لم استطع الخروج بأي قدر من التفاؤل الحقيقي. والحال ان خلافة المستر شامير الذي اصبح رئيسا للحكومة، لم تلبث ان قضت على آخر الشعاعات القليلة الباقية.

بصرف النظر عن القضايا الديلوماسية التي لا يمكن تعقبها ومتابعتها، فمما لا شك فيه هو حرارة الاستقبال التي قوبلت بها في اسرائيل، والتي استمرت وازدادت مع الزمن.

وفي الطريق الى المطار، خلال عودتي في يوم الثلاثاء، توقفت في «رامات غن» احدى ضواحي تل ابيب التي ترتبط بعلاقة توأمة مع فينشلي. (المنطقة التي تمثلها تاتشر - المترجم).

وقد توقعت ان التقي هناك بالمحافظ وببعض الاعيان والمعارف. ولكن بدلا من ذلك كان

هناك جمع في انتظاري يقدر بـ 25.000 شخص، اختلطت به على نحو اثار هلع رجال الأمن والموظفين الذين كانوا يرافقونني. بل لعل من الاصوب القول انني غرقت في مد بشري من الذين كانوا يهتفون لي، قبل ان اصل الى المنصة، حيث كان عليّ ان القي خطبة غير مكتوبة. وكان ذلك افضل بكثير.

وفي وقت لاحق، اصابت صواريخ «سكود» التي اطلقها العراق خلال حرب الخليج، «رامات غن» نفسها، فقام سكان فينشلي بجمع الاموال لاعادة بناء المنازل التي تهدمت.

وفكرت ان هذا هو المعنى الذي ينبغي ان تنطوي عليه عملية «التوأمة».

تصحيح صورة العالم ـ افريقيا ـ مشكلة جنوب افريقيا

لم يكن اتفاقي مع وجهة النظر السائدة لدى وزارة الخارجية حول افريقيا بأفضل حالا مما كان عليه الامر ازاء الشرق الاوسط، وبينما كانت اسرائيل تعتبر دولة منبوذة في الشرق الاوسط، ليس من الحكمة ان نقترب منها اقترابا شديدا، فان هذا الدور كان مسندا في القارة الافريقية الى جنوب افريقيا.

والافتراض الاساسي الذي كان يعتمد، وان لم يكن يصرح به، هو ان مصالح بريطانيا الوطنية تتطلب ان نكون مستعدين لمجاراة الآراء التي تحملها الدول الافريقية السوداء، ذات الطابع الراديكالي، والتي تشترك في عضوية الكومنولث. والحقيقة ان التحليل الذي يعتمد الاستبصار الواضح كان يومئ نحو اتجاه آخر بالمرة.

ومع الاعتراف بأن تغييرات جذرية يجب ادخالها على نظام الحكم في جنوب افريقيا، فان السؤال المطروح يتعلق بأفضل الطرق المناسبة لتحقيق ذلك. وقد بدا لي ان اسوأ ما نفعله هو الامعان في عزل جنوب افريقيا. بل ان هذا العزل قد تفاقم كثيرا، مؤديا الى نشوء عقلية حصار تفتقر الى المرونة، بين اوساط طائفة الافريكان الحاكمة. وكان من العبث الاعتقاد بأنهم سيكونون على استعداد للتخلي عن الحكم فجأة ودون ضمانات مقبولة. بل ان حدوث شيء من هذا القبيل كان أقرب الى التمني. بل كان من شأنه أن يؤدي الى نوع من الاضطراب والفوضى، السود من سكان جنوب افريقيا سيعانون بسببه اكثر من سواهم.

وفي الواقع كنت ادرك ايضا ان هؤلاء (أي السود) لم يكونوا يشكلون فئة واحدة متجانسة.

فالزولو، على سبيل المثال، شعب فخور وواع لذاته ويمتلك حساً متميزاً بهويته. ولذلك فأي اطار جديد لجنوب افريقيا ينبغي ان يأخذ الفروقات الموجودة بعين الاعتبار. وبسبب هذه التعقيدات على الأقل، لم أكن اعتقد بأن الاجانب هم الذين ينبغي ان يفرضوا حلاً معيناً. وما اردت تحقيقه هو التوصل الى الاصلاح خطوة بعد خطوة، بالمزيد من الديمقراطية، وحقوق الانسان المضمونة، والاقتصاد الحر والمزدهر والقادر على توليد الثروة لتحسين مستويات المعيشة لدى السود. وقد اردت ان ارى جنوب افريقيا وقد اعيدت صلة الوصل بينها وبين المجتمع الدولي. وعلى الرغم من صخب اليسار وغضبه، فانني لم اكن اشعر ان معنى ذلك يختلف عن المثل الاعلى الذي لا يخجل منه احد.

والحقيقة انه كان لبريطانيا مصالح تجارية مهمة في القارة الافريقية، متساوية في افريقيا السوداء وجنوب افريقيا، بقدر او بآخر. فجنوب افريقيا تمتلك مصادر طبيعية أكثر ثراء وتنوعاً من أي دولة افريقية. فهي المصدر الرئيسي للذهب والبلاتين، والماس، والكروم، والفاناديوم، والمنجنيز، ومواد جوهرية اخرى. واكثر من ذلك فقد كان المنافس الوحيد لجنوب افريقيا، بالنسبة لعدد من هذه الحالات، هو الاتحاد السوفياتي. واذا كان من المقبول اخلاقيا انتهاج سياسة تؤدي الى انهيار جنوب افريقيا، فان ذلك كان غير مقنع من الناحية الاستراتيجية.

لقد كانت جنوب افريقيا غنية ليس بسبب مواردها الطبيعية فقط وإنما لأن اقتصادها كان يدار، في معظمه، بطريقة المبادرة الفردية والاقتصاد الحر. وثمة دول افريقية أخرى، تمتلك موارد طبيعية كثيرة، ما زالت فقيرة لأن اقتصادياتها اشتراكية وتدار على نحو مركزي.

وهكذا فالسود في جنوب افريقيا، كانوا يتمتعون بمستوى أعلى من الدخول، ويتلقون تعليماً أفضل من أي مكان آخر في افريقيا. وهذا هو السبب الذي دعا جنوب افريقيا الى نصب حواجز أمنية لمنع الذين يرغبون في الهجرة إليها، خلافاً لـ« جدار برلين » الذي كان يمنع أولئك الذين أنعم عليهم بالنظام الاشتراكي، من الهروب. لقد أحجم الذين كانوا ينتقدون جنوب افريقيا عن ذكر هذه الحقائق غير المريحة. ولكن ملاحظتي لها لا تعني أنني لا أناهض سياسة التمييز العنصري. فلون جلد المرء يجب ألا يحدد حقوقه السياسية.

كان من المقرر ان يقوم ب. و. بوتا (رئيس جنوب افريقيا) بزيارة أوروبا، بمناسبة الذكرى الأربعين للانزال في منطقة النورماندي. وقد أرسلت إليه دعوة للقائي في مقر الحكومة بلندن. والواقع انه كان لديه برنامج كامل من الزيارات في أوروبا.. وهي زيارات أمكن تحقيقها بسبب

اتفاق توصل إليه في وقت سابق من العام مع المستر ماشيل رئيس موزمبيق ـ يومذاك ـ الأمر الذي بدا للعديد من الدول الأوروبية على انه يمثل تطوراً واعداً.

ومع ذلك أثارت دعوتي له جملة من الاتهامات التي كانت تعني انني «متساهلة» في ما يتعلق بـ«التمييز العنصري». وفي يوم الأربعاء 30 مايو زارني المطران تريفور هدلستون. المناضل المعروف ضد سياسة التمييز العنصري، في مقري بداوننج ستريت. ليشرح وجهة نظره حول ضرورة عدم لقائي بالمستر بوتا. وكانت الحجة التي تذرع بها هي الا اعطي رئيس جنوب افريقيا المصداقية كرجل سلام. وانه لا ينبغي السماح لجنوب افريقيا بالعودة الى المجتمع الدولي قبل ان تغير سياساتها الداخلية. ولكن بدا لي ان هذا المنطق ينطوي على مغالطة. فعزلة جنوب افريقيا هي التي تمثل عقبة في طريق الاصلاح. وقد كانت تايوان. الدولة الوحيدة التي زارها بوتا. خلال السنوات القليلة الماضية. وقبل قيامه بزيارته الأوروبية تلك.

ولعل الأمر الوحيد الذي يبدو ان المناهضين لسياسة التمييز العنصري قد أخفقوا في استيعابه. لأن العديدين منهم كانوا اشتراكيين. هو ان الرأسمالية نفسها ربما كانت القوة العظمى وراء الاصلاح والليبرالية السياسية في جنوب افريقيا. كما كان شأنها في الدول الشيوعية.

ان جنوب افريقيا عاجزة عن تحقيق قدراتها الاقتصادية الكامنة ما لم تجلب الأيدي العاملة السوداء الى داخل المدن وتقدم لها التدريب والمران. وقد استطاعت الرأسمالية في جنوب افريقيا خلق طبقة وسطى من السود لا بد ان تصر بدورها على حصتها في الحكم.

في يوم السبت. الثاني من يونيو. زارني المستر بوتا في مقر الحكومة. وأجريت محادثات خاصة معه استغرقت أربعين دقيقة. وذلك قبل ان ينضم إلينا كل من جيفري هاو ومالكولم ريفكيند وآخرين.

وقال لي الرئيس بوتا ان جنوب افريقيا لم تنل التنويه الذي تستحقه بعد التحسينات التي أدخلتها على أوضاع السود. وعلى الرغم من ان ذلك كان ينطوي على بعض الحقيقة. فإنني اضطررت أن أعرب له عن الاستياء الذي شعرنا به إزاء التهجير القسري للسود من مناطق كانت سكناها تقتصر على البيض فقط. كما انني أثرت قضية نيلسون مانديلا الذي كنا نسعى الى اطلاق سراحه باستمرار. وكان من رأيي انه لا يمكن التوصل الى حل طويل الأمد لمشكلة جنوب افريقيا. دون التعاون معه. ولكن المناقشة الرئيسية تركزت على ناميبيا. المستعمرة

الافريقية الجنوبية حيث أعادت جنوب افريقيا فرض الحكم المباشر عليها قبل سنة.

لقد كانت سياستنا هي تأييد استقلال ناميبيا. ولم نحرز هنا سوى تقدم ضئيل. إذ لم تكن جنوب افريقيا تعتزم السماح لناميبيا بأن تصبح مستقلة ما دامت القوات الكوبية متمركزة في أنجولا. إلا انه لم تكن هناك فرصة لانسحاب كوبي ما لم تنته الحرب الأهلية هناك.. وكان ذلك أملاً ميؤوساً منه آنذاك.

فالافريقيون الجنوبيون كانوا يرغبون في إقامة صلات أشد وثوقاً مع جيرانهم. ويأملون ان تفلح «جزرة» المساعدات الاقتصادية التي يقدمونها، في بناء علاقات أفضل. والحال ان ذلك كان يمثل أملا خادعاً، للأسباب التي عرضتها آنفاً. كما ان النظام الاجتماعي والسياسي هناك كان قد بدأ يعرقل النمو الاقتصادي نفسه.

لم أشعر بقدر كبير من الانسجام مع الرئيس بوتا الذي سبق ان التقيته في مناسبات سابقة. ولكن على المرء ان يكون منصفاً وان يعترف بأنه استمع لي بإصغاء واهتمام. وقد وجدت انني عندما أثرت بعض النقاط، كان مستعداً للنظر فيها شخصياً. بل انه عندما كان يعد باتخاذ اجراءات معينة، كان يفي بوعده. ومع ذلك فأهم نتيجة مهمة لهذا الاجتماع، هي انني أصبحت قادرة على ان أرسل إليه رسائل خاصة حول مسائل دقيقة، ربما كانت تشكل قناة الاتصال الايجابية الوحيدة التي كانت تربطه بالحكومات الاجنبية. وكما أخبرت أعضاء حكومتي في وقت لاحق، فإن من الصواب ان نعرض أمامه وجهات نظرنا قدر الامكان. فالحجج التي كانت تدعم فكرة الحوار مع الاتحاد السوفياتي تنطبق، بنفس القوة على الأقل، على الحاجة الى الحفاظ على صلات من هذا النوع مع جنوب افريقيا.

لقد كان عام 1985 عام الأزمة المتصاعدة في جنوب افريقيا. إذ شهدت اضطرابات واسعة، وأعلنت حالة طوارئ في العديد من أنحاء البلاد، ورفضت المصارف الأجنبية تجديد القروض لجنوب افريقيا، وجمدت الحكومة مبدأ تسديد قروضها الخارجية لفترة أربعة أشهر. وجرى تعيين صديقي القديم فريتز لوتفايلر، الرئيس السابق للبنك المركزي السويسري، وسيطاً بين البنك وحكومة جنوب افريقيا، فحافظت على صلاتي به لمعرفة ما كان يحدث.

واستمر الضغط الدولي على جنوب افريقيا تصاعداً. وتقدم الرئيس ريجان الذي كان مثلي، ضد العقوبات الاقتصادية، بجملة من العقوبات المحدودة بهدف التخفيف من الضغوط التي كان يمارسها الكونجرس. وقد كان من الواضح ان اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المنعقد في

ناسو، بجزر البهاما، في شهر أكتوبر، سيكون مليئاً بالمصاعب بالنسبة لي.

وهكذا أقمت في سبتمبر، حلقة بحث، في مقر الحكومة، هدفها إيضاح تفكيرنا حول التكتيكات التي ستتبع تجاه جنوب افريقيا. وبالاضافة لجيفري هاو، ومالكوم ريفكيند، وبول شانون، وإيان ستيوارت (من وزارة المالية) كان هناك عدد من رجال الأعمال والاكاديميين وواحد أو اثنان من أعضاء مجلس العموم المطلعين والمهتمين بالموضوع.

لم يكن أحدنا ليبدأ من النقطة التي بدأنا منها إذا كان لديه الخيار.

فمن جهة بدا أن عملية الاصلاح في جنوب افريقيا تعثرت.. فالاصلاحات الدستورية ثبت انها وصلت الى طريق مسدود لأنها لم تَطل حتى السود المعتدلين الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى.

ومن جهة أخرى كانت السوق الأوروبية المشتركة تتحرك نحو فرض العقوبات. وكنا قد وضعنا كوابح على الخطوات التي أقرتها دول السوق في مطلع الشهر، هذا على الرغم من انها بدت، لدى المعاينة عن كثب، مطابقة لممارساتنا الراهنة.

الفكرة التي أثيرت في الاجتماعات هي إرسال « لجنة اتصال » تضم شخصيات بارزة وتحاول تحريك المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا، وممثلين عن السكان السود.

وقبيل انعقاد مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث حاولت، قدر المستطاع، إيقاف ذلك الاندفاع المحموم نحو تطبيق العقوبات، فكتبت الى رؤساء دول الكومنولث، لأحثهم على ان نحاول بدلاً من ذلك: تفعيل المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا وممثلين عن السكان السود. ولكن كان من الواضح اننا سنشهد قدراً كبيراً من التظاهر باتخاذ المواقف من قبل أولئك الذين كانوا يعتزمون احتلال مراكز لهم على المسرح الدولي.

مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث في « ناسو »

في أول أمسيات المؤتمر، التقيت بريان مالروني (رئيس وزراء كندا ـ آنذاك) في ناسو، فحثني على أخذ زمام المبادرة باقتراح جملة من الخطوات التي تمثل الحد الأدنى من القاسم المشترك لاتفاق يعقد بين دول الكومنولث. وسيكون ذلك الاتفاق ملزماً لجميع الدول الموقعة، بحده الأدنى. ولكن الحكومات يمكنها ان تفعل أكثر مما هو ملزم لو شاءت ان تفعل ذلك.

فأجبته بأن الخبرة قد علمتني بألا أعرض أفكاراً البتة، في المراحل الأولى. وختمت كلامي قائلة: «لقد أخذت قراري النهائي، وأعني به النهائي، في قبول الموقف الأوروبي حول العقوبات. لا أرغب في ان أكون معزولة داخل الكومنولث.. ولكن إذا كان ذلك ضرورياً فليكن ما يكون». وقد انتهجت الخط نفسه في اجتماعات مشابهة عقدتها مع روبرت موجابي (رئيس زيمبابوي) وكينيث كاوندا (رئيس زامبيا يومذاك) وبوب هوك (رئيس وزراء استراليا - يومذاك).

افتتح بوب هوك النقاش في المؤتمر، حول جنوب إفريقيا، محاولا التوصل الى حل وسط. وتبعه كينيث كاوندا بدعوة عاطفية لاقرار العقوبات. وحاولت في ردي عليه، التوفيق بين وجهتي النظر المعروضتين. فبدأت بشرح الدلائل التي تدل على حدوث تغيير اجتماعي واقتصادي في جنوب افريقيا. وأشرت بحذر الى عدد من أبناء جنوب افريقيا السود الذين لديهم مؤهلات مهنية، ويمتلكون السيارات ويمارسون مشاريع وأعمالاً اقتصادية. وبالطبع فإن هناك طريقاً طويلاً لا بد من ان نقطعه. إلا اننا لا نواجه وضعاً سكونياً على أية حال.

كان للخطبة وقعها، كما لاحظت من ردود أفعال أولئك الذين تحلقوا حول المائدة. غير ان حذري الطبيعي جعلني أعد موقفاً يمكن ان اتكئ عليه. فبعد لقائي ببريان مالروني أعد مساعديَ لائحة بالخيارات المفتوحة أمام المزيد من الاجراءات التي سأعرضها في عطلة نهاية الأسبوع أمام رؤساء الحكومات في منتجعهم في ليفورد كي، حيث كنت أعلم حق العلم ان الأعمال الحقيقية ستنجز هناك.

ليفورد كي منطقة جميلة ذات ملابسات تاريخية لافتة للنظر. وقد أفردت بيوت خاصة فيها، لاعضاء الوفود، وكان النادي الذي يتوسطها هو مركز المؤتمر. وبلفتة حلوة، رأى رئيس وزراء جزر البهاما ان يعطيني والوفد المرافق، البيت الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية «بولاريس» بين هارولد ماكميلان وجون كنيدي في عام 1962.

وفي ليفورد كي تشكلت لجنة من رؤساء الحكومات لوضع البيان المشترك، وتمكنت صباح يوم السبت من إعداد مسودة بيان حول جنوب افريقيا. وفي الوقت نفسه كنت منهمكة بأداء أعمال أخرى. وفي الساعة الثانية زارني بريان مالروني وراجيف غاندي في مقر إقامتي لعرض ما أنجز من المسودة. ولسوء الحظ لم أتمكن من اعطائهما علامات عالية، وأمضيت الشطر الأعظم من ساعتين كاملتين وأنا أشرح لهما لماذا لا استطيع قبول مقترحاتهما. وقد اقترحت بدوري ان

يتضمن النص دعوة صريحة لإنهاء أعمال العنف في جنوب افريقيا، وذلك كشرط ضروري لاجراء حوار لاحق. إلا انهما رفضا الاقتراح واعتبرا انه يتسم بطبيعة خلافية، أي قابل للجدل.

وبعد العشاء دعيت للانضمام الى مجموعة أوسع من المشاركين، ومورست عليَّ ضغوط كبرى لكي أوافق على الخط الذي اراداه. وهاجمني بوب هوك بعنف، فأجبته بصرامة.

وفي جو كان يسوء باستمرار، استمرت المناقشة لفترة ثلاث ساعات. ولحسن الحظ انني لم أكن من النوع الذي يهزم في حرب استنزاف.

وخلال الليل أعد الخبراء نصاً بديلاً لتقديمه في الجلسة المكتملة النصاب والتي كانت ستبدأ في العاشرة والنصف من اليوم التالي. وقبل ذلك توسّل إليَّ سوني رامفال، الأمين العام للكومنولث، الذي كان متجهم الوجه، ان أقبل بحل وسط وان أبدي شيئاً من حسن النية. وعندما بدأ الاجتماع بدا من الواضح ان حسن النية كان غائباً. ولم يعرض النص الذي تقدمت به بريطانيا على بساط البحث. وبدلاً من ذلك سمعت محاضرات عن أخلاقي السياسية، وعن تفضيلي لأعمال البريطانيين على أرواح السود، وعن عدم اهتمامي بحقوق الانسان. وازدادت اتهاماتهم، الواحد بعد الآخر حدة، وتحولت الى هجوم شخصي الى حد انني لم أعد قادرة على الاحتمال أكثر من ذلك.

وسرعان ما وجدتني أكشف لمنتقديَّ الأفارقة بعض الحقائق التي تخصهم والتي أثارت قلقهم بوضوح. فلاحظت انهم منهمكون بالاتجار مع جنوب افريقيا في الوقت الذي يهاجمونني لأنني أرفض تطبيق المقاطعة. وتساءلت متى يعتزمون إبداء قدر مماثل من الحرص على الانتهاكات في الاتحاد السوفياتي الذي لم تكن تربطهم به العلاقات التجارية فحسب، وإنما العلاقات السياسية أيضا.

وتساءلت كذلك عن الوقت الذي سأسمع منهم هجوماً على الارهاب... ثم ذكرتهم بسجلهم الأقل إثارة للاعجاب في ما يتعلق بحقوق الانسان.

وعندما اتهمني ممثل أوغندا بتهمة التمييز العنصري، استدرت لأذكره بالآسيويين الذين طردتهم أوغندا على أسس عنصرية، وجاء العديدون منهم ليستقروا في دائرتي الانتخابية في شمال لندن، واثبتوا أنهم مواطنون مثاليون، ونجحوا نجاحاً كبيراً.

ولم يتبن أحد موقفي.. هذا على الرغم من ان المستر جايوارديته، رئيس سري لانكا أثار شيئاً من الغضب عندما قال انه يعتزم لإنهاء العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا لأن ذلك قد

يؤدي الى طرد مزارعي الشاي في سري لانكا من أعمالهم. كما أخبرني رؤساء حكومات بعض الدول الصغيرة، على انفراد، أنهم يوافقونني على رأيي.

وخلال فترة الغداء، اتخذت قرارا تكتيكيا حول أي الخيارات المعروضة سأذعن له. وفي الساعة الثالثة والنصف انضممت للجنة المكلفة بصياغة البيان المشترك، في المكتبة.

وما أن دخلتُ الغرفة حتى أخذ الجميع يحدقون بي. انه لأمر مثير كيف يمكن لغريزة القطيع لدى السياسيين ان تغير مجموعة من الناس الذين يتسمون بالظرف والتهذيب، وحتى بالسحر، الى عصابة من المتسلطين. فلم أكن قد عوملت بهذه الطريقة من قبل. ولهذا صممت على المواجهة، فقلت انني لم يسبق أن وجهت اليّ الاهانات على هذا النحو، كما فعل أولئك الذين في القاعة.. وان تلك طريقة غير مقبولة البتة في إدارة العمل الدولي. وسرعان ما بدأت همهمات الاستغراب والاعتذار تتصاعد. فأخذ واحدهم بعد الآخر يحتج قائلاً بأن الأمر ليس شخصياً. وأجبت بأن من الواضح انه شخصي، وانني لم أقبل بذلك. فهدأ الجو على الفور، وسئلت عما يمكن أن أقبل به، فقلت ان ما يلي يمثل النقطة الأبعد التي يمكن ان أذهب إليها؛ إذا لم تقبل مقترحاتي فسأنسحب، وستصدر المملكة المتحدة بيانها الخاص.

تجمع الذين قاموا بصياغة البيان ثم انتهوا من عملهم بعد عشر دقائق. وفجأة أصبحت « امرأة دولة » « StatesWoman » لأنني قبلت بـ« حل وسط ».

تمت الموافقة على نص معين وعقدت جلسة بكامل نصاب الأعضاء، في تلك الأمسية، دون إدخال أي تعديل. على الرغم من انني شعرت بأذى واندهاش حقيقيين، بسبب السلوك الذي شهدته بنفسي، فلم أكن مستاءة إزاء النتيجة، بل أحسست بسرور مبعثه على وجه الخصوص ان رؤساء حكومات الكومنولث وافقوا على فكرة كان العديد منا يلهون بها، وهي إرسال مجموعة من « الشخصيات » الى جنوب افريقيا لتقدم تقريراً عن الوضع الى مؤتمر ينعقد لاحقاً.

وكان من فوائد هذه الفكرة، اعطاؤنا الوقت للضغط على الافريقيين الجنوبيين من أجل إجراء المزيد من الاصلاحات، وخوض المعركة الدبلوماسية، وحاولت ان أقنع السير جيفري هاو بأن يكون أحد هؤلاء الشخصيات، إلا انه تردد في القبول، ربما لأنه قدر ان حظها من النجاح ضئيل، وقد أثبتت الأيام انه كان على صواب. ولعلني كنت أقل لباقة مما ينبغي. إذ عندما احتج بأنه كان وزيراً للخارجية وانه لا يستطيع القيام بالعملين معاً، أجبت بقولي انني قادرة على أن أمارس عمله خلال فترة غيابه. وباعتبار انني كنت أمسك شخصياً بزمام موقفنا من جنوب

افريقيا وأتخذ القرارات الرئيسية مباشرة من 10 داوننج ستريت، فقد كان ذلك غير مقبول بالنسبة له.

ولعل من المزايا الناتجة عن اختيار أعضاء لجنة الشخصيات البارزة، ان افريقياً بارزاً من السود، هو الجنرال النيجيري أوباسانجو، كلف برئاسة اللجنة، وكان سيرى بنفسه وعن كثب واقع الحياة في جنوب افريقيا، إلا ان هذه المزية لم تلبث ان أبطلت مفعولها المشاكل التي أثارها مالكولم فرايزر الذي ظل حاقداً بسبب الهزيمة التي ألحقها به بوب هوك، وكان تواقاً لأن يصبح شخصية عالمية وبالتالي ان يكون هو نفسه ممثل لجنة الشخصيات البارزة أو « لجنة الكبار » في جنوب افريقيا.

وفي المؤتمر الصحافي الذي أعقب القمة، استعرضتُ بدقة، التنازلات التي قدمتها بشأن العقوبات، وقلت انها « صغيرة »، الأمر الذي أغضب اليسار وآثار وزارة الخارجية دون ريب. ولكنني لم أكن أؤمن بجدوى العقوبات. ولم أكن مستعدة لتبريرها. وقد تمكنت من مغادرة ناسو دون ان يطرأ أي تغيير على نهجي السياسي. ولكن علاقاتي بزعماء الكومنولث تصدّعت.. ولم أكن المسؤولة الوحيدة عن ذلك.

كما ان ثمة آلاف الأفارقة السود الذين سيحتفظون بأعمالهم بسبب المعركة التي خضتها.

مزيد من المناقشات حول العقوبات في السوق المشتركة والكومنولث

ليست لدي أوهام بأنني تمكنت أن أفعل في ناسو أكثر من استبعاد الضغوط المطالبة بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا، في الوقت الراهن. وكان علينا ان ننتظر زيارة « لجنة الكبار » الى جنوب افريقيا لنرى نتائج عملها. والواقع ان هذه النتائج أسفرت عن كارثة كاملة. وسواء لأنها تسعى الى اجهاض المبادرة، أو لأسباب أخرى لا تتصل بذلك، فقد شنت القوات المسلحة لجنوب افريقيا غارات على قواعد حزب المؤتمر الوطني الافريقي في بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي، الأمر الذي دفع « لجنة الكبار » الى قطع زيارتها.

هذا التطور جعلني مكبلة اليدين في اجتماع المجلس الأوروبي الذي انعقد في لاهاي في شهر يوليو 1986. ولأن تصرفات المجموعة الأوروبية، خلافاً لمعظم أعضاء الكومنولث، يمكن ان يكون لها أثرها الحقيقي والفعال على اقتصاد جنوب افريقيا، فقد كان اجتماعها ينطوي، بالنسبة

لمسألة العقوبات على الأقل، على أهمية تماثل أهمية قمة الكومنولث. وكان الهولنديون الذين تحدّر منهم الافريكان البيض يعانون من عقدة ذنب ملتوية في ما يتعلق بجنوب افريقيا، الأمر الذي جعل رئاستهم للاجتماع الأوروبي غير مناسبة.

ولكن المستشار كول الذي كان، حتى هذه المرحلة على الأقل، ضد فرض العقوبات أيضاً، قام بإدارة النقاش. وأيدته في رأيه، وتبعني رئيس وزراء البرتغال. وفي النهاية اتفقنا على ان نبحث في وقت لاحق من العام، مسألة منع استثمارات جديدة في جنوب افريقيا، وكذلك فرض العقوبات على استيراد الفحم والحديد والفولاذ من هناك، وفي الوقت نفسه تم الاتفاق على ان يقوم جيفري هاو، بصفته « شخصية بارزة » واحدة، وفي ضوء حقيقة كون بريطانيا على وشك ان تتسلم رئاسة المجموعة الأوروبية، بزيارة جنوب افريقيا والضغط على حكومتها من أجل تطبيق اصلاحات والافراج عن نيلسون مانديلا.

وقد كان جيفري هاو متردداً كل التردد في الذهاب. ولا بد من القول ان تردده كان مبرراً، وذلك لأنه أهين من قبل الرئيس كاوندا وتجاهله الرئيس بوتا.

وعلمت في وقت لاحق انه كان يعتقد بأنني حاولت توريطه في مهمة مستحيلة، وكان شديد الغضب إزاء ذلك. ويمكنني القول بأنني لم أكن اعتزم القيام بأي شيء من هذا القبيل. فأنا أكنّ قدراً كبيراً من الاحترام لمواهب جيفري في مجال الدبلوماسية الهادئة. ولو أن أحداً كان سينجح في المهمة الآنفة الذكر، فإنه هو الذي كان قادراً على انجازها.

وبعد عودة جيفري بوقت قصير، كان عليّ أن أواجه مؤتمر الكومنولث الخاص حول جنوب افريقيا، والذي سبق ان وافقنا على انعقاده في ليفورد كي لمراجعة ما حدث من تطور في المسألة. وقد كان قد تقرر ان يجتمع في لندن سبعة رؤساء حكومات أعضاء في الكومنولث، في شهر أغسطس. وأسوأ ما في الأمر انه بسبب عناد الرئيس ب. و. بوتا لم يكن لدينا مادة كافية نعرضها حول ما حدث من تطورات منذ قمة رؤساء حكومات الكومنولث.

لقد حدثت اصلاحات ذات شأن وتم رفع جزء من حالة الطوارئ في شهر مارس. ولكن حالة طوارئ على مستوى البلاد كلها كانت قد فرضت في يونيو. كما أن السيد مانديلا ظل سجيناً، وبقي قرار منع المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الأخرى الشبيهة ساري المفعول. ومع كارثة لجنة الشخصيات الكبيرة، لم تعد هناك فرصة لاجراء حوار سياسي سلمي بين حكومة جنوب افريقيا وممثلين عن السكان السود.

وكان الكونجرس الامريكي يمارس ضغوطاً متنامية من أجل فرض عقوبات أشد. وفي وقت لاحق من العام استطاع ان يفرض تغييراً في سياسة الادارة الامريكية عندما تجاوز «فيتو» الرئيس ريجان على تقديم عقوبات جديدة. وقد أصبح واضحاً ان عليَّ ابتكار مجموعة اجراءات متواضعة.. هذا على الرغم من انه كان من المشكوك فيه ان تفلح هذه في عرقلة التوجه نحو العقوبات الاقتصادية. وعلى أية حال، كان لدي قائمة قصيرة. وبغرض الاستعمال كسلاح دبلوماسي من نوع آخر كان لدي قائمة صغيرة أخرى من دول الكومنولث التي تطبق إجراءات الاعتقال دون محاكمة، وكذلك اجراءات أخرى غير ليبرالية.

وسائل الاعلام والمعارضة كانت قد أصبحت مُستغرقة كلياً بموضوع جنوب افريقيا، وثمة كلام عن احتمال انفراط عقد الكومنولث في حال عدم تغيير بريطانيا لموقفها من العقوبات... على الرغم من ان اياً من الاحتمالين كان بعيداً.

لكنني كنت مقتنعة باستمرار، كما تشهد على ذلك حقيبة بريدي، بأن وجهات نظر هؤلاء المعلقين والأولويات لديهم، لم تكن تمثل الرأي العام. ولكن هذا لم يجعل الأمر مريحاً. ففي عشية المؤتمر قمت ودنيس بزيارة أدنبره، حيث كانت دورة ألعاب الكومنولث تعقد. وذهبنا لرؤية المتسابقين الذين لم تقاطع دولهم المناسبة، في «قرية» الألعاب، حيث استقبلنا بشيء من صيحات الاستنكار والتنديد. ولم اختلف مع دنيس عندما لاحظ ان زيارتنا كانت واحدة من أكثر الزيارات التي قمنا بها «سمّا». كان من الممتع ان نتناول طعام العشاء في تلك الأمسية مع صديقي لورنس فان در بوست (الكاتب والرحالة البريطاني) الذي يتحدث بعقلانية عن جنوب افريقيا، والذي كان مصدر عون شديد لنا عندما كنا نناقش موضوع استقلال زيمبابوي.

وسرعان ما عدنا القهقرى الى المزيد من اللاعقلانية عندما افتتح المؤتمر الخاص في لندن. وقد ملأتني الاجتماعات التي عقدتها مع رؤساء الحكومات قبيل الافتتاح، بالغم والوجوم. وحثني بريان ملروني على ان تأخذ بريطانيا مقعد القيادة، فأدركت انه يريد أن أكشف له عن موقفي التفاوضي مقدماً. إلا ان ذلك كان ما لم أعتزم القيام به بعدما رأيت في مناسبات عديدة ان «التنازلات» كانت توضع في الجيب ثم يكون مصيرها النسيان.

وعندما ذهبت لزيارة كينيث كاوندا في الفندق، كان يشعر بأنه على حق بالنسبة لكل شيء، وبالتالي فقد كان في مزاج عقلي يرفض التعاون. وتنبأ بأنه في حال عدم فرض العقوبات فإن جنوب افريقيا ستشتعل، فأنهيت الاجتماع بطريقة لبقة وقلت له انه سيكون من الأفضل لو

أننا أجلّنا النقاش. وفي وقت لاحق أخبرت راجيف غاندي بأنني مستعدة للتحرك قليلاً في المؤتمر. وبدا انه أكثر مرونة مما كان عليه في ناسو.. تماماً كما يكون في جلساته الخاصة عادة.

الا ان المناقشات الرسمية كانت مقيتة بتفاصيلها، كما كان شأنها في ليفورد كي.. هذا على الرغم من انها كانت أقصر على الأقل.

وقد هوجمت من قبل كاوندا، وموجابي وملروني وهوك، بسبب رفضي لمجاراتهم في فرض العقوبات التي أرادوها. ولم يكن هناك من يؤيدني في وجهة نظري.

وكانت مقترحاتهم تتجاوز كثيراً من حيث مداها ما كان قد اقترح في العالم السابق. إذ طالبوا في ناسو بقطع الاتصالات الجوية مع جنوب افريقيا، وبمنع الاستثمارات فيها، ووقف استيراد المنتجات الزراعية منها، وعدم تشجيع السياحة.. واجراءات أخرى.

أما الآن فهم لا يطالبون فقط بالمضي في تطبيق هذه العقوبات وإنما بمجموعة كاملة من الاجراءات الاضافية: منع تقديم قروض مصرفية جديدة، ومنع استيراد اليورانيوم والفحم والحديد والفولاذ، وسحب التسهيلات القنصلية. وكان مثل هذا التصرف سيضحي بالمستوى المعيشي لسكان جنوب افريقيا السود، على مذبح المواقف المفتعلة التي يتخذها نقاد جنوب افريقيا تأميناً منهم لمصالح صناعاتهم الداخلية.

ولم أكن مستعدة، بكل بساطة، للموافقة عليها. وبدلاً من ذلك كانت لدي فقرة منفصلة ومدرجة في البيان المشترك، تُفصِّل موقفنا وتشير الى استعدادنا لفرض المنع على استيراد الفحم والحديد والفولاذ من جنوب افريقيا، إذا ما قررت المجموعة الأوروبية ذلك، وكذلك تأييد فكرة الامتناع بشكل طوعي، عن وضع استثمارات جديدة في جنوب افريقيا وتشجيع السياحة هناك.

وقد حدث في المجموعة الأوروبية ان قررنا عدم مقاطعة استيراد الفحم، وهي فكرة كان يعارضها الألمان بشدة.. هذا على الرغم من ان اجراءات المقاطعة الأخرى التي كانت قد اقترحت في لاهاي أدرجت في سبتمبر 1986.

ولعل من أغرب ملامح تلك المناقشات هو انها جرت دون أن تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في جنوب افريقيا نفسها. كما ان حكومة بوتا كانت تفتقر الى الخيال الخصب والمرونة. إذ فرضت حالة الاحكام العرفية في جميع انحاء البلاد.

ولكن ثمة تغييرات جوهرية كانت تحدث هناك، كما أخبرني سفيرنا الجديد روبن رينويك

وآخرون تعاملوا مع جنوب افريقيا الحقيقية وليس الزائفة.

فقد منحت نقابات العمال السود تراخيص بالعمل، ورفع قانون الزواج المختلط، وسمح بحرية التنقل، وتوقف الابعاد القسري للسود (إلا في حالات استثنائية). وكذلك الأمر بالنسبة لاحتكار البيض فرص العمل، والقوانين غير الشعبية والخاصة بالتنقل بإذن خاص. وأهم من ذلك هناك الانهيار العملي لسياسة التمييز العنصري في أماكن العمل والفنادق والمكاتب ومراكز المدينة. كما ان إلغاء قانون «الشؤون البلدية الخاص» قد اقترح وشارف تطبيقه. وبالنسبة لهذه النقاط كلها، أصبحت سياسة التمييز العنصري كما استمر اليسار في وصفها، في حكم المحتضرة أو التي تحتضر باضطراد.

ومع ذلك فإن جنوب افريقيا لم تعامل وكأنها قد أحدثت أي تغيير.. بل استمر العداء تجاهها دون تفكير.

كنت أقل استعداداً من أي وقت مضى، للقبول بالاجراءات التي ستؤدي الى اضعاف اقتصاد جنوب افريقيا، وبالتالي عرقلة عجلة الاصلاح.

ولهذا فمع اقتراب موعد مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث في «فانكوفر» عام 1987 لم أكن في مزاج يقبل بالمساومة. وكان هذا الموقف، من بعض النواحي، أسهل بالنسبة لي مما كان عليه الأمر في ناسو ولندن. فالأحداث التي وقعت في فيجي وسري لانكا كانت ستستحوذ على قدر كبير من الانتباه في المؤتمر. وكان الخط الذي انتهجه إزاء مسألة العقوبات معروفاً. كما ان الضغط الداخلي عليّ تناقص عما كان عليه من قبل. إذ أحرزت نجاحات في مجال كسب الحجج ضد العقوبات، خلال مؤتمر لندن.

ولكن الأمر لم يكن كله مجرد ابحار سهل.

لقد بدا لي ان الكنديين، مستضيفينا، أرادوا ان يكونوا «أفارقة أكثر من الافارقة»، وبخاصة منذ تبين ان دولاً كزيمبابوي كانت تعلم بأنها عاجزة عن تطبيق العقوبات الكاملة بنفسها، وكانت تأمل بأن نطبق العقوبات بدلاً منها. بل إن بريان ملروني كان تواقاً الى الحصول على موافقة لتشكيل لجنة من وزراء دول الكومنولث لمراقبة الأحداث في جنوب افريقيا، الأمر الذي جعلني أعتقد ان الخطوة ليست مضيعة للوقت فقط وإنما سيئة أيضاً. كما أخبرت المستر ملروني في لقاء مشترك عشية المؤتمر. وقلت كذلك ان الهدف الوحيد منها لن يتعدى إرضاء غرور رؤساء حكومات دول الكومنولث، وانني سأنتقدها علانية وبشدة.

كما أجريت محادثات مع الرئيس كاوندا (رئيس زامبيا) الذي كان يتعرض للضغوط من أجل تنظيم شؤون بلاده الاقتصادية وللوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي. ولم تكن أفكارنا حول جنوب افريقيا متعارضة بقدر أكبر مما كانت عليه في الماضي. وقد أعربت له عن أسفي لعدم تمكني من زيارة افريقيا، باستثناء حضوري مؤتمر رؤساء دول حكومات الكومنولث الذي انعقد في لوساكا (عاصمة زامبيا) عام 1979.

فأجاب كاوندا بقوله ان افريقيا ليست المجال المناسب لي، الأمر الذي أثار غيظي. فذكرته بأنه هو الذي، كلفني بنفسه، في مؤتمر لوساكا، بمهمة تحقيق استقلال « روديسيا » الكامل وتحولها الى « زيمبابوي » . وبأنني انجزت المهمة. غير ان ملاحظته العشوائية عززت رأيي بضرورة القيام بزيارة دول افريقيا السوداء، في أسرع وقت ممكن.

في الخطبة التي ألقيتها في المؤتمر، أوضحت مدى الضرر الذي يمكن ان تلحقه العقوبات وفقدان الاستثمارات، بأولئك الذين يفترض اننا نحاول مساعدتهم. وضربت مثالاً على ذلك بالشركة الاسترالية التي اضطرت لاغلاق مصنع لتعليب السمك في مدينة كيب تاون ففقد 120 عاملاً غير أبيض أعمالهم نتيجة لذلك. كما لاحظت بأن فرض منع شامل على تصدير الفواكه والخضار سيؤدي الى تدمير أعمال بين 100.000 و 200.000 عامل من غير البيض، وانه ليس ثمة من فوائد ضمان اجتماعي يمكنهم الاعتماد عليها. وقلت انني أدرك جيداً لماذا لم تفرض الدول المجاورة لجنوب افريقيا جميع اجراءات المقاطعة. فنسبة ثمانين بالمائة من تجارة زيمبابوي الخارجية تمر عبر جنوب افريقيا. كما ان مليون عامل مهاجر يكسبون رزقهم هناك. بل ان أكثر من نصف الناتج القومي العام في ليسوتو مصدره تحويلات العمال المهاجرين. ولهذا فأنا أشد اقتناعاً من أي وقت مضى بأن المقاطعة ليست هي الحل. ولكن هذه الحجج لا يمكن ان تقنع، بطبيعة الحال، أولئك الذين يفضلون المظهر على الجوهر.

وكما هو الأمر عادة، فالقرارات الرئيسية أجل البت بها الى تلك «الخلوة» - التي كانت قصيرة في هذه المرة لحسن الحظ - في منتجع بحيرة أوكاناجان بين الجبال.

وقد أجريت المناقشات وقدمت وجبات الطعام، في فندق مركزي مزود بشاليهات خاصة متناثرة من حوله. كان الطقس شديد البرودة عند بحيرة أوكاناجان. ولكن الأفارقة أحسوا به أكثر مني بطبيعة الحال. فقد جاؤوا الى الفندق المركزي وهم يحملون الأغطية على اكتافهم. ويبدو ان راجيف غاندي اعتبر ان ذلك التصرف هو أفضل طريقة للتدفئة. فقد كان يظهر دائماً

بملابس رياضية بعدما يمارس الجري بين الاجتماعات.

لم يكن الجو خلال اجتماعاتنا أكثر دفئاً بكثير، إذ لم أكن على استعداد للموافقة على مسودة البيان المشترك الذي أراده. وخلال دعوة عشاء أقامها راجيف غاندي في فانكوفر اضطررت للانتظار بمفردي 45 دقيقة، قبل ان يصل رؤساء الحكومات. لقد كانوا منهمكين في حضور مؤتمر صحافي حول جنوب افريقيا، لم أدع إليه، ولم أعلم به أصلاً.

غير اننا أعطينا بقدر ما تلقينا.

فجواباً على النقد الذي وجهه مستضيفونا الكنديون، قدّمت أرقاماً تكشف ان نسبة واردات كندا من جنوب افريقيا ارتفعت. وكان ذلك بمثابة تعليق مفيد على الأمانة التي يتمتع بها رؤساء حكومات الكومنولث. ولم يكن السيد مالروني وحده، بل شاركه في ذلك الجميع على ما يبدو. إذ أصيبوا بالغضب لأن الحقائق اقتحمت سياق الخطب الرنانة. وأظهر ان القادة السياسيين، كانوا في ذلك متخلفين عن الناس. وقد تعزز هذا المظهر لديّ عندما استقبلت استقبالا حافلا من قبل جموع حاشدة من الناس في فانكوفر.

وقد ظل رجل من الحاضرين يردد بلا انقطاع: «استمري يا فتاة!.. استمري!» وهذا ما فعلته.

زيارات إلى افريقيا السوداء

بصرف النظر عن رأي كينيث كاوندا صممت الآن على القيام بزيارة الى افريقيا السوداء.

وبدا من غير المنطقي السماح للمناقشات العامة حول جنوب افريقيا بأن تعرقل هذا المشروع.

كنت أعلم حق العلم، من المناقشات الخاصة التي أجريتها مع الزعماء الأفارقة بأن العديدين منهم كانوا يريدون اقامة علاقات وثيقة ببريطانيا. كما انهم كانوا ـ بشكل عام ـ يحترمون القوة في القائد. إذ لم يكن أحدهم يستطيع ان يمضي في السياسة الافريقية بعيداً دون ان يكون صلباً.

وقد قررت أيضاً استخدام زياراتي لتحقيق هدف لم يلبث ان أصبح أكثر أهمية خلال الفترة الباقية من شغلي لمنصب رئاسة الحكومة: لقد أردت ان أعمم رسالة مفادها ان مزيجاً من

الحكومة المحدودة، والسيطرة على الانفاق، والمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص، هو الذيَ يؤدي الى تحقيق الرفاه في الدول الناسية كما حدث في الغرب الغني. واخترت كينيا ونيجيريا في أول رحلة «سفاري» سياسية أقوم بها في افريقيا. وفي الحالتين كانت هناك أسباب وجيهة لهذا الاختيار.

ان كينيا هي البلد الأكثر انحيازاً للغرب، والأشد انتهاجاً لمنهج الاقتصاد الحر. من بين مجموعة الدول الافريقية السوداء، والمهمة.

وأما نيجيريا فهي من أكثر الدول الافريقية ازدحاماً بالسكان. فهناك نيجيري من أصل أربعة أفارقة. بل ان الدولة نفسها ذات امكانية هائلة.. ولا ينقصها سوى ضبط الشؤون المالية العامة والادارة. كما ان الرئيس الكيني اراب موي، والجنرال النيجيري بابانجيدا. هما أصدقاء لبريطانيا.. هذا على الرغم من ان الشعور النيجيري تجاهنا كان أكثر اشتعالاً... وأشد عداء في ما يتعلق بجنوب افريقيا. يضاف الى ذلك ان لدى بريطانيا في كل من البلدين، أعلى نسبة استثمارات وبالنسبة لكينيا فإنها تتلقى أيضاً، القدرة الأكبر من المساعدات والهبات.

وصلت الى نيروبي في مساء يوم الاثنين الرابع من يناير 1988، حيث كان الرئيس اراب موي الذي كان وقوراً يتسم ببعض سمات الزعيم القبلي في استقبالي.. وكنا نصل الى التفاهم والاتفاق باستمرار، إلا ان سجله في مجال حقوق الانسان لم يكن أفضل من سجل العديد من رؤساء حكومات الكومنولث. وعلى الرغم من اننا اختلفنا في ما يتعلق بجنوب افريقيا فقد كان زعيماً معتدلاً ويمثل العقلانية في الكومنولث.

نزلنا أنا ودنيس، في دار الضيافة التابعة للحكومة. وعندما حاول دنيس ان يفتح صنبور الحمام اكتشف انعدام الماء.

وقد جيء بالماء من القبو في علب قمامة، حيث قمنا بتسخينه في المطبخ. ولكن ما أن أصبح لدينا ماء ساخن حتى انقطع التيار الكهربائي. مع هذا ورغم الصعوبات في المرافق كان الترحيب حاراً. فقد رافقني الرئيس اراب موي الذي لا يحب شيئاً قدر الخروج الى الريف، خارج نيروبي، في جولة ساحرة.

وخلافاً لبعض الدول الافريقية الأخرى. فإن كينيا لم تقلل البتة من شأن الزراعة. ومن الواضح ان جهوداً هائلة قد كُرِّسَت من أجل تحسينها. وفعلاً زرت مركزاً ريفياً للتدريب، تابعاً لقبائل «الماساي»، حيث تفقدت مواشيهم الكئيبة المنظر، ومزرعة للشاي، ومُزارعَ سُكَّرٍ متعدد

الزوجات لديه 23 طفلاً حسن الهندام، وأخيراً ما وصف بأنه «المشروع النسائي لتربية الدواجن»، وكانت مديرية التنمية البريطانية وراء البحار ODAهي التي اقترحت هذه الزيارة، لرؤية نموذج صغير لمشروع زراعي.

ولكن لسوء الحظ فإن الحكومة الكينية، إذ علمت بعزمي على الذهاب الى هناك، قامت بتوسيع اطار المشروع، فنقلت الدجاج الى أماكن تتوفر فيها شروط تدل على الرفاهية الشديدة. وهكذا زال، الى حد كبير، معنى الزيارة أصلاً. وحيثما ذهبت كنت أدهش للاستقبال الباسم الذي يكون في انتظاري. ويبدو ان مرارة الخمسينات (حرب الماوماو - المترجم) قد نسيت. لقد كانت بداية مشجعة.

وانتقلت بعد ذلك للقيام بزيارة خاطفة الى نيجيريا. فوصلت الى لاجوس صباح يوم الخميس، السابع من يناير، حيث أجريت محادثات مع الجنرال بابانجيدا. وهو رجل قوي وذكي يحاول ان يصحح أوضاع الاقتصاد النيجيري. وكنت آمل بأن تُخلق الظروف المناسبة لاستعادة الديمقراطية.

سبق لنا ان ساعدنا نيجيريا في التعامل مع صندوق النقد الدولي، وقدّرت لنا تلك المساعدة. وبدا لي ان الجنرال بابانجيدا كان مقتنعاً باقتراحاتي المتعلقة بضرورة كبح جماح العجز في الميزانية، والتخلص من التضخم، وتقديم التطمينات اللازمة للمستثمرين. كما اننا اتفقنا أيضاً في ما يتعلق بخطر تورّط السوفيات والكوبيين في افريقيا.

في اليوم التالي اتجهت بالطائرة الى أقصى الشمال، لحضور حفل اقامه أمير كانو. كان هبوط الطائرة صعباً بسبب غمامة من رمال الصحارى كانت تحلق معلقة في الهواء. وقد كان دنيس يجلس في مقصورة القيادة. وأخبرني في ما بعد بأنه لم تكن هناك سوى فترة قصيرة نسبياً اتضحت فيها الرؤية قبل الهبوط، إلا ان القصة المتعلقة بهذا الخطر الحقيقي، رويت في الصحافة البريطانية، على نحو مختلف.

في طريقنا الى سرادق الأمير الذي كنا سنشهد منه الجياد والجمال بينما هي تُستعرض تحت أنظارنا، فقدت الاتصال مع بقية حاشيتي من الموظفين الذين أخذت الجموع المتحمسة تدفعهم، وعاملهم رجال الأمن المتحفزون بخشونة، عندما لم يتعرفوا الى هوياتهم. وقد تلقى برنارد إنجهام (الناطق الصحافي) ضربة شديدة بعقب البندقية، أصابت معدته.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، اتصل نايجل ويكس، سكرتيري الرئيسي الخاص من مكتبي

في 10 داوننج ستريت، للتأكد مما إذا كنا على ما يرام. والحقيقة انني - دون ان أكون على علم بما حدث من ارتباك - كنت أشعر بقدر كبير من المتعة وأنا أتشبث بقبعة كبيرة وجميلة، عليها ألوان العلم الوطني النيجيري. وكان الفرسان يندفعون مثيرين غمامة من الغبار حتى يصلوا الى حيث جلس الأمير ودنيس وأنا. وبعد انتهاء الاحتفال قدم إليّ جواداً على سبيل الهدية. غير انني عندما أكدت بأنه سيكون أكثر سعادة مع أقرانه، من أسطبل بريطاني، أقنعت مستضيفي بأن يحتفظ لي به.

لقد أقنعني النجاح الذي كُللتْ به هذه الرحلة بأن عليّ ان أقوم بجولات أكثر طموحاً في افريقيا. وفي العام المقبل، وقد أعددت العدة لزيارتي الأولى الى المغرب، الذي هو جزء من العالم العربي، ثم الى زيمبابوي ومالاوي وربما ناميبيا ونيجيريا مرة أخرى.

كنت دائماً أشعر بالاحترام الشديد تجاه الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، الذي كان لا يعطى حقه دائماً كلاعب من لاعبي السياسة الشرق أوسطية. وقد سبق ان التقيته في لندن قبل عامين، عندما كان في زيارة رسمية. وفي تلك المناسبة تركزت مباحثاتنا على النزاع العربي - الاسرائيلي والتعاون العسكري بين بريطانيا والمغرب، وبالاضافة الى كونه يتمتع بثقافة رفيعة (إذ يتحدث بعدد من اللغات التي يحسنها والتي يستطيع ان يلقي خطاباً بكل منها دون تحضير)، فإن الملك يمتلك أعصاباً فولاذية.

وعندما سمعت منه عن الاجراءات التي اتخذها لحماية نفسه من محاولات أخرى للاغتيال، أدركت انه، كما هو الأمر بالنسبة لي شخصياً، كان يدرك بدوره معنى ان يعيش المرء كهدف من أهداف الارهابيين.

كانت الرحلة التالية الى لاجوس، حيث توقفت لزيارة الجنرال بابانجيدا الذي جاء الى المطار لتناول طعام الغداء معي. وكنت سعيدة إذ علمت بأنه لم يكن يكتفي بدفع مشروع إصلاح الاقتصاد النيجيري الى أمام، وانما كان يتشدد في تطبيقه أيضاً.

وبدعم منا، كانت نيجيريا قد حصلت الآن على موافقة صندوق النقد الدولي ودائنيها الغربيين، على إعادة جدولة ديونها، والحال ان حكم نيجيريا لم يكن بالمهمة السهلة في يوم من الأيام - فهي، بمعنى من المعاني، كيان مصطنع، ينقسم الى شمال إسلامي وجنوب مسيحي ووثني - ودعك عن حكمها في ظروف التقشف الاقتصادي.

وصلت الى هراري عاصمة زيمبابوي في الساعة العاشرة ليلاً، واستقبلني روبرت موجابي،

وكذلك تهليلة قبلية صاخبة سلطت عليها الأضواء. لقد مضت عشر سنوات تقريباً منذ أن عقد «مؤتمر لانكاستر هاوس» الذي أسفر عن تسلم موجابي السلطة في زيمبابوي بشكل سلمي. وبلغت المعونات التي قدمتها بريطانيا منذ ذلك التاريخ 200 مليون جنيه استرليني، بالاضافة الى التدريب العسكري.

كما ان بريطانيا هي المستثمر الأكبر هناك. وما تزال زيمبابوي قادرة على ان تتبجح بأن لديها واحداً من أقوى الاقتصادات الافريقية خارج جنوب افريقيا. إلا ان اشتراكية المستر موجابي ذات الطابع التسلطي، وشكه بالاستثمارات الاجنبية، وتردده في قبول اقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كل ذلك بدأ يخلف آثاره بشكل واضح.

ولم يكن لدي سبب يكفي لأن أتوقع بأنني قادرة على اقناعه بوجهة نظري في مسألة العقوبات ضد جنوب افريقيا. إلا انني كنت آمل بأن أنجح في جعله يقبل بضرورة التغيير في سياسته الاقتصادية. وخلال حديثي معه في اليوم التالي، حاولت أن أفعل ذلك عن طريق تقديم وصف لسياساتي الاقتصادية في بريطانيا، حيث كنا نخفّف من دور الدولة في الاقتصاد، ونشجع المشاريع الفردية. وقلت له ان هذا هو السبب في ان اقتصادنا ينمو ويسمح لنا بتقديم المعونة لزيمبابوي. كما لفت انتباهه أيضاً الى دراسة جديدة أصدرها البنك الدولي، تؤكد ان البلدان الافريقية التي تتبع البرامج التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، حصلت على نتائج أفضل من تلك التي لم تفعل ذلك. وقد أدرك المستر موجابي، على الأقل من حيث المبدأ، الحاجة الى ابتكار نهج للاستثمار يعطي التطمينات للمستثمرين الاجانب.

غير انني لم أكن مقتنعة بأن بقية رسالتي استوعبت حقاً. ومع ذلك كان معظم نقاشنا منصباً على الوضع في الدول الافريقية المجاورة، وبخاصة موزامبيق. وسرعان ما علمت المزيد عنها بعد وقت قصير.

في وقت لاحق من ذلك الصباح ذهبت مع الرئيس موجابي الى معسكر للتدريب في نيانجا على الحدود مع موزامبيق، حيث التقيت بالرئيس الموزامبيقي تشيسانو، وتناولنا نحن الثلاثة طعام الغداء في خيمة منصوبة على جرف عالٍ يطل على وادٍ عميق. وهناك راقبت القوات البريطانية التي كانت تدرّب الجنود على مقاتلة قوات متمردي رينامو «RENAMO» (حركة يمينية دعمتها حكومة جنوب افريقيا ضد حكومة موزامبيق - المترجم). ولم أستطع ان أمنع نفسي من التفكير في استحالة حدوث ذلك في عام 1979 عندما كنت أحاول استعادة

السلام والعدالة الى روديسيا . بل لعل الأمر كان سيكون أقل احتمالاً بالنسبة لأولئك النقاد اليساريين الذين اعتبروا موقفي ضد العقوبات نوعاً من العنصرية .

ومن هراري الى بلانتاير في مالاوي . غادرت في مساء اليوم التالي (الخميس 30 مارس) . كانت الرحلة قصيرة . ولهذا فقد طارت طائرتي من طراز « دي . سي - 10 » على ارتفاع أكثر انخفاضاً من المعتاد ، وبشكل مقلق للراحة ، وذلك منذ أن أطلق متمردو « رينامو » الصواريخ عليها . ولحسن الحظ فقد أخطأوا الهدف .

وفي المطار استقبلني الرئيس (هيستنجز كاموزو) باندا مع تهليلة قبلية أطلقتها مجموعة سلطت عليها الأضواء . كانت تلك المناسبة لا تنسى .

فالرجل خارق للعادة ، على الرغم من انه ربما كان في التسعينات من العمر . وقد وجدته خلال المباحثات ذكياً ومتيقظاً ويتمتع بحس الدعابة . واستطاع وحده تقريباً ان يبني ملاوي ، البلد الفقير ، فيحول اقتصادها الى اقتصاد زراعي متطور على نحو عاقل . وقد مكثنا في قصره الرسمي ، « سانجيكا بالاس » ، حيث كنت أمر به وهو يرتدي ملابس رسمية داكنة وقبعة سوداء كان ينزعها عندما ألتقي به في الممر .

ولكن كان ثمة جانب آخر غير مشرف لنظام حكمه . فقد كان معارضوه يُزج بهم في السجن بسرعة . وأما التجار الذين كانوا ، مثلهم في ذلك مثل الآسيويين في منطقتي الانتخابية ، يحاولون إخراج أموالهم من البلاد ، فكانت أملاكهم تتعرض للمصادرة .

في صباح اليوم التالي انتقلت بطائرة هليكوبتر الى معسكر منكهوكوي للاجئين على الحدود مع موزامبيق . وكان معظم الطيران فوق جبال يحاذيها سهل انتشر عليه معسكر للاجئين يقطنه 600.000 شخص . لقد هرب هؤلاء اللاجئون من الحرب الأهلية في موزامبيق ، وكانت القصص التي رووها عن الفظائع التي ارتكبت وعن نظام الارهاب الذي فرضه مقاتلو « رينامو » على قراهم ، مرعبة حقاً . وأتيح لي ان ألتقي ببعض أولئك الذين فروا حديثاً والذين لم يتناولوا الطعام منذ عدة أيام ، وكانوا يتنقلون ليلاً . كانت عيونهم كابية لا بريق فيها ، نتيجة للارهاق الشديد . بعد ذلك كله لا يمكن البتة ان يغريني أحد باعتبار متمردي « رينامو » مقاتلي الحرية المعادين للشيوعية ، على طريقة بعض الامريكيين اليمينيين الذين يصرون على انهم كذلك .

لقد كانوا ارهابيين فعلاً .

تلك الليلة أقام الرئيس باندا حفلاً رسمياً على شرفي . وكان الحفل مناسبة لا تنسى ،

استمرت خمس ساعات. وكلما جيء بطبق جديد، كان يقدم للرئيس قبل ان يقدم الى المدعوين. وقد وقعت عيناي على ديك عظيم الحجم، من الشوكولاتة. ولم استطع مقاومة الشوكولاتة.

غنى «الزولو» ورقصوا خلال الحفل كله. وعند ذلك نهض الرئيس باندا ليتكلم. وبعد مضي ساعة كاملة كان سرده لقصة حياته وتجاربه قد وصل الى عام 1945 فقط. وكان بعض مدعويه قد استغرقوا في النوم. وعندئذ لكزته السيدة التي كانت تلعب دور المضيفة لكزة عنيفة ذكرته بالوقت. فاختصر السنوات الثلاث والأربعين التي أعقبت في خمس دقائق. ومراعاة مني للحاضرين اختزلت خطبتي أيضاً.

لم يكن أحد يعلم انني كنت اعتزم الطيران من بلانتاير الى ويندهوك في ناميبيا. ولم نخبر الصحافيين المرافقين بذلك إلا بعد اقلاعنا. والواقع ان خطة الأمم المتحدة القاضية بمنح ناميبيا (جنوب غرب افريقيا سابقاً) الاستقلال وفق أسس ديمقراطية، تعود الى أواخر السبعينات. ولكن الآن فقط. ونتيجة لجهود الولايات المتحدة الرامية الى التوصل الى تسوية للحرب الأهلية في أنجولا. وهي الجهود التي قدمنا لها دعماً كبيراً، أمكن وضع الخطة موضع التنفيذ.

لقد كان قرار مجلس الأمن رقم 632 الصادر في 16 فبراير 1989 سيطبق في يوم السبت 1 ابريل. اليوم الذي وصلت فيه الى ويندهوك. على ان تجرى الانتخابات في وقت لاحق من العام.

وعند وصولي استقبلني ثلاثة مسؤولين بارزين: ممثل الأمم المتحدة الخاص (المستر احتصاري) وقائد قوات الأمم المتحدة (الجنرال برم تشاند) والحاكم العام الافريقي الجنوبي (المستر بيينار).

زرنا، أنا ودنيس، وحدة الاشارة البريطانية في معسكرها، حيث تناولنا طعام الغداء، وكذلك منجم روسينج لليورانيوم الذي أعجبت بمبانيه وبالخدمات التي يقدمها للعاملين، ثم عدنا الى ويندهوك. وهكذا أصبح واضحاً ان حل الأمم المتحدة للمشكلة الناميبية معرض للخطر. فخلافاً للتعهدات التي قطعتها على نفسها منظمة «سوابو» (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا) (SWAPO) بعدم السماح للمسلحين بأن يعبروا جنوب خط العرض 16 الواقع داخل انجولا، كان مئات المسلحين المنتمين إليها يعبرون الحدود الى ناميبيا ومعهم معدات عسكرية. ولم أقتنع إطلاقاً برد فعل سام نوجوما، زعيم سوابو، الذي أدعى بأن منظمته كانت تلتزم بوقف اطلاق النار، وان الغزاة لا بد ان يكونوا قوات متنكرة من حيث جنوب افريقيا.

كما انني لم اقتنع البتة بأنه في حال قيام جنوب افريقيا بتحريك قواتها من جانب واحد،

خارج معسكراتها، لطرد قوات «سوابو». فإن ذلك سيتسبب في نتائج لا تعود بالأذى على جنوب افريقيا نفسها على الأقل.

والتقيت بيك بوتا، وزير خارجية جنوب افريقيا في مطار ويندهوك، وقلت له ان قوات «سوابو» أخطأت، ولذلك فإن على جنوب افريقيا ان تتصرف على نحو صائب، وأضفت: «لا تضعوا أنفسكم في موضع المخطئ إطلاقاً.. وبخاصة عندما يكون خصومكم قد فعلوا ذلك بالضبط». وطلبت إليه ان يتصل بممثل الأمم المتحدة، وبالجنرال برم، وان يقدم أدلته إليهما وان يطلب السماح له باخراج قواته وطائرات الهليكوبتر التابعة له من معسكراتها. واتصلت بالمستر احتصاري بنفسي، لأخطره بما كان يحدث.

وبالفعل سمحت الأمم المتحدة لجنوب افريقيا باستخدام قواتها. إلا ان ذلك كان استخداماً قانونياً مشروعاً. وعلى الرغم من حدوث خسائر فإن مواجهة كاملة أمكن تجنبها، وحددت نقاط تجمع لوحدات «سوابو»، لكي تقوم قوات الأمم المتحدة باعادتها عبر الحدود. وقد تم الاتفاق على وقف اطلاق جديد للنار، استمر مفعوله.

وفي ذلك الخريف فازت «سوابو» بالانتخابات في مجلس لممثلي ناميبيا، وأصبح المستر نوجوما رئيساً، ووجه إليَّ الشكر عندما ذهبت الى الأمم المتحدة في سبتمبر 1990، على التدخل الذي قمت به.

والواقع انني لم أكن أدافع عن «سوابو». إلا انني كنت أرى انه ما لم تحل مشكلة ناميبيا فإنه لا يمكن التوصل الى تحول سلمي في جنوب افريقيا. لقد صادف انني كنت الشخص المناسب في المكان المناسب والزمن المناسب أيضاً.

ولكن نشاطاتي في افريقيا السوداء كان لها أثر بسيط على «رأي الكومنولث». كما انها، على ما يبدو، لم تحدث تغييرات في جنوب افريقيا نفسها.

الخطابية والواقعية في جنوب افريقيا 1989-1990

كنت أشعر باستمرار ان الاصلاح الجذري لا يمكن أن يتحقق ما دام ب. و. بوتا رئيساً للجمهورية. ولكن في يناير 1989 أصيب بوتا بنوبة قلبية واستبدل ف.و. دي كليرك كزعيم للحزب الوطني، ثم أصبح رئيساً في اغسطس. لقد كان أمراً صائباً ان يعطى زعيم جنوب

افريقيا الجديد الفرصة للتغيير دون تدخل خارجي.

كانت قمة رؤساء دول الكومنولث على وشك الانعقاد في كوالا لمبور، عام 1989، وبرعاية الدكتور مهاتير. وشاركت في القمة مع جون ميجر الذي أصبح وزير الخارجية الجديد، وكنت أشد عزماً على ألا أمضي على طريق فرض العقوبات مجدداً. كما حاولت لفت أنظار الحاضرين الى التغييرات الكبرى التي كانت تحدث في العالم من حولهم. وعندما قدمت الجلسة الخاصة بـ«المشهد السياسي العالمي» تطرقت الى موضوع التحولات المشهودة التي كانت تحدث في الاتحاد السوفياتي، وملابساتها بالنسبة لنا جميعاً. وقلت انه يوجد الآن احتمال لتسوية النزاعات الاقليمية، ومن بينها النزاعات الافريقية التي زادها حدة التخريب الشيوعي على النطاق العالمي. ولذلك فإن علينا الآن ان ندعو لاحلال الديمقراطية في العالم كله، وكذلك تطبيق نظام اقتصادي أكثر حرية.

كنت امل في سري، بأن هذه الدعوة ستدرك مغزاها الدول العديدة التي تنتمي الى «الكومنولث» والتي لا تؤمن بالليبرالية، وتدعو الى النظم الشمولية التي كان ممثلوها بين ظهرانينا.

غير ان النقاش حول جنوب افريقيا لم يلبث ان أخرج كل السموم دفعة واحدة. فقد حاجج كل من بوب هوك وكينيث كاوندا بشأن ضرورة فرض العقوبات. فتدخلت لأقرأ على المشاركين في القمة رسالة وصلتني حديثاً من شركة بريطانية كانت قد استثمرت أموالاً في تعليب الأناناس في جنوب افريقيا. لكنها وجدت ان أسواق التصدير المتاحة لها في الولايات المتحدة وكندا مغلقة بسبب قرارات المقاطعة، فأرغمت على الاغلاق. وبذلك فقد 1100 عامل من السود و40 عاملاً من البيض أعمالهم هناك. وهذا هو المعنى الوحيد لعبارة «نجاح المقاطعة». كما أشرت أيضاً الى أرقام محددة، لأوضح كيف ان نصيب بريطانيا من الصادرات الى جنوب افريقيا، والواردات منها، انخفض خلال السنوات الثماني الماضية، بمعدلات تفوق ما فعلته دول الكومنولث كلها، وان هذا النصيب استولت عليه الآن كل من اليابان وألمانيا.

بل بينت ان بريطانيا تقدم معونات كبيرة للسود في جنوب افريقيا، في مجال التعليم والاسكان والمشاريع الريفية، ومساعدة اللاجئين من موزامبيق، وتقديم الدعم لدول «الخط الامامي»، والاسهام في برنامج «عملية الجوع» الذي يؤمن وجبات غذائية لملايين الفقراء في جنوب افريقيا. وبالمقابل - أوضحت - ان هدف العديد من رؤساء دول الكومنولث، على ما

يبدو ، هو زيادة عدد أولئك الجائعين.

لقد أصبحت الآن معتادة على تلقي الهجمات الشديدة والضارية والشخصية الطابع ، والتي كان زملائي في الكومنولث يجدون في شنها مصدراً للمتعة. أما جون ميجر فلم يكن معتاداً على ذلك. وقد أصابه سلوكهم بصدمة شديدة.

تركت جون ميجر في كوالا لمبور مع وزراء الخارجية الآخرين، ليضع مسودة البيان الختامي، بينما توجهت مع رؤساء الحكومات الآخرين الى منتجعنا في لانجكاوي. وهناك أرسل المسؤولون بالفاكس، نص البيان الذي كان وزراء الخارجية يعتقدون ان بامكاننا الاتفاق عليه. ولم يكن بوسعي القبول بالنص إلا إذا أضيفت اليه فقرة منفصلة تتضمن وجهات نظرنا بوضوح.

وقد كتبت الفقرة وأرسلتها الى جون ميجر في كوالا لمبور. وخلافاً لما جاء في الصحف المتشوقة الى حدوث انشقاقات، والإطناب في وصف « عزلة » بريطانيا، حبذ جون فكرة إصدار وثيقة بريطانية منفصلة وأدخل عليها بعض التعديلات التي وافقت عليها. وشعوري انه نال اقصى ما يمكنه احتماله من دبلوماسية الكومنولث في ذلك اليوم.

ومع ذلك فإن إصدار وثيقتنا المنفصلة أثار صرخات الغضب والاستياء من رؤساء الحكومات الآخرين. وخلال جلسة القمة التي قدم فيها الدكتور مهاتير تقريراً عما جرى في منتجع لانجكاوي، تدخل بوب هوك محتجاً على ما فعلته بريطانيا. وتبعه في الاحتجاج بريان ملروني. وكان واضحاً ان الأمر كان مرتباً مسبقاً. فقد وصلا الى الاجتماع معاً، وأرسل كل منهما إشارة الى الآخر قبل ان يتحدث بوب هوك. وكان جوابي هو انني لست مدينة لأحد بتفسير موقفي. كما انني كنت مشدوهة لأن أحداً يمكن ان يعترض على تقديم دولة لوجهة النظر التي تعتنقها. لقد قدما وجهتي نظرهما في خطابات ومؤتمرات صحافية. ولدى بريطانيا كذلك، الحق في حرية الكلام. وهكذا انتهى النقاش.

في جنوب افريقيا، بدأ في عام 1990 التحرك الذي تقت إليه وعملت من أجله. وكانت ثمة مؤشرات تدل على ان نيلسون مانديلا، يمكن ان يفرج عنه من السجن، وذلك بعد سنوات من ممارسة الضغط على الحكومة. وقد أخبرت سفيرنا، روبن رينويك، انني أرحب بفرصة استقبال الرئيس دي كليرك في مقر الحكومة في لندن إذا ما قام بزيارة أوروبا في الربيع. وأخبرت وزارة الخارجية - التي لم تكن تحبذ الفكرة - بأنه ما أن يفرج عن نيلسون مانديلا حتى يتعين علينا ان

نستجيب لتلك الخطوة بالتحقيق من الاجراءات التي اتخذناها ضد جنوب افريقيا، بدءاً من تلك الخطوات الثانوية التي استفردنا بها ولم يكن ثمة حاجة لمناقشتها مع دول المجموعة الأوروبية.

وفي الثاني من فبراير 1990 ألقى الرئيس دي كليرك خطاباً أعلن فيه ان المستر مانديلا وزعماء سوداً آخرين، سيطلق سراحهم. كما أعلن رفع الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الافريقي ومنظمات سياسية سوداء أخرى. ووعد بوضع حد لحالة الطوارئ بأسرع وقت ممكن.

وسرعان ما اتصلت بوزارة الخارجية وقلت انه ما ان تتحقق تلك الوعود حتى يتعين علينا انهاء المنع «الطوعي» على الاستثمار، وتشجيع دول المجموعة الأوروبية على ان تنحو المنحى نفسه. وقد طلبت من دوجلاس هيرد الذي أصبح وزيراً للخارجية، أن يقترح على وزراء المجموعة الأوروبية الآخرين في اجتماعه المقرر معهم، ان يضع حداً للقيود المفروضة على شراء الكروجرراند (عملة جنوب افريقيا ـ المترجم) والحديد والفولاذ. كما قررت ارسال رسائل الى رؤساء الحكومات الآخرين أحثهم على الاعتراف بشكل عملي، بما كان يحدث في جنوب افريقيا.

وقد استعرض الدكتور جيريت فيلجوين وزير جنوب افريقيا لشؤون التنمية الدستورية، في ابريل، أمامي واقع الاتصالات الجارية بين حكومته وحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي يقوده الآن المستر مانديلا. وقد خاب أملي لأن مانديلا كان يردد العبارات الطقوسية نفسها والتي تصلح لحركة لم يُعترف بها، وليس لحركة تتوق الى ممارسة دور قيادي وربما مسيطر، في داخل الحكومة.

وكانت حكومة جنوب افريقيا تصوغ أفكارها عن الدستور وتحاول التحرك نحو الجمع بين مجلس تمثيلي أدنى يكون فيه لكل عضو صوته، ومجلس تمثيلي أعلى يكون فيه تمثيل خاص للأقلية.

وهذا يتيح الفرصة بدوره، للتوفيق بين الفئات العرقية الشديدة التنوع والتي تتألف منها جنوب افريقيا.. وان كان من المحتمل، على المدى البعيد، إقامة نوع من نظام «الكانتونات» الذي يتكفل بتطبيق ذلك بكفاءة.

وما أن قام الرئيس كليرك باجراء مباحثات مع الزعماء الأوروبيين في مايو، حتى بدأت مناقشاته مع المؤتمر الوطني الافريقي. وقد أسعدني ان حكومة جنوب افريقيا كانت تعامل الزعيم (منجوسوتو) بوتيليزي (الزعيم اليميني للزولو) بالاحترام اللازم، فقد كان خصماً عنيداً

للانتفاضة العنيفة في جنوب افريقيا، بينما كان المؤتمر الوطني الافريقي يرفع لواء الثورة الماركسية الذي ما زال بعض أعضائه متمسكاً بها.

مباحثات مع الرئيس دي كليرك والمستر مانديلا

في يوم السبت 19 مايو زارني في مقري في تشيكرز كل من الرئيس دي كليرك، وبيك بوتا، وزوجتيهما لاجراء محادثات وتناول طعام الغداء. وقد شعرت ان قامة دي كليرك قد ازدادت طولاً منذ لقائي الأخير به قبل عام.

وقد خيل لي ان ثمة شبهاً بينه وبين المستر جورباتشوف، هذا على الرغم من ان أياً منهما لن يرحب بهذه المقارنة. ففي كل من الحالتين نحن إزاء رجل واحد جاء الى الحكم من خلال نظام للقمع يفتقر الى العدالة، وجمع بعد النظر الى الحصافة والحكمة، لكي يغير النظام. وقد تركزت مباحثاتي مع المستر دي كليرك على خططه المتعلقة بالخطوات المقبلة الرامية الى اقناع المؤتمر الوطني الافريقي بقبول نظام سياسي واقتصادي يضمن مستقبل جنوب افريقيا كدولة ليبرالية تقوم على مبدأ الاقتصاد الحر. وكان العنف الناشب بين السود، والذي يتدهور باستمرار، يشكل أبرز عقبة على طريق إحراز تقدم. إلا انه كان متفائلاً في ما يتعلق باحتمالات التوصل الى اتفاقية مع (المؤتمر الوطني الافريقي) حول دستور جديد، ورأى ان الحزب يريد ذلك أيضاً.

وناقشنا ما يجب اتخاذه من اجراءات تتعلق بالعقوبات. فقال انه ليس مثل كلب يستجدي قطعة بسكويت، ويبحث عن جوائز محددة مقابل أعمال أنجزها، ان ما يريده هو أوسع اعتراف دولي ممكن بما يفعله، تأييد ذلك على نحو يؤدي الى مراجعة جذرية في المواقف تجاه جنوب افريقيا. وقد بدا لي ان هذا الطلب عقلاني وحصيف. ودعاني المستر دي كليرك لزيارة جنوب افريقيا فقلت له انني أتوق لتلبية الدعوة ولكنني لا أريد أن أجعل الأشياء أكثر صعوبة بالنسبة له، وذلك في هذه اللحظة بالذات. فأنا أعلم أنه لا شيء يمكن ان يسيء الى علاقاته بالحكومة الأخرى التي ثبت انها مخطئة بشأن جنوب افريقيا، من ان أذهب الى بلاده تعبيراً مني عن الشعور بأنني كنت على حق. (والواقع انه لأمر مخيب لآمالي انني لم أذهب الى جنوب افريقيا كرئيسة للحكومة وانني قبلت دعوته بعد ان غادرت المنصب).

وفي يوم الأربعاء ، الرابع من يوليو ، أجريت مباحثات مع اللاعب الرئيسي الآخر في السياسة في جنوب افريقيا ، نيلسون مانديلا ، وتناولنا طعام الغداء في مقري بداونج ستريت. وكنت قد التقيت به لفترة قصيرة في شهر الربيع، عندما كرمه الاعلام اليساري وحضر حفلاً أقيم على شرفه في ويمبلي. ولكن كانت هذه المرة الوحيدة التي عرفته فيها عن كثب. وقد شعر اليسار بالاستياء، لأنه كان مستعداً للاجتماع بي. وبدا انه، خلافاً لذلك اليسار، كانت لديه فكرة ذكية حول نوع الضغوط التي أدت الى الافراج عنه. وقد وجدت المستر مانديلا شديد اللطف، ويتمتع بنبل حقيقي. فبعد كل ما عاناه لم يكن يشعر بالمرارة. وقد انسجمت معه فعلا. غير انه من جهة أخرى، كان يؤمن بمواقف أكل الدهر عليها وشرب. وكان غارقا في نوع من الطمي الاشتراكي الذي لم يتغير فيه شيء، وخصوصا في ما يتعلق بالتفكير الاقتصادي، منذ الأربعينات، وربما كان ذلك لا يدعو للاستغراب في ضوء السنوات الطويلة التي قضاها في السجن. ولكن ذلك كان يشكل نقطة ضعف فيه، وخصوصا خلال الشهور القليلة التي أعقبت اطلاق سراحه. فقد كان يكرر تلك العبارات الجاهزة والمبتذلة والتي عفى عليها الزمن، الأمر الذي جعل اتباعه يمعنون في المبالغة بشأن توقعاتهم.

ثمة أربع نقاط أدليت بها خلال مناقشتنا. الأولى هي انني حثثته على التخلي عن «النضال المسلح». فبصرف النظر عن المسوّغ الذي كان يبرر تلك الفترة فإنه لم يعد قائماً الآن. والثانية هي انني أعربت عن تأييدي للحجج التي كانت حكومة جنوب افريقيا تسوقها ضد مجلس تشريعي منتخب يقوم بوضع الدستور. فقد بدا لي انه من أجل الحفاظ على ثقة السكان البيض واستتباب سلطة القانون والنظام يجب ان يترك للحكومة وللمؤتمر الوطني الافريقي و«اينكاثا» (تنظيم الزعيم بوتيليزي) والآخرين، أمر الموافقة على الدستور الان.

والثالثة هي انني أشرت الى الأذى الذي يلحقه كلامه عن التأميم، بالاستثمارات الاجنبية وبالاقتصاد عموما.

وأخيرا قلت ان من رأيي ان يجتمع بالزعيم بوتيليزي شخصيا.. الأمر الذي كان يرفضه، فذلك هو الأمل الوحيد بإنهاء العنف بين مؤيدي الطرفين.

لم تتأثر علاقاتنا من جراء صراحتي. فعلى الرغم من أفكاره الاشتراكية، فقد آمنت بأن جنوب افريقيا محظوظة بأن يكون لديها رجل بمكانة مانديلا في هذا الوقت بالذات. بل لقد تمنيت ان يؤكد سلطته أكثر، على حساب بعض رفاقه في المؤتمر الوطني الافريقي.

وقبل مغادرتي منصبي بفترة قصيرة جاء الرئيس دي كليرك لزيارتي في تشيكرز، في الرابع عشر من شهر أكتوبر. وقد حدث منذ لقائي بالمستر مانديلا في يونيو، بعض التقدم. إذ وافق المؤتمر الوطني الافريقي على نبذ فكرة «النضال المسلح». كما وافق الجانبان من حيث المبدأ، الافراج عن بقية السجناء السياسيين. وأما الملامح المتبقية من نظام التمييز العنصري فقد تم القضاء عليها.

فالقرارات المتعلقة بالأراضي كانت على وشك الالغاء، كما ان قانون تسجيل السكان - آخر الأعمدة المتبقية في نظام التمييز العنصري - سيلغى بمجرد الاتفاق على دستور جديد. وظل نظام التعليم التابع للدولة وحده يفصل بين الأجناس. كما ان التحرك على هذا المحور، والذي يشكل قضية حساسة بالنسبة للبيض، قد بدأ فعلا. ومع ذلك فإن العنف بين السود تفاقم. وأسهم ذلك بدوره في تسميم جو المفاوضات.

لقد كان الأفارقة الجنوبيون حذرين في ما يتعلق بممارسة الضغوط من أجل رفع الجزء الباقي من العقوبات. ولعل الاسهام الأكثر أهمية في هذا الاتجاه هو اسهام المؤتمر الوطني الافريقي. فقد رفض بضراوة الاعتراف بأن قضية العقوبات جرى تجاوزها. وفي داخل المجموعة الأوروبية، تحتل ألمانيا الموقع الرئيسي في ما يتصل باجراء تغيير رسمي في سياستها. ولكن لأسباب داخلية سياسية المستشار كول كان ما يزال غير عازم على التحرك. وأما الأمريكيون فقد احجموا عن التصرف لأسباب مشابهة. ومع ذلك فإن الرئيس دي كليرك قال لي انه من الناحية العلمية، يبدو ان معظم العقوبات الاقتصادية قد اهترأ على نحو مضطرد والمهم الآن بالنسبة لجنوب افريقيا، هو الحصول على القروض الاجنبية والاستثمارات.

(الواقع ان العقوبات كانت تتآكل تدريجياً خلال السنوات القليلة الماضية. بل ان المجموعة الدولية بدأت تعد العدة لتقديم مساعدات مالية لجنوب افريقيا بهدف ابطال الأثر السلبي الذي خلفته العقوبات).

من الواضح ان الرئيس دي كليرك كان مستاء لأن جولة أخرى من المباحثات غير الرسمية مع المؤتمر الوطني الافريقي، بخصوص الدستور، وهي المباحثات التي شدد عليها باستمرار، ما زالت لم تحدث حتى الآن، وبقدر ما يطول أمد العملية، تلوح الفرصة مناسبة للمتصلبين من الطرفين، لتخريب المفاوضات.

واما المبدأ الرئيسي الذي تمسك به دي كليرك فهو ضرورة المشاركة في السلطة التنفيذية،

ففي جنوب افريقيا جديدة ينبغي ألا يمتلك أحد قدراً من القوة التي يستحوذ عليها هو نفسه الآن . وهو يرى ان الحكومة الفيدرالية السويسرية ، على نحو ما ، تصلح دليل عمل لما يحتاج إليه ، وفي رأيي ان هذا التوجه صحيح .. ليس لأن الدساتير المختلطة أو الانظمة الفيدرالية تمتلك جاذبية كامنة فيها ، ولكن لأنه بالنسبة للحالات التي تكون فيها الولاءات هي التي تخضع الجماعات لسلطانها بقدر مؤسسات الدولة نفسها ، فإن هذه الحلول قد تمثل أقل الخيارات سوءاً ويبقى ان ننتظر لكي نرى ما إذا كانت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي مستعدة للاعتراف بذلك .

ومع جميع أخطار نشوب العنف ، وكذلك نقاط القصور لدى الاجنحة السياسية المختلفة ، تظل جنوب افريقيا الاقتصادية الأقوى في القارة ، ولديها السكان الأفضل تدريباً وتعليماً . وستكون مأساة لو انها أخفقت في استغلال هذه المزايا من أجل بناء ديمقراطية حقيقية تحترم حقوق الأقليات . وتقوم على أساس الاقتصاد الحر .

لعبات بلا حدود

الفصل الثامن عشر

العلاقات مع المجموعة الأوروبية 1984 - 1987

رؤيتان لأوروبا

عملية استخلاص العبر من الماضي، تلك التي تبدو مفيدة جداً للمؤرخين وكتّاب المذكرات، محرَمة على السياسيين الممارسين الى حد مثير للأسى. وعندما انظر الى الوراء أكتشف ان من الممكن الآن ان ارى الفترة الثانية التي شغلت خلالها منصب رئيسة الحكومة، باعتبارها تلك التي شهدت تغيير المجموعة الاوروبية اتجاهها على نحو واثق وحذر معاً، بعيداً عن كونها مجموعة تؤمن بالتجارة المفتوحة، والحد الادنى من القيود، والتعاون الحر بين دول مستقلة، الى الدولتيةStatism والمركزية، اي تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة. وأستطيع القول ان الامر لم يكن على هذا النحو آنذاك.

فخلال تلك الفترة، لم أتمكن فقط من ضمان تنظيم تسوية مالية دائمة للاختلال في موازنة بريطانيا من حيث علاقاتها بالمجموعة، والشروع في جعل اوروبا تنظر الى الانضباط المالي بقدر اكبر من الجدية، وانما تمكنت ايضاً من شن حملة من اجل سوق مشتركة حقيقية ومتحررة من انظمة الحماية الخفية. وكان واضحاً لي، منذ البداية، ان ثمة رؤيتين متنافستين لاوروبا. الا انني شعرت بان رؤيتنا لاوروبا متعددة، ومؤمنة بالاقتصاد الحر، هي الرؤية المسيطرة.

الآن، أرى الفترة نفسها باعتبارها مختلفة بعض الشيء. ذلك ان قوى الفيدرالية والبيروقراطية الكامنة كانت تزداد قوة مع نجاح تحالف من الحكومات الاشتراكية والديمقراطية المسيحية في فرنسا وأسبانيا وايطاليا وألمانيا في فرض تصوره لعملية الاندماج. حصل هذا في ايامي الاخيرة برئاسة الحكومة، وبدا الحجم الحقيقي لهذا التحدي اوضح بكثير في عهد خلفي (اي جون ميجر - المترجم).

آنذاك كنت اعتقد بحق، انه ما ان يصار الى ايجاد تنظيم الاطار المناسب لنظام مالي، حتى

يصبح باستطاعة بريطانيا ان تلعب دوراً ايجابياً فعالاً في المجموعة. وقد اعتبرت نفسي دائماً اوروبية مثالية، على الرغم من اختلاف مُثلي على نحو ما، عن تلك التي عبر عنها، بدرجات متفاوتة من الامانة، رؤساء الحكومات الاوروبية الآخرون. وفي حفل غداء حضره الاعضاء المحافظون في البرلمان الاوروبي بتاريخ الثامن من مارس 1984 قلت:

«لا أريد ان اغطي ما اراه من صدوع، بل أرغب في التخلص من تلك الصدوع نفسها. اريد ان أعيد تشييد الأسس.

.. أريد ان أحل المشاكل القائمة حالياً بحيث يمكنني ان أبني في المستقبل مجموعة تتوق الى التجارة الحرة، وان أحطم الحواجز في اوروبا والعالم امام الحركة الحرة للبضائع ورأس المال والخدمات، وان نعمل معاً لجعل اوروبا ملاذاً لصناعات الغد، وان نأخذ زمام المبادرة في ما يتعلق بالمشاكل الدولية. لا ان نكتفي بردود الافعال المرهقة عليها، وان نقيم جسوراً سياسية عبر الانقسامات في اوروبا بحيث نخلق علاقات افضل بين الشرق والغرب، ونستخدم نفوذ المجموعة الاوروبية باعتبارها تمثل منطقة حيوية للاستقرار والديمقراطية، لتعزيز الاتجاه الديمقراطي في العالم كله. تلك هي رؤيتي».

والحال ان هذه ايضاً هي الرؤية التي لم نلبث ان خضنا على أساسها انتخابات البرلمان الاوروبي في وقت متأخر من ذلك العام. وأحرزنا نتائج باهرة جداً، اذ فزنا بـ 45 مقعداً من أصل الـ81 مقعداً المخصصة للمملكة المتحدة.

تغيير الأنظمة المالية للمجموعة الأوروبية: إسهام بريطانيا في الميزانية

قبل ان يلوح اي امل بالتحرك بعيداً نحو تلك الاهداف الاوسع مدى، كان عليّ ان احصل على المزيد من الفهم والدعم والتأييد لموقفنا، من قبل زعماء حكومات المجموعة. وبدا ان الرئاسة الفرنسية خلال النصف الاول من عام 1984 قدمت فرصة كان علينا اغتنامها. وأدت الحوادث التي استجدت في أثينا ابان شهر ديسمبر الفائت - حيث كان الشيء الوحيد الذي يمكن تسجيله هو اللااتفاق - الى تحويل المفاوضات داخل المجموعة الى مهزلة. (ملاحظة: لمتابعة المناقشات التي أجراها المجلس الاوروبي في أثينا يراجع الفصل الثاني عشر).

لقد كان الرئيس ميتران، كما اعلم جيدا، من النوع الذي يتوق الى تحقيق نجاح دبلوماسي.

وربما كان مستعداً للتضحية بالمصالح الوطنية الفرنسية ـ الجزء الهامشي منها على الاقل ـ من اجل ضمان مثل ذلك النجاح.

وفي يناير أجريت معه محادثات في باريس، استؤنفت في مطلع شهر مارس في مقري الريفي بتشيكرز. كما ناقشت في يناير، بصحبة جيفري هاو، موازنة المجموعة ومسائل اخرى مع الحكومة الايطالية في روما. وبعد ذلك بشهر عقدت مع المستشار الألماني كول مباحثات في 10 داونتج ستريت.

هذه اللقاءات كانت تسير سيراً مرضياً. الا انها لم تسفر عن التزامات واضحة. ولم تفلح مجالس الشؤون الخارجية ـ اي اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة في فبراير ـ في تحقيق اي تقدم. غير انني كنت متفائلة، الى حد ما، بان المجلس الاوروبي في بروكسل، الذي حضرت اجتماعاته في يومي الاثنين والثلاثاء 19 و20 مارس، قد يتوصل الى الحل المرضي والدائم الذي كنت أسعى اليه لقضية الاسهام البريطاني في الميزانية.

ما ان وصلت بروكسل حتى وجدت ثلاثة حلول ممكنة لمسألة الميزانية بانتظاري: الاول تقدم به رئيس المفوضية جاستون ثورن، والثاني الجانب الالماني، والثالث الرئاسة الفرنسية.

لم يكن اي هذه الحلول مرضياً بالنسبة لنا. الا انها أقرت جميعها بالمبدأ الذي يكمن وراء اقتراحنا التمهيدي في أثينا، ومفاده ان درجة ازدهار البلاد يجب ان تؤخذ بالاعتبار، عندما يُقرر حجم اسهامها. لقد بدأنا بايجاد طريقة للعمل. وكنت سعيدة ايضا لأن الرئيس ميتران، خلافاً للرئيس اليوناني الذي سبقه، اختار منهجاً في مناقشات المجلس، اكثر عقلانية، اذ بدأ بمعالجة نظام الميزانية وما ينطوي عليه من نقاط خلل.

وبعد مناقشات مبدئية، عكف المسؤولون على صياغة نص بيان يتعلق بالميزانية، بينما انتقلنا الى مسألة زيادة «الموارد الخاصة» في المجموعة. وكانت المواقف التي اتخذت في هذا المضمار معروفة سلفاً. اذ اصر رئيس المفوضية على استحداث زيادة في سقف ضريبة القيمة المضافة (VAT)، ليس الى 1.5 بالمائة وانما الى 1.6 بالمائة على الاقل.

وقد طالب جاريت فيتزجيرالد (رئيس الحكومة الايرلندية) بحد أدنى قدره 1.8 بالمائة، فاقترح الرئيس ميتران، 1.6 بالمائة. الا انني والمستشار كول رفضنا الاقتراح، وعرضنا نسبة 1.4 بالمائة كحد أقصى. وقدم ذلك العرض، بعدما حُلت القضايا الاخرى المتعلقة بالميزانية وبالانفاق الزراعي، حلاً مرضياً.

كان من المفروض ان يجتمع المجلس مرة اخرى في حوالي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي. وقد حضر الرئيس ميتران والمستشار كول فطور عمل، لم يلبث ان اصبح في ما بعد، علامة فارقة من العلامات التي تتميز بها اجتماعات المجالس الاوروبية. فقد كان من المعتقد ان جلسات الفطور هذه، كانت المناسبة التي تعقد فيها الصفقات الفرنسية - الالمانية التي كان لها تأثيرها البالغ، وكانت في بعض الاحيان هي التي تقرر النتائج التي يخرج بها المجلس.

والتقيت الرئيس ميتران بعد اجتماعه بالمستشار كول، وتكوّن لدي انطباع مفاده باننا كنا نسير نحو تحقيق نجاح مؤكد.

ولدى استئناف رؤساء الحكومات لقاءاتهم في وقت لاحق ذلك الصباح، بدأت الجلسة بفيض من المثالية الاوروبية. اذ لجأ المستشار كول والرئيس ميتران الى اللغة الشعرية في حديثهما عن التخلص من الحواجز الحدودية. وكانا ينظران الى تلك المسألة باعتبارها تنطوي على مغزى رمزي بالغ الدلالة. وسرعان ما اكد الرئيس ميتران بأن على اوروبا الا تكون متخلفة عن الولايات المتحدة في سباق الفضاء. الا ان وزير الخارجية الايطالي كان أشد حماسة، اذ حث اوروبا على ان تستهل عملية مناهضة ما أسماه بـ «عسكرة الفضاء» وان تكون في الطليعة.

وقد بدا لي انه سيكون من الانسب لو اننا ركزنا على حل مشاكل الميزانية التي تواجهها المجموعة اولاً.

واخيراً بدأنا العمل الجدي.

لم يعد منهج التحليق في الفضاء سائداً، بل اختفى بسرعة. حاول رئيس الوزراء الايرلندي ان يفوز باستثناء خاص لبلاده، من تطبيق الاجراءات الخاصة بتحديد انتاج الحليب، وهي التي كان الجميع يدعون اليها، فأخفق في ذلك. وقبل ان يغادر غاضباً، ذكّر الحاضرين بروح «الحل الوسط» فيّ لوكسمبورج.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر تأجل الاجتماع لإفساح المجال لدراسة صيغة جديدة لمسودة البيان المشترك. ولدى استئنافه ناقشنا مجدداً مشاكل الميزانية. وقد وقف الايطاليون واليونانيون معاً ضد اجراء اي اتفاق مستمر مع بريطانيا يسمح بتخفيض صافي اسهاماتها في الموازنة.

والاخطر من ذلك ان الرئيس ميتران بدا مؤيداً لهم. وقد تدخلت لأبين انني خضت هذه المعركة لفترة خمس سنوات، وانني عازمة على إقرار نظام عادل وقادر على الاستمرار.

وفي تلك اللحظة بالذات نهض المستشار كول - لا أدري ما اذا كان ذلك عفويا او بموجب اتفاق مسبق مع الرئيس ميتران - فعرض على بريطانيا استعادة ألف مليون «ايكو» (العملة الاوروبية) خلال خمس سنوات. وكان هذا المبلغ اقل بكثير من المبلغ الذي طلبته. كما انه كان اجراءً مؤقتاً ايضاً. وسرعان ما وافقت فرنسا والدول الاخرى على وجهة نظر ألمانيا .. فأصبحت «معزولة». بيد انني اعلنت رفضي اقتراح كول. ولم يكن ثمة شيء آخر يمكن عمله. بل لم يصدر بيان مشترك.

وقد وضعت فرنسا وايطاليا الملح على الجرح، عندما رفضتا خلال اجتماع لمجلس الشؤون الخارجية عُقد مباشرة بعد انفضاض قمة رؤساء الحكومات، الموافقة على تسديد مبالغ كان يفترض ان تحصل بريطانيا عليها عن عام 1983.

لم اكن أتوقع نتائج سلبية كلياً كهذه. ولهذا برز على التو سؤال حول ما اذا كان علينا ان نمتنع عن تسديد اسهاماتنا في ميزانية المجموعة. وكان بعض السؤال قانونياً، وبعضه الآخر سياسياً.

اذ سبق ان أشير علينا باننا لو امتنعنا عن تسديد ما استحق علينا من مبالغ، فسنخسر القضية امام المحكمة الاوروبية. ومع ذلك فقد كنا، بالنسبة لهذه الحالة بالذات، نقف على أرضية قانونية اشد ثباتا، نظراً لأن المجموعة الاوربية كانت تحول دون دفع مستحقاتنا المقررة بموجب اتفاقية اخرى.

ومن المحتمل اننا كنا سنخسر القضية على اية حال. الا انها ربما كانت تستحق القتال من اجلها، لاسباب سياسية. اي اننا كنا قادرين بذلك على الفوز بتسوية في صالحنا، لو اننا حققنا الدعم المطلوب من قبل ممثلينا في البرلمان الاوروبي. ولكن لسوء الحظ كانت هناك فئة من النواب المحافظين الشديدي الحماسة لأوروبا، والذين كانوا يدعمون المجموعة الاوروبية تلقائياً في اي نزاع بينها وبين بريطانيا.

وعلى الرغم من ان هؤلاء اقلية، فانهم كانوا يسلبوننا فوائد الموقف الموحد.

وهكذا قررت، كما هو الشأن في مناسبات سابقة، الا ألجأ الى اجراءات التوقف عن دفع الاسهامات المالية المقررة. اذ كانت امامنا خيارات اخرى.

واما بالنسبة للقضية الاساسية، حول ما اذا كنت محقة في رفض ما عرض علينا، فقد حدث خلاف صغير. وبدأت رسالة تلقيتها من احد الزملاء في البرلمان، على النحو التالي:

«المجد .. المجد .. هلليلويا .. تقبلي تهنئتي على موقفك الشجاع والصحيح صحة مطلقة، في قمة المجموعة الاوروبية».

باستثناء لقاءات القمة بيني وبين رؤساء الحكومات الاوروبيين قبيل انعقاد المجالس الاوروبية، كنت اتسلم باستمرار، تقارير شاملة من سفاراتنا ورسميينا، حول ما يمكن استنتاجه ازاء ما تعتزم الحكومات ان تفعله، وحول اوضاع الرأي العام والصحافة في تلك البلدان. واما اللاعبان الرئيسيان في ذلك كله، فهما فرنسا التي تشغل موقع الرئاسة، وألمانيا.

قبل حملة انتخابات البرلمان الاوروبي، حاولت اقناع الرئيس ميتران والمستشار كول بالموافقة على حل مشكلة الميزانية. وكنت بذلك ابرهن على انني اوروبية أفضل منهما. فالرأي العام في بريطانيا كان مع التشدد. بينما لم يكن يقلق الرئيس الفرنسي امر التوصل الى اتفاق قبل ان تجري الانتخابات وتنقضي. الا ان محاولاتي فشلت.

ومع اقتراب موعد انعقاد المجلس. بدا لنا ان الرئيس ميتران لم يتخذ قراره بعد إزاء اختيار واحد من منهجين في العمل: التوصل الى حل يحقق نصراً دبلوماسياً لفرنسا، او الفشل الذي يمكن ان يُعزى الى «الانجليز الغادرين». وبصرف النظر عن حساباته السياسية الخاصة، فان الرئيس الفرنسي بدأ الآن يدعو علانية الى اعادة تنظيم المجموعة الاوروبية، وهي دعوة كانت تشنف آذان المستشار كول. وهكذا فعندما أعددنا تقريرنا الخاص بمستقبل المجموعة لتقديمه في القمة المقبلة، رأيت ان المناسب ان نملأه بعبارات مستمدة من لغة المجموعة الاوروبية نفسها.

وظلت نوايا الرئيس الفرنسي بعيدة كل البعد عن الوضوح. ولم نكن قادرين على معرفة ما اذا كان الفرنسيون مضطربين لا يعرفون في اي اتجاه يتجهون، ام ان تكتيكاتهم كانت تهدف الى زرع الاضطراب فينا على طريقة الالعاب التي برع الفرنسيون فيها. وكان ثمة مجموعة من الافكار الفرنسية غير المنسقة التي تتناول موضوع الميزانية، مطروحة للتداول. الا ان ايها كان يحظى بتأييد الرئيس، ظل امراً مجهولاً.

وعشية انعقاد المجلس الاوروبي، غادر الرئيس ميتران الى موسكو، وسط جو من اللااكتراث ربما كان في حد ذاته مظهراً من مظاهر الحرب النفسية.

ما الذي سيكون عليه الموقف الالماني؟

ثمة اسباب تدعو للتفاؤل.

فالمستشار كول كان يبدو شديد التوق الى انعقاد قمة ناجحة. وقد تعلم في بروكسل، حيث

تعرض للوم بسبب فشل مفاوضات الميزانية، الاخطار الناجمة عن اخذ مبادرات غير مدروسة جيداً. وكنا نظن انه سيؤيد الرئاسة الفرنسية وانه ربما كان مستعداً للموافقة على صفقة افضل لبريطانيا من تلك التي اقترحها في بروكسل. والاعتبار المشجع اكثر من سواه في هذا السياق هو انه كان يحتاج الى موافقة المجموعة الاوروبية، حتى يتمكن من تقديم الدعم الضروري، سياسياً، لمزارعيه.

لقد كانت الاعتبارات الداخلية بالنسبة له تأتي في المرتبة الاولى. ولما كان الالمان يقدمون القدر الاعظم من المساهمة المالية للمجموعة، فانهم كانوا يتطلعون الى الحد من الاسهامات ـ كما كنا نفعل نحن ـ وضمان الآ يصلوا الى وضع يضطرهم الى تسديد جميع المبالغ التي كنا سنستعيدها. الا انهم كانوا غامضين الى حد مثير للدهشة، إزاء الطريقة اللازمة لتحقيق ذلك.

المجلس الأوروبي في فونتينبلو

انعقد المجلس الاوروبي في فونتينبلو، خارج باريس، يومي الاثنين والثلاثاء 25 و26 يونيو. وخلال رحلة الطائرة القصيرة بين نورثولت واورلي، وضعت اللمسات الاخيرة على تكتيكاتنا. واتفقنا، انا وجيفري هاو، على التحليل نفسه. اذ كنا راغبين في التوصل الى اتفاق خلال الاجتماع بشرط ان يكون قريباً من الشروط التي وضعناها.

لقد كانت لدينا أسبابنا الداعية الى ذلك. فبعد فرنسا، ستنتقل رئاسة المجموعة الى ايرلندا، الامر الذي لن يعني اطلاقاً ان الموقف تحسن. بل لعله سيكون أسوأ، نظراً لان الفرنسيين انفسهم، للاسباب التي أدرجتها، يحتمل ان يكونوا إكثر تشدداً عندما لا يشغلون مقعد الرئاسة. اكثر من ذلك فاننا لم نكن قد توصلنا الى اتفاقية حول المبالغ التي ستستعيدها بريطانيا عن العام الحالي، او في المستقبل. كما ان المبلغ الذي يفترض ان نستعيده عن عام 1983 وقدره 750 مليون «ايكو» (400 مليون جنيه) كان ما يزال محتجزاً. ولهذا كنت مستعدة، اذا كان ذلك ضرورياً للقبول بصيغة مختلفة عن تلك التي سبق ان تقدمنا بها. لكننا اشترطنا ان تكون المبالغ المستعادة كافية وان تكون الترتيبات المتصلة بذلك مستمرة.

وصلت وقت الغداء الى «الشاتو» (قصر فونتينبلو) في فونتينبلو حيث استقبلني الرئيس ميتران واستعرضت حرس الشرف.

كان الفرنسيون بارعين في اداء تلك «الطقوس» على النحو المناسب.

ففي حين يقدم «فرساي» الى رؤساء الحكومات تجربة من تجارب بهاء فرنسا وعظمتها، فان فونتينبلو الذي شيده فرانسيس الاول الذي كان منافساً لملكنا هنري الثامن، يمثل قمة الحضارة الفرنسية في عصر النهضة (الرينيسانس). وقد تناولنا طعام الغداء في قاعة الاعمدة ثم انتقلنا الى قاعة الرقص حيث انتشرت أكشاك المترجمين استعداداً لانعقاد الجلسة الاولى من جلسات المجلس.

ودون اي تحذير مسبق، طلب الرئيس ميتران مني الشروع بالاجراءات، بدءاً بتلخيص نتائج القمة الاقتصادية التي انعقدت في لندن اخيراً، ولم يلبث الآخرون ان انضموا ليدلوا بآرائهم. فانقضت ساعتان كاملتان.

بدأت أتململ.

هل كانت هذه مجرد تكتيكات تهدف الى اضاعة الوقت؟

واخيراً وصلنا الى موضوع الميزانية.

ومرة اخرى تحدثت، عارضة النقاط التي اعتبرتها غير مرضية في المشاريع التي قدمت بغرض التوصل الى حل. كما دافعت عن الافكار المتضمنة في الصيغة التي نريدها.

وحدثت مناقشات احال الرئيس ميتران في اعقابها المسألة الى وزراء الخارجية لمناقشتها خلال اجتماع وزراء الخارجية مساء اليوم نفسه. وكنت متحمسة للفكرة هذه نظراً لانني قدرت بأنهم ربما اكدوا ضرورة انتهاج النظام الذي طرح على مائدة المفاوضات في بروكسل. ولم يلبث الاجتماع ان عاد الى لغة العموميات وبخاصة العرض المشوق والحي الذي قدمه حول رحلته الاخيرة الى موسكو.

في تلك الليلة عدنا بالسيارة الى فندقنا في باربيزون، عبر طريق يخترق الغابة. وكانت القرية الصغيرة التي يوجد فيها الفندق تجتذب الفنانين والمولعين باصناف الاطعمة على حد سواء. وباستطاعة من سبق له ان تناول الطعام في أوتيليري دو باس برو ان يعرف السبب. لقد كانت وجبة الطعام لذيذة جداً.

(ملاحظة: أنا مولعة بجمع قوائم الطعام. وباستطاعتي عرض القائمة الخاصة بطعام الغداء في الخامس والعشرين من يونيو للذواقين...).

خلال الغداء كنت أتساءل عما سيتوصل اليه وزراء الخارجية. وما ان تناولنا قهوتنا حتى

ظهر وزراء الخارجية وهم يتناولون قهوتهم على الشرفة. فاستنتجت، بطبيعة الحال، انهم انجزوا اعمالهم.

ولكن الواقع كان مغايراً. بدا ان وزير الخارجية الفرنسي كان يسرد خلال الغداء انطباعاته الخاصة عن موسكو. ولم يخف الرئيس ميتران استياءه. فعاد وزراء الخارجية بسرعة لمناقشة الميزانية.

واما بالنسبة لنا فقد أمضى رؤساء الحكومات بعض الوقت في مناقشة مستقبل المجموعة. ووصلنا الى مسألة عدد المفوضين اللازم عندما يحدث التوسع بدخول اسبانيا والبرتغال. وكنت الوحيدة التي دعت الى تمثيل كل دولة بمفوض واحد بحيث ينقص عدد المفوضين من 16 الى 12. وسألت المسيو ثورن (الذي كنت أتفق معه في كثير من الاحيان.. فهو لم يكن يحمل طموحات العظمة والميول البيروقراطية التي كان يتسم بها المسؤول الذي سبقه) عما اذا كان هناك عمل حقيقي لسبعة عشر مفوضاً. فقال انه لا يوجد. الا ان زملائي الفرنسيين والالمان والايطاليين ما كانوا مستعدين لتخفيض العدد. وهكذا انتهى عمل اللجنة بالحكمة التالية: «الشيطان يجد عملاً للايادي العاطلة عن العمل!».

في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف، ظهر شيسون ليخبرنا بان وزراء الخارجية نجحوا في «إزالة نقاط الخلاف». والواقع ان الفرنسيين نجحوا في اقناع وزراء الخارجية بتأييد فكرة نظام استعادة يعيد لنا نسبة بسيطة من صافي اسهاماتنا المالية.

وحسب نظام النسبة لا توجد صلة بين صافي المدفوعات والازدهار النسبي للدولة، وهذا مغاير لنظام «العتبة» (Threshold) الذي كنا ندعو اليه.

كنا قد قدرنا ان الامور قد تنتهي فعلاً الى ما انتهت اليه. ولكن السؤال هو: النسبة الى اي شيء؟ الكل قد يوافق على ان النسبة المقصودة هي تلك التي تتعلق بالفجوة بين مدفوعاتنا للمجموعة والمبالغ التي استعدناها.

وقد اقترح الفرنسيون، عندما قاموا بحساب قيمة اسهاماتنا، ان تؤخذ بعين الاعتبار فقط المدفوعات التي سددتها بريطانيا حسب ضريبة القيمة المضافة (VAT). وهكذا اغفلوا المبالغ الكبيرة التي اسهمنا بها عن طريق الضرائب والمكوس الاخرى. وكانت اقتراحاتنا السابقة كلها تعتمد هذا القدر الكبير من المدفوعات اساساً للتقدير. الا اننا اضطررنا في نهاية المطاف الى الموافقة على حساب يعتمد ضريبة القيمة المضافة VAT وحدها.

واخيراً كم ستكون نسبة المبالغ المستعادة؟.. اذا كنا سنتخلى عن فكرة «العتبة» ومن ثم نستبعد وجود اي صلة بين درجة رخاء الدولة وصافي مدفوعاتها، فان من المحتم ان تكون نسبة مرتفعة. وكنت في واقع الامر افكر بنسبة تتجاوز السبعين بالمائة. ولكن بدا من اجتماع وزراء الخارجية انه ستعرض علينا نسبة تتراوح بين خمسين وستين بالمائة، مع استثناء عامين يمكن خلالهما ان نحصل على 1000 مليون «ايكو» في العام. الا انني لم اعرف كيف سمح جيفري هاو، الذي كان متشدداً على نحو رائع خلال المفاوضات. بان يتوصل وزراء الخارجية الى نتيجة كهذه.

كنت اشعر باليأس. واخبرت رؤساء الحكومات بان بريطانيا لم يسبق ان عوملت بشكل عادل منذ البداية. ولم أكن مستعدة للعودة الى الكلام عن مبالغ مؤقتة. اذا كان هذا هو افضل ما بوسعهم تقديمه، فان مجلس فونتينبلو كارثة بكل ما في الكلمة من معنى.

وسرعان ما التقيت انا وجيفري والموظفون المختصون لمناقشة ما يتعين علينا ان نفعله. ثم أمضى المسؤولون البريطانيون الذين أعلم انهم يمتلكون العقل والتجربة والتصميم اللازم لانقاذ ما يمكن انقاذه من تلك الكارثة، الليل بأكمله مع زملائهم من الدول الاخرى، حتى صبيحة اليوم التالي. وكنتيجة للجهود التي بذلوها فان اليوم التالي بدأ على نحو افضل بكثير مما انتهى اليه اليوم الفائت.

ويبدو ان افطار الرئيس ميتران والمستشار كول في صباح اليوم التالي ربما كان العنصر الذي مهد الطريق امام التسوية. فقد بدأ الرئيس ميتران الجلسة الرسمية قائلاً ان علينا ان نحاول التوصل الى اتفاقية حول الميزانية. ولكن اذا لم ننجح في ذلك المسعى حتى ظهر اليوم نفسه، فان علينا الانتقال الى اشياء اخرى.

واوضحت آنذاك انني مستعدة الآن للتفاوض على اساس اتفاقية للنسبة.. لكنني تمسكت بموقفي الذي يصر على رقم يتجاوز السبعين بالمائة. وسرعان ما اجل الرئيس ميتران الجلسة الرئيسية، وكان تصرفه حكيماً، بحيث يمكن ان تبدأ الاجتماعات الثنائية.

الى اي حد من التشدد يمكنني ان امضي في ما يتعلق بمقدار النسبة؟

كما قلت هناك اسباب وجيهة لكوني اريد التسوية الآن، وباعتبار ان المجموعة بدأت تقترب من سقف 1% بالمائة من ضريبة القيمة المضافة VAT الذي كانوا يعلمون ان رفعه يمكننا ايقافه باستخدام «حق النقض» (الفيتو) كانت هناك اسباب اخرى لا تقل وجاهة عن تلك الآنفة

الذكر، لدى اعضاء المجموعة الاوروبية الآخرين، لكي يكونوا متعاونين.

والتقيت بكل من الرئيس ميتران والمستشار كول، كل على حدة. وفي تلك المرحلة رفض الرئيس الفرنسي ان يتزحزح فوق نسبة 60%. واما المستشار كول فكان مستعداً ان يقبل بنسبة 65%.

وهكذا قدرت الموقف بحذر. واستنتجت بانني قادرة على الوصول الى صفقة على اساس استعادة نسبة ثلثي المدفوعات. غير انني كنت مصممة على الحصول على نسبة 66% الكاملة. الا انني لم اتمكن من تحقيق ذلك الا عندما استؤنفت الجلسة بكامل اعضائها.

وقلت آنذاك انه من غير المفهوم اطلاقاً رفض الموافقة على نسبة واحد بالمائة الاضافية التي كنت اطالب بها. فابتسم الرئيس الفرنسي قائلا: «طبعاً مدام.. يجب ان تحصلي عليها يا رئيسة الوزراء». وهكذا توصلنا الى الاتفاقية في نهاية المطاف.

بل لعل من الاصوب القول اننا كدنا نتوصل الى عقدها. فعندما كانت مسودة الاتفاقية قيد الاعداد، جرت محاولة استهدفت اقتطاع نفقات التوسع من الترتيبات الخاصة بالمستحقات المستعادة. وقد قاومت هذه المحاولة بشدة ونجحت.

كما وافق رؤساء الحكومات على الافراج عن مستحقاتنا عن عام 1983.

ولم يلبث المستشار ان اثار قضية المساعدات الخاصة بمزارعيه على الفور. واوضح انه ما دامت ألمانيا سهلت عملية تسوية الميزانية بتقديم الجزء الاكبر من الاموال اللازمة، فانه يشعر بانه يستحق الحصول على مساعدات خاصة بمزارعيه.

هذا الامر لم يلق صدى حسناً لدى الهولنديين الذين كان عليهم في واقع الامر، مساعدة مزارعيهم بالقدر نفسه. الا ان هولندا لم يكن لديها العزم والقوة والاصرار على معارضة ألمانيا. وهكذا استطاع المستشار كول ان يفرض رأيه.

وبعد المزيد من المناقشات بيني وبين جاريت فيتزجيرالد (رئيس الحكومة الايرلندية) حول كيفية التعامل مع ميزانية المجموعة الاوروبية التي صرف معظمها، وهي ميزانية عام 1984، رفع الرئيس ميتران المؤتمر وذهبنا الى غداء متأخر شاعرين بمعنويات عالية لاننا تمكنا من اجتياز ورطة الميزانية.

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته، وبعد تلاوتي بياني في مجلس العموم، حول نتائج فونتينبلو، سمعت نقداً مفاده انني لم احصل على المزيد. غير ان الانجاز الكبير الذي تحقق

يكمن في التوصل الى تسوية تستمر طالما استمرت العائدات التي ازداد حجمها بفعل سقف ضريبة القيمة المضافة الجديد وهو 1.4 بالمائة. صحيح ان ذلك لم يكن بمعنى من المعاني وضعاً دائماً. الا انه كان يعني أنني لن اضطر الى اثارة الموضوع في كل عام بحيث اعاود التفاوض حول الاستحقاقات التي يجب استعادتها حتى تنتهي ضريبة القيمة المضافة.

وعندما تستنفد الضريبة المذكورة فعلاً سأكون في موقع تفاوضي يعادل في قوته ذاك الذي شغلته في فونتينبلو، ويسمح لي بان استخدم حق النقض (الفيتو) على اي زيادات اضافية ما لم احصل لبريطانيا على صفقة مناسبة حول اسهاماتها في الميزانية.

وبشكل عام يمكن القول بان حل النزاع المذكور معناه ان المجموعة الاوروبية تستطيع الآن الضغط في اتجاه اتخاذ الاجراءات التي دعوت اليها والتي تهدف الى توسيع وتوحيد المجموعة.

والحقيقة انه في كل مفاوضات يحين الوقت المناسب اكثر من سواه، للتوصل الى حل. وقد كان هذا الوقت نفسه هو المناسب.

توسيع المجموعة الأوروبية

كان من المتوقع عموماً انه ما ان نوافق نحن والالمان على زيادة «الموارد الخاصة» للمجموعة فان دخول اسبانيا والبرتغال الى المجموعة يصبح ممكناً بسهولة. والواقع ان هذه المسألة احتاجت الى اجتماعين للمجلس الاوروبي في دبلن وبروكسل.

كان الايرلنديون قد شغلوا منصب رئاسة دول المجموعة. وتقرر انعقاد مجلس دبلن في يومي الاثنين والثلاثاء، الثالث والرابع من ديسمبر. وقد كنت دائماً الطرف الناشز في تلك المناسبات، نظراً لانه كان من الضروري، سبب كوني هدفاً سياسياً رئيسياً لتنظيم «الجيش الجمهوري الايرلندي». احاطتي باجراءات امن خاصة ومشددة. وبذلت الحكومة الايرلندية والجيش جهوداً كبرى لتحقيق ذلك، وأعربت لهما باستمرار عن شكري وامتناني. الا انني كنت بالكاد أجازف بالخروج من «قلعة دبلن» حيث مكثت، وانتقل بطائرة الهليكوبتر جيئة وذهاباً حسب الضرورة القصوى فقط.

في هذه المرة على الاقل، لم تكن بريطانيا بل اليونان هي الدولة التي تعكر صفو المؤتمر.

فالمسألتان اللتان كانتا تتعلقان بشروط دخول المجموعة من قبل اسبانيا والبرتغال، تبين

انهما النبيذ والسمك. وهما السلعتان اللتان تعتمد عليهما دول شبه القارة الايبيرية كثيراً.

وتبين ان المفاوضات كانت على وشك ان تختتم بنتائج مرضية لجميع الاطراف. ولكن عند ذلك قام المستر باباندريو، رئيس الوزراء اليساري اليوناني، ليقدم لنا عرضاً من عروض المسرح الكلاسيكي. وسرعان ما تغيرت صورة ذلك الرجل الساحر والفاتن في جلساته الخاصة، عندما اصبحت المسألة تتعلق بتأمين المزيد من الاموال لصالح اليونان.

فقد تدخل اذ ذاك بشكل فعال، عندما استخدم حق «النقض» (الفيتو) ضد توسيع المجموعة ما لم يتلق تعهداً بان تدفع مبالغ كبرى لليونان خلال السنوات الست المقبلة. وكانت مناسبة ذلك هي نتيجة من نتائج المناقشات التي جرت لفترة من الزمن، حول برنامج مساعدات يضم دول حوض البحر الابيض المتوسط، وتكون اليونان بموجبه هي المستفيد الاكبر.

ويبدو ان شهية اليونانيين استثيرت اكثر بفعل المناقشات غير المشروعة، التي جرت في داخل اللجنة حول مبالغ كبرى من المال.

واوقع البيان الذي ادلى به باباندريو المجلس الاوروبي في حالة من الفوضى. اذ لم يستنكر الجميع كون اليونان قد حولتنا الى رهائن، او حتى التكتيكات التي لجأت اليها من اجل تحقيق ذلك. وانما حقيقة ان اليونان التي قبلت في عضوية المجموعة من اجل تعزيز ديمقراطيتها، لا تريد الآن السماح للمجموعة بان تفعل الشيء نفسه مع الديكتاتوريات السابقة في اسبانيا والبرتغال.

والذي حدث هو انني تحدثت مع السنيور فيليبي جونزاليس رئيس وزراء اسبانيا عندما كنا في موسكو لحضور جنازة تشيرنينكو (الزعيم السوفياتي الراحل - المترجم) في شهر مارس. وبدا ان السنيور جونزاليس الذي احببته شخصياً بقدر ما اختلفت معه حول اشتراكيته، ناقم بسبب الشروط التي وضعت لاسبانيا في ما يتعلق بدخولها المجموعة الاوروبية.

وشعرت بقدر كبير من التعاطف معه. وكنت قد اكدت للرئيس ميتران كم من الجوهري ادخال اسبانيا والبرتغال بسرعة، ورفض السماح للاعتبارات القصيرة المدى والتي تدل على الانانية والاستئثار، بان تقف حائلاً دون فعل ما يمكن فعله لتعزيز الديمقراطية في اوروبا.

غير انني وجدت نفسي الآن احذر السنيور جونزاليس من ان يحاول الحصول على شروط افضل، وهو امر كنت اشك في انه سيحصل عليه. وقلت له ان من الافضل ان يحاجج ويعرض قضيته من الداخل.

لسبب ما قَبِلَ النصيحة، فاستكملت المفاوضات الرامية الى اكتساب كل من اسبانيا والبرتغال عضوية المجموعة خلال اجتماعات المجلس الاوروبي في بروكسل، وهي التي انعقدت بعد شهر، برئاسة ايطاليا، وأسفرت عن نتائج ايجابية. والحال انه من صالح بريطانيا ان تدخل اسبانيا في المجموعة التي لا بد ان تضطر بمرور الزمن، الى الكف عن فرض التعرفة الجمركية المنحازة، على مستورداتنا من السيارات، وهي قضية كانت مصدراً مثيراً للانزعاج في صناعة السيارات.

في بروكسل كنت الوحيدة التي تحدثت بقوة ضد حجم «الفاتورة» التي قدمت لنا من اجل «مشاريع البحر المتوسط التكاملية». وبدا الالمان مترددين على نحو غريب في الدفاع عن مصالحهم المادية. كما انهم عارضوا محاولاتنا التي قمنا بها على المستويين الوزاري والرسمي لبناء شراكة عملية بيننا وبينهم. وحتى فرنسا وايطاليا فان موقفهما بات يحتم عليهما الاسهام في التمويل. وعليه بات بامكان اليونان ان تحصل على كنز حقيقي.

وقدمت في بروكسل مبادرة حول ضرورة تحرير الاقتصاد من اللوائح والقوانين التي تقيده، بهدف ايجاد حوافز لتشجيع تطوير دول المجموعة باعتبارها تمثل منطقة حرة للتجارة والمشاريع. وكانت غايتي ايجاد انسجام مع سياستنا الاقتصادية. فانا لا أستطيع ان افهم لماذا يقبل بعض المحافظين بفكرة ان الاسواق الحرة مناسبة لبريطانيا، لكنهم مستعدون في الوقت نفسه لقبول فكرة توجيه الاقتصاد عندما تأتي ملفوفة بالعلم الاوروبي. ولهذا لجأت في بياني امام المجلس الاوروبي، الى شيء من التهكم حول الطريقة التي تصدر بها الاوامر والتوجيهات من بروكسل. فبيَنت كيف ان «معاهدة روما» كانت دستوراً للحرية الاقتصادية، وانه ينبغي الا نسمح لأنفسنا بتغييرها الى دستور يشتمل على آلاف الضوابط والنواظم الصغيرة. ان علينا السعي الى التخفيف من القيود البيروقراطية التي تعرقل المشاريع الاقتصادية، والتأكد من ان اسواق العمل تسير بطريقة فعالة بحيث تخلق وظائف جديدة. فبعض قوانين المجموعة الاوروبية تعرض لتعديلات بلغ عددها اربعين. ان علينا ان نفكر بما يعنيه ذلك بالنسبة للتاجر الصغير. واشرت الى اكوام الملفات التي تشتمل على نواظم وضوابط تتعلق بضريبة القيمة المضافة VAT.. مكدسة امامي.

ثمة 59 ناظماً جديداً في عام 1984 وحده. والنواظم الثلاثة المفضلة لديّ منها، هي: مشروع قانون حول الطمي الزراعي. وآخر حول تجارة اللحم المفروم. وثالث هو بمثابة تعديل لقانون

اساسي يتعلق بتنظيم سوق لحم الماعز.

صحيح انني تلقيت دعماً كبيراً لمبادرتي الا ان متابعتها كانت منوطة بالمفوضية التي تعتبر مصدر المشكلة. فالمسألة لتحتاج الى اكثر من تلك الاشارة المتواضعة لكي تتغير طريقة عملها. بل ان المفوضية نفسها سرعان ما ستمنح قوى وصلاحيات جديدة.

في بروكسل تمت الموافقة على المفوضية الجديدة برئاسة المسيو ديلور.

آنذاك كان كل ما كنت اعلمه عنه هو انه شديد الذكاء والحيوية، وانه اشتهر عندما شغل منصب وزير المالية في فرنسا، بانه استطاع كبح جماح السياسات الاشتراكية واليسارية لحكومة الرئيس ميتران، ووضع الاقتصاد الفرنسي على المسار الصحيح. ان الاشتراكي الفرنسي حيوان مخيف. فقد يكون من الذين نالوا قدراً عظيماً من التعليم، بالغ الثقة بنفسه، ومؤمناً بالاقتصاد الموجه الذي املته ثقافة سياسية ذات تراث قائم على التوجيه. وهذا هو حال المسيو ديلور بالضبط.

لقد رشحت اللورد كوفيلد مفوضاً جديداً لبريطانيا في المجموعة الاوروبية. اذ انني عندما اخفقت في ايجاد مكان له في الحكومة، فكّرت في انه يمكن ان يكون مفيداً وفعالاً في بروكسل. وحقاً كان على مستوى الآمال والتوقعات. وكنت اثني باستمرار على الاسهام الذي قدمه لبرنامج السوق الموحدة. فهو من الفنيين (التكنوقراطيين). الا انه كان، لسوء الحظ، يقلل من شأن المسائل الكبرى المتعلقة بالسياسة، كالسيادة الدستورية، والمشاعر القومية والاعتبارات التي تتصل بموضوع الحرية. لقد كان سجين موضوعه بقدر ما كان سيده الآمر الناهي. وهكذا كان من السهل عليه الانتقال من موقف التخلص من نواظم السوق الى موقف اعادة فرض تلك النواظم، تحت عنوان التنسيق وتحقيق الانسجام. وللاسف الشديد لم يمض وقت طويل حتى وجدت نفسي اقف انا وصديقي القديم على طرفي نقيض.

كانت قمتا دبلن وبروكسل بمثابة فاصلة موسيقية حافلة، بين مسألتين كبيرتين سيطرتا على سياسة المجموعة الاوروبية في تلك السنوات، وهما الميزانية والسوق الموحدة. وكانت السوق الموحدة التي تعتبر فكرتها اختراعاً بريطانياً ترمي الى اعطاء قوام حقيقي لـ« معاهدة روما »، واحياء اهدافها النازعة نحو الليبرالية والتجارة الحرة والتخلص من النواظم والضوابط. وقد ادركت كم هو ضروري وضع الاساس مقدماً في تلك المرحلة الجديدة من تطور المجموعة الاوروبية.

الا ان الضغوط التي كانت تمارسها معظم دول المجموعة الاخرى، وكذلك المفوضية الاوروبية، والمجلس الاوروبي، والشخصيات النافذة في الاعلام، من اجل التوصل الى درجة اوثق من التعاون والاندماج، كانت من القوة بحيث اصبح من المتعذر مقاومتها.

ولكن اي نوع من الاندماج هو المطلوب؟

لقد حاولت التأكد من اننا لم نكن ندفع دفعاً نحو فيدرالية اوروبية.

أي ان جهود المجموعة ينبغي ان تتجه نحو تحقيق السوق المشتركة الحقيقية التي نصت عليها المعاهدة الاصلية، وان تكون قوة للتجارة الحرة لا النزعة الحمائية. وكان عليّ - لانجاز ذلك - السعي لبناء تحالفات مع الحكومات الاخرى، والقبول بالتسويات الوسط، واستعمال لغة لم اكن استسيغها.

بل كان عليّ ان اؤكد، على نحو مقنع، شخصية بريطانيا الاوروبية في الوقت الذي اقاوم فيه اغلبية دول المجموعة في ما يتعلق بمسائل ذات دلالة حقيقية بالنسبة لبريطانيا. ولم يكن هذا النهج سهلاً على الاطلاق.

المجلس الأوروبي في ميلانو

كنت آمل ان تكون اول خطوة مهمة نخطوها هي تلك المذكرة التي اعددتها انا وجيفري هاو لتقديمها في مجلس ميلانو، الذي نظمته وترأسته ايطاليا في يومي الجمعة والسبت بتاريخ 28 و29 يونيو. وكانت لغة واتجاه المذكرة ذوا نزعة مشبعة بشؤون المجموعة الاوروبية. فقد غطت اربع نواح هي:

استكمال السوق المشتركة، وتعزيز التعاون السياسي، واجراء تحسينات في آليات اتخاذ القرار، وتحقيق استغلال افضل للتكنولوجيا المتقدمة.

واما ابرز عنصر فيها، وأشدها دلالة، فكان معالجة مسألة «التعاون السياسي» التي كانت تعني بالانجليزية الواضحة، السياسة الخارجية. فالهدف المرجو هو تحقيق التعاون الاوثق بين الدول الاعضاء في المجموعة، والذي يحفظ - مع ذلك - حق الدول في انتهاج النهج الذي يلائمها.

وفي ذلك الوقت بالذات، كان ثمة عدد من الاسباب الوجيهة التي تدعو الى هذا النهج. فقد

برهنت حرب «الفولكلاندز» لي كم كان من المثمر ان يبادر جميع اعضاء المجموعة الاوروبية الى التزام مسألة دعم دولة تواجه الصعوبات بمفردها. وكان الرئيس ميتران حليفاً قوياً بهذا المعنى.

الا ان بعض اعضاء المجموعة الآخرين، فترت حماستهم تجاهنا.

كما ان غريزة دولة او اثنتين كانت معادية لنا بصراحة.

بل لعل الاهم من ذلك هو الحاجة الى الدعم الغربي في التعامل مع الكتلة الشرقية. فالتعاون داخل المجموعة الاوروبية لا بد ان يساعد على تعزيز قوة الغرب طالما ان العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة ظلت تحتل المكانة الاولى. ومع ذلك فالشيء الذي لم اكن اريد ان افعله هو التوصل الى معاهدة جديدة مستمدة من «معاهدة روما». وكان من رأيي اننا قادرون على تحقيق تعاون سياسي والتقدم باتجاه السوق الموحدة، دون عقد مثل تلك المعاهدة. الا ان احاسيسي كانت تحذرني مما يمكن ان تكون عليه الشطحات الفيدرالية واحلامها اذا ما سمحنا بفتح صندوق «باندورا» مليء بالشرور والآثام.

كنت حريصة على ضمان التوصل الى اتفاق حول نهجنا في التفسير، قبل انعقاد مجلس ميلانو. وهكذا فعندما زارني المستشار كول في تشيكرز، عصر يوم السبت 18 مايو، أطلعته على مذكرة التعاون السياسي التي اعددناها، واخبرته بعزمنا طرحها في ميلانو. وقلت له ان ما أردته هو شيء منفصل عن «معاهدة روما»، يجعل التعاون جزءاً من اتفاق بين الحكومات.

وقد استساغ المستشار كول الفكرة فارسلت نسخة عن المذكرة الى فرنسا. لكم ان تتصوروا مقدار دهشتي عندما علمت قبيل سفري الى ميلانو ان المانيا وفرنسا تقدمتا بمذكرتهما الخاصة التي كانت تكاد تكون مطابقة لمذكرتنا.. تلك هي نتائج الاستشارات المبكرة!

كانت مشاعر الضغينة التي تسبب بها الحادث، بطريقتها الخاصة، انجازاً خارقاً للعادة، هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار اننا ذهبنا الى هناك ونحن نحمل وجهات نظر تكاد تكون متماثلة. ولم يسعف الامور ان رئيس الوزراء الايطالي بتينو كراكسي شغل مقعد الرئاسة.

فالسنيور أندريوتي الديمقراطي المسيحي وكراكسي (الاشتراكي - المترجم) على طرفي نقيض من حيث الاتجاه السياسي. الا انهما كانا يشتركان في اصرارهما على عقد «مؤتمر حكوماتي» (IGC) لدول المجموعة الاوروبية.

فمثل هذا المؤتمر الذي يمكن ان يعتمد مبدأ الاغلبية البسيطة، سيكون ضرورياً، اذا ما كانت

هناك فكرة لإحداث تغييرات في « معاهدة روما » ، تستلزم هي بدورها اقرارها بالاجماع .

وبدا لي ان مؤتمراً من هذا النوع لم يكن ضرورياً ، كما صرحت علناً ، وكان خطراً ، كما قلت في نفسي . واما ما كان يبغيه الفرنسيون والالمان فكان غير واضح ، باستثناء رغبتهم في عقد معاهدة منفصلة حول التعاون السياسي . ومن الجلي انهم ارادوا الاقتراب اكثر من فكرة « الاندماج » الاوروبي عموماً . ويبدو انهم يسعون الى انعقاد « مؤتمرحكوماتي » منفصل ، اذا تمكنوا من ذلك ، لاسباب سأشرحها بعد قليل .

وقد يكون من المحتمل ان يكون الطرفان قد توصلا الى اتفاق سري قبل انعقاد جلسات مجلس ميلانو .

وعندما التقيت بالسنيور كراكسي في صباح يوم الجمعة ، على انفراد ، كان موقفه معقولا جداً . صحيح ان فكرة « المؤتمر » المستقل تم التطرق اليها كاحتمال من الاحتمالات ، الا انني اوضحت له بان القرارات ذات الاهمية يمكن ان تؤخذ في المجلس الاوروبي المنعقد في الوقت الراهن ، دون حدوث ذلك التأخير الذي سيصبح محتوماً لو ان الدعوة الى « مؤتمر حكوماتي » آخر مستقل ، لكامل اعضاء المجموعة ، قد حصلت فعلاً .

وتركت السنيور كراكسي وانا افكر كم كان من السهولة بمكان شرح افكاري وجعلها مفهومة له .

ولعل من المفيد ان استعيد تفاصيل الطريقة التي تفاقمت بها الضغوط من اجل عقد « مؤتمر حكوماتي » . فقبل سنة ، وخلال احدى اللفتات التي بدت محدودة الاهمية آنذاك ، لكنها لم تلبث ان اصبحت في ضوء المستجدات ذات شأن اعظم في ما بعد ، وافقنا (في فونتينبلو) على تشكيل لجنة فرعية برئاسة السناتور الايرلندي جيمس دوج لاقتراح وسائل لتحسين التعاون الاوروبي . وكان بعض مقترحات اللجنة مناسباً ومعقولاً ، كتركيزها على تعاون سياسي اكثر فعالية ، وعلى سوق (أوروبية) واحدة .

واما مقترحاتها الاخرى غير المقبولة فكانت من نوع تحقيق « منطقة اجتماعية أوروبية » التي استبقت فكرة الميثاق الاجتماعي . كما كان ثمة مقترحات خرقاء من نوع تعزيز « قيم ثقافية مشتركة » . ولكن فوق هذا وذاك ، كان من بين المقترحات التي تقدمت بها لجنة دوج تشكيل « مؤتمر حكوماتي » يصادق على جميع التعديلات المقترحة على المعاهدة ، بهدف تحقيق « اتحاد أوروبي » .

وهكذا فان هذا النوع من الاقتراحات كان موضوعاً ، بالضرورة ، على بساط البحث في ميلانو . وما ان حدث ذلك حتى اصبح «المؤتمر» الآنف الذكر ، الوسيلة المناسبة لكل فكرة مطروحة وتتصل بتطور المجموعة الاوروبية . وقد جعلت هذه الظروف من الصعب مقاومة الفكرة أصلاً .

وهكذا ، فإن كراكسي بصفته رئيساً للمجموعة ، هو الذي اقترح انشاء «المؤتمر» . وسرعان ما رسم حدود الفئات المتصارعة . وقد حاججت بقولي ان المجموعة برهنت على ان لديها فعلاً القدرة على اتخاذ القرارات بموجب الترتيبات الراهنة . وان علينا الآن ان نوافق في مجلس ميلانو على اتخاذ الخطوات اللازمة من اجل احراز تقدم في قضية استكمال السوق المشتركة ، داخلياً ، والتعاون السياسي خارجياً .

واوضحت انني اعرف بان الحاجة ماسة الى تحسين طرق عمل اتخاذ القرار اذا كنا نسعى لتحقيق تلك الاهداف .

واقترحت ان نوافق على الفور على استخدام أوسع للبنود المتعلقة باقتراع الاغلبية في «معاهدة روما» ، وان نطالب اي دولة ترغب في اجراء اقتراع بان تؤجل ذلك حتى تبرّر قرارها بشكل علني .

كما دعوت الى تخفيض عدد اعضاء اللجنة الى اثني عشر عضواً ، ووزعت ورقة عمل اقترحت فيها بعض السبل المؤدية الى جعل المجلس الاوروبي اكثر فعالية ، وطالبت بضرورة اعتبار المجلس الاوروبي الذي سينعقد في ديسمبر ، بمثابة لجنة حكومية للمجموعة الاوروبية . ويمكن لقرارات المجلس ان يوقع عليها وان تعتبر نافذة ومصادقاً عليها . الا انني لم أر سبباً يدعو الى قيام لجنة خاصة بالعلاقات الداخلية بين حكومات دول المجموعة ، بالعمل على احداث تغييرات في المعاهدة .

غيرَ ان جهودنا ذهبت هباء .

فبعدما ذهبنا الى ميلانو لندعو الى تعاون أوثق ، تعرضت لضغوط عنيفة من قبل اغلبية كان في عدادها رئيس شديد الانحياز . ولم اكن وحيدة ، فقد انضمت إليّ اليونان والدنمارك في مقاومة فكرة انشاء «المؤتمر الحكوماتي» من دول المجموعة .

والواقع ان جيفري هاو كان سيوافق على الفكرة . فقابليته للقبول بالحلول الوسط عكست مزاجه من جهة ، وتكوينه في وزارة الخارجية من جهة اخرى . كما انها عكست ايضا حقيقة ان

عضوية بريطانيا في المجموعة الاوروبية منحت وزارة الخارجية صوتاً بالنسبة لكل جوانب السياسات المتعلقة بالمجموعة. وبقدر ما كانت المجموعة تتجه اتجاهاً مركزياً. بقدر ما اصبحت وزارة الخارجية اكثر فعالية ونفوذاً في «وايتهول». وربما كان ذلك يفسر كيف ان جيفري كان اكثر قبولاً مني لفكرة الفيدرالية.

على اي حال، لم يلبث السنيور كراكسي، ان دعا فجأة الى التصويت، وسط شعوري بالدهشة والغضب، فقررت أغلبية الاعضاء في المجلس تشكيل «المؤتمر الداخلي». وهكذا ذهبت جهودي هباء ليس في داخل المجلس فقط وانما ضاعت كل ايام العمل التي سبقت ذلك. وكان عليّ ان أعود الى مجلس العموم لأشرح السبب الذي أدى الى انهيار جميع الآمال العريضة التي كنا نحملها في ميلانو.

ولم تسنح لي حتى فرصة الذهاب الى الأوبرا بينما كنت هناك.

فكرة السوق الواحدة

بعدما استشطت غضباً ازاء ما حدث، ادركت ان علينا ان نحاول الاستفادة من الموقف بقدر الامكان. وأوضحت اننا نعتزم المشاركة في «المؤتمر الحكوماتي». اذ لم أكن ارى ان ثمة فائدة ترجى من السياسة البديلة. التي مورست من قبل فرنسا لبعض الوقت في السنوات الاولى من عمر المجموعة. وهي سياسة «الكرسي الفارغ».

فيجب ان تكون هناك قضية رئيسية تتعلق بالمبادئ لتبرير رفض اي دولة الاسهام في مناقشات المجموعة. ولم تكن القضية هذه. على هذا النحو. لقد وافقنا على الفكرة (أساساً) بهدف تعزيز التعاون السياسي والسوق الواحدة. ولم نختلف الا من حيث الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. كما رأيت ان من الافضل عموماً ان نوضح موقفنا ونحاجج دفاعاً عنه منذ البداية. سواء في داخل المجلس الاوروبي او «المؤتمر الحكوماتي». بدلاً من ان نفعل ذلك ونحن في الخندق الاخير. وعندما يصبح الاقتراح بمثابة تعديل لـ«معاهدة روما».

والواقع ان حساباتي كانت تعتمد مبدأ التعامل القائم على العدل، والتصرف بحسن نية خلال مناقشات رؤساء الحكومات مع اللجنة. ولكن مع مرور الزمن، تبين لي ان ثمة سبباً يدعو للتشكك من صحة هذه الحسابات.

لقد تبع ذلك سيل عارم لا ينتهي من اللقاءات والنصوص التي كانت قيد الإعداد للمجلس الاوروبي الذي كان سينعقد في لوكسمبورج في ديسمبر. كما ان التقارير المتعلقة ببعض هذه المناقشات، والتي اطلعت عليها، اوضحت مدى اختلاف الاهداف التي يسعى لتحقيقها ما وصفه بـ «حلمي أوروبا العظيمين».. ويعني بذلك نزع الحدود واقامة الاتحاد المالي والاقتصادي.

وكان كل تعديل او تحجيم للفكرة، تقترحه الدول الاخرى، كبريطانيا، يعتبر نوعاً من الخيانة. وقد علمت ان المسيو ديلور لم يتورع مرة عن توجيه اللائمة الى كل عضو من اعضاء المجموعة باستثناء ايطاليا وبلجيكا وهولندا.

واما الجائزة الثانية على الافراط في الطموحات. فاستحقتها ايطاليا اذ اصبح السنيور كراكسي والسنيور أندريوتي يعتبران ان تعزيز صلاحيات المجلس الاوروبي، هو حجر الاساس الذي تنهض عليه مبادئهما في الفيدرالية. وقد كانا يرغبان في منح البرلمان الاوروبي صلاحية مشاركة المجلس في اتخاذ القرارات، الامر الذي كان سيؤدي من الناحية العملية الى شل فعالية المجموعة، بتعريض رؤساء الحكومات الى تدخل مستمر من قبل هذا الكيان الذي يفتقر الى الدربة والمران، ويتسم بانعدام حس المسؤولية.

ويبدو ان أصغر دول المجموعة الاوروبية كانت تحاول فعلاً ايجاد النهج الاسرع والاقل كلفة لتحقيق الاتحاد الاوروبي الاقتصادي والسياسي. ولهذا فهي كثيراً ما كانت تؤيد اي تحرك في هذا الاتجاه، شريطة الا يُغضب ذلك الالمان والفرنسيين. وقد لخص هذا السلوك كله في رسالة تلقيتها من جاك سانتر، رئيس وزراء لوكسمبورج الصغيرة يبدي فيها استعداده لعقد المجلس فيها، ويحث على ضرورة: «استعادة أهدافنا العظمى في الاتحاد المالي والاقتصادي».

ويضيف قائلاً: «ان موقفاً شديد الطموح لا بد ان يتيح لنا، دون شك، فرصة تحقيق نتائج مشجعة، ويطرح نقطة انطلاق للتغييرات الاقتصادية والنفسية التي تعتبر جوهرية لأوروبا وهي تأخذ دورها الجديد».

كنا، في الوفد البريطاني، كثيراً ما نفند هذه الخطابيات باعتبارها طموحات تفتقر الى الوضوح والواقعية وقابلية التطبيق. وكنا مصيبين في اعتقادنا بانها لم تكن واقعية، الا ان خطأنا يكمن في التخفيف من قوة تصميم بعض السياسيين الاوروبيين على تطبيق تلك الطموحات.

والاهم من ذلك، ان الحسابات البريطانية كانت تشير آنذاك الى الاغراض التي كان الفرنسيون والألمان يسعون الى تحقيقها.

ومرة اخرى اصبح المحور الفرنسي ـ الألماني بنفس الدرجة من القوة التي كان عليها في عهد الرئيس جيسكار ديستان والمستشار شميت . فالرئيس ميتران والمستشار كول، كانا، خلافاً لهما، لا يوجد شيء مشترك يجمع بينهما على الصعيد الشخصي. لقد كان المستشار كول سياسياً من النوع الالماني المحلي. الامر الذي عزز موقعه السياسي باستمرار، ولم ينتهج سياسة ألمانية خارجية الا في الفترة الاخيرة، ومنذ اقامة الوحدة الالمانية. وكان خلال معظم عقد الثمانينات يبدو مستعداً لاخضاع المصالح الالمانية للتوجيهات الفرنسية، ما دامت تلك السياسة تهدئ من روع جيران ألمانيا . واكثر من ذلك فقد كان كول، باعتباره ديمقراطياً مسيحياً، أقرب الى اليمين الاجتماعي منه الى اليمين الاقتصادي. ولهذا فهو يرى العالم من منظور أقرب الى رئيس فرنسا الاشتراكي منه الى اي بريطاني محافظ .

اما الرئيس ميتران فهو رجل مثقف وذو رؤية عالية، الا انه ضعيف الاهتمام بالسياسة الفرنسية الداخلية الى حد ما . ومثله في ذلك مثل الكثيرين من الفرنسيين الذين ينتمون الى جيله. فان خوفه من عواقب السيطرة الالمانية يحركه باستمرار . وبصرف النظر عما كان يقوله لي في جلساتنا الخاصة، فان النهج الذي ينتهجه علانية، وكذلك أفعاله، كانت، للسبب نفسه، تتجه نحو الابقاء على ارتباطات الالمان بالمجموعة الاوروبية حيث بوسع الفرنسيين ان يمارسوا عليهم نفوذاً أشد .

وهكذا أدركت ان الموقف الفرنسي في اجتماعات المجلس المقبلة كان الضغط بشدة من اجل « اتحاد اوروبي » أوثق، ما دامت هذه هي الصيغة التي تسمح للدولتين بالسهر على مصالحهما القومية على نحو يتسم بالاحترام. ولم تلبث هذه التوجهات، كما سأشرح الآن، ان اصبحت أشد أهمية مع مرور الزمن.

لقد كان لديّ هدف مسيطر واحد، هو التوصل الى « سوق مشتركة » واحدة. فالتعرفات الجمركية الداخلية التي كانت مفروضة على دول المجموعة ألغيت في يوليو 1968 . وفي الوقت نفسه تحولت المجموعة الى اتحاد جمركي، الامر الذي قبلت به بريطانيا في يوليو 1977 . واما ما تبقى فهو الحواجز التي تعتبر خارج نطاق التعرفة الجمركية. وتمثلت تلك الحواجز بأشكال متنوعة وعلى نحو اقل بروزاً. فهناك مستويات متباينة بين بلد وآخر، في ما يتعلق بمسائل تتراوح بين الامن والصحة، والقوانين التي تميز ضد البضائع الاجنبية، وسياسات المناقصات العامة، والاجراءات المتبعة في نقاط الجمرك... كل ذلك وغيره ساعد على احباط عملية تكوين سوق

مشتركة حقيقية. وكان من المتوقع ان يكون رجال الاعمال البريطانيون في عداد اولئك الذين سيفيدون من فتح اسواق الدول الاخرى.

فعلى سبيل المثال، كنا مستبعدين من اسواق التأمينات والخدمات المالية الالمانية، وهذا مجال أعرف، كما يعرف الالمان، اننا بارعون فيه. كما ان النقل والمواصلات كان منطقة مهمة اخرى لم يسمح لنا بالاقتراب منها. واما الثمن الذي كان علينا ان ندفعه من اجل تحقيق سوق موحدة، بكل ما تنطوي عليه من فوائد اقتصادية. فهو القبول بالمزيد من مبدأ اقتراع الاغلبية في داخل المجموعة.

كان ذلك امرا لا مناص منه، والا فان بعض دول المجموعة كانت ستخضع للضغوط الداخلية وتحول دون فتح اسواقها.

كما اقتضى الامر ان تمتلك اللجنة الاوروبية صلاحيات أوسع. ولكن ينبغي ان تستخدم هذه الصلاحيات من اجل بناء «سوق واحدة» والمحافظة عليها، بدلاً من الاحتفاء بأهداف اخرى.

كنت اعلم بان عليّ ان اقاتل في معركة دفاعية شديدة، ضد المحاولات التي تنوي اضعاف سيطرة بريطانيا على شؤون ذات أهمية قومية حيوية بالنسبة لنا. ولم اكن اريد الموافقة على تطبيق مبدأ التصويت بالاغلبية على مسألة الضرائب التي كانت اللجنة ترغب في ان نعدل موقفنا معها بحيث ينسجم مع المجموع.

فالمنافسة بين أنظمة ضريبية مختلفة أشد دلالة على الصحة والعافية من فرض نظام واحد، بكثير. ذلك انها سترغم الحكومات على تخفيض حجم انفاقها والضرائب التي تفرضها، وعندما تخفق في ذلك فانها تسمح للشركات ودافعي الضرائب بالانتقال الى مكان آخر.

وعلى اية حال فان القدرة على ان تحدد الدولة نفسها مستويات الضريبة، تعتبر عنصراً مهماً من عناصر السيادة الوطنية. كما انني لم اكن على استعداد للتخلي عن سلطاتنا من حيث ضبط الهجرة والسيطرة عليها (من الدول غير الاعضاء في المجموعة الاوروبية)، ومقارعة الارهاب، والجريمة، وتهريب المخدرات، واتخاذ خطوات في مجال الصحة عموماً: البشر والحيوان والنبات... اي الحؤول دون دخول حاملي الامراض الخطرة. وهذا يتطلب قيوداً مناسبة على الحدود.

لقد شعرت ان ثمة حجة عملية تبرر ذلك كله. فقد كان من الطبيعي ان نقوم، باعتبارنا جزيرة لا تعرف الانظمة الاوروبية الاشد سلطوية ومركزية، والتي تتعلق ببطاقات التحقق من الهوية، بتطبيق القيود والنواظم اللازمة في موانئنا ومطاراتنا بدلاً من تطبيقها داخلياً.

ومرة اخرى فان هذه مسألة سيادة وطنية ينبغي ان تحاسب الحكومة بشأنها من قبل برلمانها الخاص وشعبها.

كنت مستعدة للموافقة على إحداث زيادة طفيفة في صلاحيات البرلمان الاوروبي الذي لا يلبث بعد فترة قصيرة ان يوصف، على نحو يفتقر الى الدقة، بانه برلمان بالمعنى الحقيقي. ولكن مجلس الوزراء الذي يمثل الحكومات التي تحاسب من قبل برلماناتها الوطنية، يجب ان يكون له دائما القول الفصل. وأخيراً قررت ان أقاوم اي محاولة تهدف الى إحداث تغييرات في المعاهدة، يسمح بموجبها للجنة ـ وللمجلس بأغلبية الاصوات ـ بتكديس المزيد من الاعباء على رجال الاعمال البريطانيين.

لقد كنت أعتقد، حتى بداية انعقاد المجلس الاوروبي في لوكسمبورج، بان في استطاعتنا الاعتماد على الالمان، بان يقدموا لنا الدعم في معارضتنا لذكر النظام المالي الاوروبي والاتحاد الاقتصادي والمالي خلال عمليات المراجعة التي أجريت على المعاهدة.

ومع ذلك، كان يوجد آنذاك، كما يوجد الآن، توتر بين الرغبة الالمانية في ابقاء السيطرة على سياسة ألمانيا المالية والحفاظ على نسبة تضخم متدنية من جهة، والرغبة في البرهنة على أوروبية ألمانيا عن طريق الضغط من اجل تحقيق قدر اكبر من الاتحاد الاقتصادي والمالي، من جهة أخرى.

وكنت قد ناقشت ذلك كله مع وزير المالية واتفقنا على موقف موحد. وقبل ايام من موعد انعقاد المجلس، عرض نايجل لوسون وجهات نظره، بوضوح مثير للاعجاب، من خلال مذكرة حثني فيها على الصمود. وقد اعاد للأذهان بان المستشار كول كان قد أخبرني في اليوم السابق بان الالمان، شأنهم في ذلك شأننا، كانوا يعارضون معارضة كاملة إحداث اي تعديل للبنود المالية في «معاهدة روما».

لكنه اضاف انه في حال تدهور الوضع يجب ان تكون لدي صيغة جاهزة من الكلمات. وأصر على انه سيكون من الضروري ان تكون اللغة المستعملة فيها، لا تتضمن إرغاماً لنا بالانضمام

الى « آلية صرف العملات الاوروبية » (ERM) . وان توضح بأن سياسة اسعار صرف وتبادل العملات هي مسؤولية السلطات في كل بلد على حدة ، وان تقلل من شأن التوسع في أداء المجموعة . وان تتجنب ذكر اي اشارة لـ« الاتحاد المالي الاوروبي » (EMU) . وخلص في مذكرته الى انه بعد ان راجع الخيارات ، فانه يجد ان عليه ان يقول بان النهج الافضل اتباعه ، هو تجنب الوقوع في شراك هذا العمل أصلاً . وقد وافقته على رأيه .

المجلس الأوروبي في لوكسمبورج

وصلت الى لوكسمبورج في الساعة العاشرة من صباح الاثنين ، الثاني من ديسمبر 1985 . وبدأت الجلسة الاولى في اجتماعات المجلس على الفور .

فقد قام رؤساء الحكومات بمراجعة مسودة المعاهدة التي اصبحت قانوناً اوروبياً موحداً ، والتي وضعتها الرئاسة واللجنة معاً .

في البداية امتدت المناقشات واتسعت بعد ان أنفقت عدة ساعات في البحث ببند واحد . وكانت قدرة الحاضرين على الجدال المطول والاعادة والتكرار ، في شؤون محدودة الاهمية ، تثير الدهشة كما هو العهد بها دائما .. وكان من الافضل بكثير ، الموافقة على المبادئ ثم ترك التفاصيل للآخرين الذين يمكن ان يعودوا بدورهم الينا . ولكن كان من الافضل ايضاً ، كما أردت اصلاً ، الا يكون هناك « مؤتمر حكوماتي » بين دول المجموعة ، والا تكون هناك معاهدة جديدة ، وان تتحقق اتفاقيات عملية محدودة فقط .

وراعني ايضاً ان الالمان غيروا موقفهم واعلنوا انهم مستعدون الآن لتضمين المعاهدة بنوداً مالية . غير انني استطعت من خلال مناقشة جانبية مع المستشار كول ، تحجيم الصيغة وجعلها تضم فقط ما كنت أعتبره مقادير غير مهمة من تلك البنود ، واعني بذلك تقديم وصف للأمر الواقع بدلاً من تحديد اهداف جديدة . وقد اضفنا على عبارة « الاتحاد الاقتصادي والمالي » العبارة التجميلية الآتية : « التعاون في السياسة الاقتصادية والمالية » . ولكن العبارة الاولى ، لسوء الحظ ، كانت الهدف الرسمي منذ اكتوبر 1972 . واما العبارة الثانية ، فآمل ان تكون قد أشارت الى حدود القانون . الا ان هذه الصياغة نجحت في تخفيف سرعة توجه المسيو ديلور نحو الاتحاد المالي لفترة قصيرة فقط .

أعتقد انه حتى رؤساء الحكومات الذين كانوا متعطشين لاستخدام الكليشيهات الاوروبية، شعروا بشيء من الملل بعد اليوم الاول. ومن المؤكد ان مناقشات يوم الثلاثاء، رغم طولها وطابع التوتر المسيطر عليها، كانت أكثر نجاعة بكثير.

كان الوقت قد بلغ منتصف الليل عندما عقدت مؤتمري الصحافي حول نتائج عمل المجلس. وقد أسعدني ما تحقق فيه، نظراً لاننا كنا في الطريق نحو السوق المشتركة الواحدة في عام 1992. وكان عليّ ان اقدم قدراً ضئيلاً من التنازلات في ما يتعلق بالصياغة.

لم أتساهل بشأن اي مصلحة بريطانية مهمة. وكان علي فقط، ان اسجل تحفظاً على جانب واحد يتعلق بالسياسة الاجتماعية في المعاهدة.

ملاحظة: سمح لبريطانيا وايرلندا، باعتبارهما جزيرتين، بأن تحتفظا، او تتخذا، اجراءات جديدة في مجالات الصحة والأمن والبيئة وحماية المستهلك.

واما إيطاليا، التي سبق أصلاً ان أصرّت على ضرورة انشاء «مؤتمر حكوماني» بين دول المجموعة، فلم ترغب فقط عن تحفظها على بنودها وانما طالبت ايضاً بان يوافق عليها البرلمان الاوروبي. ولعلني شعرت بقدر عظيم من الرضى ازاء وضع «بيان عام» في السجل الرسمي للمؤتمر، يشير الى انه:

«لا شيء في هذه البنود سيؤثر على حق الدول الاعضاء في اتخاذ اجراءات تعتبرها ضرورية، بغرض ضبط الهجرة من دول اخرى، ومقاومة الارهاب والجريمة، وتهريب المخدرات، والاتجار غير المشروع بالاعمال الفنية والاثرية».

لقد أصررت على تضمين هذا البيان لأن الامتناع عن تضمينه - كما قلت - سيتيح للارهابيين وتجار المخدرات والمجرمين، استغلال بنود القانون لصالحهم، وتعريض الناس للخطر، ولولا ذلك البيان لما أقررت القانون الاوروبي الموحد. كما انه لا اللجنة ولا المجلس ولا المحكمة الاوروبية كانت، على المدى البعيد، ستكون مستعدة للالتزام بما اتفق عليه في ذلك البيان اكثر من الالتزام بالحدود الموضوعة على تصويت الاغلبية كما جاء في المعاهدة نفسها.

اولى ثمار ما دعي بالقانون الاوروبي الموحد، كانت طيبة بالنسبة لبريطانيا. واخيراً شعرت باننا كنا على وشك استعادة المجموعة (الاوروبية) ووضعها على النهج الصحيح، مركزين على دورها كسوق هائلة الحجم تحمل كل ما تحمله لصناعاتنا من فرص. والحال ان ثمة مزايا كثيرة يوفرها هذا الانجاز للمستقبل. هذا رغم ان عمليات التنسيق والتقريب بين الانظمة، تهدد

عادة، بان تصبح اهدافاً مقصودة لذاتها. والمشكلة ان الصلاحيات الجديدة التي حصلت عليها اللجنة ـ ويجب هنا الاعتراف بصحة التحذيرات التي اطلقها بعض المحافظين في ذلك الوقت ـ قد أثارت شهيتها على ما يبدو.

آنذاك كان الجميع يحملون آراء متفاوتة حول مغزى ما تم الاتفاق عليه في لوكسمبورج. وقد وصفه المسيو ديلور بانه «الحل الوسط من اجل التقدم»، معرباً عن الاسف لأن اقتراحه الرامي الى اعطاء صلاحيات اضافية للبرلمان الاوروبي لم يلق قبولاً. الا انه رحب بما قيل عن الشؤون المالية باعتبار انه كان يرى الـ«ايكو» ـ العملة الأوروبية ـ «جزءاً من الحلم الأوروبي».

كما خاب ايضاً امل الهولنديين الذين كانوا يؤثرون الحل الفيدرالي بطبيعتهم. ولكن بعضهم كان يعيش الامل نفسه. وقد جاء في صحيفة هولندية ان: «المثال الاعلى للوحدة الأوروبية عليه ان ينتظر حتى يحل مسؤول جديد في 10 داوننج ستريت».

واما الألمان فقد رأوا، بقدر اعظم من الواقعية، ان الحركة الصاعدة نحو هدفهم في الاتحاد الاوروبي استؤنفت. واخبر المستشار كول، الذي رحب بنتائج الاتفاق، «البوندستاج». (مجلس النواب الالماني الاتحادي ـ المترجم) بان المجلس: «نقل التطور السياسي والمؤسساتي للمجموعة، خطوة حاسمة الى الامام».

كنت احمل وجهة نظر مختلفة في ذلك الوقت. وفي جلسة اجبت خلالها على الاسئلة في مجلس العموم، حول حصيلة لوكسمبورج، قلت بالحرف الواحد:

«أنا أردد باستمرار، بانني اتمنى لو انهم تحدثوا بقدر اقل، عن الاتحاد الاوروبي والسياسي. فشروطه ليست مفهومة في بلادنا. واما الشروط المفهومة هناك، فانها تعني اقل بكثير مما يظن بعض الناس هنا».

وعندما انظر الى الماضي الآن، اكتشف انني كنت مخطئة في ما ذهبت اليه. ولكنني ما زلت اعتقد انه كان من الصواب التوقيع على القانون الاوروبي الموحد، نظراً لاننا نريد التوصل الى سوق أوروبية موحدة.

لقد احتلت الشؤون الاوروبية، خلال البقية الباقية من عمر هذا البرلمان، موقعاً ثانوياً بالنسبة لي، مع بعض الاستثناءات فقط. فالقرارات الرئيسية اتخذت.. وحتى بحث المفوضية عن «مبادرات» جديدة اصبح اقل تسارعاً في ذلك الوقت بسبب الحاجة الى تنظيم وتطبيق برنامج السوق الموحدة. وكانت المجموعة تنفق اكثر مما تسمح به مواردها. الا انها لم تصل بعد الى

الحدود الجديدة والمتمثلة بضريبة القيمة المضافة. لقد اصبح من الضروري التوسيع. كان ثمة الكثير مما يتعين البحث فيه.

مجلس لندن الأوروبي

تسلمت بريطانيا رئاسة المجلس الاوروبي الذي انعقد في لندن يومي الجمعة والسبت، الخامس والسادس من ديسمبر 1986.

وكان من المقرر ان يتم اللقاء في مركز الملكة اليزابيث الثانية للمؤتمرات. ولا يبرّر تكاليف البناء الباهظة وتصميمه الذي لا يسر العين سوى قبح الفجوة التي كان يشغلها مرآب للسيارات، والتي ملأها البناء نفسه.

وقد ابديت اهتماماً شخصياً بالترتيبات العينية والدبلوماسية التي اعدت للقمة.

فعلى سبيل المثال استعضت عن الكراسي الدوارة والموضوعة حول طاولة المؤتمر بأخرى خشبية وخفيفة الوزن. ذلك انني فكرت دائما بان من الافضل ان يحدّق المرء في عيني مثيله دون ان يكون باستطاعته الدوران بكرسيه فراراً منه. واغتنمت كذلك الفرصة فغطيت الجدران الرمادية بالورق ذي اللون الطحيني (البيج) وباللوحات التي حرصت على ان تكون من اعمال «هنري مور»، والتي استعرتها من «مؤسسة مور»، ووضعتها مقابل مقعد الرئيس ميتران الذي كنت اعلم انه يحب مور قدر حبي له.

ولا شك في ان الانجاز الرئيسي الذي حققته رئاسة بريطانيا للمجموعة، كان اعتماد، او الموافقة على، عدد كبير من الاجراءات المتعلقة بتطبيق السوق المشتركة الواحدة. ذلك هو التقدم الحقيقي الذي تحتاجه المجموعة، بدلاً من المبادرات الصارخة والباحثة عن الدعاية والتي لم تسفر عن شيء او تسبب في اثارة المشاعر العدائية.

ولكن مجلس لندن الاوروبي نفسه، يمكن اعتباره قد حقق نجاحاً متواضعاً. وفي طريقنا الى طعام العشاء اوضح المستشار كول، لتشارلز بوويل، سكرتيري الخاص، بانه ليس ثمة من احتمال البتة، في ان تتمكن ألمانيا من اتخاذ قرارات رئيسية حول الزراعة ـ المسألة التي كانت موضوعاً للجدل اكثر من سواها آنذاك ـ قبل الانتخابات المقبلة. واذا لم يكن بالامكان انجاز شيء دراماتيكي في مجال الزراعة او الموازنة، فقد تميز المجلس ببروز المسيو ديلور كرئيس

جديد للمفوضية الاوروبية او قل كلاعب رئيسي في اللعبة.

وقد تذوقت بعض ذلك لفترة قصيرة، خلال اول حفل عشاء، عندما استغل ديلور الفترة المخصصة للمناقشة والتي سبقته، ليلقي خطبة عصماء حول الوضع المالي المحفوف بالمخاطر والذي تجد المجموعة نفسها غارقة فيه، وليضع على بساط البحث مجموعة من الاقتراحات التفصيلية.

فأجبت بقولي انه كان من الضروري ابلاغنا بذلك من قبل، اذ انه اصبح من الواضح الآن، اننا يمكن ان نستنتج من كلامه ان المجموعة الاوروبية مفلسة. وقد وافقت، وجوب ان يقوم المسيو ديلور بزيارة للعواصم الاوروبية. كما اقترح تماماً، من اجل التوصل الى حل. الا ان ما حدث ينبغي الا يتكرر مرة اخرى. وفكرت في نفسي انه لا يمكن تصور موظف بريطاني كبير، يقوم برشق الوزراء بالمفاجآت على هذا النحو. لقد كشف ذلك بوضوح عن العيوب التي تعانيها المفوضية، وهي أنها كانت تتألف من سلالة جديدة من السياسيين الذين لا يوجد من يحاسبهم.

وكرئيسة للمجموعة الاوروبية، كان عليّ ان أعقد مؤتمراً صحافياً اتحدث فيه عن حصيلة المؤتمر، وبصحبتي المسيو ديلور. وفي هذه المرة ادهشني مجدداً عندما رفض ان يقول شيئاً، حتى عندما طلبت اليه ان يعلّق على احد أجوبتي. ومضيت في حثه على الكلام ولكن دون جدوى.. فقلت: «لم أكن أعلم انك تنتمي الى ذلك النوع الشديد الصمت!».

وفي وقت لاحق خرج المسيو ديلور عن صمته. فبعد ثلاثة ايام، اي في يوم الثلاثاء، التاسع من ديسمبر، ألقيت خطاباً قدمت خلاله تقريراً عن أوضاع رئاسة المجموعة امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورج. ولم اكن استطيع ان اكون أشد حماسة للمجموعة مما فعلت.

ولكن ما ان جلست حتى بدأ المسيو ديلور الذي تقمص شخصية جديدة، لم اكن قد رأيتها او سمعتها من قبل، بدأ بالكلام. فاذا به عنوان للديماغوجية على مستوى دول المجموعة، تحاول التلاعب بعواطف وانحيازات جمهوره المسبقة، وتقلل من شأن الرئاسة البريطانية للمجموعة، وتطالب بالمزيد من المال.

ولم اكن لأسمح له بهذا الاسترسال.

وعندما انتهى من كلامه نهضت مطالبة بحق الرد، وهو امر غير معروف، على ما يبدو في ذلك «البرلمان». ولم انتظر بل أجبت على النقاط التي أثيرت، كما أفعل في خطبة ختامية في مجلس العموم، وأوضحت كيف انه لم يقل مثل هذا الكلام عندما سنحت له الفرصة خلال مؤتمرنا الصحافي المشترك.

وعندما جاء الى طعام الغداء في ما بعد وجلس الى جانبي، قلت له انني سبق ان دافعت عن موقفه في مجلس العموم، مراراً وتكراراً، رافضة استبعاد دفع بريطانيا أموالاً اضافية. حتى عندما كنت أتعرض لأشد الضغوط. وأضفت انه يمكن ان يكون متأكداً من شيء واحد الآن، ان ذلك لن يحدث مرة اخرى على الاطلاق.

خلال عامين من العمل السياسي الأوروبي، كان حصيلتهما القانون الاوروبي الموحد، شهدت تغييراً أساسياً في الطريقة التي كانت تجري وفقها السياسة الاوروبية. وبالتالي في نوع أوروبا التي كانت تتشكل.

فقد برزت كتلة فرنسية - ألمانية تمتلك برنامجها الخاص لتحدد اتجاه المجموعة.

واما المجموعة الاوروبية التي كانت لديها دائما رغبة ملحة في تحقيق السلطة المركزية، فقد اصبحت الآن تقاد من قبل فيدرالي أوروبي متشدد وموهوب، وتدعو فلسفته الى المركزية. بينما كانت وزارة الخارجية تتحرك بلا وعي نحو التسوية والحل الوسط مع اولئك الاصدقاء الاوروبيين الجدد. وبالطبع كان بامكاننا اللجوء الى «الفيتو» (حق النقض)، والى الضمانات التشريعية. والاستثناءات المعلنة. ومع ذلك فان هذه الاجراءات قد يتم الالتفاف عليها على نحو تدريجي اذا لم تطح بشكل نهائي.

لعبة القبعة !

الفصل التاسع عشر

الإعداد لحملة الانتخابات العامة لعام 1987 ومسارها

جميع الانتصارات التي تتحقق في الانتخابات، تبدو مؤكدة عندما يحاول المرء استرجاع شريط ذكرياتها بعد انقضائها، غير انها لا تبدو كذلك قبيل حدوثها.

فالجروح التي اصيبت بها الحكومة وحزب المحافظين من جراء قضيتي «الويستلاند» و«البريتيش ليلاند» وردود الافعال على الغارة الامريكية على ليبيا، كانت تحتاج الى بعض الوقت حتى تندمل. كما ان الانتعاش الاقتصادي كان سيكون بعد مرور زمن، البلسم الشافي، وخصوصاً بعد ان اصبح من الجلي ان سياستنا تحقق نمواً مقترناً بمعدلات متدنية من التضخم، ومستويات معيشة مرتفعة، وانخفاض مستمر في عدد العاطلين عن العمل بدءاً من صيف عام 1986. غير ان حزب العمال كان آنذاك قد طوّر لديه جوع للسلطة، فعدل من صورته وقفز الى الطليعة في استطلاعات الرأي العام. وهكذا اصبح من المهم ان اقوم بتوحيد الحزب حول سلطتي ورؤيتي لفلسفة المحافظة. وهذا لم يكن سهلاً بطبيعة الحال.

الطريقة واللهجة

لعل من اقسى الاتهامات التي وجهت اليَّ، اذى، خلال قضية «الويستلاند» هو انني لم اكن اجيد الاصغاء. وكما هو الشأن بالنسبة للاتهامات التي تلصق بالمرء، فقد كانت تنطوي على شيء من الحقيقة. اذ ما ان أبدأ بتعقب قطار افكاري حتى يصعب ايقافي بسهولة.

لهذا الامر محاسنه. فهو يعني ان باستطاعتي التركيز على نقطة صعبة الحل، بصرف النظر عما يجري خلفها من احداث، وهي امكانية مفيدة لرئيس حكومة في مؤتمر صحافي. إلا انه يعني

ايضاً انني كثيراً ما احاول السيطرة على الآخرين، وتجاهل الاعتراضات والافكار الضعيفة او المشوشة. وهذا يجعل الذين لا يعرفونني ولا يعرفون الطريقة التي اعمل بها، يتصورون بأنني لم استوعب ما قيل لي. واما الذين يعرفونني اكثر، فإنهم سيؤكدون ان هذا ليس هو الواقع عموماً. ففي معظم الاحيان انتحي جانباً لاراجع افكاري في ضوء ما سمعت. بل انني كثيراً ما كنت اتهم من قبل انصاري بأنني ابدي اهتماماً اكثر مما ينبغي بأولئك الذين لا تتفق افكارهم مع افكاري.

ان الزعم بأنني لا اجيد الاصغاء، او انني لا اصغي - وخصوصاً عندما يكون مصدره وزراء سابقين، قد يعني، بكل بساطة، انني لا اوافق على وجهات نظرهم. ويمكنكم ان تقولوا، بهذا الاعتبار، انني «اقود من المقدمة».

نعم فأنا احب الجهر بما افكر به في وقت مبكر، ثم التحقق مما اذا كانت الحجج المعروضة تبرهن على انني كنت على خطأ ام لا. وفي جميع الاحوال، لا اجد صعوبة في تغيير رأيي. لكن هذه بطبيعة الحال، ليست الطريقة الرسمية التقليدية في ادارة الاجتماعات. فتجربتي تدلني على ان مجموعة من المتحلقين حول مائدة مستديرة، يفضلون سماع شيء آخر غير اصواتهم، وانه ليس ثمة ما يثير النفور اكثر من وجود امكانية للتوصل الى نتيجة دون ان تتاح لهم جميعاً فرصة قراءة التقارير والملاحظات المتعلقة بها.

والحال ان طريقتي في الرئاسة والادارة اربكت بعض الزملاء الذين كانوا اقل استيعاباً للتقارير المرفوعة اليهم. بل ان نزوعي لتبني هذا النهج يعود الى أنني اؤمن بالجدل باعتباره الطريقة الافضل للتوصل الى الحقيقة، وليس لأنني اريد قمع افكار الآخرين.

وحقيقة الامر، انني اذهب الى مدى ابعد، فأقول انه ليس صمة عندما لا يكون شيء اهم لحكومة ديمقراطية ناجحة من وجود الرغبة في المجادلة بصراحة وقوة، وهذا باستثناء الحالات التي توجد فيها الرغبة في اتخاذ مسؤولية جماعية لدى اتخاذ القرار.

وهكذا فأنا كنت انظم الخطوات على نحو متسلسل، بحيث يصبح مؤكدا ان الحكومة قد اطلعت على عدد كبير من وجهات النظر واستجابت لها. وكان جل اهتمامي منصباً على معالجة انطباع بدا انه كان سائداً، ومفاده ان الحكومة لم تكن مدركة للقلق الدي يعتري الناس. وأمكنني ان افعل ذلك دون ان اضعف من قوة الفلسفة «الثاتشرية»، نظراً لان آمال وتطلعات معظم الناس، بصرف النظر عن تصورات المعلقين، كانت متوافقة مع افكاري.

ان اصغائي للناس هو الذي عرّفني بذلك كله. ولكن لم يحدث اطلاقا ان خلطت بين صفحة الرأي في «الجارديان» (الصحيفة اليومية المعبرة عن اراء اليسار المثقف في بريطانيا - المترجم) وبين رأي الجماهير. وقد انتهزت فرصة القاء خطاب في «مدينة بيرث» امام مؤتمر تنظيم الحزب الاسكوتلندي، يوم الجمعة 16 ايار 1986، لكي اؤكد اننا كنا ننصت لما يشغل الناس. بل اننا في ما يتعلق ببعض المسائل، قمنا بتصحيح الاوضاع فعلاً. وكان مما اثار الاسكوتلنديين النتائج المترتبة على اعادة تقييم الضرائب البلدية على المساكن، الامر الذي جعل فواتير بعض الناس ترتفع قيمتها بينما انخفضت فواتير بعضهم الآخر لاسباب واضحة. ولهذا فقد ذكّرت المؤتمر الاسكوتلندي في عام 1986 بقولي:

«قبل عام، عندما حضرت هذا المؤتمر نفسه، اعربتم بوضوح عن قلقكم ازاء ضريبة المساكن. وقد استمعنا لكم واستوعبنا. اننا ندرس المشكلة الآن. وبسبب الطبيعة الملحة لها، فإن تلك الضريبة ستلغى في اسكوتلندا قبل انجلترا وويلز».

ومضيت في خطابي لأعد بانتهاج نفس النهج الراديكالي والمتفهم، ازاء القلق الذي يشعر به الناس في ما يتعلق بالتعليم، حيث كان هناك قدر كبير من الاستياء، وكذلك في ما يتعلق بالصحّة حيث يوجد قدر اكبر منه.

وقد اعترفت بأنه:

«توجد مشاعر قلق حقيقية. اذ حتّام ينتظر قريبك المسّن قبل ان تجرى له عملية جراحية في الحوض. تحرره من الالم؟. وهل تُعنى بالمرأة الحامل نفس المجموعة الطبية خلال فترة الحمل كلها؟. اعرف مدى القلق الذي ينتابكم، وانا مصممة على معالجته...»

ان المهم في هذا الخطاب الذي اثار الانتباه هو اللهجة التي ألقي بها. صحيح انه لا يكفي ان يصغي المرء، وانما عليه ان يجد الاجوبة المناسبة. ولكن كان ذلك وقت الافصاح عن القدرة على الاحساس والاستيعاب. وقد استقبل الخطاب استقبالاً جيداً.

التعديل الوزاري

كانت الخطوة الثانية نحو وضع الحكومة والحزب على طريق بداية جديدة، هي التعديل الوزاري الذي حدث في وقت لاحق من الشهر نفسه.

كان كيث جوزف اعلن عن عزمه على ترك الوزارة. وقد احزنني كثيراً ذهاب احد اقدم اصدقائي وحلفائي السياسيين، بل قل ناصحي ومعلّمي الذي لا يعوض. ان السياسة، على نحو ما، لن تكون بعده نفسها مرة اخرى. الا ان مغادرة كيث ادت الى حدوث تغييرات مهمة. فما كنت احتاج اليه هو وزراء قادرون على خوض المعارك في الاعلام وفي« وايتهول » على حد سواء.

لقد كان تحليل استطلاعات الرأي العام يكشف بوضوح اننا كنا اقوياء في ما يتعلق بادارة الاقتصاد. واما نقاط ضعفنا فتمكن في ما يدعى بـ« قضايا العناية ».

ليس ثمة من جديد في ذلك.

وبصرف النظر عما في هذا الادعاء من اجحاف، وكنت انا استنكر هذا النوع من الاجحاف لانني لم اكن اجد من هو اكثر استعداداً لمنح الوقت والمال دون مقابل من المحافظ النموذجي، فهذا بالذات ما كنا نتوقعه.

ففي مجال الصحة مثلاً، شعرت بأن افضل الحلول هو الكشف عن الواقع بوضوح. غير انه لم تظهر دلائل تبرهن على ان ذلك ترك آثاراً بينة، بل ان ما تكشف ظل غير قابل للتصديق.

واما في مجال التربية فإن المحافظين كانوا يتمتعون بالثقة. وهذا على الرغم من ان الناس ظنوا أننا سننفق على المدارس اقل مما يمكن ان يفعله العمال. وقد ادركوا بحق، اننا كنا نركز الاهتمام على المستويات الاكاديمية وغير الاكاديمية، وحق الاهل في الاختيار، والحصول على ما يستحقونه لقاء ما يدفعونه من اموال. وكانوا يعلمون بأنه كان لدى اليسار العمالي « المجنون » برنامجه السري الخاص بالهندسة الاجتماعية و« التحرر الجنسي ».

لقد فاز كينيث بيكر دون عناء، في معركة الدعاية ضد اليسار. واعد هو ووليام ولدجريف، مدفوعين بنصيحة اللورد روتشيلد، بديلاً عن ضريبة العقارات. كنت ابحث عنه منذ زمن طويل. لكنني شعرت بأن مسؤولاً قادراً على شرح افكاره للناس، من طراز كينيث بيكر، اصبحت الحاجة اليه ماسة في وزارة التربية الآن.

ودخل جون مور، الذي كان قد ابلى بلاء حسناً من موقعه في وزارة المالية، عندما طور برنامجاً للخصخصة. وكان يتمتع بقدر كبير من احترام نايجل لوسون، دخل مجلس الوزراء الآن وزيرا للنقل.

كنت اعقد آمالاً عظيمة على جون مور. فهو رجل ذو ضمير حي، وساحر، وحلو اللسان.

لقد كان، بطريقة ما، يمتلك طاقات سيسيل باركينسون، اي انه يميني دون ان يكون قاسياً او عدوانياً. كما انه نجح عندما ظهر على التلفزيون، حيث استطاع في معركة الانتخابات التالية، ان يجمع الى الصلابة، اللين والعقلانية معاً. ولم يكن لدي شك في ان جون مور سيكون رصيداً للحكومة ونصيراً مخلصاً لي.

واما نيكولاس ريدلي فقد نقلته الى وزارة البيئة.

صحيح انه لم يكن يماثل كين او جون من حيث القدرة على العرض والتقديم، الا اننا كنا ما نزال نحتاج بعض السياسات الراديكالية لبرنامجنا، ولفترة ثالثة في الحكم ايضاً. وكنت اعلم انه لا يوجد احد مثله، قادر على ايجاد الحلول المناسبة للمسائل المعقدة التي واجهتنا في مجال المسؤولية الجديدة الملقاة على عاتقه. ومن المؤكد ان الاسكان كان المجال الذي تطلب توظيف ذكاء لماح.

فقد ادى بيع البيوت التي كانت تمتلكها البلديات والمجالس المحلية، الى ثورة حقيقية في الملكية. الا ان المجمعات السكنية الهائلة الحجم والشديدة الارتفاع والعديمة الروح، ظلت منعزلات (غيتوهات) تمثل الحرمان والفقر، والتعليم القاصر، والبطالة.

كما ان قطاع الاسكان الخاص، على الرغم من وجود شيء من الليبرالية في تشريعاته، استمر بالانكماش والتسبب في عرقلة حركة العمل. لقد كان تمويل الاسكان، بشكل عام، اشبه بالغابة التي تهدد دائما بابتلاع افضل المشاريع. وكان من الضروري مراجعة «ضريبة الافراد» بالتفصيل، ثم تطبيقها في انجلترا وويلز. واما مسألة التلوث والبيئة فكانت ما تزال ماثلة في الاذهان.

في وزارة البيئة نجح نيكولاس نجاحا كبيراً. ومع انه لم يكن يحظى بشعبية لدى الجمهور الذي كان يرى فيه ارستقراطيا لا ينقطع عن التدخين، اشعث الشعر، وفاتر الهمة. فقد كان بالمقابل موضع احترام شامل وتقدير عظيم من قبل الذين عملوا معه.

فهو يمتلك تلك المناقب الشخصية التي لا تنمو وتزدهر إلا في الحياة الخاصة. كان شديد التواضع ويعامل الناس حسب ظروفهم، يستعصي عليه المكر والخداع، ويسعى باستمرار لتحمل اعباء المهمات التي لا تعود عليه بالنفع. ولا تتمتع بشيء من الشعبية.

في مساء يوم الخميس 24 يوليو، ألقيت امام «لجنة 1922» الخطاب الرسمي المعتاد، لدى نهاية فترة الخدمة. وكانت تلك تمثل مناسبة مهمة دائماً. إلا انها اتسمت بأهمية خاصة هذه

المرة. وقد آليت على نفسي التأكد من ان ممثلي الحزب في البرلمان قد خلفوا وراءهم جميع المناقشات الحادة حول «الويستلاند» و«بريتيش ليلاند» وليبيا. وعادوا في الخريف مصممين على البرهنة على الوحدة والثقة اللازمة بالنفس من اجل خوض المعارك وكسب المناقشات الفكرية التي تسبق الانتخابات العامة.

وليس ثمة من جدوى في ان يخبر المرء السياسيين الذي يشغلون المقاعد الخلفية، والذين لديهم صلة مستمرة بالناخبين، بأن كل شيء على ما يرام بينما الامر على العكس من ذلك. فكل ما يمكن ان يحققه سلوك من هذا النوع هو زعزعة الثقة. ولهذا قلت لهم من خلال خطبة صريحة، بأنه كان عليهم مواجهة الكثير من الصعاب في السنة الاخيرة. إلا ان هذه الصعاب ليست لها علاقة بالنهج الاساسي الذي سلكناه والذي كان صائباً، وانما نتجت عن التضحية بفضيلة الوحدة التي لا تقدر بثمن، ولانه كان علينا، كما هو الشأن بالنسبة لليبيا، ان نفعل اشياء صعبة فعلاً لكنها صحيحة.

لقد اسعدني انني قوبلت بتصفيق حاد وصاخب، ليس لانني افضل المدح على القدح، وانما لأن رد فعل حماسياً على خطبة قوية كهذه معناه ان الحزب بدأ يسترد عافيته النفسية.

وكان صيف عام 1986 هاماً ايضاً من ناحية اخرى. ففي المكتب المركزي لحزب المحافظين، كان نورمان تيبيت، رئيس الحزب، يمر بوقت عصيب فعلاً. وكما يقول عادة، فإنه كان بمثابة موجه لي اشبه بالبرق.

كان قدر كبير من النقد الموجه الى نورمان قد تسرب الى الصحافة. واعتقد في احد الاوقات انني كنت انا او مساعديَّ مصدر هذا النقد. وقد وصل في احد الايام الى داونتج ستريت حاملاً ملفا يضم قصاصات صحف مليئة بالنقد، وتساءل عن مصدر هذه الاشاعات. ولما كان الموجز الصحافي الذي اطلع عليه لا يحمل طعم هذه الهجمات الشرسة، فقد ادهشتني تلك القصاصات فعلاً.

ولكنني طمأنت نورمان بأنني لم اكن انا او مساعديَّ، مصدر الاشاعات، بل اصررت بقوة على انها لا تعكس وجهات نظري.

والحال ان بزر التوتر هذه سرعان ما تختفي عندما لا يلتقي الناس بالقدر الكافي الذي يجعلها تنفرج وتزيل سوء التفاهم. كما ان آلة الوظيفة لا تمنح قدراً كافياً من الوقت لشؤون الحزب السياسية، في برامج العمل التي تنظمها. وقد تحسنت العلاقات، لحسن الحظ، عندما

عمل ستيفن شيربورن ، سكرتيري السياسي الذي كان يفهم في السياسة كأي وزير في الحكومة ، والذي لم يخذلني حذقه وذكاؤه البتة ، على عقد اجتماع اسبوعي منتظم بيني وبين نورمان تيبيت .

لجنة الاستراتيجية.. واللجان السياسية

كانت خطواتي الثالثة هي جعل كبار اعضاء مجلس الوزراء يسهمون في الاستراتيجية المتعلقة بالانتخابات المقبلة . وفي يونيو ، ارسل كل من ويلي وايتلو وجون وايكهام ، مذكرة تحثني على تشكيل لجنة من الوزراء التي اصبحت تعرف بـ« الاستراتيجية » والتي لم تلبث الصحافة ان اطلقت عليها اسم (فريق العمل أ) A-Team .

كان عمل المجموعة ينحصر في التخطيط للانتخابات المقبلة ، اي مناقشة السياسة وعرضها وتكتيكاتها . وقد وافقت على ان تضم في عضويتها ، بالاضافة الى ويلي وجون ، كلاً من جيفري هاو ونايجل لوسون ودوجلاس هيرد ، ونورمان تيبيت ولكنني اعترضت على اقتراح بمشاركة بيتر ووكر .

وعلى الرغم من انني كنت اود ان يكون نيكولاس ريدلي عضواً دائماً في اللجنة فقد قررت انها يجب ان تقتصر على نائب رئيس الحكومة وشاغلي الوزارات الرئيسية الثلاث الاخرى ، ورئيس الحزب ، والمسؤول الذي يعهد اليه تنظيم شؤون الحزب في البرلمان ، كان من الواضح ان من الضروري ان يكونوا اعضاء في اللجنة . واما اشراك وزراء آخرين فقد كان معناه اثارة الغيرة السياسية والنميمة . مع انه كان بعض الزملاء يدعى للاسهام عندما تكون مسؤولياته الوزارية موضوع النقاش . ولما كانت اللجنة سياسية اكثر منها حكومية ، فقد كان يرعى شؤونها ستيفن شيربورن ، وروبن هاريس مدير دائرة الابحاث في حزب المحافظين ، وبصفته رئيساً لوحدة السياسة الخاصة بي كان بريان جريفيثس يحضر الاجتماعات بشكل دوري . وكانت اللجنة تجتمع في صباح كل يوم اثنين .

بدأنا عملنا بدراسة برنامج الاحداث الكبرى التي وقعت خلال الاسبوع ، وردود الافعال اللازمة عليها .

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، كان نورمان تيبيت يقدم لنا تقريراً موجزاً حول وضع

استعدادات الحزب. غير ان الموضوع الرئيسي كان عادة، ورقة يعرضها وزير، عضو دائم في اللجنة او زميل آخر، حول خطط وزارته في المستقبل. والمفارقة تكمن في ان العديد من الوزراء الذي يوصفون الآن بالراديكالية، كانوا كثيراً ما يحضرون الاجتماعات حاملين مقترحات غير متشددة اطلاقاً، ويغادرونها وهم يدركون بوضوح، انهم ما زالوا مطالبين بأن يفعلوا المزيد.

وفي الوقت نفسه الذي تأسست «لجنة الاستراتيجية»، شكلت احدى عشرة لجنة خاصة بسياسة الحزب. وفي تلك المناسبة عينت رئيساً لكل مجموعة احد وزراء الحكومة الذين تغطي مسؤولياتهم مجالات اهتمامهم. بجانب الاقتصاد والعمل والشؤون الخارجية والدفاع والزراعة والصحة، كان ثمة لجنة خاصة بالاسرة (برئاسة نيكولاس ادواردز وزير شؤون ويلز) وأخرى خاصة بالشباب (برئاسة جون مور). لقد شكلت هذه المجموعات على الفور، خلافاً لعام 1983. كما انها كانت ترسل الي بتقاريرها في الوقت المناسب. وكانت حقيقة ان الوزراء يترأسون لجاناً تغطي مجالات اهتمامهم، تعني بطبيعة الحال، انه على الرغم من ان الخبراء من خارج الحكومة، ونواباً في المقاعد الخلفية اعضاء في اللجان، فإن النتائج التي كانت تتوصل اليها كانت كثيرة الشبه بالمقترحات الخاصة بالمبادرات التي تتقدم بها الوزارات.

وكما كان الشأن في عام 1983 فإن قيمتها الحقيقية كانت تكمن في جعل الحزب يشعر بأنه يشارك كلياً في ما كان يجري من احداث. وبهذا المعنى فقد كانوا نظراء لـ«لجنة الاستراتيجية» التي حققت الهدف نفسه بالنسبة لمجلس الوزراء والحكومة.

بصورة عامة لم تكن مضامين التقارير مثيرة بصورة خاصة ولكن مع ذلك كان من الجدير بالملاحظة ان لجنة نايجل لوسون للسياسة المالية، التي كانت تحمل طابع رئيسها الواضح، اقترحت دخول منطقة النظام النقدي الاوروبي الموحد (حتى قبل الانتخابات.. الامر الذي كان سيجعلها مصدراً لقدر عظيم من الخطر). ولم تشر الى الحاجة الى وضع ضوابط على الاقتراض العام. كما لم تشر الى بعض النقاط التي كانت بمثابة المرساة في استراتيجيتنا الاقتصادية كلها والتي لم تجد طريقها الى «ميثاق» الحزب الانتخابي، الا انها وجدت طريقها، على نحو ما، الى سياستنا.

لم يكن احد منا تساوره الشكوك حول اهمية مؤتمر الحزب الذي انعقد في منتجع بورنموث عام 1986.

فقد كان من المحتمل، وليس المحتم، ان يكون هذا آخر مؤتمر لحزبنا قبل الانتخابات العامة.

وقبل اسبوع من انعقاده، تميز مؤتمر حزب العمال بالمهنية الشديدة التي كانت، على الرغم من اخضاعها الجوهر لاعتبارات العلاقات العامة، مؤثرة على نحو لا ريب فيه. وكانت الحيلة التي لجأ اليها عندما ابدل الراية الحمراء بالوردة، رمزاً للحزب، على الرغم مما تنطوي عليه من صفاقة تدل على ادراك ذكي بأنه بصرف النظر عن الطرف الذي سيصوّت الناخب لصالحه، فلن يكون الاشتراكية.

ومع ذلك فان الافراط في الثقة بالنفس اقنع قيادة حزب العمال بأن تقدم على عدد من المجازفات، كتبنيها سياسة دفاعية محايدة ومناهضة للولايات المتحدة، لم تلبث ان جعلتهم معرضين لهجماتنا في الحملة الانتخابية.

وكان الاغراء الذي وجدتني انا ونورمان تيبيت قادرين على مقاومته بسهولة، هو ان نحاول نقل تكتيكات حزب العمال. ذلك ان من اولى قواعد الحملات الانتخابية، التحرك وفق قوتك وامكانيتك الخاصة. وفي حال كون هذه القوة والامكانية غير كافية، فقد يلجأ المرء عندئذ الى تقليد الآخرين. وكان هذا يعني ان علينا ان نؤكد سجل انجازاتنا، ليس عن طريق ذكر الارقام والاحصائيات فقط، وانما بتقديمها كأساس لتقدم ابعد مدى. او كما جاء في الشعار الذي اختاره نورمان للمؤتمر، من اجل: «خطواتنا المقبلة الى الامام».

عندما اخبرني نورمان بما عزم عليه، شعرت بأن الفكرة مناسبة. وفي اواخر الصيف وبداية الخريف ألح على الوزراء بأن يتقدموا ببيانات يعرضون فيها بشكل مبتكر ما تحقق من انجازات، وما ينبغي التوصل اليه من اهداف خلال فترة محددة. وقد جرى التحقق من المعلومات، مع وزارة المالية، من اجل التأكد من عدم وجود ملابسات تتعلق بمصاريف عامة غير ظاهرة للعيان.

ما ان وصلنا الى بورنموث حتى كانت المعلومات جاهزة، وكان كل يوم من ايام المؤتمر متميزاً بإيضاحات تتصل بالسياسات العملية التي لم يستطع الاعلام إلا ان يقارنها على نحو ايجابي مع مؤتمر حزب العمال الذي اتسم بالروح الاستعراضية والذي سبق مؤتمرنا. ولحسن الحظ تزامن مؤتمر بورنموث مع مظاهر الرغد التي بدأت تلوح، وكذلك الهبوط في اعداد العاطلين عن العمل. ونتيجة لذلك فقد شعرنا بارتفاع معنوياتنا، وبتقدم مواقعنا في استطلاعات الرأي العام، الامر الذي وضعنا على النهج الصحيح لكسب الانتخابات المقبلة.

لقد اجهدت نفسي في اعداد خطابي امام مؤتمر بورنموث اكثر مما فعلت في مناسبات اخرى.

فالنجاح الذي تميزت به الخطابات التي سمعها المؤتمر جعل المناسبة اكثر صعوبة من اي مناسبة اخرى. وكان علي ان اجمل واختصر لا ان اعيد اكرر. وقبل ذلك كله كان علي ان اقدم الموضوع الذي يحرك انصارنا خلال الشهور القليلة المقبلة.

خلال العام كنت جمعت في ملف خاص دعوته: «افكار من اجل الخطابات»، مقالات وخطابات وعروضاً مختلفة، ومواد سياسية مرّت على مكتبي. وكان ستيفن شيربورن، سكرتيري السياسي، وكذلك قسم الابحاث، يزوداني باستمرار، بمجموعة من اشد المقالات اثارة خلال الاسبوع. بل زودني ستيفن ايضاً بنسخ عن خطب القاها اولئك الذين كان يعلم انني أثمنَ افكارهم، كنيكولاس ريدلي وديفيد يونغ ونايجل لوسون.

وفي عطلة الصيف كنت اعقد اجتماعاً لمناقشة المواضيع العامة التي يتوجب علي ادراجها في خطابي امام المؤتمر. طلبنا من الوزراء والمستشارين والصحافيين الاصدقاء والاكاديميين الاسهام في كتابة الخطاب. وبهذه المناسبة شرعنا باعداده معتمدين في ذلك على اسهامات تجاوز عددها 12 اسهاماً، وكذلك على ملفين ضخمين ونصف، تضمنا معلومات تفصيلية.

وفي عطلة نهاية الاسبوع التي سبقت المؤتمر، كانت تعرض على الطاولة في المنزل الريفي في تشيكرز قصاصات من مسودات الخطاب، ثم تكتب المقاطع التي تصل بينها، وتطبع على الطابعة النسخة الاولى التي غالباً ما تكون مفككة، وتتضمن مقاطع مكررة. وسرعان ما يتنفس الجميع الصعداء عندما يتأكدون بأنه اصبح لدينا خطاب ما، هذا على الرغم من ان التجارب الماضية كانت تبرهن انه قد لا تكون ثمة علاقة تربطه بالنص النهائي. واخيراً تأتي الساعات الطويلة التي تتم خلالها عمليات الغربلة والتنقيح والتحسين حتى منتصف الليل (اذا كنا محظوظين).

وما ان يحل صباح الجمعة حتى اسارع الى وضع علاماتي الخاصة على النص، آخذة بعين الاعتبار نقاط الوقوف ونقاط التركيز والاماكن التي ينبغي ان ارفع فيها صوتي او اخفضه. (وكنت احاول التآلف مع الخطاب حاملة نصه معي باستمرار).

كانت مهمتي في خطاب ذلك العام تقديم مخطط للافكار والحجج التي سنعتمدها خلال خوضنا لمعركة الانتخابات، وان اسبغ نوعاً من الوحدة الموضوعية على نقاط التغيير المختلفة في «الخطوة المقبلة الى الامام». واما العنصر الاهم في انتصارنا (واعني بذلك ارتفاع مستوى المعيشة الذي تحقق بفعل سياستنا الاقتصادية) فكان موضوعاً للاستنتاج اكثر منه مسألة معروضة في خطابي امام المؤتمر. في حين غطى الهجوم الشرس الذي شنته على سياسة حزب

العمال في شؤون الدفاع، على موضوع حملتنا الانتخابية الثانية.

كان مؤتمر حزب العمال قد اقر سياسة دفاعية تنص على نزع الاسلحة النووية، واغلاق القواعد النووية الامريكية في المملكة المتحدة. كما أوضح المستر كينوك ايضاً بانه ليس ثمة من ظروف يمكن ان يطلب فيها من الولايات المتحدة ان تستخدم الاسلحة النووية دفاعاً عن بريطانيا. وقد مضت هذه السياسة شوطاً ابعد مما فعل حزب العمال من قبل، لانها كانت تعني انه منذ اليوم الاول لتسلم حكومة عمالية مقاليد السلطة، فإن السوفيات سيكفون عن اعتبار بريطانيا تحت «المظلة النووية» الامريكية التابعة لحلف شمال الاطلسي «ناتو»، وقد قلت بهذا المعنى:

«ان سياسة العمال الدفاعية، على الرغم من ان كلمة دفاعية بالكاد تصلح للاستخدام في هذا السياق، تشكل قطيعة مطلقة مع كل سياسة دفاعية انتهجتها حكومة بريطانية منذ الحرب العالمية الثانية.

يجب ألا يكون ثمة شك في الخطورة التي ينطوي عليها ذلك القرار. انك لا تستطيع ان تكون عضواً مخلصاً في حلف شمال الاطلسي بينما تتخلى عن استراتيجيته الاساسية. ان بريطانيا تحت حكم العمال ستكون دولة محايدة. وهذا سيكون النصر الاعظم الذي يحققه الاتحاد السوفياتي منذ اربعين سنة، دون ان يطلق طلقة واحدة».

غير ان الفقرة الايجابية الرئيسية التي تضمنها «الميثاق» الذي تقدمنا به، كانت مدرجة في جزء من خطابي الذي عنونته بعبارة: «سلطة الشعب». وقد لفتت هذه الانتباه الى زيادة عدد مالكي العقارات والاسهم كنتيجة للخصخصة. كما اشارت الى التغييرات المقترحة في مجال التربية والتعليم، التي تهدف الى اعطاء عامة الناس قدراً اكبر من الاختيار من حيث الخدمات العامة. وفيها قلت:

«ان التغيير السياسي الكبير في القرن الماضي كان يكمن في السماح لعدد متزايد من الناس، بالحصول على حق التصويت. واما اليوم فالتغيير الكبير الذي يقدمه المحافظون لهذا القرن، فيكمن في السماح لعدد متزايد من الناس بملكية العقارات. ان الرأسمالية الشعبية ليست اقل من حملة تهدف الى اشراك العدد الاكبر من الناس في الحياة الاقتصادية للبلاد. اننا، نحن المحافظين، نعيد بذلك السلطة الى الشعب».

في الواقع الخطاب يظل في النهاية حدثاً مسرحياً بقدر ما هو حدث سياسي. وقد خطوت الى

المنصة قبيل الساعة الثانية والنصف من يوم الجمعة، العاشر من اكتوبر، وسط الهتاف المعتاد الذي ازداد عندما رأى الناس انني كنت اضع وردة على ياقتي. وبدأت الخطاب قائلة :

« .. ثمة امر واحد اود ايضاحه. ان الوردة التي اضعها هي وردة انجلترا ».

الإعداد للانتخابات و« الميثاق الانتخابي »

عندما عاد البرلمان للانعقاد مجدداً، كان الحزب في وضع نفسي مختلف عما كان عليه قبل شهور. فقد درسنا برنامجاً مختصراً عن التشريعات والحقوق، عملاً بنصيحة ديفيد يونغ وكان وضعنا في استطلاعات الرأي العام بدأ بالتحسن. كما ان لجنة الاستراتيجية كانت تلتقي لجان السياسات بانتظام. وقد اطلعني نورمان اولاً بأول على العمل الذي كان يقوم به « المكتب المركزي » للحزب الذي كان يعد العدة للانتخابات. وبحلول الثاني من يوليو كان قد زودني بورقة عمل تضمنت آراءه حول المواعيد المحتملة لاجراء الانتخابات.

عادة يطلق على مجموعة الوثائق المتعلقة بخطط الحزب في حملة الانتخابات باسم « كتاب الحرب ». وفي الثالث والعشرين من ديسمبر ارسل الي نورمان المسودة الاولى على سبيل الهدية بمناسبة الميلاد. ولم اكن غير سعيدة لرؤية نهاية عام 1986، غير انني شعرت بحماسة جديدة عندما شرعت في دراسة السياسات المستجدة، وكذلك المعركة المتعلقة بها والتي ستحتاج الى خوضها في عام 1987.

وفي يوم الخميس، الثامن من يناير، ناقشت مع نورمان وآخرين، المذكرات التي زودني بها حول حملة الانتخابات. التقينا في بيت اليستر لكي نتجنب خطر الانكشاف من قبل الصحافة التي بدأت تطلق التنبؤات حول مواعيد الانتخابات.

ورغم انه لم يكن العديد من تفاصيل الحملة قد اتضح بعد، فإنني وجدت نفسي على اتفاق مع المقترحات. غير انني كنت، مع ذلك، احمل هماً مستمراً واحداً يتعلق بالاعلان. فقد سبق ان طلبت من تيم بل الذي عمل معي في حملات انتخابات ماضية، ان يخبرني عما اذا كان مستعداً للعمل مجدداً. وكنت اعرف انه كان مستشاراً للاخوين « ساعتشي ». إلا ان الخلاف بين الطرفين كان اكبر بكثير مما كنت اظن ولذلك لم يؤخذ بالاقتراح. وكان بوسعي الاصرار على الطلب، لولا ان ذلك كان سيتسبب في اثارة مشكلة اهم مع نورمان تيبيت والمكتب

المركزي. وعلى اية حال، فقد واظبت على الالتقاء بتيم على صعيد اجتماعي. وفي تلك المرحلة من شهر يناير كنت ما ازال آمل بأن يقدم «ساعتشي آند ساعتشي» المنطق والقدرة على الابتكار اللذين افدنا منهما في الماضي.

لقد كنت اعتبر «البيان» مسؤولية خاصة منوطة بي. وفي ورقة واحدة تمكن بريان جريفيثس وروبن هاريس من دمج المقترحات التي قدمها الوزراء ولجان السياسات، فنوقشت في تشيكرز يوم، الاحد، اول ايام فبراير. وحضر الاجتماع هناك نايجل لوسون ونورمان تيبيت ونيكولاس ريدلي، كانوا، كل على طريقته، افضل ثلاثة عقول في الحكومة. وفي تلك الفترة كان من المهم استبعاد المقترحات بقدر تبنيها. فقد كنت اود التوصل الى «الميثاق» يتضمن عدداً محدوداً من الاجراءات الراديكالية والحاسمة، بدلاً من ان يشتمل على اجراءات ثانوية تثير الغضب والانزعاج.

وخلال ذلك الاجتماع بالذات، اصبح الشكل الرئيسي للمقترحات التي تضمنها «البيان»، واضحاً.

اذ اتفقنا على ان ان يتطرق الى معدل 25% كأساس لضريبة الدخل. ولم نقرر تضمينه فكرة تخفيض المعدل الاعلى. هذا على الرغم من اننا كنا نفكر بأن يكون المعدل الاعلى بنسبة 50%. وقد استبعدت من «الميثاق» اي التزام بتسهيلات او اعفاءات ضرائبية قابلة للتحويل بين الزوج والزوجة، يمكن ان تكون في حال تطبيقها حسب التعليمات الواردة سابقا في (الكتاب الاخضر)، مرتفعة الكلفة.

كما طالبت باعداد المزيد من الدراسات حول «الخصخصة» والحقول المرشحة لتطبيقها عليها، والتي كنت ارغب في ان يأتي «الميثاق» على ذكرها بوضوح.

واتفقنا على ان التربية والتعليم ستمثل المناطق الرئيسية التي ستغطيها المقترحات الجديدة في «الميثاق». ونتيجة لدراسات قام بها بريان جريفيثس كنت اعرف جيداً ما يتوجب ان تكون عليه هذه المناطق. اذ ينبغي ان يوجد منهاج هيكلي يضمن تدريس المواد الاساسية لجميع الاطفال. كما يجب اجراء فحوص لتحديد المستويات، او وضع علامات يحكم بموجبها على حصيلة الاطفال من المعارف. وكذلك يتعين وجود استقلال مالي اعظم تتمتع به جميع المدارس، ونظام تمويل يعني بالاضافة الى «نظام الانتساب المفتوح»، ان تكافأ المدارس الناجحة والمرغوبة بحيث تتمكن من التوسع. كما يجب اعطاء صلاحيات اوسع للمعلمين الاساسيين. واخيراً ينبغي

- وهذه هي النقطة الاشد اثارة للجدل - ان تمنح المدارس صلاحية التقدم بطلب التمتع بما كنا نصفه في تلك المرحلة بـ « وضع المنحة المباشرة » ، الذي كنا نعني به انه يمكنها بموجبه ان تصبح « مدارس دولة تتمتع بالاستقلال » ، وهو تعبير كان هناك من يكرهه ويحاول استبعاده من خطبي لكي يُحل محله عبارة « المدارس الحاصلة على الهبات » ذات البريق البيروقراطي .. وتكون خارج سيطرة « سلطات التعليم المحلية » .

وكان الاسكان هو القطاع الآخر الذي فكرنا بمقترحات راديكالية تتعلق به . فقد اعد نيكولاس ريدلي تقارير كانت تحتاج الى دراسة متأنية . إلا ان افكاره الرئيسية التي وجدت طريقها في ما بعد الى « الميثاق » ، كانت تدعو الى منح لجان خاصة بالمستأجرين حق تشكيل « جمعيات تعاونية للمستأجرين » ، وكذلك منح المستأجرين بصفتهم الشخصية ، الحق بتحويل ملكية البيت او الشقة التي يملكونها الى جمعية سكنية او الى مؤسسة اخرى معتمدة ، اي استبدال مالك بمالك آخر .

وكانت شركات العمل السكني التي شكلّت على نسق « تعاونيات الانماء المديني » التي احرزت نجاحاً كبيراً ، هي التي ستأخذ على عاتقها الاشراف على المجمعات السكنية السيئة ، فتجددها ثم تحيلها الى مُلاك آخرين .

كما اننا - بموجب المقترحات - سنعدل اوضاع حسابات سلطات الاسكان المحلي بحيث نوقف استخدام ايجار البيت لتمويل صندوق ضرائب المنطقة بدلاً من ان يصرف على التصليح والترميم .

آنذاك كنا قد وصلنا الى مرحلة تعرضنا فيها إلى قدر كبير من الضغط السياسي في ما يتعلق بالخدمات الصحية ، وناقشنا في اجتماعنا الكيفية التي نستجيب بها لهذا الضغط . وبصرف النظر عن مدى النجاح الذي يتسم به سجل الخدمات الصحية عموماً ، كانت هناك دلائل كثيرة تشير الى انها لم تكن تبدي ما يكفي من الاهتمام برغبات المرضى ، وان ثمة قدراً كبيراً من القصور في الاداء ، وان بعض المناطق والمستشفيات كانت اسوأ من سواها دون ان يوجد لذلك التعليل الكافي ، وانها كانت تعالج عدداً اقل من المرضى .

في مؤتمر الحزب لعام 1986 حدد نورمان فاولر عدداً من الاهداف التي دعمها بأموال مستمدة من مصاريف الانفاق العام ، ومكرسة لسد الحاجات الناتجة عن الزيادات في عدد من العمليات الخاصة . وقد استقبل الاعلان عن ذلك استقبالا طيباً . الا انني كنت مترددة في اضافة

الخدمات الصحية الى قائمة المجالات التي كنا نقترح اجراء تغييرات جذرية عليها . لاسباب لعل من ابرزها انه لم تكن قد اجريت عليها دراسات كافية بعد . لقد كانت «خدمات الصحة الوطنية» تعتبر بنظر الكثيرين بمثابة حجر الاساس في التزامنا بـ«دولة الرفاه» .

وكان ثمة اخطار واضحة في تقديم مقترحات جديدة على نحو مفاجئ. واما اتجاه التغيير الذي تصورته فكان يهدف الى تقليص حجم قائمة المنتظرين من المرضى ، عن طريق التأكد بأن الاموال يجري نقلها مع المريض نفسه ، بدلاً من ان تفقد في المتاهة البيروقراطية في «خدمة الصحة الوطنية» . إلا ان هذا خلّف العديد من الاسئلة التي لم يتوافر جواب عليها ، الامر الذي جعلني استبعد من «المانيفستو» اي مقترحات جذرية جديدة تتعلق بالصحة .

بعد الاجتماع كتبت الى الوزراء طالبة منهم تقديم اية مقترحات تحتاج الى موافقة سياسية لكي يطبقها البرلمان المقبل. بحيث ما ان تستلم هذه المقترحات حتى يمكن وضع تشريعات بشأنها ، لعرضها امام البرلمان الجديد ، وقد شكلت لجنة صغيرة لـ«الميثاق» تقوم بدمج الافكار في كلّ موحد ، وتجري اتصالاتها بي مباشرة . ويرأس اللجنة جون ماجريجور الوزير الرئيس في وزارة الخزانة ، بينما يشغل عضويتها كل من بريان جريفيثس وستيفن شيربورن ، وروبن هاريس وجون اوسوليفان الذي كان رئيس التحرير المساعد في جريدة «التايمز» قبل ان ينضم الى «وحدة السياسة الخاصة» بي كمستشار خاص قام بوضع مسودة «المانيفستو» .

لقد قصد من «الميثاق» ، ان يحل المشكلة السياسية الجدية . وباعتبارنا الحزب الذي شغل مقاعد الحكم لفترة ثماني سنوات ، كان علينا ان نفند اية فكرة ترى بأننا قد دب الى اوصالنا التعب ، او اننا افلسنا من حيث القدرة على ابتكار الافكار الجديدة . ولهذا كان علينا نقديم عدد من التغييرات الواضحة والمحددة والجديدة والمعدة جيداً .

وفي الوقت نفسه كان علينا ان نحمي انفسنا ضد الانحراف المفاجئ. فإذا كانت هذه الافكار جيدة الى هذا الحد فلماذا لم نتقدم بها من قبل؟ . لقد فعلنا ذلك عن طريق عرض تغييراتنا بأعتبارها تمثل المرحلة الثالثة من برنامج ثاتشري متحرك . في فترة الحكم الاولى انعشنا الاقتصاد وغيرنا قانون نقابات العمال . وفي الفترة الثانية جعلنا الثروة وملكية رأس المال موزعة على نطاق اوسع من اي وقت مضى . وفي الفترة الثالثة كنا نمنح الناس العاديين فرصة الاختيار والخدمات العامة التي يتمتع بها الاغنياء .

وما ان نشر «الميثاق» ، حتى لم نعد نسمع المزيد عن الحكومة التي أفلست من قوة الدفع .

لقد كان «الميثاق» هو افضل ميثاق وضعه حزب المحافظين. ولا يعود ذلك فقط الى انه تضمن مقترحات بعيدة المدى للتغيير في مجالات التربية والتعليم والاسكان ومصاريف الحكومة المحلية ونقابات العمال، واعتماد قدر اكبر من الخصخصة والضرائب المنخفضة، وانما يعود ايضاً الى انه كان يمتلك رؤياه التي عكسها ثم نظّم السياسات المتعلقة بها من حولها، بطريقة واضحة ومنطقية.

وهكذا فالمقترحات بشأن التربية والتعليم، والاسكان ونقابات العمال (التي اصبحت مضطرة الى الاقتراع السري وحماية حق الاعضاء في ألا ينضموا الى اضراب معلن) جاءت في مطلع الوثيقة، مؤكدة حقيقة اننا كنا نحاول الاقلاع ببرنامج عظيم للتغيير الاجتماعي الطموح والرامي لاعطاء السلطة للشعب. ان اولئك الذين سعينا الى تقويتهم لم يكونوا فقط اولئك الذين يستطيعون شراء بيوتهم او ادخال اطفالهم المدارس الخاصة او الذين كانت لديهم استثمارات مالية كبرى وانما الذين كانوا يفتقرون الى هذه المزايا.

والحال ان «الميثاق» لامس صميم قناعاتي. فأنا اعتقد بأن سياسات المحافظين يجب ان تحرّر وان تقوّي اولئك الذين توقعهم الاشتراكية في اسرها ثم تستلب منهم معنوياتهم وتتجاهلهم بازدراء. وهذا بطبيعة الحال هو ما يخشاه الاشتراكيون بالضبط. كما انه يجعل عدداً من المحافظين الذين يؤمنون بدور الدولة الابوي يشعرون بالحرج ايضاً.

وعقدت في تشيكرز اجتماعاً حضره كل من ويلي وايتلو ونورمان تيبيت وديفيد يونغ وبيتر موريسون (نائب نورمان في «المكتب المركزي»)، وكذلك الباحثون والمستشارون، لمراجعة النص بكليته. وعند ذلك بدأت عملية اعادة الصياغة والضبط. وكان بريان وجون يعودان اليّ للمراجعة والاستشارة. واما ستيفن شيربورن، بما يمتلكه من مزيج يجمع الشدة الى اللين، فقد ربطنا جميعاً بجدول المواعيد الصارم الذي كان علينا التقيد به باستمرار.

واقترح ديفيد ادخال تطور جديد، كان بمثابة تحسين جوهري على طريقة الاداء، يقضي بأن يوضع في ملف واحد، وجنباً الى جنب، مع سجل انجازات الحكومة المعنون بـ «السنوات الثماني الاولى» في وثيقة منفصلة، مع «الميثاق» نفسه. وكان ديفيد يتمتع بدفق من الطاقة، يعتبر جوهرياً بالنسبة لهذا النوع من العمل. وقد تركت في عهدته امر الاشراف على التقديم المرئي لـ«الميثاق».. بل اشركته قدر الامكان، في الترتيبات الاشمل والخاصة بالانتخابات.

ولان ثمة قدراً كبيراً من التعليقات المضللة حول خلفية ومسار حملة الانتخابات العامة لسنة

1987 كان من الضروري ايضاح بعض المسائل منذ البداية. فحسب بعض الروايات، كانت هذه عبارة عن معركة بين وكالات اعلان تمثل اطرافاً من المحافظين المتنافسين. وحسب روايات اخرى فإن اللاعبين الرئيسيين، وبخاصة أنا بالذات، تصرفوا على نحو يفتقر الى الاتزان والى حد اصبح معه من الصعب معرفة السبب الذي حال دون ان يحملنا كلنا الى مستشفيات «خدمة الصحة الوطنية» لابسو المعاطف البيضاء، بدلاً ان يعاد انتخابنا.

إذن الحملة هذه لم تكن سعيدة وان كانت ناجحة.. وهذا هو المهم.

اجل كانت هناك خلافات. إلا انها كانت خصومات من النوع التقليدي السافر والذي ينتهي بأن يأسف كل منا لما قاله، ويحاول ان ينسى ما له علاقة بها، دون ان يحمل الضغائن التي تبرز في جميع حملات الانتخابات عادة. (وعلى حد اطلاعي لم تكن ثمة خصومات في ما كان يعتبر حملة انتخابات سعيدة خاضها حزب العمال).

وكما تبين اخيرا، فإن مواهب وطرق تصرف جميع المشاركين الرئيسيين في حملة المحافظين، اسهمت في احرازهم الانتصار، على الرغم من ان التوتر الخلاق كان في بعض الاحيان توتراً اكثر مما كان خلاّقاً.

وبصرف النظر عن «الميثاق» والاستعدادات العملية التي سبقت الحملة الانتخابية، كان ثمة مهمة واحدة اخرى تشغلنا، في الشهور الاولى من عام 1987، وتتعلق بالحاجة الى عقد صفقة مع «التحالف» القائم بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاحرار. «التحالف» آنذاك كان يقوده الثنائي ديفيد ستيل وديفيد اوين، وكان جذاباً في البداية ثم اصبح سخيفاً في ما بعد. وسعى ذلك «التحالف» الى تقديم نفسه وكأنه قوة راديكالية ثالثة تتمتع بالمصداقية.

وهكذا فقد كان يأمل بأن يجتذب ما يوصف (حسب المصطلح الذي اجد ان من المستحيل تجنبه) بتأييد «المحافظين المعتدلين». جرى في داخل حزب المحافظين نقاش حاد حول كيفية التعامل مع «التحالف». وكان من رأي بعض المحافظين الذين يقفون على يسار الحزب، والذين يشعرون دون شك، بأكثر من تعاطف عابر مع الانتقادات التي يوجهها «التحالف» لسياساتي، الا نتعامل معه بتشدد.. او ان نكتفي بتجاهله.

غير انني لا أنا ولا نورمان تيبيت كنا نرى الامر على هذه الصورة. فالحقيقة ان الحزب الديمقراطي الاجتماعي، على الرغم من كل ما يتظاهر به، كان يضم اشتراكيين سبق لهم ان ايدوا التأميم وسلطة نقابات العمال المتزايدة، عندما كانوا في السلطة، ولم يراجعوا افكارهم عن

الاشتراكية إلا عندما اوقفت رواتبهم الوزارية في عام 1979 .

واما الاحرار فكانوا القوة الاقل تدقيقاً في السياسة البريطانية ، والمتخصصة في انتهاج سياسات وتكتيكات غامضة . ولعل استطلاعات الرأي العام المزورة والتي كانت تنشر عشية الانتخابات التكميلية لتوحي بوجود زيادة في شعبية الاحرار ، لا اساس لها من الصحة ، تشكل مثالاً كلاسيكياً اثيراً في هذا الاتجاه .

وثمة تكتيك آخر استعاره الحزب الديمقراطي الاجتماعي بسرعة ، وهو تأييد سياسة ما عندما يتحدث اعضاؤه الى فئة معينة ، واخرى مغايرة عندما يتحدثون الى فئة ثانية . وقد كشف التحليل الذي اجراه نورمان تيبيت في « المكتب المركزي » ، بوضوح ، ان ثمة انشقاقات وتناقضات علينا استغلالها ، قدر الامكان ، وقبل بدء حملة الانتخابات ، حيث تصبح مسائل من هذا القبيل غير ظاهرة للعيان .

وعليه ، اتفقت مع نورمان على ان نغتنم فرصة انعقاد المجلس المركزي في منتجع توركي ، يوم السبت الحادي والعشرين من مارس 1987 ، لشن حملة على التحالف . وقد اطلقت على « التحالف » مسمى « حزب العمال في المنفى » ، واعدت الى الاذهان الدور القيادي لزعماء الحزب الديمقراطي الاجتماعي في آخر حكومة عمالية ، واختتمت كلامي بهذا المقتطف من اغنية قديمة تقول :

« افهم انهم يأملون في الانتخابات المقبلة بأن يطلب منهم اعادة الاغنية ثانية ..

الديفيدان (ديفيد ستيل وديفيد اوين) يرددان في تلك الاغنية الشعبية المبهمة : لا تقل لأمي بأنني نصف حصان في مسرحية إيمائية! » .

وبينما وضعت مسودة « الميثاق » ، كنت اناقش مع نورمان تيبيت ما كنت آمل ان يكون آخر ملامح الحملة (الانتخابية) ودوري فيها . وخلال اجتماعنا في يوم الخميس 16 ابريل راجعنا مواضيع المؤتمر الصحافي والاعلان والبرامج التي سيوجهها الحزب . شعرت آنذاك انني اصبحت مستعدة لانتخابات تجري في مطلع يونيو . وكنا قادرين على تولي الحكم في السنوات الاربع المقبلة التي احسست دائماً ان على الحكومة ان تقوم باعبائها . لقد كنت اشعر من صميم قلبي بأن المزاج الشعبي كان معنا ، وبأن ألاعيب العلاقات العامة التي كان يلعبها العمال قد بدأت تبدو منهكة ومستنزفة بعض الشيء .

وكما هو الشأن بالنسبة لهذه المسائل فإن الموعد الافضل لم يلبث ان اختار نفسه بنفسه في

برنامجنا : الخميس 11 يونيو .

آنذاك كنا سنصبح على علم بنتائج الانتخابات المحلية التي ستمر عبر «المكتب المركزي» . كما في عام 1983 ، لتترجم الى مؤشر مفيد للانتخابات العامة ، ثم تستكمل من قبل استطلاعات الرأي العام التي اعدها نورمان . وكانت هذه ضرورية بشكل خاص ، في كل من اسكوتلندا ولندن حيث لم تكن هناك انتخابات محلية في ذلك العام . كما أن بعض الاستطلاعات ستجري في الدوائر الرئيسية المنفردة . . هذا على الرغم من ان هذه تثير عادة مشاكل قياس العينات في استطلاعات الرأي العام في دائرة معينة ، ولا احد يعطيها وزناً كبيراً .

لقد رأيت هذا التحليل وسمعت آراء الزملاء الكبار في « تشيكرز » يوم الاحد . فادركت آنذاك بأن « الميثاق » كان في صيغته النهائية تقريباً . وقد انتهيت من مطالعة النص النهائي مع لجنة الصياغة وبوجود نايجل ونورمان .

و . . برزت نقطة خلاف اخيرة . فقد اراد نايجل ان يضمن « الميثاق » التزاماً بأن تكون نسبة التضخم « صفر » في البرلمان المقبل . لكنني فكرت بأن ذلك سيجعلنا اسرى الاقدار . ولسوء الحظ فإن الاحداث اثبتت بأن حذري كان موضعه!

وكما هو الامر عادة فقد ذهبت الى النوم وانا افكر في ما اذا كنا سنعلن الانتخابات . وفي يوم الاثنين الحادي عشر من مايو ذهبت للاجتماع بالملكة في الساعة 12.25 لأطلب حل البرلمان من اجل الانتخابات في 11 يونيو .

ملابس!

كان الاعداد للانتخابات يتطلب ، في حالتي بالذات ، اكثر من السياسة وحدها .

لقد كان علي ارتداء ملابس تصلح للمناسبة . وكنت قد رتبت مع شركة «اكواسكوتوم» امر تزويدي بعدد من التايورات . . الزي من قطعتين (الجاكيت والتنورة . .) اي تأمين ملابس عمل من اجل الحملة .

وقد ابديت اهتماماً استثنائياً بالملابس ، كما تفعل اغلبية النساء . ولكن كان من المهم ايضاً ان اوحي بالانطباع الذي يصلح للمناسبة السياسية . فعندما كنت في المعارضة ارتديت ملابس من مصادر متعددة . واذا كانت لدي شكوك حول اهمية الاعداد لهذه المسائل بحرص ، فقد

تلاشت مع وصول الملابس التي طلبتها خصيصاً لافتتاح البرلمان في عام 1979 . وكانت عبارة عن ثوب حريري ازرق مع القبعة. ولم يكن لدي وقت لمعرفة ما اذا كان قياسه مناسباً . ولهذا فقد ارتديته قبل دقائق من الموعد لكنني اكشفت برعب انه لم يكن الثوب المناسب. فاضطررت الى الاسراع بتغييره.

وكان ذلك بمثابة درس لي بضرورة عدم الاكتفاء بشراء الملابس عن طريق النظر الى صورة الثوب فقط.

منذ وصولي الى داوننج ستريت، مقر الحكومة، «وكروفي» تساعدني على اختيار ملابسي. كنا ننافش معاً الموديل واللون والقماش وكان ينبغي ان يكون كل شيء صالحاً للمناسبة. ولهذا فالتايورات المفصَّلة خصيصاً لي هي الافضل.

ولعل افضل ملابس واشدها اثارة للاهتمام. «التايورات» التي خيطت من اللون الاسود او الازرق الغامق، لحفلة امين «السيتي». وبالنسبة للزيارات الى الخارج كان من الضروري، بطبيعة الحال، ان تكون لدي الملابس اللائقة. وقد ابديت باستمرار، اهتماماً خاصاً بألوان العلم الوطني وبخاصة عندما كنت افكر بالملابس التي اود ارتداءها. واما التغيير الكبير الذي حدث فكان الموديل الجديد الذي اخترته لدى الزيارة التي قمت بها الى الاتحاد السوفياتي في ربيع عام 1987، حيث ارتديت معطفاً اسود اللون ومزوداً بعارضتين عند الكتفين، وكنت قد لمحته في واجهة مخزن «اكواسكوتوم»، وكذلك قبعة رائعة من فرو الثعلب. (لقد زودتني شركة «أكواسكوتوم» بمعظم ملابسي منذ ذلك الوقت).

في نوفمبر 1989 بدئ بتنفيذ قرار نقل جلسات مجلس العموم من على شاشات التلفزيون، فنشأت اعتبارات جديدة.

الملابس المخططة وذات المربعات تبدو جذابة ومبهجة، الا انها قد تبهر مشاهد التلفزيون. وفي احد الايام، عندما لم يكن لدي الوقت الكافي لتغيير ملابسي قبل الذهاب الى المجلس، واظبت على ارتداء ثوب حريري اسود عليه مربعات بيضاء، فقال لي احد الزملاء: «ما تفوهت به لا غبار عليه.. ولكن مظهرك كان تعيساً». وهكذا تعلمت الدرس.

فالناس الذين يشاهدون التلفزيون لا بد ان يلاحظوا ايضاً ما إذا كنت ارتديت الزي نفسه في مناسبات متتابعة. بل لقد كتبوا عن هذا الموضوع. وهكذا كانت «كروفي» تسجل ملاحظة حول ما ارتديه من ملابس في كل اسبوع، خلال استجواب رئيسة الحكومة في المجلس.

وقد تجمعت هذه الملاحظات فإذا بها تتحول الى مفكرة تشير الى كل قطعة ملابس. وتحدد المناسبة التي ارتديتها خلالها. وكانت المفكرة اشبه بمذكرات سفر: اوبرا باريس، وردي واشنطن، كحلي، ريجان، فيروزي، تورنتو، ازرق، طوكيو، فضي، الكرملين، اسود، الصين اخيراً.. الحديقة الانجليزية.

ولكن.. في الوقت الراهن فإن عقلي مركز على الحملة المقبلة.

لقد حان وقت اعتبار «التايور» الكحلي والابيض، ذي المربعات علامة «انتخابات عام 87».

حملة الانتخابات

كما أوضحت في وقت مبكر، فإن حزب المحافظين يبدو بطيئاً في بداية الانتخابات، عامداً متعمداً. ومع ذلك فالبداية البطيئة شيء، والا تكون هناك بداية مطلقاً شيء آخر.

ومع مرور الايام بدا لي ان احزاب المعارضة كانت هي التي تقوم بمعظم النشاط. ولكنهم في احدى اللحظات سقطوا على اقدامهم عندما اخبر دنيس هيلي عالماً مذهولاً، من العاصمة السوفياتية مباشرة حيث كان يسعى لتعزيز مصداقية حزب العمال على الصعيد الدولي، بأن موسكو كانت «تصليَ من اجل انتصار عمالي».

وفي يوم الجمعة تحدثت امام مؤتمر تنظيم حزب المحافظين الاسكوتلندي في بيرث. ولكن لما كان «الميثاق» لم ينشر بعد، فقد كانت رسالتي الرئيسية عبارة عن تحذير حول ما يمكن توقعه من حزب العمال الذي كان يحاول اخفاء طبيعته الحقيقية واهدافه. وقد اخبرت الحاضرين بأن عليهم ان يتوقعوا من حزب العمال «ميثاق جبل الجليد العائم» حيث يبدو «عشر الاشتراكية ظاهراً، وتسعة اعشارها تحت السطح».

وفي يوم الثلاثاء 19 مايو ترأست اول مؤتمر صحافي بمناسبة الحملة التي تهدف الى تدشين ميثاقنا. وكان ميثاق «التحالف» قد ظهر ثم اختفى. بينما ميثاق العمال، الذي يمكن ان يلاحظ المرء الحذف فيه اكثر من المضمون، فصدر في اليوم نفسه.

وبالنسبة لتدشين ميثاقنا، لم يحدث تماماً ما كنت اتمناه. فغرفة المؤتمرات الصحافية في المكتب المركزي كانت شديدة الازدحام، والحرارة والضوضاء. بل ان الوزراء الذين حضروا كلهم

من اجل البرهنة على قوة «المجموعة» كانت القاعة تزدحم بهم الى حد ان اللقطات التلفزيونية التي التقطت للمؤتمر بدت رديئة جداً.

وشرح نيكولاس ريدلي سياسة الاسكان التي نعتمدها. كنت آمل ان يُغرى الصحافيون بقراءة السياسات المفصلة في «الميثاق».

بل لعلي كنت مصممة على ضرورة ان يفعل مرشحونا ذلك. وتطرقت الى تلك السياسات في خطابي امام مؤتمرهم في القاعة المركزية بـ«ويستمنستر»، في صباح اليوم التالي. غير انني استخدمت الخطاب لهدف آخر ايضاً.

فقد كانت نقطة ضعفنا السياسية هي الخدمات الاجتماعية، وبخاصة الصحة. ولهذا خرجت من موضوع خطابي لأخبر المرشحين، والناخبين عبرهم، بأن الحكومة كانت ملتزمة بمبدأ الخدمات الصحية ممثلة في «خدمة الصحة الوطنية» التي قلت بأنها «سليمة في ايدينا»، وتضمن «الميثاق» مقطعاً عن الصحة اتسم بالحذر على نحو ملحوظ.

وسرعان ما كرست معظم الحملة لتأكيد نقاط القوة لدينا، في مجالي الاقتصاد والدفاع. وهذا لم يحل دون بروز الصحة، في وقت لاحق، كقضية قائمة بذاتها. غير ان ذلك كان يعني اننا سلحنا انفسنا ضد هجمات العمال وفعلنا كل ما في وسعنا من اجل التخفيف من المخاوف التي كانت تساور الناخبين.

كان يوم الخميس اول يوم من ايام حملتنا التي استخدمنا فيها الحافلة التي كانت صورة جديدة مزودة بالاجهزة الالكترونية، عن تلك التي استعملت في عام 1983.

كانت مليئة بكل نوع من انواع التكنولوجيا المتقدمة: الكومبيوتر، هواتف الراديو المختلفة، جهاز الفاكس، جهاز التصوير، بالاضافة الى تقني يعنى بهذه الاجهزة كلها. وقد طليت السيارة باللون الازرق وكانت تحمل شعار «السير الى الأمام مع ماجي». واما الفرصة الاولى التي سنحت لكي تلتقط صورة لي مع الحافلة، فقد كانت في منطقة «الدوكلاندز» التي اختيرت مثالا على موضوع «التجديد» لدى المحافظين. وفي وقت الغداء غادرت «الدوكلاندز» (منطقة احواض السفن القديمة عند ميناء لندن ـ المترجم) للعودة الى 10 داونتج ستريت.

واما الحافلة المخصصة للمعركة فقد اصبح لزاماً ان تتعرض بدورها لعملية «تجديد» بعد ان اصطدمت بسيارة من نوع بي ام دبليو. وخلال الليل امكن تصليح الحافلة بحيث بدت نظيفة ومرتبة في اليوم التالي.

اعتدت دائماً ان اعقد اجتماعاتي مع المواطنين في منطقة فينشلي يوم الخميس بدلاً من الجمعة، نظراً لان سكانها اليهود الكثيري العدد هناك كانوا يعدون انفسهم يوم الجمعة لعطلة يوم السبت. وفي خطابي الذي القيته مساء الخميس ركزت بشدة على موضوع الدفاع. ولم استهدف في هجومي حزب العمال وحده بل «التحالف» ايضا، الامر الذي اثار لديه قدراً كبيراً من الانزعاج.

انعقد اول مؤتمر صحافي نظامي في سياق حملة الانتخابات يوم الجمعة 22 مايو. وكان موضوعه الرسمي هو الدفاع.

وتلا جورج يونجر بيان الافتتاح. وفجأة سنحت لنا فرصة اغراق حزبي «التحالف» اللذين ظن بعض استراتيجيي المحافظين، ولست انا، انهما يشكلان الخطر الانتخابي الرئيسي علينا. وبدلاً من ذلك قام الديفيدان (ديفيد اوين وديفيد ستيل) باغراق نفسهما.

وجاء في تلك الفقرة من ميثاقنا بأن سياستهما الدفاعية المشتركة، نظراً لانها ترقى الى مستوى نزع السلاح النووي من جانب واحد، على درجات، ستؤدي، مثلها في ذلك مثل سياسات العمال، الى «بريطاني مذعور» ومكشوف امام الابتزاز السوفياتي.

وهذا ليس اتهاما بالنقص في الوطنية وانما هو تنبؤ بنقاط الضعف التي يمكن ان تؤدي اليها تلك السياسات. ولم يلاحظ ديفيد اوين هذا الفارق بالذات، وبالتالي فقد كان شديد الاستياء. ولم نكن نصدق حظنا الطيب عندما ركز انتباه الجماهير لعدة ايام، على ورقتنا الاقوى، واعني بها الدفاع، وعلى ورقته الاضعف، اي علاقته «بلابسي الصنادل» في حزب الاحرار، الذين يدعون الى نزع السلاح من جانب واحد. ولم يشف «التحالف» قط من سوء تقديره آنذاك.

ومن جهة اخرى كانت لنا نحن مصاعبنا. فقد استجوبت حول التعليم، حيث اشير الى وجود تناقضات بيني وبين كينيث بيكر حول المدارس التي تتلقى هبات وتريد ان تكون مستقلة. والحال اننا لم نكن نقول بأن المدارس الجديدة ستكون من الصنف الذي تدفع فيه الاقساط بمعنى انها مدارس خاصة، فهي ستظل داخل القطاع العام. واكثر من ذلك كان على وزير التربية وفق الخطة ان يعطي موافقته اذا ما ارادت مدرسة ـ سواء كانت ام لم تكن تتلقى هبات او معونات ـ ان تغير وضعها من مدرسة عامة الى مدرسة نخبة.

والحق انني كنت اشعر بالحزن لأنه كان علينا اعطاء كل هذه التطمينات. فأنا اؤمن بقوة، ان الخطأ الذي اصاب قطاع التربية والتعليم في بريطانيا يعود الى اننا منذ الحرب، نقوم بـ« خنق

الطريق الوسط » . فالمدارس التي تتلقى معونات مباشرة ، وكذلك مدارس النخبة ، قدمت الوسائل لأناس على شاكلتي لكي اقف على قدم المساواة مع اولئك الذين ينتمون الى بيئات ثرية . وكنت اود لو تعيدنا المدارس التي تعيش على المعونات والهبات . بالاضافة الى التغييرات التي كنا نقوم بها ، الى « الطريق الوسط » . كما انني اردت ايضا العودة الى نظام اختيار الكفاءات ليس بالمعنى القديم ، وانما بتطوير سبل الاختصاص والتنافس بحيث تصبح بعض المدارس مراكز للاتقان والابداع في مجال الموسيقى ، او التكنولوجيا ، او العلوم ، او الفنون ..الخ . وهذا كان سيمنح الاطفال الذين يتمتعون بمواهب خاصة ، ان يطوروا مواهبهم بصرف النظر عن البيئات التي ينتمون اليها .

اذا كنا نريد ان يكون لدينا الاختصاص على النحو الذي اريده ، فمن الضروري السماح للمدارس التي اصبحت مراكز تفوق وابداع واتقان في بعض الحقول ، بأن تسيطر بنفسها على اجراءات القبول فيها . كما ان التنافس بين المدارس والافراد ، سيكون اشد فعالية ، لو سمح للمدرسة بأن تضيف شيئا الى المعونات التي تتلقاها من الدولة . أمل ان نتمكن من التقدم شوطا ابعد في هذا الاتجاه .

آن علينا ان نفعل ذلك اذا ما اردنا ان تتحقق رؤية المحافظين في مجال التربية والتعليم . ولكن هذا الامر لم يكن ممكنا في تلك المرحلة بالذات .

يرى بعض النقاد ان هذه الخصومة المبكرة حول التعليم ، تعود الى ان تغييراتنا لم تدرس جيدا . وهذا صحيح في ما يتعلق ببعض التفاصيل . الا ان الخطوط الرئيسية والعامة كانت واضحة .

واعتقد ان ما يكمن وراء الخصومة فعلا ، هو انني كنت الجأ الى اصدار البيانات العامة لكي ادفع بالمناقشة الى الامام وأحرّض الزملاء على المضي الى مدى ابعد مما كانوا سيفعلون . ومن الواضح ان هذه الاستراتيجية كانت تنطوي على مخاطر كبرى في سياق حملة انتخابات . غير ان « الثاتشرية » ستكون دون هذه التكتيكات مجرد افكار نظرية .

في نهاية الاسبوع الاول نجحنا في تعزيز مواقعنا باعتبارنا الحزب الوحيد الذي يمتلك افكارا جديدة وطازجة . ولكنني احسست بأننا لم نستطع كسب المد الصاعد الذي كنا نتوقعه من ميثاقنا .. ولهذا بدأ القلق يساورني حول التكتيكات المتبعة في الحملة .

واوصلتني جولتي في ذلك اليوم الى الشمال الغربي ، فخطبت في جمع من مؤيدينا من دائرة

« بيري نورث » وسط احد الحقول. وكانت تلك الحملة من النوع المفعم بالحياة، والذي استمتع بأدائه عادة.

وأمضيت يوم الاحد في المقابلات وكتابة الخطب. وخلافا لعام 1983، فان كلا من خطبي في تلك الحملة، كان مكتوبا للمناسبة نفسها، اكثر مما هو مستمد من مادة اعدت سلفا. وكان جون اوسوليفان وروني ميلر وستيفن شيربورن « المجموعة الداخلية » من كتاب الخطابات، وقد اعتمدت على النظر الى مسودة الخطاب ليلا، واجراء التعديلات اللازمة، ومعالجة التفاصيل في اليوم التالي وحتى موعد القاء الخطاب نفسه. وأدى ذلك الى خطابات طازجة ومثيرة للاهتمام ربما كانت افضل مما كان عليه الامر في حملة عام 1983. الا انه كان من الصعوبة بمكان، الربط بين موضوع الخطاب والمواضيع اليومية الاخرى المستمدة من المؤتمرات الصحافية الصباحية، وجولتي، والخطابات الوزارية الاخرى، او الاحداث الخارجية.

في مؤتمر الاثنين الصحافي، كان الاقتصاد الموضوع الرئيسي. وقد ألقى نايجل لوسون بيان الافتتاح. كان تلك حملة جيدة لنايجل. اذ لم يبرهن فقط على سيطرة كاملة على كافة القضايا، بل لاحظ ايضا الملابسات التي تنطوي عليها اقتراحات العمال في مجال الضرائب والتأمينات، وبخاصة اعتزامهم الغاء الاعفاءات الضريبية التي ينالها الرجل المتزوج، وكذلك إلغاء الحد الاعلى على إسهامات المستخدمين في دفع التأمينات. وكانت هذه المقترحات تتعلق بأصحاب الدخل المحدود حصراً. وقد اصاب ذلك المؤتمر الصحافي الذي انعقد في الاسبوع الاخير من الحملة، حزب العمال في مقتل، وكشف عن انهم لا يعرفون معنى سياساتهم اصلا.

وكان نايجل لوسون قد قدّر تكاليف وضع « ميثاق » حزب العمال موضع التنفيذ، بحوالي 35 مليار جنيه زيادة على مصاريف الحكومة حسب خططها المعلنة.

وكما قلت في خطابي، في وقت لاحق، فان « القراءة المفضلة لنايجل قبل النوم، هي وثائق سياسة حزب العمال. فهو يحب قراءة روايات الالغاز الخفيفة ».

مع ذلك ظلت قضية « الدفاع » مسيطرة على مانشيتات الصحف. ويعود ذلك جزئيا الى اننا فتحنا نيراننا عليها في وقت مبكر. الا ان السبب الرئيسي لذلك يعود الى زلة لسان نيل كينوك في مقابلة تلفزيونية، اذ قال بأن رد فعل حزب العمال على عدوان مسلح تتعرض له بريطانيا هو الاعتصام بالتلال وشن حرب عصابات من هناك.

وتلقينا عبارته تلك بفرح شديد، وكانت مصدر الهام للاعلان الجيد الوحيد في حملتنا

الانتخابية، وهو يصور «سياسة العمال في مجال التسلح» بجندي بريطاني مرفوع اليدين... علامة الاستسلام.

وفي مساء الثلاثاء، وبعد يوم أمضيناه في ويلز، اخبرت جمعا حاشدا في كارديف، قائلة:

«ان سياسة العمال التي تهدف الى السلاح النووي، هي في حقيقتها سياسة هزيمة واستسلام واحتلال، واخيرا حرب عصابات مطولة.. لا ادري كيف يمكن لمن يتوق الى تسلم الحكم ان يعامل قضية الدفاع عن بلادنا بهذه الخطة».

استقبل الخطاب استقبالا جيدا. وكانت مسيراتنا الانتخابية باشراف هارفي توماس قد دخلت القرن العشرين بقوة. فقد استخدمت فيها وسائل حديثة، كإلقاء الجليد الجاف على الصفوف الامامية في قاعة الاحتفالات، بحيث غطى الصحافة ضباب كثيف، سطعت اشعة الليزر عبر المدرّجات، وسمع لحن خاص بالمناسبة وصمه اندرو لويد ويبر، وعرض شريط فيديو يمثلني خلال زيارات دولية.

واخيرا تقدمت لالقاء خطبتي، وانا اشعر بتبدل مفاجئ في المزاج.

كان المؤتمر الصحافي الذي عقد في يوم الاربعاء ينطوي على اهمية خاصة للحملة، نظرا لأننا اعتبرنا التربية والتعليم الموضوع الرئيسي. وقد وقفت مع كينيث بيكر من أجل تبديد الشكوك التي ادى اليها اضطرابنا في بداية المرحلة. وبغرض استعادة زمام المبادرة، بالنسبة لقضية اعتبرتها مركزية في ميثاقنا. وكان كل شيء على ما يرام.

الا ان جولاتي، حسب اجماع الآراء، لم تمض كما ينبغي.

فقد كان نيل كينوك يحظى بتغطية تلفزيونية افضل باستمرار، بل ظهر - كما اردت ان اظهر في بداية الحملة الانتخابية - ومن خلفه الجموع تهتف له، او يفعل شيئاً مناسباً للموضوع الذي كرّس له اليوم. وبدا ان وسائل الاعلام، اكثر من الناس بكثير، كانت منومة تنويما مغناطيسيا بفعل الفيلم التلفزيوني الشديد الاتقان الذي ظهر فيه نيل كينوك وهو يمسك بيد زوجته جلينيس، يستحمان بأشعة شمس صيفية، على ايقاع موسيقى حماسية، وكأنهما في اعلان عن تقاعد مبكر.

وقد يكون ذلك كله هو الذي شجّع الاعلام على اعطاء جولات كينوك تغطيات ايجابية.

ما الذي كنت افعله يوم الاربعاء؟ كنت ازور مركزا لتدريب الكلاب التي تقود العميان. وقد سهوت، كما فعل الاعلام، عن المغزى الرمزي لذلك.

ما كنت استمتع بالنظر الى الكلاب فانها لم تكن تمتلك اصواتا . وشعرت بأنني لم اكن التقي بأناس حقيقيين. كنت ازور عددا كبيرا من المعامل والشركات. ويعود ذلك الى القيود الامنية الشديدة التي كانت تملي برنامج الجولة. الا ان اساس الاستراتيجية كان خاطئا .. فالجولة كانت قد نظمت بحيث تلتقط الصور .. الا انه لم يكن ثمة من يراها .

بدأت ارتجل بعض المواقف على حسابي الخاص. ففي عصر ذلك اليوم، وفي طريق العودة من غرب انجلترا ، اوقفت الحافلة امام مخزن ريفي مليء باللحم والمخللات والقشطة. وتوقفت ايضا الحافلات التي كان تحمل الصحافيين، واندفعنا جميعا الى داخل المخزن . اشتريت قشطة.. وفعل الآخرون الشيء نفسه. وشعرت ان ذلك كان اسهامي الشخصي في الاقتصاد الزراعي. وانه من الجائز جدا ان نحظى بتغطية تلفزيونية مناسبة في آخر الامر.

بعد مضي اسبوع على الحملة، وعلى الرغم من المصاعب التي كنا نواجهها ، فان الوضع السياسي ظل في صالحنا . فتقدمنا في استطلاعات الرأي العام ظل مستمرا . بل ان هذه الاستطلاعات لم تسجل تغييرا يعتد به، في قوة الحزب، خلال الحملة كلها . هذا على الرغم من وجود بعض الاستطلاعات الخاطئة التي تسببت بالشعور بالخطر. وقد حدث تراجع كبير في تأييد «التحالف» الذي عرقلت حملته الانشقاقات، وفقدان الاتساق الذي يميز اولئك الذين يتجنبون المبادئ في السياسة.

واما نيل كينوك فقد تحاشى الصحافيين في لندن، بينما اسهم بريان جولد في معظم المؤتمرات الصحافية لحزب العمال. وفي الاسبوع الثاني بدأت هذه الروح السكونية تتغير، وبدا الصحافيون في «فليت ستريت» بالضيق ويوجهون الانتقادات. وبات في وسعهم استجوابي يوما بعد يوم، كما توقعوا ان يمارسوا الرياضة نفسها مع زعيم المعارضة. وكان نورمان تيبيت قد شجعهم على ذلك، وهو من حيث الطبع والموهبة قادر على ايذاء نيل كينوك. ونجح في ذلك فعلا، عبر عدد من الخطابات التي ألقاها خلال الحملة.

كان مؤتمر الخميس الصحافي مركزا على موضوع الصحة. وكان نورمان فاولر قد ابتكر مجسما رائعا يبين فيه المستشفيات الجديدة التي انشئت في بريطانيا، وهو يحمل اضواء كانت تشتعل كلما ضغط على احد الازرار. وكما هو الشأن في فيلم كينوك الانتخابي فقد جعلته يعيد تقديم عرضه مدفوعاً بالطلب الشعبي. ولكن لسوء الحظ، كما هو الشأن بالنسبة لأشياء اخرى في الحملة، لم يظهر العرض في التلفزيون على النحو المناسب. واما المؤتمر الصحافي فكان

ناجحا. الا ان ما كان يقلقني كالعادة، خطابي الذي سألقيه في سوليهل (مدينة صناعية محافظة تعد من ضواحي مدينة برمنجهام - المترجم) في تلك الامسية.

لقد انكببنا على مسودة الخطاب حتى ساعة متأخرة... الثالثة والنصف. الا انني لم اكن سعيدة به.

وقد اختليت بنفسي مرارا لكي استمر في مراجعته خلال النهار، اي في الفترات التي لم اكن خلالها التقي بالمرشحين، او احاور الصحافيين المحليين او ابدي اعجابي بسيارات الجاكوار في المصنع، او التقي بالناس في معرض «البيت والحديقة» في برمنجهام. وما ان وصلنا الى بيت المسز جوان سيكومب، التي كانت من اشد المتطوعين التزاما بالحزب، حتى تركت الآخرين ينعمون بكرمها، وانتحيت جانبا، مع كتّاب خطابي، نعمل باندفاع وجنون، على تنقيح النص حتى اللحظة الاخيرة.

ولأسباب غريبة فانك بقدر ما تعاني في اعداد الخطاب، بقدر ما تكون نتائجه افضل. وقد كان خطابي غاية في الجودة فعلاً. كما تضمن عبارة جارحة استثارت صيحات الاستحسان من الجمهور:

«لم يسبق اطلاقا ان قدم حزب العمال الى البلاد سياسة دفاعية على هذا القدر من المجازفة. فقد تحدث عن الاحتلال، اي سياسة الدفاع بالعلم الابيض. لقد دخلت الاعلام البيضاء، خلال فترتي الماضية، قائمة مفرداتنا مرة واحدة فقط. وكان ذلك خلال الليل، في نهاية حرب الفولكلاندز، عندما ذهبت الى مجلس العموم لاقدم تقريرا يقول: «الاعلام البيضاء ترفرف على بورت ستانلي»!».

ولكنني لم ألبث ان جعلت مدى الهجوم أكثر اتساعا، اذ القيت نظرة على سياسة «اليسار المجنون» المتعلقة بالاشتراكية البلدية، والدعاية الجنسية في ما يتصل بالضريبة على المساكن. وأثارت الملاحظة تصفيقاً حاداً ادهشني. لقد اصبح من الواضح ان ثمة قلقاً شعبياً حقيقياً من التطرف المُقنّع بصورة حزب العمال المعتدلة من حيث الظاهر. وهكذا تجددّت حيويتي وقوي عزمي على ان اكسب في كل خطاب، اولئك الذين يعتبرون انصارا تقليديين لحزب العمال. بل ان ذلك اصبح في واقع الامر موضوعاً اثيراً بالنسبة لي.

وفي مؤتمر صحافي عقد صباح يوم الجمعة، شرح نيكولاس ريدلي سياستنا المتعلقة بالاسكان، ثم انطلقت في جولتي. وكان ذلك احد ايامنا الاكثر نجاحا والتي تضمن وقفات

لالتقاط الصور، وكذلك فرصة لقاء اناس حقيقيين تخللها شغب من احد مسؤولي حزب العمال في اللحظة التي شرعت في إلقاء خطاب بمايكروفون متحرك، امام جمهور محتشد في ملعب رياضي. وقد غطت كاميرات التلفزيون ما كان يعتقد انه يمثلني لدى استقبالي في 10 داوننج ستريت، نبأ الافراج عن ديبلوماسي بريطاني مخطوف في طهران. ولكن الحقيقة هي ان الشخص الذي كنت اتحدث اليه على الهاتف كان سكرتيرا يعمل في المكتب المركزي لحزب المحافظين.

واما افضل صور الحملة الانتخابية فكانت تلك التي التقطت في تيبتري. وفي دائرة جون وأيكهام على وجه التحديد.

فقد ذهبت الى حقل للتوت لكي تلتقط صوري فيما انا احدق بالمنظار الى مستعمرة للعصافير. وكان يتبعني ثلاثة تراكتورات تجر مقطورات مليئة برجال صحافة متعرقين ومصورين.

لقد كانت الصورة سيريالية، وتمثل عزلة رائعة.

قبل انتهاء المعركة بعشرة ايام تحدث ديفيد يونج يوم الاثنين، في مطلع (يونيو)، مؤكدا ان الاقتراع لصالح المحافظين كان الطريقة الوحيدة لمنع استفحال الزيادة في عدد العاطلين عن العمل. وقد استخدم مخططات تلخص عناصر ما دعاه بـ« صفقة العمال لتدمير العمل »، موضحاً كيف ان آلاف الاعمال ستذهب نتيجة لسياسات الاقتطاع في مصاريف الدفاع، وفرض العقوبات على جنوب افريقيا، واعطاء نقابات العمال المزيد من الصلاحيات.

كان العرض جيدا، واحسست بالسعادة لأننا بدأنا في نهاية الامر، بايصال ورقتنا القوية التي تتعلق بالرفاه الاقتصادي.

وفي اليوم التالي وبعدما ترأست مؤتمراً صحافياً، كان مركزاً على الاقتصاد ايضا، ذهبت الى اسكوتلندا بالطائرة. وكان حزب العمال قد قرر الامتناع عن مناقشة السياسة نهائيا. وقد سرّب الي نبأ مفاده انه سيركز بدلا من ذلك على الهجمات الشخصية ضدي. ولم يفعل نيل كينوك ذلك بحذق، بل وصفني بأنني « مشروع امبراطورة ». كما وصف الحكومة بأنها « شلة من المجانين والحصر التي توطأ بالاقدام ». وكنت مصرة على رد الصاع صاعين.. فتحدثت في مهرجان اقيم في تلك الليلة بمدينة ادنبره، قلت فيه:

« في هذا الاسبوع لجأ حزب العمال الى الاساءة الشخصية. هذه علامة فارقة.. ممتازة. فالاساءة الشخصية ليست بديلا للسياسة. انها تشير الى الخوف.

وعلى اية حال دعوني اطمئنكم بأنها لن تؤثر بي على الاطلاق. وكما لاحظ ذلك الامريكي

العظيم هنري ترومان مرة، فانك: «اذا لم تكن قادرا على احتمال الحرارة، فغادر المطبخ»... حسنا ايها الرئيس، انني بعد مضي ثماني سنوات فوق الموقد الساخن اعتقد انني استطيع القول، بكل تواضع، ان الحرارة محتملة تماما».

وعلى الرغم من الطقس الردي، فقد كان ذلك يوما طيبا من ايام الحملة. وقد استمتع به دنيس (زوج ثاتشر - المترجم) ايضا عندما زرنا معمل الجعة «سكوتيش آند نيوكاسل».

وفي اليوم التالي طرت الى نيوكاسل بعد مؤتمر صحافي ومقابلات تلفزيونية، وتوجهت الى السوق الكبرى «جيتسهيد ميترو» حيث شعرت وسط الجموع الغفيرة التي احتشدت لدى زيارتي لمختلف المخازن، بأنني في نهاية المطاف بدأت الاتصال المثمر مع الناخبين. الا ان شعوري بالارتياح لم يلبث ان عكر صفوه ألم جامح في الاسنان.

لقد سبق ان ذهبت الى طبيب الاسنان قبل الحملة الانتخابية ولم يكن يبدو اي شيء على غير ما يرام. ولكن الألم كان يشتد باستمرار.

وفي امسية ذلك اليوم ذهبت الى طبيب الاسنان مرة اخرى. ويبدو انه كانت هناك دملة تحت احد اسناني، تحتاج الى المعالجة في وقت لاحق. وآنذاك كان علي ان اعتمد على الحبوب التي توقف الألم. ولدى عودتي الى لندن كان لدي شيء آخر، مزعج، افكّر فيه. فقد علمت في عصر ذلك اليوم، ان استطلاع مؤسسة «جالوب» لقياس الرأي العام يشير الى حدوث تغير في الرأي لصالح حزب العمال، للمرة الاولى، وبذلك انخفضت نسبة تفوقنا بمعدل 4%.

***

في تلك الليلة لم استطع ان اغفو بسبب الألم في احد اسناني. وفي حوالي الساعة الرابعة صباحا اعطتني كروفي بعض الحبوب المضادة للألم، فكان تأثيرها ايجابيا واستطعت ان انال قسطا من الراحة. الا انها جعلتني اشعر وابدو - كما علمت في ما بعد - بأنني متخشبة، عندما ذهبت صباحا الى المكتب المركزي. وقد اصبح الموضوع يطلق عليه في الميثولوجيا السياسية اسم: «الخميس المهتز» او «الخميس الاسود». وما دمنا لم نهتز وانما بدت الاخبار سوداء فانني افضل الصفة الثانية.

كان الموضوع الشاغل في ذلك اليوم هو معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي. وكنت قد اخبرت «المكتب المركزي» بانني ارغب في تغطية موضوع الصحة. الا ان ذلك لم يحدث، الامر الذي اثار غضبي. وخلال المؤتمر الصحافي انتابتني آلام الاسنان مرة اخرى، فاذا بي اتعرض

لمسودة بيان نورمان فاولر الصحافي، على نحو مجحف، حتى اضطر ديفيد وولفسن الذي كان احد القلائل الذين يجرأون على الكلام، ان يطلب مني ان اطبق فمي. وشرع بقراءة المسودة قبل ان يجري اية تعديلات اخرى. وعندما اقررت النص كان علي مواجهة الاخبار حول استطلاعات الرأي العام. وكان اسوأ ما في الامر انه سيكون هناك استطلاع آخر تقوم به مؤسسة ماربلان وينشر غدا، ونتائجه موضوع تكهنات كثيرة منذ الآن. فهو سيكشف عما اذا كان استطلاع «جالوب»، ناشزاً لا يعتد بمضمونه، او ما اذا كان موقعنا يتدهور فعلا.

كنت قد تحدثت مع ديفيد يونغ في الليلة السابقة، حول مخاوفي بشأن الحملة التي بدا لي انها ليست مركزة. ولا تؤكد بنحو كاف نقاط قوتنا، وبخاصة سجل الازدهار الاقتصادي.

وفي اليوم التالي نشأ بيني وبين نورمان تيبيت نزاع لم يلبث ان أدى الى تصفية الجو. وقد اتفقنا على ان بعض وزرائنا الاصغر سنا من امثال جون ميجر وكينيث كلارك يجب ان يعطوا فرصاً اكبر.

ورتبت تفاصيل الظهور في برنامج ديفيد فروست الذي سبق ان انسحبت منه. ولكننا في تلك المرحلة كنا ما نزال غير متفقين على حملة الاعلانات في الشهر المقبل.

كان المؤتمر الصحافي في ذلك اليوم يعتبر بمثابة كارثة بالنسبة لنا. وقد انحيت عليّ اللائمة بسبب ذلك. وقد اثيرت قضية المعالجة الطبية الخاصة، فرفضت ان انتهج نهجاً اعتذارياً، لأنني كنت قد لجأت الى الاعتماد على تأمين صحي خاص لاجراء بعض العمليات الصغيرة، بدلا من ان اضيف اسمي الى قائمة طويلة للعلاج على حساب «خدمة الصحة الوطنية».. ولأنني دفعت مالي الخاص في تلك المعالجة.

وعلى الفور استغل ما قلته واعتبر دلالة على تبلدّ الاحساس والقسوة وانعدام الرأفة. وكنت ادرك بأن المؤتمر الصحافي لم يكن ناجحاً في ميزان العلاقات العامة. ولكنني لم اكن مستعدة للتراجع، رغم ان المحيطين بي آنذاك كانوا يأملون بان اظل صامتة حول المسألة.

اكثر من ذلك فان مشاعري كانت صائبة.. ومشاعر المختصين خاطئة.

فقد انهمكت الصحافة بنجاح، في تعقب ما تبين انه امثلة تدل على سياسيين من حزب العمال، واسرهم، لجأوا الى استخدام التأمين الصحي الخاص. ومع نهاية الحملة كنت قد برهنت على صحة وجهة نظري.. ومن المؤكد ان ذلك امر يستحق الفوز فعلا.

وبعد المؤتمر الصحافي وضعت افكاري من أجل شن حملة دعاية رئيسية كنت ناقشتها مع تيم

بيل على انفراد، وكان قد استبعد من الحملة بتوجيه من المكتب المركزي الى «ساعتشي آند ساعتشي». وقد الحت على ضرورة اعتماد الحملة على سجل انجازاتنا، الامر الذي لا بد انه بدا مملا للعقول الخلاقة وغير المسيسة لدى اختصاصيي الاعلام والاتصالات. والذي بدا، كما برهنت الانتخابات العامة مرة اخرى في عام 1992، انه هو الذي يصوّت الناخب له عادة.

وكان على شركة «ساعتشي» ان تبتكر سلسلة من الاعلانات لمناقشتها واقرارها. وفي الوقت نفسه كان تيم بيل وديفيد يونغ منهمكين في اعداد سلسلة اخرى كنت اعتقد انها ستكون افضل.

وعندما ذهبت الى منتجع ألتون تاورز في ستافورد شاير كنت اشعر بالقلق ازاء ما يمكن ان يخرج به خبراء الاعلان. بل كنت اشد قلقا ازاء استطلاعات الرأي العام الغامضة التي كنا بانتظارها. وكانت هناك توقعات اعلامية بأن فارق تقدمنا على العمال انخفض الى واحد في المائة فقط. ولدى وجودي في ألتون تاورز سمعت مذيعا في الـ«بي بي سي» يقول: «هذا هو الوضع. انها تنحدر الآن على طول الطريق!».

ومع عودتي الى 10 داوننج ستريت كان لدي وقت قصير جداً يسمح بمعالجة موضوع الاعلان. وقد اعجبت بالمادة التي اعدها تيم بيل. واعترف نورمان تيبيت الذي يثبت انه رجل كبير في تلك المواقف. اعترف بصراحة بان الافكار الجديدة الخاصة بالحملة الاعلانية كانت افضل.

وعندما غادرته مع ديفيد يونغ لمناقشة المسألة، لم البث ان اعددت العدة لمقابلتي (التلفزيونية) مع جوناثان ديمبلبي.

ثمة شكوى واحدة ما زلت اسمح لنفسي بها، ضد الموظفين في 10 داوننج ستريت، هو انني لم اطلع قبيل الظهور على التلفزيون على نتائج استطلاعات الرأي العام التي وضعتنا مرة ثانية في موقع متقدم على خصومنا، وكشفت عن ان ذلك الاستطلاع المبكر لم يكن يجدر بأن يؤخذ بجدية. وربما كان ما حدث افضل. ذلك ان المقابلة كانت قاسية قاتلت فيها بضراوة. ولعل هناك امراً واحداً جيداً فقط. وان كان مكلفا، اخذنا به من استطلاع الرأي، الناشز، والانف الذكر. اذ دفعني الى الاصرار على ضرورة شن حملة اعلانية خاطفة في الصحف، وفق الخطوط التي اردتها، عززت مواقفنا.

كنت على وشك إلقاء خطاب في مدينة تشستر يوم الجمعة. ولم اركز بما فيه الكفاية على

مسودة الخطاب حتى صعدت القطار في ذلك الصباح متجهة الى جاتويك. وقد وجدت الامر شديد المسرحية.

اذ كان من المفروض ان اتكئ على بعض أثاث المسرح، لكي اضمن بان انباء التلفزيون قد ركزت على بعض المقاطع.. ومن ذلك الاثاث مفتاح عظيم الحجم يرمز الى التقدم الذي احرز في مجال ملكية البيوت. وسرعان ما طلب الى كل من ستيفن شيربون وجون ويتجديل بأن يعيدا شطحة الخيال هذه الى الارض. وكما هو الشأن بالنسبة للخطب، فان الخوف كان مثمرا. لقد كان النص المنقح والمراجع ممتازا، واقره المستمعون ايضا.

خلال عطلة نهاية الاسبوع كانت لدي مقابلات كبيرة وعديدة. وكان «برنامج اليوم» الذي يذاع صباح السبت عدائيا على نحو نموذجي. ومع ذلك استمتعت ببرنامج القناة الرابعة «واجه الشعب» في وقت لاحق من اليوم نفسه، حيث وجه الناخبون اسئلة حول سياساتنا.

لقد احببت هذه المناسبات. فالاسئلة حقيقية وتنطوي على روح وعمق لا تحملها عادة، مقابلات المواجهة بين شخصين.

وفي يوم الاحد اجرى ديفيد فروست مقابلة معي كان الاستجواب فيها شديداً وعادلاً، وركّز مرة اخرى على قضية العلاج الصحي الخاص. وشعرنا جميعاً بأن المقابلة جرت كما ينبغي.

وكان ذلك اليوم نفسه هو يوم «مسيرة اسرتنا» النهائية، في ويمبلي، حيث تقوم شخصيات تلفزيونية وممثلون وكوميديون وموسيقيون بالتعبير عن دعمها لنا. وقد كتب روني ميلر صيغة جديدة لاغنية معروفة اصبحت كالتالي: «من تظن انك تخدع يا مستر كينوك!..».

وعندما جاء دوري في الكلام اعربت عن اعتقادي بأن ملايين الناخبين الذين يصوتون لحزب العمال عادة، والذين قرفوا من انحراف حزبهم الى اليسار والحياد، لا بد ان ينضموا الى جيش امي (اشارة الى اغنية مسلسل «جيش أبي» الشهير والتي حرّفت الى: من تظن انك تخدع يا مستر كينوك؟). ومن المدهش ان الاغنية اصبحت الموضوع الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية المسائية. لقد شعرت ان هذه الرسالة المهمة كانت تلقى آذانا صاغية.

وبعدما ترأست مؤتمرنا الصحافي في يوم الاثنين، ثم سجلت مقابلة مع السير روبن داي، غادرت لحضور قمة الدول الاقتصادية السبع الكبرى («السبعة الكبار») في البندقية. وكنت قد قررت قبل بدء الحملة انني لا بد ان احضر القمة المذكورة كما فعلت بالنسبة لقمة وليامسبرج في عام 1983.

لقد كان دوري كزعيمة عالمية ينطوي في هذه المرة، على اهمية اكبر في معركتنا الانتخابية. وهكذا كانت هناك اسباب اقوى للقيام بالزيارة. وعلى اية حال لم ادع الفرصة تفوتني اطلاقا للكلام مع الرئيس ريجان، حول مسائل عديدة كنزع السلاح، قبل اللقاء به مجددا في صباح اليوم التالي في الجلسة الرسمية حول الاقتصاد.

ثمة قضايا جوهرية تتعلق بوضع حد لانتشار الاسلحة، كنت اود ان اجعل موقفي منها واضحا.

لقد اراد المستشار كول المضي قدما في المفاوضات مع السوفيات للتخلص من الاسلحة النووية القصيرة المدى. ولم اكن مستعدة لرؤية القوات البريطانية في المانيا وقد جرِّدت من غطائها. وبالفعل عرضت رأيي خلال مأدبة العشاء، ومفاده انني لن اقبل بالاسهام في اي بيان مشترك يؤكد مبدأ تخفيض نسبة التسلح، ما لم يتم التوصل الى استئصال الاسلحة الكيماوية واستعادة التوازن في القوات التقليدية. وبهذا تلقيت الدعم الكامل من قبل الرئيس ريجان.

عدت الى بريطانيا في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الخميس، وبانتظاري مسودة خطابي في منتجع هاروجيت (بشمال انجلترا - المترجم)، التي اعدها ستيفن شيربورن وكتّاب خطابات آخرون كانوا في مطار جاتويك. ومما اثار ارتياحي ودهشتهم انني وجدت النص مناسبا. وكان عبارة عن تلخيص لما قدرت انه يشكل المواضيع الثلاثة الرئيسية في الانتخابات: الرفاه تحت حكم المحافظين، التطرف العمالي، وبخاصة في شؤون الدفاع، والتغييرات الجديدة في قطاع التربية والتعليم، والاسكان، من اجل اعطاء الناس سلطة اكبر.

وفي طريقي الى قاعة الاحتفالات في هاروجيت تسلمت نتائج استطلاع «جالوب» الواسع النطاق والذي يحمل دلالة لهذا السبب بالذات. وقد اوضح الاستطلاع اننا كنا في المقدمة بمقدار سبع نقاط.

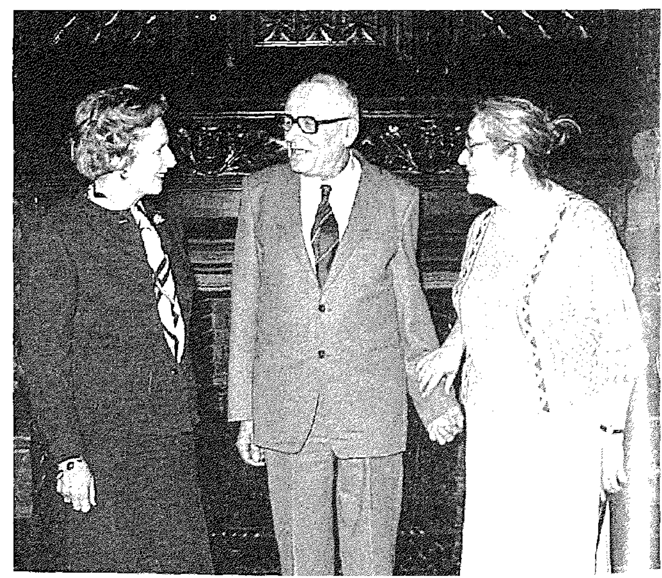
قلت: «هذا لا يكفي». ولكن الخبر كان طيبا على اية حال. لقد تبين ان تقييمنا حسب استطلاعات الرأي العام كان متسقا خلال الحملة كلها.

عدت الى لندن بيد انني لم اشعر بالاسترخاء.

ففي صباح يوم الاربعاء اجبت على الاسئلة في برنامج يتصل المستمعون بي من خلاله، عبر الهاتف، وامضيت معظم عصر ذلك اليوم في الحملة الانتخابية في بورتسموث وساوثامبتون.

وبعدما اقترعت، امضيت صباح الخميس وبعد الظهر في فينشلي (دائرة ثاتشر بشمال غرب

في زيارة لزاجورسك
خلال زيارتي لروسيا،
29 مارس 1987



لقاء أندريه
ساخاروف وزوجته في موسكو،
30 مارس 1987



المشاركون في قمة «السبعة الكبار» في طوكيو خلال مايو 1986. من اليسار الى اليمين رونالد ريجان، انا، بريان ملروني، ياسوهيرو ناكاسوني، فرنسوا ميتران وهيلموت كول

لقاء مع الرئيس التركي الراحل اوزال ابان زيارتي لتركيا في ابريل 1988



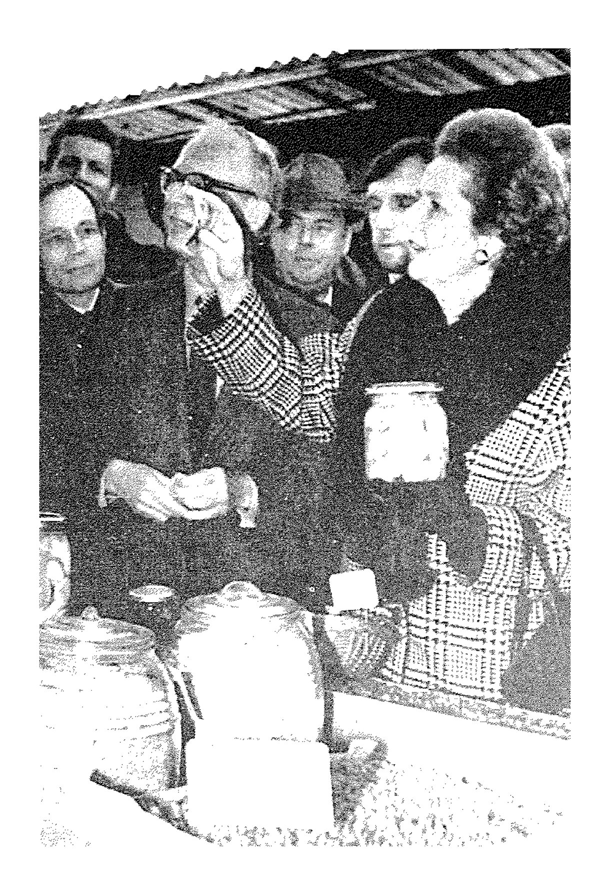
مع رئيس الوزراء جونزاليس في سبتمبر 1988 ابان زيارتي لاسبانيا، بعد خطابي في بروج مباشرة





مستعرضة الجند
في استراليا خلال
زيارتي بمناسبة
الذكرى المئوية
الثانية، في
اغسطس 1988





الرئيس جورباتشوف
لدى وصوله الى 10
داوننج ستريت خلال زيارته
لبريطانيا في سبتمبر 1989

جولة في جدانسك
مع ليخ فاونسا خلال
زيارتي لبولندا في نوفمبر 1988

زيارة الى سوق
في بولندا، 1988

محاورة مع قدماء المحاربين
في جاليبولي بمناسبة الذكرى
الخامسة والسبعين لـ«انزال 1915»،
ابريل 1990



مع فاتسلاف هافل في 10 داوننج
ستريت، مارس 1990





مع بوريس يلتسين في 10 داوننج
ستريت خلال ابريل 1990



مع الرئيس الايطالي كوسيجا في
10 داوننج ستريت في اكتوبر 1990 خلال
زيارته الرسمية لبريطانيا

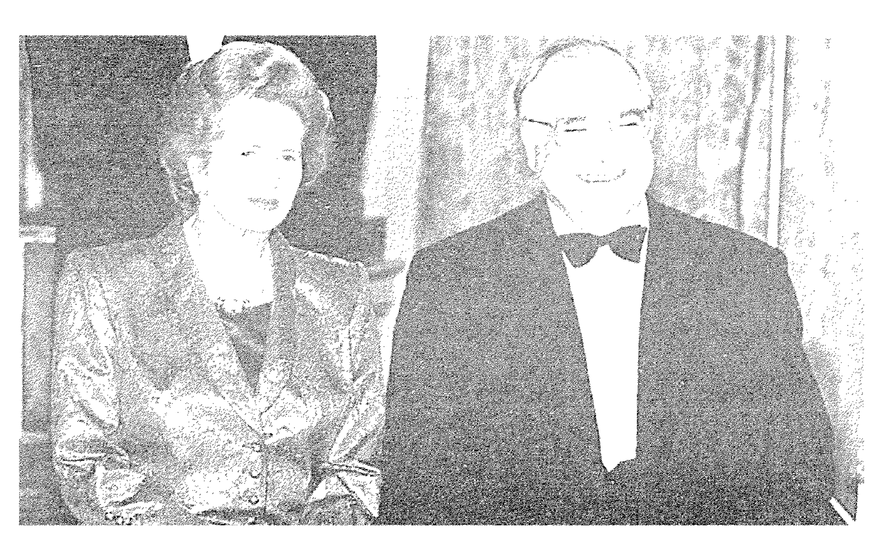


مع امير الكويت في 10 داوننج
ستريت في اكتوبر 1990



مع نيلسون مانديلا ابان زيارته
لبريطانيا في يوليو 1990

مع هيلموت كول في قمة «ناتو» في لندن،
يوليو 1990



في قمة باريس لـ«مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا»
في 20 نوفمبر 1990

مغادرة الباليه في
قصر فرساي مع جورج
وبربارة بوش



في صباح
يوم جولة الاقتراع الاولى

لندن ـ المترجم)، في زيارة لمقر لجاننا هناك. وتوجهت في ما بعد عائدة الى 10 داوننج ستريت. وجاء نورمان تيبيت حيث انهمكنا في حديث جرى في مكتبي، ليس عن الحملة وحدها بل عن خطط نورمان للمستقبل ايضا. وكان قد اخبرني بانه عازم على الاستقالة من الحكومة، بعد الانتخابات، لأنه كان يشعر بان عليه ان يمضي وقتا اطول مع زوجته. ولم يكن لدي ما اقوله لأثنيه عن عزمه، فأسبابه كانت شخصية بقدر ما كانت تثير الاعجاب. الا انني اسفت لقراره اسفا مريرا. لقد كان لديَ مؤيدون قلائل يفكرون على شاكلتي ولم يكن هناك من يضارع نورمان في قوته وفطنته.

تناولت العشاء، في شقتي ثم استمعت الى التعليق الاخباري من التلفزيون والتكهنات التي تتعلق بنتائج الانتخابات. وقبل ان اغادر فينشلي في الساعة العاشرة والنصف سمعت المذيع فينسنت هانا يتنبأ من الـ« بي بي سي » ببرلمان معلَق. واما القناة الثالثة « آي تي في » ITV فقد اشارت الى اغلبية محافظة مقدارها اربعون مقعدا تقريبا. وشعرت بأنني على ثقة من ان انهيار موقع « التحالف » يؤهلنا للفوز بالاغلبية. غير انني لم اكن على ثقة اطلاقا بمقدارها.

نتيجة دائرتي الانتخابية كانت متأخرة، ولكن النتائج الاولى بدأت بالظهور في حوالي الساعة الحادية عشرة. لقد استطعنا الاحتفاظ بمقعد دائرة تورباي باغلبية اكبر من تلك التي توقعها المراقبون. كما اننا نجحنا في هايندبرن، المقعد الثاني على قائمة المقاعد الهامشية، ثم احتفظنا بمقعد تشيلتنهام الذي كان الاحرار يركزون عليه، واخيرا بمقعد بازيلدون. وفي حوالي الساعة 2.15 تأكدنا من الفوز النهائي. وقد انخفضت الاغلبية التي حصلت شخصيا في دائرتي عليها بمقدار 400 صوت فقط. هذا على الرغم من انني ضمنت نسبة اعلى قليلة من نسبة الاصوات التي فزنا بها، وهي 53.9 في المائة.

عدت الى مركز المدينة في الساعة 2.45، والى مكتب المحافظين المركزي، لاحتفل بالنصر ولاشكر اولئك الذين ساعدوا على تحقيقه. ثم عدت الى داوننج ستريت حيث التقيت بمساعديَ الشخصيين. وشعرت بالامتنان نحوهم لأنهم بصرف النظر عن نقاط التقصير في الحملة الانتخابية، قاموا بعمل عظيم. واذكر هنا دنيس وهو يقول لستيفن شيربورن: « لقد فعلت الكثير من اجل الفوز بالانتخابات. ولم نكن لننجح دون مساعدتك ».

وقد يكون ستيفن اقل سرورا بملاحظتي التي تلت. فقد طلبت منه ان يصعد الى مكتبي لبدء العمل في تشكيل الحكومة المقبلة. لقد بدأ يوم جديد.

تقدم نحو الأفضل

الفصل العشرون

التغييرات في أنظمة التعليم و الاسكان و الخدمات الصحية و الوضع في اسكوتلندا

الحكومة الجديدة

بعد الانتصار الذي حققناه في انتخابات عام 1987 ، كان أول ما فعلناه هو التأكد مما إذا كان طاقم الوزراء هو المناسب لتطبيق سياسة التغيير التي وردت في ميثاقنا (المانيفستو).

كان التعديل الوزاري محدوداً. فقد غادر خمسة وزراء الحكومة، اثنان منهم بناء على طلبهما.

كما أن التوازن العام في الحكومة الجديدة جعل من الواضح أن تدعيم الموقف لم يعد خياري المفضل الآن بأكثر مما كان عليه في الماضي. إذ غادر جون بيفن الحكومة، وكان ذلك خسارة في حد ذاته. فهو متفق معي بشأن أوروبا ، ولديه استبصارات ذكية في الشؤون الاقتصادية. إلاّ أنه أصبح يفضل أن يعلق على الخطوات المتخذة، بدلاً من أن يتحمل المسؤولية الجماعية. ولأسباب شرحتها آنفاً. خسرت نورمان تيبيت. وأما سيسيل باركينسون، الذي كان راديكالياً ينتمي إلى طريقتي في التفكير، فقد انضم إلى الحكومة وزيراً للطاقة. ولم أجر أي تعديلات على التعليم. حيث سيعوض كينيث بيكر بمواهبه في العرض ما ينقصه من العناية بالتفاصيل.

وكذلك الأمر بالنسبة للبيئة. حيث كان نيكولاس ريدلي هو الرجل المناسب لتطبيق التغييرات التي سبق أن اقترحها في مجال الاسكان. بل إن هذين القطاعين هما اللذان خططنا لإحداث تغييرات بعيدة المدى فيهما. ولم يمض وقت طويل حتى قررت ضرورة إجراء تغيير رئيسي في قطاع الخدمات الصحية أيضاً. وكان جون مور الذي رقيته إلى منصب وزير دولة للصحة والشؤون الاجتماعية، راديكالياً آخر أعتمد عليه. فقد كان تواقاً إلى تغيير النظام

المهترئ الذي ورثه. وهكذا سرعان ما وجدت الحكومة نفسها تنهض بتحولات اجتماعية أبعد مدى مما كنا نعتزم أن نفعله أصلاً.

مناهج في التغيير التربوي

كانت نقطة الانطلاق في التغييرات التربوية التي وضعنا خطوطها العامة في ميثاقنا الانتخابي هي الشعور بقدر عظيم من الاستياء (كنت أشارك فيه الآخرين) إزاء مستوى التعليم السائد في بريطانيا.

لقد طرأت تحسينات في مسألة نسبة عدد الطلبة لكل مدّرس. كما طرأت زيادة حقيقية على المصاريف التي تنفق على الطفل في مجال التعليم، ولكن الزيادات في نسب الانفاق لم تؤد إلى رفع المستوى بشكل عام. ولعل الحالة الكلاسيكية التي تدل على ذلك هي تلك التي تتعلق بـ«السلطة التعليمية لوسط لندن» (ILEA) التي كان اليسار مسيطراً عليها، والتي كانت تنفق على الطالب الواحد أكثر من أي سلطة تعليمية أخرى. بينما تقدم نتائج في الامتحانات تعتبر أسوأ من سواها. وكانت مسألة التعرف على الشروط والخصائص التي تضمن وجود مدارس جيدة، موضوعاً لنقاش حاد. فأنا أؤمن بتفوق المدارس الصغيرة نسبياً على المدارس العملاقة التي تفتقر إلى الخصائص المميزة، كما أعتقد بأن العديد من المدرسين الآن، أقل كفاءة وأشد ميلاً لحمل النوازع الأيديولوجية ممن سبقوهم.

كذلك كنت عديمة الثقة بتقنيات التعليم الجديدة، والاصرار على الطرق التي تعتمد مبدأ تنشيط الخيال على حساب تعلم الحقائق، والميل إلى إزالة الحدود التي تفصل بين المواد غير الشديدة الترابط، ودمجها في وحدات أوسع وأقل تميزاً كما هو الشأن في: «الانسانيات».

كما أخبرني الآباء وأصحاب العمل والطلاب أنفسهم بأن كثيرين من الطلاب الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي لم يطوروا القدرات الأساسية في مجالات القراءة والكتابة والرياضيات. ولكن لم يكن سهلاً إطلاقاً تغيير ما حدث في المدارس وجعلها أفضل مما كانت عليه. وكان أحد الخيارات النظرية المطروحة هو المضي شوطاً أبعد على طريق المركزية.

وهكذا توصلت إلى نتيجة مفادها أن من الضروري وجود شيء من التناغم والاتساق في المناهج المدرسية، وبخاصة ما يتعلق منها بالمواد الأساسية. إذ ليس بوسع الدولة أن تتجاهل ما

يتعلمه الأطفال الذين يعتبرون مواطنيها في المستقبل، كما أن لدينا واجبات نحوهم بطبيعة الحال. وأكثر من ذلك فإن تنقل الأطفال من مدرسة في منطقة ما إلى مدرسة في منطقة أخرى عنصر يؤدي الى التشتت الذهني، فهم يواجهون برامج عمل ودراسة تختلف من جميع النواحي عن تلك التي اعتادوا عليها. وبالإضافة إلى المناهج الوطنية كان يتعين وجود نظام امتحانات معترف به، ومعرض للرصد والمراقبة على صعيد البلاد كلها، ويمكن بواسطته فحص مختلف مراحل عمل الطفل في المدرسة، وهذا سيتيح للآباء والمعلّمين والسلطات المحلية والحكومة المركزية، فرصة معرفة مقدار الخطأ والصواب في ما يجري، واتخاذ الاجراءات العلاجية إذا اقتضى الأمر.

لعل كون المادة الإلزامية الوحيدة في مناهج التعليم البريطانية منذ عام 1944 هي التربية الدينية، إنما يعكس حالة من انعدام الثقة الصحية إزاء الدولة التي تستخدم سيطرتها المركزية على المناهج كوسيلة من وسائل الدعاية السياسية. إلاّ أن هذا الخطر لم يعد ماثلاً الآن. فالدعاية السياسية لم تعد تصدر عنا بل تصدر عن السلطات المحلية التي يسيطر عليها اليسار والمعلمون ومجموعات الضغط. وما لم أستطع تصديقه هو أن تحاول الدولة السيطرة على كل تفاصيل ما يحدث في المدارس، وصياغته على مثالها.

قد يحتج البعض بأن النظام المركزي في فرنسا، نظام ناجح، ولكن سواء نجح النظام المذكور في فرنسا أم لم ينجح، فإن ترتيبات من هذا القبيل لا يمكن القبول بها في بريطانيا. فحتى الأهداف المحددة جداً، التي أعتبر المناهج المدرسية مسؤولة عن تحقيقها، سينظر إليها أصحاب المصالح في التربية على أنها تمثل فرصة لفرض البرامج الخاصة بهم.

وأما الاحتمال الآخر فكان المضي شوطاً أبعد على طريق اللامركزية، بمنح أولياء الأمور حرية الاختيار. وقد كنت أنا وكيث جوزيف دائماً، من أنصار فكرة تزويد الآباء بـ«بطاقة تعليمية» Education Voucher يخصص لهم بموجبها مقدار معين من المال (ربما تحدده إمكانياتهم المادية أصلاً) يتيح لهم أن يختاروا بأنفسهم، من قائمة تضم القطاع التعليمي العام والخاص، المدرسة الأفضل لتعليم أطفالهم. وفي الواقع كانت الحجج التي استخدمت ضد هذه الفكرة سياسية أكثر منها عملية. فعن طريق فحص الأمكانيات المادية للأهل، وأخذها بعين الاعتبار عند تحديد قيمة «البطاقة التعليمية» المقترحة، يمكن تخفيض التكاليف «الفائضة» التي تخسرها وزارة المساعدات على شكل مساعدات تقدمها للأهل الذين كانوا سيرسلون أولادهم

إلى المدارس الخاصة على أية حال. مع ذلك رأى كيث جوزيف، ووافقته على رأيه، اننا عاجزون عن اعتماد فكرة «البطاقة التعليمية» على نحو مباشر. فأنجزنا تغييراتنا التربوية. واستطعنا إدراك طبيعة الأهداف الكامنة في مبدأ منح الأهل حرية الاختيار والتنوع التعليمي، وعن طريق برنامج المقاعد التعليمية التي تحظى بالمساعدات الحكومية، وحقوق الأهل في اختيار المدارس التي يرغبون بها وفق (ميثاق الأهل) لعام 1980 قطعنا أشواطاً نحو تحقيق أهدافنا، دون أن نأتي على ذكر عبارة «البطاقة التعليمية».

وبموجب قانون تغيير أنظمة التعليم لعام 1988 استطعنا يومذاك أن نخطو خطوات أخرى في الاتجاه نفسه، فقدمنا فكرة «الانتساب المفتوح» التي يسمح بموجبها للمدارس التي تشهد إقبالاً على الانتساب إليها، بأن تتوسع في قبول الطلبة. وأدى هذا إلى توسيع نطاق الاختيار والمفاضلة بشكل ملحوظ، ومنع السلطات المحلية من وضع حدود او قيود اعتباطية على المدارس الجيدة، فقط من أجل أن تساعد المدارس (الرديئة) التي لم تحرز نجاحاً، على أن تحصل على نصابها من الطلبة. وأحد العناصر الجوهرية في التغييرات نفسها هو التمويل وفق العدد، بحيث أن أموال الدولة أصبحت تتبع الطفل إلى المدرسة التي يذهب إليها، كما أنه بات بامكان الاهل بالنتيجة ممارسة الاقتراع بواسطة أطفالهم.

بعبارة أخرى فإن المدارس تكسب الامكانيات المادية اللازمة كلما كسبت تلاميذ جدداً. وأما المدارس الأسوأ، في هذه الظروف بالذات، فإن عليها إما أن تحسّن من مستوى أدائها أو ان تغلق أبوابها.

وهكذا أمكننا أن نمضي قدر المستطاع نحو «بطاقة قطاع عام». كنت أرغب في إحداث قدر أكبر من التغيير، فقررت أن علينا أن نعدّ «برنامجاً كاملاً للبطاقة» المذكورة، أشرت إليه في خطابي الأخير الذي ألقيته أمام مؤتمر الحزب. ولكنني لم احظ بالوقت اللازم لتطوير الفكرة.

المدارس التي تتلقى مساعدات

كان علينا أن ننجز أمراً واحداً إضافياً كي تصبح حرية الاختيار لدى الأهل حقيقة.. ان نمنح سلطات ومسؤوليات أعظم للمدارس نفسها، كل على حدة. وهذا ينسجم كل الانسجام مع تفضيلي الطبيعي للمدارس الأصغر حجماً وذات الجذور في المجتمعات المحلية، والتي تعتمد، قدر

ما يسمح بذلك قطاع الدولة، على جهودها وطاقاتها الخاصة. إلاّ أن بريان جريفيث هو الذي ابتكر أخيراً ذلك النموذج البالغ النجاح، وأعني به نموذج «المدارس المعتمدة على الهبات»، والمتحررة كلياً من السلطة التعليمية المحلية.

وبوجود قائمة صحية تضم «المدارس المعتمدة على الهبات»، و«الكليات التقنية في المدن» (City Technology Colleges)، ومدارس الطوائف الدينية، والمدارس الخاصة (التي تعرف باسم «المدارس العامة» مما لا يزال يربك الزائرين الامريكيين) تصبح لدى الأهل حرية أوسع في الاختيار. والأهم من ذلك، فإن حقيقة كون جميع القرارات المهمة تتخذ على المستوى الاقرب من أولياء الأمور والمعلمين، وليس من قبل بيروقراطية عديمة الإدراك، لا بد أن تؤدي إلى تعليم أفضل، وهذا يصح بالنسبة لجميع المدارس، الأمر الذي دعانا إلى تقديم ما أطلقنا عليه اسم «مبادرة الإدارة المحلية للمدارس» (LMS) التي تمنح المدارس سيطرة أعظم على ميزانياتها. إلاّ أن «المدارس المعتمدة على الهبات» هي التي دفعت بالتغيير خطوة عملاقة على الإمام.

لقد كان المشرفون على مدرسة من النوع الذي يتلقى هبات مخولين سلطة إدارة ميزانيتها. إذ تتلقى الأموال مباشرة (دون أن تحسم منها نفقات الخدمة التي تتلقاها السلطة التعليمية المحلية). وهي التي تعين العاملين فيها بمن فيهم مدير المدرسة، وكذلك منهاجها التعليمي (وفق المتطلبات الأساسية). وتمتلك المدرسة وموجوداتها.

وأما المدارس التي يرجح أن تخرج على سلطة السلطة التعليمية المحلية LEA وتصبح معتمدة على الهبات. فهي ذات الهوية المميزة والتي ترغب في أن تتخصص في مادة معينة أو تريد أن تتحرر من قيود سلطة محلية يسيطر عليها اليسار الذي يسعى إلى فرض أولوياته الايديولوجية الخاصة. والحال أن المصالح التي عملت ضد نجاح «المدارس المعتمدة على الهبات» كانت قوية. فالدوائر التي ترددت في إقرار تغييرات لا تعزز سلطة المركز، كانت ترغب في فرض جميع أنواع الضوابط والقيود على جوانبها الاجرائية. ولهذا فكثيرا ما شن المسؤولون في السلطة المحلية حملات شديدة تهدف الى منع تحرر بعض المدارس من ربقة النظام المفروض. كما أن الكنيسة تحركت بدورها، على نحو غير متوقع، للإعراب عن معارضتها.

وأمام هذا القدر من العداء، أنشأت صندوقا خاصا بالمدارس التي تنتمي إلى النوع المعتمد على الهبات، لإيضاح طبيعة المشروع وتقديم المشورة إلى الذين يرغبون في الإفادة منه. والواقع

أن هذا النوع من المدارس أصبح رائجا ويتمتع بشعبية متزايدة. ولعل المديرين الذي يتشاورون الآن، مع المشرفين بشأنها، اضحوا قادرين على ترتيب سلم الأولويات لديهم.

«المنهاج الوطني»

لقد نجحت ملامح سياستنا الرامية إلى نزع المركزية. وهي الملامح التي تشتمل على الانتساب الحر. والتمويل الخاص بكل طالب على حدة. «الكليات التقنية في المدن». والإدارة المحلية للمدارس. وقبل ذلك كله «المدارس المعتمدة على الهبات»، نجاحاً فوق العادة.

وأما «المنهاج الوطني» الذي ينطوي على أشد الاجراءات المركزية أهمية. فهو، خلافاً لتلك السياسة، سرعان ما اصطدم بالعقبات. ولم أكن أتصور بأننا سننتهي إلى البيروقراطية وتلك الغابة من الأجراءات التوجيهية التي برزت فجأة.

لقد أردت أن يصار الى التركيز على التوصل إلى منهاج أساسي للغة الانجليزية والرياضيات والعلوم، مشفوعاً بامتحانات بسيطة تكشف عن مقدار معرفة التلاميذ. وبدا لي آنذاك أن لجنة صغيرة من المعلمين المتمرّسين ينبغي أن تتمكن من أن تعمم تجربتها وأن تسجل قائمة من المواضيع والمصادر الجديرة بالتغطية دون كبير عناء. وهذا لا بد أن يعطي بدوره مجالاً واسعاً للمعلم للتركيز مع تلامذته على جوانب معينة من المادة التي يشعر (هو) أو (هي) بحماسة أو اهتمام خاص نحوها. ولم أكن أود أن أكبّل حرية المعلمين المتمكنين.

وأما عن الفحوص او الامتحانات، فقد أدركت باستمرار، أن لقطة خاطفة لطفل ما، أو عرضاً لقدرات صف أو مدرسة في يوم معين، لا يمكن أن تصلح للكشف عن الحقيقة كلها، إلاّ أن الامتحانات كانت تقدم فعلاً، نوعاً من السبر الخارجي لما كان يحدث.

كما أنني لم أكن لأتجاهل حقيقة أن بعض التلاميذ يعرفون أكثر مما يعرفه الآخرون.

صحيح أن كل طفل لا يمتلك القدرات نفسها التي يملكها طفل آخر في كل مادة من المواد، إلاّ أن الهدف من الامتحانات لم يكن محاولة قياس الخصائص والمزايا وإنما المعارف والطاقات على تطبيقها. ولسوء الحظ تبين أن فلسفتي تختلف عن تلك التي يعتنقها أولئك الذين كلفهم كينيث بيكر مهمة وضع «المنهاج الوطني» وتنظيم الامتحانات المرتبطة به.

كانت هناك معضلة أساسية، فكما أكد كينيث بيكر في اجتماعاتنا، كان من الضروري ان

نجتذب أكبر عدد ممكن من المعلمين والمفتشين التربويين إلى التغييرات التي نحاول إنجازها. ذلك أن المدرسين وليس السياسيين هم الذين سيقومون بتطبيقها. ومن جهة أخرى فإن شروط المؤسسة التربوية لقبول «المنهاج الوطني» ونظام الامتحانات المرتبطة به، قد تكون غير مقبولة. فـ«المنهاج الوطني» الجديد بالنسبة لهم يفترض أن يمنح التطورات التي حدثت خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها، سواء كانت تتعلق بالمضمون أو بطرائق التعليم، الشرعية والشمول. كما أن الامتحانات ينبغي، حسب تصورهم، أن تكون من النوع الذي «يشخّص» وليس من النوع الذي «يلخّص»، ويجب أن ترتبط - وهذا فقط الجزء الظاهر من جبل جليد الكليشيهات - بعملية تقييم يجريها المعلمون المعنيون أنفسهم بدلاً من المراقبين الخارجيين.

وهكذا فقد كانت الأوراق التي تلقيتها في منتصف يوليو، تقترح منهاجاً وطنياً يشتمل على عشر مواد تغطي نسبة 80 - 90 في المائة من الدوام المدرسي.

كما أنها دعت إلى تحديد أهداف مختلفة للانجاز، مؤكدة أن عمليات التقييم يجب ألا تشير إلى «النجاح» أو «الرسوب». وأن معظمها سيكون مسألة داخلية تعود إلى المدرسة نفسها. وقد اقترح تشكيل هيئتين جديدتين هما «مجلس المنهاج الوطني»، و«مجلس الامتحانات المدرسية والتقييم». والحال ان البساطة الأصلية التي تضمنها المشروع غابت أو غيبت، وكان نفوذ المفتشين الحكوميين واتحاد المعلمين ظاهراً.

كان ذلك سيئاً بما فيه الكفاية. ولكنني لم ألبث أن تسلمت في سبتمبر مقترحاً إضافياً من كينيث بيكر، يتعلق بالمراقبة الشاملة لـ«المنهاج الوطني»، عن طريق استخدام 800 مفتش من «سلطة لندن التربوية»، يقوم بمراقبتهم وتوجيههم مفتشون حكوميون. وهذه الحلقة لا بد أن تتسع بدورها أيضاً.

قلت: «هذا أمر بالغ السخافة. فالنتائج تأتي عبر الفحوص والامتحانات».

وأكدت بأن جميع هذه المقترحات لا بد أن تؤدي إلى إشعار المعلمين بالعزلة، ووضع القيود على روح المبادرة على صعيد المدرسة، ومركزة التربية والتعليم (أي جعلهما مركزيين) إلى حدود غير مقبولة.

وقد قررت اللجنة الوزارية التي ترأستها لدراسة التغييرات في ميدان التربية أن جميع المواد الأساسية في «المنهاج الوطني» يجب ألا تتعدى نسبتها السبعين في المائة منه. إلاّ أنني، نزولاً عند إلحاح كينيث بيكر، وافقت على ألاّ يعلن هذا الرقم، نظراً لأن الإعلان عنه قد يزعج

بيروقراطيي التربية الذين كانوا يحاولون وضع الخطط التي توضح كيف يتوجب قضاء كل ساعة من الوقت المخصص للدراسة.

وأما المشكلة التي واجهناها في ما بعد فقد أثارها تقرير أعدته «لجنة العمل في شؤون التقييم والفحص» التي كنا شكلناها في يوليو 1987 بهدف تقديم المشورة حول الاعتبارات العملية التي تتحكم بالتقييم والفحص في «المنهاج الوطني» التربوي. وقد استقبل كينيث بيكر التقرير بترحاب. ولا أعلم ما إذا كان قد قرأه قراءة متأنية. ولكنه إذا كان فعل ذلك حقاً فهذا يشير حتما إلى قدرة تحمله.

الواقع أنه لم تتسن لي فرصة قراءة التقرير قبل الموافقة على طباعته.

فقد قدم لي على شكل ملف ثقيل، ومليء بالمصطلحات. وعليه عبارة: «معد للنشر في اليوم التالي».

ولعل ترحيب حزب العمال، والاتحاد الوطني للمعلمين، و«ملحق التايمز التربوي». بهذا التقرير في وقت لاحق، هو الذي أكد لي بأن نهجه يستحق الشك. فقد اقترح نظام تقييم معقداً يسيطر عليه المعلمون أنفسهم، ولا يتطرق إلى التكاليف. ويتبنى وجهة نظر في الامتحانات والفحوص ذات طابع تشخيصي. كما يؤكد ضرورة اضطلاع المعلّمين بعملية التقييم. إلاّ أن التقرير بمجمله، كان مكتوباً بلغة مصطلحات تربوية عصيّة على الفهم. وعندما أعربت عن مخاوفي أمام كينيث بيكر، كان التقرير قد طبع ونشر وأصبح موضوعاً للاستشارات.

في يوليو 1988 تلقيت أوراق المنهاج الرسمي للرياضيات. فاكتشفت أنه أشبه بجبل صغير، يضم مجموعة معقدة من «المستويات»، و«الأهداف المطلوب إنجازها»، و«صورة للتقييم» تعتمد على «الواجبات» التي يتوقع أن ينجزها الطلبة. وهذا ليس ما يريده المعلمون بكل تأكيد.

وفي تعليق على التقرير، أكدت الحاجة إلى الوضوح والبساطة والأداء العملي. وفي أكتوبر، قرأت التقرير الأول الذي أعدته «لجنة عمل منهاج الانجليزية الرسمي»، فوجدته مخيباً للآمال أيضاً، شأنه في ذلك شأن تقرير لجنة كينجمان حول تعليم اللغة الانجليزية... وللأسباب نفسها.

وعلى الرغم من أن التقرير أفرد مكاناً للانجليزية الوسطى Standard English، بدا لي ان فكرتي تعليم النحو بطريقة تقليدية، والتعلم بطريقة الحفاظ غيباً، وهي التي اعتبرتها جوهرية لتدريب الذاكرة، لم تناقشا على نحو إيجابي.

كما أن حقيقة أن العديد من النقاد اعتبروا أن اتجاه هذه التوصيات مسألة خلافية مثيرة للجدل، كشفت إلى أي حد يمكن أن تتدهور الأمور في قاعات صفوف المدارس.

وأكثر من ذلك فإن التقرير النهائي الذي أصدرته لجنة العمل الخاصة بالانجليزية، قدم رد فعل على النقد الدي وجه إلى تقريرها الأول، فشدد بعض الشيء على النحو وتهجئة الكلمات.

ولعل إحدى أشد المعارك التي خضتها شراسة، في مجال «المنهاج الوطني» (الرسمي) كان موضوعها التاريخ. فرغم أنني لست مؤرخة، فإنني كنت أحمل فكرة شديدة الوضوح - تصورت بسذاجة أنها ليست مثيرة للجدل - عما يعنيه التاريخ. إن التاريخ هو سجل أو رواية لما حدث في الماضي. ولهذا فدراسته تتطلب معرفة الأحداث.

كما أن من المستحيل فهم الأحداث دون استيعاب معلومات كافية تستند إلى الواقع، وإدراجها في إطار زمني تأريخي (كرونولوجي). أي معرفة التواريخ التي وقعت فيها. ولا يمكن أي قدر من التعاطف المدعوم بسعة الخيال، تجاه الشخصيات التاريخية أو المواقف، أن يكون بديلاً لاستذكار ما حدث فعلاً، وهو عملية مضنية ولكنها مجزية في نهاية الأمر.

ولهذا شعرت بالاهتمام الشديد عندما تلقيت من كينيث بيكر في ديسمبر 1988، مقترحات مدونة تتعلق بتدريس التاريخ وتشكيل لجنة عمل للتاريخ تتولى شؤون المنهاج المدرسي.

لم تكن تلك المقترحات تتضمن توجيهات صارمة بما فيه الكفاية. بل لعلها كانت تبدي تركيزاً شديداً على التعلم المرتبط بمناهج مدرسية متداخلة. وقد شعرت أن التاريخ ينبغي أن يدرس كمادة منفصلة وقائمة بذاتها. ولم أكن سعيدة بقائمة الأسماء، التي اقترحها كينيث بيكر. إذ أنها كانت خلواً من اسم أي مؤرخ كبير يتمتع بسمعة عالمية، وتضمنت بدلاً من ذلك اسم مؤلف يمثل تعريفي أنا حول «التاريخ الجديد» الذي كان بتركيزه على المفاهيم بدلاً من تسلسل الوقائع، والتصورات بدلاً من الحقائق، سبب المشكلة وعلتها.

وأدرك كينيث ما كنت أعنيه فأدخل بعض التغييرات. إلاّ أن هذا كان مجرد بداية النقاش ليس إلاّ.

في يوليو عام 1989 قدمت مجموعة العمل الخاصة بالتاريخ تقريرها التمهيدي. وقد شدهت لهذا التقرير.

فهو يركز على التأويل والبحث، بدلاً من الفحوى والمعرفة. وكان لا يعير التاريخ البريطاني

الاهتمام الكافي. بل لعله لا يؤكد بما فيه الكفاية التاريخ باعتباره دراسة للوقائع.

أراد كينيث بيكر إبداء الترحيب بهذا التقرير عموماً، طالباً من رئيس اللجنة أن يجعل أهداف الانجاز تركز بشكل أوضح على المعرفة المتصلة بالحقائق الواقعية، وزيادة حجم المادة التي تعنى بالتاريخ البريطاني.

إلاّ أن ذلك لم يكن، في رأيي، كافيا. فقد كانت الوثيقة بمجملها قائمة على الخطأ، ولهذا أخبرت كينيث بضرورة إدخال تعديلات كبيرة عليها، لا الاكتفاء بالتغييرات الصغيرة. وأردت خصوصاً أن أرى إطاراً تاريخيا «كرونولوجيا» يشمل منهاج التاريخ بأكمله. ولكن النتيجة، في مطلق الاحوال سيحملها التقرير النهائي.

ما أن تسلمت التقرير النهائي في مارس 1990 حتى كان جون ماجريجور قد تسلم منصب وزير التربية. وتصورت أنه سيبرهن على فعالية أكبر من فعالية كينيث بيكر، في السيطرة على الكيفية التي ستطبق بموجبها مقترحاتنا لتغيير التربية والتعليم. هذا على الرغم من أنني كنت أعلم أنه يفتقر إلى موهبة كينيث بيكر في عرض قضيتنا على الناس.

مع ذلك فإن جون ماجريجور كان ميالا، في هذه المناسبة، إلى الترحيب بالتقرير، على نحو يتجاوز ما كنت أتوقعه.

التقرير لم يتضمن تركيزا أكبر على التاريخ البريطاني. كما أن الأهداف المطلوب إنجازها لم تشر تحديداً إلى معرفة الحقائق التاريخية، الأمر الذي بدا لي خارقاً للعادة فعلاً.

ومع ذلك فإن تغطية بعض المواد، كالتاريخ البريطاني في القرن العشرين، كانت أكثر ميلاً إلى المسائل الاجتماعية والدينية والثقافية والجمالية منها إلى الوقائع السياسية. وأما تفاصيل المنهاج التعليمي فهي تفرض على معلّمي التاريخ إطاراً يفتقد إلى المرونة، وقد أثرت هذه النقاط خلال اجتماع عقدته مع جون ماجريجور يوم الاثنين 19 مارس. فدافع عن المقترحات الواردة في التقرير، إلاّ أنني أصررت على أنه لن يكون من الصواب فرض النهج الذي يتضمنه، وأنه يجب أن تستمزج الآراء بشأنه، دون أن تصدر توجيهات في الوقت الحاضر.

في تلك الفترة كنت قد وصلت إلى درجة كبرى من الشعور بالحنق والاحباط إزاء الطريقة التي حرّفت فيها مقترحات المنهاج التعليمي عن هدفها الأساسي. وأعربت عن تحفظاتي بهذا الخصوص في مقابلة مع «الصنداي تلجراف» في بداية شهر مارس، دافعت فيها عن مبدأ وجود المنهاج الرسمي، لكنني انتقدت المقترحات المفصلة الواردة فيه والتي تناولت ما يتجاوز المواد

الأساسية، وقلت إن ذلك أصبح السمة الأسوأ التي تسيطر عليه.

لم تكن ثمة ضرورة لتطور مسألة مقترحات المنهاج الرسمي، والفحوص التي ستلازمه، على النحو الذي حدث. فقد أعار كينيث بيكر اهتماماً كبيراً للهيئات التعليمية والمنظرين التربويين.. والمد التصاعدي البيروقراطي يصبح من الصعب إيقافه متى بدأ. لقد فعل جون ماجريجور، بضغط مستمر مني، ما أمكنه أن يفعله. إذ أدخل تعديلات على مناهج التاريخ، عززت مجدداً موقع التاريخ البريطاني وقللت من حجم بعض التدخل الذي لم يكن ضرورياً. وأصر على أن العلوم يمكن تدريسها منفصلة وليس باعتبارها مادة واحدة مندمجة الأجزاء.

بل تعهد بأن نسبة ثلاثين بالمائة على الأقل من امتحانات اللغة الانجليزية في المرحلة المتوسطة ستكون تحريرية.

ومع ذلك فإن النظام كله كان مختلفاً عن ذلك الذي اقترحته أصلاً. وعندما أصبحت خارج السلطة كنت مقتنعة بضرورة شن حملة جديدة لتبسيط المنهاج الرسمي والفحوص الملازمة له.

الموجة التالية من التغييرات التربوية

كانت السياسة التعليمية واحدة من المناطق التي بدأت أنا ووحدة السياسة التابعة لي. نجري عليها دراسة جذرية تتعلق بالمقترحات التي ينبغي تضمينها في «الميثاق» الانتخابي، وكنا قد بلورنا بعض التصوَرات عنها مقدماً في اجتماع عقده المجلس المركزي في مارس 1991. وقد كنت أنا وبريان جريفيث. منهمكين في بحث ثلاث مسائل عندما تركت الحكم.

المسألة الأولى تتعلق بالحاجة إلى المضي شوطاً أبعد بكثير. في ما يتعلق بخيار الخروج على «سلطة لندن التعليمية». وقد خولت جون ماجريجور في أكتوبر 1990 بأن يعلن أمام مؤتمر الحزب. توسيع نطاق «المدارس المعتمدة على الهبات» بحيث يغطي المشروع المدارس الابتدائية الأصغر أيضاً.

لكني كنت أفكر بخيارات أكثر جذرية آنذاك. فقد كتب لي بريان جريفيث يقترح نقل عدد أكبر من المدارس إلى وضع «المدارس المعتمدة على الهبات»، وكذلك نقل المدارس الأخرى التي لم تكن جاهزة بعد لتحمل المسؤولية الكاملة، إلى السلطة الادارية لشركات أنشئت لهذا الغرض. وكان معنى ذلك بعثرة وتفتيت العديد من صلاحيات «سلطة لندن التعليمية»، وقصر

عملها على دور المراقبة والمشورة.. وربما التخلي عن هذا الدور أيضاً على المدى البعيد. وبذلك يمكن إبعاد الدولة عن مجال التعليم، أكثر من ذي قبل، وبالتالي عكس أشد الملامح سوءاً في السياسة التربوية لفترة ما بعد الحرب.

وأما المسألة الثانية فهي الحاجة الماسة لتحسين تدريب المعلّمين. وكنت، على غير عادتي، قد أرسلت ملاحظة شخصية إلى كينيث بيكر في نوفمبر 1988 أعربت فيها عن مخاوفي. وأوضحت بأن علينا المضي شوطاً أبعد في هذا المجال بالذات، وطلبت منه التقدم بمقترحات. وكانت خلفية ذلك أن كيث جوزيف شكّل مجلساً لتقييم درجة الثقافة والتعليم لدى المعلمين (CATE)، عام 1984، مهمته إقرار دورات تدريب خاصة بهم. إلاّ أن الوضع لم يتحسن إلاّ قليلاً.

إذ كان هناك تأكيد محدود جداً على المعرفة الحقيقية بالمواد التي يحتاج المعلّمون إلى تدريسها، وكذلك تجربة عملية مكتسبة محدودة جداً، واحتفاء مبالغ فيه بالجوانب السوسيولوجية والسيكولوجية.

وكدت لا أصدّق مضامين إحدى الدورات التي أقرها «مجلس تقييم درجة الثقافة والتعليم لدى المعلمين» (CATE) في معهد بوليتكنيك برايتون * (جامعة برايتون حالياً - المترجم)، وهي دورة أرسل أحد أنصار حزب المحافظين بعض التفاصيل عنها.

فتحت عنوان: «سياقات للتعليم» تدّعي الدورة بأنها تعد المعلّمين لمهمة الاستجابة لقضايا تنطوي على التحدي. وهذه القضايا هي من نوع:

«إلى أي حد تعزز المدارس القوالب المسبقة في ما يتعلق بالذكورة والأنوثة؟»

وتقول: «يقدم الطلبة عندئذ على مناقشة تجري بين لاعبي أدوار في التربية عموماً، وآخرين في التربية المناهضة للعنصرية». والغريب أن لاعبي الأدوار التربوية، بدوا وكأنهم يدافعون عن مبدأ أفضل!

إن الاحتكار الفعال الذي تمارسه مناهج المعلمين القائمة، ينبغي أن يكسر.

وقد ابتكر كينيث بيكر طريقتين لتحقيق هذا الأمر: الأولى تتعلق بـ«المعلمين المجازين» وتهدف الى جذب الذين يرغبون في دخول التدريس كمهنة ثانية، والثانية تتعلق بـ«المعلمين المحترفين» وتشتمل على برنامج تدريب خاص للمتخرجين الأصغر سناً.

كانت هذه المقترحات جيدة، إلاّ أنه لم يكن هناك دليل على أن عدداً كبيراً من المعلمين، سيتدفق من هذه المصادر، بحيث تتغير ملامح التعليم ويرتفع مستوى المهنة، وهكذا طلبت من

. بريان جريفيث دراسة الكيفية التي يمكن معها زيادة العدد .

كنا نأمل بأن نحصل على نصف المعلمين الجدد على الأقل، من خلال هذه المشاريع أو أمثالها، بدلاً من مؤسسات تدريب المعلمين.

وأما القضية الثالثة في السياسة التعليمية، التي كنا نقوم بدراستها، فهي الجامعات. فعن طريق ممارسة الضغط المالي، استطعنا زيادة درجة الكفاءة والاتقان في الادارة، وحركنا عملية عقلنة او ترشيد منتظرة منذ زمن طويل. فصارت الجامعات تطوّر علاقات أفضل مع الشركات وتطبق تقنيات التنظيم والادارة بشكل أفضل. كما قدمت قروض التعليم التي تضاف إلى «الهبات» للمرة الأولى، وهكذا فإن الطلبة سيحرصون أكثر على اختيار الدروس المناسبة لهم. بل إن تغيير نظام «الهبات الجامعية» إلى نظام دفع الأقساط لا بد أن يؤدي إلى استجابات أفضل لمتطلبات السوق. كما أن وضع القيود على حقوق السكن التي كان ينعم بها العاملون في الجامعات، شجع العمداء على الاهتمام أكثر بالمتطلبات التربوية.

جوبهت هذه الإجراءات بمعارضة سياسية قوية من داخل الجامعات. وكان بعض هذه المعارضة متوقعاً. ولكن النقاد الآخرين كانوا قلقين فعلاً إزاء استقلالية الجامعات في المستقبل، وكذلك سلامتها الأكاديمية وعافيتها. ويجب الاعتراف بأن قضية هؤلاء النقاد كانت أقوى مما كنت أرغب. فقد أثار قلقي أن العديد من الأكاديميين البارزين كانوا يظنون أن «الثاتشرية» في التربية والتعليم تعني إخضاع النشاط الجامعي، على نحو جاهل وأخرق، لمقتضيات التدريب الآنية. ومن المحقق أن ذلك لا يشكل جزءاً من «الثاتشرية» التي أدعو إليها. ولهذا بدأ بريان جريفيث، بتشجيع مني، بالعمل على مشروع يمنح الجامعات الرئيسية استقلالا أعظم. وكانت الفكرة هي إفساح المجال لها بأن تخرج نفسها من إسار القواعد المالية لوزارة المالية، وتؤمن رأسمالاً إضافياً تحتفظ به، وتمتلك موجوداتها وكأن كلاً منها يشكل شركة كبرى. وهذا يمثل بحد ذاته عملية نزع المركزية، على نحو جذري على النظام بأكمله.

تطبيق التغييرات في مجال الإسكان

يطرح الإسكان، من بين الخدمات الاجتماعية الرئيسية الثلاث: التربية والخدمات الصحية والإسكان، السؤال الأشد أهمية مما عداه.

ففي منتصف الثمانينات، كان كل ما له علاقة بالإسكان يشير إلى الحاجة إلى كبح جماح نشاطات الحكومة.

فعلى الرغم من أن ملكية البلاد من المنازل كانت تحتاج إلى تجديد وتطوير، لم تعد هناك حاجة ملحة ـ كما كان الأمر عليه بعد الحرب ـ لأن تقوم الدولة بعمليات بناء ضخمة. بل إن حجم الأسرة انخفض بشكل مطرد، والزيادة التي طرأت على الدخول وعلى رأس المال أيضاً. ساعدت كثيرين على شراء منازلهم عن طريق القروض العقارية.

وكان لتدخل الحكومة من أجل التحكم بالايجارات وإعطاء المستأجرين ضمانات بعدم الإخلاء، في القطاعات العقارية المؤجرة لهم، فعل الكارثة. إذ أدى إلى تخفيض نسبة العقارات المعروضة للإيجار.

كما أن الدولة، في إهاب السلطات المحلية، غالباً ما كانت تبرهن على أنها ملاّك فاسد، سيئ الإدارة وعديم الحساسية، وحيثما وجد نقص في بعض أنواع الإسكان، كان ذلك في القطاع الخاص المؤجر، الذي أدت القيود المفروضة عليه، وضمان عدم إخلاء المستأجر، إلى تخفيض عدد البيوت المعروضة للإيجار.

أكثر من ذلك فإن أشكالاً جديدة من الإسكان برزت. فالجمعيات السكنية وتعاونيات الإسكان التي تمولها، كانت، على الرغم من هدرها للموارد وبيروقراطيتها أحياناً، تقدم طرقاً بديلة لتأمين «الاسكان الاجتماعي» دون أن تكون الدولة هي مالك العقار. أضف الى ذلك أن أسهم المستأجرين في تعاونيات وبيوتات مالية مختلفة من النوع الذي ابتكر في الولايات المتحدة، قدم طرقاً جديدة لانتشال الحكومة خارج إدارة قطاع الاسكان.

لقد اعتقدت دائماً أن على الدولة أن تستمر في تقديم إعفاءات ضريبية على القروض العقارية، تشجيعاً منها على ملكية المنزل التي تعتبر أمراً مرغوباً فيه على النطاق الاجتماعي. (من الأفضل والأرخص بكثير مساعدة الناس على أن يساعدوا أنفسهم، من تقديم الاسكان لهم).

ومن جهة أخرى على الدولة أن تقدم المعونة للأفراد الأشد فقراً والذين عليهم تحمل أعباء نفقات السكن، عن طريق «فوائد الإسكان». وأما الدور التقليدي الذي يعود إلى ما بعد الحرب، دور الحكومة في الإسكان، أي بناء العقارات، وملكيتها وإدارتها وتنظيمها، فكان عليها التخلي عنه بالسرعة اللازمة.

تلكم هي نقطة الانطلاق الفلسفية المتعلقة بتغييرات انظمة الإسكان والتي كان نيكولاس ريدلي يقوم بدراستها بدءاً من خريف عام 1986، وقدمها للمناسبة الجماعية مع نهاية يناير 1987، وجرى دمجها في «ميثاق» الانتخابات العامة عام 1987 بعد عدة اجتماعات ترأستها آنذاك.

إن جمال الصفقة التي أعدها نيكولاس ريدلي يكمن في أنها تشتمل على مزيج تشريعي من تدخل الحكومة المركزي ونظام الإدارة المالية المحلي، ونزع الأنظمة الاقتصادية، وتأمين خيار أوسع للمستأجرين، وبذلك حققت نقلة نوعية كبرى بعيداً عن النظام المتحجر الذي نما في ظل الاشتراكية.

وأما الحكومة المركزية فهي مؤهلة للعب دور عن طريق «تروستات الإسكان»، ينحصر في إعادة ترميم المناطق السكنية التي تمتلكها البلديات ونقلها إلى صيغ جديدة من الملكية والإدارة. بما في ذلك ملكية المنازل والملكية عن طريق الجمعيات السكنية ونقل الملكية إلى مالكين أفراد مع المحافظة على حقوق المستأجرين.

من جهة ثانية فإن الصيغة الجديدة في إدارة حسابات سلطة الإسكان المحلية، سترغم البلديات على رفع الايجارات إلى مستويات تؤمن المال اللازم لإجراء الترميمات والتصليحات اللازمة. كما أنها ستزيد أيضاً من ممارسة الضغوط على البلديات بحيث تتخلى عن بعض أو كل ما لديها من مساكن. إلى جمعيات للإسكان أو إلى مالكين جدد، أو إلى ملكية المستأجرين أنفسهم.

ثالثاً. إن التخلص من القيود والضوابط في ما يتعلق بالمساكن المؤجرة حديثاً، عن طريق تطوير نظام خاص بالتأجير لفترة قصيرة تضمن خلالها حقوق المستأجر. لا بد أن يؤدي على أقل تقدير. إلى التدهور في القطاع الخاص المؤجر. لقد أصر نيكولاس. وهو على حق في ذلك، على ضرورة وجود ضوابط قانونية أقوى يمكن تفعيلها ضد تعرض المستأجرين إلى المضايقات، وذلك من أجل تعديل كفة التوازن بعد نزع القيود.

وأخيراً يمكن أن يؤدي إفساح المجال أمام احتمال تغيير مستأجري المساكن التي تملكها البلدية لمالكي عقاراتهم، أو قيام عدد من المستأجرين بإدارة منطقتهم السكنية بواسطة التعاونيات. وبموجب المقترحات التي وضعناها في ما يتعلق بالخيارات المفتوحة أمام المستأجرين. إلى تقليص أكبر في حجم دور السلطة المحلية كمالك للعقارات.

ولعل الجانب الأشد صعوبة في الصفقة، هو ارتفاع إيجارات البلدية، الذي يمكن أن يعني أيضاً ارتفاعاً أكبر في نسبة مصاريف الدولة على شؤون الإسكان. فاستفادة عدد أكبر من الناس، من فوائد الاسكان، معناه الاعتماد اعتمادا أكبر على «دولة الرفاه» (او دولة الضمانات).

ومن جهة أخرى يبدو أن من الأفضل تقديم المعونات لأغراض الاسكان عن طريق الحصول على الفوائد (من قبل المحتاجين). بدلاً من مساعدة مستأجري السلطات المحلية على دفع إيجاراتهم على نحو عشوائي ودون تمييز بين المحتاج وغير المحتاج. وأكثر من ذلك فإن الايجارات المرتفعة التي يدفعها أولئك الذين يتلقون بدلات إسكان، لا بد أن تكون بمثابة حوافز لهم على شراء البيوت التي يسكنونها والتخلص من الشبكة كلياً.

هذه التغييرات كانت ستحتاج إلى وقت قبل أن تسفر عن نتائج. إلاّ أن الترتيبات الجديدة لاستحداث حسابات لأرباح الاسكان، هي بمثابة تطبيق تقوم به السلطات المحلية، لنظام جديد ومفيد. كما أن نزع الضوابط او النواظم عن قطاع العقارات المستأجرة الخاص، سيؤدي إلى زيادة في عدد المساكن المتوفرة للايجار. بشكل تدريجي. وذلك مع انحسار الكراهية الآيديولوجية تجاه أصحاب العقارات.

ولكن أجد لزاماً عليَّ القول انني توقعت نتائج أكبر من عملية فتح مجال الاختيار أمام المستأحرين. ودور الإسكان الجديد.

فالعقبات التي تقف في وجه كل منهما هي نفسها: العداء المتأصل الجذور لدى اليسار تجاه تحسين أوضاع أولئك الذين عاشوا في مُنعزلات (مفردها منعزل: «جيتو») يسيطر عليها بنفسه. والحال أن الدعاية ضد فكرة «خيار المستأجرين» لم تكن شيئاً بالمقارنة مع تلك التي وجهت ضد فكرة عمل الجمعيات السكنية. ومن المحزن أن مجلس اللوردات أعطى اليسار الفرصة التي كان يحتاج إليها.

فقد عدَّل المجلس تشريعاتنا بحيث أصبحت الجمعيات السكنية غير قادرة على الحركة ما لم تصوِّت أغلبية المستأجرين القانونية على ذلك. وهذا الأمر يشكل عقبة يتعذر اجتيازها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشعور باللامبالاة لدى المستأجرين وممارسة الابتزاز من قبل اليسار. وأخيراً أنجزنا الموضوع بقبول مبدأ استفتاء، مقيدين العملية بمتطلبات أغلبية أولئك الذين سيمارسون الاقتراع.

في صيف عام 1988 أعلن نيكولاس ريدلي مقترحات تقضي بتنظيم ست لجان عمل للجمعيات السكنية، شكل على ضوئها - بعد دراسة التقارير الاستشارية - أربع لجان في لامبث وساذك (كلاهما في لندن - المترجم) وسندرلاند وليدز. وقد اطلعت في ما بعد على بعض المنشورات الدعائية التي أصدرتها جماعات المستأجرين اليسارية التي تدعمها نقابات العمال بقوة، فاكتشفت مدى تأثير حملاتهم في نشر الرعب والفزع في أوساط المستأجرين الذين أصبحوا قلقين إزاء ما يمكن أن يحدث لهم عندما يضطرون إلى مغادرة شققهم بينما تجرى التغييرات والترميمات فيها، وإزاء معدلات الايجار المطلوبة وضمان الحماية من الإخلاء.

إن المرء لا يمكن أن يتصور في ضوء ما تقدم، أننا نقدم مبالغ كبيرة من أموال دافعي الضرائب. قد تبلغ وفق مشروع لجان عمل الجمعيات السكنية 100 مليون جنيه استرليني.

فمن أجل تحسين أوضاع الذين يسكنون في أسوأ المساكن في البلاد، اضطررنا في نهاية الأمر إلى التخلي عن المقترحات الخاصة بالجمعيات السكنية في سندرلاند وساندويل ولامبث وليدز.. وأخيراً في ساذك. وهذا على الرغم من أننا كنا نعلم بأن عدداً من السلطات المحلية، ومن ضمنها مناطق يسيطر عليها حزب العمال، كانت تفضل أن تستخدم الأموال التي وفرها مشروع لجان عمل الجمعيات السكنية لو أنها نجحت في التغلب على معارضة المتطرفين.

نتيجة لهذا كله لم تشكل لجان عمل من النوع الآنف الذكر، خلال وجودي في منصب رئاسة الحكومة. على الرغم من ان عددها وصل إلى ثلاث الآن.. منذ تركت منصبي.

خطوات أخرى على طريق سياسة الإسكان

ما أن تم التعديل الوزاري في يوليو 1989، حتى أصبحت المشاكل المتعلقة بتطبيق التغييرات المتضمنة في «ميثاق» عام 1987 شديدة الوضوح. كما أصبح واضحا أيضاً أن علينا البحث عن طرق جديدة لتحقيق أهدافنا. ولكن لسوء الحظ كان كريس باتن، وزير البيئة، من النوع الذي كرس طاقاته بشكل رئيسي (وهو محق في ذلك) من أجل تسهيل عملية تقديم «ضريبة الافراد» وتطبيقها. وبالتالي كان أقل اهتماماً بسياسة الإسكان منه بالمسؤوليات الوزارية الأخرى. الا ان هذا ليس معناه، بطبيعة الحال، أن التفكير الذي ينطوي على روح الابتكار لم يعد متوفراً.

منذ ربيع عام 1988 كان بيتر ووكر (وزير شؤون ويلز - المترجم) يحاول أن يطبق في ويلز مشروعاً دعاه بـ« الملكية المرنة » ، يمكن بموجبه لمستأجري القطاع العام العاجزين عن ممارسة حق الشراء ، حتى مع وجود حسومات كبيرة ، أن يمتلكوا أسهماً في ملكية المساكن التي يستأجرونها . يتزايد عددها مع مرور السنين . وتقدر قيمتها في ضوء أسعار العقارات في المنطقة .

كانت لدي شكوك حول نجاح الفكرة في بادئ الأمر ، لأسباب مالية . اذ يفضل الناس استخدام هذا الخيار ، بدلاً من استخدام حق الشراء . وتنخفض معدلات الشراء تبعاً لذلك . كما أن الذين مارسوا حق الشراء وبذلوا التضحيات اللازمة سيشعرون بالاستياء . ولذا كانت وزارتا البيئة والمالية ضد الفكرة بضراوة .

في اسكوتلندا قدمت فكرة هي بمثابة تنويع آخر للفكرة الأصلية تحت عنوان : « من الايجارات إلى القروض العقارية » ، تعتبر الايجارات المدفوعة بموجبها ، بعد حسم تكاليف التصليح والصيانة ، أقساطاً من أصل قرض عقاري .

وناقشنا الآفاق والاحتمالات المتعلقة بكل من المشروعين في صيف وخريف عام 1988 . فحالة « اسكوتلندا » تختلف عن حالة ويلز . وكما سأشرح فإن ملكية المساكن فيها ، كانت أقل شيوعاً بكثير . وثمة اختلاف آخر يتمثل في أن الحكومة في اسكوتلندا ، برعايتها لمشروع « المساكن الاسكوتلندية » كانت هي نفسها تقوم بمشروع مالك كبير . ولهذا لم تكن هناك حاجة إلى تشريع جديد . وقد وافقت على المضي بتنفيذ التجربة في اسكوتلندا بينما أحجمت عن ذلك في ويلز .

من جهة أخرى طبّق بيتر ووكر قدراته الاستثنائية على الابتكار ، فأعد مشروعاً مشابهاً خاصاً بويلز ، تقوم بتنفيذه « هيئة تنمية ريف ويلز » في نيوتاون بويس . لكن استمرت وزارتا البيئة والمالية في معارضتهما للفكرة ، على أساس أنها لا يمكن في نهاية المطاف أن تقتصر على ويلز ، وأنها إذا ما طبقت على إنجلترا ، فإن عائدات البيع الكبرى الناتجة عن اعتماد مبدأ « حق الشراء » هناك ، ستفقد .

إلاّ أنني كنت أستطيع تبين جاذبية الفكرة من الناحية السياسية . فقد كانت متواضعة من جهة ، وإحدى بنات أفكار بيتر ووكر من جهة أخرى . ولهذا فكرت بأنه يجب أن يسمح له بالمضي في تنفيذها . ووافقت على الأمر في نهاية يونيو 1989 .

لعل من أشد المسائل السياسية ازعاجاً، في ما يتعلق بالإسكان تحديداً، هو فقدان المأوى. وينبغي أن أسارع للقول ان الأرقام الكبيرة والمثيرة للتوجس في ما يتعلق بالذين لا يملكون مأوى لم تكن، من حيث التعريف، تعكس عدد الذين لا يوجد سقف فوق رؤوسهم. بل إن المقصود بعدد الذين لا مأوى لهم، حسب الأرقام، وكما تكشف التقارير المطبوعة، هم اولئك الذين ينتمون إلى جماعات تتمتع بحق الأولوية، والذين تم قبول مبدأ إسكانهم أصلاً. بكلمات أخرى فإن هؤلاء، ليسوا بلا مأوى، وإنما كانوا يسكنون بيوتاً وفرتها البلديات المحلية.

وبصرف النظر عن الحالات المحزنة التي يعيشها هؤلاء، كانت المشكلة التي تقلق الناس عموماً، وتقلقني أنا كذلك، هي زيادة عدد الشبان، خصوصاً الذين ينامون في شوارع لندن والمدن الأخرى الكبيرة، والذين من الأفضل وصفهم بأنهم كانوا بلا سقف يظللهم.

صحيح أن هناك تقصيراً بالنسبة لتأمين الملاجئ لفترات قصيرة، وأن ثمة قصوراً بالنسبة لتأمين المساكن المستأجرة من القطاع الخاص، بسبب القيود المفروضة على الإيجارات. إلاّ أن المشكلة في حقيقتها جزء من مشكلة اجتماعية أوسع نطاقاً، وليست سياسة الاسكان في حد ذاتها. كما أن المشاكل السلوكية الطابع لا يمكن حلها بالطوب والاسمنت.

ولذا لم أكن مستعدة للموافقة على التغييرات في مجال التأمينات الاجتماعية المعطاة إلى اولئك الذين هم تحت الخامسة والعشرين، وهي التي اقترحها طوني نيوتون ودائرة التأمينات الاجتماعية. اذ فكرت في أن من المهم ألاّ نزيد من حجم الجاذبية التي تتمتع بها المدن الكبرى بالنسبة للشبان. وأردت لهؤلاء أن يعودوا إلى أسرهم لا أن يعيشوا في لندن على حساب الضمان الاجتماعي. وحثثت وزارة البيئة على أن تطلع المنظمات الخيرية على الوضع، لتكتشف بنفسها ما يمكنها أن تفعله بدلاً من الدولة. كما أنني كنت مقتنعة بأن عدداً كبيراً من الناس، غير الأصحاء عقلياً ونفسياً، والذين ينبغي أن يكونوا في مصحّات، وجدوا أنفسهم بلا مكان يذهبون إليه.

في نوفمبر 1989 أعلن كريس باتن صفقة شاملة يقدم بموجبها مبلغ 250 مليون جنيه استرليني على مدى عامين، إلى منطقة لندن ومنطقة الجنوب الشرقي، اللتين كانتا تعانيان أسوأ الأوضاع، على سبيل المساعدة التي تهدف الى تحسين إدارة العقارات غير المأهولة التي تملكها البلدية.

إلاّ أنني أصررت على أنه بصرف النظر عما تفعله الحكومة، بغرض تقديم العون، فمن الضروري وجود العصا والجزرة معاً. فزمر الرجال السكارى والقذرين والمسيئين، الذين أحياناً يلجأون إلى العنف، يجب ألا يسمح لها بأن تحوّل مناطق في العاصمة المركزية إلى مناطق ممنوعة على المواطنين العاديين. يتوجب على الشرطة تشتيت هؤلاء، ومنع عودتهم بعد التأكد من أن المأوى أصبح متاحاً لهم. ولكن لسوء الحظ فإن ثمة ميلاً ملحاً لدى بعض الدوائر إلى اعتبار الذين لا سقف يظللهم، ضحايا مجتمع الطبقة الوسطى، بدلاً من اعتبار مجتمع الطبقة الوسطى نفسه، ضحية لهؤلاء.

ومع نهاية يوليو 1990 دعوت كلاً من كريس باتن ومايكل سبايسر، وزير الإسكان، إلى اجتماع لمناقشة سياسة الإسكان التي نعتمدها، بأكملها، بحيث يتم البحث في موقفنا من المبادرات الراهنة والتوجه الذي يتعين علينا انتهاجه. وقد حددت ثلاث مناطق للتوجه تتعلق بما سنفعله من أجل تحسين أوضاع العقارات التي تمتلكها البلدية، وما إذا كنا سنطبق مبدأ «الملكية المرنة» أو «اعتبار الايجارات المدفوعة قروضاً عقارية» في انجلترا، والجدول الزمني اللازم للتخلص من وجود الذين لا سقف يظللهم في الشوارع وتزويدهم بسكن ملائم.

وفي سبتمبر تقدم كريس باتن بورقة عمل تتضمن آخر ما لديه من أفكار، واتضح لي على الفور أن ثمة خلافات مهمة بيننا، أو بالأحرى خلافات بين وزارة البيئة وبيني. تعزز هذا الانطباع عندما جاء مايكل سبايسر لمقابلتي في وقت لاحق من الشهر نفسه.

كان توسيع نطاق الملكية العقارية، ملكية البيت من قبل ساكنه، خلال العقد الأخير، أحد أكبر النجاحات التي حققتها الحكومة، فقد ارتفعت هذه النسبة في انجلترا من 57 في المائة إلى 68 في المائة من أصل المساكن المتوفرة فيها. وكان حق الشراء يمارس سنوياً بمعدل ثمانين ألف منزل. كما أن البلديات توقفت نهائياً تقريباً، عن بناء مساكن جديدة، وبدأت الآن التركيز على أعمال الصيانة التي تسبب نظام التمويل الإسكاني الجديد في رفع وتائرها. بل إن تسع بلديات قامت فعلاً بنقل جميع ما تمتلكه من عقارات أو بعضها، إلى جمعيات سكنية.. على الرغم من أن ذلك لم يشمل المناطق الحضرية (المدينية) الرئيسية.

مع ذلك أصبح واضحاً، أن وزارة البيئة اعتبرت أن هذه الإجراءات كانت تثير من المشاكل أكثر بكثير مما تحله.

فهي تعتقد - وهذا الاعتقاد تصر عليه باستمرار - أن ثمة نقصاً في الاسكان، يتطلب من

القطاع العام أن يوفر المزيد من المساكن القليلة التكلفة من أجل تلبية حاجيات قطاع متزايد من العائلات.

وبالتالي فإن الإجراءات التي تهدف الى زيادة عدد مالكي العقارات، كالاقتراح الذي يدعو إلى «الملكية المرنة» والذي سيكون جذاباً للأسر الفقيرة، كانت تعتبر انها غير مرغوب فيها، نظراً لأنها ستؤدي إلى تخفيض نسبة احتياطي المساكن المحلية الرخيصة والمعروضة للايجار.

هذا التحليل. لا يدرك أن بيع مسكن لمستأجره، لا بد أن يقلل من حجم الطلب على المساكن المستأجرة. كما أن الزيادة في عدد الذين يملكون مساكنهم، حتى جزئياً ووفق عدد صغير من الاسهم، سيجعل المناطق السكنية الرديئة، أفضل حالاً بكثير، وذلك بسبب الكبرياء التي يضفيها الإحساس بالملكية. على تلك المناطق نفسها.

والأغرب من ذلك أن التحليل يفترض بأن الطلب على المساكن متناه، وهذا غير صحيح في حال الاستمرار بتمويل الإسكان. بل إن الدوافع الشاذة كانت تحاول تشجيع تقسيم الأسر الكبيرة. إلى وحدات أصغر. كما يحدث في مسألة التعامل مع حاجات الإسكان المتعلقة بالنساء الحوامل غير المتزوجات. إن تحليل العرض والطلب دون أخذ تأثير الأسعار بعين الاعتبار، هو بمثابة وصفة كاملة للإخفاق السياسي.

وأما الخلاف الآخر في التحليل فيكمن في وجهات نظرنا المتعارضة حول دور السلطات المحلية. فقد رأت وزارة البيئة بأن الترميم والتجديد يمكن أن يتحققا عن طريق توسيع نطاق برنامج عمل تشرف عليه السلطات المحلية. وتقدم الأموال بموجبه بتحسين أوضاع الوحدات السكنية الأشد سوءاً.

والحال أن العديد من المشاريع الفردية كان جيداً وينم عن خيال خلاق. وقد مضيت شوطاً أبعد من وزارة البيئة في التأكيد على أن تصميم الوحدات السكنية كان عنصراً أساسياً من عناصر نجاحها وبالتالي تخفيض معدلات الجريمة. وكنت في الواقع معجبة أيما إعجاب بعمل البروفسورة أليس كولمان في هذا المجال بالذات، فجعلتها مستشارة لوزارة البيئة، الأمر الذي أثار استياء العاملين فيها.

غير أن ما لم أكن أستسيغه هو أن تكون السلطات المحلية، مسؤولة بشكل رئيسي عن عمليات التحسين. وكانت الوحدة السياسية الخاصة بي. تعمل على تطوير بديل مهم، يتجلى في الاعتماد على مؤسسة جديدة بعيدة عن وزارة البيئة، علاقاتها غير سيئة بالسلطات المحلية،

لدعم مؤسسات الإسكان في المنطقة، وتقوم هذه المؤسسات بتنفيذ مشاريع ممولة من قبل القطاعين العام والخاص، ترفع من مستوى البنى التحتية الخاصة بكل وحدة سكنية على حدة، وتمنح سكانها أسهماً في مساكنهم، في حين تدار الوحدة السكنية من قبل شركة تجارية. وهكذا يصبح لدينا أسلوب عمل مختلف لتنفيذ الأهداف التي أنشئت لتحقيقها مؤسسات الإسكان، إلاّ أن القطاع الخاص يصبح طرفاً مساهماً منذ البداية، وتكون ثمة مصلحة مادية مباشرة للسكان في نجاح المشروع.

لم تكن المناقشات التي جرت في سبتمبر مع كريس باتن ومايكل سبايسر مفتّحة للأفكار. فقد كان مايكل يتوق إلى البحث بشكل مركز في وسائل جديدة لتنشيط القطاع الخاص المؤجر. وعلى الرغم من أنني وافقته على ذلك فإنني فكرت بأنه، على المدى القصير، من المهم معالجة مشاكل القطاع العام في مجال الإسكان. ويبدو أن كريس كان يظن أن أحد أفضل الطرق لتحقيق ذلك، هو اقدام القطاع العام على بناء المزيد من المساكن. الا انه كان مكتفياً بالعمل في إطار السلطات المحلية.

وبعد الاجتماع ناقشت الأمر مع مستشاريَ ووجهت ملاحظة شخصية إلى كريس باتن أعربت فيها عن خيبة الأمل، قلت:

«لست مقتنعة بأننا كنا جريئين بما فيه الكفاية، في تقديم مبادرات سياسية عملية ومفيدة على المدى القصير. كما أننا لم نسبر، بالقدر الكافي من الاتقان والشمول والرؤية، جميع البدائل المتوفرة على المدى البعيد».

وضربت مثالاً على أهمية توسيع نطاق الملكية العقارية عن طريق حق الشراء، وتحويل الأجرة المدفوعة إلى أسهم ملكية، وتوفير المال اللازم لقيام السكان بتجديد وترميم منازلهم وجعلهم مالكين للعقارات التي تحتاج إلى ترميم. وقد بينت بأنني أرغب في إبعاد السلطات المحلية عن الادارة وملكية المساكن. وكان واضحاً لي بأن علينا العودة إلى التفكير بسياسة جذرية، من النوع الذي كان يوفره نيكولاس ريدلي الذي لم يعد الآن عضواً في الحكومة. ولهذا فقد أكدت أنني سأستعين بخبراء ورجال أعمال أناقشهم في جميع هذه القضايا في حفل غداء يحضره كريس بطبيعة الحال. غير أنني غادرت داوننج ستريت قبل أن تنفذ فكرة غداء العمل.

إن الإسكان، مثله في ذلك مثل التعليم، كان على رأس قائمة التغييرات لعام 1987. ولكني تركت قطاع الصحة جانباً لدراسته بالتفصيل في وقت لاحق. وقد كنت مقتنعة بأن «خدمة

الصحة الوطنية » (NHS) كانت من النوع الذي يمكننا أن نفخر به فعلاً. فهي تؤمّن نوعية عالية من العناية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمرض عضال، مقابل تكاليف معقولة بالمقارنة مع بعض أنظمة التأمينات. ومع ذلك كانت هناك اختلافات كبرى، وغير مبررة. في مستوى الأداء بين منطقة وأخرى. ونتيجة لذلك كنت أكثر تردداً في التفكير باستحداث تغييرات جوهرية في هذا القطاع، مما كنت عليه بالنسبة لمدارس البلاد. ورغم أنني كنت أرغب في رؤية قطاع صحة خاص مزدهر. جنباً إلى جنب مع « خدمة الصحة الوطنية »، فقد اعتبرت باستمرار، أن نظام الصحة الوطنية والمبادئ المرتبطة به، يمثل نقطة ثبات في سياساتنا.

وهكذا ففي الوقت الذي شعرت فيه بأنني غير مضطرة إلى الدفاع عن مستوى أداء مدارسنا عندما كانت تتعرض للانتقاد، فقد كنت أملأ خطاباتي ومقابلاتي بالإشارة إلى أرقام تتعلق بأعداد أكبر من الأطباء، وأطباء الأسنان، وممرضات التوليد، والمرضى الذين يحتاجون إلى المعالجة. والعمليات الجراحية التي تجرى. والمستشفيات التي تشيد. وقد كنت أشعر بأننا، بالنسبة لهذا السجل بالذات. ينبغي أن نكون قادرين على التمسك بمواقفنا.

لعل بعض المصاعب السياسية التي واجهناها في مجال الخدمات الصحية يمكن أن يعزى إلى استغلال سياسيي المعارضة والصحافة لبعض الحالات الصعبة. ولكن ثمة أسباباً أخرى بطبيعة الحال. فمن المحقق أنه سيكون هناك إقبال لا حدود له على « العناية الصحية » بأوسع معاني الكلمة. طالما أنها توفرت دون مقابل. كما أن عدد المسنين (الفئة التي تتعامل مع نظام الصحة الوطنية أكثر من سواها) كان يتزايد باستمرار. ويزيد من حجم الضغوط. بل إن التقدم في المجالات الطبية فتح بدوره احتمالات وجود أشكال مكلفة من المعالجة. وما يتصل بهذه الاحتمالات من مطالب أيضاً.

كانت « خدمة الصحة الوطنية » (NHS) تفتقر، على نحو ينطوي على دلالات واضحة، إلى الإشارات الاقتصادية المناسبة للاستجابة لهذه الضغوط.

فالعاملون فيها مكرّسون لعملهم عموماً، إلاّ أنهم ليسوا من النوع الذي يفكرّ بالتكاليف. والواقع أنه لم يكن هناك من سبب يدعو الأطباء، والممرضات والمرضى لأن يكونوا كلهم أجزاء في نظام هائل الحجم تموّله الدولة. وأكثر من ذلك فعلى الرغم من أن الذين كانوا يعانون من أمراض خطيرة قادرون على الاعتماد على معالجة من مستوى رفيع. فقد كان ثمة قدر ضئيل جداً من الاهتمام يعطى لمطالب المرضى. وإذا كان للمرء أن يعيد تأسيس نظام الخدمات

الصحية، بدءاً من الاساسيات، فإنه لا بد من أن يفكر في قطاع خاص أكبر حجماً، على مستوى الطبيب العام والمستشفيات معاً.

بل إن المرء في هذه الحالة، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار وجود مصادر إضافية لتمويل الصحة، علاوة على الضرائب العامة.

غير أننا لم نكن نواجه سجلاً فارغاً. فـ« خدمة الصحة الوطنية » عبارة عن تنظيم هائل الحجم يثير من الاعجاب قدر ما يثيره من اليأس، وتمنح خدماته الطارئة إحساساً بالاطمئنان حتى إلى أولئك الذين يأملون بألا يضطروا إلى استخدامها، ويشعر معظم الناس بأن بنيته الأساسية متينة. وعليه فأية تحسينات مقترحة يجب ألا تؤثر على الثقة العامة بالنظام نفسه.

أجريت مناقشات عديدة، طويلة المدى، مع نورمان فاولر الذي كان وزير شؤون الخدمات الصحية في صيف وخريف عام 1986، حول مستقبل نظام الصحة. وكانت تلك المناقشات مناسبة لتجديد الاهتمام باقتصاديات الضمان الصحي. وقد حدث أن البروفسور ألان اينثوفن من جامعة ستانفورد، كان يروج لأفكار تتعلق بخلق سوق داخلية خاصة بالخدمات الصحية، تطبق فيها أنظمة السوق، دون أن تصل إلى حد السوق الحرة الكاملة. وكان بعض المستشارين يطورون هذه الأفكار ويشحذون مفاهيمها. ولهذا فقد كان امامنا الكثير مما يمكن مناقشته.

وتقدم نورمان بورقة عمل ناقشتها معه، ومع الآخرين، في نهاية يناير 1987، وكان هدف التغيير الذي بات يعتبر مركزي الطابع، هو العمل على تحقيق وسيلة جديدة تعزز بموجبها المخصصات اللازمة للخدمات الصحية بحيث أن المستشفيات التي تعالج عدداً أكبر من المرضى تتلقى دخلاً أكبر.

كما نشأت الحاجة أيضاً إلى وجود علاقة أوثق بين الطلب على العناية الطبية، وتكاليفها وطرق تسديد هذه التكاليف. وناقشنا احتمال تمويل الخدمات الصحية الوطنية عن طريق « طابع صحي » بدلاً من الضرائب العامة. مع ذلك كانت المناقشات نظرية جداً. ولم أكن مقتنعة بأننا أصبحنا في وضع نتقدم معه بمقترحات مهمة للميثاق، كما أنني لم أكن واثقة من قدرتنا على أن نفعل ذلك في مرحلة مبكرة من عمر البرلمان المقبل.

وحتى احتمال تشكيل لجنة ملكية ـ ليست بالإجراء الذي أفضله ولكن سبق أن لجأت إليه حكومة عمالية سابقة لدى دراستها موضوع الخدمات الصحية ـ كان يبدو لي جذاباً بعض الشيء.

لقد كان نورمان فاولر ممتازاً في ما يتعلق بوضع التغييرات المطلوبة، إلاّ أن جون مور الذي خلفه في منصبه، كان شديد الرغبة في اجراء مراجعة شاملة. وقد أجريت أنا وجون مناقشة عامة للموضوع في نهاية يوليو 1987. وفي تلك المرحلة كنت ما أزال أرغب في أن يركز على ضمان تحقيق جدوى أفضل للمال المخصص للخدمات الصحية حالياً. ولكن مع انصرام العام، كان واضحاً لي أننا كنا بحاجة إلى مراجعة مناسبة وبعيدة المدى.

خلال شتاء عام 1987 ـ 1988 باشرت الصحافة نشر قصص رعب وإثارة حول الخدمات الصحية، بشكل يومي تقريباً، وتباطأت دائرة الضمان الاجتماعي في التقدم بتقرير حول سبل الانفاق المتبعة في ما يتعلق بالأموال التي توفرها الدولة. وبدلاً من ذلك تلقيت تقريرا حول الضغوط الاضافية التي كانت الخدمات الصحية الوطنية تواجهها.. وليس هذا بالشيء نفسه طبعاً.

لقد أكدت أن من واجب دائرة الضمان الاجتماعي أن تبذل جهوداً حقيقية تستجيب فيها بسرعة للهجمات الموجهة إلى سجل أدائنا في مجال الخدمات الصحية. ذلك أن حجم الانفاق الحقيقي على هذه الخدمات ارتفع بمعدل أربعين في المائة خلال أقل من عقد من الزمن.

غير أن الضغوط المبذولة لتأمين المزيد من المال للانفاق على الخدمات الصحية بدت أكبر من أن تقاوم. فالعديد من السلطات الصحية في المقاطعات، كان مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي للعناية الصحية في انجلترا وويلز. وتليه مباشرة السلطات الصحية في المنطقة، وهي تتحمل بدورها مسؤولية عدد من الخدمات الخاصة، والمشاريع الرئيسية، والتخطيط المحلي، ثم تليها السلطات الصحية التي ستناقش الآن.

ثمة أطباء عامون، وأطباء أسنان، وصيادلة، وأطباء عيون، كانوا تابعين لمؤسسات منفصلة تعرف باسم سلطات «خدمات صحة الأسرة». وأما في اسكوتلندا فثمة لجان صحية تابعة لوزارة شؤون اسكوتلندا، تقوم بإدارة المستشفيات، وقد أسرفت هذه اللجان في الانفاق خلال النصف الأول من العام، ثم اضطرت إلى ضغط النفقات عن طريق إغلاق بعض الأقسام وتأجيل مواعيد العمليات. وسرعان ما وجهت اللوم إلينا. وشرعت في الترويج لقصص المرضى المثيرة للأسى والذين أجلت مواعيد عملياتهم.. أو إذا ما أردنا استخدام العبارة المرعبة والشائعة بين الأطباء «بدأ التلويح بأكفانهم».

وهكذا بدا أن «خدمة الصحة الوطنية» أصبحت ثغرة مالية لا قعر لها.

فقررت أنه في حال وجود ضرورة لتقديم الأموال. فإن شروطاً معينة يجب توافرها على الأقل. وأفضل طريقة لدمج هذه الشروط بعضها ببعض، هو إجراء مراجعة شاملة لنظام الخدمات الصحية.

كان هناك سبب آخر قوي يرجح ضرورة إجراء المراجعة في هذه المرة، اذ برزت دلائل تشير إلى أن الرأي العام اخذ يدرك ان مشاكل الخدمات الصحية الوطنية أعمق من مجرد الحاجة إلى أموال أكثر. وهذا التقييم اعترف به العديدون من منتقدينا في الصحافة. فإذا ما تصرفنا بسرعة، أمكننا تسلم زمام المبادرة، وإجراء التغييرات، ومشاهدة الفوائد الناتجة عنها قبل الانتخابات المقبلة.

مع هذا تعرضنا لنكسة سبقت قرار القيام بالمراجعة. اذ أصيب جون مور بمرض ذات الرئة في نوفمبر، وكاد يسقط من الإعياء في مقر الحكومة بداونـنج ستريت. إلاّ أنه أصر بفروسية على العودة إلى العمل بأسرع وقت ممكن.. وفي رأيي قبل أن يشفى من مرضه. ولما لم يكن قد استرد عافيته تماماً، لم يتمكن من أن يضع في عملية التغيير المعقدة قدراً كافياً من الطاقة. كما أن اداءه في مجلس العموم جاء تحت المستوى المطلوب.

والمأساة أن أفكاره في التغييرات كانت صائبة عموماً بل إنه ليستحق تقديراً أكبر بكثير، بما أنجزه، من حيث المشروع بكليته.

في أواخر يناير اتخذت قراراً نهائياً بالمضي في مراجعة النظام الصحي، وتشكل بموجبه فريق وزاري برئاستي. وأوضحت منذ البداية بأنه يجب الاستمرار في تقديم العناية الصحية لجميع الذين يحتاجون إليها، بصرف النظر عن دخل الفرد، أي أن تكون مجانية منذ البداية.

وتقرر أن تسعى المراجعة إلى تغيير البنية الإدارية للخدمات الصحية بحيث أن أفضل النوايا يمكن أن يتحول إلى أفضل ممارسة ممكنة. وهكذا وضعت مبادئ أربعة يسير العمل في ضوئها:

أولاً، يجب أن يتوفر للجميع مستوى عال من العناية الطبية، بصرف النظر عن الدخل الفردي.

ثانياً، يجب أن تكون الترتيبات المتفق عليها من النوع الذي يؤمن للذين يستخدمون الخدمات الصحية، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام، أفضل خيار ممكن.

ثالثاً، يجب أن تؤدي التعديلات المقترحة إلى تحسن حقيقي في مستوى العناية الصحية، وليس فقط إلى تأمين مداخيل أفضل لأولئك الذين يعملون في الخدمات الصحية.

رابعاً، يجب أن تمارس المسؤولية، في ما يتعلق بالقرارات الطبية أو النفقات المتعلقة بها، وفق أقرب مستوى إلى المريض نفسه.

عقد أول اجتماع للجنة الوزارية في فبراير. ومثل كل من جون مور وطوني نيوتون وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، بينما مثل نايجل لوسون وجون ميجر وزارة المالية، بالإضافة إلى الرسميين والمستشارين، وأعدّت 12 ورقة عمل تتضمن مواد توضيحية، تشمل عقود الأطباء الاختصاصيين، والمعلومات المالية، ودرجة الكفاءة والإتقان، ومهل الانتظار، وإمكانيات الزيادة في التكاليف. وقد كان ممثلو وزارة المالية قلقين من زيادة التكاليف واتساع نطاقها بالنسبة لجميع أقسام الخدمات الصحية. وكان من شأن هذا ان يعطل أي مقترحات أخرى للتغيير ويعرقل عملية المراجعة.

طلبت من جون مور أن يعد لاجتماعنا المقبل، ورقة عمل حول الخيارات البعيدة المدى، والمفتوحة أمام نظام الخدمات الصحية. وفي منتصف مارس أصبحت الورقة جاهزة.. وكانت تتضمن مسالك مختلفة يمكن أن نسلكها. واستكمالاً منها للشروط الفكرية، اشتملت المراجعات المقترحة على كل فكرة لامعة يحتاج إليها التغيير، وبلغ عدد تلك الأفكار حوالي ثماني عشرة فكرة. إلاّ أن البدائل الجدية لم تكن تتجاوز منهجين عريضين تضمنتهما ورقة جون مور. فمن جهة يمكننا أن نحاول تغيير طريقة تمويل الخدمات الصحية، ربما عن طريق تغيير النظام الحالي الذي يعتمد على الضرائب، بنظام للتأمين، أو - وهذا أقل ثورية - بتقديم حوافز ضريبية للأفراد الذين يرغبون في اللجوء إلى خدمات صحية خاصة. وكان هناك العديد من النماذج الممكنة التحقيق. ومن جهة أخرى يمكننا أن نركز على تغيير بنية نظام الخدمات الصحية، تاركين نظام التمويل الراهن دون تغيير. أو يمكننا أن نسعى إلى دمج التعديلات من النوعين الآنفي الذكر.

وقررت في مطلع المراجعة ضرورة حصر التركيز في تغيير بنية «الخدمة الصحة الوطنية» بدلاً من تغيير طريقة تمويلها. ومن الواضح أن فكرة تمويل تلك الخدمة عن طريق الضمان الوطني أو فرض ضريبة خاصة، تنطوي على شيء من الجاذبية. فقد كانت ستذكر الناس بالكلفة الحقيقية للعناية الصحية. ووفقاً لبعض النماذج المتوفرة، ستسمح لهم بعدم استخدام جانب من الخدمات التي تقدمها الدولة إذا هم شاؤوا ذلك.

في المراحل الأولى، كان جون مور ووزارة الصحة والضمان الاجتماعي يفضلان نموذجاً ضريبياً من هذا الطراز، لسبب واضح هو أنه كان سيضمن لهم دخلاً كبيراً ومتزايداً للوزارة. ومع ذلك

كان من قبيل اللغز الحقيقي معرفة السبب الذي يدعو وزارة المالية للترحيب بهذا النهج في المراحل المبكرة.

وإذا نحن نحينا جانباً حب الاستطلاع الفكري المنزه عن الهوى. فإن دافع وزارة المالية على ما يبدو، هو التحالف مع وزارة الصحة والضمان الاجتماعي بحيث تسيطر على عملية المراجعة، وتكبح جماح أي تطرف قد لا توافق عليه. ويمكنها بعد ذلك التراجع عن تأييدها للضريبة الخاصة.. وهذا هو ما فعلته بالضبط بعد البدء بعملية إعادة النظر بشهر أو شهرين. وقررنا خلال الصيف بأن العمل في الجانب المالي من المشروع يجب أن يركز على إمكانية الإعفاء الضريبي على شهادات الضمان الصحي الخاص التي يبتاعها المسنّون، وكذلك تشجيع الحوافز الرامية إلى توسيع نطاق مشاريع الضمان الصحي لدى الشركات.

(ملاحظة: درسنا لفترة قصيرة فكرة «اليانصيب الوطني» للمساعدة في تمويل نظام الخدمات الصحية. ولكن في الوقت الذي استحسنت فيه إجراء عمليات يانصيب محلية بغرض مساعدة القطاع الخيري في جمع مبالغ صغيرة لبعض المشاريع، فإنني لم أكن استسيغ فكرة اليانصيب الوطني لأنني لم أكن أعتقد بأن على الحكومة أن تشجع المزيد من أعمال القمار، ناهيك ربطه بصحة الناس). أما بالنسبة للطرف الآخر من المعادلة، أي تغيير بنية «خدمة الصحة الوطنية»، فقد بدا أن ثمة احتمالين اثنين ـ ينطويان على قدر كبير من الجاذبية ـ الاحتمال الأول هو إنشاء «الصناديق الصحية المحلية» (LHF) التي هي بمثابة تنويع على فكرة منظمات الصحة الأمريكية (HMO). وبهذا الاعتبار يكون الناس أحراراً في اختيار الصندوق الصحي الذي يودون الاشتراك فيه، والذي يقدم خدمات عناية صحية شاملة للمشتركين، وبالنسبة للمزايا الخاصة بهذا النظام، فهي وجود حوافز كامنة فيه، تضمن الاتقان في الأداء، وكبح جماح النفقات التي يمكن أن تتزايد كما حدث بالنسبة لحالات ضمان صحي أخرى.

وأما الجانب الذي لم يكن واضحاً من المشروع فهو ما إذا كانت هناك ثمة فائدة واضحة من التغيير في حال وجود هيئات قطاع عام تشارك فيه.

وهكذا فقد أعجبت باقتراح ورد في ورقة عمل جون مور، مفاده أن علينا أن نجعل المستشفيات التابعة لـ«خدمة الصحة الوطنية». تدير نفسها بنفسها.

كان هذا مجرد اقتراح ـ أكثر طموحاً من ذاك الذي اعتمدناه في نهاية الأمر ـ ينص على أن تدار المستشفيات (ربما مع وجود استثناءات محدودة) بعقود خارجية، ومن قبل هيئات خيرية،

أو بالخصخصة، أو بإعطاء حق الإدارة لشركات مملوكة من قبل العاملين أنفسهم. وهذا سيؤدي إلى تخفيف درجة السيطرة على خدمات المستشفى من المركز، ويتيح الفرصة لتقديم عناية صحية أكثر تنوعاً. والأهم من هذا وذاك، أنه سيجعل التمييز بين المشترين وبين مقدمي الخدمات، أوضح من ذي قبل.

هذا التمييز في حد ذاته هو الذي يفترض أن يستأصل أسوأ ملامح النظام الراهن، أي غياب الحوافز المؤدية إلى تحسين درجة الأداء.. بل حتى توفر المعلومات البسيطة عنه. ولعل فجاجة النظام الراهن تتجلى أكثر عندما يدرك المرء عدم وجود معلومات عن التكاليف في داخل جهاز الخدمات الصحية آنذاك. وقد شرعنا باتخاذ الإجراءات لعلاج ذلك.

ولكن عندما طلبت من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، خلال اجتماع للمراجعة، تقريراً عن الفترة الزمنية قبل أن يتوفر لدينا دفق عملي من المعلومات بهذا الصدد، قيل لي ست سنوات، فلم أتمالك نفسي من الانفجار:

«يا للسموات.. لقد كسبنا الحرب العالمية الثانية في ست سنوات!».

لقد رصدت الأموال داخل جهاز «خدمة الصحة الوطنية» من المقاطعات إلى المناطق إلى المستشفيات، وفق صيغ معقدة اعتمدت على تقديرات نظرية للحاجات. فالمستشفى الذي يعالج عدداً أكبر من المرضى لم يكن ليتسلم مبالغ إضافية من المال لقاء ذلك. بل إن من الأرجح أن يقوم بإنفاق ما في ميزانيته والاضطرار من ثم إلى تقليص خدماته. وأما الطريقة المالية المتبعة لإعادة تسديد النفقات التي دفعت في معالجة المرضى الذين جاؤوا من مناطق أخرى فكانت تقضي بتعديل برنامج المصاريف في المستقبل.

وبعد مضي سنوات بدا ان ذلك النظام ذو استجابة بالغة الضعف.

إن المستشفيات التي تعالج عدداً أكبر من المرضى يمكنها أن تحصل على قدر أكبر من الدخل وتحسن من مستوى خدماتها بدلا من تقليصها، وتكون نتيجة المنافسة بين المستشفيات، داخل نظام الخدمات الصحية نفسه، وبين القطاعين العام والخاص، تحسناً في درجة الاتقان.

ونظمت ندوتين بغرض الاطلاع عن كثب، على نظام الخدمات الصحية، في تشيكرز.. الأولى في شهر مارس، وحضرها الأطباء.. والثانية في أبريل وحضرها المديرون. وفي مايو بدأنا جولتنا الجديدة من المباحثات معتمدين على ورقتي عمل قدمهما جون مور ونايجل لوسون.

وجه نايجل نظرة انتقادية إلى أفكار جون مور. اذ أصبحت وزارة المالية تشعر بالخطر لأن

التوغل داخل بنية نظام «خدمة الصحة الوطنية» الراهن قد يؤدي إلى ارتفاع في المصاريف العامة. وعلى الرغم من اهتمام وزارة المالية. في وقت مبكر. بفكرة «السوق الداخلية» فقد أرسل لي. نايجل لوسون. في نهاية شهر مايو. مذكرة تضع كل اتجاه تفكيرنا موضع الشك.

وأعقب جون ميجر الهجوم باقتراح يستمر بموجبه تقديم الأموال إلى السلطات الصحية. إلاّ أن المبالغ الإضافية والمرصودة لنفقات التنمية في الميزانية السنوية الخاصة بالصحة. يجب إيقافها وتوجيهها بشكل منفصل إلى المستشفيات التي حققت أهدافها.

قدم هذا الاقتراح باعتباره يمثل طريقة أكثر عملية، لتحقيق هدف «أن يلحق المال بالمريض حيثما ذهب». لكن لم يكن الأمر على هذا النحو بطبيعة الحال.

فبالمقارنة مع الميزانية الاجمالية للمستشفى. فإن المبلغ المدفوع بالنسبة إلى درجة الأداء، سيكون صغيرا. كما أن السيطرة المركزية على خدمات المستشفى تكون قد زادت.. دون أن توجد محاولة للفصل بين «المشترين» (Buyers) والمزودين (Providers) في المدى القصير على أقل تقدير. وهكذا فليس ثمة مال يوفر ويتبع المريض حيثما ذهب. وباختصار فإن هذه حيلة نموذجية من حيل وزارة المالية تستهدف التأكيد على سيطرتها المركزية على الإنفاق وتمويه ذلك باعتباره محاولة لتوسيع نطاق الاختيار لدى المستهلك.

في مواجهة هذه التحديات لم يحاول جون مور الدفاع عن نهجه بقوة. أنا أيضاً أخذ يساورني الشك في ما إذا كان المشروع درس بما فيه الكفاية. وعقدنا اجتماعاً صعباً في الخامس والعشرين من مايو انتهى بقرار يقضي بإجراء المزيد من الأبحاث، أما وزارة المالية فلم تنجح في فرض رأيها. وقد طلبت منها تقديم تقرير حول إمكانية وضع حوافز ضريبية جديدة للقطاع الخاص، وهي فكرة عارضها نايجل لوسون بشراسة.

كان اعتراض نايجل على الإعفاء الضريبي في حال وجود ضمان طبي خاص، يقوم على اعتبارين. الأول يعود إلى كونه ـ كما أشرت سابقاً ـ يؤمن بسياسة مالية نقية. فالإعفاء الضريبي في رأيه يربك النظام وعليه يجب التخلص منه، بل استئصاله إذا أمكن ذلك.

وأما الاعتبار الثاني فمفاده أن الإعفاء الضريبي لأغراض الضمان الصحي الخاص، يساعد في أحيان كثيرة، أولئك الذين بمقدورهم تأمين غطاء صحي خاص، وبالتالي يخفقون في إضافة زيادة على احتياطي القطاع الخاص، وفي الحالات التي توجد فيها حوافز، فإن الإعفاء الضريبي سيزيد من الطلب على الضمان الصحي. ولكن مع انعدام المحاولات لزيادة حجم الضمان الصحي ستكون

النتيجة مجرد ارتفاع في الأسعار.

ولم يكن أي من هذين الاعتراضين تافهاً.. هذا على الرغم من أن موقف وزارة المالية، إذا ما دفعناه إلى حده المنطقي الأقصى، يعني بأن علينا أن نحاول كبح جماح النمو في احتياطي القطاع الخاص. وفي الحالتين يمكن القول ان الاعتراضين كانا يغفلان حقيقة أننا ما لم نحقق نموا في العناية الصحية التابعة للقطاع الخاص، التي كانت وتائرها بطيئة الحركة خلال السنوات القليلة الماضية، فإن «خدمة الصحة الوطنية» ستخفق في تحقيق كل المطالب الاضافية. وعلى المدى البعيد سيكون من المستحيل مقاومة الضغوط.

كما أن الانفاق العام سيرتفع وفق معدلات أكبر مما كان سيكون عليه. والحال أنني لم أكن أسعى لإعفاء ضريبي على سندات ضمان صحي خاص ـ هذا على الرغم من أن حالة كهذه يمكن تبريرها ـ وإنما لاتخاذ إجراء يحقق هدفاً مرسوماً. فإذا نجحنا في تشجيع الذين تجاوزوا الستين من العمر على أن يكون لديهم ضمان صحي سددوا أقساطه قبل تقاعدهم، أدى ذلك إلى تخفيض الطلب على الخدمات التي يقدمها نظام الصحة الوطني، من قبل الفئة التي تمارس أكبر الضغوط على خدماته عادة.

إننا لا نهمل هنا «عنصر العرض». فالنهج الذي كنا نسلكه في عملية المراجعة كان يهدف الى إزالة العقبات من طريق العرض. كما أن المراجعة أخذت بعين الاعتبار حدوث زيادة ملحوظة في عدد مناصب الأطباء الاختصاصيين (Consultants). الأمر الذي سيكون له تأثيره على القطاع الخاص و«خدمة الصحة الوطنية» أيضاً. وكانت لدينا ايضاً خطط أخرى لمعالجة الممارسات المقيدة ونقاط التصور الأخرى في المهن الطبية.

قاتل نايجل ضد الاعفاءات الضريبية المحدودة، بضراوة، إلاّ أنني نسقت الأمور مع جون مور، خلال الجزء الأول من يوليو. ولكن في ما يتعلق بالنشاطات الأخرى فلم أكن سعيدة. فوزارة الصحة والضمان الاجتماعي هزها النقد الذي وجهته المالية حول المقترحات التي كات قد تقدمت بها، وكان رد فعلها محاولة الحصول على دعم وزارة المالية على مقترحاتها خلال مرحلة الدراسة وقبل أن تقدم إليها المراجعة، وهذا ما منح المالية حق النقض. فاضطرت وزارة الصحة والضمان الاجتماعي إلى تقديم خطة، بموافقة المالية، من النوع التطوّري لا الثوري.

وعلى الرغم من أن فكرة «إلحاق المال بالمريض حيثما ذهب»، وفكرة المستشفيات التي تدير نفسها بنفسها، ظلت من الأهداف التي نسعى إليها، فقد نحيتهما جانباً وحتى إشعار

آخر. واحتلت فكرة وضع اليد على مخصصات التنمية الصحية مركز الاهتمام على المدى القصير.

(والحال أن هذه الفكرة ظلت تترنح، وبدت أشد هزالاً، خلال المراجعة كلها تقريباً، إلاّ أنها لم تحقق هدفها الرامي إلى صرفنا عن انتهاج نظام حقيقي يتعلق بتأمين لحاق المخصصات المالية بالمريض، ولم تتحول إلى شيء ذي بال على الصعيد العملي).

من حيث المبدأ، لم يكن لدي اعتراض على انتهاج نهج تطوّري يوصلنا إلى مستشفيات تحكم نفسها بنفسها. إذ أن لدينا الآن النموذج المستمد من تغييرات التربية والتعليم. إذ يمكن أن تتحرر المستشفيات من «السلطة الصحية للمنطقة» (DHA) بينما تظل داخل «خدمة الصحة الوطنية» (NHS)، تماماً كما تحررت المدارس التي تتلقى هبات من سيطرة السلطة المحلية بينما ظلت تابعة لقطاع الدولة. إلاّ أنني كنت أشعر بالشكوك حول التمييز الذي بدأ بالظهور بين التغيرات القصيرة والبعيدة المدى، كما أنني كنت قلقاً بشكل عام إزاء بطء مسيرة المراجعة.. وفكرت بأننا كنا نفقد طريقنا.

إن الأمر الذي أقلقني أكثر من غيره هو أن «وحدة وضع السياسة» (Policy Unit) الخاصة بي، والتي انتصرت منذ البداية للتغييرات الثلاثة المتعلقة بـ«التمييز» بين المشتري والمزود، والمال الذي يتبع المريض، وشركات المستشفيات المستقلة، طرحت أمامي نقطتي نقد مثيرتين:

لقد كنا نواجه أولاً خطر إغراق هذه الأفكار باعتبارات وزارة المالية الخاصة بالسيطرة على المصاريف في المدى القصير. ومن جهة أخرى فإن التغييرات موضوع المناقشة، على الرغم من حيويتها، منحت الأطباء ومديري الخدمات الصحية حرية الاختيار، لكنها لم تمنحها للمريض الذي سيظل معتمداً على «السلطة الصحية للمنطقة» التي تحتكر السيطرة المحلية.

ولعلاج ذلك كان المطلوب تقديم تنويعات على الفكرة القديمة الخاصة بالطبيب العام كمسؤول عن ضبط الإنفاق. وحسب رأي «وحدة وضع السياسة» يجب ان يكون الطبيب العام، مثله في ذلك مثل المستشفى، قادراً على التحرر من سلطة المنطقة الصحية، وتنظيم علاقاته بالمستشفيات في ما يتعلق بمعالجة مرضاه. وبهذا الاعتبار يكون بوسع المريض أن يختار بين الذهاب إلى طبيب عام يتحكم بالانفاق وبين آخر يعمل بإشراف السلطة الصحية في المنطقة.

في البداية خيل لي بأن هذه الفكرة راديكالية جداً. ولكن ما كان يقلقني هو أننا أصبحنا، تحت ضغط من وزارة المالية، نتحرك بعيداً عن التغييرات الراديكالية وليس في اتجاهها.

ومع نهاية يوليو 1988 اتخذت القرار الصعب بإبعاد جون مور عن عملية المراجعة. واغتنمت الفرصة لكي أقسم وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية إلى وزارتين واحدة للصحة والثانية للخدمات الاجتماعية، وكلفت جون بالاشراف على الوزارة الثانية، بينما اسندت الى كينيث كلارك منصب وزير الصحة.

ليس ثمة من شك في أن جون أسهم إسهاماً مهماً في عملية المراجعة. ففكرة المخصصات المالية التي تتبع المريض، والتمييز بين المشتري والمزوِّد، ومفهوم المستشفيات التي تدير نفسها بنفسها، كلها برزت خلال المراجعة وخلال وجوده كوزير دولة. كما أنه حاول أن يدفع بقوة فكرة تحقيق الإعفاءات الضريبية، الأمر الذي لم يكن كينيث كلارك ليفعله.

لقد كان كلارك. كما برهن خلال الفترة القصيرة التي شغل فيها منصب وزير التربية (عندما فند علانية دعوتي لفكرة بطاقات التعليم) على أنه يؤمن إيماناً شديداً بدور الدولة. ولكن بصرف النظر عن الخلافات الفلسفية بيننا، فإن تعيين كينيث كلارك كان مفيداً، بل إن وصوله إلى وزارة الصحة ساعدنا، بلا شك، على المضي في مداولاتنا. لقد كان وزير صحة بالغ التأثير متشدداً في تعامله مع نقابات العمال، ومباشرا ومقنعاً في عرضه لسياسة الحكومة.

وما فعله كلارك هو إحياء الفكرة التي كانت «وحدة وضع السياسة» تحث على انتهاجها، وهي فكرة إسناد مهمة التحكم بالميزانية إلى الأطباء العامين. وحسب روايته، يقوم الأطباء العامون بالتحكم بميزانيات تسمح لهم بشراء خدمات محددة ومنتخبة من المستشفيات: عمليات جراحية لأوضاع لا تهدد الحياة بالخطر، كعملية استبدال الورك أو عملية المياه الزرقاء في العين (Cataract). وتلك هي الخدمات التي يتاح للمريض - من الناحية النظرية على الأقل - بعض الخيار في ما يتعلق بتوقيتها وتحديد مكانها والطبيب الاختصاصي المولج بها، والتي يمكن أن ينتصح الطبيب العام بشأن اختيار من ينفذها في القطاع العام أو الخاص.

إن هذا النهج يشتمل على مزايا عديدة، فهو يجعل اختيار الخدمات أقرب متناولاً الى المريض. كما يجعل الأطباء العامين أكثر صدوعاً لرغباته. بل لعله يحافظ على الحرية التقليدية التي يتمتع بها الطبيب العام من حيث تسمية المستشفيات والأطباء الاختصاصيين الذين يريد إحالة المريض إليهم. فضلاً عن انه يفتح أمام المستشفيات التي اختارت التحرر من سلطة الصحة المحلية آفاقاً أفضل للمستقبل. ولو أن هذه السلطة المحلية كانت هي التي تمثل مشتري الخدمات الصحية الوحيدة فإنها لا بد أن تتصرف على نحو منحاز ضد المستشفيات التي تحررت منها.

من جهة أخرى يمكن القول ان منح الأطباء العامين ميزانيات خاصة بهم، سيجعل من الممكن، لأول مرة، وضع حدود معقولة على طريقة إنفاقهم. هذا في حال عثورنا على وسائل تحدد عدد الأطباء العامين داخل« خدمة الصحة الوطنية » وكم يصرفون على الأدوية، مع وجود استثناءات خاصة بالطوارئ طبعاً.

مع ذلك اعترضت وزارة المالية على الميزانيات العملية، متوقعة نشوء «لوبي» قوي يدعو إلى إنفاق اكبر على شؤون الصحة، ويطالب بطريقة مباشرة أكثر لوضع القيود على الطبيب العام. بل أبدت شكوكها في قدرة الأطباء العامين كلهم على إدارة شؤونهم بمقدار كاف من الكفاءة والمقدرة. وشككت في ما إذا كان العديد من العيادات كبيراً بالقدر الكافي يتيح له حجمه التعامل مادياً مع احتياجات المريض التي لا يمكن التكهن بها. وإذا كان هناك مشاكل من هذا الطراز فلا بد أن يعاني المريض بسبب ذلك.

الحقيقة صرت حذرة. وأخذت أبحث عن التفاصيل. ومع ذلك فبقدر ما كنا نمعن الفكر في مبدأ جعل الطبيب العام يتشوق بحثاً عن النوعية الأفضل من العلاج لمرضاه: بدت الفكرة أكثر نجاعة. وقررنا في نهاية المطاف أن نمضي في بلورة آلية «للتحرر من النظام الراهن» (Opting out)، وتحديد الخيار بالعيادات الأكبر التي يمتلكها الأطباء العامون، وتوسيع حدود الخدمات التي تغطيها الميزانيات المعتمدة بحيث نتجاوز ما كان كينيث كلارك قد اقترحه أصلاً، لتشمل خدمات «المرضى الخارجيين». كما أننا منحنا العيادات «المتحررة من النظام» ميزانية إضافية تغطي تكاليف الوصفات الطبية.

مع قدوم ربيع عام 1988 كان من الواضح لي أن التحرك من أجل الحكم الذاتي للمستشفيات وميزانيات الأطباء العامين، والتمييز بين المشتري والمزوِّد، وقيام السلطة الصحية المحلية بدور المشتري، وإلحاق المخصصات المالية بالمريض حيثما ذهب، كل هذه أعمدة يمكن أن يحدث بموجبها في المستقبل، تحولات في « خدمة الصحة الوطنية ».

لقد كانت وسائل توفير علاج أفضل، وأرخص ثمناً.

وهكذا مضينا شوطاً بعيداً في مجال العمل على الحكم الذاتي للمستشفيات. وكما بالنسبة للتغييرات التربوية، كنا نرغب في أن تكون لجميع المستشفيات مسؤولية أعظم في إدارة شؤونها.. وأن يكون للمستشفيات المتمتعة بالحكم الذاتي استقلالها الكامل داخل نظام « خدمة الصحة الوطنية » القائم.

كنت أرغب في رؤية أبسط أسلوب ممكن للمستشفيات بحيث تبدل من مركزها وتصبح مستقلة.. حسب ما فضلت أن أدعوه بـ« المستشفى ـ الشركة » . كما أنه يصبح لزاماً عليها أن تمتلك موجوداتها ، هذا على الرغم من أنني وافقت مع وزارة المالية على وجود قيود عامة على الاقتراض . وكان من المهم أيضاً اعتماد النظام الجديد بسرعة بحيث يكون لدينا عدد جيد من المستشفيات التي تدار كشركات مع قدوم موعد الانتخابات . وفي شهر ديسمبر كنا قد وصلنا إلى وضع نبدأ معه بالتعليق على أول مسودة لـ« الكتاب الأبيض » الذي يشرح مقترحاتنا للمستقبل . وفي شهر يناير 1989 ناقشنا المقترحات القاضية بتنظيم بنية إدارية مناسبة لـ« خدمة الصحة الوطنية » . ومع نهاية الشهر ، وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الرابع والعشرين الذي ترأسته ، أنجز طبع « الكتاب الأبيض » .

وبهذا الاعتبار أصبح تمويل العناية الطبية وتقدمها أمرين منفصلين .. بحيث يتبع المال المريض حيثما ذهب . وسيلغي العمل بالنظام القديم البالغ التعقيد ، نظام توزيع المصادر (RAWP) ويحل محله نظام جديد يعتمد على السكان ، ويأخذ في الحساب العمر والصحة ، بالإضافة إلى استثناءات خاصة بلندن التي لها مشاكلها الخاصة . ويكون في وسع المستشفيات التحرر من « السلطة الصحية للمنطقة » لتصبح « تروستات » أو شركات تدير نفسها بنفسها ، وتموّل عن طريق الضرائب العامة . ولها حرية تسوية قضايا الأجور ومشاكل العاملين وبيع الخدمات للقطاعين العام والخاص . كما ستكون للأطباء العامين والذين لديهم عيادات كبيرة فرصة التحكم في ميزانيات خاصة . وسيمنح الذين تبلغ أعمارهم ما فوق الستين إعفاءات ضريبية على شهادات الضمان الصحي الخاصة . وخلال النظام الصحي بأكمله ستتمتع إدارة المستشفيات المحلية بالمزيد من السلطات .

أبرزت مقترحات « الكتاب الأبيض » بالنسبة للخدمات الطبية قدراً من المزايا الممكنة التي قدمها القطاع الخاص واختيار السوق ، ولكن دون خصخصة ودون زيادة كبرى في النفقات ودون مخالفة للمبادئ الأساسية التي وضعتها قبل عطلة الميلاد عام 1987! .. باعتبارها ضرورية لتحقيق نتائج مفيدة . غير أننا سمعنا صرخة احتجاج أطلقتها الجمعية الطبية البريطانية (BMA) ، ونقابات عمال الصحة ، والمعارضة ، اعتمدت على تشويه متعمد لما كنا نقوم به ويخدم مصالح هذه الجهات .

وفي مواجهة حملة نشر المعلومات المضللة هذه ، كان كينيث كلارك أفضل سلاح لدينا . فهو

لم يكن يمينياً، وأبعد ما يكون عن استخدام لغة السوق الحرة التي يمكن أن تثير قلق الجمهور وتفسح المجال لاستغلالها من قبل نقابات العمال. ولكنه كان يمتلك الطاقة والعزم على أن يحاجج ويشرح ويدافع عما كنا نفعله ليلة بعد أخرى عبر شاشات التلفزيون.

أما المسألة التي كنت أقل اقتناعاً بها فهي ما إذا كان كينيث كلارك ووزارة الصحة قد درسوا فعلاً تفاصيل تطبيق ما كنا نفعله، ولاحظوا مسبقاً المصاعب التمهيدية التي يمكن أن تظهر لدى انتقالنا من نظام مالي وتنظيم إداري إلى آخر. وقد شكك ديفيد وولفسون وآخرون في أن تكون لدى سلطات المناطق الصحية، والمستشفيات. تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المحاسبة والخبرة الإدارية العامة واللازمة من أجل التعامل مع المتغيرات. ومن الواضح أنه في حال كون المعلومات حول نسبة انتقال المرضى بين المناطق، وكذلك تكاليف معالجتهم، غير دقيقة، فإن عواقب ذلك على الميزانيات المرصودة ستكون وخيمة. والواقع أنني تلقيت تقارير أعدت لي حول هذا الموضوع، ونظمت لعملية تقديم تقوم بها وزارة الصحة في يونيو 1990، الأمر الذي لم أجد أنه كان مهدئاً للروع. فمع المشاكل السياسية التي أثارتها ضريبة الافراد لم يكن بوسعنا أن نخاطر بحدوث خلل في خدمات لندن، وإمكانية إغلاق أجنحة المستشفيات، نظراً لأن الخدمات لم تكن قادرة على ضبط وتنظيم الوسط الجديد ذي الروح التنافسية. وأخيراً قررت تجنب عرقلة سرعة التغييرات، بينما كنت أحث على أن يعار ما كان يحدث في لندن، قدراً كبيراً من الاهتمام.

إن تغييرات «الكتاب الأبيض»، كانت ستؤدي، بطرق مختلفة، إلى تغييرات أساسية في فكر وسلوك «خدمة الصحة الوطنية» لصالح المرضى ودافعي الضرائب وأولئك الذين يعملون في الخدمة. وما أن تركت منصبي حتى بدأت النتائج بالظهور.

فقد كان 57 مستشفى على وشك التحول إلى شركات. كما أن المناخ السياسي كان آخذاً بالتغير. وأدت الحملات التي شنتها الجمعية الطبية البريطانية، ضد تغييراتنا، إلى رد فعل عكسي في أوساط الأطباء المعتدلين. بل إن حزب العمال لم يلبث أن وجد نفسه في موقف الدفاع، وبدأ يتحدث عن الحاجة إلى التغييرات التي لم تكن على غرار تغييراتنا بطبيعة الحال.

لقد كنت مصممة على تشييد ما يمكن تشييده بدءاً بما تم إنجازه فعلاً. وكانت «وحدة وضع السياسة» منهمكة في إعداد المزيد من المقترحات. كما أننا بدأنا نفكر في تشجيع الضمان الصحي الخاص عن طريق الإعفاءات الضريبية والتغييرات البنيوية في «خدمة الصحة الوطنية»

للتخلص من البيروقراطية، وتنظيم عقود للتحرر من نظام الخدمات الصحية.

لقد كان النقاش حول شؤون الصحة يتفاعل لأول مرة في حياتي. وكان اليمين هو الذي بدأ يكسب.

«الثاتشرية» تتعرض للرفض.. حالة اسكوتلندا

كانت التربية والإسكان والصحة، المواضيع العامة التي اعتمدتها في سياساتي تعبيراً عن الاختيار. وتبديد مبدأ مركزية السلطة، وتشجيع روح المسؤولية. وكان ذلك بمثابة تطبيق لفلسفة وليس مجرد برنامج إداري. وعلى الرغم من أننا كنا نعاني بسبب أخطاء ومشاكل «ظهور الأسنان»، فإن هذا النهج لم يتكلل بالنجاح فحسب، بل كان شعبياً أيضاً.

والحقيقة أنه لولا أن حزب المحافظين خاض الانتخابات العامة الثلاثة تحت قيادتي، لخسرها ولم يربحها. ولكن ثمة استثناءات لعل أبرزها اسكوتلندا، إذ لم تنجح الثورة «الثاتشرية» هناك.

قد يبدو هذا غريباً. فاسكوتلندا القرن الثامن عشر هي موطن نفس عصر التنوير الذي أنجب آدم سميث، أعظم قطب من أقطاب الاقتصاد الحر.. حتى فون هايك وفريدمان.

لقد كانت بلداً يضج بالعلم والاختراع والتجارة.. وهو موضوع كنت أتطرق إليه باستمرار في خطاباتي الاسكوتلندية. ومع الانهيار الذي شهدته صناعات اسكوتلندا الثقيلة، جاءت الاشتراكية التي افترض أنها تمثل الدواء. ولكنها بدلاً من ذلك تمخضت عن أمراض اجتماعية واقتصادية، ليس أقلها نقابات العمال المتطرفة.

في الثمانينات، عام 1980 فقط، بدأت الأمور تتحسن نحو الأفضل مع التحول الذي طرأ على سمعة بريطانيا. فأخذت اسكوتلندا تجتذب الشركات الأجنبية، ذات التكنولوجيا المتقدمة. وأصبحت أدنبره مركزاً مالياً مزدهراً. وقد طور رأس المال الخاص في وقت سابق صناعة نفطية عظيمة الازدهار. ولكن فرص العمل في الصناعة غير القادرة على المنافسة استمرت في الانحسار، وظلت نسبة العاطلين عن العمل هناك أعلى منها في إنجلترا.

كذلك تعرضت حظوظ المحافظين الاسكوتلنديين للانهيار مع المصاعب الاقتصادية البعيدة المدى. وهكذا ففي الوقت الذي حصل فيه المرشحون المحافظون على ما يزيد على خمسين في

المائة من الأصوات في عام 1955 ، هبطت تلك النسبة في عام 1987 إلى 24 في المائة . وقد عكس ذلك الأوضاع الاقتصادية القريبة والبعيدة المدى . ولم تبدأ نسبة العاطلين عن العمل بالهبوط في اسكوتلندا إلاّ قبل أربعة شهور من الانتخابات العامة في عام 1987 .

لقد كان هناك نقص شديد في الثقة الاقتصادية ، الأمر الذي حال دون استعادة المحافظين الاسكوتلنديين مواقعهم السابقة. ولم يعد ثمة أكثر من عشرة نواب محافظين إلى الشمال من الحدود الانجليزية . وهذا أدى إلى نشوء مصاعب حقيقية في إيجاد نواب محافظين يشغلون المقاعد الخلفية ويشاركون اللجنة المختارة في مجلس العموم التي تراقب وزارة شؤون اسكوتلندا الذي لم يكن ممكنا تأسيسه عام 1987 ، علماً بأن مناصب وزارة شؤون اسكوتلندا كانت بحاجة الى من يملأها . وأما السؤال الحقيقي الآن ، فهو ما إذا كان الهبوط في نسبة العاطلين عن العمل والإبلال الاقتصادي يمكن أن يكونا في حد ذاتهما كافيين لإحياء حظوظ حزب المحافظين في اسكوتلندا .

لم أصدق يوماً أن هذا سيحدث. وكان هذا هو الواقع فعلاً. إذن فإن لم تكن المسألة اقتصادا ، فما الذي حدث.. ما هو الخطأ؟

من الطبيعي أنه من الممكن الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على المواقف الاجتماعية والاقتصادية من أجل تفسير الهبوط . وقد كان مآل المؤسسات «البرتقالية» في جلاسجو ، وهي التي كانت تؤمن دعم وتأييد الاتحاديين الذي كان مهماً خلال العقود المبكرة ، الانهيار الذي يصعب تغييره . وأكثر من ذلك فإنه في الوقت الذي كان فيه باستطاعة المحافظين في اسكوتلندا الاعتماد على مزيج من التقاليد والروح الأبوية ، لم يعد ذلك خياراً على الإطلاق. إلاّ أن هذا لا يفسر لماذا تختلف اسكوتلندا عن انجلترا إلى هذا الحد الآن ، أي بعد ثماني سنوات من حكم المحافظين .

على الرغم من وجود سجل اقتصادي في اسكوتلندا أفضل بكثير مما يعترف به عادة ، فإن الإحصائيات الكاشفة أكثر من سواها ، كانت تلك التي توضح بأن حوالي نصف عدد سكان اسكوتلندا يعيشون في مساكن تملكها السلطة المحلية وتمول تمويلاً كبيراً بالمقارنة مع ربع السكان في إنجلترا . وباختصار فإن أوضاع الاعتماد على الدولة ماثلة بشكل صارخ ، وهي أوضاع تؤدي إلى الاشتراكية .

وفي اسكوتلندا ما يزال اليسار يمتلك مؤسسته . فحزب المحافظين ونقابات العمال يمسكون

بزمام الحكم بقبضة قوية، ويمارسون نفوذاً على جميع الأصعدة، بدءاً من السلطات المحلية ووصولاً إلى وزارة شؤون اسكوتلندا.

والواقع أن اليسار وليس اليمين هو المسيطر.

وتسمع محاجاته في الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية في اسكوتلندا، ويكررها الإعلام كالببغاء. وليس ثمة من جريدة اسكوتلندية أبدت تأييدها لنا... كما أن الإذاعة والتلفزيون كانا في الغالب معاديين أيضاً.

وأدى رد فعل وزراء شؤون اسكوتلندا على هذه المصاعب إلى زيادة القضية سوءاً. إذ أن إحساسهم بالعزلة وضعف الحماية، في مواجهة عداوة اليسار، جعلهم يظهرون أنفسهم باستمرار وكأنهم يمثلون اسكوتلندا ضد وضع الشح الذي تبديه الحكومة ازاءهم. وكانت نتيجة استسلامهم لهذا الإغراء الارتياح الآني والحزن على المدى البعيد. ذلك أنهم بتبنيهم لهذا التكتيك زادوا من الكراهية الفطرية الكامنة تجاه حزب المحافظين، والاتحاد نفسه.

إن الكبرياء التي تشعر بها وزارة شؤون اسكوتلندا التي أضاف وجودها في حد ذاته طبقات جديدة للبيروقراطية الماثلة الآن، والذي يقف حجز عثرة في طريق التغييرات التي أعطت أكلها في إنجلترا، تكمن في أن الإنفاق العام على الفرد في اسكوتلندا كان أعلى مما هو عليه في انجلترا. إلاّ أنهم لا يدركون على ما يبدو، خلافاً لخصومهم، بأنه إذا كان الانفاق العام شيئاً جيداً فإن من الواجب تأمين المزيد منه. وقد أدى ذلك إلى كسب الحجة من قبل الاشتراكيين. إلاّ أن الحقيقة هي أن المزيد من الانفاق في حضارة تواكلية لم يؤد إلى حل مشاكل اسكوتلندا إطلاقاً، بل أضاف مشاكل جديدة

ثمة جواب واحد فقط، إذا كان من الصواب تصور دولة صغيرة، منخفضة الضرائب، وقدر التدخل فيها محدود، وهناك خيارات أوسع مبذولة فيها، فإن من الضروري الدفاع عن ذلك الموقف دون أي اعتذار. كما يجب أن يكون ثمة توجه من النوع نفسه نحو تطبيق هذا البرنامج، شمال الحدود وجنوبها أيضاً.

عام 1986 غادر جورج يونجر (الذي كان على الرغم من استقامته وفطرته السليمة ينتمي إلى المدرسة الأبوية Paternalist التي يعتنقها السياسيون الاسكوتلنديون المحافظون) وزارة شؤون اسكوتلندا ليصبح وزيراً للدفاع. وكان مالكولم ريفكيند الخلف المناسب له، إلاّ أنني عينته في منصبه وفي نفسي مشاعر متضاربة، فقد كان شديد الحماسة للاستقلال الذاتي

الاسكوتلندي عندما كنا في المعارضة. وكان أيضاً أحد أكثر أعضاء الحزب نبوغاً وقدرة على الإقناع. وليس ثمة من يستطيع التشكيك في ذكائه أو استيعابه للأفكار. إلاّ أنه لسوء الحظ. كان حساساً بقدر ما كان فصيحاً، بل إن قدراته على الحكم كانت مختلة وسلوكه عصي التكهن به. كما أنه لم يطبق المنهج «الثاتشري» الذي اعتنقه بشكل علني. وبعد انتخابات عام 1987 ألقى مالكولم ريفكيند خطاباً في شتى أرجاء اسكوتلندا هاجم فيه التواكل ومجّد الاقتصاد الحر. إلاّ أنه مع تصاعد الضغوط السياسية لم يلبث أن غير لهجته.

إن مركز «الثاتشرية» الحقيقي في وزارة شؤون اسكوتلندا هو مايكل فورسايث الذي عينته عام 1987 وكيل وزارة لشؤون البرلمان، مع مسؤولية خاصة لشؤون التربية الاسكوتلندية والصحة. وكنت أنا ومايكل فورسايت وبريان جريفيث الذين اقتنعوا بالحاجة إلى التدخل لحماية مدرسة بيزلي التي كانت تتمتع بمستويات أكاديمية عالية ومناقب تقليدية. الأمر الذي دفع المجلس المحلي لمنطقة ستراكلايد، وهو اشتراكي، إلى قرار إغلاقها.

وكانت النداءات التي تدعو لإنقاذها والتي تلقيتها من العاملين والآباء مؤثرة. كما أنني رأيت في الواقعة امتحاناً خطيراً. إذن فعلينا أن نوضح بأننا غير مستعدين لرؤية الجمعية اليسارية الاسكوتلندية، تتعالى على الناس. وكان واجبنا يقضي بحماية المدرسة. وهكذا أرسلت مذكرة إلى مالكولم ريفكيند في يوم الجمعة 22 يناير 1988 عبّرت فيها عن قوة أفكاري بالنسبة للموضوع. وكنتيجة لتدخلي وضعت ضوابط بحيث أنه حيثما أرادت سلطة تعليمية اسكوتلندية أن تغلق أو تغير مكان مدرسة يبلغ عدد طلابها أكثر من ثمانين في المائة من طاقتها على الاستيعاب، فإن المقترح يجب أن يحال إلى وزير الدولة لشؤون اسكوتلندا.

وقد كان علي أيضاً اتخاذ موقف متشدد جداً من مسألة ما إذا كانت المدارس يجب أن يسمح لها بالتحرر من السلطة المحلية، كما هو شأن نظيراتها الانجليزية، وقبل أن يحدث ذلك في اسكوتلندا، فإن مجالس إدارة المدرسة التي يكون فيها للآباء دور قوي يجب أن تعد نفسها لممارسة سلطة محلية مباشرة كانت موجودة في الماضي. ولكن ما أن يتحقق ذلك وتصبح للمدارس هيئات حاكمة ومؤثرة حتى لا يعود هناك سبب يحول دونها ودون الحصول على وضعية المدارس التي تعيش على معونات. وقد قاوم مالكولم ريفكيند هذه الفكرة. وبعد أن تلقيت مشورة حول الضغوط المتعلقة بجدول الأعمال التشريعي في البرلمان وافقت على مضض على ألا نضمنها في أول قانون للتربية.

وفي عام 1989 سن تشريع تمنح بموجبه المدارس في اسكوتلندا فرصة اختيار وضعية « المدارس المعتمدة على الهبات ».

على الرغم من عرقلة مالكولم ريفكيند ، فإنني ومايكل فورسايث لم نكن وحدنا اللذين اعتقدا بضرورة وإمكان تخفيف دور الدولة في اسكوتلندا . ففي مجال الإسكان مثلاً تمكنت منظمة « المساكن الاسكوتلندية » التي تشكلت في عام 1989 من تطوير مشاريع تقدم فرصاً أوسع للاختيار . لمستأجري القطاع العام ، وإجراء تحسينات على العقارات التي تحتاج إلى ترميم ، وبيع بعضها وإيجار البعض الآخر . والحق أن المنظمة برهنت على أنها أكثر قدرة على الابتكار من مثيلاتها في إنجلترا . وأما في ما يتعلق بدور الحكومة في الصناعة ، فإن بيل هيوز الذي عينته نائباً لتنظيم حزب المحافظين الاسكوتلندي ابتكر المشروع « سكوتش انتربرايز » الذي استنفر القطاع الخاص لكي يتولى المهمات التي كانت تقوم بها وكالة التنمية الاسكوتلندية القديمة والتي تؤمن بمبدأ التدخل .

ومع ذلك أصبحت مقتنعة بأنه عن طريق وجود من يشاركني الالتزام بإحداث تغيير جذري في اسكوتلندا . يسبق تحرك الحزب هناك . يمكن تحقيق تقدم حقيقي . ولم أكن أرغب في نقل مالكولم ريفكيند الذي نجح في تعزيز مركزه كقوة سياسية رئيسية ، إلى منصب آخر إلاّ أن رئيس حزب المحافظين الاسكوتلندي ، السير جيمس جولد (أصبح الآن لورداً) الذي قدرت دائماً ولاءه ، أخبرني بأنه يأمل في التخلي عن منصبه عندما أجد شخصاً مناسباً يخلفه . وقد رأى كلانا أن مايكل فورسايث هو الأفضل لخلافته .

ومع ذلك كان مالكولم شديد المعارضة للفكرة . وفي يناير عام 1989 ناقشت الأمر معه ، فذهب لكي يفكر بالمرشحين الذين يفضلهم ، وقرر بأن يضغط من أجل تعيين البروفسور روس هاربر الذي لم يلبث أن اختير رئيساً لتنظيم المحافظين والوحدويين الاسكوتلندي ، وهو أعلى منصب في ذلك الحزب في اسكوتلندا . وأكد مالكولم مراراً بأن مايكل فورسايث لا يمكن إعفاءه من مهامه الوزارية في وزارة شؤون اسكوتلندا . ولم أكن راضية عن ذلك فأصررت على أن يصبح مايكل رئيساً للحزب . فباستطاعته القيام بمهامه الوزارية بالإضافة إلى منصب الرئاسة .. كما فعل آخرون قبله . وفي أول يوليو عينت مايكل . خلافاً لرأي مالكولم ريفكيند ، رئيساً ، وبيل هيوز نائباً له .

وكان مايكل السياسي المحافظ الوحيد في اسكوتلندا ، الذي كان حزب العمال يخافه فعلاً .

ولهذا كان عرضة لهجوم مستمر من الإعلام اليساري. إلاّ أن المقاومة التي أبداها المحافظون هي التي قضت عليه. كما أن الاحتكاك الشخصي بينه وبين مالكولم ريفكيند كان يسوء باستمرار. وقد شنت حملة تشهير عليه من قبل أعدائه وكانت الصحافة الاسكوتلندية مليئة بالأخبار عن وجود انشقاقات وانقسامات في الحزب.

ومرة أخرى عاد مالكولم ريفكيند إلى ممارسة تكتيكات إثبات رجولته الاسكوتلندية بتبني موقف المدافع عن اسكوتلندا ضد «الثاتشرية».

وفي عام 1990 تقدم جون ميجر بموازنته الأولى، وجاء ذلك عشية تقديم الضريبة البلدية في إنجلترا وويلز. والتي بموجبها تضاعفت من ثمانية آلاف جنيه إلى ستة عشر ألفاً، قيمة المدخرات التي يمكن أن يحتفظ بها المرء دون أن يخسر العائدات التي يستطيع الحصول عليها من ضريبة البلدية. وقد عكس ذلك الحجة القائلة بأن ضغطاً شديداً قد مورس على الذين كانوا من التعقل بحيث وضعوا بعض المدخرات جانبا. ولم يبد مالكولم ريفكيند اعتراضاً عندما أعلن عن ذلك أمام الحكومة قبل الميزانية. كما أنه لم يطالب بأية مطالب خاصة باسكوتلندا. إلاّ أن الإعلان في حد ذاته أثار صرخة احتجاج في اسكوتلندا حيث قدمت ضريبة البلدية قبل عام، وحيث أراد منتقدوها أن يكون للتغيير في العائدات التي يحصل عليها الفرد من الضريبة، مفعول رجعي. ولم يتمسك مالكولم بقرار جون ميجر عندما تعرض للنار. ودخل معي ومع جون في مناقشات تسرب معظمها إلى خارج القاعات. وطالب فيها بأن يكون لها أثر رجعي في اسكوتلندا.

ووافقت بتردد كبير على أن تدفع مبالغ خاصة إلى أصحاب العلاقة في اسكوتلندا، عن ميزانية وزارة شؤون اسكوتلندا نفسها. وبعدما دمر مالكولم الانطباع الجيد الذي خلقه جون حول الميزانية. بمهارة، ذهب إلى اسكوتلندا! للاحتفال بالنصر الذي أحرزه، وقيل انه ضمن تلك التغييرات فقط عن طريق التهديد بالاستقالة. كما أنه أخبر الصحافة أيضاً بأنني تأثرت بحكمة رأيه وصوابه. وهذا السلوك الصبياني أثر بدوره على قضية المحافظين في اسكوتلندا تأثيراً كبيراً، وجعل رسائل الاحتجاج تنهال علينا من المحافظين الاسكوتلنديين الغاضبين.

في مايو دخل ريفكيند في خصام علني مع شركة الفولاذ البريطانية «بريتيش ستيل» حول مستقبل معامل ريفنسكريج للفولاذ، وهي قضية كان يجب أن تترك للشركة لتحكم عليها في ضوء الاعتبارات التجارية. بل مضى إلى حد الطلب من النواب الاسكوتلنديين المحافظين في

المقاعد الخلفية، التصويت لصالح مشروع لحزب العمال في مجلس العموم.

وفي مؤتمر تنظيم الحزب في اسكوتلندا، أدلى ريفكيند أيضاً ببعض التصريحات التي فسرت على أنها توحي بأن فكرة الاستقلال الذاتي عادت لتحتل مكانها في سجل اسكوتلندا. وتصاعد الضغط عليّ للتخلص من مايكل فورسايث خلال صيف عام 1990. وكان هو نفسه قد أصبح يعاني مصاعب مستمرة بسبب مالكوم ريفكيند والحملة التي لا تهدأ والتي تتعقبه هو ومؤيديه.

وفي أغسطس أغرق مكتبي بوابل من الرسائل التي بعث بها أصدقاء وأعداء مايكل. واكتشفت آنذاك بأن المعارضة تجاهه قد جنّدت لصالحها تنظيم حزب المحافظين في اسكوتلندا، وفيها كل من ويلي وايتلو، وجورج يونجر والأعضاء الكبار من المتطوعين.

لقد كانت لدي مشاكلي الخاصة. فقد كانت محاولة جريئة أن يجر حزب المحافظين في اسكوتلندا إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وأن تُعرض الزعامة على أناس استمرأوا الخسارة، أو - وهذا أسوأ - فازوا وفق شروط الخصوم أنفسهم.

وفي أكتوبر 1990 رقيت مايكل فورسايث إلى منصب وزير دولة في وزارة شؤون اسكوتلندا مع صلاحيات إضافية. واستبدلت به كرئيس للحزب اللورد راسل ساندرسون الذي تخلى عن منصبه الوزاري في وزارة شؤون اسكوتلندا. وقد اعتبر تعيينه مؤشراً على أن محاولة نشر «الثاتشرية» في اسكوتلندا قد وصلت إلى نهايتها. وهذا المزيج من يسار الحزب والجمعية التقليدية والذي حاول التصدي «للثاتشرية» في اسكوتلندا كان مقدمة لتشكيل التحالف نفسه لاقصائي كزعيمة لحزب المحافظين بعد أسابيع.. هذا على الرغم من أنني لم أكن على علم بذلك آنذاك.

إن جردة حساب «الثاتشرية» في اسكوتلندا تبدو غير متسقة: فهي إيجابية اقتصادياً وسلبية سياسياً. وبعد عقد من «الثاتشرية» أمكن أن تتحول اسكوتلندا اقتصادياً نحو الأفضل. وقد بدأ الناس ينتقلون بأعداد كبيرة من الصناعات القديمة والمنهارة، كصناعة الصلب وبناء السفن، إلى صناعات جديدة ذات مستقبل، كصناعة الالكترونيات وبيوت المال. ويمكن القول ان جميع الإحصائيات الاقتصادية، من حيث الانتاجية والاستثمارات الداخلية والأعمال الخاصة، كلها كشفت عن تحسن مشهود. ونتيجة لذلك ارتفعت المستويات المعيشية بنسبة ثلاثين في المائة بين عام 1981 وعام 1989، وتجاوز أداؤها معظم المناطق الانجليزية.

وأما بالنسبة لتخفيض درجة الاعتماد على الدولة، وتشجيع الملكية، فقد بدأ بداية بطيئة.

ففي عام 1969 كان ثلث الاسكوتلنديين فقط يمتلكون مساكنهم. ولكن عندما تركت منصبي كانت النسبة قد وصلت إلى أكثر من النصف، بسبب مشروع حق شراء العقارات بالدرجة الأولى. وبدأنا فعلاً بإتاحة الفرصة لمستأجرين من السلطة المحلية، ليصبحوا مالكي مساكن عن طريق «تحويل الإيجارات المدفوعة إلى أسهم قروض عقارية».

مع ذلك وبصرف النظر عن أهمية هذه المبادرات من الناحية الاجتماعية فإن تأثيرها السياسي كان ضعيفاً. وكشفت انتخابات عام 1992 أن الانخفاض في نسبة تأييد المحافظين أمكن وقفه. وأصبح من الضروري الآن أن يتم عكسه. ويعود بعض اللاشعبية هذا إلى المسألة القومية التي ينظر بموجبها إلى المحافظين كحزب إنجليزي، وإليّ كشخصية إنجليزية.

إنني عاجزة عن فعل شيء في ما يتعلق بالنقطة الثانية. فأنا لا أعتزم ارتداء الملابس ذات التصميمات الاسكوتلندية المربعة على سبيل التمويه. كما أنني لا أعتقد أن معظم الاسكوتلنديين سيشعرون نحوي أو نحو أي سياسي إنجليزي بقدر أعظم من المودة لأنني فعلت ذلك. إن حزب المحافظين ليس حزباً إنجليزياً بطبيعة الحال، بل هو حزب اتحادي. وإذا كان يبدو لبعض الاسكوتلنديين إنجليزياً في بعض الأحيان، فلأن الاتحاد لا بد أن تسيطر عليه إنجلترا بسبب سكانها الأكثر عدداً.

ولما كان الاسكوتلنديون أمة تاريخية لها ماضيها التليد، فإنهم لا بد أن يشعروا بالاستياء إزاء بعض التعبيرات عن هذه الحقيقة بين آونة وأخرى. وكأمة، للاسكوتلنديين حق لا شك فيه بحق تقرير المصير، وقد عبروا عن هذا الحق بالانضمام إلى الاتحاد والبقاء فيه. وإذا هم قرروا الاستقلال فإن حزباً أو سياسياً إنجليزياً لن يقف في وجوههم، مهما كنا سنأسف لمغادرتهم.

ومع ذلك فما لا يستطيع الاسكوتلنديون ولا الإنجليز فعله، هو الإصرار على شروطهم للبقاء في الاتحاد، رغم وجهات نظر الآخرين. وإذا كانت بقية المملكة المتحدة لا تحبذ فكرة الحكومة التي تتنازل لحكومات محلية عن الحكم، فإن الأمة الاسكوتلندية يمكنها إقناع بقيتنا بفوائد الفكرة ومحاسنها، وقد تنجح في ذلك. إلاّ أنها عاجزة عن جعل فكرتها عن الحكم المحلي (Devolution) حقاً في أن تكون «دولة» داخل الاتحاد.

من المفهوم أنني عندما أثير هذا النوع من الحقائق القاسية، فإن العديد من الاسكوتلنديين سيشعرون بالسخط، ولكن هذا لا علاقة له البتة بكوني إنجليزية. فالعديد من الإنجليز ساخطون بسببه أيضاً.

ليس برنامجاً بل طريقة حياة

الفصل الحادي والعشرون

سياسة الأسرة، الفنون، الإذاعة، العلوم والبيئة

الأفراد والمجتمعات

كان لموجة الرخاء الاقتصادي التي حدثت بين عامي 1986 و1989 ـ وكان معظم رخائها يقوم على أساس متين وبعضها لم يستمر ـ أثر واحد ينطوي على مفارقة.

فاليسار الذي كان محروما من فرصة مهاجمة الحكومة والانحاء باللائمة على الرأسمالية بسبب الاخفاق في خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستويات المعيشة. بدأ يحرف انتباهه الى المسائل غير الاقتصادية. كما اخذ يشكك في الفكرة القائلة بأن الدولة هي محرّك التقدم الاقتصادي . بل تفاقم هذا التوجه عندما انتشرت أنباء الاخفاقات التي اصابت الشيوعية.

ولكن هل كان ثمن الرفاه الرأسمالي مرتفعا جدا؟

ألم يكن يؤدي الى مادية شديدة وعدوانية، وعرقلة في السير وتلوث؟ أليست المواقف المطلوبة من اجل النجاح في «بريطانيا ثاتشر» هي التي تتسبب في تهميش الضعيف، وزيادة عدد الذين لا مأوى لهم. وتفكك المجتمعات؟

وباختصار، ألم تتعرض «نوعية الحياة» الى التهديد؟

لقد وجدت هذه الطروحات كلها مضلّلة. وتنطوي على قدر من النفاق. فلو ان الاشتراكية نجحت في تحقيق النجاح الاقتصادي، لكان النقاد انفسهم يحتفلون في الشوارع. الا ان الاشتراكية اخفقت. والذين عانوا اكثر من سواهم نتيجة هذا الاخفاق هم افراد المجتمع الاشد فقرا وضعفا. واكثر من ذلك فان الاشتراكية، على الرغم من الخطابيات التي كانت تصوغ محاجّاتها بلغتها. لعبت على وتر اسوأ الجوانب في الطبيعة الانسانية. إذ حطمت معنويات المجتمعات والأسر. وقدمت التواكل على الاستقلالية والاعتماد على النفس، وعرضت القيم التقليدية الى هزء وسخرية مستمرين.

انها لعبة تهكمية ان يشرع اليسار بالكلام على طريقة المحافظين المؤمنين بالقديم، محاولا الحفاظ على الآداب والاصول وسط التحلل الاجتماعي.

من جهة اخرى لم يكن ممكناً تجاهل الحجج. فبعض المحافظين كان يغريه دائما ارضاء المحاجات الاجتماعية التي يعتمدها اليسار. تماما كما فعل قبل ان اتسلم الزعامة عندما حاول ارضاء طروحاتهم الاقتصادية، على اساس اننا كنا انفسنا كدنا نكون اشتراكيين من الناحية العملية. هؤلاء هم الذين ظنوا بأن الجواب على كل نقد، انما يكمن في انهماك الدولة بالانفاق والتدخل، اكثر من ذي قبل. لكن لم يكن في وسعي قبول ذلك. فالدولة على صواب عندما تتدخل في مناسبات معينة، كحماية الاطفال من اهل مسيئين.

كما ان عليها الدفاع عن القانون والتأكد من ان المجرمين يواجهون العقاب، وهي فكرة اشعر بسببها بقدر عظيم من القلق. ذلك ان شوارعنا باتت اشد عنفا من قبل، على الرغم من الزيادات الكبرى التي طرأت على أعداد رجال الشرطة وزيادة أماكن السجن.

غير ان السبب الاساسي الكامن وراء مشاكلنا الاجتماعية هو ان الدولة اصبحت تفعل الشيء الكثير.

وعلى اي سياسة اجتماعية ينتهجها المحافظون ان تعترف بذلك. فالمجتمع يتألف من افراد وجماعات. واذا ما احبطت عزائم الافراد وشتت شمل المجتمعات بفعل تدخل الدولة واتخاذها القرارات التي ينبغي ان يتخذها الناس انفسهم، والأسر، والاحياء، فإن مشكلة المجتمع عندئذٍ ستزداد حجما لا تتضاءل.

هذا الاعتقاد كان يكمن وراء الملاحظات التي أدليت بها في مقابلة أجريتها مع مجلة نسائية اثارت عاصفة من الشتائم، وذلك لأنني قلت انه «لا يوجد شيء اسمه مجتمع». الا انهم تجاهلوا بقية الفقرة، فقد مضيت الى القول:

«ثمة أفراد من الرجال والنساء، وثمة أسر.

وليس بوسع الحكومة ان تفعل شيئا الا عن طريق الناس.

ان على الناس العناية بأنفسهم اولا. وواجبنا ان نعنى بأنفسنا ثم بجيراننا».

المعنى الذي قصدته والذي كان واضحا، ولكنه لم يلبث ان تعرض للتشويه على نحو يجعل تمييزه مستحيلا، هو ان المجتمع ليس تجريداً منفصلاً عن الرجال والنساء الذين صنعوه، وانما هو بنية حية من الافراد والاسر والجيران والجمعيات الخيرية.

لقد توقعت اشياء عظيمة من المجتمع بهذا المعنى، لأنني آمنت بأنه مع نمو الثروة الاقتصادية، يصبح لزاماً على الافراد والجماعات تحمل مسؤوليات اكبر تجاه الكوارث التي تصيب جيرانهم.

اما الخطأ الذي اعترضت عليه فهو خلط المجتمع بالدولة باعتبارها مصدر المعونة منذ البداية. وكلما سمعت أناسا يجأرون بالشكوى لأن «المجتمع» يجب ألا يسمح لبعض الكوارث بأن تحدث، أجبت: «وما الذي تفعلونه انتم ازاء ذلك اذن؟».

ان المجتمع في عرفي ليس ذريعة، بل مصدر للإلزام.

لقد كنت فردانية، بمعنى انني آمنت بأن الافراد يحكم عليهم من خلال اعمالهم، ويجب ان يتصرفوا على هذا النحو. بيد انني كنت أرفض دائما الاقرار بوجود نوع من الصراع بين هذا النوع من الفردية والمسؤولية الاجتماعية. وقد عزّزت وجهة نظري هذه كتابات المفكّرين المحافظين في الولايات المتحدة حول نمو «طبقة تحتية» وظهور ثقافة تواكلية. فما لم يواجه السلوك غير المسؤول بعقوبة من نوع ما، سيصبح انعدام المسؤولية بالنسبة لعدد كبير من الناس هو المقياس. والأهم من ذلك ان هذه المواقف يمكن ان تورث الى اطفالهم الذين سيوجهون وجهة خاطئة.

لقد كنت اشعر تجاه الفيكتوريين بقدر عظيم من الاحترام، وذلك لأسباب عديدة. ليس اقلها روحهم المتمدنة التي تعود اليها الزيادة في عدد الجمعيات الطوعية والخيرية، والأبنية العظيمة والمدن الجميلة. ولم يحدث ابدا ان شعرت بالحرج ازاء مديح «القيم الفيكتورية» او «الفضائل الفيكتورية» حسب المصطلح الذي استعملته اصلا. فهم ليسوا مجرد فيكتوريين. فقد كانت لديهم طريقة في الكلام تختزل ما نكتشفه الآن. وقد ميزوا بين الفقير «المستحق» والفقير «غير المستحق».

ومع ان علينا تقديم المعونة للطرفين، لكنها يجب ان تكون من انواع مختلفة جدا اذا كان معدل الانفاق العام لن يؤدي فقط الى تعزيز ثقافة التواكل.

ان مشكلة دولة الرفاه لدينا هي اننا، لأسباب لا مناص منها، لم نتذكر ذلك التمييز، فوفرنا المعونة نفسها لأولئك الذين يقعون أسرى بعض الصعوبات ويحتاجون الى يد المساعدة حتى يتمكنوا من تجاوزها، ولأولئك الذين فقدوا الارادة او العادة للعمل وتحسين وضع الذات. فمن الواجب ألا يكون هدف المعونة السماح للناس بأن يعيشوا نصف حياة، بل استعادة قدراتهم على ضبط النفس، ومن ثم الشعور باحترام الذات.

كذلك تأثرت ايضا بكتابات اللاهوتي وعالم الاجتماع الامريكي مايكل نوفاك الذي وضع، بلغة أخاذة، ما اعتقدته صحيحا بالنسبة للأفراد والجماعات. فهو يؤكد حقيقة ان ما يدعوه بـ« الرأسمالية الديمقراطية » هو نظام اخلاقي واجتماعي وليس اقتصاديا فحسب، وانه يشجع نمو مجموعة من الفضائل، ويعتمد على التعاون لا على قيام المرء بالتحرك وحيدا.

تلك استبصارات مهمة قدمت جنبا الى جنب مع تفكيرنا حول آثار ثقافة التواكل. الأساس الفكري لنهجي في ما يتعلق بتلك الاسئلة الكبرى التي تجتمع في طريقة التعبير السياسي المعروفة باسم « نوعية الحياة ».

الأسرة

إن مجرد كون الحجج التي تستخدم ضد نوع الاقتصاد والمجتمع الذي تدعو اليه سياساتي، مشوشة وغير ناضجة، يجب ألا يحرفن الانتباه، بالطبع، عن حقيقة وجود امراض اجتماعية. وبعضها سائر نحو التفاقم بمعنى من المعاني.

لقد ذكرت الارتفاع في معدلات الجريمة. الا ان وزارة الداخلية والرأي العام الليبرالي يميلان الى التشكيك في ذلك عادة. صحيح... يمكن الاشارة الى تيارات متشابهة في الغرب عموما، والى نزوع اشد سوءا نحو الاجرام في المدن الامريكية، بيد ان الارتفاع في عدد الجرائم المسجلة اصبح يعكس رغبة اعظم في الابلاغ عن جرائم كالاغتصاب مثلا، ما كانت لتبلغ مسامع الشرطة في الماضي.

أنا لم يسبق لي ان اعجبت بالحجج التي تقلل من مدى شمول الجريمة ومغزاها. ومع انني أشارك الناس الرأي بأنه يجب بذل جهود اكبر لردع وعقاب مرتكبيها، فانني اعتقد انه رغم صحة فكرة انزال عقوبات مختلفة على الذين لا حاجة لإرسالهم الى السجون، فانه لا بد من الحكم على المجرمين العنيفين بأحكام استثنائية. وبهذا الاعتبار فان الخطوة التي اتخذتها والتي كنت راضية عنها كل الرضى، هي تقديم قانون العدل الجنائي في عام 1988، الذي يمنح المحامي العام فرصة استئناف الاحكام غير المتشددة التي تصدرها محكمة التاج.

وقد أدت حقيقة ارتفاع معدل الجريمة في فترة الركود والرفاه الاقتصادي ايضا، الى الكذبة القائلة بأن الفقر يفسّر، وربما يبرر، السلوك الاجرامي. ولكن، لعل من الممكن ان يكون العكس

صحيحا ايضاً. فالرخاء الاقتصادي الأعظم أدى الى بروز فرص اكبر للسرقة. على اي حال فان تعاظم جرائم العنف لا يمكن اعتباره بأي معنى من المعاني، ظاهرة اقتصادية. وكذلك المعدلات المقلقة لجنوح الاحداث. فلهذا كله جذوره العميقة في المجتمع.

صرت مقتنعة على نحو متزايد بأنه خلال السنتين او السنوات الثلاث من فترة وجودي في السلطة (مع الاعتراف بوجود حدود هامة لما يمكن ان يقوم به السياسيون في هذا المجال بالذات) تمكنا من الكشف عن جذور الجريمة عن طريق التركيز على وسائل تعزيز العائلة التقليدية. وبالفعل فإن الارقام تروي قصتها الخاصة.

فثمة طفل واحد من اصل اربعة يولد من أبوين غير متزوجين. كما انه لا اقل من طفل من بين خمسة اطفال مر بتجربة طلاق والديه قبل ان يصبح في السادسة عشرة.

وبالطبع فان انهيار الاسرة وبروز ظاهرة الابوين اللذين تمثلهما الام وحدها، لم يكن يعني بالضرورة ان انحراف الاحداث سيتبع هذا النموذج. فالجد والجدة، والاصدقاء والجيران، يمكنهم في بعض الاحيان تقديم المساعدة للأمهات الوحيدات لكي يتمكن من مواجهة الحياة.

الا ان جميع الادلة، الاحصائية والعينية، تشير الى الانهيار الحاصل في الاسرة معتبرة اياه نقطة الانطلاق لمجموعة من الامراض الاجتماعية كان التورط مع الشرطة يشكل احدها. ان الذكور الذين يفتقدون توجيه الاب هم اشد عرضة لمعاناة المشاكل الاجتماعية بجميع انواعها. كما ان الاسر ذات الاب الواحد أو الأم الواحدة غالباً ما تعيش في فقر نسبي وسكن افقر. ويمكن ان يتأثر الاطفال تأثراً شديداً بفعل الطلاق، اكثر بكثير مما يدرك الأبوان. بل ان الاولاد الذين تمتد جذورهم في أسر غير مستقرة، هم اشد عرضة لمواجهة صعوبات في التعلم، فضلا عن انهم معرضون اكثر من سواهم الى خطر الاعتداء عليهم من قبل رجال ليسوا بآبائهم الحقيقيين. بل انهم غالبا ما يفرون الى المدن لينضموا الى صفوف المشردين فيسقطون بدورهم، فريسة لجميع انواع الشرور.

ولعل اهم مظاهر ما كانت تدعو الحاجة الى عمله، وأشدها صعوبة، هو تخفيض عدد الحوافز المساعدة المؤدية الى السلوك غير المسؤول. فالشابات كن يتعرض لاغراء الحمل لان ذلك يضمن لهن شقة تقدمها البلدية أو المجلس المحلي ودخلاً تقدمه الدولة. وقد كنت انا ومستشاري نبحث عما اذا كانت هناك طريقة ما لتزويدهن بسكن اقل مستوى لكنه اكثر ضماناً وافضل اشرافاً. وكنت رأيت بعض بيوت الشباب الممتازة التي تنتمي الى هذا النوع وتديرها الكنائس.

من ناحية ثانية، ان الشبان والشابات الذين فروا من البيت ليناموا في الشوارع ايضا بحاجة الى مساعدة. الآ انني لم اكن لأقبل الفكرة القائلة ان الفقر هو السبب الرئيسي - بل بالاصح هو نتيجة - لمأساتهم.. وشعرت بان الهيئات الطوعية لا يمكنها فقط تقديم بيوت الشباب (التي كان هناك فائض منها) وانما التوجيه والصداقة من النوع الذي لا تستطيع الدولة تأمينه.

لقد كنا نتحسس طريقنا نحو ملامح جديدة لسياسة دولة الرفاه.. سياسة تشتمل على كبح جماح التواكل والاعتماد على الدولة، وتشجيع مبدأ الاعتماد على النفس، والاستخدام الاوسع للهيئات الطوعية الخيرية كـ«جيش الخلاص».. وكذلك ايجاد دوافع تضمن سلوكاً لائقاً ومسؤولاً. وبعد ذلك يمكننا تقليص حجم المشكلة لدى الجيل القادم بدلاً من زيادته.. كما فعل الجيل الماضي.

الا ان محاولاتنا الرامية الى بلورة تفكير جديد في دولة الرفاه، ووفقاً لهذه الخطوط، جابهت عدداً من الاعتراضات. بعضها كان عملياً وكان علينا ان نتعامل معه باحترام، وبعضها الآخر كان متجذراً في الموقف الذي يرى بانه ليس من مهمات الدولة وضع تمييزات خلقية في سياستها الاجتماعية.

والحال انني عندما اثرت هذه النقاط، كنت اجدني اشعر بالمتعة عندما اكتشف تعابير رافضة صعبا اخفاؤها، وقد ارتسمت على وجوه الموظفين تحت قشرة من التهذيب الرسمي.

ولكن على الرغم من كل هذه الصعوبات، بقيت حتى لحظة تركي المنصب، أعد مع مستشاري العدة لبلورة تفاصيل صفقة شاملة تضم خطوات تهدف الى تعزيز قوة الاسرة التقليدية التي كان تحللها هو المصدر الاساسي لقدر كبير من المعاناة. ولم يكن لدينا اي وهم بان تأثير ما يمكن فعله سيكون اكثر من مجرد تأثير هامشي.

صحيح ان استقرار الاسرة شرط لاستتباب النظام الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. بيد ان استقلالها هو ايضاً قيد قوي يضبط سلطة الدولة. فثمة حدود ينبغي الا تسعى «سياسة الأسرة» الى تجاوزها.

لهذا السبب اعتبرت ان من الضروري تشجيع الهيئات الطوعية التي تحمل القيم المناسبة والرؤية، كهيئة المسز مارجريت هاريسون: «هومستارت» التي يعمل فيها ستة آلاف عامل متطوع هم انفسهم من الاهل الذين يقدمون الصداقة والنصيحة والدعم في بيت الاسرة. اذ كنت افضل، اذا كان ذلك ممكناً، ان تأتي المساعدة المباشرة من طرف آخر غير العمال الاجتماعيين

المحترفين. صحيح ان لدى المحترفين دوراً جوهرياً يؤدونه في معظم الحالات، كما هو الشأن في مسألة دخول بيت معين لمنع حدوث مأساة. لكن بعض العمال الاجتماعيين بالغ، خلال السنوات الاخيرة، في تعظيم حجم خبراته ودوره، بحيث جعل نفسه بديلاً عن الام والاب وبدون وجود اسباب كافية لذلك.

ومما أذهلني ايضاً الطريقة التي يصبح الرجال فيها آباء لطفل ثم يفرّون تاركين الام بمفردها، ومعها دافع الضرائب، يواجهان تسديد فاتورة انعدام حس المسؤولية، والحكم على الطفل بمستوى منخفض من المعيشة. وقد وجدت انه من قبيل الفضيحة ان طفلاً واحداً من اصل ثلاثة يستحقون الحصول على نفقات اعالة، يستفيد فعلاً من الدفع المنتظم. وهكذا أصررت، مقابل مقاومة شديدة ابداها طوني نيوتن وزير الضمان الاجتماعي، على تشكيل وكالة دعم جديدة للاطفال، والا تكون نفقات الاعالة معتمدة فقط على نفقات تربية الطفل وانما حقه في مشاركة والديه مستوى معيشتهما المرتفع، وتلك هي خلفية قانون دعم الطفل لعام 1991.

واما بالنسبة للطلاق نفسه، فانني لم أقبل بان علينا اتباع توصية اللجنة القانونية في نوفمبر 1990 بان الطلاق يجب ان يصبح مجرد «عملية» لا تكون فيها مسألة من هو الذي كان على «خطأ». قضية للمناقشة. ففي بعض الحالات، حيث يوجد عنف مثلاً، كان رأيي بان الطلاق ليس مسموحاً به فحسب بل لا يمكن تجنبه. وقد شعرت بقوة انه اذا ما أزيل من مسألة هجران بيت الزوجية كل ما يتصل بتوجيه اللوم الى هذا الطرف او ذاك، فان الطلاق سيكون عندئذ أكثر شيوعاً بكثير.

لقد بدا ان مسألة كيفية دعم الاسر التي لديها اولاد، عن طريق نظام الضرائب والضمان الاجتماعي، مربكة ومحيرة، الامر الذي دعاني والمستشارين الى اجراء قدر كبير من الدراسة عليها. فثمة ضغوط عظيمة كانت تمارس، وكان علي ان اقاتل بشدة حتى اقاومها، تدعو الى اعفاءات ضريبية او تقديم معونات للعناية بالطفل. فهذا بالطبع كان سيحرك بؤرة التركيز بعيداً، بحيث يشجع الأمهات على البقاء في البيت. وكنت أعتقد انه بالامكان للأم - كما فعلت انا - تربية أسرة جنباً الى جنب مع عملها، احسنت تنظيم وقتها وتوفرت على بعض المساعدة الاضافية. ولكنني لم اكن اؤمن بانه كان من العدل ازاء الأمهات اللواتي بقين في البيت لتربية اطفالهن ورضين بدخل واحد، اعطاء اعفاءات ضريبية للواتي اخترن العمل وكان لديهن دخلان.

غير انني كنت موافقة على فكرة تقديم اعفاءات ضريبية، لرياض أطفال تابعة لمكان العمل.

وبالمناسبة بدا لي انه لمما يدعو الى الاستغراب بان اللواتي يعتنقن الافكار النسوية كن حساسات جداً ازاء تصرف الرجال تجاههن على نحو تظهر فيه السيطرة الذكورية. بينما لا يبدين اية حساسية تجاه السيطرة الذكورية للدولة.

وبصورة عامة كانت هناك مسألة كيفية التعامل مع الاطفال حسب نظام الضرائب والفوائد. فمن جهة توجد مجموعة «غلاة الانعتاق» الذين كانوا يعتقدون بان الاطفال لا يستحقون اعترافاً من قبل نظامي الضرائب والفوائد باكثر مما تستحقه مادة استهلاكية معمرة. وفي المقابل كان هناك اولئك الذين يرغبون في اتباع «سياسة توليدية» كأنها تهدف الى زيادة نسبة الولادات. وقد رفضت وجهتي النظر معاً، وقبلت الفكرة القديمة القائلة بان الضرائب التي يدفعها المرء على دخله يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مسؤولياته العائلية. وكانت نقطة الانطلاق هذه هامة في تقرير ما تفعله ازاء «الجعالة» التي تدفع للطفل. فهذا المبلغ كان يدفع «خالياً من الضرائب» الى العديد من العائلات التي وصل دخلها الى مستوى يجعلها لا تحتاج ذبذبات عملية مكلفة جداً. ولكن، كما ذكرت وزارة المالية في عدد من المناسبات، فقد قدمت فكرة «الجعالة» باعتبارها تعادل التعويضات الضرائبية الخاصة بالطفل (ألغيت الآن)، بحيث ان ذلك يعتبر حجة تؤكد من حيث العدالة، ضرورة الحفاظ على قيمتها الحقيقية.

وكحل وسط قررنا في خريف عام 1990 انه يجب ان تعطى «الجعالة» للطفل الاول وليس للآخرين. الا ان هذا لم يحسم المسألة الاضخم حجماً والمتعلقة بمستقبل فكرة دعم الطفل أصلاً.

لقد كان بودي العودة الى نظام يشتمل على تعويضات ضرائبية للاطفال كنت أقدر بانه أعدل، واوضح وأكثر رواجاً وقبولاً. الا ان الذين كانوا يؤمنون في وزارة المالية بضرورة «النقاء» في ما يتصل بالسياسات المالية كانوا ما زالوا يقاتلون ضدي حتى عندما تركت داونتج ستريت.

ان كل ما يمكن ان تفعله سياسة الاسرة هذه هو التوصل الى اطار تتلقى العائلات بموجبه التشجيع بان تسكن بعضها مع بعض وتوفر لأولادها حياة أفضل.

واما المؤثرات الاوسع، مؤثرات الاعلام والمدارس والكنائس، فهي أقوى من اي شيء يمكن ان تفعله الحكومة. ولكن كان الكثير الكثير يتوقف على مصير البنية العائلية للشعب وهو امر ما كان الا قصار النظر من «غلاة الانعتاق» يرون انه خارج اطار واجبات الدولة.

واما من جهتي فقد شعرت بان الدولة تسببت عبر السنين، بإلحاق قدر كبير من الاذى، مما يحتم عليها انتهاز فرصة القيام بعمل علاجي.

الفنون

ربما لم يكن ثمة مجال، مطروحة فيه الحدود الصحيحة لتدخل الدولة، اكثر عرضة للجدال والنزاع، كمجال الفنون. فالذين كانوا يرون ان تدفع الاعانات تشجيعاً لها، يؤكدون بان الدولة لا تفعل اليوم اكثر من اداء دور راعي الفنون السخي الذي كان سائداً في الماضي. كما يؤكدون بان الاطلاع على الكنوز الفنية يجب الا يعتمد على ثروة المرء الشخصية.. وان كل الدول الاخرى تدعم الفنون بمساعدات مادية ولهذا فعلينا ان نفعل الشيء نفسه.

ومقابل وجهة النظر هذه، كانت هناك وجهة نظر معاكسة - يؤيدها نيكولاس ريدلي، وهو الوزير الوحيد في الحكومة الذي يجيد الرسم فعلاً - تقول بانه ليس لأي فنان حق مكتسب بالعيش من فنه وان السوق يجب ان يقرر هذا الامر كما هو الحال بالنسبة لأي عمل آخر. أما أنا فكان موقفي مختلفاً بعض الشيء، عن وجهتي النظر هاتين.

فانا لست مقتنعة بان على الدولة ان تقوم بدور ميسيناس، النصير السخي للادب والفن. فالموهبة الفنية - بالعبقرية الفنية - لا يخطط لها سلفاً، ولا يمكن التنبؤ بها. انها فردية الى حد الخروج عن الطبيعي والمألوف. فاذا ما كانت مقولبة ومدعومة ومملوكة ومقررة من قبل الدولة فانها لا بد ان تذبل وتتلاشى. واكثر من ذلك فان «الدولة» في هذه الحالات يصبح معناها، المصالح الخاصة بـ«اللوبي الفني». لقد كنت اريد ان ارى القطاع الخاص يقوم بحملات تجلب اموالاً اكثر، وتستخدم الذكاء التجاري للاتفاق على ادارة المؤسسات الثقافية، بل اردت تشجيع الافراد على ان يدفعوا المال حسب عهود تبرعية محددة، لا ان تجمعه الدولة عن طريق الضرائب. ولكنني كنت أعلم حق العلم ان مجموعات البلاد الفنية ومتاحفها ومكتباتها ودور الاوبرا فيها والاوركسترات، بالاضافة الى فنها المعماري ونصبها، هي التي تبرز مكانتها الدولية. فالمسألة ليست مجرد عائدات تحصّل من دخل السياحة فقط، لأن عرض ثقافة امة على الملأ يعبر عن صفاتها بقدر ما يعبر ناتجها القومي عن طاقاتها.

وكنت مهتمة بان تكون بريطانيا، ثقافياً واقتصادياً، قادرة على ان ترفع رأسها عالياً

بالمقارنة مع الولايات المتحدة واوروبا. وحقا أمكننا ان نفعل ذلك. فلندن هي احد مراكز العالم الثقافية. كما ان لدينا في حي «الويست إند» اكثر المسارح التجارية حيوية في العالم.

وربما كان لدينا أغنى المتاحف تنوعاً في اي مدينة. بدءاً من مجموعة «والاس كوليكشن» الرائعة الى أمجاد المتحف البريطاني. بل ان الفنون الاستعراضية سواء كانت المسرح او الأوبرا حملت وتحمل من التنوع، ما يثير الدهشة والاعجاب.

ولكن دائماً هناك المزيد مما يمكن عمله، اذا ما أمكن تمويله.

وأنا في الواقع لست نادمة او آسفة لارتفاع معدل انفاق الحكومة المركزية على الفنون وفقا للقيمة الحقيقية، عندما كنت في داونغ ستريت.. مع انه لن يكتشف المرء ذلك لو صدق جوقة الشكاوى في ترديدها تهم «الاستقطاعات»..

كذلك امكن تحقيق قدر اعظم من الاستقرار. وبدءاً من عام 1988 جهزت ميزانية مجلس الفنون لتغطي فترة ثلاث سنوات. وحيثما امكن، فان الاموال التي كانت تقدمها الحكومة استخدمت لاجتذاب نظام الدعم الخاص لتطوير المتاحف القائمة والمعارض. وعلى سبيل المثال، اعلنا في مارس 1990 عن انشاء متاحف جديدة وصناديق تحسين للمعارض، في مبادرة مشتركة مع مؤسسة وولفسون.

تضمنت سلسلة من الميزانيات التي اعددناها بنوداً لتشجيع تقديم لوحات من قبل الافراد الى القطاع العام. ولعل ابرز الامثلة في هذا السياق اقرار اعفاء ضريبي من على الهدايا العابرة التي يهبها الافراد والشركات للجمعيات الخيرية.

كانت خيبة املي الاشد، في هذا المجال، اخفاقي في ان اكسب لبريطانيا «مجموعة تايسن» الرائعة. ففي فبراير 1988 كتب لي صديقي القديم السير بيتر سميثرز من سويسرا ليخبرني بان جاره البارون «هايني» تايسن بورنيميزا كان حريصاً على ان تنقل مجموعته الفنية التي تضم أعمال رسامين عالميين من القدامى والمحدثين، الى بريطانيا بشكل دائم. وقد كانت هناك خمسون لوحة معروضة من «مجموعة تايسن» وفي «الاكاديمية الملكية». وقد ذهبت لمشاهدتها كما فعل كثيرون.. فاذا بها رائعة حقاً.

وطلبت تقريراً حول «مجموعة تايسن» التي كنت أعلم انها تضم بعض الروائع العالمية، بما فيها «البشارة» لفان آيك، و«المسيح بين الاطباء» لدورر، و«هنري الثامن» لهولباين... بالاضافة الى لوحات لكارباشيو، كارافاجيو، سيزان، ديجاس وفان جوخ. وكنت عازمة على

بذل كل ما في وسعنا ان نفعله من اجل كسب المجموعة لبريطانيا . كان قد سبق ان ذهبت الى البرتغال عام 1984 حيث اطلعت على « مجموعة جولبنكيان » التي سبق ان تلقت بريطانيا في الثلاثينات من هذا القرن ، عرضاً حولها .

لقد كان المشروع باهظ التكاليف. وقدرت انه سيتكلف مبلغ 200 مليون جنيه استرليني ، للوفاء بمتطلبات « البارون » . لكننا مقابل هذا المبلغ سنتلقى مجموعة لوحات قدرت من قبل مؤسسة سوذبي بمليار و200 مليون دولار أمريكي .

كانت ستغطى التكاليف عن طريق تضافر تمويل القطاعين العام والخاص للانفاق على بناء توضع « المجموعة » فيه . لكن كان من شأن ذلك اطلاق صيحة احتجاج من قبل بعض « اللوبيات الفنية » البريطانية ، التي تدرك بأن مبالغ كهذه من الافضل ان تنفق عليها وعلى المشاريع المفضلة بالنسبة لها . وأمسكت انا ونيكولاس ريدلي بزمام المفاوضات ووافقت الحكومة على تخصيص المال ، وأمكن تسوية كل المشاكل القضائية الدولية . وخلال ستة أسابيع تقريباً اخذ روبن بتلر (امين مجلس الوزراء) العرض الرسمي شخصياً لتقديمه الى البارون تايسن في سويسرا . ولكن لسوء الحظ فان المشكلة الحقيقية ، والتي لا يمكن عزلها على حدة ، كانت تكمن في انه لم يكن من الواضح من له بالضبط الكلمة الاخيرة حول وضع « المجموعة » . كما انه لم تتضح حقيقة اتفاق تم التوصل اليه مع الحكومة الاسبانية ، بحيث تذهب المجموعة الى هناك على سبيل الاعارة لعدة سنوات . وفي النهاية ذهبت « المجموعة » الى اسبانيا فعلاً . الا انني لم أندم لانني قمت بمحاولة للفوز بها لبريطانيا . اذ لم تكن المجموعة كنزاً عظيماً فقط ، بل استثماراً جيداً بكل معنى الكلمة .

الاذاعة والتلفزيون

يشترك عالم الاعلام مع عالم الفنون في انه ينطوي على احساس متطور بأهميته الخاصة في حياة الامة . ولكن بينما كان اللوبي الفني يحث الحكومة باستمرار على ان تفعل المزيد ، فان الاذاعيين والتلفزيونيين كانوا يضغطون علينا من اجل ان نفعل اقل .

كانت الاذاعة والتلفزيون احد المجالات المهنية ـ مثل التعليم والطب والقانون ـ التي تبدو فيها صيحات المناشدة التي تطلقها جماعات المصالح القوية والخاصة ، متنكرة في صورة التزام

رفيع بالخير الاسمي. وهكذا فان اي شخص يحاول، كما فعلت، معرفة ما اذا كان رسم الترخيص - حيث يؤدي الامتناع عن الدفع الى عقوبات جنائية - هو افضل وسيلة لتمويل خدمات بث تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية الـ(بي بي سي)، كان من المؤكد انه سيعتبر جاهلاً غير متمدن في افضل الاحوال، وعدواً يهدد استقلالها الدستوري في أسوأها.

وكان النقد الموجه الى التلفزيونيين بسبب قرارهم عرض مادة تثير غضب المرء واحساسه بانتهاك الاداب العامة، او انهم يساعدون عن غير قصد، الارهابيين والمجرمين، يجابه بالاتهامات بوجود رقابة. وقد أدت المحاولات التي هدفت الى تحطيم الاحتكار القوي الذي بلغته محطتا الـ«بي. بي. سي»، والـ«اي. تي. في» (الخاصة)، والذي شجع على ممارسات زادت في التكاليف وحاصرت المواهب، بانها تهدد «نوعية الاذاعة التلفزيون نفسها».

الحقيقة ان بعض محطات التلفزيون والاذاعة في بريطانيا هي فعلاً من نوعية عالية، وبخاصة في ما يتعلق بالدراما والاخبار. وعلى الصعيد الدولي كانت هذه المحطات تمثل ظاهرة ظفرت بقصب السبق بلا جدال. غير انني ما كنت لأقبل فكرة كون طاقم محترف او مجموعة صغيرة من الاذاعيين والتلفزيونيين يعرف على الدوام ما هو الافضل، وانه يجب ان يكون محمياً من النقد والمنافسة. ولسوء الحظ فان المذيعين كانوا كثيراً ما يجدون في وزارة الداخلية محامياً يدافع عنهم باستمرار.

وكان من المفارقة ان اللجوء الى اللغة الاذاعية الخطابية للدفاع عن الحياد الاخلاقي بين الارهاب وقوى القانون والنظام، بالاضافة الى البرامج التي بدت للكثيرين بذيئة ومؤذية للمشاعر، غاب عن بال كثيرين.

ان فكرة «الخدمة العامة التي تقدمها الاذاعة»، هي البدرة التي يتظاهر الاذاعيون بانهم يدافعون عنها. ولكن لسوء الحظ ولدى اجراء مراقبة لصيقة كان يتبين انه آخذ في التحلل. كما بات من الصعب تحديد معنى الخدمة العامة للاذاعة من عناصر هذه الخدمة ذلك انه من حق المشاهدين او المستمعين في جميع انحاء البلاد، الذين دفعوا الرسوم نفسها مقابل الرخصة التلفزيونية، ان تتاح لهم فرصة التقاط جميع قنوات الخدمة العامة.. او ما وصف بمفهوم «العالمية».

والاهم من هذه ان الفكرة قائلة بضرورة وجود توازن مناسب في المعلومات والتربية والترفيه الذي يقدم عبر نوعية متميزة من البرامج. وقد جرى توسيع نطاق: «واجبات الخدمة العامة»

بحيث يصار بموجبها الى اعداد برامج خاصة بالاقليات.

واما الـ« بي بي سي » و« آي بي ايه» « IBA » ـ التي تنظم شؤون شركات التلفزيون المستقلة ـ فتكتفيان باعطاء الاهمية « لواجبات الخدمة العامة » عن طريق ممارسة نفوذهما على جدولة البرامج. كانت هذه هي النظرية السديمية والمتقادمة... اما الممارسة فكانت شديدة الاختلاف. فقد اصبحت قناة الـ« بي بي سي ـ 1 » والـ« آي تي في » تبثان برامج متشابهة لا يمكن اعتبارها متميزة عن اي من محاولات البرمجة التجارية ـ في نواحي المسلسلات والرياضة والاحاجي والافلام التلفزيونية.

لقد ادعى الاذاعيون انهم يملكون حقوق الشعر الا انهم يقدمون لنا الدبابيس بدلاً من ذلك.

ربما كان ذلك مسلياً.

ولكن هل اعتمدت حضارتنا عليه حقاً؟

اكثر من ذلك فان الاحتكار التلفزيوني المذكور أضعفته التطورات التكنولوجية. ولهذا فليس ثمة قنوات تلفزيونية عديدة تبث. الا ان الصورة بدأت تتغير. وبدا ان تلفزيون الكابلات (CABLE) والاذاعة المباشرة عن طريق الاقمار الصناعية، لا بد ان يغير الوضع.

لقد آمنت بان علينا ان نغتنم فرصة وجود هذه الامكانيات التقنية لاعطاء المشاهدين خياراً أوسع بكثير. وكانت هذه حال بلدان اخرى كالولايات المتحدة ولوكسمبورج. فلم لا يحدث هذا في بريطانيا ايضا؟

ان الزيادة في طلب البرنامج يجب الا يستجاب لها من داخل الاحتكار الثنائي القائم نفسه. وقد كنت أود رؤية أوسع فرصة ممكنة للتنافس بين المنتجين المستقلين الذين كان وجودهم نفسه نتيجة قرار بفتح القناة الرابعة في عام 1982 . كما أدركت بانه من الممكن تأمين قدر أعظم من الاختيار امام المشاهدين، وتوفير فرص اكبر امام المنتجين من أصحاب المستويات.

ولجعل الضمان مضاعفاً أردت ان أنشئ لجاناً مستقلة للمراقبة، هدفها المحافظة على ارتفاع المستويات، وذلك عن طريق كشف الاذاعيين للنقد العام والشكوى والحوار.

قدمت « لجنة بيكوك حول البث» التي درست اوضاع الاذاعة، والتي شكلها ليون بريتان عندما كان وزيراً للداخلية، في شهر مارس من عام 1985 ، تقريرها في العام الذي تلى ذلك، وأفسحت الفرصة لمناقشة جميع هذه المسائل مرة اخرى.

لقد كنت تواقة الى بديل لرسم رخصة لـ« بي بي سي ». ولاح لي ان الاعلان كان احد

البدائل. الا ان بيكوك رفض الفكرة. كما ان ويلي وايتلو كان ضدها بشراسة ايضاً. بل هدد بالاستقالة من الحكومة في حال تقديمها.

وفي اكتوبر 1986 وافقت اللجنة الوزارية الخاصة بالاذاعة والتي ترأستها، على ان رسم رخصة الـ« بي بي سي » يجب ان يظل 58 جنيهاً حتى ابريل 1988. الا انني لم اتخل عن تحفظاتي على رسم الرخصة، على المدى البعيد، باعتبارها مصدر تمويلها. وتمت الموافقة على دراسة ما اذا كان رسم الرخصة يمكن ابداله برسم اشتراك.

وكان مهماً بالنسبة للمستقبل ايضاً تقسيم الاحتكار الذي يضم الـ« بي بي سي » والـ« آي تي في » وبخاصة في ما يتعلق بانتاج البرامج التي كانا يعرضانها. ووافقت اللجنة الوزارية على ان على الحكومة ان تضع امامها هدفاً هو انتاج 25 بالمئة من برامج « بي بي سي » و« آي تي في » من قبل منتجين مستقلين. ولكن كان هناك انقسام حاد بين اولئك الذين كانوا مثل نايجل لوسون، وديفيد يونغ يعتقدون بأن الـ« بي بي سي » والـ« آي تي في » ستلجآن الى كل فرصة ممكنة من اجل مقاومة ذلك، ودوجلاس هيرد وويلي وايتلو اللذان اعربا عن اقتناعهما بأن المؤسستين ستقتنعان بفكرة التغيير من دون تشريع.

ولم يلبث دوجلاس ان دخل في مناقشات مع الاذاعيين. واخيراً كان علينا ان نصدر تشريعاً لضمان مشروع التغيير.

من جهة اخرى فانني الحجت في وجه مقاومة وزارة الداخلية، بان من الواجب ان يشتمل ميثاقنا الانتخابي على التزام قوي بان يقترح مقترحات جديدة تهدف الى اعداد ترتيبات أشد تأثيراً وتعكس حالة القلق العام حول عرض الجنس والعنف على التلفزيون. وقد تمخض عن ذلك « مجلس مستويات البث » الذي اصبح وليام ريس موج رئيساً له.

وبعد الانتخابات كان هناك وقت أطول للتفكير في مستقبل البث على المدى البعيد. وعلاوة على الفرص المتعلقة بفتح عدد اكبر من القنوات التي توفرها التكنولوجيا، واستمرار المناقشات حول كيفية التوصل الى نسبة 25 في المائة كهدف من اهداف المنتجين المستقلين، كنا نحتاج الى دراسة مستقبل القناة الرابعة التي كنت اود ان يصار الى خصخصتها، الا ان دوجلاس هيرد لم يوافق. والأهم من ذلك قضية تغيير النظام الحالي لتوزيع امتيازات البث بالنسبة لشركات الـ« آي تي في ».

لقد اقترحت لجنة بيكوك تغيير النظام بحيث يصبح اكثر شفافية. ووافقت على تحقيق هذا

الهدف بشدة. وبموجب مقترحات بيكوك، اذا قررت الـ« آي بي ايه » منح امتياز الى رجل أعمال غير ذاك الذي وقع عليه الاختيار، اصبح من الضروري اصدار بيان عام ومفصل بالاسباب. وقد كان من مزايا ذلك، البساطة وزيادة حجم الارباح لوزارة المالية. الا اننا لم نلبث ان استغرقتنا المناقشات حول « النوعية ».

في شهر سبتمبر 1987عقدت ندوة دعوت اليها الشخصيات الاذاعية الرئيسية لمناقشة المستقبل. والواقع ان حجم الاتفاق في هذه الندوة تجاوز كل ما كنت اعتقد انه ممكن حول الفرص التقنية والحاجة الى قدر أكبر من الخيار والتنافس. ولكن بعض الحاضرين نظر نظرة تشاؤم الى قرارنا القاضي بتأسيس « مجلس مستويات البث » والغاء الاستثناء الذي كان الاذاعيون يتمتعون به من « قانون المطبوعات الاباحية ». وقلت انذاك بان عليهم ان يتذكروا ان التلفزيون يتسم بالخصوصية لانه يشاهد في غرفة جلوس الأسرة. كما ان وضع مستويات خاصة بالتلفزيون سيكون له أثره على المجتمع ككل!

خلال عام 1988 أجرينا عدداً من المناقشات حول محتويات « الكتاب الابيض » المزمع صدوره عن الاذاعة. (لم يلبث ان نشر في نوفمبر). وكنت أمارس ضغوطاً من اجل الغاء نظام رخصة الـ« بي بي سي » نهائياً، وبأن يشار الى ذلك في الوثيقة. الا ان دوجلاس رفض. وقد أمكن تشكيل « لوبي قوي » يمثل الـ« بي بي سي » ضدي ايضا. واخيراً وافقت على التخلي عن اصراري على الغاء الرخصة، وخصخصة القناة الرابعة. لكنني أحرزت تقدماً أبعد في مجال التأكد بان القناة الثالثة يجب ان تخضع لتنظيم شديد حسب لجنة التلفزيون المستقل (ITC) بدلاً من ان يكون التنظيم حسب الـ« اي بي ايه ».

الواقع، ان بامكان المرء ان يبذل اقصى جهده ضمن اطار معين، وكما هي العادة دائما تكون الكلمة النهائية لأهل الدار انفسهم. وقد كان لتعيين ديوك هاسي رئيساً لـ« بي بي سي » في عام 1986 وجون بيرت، نائباً للمدير العام، يمثل تحسناً طرأ على جميع المجالات. وعندما التقيت ديوك هاسي ونائبه جويل بارنيت،، في سبتمبر 1988، أعربت لهما عن مدى تأييدي اعتماد النهج الجديد. لكنني لم أحاول ايضاً اخفاء مشاعري بالغضب من ازدواجية موقف الـ« بي بي سي » لجهة تغطية انباء الارهاب والعنف. وقلت ان علينا دعم المؤسسات الكبرى والحريات الداخلية التي ننعم بها جميعاً.

واستمر الاذاعيون في التحرك ضد المقترحات الواردة في « الكتاب الابيض » حول البث

الاذاعي والتلفزيوني وحول عملية بيع أقسام الـ« آي تي في » وكان منهجي المفضل يقضي بان على كل متقدم ان ينجح في امتحان عبر « العتبة النوعية » ومن ثم يمضي ليقدم عرضاً مالياً مع « لجنة التلفزيون المستقل » .

ولكن فريق وزارة الداخلية أصر على ان علينا ان نجري تنازلات ـ اولاً في يونيو 1989 ، ثم عند مرحلة اعداد التقرير الذي يتعلق بقانون البث في عام 1990 . اذ قيل بانه لولا ذلك لكنا واجهنا مصاعب برلمانية كبرى.

وقد أدت هذه المصاعب الى تشويش الشفافية التي كنت آمل في احرازها وتوصلت الى تسوية بدا انها غير مقنعة عندما منحت « لجنة التلفزيون المستقل » الامتيازات في العام التالي « بالطريقة القديمة » .

مع هذا فان نظام المزاد ، يضاف اليه تخصيص الـ25 في المائة للمنتجين المستقلين ، ومجيء اقنية الاقمار الصناعية ، وضرب الممارسات النقابية التقييدية ، كانت عناصر حققت قفزة مهمة نحو اضعاف القبضة الاحتكارية لمؤسسة البث.. لكنها لم تتمكن من كسرها .

العلوم والبيئة

خلال عامي 1988 و1989 تزايد حجم الاهتمام الشعبي بقضايا البيئة. ولكن لسوء الحظ فان عدداً من القضايا ، التي لا ترتبط ببعضها الا بالقدر الضئيل ، دخل تحت مظلة البيئة الخضراء الآن .

لقد كان هناك قلق على المستوى الادنى تجاه البيئة المحلية التي شعرت انا ايضاً بمشاعر مختلفة نحوها . بل انني كلما كنت أعود من مدينة أجنبية غاية في النظافة فان مساعديّ ومن ثم وزير الدولة البيئة آنذاك ، كانوا يعلمون بان عليهم توقع سماع خطاب شديد حول بعض شوارع لندن المليئة بالقاذورات . ولكن هذا كان مسألة تابعة للمجتمع المحلي ، على الرغم من ان خصخصة خدمات التنظيف وتحريرها من ربقة البلديات السيئة الادارة ، كثيرا ما ساعدت في تحسين الوضع .

ثم كان هناك قلق على التخطيط ـ او القصور في التخطيط ـ والمغالاة في تنمية الريف.

هنا كان ، كما اشار نيكولاس ريدلي بصراحة وعانى الكثير بالنسبة لشعبيته ، يوجد خيار

واضح المعالم. فاذا كان باستطاعة الناس شراء مساكن، فيجب ان يكون ثمة ما يكفي من الاراضي المخصصة للبناء. واما الاجراءات الاكثر تشدداً في مجال التخطيط فتؤدي الى خفض مستوى تطوير الاراضي وتقليص فرص تملك المساكن.

وكان هناك ايضاً قلق شعبي واسع حول مستوى نظافة مياه الشرب، والانهار وشاطئ البحر في بريطانيا ـ بعضه مبرر والكثير منه غير مبرر. وقد وجدت مفوضية المجموعة الاوروبية هذه المنطقة، مثمرة وتصلح لتطبيق قواعد «كفاءتها» عليها حيثما أمكنها ذلك. والحقيقة ان برنامجاً ناجحاً جداً لتنظيف مياه انهارنا كان قيد التطبيق، بل ان النتائج كانت ماثلة.. كعودة الاسماك الى انهار التيمز والتاين والوير والتيز.

لقد ميزت دائماً بين تلك الاهتمامات البيئية، والسؤال المستقل حول التلوث الفضائي. وبالنسبة لي فان نقطة البداية في بلورة سياسة تنظيمية تتعلق بهذه المشكلة الاخيرة، هي العلم.

اذ يجب دائماً ان يكون هناك اساس علمي قوي يمكن ان تشاد عليه قاعدة علمية، وكذلك تقدير واضح للتكاليف في ضوء المصاريف العامة...!

والحال ان هناك مشكلتين. فجزء كبير من تمويل الحكومة للعلم كان يوجه لميزانية الدفاع مباشرة. كما ان تركيزاً حدث بالنسبة لتطوير سلع للاسواق بدلاً من العلم النظري المحض. وكانت الحكومة تمول الدراسات التي كان يجب تركها لوزارة الصناعة. ولهذا فالملاحظ ان جهود البحث في الجامعات والمؤسسات العلمية تضيع هباء. وباعتباري امتلك خلفية علمية فقد كنت أدرك ان اعظم الفوائد الناتجة عن البحث العلمي كانت تنتج دائما عن خطوات التقدم التي تحرز في حقل المعرفة الاساسية بدلاً من البحث في مجال تطبيقات محددة. فالترانزستورات على سبيل المثال لم تخترعها صناعة الترفيه التي كانت تبحث عن طرق لتسويق الموسيقى الشعبية، وانما أناس يعملون في ميكانيكا الامواج والفيزياء.

في صيف عام 1987 اقترحت نهجاً جديداً لتمويل العلوم من قبل الدولة. اذ أسست لجنة جديدة متفرعة عن اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء والتي ترأستها. وهذه حلت محل اللجنة التي كان بول تشانون يحتلها عندما شغل منصب وزير الصناعة.

وقد أسست لجنة على مستوى الحكومة تضم رسميين وخبراء «اكوست» (ACOST) لتحل محل «اكارد» (ACARD) التي كانت تتبع لجنة تشانون. وتقوم اللجنتان بتفحص الميزانيات

العلمية واعادتها الى أصولها التي تنقسم الى جزء يتضمن العلم الاساسي وجزء ثان يشتمل على دعم جهود الاختراع.. مع اعطاء الجزء الاول اهتماما اكبر.

وكان هدفي الاعلى ينحصر في العثور على أبرز وألمع العلماء ودعمهم بدلاً من محاولة تقديم الدعم للعمل في بعض القطاعات.

ان اولئك الذين لا يمتلكون فهماً حقيقياً للعلم هم أميل الى تجاهل حقيقة انه في مجال، كما هو الشأن في الفنون، لا يمكن التخطيط للانجازات العظيمة او توقعها، فهي تنبع من الابداعية المتميزة التي ينطوي عليها عقل ما.

وفي كل مرحلة يقترح الاكتشاف العلمي والمعرفة المتطلبات والحدود اللازمة للنهج الذي علينا انتهاجه نحو مشكلة البيئة الكونية.

فمجلة « British Antarctic Survey » على سبيل المثال، هي التي اكتشفت وجود ثقب أسود هائل الحجم في طبقة الأوزون التي تحمي الحياة من الاشعة فوق البنفسجية. وكذلك فان البحث العلمي هو الذي برهن على ان مادة الكلوروفلوروكاربون (Chlorofluorocarbons) مسؤولة عن نضوب طبقة الأوزون. وهكذا قررت الحكومة ان توقف استعمال الكلوروفلوروكابون المعروف اختصارا بمسمى « CFC » في الثلاجات والبخاخات وأنظمة تكييف الهواء.

ومنذ انعقاد اول اجتماع دولي اعقبه اتفاق في مونتريال عام 1987، حتى آخر ايامي في السلطة عندما كنت اتحدث امام مؤتمر مناخ الحرب العالمية الثانية الذي انعقد في جنيف عن هذا الموضوع، فانني ابديت اهتماماً شخصياً شديداً به مع تراكم الادلة العلمية وتحليلها.

اما السخونة الارضية فكانت قضية تمثل خطراً جوياً آخر يتطلب تطبيق المبادئ العلمية الاساسية.

وكانت العلاقة بين المقذوفات الصناعية من ثاني اوكسيد الكربون - الغاز الأهم وان لم يكن الوحيد من غازات « ظاهرة البيت الزجاجي » - والتغيير المناخي اقل اثباتا من العلاقة بين الكلوروفلوروكاربون واستهلاك الاوزون.

والمفاعلات الذرية لا تخلّف ثاني اوكسيد الكربون - ولا تنفث غازات تؤدي الى المطر الحمضي. وبذا فهي انظف من الفحم الحجري لمصدر الطاقة.

الا ان هذا الواقع العلمي لم يمنع اللوبي البيئي من معارضتها، بل ان هذا اللوبي استخدم « السخونة الارضية » لمهاجمة الرأسمالية والنمو والصناعة.

وقد سعيت الى استخدام السلطة التي اكتسبتها خلال الحوار في شؤون البيئة، وذلك كنتيجة لخطابي امام الجمعية الملكية في سبتمبر 1988.. لكي أضع الامور في نصابها.

كان الخطاب ثمرة قدر كبير من التفكير والعمل. وكان السير كريسبن تيكل سفيرنا في الأمم المتحدة الذي اقترح أولاً ان ألقي خطاباً رئيسياً حول الموضوع. فقررت ان الجمعية الملكية كانت المكان المناسب. وأمضيت انا وجورج جايز الذي كان يبدي مشورته في الشؤون العلمية داخل «الوحدة السياسية»، عطلتي نهاية أسبوع في العمل على مسودة الخطاب الذي تطرق الى مسائل سياسية جديدة كلياً. الا انه كان تعليقاً خارق العادة على غياب اهتمام وسائل الاعلام في الموضوع بحيث ان التلفزيون، خلافاً لتوقعاتي، لم يجشم نفسه عناء ارسال طاقم تصوير يغطي المناسبة. والحال انني كنت لأعتمد على اضواء التلفزيون حتى أتمكن من قراءة الحروف في ذلك الجو المعتم في قاعة «فيشمونجرز هول». لكن في النهاية امكن الاستعانة بنور الشمعدان.

الخطاب نفسه أثار نقاشاً وجدالاً كبيرين، وبخاصة المقطع التالي:

«لأجيال كنا نفترض بأن جهود الجنس البشري ستؤدي الى ترك حالة التوازن الاساسي بين أنظمة العالم والغلاف الجوي، مستقرة. ولكن من الممكن انه مع كل تلك التغييرات الكبرى (السكان، الزراعة واستخدام الوقود المستخرج من باطن الأرض) والتي تركزت في فترة قصيرة جداً من الزمن، بدأنا دون ان ندري نخوض في تجربة كبرى مع نظام هذا الكوكب نفسه..

وبدراسة النظام الارضي وغلافه الجوي ليس لدينا مختبر نجري فيه تجارب مسيطراً عليها.

ان علينا ان نعتمد على ملاحظاتنا للأنظمة الطبيعية. كما اننا نحتاج الى تمييز بعض مناطق البحث التي ستساعدنا على التوصل الى السبب والنتيجة. ونحتاج ايضاً لأن ندرس بتفصيل اكبر احتمالات التغيير الطارئة داخل مقياس زمني محدد.. وكذلك الملابسات الاوسع للسياسات المتبعة: انتاج الطاقة، اتقان استعمال الوقود، اعادة زرع الغابات...

ان علينا التأكد من ان ما نفعله قائم على علم جيد يؤسس السبب والنتيجة..».

ان العلاقة بين البحث العلمي والسياسة الخاصة بالبيئة الكونية ليست مجرد قضية تقنية، بل هي ما يميز منهجي عن منهج الاشتراكيين.

فالتقدم الاقتصادي، والتقدم العلمي، والحوار الدائر داخل المجتمعات الحرة نفسها، انما يقدم، في عرفي، الوسائل اللازمة للتغلب على التهديدات التي يتعرض لها الفرد ورفاهه الجماعي.

ان كل اكتشاف جديد يكشف للاشتراكي عن «مسألة» يكمن حلها الوحيد في قمع الدولة النشاط الانساني.

كما ان الاهداف الانتاجية المخططة سلفاً هي التي تأخذ دائماً مواقع الأسبقية. واما المشهد الملي، بالندوب والغابات المحتضرة، والانهار المسممة، والاطفال المرضى في الدول الشيوعية سابقاً، فيقدم شهادة مأساوية على اي الانظمة يعمل بشكل أفضل، للناس والبيئة معاً.

مشكلة محلية صغيرة

الفصل الثاني والعشرون

إبدال ضريبة الأفراد بالضرائب العقارية

كان الاعلان عن تطبيق ضريبة الافراد (ضريبة الرؤوس) لتحل محل الضرائب على المنازل السكنية. قد اثبت انه كان اكثر التغييرات التي وعدنا بها في بياننا للانتخابات العامة في عام 1987اثارة للجدل. وبينما ثبتت العناصر الاخرى من التغييرات في التعليم والاسكان وقانون نقابات العمال. فان ضريبة الافراد ألغتها حكومة كان غالبية وزرائها قد شاركوا في صياغتها وتنفيذها.

كانت هذه الضريبة نقطة تجمع وتحالف بين المعارضين لي من داخل حزب المحافظين واخص اليسار. لو لم أكن اواجه مشاكل على جبهات اخرى. وفوق كل شيء لو اظهر الحزب والوزراء صلابة اعصاب. لكان بامكاني ان اتغلب على هذه الصعاب. وفي الواقع فان ضريبة الافراد، بعد تعديلها من عدة نواح، كانت قد بدأت تشق طريقها نحو النجاح في الوقت الذي تم التخلي عنها. ولو افسح المجال لتطبيقها لكانت التغيير الأبعد مدى والأكثر فائدة لاعمال الهيئات الحكومية المحلية. وفوق كل شيء فان هذه الضريبة كانت بمثابة الفرصة الاخيرة لقيام ديمقراطية محلية مسؤولة كفؤة في بريطانيا. اذ ان التخلي عنها يعني تسرب المزيد من الصلاحيات الى السلطة المركزية. مما يزيد بالتالي النفقات العامة ويفرض رفع الضرائب. ويقل عدد الاشخاص القادرين الاكفاء ان يصبحوا اعضاء في المجالس المحلية.

مشاكل النظام القديم

لم نطرق مسار التغييرات الراديكالية للشؤون المالية للهيئات الحكومية المحلية بدون سابق

درس وتمحيص. وقد شاركت حذر المحافظين التقليدي ضد قلب الانظمة المالية والادارية المعمول بها حاليا رأسا على عقب. ولو كان بالامكان العمل بما كان معمولا به في السابق لكنت على استعداد للقبول بهذا. ولكن هذا الأمر لم يكن ممكنا وكان الاتفاق على هذا عاما وكاملا. وكان اكثر الوزراء علما بهذه الحقيقة هو مايكل هيزلتاين، ولكن كما ظهر بعد ذلك فقد كان اكثر المحافظين اعتراضا على ضريبة الافراد. وبصفته وزير شؤون البيئة في مطلع الثمانينات حاول مايكل هيزلتاين ان يبقي النظام القديم مستمراً بواسطة العديد من الاساليب المعقدة. اذ حصل على مجموعة من السلطات والصلاحيات الجديدة في محاولة لمعالجة هذه المشكلة، حتى لم يعد لدينا الوسائل اللازمة للتحكم في نفقات الحكومات المحلية مع انها كانت تشكل جزءا كبيرا من النفقات العامة الاجمالية. فقد ادخل العمل بنظام المنحة الموحدة وتقييم النفقات المرتبطة بالمنح المالية و«الاهداف» و«الفرملة» ليحد من النفقات الرأسمالية للسلطات المحلية ولجنة التدقيق، بالاضافة الى تحجيم عام على منحة الحكومة المركزية.. كل هذا في سبيل الحد من نفقات السلطات المحلية واعطاء دافعي الضرائب العقارية حافزا للتفكير بامعان وترو قبل اعادة انتخاب المجالس ذات النفقات العالية.

● ملاحظة: (تشكل منحة الحكومة المركزية جزءا كبيرا من نفقات السلطات المحلية. وكان «تقييم النفقات المرتبطة بالمنحة» محاولة لتخصيص المنح لهذه السلطات المحلية على اساس «الحاجة للانفاق»، كما تحددها الحكومة المركزية بناء على عدد كبير من المؤشرات التي تشمل كل شيء انطلاقا من عدد السكان في تلك المنطقة الى حالة الطرق فيها. «نظام المنحة المحدد» ادخل تغييرا على طريقة توزيع منحة الحكومة المركزية بحيث انها حددت نسبة أقل من نفقات السلطات المحلية اذا زادت نفقاتها بشكل ملحوظ على «تقييم النفقات المرتبطة بالمنحة». وبكلام آخر: كلما ازدادت نفقات المجلس، ارتفعت نسبة مساهمة دافعي الضرائب في منطقة ذلك المجلس، وتم ادخال العمل بنظام «الاهداف» لكل سلطة محلية (على اساس النفقات السابقة) في محاولة لضمان تخفيضات سنوية في نفقات السلطات المحلية، اذ ان السلطات المحلية التي تجاوزت اهدافها تعرضت لخسارة المنحة. وقد شُكلت لجنة التدقيق عام 1982 وتمتعت بمسؤولية تدقيق حسابات السلطات المحلية في انجلترا وويلز مع صلاحيات تسمح لها بتشجيع الاعمال التي تعادل الاموال التي تنفق عليها مقابل الكفاءة في ادارتها).

هذا النظام أصبح معقدا الى حد اصبح من الصعب على اي كان أن يفهمه. كان مثل قصة

« شلزويج ـ هولشتاين » في القرن الماضي عندما ضحك منه رئيس الوزراء عندئذ ، بالمرستون ، قائلا ان الذين يفهمون هذا الموضوع هم ثلاثة اشخاص فقط . احدهم توفي والثاني مجنون ، اما بالمرستون نفسه فقد نسيه تماماً . وعلاوة على هذا فانه لم يحظ بشعبية قط وكان معقدا في تنفيذه وغير عادل وغير منطقي للسلطات المحلية ذات التاريخ القليل النفقات ، وحيث قام عدد منها بوضع اهداف تقل عن « التقييم » الذي جرى وضعه . والاسوأ من هذا! . وبالرغم من هذا كله ، لم يكن قابلا للتنفيذ . وبالرغم من صياح ونواح الوزراء وتهديدهم ، فان نفقات الحكومات المحلية ظلت تزداد فعلا عاما بعد عام بصورة ثابتة .

عام 1981 عرض مايكل هيزلتاين افكارا جديدة واقترح انه في حالة زيادة نفقات السلطات المحلية على كمية ومبلغ « التقييم » المخصص لها ، عندئذ يجب ان يتحمل دافعو الضرائب المنزلية تغطية هذه الزيادة . كذلك وافقت الحكومة على اجراء استفتاء محلي قبل إقدام السلطة المحلية على تجاوز النفقات المقررة . وكان لهذا الاقتراح الجديد المهم ما يبرره لأنه اثبت دعائم المسؤولية المحلية ولكن ـ كما سأشرح ـ كان اساس المشكلة . ولكن بالرغم من هذا او ربما بسببه . فقد اعترضت عليه السلطات المحلية وأيدها النواب المحافظون غير الاعضاء في الحكومة الخاضعون لنفوذ السلطات المحلية . فسحب هذا الاقتراح نتيجة لهذا كله .

ولم يكن امام من خلفوا مايكل هيزلتاين في وزارة البيئة ، امثال توم كينج وباتريك جينكين ـ من سياسات بديلة الا تطبيق المزيد من التحكم المركزي بينما استمرت السلطات المحلية في الانفاق . وعام 1984 قررنا اتخاذ اجراءات نحتفظ فيها بحق الحكومة في وضع حد لهذه النفقات . . هذا الاجراء الذي عرف في ما بعد بوقف منحة الحكومة المركزية وكان من اكثر الاجراءات المتاحة لنا فعالية تحت تصرفنا . كان التجاوز في النفقات محصورا في عدد قليل من السلطات المحلية ولذلك كان تطبيق وقف المنحة على ما لا يزيد عن عشرين سلطة محلية يحمل بين طياته فرقا ملحوظاً . اذ اتاح لنا ان نوفر بعض الحماية ضد الضرائب المنزلية العالية المفروضة على الاعمال التجارية والعائلات التي كانت تحاول شق طريقها عبر السلطات المبذرة التي يسيطر عليها حزب العمال ـ وخاصة تلك العائلات ذات الدخل الذي يزيد قليلا جدا عن مستوى المبالغ الاجتماعية التي يحصلون عليها والذين لم يكن بوسعهم ان يعتمدوا على الدولة لتغطية ودفع فراتير الضرائب المتزايدة عليهم باستمرار . ولكن وقف المنحة كان عملية معقدة ، اذ ادى الى زيادة اعباء وزارة شؤون البيئة وكان بالامكان تحديها في المحاكم كما ظلت المشكلة

الاساسية بدون حل.

انا كنت اكره الضرائب العقارية بشدة. اذ ان اي ضريبة عقارية هي ضريبة يجري فرضها على من يرغب في تحسين منزله. كانت ضريبة غير عادلة ضمن اطار مفهوم حزب المحافظين وسياسته. ففي دائرتي الانتخابية ومن الرسائل التي كنت اتلقاها من جميع انحاء البلاد، كنت المس مجموعة من الشكاوى والمظالم من اناس يعيشون لوحدهم - الارامل مثلا - الذين كانوا يستفيدون من خدمات السلطات المحلية بنسبة اقل جدا مما كانت تستفيد منها العائلة الكبيرة التي كانت تجاورها مثلا حيث يعمل عدد كبير من ابنائها وافرادها ولكنهم كانوا يدفعون نفس الضريبة العقارية التي كانت تدفعها جارتهم الارملة الوحيدة، بغض النظر عن دخل هاتين الفئتين. وقد كنت في ما مضى المتحدثة بشؤون البيئة في حكومة الظل في انتخابات 1974 عندما وعدنا الناخبين بالغاء الضريبة العقارية كلياً. وكان هذا الوعد في الواقع هو نتيجة اصرار ادوارد هيث وقد تقبلته (الوعد) يومذاك بتشكك وبشكوك كبيرة لأننا لم نكن بعد قد قررنا ما سيحل محلها. عام 1973 شاهدت الكثير من الضغط والألم الذي نجم عن اعادة تقييم الضرائب العقارية عام 1973 وصار لدي اعتقاد راسخ بضرورة ايجاد شيء جديد يحل محل هذا النظام الحالي الكريه.

● ملاحظة: (كانت الضرائب تفرض على اساس كذا عدد من البنسات في الجنيه بناء على القيمة الايجارية للعقار والتي كانت تقيم بموجب عملية تثمين عامة من قبل ادارة ضريبة الدخل. وبما ان سوق الايجار في العقارات المنزلية كان محدودا ويتقلص يوما بعد يوم فقد كانت عملية التثمين عملية اصطناعية. وعلاوة على هذا، فقد كانت دقة التثمين تتلاشى مع الوقت. ولذلك توجب اعادتها بصورة دورية).

وعندما اصبحت رئيسة للحكومة اوقفت العمل بالتثمين في انجلترا. اما في اسكوتلندا فقد كان الوضع مختلفا تماما، اذ ان تثمين الضريبة العقارية كان يتوجب اجراؤه مرة في كل خمس سنوات بموجب القانون. وكان التمديد ممكنا فاتخذنا قرارا بتأجيل التثمين العقاري الذي كان مقررا عام 1989 لسنتين بعد ذلك، ولكن الأمر المتمم لهذا القرار هو ان الاضطراب المتوقع الذي كان قد يتسبب في اعادة تثمين الضرائب في انجلترا تزايد مع مر الوقت ولم يكن باستطاعتنا تأجيله الى ما لا نهاية.

الا ان اعتماد السلطات المحلية على الضرائب العقارية كمصدر رئيسي للدخل لها يعود الى

قرون عديدة خلت. وفي الواقع فان هذه الضرائب كان لها مغزاها وفوائدها عندما كان الجزء الأكبر من خدمات السلطات المحلية التي كانت تزودها للعقارات والاملاك منحصرا في الطرق والمياه والمجاري وهلم جرا.. ولكن الظروف السائدة في القرن الحالي شهدت توسعا في خدمات السلطات المحلية. اذ بدأت تشمل التعليم والمكتبات العامة والخدمات الاجتماعية.

وزيادة على ذلك فان حق الاشتراك في الانتخابات المحلية توسع بصورة جذرية، اذ بعدما كان محصورا في اصحاب الاملاك فقط، اصبح اليوم شبيها بالانتخابات النيابية العامة. وقد كان الدفاع الجدي الوحيد عن الضرائب العقارية ـ التجارية والسكنية منها ـ هو سهولة تحصيلها، اذ ان الاشخاص يستطيعون ان يتهربوا بينما المنازل والمصانع لا تستطيع ان تفعل: مع ان الضرائب العقارية لم تكن ضريبة غير مؤلمة لعدد كبير من الناخبين المحليين الذين ما كانوا مشمولين بالدفع. لم يكن هذا ما جعل النظام القديم سيئا وقليل الفاعلية لكنه اصبح في نهاية المطاف خطيرا.. فمن أصل 35 مليون ناخب محلي في انجلترا، كان 17 مليونا غير مشمولين بالضريبة العقارية. ومن أصل الـ18 مليونا الباقين. كان ثلاثة ملايين منهم لا يدفعون الضريبة الكاملة. كما ان ثلاثة ملايين شخص ما كانوا يدفعون شيئا البتة. ورغم ان بعض الناس الذين ما كانوا خاضعين للضريبة. كانوا يسهمون في هذه الضرائب التي يدفعها آخرون (مثلا الآباء او الامهات والاولاد الذين كانوا يعملون ويقيمون مع اهلهم) فان كثيرين لم يجدوا اي داع يدفعهم للاهتمام بنفقات مجالسهم المحلية . فقد كان هناك كثيرون يتحملون كل او معظم هذه الضرائب. والاسوأ من هذا ان الناس كانت تنقصهم المعلومات اللازمة لمحاسبة مجالسهم المحلية على النفقات العالية. وبصورة عامة فان النظام المالي للهيئات الحكومية المحلية كان يعمل بشكل يهدف الى التعتيم على تصرفات واداء بعض المجالس المحلية. وليس هذا من الغرابة في شيء، اذ ان العديد من اعضاء هذه المجالس كانوا يتصرفون بحرية في تنفيذ سياسات لا تقبل بها اية هيئة او اساليب ديمقراطية تعمل بصدق.

انعدام المسؤولية هذا كان يكمن وراء الاسراف المستمر في الانفاق. وبالرغم من ان الحكومة المركزية بدأت تقلل بصورة منتظمة تدريجية حصة الهيئات الحكومية المحلية من وزارة المالية. كانت النتيجة هي احتمال زيادة الضرائب العقارية اكثر منها خفض النفقات العامة الاجمالية. ولكن هذا اتى حتما بالخراب والضرر للاعمال التجارية المحلية. وبالتالي على السكان المحليين.

وفي صيف 1985 عندما بدأنا دراسة جدية لبدائل نظام الضريبة العقارية. كان 60% من دخل السلطات المحلية في انجلترا من الضرائب العقارية يأتي من الضرائب على العقارات التجارية. وكانت اكثر من ذلك في بعض المناطق ـ فمثلا في حي كامدن (لندن) الذي يسيطر عليه حزب العمال كانت النسبة 75%. وهكذا استطاعت المجالس الاشتراكية ان تحلب العقارات التجارية ولم يكن لدى هذه المؤسسات التجارية غير الضغط على الحكومة المركزية لحجب المنح المالية عنها ومنعها من زيادة الضرائب العقارية او الانتقال باعمالها الى مناطق اخرى. وكان الاعتقاد بأن التأثير المدمر لمثل هذه السياسات الداعية الى الانفاق سيعيد الرشد الى السلطات ذات الاغلبية العمالية للتوقف عن مثل هذه السياسات، ولكن لن انسى ان الاهداف الصامتة للاشتراكية. محلية كانت او على صعيد وطني عام، كانت زيادة الاعتماد على الحكومة. ولم يكن الفقر هو مجرد التربة الصالحة لنمو الاشتراكية بل كان فعلا التأثير المتعمد الناجم عن الاشتراكية. كان السخط الشعبي على الضرائب العقارية واضحا كل الوضوح في البيانات التي رفعتها الى الحزب مختلف المناطق الانتخابية خلال مؤتمر الحزب عام 1984. لم يكن المحافظون في السلطات المحلية راضين عن ادارة واساليب التحكم المركزي للحكومة، وخاصة في ما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، كما ان وزارة شؤون البيئة كانت تبدي قلقها من ان هذه الصلاحيات المركزية كانت تؤدي الى فروقات وصعوبات سياسية لا يمكن الابقاء عليها لسنوات عديدة. ولم يكن واضحا بعد مدى نجاح منع السلطات المحلية من رفع الضرائب العقارية. وعلى هذا الاساس طلب من باتريك جينكن الموافقة ان يعلن خلال مؤتمر الحزب عن اعتزامه اجراء مراجعة رئيسية للشؤون المالية للسلطات المحلية وايده في ذلك رئيس الحزب، جون جمر، ولكني كنت حذرة غير مندفعة لتأييد المشروع. اذ كان هناك بعض الخوف من ان ندفع الناس الى توقع اشياء قد لا يكون باستطاعتنا الوفاء بها، خاصة انه سبق لنا ان اجرينا مراجعتين سابقتين بادارة مايكل هيزلتاين وتوم كينج، ولم تؤد اي منهما الا الى اظهار الامور التافهة الصغيرة. وعلى خلاف مؤتمر 1974 كان علينا ان يكون لدينا بديل فعال قادر على ان يحل محل النظام الحالي. وقد صرحت لباتريك جينكن وزير البيئة ـ يومذاك ـ بأن يقصر تصريحه على اننا سندرس المظالم والنقائص الموجودة في النظام الحالي، ولن يكون هناك مراجعة عامة دون تلميح بأننا نعتزم الغاء هذه الضرائب العقارية.

وفي اكتوبر (تشرين الاول) عقدت اجتماعاً صغيراً في منزلي الريفي للاستماع الى

التعقيدات التي ينطوي عليها نظام المنح لدعم الضرائب العقارية. وعندما انتهى الاجتماع كنت اكثر اعتقادا بمساوئ ومظالم النظام الحالي. وبعد ذلك بحثت الدراسات المقترحة مع الوزير الثاني للسلطات المحلية، وليام ولدجريف، واقترحت عليه ان يستعين باللورد روتشيلد الرئيس السابق للجنة مراجعة السياسة المركزية في وزارة ادوارد هيث الذي كنت اكن له احتراما كبيرا، اذ عملت معه في وزارة التعليم. وقد اعرب وليام ولدجريف عن اعجابه بالفكرة، اذ انه كان قد عمل معه في نفس اللجنة وكان الكثير من الافكار الراديكالية من نتاج ذهن اللورد فيكتور روتشيلد.

وفي الوقت الذي تمت فيه هذه الدراسات، كان الواقع السياسي الذي يحتم التغيير قد ظهر بوضوح جذري مع اعادة تقييم الضريبة العقارية. فقد انكشفت امامنا كارثة لم نتوقعها في اسكوتلندا حيث يفرض القانون اجراء اعادة تقييم الضريبة هذه مرة في كل خمس سنوات. ولو كان جورج يونجر ومايكل انكرام من وزارة شؤون اسكوتلندا قد انذرانا بالعواقب الكاملة التي قد تنجم عن هذا الاجراء، لكان بامكاننا اصدار قانون لوقف العملية او خففنا من تأثيرها باجراء تغييرات في توزيع منح الحكومة المركزية. وفي منتصف فبراير (شباط) زارني جيم جولد، رئيس حزب المحافظين في اسكوتلندا ليشرح لي الغضب الذي عم اسكوتلندا عند اعلان تفاصيل الضريبة العقارية الجديدة. اذ انتقل عبء هذه الضريبة الى حد كبير من القطاع الصناعي الى دافعي الضريبة المنزلية. ومع ارتفاع مستوى نفقات السلطات المحلية الاسكوتلندية، ارتفعت نسبة الاساس الذي يجري عليه التقييم. وفي الوقت الذي ترأست فيه اجتماعا وزاريا مساء 28 فبراير (شباط) لدراسة هذا الوضع كان القطار قد فاتنا. وبدأ الوزراء في وزارة شؤون اسكوتلندا ورجال الاعمال ومؤيدو حزب المحافظين يطالبون بصوت واحد بانهاء العمل بنظام الضريبة العقارية.

كان هذا برهانا قاطعا لنا في انجلترا على ما سيحدث لو اعدنا تقييم هذه الضريبة. لم يكن في انجلترا اي التزام قانوني بالقيام باعادة تقييم الضريبة في سنة معينة ولكن في نفس الوقت يمكن القول بأن في غياب اعادة التقييم ستظل الضريبة تحتوي على الكثير من الثغرات. وكما وردت الاشارة مثلا فان اسس تقييم الضريبة بربطها بالقيم الايجارية كانت عملية مشكوكا فيها. ومن الطبيعي اننا كنا سنأخذ بعين الاعتبار القيمة الرأسمالية لاعادة التقييم. ولكن هذه القيمة الرأسمالية قد ترتفع وقد تنخفض. ولذلك فان اي نظام على اساسها سيكون سيئا

ومؤديا الى الفوضى ولن يرحب به الناس. بجانب انه غير مضمون لخزينة الحكومات المحلية. وكان هذا الخيار هو الذي ايده نايجل لوسون وزير المالية كما حظي بتأييد حزب العمال. ولكني كنت ضده على طول الخط لأن الضريبة كانت ضريبة على قيمة منازل الناس والتحسينات التي يجرونها على منازلهم.

أصل ضريبة الأفراد

في نهاية مارس 1985 عقدت مؤتمرا في منزلي الريفي (تشيكرز) وعرض كل من كينيث بيكر الوزير المسؤول عن الحكم المحلي في وزارة البيئة ومساعده وليام ولدجريف واللورد روتشيلد آراءهم حول هذا الموضوع، وكنت على استعداد للاستماع لأي افكار جديدة. وفي هذا الاجتماع ولدت فكرة ضريبة الافراد. فقد اقنعوني بضرورة الغاء الضرائب العقارية المنزلية على ان تستبدل بها ضريبة واحدة مقطوعة على البالغين جميعا. وسيكون هناك حسم او تخفيض لذوي الدخل المحدود، مع ضرورة ان يكون هذا الحسم اقل من 100% لجعل كل انسان يسهم بشيء نحو خدمات المجالس المحلية ولكي يشعر بالخسارة في حال انتخابه مجالس مسرفة في النفقات. مبدأ المسؤولية هذا كان يكمن وراء هذا الاتجاه نحو التغيير.

العنصر الثاني في هذا الاتجاه هو فرض ضريبة عقارية تجارية على مستوى واحد في جميع انحاء البلاد وتوزيع وارداتها على السلطات المحلية استنادا الى عدد سكان المنطقة. ان تصحيح الضرائب العقارية لالغاء ناحية غير مرضية في النظام القديم وهي «معادلة الموارد» كان احدى مشكلات النظام الضريبي العقاري القديم، فالطاقة الضريبية كانت تختلف بصورة كبيرة بين سلطة محلية واخرى. لأن قيمة العقارات وتعدادها كانت مختلفة وخاصة التجارية منها.

«معادلة الموارد» كان الاصطلاح الذي اطلقناه على توزيع الدخل الذي تقوم به الحكومة المركزية بين السلطات المحلية لمعادلة الفوارق في عائدات الضرائب العقارية. ونتيجة لهذا كانت هناك فوارق كبيرة عبر البلاد في مبالغ الضريبة المدفوعة على عقارات متشابهة مقابل مستوى معين من الخدمات. وكانت هذه بصورة عامة في غير مصلحة جنوب انجلترا حيث تقيم اسعار العقارات بأعلى واكثر من حقيقتها، وهذا الموضوع كان يشمل اموالا طائلة. وكغيره من المواضيع والشؤون المالية في المجالس المحلية، لم يكن الناخب العادي قد سمع به من قبل.

كما ان نظاما كهذا، من الطبيعي ان يزيد من مصاعب الناخبين للتحقق مما اذا كانوا يحصلون على خدمات من مجالسهم تعادل ما يدفعون. ولكن بالغاء الضرائب العقارية المنزلية وتوزيع الضريبة التجارية على الصعيد العام، على اساس فردي، فلن يبقى ثمة اختلاف في الطاقة القابلة للضريبة بين المجالس المحلية. وهكذا لن تكون هناك حاجة بعد الآن لمبدأ «معادلة الموارد».

ومن الطبيعي ان تختلف احتياجات المجالس المحلية. ولكن تقرر تعويض الحاجة المتزايدة لبعضها من المنحة التي توزعها الحكومة المركزية. وهكذا لأول مرة سيتمكن كل مجلس من توفير نفس المستوى من الخدمات على نفس المستوى من الضريبة المحلية في جميع انحاء البلاد، مما يجعل من السهل ملاحظة ما يقوم به كل مجلس من الآن فصاعدا.

في المداولات التي عقبت ذلك كان هناك الكثير من التساؤلات الحازمة وفي نفس الوقت لقيت مبادرة وزارة البيئة دعماً قوياً خاصة ازاء ما يتعلق بموضوع المسؤولية التي يجب ان تتحملها المجالس المحلية. وكان البديل الوحيد هو السير قدما باتجاه «المركزية» مثلا بأن تقوم الحكومة المركزية بتحمل بعض وظائف واعمال محددة من التي تقوم بها السلطة المحلية كقطاع التعليم ورواتب المعلمين مع فرض المزيد من التحكم بالنفقات. ونحن كنا نريد ان نتفادى الوصول الى هذه النقطة.

من جهة اخرى لم نلمس حماسة شديدة لخيارين آخرين - بعد تأييد طويل لهما - هما ضريبة دخل محلية او ضريبة مبيعات محلية. فالاولى كان من شأنها ان تنقض جهودنا لخفض ضريبة الدخل على الصعيد العام وتضع في يد السلطات البلدية العمالية سلاحاً قوياً لنزوح عدد كبير من الاشخاص ذوي الكفاءات والمهارات من ثلث المناطق. اما ضريبة المبيعات فستصبح وسيلة لثغرات مزرية وسيكون هناك اختلاف في الاسعار بين مناطق السلطات المحلية، وسيؤدي هذا الى نزوح سكان منطقة مسرفة للتسوق في اسواق منطقة سلطة غير مسرفة قد لا تبعد عن تلك الا بضع دقائق بالسيارة. ثم قد يؤدي هذا الى اعادة توزيع ضخمة للعائدات من منطقة الى اخرى لتعويض الاختلاف في عدد وتنوع وتوزيع المخازن والحوانيت، واخيراً فان هاتين الضريبتين ستؤديان حتما الى مزيد من البيروقراطية الحكومية.

ان الفكرة الوحيدة التي رفضتها بين الافكار التي تقدم بها فريق وزارة البيئة، كانت فكرة النظر في تحويل السلطات المحلية الى سلطات ذات مستوى واحد. لكنني بدأت اميل الى هذه

الفكرة لأنها كانت ستعطينا مرآة تنعكس عليها ارقام ومبالغ ضريبة الأفراد .. ولكن لم يكن باستطاعتنا ان نفعل كل شيء مرة واحدة.

وبعد مؤتمر منزلي الريفي في (تشيكرز) ذهب وليام ولدجريف مع فريق وزارة البيئة لاعداد مزيد من الاقتراحات وتفاصيلها . وكان نايجل لوسون ، وزير المالية ، قد اعرب عن تحفظاته عن طريق سكرتيره الاول ، بيتر ريس ، اثناء المداولات في المؤتمر المذكور ، ولم تظهر معارضته الشديدة الا في ما بعد . وكان من المقرر ان تعرض مقترحات وزارة البيئة على لجنة وزارية في اواخر مايو (أيار) . وقبل ايام من موعد انعقاد اللجنة ، ارسل نايجل لوسون مذكرة وزارية يبدي فيها معارضته القوية للضريبة الجديدة ويدعو الى درس بدائل لها .

حملت مذكرة نايجل لوسون بين ثناياها نظرة مسبقة في ناحية حرجة واحدة ، اذ ارتأى مسبقا ان السلطات المحلية ستستغل الضريبة الجديدة كذريعة لزيادة نفقاتها ، اذ انها كانت تدرك بأنها قادرة على اقناع الناخبين بأن الحكومة هي المسؤولة عن ارتفاع الضرائب . وكان لدي في الواقع شكوك في هذه الناحية ايضا ، إلا ان الناحية الرئيسية من مقترحات فريق وزارة البيئة التي ابديت تخوفي منها كانت مقترحاتهم بأن زيادة المسؤولية الملقاة على عاتق المجالس المحلية ستجعل من السهل التخلي عن مبدأ « قطع المعونة » عند تجاوزهم النفقات المقررة . وقد يكون هذا ممكنا في عالم مثالي . ولكن العالم الذي اوجدته الاشتراكية داخل مدننا الكبيرة لم يكن بالعالم المثالي . مع هذا كنت عازمة ومصممة على الحفاظ على قوانين « قطع المعونة » عند تجاوز النفقات ، وفعلا وجدت نفسي اسعى لمزيد من قطع المعونة عند تجاوز السلطات النفقات المقررة الى حد ابعد بكثير مما كنا نتصور للحد من الارتفاع في الضرائب العقارية .

عندما اجتمعت اللجنة طلبت من نايجل لوسون (وزير المالية) ان يهيئ لنا مقترحاته البديلة وكان هذا مطلوبا بسرعة لأنني كنت قد عقدت النية - في حالة سيرنا قدما في هذا المشروع - ان يصدر « مشروع قانون » بخصوصها في خريف 1984 وجعله قانونا في دورة 1986/1987 وهذا من شأنه ان يعطينا وقتا قصيرا جدا . ولكن فكرة نايجل لوسون « ضريبة العقار المعدلة » لم تكن تهدف الى كسب دعم زملائه من خارج وزارة المالية عندما جرى توزيعها في اغسطس (آب) 1985 . اذ كانت تحتوي على معظم علل النظام الحالي بل اكثر من ذلك .

في سبتمبر (ايلول) 1985 رفعت درجة كنيث بيكر من وزير الحكم المحلي الى وزير البيئة مع تكليفه بتعديل المقترحات وتقديمها . وفي خريف وشتاء ذلك العام ، تابعنا العمل في اللجنة

الوزارية باستمرار ودون توقف.

الارقام التي تقدمت بها وزارة البيئة دلت بوضوح على ان الانتقال دفعة واحدة الى ضريبة الافراد سيخلف كثيراً من المتضررين، وخاصة (ولكن ليس فقط) السلطات المحلية المبذرة في منطقة لندن. اما مدى شدة هذه التغييرات فسيعتمد على مستوى الضريبة نفسها. وفي هذه المرحلة (دورة 1985/1986) قيل لنا بأن المستوى سيكون أقل من 200 جنيه. ولكني كنت اعلم علما تاما انه مع هذا الرقم سيكون هناك صعوبات انتقالية يتوجب ايجاد حلول لها.

بالغاء «معادلة الموارد» وتوحيد الضرائب العقارية التجارية ستتحقق تغيرات كبيرة في ما ستتحمله المناطق من اعباء الضريبة المحلية المنزلية. فالمناطق ذات القيمة الضريبية العالية والنفقات المنخفضة ستكون المناطق المستفيدة. اما لندن فكانت لها مشاكلها الخاصة. المناطق في وسط لندن حصلت على معونات سخية خاصة من عدد كبير من السلطات المحلية كانت نفقاتها عالية جدا.

فمثلاً «هيئة التعليم في لندن الكبرى» التي الغيناها كانت نفقاتها عالية جدا. وكانت هناك الضريبة العقارية التجارية التي كانت السلطات المحلية العمالية تزيدها وتخفضها كما تشاء وحين تشاء. اما الآن فسيتحدد دورها ويتوحد معدلها ولكن النتيجة ان العبء الزائد سيقع على كاهل دافعي الضرائب العقارية المنزلية. ولمعالجة هذه التغيرات بين مختلف المناطق المشمولة بها تم ايجاد نظام اطلقنا عليه اسم «شبكة السلامة» لتسهيل عملية الانتقال.

لقد صممت «شبكة السلامة» بحيث تكون ذاتية التمويل. اذ تخفف من خسائر منطقة ما بتأخير مكاسب منطقة اخرى. ولكن لم يلق هذا المشروع ترحيبا من المنتفعين من هذا التغيير وهذا امر لا يمكن تفاديه ما لم يبادر وزير المالية لسد العجز الناجم عن هذه الفوارق. كما لم يكن بوسع «شبكة السلامة» ان تعالج بصورة مباشرة الموضوع الأكثر حساسية سياسيا... ألا وهو التغيير في الاعباء التي سيتحملها الافراد او العائلات.

ان مشكلة الحد من الخسائر الفردية اثارت موضوع ما اذا كانت ضريبة الافراد نفسها يجب ادخالها على مراحل وكيف يكون ذلك. الوزير كينيث بيكر - الماهر والحريص - طالب بفترة انتقالية طويلة جدا يصار خلالها الى فرض الضرائب العقارية وضريبة الافراد جنبا الى جنب، واطلقنا على هذا الاسلوب اصطلاح «المسار الثنائي». وفي المسودة الاولى لـ«مشروع القانون» الذي كنا نعتزم اصداره في يناير (كانون الثاني) 1986 كان بيكر يرغب في ابقاء الباب مفتوحا

من حيث الغاء الضرائب العقارية بتاتا . هنا تدخلت قائلة انه يجب الاعلان بوضوح بأن ضريبة الافراد ستحل محل الضرائب العقارية كلية وليس في المستقبل البعيد . أما الوضع النهائي الذي اعلنه بيكر في مجلس العموم يوم الثلاثاء 28 يناير (كانون الثاني) 1986 فقد تضمن العزم على ان ضريبة الافراد ستبدأ على مستوى منخفض مع تخفيض نظير لها في الضرائب العقارية ولكن العبء الكامل الناجم عن اي زيادة في النفقات سيقع على كاهل ضريبة الافراد لتكون هناك حلقة اتصال واضحة من اول الأمر بين النفقات العالية وضرائب الافراد العالية. اما في السنوات التالية فسيكون هناك المزيد من الانتقال من الضرائب العقارية الى الفردية. ففي بعض المناطق ستختفي الضرائب العقارية خلال 3 سنوات. وستختفي خلال 10 سنوات من جميع المناطق. وقد أكد «مشروع القانون» عزم الحكومة على الاحتفاظ بقانون حجز المعونة عند تجاوز النفقات. وبناء على المشورة القوية التي ابداها وزراء وزارة شؤون اسكوتلندا عن مدى كره اهل اسكوتلندا للضرائب العقارية، قبلنا ان نبدأ بوضع القوانين لادخال العمل بضريبة الافراد في اسكوتلندا قبل تطبيقها في انجلترا وويلز.

التخلي عن أسلوب «المسار الثنائي»

في مايو (ايار) 1986 نقلت كينيث بيكر الى وزارة التربية والتعليم ليحل محله نيكولاس ريدلي في وزارة البيئة. وقد حمل معه الوزير ريدلي، وخصوصا في الرأي، شجاعة سياسية ازاء جميع هذه المواضيع المتعلقة بتنفيذ النظام الجديد. كانت رؤيته لهذا الموضوع تتلخص في ان توفر السلطات المحلية الخدمات ولكن، اذا كان هذا ضروريا، فعندئذ يجب ألا تقوم السلطات المحلية بتوفير هذه الخدمات بنفسها. اذ ان المهمة الرئيسية للسلطات المحلية المعاصرة هي وضع القوانين ـ وحتى الكثير من القوانين ـ لا امتلاك اصول ومنافسة اعمال القطاع الخاص. ومن الاساليب التي تؤمن هذا المسار كان فرض ضريبة الافراد، حيث اذا تفتحت عيون الناس على الكلفة الحقيقية ونفقات الحكومات المحلية فان هذا سيزيد من الضغط والمطالبة بمستوى عال من الكفاءة والنجاعة وخفض النفقات. وتكملة لهذا، يصار الى توسعة اطار طرح خدمات الحكومات المحلية في المناقصات التي ستؤدي الى التعاقد على هذه الخدمات مع القطاع الخاص. وقد نص القانون الذي تقدم به الوزير ريدلي عام 1988 «قانون الحكم المحلي» على ضرورة طرح

الحكومات المحلية اعمال جمع النفايات وتنظيف الشوارع والمباني وصيانة الحدائق العامة والسيارات وتصليحها وخدمات الطعام (بما في ذلك وجبات المدارس) في مناقصات عامة امام القطاع الخاص.

وتمشيا مع مبادراته الحازمة، اعتبر الوزير ريدلي بأنه من غير المعقول الاحتفاظ بحق حجز المعونة عند تجاوز النفقات، باستثناء الفترة الانتقالية للنظام الجديد. غير انني شعرت بضرورة الاحتفاظ بهذا الاجراء الوقائي. كما انه اراد الاسراع في تطبيق ضريبة الافراد في فترة اسرع من التي تصورها سلفه الوزير كينيث بيكر. معتقدا بأنه كلما قدمنا موعد تحمل السلطات المحلية لمسؤولياتها اسرعنا في دفع هذه السلطات الى السير في المسار الصحيح. وكان الوزير ريدلي يعارض بصورة مستمرة مبدأ «المسار الثنائي» وتمكن في آخر الأمر من اقناعنا جميعاً بالتخلي عنه. ولكن. كما سأشرح ذلك في ما بعد، لم يتحقق هذا بدون مساعدة من فروع الحزب من جميع انحاء البلاد. اذ كانت الحجج السياسية ضد «المسار الثنائي» قوية. فبفرض ضريبتين محليتين عوضاً عن ضريبة واحدة - ولو لفترة قصيرة - سنوفر سلاحا قويا في يد المعارضة وستكون العملية مكلفة وصعبة في ادارتها وتنفيذها كما ستكون وسيلة لتأجيل الفرض على المجالس بأن تتحمل مسؤوليتها وهو الموضوع الذي كان في صلب التغييرات التي كنا نسعى اليها.

في شتاء 1986/ 1987 اقر البرلمان قانون تطبيق ضريبة الافراد في اسكوتلندا ابتداء من ابريل (نيسان) 1989. وفي فبراير (شباط) 1987 حصل مالكولم ريفكيند وزير شؤون اسكوتلندا على موافقة الحكومة بالتخلي عن «المسار الثنائي» في اسكوتلندا مع الابقاء على «شبكة السلامة». وعلى هذه الاسس دخل حزب المحافظين الانتخابات في اسكوتلندا متبنيا نظام ضريبة الافراد. وكانت موضوعا مهما في الانتخابات. إلا ان نتائج الانتخابات جاءت مخيبة للآمال مع ان ريفكيند كتب لي يقول بأن موضوع ضريبة الافراد كان «حياديا» في اثره على الانتخابات وانه على الاقل ابطل مفعول مشكلة الضرائب العقارية، اما في انجلترا وويلز فلم تكن ضريبة الافراد موضوعا مهما قط في الانتخابات.

في أي حال عند انعقاد الدورة الجديدة للانتخابات ابدى كثيرون من النواب المحافظين في المقاعد الخلفية (اي غير الوزراء) تخوفهم وشكوكهم. ففي اول يوليو (تموز) قدر النواب المحافظون «العرفاء» بان هناك 150 نائبا يؤيدون ضريبة الافراد يقابلهم حوالي 100 من

المتشككين و24 نائبا يعارضون النظام معارضة مطلقة. وكان الخوف في ان تتسبب العطلة الصيفية للبرلمان في انضمام المتشككين من النواب الى المعارضين ولكن موقف الوزير ريدلي اتصف بالحزم اذ اقترح التخلي عن «المسار الثنائي» وخفض «شبكة السلامة» واتخاذ اجراء سريع حازم بخفض ميزانية «هيئة التعليم في لندن الكبرى» واكلافها. ولكنه واجه معارضة شديدة من الوزراء، وكان نايجل لوسون وزير المالية في طليعتهم. واخيرا اتفقنا على السير قدما «بالمسار الثنائي» لمدة 4 سنوات والتخلص تدريجيا من «شبكة السلامة» في نفس المدة.

> ملاحظة: ان «شبكة سلامة» كاملة كانت لتضمن بألا يكون هناك خاسرون او رابحون بسبب الغاء «معادلة الموارد» خلال السنة الاولى من فرض الرسوم الاجتماعية.

لقد بدت بسرعة بوادر فشل هذه الاجراءات في مؤتمر الحزب خلال اكتوبر (تشرين الاول)، اذ هاجم المتكلمون الواحد بعد الآخر موضوع «المسار الثنائي». كما ان النواب في المقاعد الخلفية (غير الوزراء) ابدوا معارضة شديدة وكان لهذه المعارضة تأثير ملحوظ علينا. وبحثنا الموضوع في اجتماع وزاري في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) وقررنا التخلي عن «المسار الثنائي» وتجنب تطبيقه الا في عدد قليل من المجالس المحلية واحد منها فقط في لندن. كذلك قررنا التخلي عن «شبكة السلامة» كما قررنا حداً اعلى هو 75 جنيهاً للشخص الواحد من السلطات المحلية التي كانت ستستفيد اكثر من غيرها من النظام وذلك في سبيل تعجيل الحصول على هذه المبالغ منها. وفي يونيو (حزيران) 1988 تخلينا كليا عن «المسار الثنائي» لكننا في نفس الوقت قررنا ايضا الغاء «هيئة التعليم في لندن الكبرى» وكان هذا الالغاء هو السبيل لخفض ضريبة الافراد في لندن بشكل ملحوظ محسوس على المدى البعيد. كما انه كان من المشكوك فيه ان تستطيع السلطات المحلية المجدولة لتنفيذ «المسار الثنائي» ان تديره بقدرة وكفاءة. ومن الجدير بالذكر ان التغييرات التي اجريناها في الشؤون المالية للسلطات المحلية بدأت جذورها في حزب المحافظين وظلت تعكس وجهة نظر الحزب بالرغم من بعض الادوات المعارضة للترتيبات الانتقالية. وكان المحافظون في كل من انجلترا واسكوتلندا يطالبون بتغييرات جذرية في الضرائب العقارية. وكان المحافظون في اسكوتلندا هم الذين اصروا على التطبيق المبكر لضريبة الافراد في اسكوتلندا. وكان الاسكوتلنديون قد ادعوا بأنهم كانوا «حقل التجربة» لعملية اختبار كبيرة في مالية الحكومة المحلية، وهم حقا كانوا اكثر «حقول التجارب» نجاحاً وتأثيراً شهدها العالم.

في ابريل (نيسان) 1988 اضطررنا الى مقاومة تعديل تقدم به النائب مايكل ميتس، احد مؤيدي مايكل هيزلتاين. وفحوى التعديل هو ان نأخذ بعين الاعتبار دخل الشخص عند تقدير حجم ضريبة الافراد وكان من شأن هذا التعديل ان ينقض الغرض من الرسم الموحد او المقطوع بالاضافة الى ايجاد نسبة عالية من الضرائب العقارية على كل مستوى من مستويات تثمين العقارات. فالطريقة الأفضل لمساعدة ذوي الدخل المحدود هي بواسطة الحسم من ضريبة الافراد. وتمكن الوزير ريدلي وزير البيئة من كسب كثيرين من النواب الثائرين عندما اعلن عن تحسينات كثيرة كان من شأنها ان تزيد المبالغ التي سيجري حسمها من الرسوم المفروضة على ذوي الدخل المحدود. ولكن الضغط الاقوى كان من النواب المحافظين الذين كانوا يطالبون بأن يستفيد الناخبون في مناطقهم الانتخابية بسرعة اكثر من مكاسب النظام الضريبي الجديد.

صدرت الموافقة الملكية على القانون في يوليو (تموز) 1988 على ان يبدأ تطبيقه في كل من انجلترا وويلز في اول ابريل 1990.

ان المحادثات عن «المسار الثنائي» و«شبكة السلامة» والمساعدات الانتقالية التي كانت شغلنا الشاغل قبل وضع النظام الجديد موضع العمل. كانت كلها تعكس نقطة جوهرية واحدة وهي ان النظام المالي الجديد للسلطات المحلية اصبح «مكشوفا» أي ان وضوحه ودقته سيظهران الحقائق المالية لكل الناخبين.

وفي اعتقادي ان هذا المكسب كان اكثر مكاسبه وفوائده التي لا يمكن تصور مداها وبعدها. كما كنت اقول في خطبي التي كنت اشرح فيها مزايا ضريبة الافراد بأنها كانت توفر لكل انسان «مقياسا جاهزا».

فالحكومة المركزية كانت ستأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لكل منطقة وعندئذ يتقرر مستوى قياسي للضريبة والاعلان عنه. فاذا اختارت السلطات المحلية ان تسرف في نفقاتها اكثر من مستوى الخدمات المطلوبة. عندئذ تزداد الضريبة. ولا يمكن اخفاء تأثير هذه الزيادة لا بتعقيد الاساليب الحسابية او بمطالبة المؤسسات التجارية بمزيد من الرسوم. ويتوفر عندئذ لكل ناخب المعلومات والحوافز للمطالبة بالنجاعة والكفاءة في تقديم الخدمات وخفض النفقات.

ولكن من ناحية اخرى. ولأن مجموع ما سيحصل من المؤسسات التجارية كان سيحدد بنسبة ارتفاع مؤشر اسعار المفرق. فان أي زيادة في إنفاق السلطة المحلية فوق المستوى

المسموح به بموجب منحة الحكومة المركزية ستتركز على الشخص الفردي الدافع للضريبة. فكل 1% من الانفاق الزائد سيضيف 4% على الضريبة بحيث يكون الرسم كافيا لتغطية ربع اجمالي ما تنفقه السلطة المحلية.

هذا «التعديل» معناه انه اذا زادت السلطة المحلية من نفقاتها - عند استغلالها ادخال العمل بالنظام الجديد وزيادة النفقات ولوم الحكومة عندئذ - فان زيادة ضريبة الافراد على الفرد الواحد ستكون زيادة ملحوظة. وفي كثير من السلطات المحلية ذات الادارة السيئة (عادة يسيطر عليها حزب العمال) صعقت العائلات بحجم الضريبة وانصب غضبها على الحكومة. وفي هذه الحالات كانت قلة الترحيب بالضريبة الى حد ما الدليل على امكانية تطبيقها ولكن المعارضة السياسية بدأت تفلت بسرعة وتنتشر اكثر مما كان متوقعا.

ولو اعدنا النظر الى الخلف. فقد نجد انه كان من الخطأ التخلي عن «المسار الثنائي» اي السير بالضرائب العقارية وضريبة الافراد جنبا الى جنب. ربما كنا حساسين جدا لاحتياجات المؤسسات التجارية واسرعنا في قبول نقل كثير من الموارد من الجنوب الى الشمال. والتي تضمنت الاستعاضة عن نظام الضريبة العقارية التجارية بالضريبة العقارية التجارية الجديدة التي تقررت للبلاد وبشكل عام. اذ كان من المتوقع ان تدفع المؤسسات التجارية على الاقل جزءا من الزيادة في النفقات.

تغييران أخران كان بالامكان ان يسهما في المساعدة ، الامر الاول، بالرغم من عامل الوقت الضائع. فقد كان من الممكن اجراء تثمين عقاري بموجب النظام القديم في انجلترا حتى قبل وضع ضريبة الافراد موضع التنفيذ. هذا كان سيؤدي الى تذكير الناس بالمصاعب الناجمة عن الاستمرار بالنظام الضريبي على العقارات ومدى الظلم الذي يحمله النظام بين ثناياه. اما المستفيدون من النظام الجديد فكان بالامكان ان يكونوا اكثر تحمسا وان يبدي المعارضون استياء اقل لو تمعنوا في النظام البديل.

والأمر الثاني هو اعتقادي انه كان يتوجب علينا استصدار القوانين اللازمة قبل تطبيق الضريبة وذلك حتى يكون لدينا صلاحيات اوسع للحد من اسراف ونفقات السلطات المحلية. ومن الطبيعي ان يكون هناك بعض التناقض بين نظام مالي جديد للسلطات المحلية لتتحمل مسؤولية اكبر وبين تركيز صلاحيات جديدة بين يدي السلطة المركزية. ولكن هذا التناقض هو نظري اكثر من كونه واقعيا. ولم يكن من المتوقع ان يلمس الناس فوائد النظام الجديد حالا.

وكان علينا ان نكون اكثر يقظة واحساسا بسوء ادارة المجالس العمالية عندما كانوا يلومون الحكومة ويندوون بمساوئ النظام الجديد تبريراً لإسرافهم في النفقات.

وفي هذا كله حصلنا على مساعدات لم نتوقعها مما كان يجري في اسكوتلندا. ففي العام الاول من تطبيق النظام الجديد، زادت نفقاتهم وزادوا ميزانياتهم بنسبة 14% في عام 1989/1990. ولكن وزير شؤون اسكوتلندا، مالكولم ريفكيند، قاوم الحد من المنح المقررة لهذه السلطات المحلية. ولضيق الوقت ولأن الرأي القانوني كان ضد اتخاذ مثل هذا الاجراء، وافقت بتردد على ألا توقف المنح المالية. وفي العام التالي لتطبيق ضريبة الافراد في اسكوتلندا، بدأت تظهر بوادر خفض النفقات بسبب شعور المجالس بمسؤوليتها. وكانت الدلائل كلها خليطا من الاشارات المتنوعة حول هذا الموضوع.

الاستعداد لتنفيذ نظام ضريبة الأفراد

كان من المهم جدا ألا تكون ضريبة الافراد في انجلترا (1990/1991) مالية جدا خوفا من التهجم على النظام بكامله ومعارضته. وكان من المهم جدا ان تستطيع السلطات المحلية السائرة في الطريق الصحيح الاعلان بأن ضريبة الافراد ستكون اقل، او على المستوى الذي اعتبرناه ضروريا للتوصل الى مستويات قياسية من الخدمات. ولكن هذا كان امرا اسهل قولا منه فعلا.

في مايو (ايار) 1985 بدأ الوزراء ريدلي ولوسون وجون ميجر (وزير امانة المالية) بدراسة مستوى المنحة المالية للسلطات المحلية للعام المالي 1990/ 1991. وكانت هناك فجوة كبيرة بين وزارتي المالية والبيئة. وكان لكل فريق اجتهادات جيدة.

الوزير نيكولاس ريدلي، قال ان الارقام التي يقدمها هي التي ستؤدي الى ضريبة افراد أقل من 300 جنيه (وهذا اكثر بكثير من المبلغ الذي كنا نتصوره عندما اقر البرلمان قانون ضريبة الافراد). اما وجهة نظر وزارة المالية التي وافقتها عليها فكان مؤداها ان التسوية التي اقرت عام 1989/1990 كانت سخية جدا، وانها كانت متعمدة ومقصوداً بها تمهيد الجو لضريبة الافراد. ولكن النتيجة الوحيدة هي انها ادت الى زيادة في انفاق السلطات المحلية... التي بلغت 9% على الصعيد النقدي. اما السلطات المحلية، فقد ابقت الضرائب العقارية على مستوى منخفض في 1989/1990 بواسطة استعمال الاحتياطي في محاولة لتأجيل الزيادات.

وزارة المالية قالت ان الدرس الذي يجب ان نفهمه من هذا هو ان توفير المزيد من المال من وزارة المالية لا يؤدي الى خفض الضرائب العقارية (او خفض ضريبة الافراد). وفي 25 مايو (ايار) عقدت اجتماعا وزاريا رفضت فيه الخيارين اللذين تقدم بهما نيكولاس ريدلي وجون ميجر وتبنيت موقفاً وسطاً يعطينا ضريبة افراد محتملة مقبولة بينما عارضت الزيادات الكبيرة في ما تنفقه المجالس المحلية في 1989/1990 وقلت اني اريد ان ارى امثلة على ضريبة الافراد في منطقة كل مجلس محلي.

لم نعلم عندئذ ان هذه القرارات اسهمت في فشل موضوع ضريبة الافراد. ففي هذا الوقت كانت وزارة المالية تعمل على مقياس للتضخم لم يزد على 4%. لكن الواقع كان يشير الى ان التضخم المالي، والاهم من ذلك الزيادة في الاجور والرواتب. كان يتجه الى الأعلى. وكان هذا الى جانب تحديد المنح المالية وعزم السلطات المحلية على الزيادة في نفقاتها لأغراض سياسية. بدأت كلها تشير الى اننا نسير نحو مستويات أعلى في ضريبة الافراد. أعلى بكثير مما كنا نتوقعه لعام 1990/1991. ولو كان لدينا تحكم قوي في النفقات المحلية، كنا عندئذ قد اتخذنا الاجراءات اللازمة بالزيادة في منح الحكومة المركزية لخفض الضريبة عوضا عن الزيادة في النفقات.

وفي اواخر الصيف نقلت كريس باتن ليصبح وزيرا للبيئة. وبدأ النواب المحافظون يبدون قلة رضاهم، اذ انهم استقبلوا البيان الاخير الذي قدمه نيكولاس ريدلي وزير البيئة استقبالا صاخبا عندما أعلن منحة التسوية.

كثيرون منهم لم يفهموا النظام الجديد، والكثير مما كانوا يطلبونه كان مناقضا بعضه بعضاً. الا ان الوزير نيكولاس ريدلي تمكن في اخر الامر من ان يخفف من احدى نواحي قلقهم الشديد وذلك بأن خصص 100 مليون جنيه لتخفيف مصاعب الانتقال في المناطق حيث ضرائبها العقارية منخفضة، والتي كانت تواجه زيادة في ضريبة الافراد المفروضة عليها. ولكن وبدون اي شك كان نواب المقاعد الخلفية يريدون مزيداً من هذه المساعدات وازداد قلقهم ومخاوفهم خلال الخريف، اذ كنت اتسلم تقارير مقبضة بصورة منتظمة من «العرفاء» الذين كانوا على اتصال مستمر بالنواب المحافظين.

في مطلع سبتمبر بدأ كريس باتن، بموافقتي طبعا، مراجعة قضية ضريبة الافراد، وقبل يومين من هذا حينما كنت استعد لزيارتي التقليدية الخريفية كرئيسة حكومة الى قصر بالمورال

للاجتماع بالملكة، ارسل الي كينيث بيكر (الذي اصبح الآن رئيس حزب المحافظين) بصورة سرية جدا دراسة اجراها المكتب المركزي للحزب في عشر مناطق انتخابية محافظة لم تكن غالبيتنا فيها مضمونة، وقد اكدت هذه الدراسة مدى المعضلة السياسية التي نواجهها. اذ على افتراض زيادة 7% في النفقات المحلية في السنة التالية. فان 73% من العائلات و82% من الافراد سيخسرون من تطبيق ضريبة الافراد في 1990 عند مقارنتها بالضرائب العقارية للعام الماضي. فلو زادت النفقات بنسبة 11% فسترتفع الارقام اعلاه الى 79% و89% على التوالي مع ان هذه الارقام لم تأخذ بعين الاعتبار الحسومات. ولكن مهما كان الحال فان الوضع والحسابات كانت سيئة جدا.

والآن. وقد تم التخلي عن «المسار الثنائي» كان الطريق الوحيد للحد من خسائر العائلات والافراد بصورة عامة - مقابل الخسائر في المناطق التي كان على «شبكة السلامة» التي لم تحظ بأية شعبية ان تتولى معالجتها - تتمثل في ايجاد مشروع جديد كليا. ولذلك عمل الوزير كريس باتن بالاتفاق مع وزارة المالية على صيغة جديدة اطلقوا عليها «المعونة الانتقالية».

كان كريس باتن يحبذ مشروعا ضخما من المعونة الانتقالية للعائلات لكي تقتصر الخسائر على جنيهين اثنين في الاسبوع - اي جنيهين اثنين على اساس ما كنا نعتقد ان تكون عليه نفقات المجالس المحلية على مستوى قياسي مع ان كثيرين منهم كانوا سيتجاوزون هذا الحد - ولكن حتى في هذا المضمون المحدود. فان كلفة المشروع قد تصل الى 1500 مليون جنيه.

بيكر رئيس حزب المحافظين اراد مشروعا مكلفا كثيرا. ولكن وزارة المالية ارادت مشروعا وسطا يهدف الى اسوأ الخسارات واكبرها.

هذا كله كان يتفاعل على مسرح من الاحداث زادت فيه النفقات العامة وتدهور فيه الوضع الاقتصادي وارتفعت معه نسبة التضخم المالي. وقد ضغطت على وزارة المالية لاتخاذ موقف مرن واكثر تعاونا. وفعلا عقدنا اجتماعا لهذا الغرض في اواخر سبتمبر (ايلول) في محاولة للتوصل الى اتفاق ونجحت في تقريب وجهة النظر بين الفريقين وانهيت الاجتماع بالقول بضرورة ان يكون المشروع سخيا لتخفيف حدة الانتقادات المعقولة وان هذا هو آخر ما في جعبتي وان الحكومة لن توفر أي اموال اخرى خلال 1990/1991.

استمرت المناقشات حتى مساء اليوم الذي سبق عقد مؤتمر الحزب، حيث اعلن فيه ديفيد هنت، وزير السلطات المحلية، عن مشروع تبلغ كلفته 1.2 مليار جنيه على امتداد ثلاث سنوات.

هذا المشروع يضمن لدافعي الضرائب العقارية في السابق (والزوج والزوجة اذ كانا يدفعان الضرائب العقارية) بأنهم لن يدفعوا اكثر من 3 جنيهات في الاسبوع. اكثر مما كانوا يدفعون للضرائب العقارية في 1989/ 1990، شريطة ان تعمل سلطتهم المحلية بمقتضى ما افترضته الحكومة المركزية في صدد النفقات. وكذلك سيتمتع المتقاعدون وذوو العاهات بنفس المستوى من المساعدة حتى لو لم يكونوا قبلا من دافعي الضرائب العقارية (كما ان كثيرين منهم كانوا سيحصلون على حسم ايضا). وفي نفس الوقت اعلن ديفيد هنت بأن دافع الضرائب هو الذي سيتحمل تمويل «شبكة السلامة» في انجلترا وويلز بعد السنة الاولى، ولذلك ستبدأ المكاسب تظهر بالكامل ابتداء من ابريل (نيسان) 1991.

ولكن رغم هذا كله ازداد ضغط النواب في المقاعد الخلفية. وكانت هناك شكوك عما اذا كنا سنستطيع الفوز في التصويت في يناير (كانون الثاني) 1990 على دفع معونة دعم العائدات لعام 1990 / 1991.

اجتمعنا لبحث ما اذا كانت هناك ضرورة منح بعض الامتيازات، وحتى لو اردنا ان نمنح امتيازات فان ذلك لن يكون سهلا لأنه لم تكن هناك روابط مشتركة بين العناصر النيابية الثائرة. وفعلا قررت ان نحافظ على موقفنا وبوساطة «العرفاء» ومحاولاتهم مع النواب. ونتيجة لخطاب رائع القاه كريس باتن - وكان دائما خطيبا مبرزا - كسبنا التصويت باغلبية مشجعة. ولكني لم اكن مقتنعة بأن الفوز في مجلس العموم سيكون كافيا لإقناع الرأي العام الذي اتخذ موقفا معارضا قويا ضد ضريبة الافراد.

ازدياد حدة الأزمة السياسية

وانتشرت الاخبار السيئة عن الاحتمالات المتوقعة لمستويات ضريبة الافراد. وفي يناير 1990 رفعت وزارة البيئة تقديراتها للضريبة الى مبلغ 340 جنيها وكان هذا ضعف التقديرات الاولية وهو امر سيئ بحد ذاته. ونحن الان في فبراير والاحتمال بأن تزيد السلطات المحلية من نفقاتها بنسبة 15 - 16% ولذلك فالاشارات تدل على ان الضريبة ستزداد بمبلغ 20 جنيها او اكثر.

ومما زاد الاخبار سوءا ان اللجنة الاستشارية لمؤشر الاسعار بالمفرق قررت ان يشمل هذا

المؤشر ضريبة الافراد كما هو الحال مع الضرائب العقارية وعلى خلاف الضرائب الاخرى المباشرة.

بدأت الأجواء السياسية تتلبد بالغيوم السوداء. وكانت احاسيسي تقول لي بأننا لن نستطيع الاستمرار كما نحن عليه. وفي 22 مارس خسرنا انتخابا فرعيا في مقاطعة ستافورد شاير حيث كنا نتمتع باغلبية 19000 صوت وكانت الصحف ملأى بالانتقادات الثائرة على ضريبة الافراد وكلها من مؤيدي حزب المحافظين. لقد كنت مضطربة جدا. والذي كان يحز في نفسي ويؤلمني هو ان الناس الذين كانوا يتطلعون الي لحمايتهم من استغلال السلطات المحلية كانوا هم انفسهم المتضررين اكثر من غيرهم. هؤلاء الناس الذين كانوا اعلى من المستوى الذي يسمح لهم بالاستفادة من الضريبة ولكن لم يكونوا ميسوري الحال وكانوا قد بذلوا قصارى جهدهم لتوفير المال اللازم لشراء منازلهم. مشروعنا الجديد للمعونة الانتقالية لم يستطع ان يحميهم من المجالس المبذرة. كان شعوري يقول لي بضرورة اتخاذ بعض الاجراءات ازاء هذا الوضع.

تبلورت افكاري بعد مباحثات اجريتها في منزلي الريفي مع كينيث بيكر وتيم بل وجوردون ريس يوم السبت في 24 مارس.

رأيهم كان صريحا بضرورة التوصل الى مستويات اقل لضريبة الافراد وانه ما لم يمكن التوصل الى هذا فالعواقب السياسية ستكون وخيمة. هذا الرأي كان متمشيا مع تحليلي بصورة كاملة.

وكان هناك تأييد عام للمبدأ القائل بضرورة ان يدفع كل فرد مبلغا معينا مقابل كلفات المجالس المحلية ولا يمكن ضمان هذا الا بواسطة ضريبة الافراد. ولما اشتكى الناس من الاجحاف في هذا. فانهم ما كانوا يشيرون الى موضوع الدوق الوهمي وعامل جمع القمامة بأنهما سيدفعان نفس المبلغ. فاذا كان الدوق فقيرا جدا وعامل جمع القمامة غنيا ثريا فلن يكون هذا الادعاء صحيحا. لأن ما يقرب من نصف نفقات السلطات المحلية كان من الضرائب العامة التي تعكس مبدأ «القدرة على الدفع». اما المشكلة فكانت في تقرير مستويات ضريبة الافراد وانها كانت غير متوقعة في المضاعفات التي تحملها بين ثناياها. على الناس. هذا كل ما كان يرمي اليه اصحاب الرسائل الذين كانوا يكتبون الي. ولكن ما العمل؟

كنت اشعر ان النقطة الجوهرية هي ان نضمن حماية الحكومة المركزية لضحايا ما كان في

الواقع نتيجة السياسة العشوائية للسلطات المحلية في استعمال صلاحياتها عبر تصرفاتها القليلة الشعور بالمسؤولية. أما المبادرات لفرض المسؤولية والتحسينات البعيدة المدى فقد تقرر الان ان تحتل المكانة الثانية.

وفي صباح يوم الأحد قبل ان أبدأ العمل مع مستشاريي في منزلي الريفي على مسودة خطابي للمجلس المركزي، اتصلت تليفونيا بوزير المالية جون ميجر وقلت له اني طالعت ما كتبته الصحف عن حجز المعونة لمنع زيادة ضريبة الافراد لعام 1990/ 1991. وكان لدي عدد من التحفظات الجوهرية، الاول منها سياسي، فعندما بدأنا في التفكير في هذه الضريبة افترضنا ان النفقات العالية التي كانت تبذرها بعض السلطات المحلية، ستؤدي الى تحميل اللوم في حالة فرض ضريبة عالية على عاتق السلطات المحلية لا على عاتق الحكومة. ولكن لم يكن هذا هو الواقع. كان الشعب يلوم الحكومة وكذلك يلوم بعض المجالس ذات الغالبية المحافظة.

اما التحفظ الثاني الذي كنت اشعر به فهو ان عبء الضريبة العالية سيقع على ذوي الدخل المتوسط والذين يمكن وصفهم بالطبقة الوسطى الشاعرة بالمسؤولية.

اما اصحاب الدخل المحدود فكانت حمايتهم ستؤمن عن طريق الحسومات المختلفة. وفي الواقع كنا نواجه مستوى في النفقات العامة أعلى مما كنا نتوقع لتغطية ما سيحسم في سبيل التخفيف من عبء الضريبة لأن الضريبة نفسها بلغت مستوى عاليا. وكانت هناك مشكلة اخرى، اذ أن مستويات هذه الضريبة سترفع مؤشر اسعار المفرق، وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة دفعات الشؤون الاجتماعية في الخريف القادم.

وهكذا فان النظام الجديد لم يؤد الى فرض زيادة في الشعور بالمسؤولية ولم يظهر لي ان هذا سيحدث في السنة الثانية. وكنا نستطيع ان نوفر حماية معتدلة الى دافعي ضريبة الافراد في عام 1990/1991 اذ سرنا قدما بتنفيذ حجز المعونة اذا رفعت المجالس رسومها. وفعلا كان هذا ما يجب ان نفعله. ولكن تأثير هذا على الدفعات الوسط سيكون تأثيرا هامشيا في افضل الحالات. ولذلك توجب علينا ان ندرس المزيد من الاجراءات الجذرية بالنسبة لعام 1990/1991.

كان الخيار الرئيسي هو تنفيذ حكم مركزي مباشر على مستويات ما تنفقه السلطات المحلية مثلا بألا يزيد ما تنفقه كل سلطة محلية عن نسبة معينة فوق «تقدير مستوى الانفاق القياسي» وهو المستوى الذي تحتاجه السلطة المحلية لانفاقه في سبيل توفير مستوى قياسي من

الخدمات، وهذا يحتاج الى معادلته بزيادة ملحوظة في ما تدفعه الحكومة الى السلطات المحلية وربما بمبالغ معينة لخدمات معينة.

لم اعتقد ان هناك من سبب يحول دون تطبيق هذه المبادرة الثنائية للحد من المبالغ التي تنفقها السلطة المحلية. عندئذ كان يجب ان ندرس امكانية اعتبار ضريبة الافراد الاسلوب الوحيد لتحويل النفقات التي تزيد على الحد المقرر مع العلم ان الزيادة في الانفاق ستتحملها هذه الضريبة. وهناك بديل ممكن وهو تحميل المؤسسات التجارية الزيادات في نفقات السلطات المحلية.

كل هذه الامور كانت تشير الى ضرورة اجراء مراجعة رئيسية داخلية. وبسرعة كبيرة وكان من الضروري الاعلان للرأي بأن ثمة مراجعة تجري مع ضرورة التفكير بدقة وحذر في تفاصيل واساليب هذه الدراسة.

لم يختلف جوز ميجر معي على ضرورة مثل هذه الدراسة. كما وافق ايضا بأن هذه التغييرات التي سنتوصل اليها يجب ان تكون بشكل نتحكم فيه باجمالي النفقات العامة. وانهيت حديثي معه قائلة بأني سأبحث الموضوع مع وزراء وزارة البيئة واطلعهم على الاجراءات التي اعتزم اتخاذها.

كان علي ان اسير بهذه المبادرة بشكل من الاشكال خلال الاشهر القادمة الى ان. كما سأشرح في ما بعد. وصلت الى مشورات قانونية غير متوقعة دفعتني الى تغيير وجهة نظري حول افضل الطرق في السير الى الامام.

وحتى في هذه اللحظة لم اغير رأيي حول مستقبل الشؤون المالية للسلطات المحلية. ومازلت اعتقد ان المسؤولية التي ستنجم عن ضريبة الافراد وتعمل حتى على تقويتها ستكون ذات اثر فعال. وعلى كل حال فانها لن تساعد على اعادة انتخاب المجالس المحلية المحافظة المقتصدة في نفقاتها. ولكني في نفس الوقت شاهدت ولم اعتزم ان انسى الفساد وقلة الكفاءة والاذى المتعمد الذي تقوم به بعض المجالس المحلية

ان التشدق بالحديث عن الديمقراطية المحلية يجب ألا يحجب عنا تدني مستوى سياسات خصومنا. وهذا يعني ان الحكومة المركزية يجب ان يكون لديها صلاحيات كافية. وان تكون على استعداد لاستعمالها. لحماية المواطن ضد السلطات الشريرة المحتالة.

ولم تأت اغلب المعارضة العامة المضريبة من طبقات المحافظين الوسطى المحترمة التي كنت

اشعر معها بكل اخلاص صادق، بل اتت من اليسار. فمنذ اعلان عام 1988 اعلن عدد من النواب العماليين واغلبهم من اسكوتلندا عن عزمهم على مقاومة القانون ورفض دفع الضريبة كما كان اقصى اليسار في انجلترا يتململ متمردا بصورة فعالة. لكنه لم يحظ بعطف قطاع كبير من المؤيدين الكثر من حزب العمال، مع انه كان هناك عدد كاف على استعداد لتزعم وقيادة وتنظيم المقاومة العنيفة.

ويوم السبت 31 مارس (اذار) اليوم الذي سبق تطبيق ضريبة الافراد في انجلترا وويلز تحولت مظاهرة ضدها الى سلسلة من اعمال العنف حول ساحة الطرف الاغر. وكانت هناك ادلة كافية على ان عددا من المشاغبين اشعلوا فتيل العنف وحطموا السقالات الخشبية حول احد المباني وحولوها الى صواريخ واشعلوا عدة نيران وحطموا السيارات. وقد اصيب ما يقرب من 400 شرطي وجرى اعتقال 339 شخصا. ولحسن الحظ لم يقتل أحد ... لكنني ذهلت لهذه الاعمال الشريرة.

هذه كانت أول مرة تعلن فيها الحكومة انه يتوجب على كل شخص قادر الى حد معقول بأن يدفع شيئا مقابل الخدمات التي يستفيد منها. وهكذا جرى رفع شأن «الطبقة الدنيا» من الشعب الى صفوف المجتمع المسؤول واصبح واجبا عليهم ان يخرجوا من خانة المتواكلين المعتمدين على الدولة ويصبحوا «مواطنين» مسؤولين. وكانت اضطرابات ساحة الطرف الاغر يوم السبت 31 مارس جوابهم وجواب الفئات اليسارية، فالتخلي عن الضريبة يمثل اكبر انتصار لهؤلاء، وتنازل حكومة محافظة عن موقفها.

وكانت هناك مشكلة اخرى وهي انه بسبب ضخامة المبالغ في المطالبات التي ارسلت فان فئات الشعب المحافظة على القانون من الذين كنا نود الاعتماد عليها لمقاومة الجماعات الغوغائية، بدأت تحتج على المبالغ المطلوب منها دفعها، ولكن الشغب لم يثنني عن عزمي على الاستمرار في سياسة ضريبة الافراد نفسها او في جلب المجرمين المسؤولين عن الشغب في ذلك اليوم الى المحاكمة ولكنها في نفس الوقت شددت عزيمتي على الحاجة الى اتخاذ اجراء فعال لتخفيف العبء عن كاهل الذين وصفتهم لجون ميجر بـ«الوسط ذي الضمير الحي».

لم اكن أعلم أن المشاغبين المتظاهرين كانوا في طريقهم الى وايتهول (شارع الوزارات) بينما كنت القي خطابي امام المجلس المركزي في مدينة تشلتنهام.

وقد بدأت خطابي بعدة فكاهات كانت قد بدأت تتزايد حول التهديد السياسي لزعامتي

للحزب. ومدينة تشلتنهام هي المركز التقليدي للمتقاعدين من كبار رجال الحكومة الذين عملوا في مختلف انحاء الامبراطورية. وقلت بهذه المناسبة :

« يسرني كثيرا ان اكون في تشلتنهام مرة اخرى ولتفادي اي سوء تفاهم وعلى حساب ازعاج بعض القادة العسكريين المتقاعدين. اود ان اكون صريحة واقول اني لم آت الى تشلتنهام لاتقاعد ». ثم انتقلت حالا الى قلب الموضوع الذي كان يشغل الحزب ويقض مضجع اعضائه. فقلت « الكثير من مطالبات ضريبة الافراد التي بدأ الناس يتسلمونها عالية جدا. واني اشاركهم الالم والغضب. ولكن دعوني اكون صريحة. انها ليست الطريقة التي نجمع بها المال ولكنها مشروع او قضية مهما كانت بارعة وبناءة يمكن ان تغطي النفقات العالية برسوم منخفضة ». ثم انتقلت الى الاعلان عن عدد محدود من المساعدات والحسم.

من هذا العرض المتواضع اضطررت الى تمزيق مسودة ضعيفة لخطاب اعدته وزارة المالية ثم اعدت كتابته انا بنفسي. وبسبب هذه المسودة الضعيفة وغياب زملائي من الوزراء والساعة المتأخرة من الليل لم استطع ان اضمن خطابي التأكيدات والمادة التي كنت ارغب في التحدث عنها. ولذلك اكتفيت بالتحدث عن السلطات التي سنلجأ اليها لقطع المنح المالية عن المجالس المبذرة.

كانت رسالتي الرئيسية هي انه للتوصل الى ضريبة افراد تليدة يجب انتخاب حكومة محافظة في الانتخابات المحلية المقبلة. وقد سقت الى المستمعين بعض الارقام لشرح رأيي في الموضوع قائلة :

« الشخص الواحد يدفع 9.6 جنيه للاقامة في مدينة ورنجتون العمالية اكثر من الشخص الذي يقيم في المدينة المحافظة المجاورة ترافورد. و108 جنيهات اكثر في ليفربول العمالية من جاره في منطقة ويرال. والمقيم في حي كامدن العمالي (في لندن) يدفع 339 جنيها اكثر من الشخص المقيم في حي ويستمنستر ». ولكني حاولت متعمدة ان انقل المبادرة السياسية الى الموضوع السياسي الاعم الذي يفصل بين الاسلوب العمالي والاسلوب المحافظ ومن القيم التي انادي بها وأؤمن بها :

« ان تضادنا مع حزب العمال لا يقتصر على النواحي الاقتصادية فحسب. وانما يتعلق بنوعية الحياة التي نريدها لبريطانيا اليوم وفي المستقبل ايضاً. وهذا يتعلق بالقيم التي نعيش بها. الاشتراكية هي عقيدة حكومية. فهي تنظر الى الانسان بأنه مادة تغييراتها السياسية. ولكننا

نضع ثقتنا في ملايين الناس الذين ينفقون دخولهم والذين يضحون من اجل عائلاتهم واهلهم. الذين يساعدون جيرانهم. هم الناس الذين اريد ان ادافع عنهم في قيادتي لهذا الحزب. اني اقول لهؤلاء الذين منحونا ثقتهم بأني اتفهم مشاكلكم فأنتم جزء من نسيج حياتي واشارككم في طموحاتكم. واعلم انكم لا تبتغون الحصول على القمر ولكني اعلم انكم تريدون فرصة للنجاح لكم ولأولادكم».

كان استقبالهم خطابي طيبا. ولكن المشاكل مازالت باقية لهم ولي.

هل نوقف المعونة للمجالس المحلية أم لا؟

كان علي الان ان اتأكد بأن الوزراء سيعملون بكل قوة واخلاص، كما افعل انا لحماية شعبنا من المشاكل التي واجهناها عام 1990/1991.

لم يكن هناك ما نستطيع ان نفعله لمطالبات هذا العام. قال لي المحامون بان اي وقف للمعونات للمجالس المحلية بالطريقة التي كنت اريدها لن ينجح امام المحاكم. واخيرا تمكن كريس باتن من وقف المعونة عن عشرين مجلسا. لم يكن هذا الامر مرضيا البتة. ولكن الفشل في المحاكم كان سيقلب النظام بكامله رأسا على عقب، فحتى لو لم يحكم القضاة لمصلحة احدى الهيئات المحلية، كانت المشكلة ستكون كبيرة لو انهم قرروا ان «تقدير الانفاق القياسي» ليس نظاما عادلا وهو النظام الحيوي لضريبة الافراد.

كل هذا كان دافعا للتوصل الى اساليب جديدة للحد من تبذير السلطات المحلية وكذلك الحد من ضريبة الافراد في العام التالي.

ضغطت بآرائي على وزارتي المالية والبيئة بخصوص سلطات جديدة مباشرة للتحكم في نفقات السلطات المحلية مع الاستعانة الاوسع بتوفير منح مالية محددة. كذلك بدأت اتحمس لفكرة السلطات المحلية ذات الطبقة الواحدة، ومع ان الغاء مجالس المقاطعات سيثير حفيظة الاعضاء المحافظين، لكن هذا الاجراء سيكشف عن هويات المسؤولين عن النفقات المتزايدة والضرائب العالية فيتمكن الناخبون عندئذ من الحكم عليهم او معهم عند الانتخابات.

اما الوزير كريس باتن فقد عارض معارضة شديدة اي اجراءات شاملة لوقف المعونة عن المجالس المسرفة في نفقاتها على اساس انها ستنقض مبدأ المسؤولية المحلية ولأنه لن يكون

بالامكان اعدادها لعام 1990/1991 ولكني أصررت على ان تقوم وزارة البيئة باعداد الخيارات واردت ان اشاهد بعض السلطات المحلية تخفض من نفقاتها.

كانت نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت يوم الخميس 3 مايو (ايار) 1990 دلت على ان المرشحين المحافظين الذين استعملوا موضوع ضريبة الافراد لايضاح الفرق بيننا وبين حزب العمال. عوضا عن لوم الحكومة. جاءوا بنتائج طيبة (بعض الاعضاء المحافظين عارضوا تعميم منع المنح المالية على اساس انها ستؤدي الى حماية المجالس العمالية المسرفة من ثورة الناخبين عليهم). وكانت النتائج الناجحة في فوز مرشحي الحزب في مناطق مثل ونزوورث ووستمنستر هي حصيلة شرح مضاعفات ضريبة الافراد. وحيثما كانت الهيئات المحلية ذات غالبية محافظة كانت الضريبة اقل. وكان الامر على عكس ذلك في الهيئات المحلية ذات الغالبية العمالية.

ويمكن القول هنا بأن موضوع الضريبة بدأ اعطاء المجالس المحلية صورة مختلفة. وكان هناك الاحتمال بأنه حتى لو لم يحصل المحافظون على نتائج طيبة في انتخابات عامة، الا انه بالامكان خوض الانتخابات المحلية وكسبها على اساس قضايا محلية صادقة وعلى اساس المنجزات المحلية عوضا عن ان تكون الانتخابات المحلية عرضة للتأرجح على ضوء التيارات الوطنية العامة والتي كانت تؤثر تأثيرا سيئا في ضمائر اعضاء المجالس المخلصين من كلا الحزبين.

على أي حال فان هذا النجاح لم يقلل من اهمية ابقاء الضريبة في العام القادم على مستوى اقل. واستمرت المحادثات والمناقشات وصياغة المقترحات طيلة شهري مايو ويونيو (ايار وحزيران) بين الوزراء والموظفين المعنيين. وكان الاختلاف مستمرا بيني وبين كريس باتن حول صلاحيات قطع معونة الحكومة المركزية وكان يطالب بزيادة ملحوظة في هذه المعونة لاعطائنا قوة لاقناع السلطات المسؤولة لاقرار رسم اجتماعي لعام 1991/1992 لا يزيد عن رسوم 1990/1991. وقد ضغطت عليه برفضي البحث في مستوى منحة الحكومة المركزية حتى نتوصل الى قرار حول التحكم في نفقات المجالس المحلية. اما جون ميجر فكان ذا رأيين، فبينما كان يشعر، كوزير للمالية، بضرورة تنفيذ تحكم فعال في النفقات العامة، فانه من ناحية اخرى لكونه «عريفا» في مجلس العموم كان يخشى من تردد النواب المحافظين في الموافقة على قطع المعونة من الحكومة المركزية عن المجالس المسرفة في نفقاتها. وكانت هذه الناحية مهمة جدا، اذ كان عدد من النواب في المقاعد الخلفية (غير الوزراء) في حالة رعب وتردد من الموافقة على

اجراءات بخصوص قطع المعونة خوفا من ان تؤثر على قوتهم الانتخابية للفوز في المناطق التي ستحرم من المعونة ولم اكن ادري كيف والى اين ستؤدي بالحكومة كل هذه التيارات المتضاربة.

وعلى حين غرة تغيرت اسس مناقشاتنا عند ظهور مشورات قانونية جديدة. فعندما اجتمعت صباح الخميس 17 مايو (ايار) اشار المحامون بأن أي قانون جديد حول قطع المعونة عن المجالس المحلية المسرفة في نفقاتها يمكن تقويضه وفشله عند اجراء مراجعة قانونية.

كانت هذه المشورة غريبة جدا علي. ومعناها ان المحاكم ستمنع البرلمان من القيام بواجبه لحماية المواطن من تسويات غير معقولة من الضرائب المفروضة عليه. وبدا وكأنها تشكك في قدرتنا على التحكم في النفقات الحكومية العامة وفي قدرتنا على ادارة الشؤون الاقتصادية في البلاد. وحالا طلبت الحصول على مشورة حول كيفية التغلب على هذه الصعوبات.

وبالامكان تصور استغرابي وعجبي وتشككي لأول وهلة عندما كنت اعمل على اوراقي الرسمية مساء الاربعاء 13 يونيو (حزيران) حين عثرت على مذكرة من سكرتيري الخاص يوجز فيها محادثة تلفونية مع محامي الحكومة في ساعة مبكرة من ذلك المساء. كانت وجهة نظرهم تتلخص في ان التشريع الحالي ـ ناهيك من التشريع المستقبلي ـ قد يكون اقوى مما دلت عليه مشورتهم الاولى.

> ملاحظة: ـ قانون وقف المنحة المالية للمجالس التي تفرض ضريبة أفراد عالية لتغطية نفقاتها الكبيرة، يسمح لنا باتخاذ اجراءات عديدة. والآن فان المحامين يقولون باننا نستطيع ان نكون اكثر حزما مع السلطات المحلية المذكورة سنة بعد سنة (على عكس قطع المنحة عن المجالس المسرفة في سنة معينة) وقال المحامون اننا في وضع نستطيع معه ان نقطع المعونة عن عدد كبير من السلطات المحلية شريطة ان نعلن في وقت مبكر من اعداد الميزانية عن الارقام والمستويات التي نراها عالية في النفقات، واننا نستطيع ان نقوم بهذا بدون التعرض للصعوبات التي تفرضها القوانين الجديدة. وقد تأكدت من هذه المشورة القانونية عندما نجحت الحكومة في المحاكم بعد عدة ايام ضد بعض السلطات المحلية التي ذهبت الى المحاكم تشكو ضد قطع المعونة.

وفي مساء الثلاثاء 26 يونيو عقدت اجتماعا وزاريا لنراجع الوضع الذي وصلنا اليه، وفيه اكد المحامون مشورتهم بأنه من غير المحتمل ان نحصل على تأكيدات اقوى حول قطع المعونة بموجب القوانين الجديدة. لقد كنت مترددة في التخلي عن فكرة فرض القطع العام للمعونة

المالية. وكنت ارغب في الجمع بين هذه الفكرة وفكرة الاستعانة باستفتاء محلي، حيث يضطر كل مجلس محلي ان يحصل على موافقة الناخبين قبل ان يبدأ بالانفاق الزائد عن المقرر. وهذا الاجراء من شأنه ان يدحض التهمة التي مفادها ان التحكم في مدى نفقات المجالس المحلية يضعف الديمقراطية على الصعيد المحلي.

وعلى ضوء هذه المشورة القانونية المعدلة، رأيت انه ما لم تصدر المحاكم احكاما جديدة تضطرنا الى تغيير الموقف، فسيكون من الافضل ان ينفذ قطع المعونة في 1991/1992 بموجب القانون الحالي.

ولذلك كان من الضروري جدا ان يكون هناك تأثير رادع قوي وانه يتوجب على كريس باتن ان يعلن في يوليو (تموز) قبل وضع المجالس المحلية ميزانياتها عن عزمه في كيفية استعمال صلاحياته. اما الموضوع الثاني الذي توجب علينا بحثه فكان الاموال اللازمة لتخفيف الحمل على الافراد. وقد اعطينا كريس باتن صلاحية لأن يعلن في البرلمان عن بعض التوسع في المعونة الانتقالية وغير ذلك من التغييرات والتعديلات.

اجتمعت اللجنة الوزارية المعنية في الاسبوع التالي برئاستي لوضع اللمسات النهائية لموضوع ضريبة الافراد والاتفاق على تفاصيل الكميات لعام 1991/1992 من حيث المبالغ التي سنوفرها للسلطات المحلية كمنح مالية والضرائب التجارية والمبالغ التي اعتقدنا انه يتوجب عليهم انفاقها. وكان ان اتفق كريس باتن وجون ماجريجور (وزير الامانة) على قرار عام. وكان هدفنا ان نتبنى ما يلي: انا كنت ايضا راغبة في التأكيد بأن الأموال الزائدة لضريبة الافراد لم تكن اشارة بأن الفرامل لم ترفع بالكامل عن النفقات العامة. لم يكن هناك امر ابعد من هذا. اتفقنا بأن السلطات المحلية تستطيع ان تنفق 39 مليار جنيه اي 19% زيادة عن تقديرات السنة السابقة و7% اكثر مما انفقوا فعلا. وهذا سيؤدي الى ضريبة أفراد تبلغ 379 جنيها، هذا على «مستوى قياسي» من الانفاق. اما الضريبة الفعلية في منطقة معينة فسيعتمد على السلطة المحلية ونفقاتها اذا زادت او نقصت عن هذا الحد. بالامكان الحفاظ على الضريبة على مستوى يقل عن 400 جنيه بالتشدد في تطبيق قطع المعونة المالية. وبالرغم من هذا فانه يزيد على ضعفي التقدير الاولي الذي اعطي للوزراء في بادئ الأمر. وقد اكدت للوزراء ان المال الاضافي - حوالي 3 مليارات جنيه - المخصص للتخفيف من عبء الضريبة سيعني خفض المساعدات في نواح اخرى. هذه هي الاولوية التي اتفقنا عليها وشددت على الوزراء التقيد بنتائجها والا فستنفد

قدرتنا على التحكم في النفقات العامة. وبعد ذلك بقليل اعلن كريس باتن هذه الاجراءات أمام مجلس العموم. وتم الاعلان عن مزيد من هذه التفاصيل والتعديلات في اواخر اكتوبر (تشرين الاول).

نظام اوضاع الشؤون المالية للسلطات المحلية الذي اورثته لخلفي ظل يلقى معارضة ولم يحظ بأية شعبية. وخلال المنافسة على زعامة الحزب في نوفمبر 1990، تعهد مايكل هيزلتاين بتعديل نظام ضريبة الافراد مما دعا كلاً من جون ميجر ودوجلاس هيرد أن يعلن عن استعداده لمراجعة الضريبة. وفي آخر مارس (اذار) 1991 اعلن مايكل هيزلتاين، وزير شؤون البيئة، عن نتائج مراجعته وهي ان الحكومة قررت التخلي عن الضريبة وان تعود الى ضريبة الممتلكات مضافا اليها زيادة في ضريبة الـ« فات » اي الضريبة المضافة على الثمن من 15% الى 17% .

اوجدت مراحل قليلة في فترة رئاستي للحكومة خرافات اكثر من ضريبة الافراد. فقد تم تقديمها كمشروع نظري غير عملي فرضته رئيسة حكومة متشددة حازمة على وزراء مترددين غير حازمين، واخيرا رفض المشروع على اساس انه غير عملي.

لا شك انه ارتكبت اخطاء في تنفيذ المشروع وقد وافق نايجل لوسون بأن عدداً قليلاً جداً من التشريعات لقيت مثل هذا التدقيق وهذه الشكوك من قبل الوزراء وموظفي اللجان الوزارية كما لقي هذا المشروع. ولكن مصاعبه نجمت عن عدد من العوامل: سوء الوضع الاقتصادي والتضخم المالي وكذلك سوء التقدير الذي رافق كل مرحلة من مراحل تقدير الضريبة وكان اكثرها مضللا، وان اي اصلاح لمالية المجالس المحلية بعد 17 سنة من غياب اية محاولات لدراستها كشف عن كثيرين من الذين ينحسرون وبالتالي انعدام شعبية مثل هذا الاجراء. وقد استخلصت من كل هذا ان اي تغيير يصار الى اختياره يجب ان ترافقه قيود حازمة على نفقات السلطات المحلية وان تفرض الحكومة المركزية مثل هذه القيود لمنع هذه السلطات العمالية والمحافظة من استعمال فترة الانتقال وزيادة النفقات ومن ثم لوم الحكومة على ذلك.

وتظل الحقيقة الساطعة تشير الى ان نواقص الانظمة المالية في السلطات المحلية عدلتها ضريبة الافراد وان بوادر فوائدها بدأت تظهر للعيان عندما تقرر التخلي عنها. وكان لا بد ان يزداد عدد هذه الفوائد واثرها ومظاهرها عندما بدأت السلطات المحلية تخصخص خدماتها العامة، كما بدأت تظهر التحسينات في ادارة السلطات المحلية. ولكن كان لا بد من اتخاذ امر آخر. بالرغم من ان قطع المعونة عام 1990/ 1991 بدا ناجحا نسبيا في الحد من تبذير نفقات

السلطات المحلية، كان لا بد من تنفيذ تحكم مباشر بعيد المدى في نفقات المجالس والذي كان يشغل بالي الى ان حصل ذلك التغيير في المشورات القانونية. وكان من الممكن ان يمر وقت طويل قبل ان تفعل احكام النظام الجديد فعلها في سلوك اكثر السلطات سوءا وانفاقا. ولكنهم كانوا سيفعلون هذا في آخر المطاف.

لقد تم التخلي عن ضريبة الافراد. اما المشاكل الاساسية في السلطات المحلية وسوء ادارة الخدمات والعلاقة الغامضة مع الحكومة المركزية وانعدام المسؤولية المحلية. فلن تظل كما هي. بل ستزداد سوءا.

الخفض وإرضاء الشعب

الفصل الثالث والعشرون

خفض الضرائب وتعديلها والخصخصة

شهدت اعوام الثمانينات انبعاث اقتصاد الإقدام على الاعمال والمشاريع. فقد كان هذا هو عقد الازدهار الهائل الى حد كبير، اذ ادهش اداؤنا الاقتصادي العالم بأسره، ففي حين كانت بريطانيا متخلفة عن سائر بلدان المجموعة الاوروبية الأخرى في اعوام الستينات والسبعينات، ارتفع نمو اقتصادنا اسرع منها جميعا ما عدا اسبانيا في الثمانينات. وفي حين نمت معظم الاقتصاديات الاوروبية في الثمانينات بشكل ابطأ مما نمت في العقد السابق، نما الاقتصاد البريطاني بوتيرة اسرع. واذا اعدنا النظر الى ما مضى، نرى ان الاقتصاد اخذ في النمو بسرعة عالية ابتداء من 1986، ومنذ عام 1987 كانت هناك اشارات كلاسيكية عن «التضخم» والارتباك المبدئي حول ما تبينه المؤشرات النقدية.

وكانت سياسة نايجل لوسون (وزير المالية) في اتباع المارك الالماني تعني اننا لم نتخذ اي اجراء في وقت مبكر بكفاية للتضييق على السياسة النقدية. ولا يعني هذا ان تدفق الرخاء في تلك السنوات لم يكن سوى او حتى على الاغلب نتيجة اشتداد الرواج الاصطناعي لسوق المستهلك. لقد كان اساسه متينا اكثر من ذلك. ان العجز الحالي في الحسابات الذي اصبح مشكلة حقيقية يجب ألا يطمس - بل هو في الحقيقة يعكس الى حد ما - حقيقة ان الصناعة كانت تستثمر في المستقبل خلال تلك السنوات؛ فقد نما الاستثمار في مجال الاعمال البريطانية خلال الثمانينات على نحو اسرع من اي بلد صناعي رئيسي آخر، باستثناء اليابان.

ارتفعت الربحية، وكذلك الانتاجية. وكان التحسن في معدل انتاج الصناعة الانتاجية البريطانية خلال الثمانينات اكبر مما هو في اي اقتصاد صناعي رئيسي آخر. نشأت خلال تلك السنوات مؤسسات جديدة وتوسعت. وتبع ذلك وظائف جديدة - اذ خلقت 3.320.000 وظيفة

ما بين مارس 1982 ومارس 1990 . ولذلك فمن المهم ادراك ما الذي وقع من احداث صائبة واحداث خاطئة خلال تلك السنوات.

ان التحسينات الجوهرية في الاقتصاد البريطاني خلال الثمانينات ستدوم، شريطة ان لا يجري نقص الفوائد بسبب اتحاد بين الادارة العديمة التبصر للمالية العامة وبين الانظمة الاوروبية.

ان مجال نشوء المشكلة كان في « جانب الطلب » ، اذ توسعت مبالغ الاعتمادات والمال بسرعة اكبر مما ينبغي وأدت الى ارتفاع اسعار الاصول ارتفاعا شاهقا ، وخصوصا السلع التي لا يجري التداول بها على نطاق واسع مثل المنازل . فقد كان من الواضح ان ذلك التصاعد اللولبي يوما عن يوم غير قابل للتحمل، وبالتالي فمن المحتم انه سيؤدي الى التحطيم او ان يحطم هو .

وعلى النقيض ، فقد كانت تغييرات « جانب العرض » ناجحة للغاية . ان هذه التغييرات هي التي ادت الى قدر اكبر من الكفاية والمرونة وبالتالي مكنت قطاع الاعمال البريطاني من الايفاء بمتطلبات الاسواق الاجنبية والمحلية . وبدونها ، ما كان من الممكن للاقتصاد ان ينمو بتلك السرعة وان يؤدي الى مثل ذلك التحسن في الارباح ومستويات المعيشة والاشغال؛ وباختصار ، لبات البلد افقر .

كان تغيير انظمة وأوضاع النقابات العمالية امرا جوهريا . وقد نفذت اهم التغييرات بين عامي 1982 و1984 ، التي وصفت سابقا بشيء من الاسهاب . ولكن العملية استمرت حتى وقت تركي لمنصبي . فعام 1988 ، عمل قانون التوظيف ، الموضوع على اساس التعهدات التي اعطيناها في بياننا الرسمي اثناء الحملة الانتخابية ، على تقوية حقوق العضو النقابي الفردي ضد الاضرابات العمالية التي تنظمها نقاباتهم بدون اجراء اقتراع وضد محاولات النقابات « تأديبهم » اذا رفضوا الانضمام الى الاضراب . كما انه عين مفوض خاص مهمته مساعدة الاعضاء النقابيين الافراد على ممارسة حقوقهم ونص على فتح دفاتر حسابات النقابات العمالية للمعاينة . وانهى قانون التوظيف لعام 1990 العملية الطويلة للخفض التدريجي لنظام المؤسسة المقفلة ، التي لا تشغل سوى النقابيين ، والتي لزمت العديدين في عبوديتها الفاسدة خلال السبعينات . واصبح الان من غير القانوني رفض توظيف اي شخص على ضوء عضويته او رفضه عضوية نقابة عمالية . هذا القضم من نفوذ النقابات العمالية ، بالاضافة الى تقوية حقوق ومسؤوليات اعضاء نقابات العمال ، كان جوهرياً لتشغيل السوق العمالية على نحو صحيح ،

والتي امكن التغلب بواسطتها على الممارسات التقييدية والحفاظ على تكلفة الوحدة لليد العاملة اقل من المستويات التي كانت ستصل اليها لولا ذلك. ان القضاء على ذلك الاثر البارز لاسلوب تخريب الآلات العصري - مشروع عمال الموانئ الوطني - شكل ضربة اخرى للممارسات التقييدية.

كان لتلك التغييرات اثر مفيد مستمر. اذ انها لم تتح فقط مرة اخرى للادارة بان تمارس عملها الاداري وبالتالي ضمنت اعتبار الاستثمار مرة ثانية انه المقصد الاول للارباح وليس المقصد الاخير فحسب، بل انها ساعدت ايضا على تغيير موقف الموظفين بشكل متزايد من المؤسسات التي يعملون بها والتي يملكون فيها اسهما. وبناء على ذلك، سجل وقوع عدد اقل من الاضرابات العمالية خلال عامي الاخير في منصبي عن اي عام آخر منذ 1935؛ وضاع اقل من مليوني يوم عمل بهذه الطريقة، بالمقارنة مع ما يقرب من 13 مليون يوم عمل في السنة في المتوسط خلال السبعينات. وبالمناسبة، لا يزال هذا الرقم كبيرا.

ولكن كانت هناك تغييرات اخرى هدفها تحسين نوعية القوة العاملة، وذلك بمساعدة الناس على الحصول على المؤهلات والخبرات المناسبة للاعمال المتوافرة حاليا. وفي عامي الاخير كرئيسة حكومة، انفقت الحكومة ما يعادل ضعفهم ونصف الضعف - من حيث التقديرات الحقيقية - على التدريب، عما انفق في عهد حكومة العمال الاخيرة.

ومن الطبيعي، كان ثمة خطر بان يصبح «التدريب» هدفا في حد ذاته، بما يصاحبه من بيروقراطية وقوة دافعة، خصوصا عندما يشتمل الامر على اموال عامة على هذا المقياس. ولذلك كنت متحمسة لتجنب المركزية ما امكن في ادارة واتخاذ القرارات في هذه البرامج الضخمة التي تمولها الدولة. وكانت مجالس التدريب والمشاريع التجارية قد انشئت منذ عام 1988 لتتولى مسؤولية توجيه هذه البرامج، واشتملت على مجموعات من ارباب الاعمال المحليين، الذين يعرفون اكثر من اي «خبير» ماهية المهارات.

هناك ابتكار آخر كنت مهتمة به بشدة وهو استخدام «بطاقات التدريب» - التي جرى دائما حتي على وصفها بأنها «اعتمادات» بسبب الحساسية النقابية المشتركة لمؤسسة التدريب.

بموجب هذا المشروع، منح هاجرو المدارس حق اختيار مكان استعمال بطاقاتهم لشراء قدر من التدريب، سواء من صاحب عمل او من كلية محلية للتعليم الاضافي او غيرها من الهيئات المعتمدة.

كانت السيكولوجيا الاساسية هي تلك التي تتمتع بها اي بطاقة: حين يستطيع الفرد التحكم بمستقبله الشخصي فانه يهتم به اكثر مما يفعل تحت اي نظام آخر للتوجيه المركزي. وليس هناك اي سبب على الاطلاق لحرمان الذين يحصلون على تمويل من الدولة من حق الاختيار او من المسؤولية.

كانت هذه الفكرة في صميم سياسة «تخويل السلطة» للتعديلات الواردة في بياننا الرسمي اثناء الحملة الانتخابية عام 1987، ومن المحتمل ان تكون اليوم ذات صلة اكبر بمقتضيات الاحوال، حيث ان الاعتماد على رعاية الدولة اصبح امرا معترفا به على نطاق واسع.

الاسكان كان ايضا هو امراً حيوياً لسوق العمال على نحو صحيح. (حاشية: راجع ايضا صفحات). وما لم يكن باستطاعة الناس الانتقال الى المناطق التي توجد فيها مجالات عمل - «اركب دراجتك» على حسب عبارة نورمان تيبيت الخالدة - فستبقى هناك جيوب من البطالة العسيرة. وكلما قلت رغبتهم او قدرتهم على الانتقال، ازداد الطلب على تدخل الدولة لارغام او لرشوة المؤسسات للانتقال الى المناطق غير الملائمة تجاريا لتوفير الاشغال فيها.

قطاع التأجير الخاص للاسكان عموما هو المصدر المثالي للسكن الرخيص، وغالبا ما يكون مؤقتا، من النوع المحتمل ان يحتاجه الباحثون عن عمل. الا انه بعد مرور عقود من مراقبة الايجارات، اقترن نظام اصحاب الملك الخصوصيين - وهو نظام تكاد تنفرد به بريطانيا - عند العموم بالاستغلال والاحوال السيئة. وكان معنى هذا انه لم يكن قط من المستطاع اتخاذ الاجراء الجذري اللازم لنقص الانكماش في المساكن المستأجرة الذي اخذ في التدهور بشكل مستمر منذ الحرب العالمية الاولى.

لقد وعدنا في بياننا الرسمي اثناء الحملة الانتخابية عام 1987 - وادخلنا بعد ذلك في قانون الاسكان لعام 1988 الذي وضعناه - بعض الاجراءات لانعاش قطاع التأجير الخاص. ثم طورنا اكثر المشروعين - اللذين ادخلناهما اصلا عام 1980 - الخاصين بالملكية القصيرة الاجل (مدد ايجار قصيرة بايجارات تتمشى مع السوق، وبعدها يستطع صاحب الملك استعادة الملكية) والايجارات المؤمنة (ايجارات تتمشى كذلك مع السوق ولكن مع ضمان الحيازة العقارية). وكان لتلك الاجراءات بعض المفعول، اذ اوقفت على الاقل الانكماش في الاسكان المستأجر الخاص، ولكن ظلت هناك حاجة الى تغيير كبير جدا في المواقف الشخصية اذا كان مقدرا لها النمو للاسهام بشكل كبير بسرعة تنقل اليد العاملة.

وعلى العكس، فان الاسكان الحكومي كـان المصدر الاسوأ للجمـود، خاصـة ان العـديد من المجمـعات السكنية الحكوميـة الكبيـرة تجمع معا اشخاصـاً عاطلين عن العمل لكنهم يتمتعون بضمان الحيازة العقارية بايجارات مدعومة. وهكذا فانهم ما كانوا يتمتعون بجميع حوافز البقاء حيث هم فحسب، بل يعززون تبادليا سلبية الواحد للآخر ويقوضون روح المبادرة عند كل منهم. وبذلك ينمو مجتمع يكون فيه العاطلون عن العمل راضين بالعيش على حساب الدولة مع القليل من الرغبة في الانتقال للبحث عن عمل.

وهكذا، كانت الزيادة الكبيرة في الملكية الخاصة للمنازل خلال سنوات رئاستي للحكومة والانخفاض المقابل في حصة القطاع العام من مجموع المساكن الموجودة، ذات فائدة كبيـرة للاقتصاد. وقد بدرت بعض المحاولات لانكار ذلك على اساس مالي ضيق النطاق. وقيل، على الاخص، انه بواسطة الاعانة الضريبية على التسليف العقاري وجه الكثير من ادخارات الدولة نحو القرميد والبلاط والقليل جدا نحو الصناعة. لم اجد ذلك مقنعا البتة.

فأولا، انه يغفل حقيقة ان العديد من الاشخاص الذين تكون امكانيتهم الوحيدة للادخار هي شراء منازلهم بطريق التسليف العقاري، لن يستثمروا من ناحية اخرى اموالهم في الاسهم او ينشئون اعمالا تجارية: فمهما كانت روح المغامرة منتشرة في المجتمع، فإن معظم الناس لا يولدون بروح مغامرة للعمل. وفي الحقيقة، شراء المنزل هو بالنسبة للعديد من الناس المنفذ الى الاستثمارات الاخرى. وثانيا، ان الزعم بان الصناعة البريطانية تخلفت في العقود الاخيرة بسبب قلة الاستثمار هو نصف الحقيقة على احسن تقدير. فالواقع هو ان الكثير من الاستثمارات كان من النوع الخطأ الموجه باتجاه خاطئ. والشيء الذي كانت تفتقر اليه بريطانيا في السابق هو الفرص الصحيحة للاستفادة من الاستثمارات المتوافرة ـ بسبب انخفاض الانتاجية وسوء العلاقات العمالية وانخفاض الارباح وسوء الادارة.

ان الحقيقة هي ان قدرا كبيرا من ملكية المنازل لا يحتاج الى اكماله بقطاع تأجير خاص كبير بكفاية، وليس هو الحال معنا. ومن هذه الجهة، كان نجاحنا هو نصف نجاح فقط وقطاع التأجير الخاص هو مجال كنت اود ان اعمل المزيد فيه لو اتيح لي الوقت الكافي.

كانت القصة مختلفة تماما في ما يتعلق برفع التنظيم عن الاعمال التجارية. وجرى سنة بعد سنة ـ وبمزيد من التعزيز من قبل ديفيد (اللورد يونغ) عندما انتقل الى وزارة التجارة والصناعة في يونيو 1987 ـ تحديد الانظمة غير الضرورية المفروضة على الاعمال التجارية ونبذها في

حينها. كما حول يونغ ايضا اهمية المساعدة التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة نحو خلق الاشغال والمؤسسات الصغيرة وتشجيع الابتكارات خارج ملكية الدولة والمنتجات الثقيلة. ان اهمية الدفع المستمر نحو رفع التنظيم هي انه، من جهة اخرى، لن يكون فرض التنظيم بعيدا ابدا. ان جميع ضغوط الحياة العصرية (او على الاقل ضغوط السياسة العصرية وهي ليست دائما نفس الشيء) تدعو الى المزيد من السيطرة. لحماية المستهلكين ولحماية المستثمرين ولحماية البيئة وعلى نحو متزايد لحماية جماعات الضغط (اللوبي) القوية في المجموعة الاوروبية. ولكن الحقيقة العامة تضيع، وهي ان المزيد من التنظيم يعني تكاليف اعلى وتنافسية اقل وعدداً اقل من فرص العمل وبالتالي ثروة اقل لرفع نوعية الحياة الحقيقية في المدى البعيد.

كانت جميع هذه المجالات - نفوذ نقابات العمال والتدريب والاسكان وتنظيم الاعمال - هي مجالات سجلنا فيها تقدما، بدرجات متفاوتة، لتقوية «جانب العرض» من الاقتصاد. ولكن اهم التغييرات البعيدة المدى كانت تكمن في تعديل انظمة الضرائب والخصخصة.

فقد زاد خفض الضرائب الحوافز للعاملين على ارض المصنع وفي مجالس الادارة، وحولت الخصخصة الميزان بعيدا عن الاوضاع الأقل كفاية الى المبادرات الخاصة الاكثر كفاية. لقد كانت هي الدعامات التي تستند إليها بقية سياستنا الاقتصادية.

خفض الضرائب والخصخصة

ان التعديلات الضريبية التي ادخلها نايجل لوسون ابرزته كوزير مالية يتمتع بادراك تقني نادر وخيال بناء.

كانت بيننا بعض الخلافات، ليس اقلها في مجال الاعانة الضريبية على التسليف العقاري التي كان ربما يود الغاءها والتي كنت انا اود رفع حد بدايتها. ولكن نايجل كان لا يحب بوجه عام ان يلتمس النصح او يتقبله. ولا شك في انه كان يشعر بانه ليس بحاجة الى ذلك.

كان اسلوبه معاكسا تماما لاسلوب المشاركة الذي كان يمارسه جيفري هاو قبله. فقد كان نايجل يفضل ان يطلعني على تفاصيل مقترحاته حول الميزانية بعد ما يكون قد اعدها بالتفصيل وبدون حضور اي سكرتيرة خاصة لتدوين المذكرات.

وكان يحب ان يفعل ذلك على مائدة العشاء في مقره برقم 11 داوننج ستريت ذات يوم

احد قرب نهاية شهر يناير. ولو كنت قصرت معلوماتي على هذه المناسبات الرسمية للاطلاع على خططه لكان من الصعب جدا ان يكون لي اي تأثير حقيقي. اذ ان عملية هضم امور بمثل هذه الدرجة من التعقيد اثناء تناول القهوة بعد العشاء من شأنها ان ترهق جسم اي شخص. ولكن في الواقع، كان جواسيس وزارة المالية الذين يدركون بان هذه وسيلة كتومة لدرجة الاستحالة للتعامل مع شخص هو رغم كل شيء وزير المالية، كانوا يزودونني خفية بالتفاصيل ـ مع تعليمات مشددة بان لا يبوحوا بما اعلم ـ قبل ان يعلن لي نايجل بفخر خطته بشأن الميزانية. وكان ذلك يجعلني على الاقل، في وضع افضل لمناقشة الموقف المالي المقترح او الاعتراض على بعض الاجراءات الفردية.

ولكن الامر الواقع هو ان ميزانيات نايجل كانت اساساً ميزانياته هو، وانا اعتبره مسؤولا الى حد كبير عن اخطاء السياسة التي بدأت النجاح الذي حققناه على التضخم المالي، وانني كنت لا اتردد في ان اعطيه نصيب الاسد من الفضل على الاجراءات العبقرية في ميزانياته.

ان العلامات المميزة في ميزانيات نايجل كانت الوضوح والمهارة. فبينما كان جيفري هاو وزير مالية يحب بالغريزة الاجراءات الشاملة المتوازنة جيدا، كان نايجل لوسون يحب الميزانية التي يرتكز كل شيء فيها على موضوع وهدف مركزي واحد.

كان جيفري شخصاً يفضل دائما اتخاذ المسلك الحذر، حتى وان كان اثره قليل الاثارة، بينما كان بحث نايجل عن الحل المبتكر البارع لأي مشكلة مالية مرشحا لأن يقوده الى المخاطرة بكل شيء مقابل برهة رابحة. كان حقا مقامرا بالسليقة.

الا ان ميزانية 1984 اظهرت نايجل في افضل مبادراته البارعة. اذ الغى الرسم الاضافي على الدخل من الاستثمار الذي كان رسما ظالما الى حد كبير على المدخرين الذين هم غالبا من المسنين، وتخلصنا من الرسم الاضافي على التأمين الوطني الذي كان جيفري قد خفضه سابقا. الا ان اهم تغييراته على الاطلاق التخلص على مراحل من الاعانات الضريبية للاعمال التجارية مع خفض معدلات ضريبة الشركات، مما حسن بذلك اتجاه ونوعية الاستثمار في المشاريع التجارية وزاد الى حد كبير من الحوافز لنجاح الاعمال التجارية. كانت ميزانية 1985 اقل المعية، ولكنها رفعت بدلات ضريبة الدخل الشخصي الى حد اعلى بكثير من التضخم المالي، مثلما فعلت ميزانية 1984. وعام 1986 اتخذ ما اعتبرته قراراً سياسياً صحيحاً بان خفّض المعدل الاساسي لضريبة الدخل ببنس واحد، والذي كان في الواقع تصريحا باننا لن نتجاهل المعدل الاساسي في

الميزانيات القادمة حينما يوجد مزيد من الفسحة المالية. كما انه ادخل «خطط الاسهم العادية الشخصية» لتشجيع الاستثمار الشخصي في الاسهم كوسيلة لتشجيع الرأسمالية الشعبية. وفي عام 1987 خفض معدل الضريبة الاساسي ببنسين، لكنه وازن ما كان يبدو «منحة» أو رشوة سابقة للانتخابات بادماج هدف متطلبات الاقتراض للقطاع العام بمقدار 1% من اجمالي الناتج الداخلي ضمن الاستراتيجية المالية على المدى المتوسط كتدبير قياسي للحذر المالي.

غير ان ميزانية نايجل لعام 1988 كانت الاكثر اثارة للجدل.

حتما كانت تساورني بعض الشكوك حولها في ذلك الوقت. وشعرت ـ عن حق ـ ان الاحوال المالية اجمالا اصبحت متخلخلة للغاية. وعلى الرغم من ان السياسة النقدية لا السياسة المالية هي التي تلعب الدور الحاسم في السيطرة على التضخم المالي، فإنه كان من الصواب الالتفات الى الضرائب والاقتراض ايضا. اذ لا يؤثر مستوى الاقتراض الحكومي على مستوى معدلات الفائدة اللازمة لفرض السيطرة النقدية فحسب، بل ان هناك رأيا مغزاه انه اذا كان القطاع الخاص يقترض كثيرا جدا ويدخر قليلا جدا ـ وهذا ما حدث في 1988 و1989 عندما انخفضت معدلات الادخار الى 5.6 و6.6% ـ فعلينا ان نعوض ذلك برفع الضرائب وخفض الاقتراض الحكومي (او زيادة سداد الدين الحكومي).

بدأت اشك في صحة حجم ـ لا نوع ـ التخفيضات الضريبية التي كان يقترحها نايجل الان، جزئيا لهذه الاسباب وجزئيا لأني شعرت ـ عن حق مرة ثانية ـ بان التخفيضات الكبيرة في ضريبة الدخل، في جو تسوده الثقة الزائدة عن الحد للمستهلكين والاعمال التجارية، قد يكون لها تأثير سيكولوجي، يستحيل التنبؤ به مباشرة بواسطة علم الاقتصاد المشكوك فيه، ولكنه مع ذلك تأثير حقيقي. فقد تشعل ما يبدو انه ساخن اكثر من اللازم، وفي الواقع، فالارقام التي اطلعت عليها عشية يوم الميزانية والخاصة بسداد ديون القطاع العام الكبيرة جدا او فائض الميزانية ـ التي توقعت الميزانية ان تبلغ 3 مليارات جنيه استرليني (ولو ان الرقم كان مشوها باجراءات الخصخصة) ـ طمأنتني الى حد كبير. وفضلا عن ذلك، كان مردود فائض الميزانية لعام 88 ـ 1989 حوالي 14 مليار جنيه استرليني. ولذلك اعتقد ان ميزانية نايجل لعام 1988 كانت ناجحة ـ مع قيد واحد يبدو انه فني ولكنه في الواقع مهم. ووفرت التخفيضات في المعدل الاساسي لضريبة الدخل الى 25 بنساً والمعدل العالي الى 40 بنساً دعما هائلا للحوافز، وخصوصا للاشخاص الموهوبين الضروريين لنجاح الاقتصاد.

ان المسألة الفنية التي كانت لها تلك العواقب العملية هي التغيير في نظام الاعانة الضريبية على التسليف العقاري الذي بموجبه لن ينطبق بعد ذلك الحد البالغ 30 الف جنيه استرليني على كل شخص يشتري منزلا، بل على المنزل نفسه. كان من شأن هذا القرار ازالة المحاباة لصالح «الازواج» غير المتزوجين المقيمين مع بعض. وعلى الرغم من اعلان ذلك في ابريل، فإن مفعوله بدأ اعتبارا من اغسطس. ووفر ذلك دعما مباشرا هائلا لسوق الاسكان حيث قام كثيرون بأخذ قروض عقارية قبل ان ينتهي. وقد حدث في وقت غير مناسب حين كانت سوق الاسكان متضخمة. مع ذلك، كانت التغييرات الضريبية الاجمالية في ميزانية 1988 في الحجم والاتجاه الصحيحين، ولو لم تصاحبها سياسة نقدية متخلخلة، لكان كل شيء على خير ما يرام.

ولكن ما ان حل عام 1989 حتى اصبحت ثقة نايجل - التي تبدو عادة لا محدودة - في امكانياتنا الاقتصادية مزعزعة، اذ جرى تقييد السياسة النقدية بشدة لخفض التضخم المالي. ولكن ما هي حقيقة الوضع بالنسبة للسياسة المالية؟ كان من الواضح ان فائض الميزانية كان على الاقل انعكاسا للسرعة الخاطفة للنمو الاقتصادي الذي يرفع ايرادات الضرائب بقدر ما كان انعكاسا للاستقرار المالي الضمني، ومع ذلك فقد كان من الصعب المجادلة بانه ينبغي زيادة فائض الميزانية الكبير اكثر من ذلك.

وبالفعل عندما قابلت نايجل لوسون لمناقشتنا العادية يوم الاحد 12 فبراير، صادفت صعوبة اقل من المعتاد في اقناعه بوجهة نظري. اذ ألححت عليه بان يراجع اوراقه الوزارية لتكون اقل اقتناعا بذاتها، وان يتخلى عن فكرة خفض بنس واحد آخر من ضريبة الدخل (والتي قلت انها ستبدو فكرة خاطئة سيكولوجياً)، وان يتغاضى عن مقترحاته بازالة الضريبة من معاشات التقاعد الاساسية وان يتخلص من قاعدة الايرادات بدلا منها (حاشية: ان قاعدة الايرادات حددت، في السنوات الاولى من التقاعد، المبلغ الممكن ان يكسبه المتقاعد بدون خفض معاشه). كما قلت له بانه ينبغي ان لا يحدث اي استرخاء في السياسة النقدية.

وافق على كل هذا: ثم استخدم بعض الايراد المتوافر لاجراء تعديلات معقولة في كيان مساهمات الموظفين في التأمين الوطني.

الا ان نايجل قرر ألا يرفع ضريبة الانتاج مع التضخم المالي، مما ادى الى تحريف اصطناعي نازل لرقم التضخم المالي، وهذا مكنه من توقع ارتفاع التضخم المالي الى حوالي 8% قبل ان ينخفض ثانية خلال النصف الثاني من السنة الى 5.5% وحتى 4.5% في الربع الاول من عام

1990 . لكنه وصل، في الربع الثاني من 1990 . ليس الى 4.5% بل الى ما يقرب من 10% . فكانت درجة التضخم المالي التي حققتها ملازمة المارك الالماني في النظام اكبر مما فطن له احد، بما فيهم نايجل.

ولكن ما ان حان عام 1990 حتى غادر المسبب لـ 10% وبقي الآخرون ليتصرفوا بالعواقب. (حاشية لاستقالة نايجل لوسون، راجع صفحات).

كان جون ميجر، في بعض النواحي، مختلفاً تماماً عن نايجل لوسون كوزير للمالية.

بدا غريبا لي انه بعد ما كان وزيرا لامانة المالية، لم يشعر بألفة بمعالجة المسائل الصعبة التي يواجهها الان عندما عاد الى المالية.

ربما كان نايجل قد اتخذ جميع القرارات المهمة ولم يقم جون بعد باكثر من اطلالة. وفي سبيل الاعداد لميزانية 1990 نظمنا حلقة دراسية حضرها جون وانا، وريتشارد رايدر، الامين الاقتصادي للمالية، وبعض المسؤولين الرسميين. (ما كان نايجل يتخيل مثل هذا الامر يحدث قبل الميزانية).

لم نخرج بالكثير من هذه الحلقة الدراسية، ولم تكن تلك غلطة جون بل كانت المشكلة هي انه ليس لاحد منا الان اية ثقة بالتوقعات. ووجدت نفسي مختلفة مع جون في مسألة واحدة فقط: اوقفت توجيه اي اعتبار لضريبة جديدة على الاعتمادات. كنت متعاطفة جدا مع الاقتراح القائل ان المصارف وجمعيات الاقراض العقاري جعلت الاعتمادات متوافرة بسهولة، وان ذلك يؤدي بالمقترضين السذج او عديمي الخبرة الى المديونية. ولكنني لم اشك ابدا في انه اذا ما حاولنا ولو مرة واحدة وقف ذلك بفرض ضريبة عليه، فسرعان ما تتحول كل تلك المساندة العامة التي تثيرها السياسات المتزمتة من حيث المبدأ الى صيحة متعبة عالية عندما تخرج مسجلات الفيديو ووجبات الغذاء الغالية والسيارات الرياضية والعطلات في الخارج عن متناول الضريبة.

وكانت الضريبة سترفع ايضا مؤشر اسعار التجزئة، ولو ان تأثير ذلك كان سيكون لمرة واحدة فقط. وفي الواقع، وفي حدود الحيز الصغير المتوافر للمناورة في تلك الظروف، احرزت ميزانية جون ميجر الوحيدة نجاحاً متوسطاً. فتضمنت عدة مقترحات لافتة للنظر لدعم مستوى الادخارات الخفيض بشكل تعيس. ولكن في ذلك الحين كان الامر يستدعي اكثر من ميزانية متينة - وراءها اكثر حتى من رئيس الحكومة ووزير المالية اللذين وافقا على نفس السياسات.

لتفادي العواقب السياسية والاقتصادية بالسماح للتضخم المالي بالارتفاع.

عودة التضخم المالي ثم الركود الاقتصادي اللذان اخفيا فوائد التغييرات الضرائبية التي ادخلها نايجل لوسون في ميزانياته لا يعنيان ان الفوائد تبخرت.

ان التضخم المالي يشوه، ولكن ما ان تتم السيطرة عليه مرة ثانية، يتبين انه لم يقض على التحسن في الاداء الاقتصادي الذي اوجدته الضرائب المبسطة الاكثر انخفاضا.

شيء واحد فقط كان يمكنه ان يقوض فوائد جانب العرض هذه: وهو ترك الانفاق العام يتحرك الى حالة يتعذر معها السيطرة عليه، مما يزيد من الاقتراض ويحتاج في نهاية الامر الى زيادة الضرائب التي تقضي على الحوافز.

وعندما تركت منصبي كان كل من الانفاق العام والاقتراض خاضعين لسيطرة مشددة. وفي الواقع كنا لا نزال نضع ميزانية فيها فائض اثناء فترة منصبي وقد هبطت حصة الانفاق العام من اجمالي الناتج الداخلي من 44% عام 1979/1980 الى 40.5% عام 1990/1991. لقد ارتفع منذ ذلك الحين الى 45.5% من اجمالي الناتج (1993/1994) وارتفع اقتراض القطاع العام الى حوالي 50 مليار جنيه استرليني، اي 8% من اجمالي الناتج الداخلي.

تجلب هذه الارقام الى الاذهان اصداء غريبة من الماضي. لا توجد في السياسة انتصارات نهائية.

الخصخصة

الخصخصة، لم تكن اقل شأنا من السياسة الضريبية من حيث دورها الاساسي في تحسين اداء الاقتصاد البريطاني، لكنها بالنسبة لي كانت اكثر من ذلك: لقد كانت واحدة من الوسائل المركزية للعودة عن تأثيرات الاشتراكية المفسدة الاكالة.

ان ملكية الدولة لا تزيد ملكية مَنْ قبلَ كياناً قانونياً مجهولاً: انها تساوي السيطرة من قبل السياسيين وموظفي الحكومة، كما انه لخطأ في التسمية ان تصف التأميم ـ كما فعل حزب العمال ـ بأنه «الملكية العامة». ولكن من خلال الخصخصة ـ وخصوصا الخصخصة من النوع الذي يؤدي الى اكبر ملكية ممكنة للاسهم من قبل افراد الجمهور ـ يقل نفوذ الدولة ويزداد نفوذ الشعب. فمثلما كان التأميم في صميم برنامج الجماعية الذي بموجبه سعت حكومات حزب

العمال الى اعادة بناء المجتمع البريطاني، فان الخصخصة هي في صميم اي برنامج مفض الى الحرية. فمهما كان الجدل ـ ووجب ان يكون ـ حول وسائل البيع، سواء البنية التنافسية او الاطار التنظيمي المتبع في الاحوال المختلفة، لا يجوز اغفال الهدف الاساسي للخصخصة. لقد كان هذا الاعتبار ذا شأن عملي.

ولكن بالطبع كانت الحجج الاقتصادية، الاضيق نطاقا، المقدمة للخصخصة قوية غامرة.

على الدولة ألا تدخل مجال الاعمال التجارية. فملكية الدولة تزيل فعلا ـ او على الاقل تقلل جذريا ـ النذير بالافلاس وهو انضباط مفروض على المؤسسات التي يملكها الافراد. والاستثمار في الصناعات التي تملكها الدولة يعتبر مجرد مطالبة اخرى من خزانة الدولة، تتنافس مع المدارس او الطرق للحصول على الاموال. وكنتيجة لذلك، تتخذ القرارات بشأن الاستثمار وفقا لمعايير مختلفة تماما عن تلك التي تنطبق على الاعمال التجارية في القطاع الخاص. ولا يجوز لاحد، رغم المحاولات الباسلة للقيام بذلك (ليس اقل ما فيها في عهد حكومات المحافظين) ان يجد اطارا مرضيا بشكل معتدل لاتخاذ قرارات حول مستقبل الصناعات التي تملكها الدولة.

يمكن تحديد الاهداف واعطاء الانذارات ومراقبة الاداء وتعيين رؤساء مجالس الادارة الجدد. ولكن هذه الامور تساعد فقط، لكن لا يمكن للاعمال التجارية التي تملكها الدولة ان تنجح كاعمال تجارية حقيقية. ومجرد كون الدولة في نهاية الامر هي المسؤولة عنها امام البرلمان فضلا عن الادارة امام المساهمين يعني انها لا تستطيع ان تكون اعمالا تجارية حقيقية. فالحافز غير موجود.

بيد ان الخصخصة بحد ذاتها لا تحل جميع المشاكل. ولو انها كما سوف ابين تكشف المشاكل المخفية لا الممكن عبرها معالجتها.

ان الاحتكارات واشباه الاحتكارات التي تحول الى القطاع الخاص تحتاج الى تنظيم دقيق للتأمين ضد عسف قوة السوق، سواء على حساب المنافسين (اذا وجدوا) او على حساب الزبائن. ولكن بناء على اسس تنظيمية، ثمة حجج قوية للملكية الخاصة ايضا: ان التنظيم الذي كان خفيا، حين كان في القطاع العام، وجب ان يصبح علنيا ومحددا. وهذا من شأنه توفير انضباط اوضح وافضل. وعموما فان البينة على الاداء المؤسف للحكومة في ادارة اية اعمال تجارية ـ او حقا ادارة اية مرافق ـ هي بالطبع واضحة الى حد ان العبء يقع على عاتق المنادين بالملكية العامة ان يبينوا لماذا يجب على الحكومة ان تؤدي وظيفة ما... بدلا من لماذا يجب

على القطاع الخاص ألا يؤديها.

والان حين يجري الدعم الكلامي دفاعا عن الخصخصة فمن الصعب تذكر كيف كان ذلك يبدو ثوريا - كيف كان شيئا لا يصدق - في نهاية السبعينات.

كان بياننا الرسمي اثناء الحملة الانتخابية عام 1979 حذراً جداً في هذا الموضوع، فوعد بأن نحوّل الى الملكية الخاصة مؤسسات الطفولة وصناعة الطيران والفضاء وبناء السفن التي جرى تأميمها حديثا، معطيا لموظفيها فرصة شراء اسهم وان نبيع اسهما في هيئة الشحن الوطنية الى الجمهور العام.

ان عمق الركود الاقتصادي يعني انعدام امكانيات كثيرة للخصخصة الناجحة في السنوات الاولى، بسبب انخفاض الثقة بالسوق والخسائر الضخمة في الصناعات المؤممة. ولكن مع كل ذلك، فما ان حان موعد انتخابات 1983 كانت مؤسسة صناعة الطيران والفضاء البريطانية واتحاد شركات النقل الوطنية آخذة في الازدهار في القطاع الخاص، وتلك الاخيرة بعد الشراء الناجح بشكل مدهش لكامل الحصص من قبل الادارة والعاملين، كما جرى ايضا نقل شركة «كيبل اند وايرلس»، و«اسوشيتيد بريتيش بورتس» للمرافئ، وبريت اويل (وهي شركة مؤممة لاستكشاف وانتاج نفط بحر الشمال اسستها حكومة العمال عام 1975)، و«شركة فنادق بريتيش ريل» (فنادق هيئة سكك الحديد) وامرشام انترناشيونال (التي تصنع المواد المشعة للاستعمالات الصناعية والطبية وفي البحوث) جرى نقلها كليا او جزئيا الى الملكية الخاصة.

ان الخسائر الضخمة التي تكبدتها «بريتيش شيب بيلدنغ» (الشركة البريطانية لصناعة السفن) واعادة البنيان الضخم الذي احتاجت اليه شركة الطيران البريطانية حالت دون بيعها في الوقت الحاضر، ولو انه في كلتا الحالتين كانت امكانيات الخصخصة عاملا مهما لفرض انضباط مالي شديد وادارة حسنة. كان قد سقط مشروع قانون «بريتيش تيليكوم (للاتصالات) - لخصخصة بي تي» - في البرلمان السابق وسوف يعاد تقديمه للبرلمان الجديد. وذكر البيان الرسمي اثناء الحملة الانتخابية عام 1983 ان كل هذه المؤسسات مرشحة للخصخصة بالاضافة الى رولز رويس وجزء كبير من «بريتيش ستيل» للفولاذ و«بريتيش باص». وكان هناك الوعد المتكرر بخصوص الاسهم المعروضة على الموظفين في الشركات المعنية. وربما كان الوعد البالغ الاثر اكثر من غيره هو اننا سنسعى الى «زيادة المنافسة في (وجذب) رأس المال الخاص الى صناعات الغاز والكهرباء»، وقد تمت بالفعل خصخصة الغاز عام 1986. وكان على خصخصة

الكهرباء، الاكثر تعقيدا وطموحا ان تنتظر حتى الدورة البرلمانية التالية. (حاشية: من اجل كلاهما، راجع صفحات).

في البيان الرسمي اثناء الحملة الانتخابية عام 1987 كانت صناعات الكهرباء، والماء مرشحة رئيسية للخصخصة. وبناء عليه قفزت الخصخصة خلال تلك السنوات من مرتبة خفيضة الى حد ما في جدول اعمالنا السياسية والاقتصادية الى اعلى الجدول، واستمر هذا الحال لبقية مدتي في منصبي، لماذا؟

لمحت في ما سبق الى احد الاسباب. تحسنت الاحوال الاقتصادية كما تحسن معها امكانيات الخصخصة ولكن هناك سبباً آخر. كان برنامجنا للخصخصة يشق دوما مجالات جديدة. فقد طرحت كل صناعة مشاكلها الخاصة. واثارت كل عملية طرح او بيع تجاري مسائل منفصلة. وكانت احدى مشكلات قيادة عملية التغيير ـ كما يعرف جيدا البريطاني الذي مهد للثورة الصناعية ـ هي ان الخبرة الوحيدة التي يمكنك ان تتعلم منها هي خبرتك الشخصية. وتحول التوكيد العام تدريجيا من خصخصة الصناعات التي تبرر تأميمها فقط بالعقيدة الاشتراكية الى خصخصة المرافق العامة التي كانت الحجج بشأنها اكثر تعقيدا.

كان يسرني دائما بوجه خاص ان ارى الاعمال الحرة، التي امتصت مبالغ ضخمة من اموال دافعي الضرائب والتي كانت تعتبر مرادفاً للاخفاق الصناعي البريطاني تخرج من ملكية الدولة لتزدهر في القطاع الخاص.

ان مجرد احتمال خصخصتها ارغم تلك الشركات على ان تجعل نفسها تنافسية ومربحة. اذ حول اللورد كينج شركة الطيران البريطانية بفضل سياسة جريئة هدفت الى تخفيف عدد موظفيها وتحسين الخدمات للزبائن وتوفير حصة من نجاحها لموظفيها، الى شركة مربحة فبيعت كمؤسسة مزدهرة عام 1987. وعادت «بريتيش ستيل»، التي امتصت اعانات مالية ضخمة في السبعينات واوائل الثمانينات، الى القطاع الخاص كشركة مربحة عام 1988، ولكن ربما كانت شركة بريتيش ليلاند (المعروفة الان باسم مجموعة «روفر») هي التي سببت لي عودتها الى الملكية الخاصة اكبر قدر من الاغتباط ـ على الرغم من الحجج اللامتناهية حول مقدار ما تسلمه مشتروها في القطاع الخاص، اي شركة صناعة الطيران والفضاء البريطانية التي كانت في وقت ما تملكها الدولة من عناصر مشجعة للشراء.

كان لشركة «روفر» حينذاك رئيس مجلس ادارة ممتاز هو جراهام داي، الذي بذل جهدا

كبيرا في عمل ما كنت دائما آمل ان يعمل ـ الا وهو التخلص من الموجودات الفائضة وزيادة الدفع قدما نحو انتاجية اعلى. ولكن ذلك لم يعن انني كنت مغتبطة بالارقام التي تضمنتها خطط الشركة. اذ انها احتفظت بشهية نهمة للنقد ـ (كانت قد امتصت مبلغا مجموعه 2.9 مليار جنيه استرليني من الاموال العامة منذ ان تولينا الحكم عام 1979 ـ وبقيت التزامات الحكومة بموجب تأمينات فارلي ـ مارشال بحوالي 1.6 مليار جنيه استرليني). (حاشية: بخصوص تأمينات فارلي ـ مارشال راجع صفحات).

كان معنى الشعور المعادي لامريكا الذي حدث قبلا حول عروض تولي انتاج السيارات البريطانية من قبل الشركات الاجنبية ان امكانية بيع صناعة السيارات الرئيسية غدت متشائمة وغير مضمونة. (حاشية: راجع صفحات) ولو ان فورد وفولكسفاجن استمرتا في الاعراب عن بعض الاهتمام بالشراء.

كان هذا هو الوضع عندما ظهرت بوادر، قبل يوم الميلاد عام 1987 مباشرة، بان شركة الفضاء الجوي البريطانية قد تكون مهتمة بحيازة روفر.

لم اكن متأكدة تماما ما اذا كان عرض الشركة عرضا جادا، ولكن سريعا ما اتضح انه جاد. فقد كان هناك منطق صناعي وراء مسألة الحيازة، وهو ان تجارة السيارات ـ اذا تخلصت من اعباء مديونيتها بحقنة سخية من الاستثمارات الجديدة ـ من شأنها ان تكمل بقية اعمال شركة صناعة الطيران والفضاء البريطانية. ان هذه الشركة تعتمد على كسب بعض العقود الضخمة على فترات غير منتظمة. والسيارات تفي بسوق اكثر ثباتاً. وبالطبع. فان بيعها لشركة صناعة الطيران والفضاء البريطانية له ميزة سياسية واضحة: وهو ان الشركة ستبقى شركة بريطانية.

تعرض ديفيد يونغ بعد ذلك لنقد شديد للطريقة التي تمت بها الصفقة. لكنه في الواقع، لعب لعبة صعبة برباطة جأش هائلة. فالنصوص المالية الخاصة التي تضمنتها الصفقة ما كانت سوى انعكاس لحالة شركة «بريتيش ليلاند» الهزيلة بعد سنوات من ملكية الدولة لها والاستثمارات المبددة. وكون الامر اقتضى مراجعة الشروط عكس الاهتمام الجديد الذي ابدته المفوضية الاوروبية بسبر تفاصيل مساعدة الدولة للصناعة، وليس انعكاساً لصحة الصفقة الاساسية نفسها.

وفي نهاية الامر فإن الزبائن الراضين فقط هم الذين يستطيعون ضمان مستقبل اي مشروع تجاري او الوظائف التي تعتمد عليه، ولا يمكن لـ«روفر» ان تشذ عن القاعدة. ولكن اثر التجربة

الاشـتراكيـة المشؤومـة التي تعرضت لها الشركـة جرى التخلص منه الان ، وعادت « روفر » الى القطاع الخاص الذي تنتمي اليه .

خصخصة المرافق العامة

كانت شركـة « بريتيش تيليكوم » للاتصالات هي اول مرفق عام يصار الى خصخصته . وقد ساهم بيـعها اكثر من اي شي آخر في وضع اساس الرأسـمالية الشعبية بامتلاك اسهم في بريطانيا . اذ اشترى حوالي مليوني شخص اسهما ، ولم يكن نصفهم قد امتلك اسهما من قبل . ولكن العلاقة بين الخصخصة والتحرير كانت عملية معقدة . بدأت اولى الخطوات نحو التحرير في عهد كيث جوزيف الذي فصل « بريتيش تيليكوم » عن مصلحة البريد . وزال احتكارها لبيع التليفونات . ومنح شركـة « ميركوري » ترخيصا لتوفير شبكة منافسة . كما حدث المزيد من التحرير اثناء الخصخصة .

ولكن لو كنا اردنا ان نتجاوز ذلك بتقسيم « بريتيش تيليكوم » الى عدة شركات تجارية منفصلة . (وهو شيء افضل على اساس المنافسة) ، كان لزاما علينا ان ننتظر عدة سنوات قبل اتمام الخصخصة . وكان سبب ذلك هو ان انظمة حساباتها وادارتها تكاد تكون معدومة ، وفقا للمستويات الحديثة . فلم يكن بالامكان استخراج الارقام التي يحتاج المستثمرون الاطلاع عليها بسرعة وعلى نحو موثوق . ولذلك كنت راضية حينما تحققت خصخصة « بريتيش تيليكوم » بنجاح في نوفمبر 1984 . بعد التعطيل الذي حدث بسبب اضطرارنا الى سحب مشروع القانون الاصلي بقدوم الانتخابات العامة سنة 1983 .

وفي نفس الوقت ، وضع جهاز تنظيم تحت سيطرة مكتب الاتصالات عن بعد « اوفتيل » . الذي ادى الى ان اضطرت « بريتيش تيليكوم » لابقاء زيادات في اسعارها عند مستوى ثابت دون معدل التضخم المالي لبضع سنوات . كان ذلك شيئا جديدا وانطلاقا ذا اثر ، كما اتضح في ما بعد . ولم تصبح الصيغة « مؤشر اسعار التجزئة ناقصا X » نموذجاً للتعامل بخصخصة المرافق العامة في بريطانيا فحسب : فقد تبنتها دول عديدة منذ ذلك الوقت ، مثل الولايات المتحدة .

ولقد امكن مشاهدة نتيجة خصخصة « بريتيش تيليكوم » في مضاعفة مستوى استثماراتها ، وهي الآن غير خاضعة لقيود لوائح وزارة المالية التي تنطبق على القطاع العام . وكانت النتائج

بالنسبة للزبائن ذات فائدة مماثلة.

فالاسعار انخفضت انخفاضا حادا من حيث التقديرات الحقيقية، وانكمشت قائمة انتظار الحصول على اجهزة الهاتف، وازداد عدد اكشاك الهاتف الشغالة في اي وقت معين. لقد كان ذلك برهانا مقنعا على ان المرافق تعمل على نحو افضل في القطاع الخاص.

من ناحية اخرى نشأ العديد من نفس الامور عند خصخصة «بريتيش غاز»، التي كانت مؤسسة صناعية مؤممة لما يربو من اربعين سنة. كانت لمؤسسة «بريتيش غاز» خمسة اعمال تجارية هي: شراء الغاز من شركات النفط التي تنتجه. وتوريد الغاز بما ينطوي على نقل وتوزيع الغاز من المرافئ الى الزبائن. واستكشافاتها وانتاجها للغاز ومعظم ذلك من حقول بحرية. وبيع اجهزة الغاز عبر حوانيت العرض. وتركيب وصيانة تلك الاجهزة. ويمكن وصف واحد فقط من هذه الاعمال، وهو الثاني الخاص بتوريد الغاز للمستهلكين، بانه احتكار طبيعي. ولكن كانت هناك عدة اعتبارات اعترضت اعادة تنظيم او تجزئة الاعمال من الاساس. والغريب أن اهمها كان انعدام الوقت البرلماني. اذ تعطلت دراسة اعتبارات الخصخصة حتما بسبب اضراب عمال المناجم عام 1984/1985.

كان كل من مؤسسة «بريتيش غاز» ووزير الطاقة، بيتر ووكر، عازمين على خصخصة المؤسسة ككل وكان التعاون الكامل ضروريا لتحقيقها، كما كنت اريد، خلال فترتنا الثانية في الحكم. وكان ثمة ميزات كثيرة حول استخدام مثال «بريتيش تيليكوم» فضلا عن محاولة استنباط مثال مختلف جذريا في تلك الظروف.

وبناء عليه، وافقت في اجتماع عقدته مع بيتر ووكر ونايجل لوسون وجون مور وزير التجارة والصناعة، حينذاك، يوم الثلاثاء 26 مارس 1985، على انه ينبغي ان نبادر لبيع الاعمال التجارية بكاملها. ولكن اصبحت الصيغة اللازمة للتنظيم ومسألة تحرير أستيراد وتصدير الغاز بؤرة المناقشة بين بيتر ووكر الذي كان مستعدا لقبول درجة من الاحتكار كثمن للخصخصة المبكرة من جهة، وبين وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة من جهة اخرى اللتين كانتا تفضلان منافسة اشد.

وقد استطعنا تحرير تصدير الغاز لكنني وافقت مع معظم حجج بيتر ووكر من اجل تحقيق الخصخصة في الجدول الزمني المتوافر. وما زلت مؤمنة بانني كنت على حق لان الخصخصة احرزت نجاحا مدويا. (يجري الان التحقيق في مشاكل النفوذ الاحتكاري لبريتيش غاز من قبل لجنة

الاحتكارات والدمج). اذ استثمرت اربعة ملايين ونصف المليون في الاسهم، بما في ذلك معظم موظفي الشركة البالغ عددهم 130.000 موظف.

كانت خصخصة الصناعة المائية امرا اكثر حساسية من الناحية السياسية. وتفوه كثيرون بهراء عاطفي مثل «انظر! انها تقوم حتى بخصخصة المطر المتساقط من السماء». وكنت ارد بقولي ان المطر قد يأتي من عند الله، ولكنه لم يرسل المواسير ولوازم السباكة والهندسة اللازمة له.

كانت حجة المعارضة اضعف من ذلك. لان حوالي ربع صناعة الماء في انجلترا وويلز اصلا موجودة مع القطاع الخاص منذ عهد بعيد. ومن الامور الاكثر دلالة هو ان هيئات الصناعة المائية لم تقتصر على توريد الماء فحسب: فهي تهتم بنظافة الانهار وتراقب تلوث الماء، وكانت لها مسؤوليات مهمة نحو الثروة السمكية وصيانة البيئة والاستجمام والملاحة. نيكولاس ريدلي - وهو من اهل الريف ويتمتع باحساس طبيعي حيال مسائل البيئة - كان يدرك ان الخطأ ناجم عن ان هيئات الصناعة المائية تجمع بين وظيفتي التنظيم والامداد. ولذا فعندما اصبح وزير البيئة شدد على انه ليس من المعقول ان يكون المسؤولون عن المعالجة والتخلص من مياه المجارير مثلا مسؤولين ايضا عن تنظيم امور البيئة. وعليه اسس مشروع القانون الذي قدمه نيكولاس لسلطات الانهار الوطنية. وعندئذ عنت الخصخصة هنا ان الشركات تستطيع جمع الاموال من اسواق رؤوس الاموال من اجل الاستثمار اللازم لتحسين جودة الماء.

يبقى ان اصعب عملية خصخصة من الوجهة الفنية والسياسية - وهي العملية التي سارت ابعد من غيرها في الجمع بين نقل مرفق عام الى القطاع الخاص وبين اعادة التنظيم الجذري - هي خصخصة صناعة الامدادات الكهربائية. لهذه الصناعة عنصران اساسيان: اولا، هناك المجلس المركزي لتوليد الكهرباء الذي يشغل محطات توليد الكهرباء والشبكة الوطنية (نظام التوصيل). ثانيا، كان هناك 12 مجلسا للمناطق تتولى توزيع الكهرباء للزبائن. (كانت في اسكوتلندا شركتان تشغلان الصناعة - مجلس الكهرباء لجنوب اسكوتلندا ومجلس المياه لشمال اسكوتلندا). وجرت بعض المحاولات في قانون الطاقة لعام 1983 الذي قدمه نايجل لوسون بخصوص ادخال منافسة في النظام. ولكن لم تكن لها اي اثر عملي. ونتيجة لذلك، كانت الصناعة باكملها مبنية على اساس الاحتكار. فكان المجلس المركزي لتوليد الكهرباء يتمتع باحتكار على نطاق وطني ومجالس المناطق باحتكار اقليمي. وكان التحدي بالنسبة لنا هو

خصخصة اكبر قدر ممكن من الصناعة مع ادخال اقصى مقدار من المنافسة.

اجريت مناقشة مبدئية حول خصخصة الكهرباء، مع بيتر ووكر ونايجل لوسون عشية الانتخابات العامة سنة 1987. لم اكن انوي ابقاء بيتر في وزارة الطاقة. ولذلك لم يكن من المجدي الدخول في التفاصيل. لكننا اتفقنا على تضمين البيان الرسمي للحملة الانتخابية التعهد بالخصخصة وان يتم تنفيذه في الدورة البرلمانية التالية.

وعندما تولى سيسيل باركينسون وزارة الطاقة بعد الانتخابات وجد ان تفكير الوزارة تأثر بشدة بغرائز بيتر ووكر النقابية المشتركة - وادرك ان والتر مارشال سيعترض بشدة على تجزئة المجلس المركزي لتوليد الكهرباء، الذي يترأسه. وبدت الفكرة الغالبة هي طرح المجلس المركزي لتوليد الكهرباء والشبكة الوطنية كشركة واحدة، وتضمين الـ 12 مجلساً للمناطق في شركة اخرى.

ما كان ذلك يغير شيئا سوى تحويل الاحتكار الى احتكار ثنائي. ولكن سيسيل غير كل ذلك. واصبح بعد ذلك الجهة التي وجه اليها الكثير من النقد الخبيث الجائر بسبب التغييرات التي اضطر خليفته، جون ويكهام، الى ادخالها في خطته الاصلية للخصخصة، وخصوصا في ما يتعلق بمحطات توليد الطاقة النووية.

وفي الواقع، كان سيسيل هو الذي اتخذ القرار الجريء الصحيح بنبذ كل من التفكير النقابي المشترك والمصالح المنوطة بها بتجزئة المجلس المركزي لتوليد الكهرباء، وابعاد الشبكة الوطنية عن سيطرته، وهو الامر الاكثر اهمية. والآن تملك الشبكة بالشراكة شركات التوزيع الـ 12 التي ولدت من مجالس المناطق القديمة فضلا عن المجلس المركزي لتوليد الكهرباء بينما كان المسيطر على الشبكة، وفقا للنظام القديم، هو ايضا موردها الاحتكاري القريب.

عمل سيسيل باركينسون نحو هذا المثال خلال صيف 1987، وفي سبتمبر اجتمعنا في حلقة دراسية في تشيكرز للنظر في الاختيارات. لم نستثن شيئا حتى تلك المرحلة، ولكنني اصررت على وجوب سن جميع التشريعات قبل نهاية مدة حياة ذلك البرلمان. وقد واصل سيسيل العمل على الخطط وناقشها مرة ثانية معي ومع وزراء آخرين في منتصف ديسمبر.

الحلول الرامية الى ابقاء احتكار توليد القوة في يد المجلس المركزي لتوليد الكهرباء او استمرار ملكيته للشبكة لم تجذب احدا. وكان السؤال الحقيقي هو عما اذا كان ينبغي تقسيم المجلس المركزي لتوليد الكهرباء الى شركتين فقط او الى اربع او خمس شركات منافسة لتوليد

الطاقة. والمشكلة كانت انه من الصعب تصور ان تتمكن اي من تلك الشركات الكبيرة ان تستمر في تطوير الطاقة النووية المكلفة غاليا جدا، وهي التي اعتبرتها انا ضرورية لضمان سلامة امداد الطاقة ولاسباب بيئية.

كان ينبغي ايضا مراعاة والتر مارشال. فأنا لم اقدره واعجب به فحسب. بل كنت شعرت اننا ندين له بالكثير لانه استطاع الابقاء على محطات توليد القوة شغالة اثناء اضراب عمال المناجم. كان والتر معترضا على اي تجزئة للمجلس المركزي لتوليد الكهرباء، ولكن من الممكن ان يقبل بان يتعاون على التقسيم الى جزءين والذي بموجبه تحتفظ الشركة الاكبر بمحطات توليد الطاقة النووية. ولم تكن هناك اي طريقة تجعله يقبل البقاء اذا جرى تقسيم المجلس المركزي لتوليد الكهرباء الى اربع شركات.

لم يكن بامكاني. بالطبع. ان اسمح لآرائه بان تكون حاسمة، وفعلا لم اسمح لها بذلك. الا انني كنت آمل في الحصول على تعاونه وتعاون زملائه في مرحلة الانتقال الصعبة الى النظام المخصخص التنافسي. ولذلك اخذت. خلال اجتماع انعقد في منتصف يناير. جانب الحل الذي يفضله سيسيل. الا انني اضفت أن هذا لا يحول دون الانتقال. في وقت ما في المستقبل. الى المثال الاكثر منافسة الذي كان نايجل لوسون يفضله.

وافقت. في وقت لاحق من ذلك الشهر. على ان يكون حجم التقسيم بين الشركتين المقترحتين لتوليد الطاقة بنسبة 30/70 وكانت هذه هي الخطة التي حاولت اقناع والتر مارشال بها عندما جاء مع سيسيل باركينسون لحديث طويل في احدى امسيات شهر فبراير. لم يخف والتر - الذي لم يكن قط كارها التكلم بصراحة - رفضه الخطة التي نفضلها. وقد وافقت معه - كما كان يعرف بانني اوافق - على اهمية القوة النووية الكبرى. لكنني لم اظن ان امكانياتها ستتضرر بخططنا.

مرة بعد مرة اصررت على انه مهما كان نوع التنظيم الذي نتبناه الا انه يجب ان يوفر التنافسية الحقيقية. وكثيرا ما وجدت ان الكلام المستقيم يعود بالفائدة. وبعد المزيد من الدراسة والمناقشة مع سيسيل. قال مارشال انه على الرغم من ان المجلس المركزي لتوليد الكهرباء سيعرب عن اسفه على ما قررناه. فانه مستعد ان يجعل النظام المقرر نظاما ناجحا. غير ان بيتر ووكر اعترض بشدة على خطط سيسيل باركينسون. وقال انه ستنقضي على الاقل ثماني سنوات قبل ان يمكن اتمام ذلك المثال التنافسي للخصخصة.

لم يكن احد منا مقتنعا بذلك.

وبالتالي تمكن سيسيل من ان يدلي ببيانه، يوم الخميس 25 فبراير، امام مجلس العموم مبيناً كيف ننوي خصخصة الكهرباء.

الا ان هذا لم يكن نهاية الامر. وكما هو الحال دائما، فان امكانية الخصخصة عنت ان مالية الصناعة ستخضع للفحص الدقيق، ربما لاول مرة في ايما وقت مضى.

شعرت لاسباب بيئية ولضمان سلامة الامداد، ان من الضروري الاستمرار في تطوير الطاقة النووية.

ان تكلفة الطاقة النووية الحقيقية بالمقارنة مع غيرها من مصادر الطاقة غالبا ما يبالغ في تقديرها. ان محطات توليد القوة الشغالة بالفحم تطلق بغزارة ثاني اوكسيد الكربون في الجو. ولم يضع احد حتى الآن رقماً موثوقاً لما ستتكلف في نهاية الامر معالجة المشكلة الناتجة عن التسخين الشامل للفضاء في العالم. ولكن من المسلّم به انه ستكون هناك تكلفة اضافية فورية من الطاقة النووية سيضطر المستهلكون تحملها. ان هذا أمر مقبول ولو انه غير محبوب من عامة الناس.

ولكن في خريف 1988، جرت فجأة مراجعة تكلفة عملية وقف استعمال محطات توليد الطاقة، التي شاخت الان بحدة الى الاعلى من قبل وزارة الطاقة. وكانت هذه مبخسا تقديرها باستمرار او ربما كان مخفيا. وكلما امعنا النظر عن كثب في هذه الارقام تبينت انها اعلى.

وما ان حل صيف 1989 حتى بدت كامل امكانية خصخصة شركة توليد الطاقة الرئيسية، التي ستتضمن محطات الطاقة النووية وقد بدا يحيق بها الخطر. ولذلك وافقت على ان تستثنى محطات توليد الطاقة القديمة «ماجنوكس» من الخصخصة وعلى ابقائها خاضعة لسيطرة الحكومة. كان هذا احد آخر اجراءات سيسيل في وزارة الطاقة والتي آل الى خليفته، جون ويكهام، ان يعالج بقية المشكلة النووية.

كان آلان والترز يطالب بالحاح منذ الخريف السابق بأن تبعد جميع محطات الطاقة النووية عن الخصخصة. وكما كان في احوال كثيرة، تبين انه على حق.

اذ لم يكن الأمر قط مسألة سلامة، والتي كان من الممكن تأمينها في القطاع الخاص، وانما كانت مسألة تكلفة.

وقد بدأت الارقام الخاصة بوقف استعمال محطات الطاقة الاخرى تظهر غير اكيدة ثم اخذت

في التصاعد، تماما كما فعلت تلك التي كانت تخص «ماجنوكس». واوصى جون ويكهام، ووافقت انا معه، بأن تبقى كل الطاقة النووية في انجلترا وويلز تحت سيطرة الحكومة. وكانت احدى عواقب هذا الموقف ان والتر مارشال، قرر ان يستقيل. وهو شيء احزنني جدا. ولكن العاقبة الاخرى كانت انه اصبح بالامكان الآن المضي في الخصخصة، تماما كما حدث، بنجاح باهر لمصلحة كل من المستهلكين والمساهمين والحالة العامة.

ان نتيجة عملية اعادة التنظيم البارعة لتلك الصناعة على اسس تنافسية، التي قام بها سيسيل باركينسون، كان معناها انه ربما لدى بريطانيا الآن اكفأ صناعة امداد للكهرباء في العالم. وكنتيجة «للشفافية» التي تتطلبها الخصخصة، اصبحنا ايضا اول بلد في العالم يتحرى كامل تكاليف الطاقة النووية ـ ثم تدبير الاحتياطات المالية الصحيحة لها.

خطط الخصخصة في المستقبل

سبق ان ذكرت تأثير خصخصة الكهرباء على صناعة الفحم. ومن الواضح ان صناعة الكهرباء المخصخصة ستتطلب اكثر بكثير من حيث الشروط التجارية التي تتوقعها من مجلس الفحم الوطني عما يتطلبه احتكار تملكه الدولة. ولكن، كنت دائما اريد اعادة صناعة الفحم الى القطاع الخاص. وفي نوفمبر 1990، قبل ان اغادر داونتج ستريت بقليل، تباحثنا انا وجون ويكهام في امكانيات خصخصة الفحم. وان لم نبحث الوسائل التفصيلية. وشعرت ان التوافق بين مبيعات تجارية لشركات لها مصالح في اعمال المناجم بموجب شروط خاصة لعمال المناجم لشراء الاسهم، ربما يكون افضل سبيل الى الامام.

لم يكن من الواضح كم هو عدد المناجم التي لا يزال لها مستقبل تجاري طويل الاجل. اذ كنا لا نزال نستخرج فحما عالي التكلفة بكميات كثيرة من مناجم عميقة ـ وهو وضع حدث بسبب السوق المحمية الاحتكارية التي تمتعت بها صناعة الفحم المؤممة. وبناء عليه، كان من المؤكد ان يصار الى اغلاق بعض المناجم.

لكنني لم آخذ بعين الاعتبار الوجهة التجارية وحدها ابدا، سواء حينما كان سيسيل وزيرا للطاقة ولا عندما خلفه جون.

كانت ذكرى اضراب عمال الفحم الذي استغرق سنة كاملة لا تزال منحوتة في ذاكرتي.

فبقيت على اتصال مع روي لينك، وهو رئيس نقابة عمال الفحم في مقاطعة نوتنجهامشير، الذي كان يعلم انه يستطيع التحدث معي اذا ما، وعندما، اراد. كما تأكدت من ان كلاً من سيسيل وجون مدركان شعوري بخصوص الحاجة الى حماية مصالح اعضاء نقابته.

اولا، كان عندي شعور قوي بالالتزام والوفاء لعمال مناجم مقاطعة نوتنجهامشير الذين بقوا في عملهم على الرغم من كل اعمال العنف التي تعرضوا لها من العمّال المضربين. وثانيا، كنت اعرف ايضا اننا قد نواجه اضرابا آخر. فأين كان سيذهب بنا الحال لو كنا اغلقنا المناجم التي استمر العمال المعتدلون في العمل فيها، وابقينا المناجم الاكثر ربحية (ولكنها مناجم الاكثر يسارية) مفتوحة؟

كذلك رفضت السماح لمجلس الفحم الوطني بأن يتجنب الاجراء المتفق عليه بإحالة الاغلاقات الى هيئة مراجعة مناجم الفحم المستقلة، التي اقيمت كجزء من تسوية اضراب عمال المناجم.

كنت قد تعلمت من خبرة قاسية انه يجب ان لا تسمح لنفسك ابدا ان تُخدع باتخاذ قرار سريع شديد الاثر بشأن اغلاق المناجم حين يمكن للاسلوب الثابت الخفيض الوتيرة بأن يأتي بالمطلوب بعد فترة اطول بعض الشيء. فعند التعامل مع صناعة الفحم يجب ان يتحلى المرء بعقلية الجنرال قدر ما يتحلى بعقلية المحاسب. كما يجب ان تكون الجنرالية «فابية» في معظم الاوقات اكثر منها «نابوليونية».

ان مشروع الخصخصة الآخر الذي كنت افكر فيه في هذا الوقت هو شركة السكك الحديدية البريطانية «بريتيش ريل». كانت الشركات الفرعية لـ «بريتيش ريل» قد بيعت حينذاك. وكانت الاعمال التجارية الاساسية هي التي علينا ان ننظر بشأنها الآن.

درسنا انا وسيسيل باركينسون كيفية السير في الامر في اكتوبر 1990. كان سيسيل متحمسا جدا لخصخصة اعمال السكة الحديدية كلا على حدة مثل خط «انتر سيتي»، وخط الشحن، وشبكة «ساوث ايست». وكنت من وجهتي ارى المزايا الجذابة في فكرة بناء سلطة السكك الاهلية التي تملك جميع الخطوط والاشارات والمحطات، وبعد ذلك تتنافس الشركات الخاصة على تشغيل المرافق. ولكن هذه كانت قضايا واسعة تحتاج الى تفكير دقيق وتحليل اقتصادي. فاتفقت مع سيسيل على تشكيل فريق عمل يتضمن وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة بالاضافة الى وزارة النقل لدراسة الامر والرجوع الي بقرارهم. وهذا ابعد ما كان من

الممكن ان أسير فيه في هذا الموضوع.

كان لا يزال هناك الكثير الذي كنت اود ان اعمله. ولكن بريطانيا، تحت رئاستي للحكومة، كانت أول بلد عكس مسيرة الاشتراكية. كان قطاع ملكية الدولة للصناعة، عندما تركت منصبي، قد انخفض بحوالي 60 في المائة. وكان حوالي واحد من كل اربعة اشخاص من الشعب يملك اسهما. وانتقلت ما يزيد على ستمائة الف وظيفة من القطاع العام الى القطاع الخاص، مما شكل اكبر عملية نقل للملكية والنفوذ من الدولة الى الافراد وعائلاتهم في اي بلد خارج الكتلة الشيوعية السابقة. وفي الحقيقة وضعت بريطانيا اتجاها عالميا في الخصخصة في بلدان متباينة مثل تشيكوسلوفاكيا ونيوزيلندا. وتمت حتى الآن او تجري خصخصة موجودات تقدر بحوالي 400 مليار جنيه استرليني في انحاء العالم. وليست الخصخصة هي واحدة من افضل صادرات بريطانيا الناجحة فحسب. انما اعادت ترسيخ سمعتنا كدولة من المبتكرين ورجال الاعمال. انه سجل لا بأس به لعمل كان يقال لنا دائما بأنه «عمل غير ممكن».

مؤيدو التعويم ومؤيدو السعر الثابت

الفصل الرابع والعشرون

السياسة النقدية وسعر الفائدة وأسعار الصرف

ان السياسة الاقتصادية الصحيحة تعتمد بشكل حاسم على الحكم الصائب وعلى تقرير النشاطات التي يجب ان تكون من اختصاص الدولة وتلك التي يجب ان تكون من اختصاص المواطن.

فالدولة يجب ان تضع الاطار العملي للقوانين والتشريعات والضرائب التي توفر المجال للأفراد والمؤسسات التجارية للعمل ضمن هذا الاطار. ولكن الى جانب هذا يجب ان يكون هناك اطار سياسي لهذه الاعمال.

بعد كفاح طويل خلال الفترة الاولى لرئاستي للحكومة بين عامي 1979 - 1983 تمكنت مع وزراء يشاركونني هذه الآراء من اقناع مجلس الوزراء وحزب المحافظين والرأي العام المالي والتجاري وحتى وسائل الاعلام بهذا الاتجاه وتحويل وجهة نظرهم الى الدور الدقيق الانضباطي الذي يتوجب على الدولة ان تتبناه في القطاع الاقتصادي.

اما من حيث الاطار التنظيمي الذي يستطيع القطاع التجاري ان يسير أموره ضمنه، فقد توصلنا الى تفاهم تام بأن يكون الهدف هو خفض الضرائب والحد من القيود والضوابط وتقليص نسبة التدخل في شؤون القطاع الخاص. ولكن الاتفاق بيننا كان اقل حول الاطار المالي العام الذي يستطيع الاقتصاد الحقيقي ان يعمل ضمنه لتوليد الثروة والازدهار.

اذ كنت متفقة مع نايجل لوسون (وزير المالية) على دور الدولة في هذا الشأن بصورة عامة، ولكننا كنا على خلاف بخصوص السياسة النقدية وسياسة اسعار الصرف.

كان نجاحنا في خفض التضخم المتصاعد من 10 في المائة الى اقل من 4 في المائة مع دلائل

الاستمرار في هبوطه، عائداً الى ضبطنا العرض النقدي.

ان «السياسة النقدية» - او الاعتقاد بأن التضخم المالي هو ظاهرة نقدية، أي «كثرة من المال تلاحق قلة من السلع» - جرى دعمها بواسطة سياسة مالية خفضت من اقتراض الحكومة وتحرير الموارد للاستثمار الخاص وخفض سعر الفائدة. وقد تم انجاز هذا بواسطة ما اصطلحنا على تسميته «الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى» (MTFS). والحق يقال فقد كانت هذه المبادرة وليدة افكار نايجل لوسون . واعتمدنا في تنفيذها الى حد كبير على مراقبة المؤشرات المالية. ولكن كما لاحظت كانت هذه المؤشرات متقلبة ومحرفة ومربكة. وكنا نحتاج الى مؤشرات اخرى وقبل انتهاء فترة جيفري هاو كنا قد بدأنا نأخذ بعين الاعتبار قيمة الجنيه مقابل اسعار صرف العملات الاخرى.

من الضروري ان نفهم العلاقة بين اسعار صرف العملة والعرض النقدي، وما لا علاقة له بهذا.

لننظر اولا في تأثير الزيادة في اسعار صرف العملة. أي القيمة المرتفعة للجنيه مقابل العملات الاجنبية الاخرى. ان اسعار الصادرات تقدر بالعملات الاجنبية وبسبب هذا فإن الاسعار بالجنيه الاسترليني لهذه السلع المتاجر بها ستهبط. ولكن هذا ينطبق فقط على السلع والخدمات التي تستورد وتصدر كالنفط والحبوب والمنسوجات. غير ان الكثير من بضائعنا وخدماتنا التي تشكل دخلنا القومي ليست من هذا النوع. فمثلا نحن لا نستطيع تصدير منازلنا او الخدمات التي نقدمها في مطاعمنا، ولذلك فهذه الامور لا تتأثر بأسعار صرف العملة. كما ان التأثير غير المباشر - الذي يمر عبر الرواتب والاجور - محدود. اما ما يقرر الى حد ما اسعار البيوت والامور غير القابلة للمتاجرة بها فهو العرض النقدي في البلاد.

فإذا ارتفع العرض النقدي بسرعة، فإن اسعار السلع المنزلية غير القابلة للمتاجرة بها سترتفع بالمثل وان الجنيه القوي لن يمنع ذلك. ولكن العلاقة الضمنية بين جنيه قوي وتدفق نقدي طليق، تؤثر تأثيرا سيئا في قطاع التصدير فتتدفق الموارد الى شراء البيوت والمطاعم وهلم جرا. وعندئذ يزداد العجز في الميزان التجاري. وهذه الفجوة يجب الا تستمر. اذ يجب عندئذ خفض سعر صرف العملة او الحد من العرض النقدي او كلا الأمرين معاً.

هذا الاتجاه هو مهم جدا. اذ لا بد من المفاضلة بين الحفاظ على سعر صرف العملة، يكون

على مستوى معين، أي الحفاظ على سياسة نقدية للابقاء على ذلك السعر لصرف العملة. او تحديد هدف مالي تقرره اسعار السوق. ولذلك فإنه من المستحيل تماما التحكم في سعر الصرف مع السياسة النقدية في وقت واحد.

ان حرية سعر صرف العملة تتأثر بصورة جوهرية بالسياسة النقدية. والسبب بسيط جداً. فإذا كانت قيمة الجنيهات المتداولة كبيرة، عندئذ تهبط قيمة الجنيه. تماما كما يحدث عندما تكثر كميات الفراولة في السوق فتهبط قيمتها. لذلك فإن هبوط سعر الجنيه يشير الى فقدان الانضباط في السياسة النقدية.

ولكن قد لا يكون هذا هو السبب الوحيد. فهناك عدة عوامل، غير العرض النقدي، تؤثر في اسعار صرف العملة. والسبب الأهم في كل هذه العوامل هو تدفق رؤوس الاموال العالمية. فإذا قامت احدى الدول بتعديل ترتيباتها الضريبية والتشريعية واوضاع نقابات العمال، بحيث ترتفع نسبة المردود على رأس المال وتصبح اعلى ما عند غيرها من الدول، عندئذ تتدفق رؤوس الاموال عليها ويزداد الطلب على نقدها. ولكن في ظل سعر صرف عملة حر، يتحسن سعر النقد. ولكن هذا ليس بالضرورة مؤشرا على التقشف النقدي. ففي الواقع لو عدنا الى الفترة ما بين 1987 الى اواسط 1986 لوجدنا ان اسعار صرف العملة العالية عندئذ في بريطانيا ربما كانت مرتبطة بتوسيع ملحوظ في السياسة النقدية.

ومن هنا نرى انه اذا اصبح سعر الصرف هو الهدف بحد ذاته. على عكس ما اذا كان احد المؤشرات للسياسة النقدية. فهذا يعني انه جرى التخلي عن «السياسة النقدية». ومن المفيد تكرار هذه النقطة لتفهم الاجتهادات التي ظهرت في ما بعد. فنحن نستطيع ان نستهدف العرض النقدي او اسعار صرف العملة، ولكننا لا نستطيع ان نستهدف الأمرين معا مرة واحدة. هذا امر واقعي تماما. فالسبيل الفعال الوحيد للتحكم في التضخم المالي هو استعمال سعر الفائدة للتحكم في العرض النقدي. اما اذا حددنا نسبة الفائدة في سبيل التقيد او المحافظة على سعر معين لصرف العملة، فإننا عندئذ نكون نسير على هدي نجم صعب المراس. وكما حدث هذا في مناسبتين. الاولى خلال رئاستي للحكومة عندما لاحق نايجل لوسون المارك الالماني خارج آلية اسعار صرف العملات (ERM) وبقيت سعر الفائدة منخفض جدا.

والمرة الثانية في عهد جون ميجر عندما حاولنا الحفاظ على معادلة غير واقعية ضمن «آلية

اسعار صرف العملات » وبقي سعر الفائدة عاليا جدا . ان حصيلة السير في مسار عبر الاهتداء بنجم كهذا تعني اننا نقود سفينتنا مباشرة الى الحاجز المرجاني .

الاتحاد الاقتصادي والنقدي (ERM)

هذه التساؤلات ليست وقفا على التقنيين ، بل من صلب السياسة الاقتصادية التي هي نفسها تقبع في قلب السياسة الديمقراطية .

ولكن كانت هناك قضية اهم بكثير ظهرت على المسرح عند مناقشة ما اذا كان من الضروري انضمام الجنيه الى « آلية اسعار صرف العملات » والأبعد مدى من هذا كان عما اذا كان علينا ان نقبل مقترحات المجموعة الاوروبية للانضمام الى « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » .

هذه كانت مسألة تتعلق بالسيادة القومية .

كان انضمام الجنيه الى نظام « آلية اسعار صرف العملات » يدل على اننا « اوروبيون طيبون » ولكن هذا الاصطلاح اخذ يعني أننا « اوروبيون سيئون » عندما بدأت المجموعة الاوروبية اتباع سياسة اتسمت بالانانية والحمائية ضد اوروبا الشرقية المتحررة من الشيوعية .

ولكن انضمامنا كان فيه دلائل تخلينا عن التحكم في سياستنا النقدية ليصبح « البوندزبنك » الالماني هو المتحكم في سياستنا النقدية . وهذا كان المقصود عندما كان الناس يقولون بأننا سنكسب المزيد من الاحترام والمكانة لسياستنا لو تبنينا مجازاً اوروبياً آخر . تعتمد مرساته على المارك الالماني .

وفعلا فإن هذا المجاز الاستعاري مناسب جدا ... فلو تغيرت احوال المد ومرساة السفينة مثبتة ، فإن الخيار الوحيد هو في اطلاق المزيد من السلاسل عندما ترتفع السفينة عن ارتفاع المد فتغرق السفينة عند مقدمتها .

وفي « آلية اسعار صرف العملات » حيث لا يوجد أي ترحيب باعادة تسعير العملات . فلن يكون هناك المزيد من السلاسل لانقاذها . وهذا ما سيؤدي بنا الى « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » .

كانت « آلية اسعار صرف العملات » في نظر مفوضية المجموعة الاوروبية وآخرين ... السبيل الى الاتحاد الاقتصادي والنقدي . وهذا الأمر غير بطريقة خفية اهداف « الآلية » . ولكن « الاتحاد

الاقتصادي والنقدي» الذي يشمل خسارة سلطة وقدرة اصدار وسك نقدنا وقبولنا عملة اوروبية واحدة وبنكاً مركزياً واحداً وسعراً واحداً للفائدة معناه ان تخسر البلاد استقلالها الاقتصادي وبالتالي فقدان ميزة الديمقراطية البرلمانية.

ان التحكم في الاقتصاد يأتي من حكومة منتخبة مسؤولة امام البرلمان وامام الناخبين. بينما الوضع الاتحادي يشمل مؤسسات غير مسؤولة «فوقَ المستوى القومي».

وكنت متفقة تمام الاتفاق مع نايجل لوسون في معارضتنا لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». وكانت اقوى حجة معارضة لهذا المبدأ ما جاء في خطاب نايجل لوسون في محاضرته في «تشاتام هاوس» بلندن في يناير 1985 عندما قال:

«من الواضح ان «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» لا يعني اقل من حكومة اوروبية. وان كانت حكومة فيدرالية - واتحاد سياسي.. هو الولايات المتحدة الاوروبية. هذا غير موجود على جدول اعمالنا لا حالياً ولا في المستقبل المنظور».

ولكن مع الأسف، فإن اتباعه سياسة سمحت للتضخم بالارتفاع، وهي حتماً ناجمة عن رغبته الشديدة لادخال الجنيه في «الآلية»، اسهم في نسف الثقة بحكومتي حتى غدا «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» قريباً جداً منا.

مباحثات مبكرة بشأن «آلية اسعار صرف العملات»

في سبيل متابعة مسار اجتهاداتنا حول «آلية اسعار صرف العملات» التابعة لنظام النقد الاوروبي، يتوجب ان نعود الى السنة الاولى لرئاستي للحكومة. اذ كان لكل من وزارة الخارجية ووزارة المالية مصلحة في ما سبق.

فوزارة الخارجية كانت تنظر الى الموضوع من حيث العلاقات الاوروبية. اما وزارة المالية - وكانت على حق في ذلك - فكانت تنظر الى الموضوع من الناحية الاقتصادية.

قررت من اول الأمر ان اظل على اتصال مستمر بالموضوع وعقدت اجتماعا مبدئيا لبحث القضية وكان ذلك في اكتوبر 1979.

وفي نظرة الى الماضي، يبدو ميزان الآراء في مجلس الوزراء لافتاً للنظر. فجيفري هاو كوزير مالية كان يعارض عضويتنا في الوقت الحاضر بسبب الشكوك التي تحيط بالغاء ضوابط الصرف.

اما محافظ بنك انجلترا - يومذاك - فكان متحمسا للانضمام. في المقابل كان الوزيران كيث وجون نوت من المعارضين. وانا شخصيا كنت معارضة أيضاً. وبما اننا قررنا الانضمام « عندما يكون الوقت مناسبا » او « عندما يحين الوقت » فلم يكن هناك من داع لتغيير موقفنا السياسي اذا لم يكن الوقت مناسباً. لكن جيفري هاو لم يعط او يظهر اشارة عن وضعه المستقبلي. وفعلا في ديسمبر جاء يشكو لي انه في خطاب ألقاه في بروكسل عن الموضوع لاحظ ان بيتر كارينجتون كان يبدو ايجابيا متحمسا لـ « نظام النقد الاوروبي » (EMS).

وحتى في هذه المرحلة كانت الاجتهادات الاساسية المؤيدة والمناوئة لـ « آلية اسعار صرف العملات » معروفة جدا مع اننا لم نعط الموضوع حقه من التفكير كما فعلنا في ما بعد. اذ كان لبريطانيا خبرة سابقة مؤلمة في محاولة لربط الجنيه بنظام نقد اوروبي. وفي عام 1972 اضطرت حكومة ادوارد هيث للخروج من نظام النقد الاوروبي « الافعى » بشكل مخز وهو النظام الذي ظهر الى الوجود قبل « الآلية » وذلك بعد ستة اشهر فقط. ولذلك يتوجب على اية حكومة بريطانية ان تكون حذرة في هذا الميدان وازاء هذا الموضوع.

موضوعان آخران كان لهما اثر على هذه القضية. اولاً لا داع لاخفاء الواقع - لأسباب سأشرحها في ما بعد - بأنه سيكون هناك احتمال دائم لتضارب في المصالح بين سياستنا النقدية المحلية والهدف نحو اسعار صرف العملة كما ظهر في مذكرة اعدتها وزارة المالية.

ثانيا - كنا حذرين - ربما زيادة عن اللزوم - كما كان آلان ولترز يجادل - ازاء موقف الجنيه كعملة من « عملات النفط ». اذ تأثرت قيمة الجنيه باكتشاف كميات كبيرة من النفط في بحر الشمال. وكان لهذا اثر معكوس. وبينما كانت الزيادة في اسعار النفط سترفع من قيمة الجنيه. الا انها كانت السبب في اضعاف قيمة العملات الاوروبية الاخرى. ولكن العامل الاكبر لانعدام الاستقرار كان الوضع الاقتصادي في بريطانيا عام 1979. والى ان تم خفض التضخم المالي وانتظام الاموال العامة. لم يكن في نظري. حتى مجرد دراسة المساهمة في « آلية اسعار صرف العملات ». امراً واقعيا.

ولكن في مطلع 1980 كان هيلموت شميت يصر على الانضمام الى « الآلية » وكنت ارغب في التعاون مع المانيا لأنني كنت اطمع في الحصول على دعمها لنا ازاء مساهماتنا في ميزانية المجموعة الاوروبية. لذلك اعدت فتح ملف الموضوع ولكنني كلما تمعنت في الاوراق والحقائق زادت شكوكي في الانضمام.

كانت وزارة المالية تعارض في اشتراكنا وتقول اننا لو كنا اشتركنا في سبتمبر 1979 لكان سيحدث اقبال كبير على شراء الجنيه وبالتالي هبوط سعره.

ترأست اجتماعا في مارس 1980 وافتتحت الاجتماع قائلة ان السياسة النقدية المحلية يجب ان تحظى باهتمامنا الرئيسي. وبعد اتفاقنا على جميع النقاط قررنا صرف النظر عن الانضمام في المستقبل القريب وان نلتزم بعزمنا على الانضمام عندما تسمح الظروف بذلك.

كان هناك مزيد من المناقشات في فريق 1981. ويجب ان نتذكر ان هذا الوقت كان وقتا صعبا عندما ظهر ان بعض مكاسبنا، من انخفاض نسبة الفائدة التي توصلنا اليها بواسطة الميزانية المتشددة لعام 1981، كانت ستنخفض نتيجة للضغط العالمي. اذ ارتفعت نسبة الفائدة في الولايات المتحدة عندما حاول بنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي تقييد الضغط الناجم عن التضخم الذي حصل اثناء ولاية الرئيس كارتر وكان ان نسبة الفائدة في العالم كله تبعت الخطوة الامريكية.

طلبت من جيفري هاو ان يتقدم بدراسة عما اذا كان من المناسب ان ننضم الى «آلية اسعار صرف العملات». الا ان الآراء انقسمت بين جهاز المالية. اذ وقف جيفري هاو وليون بريتان - وزير امانة المالية يومذاك - ضد الانضمام، في حين كان موقف نايجل لوسون السكرتير المالي للوزارة أقل وضوحاً.

قلت للحضور بأنني اريد ان اكون مقتنعة تمام الاقتناع بأن هناك مبررات ايجابية لانضمامنا لأن المبررات ضعيفة ضد الانضمام. وعزز موقفي الحذر مشورة قوية من آلان ولترز الذي قال انه من الخطأ الاعتقاد بأن نظام «آلية اسعار صرف العملات» هو سبيل الى الاستقرار. فهو لا يتمتع بمزايا نظام ذي اسعار صرف عملة ثابتة. بل كانت الفروقات والاسعار تتحرك ضمن هامش. وبعد تحركات افقية وعمودية تمر عبر مراحل من التصنيف الاوروبي حيث تتحرك الاسعار بقفزات متحفظة. وعلاوة على هذا فإن هذه التحركات كانت موضوع مساومة سياسية اكثر منها تحركات اسواق مالية، وان الاسواق تأتي بنتائج افضل.

بسبب ضغط الاعمال عليّ، تأجل البحث في الموضوع عدة مرات، واخيرا ترأست اجتماعا بهذا الشأن في يناير 1982. وأصر جيفري هاو على ان الوقت ما زال غير مناسب ووافقته على ذلك. وقلت انه لن يكون ثمة فائدة ملموسة من الانضمام الى «الآلية» ولا اعتقد انها ستضيف او ستحمل معها كفاءة فعالة لادارة اقتصادنا. بل انها ستحرمنا من حرية المناورة والتصرف.

إلا انني قبلت انه في حالة اقتراب ارقام التضخم المالي ونسبة الفائدة عندنا بما يقارب مثيلاتها في المانيا الغربية، عندئذ يكون هناك المزيد من المبررات للانضمام لـ «الآلية». وهكذا قررنا ان نبقى على ما نحن عليه.

اجتهادات بشأن «آلية أسعار صرف العملات» 1985

لم يكن دخولنا «آلية اسعار صرف العملات» عشية الانتخابات أمراً وارداً ابداً وكان هذا هو الوضع الذي ورثه نايجل لوسون عندما قررت تعيينه وزيرا للمالية عام 1983. وفي ذلك الوقت كان سعر الصرف مجرد واحد من العوامل المأخوذة بعين الاعتبار في مساعي تقييم الظروف النقدية. وكانت المجاميع النقدية هي الموضوع الحرج.

القياس الاوسع للنقد - M3 - الذي اخترناه اصلا في الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى اصبح مشوها وغير واضح ابدا. وفي الواقع كان على شكل ودائع لاغراض الفوائد المتحصلة منها.

وفي ميزانية نايجل الاولى (1984) حدد اهدافا متعددة المدى لأموال ضيقة الهوامش وعريضة الهوامش. الاولى - MO - كانت تتصاعد الى اعلى ببطء ملحوظ. واخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار عند وضع المخطط المستقبلي.

ولكن في هذه المرحلة اعطينا اهمية خاصة متساوية لكل من تخطيطي M3 و MO في تسيير السياسة.

كما اخذنا في بعين الاعتبار مؤشرات نقدية اخرى بما في ذلك سعر صرف العملة.

معارضونا انتقدونا قائلين ان سياستنا هي تقييد صارم وحازم لنظريات احصائية، وبدأوا مهاجمة ما وصفوه بمنهاجنا العشوائي العديم الجذور.

وفي الواقع. وبالرغم من واقعية التغيير. فإنه كان مؤشراً لبداية مسار تعكر فيه وضوح الاستراتيجية المالية المتوسطة المدى. واعتقد ان هذا هو السبب الذي دفع نايجل لوسون الى ان يبحث في السنوات التي تلت عن مستوى قياسي بديل بعزم وتصميم يكون قابلا للاعتماد عليه ومقنعا للاسواق. والذي اعتقد بأنه وجده اخيرا في سعر الصرف.

عقب احداث 1985 عادت «آلية اسعار صرف العملات» تطرح على بساط البحث. اذ بدأ

الدولار يرتفع وازداد الضغط على الجنيه بالرغم من سلامة الاوضاع المالية البريطانية. واتفقت مع نايجل على ضرورة رفع سعر الفائدة. كما اتفقت معه ايضا على وجوب تدخل عالمي منسق في اسعار صرف العملة للتوصل الى وضع اكثر استقرارا. وارسلت رسالة بهذا الخصوص الى الرئيس ريجان.

وتمت صياغة هذه السياسة بين نايجل لوسون ووزراء مالية آخرين بموجب «اتفاقية البلازا».

الا انني عندما انظر الى الوراء الآن اعتقد ان تلك كانت عملية خاطئة. وكما قال آلان ولترز على الدوام، انه اذا لم يتم السماح بالتدخل للتأثير على العرض النقدي وسعر الفائدة على المدى القصير، فإن التدخل سيكون ذا تأثير سريع الزوال. اما اذا ساعد على النمو النقدي فيصبح عندئذ مثيراً للتضخم.

«اتفاقية البلازا» اعطت نايجل لوسون اولا، ووزراء المالية الآخرين بعده، فكرة خاطئة بأنه باستطاعتهم تحدي قوة الاسواق الى ما لا نهاية. مما حمل لنا جميعا عواقب سيئة للغاية.

المشاكل التي كانت تواجه الاسترليني دفعت نايجل لأن يبحث معي في فبراير قضية نظام «آلية اسعار صرف العملات». وقال انه يعتقد ان التحكم في التضخم المالي يتطلب قبول بعض الانتظام المالي الذي يمكن تأمينه عبر أهداف نقدية او أسعار ثابتة لصرف العملة. ومن الطبيعي ان أي خيار بين هذين الخيارين هو أمر ثانوي.

وأصر نايجل ان هناك عوامل جديدة تؤيد الآن قبول «الآلية». باديء ذي بدء كان من الصعب جعل الاسواق تتفهم ما هي فعلا سياسة الحكومة ازاء اسعار الصرف وان «الآلية» ستوفر قوانين وانظمة اكثر وضوحا.

وكان هناك اعتبار سياسي، ايضا، فإن كثيرين من النواب المحافظين كانوا يؤيدون الانضمام الى هذا النظام.

وقال نايجل لوسون في الجدل المتعلق بالانفاق والاقتراض الاضافي بأنه سيكون من المستحسن التعامل مع بعض القيود والقواعد التي قد يقبلها النواب انفسهم. كما ان الدخول في نظام «آلية اسعار صرف العملات» قد يبعد الانظار والاهتمام بعيدا عن قيمة الاسترليني مقابل الدولار، اذ هنا تكمن المشكلة في الوقت الحاضر.

واخيرا فإن معادلة «M3» اصبحت كأنها المؤشر النقدي لأن التحكم فيه اصبح يعتمد بازدياد على «التمويل الزائد» وكانت النتيجة الزيادة في ما هو معروف باصطلاح «حقيبة

السندات » . (التمويل الزائد هو الترتيب الذي تسعى الحكومة بموجبه الى خفض الودائع البنكية الخاصة . وهذا هو سبب معادلة M3 وذلك ببيع كميات من الدين العام اكثر مما يلزم الحكومة لتمويل عجزها . و« جبل السندات » كان نتيجة استعمال العائدات لشراء سندات الخزينة من الاسواق) .

لم اكن مقتنعة بأي من هذه الاجتهادات باستثناء الاخير منها . الا انني وافقت على عقد مؤتمر يضم ممثلين عن وزارة المالية وبنك انجلترا ووزارة الخارجية .

لم يتمكن آلان ولترز من حضور المؤتمر لكنه زودني بوجهة نظر على حدة ، وقد وضع اصبعه على الجرح كما يقولون . اذ تساءل قائلا : هل ان الانضمام الى « الآلية » سيخفف من ضغط المضاربة على الاسترليني؟ في الواقع فإنه قد يزيد الوضع سوءا .

هذا الدرس كان علينا ان نعيه نظراً لما حدث للعملات الاخرى الاعضاء في « الآلية » كما حدث مع الفرنك . وفوق هذا ، بالنظر الى الاسواق المفتوحة في بريطانيا لرؤوس الاموال وصرف العملة والدور العالمي الذي يلعبه الاسترليني ، فإننا سنتعرض لضغط اكثر من الضغط الذي تعرض له الفرنك .

في المؤتمر الذي ترأسته لم يجادل نايجل بصواب الانضمام لـ « الآلية » في الظروف الحاضرة . ولكنه كرر الاجتهاد العام لصالح الانضمام ، وهو الاجتهاد الذي ذكره لي قبلا . بيد ان التدخل الاكثر لفتا للنظر هو ان جيفري هاو اصبح الآن احد المتحمسين لوجهة نظر وزارة الخارجية ، أي الى جانب الانضمام الى « الآلية » وناشد الحاضرين بضرورة اختيار الفرصة المناسبة للانضمام ، مع انه وافق على ان الوقت الراهن ليس مناسباً .

وخلال المناقشة ظهر واضحا لنا بأنه يتوجب علينا زيادة احتياطينا من النقد الاجنبي اذا اردنا ان نكون في الوضع المناسب للانضمام . ووافقت على ان يدرس بنك انجلترا ووزراء المالية كيفية التوصل الى هذا . وبما انه لم يكن هناك احد من الحاضرين يؤيد فكرة الانضمام السريع ، فلم يكن هناك قرارات اخرى للنظر فيها وانتهى الاجتماع بروح ودية .

خلال صيف 1985 اخذت اشعر بقلق بشأن وضع التضخم لعدة أسباب . فقد كان مقياس « M3 » يرتفع بسرعة ، واسعار العقارات ترتفع ، وهذه كانت دائما مؤشرا خطرا . وكذلك كان « جبل السندات » مصدر ازعاج ليس لأنه كان مؤشرا على التضخم (وفي الواقع فإن التمويل الزائد الذي أدى الى « الجبل » كان نتيجة لمحاولات البنك للتحكم في معادلة « M3 ») . ولكن بما

انا منـــذ قررنا رفـض اقرار سياسة التمويل الزائد منذ عام 1981 ، ومع هذا زادت بهذا الشكل الكبير ، فقد اهتزت ثقتي بالشكل الذي يجري فيه تنفيذ مثل هذه السياسات بصورة عامة .

وحتى الآن لا ادري ما اذا كان لتخوفاتي ما يبررها . لقد قال بعض المحللين ـ ومنهم تيم كونجدون ـ ان الزيادة في معادلة M3 الآن وفي ما بعد تسببت في المشاكل المتعلقة بالتضخم . ولكن على عكس هذا ، فإن آلان ولترز الذي كان يعتقد ان معادلة M0 هي افضل المؤشرات ، اعتقد ان السياسة النقدية محكمة بشكل كاف وشاركه في هذا جميع المستشارين حولي . من حيث المبدأ فإن هذه المسائل الصعبة هي دائمة عرضة للآراء وللاحكام المختلفة . والأمر المهم هو انه عند ظهور دليل واضح بأن الامور بدأت يفلت زمامها اسرعنا باتخاذ الاجراءات .

ومن المؤكد اني لا اعتقد ان السياسة النقدية في 1985 او 1986 كانت السبب الرئيسي وراء المشاكل التي واجهتنا في ما بعد .

عاد نايجل لوسون بعدها الى موضوع «الآلية» ووافقت على عقد اجتماع في آخر سبتمبر ، اذ اصبح هذا الموضوع امرا مستحوذاً على فكره . حتى انه ارسل لي مذكرة يشرح فيها تصوراته عما سيحدث لو كنا ضمن اطار «الآلية» قبل الانتخابات العامة ، اذ كانت الاسواق المالية تعتقد بأننا سنخسر هذه الانتخابات .

وظل يقول انه في مثل هذه الحالة فإننا نحتاج الى الاعلان بأننا سنوقف العمل بتشغيل «الآلية» مع التعهد بالعودة اليها كما كنا قبلا بعد فوزنا بالانتخابات . وهذا مثال طبيعي عن اخطار الالتزام بنسبة ثابتة بغض النظر عن العوامل الخارجية .

في المقابل ، صرت مقتنعة اكثر من أي وقت مضى بمساوئ «الآلية» . لم أر سبباً خاصاً للسماح بالسياسة النقدية البريطانية بأن يحددها ويقررها «البوندزبنك» الالماني بدلاً من وزارة المالية البريطانية ما لم نكن فقدنا ثقتنا بأنفسنا وبقدرتنا على التحكم في التضخم المالي .

كنت متشككة جدا عما اذا كان «اللوبي» الصناعي الذي يضغط علينا للانضمام لهذا النظام سيحتفظ بحماسه عندما يشاهد افراده ان انتاجهم لم يعد قادراً على المنافسة . وكنت ايضا اتشكك في ان الشعب سيرحب بكلفة الدفاع عن الاسترليني ضمن هذه «الآلية» والذي فعلا قد يكون امرا مستحيلا في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة بالاضافة الى عملية اعادة تسعير العملة بشكل يكون مفروضا علينا .

ولدى النظر الى الوراء نجد ان الجنيه في الاعوام السابقة لم يتبع مسار العملات الاوروبية بشكل مستقر ومنتظم. ففي عام 1980 ارتفع الاسترليني بنسبة 20 في المائة ضد «الايكو» (وحدة العملة الاوروبية). وفي 1981 هبط بنسبة 15 في المائة وكذلك عام 1982. وفي عام 1983 ارتفع بنسبة 10 في المائة ولكن بدأ يستقر بشكل معقول عام 1984 ثم ارتفع بنسبة 10 في المائة في سنة 1985. وللتحكم في مثل هذه التحركات كان يتوجب علينا الاستعانة بكميات كبيرة من الاحتياطي العالمي واعلان سياسة صارمة لتحديد سعر الفائدة.

لم تكن هذه الاوضاع سراً مكتوماً، اذ كانت متوفرة لكل من شاء الاطلاع عليها. ولكن ليس ثمة من أمر اشد عناداً من رأي شبه اجماعي دارج. كما ان تأثير هذا على مجلس الوزراء لم يكن بالقليل.

لم احصل على أي دعم في مؤتمر آخر سبتمبر، كما ان آرائي وحججي لم تغير من موقف نايجل لوسون او موقف جيفري هاو. ولما لم يكن هناك من فائدة في متابعة النقاش قلت للحاضرين بأنني لست مقتنعة بأن المناقشات والاجتهادات تطورت لتأييد انضمامنا الى نظام «آلية اسعار صرف العملات» واختتمت الاجتماع قائلة بأني سأدعو الى اجتماع آخر ادعو فيه عددا آخر من الوزراء.

قبل انعقاد هذا المؤتمر طلبت اعداد قائمة تساؤلات عن مضاعفات وتأثير «الآلية» وكنت أرجو ان تساعد هذه على ايضاح بعض النقاط التي سنقوم بدراستها. وقد اكون متسامحة واكثر من دقيقة او صادقة لو قلت ان اجوبة وزارة المالية ساعدت على ايضاح أي شيء من هذا القبيل.

ومع هذا بدت المذكرة التي قدمها نايجل لوسون الى المؤتمر وكأنها قائمة تنبؤات. اذ اقترح بأن نقنع الناس بأن التضخم سيستمر في الهبوط ويظل على مستوى منخفض. وأضاف يقول بأن هناك خوفاً بأننا عاجلاً او آجلاً سنكون ضحية الاغراء بقبول خيار تضخم سهل. واقترح ايضا انه بعد عدة سنوات من التقييد بنفس السياسة نحتاج الآن الى دعم جديد، والى شيء من التجديد في المبادرة لاقناع الناس بحسنات ومزايا السياسة التي نتبعها.

والجواب على كل هذا هو الانضمام الى نظام «آلية اسعار صرف العملات».

وبما ان سياسة نايجل كانت تقوم على السير في ظل المارك الالماني ـ وهو اشبه بنص غير رسمي لنظام «الآلية» ـ وكان من المؤكد ان يقودنا الى تضخم وتقويض الثقة فينا وفي

سياستنا .. مما جعلني استغرب لهذه المبادرات.

ولا بد من القول ان الاجتماع الذي عقده صباح الاربعاء 13 نوفمبر لبحث نظام «الآلية» لم يحصل فيه أي تقدم عن الاجتماعات السابقة. اذ بحثنا نفس النقاط، وفي آخر الاجتماع قلت لهم انني لست مقتنعة بالحجج التي أوردوها، لكنني وافقت بالالتزام بالخط الذي سرنا فيه حتى الآن وهو ان بريطانيا ستنضم الى «الآلية»... «عندما يحين الوقت».

لم يكن هذا الوضع مرضياً. فجميع الاجتهادات التي اقنعتني برفض الانضمام كانت تنطبق على المبدأ اكثر منها على ظروف الانضمام. وكنت اعلم انني في جبهة الاقلية في مجلس الوزراء. علماً بأن اغلبية الوزراء ما كانوا مستوفين للموضوع على كل حال.

اما جيفري ونايجل فكانا من المتحمسين. فجيفري كان يعتقد ان انضمامنا يزيد ويقوي من مكانتنا الاوروبية. اما نايجل فكان يعتقد ان الانضمام سيؤدي الى توفير الاستقرار في عالم مالي مضطرب لا بد فيه من اتخاذ القرارات المتعلقة بالفائدة والسياسة النقدية. ومن المؤكد ان هذه القرارات في بعض الاحيان قد تكون قرارات صعبة.

سعر الفائدة والتضخم المالي: 1986

يجدر بنا ان نذكر هنا المواقع التي كانت تواجهنا فيها الصعوبات والاماكن الخالية منها.

حتى عام 1987 عندما عمل نايجل لوسون على جعل سعر صرف العملة الهدف الرئيسي للسياسة لم تكن هناك اي اختلافات جوهرية بيننا، بالرغم من انه الآن يعتقد بأني كنت «متساهلة» في موضوع سعر الفائدة.

وكل انسان يتذكر قراراتنا من 1979 الى 1981 سيجد ان هذا ليس صحيحا. وكذلك سيعجب كل انسان بأن الانضمام الى «آلية اسعار صرف العملات» التي كان نايجل ينادي بها بكل اصرار وايمان، سيؤدي الى خفض سعر الفائدة.

والآن كما سأشرح في ما يلي بأنه كانت هناك مناسبات كنت اعتقد فيها انه هو الذي كان متسامحا في موضوع سعر الفائدة ومشدداً على ضرورة رفعها بسرعة اكثر.

كلانا كان يعارض التضخم، وفي الواقع كنت انا شخصيا مهتمة بهذا الأمر اكثر منه. وبالرغم من اعجابي بتغييراته المالية فإنه لم ينجح في تخفيض نسبة التضخم.

وعلى كل فإن نايجل وانا ظلت لنا نقاط انطلاق مختلفة حول هذه الأمور. فأنا كنت دائما اكثر حساسية ازاء المضاعفات السياسية بخصوص رفع سعر الفائدة - خاصة بتوقيتها - اكثر من نايجل. وهذا امر يجب ان يكون من صفات رئيس الوزراء. كنت كذلك واعية للتأثير الذي سيحدثه تغيير سعر الفائدة للاشخاص الذين يدفعون اقساط الرهن على منازلهم. ورغم ان عدد اصحاب الودائع يزيد عدة اضعاف عدد المقترضين من جمعيات الاقراض العقاري فإن المقترضين هم الذين قد تتحطم حياتهم بين عشية وضحاها عند ارتفاع سعر الفائدة.

كنت دائما اريد ان تكون سياستي الاقتصادية سياسة اجتماعية ايضا. اذ ان هذه وسيلة تؤدي الى ديمقراطية يملك معتنقوها المنازل والعقارات. ولذلك لا يجب ان تغيب عن بالنا احتياجات مالكي المنازل. ولو تعادلت كل الامور. فمن المؤكد ان أي اقتصاد يكون سعر الفائدة فيه منخفضاً هو اكثر نجاحا من اقتصاد ذي سعر فائدة عال.

ان الفائدة العالية حقا - (في كل هذا من الضروري دائما التفرقة بين الفائدة الحقيقية والاسمية. الفائدة على الاموال الكبيرة هي غالبا نتيجة توقعات السوق لارتفاع في التضخم. فإذا كان متوقعا ان تكون الفائدة عالية لغاية 10 في المائة فإذا تغاضى الانسان عن الضرائب فإن فائدة بمبلغ 10 في المائة تكفي لمعادلة ما ستخسره عائلة من آثار التضخم. وفي الواقع فإن الفائدة الواقعية - أي الزيادة في النسبة المئوية التي هي اكثر من التضخم المتوقع - التي تؤثر في اقتصاديات واستثمار العائدات والاعمال التجارية هي التي تضمن مردودا حقيقيا عاليا للتوفير) - تضمن المردود العالي للاموال الموفرة. الا انها لا تشجع المخاطرة او تحسين شؤون الذات. لذا فهي على المدى الطويل قوة للركود اكثر منها دافعا على المغامرة. ولهذه الاسباب كلها كنت دائما حذرة مقاومة لرفع سعر الفائدة الا اذا كان ذلك ضروريا.

سبب أخر كان يدعو للحيطة والحذر وهو صعوبة التوصل الى حكم صائب عن حالة الوضع النقدي والمالي. فمقياس «M0» كان ينقلب من شهر الى شهر. المجاميع الاخرى كانت اسوأ.

كنا نعطي ارقاما تقلل تقدير مدى النمو الاقتصادي وتسببت بالتالي في مبالغتنا عن حجم وكمية متطلبات الاقتراض للقطاع العام. وفي هذه الاجواء كان من الصعب جدا توقيت خفض او زيادة سعر الفائدة.

ولذلك ففي الاجتماعات مع نايجل وموظفي بنك انجلترا ووزارة المالية، لتقرير ما يجب ان نتخذ من قرارات واجراءات. كنت دائما اناقش الحاضرين وأبين لهم ردود الفعل عندي. وعندما

اتأكد بأن جميع العوامل قد تمت دراستها كنت دائما آخذ جانب نايجل في ما يريده او يقترحه.

طبعاً كانت هناك استثناءات، لكنها كانت قليلة.

السير في ركاب المارك الالماني: 1987، 1988

ابتداء من مارس 1987 ـ ولم اكن اعلم ذلك عندئذ ـ بدأ نايجل يتبع سياسة جديدة تختلف عن سياستي وعن السياسة التي أقرها مجلس الوزراء، وعن السياسة التي التزمت بها الحكومة علنا.

وكان اساس هذا التوجه يكمن في السياسة الطموحة المتطلعة لاستقرار سعر صرف العملة على صعيد عالمي. ففي شهر فبراير اتفق نايجل مع غيره من وزراء المالية على التدخل في سبيل تثبيت الدولار ضد المارك الالماني والين الياباني في «معاهدة اللوفر» في باريس. وتسلمت تقارير على التدخل الكبير الذي يتطلبه مثل هذا الاصرار الذي جعلني غير مرتاحة ولم يكن واضحا كم سيطول هذا الاجراء.

وفي شهر يوليو اثار نايجل معي مرة اخرى موضوع امكانية انضمام الاسترليني الى نظام «آلية اسعار صرف العملات» وقال انه يعتقد ان السنة الاولى من البرلمان الجديد هي الفرصة المناسبة لمثل هذه المبادرة وان الانضمام سيتيح لنا استقرارا في اسعار صرف العملة بما يكفي لدعم ومساعدة الثقة في الاوساط التجارية.

وكنت مستعدة لهذا لأني كنت قبل ذلك قد تحدثت في الموضوع مع آلان ولترز ومع برايان جريفيثس رئيس «الوحدة السياسية» في مكتبي، والذي عمل قبل ذلك كرئيس قسم المصارف والشؤون المالية العالمية في جامعة «السيتي». وقلت لنايجل ان الحكومة خلال السنوات الثماني التي خلت استطاعت بناء سمعة تقوم على الحكمة والرأي الصائب. فإذا انضممنا الى «الآلية» فإننا سنظهر بمظهر العاجز عن ترتيب اموره واننا بحاجة الى القيود والتنظيم الذي توفره لنا المانيا والمارك الالماني.

ان عضوية «الآلية» ستقلل من قدرتنا على المناورة في ما يتعلق بسعر الفائدة والتي في الاوقات الحرجة قد تكون اعلى مما تكون عليه اذا كنا خارج النظام.

وكنت قد سمعت قبلا عن الحجج وعن القيود الخارجية. وتذكرت ان ادوارد هيث ادعى في مطلع السبعينات ان الانضمام الى المجموعة الاوروبية سيؤدي الى تنظيم نقابات العمال، لكن هذا لم يحدث.

كما ان محاولة الاستعانة بعضوية «آلية اسعار صرف العملات» للتأثير على توقعات الادارة والقوى العاملة ستكون امرا فاشلا. وبوجه عام، فحتى عندما تكون الاوضاع سائرة سيرا حسنا. فإن عضويتنا في «الآلية» لن تضيف شيئا الى جهودنا في صياغة سياستنا الاقتصادية، وكذلك اذا كانت الامور سيئة فإن عضويتنا ستزيدها سوءاً.

نايجل رفض هذا التحليل رفضاً باتاً وقال انه يود بحثه مرة ثانية معي في الخريف. وقلت له ان هذا وقت مبكر، اذ لم ارغب في بحث هذا الموضوع مرة ثانية قبل العام الجديد.

وهنا بدأت تظهر دلائل على ان الاقتصاد ينمو بدرجة سريعة لا يمكن الابقاء عليها. والارقام النقدية كانت مبهمة، كما ظهر ان نسبة الاقتراض للقطاع العام ستكون اقل بكثير مما توقعنا عند وضع الميزانية. وفي اغسطس اقترح نايجل زيادة سعر الفائدة بمقدار 1 في المائة على اساس ان هذا ضروري للتغلب على التضخم عند الانتخابات المقبلة. وقبلت هذا الاقتراح.

هذا كان الوضع في يوم «الاثنين الاسود» 19 اكتوبر 1987 عندما حدث ذلك الهبوط المريع في سوق الاسهم بعد نفس الهبوط في اسواق المال في نيويورك. وعند اعادة النظر في هذا الموضوع. نجد ان هذه التطورات لم تكن اكثر من عملية تصحيحية لاسهم مثمنة بأكثر من قيمتها. زادها سوءا «البيع المبرمج». وهذا أدى بنا الى التساؤل، عما اذا كنا سنواجه ركوداً اقتصادياً. لأن الناس بدأت تقلل من الانفاق وتوفر اكثر لمعادلة الهبوط في اسعار اسهمها.

كنت في الولايات المتحدة عندما علمت بتدهور سوق الاسهم. وكنت قد غادرت فانكوفر بعد انتهاء مؤتمر الكومنولث واخذت الطائرة الى دالاس لأقيم فترة مع ولدي مارك وعائلته. وقد تناولت طعام العشاء مع نخبة بارزة من رجال المال والاعمال الذين وضعوا الأمور في اطارها الحقيقي قائلين انه على خلاف التقارير المنذرة بالسوء، فاننا لسنا على ابواب تدهور كبير للاقتصاد العالمي. وبالرغم من هذا فإني اردت ان اضاعف من تأكدي، فوافقت نايجل على تخفيضين متتاليين بنسبة نصف في المئة في سعر الفائدة للمساعدة على اعادة الثقة للقطاع المالي والتجاري.

ما لم اكن اعلمه ان نايجل كان قد قرر سعر الفائدة لابقاء الجنيه بما يعادل او يقل عن 3

ماركات المانية. وقد نتساءل كيف تمكن من اتباع هذه السياسة منذ مارس بدون ان الاحظ ذلك.

ان اتباع الاسترليني المارك الالماني (او الدولار) عبر فترة من الزمن لا يعني ان متابعة سعر صرف معين للعملة تشكل او تقرر سياسة ما. فقد يكون هذا التأثير ناجماً عن عدة اسباب. اذ تتداخل عدة عوامل في تقرير سعر (الفائدة والتدخل) حتى انه يكون من المستحيل، في أي وقت. معرفة العامل الذي كان الحافز وراء أي قرار.

من الطبيعي بعد مرور الوقت، ومحاولة الناس ان يفهموا ماذا حدث، ان تبدأ الاسئلة تنهال من كل حدب وصوب.

نايجل - وهو الرجل الذكي - كان لا بد ان يعلم ان شيئا من هذا القبيل قد يحدث. وفعلاً فالافتراض انه هو الذي اراد هذا.

فلو سار كل شيء على ما يرام، لكنا دخلنا «آلية اسعار صرف العملات» على اساس يقرب من 3 ماركات بدون اية عواقب سيئة. وكان باستطاعته ان يتغلب على معارضتي للانضمام في ظروف يصعب علي فيها ان اعيد فرضها.

والى حد ما هذا ما حدث، الا انه لم يستطع حقيقة ارغامنا على الانضمام. ففور اقتناع الاسواق المالية بأن اية سياسة - في هذه الحالة السير في ظل المارك الالماني، بسعر معين - تشكل الضمان المركزي للاستقرار المالي، يؤدي الابتعاد عن هذا الاتجاه الى تأثير مخلخل للغاية. وهكذا عندما علمت بما كان يجري، شعرت اننا فقدنا بعض حريتنا في التحرك والمناورة.

والغريب اني علمت بأن نايجل يلاحق المارك الالماني فقط عند مقابلة اجرتها معي صحيفة «الفايننشال تايمز» يوم الجمعة 20 نوفمبر 1987، اذ سألوني لماذا نلاحق المارك الالماني على اساس 3 ماركات المانية للجنيه الواحد. انكرت ذلك بشدة ولكن لم يكن مفر من هذه الحقيقة عندما واجهوني برسم بياني لدعم سؤالهم. وكانت مضاعفات هذا الأمر خطيرة على جميع المستويات.

اولاً، اتباع نايجل سياسة اقتصادية شخصية دون الرجوع الى مجلس الوزراء. فكيف استطيع ان ائتمنه مرة ثانية؟

ثانياً، تدخلنا الكبير في سوق العملات قد يؤدي الى عواقب تضخمية.

ثالثاً، قد اكون سمحت بخفض سعر الفائدة كثيرا في سبيل سياسة نايجل غير المعلنة لابقاء

الجنيه تحت مستوى 3 ماركات المانية.

لم أرد ان اثير هذا الموضوع مع نايجل قبل ان اتأكد من موقعي.

وبدأت بجمع المعلومات عما حدث للجنيه ومدى التدخل. وبعدها واجهته.

وفي اجتماعي معه في يوم الثلاثاء 8 ديسمبر اعربت له عن قلقي من حجم التدخل اللازم للحفاظ على الجنيه على مستوى اقل من 3 ماركات. فرد على ذلك بقوله انه تم التدخل بواسطة عمليات السوق العادية وان ذلك لن يؤدي الى التضخم.

انا فهمت ان «التعقيم» يعني ان بنك انجلترا باع سندات وذهباً ليضمن الا تؤثر اموال التدخل في سعر الفائدة على المدى القصير. ولكن تدفق رأس المال حتى لو تم «تعقيمه» بهذا المعنى، كان له تأثيره الخاص. فمن جهة من شأنه ان يزيد من النمو النقدي والناحية الاخرى انه يضغط لخفض نسبة الفائدة في الاسواق. وكان هذا الحد اصطناعيا يستطيع نايجل ان يبرر فيه نسبة اقل من الفائدة بشكل يزيد عما تبرره الضغوط المحلية. ونتيجة لهذا فإن التضخم بدأ يتراكم.

في الاشهر الاولى من عام 1988 ساءت علاقاتي مع نايجل. بدأت اشجع معارضة التدخل الكثير في اسعار صرف العملة، ولكن بدون أي نجاح. وبدا لي ان هناك تناقضا في اعمالنا. اذ بينما نرفع الفائدة بنسبة نصف في المائة في فبراير في نفس الوقت نتدخل في السوق لابقاء الاسترليني على مستوى ليس بالعالي. ولكنني كنت اعلم ان الوقت الذي أفرض فيه صلاحياتي، لمنع التدخل على هذا المقياس، سيكون على حساب علاقتي العملية مع نايجل. اذ انه حشر نفسه في موقع يضعف مركزه كوزير للمالية، فقد ارتفع الجنيه الى اكثر من 3 ماركات المانية. لقد كانت عملية مقنعة، وان لم تلق اي ترحيب، اذ دلت على حماقة الاعتقاد ان تكافؤ سعر صرف عملات معينة هو المقياس على النجاح الاقتصادي والسياسي.

في مطلع مارس لم يعد امامي أي خيار، اذ جرى استعمال اكثر من مليار جنيه للتدخل في السوق المالي في يومي 2 و3 مارس 1988. وابدى بنك انجلترا المعروف عنه تأييده التقليدي لاسعار صرف عملة مقررة ومبرمجة قلقه الشديد ازاء هذه السياسة. وكذلك علمت ان كبار موظفي وزارة المالية لم يكونوا مرتاحين لهذا الوضع، ولكن من الطبيعي انه لم يكن باستطاعتهم الافصاح علنا عن تصورهم هذا.

وكاشفت نايجل بهذا الأمر في اجتماعين في 4 مارس وشكوت من حجم التدخل في سوق

العملة. وكان جوابه انه سئم تعقيم الوضع في وقته ولكنه وافق على ان التدخل على هذا المستوى لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية. وطلبت اليه ان يتشاور مع بنك انجلترا ويعود الي ليعلمني عن امكانية ازالة الحد الاعلى لصرف العملة الذي هو 3 ماركات المانية للجنيه ومتى يكون ذلك.

فعاد يقول انه يوافق على السماح للجنيه بأن يصعد الى ما اكثر من 3 ماركات المانية اذا استمر الطلب على الجنيه بالشكل الشديد الحالي. وكان متشوقا للمزيد من التدخل للحد من السرعة التي قد يرتفع فيها سعر الصرف. ولكنني اعربت له عن مخاوفي واني أود السماح لأسعار صرف العملة بأن تأخذ مجراها الطبيعي وتستقر على مستواها الطبيعي. وكنت على استعداد لقبول تدخل محدود اذا لزم الأمر. وعلى هذا الاساس ارتفع الجنيه الى ما هو اكثر من 3 ماركات المانية.

وحالاً هبت المعارضة ووسائل الاعلام لاستغلال هذا الاختلاف بيني وبين نايجل. غير انني وضّحت السياسة، والتفكير الكامن وراءها بكل وضوح في مجلس العموم يوم الخميس 10 مارس في الوقت المخصص للاسئلة الموجهة لرئيس الوزراء حين قلت:

«ان زميلي النائب ووزير المالية وانا على اتفاق تام بأن الهدف الرئيسي هو ابقاء التضخم في حده الأدنى. ان وزير المالية لم يقل ابدا ان استهداف استقرار اكبر لسعر الصرف يعني فقدان القدرة على التحرك. التعديلات قد تلزم، كما تعلمنا من النظام الذي وضع في اجتماع بريتون وودز. كما تعلم الاعضاء في «النظام المالي الاوروبي» بأنه يتوجب عليهم اعادة تثمين وتخفيض اسعار العملات بين الحين والآخر. وليس من سبيل يستطيع فيه الانسان ان يقاوم».

الملاحظة الاخيرة اثارت زوبعة في الصحف وتعليقاتها حيث لم يكن الصدق سبيلاً للدفاع. والمشكلة انها ظهرت على خلاف البيانات العامة والتصريحات التي كان يرددها نايجل بأنه لم يكن راغبا في تصاعد سعر الصرف اكثر مما هو عليه اليوم، وسيكون من الصعب اقناع الاسواق المالية بأني على اتفاق مع وزير ماليتي. ومن الطبيعي القول ان استنتاجاتهم كانت صحيحة في اساسها.

والآن يبرز السؤال عما اذا كان سيحين الوقت آجلا أم عاجلا لاقالة نايجل من منصبه وأكون محقة في ذلك. فقد اتبع سياسة بدون علمي وبدون موافقتي. واستمر في اتخاذ مواقف مضادة ومختلفة عن تلك التي أريدها.

ومن ناحية اخرى يتوجب اعطاؤه حقه ومساهمته في نجاحنا في انتخابات 1987 وهو ذو ذكاء والمام تام بمتطلبات مركزه، وقد حظي بتأييد قوي من نواب المقاعد الخلفية المحافظين وعدد من الصحف المحافظة التي اقنعت نفسها بأني انا التي كنت على خطأ وان عنادي وتصلبي يكمنان وراء تصرفي معه. ومهما حدث فإني شعرت بأني اذا اتفقت مع نايجل - ودعمنا مجلس الوزراء - نستطيع ان نتغلب على نتائج الاخطاء السابقة ونعيد الاقتصاد الى مساره الصحيح استعدادا للانتخابات المقبلة.

ولكن هذا ما لم يكن ليحدث.

فمهما قلت في مجلس العموم ردا على الاسئلة حول اسعار صرف العملة وسعر الفائدة كان يفهم منها بأني لم اكن موافقة على سياسة نايجل او اني كنت اشدد على تأييدي لها، بشكل لم يكن مقنعا. في مثل هذه الاجواء لا يمكن الفوز.

وقد استاء نايجل استياء شديدا حول ملاحظاتي عند الرد على بعض الاسئلة التي أجبت عليها يوم الخميس 12 مايو. ومع انني ايدته بكل حرارة وايدت تصريحاته، لكنني لم اكرر وجهة نظره بأن المزيد من التحسن في اسعار العملة «لا يمكن ان يستمر».

ثم بدأ جيفري هاو يثير الأذى والشقاق. وبدا لي بكل وضوح بأن نايجل وجيفري يتفقان في هذا المسار مع ان الود كان مفقودا بينهما في السنوات الاولى من الوزارة. حيث كان الحسد يلعب دوراً ملحوظاً بينهما، كما تأكدت ان جيفري هو الاكثر عداوة نحوي.

اذ في مارس القى جيفري خطاباً في زيوريخ فهم كثيرون منه انه أخذ جانب نايجل ضدي في مسألة اسعار الصرف.

وفي يوم الجمعة 13 مايو ذكر في خطاب له امام مؤتمر حزب المحافظين الاسكوتلندي في مدينة بيرث معلقاً على ملاحظتنا حول الانضمام الى «آلية اسعار صرف العملات»: «عندما يحين الوقت المناسب»، فقال: «اننا لا نستطيع ان نظل نردد هذا الشرط للالتزام الضمني بالانضمام».

وهنا قامت الصحف بتوسعة الشرخ والاختلاف بيني وبين نايجل بخصوص «الآلية» مرة اخرى. ولم اكن مرتاحة لهذا التصرف.

ولما اتصل بي جيفري صباح اليوم التالي لخطابه وطلب ان يحضر لمقابلتي مع نايجل «لتسوية النزاع شبه العام» قلت له اني ساجتمع مع نايجل في وقت لاحق في ذلك اليوم لبحث موضوع

الاسواق المالية - التي زعزعها خطاب جيفري.

ولكن لم اكن مستعدة للاجتماع بهما معا.

وكررت له رفضي لقاءهما معا ثلاث مرات. اذ انه لم يشأ أو يرد ان يقبل هذا الرفض واستمر في محاولته لترتيب اجتماع يستطيع هو ونايجل ان يحصلا على ما يريدانه. فقلت له بصراحة ان افضل شيء يفعله الآن هو ان يسكت، اذ اننا لن ننضم الى «آلية اسعار صرف العملات» في الوقت الحاضر. وهذا كل ما في الأمر.

امضيت يوم الاحد في تشيكرز اهيئ فيه خطابي الذي سألقيه امام الجمعية العمومية للكنيسة الاسكوتلندية.

ورتب نايجل ليزورني صباح الاثنين، وكان يريد موافقة مفصلة على الصيغة التي سأستعملها في مجلس العموم لشرح سياستنا. وقال لي موظفو المالية قبل الاجتماع بأن نايجل يريد تخفيضا آخر في سعر الفائدة.

كنت بدأت اشعر بقلق ازاء حجم تدخلنا في الاسواق المالية التي ما زالت عاجزة عن المحافظة على سعر الاسترليني على المستوى الذي اراده نايجل. وبالرغم من تأكيداته، كنت لا ازال اشعر بالخوف من ان يؤدي هذا النهج الى التضخم. ولكن حصلت على شيء مما اريد وهو الوضع المثالي الذي يكون فيه الجنيه قد وجد مستواه الطبيعي الى ان يرتفع الى 3.18 مارك الماني. ولذلك كنت مسرورة بأن يطلب خفض الفائدة التي اتى يطلبها. كذلك كنت اعلم ان المضاربين بدأوا يشعرون بأن المضاربة بالاسترليني هي من جانب واحد وان تركهم يحرقون اناملهم في هذه العملية سيبعث على السرور والارتياح.

وفوق كل هذا فإن خفض الفائدة يوم الثلاثاء 17 مايو بنصف في المائة الى 7.5 في المائة كان الثمن للعلاقات التي إتحملها مع وزير ماليتي الذي كان يعتقد بأن وضعه كله سيتزعزع اذا تجاوز الجنيه «الهامش» الذي يكون هو قد اقر به وقبله بصورة شبه عامة.

لو كنت رفضت التدخل ورفضت خفض سعر الفائدة ووصل الجنيه الى مستواه الحقيقي، لم يكن يخامرني ادنى شك في ان نايجل كان سيقدم استقالته - في الوقت الذي كانت فيه غالبية النواب المحافظين والصحافة تؤيد سياسته اكثر من تأييدهم لسياستي - ولكن الثمن الاقتصادي لقبول هذا القيد السياسي بدأ يظهر لي بأنه ثمن عال جدا.

فطيلة هذه الفترة كان سعر الفائدة منخفضاً جداً، اذ كان يجب ان يكون اعلى بكثير مهما

كان تأثيره على الاسترليني، وحتى على ضغط دم وزير المالية.

كذلك وافقت ان اصرح في مجلس العموم بتأييد متصل لسياسة نايجل ووافقت في اجتماع يوم الاثنين على تثبيت موضوع سعر الصرف كعنصر في سياستنا الاقتصادية. وكنت أود ان اذهب الى ابعد مما كنت اريد وأحب قائلة:

«لقد قمنا بخفض سعر الفائدة ثلاث مرات في الشهرين الاخيرين. وكان القصد المتعمد من هذا هو التأثير على سعر الصرف. نحن نستعمل عوامل التأثير المتوفرة ـ سعر الفائدة والتدخل في السوق المالي ان يكون ذلك مناسبا في وقته. ان المضاربين الذين يتصورون بأن الجنيه هو مضاربة من طرف واحد يرتكبون خطأ كبيراً».

المشاكل الاقتصادية تتراكم

في الواقع بدأ سعر الفائدة يرتفع بصورة منتظمة ابتداء من يونيو 1988. وكان نايجل يصر على رفع الفائدة بنسبة نصف في المائة. ولكنني كنت افضل نسبة اعلى لاقناع السوق المالي بمدى النظرة الجدية التي ننظر بها الى المؤشرات الاخيرة التي بدأت تشير الى السرعة المتزايدة للنمو الاقتصادي وان السياسة النقدية كانت لينة جدا، كما يظهر من ارقام ميزان الدفعات. ولكن نايجل لم ينظر الى هذا الوضع بالجدية التي كنت انظر بها.

كان يرى ان العجز في ميزان المدفوعات، والذي يزداد باستمرار. كان اشارة اكثر اهمية لدلالة على ان الأمور الاخرى في وضع سيئ اكثر منه اشارة للعجز نفسه.

وظل العجز يزعجني لأنه اكد لي بأننا كشعب نعيش على مستوى اعلى من طاقتنا وقدرتنا. كما كان الوضع يشير الى اننا مقدمون على زيادة في التضخم.

فأسعار المنازل بدأت ترتفع بشكل ملحوظ والقاعدة النقدية ما تزال تزداد بسرعة تتجاوز مدى الهدف المقرر.

كانت توقعات التضخم تراجع باستمرار الى اعلى مع انها كانت دائما تظهر بأنها منخفضة جدا. ففي سبتمبر 1988 كانت توقعات وزارة المالية الشهرية في مارس 1989 بنسبة 5.4 في المائة. وفي اكتوبر كانت 7 في المائة (وفي الواقع كانت 7.9 في المائة).

وعندما قارب عام 1988 على الانتهاء وبالرغم من ان البطالة كانت ارقامها منخفضة ـ وكان

هناك ارتفاع في الازدهار الاقتصادي والدخل - فإن الجو كان يشير الى الاضطراب.

ومن الغريب انه في مثل هذا الوقت قرر نايجل لوسون ان يبعث لي مذكرة يقترح فيها منح الاستقلال لبنك انجلترا. وكان رد فعلي هو اني اهملتها. فها نحن نتصارع مع نتائج انحرافه عن استراتيجيتنا التي اختبرناها وكانت قد نجحت في عهد البرلمان الاول، وها هو يدعو لأن نقلب سياستنا رأساً على عقب.

لم اصدق نايجل عندما قال ان استقلال البنك سيعطي زخما لحربنا ضد التضخم. وفي الواقع كما دونت ذلك في مذكراتي عندئذ. قلت: «ستكون دليلا على تخلي وزير المالية وتنازله في وقت يكون هو فيه مكشوفاً جدا».

واضفت الى ذلك قائلة: «ان هذا يكون اعترافا منا بفشلنا في ثقتنا بأنفسنا». كذلك كنت اتشكك في وجود اشخاص ذوي القدرة والكفاءة لادارة مثل هذه المؤسسة. وكما قلت لنايجل عندما اجتمعت به لبحث هذا الاقتراح بأني انا كنت فكرت في اواخر السبعينات في موضوع بنك مركزي مستقل لكنني في آخر الامر عدلت عن الفكرة اذ اني اعتبرت ان مثل هذه المؤسسات تصلح للدول الاتحادية (الفيدرالية). وعلى أي حال فلا مجال الآن لبنك مركزي اذ يجب ان تهبط نسبة التضخم الى اثنين في المائة لمدة سنتين او ثلاث سنوات، على الاقل، قبل التفكير في مثل هذا الموضوع.

انا لا اعتقد ان تغيير نظام المؤسسات التي تم اختيارها يوفر الحلول للمشاكل السياسية والانسانية لأن التحكم في التضخم هو موضوع سياسي اولا واخيرا. وبالامكان ابقاء نسبة التضخم منخفضة اذا كانت لدى الانسان العزيمة والتصميم على ذلك، كما فعل الالمان على اساس خبرتهم المريرة في التضخم العالي.

ونحن كنا نستطيع ان نفعل ذلك لو اتبعنا سياسة نقدية حازمة - بدون بنك مركزي مستقل - وكان يجب علي ان الاحظ ان اقتراح نايجل أظهر حقيقة موقفه ازاء الصعوبات الاقتصادية الظاهرة بوضوح على الأفق اذ اراد ان يحول المسؤولية عن هذه المشاكل الى اتجاه آخر او الى اشخاص آخرين.

كان عام 1989 - السنة الاخيرة لنايجل كوزير مالية - هو العام الذي ازدادت فيه مصاعبي ومشاكلي السياسية. وكانت الذكرى العاشرة لرئاستي للوزارة وهي المناسبة التي اردتها ان تمر بهدوء، ولكن على عكس ذلك كانت مناسبة لمراجعات صحافية لم تكن كلها اطراء ومديحا وقد

صيغت بقوالب يفهم منها القارئ بأن عشر سنوات من رئاستي للحكومة تكفي وتزيد!!

وفي هذا الوقت ايضا كان سعر الفائدة قد ارتفع الى 13 في المائة في يناير و14 في المائة في مايو و15 في المائة في اكتوبر والتضخم يرتفع باستمرار والتوقعات كذلك تشير الى الارتفاع.

وكان الميزان التجاري سيئاً وخصوصا في يوليو مما قوض الثقة عند الناس واضعف الجنيه. وقال آلان ولترز انه يعتقد ان هناك ضغطا شديدا على الوضع النقدي الذي من شأنه ان يؤدي الى ركود اقتصادي خطير. وقد عارض بقوة ضد رفع الفائدة الى 15 في المائة كما كان نايجل يطالب تشبها بالمانيا.

وكان آلان ولترز محقاً في وجهة نظره، لكني أيدت نايجل وارتفع سعر الفائدة مرة ثانية. وهذا يكفي للتعليق على ادعاءات نايجل بأنني كنت اسعى الى تقويض واضعاف مركزه لأني رفضت ان اعفي آلان ولترز من وظيفته، وبأنني كنت اؤيد نايجل ضد آراء ومشورة آلان ولترز وضد شعوري الشخصي وذلك قبل ايام فقط من تخلي نايجل عن مركزه وتركه الحكومة.

تقرير ديلور عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي

علاوة على مسار السياسة النقدية. كنا نواجه مشكلتين اقتصاديتين اثنتين كانتا ذات اهمية ملحوظة خلال هذه الفترة. المشكلة الاولى كانت «آلية اسعار صرف العملات» وفي هذه كنت ونايجل على طرفي نقيض. والثانية كانت «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» وكنا على اتفاق تام كامل بشأنه.

ونتيجة لاجتماع المجلس الاوروبي في هانوفر في يونيو 1988 جرى تشكيل لجنة من رؤساء البنوك المركزية في المجموعة الاوروبية. ليعملوا بصفتهم الشخصية. برئاسة جاك ديلور لوضع تقرير عن «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» وكنت انا ونايجل نرجو ان يتمكن روبن لي. بمبرتون محافظ بنك انجلترا وكارل اوتو بوهل رئيس «البوندزبنك» الالماني بأن يحولا دون وضع تقرير يدعم «الاتحاد الاقتصادي والنقدي».

كنا نعتقد ان كارل اوتو بوهل معاد تماماً لأية خسارة خطيرة في الاستقلال النقدي للبوندزبنك الالماني، كما ان روبن لي. بمبرتون كان على علم تام بوجهة نظرنا ووجهات نظر الاغلبية الكبرى (عندئذ) من النواب المحافظين. وكان رأينا في ان يكون التقرير وصفا للاتحاد

لا ان يكون منهاجا محددا. وكنا نأمل ايضا ان يتضمن التقرير فقرات تشير بأن الاتحاد النقدي والاقتصادي ليس ضروريا للتوصل الى السوق الواحدة وان يوضح المضاعفات الكاملة لمثل هذا الاتحاد لنقل السلطات والصلاحيات من المؤسسات الوطنية الى بيروقراطية مركزية.

وكنت اجتمعت انا ونايجل مع محافظ بنك انجلترا في مساء يوم الاربعاء 14 ديسمبر 1988 وشددنا عليه ان يثير هذه النقاط في المباحثات الجارية. واجتمعنا به مرة ثانية بعد ظهر الاربعاء 15 فبراير ووجدنا مسودة التقرير غير مرضية البتة اذ كانت على اساس الخطوط الاتحادية التي يحبذها ديلور الذي كان يوجه الاجتماعات والمناقشات.

نايجل وانا طلبنا من محافظ البنك ان يعمم محتويات تقريره هو واراءه. ولما رأيناها كانت كالجبل الذي تمخض عنه فأر، اذ كان القسم الاكثر ضررا اغفاله ذكر معارضة محافظ «البوندزبنك» الالماني لاتجاهات ديلور.

كل فعاليات محافظ بنك انجلترا كانت غير فعالة. اذ عند ظهور تقرير ديلور في ابريل 1989 تأكدت لنا جميع مخاوفنا. فمنذ اول الامر كانت المباحثات تدور حول اتجاه ذي «ثلاث مراحل» والتي على الاقل كانت تعطينا فرصة للسير البطيء ورفض «التقدم» الى اكثر من المرحلة الاولى او الثانية. ولكن وجدنا ان التقرير يصر على الدخول في المرحلة الاولى. ويجعل المجموعة الاوروبية ملزمة بشكل غير قابل للنقض باتحاد نقدي اقتصادي كامل. وكان هناك مطلب لاتفاقية جديدة. يجب اعدادها حالا.

كان في هذه الاتفاقية الكثير من المواد حول السياسات الاقليمية والاجتماعية ـ المكلفة جدا. اشتراكية «ديلورزية» على مقياس اوروبي. لم اكن مستعدة لأن اقبل أياً من هذه المواد.

الكمين قبل اجتماع مدريد

بعض المشاكل التي أثارها تقرير ديلور، لقيت استحسانا وقبولا من بعض الناس هنا. ولكن نايجل وجيفري وجدا في هذا التقرير فرصة لفتح النقاش بخصوص «الآلية». وفي اجتماعنا بعد ظهر الاربعاء 3 مايو كان نايجل يشدد على ضرورة دخولنا «آلية اسعار صرف العملات»، فقلت له ان اولى الاولويات هي خفض التضخم، وانه من الخطأ تبني هدف الاستقرار الذي تحمله «الآلية». اذ هذا هو ما عملناه عندما كنا نسير وراء المارك الالماني وخففنا من حدة وقوة

معركتنا ضد التضخم. ولم اعتقد ان تقرير ديلور حول الاتحاد النقدي والاقتصادي قد غير من موقفنا ازاء «الآلية». ولم اقبل المبدأ القائل بضرورة دخولنا هذا النظام في سبيل الحؤول دون قيام تطورات في المجموعة الاوروبية التي لم نكن راضين عنها. كنت اعتقد ان فكرة تحديد وقت معين في المستقبل لدخول «الآلية» ستكون تصرفا مضرا. وعلى هذا لم يوافق نايجل ولكن قلت له بأني لا اريد بحث قضية الانضمام في الوقت الحاضر.

هذا لا يعني بأني لم اكن افكر في الموضوع. وفعلا بعد ايام قليلة تسلمت مذكرة من آلان ولترز بعنوان: عندما يحين الوقت المناسب يشرح فيها بالتفصيل الظروف التي يجب ان تتوافر قبل انضمامنا الى «الآلية». فقد اقترح بأنه يتوجب على جميع الدول الاعضاء الغاء جميع القيود. على تحركات العملات الاجنبية والغاء الانظمة التي كانت تفرض هذه القيود واقترح ايضا اطلاق الحرية لجميع الانظمة البنكية والمالية واسواق رؤوس المال بأن تكون مفتوحة للمضاربة والمنافسة من قبل جميع الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية. كما انه يجب ان يكون مسموحا لأية مؤسسة او هيئة او شركة او حتى الافراد بالدخول في اية اعمال بنكية او مالية طبعاً مع التقيد بأقل شروط معقولة ممكنة.

هذه كانت مقترحات جريئة. اذ من ناحية واحدة ستعطي موقفنا صبغة اكثر ايجابية. التحركات ضد «الشركاتية» في فرنسا والمانيا وايطاليا ستكون اكثر اهمية في حد ذاتها. ويجب ان ننتظر لنرى عما اذا كانت «آلية اسعار صرف العملات» قادرة على مواجهة ازالة هذه القيود التي اعطتها استقرارا وهميا.

اما الصعوبة في مقترحات آلان ولترز فهي انها لم تعمل على التخلص من اعتراضاتنا الاصلية ضد نظام شبه ثابت لانصار الصرف الذي هو جوهر «الآلية».

لكنني في آخر الأمر تأكدت ان مقترحات ولترز الذكية قد تكون السبيل الوحيد المتوفر لي لمقاومة الضغط الذي يمارسه علي كل من جيفري ونايجل والمجموعة الاوروبية للانضمام المبكر.

بعد هذا أتى ليون بريتان - وقد اصبح نائب رئيس مفوضية المجموعة الاوروبية - في محاولة لاقناعي بحسنات «الآلية» وفوائد الانضمام اليها وقال ان عضويتنا فيها ستعطينا مركزا قويا في الخطوات التي ستسبق تشكيل التعاون الاقتصادي والنقدي. وأضاف انه في الواقع سنتمكن من اعطاء بريطانيا القدرة على تحديد وتقرير سرعة واتجاه التقدم في هذا الميدان. وكان مزودا

بملاحظة أبداها ديلور مفادها بأنها « اذا انضمت فستكون الرابحة » على مائدة عشاء.

ولم اعجب كثيرا على تلك المائدة وقلت (لبريتان) لا اصدق بأن اولئك الراغبين في السير قدما في الطريق الذي خططه ديلور ومفوضيته بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » سيتأخرون عن دفع مشروعهم الى الامام بانضمام بريطانيا الى نظام « آلية اسعار صرف العملات ».

ومرة اخرى اجتازت علاقتي مع نايجل مرحلة حرجة اخرى في مايو عندما حرصت في مقابلة اذاعية مع هيئة الاذاعة البريطانية الـ « بي. بي. سي » في اذاعتها العالمية عندما كدت تقريباً اعترف بأن سبب زيادة التضخم المالي هو سيرنا في ركاب المارك الالماني. فمع ان هذا كان هو الواقع الا انه كان انحرافا عن الجواب المناسب المعتاد وهو اننا خفضنا الفائدة بعد يوم « الاثنين الاسود » بعد انهيار اسواق الاسهم. وأبقينا الفائدة منخفضة لفترة طويلة حتى بدأ التضخم يرتفع.

نايجل كان في اسبانيا يحضر اجتماعا لوزراء المالية الاوروبية. وابدى استياءه عند سماعه تفاصيل المقابلة الاذاعية. وسمحت عندئذ باصدار بيان صحافي رددت فيه القول المناسب الاقل صحة والاكثر قبولاً. وفي نفس الوقت طلبت من وزارة المالية مذكرة تشرح فيها اسباب الارتفاع في التضخم.

علمت في ما بعد ان نايجل طلب من وزارة المالية بأن تشمل هذه المذكرة تعديلا يتضمن تغطية الفعاليات المالية للفترة المبكرة 1985 ـ 1986 مع ان المذكرة كانت تركز على تحركاتنا في ظل « آلية اسعار صرف العملات ».

(القول بأن التضخم الذي بدأ في نهاية 1988 واستمر لأواسط 1991 يمكن تقليله بالقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية ونسبة الفائدة في 1985، افترض ان تأثير التوسع النقدي على التضخم استغرق فترة اربع سنوات. اننا نعلم ان « الفترات » بحسب اقوال ميلتون فريدمان هي « طويلة ومتنوعة » بمعدل ثمانية عشر شهرا. ولذلك مع ان اربع سنوات هي فترة ممكنة ولكنها غير عملية تقريبا).

اذاً ليس غريبا ان اجد المذكرة في صيغتها النهائية اقل حدة واقناعاً من مذكرات غيرها من وزارة المالية.

إلا ان ما هو اسوأ من هذا كان في طريقه اليّ. ففي يوم الاربعاء 14 يونيو 1985وذلك قبل

اثني عشر يوما من موعد انعقاد المجلس الاوروبي في مدريد قام جيفري ونايجل بترتيب كمين. وعلمت ان جيفري هو الذي كان وراء هذا الكمين. فقد ارسلا اليّ بمذكرة مشتركة يقولان فيها انه في سبيل التوصل الى حل وسط مقبول لمقترحات ديلور حول «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» ـ أي الموافقة على المرحلة الاولى ولكن بدون الالتزام بالمرحلتين 2 و3 او عقد «مؤتمر حكوماتي» ـ فانهما يقترحان علي ان اصرح بأني اقبل «اشارة غير ملزمة قانونيا» لانضمام الاسترليني الى نظام «آلية اسعار صرف العملات» في نهاية عام 1992 شريطة تحقيق بعض المتطلبات ذلك الوقت. اما البديل فكان ـ كالمعتاد ـ «العزلة».

كانت مذكرة طبق الاصل عن مذكرات وزارة الخارجية، ولو كان نايجل في ايامه الزاهية لكان نظر اليها بازدراء شديد.

لكنني منذ تسلمت مذكرة آلان ولترز حول شروط انضمامنا الى «الآلية» وانا افكر تفكيرا طويلا في الموضوع. ولم يكن واضحا لي تماما ما اذا كان الافصاح عن هذه الشروط في هذه المرحلة بالذات قد يساعد على زحزحة الدول الاعضاء الاخرى عن مسارها نحو «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الذي يظهر انهم مصممون على السير فيه. لم اكن مقتنعة عن المكاسب والفوائد السياسية المزعومة. وكنت قلقة وغير مرتاحة ابدا حيال نتائج تحديد تاريخ معين لسوق النقد.

الا انني على أي حال اجتمعت بنايجل وجيفري مساء الثلاثاء 22 يونيو لمناقشة مذكرتهما وما جاء فيها. وفي آخر الاجتماع قلت لهما بأني سأعطي الموضوع المزيد من التفكير حول كيفية مناولة هذا الأمر في اجتماع مدريد. ولكن الشك ما زال يساورني حيال ان أي امتياز حول عضويتنا في «الآلية» قد يوصلنا الى هدفنا الذي اتفقنا عليه وهو الحؤول دون «مؤتمر حكوماتي» والمرحلتين 2 و3 من مقترحات ديلور. ولكن لا يمكن الحكم على هذا الا في اجتماع مدريد نفسه. وعلى كل حال بقيت قلقة جدا من تحديد تاريخ لانضمام الاسترليني لـ «الآلية».

لم استحسن هذا التصرف ـ مذكرات مشتركة وضغوط ومؤامرات. ولكن زدت غضبا عما حدث بعد هذا. تسلمت ايضا مذكرة مشتركة ثانية قال فيها نايجل وجيفري ان مجرد الشرح المفصل للشروط التي تسبق انضمامنا وتوسعتها لتشمل اجراءات السوق الواحدة مثلا ـ قد تؤدي الى «عكس ما نهدف اليه». يجب ان يتم تحديد التاريخ. وأرادا اجتماعاً ثانياً قبل ذهابي الى مدريد.

قرأت مذكرتهما صباح السبت في تشيكرز وحال انتهائي من مطالعتها تلقيت مكالمة هاتفية من مكتبي يسألون عن وقت الاجتماع. كان هذا غير مناسب ابدا. اذ كنت اهيئ نفسي لأكون في مدريد بعد ظهر يوم الاحد. لكنهما اصرا على الاجتماع فقلت اني استطيع ان اجتمع بهما مساء السبت او صباح الاحد في 10 داونتج ستريت فوافقا على الموعد الثاني.

كنت اعلم ان جيفري هو الذي دفع نايجل الى هذا الموقف. كان متأثراً كثيراً بحملة الانتخابات الاوروبية، التي لم تكن في صالحنا. وكنت اعلم انه كان يفكر دائما بأنه قد يصبح زعيم حزب المحافظين او رئيس الحكومة التي اصبح اكثر تعلقا بها كلما ابتعدت هذه الآمال منه. وقد اعتبر نفسه ـ وهو على حق الى حد ما ـ بأنه كان عنصرا هاما في نجاحات الحزب السابقة.

هذا الرجل الهادئ المهذب الكثير الطموح ـ بدأت علاقتي به تزداد سوءاً من غيظي عليه بسبب رغباته الملحة واستعداده لقبول اي تسوية جعلتني اهاجمه امام الآخرين ـ ها هو الآن بدأ يثير الشغب والفتنة ضدي كلما استطاع سبيلا الى ذلك. واعتقدت انه بدأ يشعر بأنه لا يمكن الاستغناء عنه. وهذه تخيلات خطرة لأي سياسي، اذ ليس هناك أي تفسيرات اخرى لما يقوم به من دفع نايجل الى مشاركته في هذا السبيل.

جاء نايجل وجيفري الي في الساعة الثامنة والربع صباح الاحد كما تم الترتيب. دخلا مكتبي وجلسا امامي على الجهة الثانية من الموقد وقد اتفقا على ما سيقولان.

بدأ جيفري وشدد علي بأن اكون البادئة بالحديث في اجتماع مدريد. واوضح الشروط التي تجعلني اقبل بها انضمام الاسترليني وتحديد تاريخ لدخول «آلية اسعار صرف العملات». حتى انه مع نايجل شددا على الصيغة التي دونتها كما يلي: «اننا نعلن عن رغبتنا في الانضمام في وقت غير متأخر عن» (على ان يتم تحديد التاريخ) وقالا بأني اذا اتخذت هذه الخطوة فإنها ستوقف ديلور عن التقدم باتجاه المرحلتين 2 و3، وختما حديثهما قائلين بأني اذا لم اوافق على هذا المسار وهذه الصيغة فانهما سيقدمان استقالتيهما.

لم اكن متأكدة في ذلك الوقت عما اذا كان بامكاني تحمل خسارة كل من وزير الخارجية ووزير المالية معاً في مثل هذا الوقت. ولكن جالت في خاطري عندئذ ثلاثة احتمالات:

اولا، لم اكن على استعداد لأن اتعرض لمثل هذا التهديد بخصوص سياسة كنت اشعر انها سياسة خاطئة.

ثانياً، يجب ان ابقيهما حيث هما على الاقل في الوقت الحاضر.

والأمر الثالث هو قراري بأن لا اسمح لمثل هذا الوضع ان يحدث مرة ثانية. ولكنني في نفس الوقت دفعت بهذا الاحتمال الاخير الى ابعد نقطة في مؤخرة تفكيري وفكري.

قلت لهما بأني اعددت فقرة بهذا الخصوص اوضح فيها الظروف التي بموجبها يمكن للاسترليني ان ينضم الى «الآلية» وانها ستكون ضمن خطابي الافتتاحي. لكنني رفضت ان اتعهد لهما بأني سأحدد تاريخاً معيناً وقلت لهما انني لا اكاد اصدق ان وزير مالية. حالياً. ووزير مالية. سابقاً. يطالبان بكل جد ان احدد مسبقاً تاريخاً معيناً لانضمامنا. اذ انه سيكون يوم انتصار للمضاربين في الاسواق المالية. وكررت بأني سأفكر مليا في ما سأقوله في مدريد.

وغادرا مكتبي وكان جيفري يظهر بمظهر المعتد بنفسه.

بعد قليل سأشرح ماذا حدث في مدريد ولكن بناء على مذكرة الان ولترز مع بعض التعديل. اعلنت بما وصف بعد ذلك بـ «شروط مدريد» لدخول الاسترليني «الآلية». اكدت عزمنا على الانضمام حال ان ينخفض التضخم وبعد التنفيذ المرضي للمرحلة الاولى من تقرير ديلور بما في ذلك حرية انتقال رؤوس الاموال والغاء القيود على تنقل العملات الاجنبية. لكنني لم احدد تاريخا معينا ولم أجد نفسي تحت أي ضغط في مدريد لأن افعل هذا.

لا اعتقد ان التصريح بشروطنا اسهم في تعديل السرعة او الاتجاه في المباحثات المتعلقة بتقرير ديلور بشأن «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». وان الوحيدين الذين يمكن ان يصدقوا ان هذا سيحدث هم الانجليز من مؤيدي الانضمام الى اوروبا اصحاب وجهات النظر الساذجة. وبالرغم من انني استطعت ان اجمع حزب المحافظين حول موقفنا هذا والذي ابعدنا عن الصيغة العقيمة التي مفادها «عندما يكون الوقت مناسبا».

نتائج مؤتمر مدريد لقيت ترحيبا هنا في بريطانيا. ولسوء الحظ وفي الواقع فإن الوقت لن يكون «مناسبا». لأن «آلية اسعار صرف العملات» خصوصا بعد كشف ديلور الآن عن اهدافه ازاء «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». لن يكون وقتها «مناسباً» اطلاقاً. ولكن هذا امر لم استطع ان افعل حياله شيئا ابدا.

انعقد اجتماع مجلس الوزراء كالعادة صباح الثلاثاء 29 يونيو في الساعة العاشرة والنصف. وكالمعتاد فإنني اجلس في مكاني وظهري الى الباب حين يدخل الوزراء الى القاعة. لكن في هذه المرة وقفت عند مدخل القاعة ـ بالانتظار. ولكن لم يكن هناك استقالات. ولم يجر ذكر تحديد تاريخ معين لدخولنا في «آلية اسعار صرف العملات». وحتى نايجل علق على اجتماع مدريد

بأنه سار سيراً حسناً.. ملاحظة تدل على جرأة كبيرة. لكن هذه هي احدى خصال نايجل الجذابة.

مزيد من العلاقات المتوترة مع نايجل لوسون

من هنا بدأ التوتر بيني وبين نايجل بشأن المشورة المستقلة التي كنت اتسلمها من آلان ولترز وكان آلان قد عاد الى 10 داوننج ستريت في مايو 1989، وكما تعلمون فقد شرحت مساهمته في «شروط مدريد» للدخول في «آلية اسعار صرف العملات» مع ان وزارة المالية كانت قلقة جدا من تأثير سياسة نايجل على التضخم المالي، تلك السياسة التي كان يتماشى فيها مع اتجاهات «الآلية».

وبينما كان نايجل يصر على رفع سعر الفائدة بدأ آلان ولترز يلفت نظري الى مخاطر الزيادة في سعر الفائدة والقول انها قد تؤدي الى الركود الاقتصادي (ملاحظة: ارتفعت الفائدة الى 13 في المائة في نوفمبر 1988 والى 14 في المئاة في مايو 1989) وكان آلان ولترز يعمل كما يجب ان يعمل أي مستشار لرئيس الحكومة وعلاوة على هذا فقد كان محقاً صائب الرأي دائما.

خلال غيابه لمدة خمس سنوات عن 10 داوننج ستريت، كان يتكلم عن آرائه في مختلف الندوات والمحافل وكانت آراؤه دائما واضحة المعالم. وكانت هذه الاراء ومحاضراته وتقاريره حول السياسة الاقتصادية بوجه عام وحول «آلية اسعار صرف العملات» قد استمرت في الظهور، اولا لأن الصحافة كانت تستغلها للدلالة على الخلاف بين نايجل وبيني، وثانيا لأن نايجل نفسه كان عالما بأن اللوم سيلقى عليه بسبب عودة التضخم المالي، لذلك اصبح شديد الحساسية واصبحت آراء ولترز تشكل مشكلة كبيرة امامنا.

النقطة المهمة، على كل حال هي ان جميع هذه التكهنات الصحافية كانت تعكس حقيقة اساسية وهي ان نايجل وانا لم نعد نتبنى وجهة نظر واحدة، ولا كان بيننا ثقة متبادلة كما يجب ان تتوفر بين رئيس حكومة ووزير مالية.

وكان لديه شعور كامل، ليس من صفاته، بأنه غير مذنب وان المعلقين والصحافة لن يلقوا اللوم عليه بسبب الوضع الاقتصادي الذي يتزايد سوءا.

بدا هذا كله واضحا في مؤتمر الحزب عام 1989! عندما اختار كينيث بيكر، رئيس الحزب، متفائلا اكثر منه حذراً، مقولة «الفريق المناسب» كشعار للمؤتمر. وفي هذا الوقت رفعت المانيا سعر الفائدة مما جعلنا نتبعها، فاتخذنا قراراً غير قابل للهضم، ورفعنا الفائدة الى 15 في المائة في عشية عقد المؤتمر.

وشنت صحيفة «الديلي ميل» هجوما عنيفا على نايجل واصفة اياه بـ «وزير المالية المفلس» وطالبت باقالته. اما نايجل الذي لا تنقصه الشجاعة فقد ألقى خطاباً قوياً وناضجا في المؤتمر. ولكن من الآن بات يتوجب علينا نحن الاثنين اختيار الكلمات والاشارات المناسبة عند الحديث عن اسعار صرف العملة. وكان هناك اختلاف كبير واضح في التشديد، ان لم يكن تناقض مكشوف بين صيغته:

«لم يكن حزب المحافظين ولن يكون أبداً الحزب المشرف على خفض قيمة العملة».

وكان هذا البيان يتضمن اننا نملك بين ايدينا القدرة على التقييم النهائي لسعر الجنيه في اسواق العملة.

وبين صيغتي أنا للموضوع:

«كما أوضح نايجل لوسون يوم امس، يجب الا يتوقع القطاع الصناعي ملجأ في عملة تنخفض قيمتها باستمرار».

نقطة مختلفة قائمة على تحليل اقتصادي مختلف كل الاختلاف.

انتهى مؤتمر الحزب بدون اية حوادث مزعجة. ولكن كان هناك شعور عام في الصحف بأنه بسبب المزيد من الاخبار الاقتصادية السيئة سيكون من الصعب ان يستمر نايجل في مركزه كوزير مالية. ولكن اذا اراد الاستمرار في عمله فسأقوم بدعمه وحمايته كما كنت افعل دائما. بالرغم من ان الوقت كان مناسبا فقد عزمت على الا اطرحه للذئاب.

ولكن من ناحية اقل عطفا، شعرت بما انه هو الذي اوصلنا الى هذه المرحلة من التضخم يجب عليه ان يواجه المطالبة باخراجنا من هذا التضخم. وعلى كل حال فإن مثل هذا المطلب او الوضع لن يكون امرا سهلا على وزير مالية جديد لأن يواجهه.

ولكن ـ ولأسباب وظروف سأشرحها في ما بعد ـ قررت ان اقوم باجراء آخر تغييرات وزارية في فترة هذا البرلمان وذلك بنقل جيفري هاو من وزارة الخارجية ليصبح زعيماً للاغلبية في

مجلس العموم. وقررت ـ خطأ أم صواباً ـ على ابقاء نايجل في مركزه. ولكن ماذا قرر نايجل نفسه ان يفعل؟

استقالة نايجل لوسون

سبق لي ان ذكرت الضجة التي اثارتها تعليقات آلان ولترز، والتي حرفت من الماضي وتحريفها من سياق الكلام. وبالاضافة، حيث ان التوقيت كان من المستحيل التنبؤ به ـ اذ اعتمد على سرعة الصحافيين في تتبع واعادة نشر التعليقات السابقة ـ لم يكن بوسع موظفينا او آلان عمل أي شيء سوى القليل جدا بخصوصه.

نشرت صحيفة «الفايننشال تايمز» بتاريخ 18 اكتوبر مقالا اوردت فيه قول آلان. من بين اشياء اخرى، في وصف «آلية اسعار صرف العملات» بأنها «نصف مطهوة». وكان اساس هذا المقال بحثا سينشر في «الامريكان اكونوميست». ولكن ما لم تقله «الفايننشال تايمز» هو ان ذلك البحث كان قد كتبه آلان عام 1988، أي منذ عهد طويل قبل ان يعود كمستشار اقتصادي لي. واعتقدت ان ثمة لا شيء يوجبه الاعتذار بشأنه ودَونت في محضر الجلسة:

«حيث ان المقال كتب منذ عهد طويل قبل مدريد (الذي فيه كان آلان ايضا مستشارا) فإنني لا أرى اي مشكلة. اضافة الى ذلك فإن المستشارين يقدمون المشورة، والوزراء يتخذون القرارات».

في الساعة 4.30 من صباح يوم الاربعاء 25 اكتوبر وصلت مطار هيثرو الطائرة «دي سي 10» التي اقلتني من مؤتمر الكومنولث في كوالالمبور. لدى عودتي الى 10 داونج ستريت.

فرزت امتعتي الخاصة وناقشت دفتر يومياتي مع اماندا بونسونبي (سكرتيرة دفتر يومياتي التي لا استغني عنها) وتناولت الغداء في الشقة ثم قابلت نايجل لوسون بخصوص احدى محادثاته الثنائية المنتظمة. كان قلقنا بخصوص آلان ولترز، وقد جرى استجوابه تكرارا في مقابلات حول ما اذا كان ينبغي فصل آلان. ولكن كانت هناك اشياء كثيرة علينا التفكير فيها. وبالأخص كان علينا ان نتفق على المسلك الذي سيتخذه نايجل في الاجتماع المقبل لوزراء مالية المجموعة الاوروبية بشأن «الاتحاد الاقتصادي والنقدي».

كان نايجل قد استنبط مسلكا بديلاً بارعاً، اساسه فكرة فردريك هايك بخصوص العملات

المتنافسة، والذي بموجبه ستوفر السوق، فضلا عن الحكومات، القوة الدافعة للاتحاد النقدي. (مع الأسف، لم تذهب هذه المقترحات بعيدا، ليس اقلها بسبب عدم وجوده بالمرة في النموذج الدولاتي المركزي الذي يفضله شركاؤنا في المجموعة الاوروبية).

وبعد مقابلة نايجل، اجريت مناقشة على نطاق اوسع حول «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» مع جون ميجر (وزير الخارجية) ونيكولاس ريدلي (وزير التجارة والصناعة) الذي فيه صادقنا على المسلك الذي اقترحه نايجل في مذكرته، مع تسليمنا بأن الغرض هو الى حد بعيد تكتيكي من اجل ابطاء المناقشة حول «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» داخل المجموعة الاوروبية.

كان لا بد لليوم التالي، الخميس، ان ينطوي على مشاكله. ولكني لم اكن اعلم في تلك المرحلة كمية تلك المشاكل. فلم يتضمن اليوم الوقت المخصص لاستجواب رئيس الحكومة فحسب، بل كان علي ايضا ان ادلي ببيان وأجيب على اسئلة حول نتائج اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في كوالالمبور. وحتما حول جنوب افريقيا.

كنت جالسة تحت جهاز تجفيف الشعر بعد الساعة الثامنة صباحا بقليل عندما تسلمت رسالة من مكتبي الخاص عن طريق «كروفي» (سينثيا كروفورد) وصيفة ثاتشر - المترجم) بأن نايجل لوسون يرغب في مقابلتي في الساعة 8.50 أي قبل ان ابدأ جلستي الدورية لتزويدي بموجز التفاصيل بخصوص الاستجواب البرلماني. قالت لي «كروفي» شيئا ما معناه ان الأمر جاد جدا وان نايجل قد يستقيل. لكني قلت: لا! «انت فهمت خطأ. انه ذاهب الى المانيا هذا المساء بخصوص اجتماع واعتقد انه يريد ان يراني بشأنه».

وعندما نزلت الدرج لمقابلة نايجل في مكتبي كنت غير مستعدة بالمرة لما كان على وشك ان يقوله. قال لي انه اما ان يرحل آلان واما سيستقيل هو. أي نايجل. وكان يريدني ان اوافق فوراً وفي المكان نفسه على مطلبه.

صعب علي في بادئ الأمر ان آخذه مأخذ الجد. فقلت له بأن لا يكون سخيفاً. انه يشغل منصباً كبيراً في الحكومة. وانه يحطّ من قدره بمجرد ان يتكلم بهذا الاسلوب. اما في ما يتعلق بآلان. فهو احد موظفيّ الامناء المخلصين وقد مدني بالمشورة الصريحة الحسنة ولكنه كان دائما يعمل ضمن نظام مسؤولياته. وان كان الآخرون، بما فيهم وسائل الاعلام، حاولوا استغلال وتضخيم الفوارق الشرعية في الرأي فهذا ليس من مسؤوليته. ان من المستحيل لي ان افصله. وانتهى الاجتماع بدون حسم.

طلبت من نايجل ان يعيد التفكير. واعتقدت انه قبل هذه النصيحة.

ولكن ما كان عندي الوقت الكافي للتحدث حيث كان يتوجب علي مناقشة موجز التفاصيل بخصوص الاستجواب البرلماني والبيان الذي سألقيه في اجتماع مقرر له ان يبدأ في الساعة التاسعة.

وبعد ساعة حضر نايجل اجتماعاً مع وزراء آخرين حول مستقبل مؤسسة الاسلحة الذرية في آلدرماستون. كان يبدو عليه انه في حالة نفسية طيبة وتدخل عدة مرات في المناقشة بملاحظات ذكية. واعتقدت ان العاصفة قد مرت.

ثم تقابلنا مرة ثانية - هذه المرة في اجتماع لمجلس الوزراء. افتتحت الجلسة بقولي انه ينبغي علينا ان نكون عمليين وان ننجز جدول الأعمال من غير إبطاء لأن على وزيرين السفر لاجتماعات في اوروبا. وكان نايجل واحدا منهما.

ولذلك تضاعفت دهشتي عندما قيل لي اثناء الغداء الخفيف - حساء وفاكهة - الذي كنت معتادة على تناوله في ايام الاستجوابات البرلمانية بأن نايجل يريد مقابلتي مرة ثانية. لم اكن اظن انه لا يزال موجودا في البلاد.

تقابلنا مرة ثانية في مكتبي حيث كرر مطلبه وقال انه يريد ان يستقيل. لم يكن هناك أي شيء جديد استطيع ان اقوله ولم يكن عندي متسع من الوقت لقوله حيث كان علي ان اكون في مجلس العموم قريبا. ولكني اوضحت له ان آلان ولترز لن يرحل ورجوته ان يفكر مليا في الأمر. وقلت انني سأراه بعد الانتهاء من الاستجواب والقاء بياني.

عدت الى حجرتي في مجلس العموم وكنت اطلع لآخر مرة على موجز التفاصيل حينما دخل اندرو تورنبول، سكرتيري الخاص، في الساعة 3.05 - أي ما لا يزيد على عشر دقائق قبل موعد استجوابي في مجلس العموم - ليقول لي ان نايجل لوسون قرر ان يستقيل وانه يريد صدور اعلان بذلك قبل الساعة 3.30.

كان ذلك مستحيلا.

فلم نكن قد ابلغنا الملكة. ولم ندبر خليفة له.

اسواق لندن المالية ما زالت مفتوحة.

وانا نفسي كنت على وشك مواجهة ساعة من الاسئلة والاجوبة والقاء بيان بخصوص مؤتمر الكومنولث. فأجبت مكررة بأني سأرى نايجل ما بين الساعة 5.00 و5.30 في 10 داونيج

ستريت. استطعت ان اتم الاستجوابات والبيان بإحالة ازمة رحيل نايجل الى مؤخرة عقلي. وبعد ساعة من الزمن، في طريقي الى خارج القاعة طلبت من جون ميجر، الذي كان جالساً بجواري اثناء القائي البيان بصفته وزير الخارجية، بأن يتبعني الى حجرتي قائلة له: «عندي مشكلة».

من الوجهة المثالية، كنت أود ان اعين نيكولاس ريدلي وزيراً للمالية ولكن، خصوصاً في تلك الظروف الصعبة، كان من الممكن ان يؤدي ازدراء نيكولاس بأهمية دقة العرض والتقديم الى زيادة تعقيد المشكلة. وكان من الواضح ان جون ميجر، الذي عرف وزارة المالية منذ ايامه الوزارية الاولى ضمنها، هو الاختيار المعقول.

كنت فكرت بأن جون قد يخلفني يوما ما. ولكنني كنت أود ان يكسب المزيد من الخبرة. فلم يكن قد مضى عليه وزيرا للخارجية سوى بضعة اسابيع قليلة، ولم يتقن بعد بالكامل شؤون تلك الوزارة، المختلفة تماماً عن وزارة المالية عندما كان وزير امانة لها فعالاً وقديراً.

كان يرغب في ان يبقى وزيراً للخارجية مفضلا ذلك على العودة ليلتقط الفتات الذي خلفه نايجل. وعندما ابدى بعض التردد في الانتقال من وزارة الخارجية الى المالية، قلت له اننا جميعاً نضطر احياناً الى قبول ثاني الخيارات. وهذا ينطبق علي مثلما ينطبق عليه، فوافق عن طيب خاطر.

اسرعت عائدة الى 10 دوانتج ستريت لاقابل نايجل. الذي كان لا يزال مصرا على اعلان استقالته فورا. وبالتأمل رجعيا، يبدو لي ان هناك تفسيرا واحدا لتسرع نايجل غير اللائق. اظن انه خشي ان اتصل تليفونيا بآلان ولترز، الذي كان في امريكا واحرف الحديث مما يجعل آلن يستقيل. هذا من شأنه ان يحرم نايجل من العذر الذي كان يريده. فقلت لنايجل ان جون ميجر سيخلفه. ولم يبق أي شيء لمناقشته فكان اجتماعا قصيرا.

أسفت لأن ينتهي تزاملنا الطويل المثمر بوجه عام بهذه الطريقة. ثم اتصلت هاتفياً بآلان لأبلغه بما حدث. فقال لي ان استقالة نايجل وضعته في موقف صعب، وأصر على ان يستقيل هو ايضا، على الرغم من جميع محاولاتي لإقناعه.

كان رحيل نايجل ضربة لي، وهي ضربة استغلها جيفري هاو ليثير المزيد من المصاعب حينما مدح نايجل، في خطبة مفعمة بالخبث المتعمد القاها في نهاية الاسبوع التالي، قال فيها انه كان وزير مالية ذا جرأة هائلة واصر على دخول «آلية اسعار صرف العملات» بالشروط التي تم تخطيطها تمهيديا في مدريد. ولكن رحيل نايجل كان ايضا نعمة من وجهة اخرى. اذ بات عندي

على الاقل، في شخص جون ميجر، وزير مالية غير مكبل برأسمال شخصي ضائع في اخطاء سياسات ماضية.

لقد كان من الوجهة السيكولوجية اكثر قدرة على معالجة عواقبها.

كانت المهام الرئيسية الثلاث التي تواجهنا هي: اولا، السيطرة على التضخم المالي، على الرغم من اهمية جعل الضغط الزمني معتدلا لتفادي الركود الاقتصادي.

وثانيا، معالجة مسألة «الآلية» الشائكة التي اضرت كثيرا بوحدة الحكومة وموقفها، وثالثا تفادي امتصاصنا الى داخل «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الاوروبي.

ازاء ما يتعلق بأولى تلك المهام وهي - التضخم المالي - فهذه اساسا مسألة فرض الدواء الدائم الكريه الذي ينطوي على اسعار الفائدة العالية. قد يكون الامر مجرد ان اسعار الفائدة بقيت عالية جدا لفترة طويلة جدا: فقد كانت 13 في المئة او اعلى لمدة سنة وارتفعت الى 15 في المائة في الشهر السابق. ومع ذلك، حيث ان ارقام التضخم المالي المتنبأ بها كل شهر تتم مراجعتها باستمرار الى الاعلى فقد ساد جو عام من الشك حول ما هو بالضبط الوضع الاساسي. ولذلك قررنا انه قد يكون من المستحسن ان نخطو ضمن نطاق الحكمة المالية.

لم يكن بيني وبين جون أي اختلافات حقيقية تجاه هذه السياسة. عندما اصررت في شهر اكتوبر 1990 على خفض 1 في المئة لدى الانضمام الى «الآلية»، كان من الممكن تبرير ذلك على اساس ان موارد المال استدارت بحدة نحو الهبوط. كما ان مؤشر سعر التجزئة ايضا كان على وشك الاستدارة بعد ان بلغ تقريبا 11 في المئة - وهو رقم لم اظن ابدا اننا سنصل اليه مرة ثانية طالما انا رئيسة الحكومة.

اما في ما يتعلق بمسألتي «الآلية» و«الاتحاد الاقتصادي والنقدي»، فكنت واعية بشكل متزايد بأني اتعامل مع وزير مالية مختلف تماماً عن نايجل.

ان جون ميجر - ربما لأنه اشتهر بصفته «عريف» في البرلمان او ربما لأنه لا تثيره مفاهيم من النوع الذي يعتبره اشخاص مثل نايجل ومثلي مفاهيم رئيسية للسياسة - كان عنده هدف كبير واحد وهو الحفاظ على الحزب متماسكاً معاً.

بالنسبة له كان ذلك معناه ضرورة انضمامنا الى «الآلية» في اقرب وقت ممكن للتخفيف من التوتر السياسي.

ان هذه الاولوية للسياسة فوق الاقتصاد - وهي صفة غريبة في وزير للمالية - عنت ايضا ان

جون كانت تجذبه المراوغة بشأن «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» والتي قد تهدئ من قلق المحبين لاوروبا الخجولين الموجودين داخل الحزب بأننا معرضين لأن نصبح «معزولين».

وبالنسبة لـ «الآلية»، وعلى الرغم من انني كنت دائما كارهة لها ولا اثق في هدفها، فإنني وافقت على المبدأ في مدريد رهناً بالشروط الموضحة.

وأخيراً، كان علي ان اتمشى مع رغبة جون. بالنسبة لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الذي كان بالنسبة لي في صميم المناقشات حول مستقبل اوروبا بل وحول مستقبل بريطانيا ايضا كدولة ديمقراطية ذات سيادة. فلم اكن مستعدة لأن اقبل الحلول الوسط.

المناقشات حول «آلية أسعار صرف العملات» و«الاتحاد الاقتصادي والنقدي»، 1990

ناقشت «آلية اسعار صرف العملات»، منذ ربيع 1990، مع جون ميجر بشكل منتظم نوعا ما. عندما قابلته صباح يوم الخميس 29 مارس. قلت له انني لا اعتقد ان شروط عضويتها قد تم الوفاء بها. ورغم ان مسألة توقيت عضويتنا تحتاج الى دراسة، في الفترة التمهيدية للانتخابات المقبلة، فليس من الممكن على كل الاحوال اعلان تاريخ محدد لانضمام المملكة المتحدة.

سررت عندما وجدت جون يوافق معي. فعلى عكس جيفري ونايجل. ادرك انه بتحديد تاريخ مقدما للانضمام سيضعنا تحت رحمة الاسواق. ولكن بات من الواضح بشكل متزايد انه يريدنا الانضمام في اقرب وقت ممكن. قال انه مع الأخذ في الاعتبار التأثير المواتي المحتمل لانضمامنا لـ «الآلية» على الشعور السياسي. وبالتالي على الشعور في الاسواق. فيكون من الاسهل خفض سعر الفائدة والحفاظ على معدل ثابت لصرف العملة اذا كنا داخل «الآلية» بدلا عن خارجها. كان ذلك يبدو كصوت اسطوانة نايجل المصدعة التي مغزاها انه يتوجب عليك ان تدير الدفة بواسطة سعر صرف العملة فضلا عن طريق موارد المال.

واحسرتاه! ان هذه السياسة وجهتنا نحو التضخم المالي. كان اسلوب جون هو انه اذا اتحد الحزب والحكومة معا حول هذه السياسة وبدا علينا اننا سنفوز في الانتخابات المقبلة. سوف تتحسن الامكانيات الاقتصادية ايضا. ولكنني كنت اعلم تمام العلم انه عندما تتخذ قرارات اقتصادية لاغراض سياسية فانك تعرض نفسك للخطر.

بعد ذلك ببضعة ايام ناقشت مسألة «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» وتقرير ديلور مع جون.

فقال انه سوف يدون لي بايجاز استنتاجاته بشأن افضل طريقة للسير الى الامام. وقال انه يجب تركيز الاستراتيجية على ابطاء التقدم نحو المرحلتين 2 و3 لديلور وما يترتب عنهما من تآكل للسيادة الوطنية، مع الضمان في نفس الوقت بأن لا تقصى المملكة المتحدة من عملية المباحثات.

كان لذلك شعور مطاطي. فقلت ان هناك مخاطر شديدة اذا اتخذنا موقفا يدل ضمنا على انه من الممكن التفكير في اية تحركات اخرى بخلاف عضوية «الآلية» نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي والنقدي. اذا ارادت الدول الاعضاء الاخرى اتخاذ تلك الخطوات فهذا امر يخصها. ولكن المملكة المتحدة لن تشارك في تلك العملية. فاذا اوضحنا ذلك تماما، اعتقدت ان من المحتمل ان ترفض المانيا ايضا الانتقال الى المراحل التالية من «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». تحت ضغط من البوندزبنك. وحاولت جعل جون ان ينظر الى كل هذا ضمن نطاق اوسع. وتحدثت معه بخصوص الحاجة الى تطوير علاقات تجارية مع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. مشيرة الى ان كتل البلاد المحكومة مركزيا - مثل ما يبدو ان اوروبا الاتحادية سوف تصبح - يجب ان لا يسمح لها بالوقوف في سبيل تلك العلاقات.

اصبح جون ميجر منفعلا بشكل متزايد حول كل من عضوية «آلية اسعار صرف العملات» و«الاتحاد الاقتصادي والنقدي». وفي 9 ابريل 1990 اعطاني مدونة موجزة مضمونها انه ارتاح لاصرار وزراء مالية المجموعة الاوروبية الآخرين على الموافقة على «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الكامل. هذا ولاقى قدرا قليلا من المساندة لاقتراحنا البديل - ان يجري التداول بـ «الايكو» الصعبة الى جانب العملات الحالية، مدراة من قبل صندوق النقد الاوروبي - التي قدمناها بصفة «طريقة تطورية» لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» (حاشية: اثر الاستقبال السلبي لمقترحاتنا الاصلية بخصوص العملات المنافسة، بدأنا في تطوير طريقة «الايكو» الصعبة الجديدة هذه بناء على اقتراحات السير مايكل بتلر، سفير بريطانيا السابق لدى المجموعة الاوروبية، ويعمل الآن في حي «السيتي»).

وبناء عليه قام بوضع عدد من الخيارات عن كيفية امكاننا مواصلة الامر. كان الخيار الذي اوصى به من بين الخيارات التي وضعها - والذي طور في ما بعد في ماستريخت - هو العمل نحو معاهدة تعطي تفسيرا كاملا لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» والهيئات اللازمة لمرحلتها الاخيرة (بالاضافة الى أي مرحلة انتقالية، اذا جرى الاتفاق عليها) ولكن بعدئذ سمح بميكانيكية

« اختيار الانضمام » للدول الاعضاء . هذا من شأنه السماح لها بالانضمام الى ترتيبات المرحلة 3 الجديدة ـ أي العملة الواحدة ـ بالسرعة التي تناسبهم . وقد اعتقد انه يجب ان يكون هذا هو الهدف الذي نصبو اليه كحصيلة « المؤتمر الحكوماتي » . وفي اجتماع معي يوم الاربعاء 18 ابريل، تدَرب جون على حجج وثيقته مشددا ان هدف « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » الكامل كما يصفه ديلور ، يشارك فيه الجميع ما عدا المملكة المتحدة .

لم اوافق على تحليل جون ولا على استنتاجاته . وقلت انه لا يمكن للحكومة ان تساهم في تعديل للمعاهدة يتضمن تفسير ديلور الكامل بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » . ويجب بذل المزيد من الجهد لتطوير مقترحاتنا الخاصة بصندوق النقد الاوروبي والذي يمكننا تقديمه على انه اقصى ما يلزم ان توافق عليه المجموعة الآن . وكنت منزعجة للغاية عندما تبين لي ان وزير المالية ابتلع بمثل هذه السرعة شعارات جماعة الضغط « اللوبي » الاوروبية . الا انني شعرت ، عند هذه المرحلة ، انه يجب ان احبس غضبي . اذ لا يزال جون جديدا في منصبه . وهو على حق بأن يبحث عن طريقة للمضي قدما من شأنها ان تجذب الحلفاء في اوروبا وان تقنع ايضا اعضاء البرلمان من المحافظين باعتدال تفكيرنا . ولكن كان من الواضح عندئذ انه كان يفكر بالحلول الوسط التي لن اقبلها وانه ، فكريا ، ينجرف مع التيار .

دخول الاسترليني في « آلية أسعار صرف العملات »

جرت الاعتبارات بشأن توقيت « آلية اسعار صرف العملات » ترادفيا مع الاعتبارات بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » . واعدت وزارة المالية مذكرة لي حول افضل الاوقات لانضمام الاسترليني ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاحوال السياسية . وعلى الرغم من ان البلاد الاخرى والبنوك المركزية كانت تفرض الضغط بشأن انضمامنا ، فإنه ظلت هناك اجراءات ينبغي اتباعها . ولذلك كان الافتراض بأننا سنعلن عن نوايانا يوم الجمعة حتى تستقر التفاصيل اثناء عطلة نهاية الاسبوع قبل ان تفتح الاسواق يوم الاثنين .

كان لا بد ان تجري مناقشة اولية للتفاصيل بين ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي في اللجنة النقدية للمجموعة الاوروبية . كما يجب اتاحة الفرصة لاحتمال انعقاد اجتماع كامل لوزراء المالية ومحافظي بنوك المجموعة الاوروبية شخصيا ، ولو انه من الناحية العملية تبين ان ذلك غير

ضروري. وبعد مسألة التوقيت، كان اهم امرين هما بأي عرض «نطاق» (أي ما مقدار التفاوت المسموح به اعلى وأدنى من التكافؤ المركزي المختار) وعند أي معدل ينبغي ان ينضم الاسترليني. وبالطبع، أوليت انا ووزارة المالية عناية دقيقة جدا لكلا الامرين. وكانت قد جرت، في وقت سابق، مناقشات افتراضية على اساس نطاق ضيق (+ أو - 2.25 في المائة) ولكن اعتقادنا انا وجون ان النطاق الاوسع (+ أو - 6 في المائة) سيكون الافضل، موفرا مجالا اكبر للمناورة.

في ما يتعلق بالمعدل (أو السعر) المركزي للاسترليني مقابل المارك الالماني. فقد تأثر ذلك بعدة عوامل.

اولا، كان من الضروري ان يكون المعدل المختار جديراً بالثقة في ضوء تحركات اسعار صرف العملة الحديثة.

ثانيا، يجب ان لا يكون منخفضا الى درجة اضعاف مكافحة التضخم المالي، وذلك بالمطالبة بمعدلات منخفضة على نحو احمق لابقاء الاسترليني عند مستوى خفيض.

ثالثا، وعلى العكس. يجب ان لا يكون عاليا الى درجة انه يفرض ضغطا غير ضروري على الصناعة، من خلال اسعار الفائدة العالية التي تجعل الاقتراض يكلف غاليا وسعر صرف العملة العالي الذي يجعل بضاعتنا غير تنافسية.

ان الاستقرار عند السعر «المناسب» من شأنه، طبعا، اختبار حكمة سليمان: وفي الواقع اشك في ما اذا كان سليمان بحكمته قد فرض على نفسه مثل تلك المهام. وذلك لأنه في نهاية الامر لن يكون هناك أي مستوى «مناسب» للاسترليني بخلاف ما تحدده السوق.

ان البحث عن مثل ذلك الشيء، والى حد ما الوقوع في شرك الاعتقاد في المفهوم القديم السابق للرأسمالية، هو «السعر العادل». لو ان نايجل لوسون استطاع اقناعي بجعل الاسترليني ينضم الى «الآلية» في نوفمبر 1985 لكان سعر صرف الاسترليني مقابل المارك الالماني حوالي 3.75 مارك الماني. وبعد سنة، انخفض الجنيه الاسترليني الى 2.88 مارك الماني. وفي نوفمير 1987 ارتفع الى 2.98 مارك الماني. اما في نوفمبر 1988 فارتفع الى 3.16 مارك الماني ثم انخفض في نوفمبر 1989 الى 2.87 مارك الماني. وعندما انضممنا كان عند تعادل مركزي بواقع 2.95 مارك الماني، وهو السعر الذي عنده اقفلت سوق لندن في ذلك اليوم.

ان ما يبينه هذا حتى بنظرة خاطفة هو لكانت اعادة التقييم - او التدخل القوي والتحولات

الكبيرة جدا في اسعار الفائدة ـ ضرورية لابقاء الاسترليني داخل «الآلية» طوال تلك الفترة. هذا في الواقع برهان على ان آلان ولترز كان على حق طول الوقت، في وجهة نظره بأن «الآلية» لا توفر الاستقرار، بل نوعاً من اللا استقرار الذي ينتج عن التحرك بقفزات كبيرة بدلا من تكييف السوق بشكل تدريجي اكثر.

فقط اثناء اجتماعي مع جون ميجر يوم الاربعاء 13 يونيو، قلت في نهاية الامر، انني لن اقاوم انضمام الاسترليني لـ «الآلية». ولكن التوقيت كان عرضة للمناقشة. وعلى الرغم من ان الشروط التي وضعتها لم تكن قد اوفيت بالكامل، كان لدي القليلون جدا من الحلفاء للاستمرار في المقاومة والفوز في نهاية الامر. ان هناك حدودا لامكانيات أي زعيم ديمقراطي، مهما كان عاقد العزم، ليصمد ضد مطالب مجلس الوزراء وكتلة الحزب البرلمانية و«لوبي» الصناعة والصحافة، خصوصا عندما يكون قد تعايش مثل تلك المدة الطويلة، كما فعلت انا، مع صيغة من الكلمات غير المرضية بالمرة مثل «الانضمام عندما يكون الوقت مناسبا» والتي حددتها اكثر شروط مدريد.

كان جميع مستشاريّ، عند تلك المرحلة، يقولون لي ـ بدافع سياسي فضلا عن دافع اقتصادي ـ انه ينبغي ان اجعل الاسترليني ينضم. وكان حليفي الوحيد في مجلس الوزراء، هو نيكولاس ريدلي ـ الذي كان على وشك الاستقالة قريباً بعد ذلك، ولكننا معا لم نكن اتحاداً قوياً بكفاية لنعمل ما كان يتوجب علينا ان نفعل ـ وهو ان نذكر بأنه بدافع المبدأ لن نجعل الاسترليني ينضم الى «الآلية» لا الآن او في المستقبل.

ولكن استعدادي للانضمام كان يحدده شرط حاسم. اذ لم اكن مستعدة لأن التزم بأي تكافؤ معين على حساب الاحوال النقدية المحلية. واصررت على ان ننضم للنطاق العريض ـ 6 في المائة على كلتا الجهتين. وحتى في ذلك الوقت، اوضحت تماما لجون ميجر انه اذا وقع الاسترليني تحت ضغط، فلن استخدم التدخل على نطاق كبير، سواء باغداق الجنيهات وخفض سعر الفائدة، لابقاء الاسترليني خفيضا، او برفع سعر الفائدة حتى مستويات ضارة واستخدام الاحتياطيات القيمة لابقاء الاسترليني عاليا.

وكان الاستعداد لاعادة التراصف داخل «الآلية» ـ كما فعلت الدول الاخرى ـ اذا استدعت الظروف ذلك، هو الشرط الاساسي للانضمام بالنسبة لي. ان هذا يجعل الزعم ـ الذي كنا نسمعه احيانا من مؤيدي «الآلية» تبريرا لما لحق من انهيار، باننا على حق بالانضمام ولكن

مخطئون ان نفعل ذلك بهذا المعدل ضرباً من الهراء .

وفي الواقع ، أي معدل هو مناسب اليوم قد يصبح خطأ غداً ، والعكس بالعكس . وحتى الآن ، لم تكن « الآلية » نظاما صارما . لم اكن بحاجة الى تفسير ذلك لشركائنا الاوروبيين لأن أي بلد يريد اعادة التراصف كان دائما بامكانه ان يفعل ذلك من الوجهة العملية ، مهما كانت دقائق التفاصيل . والآن مع كون المملكة المتحدة منضمة لـ « الآلية » ، فإن البلاد الاخرى متلهفة لابقائنا منضمين الى درجة انها لن تثير سوى القليل من الصعوبات ، او حتى لا صعوبات بالمرة ، حول اعادة التراصف .

الا انه مع نشر تقرير ديلور ، بدأ الاوروبيون ينظرون الى ميكانيكية تبديل العملة كجزء من التقدم نحو حبس العملات ، مما يؤدي الى العملة الواحدة . وبناء عليه ، كان ينظر الى عمليات تخفيض قيمة العملة بتجهم اكبر . ولكنها ما زالت تحدث وسوف تحدث طالما اصررنا عليها .

فقط عندما وافق خليفتي على مسايرة هدف « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » كما نصت عليه اتفاقية ماستريخت واوضح ان الاسترليني سيدخل النطاق الضيق لـ « آلية اسعار صرف العملات » ، فقط في ذلك الحين « نما ونما » الضغط على عدم رفع قيمة العملة ابدا حتى اصبح ذلك مبدأ مهيمناً .

لم يكن عندي ادنى شك انه ، اذا تطورت « الآلية » الى الطريقة الصارمة التي اعرف جيدا ان العديد من الحكومات الاوروبية والمفوضية كانوا يودونها ان تكون ، سوف يتكشف انه غير عملي وسوف يتحطم . لم اتوقع ابدا ان تقنع حكومة للمحافظين نفسها حتى الوقوع في شرك اعتبار أي تكافؤ أو توازٍ معين للاسترليني محكا لسياستها الاقتصادية وفي الواقع لموثوقيتها السياسية .

قاومت رغبة جون ميجر بالانضمام الى « الآلية » في يوليو . فلم تكن المؤشرات النقدية ، الدالة على ان التضخم المالي آخذ في الانخفاض بحيث يمكننا الانضمام بشيء من الثقة ، على انه يمكن الابقاء على التوازي ، لم تكن في مكانها بعد .

الا انه تبين في الخريف ان اسعار الفائدة العالية أدت مفعولها . اذ انخفض العرض النقدي بحدة . واصبح من الواضح انه ينبغي الآن تخفيض اسعار الفائدة ، بصرف النظر عن مسألة « الآلية » . بالنسبة للانضمام الى « الآلية » ، لم تكن شروط مدريد قد أوفيت بالكامل . ولكن اهم اعتبار كان هو التضخم المالي . لم يتبين حتى نهاية السنة ان التضخم المالي قياسا بـ « مؤشر

اسعار التجزئة » ـ (الذي كان مشوها الى حد كبير بأسعار الفائدة على الرهونات وطريقة ظهور « ضريبة الافراد » فيها) ـ آخذ بالانخفاض. كما بينت المؤشرات الاخرى ـ مثل الدراسات الميدانية لاتحاد الصناعة البريطانية، ومبيعات السيارات، ومبيعات التجزئة، وفوق كل شيء العرض النقدي ـ ان التغلب جارٍ على التضخم المالي. أصررت على المالية والبنك وجوب الاعلان في نفس الوقت عن خفض واحد في المئة في سعر الفائدة. ولم يجادلوا بأن الارقام النقدية وغيرها تبيح ذلك، ولكنهم ارادوا بعض التأخير. الا انني من جهتي كنت مصرة على ان ابرهن بأننا يجب ان ننظر الى الاحوال النقدية اكثر مما ننظر الى معدلات اسعار الصرف عند تحديد سعر الفائدة. ولذلك، ففي يوم الجمعة 5 اكتوبر اعلنا اننا نسعى للانضمام الى « الآلية »، وشددت كثيرا على خفض سعر الفائدة والاسباب المؤدية الى ذلك عندما قدمت قرار ذلك اليوم.

لا مهاودة بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي »

كما شرحت من قبل، ان الموقف الذي اتخذته بريطانيا وسائر المجموعة الاوروبية بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » كان له تأثيره على عمل وتطوير « آلية اسعار صرف العملات »، الا ان « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » هو، بالطبع، مسألة اكبر بكثير. ان الاحساس الذي ساورني اثناء اجتماعي مع جون ميجر في ابريل بأنه اصبح مترددا بهذا الشأن، تزايد عندما تسلمت منه مذكرة بعد ذلك بقليل في نهاية شهر مايو. وتضمنت مذكرة جون جميع العبارات المألوفة الآن بخصوص احتمال قيام « اوروبا من طبقتين » ـ والتي علّقت عليها بعبارة « لماذا يكون من الخطأ لو ان الطبقة الاخرى تسير في الاتجاه الخطأ؟ » ـ والاحتمال الرهيب بأن يتفاوض الاعضاء الاحد عشر الآخرون معاهدة مستقلة بشأن « الاتحاد الاقتصادي والنقدي » ـ والتي كتبت عليها « فليكن. سيتحتم على المانيا وفرنسا دفع جميع الاعانات المالية الاقليمية ـ والا لن يكون هناك احد وفي تلك الحالة لن تستطيع الدول الافقر ان توافق ».

وبصرف النظر عن هذه النزعة الى الانهزام امام التفاهات التي وجدتها مقلقة، لم يبد لي ان جون، الذي يفتخر باحساسه السياسي التكتيكي، فكّر مليا بالعواقب التي ستلاقيها بقية بلاد المجموعة الاوروبية اذا اضطرت الى المضي بدوننا.

ولذلك حاولت، في اجتماعنا مساء يوم 31 مايو، ان اقوّي عزيمة جون وأوسع بصيرته.

وكرر قلقه بأننا سنجد انفسنا «معزولين» اثناء الفترة التمهيدية للانتخابات العامة. وحاجج انه لتفادي ذلك، يتوجب علينا الموافقة على تعديل للمعاهدة لوضع اهداف «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الكامل، ولكن مع الاصرار على نص «حق الانضمام» الذي بموجبه يترك الامر لكل دولة عضو على انفراد بأن تقرر ما اذا كانت ترغب في الانضمام ومتى.

رفضت هذا وقلت انه من الخطأ سيكولوجياً ان نضع انفسنا في حالة نفسية نقبل بموجبها حتمية السير نحو «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» فضلا عن مهاجمة المفهوم بأكمله. فلدينا من الحجج التي قد تقنع كلاً من المانيا - التي قد تقلق على اضعاف السياسات المقاومة للتضخم المالي - والبلاد الافقر - التي يجب ان يقال لها انه لن يتم مساعدتها على الخروج من مأزق عواقب العملة الواحدة، التي ستدمر بالتالي اقتصادها العديم الكفاءة. وقلت انني لا اجد آلية «حق الانضمام» التي اقترحها جون دفاعا ملائما ضد الانجراف نحو «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الكامل.

ان نفس التفكير الذي حدا به ان يحاجج بأنه ليس امامنا أي بديل سوى قبول اهداف المعاهدة لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الكامل، سوف يستخدم في المستقبل للتسليم بأننا لا نقدر ان نترك خارج الانتقال نحو العملة الواحدة ايضا. وبالتالي، فإن مجرد قبول آلية «حق الانضمام» الآن يعادل الانضمام في آخر الامر، ولم اكن مستعدة لأن اقدم هذا الالتزام.

كان علينا ان نستخدم الوقت بين الآن ومؤتمر ما بين الحكومات في ديسمبر لمحاولة تقويض عزيمة البلدان الاخرى في الانتقال الى المرحلة 3 لديلور وتطوير رؤية اوسع للسبيل امامنا.

وكررت مرة اخرى اعتراضي على تأسيس كتل محكمة من البلاد، التي من شأنها ان تقف عائقا في طريق سياسة دولية اوسع. وقلت انه يجب علينا ان نزيد على المقترحات الامريكية الرامية الى تقوية المظاهر السياسية لـ «ناتو»، وذلك باقتراح بُعد تجاري للحلف الذي سيضم اوروبا الى منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا).

ورأيت في ذلك طريقة لتفادي الاحتمال الخطير الذي مؤداه وجود عالم منقسم الى ثلاث كتل تجارية مؤيدة لحماية الانتاج الوطني، مبنية على اساس الجماعة الاوروبية واليابان والولايات المتحدة، والتي قد تصبح مع الوقت قليلة الاستقرار بشكل خطير.

كما اقترحت ايضا ان ندرس فكرة اشتغل عليها آلان ولترز، وهي نظام لربط العملات

بمقياس مرجعي غير متحيز، مثل مؤشر السلع، الذي يعمل تلقائياً بدون الاجهزة البيروقراطية والفيدرالية التطفلية لمقترحات ديلور. ويجوز لمثل هذا النظام ان يتضمن كلاً من الدولار والين.

وقلت انه ينبغي علينا ان نبدي آراءنا بجرأة في اجتماعات القمة الدولية، مع التأكيد بأننا ماضون الى ما بعد الاهداف الاوروبية الضيقة واننا متماشون اكثر مع التطورات السياسية الاوسع.

كنت مدركة بأن هذه اشياء خيالية: ولكن ان كان هناك ابدا وقت للخيال فهو الآن. وبناء عليه طلبت من وزارة المالية ووزارة الخارجية دراسة هذه الافكار، وهو شيء فعلوه بدون حماسة واضحة.

وشعرت انه. بقدر ما اعز جون ميجر واقدر ولاءه. كان علينا ان نضم آخرين من ذوي الطبيعة المتقلبة للافكار والاستراتيجيات الواسعة الى المحادثات. وبناء عليه. وبالاضافة الى دوجلاس هيرد ـ الذي كان متورطاً بطبيعة الحال بصفته وزير الخارجية. حيث ان «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» اصبح الآن محور المناقشات في المجلس الاوروبي ـ انضم ايضا نيكولاس ريدلي.

طلبت من نيكولاس ان يعد مذكرة بشأن «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» والبدائل له. فحضر الاجتماع الذي عقدته مع جون ودوجلاس صباح الثلاثاء 19 يونيو قبل المجلس الاوروبي التالي في دبلن. وقدم نيكولاس ملاحظتين لهما اهمية كبرى لمفهوم اوروبا البديلة. متخذا اتجاها مختلفا عن اوروبا الدولاتية المؤيدة لحماية الانتاج الوطني. ذات النظرة المنكفئة الى الداخل. التي تواجهنا. كانت اولاهما التأكيد بأن اسلوب ديلور لاوروبا ذات العملة الواحدة سوف يعود توسع الجماعة. ان رؤيانا لاوروبا اوسع واكثر تحرراً واكثر مرونة ستكون ملائمة اكثر لبلدان عالم ما بعد الشيوعية.

وكانت الملاحظة الثانية التي أبداها نيكولاس هي انه يجب الا نقلق او نذعر اذا انضمت بعض البلدان لـ «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» تاركة ايانا خارجا. ان هذا هو حقا مثال يجب ان نشجعه ـ جماعة اوسع تدخل فيها بلدان مختلفة معا لاغراض مختلفة في مناسبات مختلفة.

اصبح من المعقول عند هذه المرحلة ان نتأمل في كيف تطورت الامور داخل المجموعة الاوروبية نفسها والموقف الذي اتخذناه في وجه الدفع نحو الفيدرالية التي كانت جارية.

ولكن ان كان هناك درس واحد يمكن ان نتعلمه من التطورات الاقتصادية للفترة من 1987

الى 1990 ـ التي اثبتت منذ ذلك الحين بالظروف السابقة لانسحاب بريطانيا غير الجليل من « آلية اسعار صرف العملات » عام 1992 ـ فهو ذلك المتضمن في العبارة التي استخدمتها في مجلس العموم. والتي اغاظت نايجل وأوجزت الفرق بيننا : « لا توجد طريقة يستطيع بها احد ان يقاوم السوق » .

ويمكنني ان اضيف بأنه اذا حاولت ان تفعل ذلك، فإن السوق ستقاومك. ان الاعتقاد بأن الاذكياء يستطيعون ان يعطلوا مؤقتا قوانين الاقتصاد واحكام الاسواق ـ ونايجل لوسون هو احد اكثر الاشخاص ذكاء في السياسة البريطانية ـ لهو اغراء أبدي نحو الحماقة.

تلك الحماقة كلفتنا الكثير. ولكنه من الناحية الثانية، ان فكرة ان اشخاصا اذكياء آخرين ـ وجاك ديلور هو احد الاشخاص الاكثر ذكاء ممن قابلتهم في السياسة الاوروبية ـ يستطيعون بناء « ابراج بابل » الخاصة بهم فوق الاساس غير المتساوي للدول القديمة واللغات المختلفة والاقتصاديات المتعددة. وهو شيء اخطر بكثير.

ان العمل على ذلك البناء المتقلقل لا يزال سارياً.

قطار بابل

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات مع المجموعة الأوروبية 1987 ـ 1990

لقد سبق لي ان وصفت كيف بدأت بعض الملامح والميول المؤذية في المجموعة الاوروبية تظهر ابان فترة رئاستي الثانية للحكومة.

ففي وجه المكاسب المرموقة المتمثلة في تأمين تعويضات رجعية للميزانية البريطانية والتقدم نحو سوق مشتركة حقيقية ـ او « واحدة » ـ ظهرت بوادر طموح متزايد للسلطة من جانب مفوضية المجموعة وميل ملحوظ نحو الحلول البيروقراطية لا السوقية للمشاكل الاقتصادية، بجانب بروز متجدد لمحور فرنسي ـ الماني ذي برنامج يسعى علنا للاطار الفيدرالي الاتحادي ونهج الحماية الاقتصادية. الا أن العواقب الكاملة لكل هذه الامور لم تكن جلية تماما حتى بالنسبة لي شخصيا. وانا المتشككة على الدوام في هذا المزيج، الغريب على البريطانيين، المكون من الخطابية المبالغ فيها والسياسة الضاغطة التي يدعى انها من صفات رجال الدولة في اوروبا.

في الواقع كانت المجالس الاوروبية الثلاثة في فترة رئاستي الثانية مطابقة للقالب التقليدي، اذ غلب عليها موضوعا الشؤون المالية والزراعة، وقد انتهت نهاية تقليدية موازية، اذ اسفرت عن انتصار بريطاني بالنقاط. ولكن من هذه النقطة فصاعدا تغيرت اجواء المجموعة التي كان عليّ ان اعمل فيها. اذ صارت اكثر نفورا وكانت عموما مسممة. اذ لم تعد الخلافات محصورة بالاطر التكتيكية او المؤقتة بل تعدتها الى التوجه العام المستقبلي للمجموعة وعلاقاتها بالعالم الخارجي المتغير بسرعة من حولها.

لقد اصبح المحور الفرنسي ـ الالماني اكثر حضورا، وبعد توحيد المانيا اخذت العلاقة تفقد توازنها.. اذ صارت الهيمنة الالمانية اوضح باطراد.

المشروع الفيدرالي الفرنسي ـ الالماني كان يلقى تأييدا قلبيا مخلصا من عدة عناصر مختلفة ضمن المجموعة. من الدول الجنوبية الاقل غنى والتي تأمل بمقابل مجز اكبر لما تحققه. من مؤسسات صناعية ومالية شمالية ساعية الى ازاحة ثقل اكلافها على منافساتها. من الاشتراكيين بالنظر لما توفره من فرص للتدخل الحكومي. من الديمقراطيين المسيحيين الذين تنطلق تقاليدهم السياسية من الخلية التجارية التعاونية. وايضا، بطبيعة الحال من المفوضية ذاتها التي رأت نفسها نواة هيكل اعلى من الحكومات الوطنية للدول الاعضاء.

قبالة هؤلاء الخصوم الاقوياء حاولت ان اجد لنفسي حلفاء ضمن المجموعة. واحيانا وفقت في ذلك. وهكذا رصع تراجعي الاستراتيجي في وجه اغلبيات لم يكن باستطاعتي كبحها بعض الانتصارات التكتيكية.

ولكن في نهاية المطاف لم يكن امامي الا ان اقف موقفا مختلفا اختلافا جذريا عن الاتجاه الذي بدا لي ان معظم المجموعة عاقدة العزم على المضي باتجاهه. كان علي ان ارفع لواء السيادة القومية والوطنية. والتجارة الحرة والقتال في سبيلها.

نعم ربما كنت «انعزالية» ضمن المجموعة الاوروبية. بيد ان الفيدراليين. في المنظور الاوسع والاشمل. كانوا هم الانعزاليين الحقيقيين، الملتصقين بمفهوم نصف اوروبا بعدما تحررت اوروبا بكاملها. العابثين بسياسة الحماية الاقتصادية بعدما بزغ فجر الاسواق العالمية المفتوحة، المهووسين بانماط المركزية وبرامجها بعدما صارت اكبر محاولة لتطبيق المركزية ـ هي الاتحاد السوفياتي ـ على شفا الانهيار.

فلو كانت هناك ابدا فكرة واحدة آن اوانها ثم غربت بسرعة، فإنها حتما كانت فكرة «الدولة الكبرى» المصطنعة. انا اذن كنت ليس فقط مقتنعة بانني على حق بالنسبة لطريق أوروبا المستقبلي. بل كنت واثقة من انه اذا حافظ حزبي وحكومتي على رباطة الجأش فستثبت صواب موقفي التطورات الفكرية والاحداث الدولية.

الشؤون المالية والشؤون الزراعية

في اعقاب الانتخابات العامة عام 1987 كنت على استعداد نفسي تام لاجبار المجموعة على ان تكون في مستوى ادعائها للفضيلة. فرغم الكلام الكثير عن الصوابية المالية خلال مجلس

فونتينبلو عام 1984 ومنذ ذلك الحين لم يتحقق اي التزام فعال بالميزانية او اي توافق التزامي على سقف للانفاق في مجال السياسة الزراعية للمجموعة (CAP).

التعويض الرجعي الذي كسبته حدد صافي مساهماتنا حائلا دون تصاعدها الى مستوى مرفوض تماما، الا ان عددا من شركائنا في المجموعة اخذوا يسعون لاقتطاع جزء منه او الغائه نهائيا. وكان ثمة عجز كبير في ميزانية المجموعة اخذ يخيم بظله الثقيل على العقول، لكنه بالنسبة لمفوضية المجموعة حفز الرد التقليدي لاي مشكلة مالية، الا وهو زيادة «المصادر الذاتية» للمجموعة.

لقد كانت المفوضية تريد رفع الرقم ليس فقط الى 1.6 في المائة من الضريبة المضافة على المبيعات التي كنا اتفقنا في فونتينبلو على انها قابلة للتطبيق بحلول عام 1988، بل ان نسبة 1.4 في المائة من اجمالي الانتاج الوطني لدول المجموعة (اي ما يعادل 2.2 في المائة من مردود الضريبة المضافة على المبيعات).

ايضا كان مطروحا امامنا اقتراح صريح مفعم بروح الحماية دعمه الفرنسيون يدعو لضريبة على الزيت والشحوم.

صحيح ان هذه الضريبة كانت سترتبط بصورة متوازية مع تدابير لضبط الانفاق على القطاع الزراعي. حيث ذهبت مبالغ هائلة لتخزين الانتاج الفائض او التخلص منه. ولتحسين الانضباط في سياسات الميزانية. الا ان هذه التدابير لم تكن قوية او فعالة كما يجب.

اضف الى ذلك. فإن المفوضية كانت لا تزال تحاول تشذيب ما حققته في فونتينبلو بالمطالبة بتغيير آلية التعويض الخاص بنا.

المسيو ديلور. حاول في هذه الفترة ايضا مضاعفة الارصدة البنيوية (بمعنى الانفاق على سياسات المجموعة الاقليمية والاجتماعية).

وهذا الاقتراح الاخير لقي. بطبيعة الحال. ترحيبا حارا من الدول الجنوبية الاعضاء وايرلندا التي توقعت ان تستفيد منه كثيرا.

... ولكن من كانوا حلفائي؟

رغم قلة ثقتي بالفرنسيين والالمان عندما تتعلق القضية بخفض الانفاق على القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه مزارعوهم المتنفذون سياسيا. فإنني كنت ادرك ان بامكاني توقع تأييدهم في معارضتي الزيادات الكبيرة على الارصدة البنيوية.

كذلك كان المسيو شيراك، رئيس الوزراء الفرنسي الديجولي حليفا لي، في مقاومة الزيادات الكبيرة المقترحة في «المصادر الذاتية». غير ان الحليف الرئيسي رغم الميل لانتقاد تعويضنا الرجعي، كان هولندا.

هكذا، يومذاك، كان المشهد المعقد تقنيا وسياسيا الذي كنت ادرك انه ينتظرني عندما ذهبت الى بروكسل لحضور اجتماع المجلس الاوروبي يومي الثلاثاء والاربعاء 29 و30 يونيو (حزيران) 1987.

لقد كان يوما حارا ورطبا للغاية عندما وصلت، وفي الطريق من المطار تعرضت سيارتي لرشقات بالونات معبأة بالماء من مناصرين معتدلين للفكرة الاوروبية الوحدوية، خارج مقر المجلس.

اما في الداخل فقد زادت احتمالات المجادلات الحادة القليلة الود تحت الرئاسة الضعيفة للمسيو مارتنز، رئيس وزراء بلجيكا ورئيس المجلس، للاجتماع، فقد سمح بما لا يقل عن اربع ساعات من النقاش في موضوع ضريبة الزيت والشحوم التي لم نكن لا انا ولا الالمان ولا الهولنديون في وارد قبولها.

مع هذا، بصفة عامة، كنت احد افضل رؤساء الحكومات اطلاعا في مثل هذه المناسبات، من ناحية، لأن من عادتي على الدوام اعداد واجبي المنزلي بعناية، ومن ناحية ثانية لأنني كنت اتمتع بفريق رسمي مساعد ممتاز. ولعل العنصر الاساسي فيه ديفيد وليامسون، الذي جاء من وزارة الزراعة الى الموقع السياسي الاوروبي الحساس في مكتب مجلس الوزراء، ومن ثم اصبح عن جدارة واستحقاق الامين العام للمفوضية.

ان دقائق سياسة المجموعة الاوروبية وتفاصيلها، لا سيما في القطاع المالي، لتختبر سقدرة الانسان العقلية وقدرته على التفكير الواضح.

وباستثناء اولئك القابعين في مقاعد الرئاسة لم يحضر مسؤولو الوفود ابان مداولات الاجتماع الفعلية، وهكذا اعد وزير خارجية ذلك اليوم مذكرات وثائقية مرت على جماعتنا، بحيث تراجع على اساسها الخلاصات التي سجلتها الرئاسة.

في هذه المناسبة، (كما في كوبنهاجن لاحقا) كانت التعقيدات التي تشوب بعض المسائل المبحوثة غير معقولة مطلقا، وبدلا من ان يبحثها وزراء الزراعة او المالية او الخارجية، لم يبدر ما يشير الى وجود رغبة لاخذ قرار حاسم على هذا المستوى، ولذا احيلت لرؤساء الحكومات

مسائل للنقاش من شأنها ان تحير اعتى محاسبي حي « السيتي » (حي المال والاعمال في لندن) وتربكهم .

لقد كانت اللمحة العامة ، او الانطباع العام ، ان الاجتماع الاول للمجلس في بروكسل كان « فاشلا » ، وانا شخصيا سبب هذا الفشل . ولكن كان هناك القليل القليل من الحقيقة في اي من هذين الافتراضين .

وعلى اي حال كان من غير المعقول ان يتصور المرء سهولة التوصل الى اتفاق على جدول الاعمال في المحاولة الاولى ، وسط كم هائل من المسائل المعقدة والمختلف عليها .

يضاف الى ما سبق ، تحققت بالفعل نسبة لا بأس بها من التقدم ازاء بعض المواضيع المالية والزراعية الرئيسية . فقد كان مقبولا ، على سبيل المثال ، ان الانضباط في سياسات الميزانية يجب ان يحظى بـ« الالتزام والفعالية » ، وانه يجب ان ينطبق على « تعهدات » بالدفع (هذا اساسا ما اتفق وزراء الزراعة على دفعه) اضافة الى دفع حقيقي ، وان التنظيمات الاضافية (اي « قوانين » المجموعة) ينبغي اعتمادها لابقاء معدلات للانفاق ضمن حدود الميزانية .

الا ان اسوأ ما طرح - وكان مرفوضا من جانبي - هو الدعوة لتأسيس المستوى الحالي المبالغ فيه للانفاق داخل هيكل المؤشرات الزراعية - اي الاجمالي المسموح به للانفاق على القطاع الزراعي - فهذه التوصيبة ككل لم تحظ بقبولي ، لأنها لم تكن مضغوطة بدرجة مناسبة كافية لاقناعي بالموافقة على زيادة في « المصادر الذاتية » ، وعليه غادر رؤساء الحكومات الآخرون بروكسل وهم على بينة من انني لم افقد مطلقا قدرتي على قول كلمة « لا » .

بعدها التقيت بلاعبين اوروبيين اساسيين في برلين في سبتمبر (ايلول) حيث حضرت مؤتمر الـ IDU . فهناك عقدت اجتماع عمل مع المسيو شيراك على مائدة الفطور في منزل السفير البريطاني . ولمست انه ليس بلا سبب يلقب الفرنسيون شيراك بـ « البلدوزر » (الجرافة) ، حتى انني وجدت من الضروري في غير مناسبة واحدة تذكيره بوضوح بانني لست سيدة يسهل جرفها .

انه شخص يختلف اختلافا بينا عن الرئيس ميتران ، فهو رجل صريح ، مباشر ، قوي ، يحب المحاججة والمجادلة ، ويتمتع بقوة ممتازة على استيعاب الدقائق وولع آسر بالقضايا الاقتصادية . بينما يتسم الرئيس ميتران بانه أهدأ ، واكثر تهذيبا وصقلا ، كما انه مفكر ومثقف ذو ذاتية فرنسية واعية ، شغوف بالسياسة الخارجية ، يمل من الدقائق والتفاصيل . ولعله لا ينظر باحترام

جم للاقتصاد . مع هذا ، ويا للغرابة . اعجبت بكليهما .

المسيو شيراك ، كان على ما قيل لي قد وصفني هازئا بـ« سيدة بيت » في بروكسل في يونيو (حزيران) من عام 1987 ، وكان يطلق ملاحظة غير قابلة للنشر ضدي ابان مناقشة حادة ، ايضا في بروكسل ، في فبراير (شباط) عام 1988 ، مع ذلك وجدته سهل المعشر والتعامل اكثر من الرئيس ميتران لأنه كان يقول ما يفكر فيه وتأتي افعاله العلنية اقرب الى ما يفصح عنه من افكار .

لقد كنت كما عرف شيراك ، قليلة السعادة بالترتيبات التي ادت الى اطلاق الرهائن الفرنسيين من لبنان . وهي ترتيبات اعتبرت على نطاق واسع قد تجاوزت الحد المقبول بالنسبة لمبدأ رفض التعامل مع الارهابيين . (شيراك وبخني بعنف خلال حفل استقبال في مجلس كوبنهاجن بتهمة تسريبي انتقادا لما فعله الفرنسيون ، ولكن في الحقيقة كان بامكاني ان اقسم بانني لم افعل شيئا من هذا القبيل) .

للانصاف ، لا بد من القول ان الفرنسيين كانوا عونا كبيرا لنا في قضية اعتراض شحنة السلاح على « ايكسوند » (راجع الهوامش) .

يضاف الى ذلك بالطبع انني وشيراك في غاية الانسجام والتوافق من الناحية السياسية الآيديولوجية . فقد فعل الكثير لجعل الحزب الديجولي (التجمع من اجل الجمهورية) حزبا عصريا يمثل يمين الوسط ويلتزم بالحرية الاقتصادية . ولعل هذا الانجاز في غاية الاهمية ليس فقط لفرنسا بل للمستقبل البعيد لاوروبا والتحالف الغربي .

الا انني في المقابل شعرت بخيبة امل ، ولكن دون استغراب ، للطريقة التي اعتمدها الرئيس الداهية ميتران بنجاح في تحويل تجربة « التعايش » لصالحه ضد اليمين .

ولكن في هذه الفترة كانت المشكلة تكمن في قرب اجراء الانتخابات الفرنسية العامة اكثر من نتيجتها المحتملة . اذ كان واضحا تماما لي انه لا المسيو شيراك ولا الرئيس ميتران متشوق لكي يشاهد وهو يتبنى مواقف حازمة ازاء السياسة الاوروبية الزراعية عندما يصبح بأمس الحاجة لاصوات المزارعين الفرنسيين .

وفي هذا المجال يصدق اتجاه الكلام نفسه ايضا على المستشار كول ، الذي التقيته وامضيت معه امسية في قصر الضيافة الحكومي ، فقد صارحني معترفا بانه اسير العديد من المصاعب السياسية الداخلية . فقد عزف كثيرون من انصاره العاملين في القطاع الزراعي عن صناديق

الاقتراع لمعركتين قريبتين من معارك انتخابات الولايات الالمانية مما ادى الى تسجيل حزبه الديمقراطي المسيحي نتائج سيئة. وقد قال لي كول في تلك الامسية ان المزارع الالماني عنصر مهم من عناصر الاستقرار في المانيا، واضاف انه على استعداد لتقديم بعض التضحيات الا ان الامور تحتاج لأربع او خمس سنوات «قبل ان تنضبط الامور». وهنا اجبته انه ليس باستطاعتي الانتظار لمدة اربع او خمس سنوات، وعلينا التصدي للانفاق المبالغ فيه على القطاع الزراعي على الفور.

وفي النهاية خرجت من اللقاء، دون تفاؤل بما سيسفر عنه المجلس المقبل.

هبطت بي الطائرة في كوبنهاجن مقرورة مصقعة يوم الخميس الرابع من ديسمبر (كانون الاول)، لم تكن التوقعات المفعمة بالتفاؤل كبيرة. ولعل الصحف عبرت عن هذا الجو بالتلميح لمعركة كوبنهاجن التاريخية الشهيرة، عندما تجاهل الاميرال البريطاني الاعور نيلسون اوامر القيادة المعطاة له عن طريق الاشارات بأن وضع عين التلسكوب على عينه المطفأة لتبرير مهاجمته اسطولا معاديا هزمه بالنتيجة شر هزيمة.

في الحقيقة. كما حدث في بروكسل سابقا، كان من الصواب هذه المرة ابدال تلسكوب بمجهر، او ربما حاسبة جيب آلية، وفي هذا تعبير صادق عن تعقيد القضايا المثارة على جدول البحث. ولكن هنا على الاقل كان الودود باول شلوتر رئيس وزراء الدنمارك المحافظ يرأس الجلسة.

كان الدنماركيون مهتمين ومتشوقين لمواصلة تلقي اقصى مقدار ممكن من العون بموجب سياسة المجموعة الزراعية. بيد ان كل الدول الاعضاء الاخرى اظهرت توجها مضادا للتوجه الفيدرالي الاتحادي. وهذا ما وفر تعاطفا اساسيا معنا... وان لم يصل هذا التعاطف الى تلاق فكري.

لقد كانت المداولات ومناقشة التصورات المطروحة في بروكسل مستمرة، في المجلس الزراعي وبين الوفود الرسمية والمفوضية. ولكن منذ ذلك الحين ازداد الضغط لخفض تعويضاتنا الرجعية، ومن جانبهم ساهم الدنماركيون في ذلك عندما اعادوا القضية الى بساط البحث في رسائل دعواتهم لرؤساء الحكومات الى المجلس. كذلك كان التداول مستمرا حول ما يجب ان يشكل «المصادر الذاتية». ولكن في ما يخصني كان كل شيء معلقاً بالاجراءات المتوخاة لضبط الانفاق الزراعي، واقول كل شيء باستثناء الابقاء على حجم التعويضات الرجعية وهو امر بالنسبة لي غير قابل للتفاوض والمساومة اصلا.

المعارضة هنا لم تكن مرضية اطلاقا . فقد كنت وما ازال متضايقة ازاء « المؤشرات الزراعية » الارشادية المقترحة . الا ان الاهم كان الطريقة التي تتصورها المفوضية لوضع « ضوابط الاستقرار » موضع التنفيذ .

فمن حيث المبدأ كانت هناك طريقتان ممكنتان لخفض معدل الدعم الزراعي :

الاولى ، فرض ضريبة على الانتاج الفائض بموجب ما تصفه مصطلحات المجموعة الاوروبية « جزية المسؤولية المشتركة » . وهذه الخطوة قد تنفع لكنها ليست الطريقة المثلى .

الطريقة الثانية ، تتمثل بفرض خفض اسعار تراكمي وتلقائي بمجرد تجاوز حد معين من الانتاج ، وهذا ما وصف بآلية « ضوابط الاستقرار » . وفي ما بعد انتقل البحث الى الاتفاق على حجم « الكمية الادنى » لأي سلعة قبل المباشرة بتطبيق الآلية - فالمنتجات الزراعية المختلفة تحتاج قواعد مختلفة تبعا للسوق التي تنتجها - ونسبة خفض الاسعار المطلوبة .

ولكن تجدر هنا اضافة احتمال آخر ، لم اطرحه في الواقع بديلا لاي من هاتين الطريقتين مع انه كان في خاطري بين حين وآخر . وهو يقوم على اساس العودة الى نظام وطني - اي على مستوى الدولة العضو - للدعم الزراعي . وهكذا يصبح بالامكان تجاوز كل جهاز المجموعة المعقد برمته .

كان هذا الاحتمال ، طبعا ، يتطلب اعادة تفكير شاملة بـ« النظام » الذي فرضته المجموعة ، وكان تطبيقه ممكنا لو ارادت الدول الاخرى المضي في الطريق ذاته . الا ان من سيئاته ان الدول الاعضاء ، كلأ بمفردها ، ستدخل حلبة التنافس بالنسبة للدعم وكان مزارعونا سيخسرون السباق حتما امام الالمان والفرنسيين .

وكان هذا الاحتمال مرغوبا فيه لو ان القطاع الزراعي وضع تحت نصوص الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) ، وكانت صعوبة تحقيق ذلك تتضح اكثر فأكثر . الا انني في ما يخصني كنت ميالة فعلا لخطة تنطوي على منح كل دولة الحق في شطب كل السلع الزراعية الفائضة وقد طالبت بها ، ولكن دون نجاح .

كذلك اثرت قضية مع هيلموت كول ، عندما التقيت به قبل مجلس كوبنهاجن ، حول امكانية استعمال المانيا مساعدات تمويلية لاعانة صغار مزارعيها شريطة ألا تستخدم هذه المساعدات لتمويل زيادة انتاج . وانني لأتذكر بالطبع كيف كان في السابق قد اعتمد هذا التوجه في مجلس سابق (راجع الهوامش) . ومع انه تفهم قصدي فلم يخرج اي منا بنتيجة . واذ ذاك اقتنعت

تماما ان الطريقة الوحيدة للسيطرة على انفاق المجموعة على قطاعها الزراعي تنحصر في العمل داخل هيكل المجموعة ذاتها.

لقائي مع المستشار كول، قبل المجلس، كشف لي ايضا انه منشغل تماما بأصوات المزارعين الالمان. كان راغبا بخطة احتياطية ممولة من قبل المجموعة، يدفع للمزارعين بموجبها مبدئيا للانتاج دون ان ينتجوا بكفاءة وفعالية. وهو ما يؤكد علنا النهج الاحمق لسياسات المجموعة الزراعية.

لقد كنت مستعدة حتى للقبول بهذا الموقف، كما قلت له، طالما رافقته ضوابط استقرار فعالة. كذلك كنت صارمة وحازمة معه بالنسبة لاحتمالات الزيادة في «المصادر الذاتية» للمجموعة. في هذا المجال كنت أعلم ان المستشار كول على استعداد للموافقة على زيادة كبيرة (في النهاية على حساب دافع الضريبة الالماني) وذلك بهدف ارضاء المزارعين. وهكذا عندما ازف موعد افتتاح المجلس كان كل منا عارفا تماما بمواقف الآخرين.

بمجرد اتضاح استعداد الفرنسيين - لغايات انتخابية - لتأييد الالمان في معادلة ضوابط استقرار لا تشمل فقرة عن الانفاق الزراعي - بدا بديهيا تعذر التوصل الى نتيجة مرضية، اذ لم اكن انا ولا المستر لبرز رئيس وزراء هولندا في وارد القبول بشيء من هذا.

من جهة اخرى، اضافت المفوضية عنصر شقاق آخر، بضغطها الشديد لمضاعفة الارصدة البنيوية، مما وضع الاوروبيين الشماليين والاوروبيين في مجابهة مباشرة. مع هذا خلت المواجهة من المرارة والاقذاع. واتفق في ما بعد على عقد «مجلس اوروبي» خاص في بروكسل في فبراير التالي.

كان هناك عدد من الوجوه المتجهمة في نهاية مجلس بروكسل الا ان وجهي لم يكن احدها فقد اخذت ادرك شيئا فشيئا انني اربح الجدل القائم حول الحلول التي اريد داخل المجلس وخارجه. وطلبت من رؤساء الحكومات الآخرين ان يبتسموا ويمرحوا مذكرة اياهم - بلمحة من المفارقة اذ انني اشك في ان بعضهم كان بحاجة الى تذكير - بصعوبة الامور في بروكسل وعشية قمة فونتينبلو وكيف بدا فجأة بعد هنيهة كل الصعب سهلا. فلم لا يحصل شيء من هذا مجددا في بروكسل؟

الرئيس ميتران لاحظ بضيق ملحوظ انه لم يعد واثقا مما اذا كان اسهل عليه التعامل مع «مدام ثاتشر» عندما تكون غاضبة معاندة او عندما تكون جذلى مرتاحة. لكنه حتما تذكر.

رغم هذا لم يكن ثمة ما يعد بالتوصل الى اتفاق في المجلس الاوروبي الخاص المقبل. لقد كنت مستعدة لبعض التسويات التوفيقية. فالسؤال حول حسم موضوعي توقيت وكيفية عمل ضوابط الاستقرار الزراعية قابل في النهاية لاختلاف مشروع في الآراء حتى بين الاطراف العازمة على السيطرة على الانفاق الزراعي. الا ان الامر العسير فعلا كان تقدير ما اذا كان السادة ميتران وشيراك وكول يرونه مجديا مع انجاز تسوية يصعب على مزارعيهم قبولها.

خلال هذه الفترة وصلت حملة الانتخابات الفرنسية الى اوجها. وبلغ التنافس بين الرئيس ورئيس حكومته حد الغليان. حتى بدا ان «التعايش» كان مجرد سراب.

وبالفعل. عندما وصلا الى لندن لحضور القمة الانجلو ـ فرنسية يوم الجمعة 29 يناير (كانون الثاني) 1988. كان علي ان اتباحث مع الرئيس ميتران ورئيس الحكومة شيراك كل على حدة. ومرة اخرى بدا التناقض بين اسلوبيهما بينا جليا.

الرئيس ميتران كان يعاني بسبب زكام أملتُ الا تصلني عدواه خاصة ان لدي على ما يظهر قابلية للاصابة بالزكام بسرعة وعلى الدوام. وفضلا عن ذلك لم يكن على اطلاع كاف على مكامن الصعوبة وفي مواضيع المجموعة الاوروبية التي هدفت الى التركيز عليها. ولذا اضطر الى قطع المباحثات في منتصفها لتلقي ايضاحات من مستشاره جاك اتالي. وكان مرتاحا بشكل ظاهر عندما تحول الحوار الى قضايا الدفاع والشؤون الخارجية.

اما انا فلم اكن واثقة من انني حققت الكثير مع نهاية البحث رغم انه كما درجت العادة اتسم بدرجة طيبة من الرضى.

في المقابل، كان الامر مختلفا مع المسيو شيراك الذي واجهني بقوة وثقة. لقد بدأ حديثه بصراحة بالغة. قائلا انه يواجه مشكلة سياسية حقيقية مع المجلس الاوروبي قبل 3 اشهر من انتخابات الرئاسة الفرنسية. واردف ان في صالحه الاخفاق في بروكسل، الا انه من اجل الاعتبارات الدولية الاوسع مستعد للعمل من اجل النجاح. ولئلا استخلص من هذا الكلام انه سيقع فريسة سهلة. فإنه افصح لي تماما عن استراتيجيته. اذ قال ان علينا اما التفاهم في بروكسل او الانتظار حتى يزيد الضغط المالي على المجموعة بسبب نقص الموارد المالية. ولكن في هذه الحالة سنكون تحت رئاسة اليونان، وقد اصاب تماما في وصفها بأنها تمنحنا «امكانيات غير مضمونة». ثم قال اذا واصل البريطانيون تعطيلهم تسوية الازمة الزراعية في بروكسل وهي التسوية التي تريدها باقي دول المجموعة ـ يقصد هنا فرنسا والمانيا ـ فإن بريطانيا ستجد

نفسها معزولة وسيتركز الاهتمام اذ ذاك على موضوع التعويضات الرجعية.

ردي كان ان الوقت ليس مناسبا للجوء الى لغة دبلوماسية، واذا كان يتصور ان الاعتصاب مع الالمان لـ« عزل المسز ثاتشر » سيؤتي ثماره فإنه يخطئ في ذلك خطأ محزنا. وتابعت قائلة انني لا اخشى البتة من ان أعزل لانني اطالب بالسيطرة على فوائض الانتاج الزراعي.

المسيو شيراك عاد ليؤكد انه اذا وقع خلاف فإنه لن يتركز على الفوائض بل على تعويضات بريطانيا الرجعية وهنا اجبته ناصحة بألا يحاول معي لغة التهديد، ووعدته انه ما لم نحصل على حل مرض لموضوع الانفاق والتعويضات فإننا لن نزيد مصادرنا. الا انه واصل تشديده خلال البحث ثم على مائدة الغداء على ان مقترحات الرئاسة الالمانية تمثل الحد الاقصى الذي يمكن لفرنسا الموافقة عليه.

الى اي مدى يندرج هذا الاسلوب في خانة التضليل الاحتياطي « الغالي » (نسبة الى الغاليين ـ او الفرنسيين القدماء).. لست ادري عن ثقة، الا انه كان مبررا للنظر بتدقيق أكبر للموقف الالماني. فمجرد تولي الالمان مقعد الرئاسة يعني واقعيا كما هي العادة دائما، انهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم الخاصة علانية، غير انه كان ثمة ما يعوض هذا النقص بالنفوذ المتزايد والاضافي الذي تمنحهم اياه الرئاسة خلف الكواليس.

صبيحة يوم الثلاثاء 2 فبراير خضت ثلاث ساعات من المباحثات مع المستشار كول في 10 داونج ستريت. واتسمت الجلسة بالجدية والعملية وكللها النجاح.

فقد حضرها كل منا وقد هيأ مقترحات مفصلة لكل عناصر الخطط المطروحة على بساط البحث في بروكسل. لم يخل الامر من نقاط خلاف مهمة بيننا على المؤشرات الارشادية للسياسة الزراعية وعلى ضوابط الاستقرار. وكان عنده موقف مائل للتساهل مع دول الجنوب الاوروبي والمفوضية ازاء الارصدة البنيوية اكثر مني. الا انني على اي حال سعدت لامتناعه عن الضغط علي بشأن التعويضات الرجعية، وانهينا بحثنا بالتطرق الى ما سيكون عليه الموقف الفرنسي. وبشيء من التوقع (او ربما المعرفة الاكيدة) رأى المستشار كول انه رغم الصعوبة الواردة فإنهم (أي الفرنسيون) قد يفضلون تسوية معقولة الآن على خيار التأجيل.

بعد منتصف ليل الاربعاء 10 فبراير كنت قد وصلت جوا الى بروكسل في اعقاب القائي كلمة في حفل عشاء الاتحاد الوطني لحزب المحافظين. وكان اول موعد لي في الصباح فطور عمل مع المستر لبرز (رئيس حكومة هولندا) للاتفاق على تكتيك لمناقشات المجلس. وفي خطابي في

وقت لاحق من ذلك اليوم حذرت من مغريات الهروب من مواجهة قضية فوائض الانتاج الغذائي التي كنا كلنا على علم بانه لا بد من التصدي لها عاجلا.

خطوط المعركة ارتسمت كما كان مرتقبا الى حد بعيد. فقد وقفنا نحن والهولنديون في مواجهة الفرنسيين والدنماركيين بالنسبة لموضوع المؤشرات الارشادية الزراعية. والرئاسة الالمانية طرحت مقترحات للسقف الجديد للمصادر الذاتية، انتقدها الهولنديون معتبرينها عالية اكثر مما ينبغي وانتقدناها نحن والفرنسيون وآخرون معتبرينها ادنى بكثير من اللزوم.

المسيو شيراك طالب بحماسة بعتبة اعلى لانتاج الحبوب قبل وضع ضوابط الاستقرار موضع التنفيذ. وكانت هذه العتبة المقترحة اعلى مما كان بامكاني وامكان الآخرين قبوله. كذلك حاول شيراك، كما هدد خلال حوارنا السابق، ربط التعويضات الرجعية للميزانية البريطانية بموضوع ضوابط الاستقرار، غير ان هذا المسعى كما بدا سريعا يتجه في طريق مسدود. ولكن طوال هذه اللحظات غلف اداءه غشاء هوائي غريب ومسرحي بعض الشيء هدفه: المستمع المحلي. اما الرئيس ميتران فقد جلس طوال المناقشات مكتفيا بخطاب طويل حول التطورات الاوروبية المستقبلية على مائدة العشاء. وهكذا لم يتحقق الكثير في ذلك اليوم.

في اليوم التالي طرحت المفوضية خطة توفيقية رفضها الالمان، وانفض الاجتماع لاجراء لقاءات جانبية ثنائية دون مسودات لمقترحات توضع للنقاش.

كان المستشار كول، الآن، المفتاح الحقيقي، سواء بصفته رئيس المجلس، او لأنه اذا قرر الالمان المضي قدما في اقرار صفقة بشأن الانفاق الزراعي، فسيكون من المستبعد ان يقف الفرنسيون ضدها. وعليه في وقت متأخر من بعد الظهر ذهبت ومعي رود لبرز وهانس فإن دن بروك وجاك ديلور وجيفري هاو لمقابلة المستشار كول الذي كان معه المستر جينشر وعدد من المسؤولين الآخرين.

ان اسلوب المستشار كول الدبلوماسي اكثر مباشرة حتى من اسلوبي، فهو قلما يتردد في ضرب قبضته على الطاولة، وفي هذه المناسبة كان يتحدث ويزأر كما لو كان في ساحة عرض. ومما قاله ان المانيا هنا تقدم تضحيات، لا سيما المزارع الالماني، فاجبته بأن المزارع البريطاني ايضا يواجه تضحيات ومطلوب مني ان ارضى بزيادة كبيرة جدا في الارصدة البنيوية وبسقف عال جدا - يعادل 1.3 في المائة من الانتاج الاجمالي الوطني - من المصادر الذاتية للمجموعة.

وطال الجدل بهذا الاتجاه وذاك. فاقترح ديلور سقفا جديدا يبلغ 1.2 في المائة الا ان هذا

الاقتـراح اثار اعـتراضـا من المسـتـشـار كـول الذي رأى ان مـثل هذا الرقـم قد يؤذي «الخطة الاحتياطية» لمزارعيه. لكني عندها قلت اني سأفكر مجددا وبعمق اكثر في ما اقترح. فقد لمست ان الهولنديين باتوا اميل الى المسالمة وربما قرروا الا يقاوموا ما هو مطروح امامهم الآن. ولكن في مطلق الاحوال كان ضروريا علي البحث مع مسؤولي وفدنا بدقة ما يمكن ان تعنيه الخطة الموضوعة. وما كان ذلك ممكنا الا في اجتماع خاص. بيد اني اصررت على ان يوضع كل ما يعرض كتابة. وحسنا فعلت بل لعل هذا الاصرار كان من افضل ما قررته.

اجريت مناقشة مستفيضة مع جيفري هاو وافراد الوفد الرسمي. وحللنا كل نقطة وكل عنصر. وقد بدا لي ان التنظيم يتجه نحو مرحلة اكثر صلابة ونجاعة مما كنت اتصور سابقا او ربما كان يفهمه الآخرون. وهكذا فعندما التأم اجتماع المجلس كان بوسعي ان اجلس واعطي دعما اوسع للمقترحات المكتوبة التي وزعت علينا.

عند هذه النقطة اقول ان كل من تفاءل بسير الامور على ما يرام اساء تقدير الموقف الفرنسي. فالتفاهم الذي توصلنا معهم اليه غطى المنتجات الزراعية الرئيسية موضوع البحث. بيد اننا افترضنا ان المنتجات الاخرى التي اعتمدت ضوابط الاستقرار في كوبنهاجن لتطبيقها عليها كانت مشمولة بالتفاهم المذكور.

وهكذا وسط دهشة الجميع رفض الرئيس ميتران والمسيو شيراك هذا البند. وتفجرت على الأثر مناقشة حامية استغرقت اكثر من اربع ساعات حول احالة مقترحهما بشأن ضوابط «المنتجات الاخرى» الى اجتماع المجلس الزراعي. واخيرا اتفق على اقتراح دنماركي بتحويل الموضوع الى اجتماع لوزراء الخارجية يعقد خلال عشرة ايام.

رود لبرز وانا أصررنا على ان موافقتنا على الخطة كاملة انما هي مشروطة باقتناع وزراء الخارجية عن اعادة فتح النقاش حول اتفاقية كوبنهاجن على «المنتجات الاخرى». وفي الحقيقة اضطر الفرنسيون للتراجع عن مطلبهم لدى انعقاد اجتماع وزراء الخارجية.

لقد اصبت في توقيتي اعتماد التسوية اذ حققت اهدافي الاساسية وهي:

ضوابط انفاق فعالة ملزمة قانونية. واجراءات لخفض الفوائض الزراعية كان سلاحها الرئيسي خفض الاسعار التلقائي. وصرف النظر عن ضريبة الزيت والشحوم. وضمان الحصول على التعويضات الرجعية لبريطانيا التي وفرت علينا المليارات خلال السنوات الثلاث الماضية.

في المقابل كان علي ان اتنازل قليلا حيال موضوع عتبة تشغيل ضوابط الاستقرار. وكان قد

سبق لي القبول بتوافق على موضوع الارصدة البنيوية، ثم وجدت ان علي الموافقة بتردد على سقف الـ 1.2 من الانتاج الاجمالي الوطني بالنسبة للمصادر الذاتية للمجموعة. الا ان ما حصل في الواقع يظل افضل بكثير مما يمكنني ان اعتبره تعادلا.

فالانتاج الزراعي الفائض اخذ يهبط بصورة حادة، وحققت الاجراءات الجديدة لفرض التزام اكبر في الميزانية نجاحا طيبا.

الا ان أيا من هذا، طبعا، لم يغير الاتجاه الاساسي او ازال العيوب الكامنة في المجموعة. فسياسات المجموعة الزراعية كانت لا تزال مبذرة وباهظة النفقات، وبريطانيا كانت لا تزال تقدم مساهمة مالية اعتبرتها عالية اكثر من اللزوم. كذلك ظلت هناك الميول البيروقراطية والمركزية. ولكن ضمن حدودها لم تكن اتفاقية بروكسل في فبراير 1988 سيئة مطلقا.

التجارة الحرة في مواجهة الحماية

يمكن القول بكل انصاف، انه انطلاقا من هذه النقطة فصاعدا - في بواكير 1988 - اخذت الروزنامة الاوروبية تأخذ شكلا اقل جاذبية. كما بدأت ايضا تنحرف بحدة عن المسار العام للاسرة الدولية.

هذا لا يعني مطلقا ان علاقاتي برؤساء الحكومات الاوروبية الآخرين ساءت على المستوى الشخصي. بل ان ما حدث كان النقيض.

لقد اسفت - وان لم تأتني مفاجأة - لهزيمة اليمين في انتخابات الرئاسة الفرنسية، الا انني مع ذلك بعثت برسالة تهنئة للرئيس ميتران وسافرت لمقابلته في باريس في يونيو (حزيران) للتباحث حول الوضع الدولي عموما وقمة تورنتو للدول الصناعية السبع الكبرى «السبعة الكبار» واجتماع المجلس الاوروبي في هانوفر بصورة خاصة.

وجدت الرئيس، ولاسباب مفهومة، منشرحا الآن وقد اعتق من العذاب المحلي الذي فرضته عليه سياسة «التعايش» مع اليمين، وكان يسعى لعرض برنامج - لا يختلف كثيرا عن برنامج نايجل لوسون - لمعالجة قضية ديون العالم الثالث. وكان من الممكن ان اجدني اكثر تعاطفا مع افكاره لو لم تكن فرنسا ماضية بعزم في مسار سياسة الحماية الاقتصادية، وهذا مسار تسبب في ايذاء الدول الفقيرة اكبر من اي نفع تقدمه اي اعانة دولية.

الموقف الفرنسي نص، او بالاصح غلف بمفهوم - في نموذج رائع من المصطلحات اللفظية الاوروبية - هو «الكونية» . هذا المفهوم يعني وجوب تحقيق تقدم بالنسبة لكل المواضيع المطروحة قبل اجتماع «جات» تقريبا بالسرعة ذاتها . وهو عمليا يشكل غلالة شفافة لتفادي التركيز على القضية الشائكة الاولى .. اي دعم الانتاج الزراعي وحمايته .

وكان (أي الرئيس ميتران) حريصا على انشاء لجنة من «الحكماء» دورها تقديم تقارير حول كيفية تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية . وهو خصوصا كان يحن لفكرة مصرف مركزي اوروبي . وقد رفضت من جانبي هذه الفكرة بصورة قاطعة . وقلت ان المطالبة بمصرف مركزي اوروبي تحركها اعتبارات سياسية لا تقنية وان هذا المجال لا يتحمل اللعب . وهنا ابتسم الرئيس وقال انه من الطيب ان يتذكر مدى اجادتي قول «لا» . ولكن لم يخالجني شك في انه سيذعن لهذا السبب بالذات .

ايضا التقيت المسيو روكار رئيس الحكومة الاشتراكي الجديد ، وكنت قد التقيت به في فرصة سابقة لكنني لم اكن اعرفه جيدا . لقد تحدث باسلوب آسر . وشعرت مخلصة بحب يكنه لبريطانيا وبالتفهم الخاص الموروث من ايام الحرب بين البلدين .

بين الاشتراكيين الفرنسيين يعتبر روكار معتدلا ، عمليا وعاقلا . وفعلا شعرت بالارتياح نحوه . وأملت منه ممارسة دور مشجع على الاعتدال في لعب فرنسا بفكرة الاتحادية الاوروبية .

يوم السبت 18 يوليو 1988 طرت الى تورنتو لحضور القمة الاقتصادية لـ «السبعة الكبار» . الرئيس ميتران كان قد قال امامي في باريس ، متفائلا ، بان هذه القمة بما انها ستكون الاخيرة للرئيس ريجان فإن ثمة اتجاهاً فيها لتأجيل اتخاذ قرارات صعبة . لكني اجبته اني لا اتوقع ما يتوقعه . بل في ما يخصني فأنا مصرة على استغلال هذه القمة لمواجهة مواضيع الزراعة وقضية «جات» .

خلال الفترة التي استغرقتها الرحلة الى تورنتو انجزت واجبي المنزلي بالنسبة لهذه القضايا ، وخاصة وضعنا تصورا لحيوان اسطوري اسميناه في ما بيننا «بقرة هاو» وبتحديد اكبر «معادلة دعم المنتج» . وهذه عبارة عن اجراء حساب يقضي بقسمة الدعم الزراعي المباشر او المأخوذ من الحماية ، من كل دولة ، على عدد ابقارها . وقد تبين ان البقرة الاطمع هي البقرة اليابانية ، ولذا فليس من المستغرب ان اليابانيين ببعض التأييد الامريكي ، اعترضوا على اسلوبنا الاحصائي هذا .

اذن كنت مسلحة تسليحا جيدا بحقائق وارقام مفيدة عندما طلب مني بريان ملروني (رئيس وزراء كندا) رئيس القمة، ان افتتح النقاش الاقتصادي بعد ظهر الاحد. وفي الافتتاح وجهت الانظار الى نجاح الدورة الثانية من القمم لدى مشارفتها على الانتهاء قياسا بالدورة الاولى. فقد لاحظنا نموا اقتصاديا، وتراجعا في التضخم وزيادة في فرص العمل، عبر السنوات منذ قمة فونتينبلو عام 1981، وذلك لأننا التزمنا بأن نقر الامور السياسية بشكل صحيح بدلا من الالتفات الى ادارة جانب الطلب. ولكن ما يزال امامنا الكثير ينتظر العمل. وفي رأس الامور المطلوبة مكافحة الحماية. وبالتالي شددت في المطالبة - وكررت في معارضاتي في اليوم التالي - بأن على كل منا احترام الالتزام المعلن في بداية «دورة الاوروجواي» بالنسبة لـ«جات» في سبتمبر 1986، وذلك عن طريق التقدم بمقترحات متماسكة في اجتماع «المراجعة المتوسطة الامد» التابع لـ«جات».

كما اشار الخلاف على قياس ممارسات حماية الانتاج الزراعي الى ان التجارة الحرة تبدو قاسما مشتركا، بين الجميع تقريبا، من حيث المبدأ، الا ان القياس مؤلم سياسيا عند تطبيقه على ارض الواقع.

بريطانيا كانت على الدوام من كبار المستفيدين من نظام تجاري عالمي مفتوح، والولايات المتحدة ايضا تعتقد تقليديا بالتجارة الحرة.

غير ان سياسة بريطانيا التجارية رهينة الآن في ايدي المجموعة الاوروبية التي تضم اغلبية من الدول ذات التقاليد الاحتكارية والتعاونية والقطاعات الزراعية النافذة سياسيا. لقد كنا في الاقلية ضمن اوروبا عند اقرار السياسات التجارية. اما بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها بالنظر لعجز ميزانيتها الهائل انعطفت نحو الحماية التي وجدها الرئيس ريجان، رغم التزامه بالتجارة الحرة، صعبة المقاومة. اما اليابان فلم تكتف بدعم انتاجها الزراعي وحمايته اكثر من اي من شريكاتها، بل واصلت وضع العراقيل في وجه الواردات الاجنبية، بما فيها السلع غير الزراعية والخدمات. وهكذا كانت النتيجة، وجدت لزاما علي ان انظر أكثر فأكثر باتجاه «مجموعة كيرنز» بدولها الـ 14 (بما فيها كندا واستراليا والارجنتين)، ولدول العالم الثالث المتشوقة لتصدير انتاجها الزراعي ومنسوجاتها، بهدف الضغط على زمرة الدول الغربية الثرية وسياسة الحماية التي تمارسها.

لقد كنت على الدوام اعتبر التجارة الحرة اهم بكثير من كل الاستراتيجيات الطموحة، والتي

هي غالبا ذات مردود سلبي . في مجال السياسة الاقتصادية العالمية . مثلا سياسات «النمو المنسق» التي أدت على الغالب الى زيادة التضخم . فالتجارة الحرة لا توفر فقط وسيلة للدول الفقيرة تحصل معها على العملة الصعبة وترفع المستوى المعيشي لسكانها . بل تشكل ايضا قوة للسلام والحرية واللامركزية السياسية .

... السلام . لأن العلاقات الاقتصادية بين الدول تعزز التفاهم المشترك بالمصلحة المشتركة .

والحرية لأن التجارة بين الافراد تتجاوز جهاز الدولة وتوزع السلطة على الزبائن لا المخططين .

واللامركزية السياسية . لأن حجم الوحدة السياسية لا يفرضه حجم السوق او العكس .

بعد حوالي الساعتين ونصف الساعة من المناقشات حول هذه القضية في تورنتو ، تمكنا من التوصل الى بيان مرض بصفة عامة . وقد اعاد البيان تأكيد التزامات «دورة الاوروجواي» وشدد على اهمية اجتماع «المراجعة المتوسطة الامد» ، بينما تجنب الاشارة الى ما بدا لي هدفا امريكيا غير واقعي يقضي بالغاء كل اشكال الحماية الزراعية بحلول عام 2000 . وبذا فإن كل ما تبقى هو ملاحظة كيف ستتطور مفاوضات «جات» . ولو كنت من المتفائلين فربما كنت قد شعرت بالطمأنينة . لأن المسيو دولور . في تورنتو . ولأول مرة اثنى على خطاب من خطبي . الا انني فضلت التحفظ على تفاؤلي .

مناقشة «ايمو» (الاتحاد النقدي الأوروبي)

في تورنتو . عقدت اجتماعا استغرق ساعة مع المستشار كول . تركز جانب كبير منه على قمة هانوفر المقبلة .

لقد بدا المستشار كول . مدعوما بوزير ماليته والبوندزبنك . مستعدا لتأييد فكرة لجنة من مسؤولي المصارف المركزية بدلا من الاكاديميين المتخصصين . كما يفضل الفرنسيون وهانس ديتريش جينشر . لتقديم تقارير عن الاتحاد النقدي الاوروبي .

انا كنت من المرحبين . الا انني اعدت تأكيد عدائي الشديد لفكرة انشاء مصرف مركزي اوروبي . ولكن عند هذا المنعطف بات علي ان اقر بضعف فرصة نجاحي في تعطيل عملية انشاء اللجنة . مع استمرار اصراري على تقليص حجم الضرر الذي ستسببه .

كذلك كان علي الاعتراف بأننا سنعاني بسبب بقاء المسيو دولور رئيسا للمفوضية لعامين

آخرين، طالما ان مرشحي المفضل رود لبرز لن يترشح وان الفرنسيين والالمان ايدوا دولور. (في النهاية ضغطت على الجرح وايدت اعادة تنصيب دولور).

انتهى مجلس هانوفر بروح طيبة، ايجابية رغم بعض الاشكالات. وكانت اهم مناقشة تلك التي اجريت في الامسية الاولى على مائدة العشاء. فقد قدم جاك دولور النقاش حول الاتحاد النقدي الاوروبي، واقترح المستشار كول انشاء لجنة من حكام المصارف المركزية ومعهم بعض الاشخاص الآخرين تحت رئاسة دولور. وخلال المباحثات التالية ايدت غالبية رؤساء الحكومات ان يركز التقرير على فكرة مصرف مركزي اوروبي.

باول شلوتر (رئيس وزراء الدنمارك) عارض الفكرة، وانا ايدته بقوة مستشهدة بمقالة رائعة لكارل أوتو بوهل يشرح فيها المصاعب التي تعترض سبيل قيام مؤسسة كهذه. وبالنتيجة نجحنا في ازالة الاشارة الى المصرف المركزي. بيد انه كان الانجاز الوحيد. اذ لم يكن بالمستطاع منع انشاء اللجنة.

كان على مجموعة دولور، ان تعرض تقريرها للمجلس الاوروبي في يونيو 1989، اي في غضون سنة واحدة. وكنت آمل ان تسمح هذه الفترة لحاكم بنك انجلترا (المصرف المركزي) والمتشكك الهر بوهل بوقف تحرك عجلات عربة التكامل الاوروبي. ولكن لسوء الطالع وكما شرحت آنفا لم يكن هذا ممكنا.

لقد كانت مشكلتي الدائمة طوال هذه المناقشات حول الاتحاد النقدي الاوروبي مزدوجة الابعاد: اولها انه لم يكن عندي الا القليل من الحلفاء، فوحدها الدنمارك الدولة العالية الروح ولكن الضئيلة الوزن، وقفت معي.

والثاني انني كنت اقاتل واحدى ذراعي مربوطة خلف ظهري لسبب آخر. فبصفتها «عضواً مستقبلياً» في المجموعة الاقتصادية الاوروبية وافقت المملكة المتحدة على بيان في فرنسا، بعد اجتماع رؤساء الحكومات، في اكتوبر (تشرين الاول) من عام 1972. وقد اكد هذا البيان «عزم الدول الاعضاء في المجموعة المتوسعة للسير بلا نكوص باتجاه الاتحادين الاقتصادي والنقدي، عبر تثبيت كل تفاصيل البنود التي ابرمها المجلس وممثلو الدول الاعضاء يوم 22 مارس (آذار) 1971 و21 مارس 1972».

لغة مثل هذه قد تعكس آمال ادوارد هيث الا انها لا تعكس آرائي بأي حال من الاحوال، ولكن لم يكن ثمة حائل من دخول شجار كنا سنخسره ولذا فضلت ان ندع الكلاب النائمة..

نائمة . بعد ذلك صحت هذه الكلاب واخذت تنبح ابان عملية التفاوض على مشروع المعاهدة الاوروبية الوحيدة (1985 ـ 1986) . لم اكن اذ ذاك ابغي اي اشارة الى الاتحاد النقدي الاوروبي لا من قريب ولا من بعيد ، الا ان الالمان لم يقفوا معي وعليه وضعت الاشارة .

في المقابل كان امامي البند 20 من مشروع المعاهدة شارحا معنى الاتحاد النقدي الاوروبي ، اذ حدد عنوانها «التعاون في مجالي السياسة الاقتصادية والنقدية (اتحاد اقتصادي ونقدي)» . وهكذا استطعت ان ادعّي في مناسبات لاحقة ان الاتحاد النقدي الاوروبي يعني الآن التعاون لا السير قدما نحو عملة واحدة . لقد كان هناك غموض مدروس في القضية .

المجلسان ، في هانوفر 1988 وفي ما بعد في مدريد 1989 ، عادا الى التطرق لنص «هدف التحقيق التدريجي للاتحاد الاقتصادي والنقدي» في مشروع المعاهدة الاوروبية الوحيدة .

لقد كنت إلى حد بعيد أقل سعادة بهذا لأنني لم أكن أحبذ الذهاب إلى ما هو أبعد من التعاون . وفي المقابل كان رؤساء الحكومات الأوروبية الآخرون سعداء بنفس قدر قلة سعادتي لأنهم فسّروا النص على أنه ينطوي على التقدم التدريجي نحو مصرف مركزي أوروبي وعملة واحدة .

بالطبع كان لا بد من اصطدام بين هذين التفسيرين عند أحدى النقاط ، وعندها كان يتوجب عليّ القتال في مكان لا خيار لي فيه .

فحقيقة الأمر أنني كلما اطلعت أكثر على سير عمل المجموعة ، قلّ انجذابي إلى حث الخطى نحو التكامل النقدي . لقد عرضنا مقترحاتنا بالنسبة «لعملة أوروبية صعبة» . وأصدرنا أوراق خزانة تتبع مقاييس «الايكو» (العملة الأوروبية) . لقد نفذنا هذا لأنه كان في صالحنا وليس لارضاء شركائنا الأوروبيين . مع العلم أننا ألغينا القيود على التبادل قبل أي من شركائنا . وكان هذا التصرف مفعماً بروح المجموعة بطريقة ما . لذا كنت أواظب على الاشارة إليه عندما كنا نتهم بمقاومة الدخول إلى آلية تبادل العملات الأوروبية . ولكن رغم ما سبق فإن تفضيلي الشخصي كان على الدوام للاسواق المفتوحة ومعدلات التبادل الحرة العائمة والعلاقات السياسية والاقتصادية القوية عبر المحيط الأطلسي . وفي إطار الدفاع عن هذا التوجه أو المقاربة كان لا بد من تعرضي لشيء من التكبيل بالالتزام الرسمي بـ«الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي» أو منحى «التقارب الوحدوي المتزايد» المنصوص عليه في مقدمة معاهدة روما . وكانت هذه

النصوص قد حسمت مسبقاً قرارات كنا قبلاً قد وفرناها لبحثها مستقبلاً، مما أعطى تفوقاً معنوياً ونفسياً لخصومي الحريصين على استغلال كل فرصة مؤاتية.

خطبة بروج

جاك ديلور كان في مقدمة هؤلاء الخصوم، وبحلول صيف 1988 رمى بطوق الوظيفة جانباً وأصبح المتحدث السياسي النافذ باسم المفهوم الاتحادي. إن تمويه الخطوط الفاصلة بين دور الموظف والممثل المنتخب أكثر حضوراً في التقاليد القارية الأوروبية منها في تقاليدنا كبريطانيين. وقد وصل إلى ما هو عليه نتيجة قلة ثقة الناخبين بالسياسيين في دول مثل فرنسا وإيطاليا. وقلة الثقة هذه ذاتها أوقدت جذوة النزعة الاتحادية. فإذا كان المرء قليل الثقة في النظام السياسي أو القادة السياسيين في بلاده لهان عليه تقبل محاضرات شخصيات أجنبية تتمتع بالذكاء والمقدرة والاحترام مثل المسيو دولور حول كيفية تسيير أمور بلاده.

ولأقلها بصورة مباشرة أكثر. لو كنت مواطنة إيطالية فربما كنت أفضل أن تحكمني بروكسل (مقر المفوضية الأوروبية). بيد أن الوضع مختلف مع بريطانيا بالنسبة لنظرة مواطنيها وطبيعتهم. وهذا ما كنت أشعر به، بل فوق هذا، ما كنت أشاطر مواطني إياه، وعليه قررت أن الوقت قد حان للتصدي لما اعتبرته جرفاً للديمقراطية على يد البيروقراطية والمركزية، وطرح رأي بديل لمستقبل أوروبا.

لقد حان الوقت بالفعل لذلك. وكان واضحاً أن قوة الدفع تتنامى نحو «اتحاد نقدي اقتصادي» كامل كنت دائماً اعتقد أنه سيؤدي إلى اتحاد سياسي أيضاً.

في يوليو قال المسيو دولور أمام البرلمان الاوروبي «لن يكون بإمكاننا اتخاذ كل القرارات المطلوبة بين اليوم وعام 1995 إلاّ إذا شاهدنا بدايات حكومة أوروبية بشكل أو آخر»، وتوقع أنه في غضون عشر سنوات ستكون المجموعة مصدر 80 في المائة من التشريعات الاقتصادية، وربما حتى التشريعات المالية والاجتماعية أيضاً. وفي سبتمبر (أيلول) خطب أمام مؤتمر النقابات العمالية البريطانية في منتجع بورنموث مطالباً بتبني تدابير حول المساومة الجماعية على الأجور على المستوى الأوروبي.

فضلاً عن هذا، كان ثمة مزيد من الاشارات أكثر تخفياً وأقل بداهة، ولعلها أبلغ أهمية

بالنسبة لوجهة سير الأمور. فذلك الصيف طلبت من جهازي إعداد وثيقة تفصل بجلاء، ودقة كيفية دفع المفوضية الأوروبية حدود « قدراتها » إلى مناطق تخصص جديدة كالثقافة والتربية والصحة والضمان الاجتماعي، وفي هذا السبيل تبنت جملة من المشاريع والأساليب.

فقد انشأت « لجاناً استشارية » لم تعينهم الدول الأعضاء وما كانوا ملزمين تجاهها، وكانت قرارات هذه اللجان بالتالي معبرة عن هوية المجموعة. كذلك أنشأت مكتبة لفتها بيانات مأخوذة بمعظمها من الهراء الفارغ شقت طريقها إلى خلاصات المجلس لتدبير المقترحات اللاحقة. واستخدمت إجراء ميزانية عرف بمسمى « العمل المعجل التوقيت » مكّنها لتمويل مشاريع جديدة لا تستند إلى قاعدة قانونية تجيزها. إلا أن المشروع أو الأسلوب الأسوأ على الاطلاق كان إساءة الاستغلال المتمادية لبنود المعاهدة التي لا تحتاج إلاّ إلى أغلبية لاصدار توجيهات ما كان بإمكانها إصدارها بموجب البنود التي تحتاج إلى إجماع.

وغالباً، كما حصل بالنسبة لموضوع البيئة، أو لاحقاً موضوع الصحة وساعات العمل، كانت هناك صعوبة في أن نفسر بدقة للناس لماذا عارضنا إجراء أو قراراً معيناً كانت تريده المفوضية. فعندما كان المفوضون يصدرون توجيهاتهم خارج نطاق سلطاتهم أو قدراتهم، فإنهم كانوا في غاية الحرص على اختيار قضايا ذات شعبية عريضة تؤيدها جماعات الضغط في الدول الأعضاء، وبهذه الطريقة صوروا انفسهم على انهم اصدقاء العامل والمتقاعد والحريص على حماية البيئة في بريطانيا. وهكذا جعلوا من مهمة مقاومي التمدد الزاحف لسلطة المفوضية مهمة سياسية عسيرة.

نظرياً، كان ممكناً مقاومة كل هذه المساعي والسلوكيات في المحاكم، فمراراً وتكراراً كانت المفوضية تعبث بنصوص المجلس الأوروبي ومقاصده وتحوّرها بطريقة تخدم أهدافها. وبالفعل خضنا المعركة وفزنا في العديد من الحالات على أساس هذا الواقع أمام « محكمة العدل الأوروبية » (ECJ). غير أن النصيحة التي طالما تلقيناها من محامينا، أنه في مجال شؤون المجموعة الأوروبية وقدرات مفوضيتها فإن المحكمة ستميل « إلى التفسير الديناميكي الواسع » لمنطوق بنود المعاهدة على حساب التفسير الضيق. وهذا يعني أننا كنا في موقف ضعف. ولذا، فكلما راجعت هذه الأمور، زاد إحباطي واستشطت غضبا. فهل قدّر لنا أن نرى الديمقراطية البريطانية، والسيادة البرلمانية، وأعرافنا، وشعورنا التقليدي بالعدالة، وقدرتنا على تسيير أمورنا وفق إرادتنا.. رهينة أوامر بيروقراطية أوروبية قصيرة قائمة على تقاليد غريبة عنا تماماً؟

لقد فاض الكيل من فرط ما سمعته عن «المثال» الأوروبي، ولم يعد بمقدوري أن أسمع المزيد. ويخالجني شعور أن كثيرين غيري يقاسمونني هذا الرأي. فباسم هذا «المثال» وصل التبذير والفساد وإساءة استخدام السلطة إلى مستويات لا يمكن لأحد قبل بدخول المجموعة الأوروبية، كما فعلت، أن يتصورها. وبما أن بريطانيا كانت الدولة ذات الديمقراطية الأكثر استقراراً وتطوراً في أوروبا كنا المعرضين لأكبر قدر من الخسارة نتيجة هذه التطورات.

إلاّ أن الفرنسيين الذين تحدوهم الرغبة في أن تكون فرنسا حرة في تقرير مصيرها كانوا سيخسرون أيضاً. وكذلك الألمان الذين كانوا يأملون بالحفاظ على عملتهم - المارك الالماني - التي جعلوها العملة الأضمن في العالم.

ولم يغب عن بالي. إضافة لهؤلاء، ملايين الأوروبيين الشرقيين الرازحين تحت الحكم الشيوعي، فكيف تستطيع مجموعة أوروبية شديدة المركزية، معقدة الأنظمة تعلو فوق الدول القومية الأعضاء ان تتسع لآمالهم وحاجاتهم؟ ولعل التشيك والبولنديين والمجريين هم خلاصة «المثاليين» الأوروبيين بل آخرهم. فبالنسبة لهؤلاء بدت أوروبا على أنها ماضي ما قبل الشيوعية وفكرة ترمز إلى القيم التحررية والثقافات الوطنية التي حاولت الماركسية عبثاً أن تخنقها دون نجاح.

أوروبا الموسعة هذه، الممتدة ربما حتى سلسلة جبال الأورال والتي تشمل حتماً أوروبا الجديدة عبر المحيط الأطلسي، كيان يتمتع على الأقل بهوية تاريخية وثقافية. ولكن من وجهة النظر الاقتصادية فلا فائدة ترتجى إلاّ من المقاربة العالمية. وبناء عليه كان هذا هو منطلقي عندما عكفت على ما أصبح «خطبة بروج».

لقد كان ترتيب القاعة التي ألقيت فيها الخطبة غريباً بعض الشيء. فقد وضع المنبر الذي تحدثت من فوقه في وسط واجهة عريضة بحيث امتد المستمعون بعيداً إلى شمالي وإلى يميني، بينما لم تكن أمامي سوى صفوف قليلة.

مع هذا وصلت فحوى رسالتي إلى مقصدها تماماً. ولم يكن المستضيفون في «مجمع أوروبا» بمدينة بروج وحدهم الذين حصلوا على ما هو أكثر مما كانوا يريدونه. وكانت الخارجية البريطانية تحثني منذ بضع سنوات لقبول الدعوة لالقاء خطاب هناك لطرح مؤهلاتنا الأوروبية.

بدأت بعمل ما كانت الخارجية ترجوه. إذ أشرت إلى ضخامة مساهمات بريطانيا لأوروبا عبر القرون وحجم ما نزال نساهم به، ناشرين 70 ألف جندي على أرضها.

ولكن ما هي أوروبا؟

هنا بدأت أذكّر المستمعين أنه خلافاً لادعاءات المجموعة الأوروبية، فهي (أي المجموعة) ليست المعبّر الوحيد عن الهوية الأوروبية.

وقلت «سننظر على الدوام إلى وارسو وبراغ وبودابست على أنها حواضر أوروبية عظيمة...». ثم تابعت كلامي مجادلة أن على أوروبا الغربية التعلم من سوء التجربة التي تعيشها جاراتها الشرقيات وردود فعلها القوية والمبدئية عليها قائلة:

«.. لمن المفارقة أنه بينما تتعلم هذه الدول، مثل الاتحاد السوفياتي، التي حاولت أن تسير كل أمورها من المركز، أن نجاحها يعتمد على نشر السلطة والقرارات بعيداً عنه، فإن البعض في المجموعة يبدون وكأنهم يسيرون في الاتجاه المعاكس. نحن في بريطانيا لم نلم حدود العام العام ونكفه إلى الخلف من أجل أن نراهم (أي موظفي المفوضية الأوروبية) يعيدونها إلى وضعها السابق على المستوى الأوروبي عن طريق دولة أوروبية كبرى تمارس هيمنتها من بروكسل».

أضف إلى ذلك أنه كانت هناك مسببات لا اقتصادية قوية لابقاء الدول القومية على سيادتها الوطنية، وبقدر الامكان، على سلطاتها. وهذه الدول لم تكن ديمقراطيات عاملة فحسب، بل واقعاً سياسياً شديد المراس أيضا. سيكون من العبثية بمكان محاولة تجاوزه أو قمعه لمصلحة قومية أوروبية فضفاضة... لا تزال في طورها النظري. ثم قلت:

«... إن التعاون الرضائي الفعال بين دول سيدة مستقلة هو الوسيلة الأفضل لبناء مجموعة أوروبية ناجحة... فأوروبا ستكون أقوى بالذات، لانها تضم فرنسا كما هي فرنسا، أو اسبانيا كما هي اسبانيا وبريطانيا كما هي بريطانيا... كل منها بعاداتها وتقاليدها وهويتها. وسيكون من الجنون العبثي محاولة تركيب هذه الدول كما لو كانت نماذج طبق الأصل في شخصيتها الأوروبية».

ثم طرحت مؤشرات طريق أخرى للمستقبل. فالمطلوب مواجهة المسائل بطريقة عملية. وثمة كثير من جوانب «السياسة الزراعية المشتركة» ما تزال بحاجة للبحث.

علينا الحرص على قيام سوق أوروبية واحدة بأدنى حد ممكن من النظم والقيود ـ أوروبا المبادرات الحرة.

وعلى أوروبا الابتعاد عن الحماية. وعلى هذا المنحى أن ينعكس في مقاربتنا لـ«جات».

وأخيراً شددت على الأهمية القصوى لحلف شمال الأطلسي «ناتو». وحذرت من مغبة أي تطوير (نتيجة المبادرات الفرنسية ـ الالمانية) لاتحاد أوروبا الغربية لكي يكون بديلاً له*.

واختتمت خطبتي بعبارات مجلجلة لكنها لم تكن بحال من الأحوال «مناهضة لأوروبا»:

«فلتكن أوروبا أسرة من الدول، تفهم أحداها الأخرى بشكل أفضل، وتقدرها بشكل أفضل وتتعاون معها يداً بيد، لكن مع تلذذ بهويتها الوطنية بدرجة لا تقل عن اهتمامها بالمشروع الأوروبي المشترك. فلنسع إلى أوروبا تلعب دورها كاملاً في العالم، وتتطلع إلى الخارج لا إلى الداخل، وتحافظ على الجماعة الأطلسية - أي أوروبا المنشورة على عدوتي المحيط الأطلسي - التي هي ارثنا الأنبل وقوتنا الأعظم».

حتى أنا، فوجئت بالجدل الذي أطلقته خطبة بروج. ففي بريطانيا، حيث صعق مناصرو التكامل الأوروبي الذين اعتبروا أن المعارضة المبدئية للصيغة الاتحادية الأوروبية سخَفت أو أذلت إلى حد الاسكات، ظهر تأييد شعبي واسع لما ناديت به. وكان هذا التأييد ليظهر عاصفاً مدوياً عندما ألقيت خطابي في مؤتمر حزب المحافظين في الشهر التالي، وكان يحمل التوجه نفسه.

إلاّ أن ردة الفعل في الدوائر الأوروبية المهذبة - أو على الأقل رد الفعل الرسمي - كان الغضب الصامت. فعشية خطبتي خضت جدلاً شديداً على مائدة العشاء في بروكسل مع المستر مارتنز (رئيس وزراء بلجيكا) ونائبه ووزير الخارجية. إلاّ أن مثل هذا الموقف لا بد أن يكون منتظراً من دولة صغيرة تصوَرت أن بمقدورها التمتع بمزيد من النفوذ في كيان أوروبي اتحادي مقارنة مع وضعها من دونه.

ومن بروكسل طرت إلى إسبانيا في زيارة رسمية - هي الأولى لرئيس حكومة بريطاني - وكانت الصحافة تلهث خلفي بعدما صار مضمون خطبتي معلوماً.

مستضيفي فيليبي جونزاليس رئيس الوزراء الاسباني كان على الدوام قمة في اللباقة واللياقة. وبحذر مبطن بشيء من الغموض، قال لي إن «مراجعة دقيقة..» لخطبتي في بروج، قد تؤدي لبعض الخلاصات المفيدة..». إلاّ أن معظم محاوراتي معه تركزت على موضوع الدفاع وعلى قضية جبل طارق. فمع أن العلاقات الثنائية تحسنت عما كانت عليه منذ اتفاقية بروكسل لعام 1984، التي أعادت فتح الحدود بين مستعمرة جبل طارق وإسبانيا، ظل هناك بعض التوتر محيقاً بناحية استخدام مطار المستعمرة. لقد كنت على علم بأن إسبانيا مستفيدة من وضعها داخل المجموعة لدرجة أنه لن يكون وارداً توقع إقدام رئيس حكومة اشتراكي إسباني على تحدي الترتيبات التي وجدتها بلاده مربحة جداً. ومن ناحية ثانية لم يخالجني الشك، في أنه على

المدى الطويل، ستأبى دولة فخورة عريقة مثل إسبانيا الاستمرار بإضاعة قرارها الوطني مقابل دعم مالي ألماني. ولكن ذلك اليوم لم يحن بعد.

زيارة إلى ديدزهايم

كان اجتماع المجلس الأوروبي في رودوس في مطلع ديسمبر 1988 باهتاً تماماً من وجهة نظر المجموعة. مع أنني أنعشته، بفضل الصحافة، بلومي الصريح للبلجيك والايرلنديين على سوء تصرفهم حيال قضية رايان.

فقد بدت المجموعة - خلافاً للعادة - واعية إلى أنه طالما أن تقرير دولور حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي هو قيد الاعداد، فلديها ما يكفي لتهتم به.

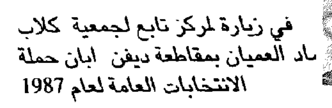
أضف إلى ذلك أن الرئاسة اليونانية للاجتماع لم تكن في مزاج يقودها إلى طرح مبادرات جديدة، فصحّة المستر باباندريو لم تكن على ما يرام والأجواء السياسية المحيطة بحكومته كانت تنبئ بالكثير من الاهتزاز واللااستقرار نتيجة الفضائح المالية التي أمسكت بتلابيبها.

مع هذا، أثمر اجتماع رودوس شيئاً في النهاية. فقد عقدت اجتماعاً ثنائياً مع هيلموت كول الذي أصبح أكثر حساسية للأخبار التي باتت منتظمة في الصحف عن سوء علاقاتنا الشخصية. وفي الحقيقة تولدت عنده عادة بدء الحوار معي بالتشديد على أهمية إعطاء انطباع عام عن أن علاقاتنا طيبة. وهذا، مع أننا في الواقع لم نكن على علاقة سيئة مطلقاً. وكانت المشكلة كامنة فقط في اختلاف نظرتنا إلى بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وفي رودوس ضغط من جديد عليّ لقبول الدعوة لزيارته - وهي الدعوة التي عرضها أولاً في تشيكرز خلال يوليو - في منزله بضواحي مدينة لودفيجسهافن في ولاية بلاتينية الراين خلال الربيع. وقبلت الدعوة بكل سعادة.

كما هي الحال في مناسبات من هذا النوع، رافقني في هذه الزيارة تشارلز بوويل. كان تشارلز سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية بين 1984 وحتى تركي منصب رئاسة الحكومة. لقد كان شخصاً دؤوباً نشيطاً لا يعرف في عمله الكلل. كما كان معدّ خطط فريداً من نوعه، تتميز لمساته بالنكهة والمضمون بالقدر المضبوط بدقة. كما كان على الدوام لبقاً ودبلوماسياً - مع أنه يعتبر كما اعتبر أن هناك ما هو أكثر من الدبلوماسية وحدها في السياسة الخارجية. وباختصار

في تقديم جوائز «الديلي ستار»
الذهبية للأطفال الشجعان
عام 1985





في زيارة لمركز تابع لجمعية كلاب
اد العميان بمقاطعة ديفن ابان حملة
الانتخابات العامة لعام 1987

10

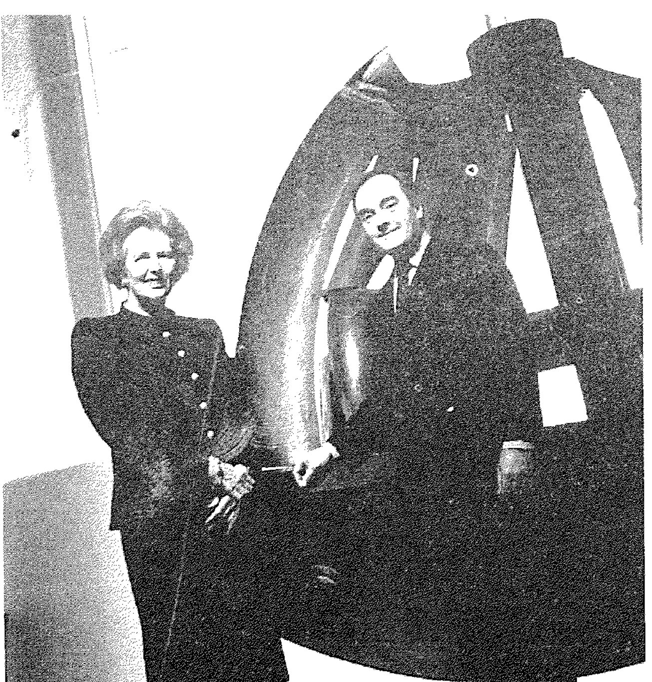


لدى اعلان الميثاق الانتخابي لمعركة 1987، مع ويلي وايتلو ونورمان تيبيت رئيس الحزب، في المكتب المركزي

مع الاطفال ابان الحملة الانتخابية

مع دنيس في الحديقة المسورة في تشيكرز خلال صيف 1986

مع مارك وديان ومايكل خارج 10 داوننج ستريت، في مايو 1989



في حديث مع مايكل كروفورد بعد حضور المسرحية الموسيقية «شبح الاوبرا»

مع بيتر بالومبو، رئيس مجلس الفنون، في مارس 1990

مع اعضاء مجلس الوزراء ودنيس في عشاء الذكرى العاشرة لرئاستي في الـ«كارلتون كلوب»، مايو 1989

مع اعضاء فريقي في دائرة فينشلي في حفل عشاء بمناسبة الذكرى الثلاثين لانتخابي نائبة عن الدائرة، ديسمبر 1989

لقاء مع عمال بناء في
توركي ابان جولة اقليمية، فبراير 1990

حديث مع العمال
المنهمكين بأعمال الصيانة واعادة الترتيب في
10 داوننج ستريت، صيف 1989

في مكتبي مع تشارلز
بوويل،1989



لدى القائي آخر خطاب لي في مجلس
العموم كرئيسة للحكومة، 22 نوفمبر 1990





في وداع
10 داوننج ستريت
يوم 28 نوفمبر 1990

مغادرة قصر بكنجهام بعد
تسليم عهدة السلطة
في 28 نوفمبر 1990



كان ممتازاً، من جميع النواحي.

وهكذا يوم الأحد 30 أبريل (نيسان) وصلنا إلى قرية ديدزهايم الجميلة حيث استقبلنا المستشار الاتحادي في عرينه والبسمة تعلو محياه.

ولكن في حقيقة الأمر لم يكن هناك ما يبرر الابتسام، إذ كان يواجه مشاكل سياسية داخلية. فقد هزّت ألمانيا ظاهرة «جوربي ـ مانيا» (مرض الولع بميخائيل جورباتشوف)، وتحت ضغط هائل من الرأي العام الألماني الميال بالسليقة للحياد، بدأ المستشار كول المتحمس جداً لحلف شمال الأطلسي يغيّر مواقفه إزاء موضوع الأسلحة النووية القصيرة المدى (SNF).

وحول هذا الموضوع ناقشته بصراحة طارحة كل الحجج المؤيدة لرادع نووي قصير المدى والمصلحة في الالتزام بالقرارات التي سبق للحلف اتخاذها.

استغرق بحث هذه النقطة ساعتين وارتفعت حدة الجدل. وشعرت أن المستشار كول كان في ضيق شديد، مثله مثل أي سياسي تدفعه غرائزه ومبادئه باتجاه، في حين تشده مصالحه السياسية القصيرة الأمد باتجاه معاكس. إلاّ أن كلاً منا بذل جهد الطاقة ليكون في مستوى أمل دبلوماسيينا لا الصحافة المنتظرة بشغف قصة الشجار الانجلو ـ ألماني.

في الحقيقة كان الجو العام في ديدزهايم، باستثناء ما تطرقت إليه من جدل، غاية في الود. فقد تميز بالمرح والظرف والود. وتألف الغداء من حساء البطاطس وأصناف من اللحوم.

وبعد الغداء توجهنا بالسيارات إلى كاتدرائية سباير القريبة حيث في سردابها قبور أربعة من أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسين.

لدى دخولنا الكاتدرائية صرح الأرغن بلحن لباخ، فالمستشار كول من واقع معرفته بمدى انجذابي للموسيقى الكنسية فكّر بهذه البادرة اللطيفة نحوي. أما خارج الكاتدرائية فقد تجمع حشد كان حريصاً على إبلاغ المستشار تأييده لموقفه المعارض لنشر الدبابات البريطانية والامريكية فوق التراب الألماني والرافض للطيران الحربي الخفيض.

ولم أعرف إلاّ بعد بعض الوقت أن هيلموت كول انتحى وتشارلز بوييل جانب أحد شواهد القبور في سرداب الكاتدرائية ليقول له إنه الآن بعدما زرته في معقله قرب الحدود الفرنسية، فإنني حتماً بت اتفهم أنه ـ أي هيلموت كول ـ أوروبي مثلما هو ألماني. لقد تفهمت قصد هيلموت بهذا الكلام ولعله أعجبني لقوله، ولكن لم يساورني أي شك في المنطق الماثل خلفه.

فرغبة الساسة الألمان المعاصرين لدمج هويتهم القومية بالهوية الأوروبية الأوسع مفهومة

تماماً. إلاّ أنها تواجه الدول القومية الواعية لهويتها في أوروبا مصاعب عظيمة. فالألمان لقلقهم إزاء قدرتهم على حكم أنفسهم بأنفسهم يميلون إلى نظام أوروبي لا تحكم فيه دولة نفسها، ونظام مثل هذا لا يمكن إلاّ أن يهتز على المدى البعيد، وبالنظر إلى حجم المانيا وإرجحيتها لن يكون إلاّ نظاماً عديم التوازن.

إن هاجس ألمانيا اوروبية يهدّد بأن يسفر عن أوروبا ألمانية. والحقيقة أن هذا النوع من المقاربة للأزمة الألمانية ليس أكثر من توهم، كما أنه انحراف عن المهمة الحقيقية لجهاز الحكم الألماني الذي يحتاج لتقوية وتعميق تقاليد الديمقراطية الألمانية الغربية في حقبة ما بعد 1945، في ظل الظروف المتحدية التي تمثلها عملية إعادة التوحيد. فهذا من شأنه أن يفيد المانيا ويطمئن جيرانها على السواء.

الانتخابات الأوروبية

في هذه المرحلة اتجه اهتمام المجتمع السياسي البريطاني نحو أمرين، مهما حاولت أن أبعد أحدهما عن الآخر فقد تشابكا، وهما الانتخابات لاختيار البرلمان الأوروبي ومناسبة السنة العاشرة لتبوؤي رئاسة الحكومة.

بالنسبة للأمر الأول. كنت قد أعطيت تعليماتي لمركز الحزب الرئيسي والحزب نفسه بأن يتعاملا مع المناسبة بأقل قدر ممكن من الضجة. وقد أجريت مقابلة أو اثنتين. وتلقيت زهرية تذكارية من الاتحاد الوطني. ومطبوعة أنيقة أعدها الحزب أصابت نجاحاً دون أن تتصدر قوائم الرواج. إلاّ انه كان هناك، بالطبع، العديد من أهل الصحافة المتشوقين لكتابة مقالات قطع «مراجعة» لعشر سنين من حكم ثاتشر والخروج بخلاصة مؤداها ـ كما كنت أدرك تماماً ـ أن هذه المدة من حكم تلك المرأة أكثر من كافية.

وفي جو كهذا، كان من الطبيعي أن يزعم حزب العمال أن الانتخابات الأوروبية لعام 1989 تأتي «استفتاء» شعبياً على التجربة الثاتشرية عموماً وعلى توجه «خطبة بروج» بالتحديد. وكان بإمكاني تقبل أن تكون الانتخابات الأوروبية حكماً على «بروج» لو كان لدينا مرشحون أوروبيون يمثلون هذا التوجه «البروجي» (أي المشكك في منطقية الاتحاد الأوروبي الكامل) لا التوجه الاتحادي. ولكن رغم استثناءات قليلة لم يكن الواقع كذلك.

وكما يخبرك أي خبير في مجال الاعلانات أو أي مخطط سياسي ، فإن أهم متطلبات أي حملة تكمن في وضوح العرض أو الرسالة. إلا أن حزب المحافظين عند هذا المنعطف بدا وكأنه طور رسالتين متناقضتين. كافح بيتر بروك، رئيس الحزب، وكريستوفر برادت، زعيم الكتلة الديمقراطية الأوروبية (كتلة النواب المحافظين من الدنمارك وإسبانيا وبريطانيا) بجهد للتوفيق بينهما. فضلا عن أن عددا من أعضاء الكتلة دخلوا البرلمان الأوروبي لأن آراءهم تخالف تيار باقي الحزب... أي أنهم كانوا من بقايا التيار «الهيثي» (أنصار ادوارد هيث المؤيدون للاتحاد الأوروبي). ولكن انعكست انتقاداتهم لاستراتيجية الحملة ولسياستنا العامة تجاه أوروبا، و ـ حيث تصوروا أن بإمكانهم الافلات من الضغط ـ لي شخصيا مباشرة عليهم. وقد دفعوا ثمن نسف مصداقية الحزب على الصعيد الأوروبي، تدمير فرصهم السياسية.

كنت قد كلفت جيفري هاو بمهمة إعداد البيان الإنتخابي. وحاول من جانبه التوصل إلى تفاهم واسع، وبالنتيجة خرج بوثيقة باهتة، مع أن كريس باتن كتبها بأسلوب رشيق. وفي المقابل كانت الاعلانات حادة إلاّ أنها لم تكن جيدة بما فيه الكفاية. وقد أطلعت على آخر مقترح إعلاني للحملة عندما كنت داخل المكتب المركزي بعد واحد من عدد من المؤتمرات الصحافية الانتخابية ولم أكن مسرورة إطلاقا به. ولذا صممت، وسط ذهول عدد من الخبراء والابتكاريين كانوا يحيطون بي شعاراً يقول «المحافظون بنوا بريطانيا قوية. صوتوا للمحافظين اليوم من أجل أوروبا قوية».

ربما كان هذا الشعار ضعيف الإلهام إلاّ أنه مباشر وأقوى أثراً من الاعلانات الدعائة السخيفة والغامضة التي استعملناها سابقاً.

الاستراتيجية العامة كانت بسيطة، وهي ببساطة تهدف إلى سحب الناخبين المحافظين ـ الذين خاب أمل كثيرين منهم بالمجموعة إلى صناديق الاقتراع. وكان من الممكن لها أن تنجح لو عرضها المرشحون أنفسهم بمزيد من الاخلاص والاقتناع والحماسة، ولو لم نتعرض للتهجمات العلنية من هيث وأخرين.

وفي الحقيقة، في اللحظة الأخيرة ـ كما أكدت لي آخر المعلومات المنتظمة سير عملية الاقتراع ـ حصل تصاعد كبير مفاجئ في نصيب «حزب الخضر» من الأصوات مما ألحق الضرر بأصواتنا.

لقد تعامل الناس مع هذه الانتخابات كما لو كانت انتخاباً تكميلياً فرعياً، وصوتوا ليس لتحقيق تغيير معيّن بل للاعتراض على سياسات الحكومة. وبالنتيجة كان حزب العمال أكبر

المستفيدين وكسب ثلاثة عشر مقعداً منا. وبصرف النظر عن كل المسوغات أو الأسباب التخفيفية، فقد حزنت لان هذه النتيجة كانت ستشجع كل الطامحين لضربي وضرب سياستي نحو أوروبا.

اجتماع المجلس الأوروبي في مدريد

لم يطل الوقت حتى حصل هذا بالضبط.

لقد سبق لي أن وصفت كيف حاول جيفري هاو ونايجل لوسون دفعي في عجالة لتحديد موعد لدخول الاسترليني في «آلية صرف العملات الأوروبية»، وكيف تفاديت هذا الدفع في اجتماع المجلس الأوروبي في مدريد (الهامش راجع صفحات).

في الحقيقة، كما كنت أتوقع، كانت هذه «الآلية» موضوعاً قليل الأهمية في مدريد. إذ طغى على البحث موضوعان مهمان آخران هما التعاطي مع «تقرير ديلور» حول «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» واتخاذ قرار حول ما إذا كانت المجموعة الأوروبية ستعتمد لها «شرعة اجتماعية» خاصة بها. بالطبع، كنت معارضة قلباً وقالباً لكل ما يتعلق بتقرير ديلور، إلا انني لم أكن في موقف يسمح لي بالتحرك إزاءه. وبالنتيجة عزمت على التشديد على ثلاث نقاط.

الأولى: ألا يكون «تقرير ديلور» الأساس الوحيد للعمل اللاحق في برنامج «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». وأن يكون ممكناً طرح أفكار أخرى، مثل فكرتنا بالنسبة للعملة الأوروبية الصعبة وصندوق النقد الأوروبي.

الثانية: تجنب التلقائية في المسيرة نحو تطبيق الاتحاد الاقتصادي النقدي، سواء من حيث التوقيت أو المضمون. وتحديداً فإننا لن نلتزم الآن لما قد يستجد في «المرحلة الثانية» أو عندما يباشر في تطبيقها.

الثالثة: ألاّ يعتمد أي قرار بالمضي قدماً في عقد «مؤتمر حكوماتي» حول التقرير، من منطلق أن أي اجتماع من هذا القبيل يستحق أن يخصص له تحضير مكثف ومطول ما أمكن.

في ما يتعلق بموضوع «الشرعة الاجتماعية» كانت المهمة أسهل. إذ كنت أرى أنه من غير المناسب مطلقاً أن تعتمد أنظمة وقوانين مختصة بممارسات العمل أو المكاسب الاجتماعية على مستوى المجموعة.

فـ«الشرعة الاجتماعية» كانت بكل بساطة شرعة اشتراكية. أعدها اشتراكيون في المفوضية وأيدتها عموماً الحكومات الاشتراكية الأعضاء. وقد كنت مستعدة للسير في الركاب (مع بعض التحفظ) مع تأكيد بيان المجلس أهمية «البعد الاجتماعي» للسوق الواحدة. إلاّ أنني كنت على الدوام اعتبر أن هذا يعني الأفضلية في مجالي الوظائف ومستوى المعيشة النابعين من تجارة أكثر تحرراً.

ربما كانت وزارة الخارجية تفضل لو لطّفت لهجتي، وكان بودهم تذكير كيف كتب كيث جوزيف إبان أيامنا في المعارضة مذكرة حول «لماذا بريطانيا بحاجة إلى اقتصاد سوق اجتماعية». إلا أن «السوق الاجتماعية» التي يؤيدها كيث وأؤيدها أنا لا تتفق مع الطريقة التي ترجم فيها الاصطلاح باللغة الألمانية واستعمل في ألمانيا. فهناك أصبح شكلاً من نظام اقتصادي قائم على التعاونية والتكتلية المصلحية والتفاهم المتبادل الذي يزيد التكلفة ويعاني باطراد جوامد السوق ويعتمد على سلوكية الانضباط الترتوني (الجرماني) في العمل. ومد هذا النظام عبر دول المجموعة، سيخدم بالطبع مصالح ألمانيا جيداً، في المدى القصير على الأقل لأنها ستفرض نظام الأجور والاكلاف الألماني على الدول الأوروبية الأقل ثراء، التي كان باستطاعتها من دونه أن تنافس بنجاح المنتجات والخدمات الألمانية.

ولكن يبدو حقيقة أن نفقات مد هذا النظام إلى الدول الأقل ثراء، ممولاً بدعم هائل دولي (فوق مستوى الدولة الواحدة) يدفعها دافع الضرائب الألماني، غابت عن بال الساسة الألمان. إلا أن هذا ما سيحصل عندما تسود احتكارات المنتجين بدلاً من حاجات المستهلكين في أي نظام، سواء كان منعوتاً بصفة رسمية بالاشتراكية أم لا.

عندما توجهت إلى مدريد أخذت معي وثيقة بسطت كل المنافع التي يتمتع بها المواطنون البريطانيون - وهي الخدمة الصحية، والصحة والسلامة في مكان العمل، والتعويضات والمنافع للمعوقين، ومخصصات التدريب ...إلخ.

كذلك روّجت للفكرة القائلة ان «الشرعة الاجتماعية» الطوعية للمجلس الأوروبي كانت أكثر من كافية، واننا لسنا بحاجة إلى وثيقة تتبناها المجموعة ستكون - كما كنت أعلم - أساساً لأنظمة وتوجيهات هادفة إلى تطبيق صيغة ديلور الاشتراكية من الباب الخلفي.

معظم مناقشات اليوم الأول في مدريد استهلكها بحث موضوع «الاتحاد الاقتصادي والنقدي». وفي وقت لاحق بعد الظهر بدأنا بحث موضوع السوق الواحدة والبعد الاجتماعي.

لقد سبق لي وشرحت كيف استغللت خطبتي الأولى لطرح شروطي لدخول « آلية صرف العملات الأوروبية » . .إلاّ انني دعمت أيضاً موقف باول شلوتر الذي اعترض على الفقرة 39 من « تقرير ديلور » التي عرضت ، بشكل أساسي ، مبدأ « الدخول بأي شرط كان » ، وهو المبدأ الذي كان يؤيده الفيدراليون (دعاة الاتحاد الأوروبي). في الاتجاه المعاكس تماماً ، وقفت فرنسا . إذ أصرّ الرئيس ميتران على وضع مهل أخيرة لعقد « مؤتمر حكوماتي » ، ولإكمال المرحلتين 2 و3 اللتين كان سابقاً قد اقترح لهما 31 ديسمبر 1992 .

النقاش بعد ذلك تحوّل إلى موضوع « الشرعة الاجتماعية » . كنت جالسة إذّ ذاك بجانب المستر كافاكو سيلفا رئيس الوزراء البرتغالي ، الذي كان موقفه سيكون أصلب لو لم تكن دولته بالفقر الذي هي عليه ولو لم تكن ألمانيا بالثراء الذي هي عليه. سألته « ألا ترى أن من أهداف « الشرعة الاجتماعية » حرمان البرتغال من جذب الاستثمار الألماني نظرا لانخفاض معدل الأجور عندكم؟ هذه هي سياسة الحماية الألمانية . ستطرح توجهات مستندة اليها ، وستتعرض فرص عندكم للضرر » .

غير أنه بدا مقتنعا بأن « الشرعة الاجتماعية » لن تكون إلاّ إعلانا عموميا . ولعله ظن أنه إذا كان الألمان على استعداد لدفع ما هو كاف من نفقات التماسك والتضامن . فإن الصفقة لن تكون سيئة . وهكذا كنت المعارض الوحيد لـ« الشرعة الاجتماعية » . من قبيل المفارقة ـ في ثاني أيام المجلس ـ عندما أزف موعد إعداد القسم المتعلق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي من بيان المجلس . كانت فرنسا هي الخارج على الاجماع .

وعلى صعيد التفاهم على نص مقبول يدنينا من مقصد غير مقبول شعرت بأننا حققنا ذلك . فكل مقاصدي تحققت . إذ لم نتمكن من وقف السير نحو « المؤتمر الحكوماتي » ، لأن كل ما كان يحتاجه القرار أغلبية بسيطة . بيد أن النتيجة ظلت معلقة والتوقيت ظل مبهما ، أما محاولة الرئيس ميتران لإدخال مهلة أخيرة للمرحلتين 2 و3 في النص فقد فشلت . ولفرط انزعاج السنيور جونزاليس (رئيس الحكومة الاسبانية) ، الذي كان يأمل في تفادي مزيد من النقاش ، أطلقت ما يمكنني وصفه بـ« إعلان من جانب واحد » جاء فيه ما يلي :

« إن المملكة المتحدة تطرح إنه ليس ثمة تلقائية لا بالنسبة لتوقيت المرحلة ولا لمضمونها . وستتخذ المملكة المتحدة قراراتها حيال هذه المسائل في ضوء التقدم الحاصل في المرحلة 1 ، وتحديداً حيال المال لحل الاجراءات المتفق على ضرورة إكمالها . . » .

كانت هذه العبارات بعيدة عن الشاعرية غير أن معانيها جاءت واضحة كل الوضوح. مما حفز الرئيس ميتران لعرض إعلان خاص به شدد فيه على أن يعقد «المؤتمر الحكوماتي» في أقرب وقت ممكن بعد أول يوليو (تموز) 1990. وهكذا انتهى اجتماع مدريد بدون نتيجة ساطعة... بل بهمهمات.

احتفالات الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية

رغم كل شيء لم تؤد خلافاتي مع الفرنسيين إلى مشاعر عدائية. وكان هذا من حسن الطالع، إذ كان عليّ أن أحضر قمة «السبعة الكبار» في باريس، التي غلبت عليها الاحتفالات الباهظة الكلفة - والبالغة الازعاج للباريسيين - بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية.

لقد كانت الثورة الفرنسية واحدة من العتبات الفاصلة الحقيقية في تاريخ الفكر السياسي. فبالنسبة لمعظم الفرنسيين - وليس كلهم - تُعتبر (الثورة) اليوم أساس الدولة الفرنسية المعاصرة، وعليه فحتى اعتى عتاة المحافظين الفرنسيين ينشد المارسيلياز (النشيد الوطني الثوري) بحماسة شديدة. ولكن بالنسبة للاوروبيين الآخرين ينظر إلى هذا الحدث بمشاعر متضاربة لأنه من ناحية حمل الجيوش الفرنسية على تدمير أوروبا، ومن ناحية ثانية، حفز الحركات التي قادت في نهاية الأمر إلى تحقيق الاستقلال الوطني.

أما في ما يخصني كبريطانية محافظة، تعد ادموند بورك أبا الفكر المحافظ وأول المنتقدين الحدسيين للثورة الفرنسية، معلمها الآيديولوجي، تمثل أحداث 1789 (الثورة الفرنسية) وهماً دائماً في عالم السياسة.

فالثورة الفرنسية كانت محاولة مثالية لتغيير النظام التقليدي - وهو نظام كان يحتوي على كثير من المثالب حتماً - باسم أفكار مجردة وضعها مفكرون مغرورون، طويت صفحتها لا بحكم الصدفة بل بحكم الوهن والشر المتمثل بالقمع والمجاز والحرب. ولعلها بكثير من النواحي توقعت أو مهّدت الطريق للثورة البلشفية الأبشع عام 1917.

وعلى العكس، فإن التقليد الانجليزي المتمثل بالحرية نما على امتداد السنين متميزاً بالاستمرارية واحترام القانون وروح التوازن التي أكدتها «الثورة المجيدة» عام 1688.

ولذا فعندما سألني صحافيون من صحيفة «لوموند» عما صنعته الثورة الفرنسية لحقوق

الانسان عشية زيارتي، شعرت بأن عليّ أن أشير إلى شيء من هذا الواقع .. إذ قلت:

« ...لم تبدأ حقوق الانسان مع الثورة الفرنسية بل (هي) بدأت من مزيج من اليهودية والمسيحية... (نحن الانجليز) عشنا عام 1688 ثورتنا الهادئة حيث بسط البرلمان سلطته وهي ثورة تختلف عما خبرته فرنسا... إن شعارات الحرية والمساواة والاخوة... تناست الالتزامات والواجبات كما أظن. وفي النهاية اختفت «الاخوة» لفترة طويلة».

وجاء عنوان صحيفة «لوموند» في اليوم التالي: «... المدام تاتشر تقول إن حقوق الانسان لم تبدأ في فرنسا...».

في جو كهذا وصلت إلى باريس لاحتفالات الذكرى المئوية الثانية. وكنت أحمل معي إلى الرئيس ميتران كتاباً من الطبعة الأولى لرواية تشارلز ديكنز «قصة مدينتين»، التي هي بالنسبة له. وهو العلاّمة في أشياء كثيرة. شيء ملذ. إلاّ أنه من ناحية أخرى أكد ولكن بصورة ألطف نفس النقطة التي أشرت إليها في مقابلتي الصحافية الآنفة الذكر.

الاحتفالات ذاتها كانت ذات مستوى لا تتقنه إلاّ استوديوهات هوليوود - أو فرنسا - إذ انطوت على العديد من المسيرات والاستعراضات العسكرية وأوبرا تصدرت فيها المشهد مقصلة ضخمة.

وهكذا جرت قمة «السبعة الكبار» في ظل هذه الأجواء الاحتفالية. بل مثلت هذه الاحتفالات بعض المصاعب. إذ دعي عدد كبير من زعماء دول العالم الثالث إلى باريس لحضور الاحتفالات. وبدا وارداً أن يسعى الرئيس ميتران لطرح «حوار شمال وجنوب» جديد. كنا قد نسينا أمره والحمد لله في كانكون (بالمكسيك) (الهامش. راجع صفحات).

لهذا السبب نبهت الرئيس بوش - لدى وصوله لحضور القمة - لما يمكن أن يحصل عندما أجريت معه لقاء ثنائياً في مبنى السفارة الأمريكية قبل التئام القمة. وكان رده أنه يرى في قطع الطريق على مسعى ميتران مشكلة ستصوّرنا على أننا «زمرة من المقتّرين لا تعبأ بمعاناة الآخرين». فقلت له إنني لا أرى أي مشكلة في ذلك. وفعلاً لم تكن كذلك. اذ وجدوا أن من الأفضل تجنب إثارة هذه الفكرة المثيرة للجدل. مفضلين الركون إلى العموميات.

جورج بوش وأنا. طالبنا كالمعتاد بتجارة أكثر حرية تحت راية «جات». والرئيس ميتران بدعم مني تمكن من الخروج بنص إعلان حقوق الانسان (طبعاً برمزية ثورية) مقبول بالحرف.

كانت هناك مباحثات حول البيئة وأزمة المخدرات. وفي الحقيقة غادر الجميع باريس سعداء

دون أن يتحقق الكثير. لقد كانت مناسبة من تلك المناسبات التي في ماضي الأيام كانت تعطي مفهوم لقاءات القمة معنى سيئاً.

غير أن العشاء الختامي الذي أعده الرئيس ميتران لرؤساء الحكومات في الهرم الجديد القابع في الساحة الأمامية لقصر اللوفر كان من ألذ ما خبرت في حياتي. حقاً إن بعض التقاليد من الأهمية بمكان، انها حتى بالنسبة للفرنسيين، لا تستحق إلغاءها.

تعديل وزاري

عدت بعد القمة إلى لندن، وأنا واعية لضرورة اكمال بعض المهمات غير المكتملة. ومع أن الانتخابات الأوروبية بحد ذاتها لم تكن ذات أهمية، فإنها كشفت تياراً ساخطاً من غير المقبول تجاهله. وكان هذا التيار أقوى ما يكون داخل الكتلة البرلمانية لحزب المحافظين.

فأقلية من النواب المحافظين كانت غير مرتاحة للخط الذي كنت انتهجه إزاء أوروبا. ولكن الأهم من هذا انه كان ثمة شعور متسع بأن دروب التقدم عبر مراتب الحكومة باتت مغلقة. وأنا أيضاً كنت أشعر بالحاجة إلى بعض التغيير، وعندما يمضي رئيس حكومة أو رئيسة حكومة فترة عشر سنوات في الحكم عليه أن يصبح أكثر وعياً لمخاطر أن تبدو الحكومة تعبة أو راكدة. وبما انني لم أشعر مطلقاً لا بالتعب ولا بالركود فإنني لم أكن راغبة على الاطلاق في أن يستمر مثل هذا الانطباع. ولذا قررت أن أجري تعديلاً في مجلس الوزراء لتحرير بعض المناصب على كل المستويات وإدخال وجوه جديدة إليه.

كذلك كنت قد بدأت أفكر في مستقبلي. فقد كنت مدركة أنه لا يزال أمامي بضع سنين من العمل الفعلي، وكنت عاقدة العزم على أن أكمل مسيرة إعادة القوة إلى الاقتصاد وتحقيق التغيير الاجتماعي الجذري وإقرار التغيير التشكيلي الأوروبي الذي عبّرت عنه «خطبة بروج».

لقد كنت راغبة في أن أترك، عند ابتعادي عن الحكم، في وقت في منتصف عمر البرلمان المقبل، عدداً من المرشحين الواضحي الشخصية والخبرة الذين سيمكن بينهم اختيار خلفي.

لاسباب شتى كنت أعتقد أنه ليس هناك من أبناء جيلي السياسي من هو مؤهل لتولي القيادة..

...«طبعاً ستقول هذا... أليس كذلك...» هذه العبارة قد تكون رد الفعل الأول على ما

قلته. إلاّ أن مزيداً من التمحيص يكشف أن لكلامي أسباباً جوهرية جيدة.

فإذا فكَّر المرء في الوجوه المحتملة المرشحة. ولنبدأ في أولئك المعدودين من تياري السياسي لوجد ما يلي:

نورمان تيبيت. يركز اهتمامه الآن على زوجته مارجريت (التي تعرضت للشلل بعد تفجير برايتون الذي استهدف مؤتمر حزب المحافظين) واهتماماته التجارية.

ونيكولاس ريدلي الذي يضيق ذرعاً بالمغفلين لن يتقبله بسهولة نواب الحزب.

وسيسيل باركينسون تلطخ بعيون القيادات التقليدية (بعد فضيحته مع سكرتيرته).

وجيفري هاو... سآتي إليه بعد برهة.

ونايجل لوسون... لم يكن يظهر اهتماماً بتبوء المنصب. ولم يكن عندي الميل لتشجيعه على تغيير رأيه..

ومايكل هيزلتاين... لم يكن «رجل فريق» وحتماً لا يصلح قائداً لفريق.

على أي حال لم أر سبباً يدعوني إلى تسليم الزمام لأحد ممن هم في سني ما دمت موفورة الصحة والنشاط.

أما الجيل التالي. فكان فيه. بخلاف الجيل الأول. العديد من المرشحين المحتملين المرغوب في عجم عودهم في المناصب الرفيعة. أمثال: جون ميجر ودوجلاس هيرد وكينيث بيكر وكينيث كلارك وكريس باتن.. وربما نورمان لامونت ومايكل هوارد.

لقد شعرت بأن أمر اختيار خلفي لا يعود إليَّ. إلاّ أن عليَّ واجب أن أهتم بوجود عدد من المرشحين المجربين المؤهلين لاختيار أحدهم.

لكنني كنت على خطأ في أمر هام. لقد كنت أفهم طبعاً. أن بعض أفراد مجلس الوزراء والوزراء الآخرين على يساري. والبعض الآخر على يميني. غير أنني كنت أظن أنهم عموماً أصبحوا مقتنعين بصحة مبادئي الأساسية مثلي. مثل الحزم المالي وخفض الضرائب والقيود التنظيمية. وتقليص البيروقراطية. والسياسة الدفاعية القوية. والتأهب على الدوام للدفاع عن المصالح البريطانية حيثما وحينما أحاق بها الخطر. ولم أكن أتصور أن عليَّ فتح صدور الرجال من حولي للاطلاع على حقيقة مكنوناتها حيال هذه الأمور. وكنت أظن ان الأمور بالنسبة لهم محسومة. لكنني أدرك اليوم أنها لم تحسم قط بصورة نهائية.

لقد نحيت قبل قليل الحديث عن جيفري هاو عن سياق استعراضي للمرشحين المحتملين

لخلافتي في الزعامة. إن قدراته الهائلة على العمل ظلت على ما هي عليه. إلاّ أن وضوح الأهداف والتحليل عنده أخذ يبهت. ولذا لم أعد أنظر إليه كزعيم محتمل.

إلاّ أن الأسوأ من هذا أنني لم أعد أرى أن بمقدوري إبقاءه وزيراً للخارجية ـ على الأقل طالما لا يزال نايجل لوسون وزيراً للمالية ـ بعد موقفه عشية مجلس مدريد الأوروبي. وربما لو كنت أعرف أن نايجل كان على وشك الاستقالة، كنت أبقيت على جيفري في وزارة الخارجية لفترة أطول قليلاً. ولكن على أي حال كما سارت الأمور عزمت على إزاحته جانباً لتسليم المنصب لرجل أصغر سناً.

كذلك قررت أن أخرج نهائياً من مجلس الوزراء وزيرين اثنين هما بول تشانون وجون مور.

بول تشانون كان مخلصاً وقريباً إلى القلب، إلاّ أن وزارة النقل صارت وزارة مهمة جداً تقتضي مهمة شرح سياساتها للمواطنين قدرات ضخمة، خاصة بعد الكوارث البشعة التي بدا أنها غمرتها في تلك الفترة وسط الازدحام المروري الذي تسبب فيه الانتعاش الاقتصادي البريطاني الجديد. وقد طلبت من بول الخروج من مجلس الوزراء فقبل طلبي بطيب خاطر. وعلى الأثر عينت سيسيل باركينسون في مكانه.

أما بالنسبة لجون مور فكان قرار إبعاده أصعب عليّ. إذ كان جون من نفس تياري الفكري، وفي وزارة الصحة، كان هو ـ لا خلفه كينيث كلارك ـ الذي باشر عملية مراجعة السياسة الصحية. وفي وزارة الضمان الاجتماعي، بعدما قسمت وزارة الصحة والضمان الاجتماعي إلى وزارتين، اتسم أداؤه بالشجاعة وراديكالية التفكير حيال التواكلية والفقر. مع هذا كما سبق لي القول، لم يتمكن جون قط ـ على الأقل من الناحية النفسية ـ من العلة المهلكة التي عانى منها إبان عمله في وزارة الصحة والضمان الاجتماعي قبل تقسيمهما. وبناء عليه طلبت منه أن يخلي مكانه لطوني نيوتون، وهو شخصية خرقاء بعض الشيء، ميالة إلى اليسار، إلاّ أنه كان يتمتع بقدرة أداء متميزة في مجلس العموم وفي إعداد لوائحه في مداولاته.

كذلك أدخلت إلى مجلس الوزراء بيتر بروك الذي أصاب نصيباً كبيراً من المحبة والتقدير وكان موضع الثقة به إبان عمله في منصب الرئيس الإداري للحزب.

كان بروك يود أن يتولى منصب وزير شؤون ايرلندا الشمالية، فأعطيته هذا المنصب وحوّلت توم كينج إلى وزارة الدفاع حيث حل محل جورج يانجر الراغب في الخروج من الحكومة لمتابعة أعماله الخاصة.

كانت خسارة جورج قاسية عليّ. إذ كنت أثمّن منطقه وأثق بحكمته وأعتمد كثيراً على ولائه. ولعل حياته السياسية أمثولة بينة على خطأ تلك الخرافة القائلة إلى أنه لا يوجد مكان في السياسة لـ« الجنتلمان ».

إلاّ أن ثلاثة تغييرات كانت التغييرات الرئيسية الأبرز التي حددت شكل التعديل الحكومي. وهي من حيث أهميتها من أسفل إلى أعلى:

نقل كريس باتن إلى وزارة البيئة حيث حل محل نيكولاس ريدلي، المنقول إلى وزارة التجارة والصناعة (كان ديفيد يونج قد ترك الحكومة بطلب منه واصبح نائباً لرئيس الحزب. ونقل كينيث بيكر من وزارة التربية إلى رئاسة الحزب، وقد خلفه في التربية جون ماجريجور. وقد خلف جون جمر ماجريجور في وزارة الزراعة ودخل بموجب هذا التعديل مجلس الوزراء).

ولكن أهم ما في التعديل إطلاقاً، كان استدعائي جيفري هاو وإبلاغي إياه أنني أريد منه ترك وزارة الخارجية، التي كنت أريد إسناد حقيبتها إلى جون ميجر. كان بديهياً أن يغضب هذا الطلب جيفري. إذ استعذب ما يحيط بمنصبه بامتيازات بجانب المنزلين في كارلتون جاردنز بلندن وتشيفنينج في مقاطعة كنت.

عرضت على جيفري منصب رئاسة الأغلبية في مجلس العموم، وكانت جلسات المجلس ستبث تلفزيونياً لأول مرة. كانت المهمة كبيرة وكنت أرجو أن يدرك هذه الحقيقة، غير أنه انزعج بشكل ظاهر ورد بأنه يود أن يناقش العرض مع إيلزبث (زوجته) قبل أن يعطيني الإجابة، مما عطّل البت في الموقف بعض الوقت. إذ لم يكن بوسعي التباحث مع أي وزير آخر إلى حين حسم هذه الناحية. كذلك، على ما أظن، التقى جيفري بديفيد وادينجتون، رئيس « العرفاء » (مسؤولي النظام في الحزب) الذي طلب مني أن أبقي جيفري في منصبه في مجلس الوزراء. كان قصد ديفيد سليم الطوية بنصيحته هذه، ولكن ربما كان عليّ إخراج جيفري من الحكومة نهائياً. لأنه لم يغفر لي تصرفي بعدها مطلقاً.

جيئة وذهاباً. كانت تترى الرسائل على داوننج ستريت، بينما عرضت على جيفري منصب وزير الداخلية ـ مع علمي مسبقاً بأنه على الأرجح لن يقبله ـ وبعدها، بعد التباحث مع نايجل لوسون في « دورنيوود » المقر الريفي لوزير المالية، عرضت، وقبل كما كنت أتوقع، بعد تردد وبإصرار منه لقب نائب رئيس الحكومة، الذي احتفظت به احتياطاً كقطعة حلوى ترغيبية.

لم يكن لهذا اللقب أي أهمية دستورية. إلاّ أن ويلي وايتلو (حتى تعرضه لجلطة في ديسمبر

1987، أدت في الشهر اللاحق إلى تقاعده) أعطاه بعض الأهمية بفضل مكانته الشخصية وأقدميته السياسية.

إلاّ أنه بسبب المساومة التي فرضها جيفري فإنه لم يكسب مع المنصب المكانة التي تمتع بها سلفه والتي كان يأمل هو فيها. وعلى الصعيد العملي كان كل ما في الأمر أنه سمح لجيفري بالجلوس على شمالي مباشرة خلال جلسات مجلس الوزراء... وهو موقع ربما ندم عليه كثيراً.

كان من الحتمي أن يثير التأخر في بت التعديل الوزاري بعض اللغط. ولكن كما علمت كان مناصرو جيفري هم الذين سرّبوا حصيلة مداولاتنا في محاولة سخيفة لإلحاق الضرر بي. فهو في النتيجة تعرض لدعاية إعلامية سيئة بالنسبة للمنزلين (المذكورين سابقاً) لم يكن يستحقها لكنه على أي حال حمّلني المسؤولية فيها.

جون ميجر لم يكن بادئ ذي بدء تواقاً لتولي منصب وزير الخارجية. فرجل مثله، متواضع، يدرك حقيقة قلة خبرته في هذا المجال، كان ربما يفضل منصباً أقل مرتبة. إلاّ أنني كنت أعرف أنه في ما لو قيض له أن يصبح زعيماً للحزب، كان سيكون من المناسب له أن يتولى إحدى الحقائب الحكومية الرئيسية الثلاث (الخارجية والمالية والداخلية). وهنا عليّ أن أضيف أنني - خلافاً للتوقعات - لم أكن قد وصلت إلى قرار حاسم حول ما إذا كنت قد عزمت على أن يكون جون خليفتي المفضل. وكل ما في الأمر أنني استخلصت أنه قد يكون من المناسب أن أعطيه إطلالة جماهيرية وخبرة أكبر، إذا كان سينافس بفعالية اقرانه من البارعين في تلميع أنفسهم. ولكن، للأسف، بسبب استقالة نايجل لوسون، لم تتح له فرصة إظهار إمكاناته في وزارة الخارجية، قبل العودة إلى وزارة المالية.

بإزاحتي نيكولاس ريدلي إلى وزارة التجارة والصناعة، كنت عموماً كما فُسرت خطوتي، أتجاوب مع الانتقادات الكثيرة التي وجهها إليه لوبي دعاة حماية البيئة. ولكن الحقيقة هي غير ذلك.

فقد أعلن أنه يرغب في الانتقال، بينما كنت - طبعاً - مدركة تمام الادراك أن الرومانسيين ومحركي الحركة البيئية غضبوا منه لاصراره على إرضاخ السياسة لمنطق العلم بدلاً من الميول المنحازة. كما كنت أشعر أن كريس باتن سيوفر لهؤلاء توجهاً أكثر ليونة.

ولكن في ما بعد وجدت نفسي تكراراً على طرفي نقيض من كريس، لأنه كان بالنسبة للقضايا البيئية أكثر تركيزاً على جانب التقديم من جانب المادة والمضمون. إلاّ أنني كنت أيضاً

راغبة في أن أضع نيكولاس في ثاني أهم وزارة اقتصادية لحاجتي لدعمه في المواضيع الأساسية حيال الصناعة وأوروبا.

كان تعييني كينيث بيكر رئيساً للحزب محاولة مني لتحسين أسلوب عمل الحكومة. وكينيث - مثل كريس باتن - بدأ حياته السياسية في تيار يسار الحزب، إلاّ أنه على عكس كريس تحول فعلاً وبإخلاص إلى تيار وسط الحزب. على أي حال كانت أعظم كفاءاته واضحة في مجال الدعاية والإعلام، ولم أكن أنسى أنه لكل ثاتشر وجوزيف وريدلي يحتاج الأمر إلى بيكر لتركيز بؤرة الرسالة الجماهيرية.

كنت أيضاً سعيدة في تعيين جون ماجريجور، بإخلاصه الاسكوتلندي، في منصب وزير التربية. لأنه كان الشخص المناسب للتعامل مع دقائق قراراتنا وتفاصيلها في سياسة التغيير التربوية.

تعيين كينيث بيكر لرئاسة الحزب كان ضربة ناجحة جداً. وقد خدمني بحماسة وهمة حتى النهاية. ومهما ارتفعت حرارة المطبخ السياسي. وبما أنه لم يسبق لنا ان كنا حلفاء سياسيين مقربين أحدنا للآخر. فإنني كنت مدينة له بالكثير.

لقد جاء رد الفعل على التعديل الوزاري أسوأ بكثير مما توقعت بسبب الروايات عما عرض على جيفري وما لم يعرض عليه. ولكن فور انقضاء فترة رد الفعل الأولى. صار واضحاً عندي مدى الاستفادة من الشكل الجديد الذي اكتسبته الحكومة.

إلاّ أن الأهم من هذا. أن جيفري كان لا يزال في موقع يمكنه من التسبب في إزعاجي. كما مال التوازن الوزاري بعض الشيء إلى اليسار بعد ترقية كريس باتن وجون جمر وابتعاد جون مور. هذا رغم التعويض بترقية نورمان لامونت المحسوب على تيار اليمين. ولكن كل هذا ما كان ليترك أي أثر طالما استطعت تجنب المشاكل التي تهدد سلطتي.

الجواسيس لم يأتوا فرادى بل أفواجاً...

لقد حمل شتاء 1989 تغييرات ثورية أدت إلى سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية. ولكن على المدى الأبعد، حمل لي صعود حكومات حرة مستقلة معادية للاشتراكية في تلك المنطقة مع حلفاء محتملين في حملتي من أجل جعل أوروبا أوسع وأضعف التحاماً.

إلاّ أن التأثير المباشر، عبر الاحتمالات أولاً ثم الواقع بالنسبة لاعادة توحيد ألمانيا، كان تعزيز نفوذ المستشار كول وتقوية رغبة الرئيس ميتران والمسيو ديلور بقيام أوروبا اتحادية

« تربط » ألمانيا الجديدة ببنية تكفل إضعاف مفعول حجمها السكاني. ومع أن هذه القضايا نوقشت على الوجه الأمثل لاحقاً في إطار بحث علاقات الشرق والغرب، فإنها كوّنت خلفية المعارك المتزايدة الحدة حول الاتحادين النقدي والسياسي التي وجدت نفسي طرفاً فيها.

بعد اجتماع إسبانيا، انتقلت رئاسة المجموعة الأوروبية إلى فرنسا. وبالنظر، جزئياً، لضمان ألاّ تطغى أمور أوروبا الشرقية على مباحثات المجلس الاوروبي المقرر في ديسمبر في ستراسبورج دعا الرئيس ميتران لاجتماع خاص يعقد خلال نوفمبر في باريس يخصص لبحث عواقب أحداث أوروبا الشرقية وسقوط « جدار برلين ». وكان أيضاً يضغط باتجاه إنشاء البنك الأوروبي للتعمير والتنمية (EBRD)، وذلك بهدف تقنية الاستثمار والاعانات إلى الديمقراطيات البازغة. كان يساورني الشك حيال ضرورة قيام مؤسسات كهذه. ولم يدافع عن فكرة توجيه مساعدات من هذا البعد عبر مؤسسات أوروبية بخلاف مؤسسات وطنية (أي على مستوى الدولة الواحدة) أو أوسع... أي دولية الطابع (أقدمت على تنازل في ستراسبورج، إلاّ أن أملي تحقق في ما بعد لأن البنك يضم الآن مساهمة من اليابانيين والأمريكيين ولا يكتفي بالاوروبيين). وفي نهاية المطاف اتفقنا، الرئيس ميتران وأنا، على إعداد صفقة عام 1990. فأنا وافقت أن يعين ربيبه جاك اتالي رئيساً للبنك وهو وافق على أن تكون لندن المقر الرئيسي للبنك.

إلى حد ما نجحت الخطة الفرنسية بعقد اجتماع مجلس « غير رسمي » في باريس لبحث علاقات الشرق والغرب، لأن اجتماع المجلس في ستراسبورج ركّز - على الأقل في جلساته الرسمية - على القضايا الأوروبية الأضيق مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي و« الشرعة الاجتماعية ».

أنا كنت شديدة في معارضتي فكرة عقد « مؤتمر حكوماتي » لبحث الاتحاد الاقتصادي والنقدي... كما كنت على الدوام.. إلاّ أنني لم أكن متفائلة بقدرتي على التصدي للموضوع برمته.

كان الهدف الفرنسي وضع موعد لـ « المؤتمر الحكوماتي » لكنني كنت لا أزال آمل في تفاديه.

حتى قبل بضعة أيام من بدء جلسات الاجتماع سادنا أمل في أن الألمان سيؤيدوننا في تخصيص مزيد من الوقت من أجل توفير « استعدادات أكثر » قبل اجتماع « المؤتمر الحكوماتي ». غير أنه في نموذج كلاسيكي لطريقة عمل المحور الفرانكو - ألماني وكيفية تشكله

في الوقت المناسب للسيطرة على جدول الأعمال وأموره الاجرائية أيد المستشار كول موقف الرئيس ميتران. ولدى وصولي إلى ستراسبورج كنت أدرك أنني سأكون بطريقة أو بأخرى معزولة. ولذا قررت أن أكون منطقية في مواقفي طوال الوقت مادام لم يكن من المفيد أن أعتمد السلبية المجانية عندما لا يكون بوسعي تحقيق ما أريد.

وتم الاتفاق على عقد «المؤتمر الحكوماتي» تحت رئاسة إيطالية قبل نهاية عام 1990. ولكن بعد إجراء الانتخابات الألمانية.

إما بالنسبة لـ«الشرعة الاجتماعية» التي كنت قد سددت عليها سهامي في مدريد. أعدت تأكيد معارضتي لنصوصها. خاصة بعدما عزز اعتراضي عليها مسعى المفوضية لطرح ما لا يقل عن 43 مقترحاً. بينها 17 توجيهاً ملزماً من الناحية القانونية في المجالات التي تغطيها «الشرعة». وهكذا انتهى فعلياً النقاش حول «الشرعة» من وجهة نظرنا. وبالنسبة لموضوع «الاتحاد الاقتصادي والنقدي»... سأعود ازاءه إلى الحلبة في روما.

في النصف الأول من عام 1990 كانت أمامنا مهمة التعايش مع الرئاسة الايرلندية. وبدا أن عدوى الدعوة إلى اجتماعات مجلس «غير رسمية» استثنائية باتت سريعة الانتقال. إذ قرر تشارلز هوخي (رئيس وزراء ايرلندا) أن اجتماعاً آخر ضروري للتباحث حول أوروبا الشرقية وتأثير إعادة توحيد ألمانيا على المجموعة الأوروبية.

ربما هذا ما كان حقيقة تصور المستر هوخي. لكنه. بالنسبة للآخرين مثل فرصة أخرى للإبقاء على قوة الدفع الاتحادية. إذ بات «الاتحاد السياسي» مطروحاً بجانب «الاتحاد النقدي». ولعل هذا الواقع كان منطقياً إلى حد ما. لأن العملة الواحدة والسياسة الاقتصادية الواحدة تفضيان عملياً إلى حكومة واحدة.

غير أن خلف مفهوم «الاتحاد السياسي» كانت تكمن روزنامة خاصة فرانكو ـ ألمانية. ففرنسا كانت ترغب في تحجيم القوة الألمانية. وفي هذا السبيل تصورت مجلساً أوروبياً أقوى تتخذ قراراته بأغلبية الأصوات. دون أن يحبذوا تعزيز نفوذ المفوضية الأوروبية أو البرلمان الأوروبي. وهكذا كان الفرنسيون اتحاديين من منطلق تكتيكي لا مبدئي.

أما الألمان فكانوا يطالبون بـ«اتحاد سياسي» لأسباب أخرى بأساليب أخرى. ففي مرئياتهم هو ثمن إنجاز عملية إعادة التوحيد السريعة مع ألمانيا الشرقية بشروطهم. مع كل المنافع المجنية من عضويتهم في المجموعة وجزئياً. دلالة على أن ألمانيا الجديدة لن تتصرف كألمانيا الماضي من

أيام بسمارك إلى أيام هتلر. وفي هذا السبيل كان الألمان على أتم استعداد لمحض المفوضية سلطات أوسع كما أنهم رأوا أهمية خاصة في تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي ومكانته. وهكذا فهم كانوا اتحاديين... من منطلق مبدئي. لقد ضغط الفرنسيون بقوة باتجاه الاتحاد السياسي: إلاّ أن جدول الأعمال الغالب هو جدول الأعمال الألماني.. إذ بدا أن الألمان كانوا بوتيرة متصاعدة الشريك الأقوى في المحور الفرانكو - ألماني.

في ما يخصني كنت ضد الاتحاد السياسي من أي نوع. ولكن كانت الطريقة الوحيدة التي تمكنني من التصدي له. تمثلت في الابتعاد عن المقاربة العادية المعتادة للمجموعة، حيث يمنع مزيج من العبارات الهوائية حول المبادئ والشكليات الاجرائية المتنوعة تحقيق أي مناقشة ذات معنى حول الموضوع إلاّ بعد فوات الأوان.

ضمن المجموعة كان علي أن أفتح ثغرات واستغل التناقضات بين الفرنسيين والألمان. وداخل بريطانيا كان عليّ أن أشير بلغة مباشرة وفجة ما تعنيه عبارة «الاتحاد السياسي» وما لا تعنيه إذا ما حاول المرء أن ينظر إليها بشكل جدي.

لقد اشتمل تاريخ المجموعة الأوروبية على الكثير من العبارات الضبابية في المعاهدات والبيانات. كانت تَلبَس في ما بعد بمعان اتحادية. كنا قد تلقينا تعهدات بأننا لن نتضمنها.

وبالنتيجة قررت أن أذهب إلى دبلن (عاصمة ايرلندا) مزودة بخطبة تشرح ما لا يعنيه الاتحاد السياسي وما لا يمكن أن يكون. وبدا لي أن هذا أفضل أسلوب للبت في الأمر.

لم يكن ثمة شك حول مدى التزام الفرنسيين والألمان بنواياهم الاتحادية.

وقبل فترة قصيرة من موعد بدء الاجتماع في دبلن في نهاية أبريل، أعلن الرئيس ميتران والمستشار كول في بيان مشترك دعوة إلى المجلس المنعقد في دبلن «للبدء بالتحضير لمؤتمر حكوماتي حول الاتحاد السياسي». كما حثا المجموعة على «تعريف وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة». كما اختار الرئيس ميتران والمستشار كول، في الوقت نفسه تقريباً، إرسال رسالة مشتركة إلى رئيس ليتوانيا حضّاه فيها على التعليق بصورة مؤقتة إعلان استقلال بلاده للسماح بتذليل الصعوبات في طريق التباحث مع موسكو.

لقد سعدت بأن أشير في خطبتي لاحقاً أمام المجلس، الى أن هذه الخطوة اتخذت دون التشاور مع بقية دول المجموعة، بصرف النظر عن حلف شمال الأطلسي، مما يشير إلى أن احتمال انتهاج «سياسة خارجية وأمنية» مشتركة يبدو بعيد المنال.

أعددت خطبتي في وقت مبكر أثناء غداء عمل. وقلت ان السبيل الأفضل لتبديد المخاوف يكمن في توضيح ما نعنيه وما لا نعنيه بكلامنا عن الاتحاد السياسي. فنحن لا نعني زوال الهوية الوطنية.

ولا نعني إزالة رئاسات الدول سواء كانت الملكيات التي كانت ست من دولنا مخلصة لها، أو رئاسات جمهورية تفضلها الدول الست الأخرى. ولا نعني كبح برلماناتنا الوطنية، إذ لا يجوز أن يكون للبرلمان الأوروبي أي دور على حساب البرلمانات الوطنية. وإننا لا ننوي تغيير النظم الانتخابية للدول الأعضاء. ولن نلغي دور مجالس الوزراء. إن على الاتحاد السياسي ألآ يعني أي منحى لزيادة تمركز السلطة في أوروبا على حساب الحكومات والبرلمانات الوطنية. ولن يكون هناك ثمة إضعاف لدور حلف شمال الأطلسي ولا محاولة لتحويل سياسة التعاون في السياسة الخارجية إلى تضييق على حق الدول الأعضاء في انتهاج سياسات خارجية خاصة بها.

إن إلقاء خطبة مدتها عشر دقائق بدون شعور طيب كان إنجازاً بدنياً بقدر ما كان إنجازاً خطابياً. فهذا بالضبط هو الطريق الذي سيؤدي إليه الاتحاد السياسي، إذا أخذ على محمل الجد. وفقط ملاحظاتي حول رؤساء الدول - التي حظيت بتغطية واسعة - أضافت مادة جديدة إلى الروزنامة الضمنية للمفوضية الأوروبية ومن كان يرى ما تراه.

لقد خلّفت خطبتي رد فعل فوريا. فقد أوضحت في الحال، أن رؤساء الحكومات في مناقشاتهم إما عاجزون أو، في هذه المرحلة، عازفون عن التحدث بوضوح عما يعنيه الاتحاد السياسي بالنسبة لهم.

إلآ أن قمة الضبابية المتعمدة تمثلت في موقف السنيور اندريوتي (رئيس وزراء إيطاليا)، الذي قال انه بينما يتوجب علينا عقد «مؤتمر حكوماتي» لبحث الاتحاد السياسي، فسيكون من الخطورة بمكان محاولة اعتماد تعريف محدد لما يعنيه هذا الاتحاد السياسي. وفي النهاية اختتم المستر هوخي، المناقشات بإعلانه، بطريقة فاترة، إن كل النقاط التي تطرقت لها في ملاحظاتي تقريباً، ستستثنى من الاتحاد السياسي. وربما كان يقول هذا الكلام، أيضاً دون شعور طيب.

في نهاية يونيو، عدنا إلى دبلن. إذ كان قد طلب وزراء الخارجية إعداد ورقة حول الاتحاد السياسي كي تعرض أمام المجلس الأوروبي، وكنت حينئذ آمل في أن وضعت خطاً مقاطعاً لاقتراحات قد تطرح أمامنا في مرحلة مقبلة، ولكن لم يكن بمقدوري أن أحول دون انعقاد «مؤتمر حكوماتي».

لقد أمضيت وقتاً أطول في إعداد اللمسات الأخيرة على تصورنا لمقترح العملة الأوروبية الصعبة. وكان ثمة قيمة لأي شيء من شأنه التأثير على المناقشات في «المؤتمر الحكوماتي» حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي. التي ستواكب البحث في الاتحاد السياسي.

وقد شعرت ببعض الارتياح في هذا المجلس من وقف سير العملاق الفرانكو ـ الألماني في قارعة الطريق حول قضية السلف المالية للاتحاد السوفياتي. إذ لم أكن مقتنعة بصفة عامة. بأن السماح للدول الشيوعية في أوروبا الشرقية ـ فما بالك بالاتحاد السوفياتي الشيوعي ـ ببناء جبال إضافية من الديون. سيفيدها بشيء.

ففوق كل اعتبار، يجب أن تنشد أي مساعدة التشجيع والمكافأة على التغيير العملي بدلاً من ـ كما طرحت أمام مناقشات قمة السبعة الكبار في هيوستن في الشهر التالي ـ «نصب خيمة أوكسجين تساعد على إنقاذ الكثير من الأنظمة القديمة».

إلاّ أن الرئيس ميتران والمستشار كول كانا أكثر اهتماماً بسياسة النفوذ والمواقف الجبارة. وقبل وقت قصير من اجتماع مجلس دبلن، اتفق الاثنان على اقتراح مد السوفيات بقرض بمليارات الدولارات. وعلى مائدة العشاء في اليوم التالي حاولا دفعنا للموافقة عليه.

أنا قلت ان هذا الأمر غير مقبول بالمرة، إذ لا يتصرف أي عضو في مجلس إدارة شركة على هذا النحو غير العملي. ولا يجوز لنا أيضاً أن نتصرف كهذا، فلا بد من إعداد دراسة مضبوطة قبل اتخاذ أي قرار، وبعد جدل طويل استمر حتى الصباح نجحت في تحقيق ما أردت.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي...و«جات»

بين موضوعي «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» و«الاتحاد السياسي» كان الأول يطرح الخطر الآني الأكبر. ومما كان يسبب لي الكثير من الإحباط، أن الآخرين الذين كانوا يشاركونني أرائي وجدوا جملة من المسوغات لكي يتفادوا التعبير عن مواقفهم، مفضلين أن يتركز اللوم عليّ وحدي. لقد كانت الاقتصادات الأضعف مهددة بالتهلكة في حال اعتماد عملة موحدة، إلاّ أن الدول ذات الاقتصادات الضعيفة كانت تأمل في الحصول على دعم كاف يبرر رضوخها وإذعانها، وكانت اليونان نموذجاً لها. وقد تعوّدت مع الوقت على «كورس» التأييد اليوناني لكل الاقتراحات الالمانية الطموحة في هذا المجال.

ولكن حتى في الجانب الألماني لم يكن هناك إجماع حيال التقدم على خط الاتحاد الاقتصادي والنقدي. فبين الفينة والفينة، كان كارل أوتو يوهل، رئيس البنك المركزي الاتحادي الألماني (البوندزبنك)، صريحاً في انتقاده لهذا المفهوم. وكما فهمت الأمر. فإن الضغط الأساسي نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي كان يأتي من فرنسا التي ارتأت أنه من غير المقبول تطوير سياسة نقدية يسيطر عليها المارك الألماني و« البوندزبنك ».

« البوندزبنك » من جهته لم تكن عنده أي مشكلة في الارتباط بـ « آلية صرف العملات الأوروبية » بدلاً من المضي أبعد من ذلك. إلاّ أن الضغط السياسي من أجل الاتحاد الاقتصادي والنقدي كان قد ازداد قوة.

لقد كنت على الدوام أكن احتراماً كبيراً لـ« البوندزبنك » وسجله العملي الممتاز لجهة سيطرته على معدل التضخم في ألمانيا. وقد وجدت من اللافت أن أولئك الذين اسهموا أكثر من غيرهم في هذا الإنجاز كانوا الأقل تحمساً للعملة الأوروبية الواحدة، التي تعني طبعاً نهاية المارك.

إن ابتعاد المرء عن هذا الجو الضيق الأفق في المجالس الأوروبية، الكثيرة العدد، نحو « قمة السبعة الكبار »... يحمل في طياته الكثير من الارتياح.

تلك القمة التي عقدت في هيوستن خلال شهر يوليو، كانت الأولى التي تعقد برئاسة الرئيس بوش. الذي أخذ في هذه الفترة يضع لمساته الخاصة على الادارة الأمريكية. إلاّ أن هذه القمم الاقتصادية لم تعد مقتصرة على البحث « الاقتصادي ». ولم يكن من الممكن الاقتصار عليه بينما كان النظام السياسي والاقتصادي العالمي يتعرض لتغيير جذري سريع.

في مقدمة أفكارنا. كان ما هو مطلوب حدوثه لضمان تحقيق النظام والاستقرار والبحبوحة المقبولة في أراضي الاتحاد السوفياتي المتهافت. ولكن ليس بقدر أقل من الأهمية، كان نقاشي بفعالية أكبر لصالح تجارة حرة وكسب حلفاء لقضيتي. تغلب على ما أمكنني تحقيقه ضمن الأطر الضيقة للمجموعة الأوروبية.

كان الحر شديداً في هيوستن. لدرجة أن رؤساء الحكومات وقفوا لمتابعة مراسم الافتتاح بعد ان تدبّر الأمريكيون الواعون أبداً والمحنكون تقنياً أمر تكييف الهواء. إذ كان الهواء البارد ينبعث من تحت أقدامنا على الأرض.

طلب مني الرئيس بوش أن افتتح المناقشات حول الاقتصاد، وبعدما تطرقت لأبعاد وعواقب

انهيار الشيوعية، ركزت حديثي على الخطر الداهم لانهيار التجارة الحرة. إلاّ إذا اكتملت دورة «جات» بنجاح.

قلت في حديثي ان في غاية الأهمية ألا يتراجع العالم إلى سياسة الكتل خاصة في مجال التجارة والنقد، لأن هذه الخطوة ستكون خطوة إلى الخلف تحمل معها عواقب مضرة سياسياً واقتصادياً. خصوصاً الدول التي ستظل خارج الكتل. وتابعت أن علينا أن ننظر، في الحقيقة، إلى ما هو أبعد من جولة «جات» الحالية لكي نرى كيف يمكن تكملة مسار تحرير التجارة العالمية سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات.

وعادت المناقشات إلى موضوع التجارة في اليوم التالي. ويومذاك أيدت بقوة موقف بريان ملروني (رئيس وزراء كندا) الذي قال ان أكبر الخاسرين إذا فشلت «جات» ستكون الدول النامية الفقيرة. كما ذكرت الحاضرين بالمبالغ الطائلة التي تهدرها المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان على الإعانة الزراعية. وفي الحقيقة تضمن البند المتعلق بالتجارة في بيان قمة هيوستن، أفضل وأقوى موقف اتخذ حول هذا الموضوع.

إلاّ أن المأساة تتمثل في أن التزام المجموعة الأوروبية لتحرير التجارة التزام لا يتجاوز القشرة... كما برهنت الأحداث في ما بعد.

المجلس الأوروبي في روما

طرت إلى روما في ظهر السبت 27 اكتوبر وأنا مدركة تماماً أن المناسبة ستكون معقدة.. لكنني مع ذلك لم أكن أتصور مدى تعقيدها.

هذه المرة كانت الذريعة المعطاة لعقد اجتماع «غير رسمي» قبل المجلس الرسمي في ديسمبر... أكثر شفافية حتى من المناسبتين السابقتين في باريس أو دبلن.

إذ كانت الفكرة، كما ادّعي، للاطلاع على التحضيرات للقمة المقبلة لقمة «مجلس الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)، وبحث العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. (الهامش: راجع صفحات). ولكن واقع الأمر أن الايطاليين كانوا يطمحون إلى استباق حصيلة «المؤتمرين الحكوماتيين» حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي والاتحاد السياسي. ولم يعبأ أحد بتفسير الضرورة الداعية لعقد الاجتماع الاستثنائي غير الرسمي قبل تقرير خلاصات «المؤتمرين الحكوماتيين».

كالمعتاد، مع الايطاليين، كان من العسير تمييز الغموض عن المكر، لكن كان هناك الكثير منهما على السواء..

في رسالة «فتح المزاد» إلى المجلس لم ينبس السنيور أندريوتي بنت شفة عن الحاجة لبحث جولة الأوروجواي الخاصة بـ«جات». فكتبت رداً انه اذا كان وزراء التجارة والزراعة في دول المجموعة لم يتفقوا بعد على عرض المجموعة بشأن الزراعة مسبقاً. فإن علينا بحث الموضوع في روما نظراً لأن الوقت يمر بسرعة.

إلاّ أن دليلاً خفياً على حقيقة النوايا الايطالية، ربما كان، ما ورد في رسالة وزير الخارجية الايطالي التي ذهبت إلى حد الاقتراح مستقبلاً بإعداد العدة لنقل السلطات من الدول الأعضاء إلى المجموعة دون الحاجة إلى تعديل في المعاهدة.

لقد أفصح الايطاليون ـ وهذا ما ورد في الصحف أيضاً ـ بأنهم سيتبنون موقفاً معتدلاً بلا ضغط من أجل موعد بدء المرحلة 2 من الاتحاد الاقتصادي والنقدي، مع تسجيل ضرورة أخذ المقترح البريطاني حول العملة الأوروبية الصعبة بجدية.

من ناحية أخرى أعدت الرئاسة لائحة طويلة، غالباً متناقضة، بمقترحات حول الاتحاد السياسي، بينها خطط لسياسة خارجية مشتركة، وزيادة فعالية المجموعة، وإكثار من التصويت بالأكثرية البسيطة، ومزيد من السلطات للبرلمان الأوروبي وأمور أخرى.

لم تكن الغاية المحددة لهذه الوثيقة واضحة، وما لم أكن أعرفه أنه خلف الستار اتفق الايطاليون مع مقترح مصدره ألمانيا، أيده الزعماء الديمقراطيون المسيحيون من عدة دول أوروبية في تجمع سبق عقده، مؤداه تجنب مناقشة «جات» في اجتماع المجلس. ولو كان ثمة مناقشة من هذا النوع، لكانوا بطبيعة الحال قد وجدوا صعوبة أكبر في تصويري على أنني المعارض الوحيد في بحر من ذوي الغايات الدولية الأبعاد.

المستشار كول تحدث علانية عن الحاجة لتحديد موعد لعمل «المؤتمرات الحكوماتية» والمرحلة 2 من الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ولكن عشية مجلس روما اتخذ موقفاً مفاجئاً أكثر ليونة مع دوجلاس هيرد ـ الذي كان قد أصبح الآن وزيراً للخارجية، حول نواياه. فقد اقترح كول، لو أمكن، أن تتضمن خلاصات الاجتماع الاستثنائي للمجلس اشارة عن «بناء التفاهم حول فكرة تحديد موعد معين للمرحلة 2. إلاّ أن دوجلاس سجل انطباعه بأن المستشار الألماني لم يكن يسعى حتى إلى هذا الحد، وإنه قد يتقبل محاولاته لاقناعه بتناسي موضوع المواعيد.

أكثر من هذا قال المستشار كول إنه ليس ضد مناقشة «جات» في روما، وإن ما لا يرغب في خوضه كان التفاوض على موقع المجموعة. إذ قال إنه يرى أهمية عرض المجموعة حيال الزراعة في «جات» ويقبل شهر ديسمبر موعداً حقيقياً لجولة الأوروجواي.

كذلك قال إنه يقبل بأن على ألمانيا التفاوض والتوافق. وإنه مستعد للتحدث بصراحة قاسية للمزارعين الألمان في وقت قريب - ولكن ليس الآن.

والظاهر أنه أوحى لدوجلاس بإمكانية المقايضة. فإذا كنت أنا مستعدة لمساعدته خلال مناقشات «جات» فإنه قد يساعدني في مناقشات «المؤتمر الحكوماتي» المقبل حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي. إلاّ أن هذا، بالطبع، كان بعيداً عن حقيقة موقفه.

أما أنا فقد تناولت طعام الغداء، مع الرئيس ميتران في منزل سفيرنا في روما يوم السبت. ولم يكن من الممكن أن يكون أكثر ودا أو تقرباً. قلت له إنني قلقة جداً لعجز المجموعة عن التوصل إلى وقفة تفاوضية حول الزراعة في مفاوضات «جات». وكنت أفهم أن الاتفاقية كانت قريبة جداً من التحقيق في اجتماع وزراء التجارة والزراعة في اليوم السابق ولكن الفرنسيين اعترضوا سبيلها.

فرد الرئيس ميتران بأن الأمر محاط بمصاعب جمة، وإنه يجب ألا ينظر إلى القضية الزراعية بمعزل عن القضايا الأخرى، وأنه يجب ألا ينتظر من أوروبا - وبتحديد أكثر فرنسا - تقديم كل التنازلات لمحادثات «جات».

ثم سألني عن الموعد الذي اقترح لاثارة الموضوع في اجتماع المجلس.

فقلت إنني سأثيره منذ البداية، وسأطلب أن يوضح المجلس أن المجموعة ستعقد مقترحات في غضون الأيام القليلة المقبلة، والامتناع عن ذلك سيمثل إشارة للعالم أن أوروبا مستغرقة في سياسة حمائية.

الرئيس ميتران قاطعني بالقول إن المجموعة حتماً مع الحماية وهذا هو منطلق عملها. إذ ذاك وجدت بجلاء، أنه لا طائل من البحث في هذا الأمر.

إلاّ أن الرئيس الفرنسي وافق معي - أو ادعى ذلك - في شأن مقترحات الاتحاد السياسي. والواقع أنني كنت منقادة بشدة لملاحظات المسيو ديلور، ولم يكن لدي أي وقت أضيعه في أمور البرلمان الأوروبي.

ولكن من الجوانب المفاجئة أن الرئيس ميتران ادعى أن فرنسا، مثل بريطانيا، مع عملة

مشتركة لا عملة واحدة، إلاّ أن هذا لم يكن صحيحاً. ولكن لأكون أكثر كرماً - قد يكون ثمة لبس في الترجمة.

على أي حال، لم ألمس أي كراهية أو نية للضغط عليّ أو إحراجي.

لقد كنت متفقهة بما فيه الكفاية في شؤون المجموعة لكي لا يسهل خداعي. ولكن حتى أنا لم أكن مستعدة لسير الأمور عندما افتتح اجتماع المجلس فعلاً.

فقد أعلن السنيور اندريوتي منذ البداية أنه ليس ثمة نية في بحث «جات». وتكلمت باقتضاب وآثرت تجاهل هذا الموضوع الحساس في وقت كهذا. وكنت أرجو لو يتدخل آخرون غيري في هذا الاطار. ولكن لم يكن هناك إلاّ رود لبرز (رئيس وزراء هولندا) الذي فعل ذلك مثيراً اعتراضاً خفيفاً. ومع أن بعضاً من هذا وجد طريقه إلى البيان الختامي، لم تبد على أحد الرغبة في التطرق إلى تلك المفاوضات المهمة.

بعدها تحدث المسيو ديلور عن لقائه الأخير مع المستر جورباتشوف، ولفرط ذهولي، طالب المجلس بإصدار بيان يدعو للمحافظة على الحدود الخارجية للاتحاد السوفياتي. مرة أخرى تريثت ولكن لم يتكلم أحد.. عندها وجدت أنه لم يعد باستطاعتي السكوت على هذا الوضع. فقلت إن هذا الأمر لا يعود لنا نحن أعضاء المجموعة، بل لشعوب الاتحاد السوفياتي وحكومته. ثم قلت إن دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولاتفيا واستونيا)، على أي حال ضمت بصورة غير قانونية إلى الكيان السوفياتي. وبالتالي فإن مضمون كلامه حرمان هذه الدول من حقها في الاستقلال. عندها قال المسيو ديلور إنه تلقى تعهداً من المستر جورباتشوف بأن دول البلطيق ستطلق في حال سبيلها وعليه فلا ينبغي علينا أن نقلق إزاء هذه الحالة.

لكنني عدت فرددت عليه بالقول إنه سبق لنا أن سمعنا الكثير من هذه التعهدات من السوفيات من قبل. ولكن في مطلق الأحوال ماذا عن الشعوب الأخرى في الاتحاد السوفياتي الراغبة في الخروج من كيانه أيضاً؟

هنا تدخل السنيور جونزاليس (رئيس وزراء إسبانيا) أولاً ثم الرئيس ميتران وأخيراً المستشار كول لصالحي. فانهارت مبادرة ديلور.

رغم هذا راح الجو يتغير من سيئ إلى أسوأ. فالآخرون كانوا عازمين على تضمين البيان الختامي بنوداً حول الاتحاد السياسي، لم أكن على استعداد للقبول بأي منها.

فقلت إنني لن استبق النقاش حول «المؤتمر الحكوماتي». وأدخلت ملاحظة من هذا القبيل

على النص. كذلك أصر الآخرون على تأييد المقترح الألماني حول البدء بالمرحلة 2 من الاتحاد النقدي في مطلع يناير 1994. وأيضاً رفضت هذا المسعى وتمكنت من إدخال العبارة التالية في البيان:

« إن المملكة المتحدة، رغم استعدادها للمضي قدماً بعد المرحلة 1 عبر بناء مؤسسة نقدية جديدة، وعملة أوروبية مشتركة، تؤمن بأن القرارات حول طبيعة هذه الخطوة يجب أن يسبق توقيتها ».

إلاّ أنهم كانوا راغبين في الحلول الوسط، وسُمعت اعتراضاتي بصمت مطبق بينما لم أحظ بأي تأييد. فوجدتني فقط أقول.... « لا ».

خلال ثلاث سنوات انتقلت المجموعة الأوروبية من المناقشات العملية حول إعادة النظام لشؤونها المالية إلى الخطط الكبرى الخاصة بالاتحاد النقدي والاتحاد السياسي بجدول زمني محدد ولكن دون مضمون متفق عليه. وكل هذا بعيداً عن نقاش مبدئي منفتح وعلني حول هذه القضايا لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الأوروبي.

هنا والآن في روما، بدأت المعركة الأخيرة حول مستقبل المجموعة الأوروبية، ولكن كان عليَّ أن أعود إلى لندن لكسب معركة أخرى يتوقف على نتيجتها موقفنا من أوروبا، هي المعركة على روح الكتلة البرلمانية لحزب المحافظين.

العالم ينقلب يميناً

الفصل السادس والعشرون

سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا، والبحث في مستقبل حلف شمال الأطلسي: 1987 ـ 1990

نظرة استشرافية

 يكن الوضع الدولي عامي 1987 و1988 مختلفاً جداً عما كان عليه قبل الانتخابات العامة.

فالرئيس ريجان كان لا يزال نزيل «البيت الابيض» مواصلاً سياساته الدفاعية، التي اجبرت السوفيات المرة تلو المرة على العودة صاغرين الى مائدة التفاوض. والمستر جورباتشوف كان ماضياً بتغييرات متزايدة عميقة الاثر. من شأنها ـ سواء، أحب أم كره ـ ان تفتح في نهاية المطاف بوابات الديمقراطية ان لم تكن البحبوحة ايضاً. وكانت استراتيجية الغرب تحقق نجاحاً بيناً لإلحاق الهزيمة بالشيوعية بينما نضمن نحن سلامنا واستقرارنا. وهذه استراتيجية اؤمن بها بحرارة وحرصت على بثها في اوروبا الشرقية خلال زياراتي لها. ونجاح هذه الاستراتيجية كان ـ بالضبط ـ يعني ان ثمة اسئلة جديدة ستطرح نفسها حول علاقات بريطانيا الخارجية والسياسات الدفاعية لحلف شمال الاطلسي.

ولكن حتى قبل حدوث هذا ـ طرأ تغير على المشهد العام المألوف بطريقة اخرى، لم اكن اتوقعها. فقد تنفست الصعداء، عندما هزم جورج بوش منافسه الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الامريكية لانني كنت اشعر أن هذه النتيجة تضمن الاستمرارية. الا انني وجدت نفسي عشية وصول الفريق الجديد الى «البيت الابيض» اتعاطى مع ادارة تعتبر المانيا شريكها الاوروبي الاساسي في الزعامة. وتشجع التكامل الاوروبي دون ان يبدو عليها انها تدرك تماماً المعنى الحقيقي لهذا التكامل. والتي ظهرت في بعض الاوقات وكأنها تقلل من شأن الحاجة الى دفاع نووي قوي. وعليه شعرت بانه لم يعد باستطاعتي كالماضي الركون بصورة دائمة على التعاون الامريكي.

كانت هذه قضية في غاية الاهمية خلال وقت كهذا. ففي هذه الفترة - 1989 - اخذت الشقوق والتفسخات في النظام الشيوعي السائد في اوروبا الشرقية، تتسع فتصبح فجوات. وجانباً بعد آخر، انهار البناء كله.

لقد رفعت هذه الثورة، ثورة الحريات المرحب بها، التي اجتاحت اوروبا الشرقية مسائل استراتيجية عظمى على رأسها علاقات الغرب مع الاتحاد السوفياتي. (حقاً ماذا بتنا نعني الآن بـ« الغرب »؟). بيد انني لحظت فورا انها ستخلف تأثيرات عميقة على توازن القوى داخل اوروبا تسود معها المانيا الموحدة من جديد. لقد اصبح هناك نوع مختلف وجديد من « المسألة الالمانية » ينبغي بحثه علانية ورسمياً. وهذا ما فعلته.

ان التاريخ علمنا ان المخاطر تكون في الأوج عشية انهيار الامبراطوريات. ولذا فضلت التزام الحيطة في سياستنا الدفاعية والامنية. وحاججت بأن القرارات حول موضوع الامن يجب الاّ تتخذ الا بعد مراجعة عميقة وتحليل لطبيعة وجهة التهديدات المستقبلية. وفوق كل هذا يجب تقريرها ليس عن طريق الرغبة في ترك انطباع سياسي ايجابي يتمثل في « مبادرات » حول ضبط التسلح. بل بالحاجة لردع العدوان بثقة ومصداقية.

نتيجة تفكيري واقوالي في هذا المنحى وصمني نقادي الساخرون بانني « آخر مقاتلي الحرب الباردة » وبانني صاحبة عقدة خوف من الالمان لا يرجى شفاؤها. وفي الحقيقة قالوا انني امرأة متعبة ربما في وقت من الاوقات ادت دورها بيد انها عاجزة عن او رافضة للسير مع تغير الزمن. كان بإمكاني تقبل هذه الصورة الكاريكاتورية، فقد رُميت بأسوأ منها من قبل، لكن لم يكن يخالجني الشك في انني محقة، واذا ما حصل ما كان مستبعداً فعاجلاً او آجلاً ستبرهن الاحداث صحة موقفي، ودون ادعاء اي قدرة استشرافية توقعية حول التوقيت الدقيق لسقوط الشيوعية، فانني لمست صحة منهجي مع تتابع ايام 1990. وهذا ما حصل في عدة حالات.

اولا، تخلصت العلاقات الانجلو- امريكية فجأة من جو البرودة الذي سادها لفترة، وفي النهاية كانت اشد حرارة من اي وقت مضى. فنهج الحماية في اوروبا « المتكاملة » تحت الهيمنة الالمانية، التي تقبلها الامريكيون بجذل بل شجعوه، اخذ فجأة يثير المخاوف الامريكية ويهدد بالقضاء على فرص العمل والوظائف في الولايات المتحدة. الا ان هذا التحول تأكد مع عدوان صدام حسين على الكويت، إذ انه قضى على كل الاوهام المدعية انه تم الحاق الهزيمة بكل اشكال الطغيان.

كان من الممكن للامم المتحدة ان تتخذ قرارات، لكن كانت ثمة حرب حقيقية واسعة على وشك التفجر. وهكذا، فجأة ظهرت بريطانيا، بقواتها المسلحة ذات المهارات العالية وحكومتها ذات العزيمة الصلبة والاصرار على القتال في خندق واحد بجانب امريكا، الحليف الاوروبي الحقيقي و« الشريك في الزعامة ».

من ناحية ثانية اخذت الاهمية البالغة للتغيرات الحاصلة في اوروبا الشرقية تتضح امام الافهام اكثر فاكثر. فقد بدا ان استعداد دول ديمقراطية تعتمد اقتصاد السوق الحرة وهوية « اوروبية » بنفس قوة هوية الاعضاء الحاليين في المجموعة الاوروبية، للوقوف في طابور الانتظار لدخول المجموعة. يثبت ان تصوري لمجموعة فضفاضة اكثر ومفتوحة اكثر لهو تصور مناسب وحسن التوقيت لا نظرة تراجعية. كذلك غدا واضحاً ان القادة التغييريين الشجعان في اوروبا الشرقية كانوا ينظرون الى بريطانيا - وإليّ شخصياً نظراً لمواقفي المعادية للاشتراكية - كصديق مخلص في عزمه على تقديم العون لهم، لا كجهة تسعى الى استبعادهم عن اسواقها (مثل فرنسا) او تسعى الى الهيمنة عليهم اقتصادياً (مثل المانيا). هذه الدول الاوروبية الشرقية كانت - ولا تزل - حلفاء بريطانيا الحقيقيين.

ابعد من ذلك، الى الشرق، في الاتحاد السوفياتي، دفعت التطورات المتعلقة المتزايدة الى اعادة تقييم الاحكام المتخذة بشيء من النشوة حول احتمالات ترسيخ سلمي ومنظم للديمقراطية والمبادرة الفردية والحرة.

في الاتحاد السوفياتي كنت قد كسبت احترام كل من المستر جورباتشوف المحاصر سياسياً، وخصومه المعادين للشيوعية. وفي الواقع لم اقلل مطلقاً من شأن هشاشة حركة التغيير، ولذا أيدتها - وأيدت المستر جورباتشوف - بقوة في الغرب. وقد دلت الاحداث المتعاقبة، باطراد، على ان الاتحاد السوفياتي في طريقه الى ازمة سياسية ذات عواقب بعيدة الاثر. وكان من شأن هذا الوضع الخاص بالتحكم بالسلاح النووي، بل كل الترسانة العسكرية السوفياتية المتراكمة، أنه لم يعد ممكناً تجاهله حتى بالنسبة لاكثر دعاة نزع السلاح حماسة في الغرب.

وباختصار، فان عالم « النظام العالمي الجديد » اخذ يتجلى على انه حالة خطيرة عديمة الاستقرار زادت الطلب جداً على الفضائل المحافظة لمقاتلي « الحرب الباردة ». وهكذا صادف انني خلال الشهور والاسابيع الاخيرة لرئاستي، بينما كانت الضغوط السياسية المحلية تتصاعد،

وجدت نفسي مرة اخرى في قلب الاحداث الدولية الكبرى، متسلحة بقدرات متجددة للتأثير فيها خدمة لمصالح بريطانيا وبانسجام كامل مع قناعاتي.

زيارة الى واشنطن في يوليو 1987

يوم الخميس 16 يوليو 1987 سافرت الى واشنطن للاجتماع بالرئيس ريجان، الا ان حظوظنا السياسية في هذا الوقت بالذات كانت تختلف اختلافاً عظيماً. فقد كنت قد فزت للتو بالانتخابات العامة باغلبية حاسمة معززة سلطتي في الشؤون الدولية.

وبعكسي تماماً كان صديقي القديم وادارته ينوءون تحت ثقل ما تكشفه فضيحة «ايران جيت» المتطاولة.

لقد وجدت الرئيس جريح المشاعر مشدوهاً بما هو حاصل حوله، بينما كانت نانسي (زوجته) تمضي الوقت في الاستماع الى الكلام القاسي الاستخفافي المصبوب صباً من افواه المعلقين والاعلاميين الليبراليين، وابلاغه بما يقال عنه، مما كان يزيد في تثبيط عزيمته. فليس ثمة ما يجرح الرجل الفاضل اكثر من التشكيك بامانته ونزاهته.

اغضبني هذا الوضع أشد الغضب. وصرت عازمة على فعل كل ما يمكنني فعله لمساعدة الرئيس على تجاوز هذه العاصفة العاتية.

لم تكن القضية قضية اخلاص شخصي - رغم ان فيها شيئاً من هذا ايضا بالطبع - إذ لم يكن قد تبقى له غير 18 شهراً كرئيس لأقوى دولة في العالم، وكان في صالحنا الا تضعف سلطته. وعليه، عكفت على استغلال مقابلاتي وتصريحاتي في واشنطن لتوصيل هذه الرسالة. فعلى سبيل المثال ابلغت مذيع شبكة الـ« سي. بي. أس.» في برنامج «في مواجهة الأمة»:

« خلوا عنكم الهم، ابتهجوا، ارفعوا معنوياتكم فأمريكا دولة قوية رئيسها عظيم وشعبها عظيم ومستقبلها عظيم».

وعلى الاثر حوصرت سفارتنا بالمكالمات الهاتفية حاملة التهاني، ومست كلماتي جمهوراً ممتناً آخر. فمساء الاثنين - في اعقاب عودتي الى لندن - تلقيت مكالمة هاتفية من الرئيس رغب فيها في شكري على ما قلته. كان إذ ذاك يرأس جلسة لأعضاء الادارة، وخلال لحظة، ترك السماعة وطلب مني الاصغاء... فسمعت تصفيقاً حاداً وطويلاً من اعضاء الادارة.

الا ان الهدف الرئيسي لزيارة واشنطن كان مناقشة التبعات المستقبلية لدفاعنا عن معاهدة « القوة النووية المتوسطة المدى » (INF) التي وقعها الرئيسان ريجان وجورباتشوف في ديسمبر (كانون الاول). وللحقيقة فقد كان لدي شعوران متناقضان عن « الخيار الصفر » في المعاهدة. فمن ناحية حققنا نجاحاً عظيماً في اجبار السوفيات على سحب صواريخ الـ« إس إس 20 » عبر نشرنا صواريخ « كروز » و« بيرشينج ». ولكن من ناحية ثانية ترك سحبنا صواريخنا المتوسطة المدى ذات القواعد الارضية نتيجتين كريهتين:

النتيجة الاولى. انه هدد بالتحديد بما كان هيلموت شميت (المستشار الالماني السابق) في الاساس ينوي تجنبه عندما حث حلف شمال الاطلسي « ناتو » على نشر هذه الصواريخ. اي فصل اوروبا عن « ناتو ». ففي الماضي كان من الممكن المجادلة. كما في عقد السبعينات. ان الولايات المتحدة في خيارها الاخير لن تلجأ الى استعمال السلاح النووي لردع عدوان بالسلاح التقليدي يشنه حلف وارسو على اوروبا. وكانت هذه الحجة تعزز مواقع الميل الجاهز دوما لاعلان حياد المانيا. وكان هذا الميل الهدف الطويل الامد للسوفيات. يضخمونه في كل مناسبة متاحة.

والنتيجة الثانية: ان « الخيار الصفر » للمعاهدة خلّف ظلالا من الشك. مع انه كما كررت القول مرارا لم ينسف - استراتيجية « ناتو » المبنية على « الرد المرن ». وكانت هذه الاستراتيجية تعتمد على قدرة الغرب لتصعيد رده على العدوان السوفياتي سواء بالسلاح التقليدي أو النووي درجة درجة. وكانت ثمة مجادلة على ان ازالة الصواريخ المتوسطة المدى تترك فراغا في هذه القدرة. وتبعا لذلك كان على « ناتو » ان يمتلك اسلحة نووية اخرى. متمركزة على الارض الالمانية. بمقدورها ان تكون رادعا موثوقا به. وان يصار الى هذه الاسلحة وتقويتها عند الضرورة. وهكذا كان هذا السؤال - اي تجنب « خيار صفر » أخر حول « القوة النووية القصيرة المدى » (SNF) الذي شق التحالف الاطلسي بصورة جدية وخطرة في 1988 - 1989.

كانت النقاط الرئيسية التي طرحتها في زيارتي للرئيس (ريجان) في واشنطن تدور حول الحاجة لتخصيص « صواريخ كروز المطلقة من الغواصات » وطائرات « إف1 - 11 » اضافية للقيادة العليا للتحالف في اوروبا. وذلك لتعويض سحب صواريخ « كروز » و« بيرشينج » والحاجة لمقاومة ضغط الالمان لاجراء مناقشة مبكرة حول مشروع « القوة النووية القصيرة المدى » في اوروبا. كذلك كنت اريد ان أرى متابعة لاحقة مطورة واطول مدى لصاروخ « لانس » (FOTL)

الذي طوره الامريكيون واعدوه للنشر في منتصف التسعينات و« صاروخ تكتيكي جو - ارض » (TASM) للحلول محل القنابل ذات الاسقاط الجوي الحر.

حيال هذه المسائل المرتبطة بتقوية مشروع « القوة النووية القصيرة المدى » كان هناك تطابق بين نظرتي ونظرة الرئيس (ريجان). ولكن حيث كنت اوافق الالمان مواقفهم وجدت نفسي عاجزة عن اقناع الامريكيين بها. فكان حول موضوع الابقاء على صواريخ « بيرشينج 1 إيه » البالستية الالمانية القديمة مدى حياتها الطبيعية (اي بضع سنوات)، دون ضمها كجزء لا يتجزأ من صفقة « القوة النووية المتوسطة المدى ».

غير ان امر « القوة النووية القصيرة المدى »، كان في رأيي العنصر الاكثر اهمية في ردعنا النووي. وحقاً برهن على انه العنصر الاكثر اثارة للجدل.

المناقشات مع جورباتشوف في ديسمبر 1987

كانت المصالح الامنية لبريطانيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفاوضات السلاح الامريكية - السوفياتية. وبالنسبة لـ« القوة النووية القصيرة المدى » كانت هذه الاسلحة حيوية لحماية جنودنا المتمركزين في المانيا. كذلك كان لنا في المفاوضات بين القوتين العظميين حول الاسلحة النووية الاستراتيجية مصلحة مباشرة لانها كانت تمس مصير رادع « ترايدنت » النووي.

ولكن بصفة عامة، فإنني لم اكن اتوقف عن الايمان ولو للحظة بأهمية السلاح النووي كوسيلة لردع الحرب التقليدية، لا النووية فحسب، وهذا موضوع كنت ادرك انه ليس بوسعي ان اضمن فيه صلابة موقف ادارة ريجان.

وهكذا، ومع انني لم اكن راغبة بالسماح لنفسي بان اصبح شيئاً شبيهاً بالوسيط او السمسار بين الامريكيين والسوفيات، فانني سعدت جداً بقبول المستر جورباتشوف دعوتي له بالتوقف في برايز نولتون (مركز عسكري جوي بريطاني) وهو في طريقه الى الولايات المتحدة لتوقيع معاهدة « القوة النووية المتوسطة المدى ». فهذا التوقف سيعطيني الفرصة للتعرف على حقيقة تفكيره قبل اجتماعه بالرئيس ريجان، ومناقشته حول قضايا اخرى مثل حقوق الانسان والنزاعات الاقليمية. كنت اعتقد ان باستطاعتي ان افرض ضغطاً نافعاً. وكان الامريكيون قد طلبوا مني، تحديداً، ان اضغط على المستر جورباتشوف في موضوع افغانستان، حيث بدا

واضحاً انه كان يحاول ايجاد طريقة لسحب القوات السوفياتية من تلك المغامرة الكارثية.

في هذه الاثناء، داخل الاتحاد السوفياتي، كانت ثمة اشارات متضاربة. فقد جلب المستر جورباتشوف حليفه المستر ياكوفليف الى المكتب السياسي (للحزب الشيوعي السوفياتي)، ولكن - في خطوة قيض لها ان تترك عواقب هائلة وبعيدة الاثر - تعرض بوريس يلتسين ربيب جورباتشوف السياسي لبعض الوقت، والذي عيّن رئيساً لمنظمة الحزب في موسكو بوصفه مصلحاً راديكالياً لا يلين ولا يفسد، لإهانة علنية مذلة. وبذا بدا انه ضمن القيادة السوفياتية لم يعد هناك بجانب جورباتشوف نفسه، ربما سوى وزير الخارجية شيفارنادزه والمستر ياكوفليف ملتزمين كلية بسياسات جورباتشوف التغييرية. في مستهل محادثاتنا اخرجت نسختي من كتاب المستر جورباتشوف «بيريسترويكا» فبدت عليه علامات الرضى. وحفز ذلك شرحاً مستفيضاً حول المصاعب التي يواجهها في تحقيق التغييرات التي يسعى اليها.

في لغة السوفيات - المعكوسة بأمانة في لغة وسائل الاعلام - كان خصوم «البيريسترويكا» يوصفون عموماً بـ«المحافظين». فاخبرت جورباتشوف ان هذا الامر يزعجني جداً، ولا اريد مطلقاً ان اربط بأي صلة كانت مع «محافظيه».. فإنهم نقيضي تماماً.

بعدها انكببنا لبحث تفاصيل موضوع التسلح. لم يكن هناك الكثير مما يستحق القول حول «القوة النووية المتوسطة المدى»، بل ركزنا المناقشات على اتفاقية «ستارت» (هامش المحادثات الامريكية السوفياتية لخفض الاسلحة الاستراتيجية، التي بوشر بها في العام الاول من عمر ادارة ريجان)، الأيلة الى تقليص عدد الاسلحة النووية الاستراتيجية. كان لا يزال هناك الكثير من نقاط الخلاف بالنسبة لمسألتي التعريف والتحقق. وكررت اصراري على الاحتفاظ بالاسلحة النووية. فوصف المستر جورباتشوف موقفي بانه كمن يفضل «الجلوس على برميل بارود بدلاً من كرسي وثير مريح». فأجبته مذكرة اياه بالأرجحية الضخمة التي يتمتع بها السوفيات في مجالي الاسلحة التقليدية والكيماوية. ثم اثرت موضوع الانسحاب السوفياتي من افغانستان وقضية حقوق الانسان. وقلت ان اي تقدم يتحقق على هذين الصعيدين من شأنه على الارجح ان يساعد الادارة الامريكية على التغلب على المعارضة داخل مجلس الشيوخ لمعاهدة «القوة النووية المتوسطة المدى».

الا انني لم احقق تقدماً ملموساً. إذ قال ان التسوية في افغانستان ستصبح اسهل اذا ما اوقفنا تزويد الثوار (المجاهدون الافغان - المترجم) بالسلاح، وان حقوق الانسان قضية تخص

بالدرجة الاولى الدول المعنية بها مباشرة.

كان مثل هذا التوجه الذي ترك انطباعاً سيئاً جداً في الولايات المتحدة نتيجة كلام المستر جورباتشوف عن حقوق الانسان في لقاء مع شبكة «ان. بي. سي.». ولم يكن بوسعي في ذلك الوقت ان افعل شيئاً يغير موقفه، وهكذا أنهيت مناقشاتنا بالاعراب عن املي بان يعود مع زوجته للقيام بزيارة كاملة في العام التالي، فقال انه حريص على تلبية الدعوة.

رغم حساسية جورباتشوف البالغة ازاء حقوق الانسان، كانت تلك المناسبة صحية وممتعة بل حتى سعيدة. وقد تناولنا طعام الغداء في مقصف الضباط حيث التحق بنا كينيث بيكر ورايسا جورباتشوف اللذان كانا قد قاما بزيارة الى مدرسة في المحلة والتقيا مع التلامذة والمدرّسين وشاهدا مسرحية عن الميلاد.

غير ان في جانب واحد لم تكن روح الميلاد طاغية. إذ رغبة مني في استراق الوقت المناسب فانني استغللت فرصة ابتعاد المترجم الروسي عن مرمى كلامي، سألت المستر جورباتشوف، الذي كان ينشد امامي اغنية روسية فولكلورية امام شجرة الميلاد في ردهة المبنى، عما اذا كان سيسمح لأسرة اوليج جوردييفسكي (المنشق الروسي) بمغادرة الاتحاد السوفياتي والالتحاق به في بريطانيا. فزم شفتيه ولم يجب... الا ان روح الجواب كانت على أوضح ما تكون.

ولدى عودتي الى لندن اتصلت هاتفياً بالرئيس ريجان لأبلغه بما دار بيننا. واخبرته عن مضمون الحديث عن افغانستان والتسلح، كما قلت له انه بينما عليه التحضير لمجابهة المستر جورباتشوف حول حقوق الانسان، فإن عليه ايضاً توقع رد فعل حاد. فقال الرئيس ريجان انه يتوقع جلسات محتدمة مع المستر جورباتشوف، الا انني نجحت بوضوح في تليينه قبل اللقاء المرتقب. كذلك سألني عما اذا كنت انصح بان يتخاطب معه بالاسماء الاولى المجردة، فاجبته، بان عليه توخي الحرص في هذا الامر لانني ورغم لمسي جانباً ودوداً ومنفتحاً في جورباتشوف فإنه ايضاً رسمي الى حد بعيد، وهذه شخصية شجعها النظام السوفياتي المتصلب.

قمة «ناتو» في بروكسل، مارس 1988

في الحقيقة كانت قمة ريجان - جورباتشوف ناجحة تماما. إذ اقرت معاهدة «القوة النووية المتوسطة المدى» ورتب من حيث المبدأ لعقد قمة اخرى في موسكو في النصف الاول من عام

1988 يوقع خلالها على المعاهدة ويتحقق خلالها اتفاق محتمل على معاهدة «ستارت» ايضاً.

في فبراير 1988 اعلن جورباتشوف ان الانسحاب السوفياتي من افغانستان سيبدأ في مايو. وكان جلياً اننا ماضون قدماً نحو مرحلة جديدة مجهولة الابعاد، ولذا بدا لي ان هذا هو الوقت المناسب لبحث علاقاتنا في قمة لدول حلف شمال الاطلسي «ناتو». وحدد شهر مارس، في بروكسل، موعداً لاول قمة لرؤساء حكومات دول «ناتو» منذ ست سنوات - بالمناسبة الاولى التي يحضرها رئيس فرنسي في 22 سنة.

بدا واضحاً منذ البداية ان الالمان الغربيين سيكونون المصدر المحتمل للمتاعب. فالمستر جورباتشوف شن حملة دعائية ناجحة جداً لكسب الرأي العام الالماني باتجاه المانيا خالية من السلاح النووي. وكنت ادري انه ضمن الحكومة الالمانية الاتحادية لا يزال المستشار كول اساسا متصلباً في اقتناعه بضرورة تفادي «صفر ثالث» والتخلي عن السلاح النووي. الا ان الهر (هانز ديتريتش) جينشر لم يكن كذلك.

المستشار كول أصر على التصاق «ناتو» بما كان يوصف «بمفهومه الشامل» - أي اعتبار العناصر المختلفة من الاستراتيجية الدفاعية، التي كان مشروع «القوة النووية القصيرة المدى» جزءاً منها، وحدة لا تقبل التجزئة.

وفي اطار هذا «المفهوم الشامل» كان مستعداً لتأييد التدابير المتفق عليها، بعد دراسة جادة اجراها التحالف بالشكل اللازم، من اجل الابقاء على الرد المرن. الا انه قال علناً في واشنطن انه لم تكن ثمة حاجة لاتخاذ قرار حول تحديث «القوة النووية القصيرة المدى».

لقد كان باستطاعة الامريكيين واستطاعتنا نحن تفهم حساسيات الالمان في بيان «نانو»، في نفس الوقت الذي نحافظ فيه على الوقفة الصحيحة، سواء ازاء المبدأ العسكري او تحديث الاسلحة النووية. وبالنتيجة لم اكن متضايقة مطلقاً بالنص المعتمد. إذ اتفق رؤساء الحكومات على «استراتيجية ردع قائمة على مزيج ملائم من القوات النووية والتقليدية الكافية والفعالة التي سيستمر ابقاؤها عصرية حسب مقتضى الضرورة». وكان هذا كافياً.

بعد ارفضاض قمة بروكسل، رسمياً، التقيت بالرئيس ريجان للتداول حول حصيلتها. فقلت له انني اعتبر ان القمة نجحت نجاحاً كبيراً لان بريطانيا والولايات المتحدة وقفتا معاً، وهذا التوكيد على وحدة «ناتو» سيساعده عندما يزور موسكو للاجتماع بالمستر جورباتشوف في مايو. وعبّرت له عن أسفي لعجزنا عن اقناع الالمان بالقبول علانية بألا تجرى المفاوضات على

خفض عدد الاسلحة النووية الاقصر مدى في اوروبا الا بعد تحقيق التوازن في حجم الترسانتين التقليديتين (بين الشرق والغرب - المترجم) وفرض حظر على الاسلحة الكيماوية. غير انني قلت انه كان جلياً امامي ان تلك هي في الحقيقة الظروف الوحيدة التي يمكن لـ«ناتو» في ظلها التفاوض حول الانظمة القصيرة المدى.

فرد الرئيس ريجان قائلاً انه يوافقني الرأي تماماً. انه ليس في مقدور «ناتو» الذهاب ابعد مما ذهب اليه قبل تحقيق هذه الشروط. وقد توافقت وجهتا نظرنا ايضاً على التوجه العام ازاء اتفاقية «ستارت». وقلت انني رغم تأييدي «ستارت» كهدف، فإن الحصول على الاتفاقية الصحيحة أهم من مجرد الاسراع في انجازها. فأجاب الرئيس انه من جهته ايضاً حريص على الاحتراس والحيطة في تعليقاته العلنية. فهو لم يكن راغبا ان يقول الناس ان قمة موسكو فشلت لان اتفاقية «ستارت» لم توقع. كما انه كان يقرّ بأن مفاوضات «ستارت» ستكون أكثر تعقيداً من مفاوضات «القوة النووية المتوسطة المدى»، خصوصاً لجهة موضوع التحقيق.

على أي حال. غادرت بروكسل وانا مطمئنة بانني والرئيس في خندق واحد حيال كل المسائل الصعبة والمعقدة المحيطة بمفاوضات التحكم بالاسلحة وضبطها التي كنا مقبلين عليها.

زيارة ريجان الى لندن، يونيو 1988

الرئيس ريجان ظل ملتزماً بمواقفه وكلامه عندما توجه الى موسكو. ومع انه جرى توقيع معاهدة «القوة النووية المتوسطة المدى» كانت المفاوضات قاسية ولم يمكن التوصل الى صيغة توفيقية حول «ستارت». حيث اراد السوفيات من الولايات المتحدة ان تجمل «صواريخ كروز المطلقة من البحر» ضمن الاتفاقية. ولكن كما حدث معي في زيارتي عام 1987، اتيحت هذه المرة الفرصة للرئيس ريجان والشعب الروسي للالتقاء، وجهاً لوجه. وكان هذا الامر الاعظم أهمية.

وقد اخبرني عندما جاء الى لندن يوم الخميس 2 يونيو، في طريق عودته الى بلاده من موسكو، كيف تأثر بالحشود الضخمة المرحبة به هناك. وكان الشيء الوحيد الذي اقلقه التعامل الفظ من قبل رجال «الكي جي بي» لكل من اراد الاقتراب منه. فقلت له ان الروس شاهدوا بأم العين حقيقة معدنه ولذا ستجد السلطات السوفياتية صعوبة أكبر في اقناعهم بان الولايات

المتحدة عدو خطير. لقد اثار بشكل بارز، قضايا حقوق الانسان - خصوصاً حرية العبادة - ابّان مكوثه في الاتحاد السوفياتي، وقلت له انه اصاب في ذلك تماماً.

كذلك ابلغني الرئيس بمصاعب محادثات التسلح، وقال انه كان مصراً على الاّ يتخلّى قيد أنملة بالنسبة لموضوع «حرب النجوم» وانه لم يكن مستعداً لدفعه على عجل للاتفاق على «ستارت». وفي هذه الاثناء كان على «ناتو» تحديث القوة النووية القصيرة المدى، وكان ضرورياً اقناع الالمان الغربيين بمقاومة هذا الموضوع بايجابية. وقال انه سيواصل اصراره على تحقيق التوازن في حجم القوات التقليدية في اوروبا، قبل التفاوض على ازالة الاسلحة النووية القصيرة المدى.

وفي اليوم التالي تحدث الرئيس امام حشد كبير من رجال الاعمال في «السيتي» والدبلوماسيين في مبنى «الجيلدهول». وكان اداؤه رائعاً ومتميزاً في ضوء الاحداث اللاحقة.

فقد عاد الى الخطبة التي القاها امام اعضاء مجلس العموم عام 1982، التي اعلن فيها ما بات يعرف بـ«مبدأ ريجان» (هوامش: راجع صفحات). لكن لا هو ولا أنا كنا نعرف كم كنا قريبين من اثبات انتصار مواقفنا، مع اننا بكل وضوح شاهدنا انجاز قفزات كبيرة في «الحملة من اجل الحرية» التي قاتلنا تحت لوائها. وكان الوقت الآن وقت التشديد على القضية، التي كانت روحية بقدر ما كانت سياسية واقتصادية.. وكما اوردها الرئيس:

ان ايماننا ليقع في شرعة أرقى وأرفع.. فنحن نؤمن بان الانسانية أسمى من ان تذل على أيدي دولة شديدة التسلط، ولكن بأن تعيش بالصورة التي يريدها خالقنا.

زيارة بولندا، نوفمبر 1988

بعد خمسة أشهر فقط، في نوفمبر 1988، زرت بولندا. وإذا كان ثمة من يريد عرضاً لقيمة نظرة الرئيس ريجان السياسية، فإنه ليجدها في هذه البلاد، حيث تضافرت عناصر التديّن الكاثوليكي والوعي القومي والاحباط الاقتصادي لكشف العقم الأجوف للماركسية وهز أسس الحكم الشيوعي.

كنت مصممة على قبول الدعوة التي كنت تلقيتها آنفاً من الجنرال ياروزلسكي لزيارة بولندا. فقد شعرت دوماً بأعظم الحب والتقدير لبلاد أولئك الوطنيين المقدامين الذين أخفق

البروسيون والنمساويون والروس (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، والنازيون والشيوعيون (في القرن العشرين) في اخماد جذوة تقاليدهم. وليس بوسعي اطلاقاً نسيان الطيارين البولنديين الذين قاتلوا مع سلاح الجو الملكي البريطاني ضد النازية، وكيف تفجرت الحرب حول قضية حرية بولندا، وانتهت برزوح البولنديين تحت الطغيان.

ولكن، مع كل ما سبق، وجدتني أدخل معتركاً مخادعاً من الناحية الدبلوماسية... وكنت أعرف ذلك حق المعرفة.

لقد كان هدفي في الذهاب الى بولندا متابعة الاستراتيجية التي بدأتها إزاء دول الكتلة الشرقية في المجر عام 1984.

كنت أرغب في فتح هذه الدول ـ حكومات وشعوباً ـ للتأثير الغربي وأمارس ضغطاً في اتجاه احترام حقوق الانسان والتغيير السياسي والاقتصادي.

لقد دل ماضي بولندا القريب على مدى اعتماد التطورات في بلدان مثلها على نوايا الاتحاد السوفياتي. وبصرف النظر عما إذا كان المرء ينظر إلى الجنرال ياروزلسكي على انه رجل وطني دخل المعمعة السياسية ليحول دون مواطنيه ومصير أسوأ، أو انه مجرد «دمية» سوفياتية، فإن الظروف التي فرضت فيها الاحكام العرفية وسحقت نقابة «التضامن» تمثل درساً لا ينسى حول حقيقة سياسة القوة.

ولكن الآن كان واضحاً للعيان من جديد مع نهوض «التضامن» وتجددها مدى الافلاس السياسي والاقتصادي لحكومة ياروزلسكي والتحدي الذي باتت تواجهه.

ان دور الغرب ـ وخصوصاً في هذه الحالة زعيم غربي زائر ـ كان تشجيع المعادين للشيوعية، ولكن مع حثهم على تبني رد فعل محسوب بعناية إزاء الفرص المتاحة أمامهم لتحسين ظروفهم وزيادة نفوذهم. أما بالنسبة لجانب الحكومة فكان من الواجب مزج الحديث المباشر عن الحاجة للتغيير بتوجه يتفادى الوصول الى نزاع صدامي أضراره تفوق منافعه. وهكذا لم تكن هذه المهمة سهلة.

السلطات البولندية، من جهتها، كانت حريصة على تعقيد مهمتي أكثر. فعشية اليوم السابق للزيارة، أعلنت الحكومة اعتزامها على اغلاق أحواض لينين لبناء السفن في جدانسك، معقل «التضامن». وكان هذا المسعى فخاً خطيراً وان كان أيضاً فخاً أخرق.

إذ أمل الشيوعيون انهم بذلك يجبرونني على الترحيب باغلاق مصنع عديم الكفاءة والجدوى

الاقتصادية. وإدانة المقاومة التي تبديها «التضامن» للاغلاق انطلاقاً من سياستي الاقتصادية «الثاتشرية».

وذهب بعض المعلقين الى حد التوقع ان أقع في هذا الفخ فعلاً. إذ جاء في افتتاحية لصحيفة «التايمز»:

«.. تبدأ رئيسة الحكومة اليوم زيارة يرى كثيرون ان عليها الغاءها. ان فكرة زيارة بولندا كانت محاطة على الدوام بعلامات استفهام، إذ يمكن تفسيرها على انها ايحاء بالرضى عن نظام ياروزلسكي... والآن يتضاعف هذا الانطباع ويزداد صدقية..».

حقيقة الأمر، انه حتى الاحصائيات الرسمية المنشورة أشارت الى أن أحواض لينين، وان كانت في وضع اقتصادي سيئ، فإنها لم تكن تسجل أسوأ «الخسائر»، مما يشير ضمنياً ولكن بوضوح الى ان الحافز وراء استفرادها بقرار الاغلاق سياسي وليس اقتصاديا.

ولكن على أي حال، طالما ان 90 في المائة من أعمال الأحواض كان مخصصا للاتحاد السوفياتي، فإن موضوع بقائه كان يعتمد على ما هو أكثر من مجرد سعر الصرف بين الروبل والزلوتي (العملة البولندية - المترجم). فحيث لا يكون هناك سوق لا يكون هناك تقدير حقيقي لـ«الربح» و«الخسارة».

غير ان الأمور كانت أبعد من ذلك. فقد كنت مقتنعة بأنه يستحيل على الناس تحمل أي مسؤولية اقتصادية منتظرة من اقتصاد غربي إلا إذا منحوا الحريات التي نتوقعها في الغرب.

في ضوء هذه المناورات كان من دواعي سعادتي انني أصررت على ان يكون لزيارتي شق غير رسمي بجانب الشق الرسمي. إذ انني لم أكن مستعدة لتقبل منعي من مقابلة ليخ فاونسا وكبار خصوم النظام. ومما يسجل للجنرال ياروزلسكي، كما شعرت، انه لم يعترض على ذلك. ولولا هذا الموقف لكنت في وضع أجازف معه، دون ان أقصد، بخدمة غايات الدعاية الشيوعية.

خلال تخطيطي للزيارة، تشاورت مع البابا، الذي وفرت زيارته في يونيو عام 1987 المحفز الأساسي لانتعاش «التضامن» من جديد والضغط من أجل التغيير. وكان جلياً ان الفاتيكان رأت ان زيارتي ستحمل نفعا. إلا ان الكنيسة كانت تتحرك الى الأمام بحذر شديد، وحرص تبينته بوضوح في أول أيام زيارتي لدى مقابلتي الكاردينال جليمب (كاردينال بولندا - المترجم).

أيضا في اطار التخطيط للزيارة، كان عليّ الاهتمام بأمر آخر شعرت بضرورة التشاور بشأنه

مع مرجع ثقة.... وهو ما كان عليّ ارتداؤه من زي.

وتأمن لي ذلك بشخص سيدة بولندية تعمل في متجر «أكواسكوتوم»، قالت لي ان اللون الأخضر يمثل في بولندا... الأمل، وعليه اخترت زياً أخضر اللون.

كان أول لقاء رسمي لي في وارسو مساء الأربعاء 2 نوفمبر مع رئيس الوزراء البولندي المعيّن حديثاً المستر راكوفسكي، الذي لم أجده مدافعاً مقنعاً أو فعالاً عن خط حكومته إزاء أحواض لينين لبناء السفن، مع انه بذل جهده في هذا السبيل.

قال لي انه يوافقني كثيراً على تصريحاتي وسياساتي المعلنة عن الحاجة الى التغيير الاقتصادي وصوّر اغلاق الأحواض على انها جزء من هذا الاتجاه. وبشيء من «الثاتشرية» المرغمة (بفتح الغين) أخبرني ان سياسة العقلنة والترشيد هي الطريق الوحيد الذي تخرج عبره بولندا من مصاعبها، وان ضعف بولندا التاريخي كان قلة مثابرتها وثباتها وهو الأمر الذي يسعى الى تغييره.

وأجبته، ان التحول من اقتصاد موّجه الى اقتصاد قائم على المبادرة الفردية الحرة والتنافس عملية صعبة للغاية. ولن يكفي لتحقيقه تغيير السياسة الاقتصادية، إذ لا بد من وجود تغيير شخصي وسياسي وروحي. فتحت الشيوعية يعيش الناس كعصافير في قفص... وحتى إذا فتح باب القفص، فإنهم يشعرون بخوف من الانطلاق.

ثم قلت له، ان المهمة الحيوية التي تواجه حكومته هي ان تأخذ الناس معها على طريق التغيير. إلا ان المشكلة هنا تتمثل في غياب الآلية السياسية التي تسمح بالتشاور معهم كما تسمح لهم بالتعبير عبرها عن آرائهم. وتابعت، ان الفارق بين الوضع الذي واجهته عام 1979 والوضع الذي يواجهه (أي راكوفسكي) هو انني انتخبت لمنصبي - وأعيد انتخابي مرتين - بصورة ديمقراطية لأنفذ التغيير المطلوب.

في وقت لاحق من ذلك المساء، اجتمعت بعدد من خصوم «النظام»، وعلمت منهم أكثر عن مثالبه. لقد كنت أدرك ان الشيوعيين لم يطبقوا النظام الزراعي التعاوني في بولندا على النطاق الواسع الذي طبّق في أماكن أخرى، والسبب انه - بجانب نفوذ الكنيسة الكاثوليكية - اعطى الشعب البولندي درجة من الاستقلالية، فريدة من نوعها في الدول الشيوعية.

وقلت للحاضرين، انه طالما يملكون أراضي فمعنى هذا ان وضعهم طيب. إلا ان الرد جاءني بالنفي. ومعه سؤال...

ألا تعرفين أن الحكومة تحوّل كل البذور والأسمدة والجرارات والمعدات الأخرى ـ ليس أقلها قطع الغيار ـ الى قطاع المزارع التعاونية؟

كذلك تتحكم السلطات بالتسعير والتوزيع. وتحت واقع هذه الظروف تصبح منافع ملكية الأرض محدودة. وعملياً، فإن الاشتراكية التي هي نمط أقل تخلفاً من الشيوعية، كانت تمارس عملها المألوف في الافقار وتثبيط العزائم. وقد اثرت هذا الموضوع لاحقاً مع المستر راكوفسكي، الذي لم يتحد جدياً صحة هذه الوقائع.

بعد ظهر الخميس، تذوقت لأول مرة طعم بولندا الحقيقي ـ بولندا التي حاول الشيوعيون ان يحطموها ففشلوا.

فقد زرت كنيسة سانت ستانيسلاف كوستكا، في شمال وارسو، حيث كان الأب ييري بوبيووشكو يطرح عظاته المناوئة للشيوعية حتى عام 1984، عندما خطفه وصفّاه أفراد أجهزة الأمن البولندية. (أيضاً ذهبت الى منزل والدي بوبيووشكو، حيث تحادثت معهما، وكانا رغم حسرتهما لفقده، فخورين جداً به).

الكنيسة نفسها غصت بالجموع من كل الأعمار، الذين أتوا لرؤيتي، ولدى وصولي انطلقوا منشدين ترتيلة بولندية. فبشخص الأب بوبيووشكو وجدوا فعلاً لهم شهيداً، وعدت من هناك وأنا مقتنعة كلياً بأن عقيدته لا عقيدة قاتليه هي التي ستسود في بولندا.

وقلت هذا للجنرال ياروزلسكي عندما اجتمعت به للتباحث لاحقاً. الجنرال، من جهته، كان قد تكلم على امتداد ثلاثة أرباع الساعة دون توقف عن خططه لبولندا. وعلى الأقل في هذا الاطار كان شيوعياً نموذجياً.

بل ذهب الى حد الاطراء للتغييرات في انظمة النقابات التي طبّقتها في بريطانيا.

وعندما فرغ من كلامه، قلت له ان الناس في بريطانيا ما كانوا بحاجة الى الاعتماد على النقابات كوسيلة للتعبير عن آرائهم السياسية لأن لدينا انتخابات حرة. وانني للتو لمست لمس اليد نفوذ «التضامن» وقوتها في تلك الكنيسة في شمال بولندا. ثم قلت، انني كسياسية، تخبرني كل غرائزي انها (أي «التضامن») أكثر بكثير من مجرد نقابة ـ فهي حركة سياسية لا يمكن انكار قوتها. وان الحكومة مصيبة في الاعتراف بهذه الحقيقة وبضرورة التحاور مع «التضامن» وعبرت عن أملي بأن يقبل قادة «التضامن» الدعوة للتحاور.

اليوم التالي، كان يوماً لا ينسى. فقد طرت الى جدانسك في الصباح الباكر للانضمام الى

الجنرال ياروزلسكي في وضع أكليل من الزهر على نصب « فيستربلاته » . حيث وقع أول اشتباك بين البولنديين والجيش الألماني الغازي عام 1939 .

انها شبه جزيرة قاتمة الصورة فوق خليج جدانسك وكانت الريح يومذاك عاتية . واستغرقت المراسم نصف ساعة . واسعدني ركوب قطعة بحرية صغيرة حملتني داخل كابينتها عبر طريق نهري الى ميناء جدانسك نفسه . هناك داخل الكابينة غيّرت ملابسي ، إذ خلعت عني القبعة والمعطف الأسودين وارتديت زياً أخضر اللون . وعدت الى ظهر السفينة . ومن هناك شاهدت منظراً لا يصدق لدى وصولنا الى أحواض جدانسك .

فقد بدا وكأن عمال الأحواض غطوا كل بوصة من الأرض ، وهم يلوّحون ويهتفون .

وبعد جولة في الأحياء القديمة في جدانسك أخذت بالسيارة الى فندق ، حيث قابلت داخل غرفتي ليخ فاونسا ورفاقه . فقد بدا لي موقعه الفعلي يومذاك غامضاً في ذلك الوقت إذ انه كان لا يزال قيد الاقامة الجبرية في منزله ، وقد نقلته الى الفندق ، لفرط المفارقة ، الشرطة الأمنية البولندية . وسلمته هديتي له - وهي عبارة عن صنارة لصيد السمك نظراً لأنه صياد ماهر - ثم غادرنا المكان نحو أحواض بناء السفن . وهنا أيضاً كان هناك آلاف العمال في انتظاري يهتفون ويلوحون برايات « التضامن » .

ووضعت إكليلاً من الزهر على نصب تذكاري لعمال الأحواض الذين قتلوا برصاص الشرطة والجيش عام 1970 ، ثم ذهبت الى منزل الأب يانكوفسكي ، القس المقرب من فاونسا ومستشاره ، حيث اجتمعنا قبل ان نتناول طعام الغداء .

قادة « التضامن » مزيج من العمال والمفكرين ، وكان فاونسا من الفئة الأولى ، ولكنه كان يتمتع بحضور كبير جسدي وأهمية رمزية سمحا له بتسيد الموقف . وأبلغني ان « التضامن » غير ميالة لقبول دعوة المشاركة في لقاء « طاولة مستديرة » انطلاقاً - ولعله على حق في ذلك - من تصور ان الغاية من اللقاء شق صفوف المعارضة ونسف مصداقيتها .

ووصف لي ان هدف « التضامن » هو « التعددية » ، وهذه حالة لا يكون الحزب الشيوعي فيها السلطة الشرعية الوحيدة . إلا ان ما لحظته على الفور انه لم يكن لديهم أي خطة عمل محددة ذات أهداف عملية فورية .

والحقيقة ، انني عندما أعربت عن اعتقادي بأن على « التضامن » المشاركة في الحوار ، وطرح مطالبها الخاصة بشكل برنامج عمل مدعم بوثائق وأوراق ، بدا على مستضيفي (أي أركان

« التضامن ») الاندهاش الكامل .

على مائدة الغداء ـ وضمت أحد أشهى حساء لحم تذوقته ـ تناقشنا حول ما يجب ان تكون عليه منطلقاتهم التفاوضية ، وكيف انني في آخر مباحثاتي مع الحكومة البولدنية قد أكون ذات فائدة لهم . وقررنا في النهاية ان أهم ما يمكنني اثارته أمام الجنرال ياروزلسكي هو ضرورة الاعتراف رسمياً بشرعية « التضامن » ، بمعنى اضفاء الصفة القانونية على وجودها ، فالاعتراف الواقعي « De Facto » وحده ليس كافياً .

وطوال اللقاء أعجبت ، مراراً وتكراراً ، باعتدال فاونسا وبلاغته ، ورفاقه . وعند إحدى النقاط ، قلت له : « ان عليك ان تسعى لأن تسمع منك الحكومة كل هذا الكلام » .

فأجاب : « لا عليك ... فلقاءاتنا عرضة للتنصت على أي حال .. » .

وبعد الغداء طرح اقتراح بأن نزور كنيسة سانت بريجيدا القريبة ، ولفرط سعادتي ودهشتي لدى دخولي والمستر فاونسا القاعة وجدتها تغص بالعائلات البولندية التي نهضت وصدحت بنشيد « التضامن » الذي يقول : « يا رب أعد إلينا بلدنا بولندا الحرة » .

لم استطع في هذه اللحظة كبح دموعي ، ويخيل إليّ انني صافحت مئات الأيدي لدى تجوالي داخل الكنيسة .

هناك ألقيت كلمة عاطفية قصيرة ، كما تكلم ليخ فاونسا أيضاً . ولدى مغادرتي كانت الشوارع تعجّ بأناس يبكون ويصرخون بمشاعر فياضة « شكرا لك ... شكراً لك .. » مرة تلو المرة ...

وعدت الى وارسو وأنا أكثر إصراراً عني في أي وقت مضى ، لأخوض المعركة مع السلطات الشيوعية .

وفعلاً في اجتماعي الأخير مع الجنرال ياروزلسكي حافظت على العهد الذي قطعته لـ« التضامن » . إذ أعربت عن امتناني لامتناعه عن وضع العراقيل في سبيل زيارتي الى جدانسك ـ مع ان عليّ الاشارة الى ان السلطات ألقت ستارة من التعتيم الاعلامي الكامل عليها ، قبلها وبعدها ..

ثم عبّرت أمامه عن اعجابي باعتدال « التضامن » ، وقلت انه إذا كانوا يستحقون الدعوة للمشاركة في مناقشات « الطاولة المستديرة » فهم حتماً يستحقون الاعتراف بقانونية وضعهم . ولما لم يصدر عن الجنرال ياروزلسكي ما ينم عن استعداده للقبول ، كررت القول انني لا اعتقد

انه من الممكن تجاهل «التضامن»، بل ان أي محاولة لتجاهلها قد تجلب كارثة.

لقد كان النقاش بارداً، وان اتسم باللباقة واللطف. وكان الجنرال ياروزلسكي في مطلق الأحوال، محاورا غير أليف الى حد ما، إلا عندما يتعرف إليه المرء جيداً. وقد جعل منه منظره، لا سيما نظارته السوداء، وتصلب وقفته (الناجمة عن معاناة من آلام الظهر) يبدو بعيداً عن القلب. إلا انني لم أسئ تقدير ذكائه، ولا اتصالاته، نظراً لعلمي انه كان قريباً من المستر جورباتشوف.

أما البرهان على ان الجنرال بولندي، وليس فقط شيوعياً، فجاء قبيل اقلاع طائرتي. ففي لفتة لم يعد لها مسبقاً، توقفت سيارته المسرعة قرب الطائرة، وقفز منها الجنرال حاملاً باقة زهر ضخمة... فحتى الماركسية لم توفر لقاحاً مضاداً للشهامة البولندية.

إدارة الرئيس بوش

بعد اسبوعين، عدت الى واشنطن بصفتي آخر ضيف رسمي يستقبله الرئيس ريجان. وقد وفرت لي هذه الزيارة فرصة التباحث مع الرئيس - المنتخب بوش.

كان المستر بوش في هذه الأثناء يعد على مهل تشكيلة إدارية. وفي هذه المناسبة التقيت أيضاً بدان كوايل نائب الرئيس المنتخب - الذي رغم السخرية القاسية التي تعرض لها وجدته على الدوام جيد الاطلاع ويتمتع بحسّ سياسي طيب - وأيضاً وزير الخارجية المستقبلي جيم بيكر، الذي سأتطرق الى آرائه بعد هنيهة.

وقد تحدث كل من الرئيس المودّع والرئيس المنتخب عن أهمية معالجة قضية عجز الميزانية الأمريكية، التي رغم انها هبطت على امتداد أربع سنوات فإنها ظلت تشكل أزمة صعبة. ولهذا كان لا بد ان تطرح علامات استفهام حول مصير السياسة الدفاعية. وعليه حرصت على التأكيد أمام الرئيس بوش على آرائي بخصوص «القوات النووية القصيرة المدى» (SNF)، والأهمية القصوى التي أمحضها لبرنامج «حرب النجوم».

لقد شعرت على الدوام ان بوش، ابان توليه منصب نائب الرئيس، كان سهل المعشر، وأحسست انني كنت أقوم بخدمة طيبة لأمريكا عبر وضع إدارة الرئيس ريجان في جو التفكير الأوروبي.

لقد كان (أي بوش) أحد أطيب، وأشرف، وأكثر الامريكيين الذين عرفتهم وطنية. إذ كان يتمتع بشجاعة فردية عظيمة يشهد عليها سجل ماضيه ومرونته في الحملات الانتخابية. إلا انه مع ذلك لم يجد لزاماً عليه ان يمعن التفكير بقناعاته والقتال دونها عندما تفتر جاذبيتها أمام الناس، كما كان على رونالد ريجان وعليّ أنا ان نفعل.

وبالنتيجة، فقد أمضى الكثير من الوقت في السعي الى اجابات أو حلول لمسائل، كانت تبدو لي حلولها بديهية لأنها نابعة من قناعاتي الأساسية.

وعلمت لاحقاً ان الرئيس بوش كان بعض الأحيان يضيق ذرعاً بعادتي، التي هي التكلم دون توقف عن الأشياء التي تأسرني، وكان يشعر بأنه هو الذي يجب ان يقود سير المحاورة.

لكن الأمر الذي قد يكون الأهم من كل ما سبق هو أن بوش، بصفته رئيس جمهورية، كان يشعر بوجوب الابتعاد عن خط سلفه، وإدارة ظهره علانية للموقع الخاص الذي كنت اتمتع به في صفوف مستشاري إدارة ريجان، والثقة كانت من العوامل التي تفعل ذلك.

هذا المنحى كان مفهوماً. وفي آخر سنة أمضيتها في الحكم أسسنا علاقة أفضل. فبعد تلك الفترة شعرت بأن عليّ ان أظهر مزيداً من الاحترام له إبان حوارنا وألا ابخل في كيل الاطراء. وإذا كان هذا التصرف ضرورياً لتعزيز وضع مصالح بريطانيا ونفوذها فلم أجد ضرورة للتردد في النهش من فطيرة التواضع.

ولكن لسوء الحظ، حتى في تلك الفترة، دأبت وزارة الخارجية الأمريكية على الحض ضدي وضد سياساتي - خصوصاً حيال أوروبا - الى حين فرض على جهازها اندلاع حرب الخليج تغيير موقفهم.

والى حد ما، ربما كان الانحياز النسبي في السياسة الخارجية الامريكية ضد بريطانيا خلال تلك الفترة ناجما عن نفوذ وزير الخارجية جيم بيكر. ومع انه كان في غاية اللباقة في علاقته معي، فإننا لم نكن وثيقي الصلة كما سبق لي ان كنت مع الرائع جورج شولتز.

مع هذا لم تكن هذه القضية غاية في الأهمية. بل ان الأزمة تكمن حقاً في ان قدرات بيكر المتعددة مركزة في ناحية «تدبير الأمور».

لقد كان سجله على هذا الصعيد خليطاً من التوفيق والفشل. فقد كان مسؤولاً إبان عمله كوزير للمالية (الخزانة) عن اتفاقيتي «البلازا» و«اللوفر» السيئتي التقدير اللتين اعادتا مفهوم «استقرار أسعار الصرف» من جديد الى قلب السياسات الاقتصادية الغربية، بكل تأثيراته

البالغة الضرر. والآن ها هو جيم بيكر، في وزارة الخارجية مع فريقه، يحملان أسلوباً مشابهاً علمياً - كما يقال - لحل المشاكل يطبع بطابعه السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وكانت الثمار الرئيسية لهذا الأسلوب، في ما يخصني، هي وضع العلاقات مع ألمانيا، بدلاً من «العلاقة الخاصة» مع بريطانيا، في قلب هذه السياسة.

أنا في مقدمة أولئك الذين يجادلون انه إذا اختار المرء ان يتجاهل التاريخ والولاءات المتمخضة عنه، فإن هذه المقاربة قد تبدو منطقية. وقد كان ثمة خطر في ان تتحرك ألمانيا - الواقعة أولاً تحت سحر المستر جورباتشوف ولاحقاً تحت جاذب اعادة التوحيد - بعيداً عن التحالف الغربي نحو الحياد.

ولدى اعادة توحيد ألمانيا برزت حجة أخرى - روّج لها الفرنسيون وابتلعتها على الفور وزارة الخارجية الأمريكية أيضاً - ان «أوروبا متحدة» فقط قادرة بصورة مسؤولة على احتواء القوة الألمانية، وأكثر ايجابية من هذا، ان «أوروبا متحدة» بقيادة ألمانية، ستسمح للامريكيين بتقليص الاتفاق على دفاعات أوروبا.

هاتان الحجتان - وهما من النوع الذي أتصور انه يمكن ان يصدر عن مؤسسة السياسة الخارجية البريطانية - خاطئتان.

فخطر تخفيف ألمانيا التزامها بالغرب مبالغ فيه جداً، كما أن «أوروبا متحدة» ستضخم بدلاً من ان تحتوي قوة ألمانيا المتحدة.

فضلاً عن أن ألمانيا ستواصل العمل من أجل مصلحتها داخل «أوروبا من هذا النمط» أو خارجها - في حين أن أوروبا مبنية على أسس شركاتية وحمائية، كما يبطنه التحالف الفرنسي - الألماني - ستكون حتماً أكثر نفوراً من الأمريكيين من أوروبا الفضفاضة التي أفضل.

أخيراً، ان الفكرة القائلة، بأن الأوروبيين - باستثناء البريطانيين وربما الفرنسيين - يمكن الركون اليهم لجهة الدفاع عن أنفسهم، أو عن أي طرف آخر في هذا السياق، تبعث بكل صراحة، على السخرية. فحقيقة الأمر، ان صلات الدم، واللغة والثقافة، والمثل، التي تربط بريطانيا وامريكا كانت الأرضية الوحيدة الصلبة للسياسة الأمريكية في الغرب. وليس ثمة إلا من هو فائق الذكاء، لا يقدر هذا الأمر البديهي جداً.

ولكن هذا بالضبط كان مدى الاعتبارات الشخصية والسياسية التي أثرت في السياسة الأمريكية إزاء بريطانيا، بينما حاولت مواصلة سعي الثلاثي الأهداف للحفاظ على دفاعات حلف

شمال الأطلسي (ناتو) قوية، وضمان ألا يشعر الاتحاد السوفياتي بأنه مهدد الى درجة تدفعه الى غزو أوروبا الشرقية. وتدبير معالجة تأثيرات اعادة توحيد ألمانيا.

انقسام حلف شمال الأطلسي (ناتو) حول «القوات النووية القصيرة المدى»

في نهاية عام 1988 لم يعد بامكاني رصد مستقبل تطور العلاقات الانجلو - امريكية. ولا حجم المصاعب مع الألمان حول قضية «القوات النووية القصيرة المدى».

لقد كان موقفي الأساسي حول الأسلحة النووية القصيرة المدى انها حيوية لاستراتيجية «ناتو» بالنسبة للرد المرن. فعلى كل معتد محتمل ان يعلم انه إذا جرب اجتياز خط «ناتو» فإنه قد يواجه برد فعل نووي. أما إذا أزيل هذا الخوف. فربما يحسب هذا المعتدي انه قادر على شن هجوم بالاسلحة التقليدية يصل معه الى ساحل المحيط الأطلسي في غضون بضعة أيام. وهذا بالطبع كان الوضع الراهن.

ولكن بمجرد إزالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، المنشورة براً، كما تنص على ذلك «معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى» الموقعة في واشنطن في ديسمبر 1987، ستصبح الصواريخ القصيرة المدى المنشورة براً في غاية الأهمية. مثلها في ذلك مثل الصواريخ المتوسطة المدى المحمولة بحراً.

في اجتماع المجلس الأوروبي في رودوس في مطلع ديسمبر 1988 ناقشت موضوع الحد من التسلح مع المستشار كول. وجدته صلباً بما فيه الكفاية، وكان حريصاً على قمة مبكرة لـ«ناتو» من شأنها دعمه في تمرير الاتفاق داخل حكومته حول «المفهوم الشامل» بالنسبة للحد من التسلح. ووافقته على ان المصلحة أكبر من التعجيل. ورأيت ان علينا أخذ قرارات حول تحديث أسلحة «ناتو» النووية بحلول منتصف السنة. لا سيما، حول بديل نظام «لانس». وقال المستشار كول انه يود ان يصار الى بت هذين الأمرين قبل الانتخابات الأوروبية في يونيو 1989.

ولكن بحلول موعد القمة الانجلو - ألمانية في فرانكفورت تزايد الضغط على المستشار الألماني، وبدأ يحاجج ان اتخاذ قرار حاسم بشأن «القوات النووية القصيرة المدى» ليس أمراً ضرورياً قبل 1991 - 1992.

قبل أسبوع واحد، من توجهي الى فرانكفورت تباحثت مع جيم بيكر على مائدة الغداء في تشيكرز. فقلت له انني لا أزال اعتبر المستشار كول رجلاً شجاعاً ومؤيداً قوياً للولايات المتحدة، إلا ان مشكلته تتمثل في هانز ديتريش جينشر، الذي غالباً ما يميل الى توجه طرّي ومهادن مع السوفيات.

وتوقعت ان يهتز ثبات عدد من الحكومات الأخرى حيال موضوع «القوات النووية المتوسطة المدى» نظراً لأن استطلاعات الرأي العام أخذت تشير الى ان الناس ما عادت تخشى التهديد السوفياتي. وعليه كان من الضروري ان تقف الولايات المتحدة وبريطانيا بصلابة.

ورد جيم بيكر بالقول، انه يوافقني كثيراً هذا الرأي. وان الادارة الامريكية بحاجة الى ضمانات حول نشر القوات وإلا فإنها لن تحصل من الكونجرس على إذن بتمويل بديل لنظام «لانس». بيد انه تساءل عما إذا كان ثمن الاتفاق الألماني يجب ان يكون قبول لغة التباسية غامضة للمفاوضات على «القوات النووية المتوسطة المدى».

فأجبته إذ ذاك بالقول، انه رغم وجود مجال أمام «ناتو» لاجراء تخفيضات جانبية في ما لديه من مدفعية نووية، فلن يكون بوسعنا التفاوض حول «القوات النووية المتوسطة المدى» بدون الوقوع في فخ «صفر» آخر. وبدا ان جيم بيكر كان أكثر تلهفاً مني على معالجة الحساسيات الألمانية، وان تصورت في حينه ان نظرتنا للأمور واحدة.

على الأثر، عندما اجتمعت بالمستشار كول في فرانكفورت كنت أكثر صراحة ومباشرة. فقلت ان عليه، لدى دفاعه عن قضية «القوات النووية المتوسطة المدى» أمام شعبه، التوجه بكل بساطة بسؤال مبدئي... وهو إذا كانوا يثمنون الحرية أم لا.

فالحرية بالنسبة للشعب الألماني بدأت يوم انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد صانها «ناتو» على امتداد 40 سنة. وطالما لا يزال الاتحاد السوفياتي يشكل تهديداً عسكرياً، فإن بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة تمثل قوة «ناتو». لقد كنت متفهمة تماماً لمصاعبه في التعاطي مع الرأي العام الألماني إلا انني كنت أؤمن بأنني وإياه على تفاهم حول المبدأ العام.

فعلى «ناتو» تحديث أسلحته، وإلا فإن الولايات المتحدة ستسحب عاجلاً أو آجلاً جنودها من ألمانيا. وعليه، يتوجب على بريطانيا وألمانيا لعب دور رائد في هذا الموضوع. ورغم الضغط الذي كان المستشار الاتحادي واقعاً تحته، عدت من فرانكفورت وأنا شاعرة بأن الخط المتفق عليه حيال «القوات النووية المتوسطة المدى» لا يزال صامداً ومتيناً.

حتماً، في المقابل، لم يكن يخالج السوفيات أي شك حول الأهمية الاستراتيجية للقرارات المطلوب اتخاذها على صعيد «القوات النووية المتوسطة المدى».

ووصل المستر جورباتشوف وزوجته في الساعة 11 من ليل الأربعاء 5 ابريل الى لندن، في زيارة مقررة كان لا بد من تأجيلها الى ديسمبر السابق بسبب الزلزال الذي ضرب أرمينيا.

استقبلتهما في المطار، ورجعت الى مقر السفارة السوفياتية، حيث تبين لي من كثرة الانخاب المشروبة ان الخفض الذي فرضه الزعيم السوفياتي على المشروب لا يطبق على العموم.

وخلال مباحثاتي مع المستر جورباتشوف لمست انه محبط - وللغرابة، مرتاب - إزاء إدارة بوش. إلا انني دافعت عن أداء الرئيس الجديد، وشددت على نهج الاستمرارية مع ادارة ريجان. غير ان المادة الأهم في مداولاتنا كانت الحد من التسلح.

وطرحت، من جانبي، بصورة مباشرة مع المستر جورباتشوف ما لديه من دليل على ان السوفيات لا يصدقوننا القول عن كميات الأسلحة الكيماوية التي بحوزتهم وأنواعها. فرد بقوة، انهم يفعلون.

ثم طرح موضوع تحديث «القوات النووية المتوسطة المدى». فقلت ان الأسلحة المتقادمة تفقد قدرتها الرادعة. وانه لا بد لـ«ناتو» من تحديث قواته النووية المتوسطة المدى. وان قمة «ناتو» المقبلة ستثبت هذه النية.

وعاد المستر جورباتشوف الى الموضوع ذاته في خطابه بمبنى «الجيلد هول»، الذي تضمن جزءاً تهديدياً حول العلاقات بين الشرق والغرب ومحادثات الحد من التسلح بصورة عامة، إذا مضى «ناتو» قدماً في تحديث القوات النووية المتوسطة المدى.

كل هذا الضغط أخذ يؤتي ثماره. إذ أخذ المستشار كول، تحديداً، يتراجع. في ابريل سرّب موقف ألماني جديد حول تحديث القوات النووية المتوسطة المدى والمفاوضات المزمعة بشأنها، قبل إبلاغ أي من الحلفاء - باستثناء الأمريكيين -.

ولم تستبعد ورقة الموقف الألماني خيار «صفر» ثالث، ولا طالبت الاتحاد السوفياتي بخفض قواته النووية المتوسطة المدى الى حدود قوات «ناتو» الموازية من جانب واحد، وطرحت شكوكاً حول عملية التحديث.

وهكذا جرت بيني وبين المستشار كول مجادلات غاضبة خلف واجهة الصداقة المفتعلة للقائنا في ديدزهايم في نهاية ابريل.

وقدم المستشار كول تبريراً مستفيضاً لتصرف ألمانيا الأخير. وقال انه يريد من «ناتو» مناقشة تفويض للتفاوض حول «القوات النووية المتوسطة المدى»، مع انه قال انه يرفض رفضاً قاطعاً «الصفر» الثالث. وقال انه يستحيل سياسياً في ألمانيا النقاش في اتجاه ان هذه الأسلحة النووية التي تمس ألمانيا مباشرة يجب ان تكون الشريحة الوحيدة من السلاح خارج نطاق التفاوض. فقلت انني سأبدأ بتذكير المستشار كول ببعض الخلفيات. فهو الذي طرح أساساً ضرورة عقد قمة لـ«ناتو» تأخذ قرار التحديث، وأيدته في ذلك. وقرأت له البيان المشترك الذي أصدرناه في فرانكفورت، وقلت إننا لم نبلّغ بالموقف الجديد للحكومة الألمانية إلا بعد عدة أيام من تسريبه الى الصحافة. وانه لا بد من ان يكون لـ«ناتو» قوات نووية متوسطة المدى ويجب تحديث هذه القوات.. كما وافق هو على ذلك منذ وقت قريب.

كما قلت، انه لا يمكننا ان ننهمك في مفاوضات حول «القوات النووية المتوسطة المدى» قد تقودنا الى «صفر» ثالث. وأخبرت المستشار كول بالتقارير التي نتلقاها عن المواقف الحقيقية للاتحاد السوفياتي ونواياه. فقد سعد السوفيات جدا بأنهم حصلوا على سبق في عملية تحديث قواتهم النووية المتوسطة المدى، بينما لا نزال نؤجل تحديث قواتنا. كما انهم باتوا على ثقة من قدرتهم على التأثير في الرأي العام الألماني في مسألة مفاوضات «القوات النووية المتوسطة المدى».

وكررت القول ان بريطانيا والولايات المتحدة تقفان موقف المعارضة المطلقة للتفاوض حول هذه القوات وستلتزمان بهذا الموقف.

فقواتنا باتت الآن عند الحد الأدنى الذي يستحيل خفضه إذا كنا نحافظ على استراتيجية «الرد المرن». وسيكون من الضروري خلال وقت قصير تحديثها. وحتى إذا ما اتخذ قرار بتأجيل نشر خلف نظام «لانس»، المعروف بالأحرف الأولى «فوتل»، فمن الواجب ان يعطى دليل واضح خلال القمة المقبلة لـ«ناتو» على دعم تطوير الولايات المتحدة لهذا البرنامج. وان حقيقة الأمر تقول ان تصرفات الحكومة الألمانية وضعت «ناتو» في موقف حرج.

عندها بدأ المستشار كول يتوتر. فقال انه ليس بحاجة الى الاستماع لمحاضرات حول «ناتو»، وانه يؤمن بالرد المرن، وكرر معارضته لخيار «صفر» ثالث. ثم قال ان الحقيقة هي ان ألمانيا تتأثر بالقوات النووية المتوسطة المدى أكثر من أي من الآخرين، ولذا فيجب ان تعطى للمصالح الألمانية الأولوية.

فأجبته، انه خلافاً لما قاله، لا يتركز تأثير «القوات النووية المتوسطة المدى» على ألمانيا وحدها، فجنودنا موجودون على التراب الألماني. وانه لم يكن بالامكان الاعتماد على جميع الحلفاء في «ناتو»، لأنه كان هناك على الدوام حلقات ضعيفة. ولكن حتى هذه النقطة فإن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا تشكل القوة الحقيقية لـ«ناتو».

وهنا ازداد توتر المستشار كول. فقال انه لسنوات وسنوات تعرض للانتقاد والاتهامات بأنه تابع للأمريكيين. أما الآن فقد بات متهماً بصورة مفاجئة بأنه خائن.

وكرر القول انه لا يعتقد انه بمجرد التوصل الى اتفاق حول «القوات النووية القصيرة المدى» سيمكن مقاومة التفاوض على «القوات النووية المتوسطة المدى». بيد انه وعد بالتفكير مجدداً بما قلته، وسيتصل بالأمريكيين لبحث الأمر.

وعلى الاثر بعثت برسالة الى الرئيس بوش حول هذه المناقشة، مستخلصة «انه طالما بقيت بريطانيا والولايات المتحدة راسختي الموقف، فسيظل بمقدورنا تحقيق نتيجة مرضية في القمة (أي قمة «ناتو») ...».

على طريق قمة «ناتو»، واصلت الصحف تركيزها على الانشقاقات داخل التحالف. وكان هذا الأمر مرا، بصفة خاصة. لأنه كان علينا الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الحلف وتسليط الضوء على نجاح استراتيجيتنا المبنية على أساس «السلام عن طريق القوة».

وباستثناء الأمريكيين، وحدهم الفرنسيون أيدوا موقفي تماماً من موضوع «القوات النووية المتوسطة المدى». غير انهم نظرا لكونهم ليسوا ضمن بنية قيادة الحلف، فإن موقفهم ليس ذا أهمية كبرى عند اتخاذ القرار الفصل.

وكتبت في مذكرة-يوم الثلاثاء في 16 مايو «ان أسكننا الحصول على قرار بـ«اللاتفاوض» في بند القوات النووية المتوسطة، فإن هذا الانجاز سيكون معقولاً إذ أرفق بجزء مؤيد للابحاث العائدة لـ«القوات النووية المتوسطة المدى». وكنت في هذا الحين متفائلة تماماً.

ولكن يوم الجمعة 19 مايو، علمت فجأة ان الموقف الأمريكي تبدل. فالأمريكيون باتوا على استعداد لتقديم تنازل بالنسبة لمبدأ التفاوض حول «القوات النووية المتوسطة المدى». وقال جيم بيكر علنا انه جرى استمزاج رأينا حول تبديل الموقف الأمريكي، ولكن الحقيقة غير ذلك. وهكذا، دون أي دعم للنص الأمريكي الذي اعتبرته خاطئ التصور، أرسلت تعليقين رئيسيين للأمريكيين.

الأول هو ضرورة تعديله لجعل مفاوضات « القوات النووية المتوسطة المدى » معتمدة اعتمادا كلياً على القرار المتخذ بشأن نشر خلف لنظام « لانس » والثاني ، هو ضرورة تضمينه شرط اجراء تخفيضات سوفياتية كبيرة في مجال « القوات النووية المتوسطة المدى » توصلها الى حدود معدل « ناتو » .

ورد جيم بيكر بالاعراب عن شكه في امكانية موافقة الألمان على التعديلين . في حين كان موقف برنت سكوكروفت - مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي - أقوى وأشد . إلا انه كان متعذراً عليّ معرفة موقف الرئيس نفسه من هذه القضية .

على أي حال ، وجدت نفسي إذ ذاك ، وأنا في طريقي الى بروكسل ، العنصر الناشز الوحيد . فقد قبل الجميع بمبدأ التفاوض على « القوات النووية المتوسطة المدى » . واقتصرت الاختلافات بين المواقف على الشروط المطلوب تحقيقها قبل عقد المفاوضات ، بينما كنت رافضة مبدأ التفاوض من أساسه . وإذا كان لا بد من تفاوض على شيء ، كنت أريد شروطاً أقسى من تلك التي تضمنها النص الأمريكي . وفي الاعتبار يجب ألا يكون ثمة كلمات مبهمة حول خيار « صفر ثالث » .

لم يكن الاجتماع يشبه اجتماعات المجلس الأوروبي . إذ كان علينا اظهار وحدة « ناتو » إذا كان له ان يكون فعالاً . وبناء عليه شعرت بأن التسوية التوفيقية في بعض الظروف واجب اخلاقي أكثر من كونها موقف ضعف .

مع هذا طرحت مرئيات بكل قوة في الخطاب الذي ألقيته . وقلت انني في غاية الارتياب من الفائدة التي يمكن ان نجنيها لـ« ناتو » من مفاوضات « القوات النووية المتوسطة المدى » . وانني مستعدة للقبول بالنص الذي يتصور مفاوضات في هذا الاتجاه ، ولكن فقط بعد التوصل الى اتفاق على خفض القوات التقليدية وتطبيقه جزئياً . وهذا أيضاً ، على أساس الاستبعاد النهائي لـ« صفر » آخر .

في الحقيقة ، في الدقيقة الأخيرة ، طرح الأمريكيون مقترحات تدعو الى خفض في القوات التقليدية ، ليس لمجرد خفض آخر عميق ، بل لتقدم متسارع في محادثات « القوات التقليدية في أوروبا » (CFE) في فيينا ، بحيث يصبح ممكناً انجاز التخفيضات بحلول 1992 أو 1993 .

هذا التحرك سمح بحل وسط حول « القوات النووية المتوسطة المدى » ، إذ أتاح للألمان المحاججة بأنه أمكن الاحتفاظ بامكانية اجراء مفاوضات « مبكرة » حول « القوات النووية

المتوسطة المدى» . إلا انني في خطابي لاحقاً أمام مجلس العموم، شددت على انه فقط بعد التوصل الى اتفاق حول خفض القوات التقليدية، والمباشرة في تطبيقها ستخول الولايات المتحدة بدخول مفاوضات تهدف الى خفض جزئي في عدد الصواريخ القصيرة المدى. ولن يباشر بخفض «القوات النووية المتوسطة المدى» التابعة لـ«ناتو» إلا بعد التطبيق الكامل لاتفاقية خفض القوات التقليدية.

عندها شعرت أنني انجزت كل ما يمكن لبشر مثلي عمله. من دون الدعم الثابت من الولايات المتحدة للنهج الذي كنت أتوخاه فعلاً ـ لمنع انزلاقنا نحو «صفر» آخر. لقد كان بامكاني تقبل النص الذي خلصنا إليه بعد المفاوضات الشاقة في بروكسل. غير انني رأيت بأم العين ان المقاربة الامريكية تضع الغايات الواضحة العلنية الخاصة بالسياسة الدفاعية للتحالف تحت المنطق السياسي الألماني في قائمة الأولويات. ولم أكن أرى ان هذا المسلك يبشر بأي خير.

وقد أكد كلام الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه في ماينز (مدينة ألمانية ـ المترجم) يوم 31 مايو 1989 ، ووصف فيه الألمان بأنهم «شركاء في القيادة» ، هذا الاتجاه في التفكير الأمريكي حيال أوروبا. وعندما جاء الرئيس الى لندن حاول معالجة المشاكل التي تسبب بها هذا. بقوله اننا أيضاً شركاء في القيادة. إلا ان الضرر كان قد وقع. والآن على تعاقب أيام عام 1989 . أضاف تلاحق الأحداث في أوروبا الشرقية واحتمالات اعادة توحيد ألمانيا عنصراً جديداً يدفع الولايات المتحدة للاهتمام القضايا الألمانية بجدية أكبر.

سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية في عام 1989 وعواقبه

في أواخر صيف عام 1989 أخذت تظهر أولى اشارات الانهيار الوشيك للشيوعية في أوروبا الشرقية. إذ فازت «التضامن» في انتخابات يونيو في بولندا وقبل الجنرال ياروزلسكي النتيجة. وقد هنأته على ذلك عندما زار لندن بعد بضعة أيام. وسارت عملية التحرر قدماً في المجر التي فتحت حدودها مع النمسا في سبتمبر، فاتحة بذلك أيضاً بوابة أمام طوفان هجرة اللاجئين الألمان الشرقيين. وأدى النزيف السكاني من ألمانيا الشرقية وتفجر التظاهرات في مطلع أكتوبر في مدينة لايبزيج الى سقوط ايريك هونيكر.

وبوشر بهدم «جدار برلين» يوم 10 نوفمبر، وخلال الشهر التالي جاء دور

تشيكوسلوفاكيا، وبحلول نهاية العام انتخب فاتسلاف هافل، الكاتب المسرحي المنشق الذي كان قد سجن في فبراير، رئيساً للجمهورية - وقلب الزوجان شاوشيسكو الشريران في رومانيا.

هذه الأحداث جسدت، أروع تغيير سياسي في حياتي. ولكن مهما كان مقدار شعوري بالسعادة والبهجة بقلب الانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى فإنني لم أشأ ان تطفئ مشاعر البهجة في نفسي نور التعقل والحكمة. إذ لم أكن في يوم من الأيام مقتنعة بأن مسيرة ترسيخ الديمقراطية والمبادرة الحرة ستكون سهلة أو خالية من الألم. فبعض الدول المحررة والمتحررة تتمتع بتقاليد عريقة في مجال الحريات أقوى مما في غيرها. ولكن كان الوقت مبكراً للبت بثقة بنوعية «الأنظمة» البازغة.

أضف الى ما تقدم ان أوروبا الشرقية والوسطى - وأكثر منها الاتحاد السوفياتي - كانت عبارة عن خليط من القوميات والفئات. فكان، والحالة هذه، ان تثير الحرية السياسية الصراعات العرقية والتشكيك بشرعية الحدود، التي ربما أعيد رسمها عدة مرات في ذاكرة المواطنين الحية. ولم يكن ممكناً استبعاد تفجر الحرب.

لقد حدثت التغييرات المرحب بها لأن الغرب بقي قوياً وصادق العزيمة - ولأن المستر جورباتشوف والاتحاد السوفياتي تنكرا لـ«شرعة بريجنيف» - وكان يتوقف على استمرار حكومة معتدلة وتغييرية في الاتحاد السوفياتي مستقبل الديمقراطيات الجديدة - فقد شاهدنا في الماضي - عام 1956 في المجر وعام 1968 في تشيكوسلوفاكيا - ماذا حدث عندما سار الديمقراطيون في الشوارع معتقدين ان الغرب سيهب الى نصرتهم في نهاية المطاف ضد السوفيات، ولكن ليجدوا انفسهم في ما بعد مخذولين متروكين لمصيرهم. وبما ان الوقت كان لا يزال مبكراً للتصور الى ان الدول الحبيسة سابقاً باتت طليقة بصفة دائمة؛ إذ ما يزال بامكان السجانين السوفيات ان يعودوا الى سلوكهم البشع، كان في غاية الأهمية للتقدم بحذر وتفادي أي تصرف يمكن للقيادة السياسية السوفياتية أو العسكريين السوفيات اعتباره تحريضياً أو استثارياً.

هذا الأمر، طرح الاعتبار الثالث - مستقبل ألمانيا. فليس هناك ما هو أكثر عرضة لاستثارة المخاوف القديمة في الاتحاد السوفياتي - وهي مخاوف يتلهف المتشددون لاستغلالها - من احتمال قيام ألمانيا قوية أعيد توحيدها، ولديها طموح متجدد على جناحها الشرقي.

لقد كانت هناك في الماضي - ولا تزال حتى الآن - نزعة لاعتبار «المسألة الألمانية» أمراً بالغ

الحساسية لا يجوز للساسة المهذبين التطرق اليه. ولكن هذه النزعة بالنسبة لي كانت خاطئة تماماً. فهذه المسألة تنطوي على عدد من العناصر، لا يمكن تناولها على طريق الحل إلا إذا بحثها غير الألمان بصراحة وبشكل بناء.

أنا لست من المؤمنين بعقدة الذنب الجماعية، فالأفراد يتحملون كأفراد عواقب تصرفاتهم. غير انني أؤمن أيضاً بوجود شيء اسمه شخصية وطنية أو قومية، التي يصوغها عدد كبير من العوامل. ووجود نماذج «كاريكاتورية» قومية ساخرة، هي غالبا حمقاء أو مشوشة، يجب ألا يحرفنا عن حقيقة وجود مثل هذه الشخصية.

منذ توحيد ألمانيا تحت قيادة بسمارك - ربما، جزئيا لأن هذا التوحيد الوطني تأخر بعض الشيء - تذبذبت ألمانيا بين العدوانية والشك في الذات. وجيران ألمانيا المباشرون مثل الفرنسيين والبولنديين، أعمق إدراكاً لهذا الأمر من البريطانيين، فما بالك بالأمريكيين. وهذا مع العلم ان هذا الهم بالذات يدفع جيران ألمانيا المباشرين الى تجنب التعليقات التي قد تبدو منها ملامح قليلة الحساسية.

الروس واعون لهذا الواقع تماماً أيضا، وان كان بالنسبة لهم، خلقت الحاجة الى القروض والاستثمارات الألمانية تأثيرا مرضيا مهدئاً للمخاوف.

ولكن لعل أول من يعترف بوجود مسألة «ألمانية» هم الألمان المعاصرون، الذين يصر السواد الأعظم منهم على الا تعود ألمانيا قوة عظمى قادرة على فرض ارادتها على حساب الآخرين. ولعل أصل «القلق التشاؤمي» (Angst) الألماني هو المعاناة من معرفة الذات.

وهذا، كما سبق لي القول، واحد من الأسباب التي تدفع كثيرين من الألمان - وهم في رأيي على خطأ - الى السعي عن اخلاص لرؤية ألمانيا مربوطة ضمن أوروبا اتحادية. والحقيقة ان ألمانيا تنزع الى الهيمنة أكثر، لا أقل، ضمن هذا الاطار. فألمانيا أعيد توحيدها هي أكبر بكثير وأقوى بكثير من أن يكون في المستطاع اعتبارها مجرد لاعب آخر في أوروبا.

أكثر من هذا، دأبت ألمانيا على التطلع الى الشرق كما الى الغرب، مع ان التوسع الاقتصادي، لا العدوان لضم الأراضي، هو الظاهرة المعاصرة لهذه النزعة. وهكذا فألمانيا بحكم طبيعتها قوة مخلخلة للاستقرار لا مشجعة على الاستقرار في أوروبا. والارتباط العسكري والسياسي الأمريكي مع أوروبا، وتوثيق العلاقات بين أقوى دولتين سيدتين في أوروبا - بريطانيا وفرنسا - فقط يوفران القوة الكافية لمعادلة القوة الألمانية، ولن يكون هذا الوضع ممكناً ضمن دولة أوروبية

عظمى. أما العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق معادلة أو موازنة قوة من هذا النوع. خلال فترة حكمي، فمثلها رفضْ فرنسا تحت قيادة الرئيس ميتران لاتباع غريزته وغرائز الانسان الفرنسي وتحدي المصالح الألمانية. وكان من شأن هذا العمل التخلي عن المحور الفرنسي - الألماني الذي اعتمد عليه (أي ميتران) حتى الآن. والذي، كما سأصف، كان التخلي عنه أصعب من ان يحتمل.

إعادة توحيد ألمانيا

في البداية بدا وكأن السوفيات سيعارضون بقوة عودة ظهور ألمانيا قوية، وخصوصاً ألمانيا معاداً توحيدها تبعاً لشروط الغرب ومصحوباً بفشل الشيوعية.

ولكن بطبيعة الحال، ربما حسب السوفيات حساب أن ألمانيا معاداً توحيدها قد تنتخب حكومة يسار وسط تحقق لهم هدفهم البعيد المدى القاضي بتحييد ألمانيا الغربية ونزع قدراتها النووية (ولكن كما ظهر في النتيجة - وربما مع فكرة أوضح من تلك التي كانت لدينا عن حقيقة مشاعر الشعب الألماني الشرقي - كان السوفيات مستعدين لبيع اعادة التوحيد مقابل دعم مالي متواضع من ألمانيا لاقتصادهم المنهار).

كانت هذه القضايا في مقدمة اهتمامي عندما قررت ان أدبر زيارة توقف عابرة لموسكو للتباحث مع المستر جورباتشوف في طريق عودتي من مؤتمر «الاتحاد الديمقراطي الدولي» في طوكيو في شهر سبتمبر 1989.

في الواقع، طائرتي الـ في. سي. 10 توقفت قبلاً للتزود بالوقود في مدينة براتسك السيبيرية، وهناك تحاورت لمدة ساعتين مع القادة الشيوعيين المحليين بينما كنت احتسي القهوة في مبنى بارد أشبه بإهراء للغلال. وبدا لي انهم متحمسون لسياسة «البيريسترويكا»، لكنني لاحظت ان الحوار أخذ يخبو بعد ساعة من مناقشة موضوع محصول الشمندر (البنجر) المحلي. وسرعان ما جاء عنصر النجومية لانقاذ الموقف، إذ دخل جون ويتينجديل المبنى ليسأل إذا كان بامكان أوليج، الحارس في جهاز الـ« كي. جي. بي »، الحصول على توقيعي. فقبلت في الحال. ولدى تباحث سريع باللغة الروسية قال المستضيفون انهم أيضاً يودون الحصول على توقيعي... وهكذا كسر الجليد.

في صباح اليوم التالي، في موسكو، على مائدة غداء مبكر تحدثت بصراحة مع المستر جورباتشوف عن ألمانيا. وشرحت له انه على الرغم من اصدار «ناتو» تقليدياً تصريحات مؤيدة للأماني الألمانية باعادة توحيد ألمانيا فإننا عملياً متخوفون من هذا الأمر. وانني لا اتكلم فقط عن نفسي ـ فقد سبق لي بحثه مع زعيم غربي آخر، وكنت أعني دون ان أسمي بالاسم الرئيس ميتران.

ورد المستر جورباتشوف بأنه هو أيضاً لا يريد اعادة توحيد ألمانيا، مما عزز تصميمي على ابطاء مسيرة الأحداث المتلاحقة.

بالطبع ما كنت أريد ان يعيش الألمان الشرقيون ـ ولا أحد غيرهم أيضا ـ في ظل الحكم الشيوعي. إلا انه بدا لي ان ألمانيا شرقية ديمقراطية حقاً ستبزغ قريباً، وان قضية اعادة التوحيد قضية منفصلة. يجب ان يؤخذ في عين الاعتبار حيالها رغبات جيران ألمانيا ومصالحهم، وكذلك رغبات ومصالح القوى الأخرى.

بداية، ظهر وكأن الألمان الغربيين على استعداد للقبول بهذا الترتيب. فقد اتصل بي المستشار كول مساء الجمعة 10 نوفمبر في اعقاب زيارته لبرلين ومع البدء بهدم «جدار برلين». وكان بوضوح مرتفع المعنويات لما شاهده من مناظر.. فأي ألماني في مكانه لا يكون؟

ونصحته بأن يبقى على اتصال مع المستر جورباتشوف الذي لا بد ان يكون منشغلاً بما كان يحدث. فوعدني بذلك.

وفي وقت لاحق من تلك الليلة جاء السفير السوفياتي ليقابلني ويسلمني رسالة من المستر جورباتشوف. الذي كان قلقا من احتمال وقوع حوادث ـ ربما اعتداء على الجنود السوفيات في ألمانيا الشرقية أو برلين ـ مما قد يخلف عواقب خطيرة.

ولكن بدلا من أن يحاول المستشار كول احتواء الآمال والمشاعر، فإذا به ينشغل بتصعيدها. ففي خطاب له أمام «البوندستاج» (مجلس النواب الألماني) قال ان لب القضية الألمانية.. الحرية. ويجب منح شعب ألمانيا الشرقية الفرصة لكي يقرر مصيره بنفسه دون نصائح من أحد.

وهذا ينطبق على «قضية اعادة التوحيد والوحدة الألمانية أيضاً».

وأخذت النبرة تتبدل. وكانت في طريقها لأن تتبدل أبعد من ذلك مع ان وزير الخارجية جينشر كان في احاديثه الخاصة يتعهد لدوجلاس هيرد بأن الألمان يريدون تجنب الحديث عن اعادة التوحيد.

كان هذا الوضع خلفية لدعوة الرئيس ميتران لعقد اجتماع خاص لقادة دول المجموعة الأوروبية في باريس لبحث ما هو حاصل في ألمانيا . حيث أخذ وضع الزعيم الالماني الشرقي الجديد ايجون كرينتز ، الذي كان كما قال لي السوفيات من رجال المستر جورباتشوف ، يهتز .

ولكن قبل سفري ، بعثت برسالة الى الرئيس بوش أكدت فيها رأيي القائل بضرورة أن الأولوية يجب ان تعطى لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي في ألمانيا الشرقية وان اعادة توحيد ألمانيا ليست قضية تستوجب البحث في الوقت الراهن . وقد اتصل بي الرئيس هاتفياً في ما بعد ليشكرني على رسالتي التي يوافقني على مضمونها ، وليقول كم هو متشوق لـ« لقاء استرخائي في كامب ديفيد نخوض فيه حواراً جيداً تماماً » .

بنفس الدرجة من الود تقريباً اتسم لقاء باريس مساء السبت 18 نوفمبر . وقد افتتحه الرئيس ميتران بطرح عدد من الأسئلة ، بينها سؤال حول ما إذا كانت مسألة الحدود في أوروبا مطلوباً طرحها للنقاش .

ثم بدأ المستشار كول كلامه . فقال ان الناس يريدون ان « يسمعوا صوت أوروبا » ، ثم تكلم لمدة 40 دقيقة ، وختم كلامه بالقول انه لا ينبغي الخوض في مسألة الحدود لكن يجب السماح لشعب ألمانيا بتقرير مستقبله بنفسه وان حق تقرير المصير يأتي في المقام الأول .

وبعدما تدخل السنيور جونزاليس بلا فاعلية تذكر ، ... تكلمت ...

فقلت ، انه على الرغم من تاريخية الأحداث الجارية فإن علينا تجنب السقوط ضحية لفورات النشوة . فالتغييرات لا تزال في بدايتها ولا بد من انقضاء عدة سنوات قبل قيام ديمقراطية وتغيير اقتصادي حقيقيين في أوروبا الشرقية .

ومن الواجب ألا تطرح مسألة الحدود ، ولا بد من تطبيق « شرعة هلسنكي الأخيرة » بهذا الشأن (« شرعة هلسنكي الأخيرة » لعام 1975 تنص في ما تنص عليه التعهد التالي : « ان الدول المشاركة تعتبر حدود كل الدول في أوروبا مصانة بلا تغيير ، ولذا فإنها تمتنع اليوم وفي المستقبل من مهاجمة هذه الحدود . وعليه فإنها ستمتنع أيضاً عن المطالبة من أجل ، أو العمل للاستيلاء ، والسيطرة عنوة على جزء من أو كامل أراضي كل دولة مشاركة » . الا ان « الشرعة الأخيرة » نصت أيضاً على انه يمكن تعديل الحدود في اطار التوافق مع القانون الدولي وبطرق سلمية وعن طريق الاتفاق » . وتابعت كلامي قائلة ان أي محاولة كلام عن تغيير حدودي أو اعادة توحيد ألمانيا تهدد المستر جورباتشوف ، وتفتح أمامنا « صندوق باندورا » (المجازي

المليء بالشرور ـ المترجم) الذي يعج بالادعاءات والمطالبات الحدودية وصولاً الى قلب أوروبا. وقلت أيضاً ان علينا الابقاء على كياني «ناتو» و«حلف وارسو» على ما هما عليه لبناء خلفية استقرار.

مهما يكن حينئذ من تحفظات عند المستشار كول على كلامي فإنه احتفظ بها لنفسه ولم يعلق. كما لم أكن أدري ما إذا كان قد عقد العزم حيال خطوته التالية لتسريع مسيرة اعادة التوحيد أم لا.

في يوم الجمعة ـ 24 نوفمبر ـ كنت أناقش القضايا ذاتها في كامب ديفيد مع الرئيس بوش، وان لم يكن بجو «استرخاء». ورغم ودية الرئيس فإنه بدا مشتت التركيز وقليل الارتياح.

من جهتي كنت حريصة جدا على اقناعه بصحة توجهاتي الى ما هو حاصل في الكتلة الشرقية المنهارة. وعدت الى التشديد على كثير من الذي سبق لي قوله في باريس حول الحدود واعادة التوحيد والحاجة الى دعم موقف الزعيم السوفياتي. الذي ينوقف الكثير على بقائه في السلطة.

لم يعارض الرئيس ما قلته بصورة مباشرة لكنه سألني تحديدا عما إذا كان موقفي قد تسبب في مصاعب مع المستشار كول واثر على توجهاتي إزاء المجموعة الأوروبية. وكان جليا أيضا اختلاف أولوياتنا إزاء موضوع الانفاق الدفاعي. إذ أبلغني الرئيس عن مصاعب الميزانية التي تواجهه وقال انه إذ كانت الأوضاع في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد تغيرت فعلا. فإنه بات من اللازم ان يستشرف الغرب الحاجة لاجراء خفض في انفاقه العسكري. لكنني أجبته انه سيظل هناك تهديد مجهول المصدر الذي علينا التحسب له. وبذا فالانفاق الدفاعي في هذا السياق هو أشبه بالتأمين المنزلي. إذ لا يتوقف المرء عن دفع أقساط شركة التأمين لمجرد ان الشارع الذي يسكنه بات لفترة من الفترات خاليا من اللصوص. وعبرت له عن اعتقادي بأن منطلق الانفاق العسكري الامريكي يجب ان يكون مصالح الولايات المتحدة الدفاعية وليس المستر جورباتشوف ومبادراته.

ربما كنت قليلة التحسس هنا لمصاعبه مع الكونجرس، ولكن في مطلق الاحوال لم يتحسن الجو العام كثيراً نتيجة لمباحثاتنا. وبعد وقت قصير من عودتي الى بريطانيا علمت بأن المستشار كول، من دون أي تشاور مسبق مع حلفائه، وبانتهاك واضح لروح قمة باريس على الأقل، أعد خطاباً أمام «البوند ستاج» يتضمن خطة من «عشر نقاط» عن مستقبل ألمانيا. والنقطة الخامسة فيه تطرح تطوير «هياكل كونفدرالية بين الدولتين القائمتين في ألمانيا بهدف بناء دولة

اتحادية (فيدرالية)» . أما النقطة العاشرة فتقول ان الحكومة تسعى الى «الوحدة واعادة التوحيد ، واعادة تحقيق الدولة الألمانية الموحدة» .

كان السؤال المطروح الآن ، هو كيف سيتصرف الامريكيون . لكن لم يكن لي ان انتظر الجواب طويلاً .

ففي مؤتمر صحافي ، شرح جيم بيكر التوجه الامريكي إزاء مسألة اعادة توحيد ألمانيا . وقال انه يستند الى أربعة مبادئ هي :

أولا : ضرورة العمل من أجل حق تقرير المصير «ولكن دون تحامل مسبق لصالح ما سيسفر عنه» .

وثانيا ، ضرورة بقاء ألمانيا ليس فقط ضمن «ناتو» ـ وهو ما أرحب به من كل قلبي ـ بل أيضا جزءا من «مجموعة أوروبية سائرة أكثر فأكثر نحو التكامل» ـ وهو ما لم أكن أرحب به مطلقا .

وثالثا ، ضرورة ان تكون الخطوات الآيلة الى اعادة التوحيد سلمية وتدريجية وجزءاً من مسار خطوة ـ خطوة . وهذا أمر مقبول بما فيه الكفاية .

أما النقطة الرابعة والأخيرة التي أوافق معها كليا فتقوم على أساس تأييد مبادئ «شرعة هلسنكي الأخيرة» ، خصوصا في ما يتعلق بالحدود .

ولكن ما كان لا يزال ينتظر البت فيه ، هو ما إذا كان الأمريكيون سيضعون اعتباراً أكبر لتصور مستقبل ألمانيا ضمن أوروبا «متكاملة» أو لبطء اعادة التوحيد وتدريجيتها .

وترك الأمر للرئيس بوش لاعطاء الجواب في خطابه لقادة دول «ناتو» الذي نظم في بروكسل في وقت مبكر من ديسمبر للاستماع الى تقريره عن محادثاته مع المستر جورباتشوف في مالطة .

وقد أعد بالفعل بياناً محضراً بعناية ، حول «مستقبل بناء» أوروبا ، مطالباً بـ«علاقات جديدة ناضجة» مع القارة الأوروبية . كذلك فإنه اعاد طرح المبادئ التي عرضها جيم بيكر إزاء اعادة توحيد ألمانيا . إلا ان تركيز الرئيس الشديد على «التكامل الأوروبي» في اجتماع يسوده الأوروبيون في بروكسل اعتبر علامة ـ وهذا ما لم يكن بعيداً عن الحقيقة في الواقع ـ على انه ينحاز بأمريكا الى الكتلة الاتحادية ضد أهدافي المطروحة في بروج حول التطوير الأوروبي . ولم يكن ثمة مبرر يدعو الصحافة ، التي كانت تعرف جيداً اتجاهات وزارة الخارجية

اتحادية (فيدرالية)» . أما النقطة العاشرة فتقول ان الحكومة تسعى الى «الوحدة واعادة التوحيد، واعادة تحقيق الدولة الألمانية الموحدة».

كان السؤال المطروح الآن، هو كيف سيتصرف الامريكيون. لكن لم يكن لي ان انتظر الجواب طويلاً.

ففي مؤتمر صحافي، شرح جيم بيكر التوجه الامريكي إزاء مسألة اعادة توحيد ألمانيا. وقال انه يستند الى أربعة مبادئ هي:

أولا: ضرورة العمل من أجل حق تقرير المصير «ولكن دون تحامل مسبق لصالح ما سيسفر عنه».

وثانيا، ضرورة بقاء ألمانيا ليس فقط ضمن «ناتو» - وهو ما أرحب به من كل قلبي - بل أيضا جزءا من «مجموعة أوروبية سائرة أكثر فأكثر نحو التكامل» - وهو ما لم أكن أرحب به مطلقا.

وثالثا، ضرورة ان تكون الخطوات الآيلة الى اعادة التوحيد سلمية وتدريجية وجزءاً من مسار خطوة - خطوة، وهذا أمر مقبول بما فيه الكفاية.

أما النقطة الرابعة والأخيرة التي أوافق معها كليا فتقوم على أساس تأييد مبادئ «شرعة هلسنكي الأخيرة»، خصوصا في ما يتعلق بالحدود.

ولكن ما كان لا يزال ينتظر البت فيه، هو ما إذا كان الأمريكيون سيضعون اعتباراً أكبر لتصور مستقبل ألمانيا ضمن أوروبا «متكاملة» أو لبطء اعادة التوحيد وتدريجيتها.

وترك الأمر للرئيس بوش لاعطاء الجواب في خطابه لقادة دول «ناتو» الذي نظم في بروكسل في وقت مبكر من ديسمبر للاستماع الى تقريره عن محادثاته مع المستر جورباتشوف في مالطة.

وقد أعد بالفعل بيانا محضراً بعناية، حول «مستقبل بناء» أوروبا، مطالباً بـ«علاقات جديدة ناضجة» مع القارة الأوروبية. كذلك فإنه اعاد طرح المبادئ التي عرضها جيم بيكر إزاء اعادة توحيد ألمانيا. إلا ان تركيز الرئيس الشديد على «التكامل الأوروبي» في اجتماع يسوده الأوروبيون في بروكسل اعتبر علامة - وهذا ما لم يكن بعيداً عن الحقيقة في الواقع - على انه ينحاز بأمريكا الى الكتلة الاتحادية ضد أهدافي المطروحة في بروج حول التطوير الأوروبي. ولم يكن ثمة مبرر يدعو الصحافة، التي كانت تعرف جيداً اتجاهات وزارة الخارجية

الأمريكية، لفهم كلام الرئيس في غير هذا الاطار.

واتصل بي الرئيس لشرح معنى كلماته قائلاً انه يعني فقط مفهوم «السوق الواحدة» لا التكامل السياسي. ورجوت ان يكون هذا هو الواقع ـ على الأقل من الآن فصاعداً. لكن حقيقة الأمر انني لم أعد إذ ذاك اتوقع من الأمريكيين شيئاً في مجال ابطاء مسيرة الألمان نحو اعادة التوحيد ـ وربما الكثير مما أرجو تفاديه بما يخص السعي الى الوحدة الأوروبية.

محور انجلو.فرنسي؟

إذا كان لا يزال ثمة أمل في وقف أو ابطاء اعادة توحيد ألمانيا فإنه كان لا بد ان ينبثق من مبادرة انجلو ـ فرنسية. ولكن حتى لو حاول الرئيس ميتران ترجمة عملية لما يداخله من مخاوف، فإننا ما كنا لنجد الكثير من الطرق مفتوحة أمامنا.

فبمجرد الموافقة على مبدأ انضمام ألمانيا الشرقية الى المجموعة الأوروبية من دون مفاوضات تفصيلية ـ وكنت معارضة انطلاقاً من أسبابي الخاصة اجراء أي تعديل في المعاهدة وأي مساعدة من المجموعة الأوروبية ـ بات لدينا القليل الذي يمكننا عمله لإبطاء مسيرة اعادة التوحيد عبر مؤسسات المجموعة.

وبنيت بعض الآمال على الاطار الذي توفره «القوى الأربع» ـ بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ التي كانت مسؤولة عن أمن برلين. ولكن مع توقف الولايات المتحدة ـ وفي ما بعد الاتحاد السوفياتي ـ عن اعتبار هذا الاطار أكثر من مجرد دكان للتحادث فيه حول تفاصيل اعادة التوحيد تبين لي ان حتى هذا الاطار بات قليل النفع.

أما «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» ـ الذي على أساسه طورت أفكاري في السنة التالية ـ فكان كفيلاً بأن يكون الأساس الصالح لتقييد أي محاولة غير مرحب بها لتغيير الحدود في أوروبا الشرقية ككل، لكنه لن يقف حائلاً دون اعادة توحيد ألمانيا.

وهكذا، في نهاية المطاف، بدا ان الأمل الأخير والأفضل يكمن في قيام محور انجلو ـ فرنسي سياسي قوي يضمن انه مع كل خطوة من خطوات اعادة التوحيد ـ وأيضاً بالنسبة للتطورات الاقتصادية والسياسية ـ لا يسير كل شيء وفق اهواء الألمان، والألمان وحدهم.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي في ستراسبورج في ديسمبر 1989 عقدنا ـ الرئيس ميتران

وانا ـ بناء على اقتراح منه ـ لقاءين خاصين لبحث المسألة الألمانية ورد فعلنا عليها . وكان لا يزال إذ ذاك أكثر قلقاً مني حيالها .

فقد كان شديد النقد لخطة المستشار كول ذات « النقاط العشر » ، ولاحظ انه عبر التاريخ كان الألمان على الدوام شعباً في حالة حركة دائمة وتغير دائم . وهنا اخرجت من حقيبتي الصغيرة خريطة تظهر تبدل الحدود الألمانية في الماضي ولا تبشر بالخير مستقبلاً . وبحثنا مطولاً ما يمكننا عمله بالتحديد . وقلت انه خلال اللقاء الذي كان قد ترأسه في باريس خرجنا بالاجابة الصحيحة على موضوع الحدود واعادة التوحيد . إلا ان الرئيس ميتران لاحظ ان المستشار كول كان قد تجاوز هذا الأمر ، وقال انه في الأوقات الحرجة في الماضي ارتبطت فرنسا بعلاقة خاصة مع بريطانيا ، وان مثل هذا الوقت ربما لاح مجدداً . وعليه فعلينا التنسيق معاً والبقاء على اتصال دائم . وبدا لي في حينه اننا رغم اخفاقنا في اكتشاف السبل ، فإننا على الأقل وجدنا عند بعضنا الارادة لوقف انطلاقة العملاق الألماني أو ابطائها . وكان هذا بداية طيبة .

طبعاً كانت نبرة الاجتماع الرسمي للمجلس في ستراسبورج مختلفة تماماً ، مع ان رئيس الوزراء الهولندي المستر لبرز قال إبان حفل العشاء المعد لرؤساء الحكومات انه يعتقد ان خطة المستشار كول ذات « النقاط العشر » تشجع اعادة توحيد ألمانيا ، وان ثمة اخطاراً في الكلام عن حق تقرير المصير ، وانه من الأفضل تجنب الاشارة الى « شعب ألماني » واحد .

كان في هذا الكثير من الشجاعة . إلا انه لم يكن ليثني المستشار كول عن مساعيه ، إذ قال ان ألمانيا دفعت ثمن الحرب الأخيرة ثلث مساحة أراضيها ـ وكان هذا الكلام أكثر غموضاً مما يسمح لي باستساغته ـ ثم جادل بأن خط حدود « الأودر ـ نايسه » الذي يرسم الحدود مع بولندا يجب ألا يتحول الى قضية قانونية . ولم يظهر انه يومها أو في وقت لاحق ليدرك مكامن خوف البولنديين وحساسياتهم .

كان مبرمجاً لي ان اجتمع بالرئيس ميتران في يناير 1990 ، فطلبت ان تعد لي مخططات لتعزيز التعاون الانجلو ـ فرنسي . وكان الرئيس الفرنسي قد زار برلين الشرقية قبل عطلة الميلاد بفترة قصيرة ليعيد تأكيد مصالح فرنسا بالنسبة لمستقبل ألمانيا . غير ان موقفه المعلن هذا بالكاد فضح بواطن تفكيره . وفي مؤتمر صحافي عقده هناك قال إنه « ليس أحد أولئك الذين يكبحون المسيرة » . (أي مسيرة اعادة التوحيد ـ المترجم) . ورجوت ان يقهر لقائي التالي معه نزعته الفصامية هذه .

تقريباً كل بحثي مع الرئيس ميتران، في قصر «الإليزيه»، يوم 20 يناير تركز على ألمانيا. ولدى تناولي ما قاله الرئيس على هامش اجتماع ستراسبورج قلت له انه من المهم لكل من بريطانيا وفرنسا العمل معاً لتدبر ما يمكن عمله إزاء ما يحدث في ألمانيا. فألمانيا الشرقية تبدو وكأنها شارفت على الانهيار، وانه من غير المستحيل مطلقاً ان نجد انفسنا نواجه خلال السنة نفسها ضرورة اتخاذ موقف من حيث المبدأ يؤيد اعادة توحيد ألمانيا.

كان الرئيس، بوضوح، منزعجاً من السلوكيات والتصرفات الألمانية، واعرب عن تقبله فكرة حق الألمان في تقرير المصير لكن ليس لهم حق قلب الحقائق السياسية في أوروبا. وقال انه لا يستطيع تقديم اعادة توحيد ألمانيا عن كل ما عداه من قضايا. ثم شكا من ان الألمان يعتبرون أي كلام عن الحذر والحيطة نقداً موجهاً اليهم. وانه ما لم يكن الانسان مؤيداً، قلباً وقالباً، لفكرة اعادة التوحيد فإنهم يصورونه عدوا لألمانيا.

المشكلة هنا انه، واقعيا، لا توجد قوة أوروبية قادرة على منع اعادة التوحيد ومع انه وافقني على تحليلي للمشاكل القائمة، فإنه قال لي انه عاجز عن تصور ما بإمكاننا عمله.

أنا لم أكن متشائمة الى هذا الحد. فقلت ان علينا مع ذلك، الاستفادة على الأقل من الوسائل المتاحة أمامنا لابطاء مسيرة اعادة التوحيد. لكننا كنا نواجه مشكلة أخرى تتمثل في ان الحكومات الأخرى لم تكن مستعدة للمصارحة، ولا حتى - كما كان بامكاني الاضافة الا انني لم أفعل - الحكم الفرنسي.

فرد الرئيس ميتران بالقول إنه يشاركني قلقي إزاء شعور الألمان بدور «واجبي» تاريخي لهم في وسط أوروبا. ولكن التشيك والبولنديين والمجريين وان كانوا لا يرغبون في ظل ألمانيا وحدها، فهم بحاجة الى العون والاستثمار الالمانيين. وكان ردّي، ان علينا في مثل هذه الحالة الا نقبل ان يتحكم الألمان بهذه الدول على هذه الصورة، بل ان نعمل كل ما بوسعنا عمله لتوسيع أطر علاقاتنا معها.

وفي ختام اللقاء اتفقنا على ان يلتقي وزراء الخارجية والدفاع في بلدينا للتباحث في موضوع اعادة التوحيد، ودرس مجالات تحقيق قدر أوسع من التعاون الدفاعي الفرانكو - بريطاني.

ان حقيقة ان القليل، أو لا شيء على الاطلاق، تحقق على الصعيد العملي من هذه المداولات بيني وبين الرئيس ميتران حيال المسألة الألمانية، لتعكس تمنعه الأساسي عن تغيير وجهة سياسته الخارجية بالكامل.

أصلاً، كان أمامه فرصة للمفاضلة بين السير قدماً بخطى أسرع نحو أوروبا اتحادية يأمل منها تكبيل العملاق الألماني، أو التخلي عن هذا المنحى والعودة الى النهج المرتبط بالجنرال ديجول والقائم على أساس الدفاع عن سيادة فرنسا ونسج التحالفات الضامنة لمصالحها. وقد اختار الخيار الخطأ بالنسبة لمصلحة فرنسا.

أكثر من هذا، فإنه في مجافاة أقواله الخاصة لأفعاله العلنية زاد في مصاعبي. لكن ما لا بد من قوله هو انه كان، كما تبين في ما بعد، مصيباً في رأيه القائل بأنه لم يكن بالوسع عمل شيء لوقف اعادة توحيد ألمانيا.

في فبراير ـ أيضاً من دون أي مشاورات مع حلفائه ـ سافر المستشار كول الى موسكو. وهناك وافق على تقديم ما بدا للسوفيات بأنه مبلغ عظيم. مع انه كان بامكانهم الحصول على أكثر منه بكثير. لتغطية نفقات القوات السوفياتية المقرر سحبها من ألمانيا الشرقية لقاء اعلان من المستر جورباتشوف بأنه لا يرى مانعاً في سبيل اعادة توحيد ألمانيا. ومن هذه النقطة... تبخرت كل امكانيات تعطيل المسيرة، مع ان هذه المسألة ظلت تخلق لي المتاعب ـ ليس أقلها في علاقاتي مع الأمريكيين.

في يوم السبت 24 فبراير تحادثت على الهاتف مع الرئيس بوش لمدة ثلاثة أرباع الساعة، وخالفت عادتي بتجنب الخوض في نقاشات تفصيلية على الهاتف إذ حاولت ان أشرح للرئيس كيف اتصور ما علينا التفكير به إزاء التحالف الغربي وأوروبا المشتملة على ألمانيا متحدة. وشددت على أهمية بقاء ألمانيا المتحدة ضمن أسرة «ناتو» وبقاء القوات الأمريكية على ترابها. ولكن إذا كانت القوات السوفياتية كلها ستغادر أراضي ألمانيا الشرقية، فمن شأن هذا ان يخلق مشاكل للمستر جورباتشوف وعليه كنت أرى انه من الأفضل السماح بفترة انتقالية لا تتحدد نهايتها بتاريخ معين.

كذلك قلت له ان علينا تقوية بنية «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا»، الذي من شأنه ليس فقط المساعدة على تفادي عزل السوفيات، بل المساعدة أيضاً في معادلة الهيمنة الألمانية في أوروبا. وعلى المرء ان يتذكر ان ألمانيا محاطة بدول معظمها سبق لألمانيا ان هاجمتها أو احتلتها على اليابسة الأوروبية خلال القرن الحالي. وإذا نظر المرء الى المستقبل لوجد ان الاتحاد السوفياتي وحده ـ أو خلفه ـ كفيل بتوفير القوى المعادلة الكفء.

ولكن الرئيس بوش، كما علمت في ما بعد، لم يفهم انني كنت ابحث في توازن قوي بعيد

المدى في أوروبا، ولا اقترح تحالفاً بديلاً لـ« ناتو »، وكانت هذه آخر مرة اعتمدت على مكالمة هاتفية لشرح قضايا من هذا النوع.

وتمكن المستشار كول من اعطاء أسوأ انطباع ممكن بتشبثه برفض اقرار معاهدة سوية لحسم قضية حدود ألمانيا مع بولندا. وقد صارحني رئيس الوزراء البولندي تاديوش مازوفييتسكي، الذي سبق لي ان قابلته في ظروف مختلفة تماماً في جدانسك خلال نوفمبر 1988، بمخاوفه عندما زار لندن في فبراير 1990. واثرت هذه القضية ـ مع انني لم اتلق جواباً ـ عندما ألتقيت بالمستشار كول في بداية القمة الانجلو ـ ألمانية في لندن بحلول أواخر مارس.

وحرصت على ان يكون للبولنديين موقع خاص في مباحثات « اثنان ـ زائد ـ اربعة » (التي كنت أفضل ان اسميها « أربعة ـ زائد ـ اثنان »، وهي تعني « القوى الأربع » المسيطرة على برلين والألمانيتين).

وأخيراً وبعد ضغوط كبيرة، وافق المستشار كول على حل قضية الحدود مع بولندا بموجب معاهدة خاصة وقعت في نوفمبر 1990.

« مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » و« التحالف من أجل الديمقراطية »

كان ثمة فائدة صغيرة واحدة تأتت من سيرة اعادة توحيد ألمانيا، وهي تعزيز دور « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » (CSCE). كان موقفي الأولي إزاءه متشككاً حيال كل مسار هلسنكي. ولكن بصرف النظر عن قصور هذا المسار ابان حقبة الحرب الباردة، فإنه أخذ يطرح الاطار الذي يمكن من خلاله معالجة، على الأقل، بعض المشاكل الناشئة في أوروبا الديمقراطية الجديدة.

ولم يكن وارداً ان يأخذ هذا الهيكل دور « ناتو »، الذي لا بد من بقائه أساس دفاعنا بغض النظر عما تتطلبه التغيرات في الاستراتيجية والأولويات، مع انه وفر اطاراً لمفاوضات « القوات التقليدية في أوروبا » (CFE) بين « ناتو » وحلف وارسو، التي أدت الى التوصل الى اتفاقية « القوات التقليدية في أوروبا »، وتوقيعها في ما قدر أن يكون آخر قمة احضرها في باريس في شهر نوفمبر 1990.

لم يكن بوسع « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » منح الديمقراطيات الجديدة الضمانات

الأمنية التي كانت تسعى اليها ، فظلت بالتالي تحن الى نمط من انماط الارتباط باتفاقيات مع « ناتو » .

إلا ان « المؤتمر » تمتع بثلاث مزايا ، هي :

أولاً : ربط الأمريكيين والاتحاد السوفياتي في مستقبل أوروبا . فأوروبا لن تعرف الاستقرار من دون وجود أمريكي والتزام أمريكي .

ثانياً : كان « المؤتمر » مناسبا كمنبر يبحث أزمات الحدود . مع انه كان مقصراً عن تصعيد دوره من التوسط الى الفرض . (فالفرض يجب ان يكون من مهام « ناتو » ، والأمم المتحدة ، أو إذا ما دعت الحاجة دولة أو دولتين تحت قيادة الولايات المتحدة) .

وثالثاً : كما تصورت ، واستناداً الى مضامين مبادئ هلسنكي حول حقوق الانسان ، يصلح ليضاف إليه مبادئ الملكية الفردية والسوق الحرة . وكنت أرى ان علينا استثمار قمة « المؤتمر » في نوفمبر لبناء القاعدة « لتحالف عظيم من أجل الديمقراطية (يمتد) من المحيط الأطلسي الى جبال الأورال وما بعدها » ـ كما قلت في خطابي في مؤتمر « كونيجز فينتر الانجلو ـ ألماني » في كيمبريدج ، في شهر مارس .

وعدت الى هذا المغزى في الخطاب الذي ألقيته في أسبن ، بولاية كولورادو الامريكية ، يوم الأحد في 5 أغسطس . ففي اسبن طرحت ما وصفته بـ« المرتكزات الأصولية للديمقراطية الحقة » .

فقلت إنها ليست متصلة فقط بحق التصويت ، إذ أشرت الى ان بريطانيا كانت حرة قبل وقت طويل من حصول غالبية الناس على حق التصويت .

وتابعت ان الديمقراطية تقتضي وضع حد لسلطات الحكومة ، واقتصاد سوق حرة ، ملكية فردية ـ وشعور بمسؤولية شخصية من دونها لا يمكن ان يقوم أي نظام .

وطالبت قمة « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » بالموافقة على ما أسميته بـ« شرعة عظمى (ماجنا كارتا) أوروبية » ، تجسد كل هذه الحقوق الأساسية بما فيها حق صون الانسان لوطنه .

وطالبت أيضاً بمزيد من التعاون القريب بين شرق أوروبا وغربها ، وحثثت على دعوة الاتحاد السوفياتي للانضمام الى النظام الاقتصادي الغربي (وكانت هذه الأفكار القاعدة التي بني عليها « ميثاق باريس » الذي وقعته في الصباح التالي لعلمي بأنني فشلت في الحصول على الأغلبية اللازمة للفوز بالجولة الأولى لانتخابات زعامة حزب المحافظين) .

طوال السنة الأخيرة من حكمي كانت تثار الشكوك حول مدى الحكمة من دعم المستر

جورباتشوف وسياساته التغييرية. الا انني ثابرت على هذا الدعم ولست نادمة عليه البتة.

فبداية أنا لست بحكم غريزتي، من أولئك الذي يتخلون عن الذين يعجبون بهم ويعتبرونهم اصدقاء لمجرد ان حظوظهم تغيرت. ومع ان هذا المسلك له ان يضر من يعتمده، فإنه من واقع خبرتي يزيد من الاحترام الذي يكنه الآخرون الذين يتعاملون معه. فالاحترام رصيد قوي، كما يقر سراً أولئك العاملون في مجال السياسة من الذين لا يتمتعون به.

أما السبب الثاني، والأهم، فهو انه لم يكن يبدو لي ان هناك من هو في ذلك الوقت أقدر وانسب من المستر جورباتشوف على قيادة عملية التغيير. لقد كنت أريد سقوط الشيوعية - وفي الحقيقة ليس فقط في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بل في كل ركن من مناطق العالم - لكنني كنت أريد ان يحصل هذا بطريقة سلمية. وكان مصدر التهديد البديهي للسلام هو اما استيلاء المتشددين من العسكر السوفيات - علناً أو ضمناً - على السلطة، أو انهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة تفجر عنيف. وعلى امتداد صيف 1990 كانت هناك تقارير مقلقة عن تصرفات تمردية في صفوف العسكريين السوفيات. ومع ان جدية هذه التقارير لم تكن مؤكدة بالكامل فإنه كان فيها بعض الصدق. بيد ان قضية القوميات - أي مستقبل الاتحاد السوفياتي ذاته - كانت تشكل أصعب المسائل تقديرا واعتباراً.

انني الآن مؤمنة بأننا جميعاً، في دول الغرب، بالغنا في تقدير مدى صمود الامبراطورية التي يتشكل لبّها من الايديولوجية الماركسية و«النومينكلاتورا» (كوادر الهرم الحزبي المتنفذ - المترجم) الشيوعية - امبراطورية مبنية وملصوقة بعضها ببعض بالقوة - في وجه انطلاق الحريات السياسية. ولعلنا أصغينا أكثر من اللزوم الى الدبلوماسية والخبراء الغربيين وأقل مما يجب للمهاجرين الشرقيين اللاجئين في الغرب.

مع هذا فإنني لم أكن اتفق كثيراً مع أفكار وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الامريكية حول موضوع القوميات والدولة القومية.

لقد كنا واضحين تماماً في موقفنا بما يخص الوضع القانوني لدول البلطيق. فالسؤال المطروح كان متى، لا إذا ما كان سيسمح لها بالاستقلال. (كان لي شخصياً مصلحة قديمة في مستقبل هذه الدول، كوني صوتت عام 1967 ضد الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العمالية والاتحاد السوفياتي للتصرف باحتياطي الذهب لدول البلطيق - الذي كان مجمداً في بنك انجلترا منذ غزاها السوفيات عام 1940 - بهدف تسديد الحقوق المالية العالقة). وقد حذرت السوفيات من

العواقب الوخيمة للجوء الى القوة ضد دول البلطيق عندما اجتمعت بالمستر جورباتشوف في يونيو . إلا انني في المقابل دعوت الرئيس لاندسبيرجيس (رئيس ليتوانيا) الى التزام الحرص الشديد عندما قابلته في لندن في شهر نوفمبر . وضغطت على الجانبين بالانخراط في مفاوضات ـ مع ان الغاية الواضحة المتفاهم عليها في نهاية الطريق يجب ان تكون حرية واستقلال دول البلطيق .

في المقابل أوضاع الجمهوريات الأخرى كانت أقل وضوحاً .

فأوكرانيا وروسيا البيضاء ، نتيجة تنازل سيئ التصور من الغرب لستالين عام 1945 ، عضوان فعليان في الامم المتحدة ، وعليه ربما كان بمقدورهما ادعاء وضعية مختلفة بعض الشيء . ولم اكن من ذلك الرأي العنيد الجاهل اقتصاديا ، القائل بان لدولة ما ينبغي ان يكون لديها عدد سكان معين ، وناتج وطني معين ، وطيف من الثروات الطبيعية لكي تستحق من حيث « الجدوى » الواقعية ان ينظر اليها كدولة . فالامر الحاسم في هذا المجال هو روح الناس والاطار الاقتصادي العام الذي يبنى على اساسها .

كذلك لم يكن يسعدني بصفة عامة ، الجدل القائل بان علينا نحن في الغرب ان نقرر شكل ـ بل حتى وجود ـ الاتحاد السوفياتي . فواجبنا حقيقة كان ينحصر في التفكير بعواقب التطورات المستقبلية وما تستتبعه بالنسبة لامننا . وكان هذا الاعتبار الاخير بالذات هو الذي دفعني الى نشدان الحذر والحيطة في التحرك .

لقد كان توقع ان تغيّر قوة عظمى عسكرية ، حتى وان كانت مريضة كالاتحاد السوفياتي ـ شكل سياساتها الداخلية والخارجية بهدف البقاء شيئا ، بينما كان شيئا آخر مختلفا تماما ان تتوقع منها ان تقدم على الانتحار من تلقاء نفسها بصورة سلمية .

عندما كنت في باريس لحضور قمة مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، قلت على مائدة الغداء ، المخصصة لرؤساء الحكومات ، للرئيس الروماني ايلييسكو ان على المرء وهو يعمل باتجاه موقع تفاوضي ان يكون عنده دائما خط توقف نهائي ـ لا يجوز تجاوزه . فمال المستر جورباتشوف ، الذي كان يصغي لحديثي عبر المائدة ليقول لي انه يوافقني رأيي ، وان خط التوقف النهائي عنده هو الحدود الخارجية للاتحاد السوفياتي ، فلم اقبل هذا الكلام ـ وكما اشرت ، تحديت هذا الرأي عندما عبر عنه المسيو ديلور في روما ـ الا انني اصغيت اليه بجدية ، على اي حال .

ان كامل موضوع مستقبل جمهوريات الاتحاد السوفياتي ، بات بحلول عام 1990 ، مصدر

الخلاف الرئيسي في المعترك السياسي السوفياتي. وكان احد المواضيع التي بحثتها مع المستر جورباتشوف في توقفي بموسكو في سبتمبر السابق عام 1989. وكان قد عقد لتوه اجتماعا حول قضية القوميات. كذلك حصلت تغييرات مهمة في تشكيل المكتب السياسي، اذ خرج المستر شيربتسكي القيادي الشيوعي القديم في اوكرانيا من صفوفه. ورقي المستر بوجو (يلفظ «بوجا» - المترجم) - احد القادة المستقبليين لمحاولة انقلاب 1991 - والذي كان زعيم الحزب الشيوعي في لاتفيا، الى منصب عضو مرشح في المكتب السياسي، بينما رقي المستر كريوتشكوف رئيس الـ« كي. جي. بي » - ايضا احد قادة المحاولة الانقلابية - الى منصب عضو كامل العضوية.

من جهة اخرى، ظل المستر ريجكوف، الصديق المقرب من المستر جورباتشوف، مع انه كان يكابد المشقات في معالجة ازمات الاقتصاد في منصب رئيس الوزراء.

وعلى مائدة الغداء في الكرملين استعاد المستر جورباتشوف مقولة الجنرال ديجول عن صعوبة حكم شعب لديه 200 صنف من اصناف الجبنة، ثم قال كم هو اصعب حكم شعب مقسم على 120 هوية قومية. « ... وخصوصاً عندما نعاني من شح في الجبنة »، كما علق المستر الباكين نائب رئيس الوزراء. وكان الاحباط الناتج عن اخفاق المعالجة الاقتصادية منعكسا في تزايد الغضب القومي العام مع مر الشهور.

بروز بوريس يلتسين نصيراً راديكالياً للتغيير - السياسي والاقتصادي - كان ربما سيعزز موقع جورباتشوف. ولو تمكن الرجلان من اخماد خلافاتهما، ولو كان المستر جورباتشوف على استعداد لقطع علاقاته بالحزب الشيوعي لربما كان بالامكان تجديد محفزات التغيير، غير ان هاتين « اللوين » (مثنى لو) كانتا اكبر تأثيرا من ذلك بكثير. اذ بقيت علاقاتهما سيئة وظل جورباتشوف شيوعيا حتى النهاية.

كان هناك نزعة قوية في الدوائر الغربية للنظر الى يلتسين على انه مجرد مهرج غبي ليس الا.

غير انني لم اكن مقتنعة بان هذا الحكم - اذا كان يمكن وصفه بانه حكم - صائب. ولكنني مع ذلك وددت ان اتيقن من الامر بنفسي.

وبالنتيجة، ومع انني حرصت على ابلاغ المستر جورباتشوف مسبقا والاعلان بوضوح انني انما استقبل المستر يلتسين كما لو كان زعيم معارضة، فانني قبلت بحرارة ان التقي به عندما

جاء الى لندن صبيحة يوم الجمعة 27 ابريل (نيسان) عام 1990 .

التقرير الشخصي الذي تلقيته عن المستر يلتسين اجمل باختصار توجهه الذي بدا في حينه غالبا . وفيه وصف يلتسين بانه « شخصية مثيرة للجدل » لانه كان العضو الوحيد في اللجنة المركزية يصوت ضد بيان التجنيد السياسي ، مناقشا ان الاحتكار الطويل الذى حظي به الحزب الشيوعي لمقاعد السلطة هو السبب الذي يقف وراء الازمة الراهنة ، ودفع عشرات الملايين من الناس الى هوة الفقر . وقال انه يجب رفض الديمقراطية المركزية وتستبدل بها ديمقراطية حقيقية ، ودعا الى قانون للاحزاب ينهي الوضع الخاص للحزب الشيوعي .

هذا موقف يستحق ثلاث صيحات اعجاب في رأيي .

وتابع التقرير ليقول ـ « ان بعض المراهنين يذهبون الى حد القول انه اذا انتخب (اي المستر يلتسين) رئيسا لروسيا الاتحادية فربما ينتهي الامر به الى منصب اهم من رئاسة جورباتشوف لاتحاد منهار . وهذه مبالغة . . » .

لقد تكلمت مع المستر يلتسين على امتداد ثلاثة ارباع الساعة . في البداية لم اتمكن من تكوين انطباع عنه ، فقد كان اقرب بكثير من جورباتشوف الى الصورة المطبوعة في مخيلتي عن الانسان الروسي ، فهو طويل ، بدين ذو وجه مربع سلافي الملامح ، شعره يميل الى البياض . وكان واثقا بنفسه من دون اعتداد ، لبقا يرسم على شفتيه ابتسامة مفعمة بالظرف وشيء من الاستخفاف بالنفس . الا اكثر ما اعجبني فيه انه فكر بعمق وبوضوح في طبيعة المشاكل الاساسية ، اكثر مما فعل المستر جورباتشوف .

بدأت كلامي معه بالقول انني ايدت المستر جورباتشوف وودت ان يكون هذا الامر واضحا منذ البداية . فاجاب يلتسين انه يعلم انني ادعم الزعيم السوفياتي وسياسة « البيريسترويكا » وحول بعض هذه القضايا تختلف اراؤنا ، الا انه بصفة اساسية ايضا يؤيد المستر جورباتشوف وقضية التغيير . لكنه يرى ان على المستر جورباتشوف ، التنبه اكثر لما كان يقوله دعاة التغيير قبل ثلاث او اربع سنوات . لقد كانت الغاية من « البيريسترويكا » تحسين كفاءة الشيوعية ، ولكن هذا مستحيل . والخيار الجدي الوحيد هو التغيير السياسي والاقتصادي الواسع النطاق ، المتضمن تطبيق اقتصاد سوق حرة .. وتأخر الوقت .

كنت موافقة على ما قاله . ولكن ما بدا لي ان المستر يلتسين ، بخلاف المستر جورباتشوف ، تخلص تماما من اطر تفكير الشيوعية ورصانتها . وكان هو اول من نبهني الى العلاقة بين التغيير

الاقتصادي وقضية اي سلطات يمكن نقلها الى الجمهوريات. وشرح لي كيف ان حكومات هذه الجمهوريات تحظى بالنزر اليسير من الاستقلال الذاتي حقاً. وان كلا من هذه الحكومات هي اساسا وكيلة ـ وان كانت عموماً وكيلة عديمة الكفاءة وفاسدة ـ تنفذ قرارات المركز.

ثم قال انه من المطلوب ان تحصل هذه الحكومات على ميزانيات متساوية وسلطات التصرف والانفاق وان يكون لكل جمهورية قوانينها ودستورها. ثم قال ان الفشل في التصرف بشكل صحيح مع موضوع اللامركزية اسهم مباشرة في الازمات الخانقة الحالية. ففي دولة مترامية الاطراف ليس من السهل ادارة كل المرافق من المركز.

نتيجة البحث. لم اعد انظر فقط الى بوريس يلتسين. بل الى المشاكل الجوهرية للاتحاد السوفياتي. نظرة اخرى.

وعندما ابلغت الرئيس بوش في برمودا في وقت لاحق بانطباعاتي عن المستر يلتسين. فإنه اوضح لي ان الامريكيين لا يشاركونني اياها.

وكانت هذه غلطة فظيعة.

زيارة الى الاتحاد السوفياتي، يونيو 1990

خلال زيارتي للاتحاد السوفياتي في يونيو 1990 اتيح لي ان ارى كل العناصر المكونة للسياسة السوفياتية في ذلك الوقت. ليس فقط الرئيس جورباتشوف. بل التقيت ايضا بالتغييريين الراديكاليين والقوميين. والآخرين الذين كانوا يشكلون اكبر خطر محتمل يهدد التغيير. اعني بهم العسكر.

طرت الى موسكو مساء الخميس 7 يونيو وكان في استقبالي على ارض المطار رئيس الوزراء المستر ريجكوف. وفي صباح اليوم التالي اجتمعت بعمدة موسكو التغييري جافريل بوبوف. ولم يكن سبق لي ان التقيت بروسي مثل بوبوف. اذ كان النقيض للبيروقراطي السوفياتي الجامد ـ فقد كان عفويا. قليل الاناقة (وكما قيل لي في ما بعد) ربما كان يرتدي ربطة عنق لاول مرة في حياته. تكريما لزيارتي.

وجدت بوبوف. تلميذا لفكر ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاجو في الاقتصاد (اي الاقتصاد الحر الخالص ـ المترجم). وكان قد تفهم النقطة الحيوية التي تعني انه يستحيل بناء اقتصاد سوق

في موسكو - او في اي مكان آخر - من دون ملكية فردية واطر قانونية. ورأى ان واقع تأخر توزيع الملكية العقارية عن التغييرات الاخرى هو جذر الاضطراب السياسي الحاصل. ولذا فكان يريد تشجيع الناس على تملك شققهم ومتاجرهم، ويريد تحويل صناعة الخدمات الى القطاع الخاص.

وذهبت الى جلسة حوار والى غداء عمل مع الرئيس جورباتشوف. فوجدته اقل اشراقا من العادة لكنه لا يزال ودودا وظريف المعشر.

واغتنمت الفرصة لأخبره بأنني ما أزال مؤمنة بحرارة بما يسعى لعمله في الاتحاد السوفياتي. ومع ان كثرة من المعلقين والصحافيين ملوا من قلة ما انجز، فقد أكدت له استمرار دعمي علناً وفي أحاديثنا الخاصة. أما بشأن التغييرات الحاصلة في أوروبا الوسطى والشرقية، فحاولت ان اقنعه ان من مصلحة الاتحاد السوفياتي بقاء ألمانيا الموحدة ضمن «ناتو»، وإلا لن يعود ثمة مبررات لبقاء القوات الأمريكية في أوروبا. وكان هذا الوجود الشرط الحيوي للسلام والاستقرار الأوروبيين. وشرحت له أفكاري حول تطور «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا».

ولعل مما أثار بعض استغرابي خلال الحديث انه لم يعبر عند أي نقطة عن رفضه بقاء ألمانيا المتحدة ضمن «ناتو»، ولذا شعرت ان علي بالنسبة لهذا الموضوع على الأقل ان أحقق بعض التقدم.

أما الخلافات الحقيقية التي برزت بيننا فكانت حول ليتوانيا - كما سبق لي الاشارة - وقراري بإثارة ما تجمع لدينا من أدلة عن ان الاتحاد السوفياتي يجري أبحاثاً في مجال الأسلحة البيولوجية - وهو أمر نفاه بشدة، لكنه مع ذلك وعد بتحريه.

أما بعد الظهر، فقد أجريت مباحثات مع القيادة العسكرية السوفياتية. وكنت قد قررت انني أود الاطلاع على منحى تفكيرهم، واطلاعهم في المقابل على أفكاري.

كان الماريشال يازوف، وزير الدفاع السوفياتي، فعلاً، ممسكاً بالزمام، بينما الآخرون - بمن فيهم الماريشال مويسييف الذي أكدت لي مداخلاته وتعليقاته انه يتمتع بذكاء غير عادي بجانب قوة الشخصية، اكتفوا بالكلام عندما لم يكن عند يازوف ما يقوله. وهذا أمر مؤسف لأن ما قاله المارشال يازوف كان تقليدياً ومتوقعاً. وبسرعة نقلت الحوار الى موضوع علاقات الشرق والغرب. فقلت انه من الأمور الطيبة اننا ندخل الآن مرحلة جديدة من العلاقات الأفضل، لكن علينا مع ذلك ان نفهم مدى الحاجة لدفاعات قوية. ومع ان هناك مجالاً لخفض القوات

التقليدية والأسلحة النووية وتعديل استراتيجيتنا تبعاً للظروف الجديدة، فإننا سنظل بحاجة الى بعض السلاح النووي الذي هو وحده الرادع الكفء».

ورد الماريشال يازوف بنفس المنطق الذي سبق لي ان سمعته من قبل مراراً من السوفيات عن الحاجة للتخلي عن السلاح النووي برمته. فقلت انني أطلب السماح لي بالتشكيك في ان تكون اراء الماريشال يازوف وصحبه عن السلاح النووي تختلف كثيراً عن أفكاري. ففي النهاية لدينا الكثير منه ولا بد ان يكون لهذا ما يبرره.

ولكن خلافاً للمستر جورباتشوف، قال الماريشال يازوف ان السوفيات لن يقبلوا بوجود ألمانيا المتحدة داخل «ناتو». لكنني لم اكتشف إذا كان السبب وجود اختلاف حقيقي حول هذا الأمر بينه وبين القيادة السوفياتية، أو انه عبر عن موقفه بقدر أقل من الحنكة.

في الصباح التالي طرت الى كييف (عاصمة أوكرانيا - المترجم). وكان الهدف الأساسي حضور معرض «أيام بريطانية» الذي كان الجزء الثاني المردود من عملية تبادل بدأت بـ«شهر سوفياتي» في برمنجهام عام 1988.

عندما طرحت فكرة زيارتي لأول مرة استفسرت من وزارة الخارجية البريطانية عن مقدار ما هو مطلوب انفاقه على المعرض - وكالعادة - وجدت انه تعرض لشيء من التوفير. وهكذا جزئياً بفضل ضغوطي حظي معرض كييف بنجاح طيب فعلاً. لقد كانت الغاية ان يصور المعرض شارعاً نموذجياً في مدينة عادية في شمال بريطانيا، يحتوي على دكاكين، وأيضاً بصفة خاصة بيت لأسرة من الطبقة العاملة البريطانية. ولكن عندما شاهد زوار المعرض أجهزة «الهاي فاي» وغيرها من الآلات والأجهزة والكماليات، والسيارة المتوقفة عند المرآب، وقفوا مشدوهين غير مصدقين ما تراه عيونهم. ولدى تجوالي سئلت عما إذا كان هذا هو واقع الحال، وهل البريطاني العادي يعيش فعلاً هكذا؟ فأجبتهم بالايجاب.

حسناً، جاءني الرد: إذن كل ما كنا نسمعه أكاذيب وهنا الدليل القاطع.

في الحقيقة، كل ما كان في ذلك البيت كان نموذجياً بما في ذلك غرفة المراهقين - التي هي مثل كل غرف المراهقين - التي كانت الثياب والحاجيات الأخرى مرمية فيها باهمال في كل أرجائها. وكان رد فعلي الأولي انه من الضروري اعادة ترتيبها، غير انه أمكن اقناعي بأن الشكل الحالي أقرب الى عكس الواقع.

ولكن إذا كان الأوكرانيون قد بوغتوا بصورة الحياة في بريطانيا، فقد وجدت انني لم أتلق

تقارير تشرح لي حقيقة الأوضاع في أوكرانيا. فحيثما توجهت رأيت رايات باللونين الأزرق والأصفر (وهما اللونان القوميان الأوكرانيان قبل العهد السوفياتي). لافتات تطالب بالاستقلال الأوكراني. وهذا ما أثار ارتباكي.

فبقدر اعجابي بالجنرال ديجول، لم يكن بوسعي اغاظة مستضيفي السوفيات بالهتاف لصالح استقلال أوكرانيا، على طريقته عندما هتف «فلتحيا كيبيك الحرة». ولم يكن السبب فقط اقتناعي بأن المستر جورباتشوف لن يسمح بانفلات أوكرانيا خارج الاتحاد السوفياتي من دون صراع. وان روسيا ذاتها لا الاتحاد السوفياتي وحده ستشعر بتهديد من بروز أوكرانيا منفصلة وهذا احساس يجمع عليه الروس، شيوعيين وغير شيوعيين. (والواقع، انه منذ انقسام الاتحاد السوفياتي، برهن قيام أوكرانيا المستقلة انه مفيد استراتيجياً لأوروبا والغرب وان كان الكثير يعتمد على استقرارها ونجاحها اقتصادياً وسياسياً).

إلا ان أي أمل بإمكان تفادي قول شيء يمكن اساءة تفسيره عند هذا الطرف أو ذاك سرعان ما تبخر إذ قال المستر ايفاشكو، الأمين العام المعيّن حديثاً للحزب الشيوعي الأوكراني، انه من سوء الطالع انني لن أحسب في برنامج زيارتي مقابلة الأعضاء المنتخبين الجدد للسوفيات الأعلى الأوكراني. وتساءل أفهل يكون هذا ممكناً؟

فوافقت، متصورة ان الأمر لن يخرج عن كونه حفلاً متواضعاً بعيداً عن الرسميات. إلا أنني لدى دخولي مبنى البرلمان، ومن ثم عبر البوابة الى ردهة المجلس، وجدت لفرط مفاجأتي، جميع مقاعد المجلس المصفوفة بشكل نصف دائرة، مشغولة بأصحابها.

لم أكن قد حضرت كلمة بالمناسبة، مع ان الواضح انهم كانوا ينتظرون مني مثل هذه الكلمة. وفكرت انه لا بد لي من اعداد شيء أقوله بينما يصار الى التعريف عني. إلا ان المستر ايفاشكو رحب بي بكل بساطة، وطلب مني ان ألقي كلمتي.

تدبرت أمري بشكل مقبول، كعادتي، لكن سرعان ما جاء وقت الأسئلة. وقال لي أحد السائلين ان بين النواب عشرة كانوا في السابق مساجين سياسيين، ثم قال انه مدين لجهودي وجهود الرئيس ريجان بوجوده في هذه الردهة وقادر على الالتقاء بي اليوم كنائب لا كسجين.

إلا ان ما لم يكن بوسعي عمله هو الموافقة على فتح سفارة في كييف، أو وضع أوكرانيا في نفس الفصيلة مع جمهوريات البلطيق. وشعرت انني خيبت رجاء الحاضرين، إلا انني غادرت المكان وأنا شاعرة كم أصبحت قضية القوميات أساسية، ومشككة في استطاعة الاتحاد

السوفياتي ـ أو من حقه ـ البقاء في نهاية الأمر دولة واحدة.

وكان الجزء الأخير من زيارتي للاتحاد السوفياتي، زيارة مدينة لينيناكان في أرمينيا، حيث كان عليّ ان افتتح مدرسة بنيت بمساعدة بريطانية بعد زلزال عام 1988. وكانت هذه أيضاً مناسبة سياسية حساسة، ذلك ان قتالاً شرساً اندلع بين أرمينيا واذربيجان على جيب قره باغ العليا، وكان السوفيات قلقين جداً على الناحية الأمنية.

المدرسة نفسها كانت أحد المباني القليلة التي أعيد بناؤها، إذ كان الأداء السوفياتي العام في مجال اعادة التعمير في تلك المنطقة يدعو للرثاء.

وهنا أيضاً وجدت نفسي وسط طوفان من الحشود المتحمسة المرحبة ـ لدرجة ان رجال الأمن في الحقيقة أبعدوني عن الطريق المقرر أصلاً السير فيه ـ ومع انه توجب عليّ اختصار الزيارة، فإنني عدت باقتناع ما عليه من مزيد بقوة الشعور القومي في أوكرانيا بصفة خاصة، بين الشعوب التي اختلطت بها.

زيارة تشيكوسلوفاكيا والمجر في سبتمبر 1990م

سيسعدني على الدوام تمكني من زيارة دولتين شيوعيتين سابقتين عندما كنت لا أزال رئيسة حكومة. وفي تشيكوسلوفاكيا والمجر في سبتمبر 1990 وجدت نفسي أتكلم مع أناس لم يمض وقت طويل على حرمانهم كلياً من السلطة على أيدي الشيوعيين، والذين أخذوا يتلمسون حقيقة إرث الاخفاق الاقتصادي والتلوث والبؤس الذي خلفته الشيوعية.

لقد أعجبت أيما اعجاب في خطاب تسلم السلطة الذي ألقاه الرئيس فاتسلاف هافل. وفيه تحدث عن «العيش في بيئة اخلاقية متعفنة فقدت فيها (أفكار) مثل الحب والصداقة، والرأفة، والتواضع، والصفح، عمقها وابعادها». ووصف انهاك العزائم الذي تسببت به الشيوعية، وكيف «حقر النظام السابق، مسلحاً بصلفه وأيديولوجيته الصارمة وحولته الى قوة انتاج، والطبيعة الى وسيلة انتاج، وهكذا دمروا العلاقة ـ الجوهر المشتركة بينهما..».

ان تشيكوسلوفاكيا لمحظوظة في أن لديها الرئيس هافل مصدراً للالهام، لكنها ليست أقل حظاً بوجود فاتسلاف كلاوس، الديناميكي والاقتصادي المؤمن بالمبادرة الفردية الحرة في منصب وزير الخارجية (وهو اليوم رئيس وزراء الحكومة التشيكية). والرجلان معاً كان يعملان

لاعادة تشييد البنى الاقتصادية للبلاد.

ولكن بجانب المشاكل الحتمية البديهية التي كانت تجابههم، فإن التوتر بين التشيك والسلوفاك، وهما عنصرا الجمهورية الاتحادية، أخذ يذر بقرنه.

أمضيت أغلب وقتي في العاصمة براغ - وهي مدينة ما كنت أعرفها. غير ان ما حولي ذكرني انني فعلا في قلب أوروبا. إلا أنني زرت أيضاً براتيسلافا، التي يحمل اقتصادها وبيئتها العمرانية ندوباً أكبر من اثار البلطجية الشيوعية. وقد طمأنني رئيس الوزراء السلوفاكي المستر ميتشيار بأن تشيكوسلوفاكيا ستبقى دولة اتحادية. وهذا هو المسار المنطقي الى حين تحقيق قدر أكبر من التقدم الاقتصادي.

... إلا ان هذا الوعد لم يتحقق.

لدى عودتي الى براغ أجريت مباحثات مع الرئيس هافل، وكان قد سبق لي الالتقاء به عندما جاء في زيارة الى بريطانيا. ومع ان سياساته تقع على يسار سياساتي فلم يكن من الممكن تجنب الاعجاب به وتقديره.

بداية، كان يشاطرني آرائي حول الحاجة الى ضم دول أوروبا الشرقية الى المجموعة الأوروبية بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية. كما انه أيد أفكاري حول «شرعة عظمى» أوروبية، وتطوير «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي». فشعرت انه يمكن ان يصبح حليفاً في المسيرة التي مضينا فيها ضمن أوروبا.

بعدها توجهت الى المجر التي تتمتع بين دول أوروبا الشرقية بثلاث مزايا، هي:

أولاً: ان نسبة عالية من التغيير الاقتصادي ونسبة كبيرة من التغيير السياسي حصلت بالفعل إبان الحكم الشيوعي السابق، ولذا كانت المرحلة الانتقالية أقل صعوبة وإيلاماً.

ثانياً: كانت البلاد تحت حكم جوزيف انتال رئيس الوزراء المجري، في أيدٍ محافظة حقيقية أمينة. وكنت قد التقيت بالمستر انتال في عدة مناسبات سابقة ووجدنا ان لدينا الى حد بعيد نفس المنهاج السياسي.

ثالثاً: نجح المجريون في الابقاء على تحالفهم الحاكم بدلاً من السقوط في دوامة التشرذم والانشقاقات لدى تناول التفاصيل. وبما ان المستر انتال كان يتمتع بالدراية والحنكة، فقد نجح بسرعة في بلورة السلطة الكفيلة باعطاء المجر القيادة والاستمرارية التي هي بحاجة اليها.

رغم كل هذا ظلت مهمة التغيير الاقتصادي مهمة لا تخلو من الصعوبة. وكان المجريون

يعالجون قضايا مهمة جداً تتعلق بالملكية ـ سواء الملكية العقارية، حيث كان يطالب المبعدون وأسرهم باستعادة أراضيهم المصادرة، أو خصخصة القطاع الصناعي.

وكان ثمة قضية استراتيجية أوسع، أيضاً، فهنا، أكثر حتى من تشيكوسلوفاكيا وبولندا، كان يسعى المجريون للافلات نهائياً من دائرة النفوذ السوفياتي. وقد أعلن المستر انتال بالفعل ان المجر ستنسحب من حلف وارسو، وتُطوِّر علاقات أوثق بـ« ناتو »، أو على الأقل « الاتحاد الأوروبي الغربي »، بينما كانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا لا تزالان في طور التفكير بخطوة من هذا النوع.

وقد أكد لي (أي انتال ـ المترجم) ان « حلف وارسو » يلفظ أنفاسه الأخيرة. ومن جانبي كنت أحبذ فور موته عرض صفة « عضو مشارك » خاصة بدول أوروبا الشرقية في « ناتو ».

مشكلة أخرى كان يواجهها المجريون والتشيك والبولنديون، وهي تتمثل في ان أجهزتهم الأمنية اخترقها بعمق جهاز الـ« كي. جي. بي ». وكان عنصراً مؤثراً شكل عقبة كبرى في وجه مشاركتهم بصورة كاملة في عملية التعاون الاستخباراتي مع الغرب.

في تشيكوسلوفاكيا طردت الحكومة جميع أعضاء الحزب الشيوعي من جهاز الاستخبارات القديم. إلا أنني خلال مداولاتي مع المستر انتال في مكتبه بمبنى البرلمان ـ وكم أسعدني الآن انه يستعمل للغرض الذي بني من أجله، وليس كما كان في وقت زيارتي عام 1984! ـ شرح لي كم هو ضروري الحذر والتزام الحرص، في هذا الشأن.

وفي أحد متعرجات الحوار أشار بإبهامه الى تمثال أهداه لسلفه الشيوعي الليبرالي المستر نيميث رئيس الوزراء السوفياتي المستر ريجكوف، وعلى ما يظهر تبين بعد فحص دقيق انه يحمل جهاز تنصت. فقلت يا حبذا لو كان لا يزال قيد الرصد، ولكن بعد نظرة فاحصة أخرى بدا لي قبيحاً الى حد أنني اقترحت رميه والتخلص منه.

وكم هو جميل لو كان التخلص من باقي إرث الشيوعية سهلاً لهذه الدرجة.

إعادة تشكيل « ناتو »

مهما كنت مشدوهة بالأحداث المتتابعة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ما كان حرياً بي ان أنسى ان قوة الغرب وأمنه يعتمدان في النهاية على العلاقات الأنجلو ـ أمريكية.

وللأسباب التي سبق لي شرحها ـ البعض منها عائد الى تفاوت التركيبة الشخصية، والبعض الآخر نابع من اختلاف في النهج السياسي ـ تعرضت هذه العلاقات لبعض الشد. ولذا اعتبرت انه من الأمور الحيوية الحرص على انجاح محادثاتي المقررة مع الرئيس بوش في برمودا في شهر ابريل عام 1990. وكان الأمر يعتمد على الشكل بقدر اعتماده على الجوهر.

وبصفة عامة، انتظرت من الرئيس عرض أفكاره قبل ان أطرح ما عندي. وقد تعمدنا في برمودا ان يخيم جو من الاسترخاء الذي كنت أعرف انه يميل اليه. وفعلاً كان اللقاء أشبه بمناسبة «عائلية» وانتهى بلعب الرئيس ودنيس جولة جولف كاملة ـ على الحرف الـ 18 تحت المطر الهاطل ـ لقد كانت مناسبة بريطانية تماماً.

كان مستقبل «ناتو» والقرارات حول السياسة الدفاعية الأوروبية في رأس القضايا التي تهمني وتهم الرئيس. وحاولت ألا أدعه يشك في مدى التزامي القومي بـ«ناتو»، خاصة في ضوء التشوش الذي استقبل به حواري الهاتفي معه، على ما يظهر، حول «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» والابقاء على حلف وارسو.

الرئيس كان يرغب في عقد قمة مبكرة لـ«ناتو» وكان يشاطره هذا الرأي الدكتور (مانفريد) فيرنر أمين عام «ناتو». ومع انني كنت أفضل عقد القمة في الخريف من أجل التحضير لها بصورة أفضل، اتضح لي ان الرئيس يحبذ قمة تعقد في يونيو. وتستضيفها بريطانيا. (في الحقيقة عقدت في مطلع يوليو).

كذلك استنتج الرئيس ان الكونجرس في طريقه لرفض الافراج عن المبالغ اللازمة لتطوير بديل نظام «لانس»، وبناء عليه كان راغباً في الاعلان عن الغاء البرنامج.

فوافقته على انه ليس بالمستطاع فعل شيء في هذا السياق، غير انني أعربت له عن تصوري انه من المهم جداً الحصول على ضمانات راسخة عن مستقبل نشر الأسلحة النووية في ألمانيا، خصوصاً صواريخ «جو ـ أرض التكتيكية» (TASM)، وكان السؤال المهم هنا يتعلق بكيفية تحقيق ذلك.

وفي الواقع كان هذا التوجه مفتاح التفكير الأمريكي على طريق قمة «ناتو». فهدفهم كان تحقيق مكسب على صعيد العلاقات العامة، بحيث نحظى معه بدعم ألماني لموضوع «القوات النووية القصيرة المدى»، وقبول سوفياتي ببقاء ألمانيا ضمن «ناتو».

لدى عودتي الى لندن باشرت التحضير لاستضافة قمة «ناتو». وكان هناك تعقيد واحد.

فقد كان اجتماع لمجلس شمال الأطلسي ـ أي اجتماع وزراء خارجية دول « ناتو » ـ مقرراً في يونيو ببلدة تيرنبيري التي لا تبعد إلا بضعة أميال عن منتجع آير الاسكوتلندي، على الساحل الغربي لاسكوتلندا . وكنت مهتمة بأن يمضي هذا الاجتماع قدماً ، لأنه كان المنبر الذي ستتخذ فيه على الأرجح القرارات الأهم حول اعادة تشكيل قوات « ناتو » .

وليس للمرة الأولى ، وجدت نفسي على تنافر مع الأمريكيين ، بل مع أمين عام « ناتو » ، حول طريقة مقاربة قمة الحلف . فقد كان الأمريكيون متلهفين لإعلان عدد من المبادرات ، مقترحين تخفيضات كبيرة في حجم القوات التقليدية ، وتخفيضات أكبر في الترسانة النووية .

وتطايرت الرسالة بيني وبين الرئيس بوش . فصرف النظر عن بعض المقترحات الفاقعة والمسلوقة سلقاً .

هذا لا يعني انني كنت أخالف كل ما أراده الأمريكيون من القمة . بل كنت بالتحديد مؤيدة جداً لأفكار جيم بيكر حول توثيق المشاورات السياسية ، بحيث لا يكتفى بالتشاور في مجال التخطيط العسكري باعتباره أحد مهام « ناتو » . إذ كنت اعتقد ـ والأمريكيون كذلك ـ ان أهمية « ناتو » كوسيلة لمنع الاحتكاك بين أمريكا وأوروبا باتت أعظم من أي وقت مضى . إلا انني لم أكن مرتاحة للاقتراح الأمريكي الرسمي بتغيير نص استراتيجية الرد المرن التقليدي لـ« ناتو » في البيان المشترك . فقد كانوا يلحون على اضافة عبارة تقول ان الأسلحة النووية هي مجرد « أسلحة الخيار الأخير » . في حين اعتبرت ان هذا التعديل من شأنه نسف مصداقية « القوات النووية القصيرة المدى » التابعة لـ« ناتو » . وان علينا ان نواصل مقاومة أي توصيف اشتراطي لدور أسلحة « ناتو » النووية . كما كنا نفعل على الدوام .

وكنت أرى اننا ننزلق نحو ـ دون ان نكون قد وصلنا الى هناك فعلاً ـ الوضع القاتل الذي ينطوي على التعهد بألاّ نوجه « الضربة النووية الأولى » . وهو ما دأبت الدعاية السوفياتية على الاصرار عليه . فمن شأن تعهد من هذا القبيل ان يترك قواتنا التقليدية فريسة سهلة لهجوم سوفياتي متفوق عددياً . وفي النهاية ظهرت الفقرة الأولى وكأنها تلمح تلميحاً ، بالشكل التالي :

« أخيراً ، مع اتمام سحب القوات السوفياتية المتمركزة وتطبيق اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا ، يصبح بمقدور الحلفاء المعنيين خفض اعتمادهم على الأسلحة النووية . إلا ان هذه الأسلحة ستظل تقوم بدور أساسي في الاستراتيجية العامة للتحالف لمنع الحرب عبر ضمان ، انه ليس في ظل أي ظرف من الظروف يمكن اسقاط احتمال الرد النووي على هجوم عسكري . ولكن ، في

أوروبا المعاد تشكلها، سيمكن (الحلفاء) اعتماد استراتيجية جديدة تجعل الأسلحة النووية حقاً أسلحة الخيار الأخير».

لا أستطيع القول انني كنت راضية عن هذه الصيغة التوفيقية. غير ان الاستراتيجية العسكرية لا تتوقف في النهاية على قصاصات ورق بل على تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف العسكرية العملية.

وكان على المراجعة، التي بوشر بها في تيرنبيري والتي كان سيطرح فيها الموقف البريطاني عبر تجربة «خيارات للتغيير» التي أعدها توم كينج بوصفه وزيراً للدفاع. ان تركز على الأماكن الراضحة الآن لأولويات عصر الانفاق.

وقبل شهر من قمة «ناتو»، طرحت في خطابي لمجلس شمال الأطلسي أفكاري حول هذه القضية. ولم يكن تشديدي على الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وعلى الدور المستمر في تحديث الأسلحة النووية ليفاجئ أحداً من الحضور. إلا انني شددت على «ناتو» الآن ان يتصور احتمالات لعب دور «خارج منطقته». وطرحت تساؤلاً:

«هل على «ناتو» التفكير أكثر بالتهديدات المكنة لأمننا من اتجاهات أخرى؟ فليس لدينا أي ضمانة ان تهديدات أمننا ستتوقف عند خط وهمي في وسط المحيط الأطلسي.

ألم يمض وقت طويل لم نضطر فيه الى الذهاب الى الخليج العربي للابقاء على امداداتنا من النفط. فاعتمادنا سيصبح كبيراً جداً على نفط الشرق الأوسط من جديد، في القرن المقبل. ومع انتشار الأسلحة المتطورة والتقنية العسكرية الى مناطق مثل الشرق الأوسط، قد تظهر التهديدات لقطاع عمليات «ناتو» أكثر فأكثر من خارج أوروبا. وإزاء هذه الخلفية سيكون من الحكمة ان تحتفظ دول «ناتو» بالقدرة على النهوض بمهام متعددة تنفذها قوات أكثر مرونة ومطواعية».

هذه الفقرة عكست تفكيري على امتداد عدة سنوات. وقد رأيت بنفسي كم هو الوجود الغربي ضروري لضمان المصالح الغربية في أماكن متباعدة من العالم، ليس أقلها الشرق الأوسط. ولم أكن أؤمن انه حتى لو تلاشى التهديد العسكري من السوفيات، فإنه لن يبرز مجدداً من ديكتاتورات آخرين. ولكن بالطبع، ما كان بإمكاني معرفة اننا خلال شهرين سنواجه بأزمة متفجرة في منطقة الخليج.

عندما أنظر الى الماضي مراجعة التطورات الدولية في نهاية الثمانينات، فإنها تبدو ايجابية

للغاية. فقد هزمت الشيوعية واستعادت التوابع السابقة حريتها، وانتهت القسمة القاسية لأوروبا، وانطلق الاتحاد السوفياتي في طريق التغيير والديمقراطية وحقوق الانسان، وترك العرب، وبخاصة الولايات المتحدة، في وضع المسيطر على الميدان، وقد تبنت مُثله السياسية ونظامه الاقتصادي على السواء الدول الغربية سابقاً، وبصورة متزايدة دول العالم الثالث.

ان الفضل في هذه الانجازات التاريخية يجب ان يعطى بالدرجة الأولى للولايات المتحدة وبالأخص للرئيس ريجان، الذي أجبرت سياساته التسابقية في المضمارين العسكري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، القادة السوفيات، وتحديداً المستر جورباتشوف على التخلي عن طموحات الهيمنة والانصراف الى مسيرة التغيير، التي أدت في النهاية الى انهيار النظام الشيوعي برمته. ولكن هذا ما كان ليتحقق من دون المقاومة الطويلة والشجاعة التي أبدتها شعوب الاتحاد السوفياتي وأوروبا الوسطى والشرقية. ولن يكون بوسعنا معرفة أسماء كل الذين عانوا وقضوا في ذلك النضال، لكن بمقدورنا ان نحتفل بقياداتهم من فلاديمير بوكوفسكي الى فاتسلاف هافل، ومن الكسندر سولجنيتسين الى الكاردينال ميندزنتي. والفتيان الأربعة الأبطال الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن مبنى «البيت الأبيض» الروسي في آخر أيام «النظام» السابق.

وكما تساقط ذلك النظام القديم، وأطلت شعوبه الى النور، أدار الرئيس بوش عملية التحول الخطيرة والملتهبة بحنكة دبلوماسية عظيمة. وليس من الانصاف استثناء حلفاء أمريكا الأوروبيين الصامدين من الفضل، الذين قاوموا الضغط السوفياتي والمداهنة السوفيانية للابقاء على دفاع غربي قوي. وأخص من هؤلاء هيلموت شميت وهيلموت كول وفرنسوا ميتران و... لولا ان تواضعي يمنعني.

لقد صار العالم مكاناً أفضل. لكنه في أمور أخرى ما يزال مكاناً يحمل بصمات الماضي. فأوروبا التي خرجت من خلف «الستار الحديدي» تحمل الكثير من ملامح أوروبا 1914 و1939؛ فهناك النزاع العرقي، والخلافات الحدودية، والتطرف السياسي والمشاعر القومية، والتخلف الاقتصادي. وهناك أيضاً كابح آخر مألوف من الماضي ـ المسألة الألمانية.

فإذا كانت هناك من حالة لاقت فيها سياساتي الخارجية الفشل الذريع، فهي سياساتي إزاء اعادة توحيد ألمانيا. فهذه السياسة سعت الى تشجيع الديمقراطية في ألمانيا الشرقية مع ابطاء وتيرة اعادة التوحيد مع ألمانيا الغربية.

لا أحد يخالف صحة الشق الأول من هذه السياسة. بل لم يكن في ذلك الحين الكل مؤيدين

للشق الثاني الذي لم يحظ إلا بالتشجيع الكلامي. إلا ان معظم المراقبين ما كانوا واعين لاعتمال المشاعر القومية المتحمسة للوحدة الألمانية في ألمانيا الشرقية. فحتى قادة التظاهرات المعارضة في ألمانيا الشرقية التي قادت الى الحرية ما كانوا واعين ذلك. بل كانوا يسعون الى ألمانيا شرقية حرة، متغيرة ومستقلة، لا جمهورية اتحادية أكبر حجماً.

كما ان كل جيران ألمانيا كانوا يرجون ان يتجنبوا الحصيلة الأخيرة لأنهم رأوا فيها عنصرا مخلخلاً لاستقرار قارة تعاني أصلاً قلة الاستقرار.

وفي النهاية، برهنت الرغبة في الوحدة بين الألمان على ضفتي نهر «الإلبه» على انها لا تقاوم.

ففشلت سياستي.

ولكن هل كانت هذه السياسة خاطئة؟ ان هذا سؤال معقد يستوجب جواباً أقل حسماً.

انظروا أولاً على عواقب اعادة التوحيد المتعجل كما أخذت تترى. فقد كان ابتلاع ألمانيا الغربية قريبتها الجارة مجلبة لكارثة اقتصادية. وامتدت هذه الكارثة الى بقية انحاء المجموعة الأوروبية عن طريق سعر الفائدة المرتفع المعتمد في «البوندز بنك»، وآلية صرف العملات. وقد دفعنا كلنا الثمن في مجالي البطالة والكساد.

كذلك انعكست قلة النضج السياسية الألمانية الشرقية على كل البلاد.. بشكل تجدد (وان بصورة قابلة للاحتواء) ظهور «النازيين الجدد» والمتطرفين المعادين للأجانب.

ودولياً، خلقت دولة ألمانيا كبيرة ومسيطرة لدرجة بات من الصعب أخذ مكان مناسب لها في «عمارة» أوروبا الجديدة.

ثم انظروا الى المنافع العابرة التي وفرتها هذه السياسة.

فقد فرضت على الحكومة الألمانية لتوضيح الصورة حيال القضية الحدودية مع جيرانها الشرقيين. وبصفة أعم، أمنت المناسبة التي أسس معها «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» ليضمن الحدود القائمة حالياً ويحفظها من التغيير في وجه القرارات الجانبية ولا يسمح بالتغيير إلا عن طريق التفاهم.

وهي عززت العلاقات بين بريطانيا والدول الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية، التي باتت تعتبرنا حراساً ساهرين على مصالحها.

إلا ان الحجة الأساسية الأقوى لصالح ابطاء مسيرة اعادة توحيد ألمانيا، هي السماح بتنفس

كاف يسمح ببناء عمارة أوروبا الجديدة، لا تكون فيها ألمانيا المتحدة مصدر تأثير مخلخل وقوة مهيمنة وثوراً هائجاً في متجر زجاجيات.

وهي بولادتها المبتسرة هذه، مالت (ألمانيا المتحدة) الى تشجيع ثلاثة تطورات سيئة:

- التعجيل في مسيرة الوحدة الأوروبية كما لو كان الاقزام يكبّلون جاليفر.

- الابقاء على كتلة فرانكو - ألمانية عصبية قلقة من أجل الغاية ذاتها.

- والسحب التدريجي لجنود الولايات المتحدة من أوروبا، استناداً الى الافتراض القائل بأن أوروبا اتحادية بقيادة ألمانيا ستكون مستقرة وقادرة على تدبر أمورها الدفاعية.

لن أكرر هنا كل الأسباب التي أوردتها آنفاً لتبيان إيماني بأن هذه التطورات مضرة ومؤذية. غير انني سأجازف بتوقع مؤداه ان أوروبا اتحادية ستكون في آن معاً عديمة الاستقرار داخليا وحجرة عثرة في سبيل الترتيبات التنسيقية في مجالات التجارة والسياسة والدفاع - مع أمريكا خارجياً.

وان الكتلة الفرانكو - ألمانية ستتحول أكثر فأكثر الى كتلة ألمانية (وفي لغة الاقتصاد كتلة الدوينشمارك)، بحيث ستصبح فرنسا الشريك الأصغر.

ونتيجة لكل هذا ستسحب أمريكا جنودها وستجد نفسها على طرفي نقيض مع اللاعب الأوروبي الجديد في مسرح السياسة الدولية.

ولكن هذه التطورات ليست حتمية. فمما كشفه فشل السياسة البريطانية إزاء ألمانيا وجود قلق فرنسي ظاهر في علاقاتها مع قوة ألمانيا وطموحها. ولا يجب ان يكون خارج طاقة رئيس حكومة بريطاني مستقبلي اعاده بناء التفاهم الانجلو - فرنسي كقوة معادلة وموازية للنفوذ الألماني.

كذلك لا يجب، كجزء من هذه السياسة، اعادة نقل التركيز في أوروبا الى الفكرة الديجولية الأصلية القائلة بـ« قارة الأوطان » بل ان ما تتطلبه هذه المقاربات، اعترافاً من النخبة السياسية الفرنسية بأن أي توازن قوى أوروبي مستقر يحتاج بطريقة أو بأخرى وجوداً دائماً للولايات المتحدة في أوروبا. وهذا اعتراف لم يصدر حتى الآن عن الرؤساء الفرنسيين إلا في الأحاديث الخاصة.

لا ليس الوقت وقت تردد

الفصل السابع والعشرون

رداً على الغزو العراقي للكويت عام 1990

ما حدث في آسبن

صبيحة الأربعاء أول أغسطس (آب) 1990 حملتني طائرة الـ« في .سي . 10 » ومرافقيَ من مطار هيثرو باتجاه منتجع آسبن بولاية كولورادو الأمريكية. حيث كان الرئيس (جورج بوش) سيفتتح مؤتمر معهد آسبن يوم الخميس ويختتمه يوم الأحد . وقد قررت أن أطير باكراً للاستماع إلى كلمته الافتتاحية.

ولكن قبل مغادرتي كنت قد سمعت أن العراقيين يرسلون جنوداً إلى الحدود مع الكويت. وكانت المفاوضات بين العراق والكويت التي استضافتها مدينة جدة، قد علّقت يوماً واحداً وفهمنا أنها ستستأنف. وعليه بدا أن التصرف العراقي لا يعدو كونه محاولة لعرض العضلات، إلاّ أننا عرفنا في ما بعد أنه لم يكن كذلك.

ففي الساعة الثانية (بتوقيت الكويت) من فجر الخميس الثاني من أغسطس (آب) أقدم العراق على شن غزو شامل - مع انه ادعى حصول انقلاب داخلي - للكويت، وأحكم سيطرته عليها.

بعد ساعة - في وقت مبكر من مساء الأربعاء (بتوقيت كولورادو) - اتصل بين تشارلز بوويل من فندقه ليبلغني بالأخبار، فقررت فوراً إصدار أمر إلى سفينتين موجودتين في بيناغ (في ماليزيا) ومومباسا (في كينيا)، كلتاهما على مسافة تقتضي منهما أسبوعاً للوصول، بالإبحار إلى الخليج بانتظار تبلور الأوضاع. وكان لدينا في الأساس سفينة واحدة من أسطول الخفر في الخليج، هي « يورك » راسية في دبي.

قبل أي شيء، في الصباح التالي، علمت عبر مذكرة من تشارلز بآخر تطورات الحالة. وبدا جلياً أن الغزو أخذ الحكومات العربية الأخرى على حين غرة. إذ أخفق وزراء خارجية دول

الجامعة العربية خلال اجتماعهم في القاهرة بالتوصل إلى اتفاق على نص بيان. وانشغل الملك حسين بإيجاد العذر للتصرف العراقي على أساس أن الكويتيين كانوا أكثر تعنتاً مما يجب. بينما شعرت الأسر الحاكمة في المنطقة بالقلق.

بدعم شديد من بريطانيا أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يدين العراق على تصرفه ويطالب بانسحاب كامل ومفاوضات فورية.

أما في لندن. فقد أمر دوجلاس هيرد - بكياسته المهنية المعهودة، بتجميد الأرصدة الكويتية في بريطانيا مع العلم أنه لم يكن للعراقيين عندنا غير الديون.

وكان السؤال العاجل المطروح الآن هو ما إذا كان صدّام حسين ينوي التقدم أبعد عبر الحدود لاحتلال حقول النفط السعودية. (لقد كان هذا الأمر على جانب من الأهمية، إلاّ أنني كنت مقتنعة منذ البداية أنه من الواجب ألا يصرفنا عن ضرورة إخراج صدام حسين من الأراضي التي احتلها فعلاً نتيجة عمل عدواني مناف للشرعية).

كنت أقيم في استراحة تابعة لمزرعة السفير هنري كاتو (السفير الأمريكي السابق في بريطانيا - المترجم) بينما كانت التطورات تتلاحق.

قرأت مذكرة تشارلز. واستمعت إلى الأخبار ثم ذهبت للتمشي والتفكير على مهل. ولدى عودتي من مشواري وجدت تشارلز والسير انطوني أكلاند سفيرنا في واشنطن بانتظاري.

وعلمنا. من «البيت الأبيض» أن الرئيس بوش كان في طريقه إلى آسبن، وينتظر وصوله في وقت لاحق من ذلك الصباح. وكما هي عادتي جعلت أناقش بيني وبين نفسي كل المشكلة، وفي نهاية المناقشة كنت قد حدّدت نقطتي التركيز الأساسيتين. وعندما أزف وقت التقائي به في المزرعة. كان ذهني واضحاً تماماً بالنسبة لما ينبغي أن نفعله.

لحسن الطالع، بادرني الرئيس بسؤالي عن تصوراتي. فأعطيته الخلاصة التي توصلت إليها في أوضح وأصرح شكل ممكن:

أولاً. ينبغي ألاّ نساير المعتدي ونلاينه. فقد تعلمنا الدرس ودفعنا ثمنه الباهظ خلال الثلاثينات. (أي مسايرة النازية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية - المترجم).

وثانياً. إنه إذا قيض لصدام حسين أن يجتاز الحدود إلى أراضي المملكة العربية السعودية، فإنه سيشق طريقه على امتداد ساحل الخليج في غضون أيام. وبالتالي سيسيطر على 65 في المائة من احتياطي النفط العالمي مما سيمكنه من ابتزازنا. وبناء عليه يتوجب ليس وقف العدوان

فحسب، بل وقفه على جناح السرعة.

في إثارتي هاتين النقطتين، شعرت أن عنصر الخبرة، بجانب الغريزة، ساعدني على الوثوق بصوابية رأيي. خاصة خبرتي البالغة القيمة، بحكم موقعي كرئيسة حكومة إبان حرب «الفولكلاندز». كذلك فإن زياراتي لمنطقة الخليج أتاحت لي بناء علاقات ثقة مع حكام عدد من دولها. التي كانت روابطها أوثق مع بريطانيا منها مع أمريكا. وكنت أتفهم مشاكلهم وأستطيع أن أقيس ردّات فعلهم.

وأصغى الرئيس بوش لما قلته، ثم أخبرني بأنه تحادث مع الرئيس (حسني) مبارك والملك حسين، وكانت فحوى الرسالة التي تلقاها أن على الولايات المتحدة الإخلاد إلى السكينة ومنح فرصة لحل عربي. وانه رد عليهما بالموافقة ولكن شريطة أن تشمل انسحاباً عراقياً وإعادة الحكومة الشرعية الكويتية. وفي الوقت نفسه فإنه أوصى بمقاطعة السلع العراقية، ووقف الإقراض وتجميد الأرصدة العراقية والكويتية، بالإضافة إلى إصدار أوامره لقطع الأسطول الأمريكي للحركة شمالاً من المحيط الهندي باتجاه الخليج، رغم أن إبحارها كان يجابه بأنواء عاتية.

ثم ركزنا البحث حول ما الذي ينبغي فعله في المرحلة اللاحقة. فقلت إنه في حال رفض صدّام حسين الانسحاب سيتوجب على مجلس الأمن الدولي فرض حظر تجاري كامل على العراق. بيد أن مثل هذا الحظر، لكي يؤتي ثماره، يحتاج إلى أن ينفذه الجميع بلا استثناء. كذلك سيكون ضرورياً قطع ضخ النفط العراقي في خطوط الأنابيب داخل أراضي تركيا والمملكة العربية السعودية وهي الأنابيب التي يصدر عبرها معظم نفطه. هذه القرارات لن تكون سهلة التنفيذ، ولذا فإن ثمة سؤالاً حاسماً لا بد من معرفة جوابه وهو هل ستكون للدول العربية وتركيا قوة الإرادة لأداء المهمة المطلوبة؟

فالمملكة العربية السعودية - بصفة خاصة - قد تخشى من أن يستغل العراق تصرفاً من هذا القبيل كذريعة تسوغ له مهاجمة أراضيها.

وسيكون بإمكاننا إرسال قوات عسكرية للدفاع عن المملكة العربية السعودية، ولكن فقط بناء على طلب محدّد من الملك. (وفي الحقيقة بعد بضعة أيام طار وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد «ديك» تشيني إلى السعودية للتباحث مع الملك بالتحديد حول هذا الأمر).

عند هذه النقطة تبلغ الرئيس بوش أن الرئيس اليمني يريد التحدث إليه على الهاتف. ولكن قبل أن يفارقني الرئيس لإجراء المكالمة الهاتفية، ذكرته بأن اليمن، وهي عضو مؤقت في مجلس

الأمن ، لم تصوّت على مشروع القرار المطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت . وتبين لنا أن الرئيس اليمني أيضاً كان يطلب مزيداً من الوقت لإعداد حل عربي . فأخبره الرئيس بوش ، بأن « حلاً » كهذا يجب أن يشمل انسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية الكويتية قبل القبول به .

والظاهر أن الرئيس اليمني قارن ما حدث في الكويت مع التدخل الأمريكي في جرينادا الذي مال جورج بوش . عن حق . إلى كبحه .

وعندما عاد ، اتفقنا الرئيس بوش وأنا على أن الأمور تبدو مشجعة كثيراً ، وعندما خرجنا إلى الخارج لإجراء مؤتمر صحافي ، سئل الرئيس عما إذا استبعد نهائياً اللجوء إلى القوة . فأجاب بالنفي . إلاّ أن الصحافة أخذت كلامه على أنه يظهر تشدداً عن ذي قبل ضد صدام حسين : إلاّ أنني لم أجد أي ضعف فيه منذ البداية .

في هذه الأثناء ، كانت تترى عليّ البرقيات ، كالطوفان ، حاملة التعليقات على الغزو . وكان تقدير مجلس الوزراء (البريطاني) للخطط العراقية قد لحظ أن الهجوم العراقي الوارد على السعودية لا يبدو وشيكاً ، لأن حشد القوات الضرورية لذلك يقتضي ما لا يقل عن أسبوع كامل . ولكن بالنسبة لي عززت هذه المعطيات قناعتي بالحاجة إلى تحرك فوري بدلاً من تخفيفها .

لأسباب مفهومة ، لم يعد بعد باستطاعتي حينذاك تخصيص أكثر من نصف تركيزي فقط على برنامج العمل المخصص لنا . رغم هذا فقد ذهلت من روعة ما رأيت .

يوم الجمعة كان يوم تقديم الأبحاث والمناقشات حول العلوم والبيئة والشؤون الدفاعية ، التي زادها معنى وطعماً تطورات الأزمة التي استولت على اهتمام الأسرة الدولية .

وبينما كنت أتحدث إلى العلماء الشبان العاملين في مركز الاختبارات الوطني لبرنامج « حرب النجوم » في بلدة فالكون ، طلب مني التكلم مع الرئيس بوش على الهاتف ، وأبلغني الرئيس أنباء طيبة عن إعلان الرئيس التركي تورجوت أوزال أنه سيقطع ضخ النفط العراقي عبر خط الأنابيب التركي .

لم يفاجئني هذا القرار . فخلال زيارتيّ السابقتين لتركيا أعجبت كثيراً بحزم رئيسها ، كما اكتشفت مدى أهميتها الاستراتيجية كدولة علمانية وإن شكّل المسلمون السواد الأعظم من سكانها . وذات جيش كبير ، ومنظورها غربي نحو أوروبا بجانب متاخمتها للشرق الأوسط . وعليه فإن تركيا تشكل متراساً عظيماً في وجه الأصولية الإسلامية العدوانية والأنماط الأخرى

من الثورية القومية العربية كما هي حال صدّام حسين.

بعد تناول الغداء، غادرت بالهليكوبتر الى «مركز الرصد الاستراتيجي» في شيين ماونتن الذي يرصد كل ما يطلق من أقمار صناعية من الأرض.

ومرة أخرى وجدتني استسلم لروعة التطور العلمي لأمريكا وحجم إنجازاتها التقنية. فمن هذا الجبل بمقدور الولايات المتحدة أن تسبر غور الفضاء الخارجي وأعماقه لغايات عسكرية وعلمية.

وبعد مضي يومين أبلغني الجنرال المسؤول عن هذه المهام، إن المركز رصد إطلاق السوفيات قمرين صناعيين لوضعهما فوق الطرف الشمالي لمنطقة الخليج. وكان هذا تحديداً مفيداً لمدى اهتمامهم وقلقهم.

صباح السبت تكلمت مع الرئيس ميتران هاتفياً. وكما كان الحال إبان أزمة «الفولكلاندز» أخذ موقفنا صلباً. رغم الكلمة التي أسيء فهمها في الأمم المتحدة والتي حاولت ربط حل الأزمة في الخليج بمسائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط. وقد أظهر الرئيس ميتران وفرنسا على امتداد الأزمة أن فرنسا كانت الدولة الأوروبية، بجانبنا نحن، ذات الجرأة للقتال.

لقد سبق لي وصف الخطبة التي ألقيتها صباح الأحد في معهد آسبن. (هوامش: راجع صفحات). ومع أنها تطرقت لقضايا دولية أوسع، فقد حرصت على إضافة قسم مخصص للخليج. كان نصه:

«إن غزو العراق للكويت عمل يتحدى كل المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة فإذا سمحنا له بأن ينجح. فلن تعود دولة واحدة تشعر أنها بمأمن من العدوان، وستطغى «شرعة الغاب» على حكم القانون».

إن على الأمم المتحدة أن تفرض سلطتها وتطبق حظراً اقتصادياً كاملاً على العراق إلاّ إذا انسحب بلا تأخير. فكل من الولايات المتحدة وأوروبا مع هذا الرأي، ولكن توخياً للفاعلية القصوى فإن الأمم المتحدة تحتاج للدعم الجماعي من كل أعضائها، فعليهم أن ينهضوا لمستوى التحدي لأن مبدأ حيوياً هو اليوم في الميزان ألا وهو أنه «لا يجوز السماح للمعتدي أن يستفيد من عدوانه».

بعدها تحوّل تفكيري إلى الخطوات العملية التالية المطلوبة لفرض الضغط على العراق. فدول المجموعة الأوروبية اتفقت على تأييد مقاطعة اقتصادية وتجارية كاملة للعراق، لكن كان من

الضروري الأخذ في الحساب صادرات النفط العراقي واستعداد تركيا والمملكة العربية السعودية لقطعها. وكانت بعض الشكوك تساور الأمريكيين حول ما إذا كانت تركيا والسعودية ستتحركان في هذا الاتجاه. في حين كنت، من جهتي، أكثر ثقة منهم. غير أن هذه الشكوك بالذات كانت تزيد في أهمية التشدد في إقرار التدابير اللازمة... وبفاعلية أكبر.

في هذا الإطار أصدرت تعليماتي لوزارة الخارجية لإعداد خطط آيلة لفرض حصار بحري في شمال شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وشمال الخليج، بهدف اعتراض شحنات النفط العراقي والكويتي. كما طلبت مزيداً من البحث في إمكانية إيجاد ضمانات عسكرية واضحة ودقيقة للمملكة العربية السعودية وتفاصيل حول أي نوع من الطائرات الحربية ينبغي إرسالها إلى منطقة الخليج على الفور.

كنت قد خططت أن أمضي إجازة تستمر بضعة أيام مع أسرتي بعد آسبن، لكنني بعدما تلقيت دعوة «البيت الأبيض» قررت، بدلاً من ذلك، السفر إلى واشنطن لاستئناف مشاوراتي مع الرئيس (بوش).

ورغم كل روح الصداقة وعلاقات التعاون الوثيق التي عشتها مع الرئيس ريجان، فإنني لم أحظ من الأمريكيين بثقة حميمة أكثر مما حظيت به على امتداد ما يقارب الساعتين في «البيت الأبيض» بعد ظهر يوم وصولي. وقد بدأ الاجتماع بفاصل محصور جداً إذ اقتصر على الرئيس وبرينت سكاوكروفت وأنا وتشارلز بوويل. وبعد مرور نصف ساعة انضم إلينا دان كويل وجيم بيكر وجون سنونو. وحضر آخر عشرين دقيقة من المباحثات أمين عام حلف شمال الأطلسي «ناتو».

كان الرئيس بوش يومها أكثر ثقة من ذلك الرجل الذي سبق لي التعامل معه. فقد كان ثابت القرار، بارد الأعصاب، ينضح ذلك الحزم الضروري توافره في القائد الأعلى لأعظم قوة عالمية. فكل تردد تلاشى. ومع أنني كنت على الدوام معجبة بجورج بوش، فإن احترامي له الآن ازداد كثيرا.

بدأ الرئيس كلامه بتقديم تقرير عن المعلومات المتوفرة عن الوضع والخطط الأمريكية للتعاطي معه. صدّام حسين أقسم أنه إذا تحركت قوات أمريكية إلى المملكة العربية السعودية فإنه سيحرّر المملكة من الأسرة السعودية المالكة. وإشارت صور واضحة عرضها علينا الرئيس إلى أن الدبابات العراقية حركت بالفعل إلى الحدود مع المملكة العربية السعودية. فقلت إذ ذاك

أن مساندة السعوديين صارت أمراً حيوياً. وكان الخطر الأكبر يتمثل في أن يهاجم العراق السعودية قبل أن يطلب الملك (فهد) رسمياً مساعدة الولايات المتحدة.

وفي الواقع، خلال النقاش اتصل «ديك» تشيني هاتفياً بالرئيس من المملكة العربية السعودية، وأبلغه بأن الملك فهد يقف كلياً مع خطة الولايات المتحدة القاضية بإرسال الفرقة الـ82 المجوقلة (المنقولة جواً) مع 48 طائرة حربية من نوع «إف ـ 15» إلى السعودية. وكان الشرط الوحيد الذي وضعه الملك ألاّ يصدر أي إعلان بهذا الخصوص قبل أن تنشر القوات في المواقع المقررة لها.

كان هذا النبأ ممتازاً، ولكن كيف سيكون بإمكاننا إخفاؤه عن الإعلام العالمي وعن العراقيين، الذين إذا وصل إلى أسماعهم فإنهم قد يقررون مهاجمة السعودية في الحال؟

ولكن في الحقيقة، ساعدنا كثيراً أن كل الأنظار كانت منصبة على الأمم المتحدة حيث كان قرار مجلس الأمن رقم 661 قيد المناقشة، وهو القرار الذي يطلب فرض حظر تجاري على كل من العراق والكويت، إلاّ أنه لا يوفر علناً أي وسيلة لتطبيقه. وبالنتيجة لم تعرف الصحافة بتحرك الطائرات الأمريكية إلاّ بعد ثماني ساعات من إقلاعها.

لقد شهد هذا الاجتماع أيضاً مجادلة لا محدودة بين الأمريكيين ـ بخاصة جيم بيكر ـ وبيني حول ما إذا كان من اللازم التسلح بسلطة الأمم المتحدة، وفي أي صورة، لفرض إجراءات بحق صدّام حسين. فقد كنت أرى أن قرار مجلس الأمن، الذي أقرّ بالفعل، يضاف إليه قدرتنا على الرجوع إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حول حق الدفاع عن النفس كاف تماماً. ومع أنني لم أقل هذا صراحة في حينه ـ فقد كان ثمة قضايا عديدة ضاغطة تنتظر الحسم ـ اذ كان موقفي المعزز بالصعاب التي لاقيناها من الأمم المتحدة إبان أزمة «الفولكلاندز»، يستند إلى اعتبارين. الاعتبار الأول: إنه ليس لدينا ضمانة بأن قراراً، هو دوماً عرضة للتعديل، سينتهي بصيغة مرضية.

فإذا لم يكن كذلك فإنه سيغلّ أيدينا بطريقة غير مقبولة. بالطبع، بعد انتهاء الحرب الباردة. من المنتظر أن يكون موقف الاتحاد السوفياتي ميالاً أكثر نحو التعاون. كذلك يتوقع أن تقرر الصين الشيوعية، خوفاً من عزلها، ألاّ تثير في وجهنا متاعب تذكر.

مع ذلك تبقى حقيقة أنه إذا كان بإمكان المرء أن يحقق هدفه بدون سلطة الأمم المتحدة أو تفويضها، فلن يكون ثمة داعٍ للمجازفة في الحصول عليها.

الاعتبار الثاني: إنني وإن كنت شديدة الإيمان بالقانون الدولي، فإنني لا أحبذ الإفراط في العودة إلى الأمم المتحدة، لأن من شأن هذا أن يعني أن الدول ذات السيادة تفتقر إلى السلطة الأخلاقية للتصرف من تلقاء نفسها. فإذا قبل بمبدأ اشتراط استخدام القوة بموافقة الأمم المتحدة ـ حتى في حالة الدفاع عن النفس ـ فلن يعود بالمستطاع حماية لا مصالح بريطانيا ولا مصالح العدالة والنظام الدوليين. إن الأمم المتحدة محفل مفيد ـ بالنسبة لبعض القضايا ـ حيوي. إلاّ أنها ليست مطلقاً نواة نظام عالمي جديد. وليس هناك حتى الآن من بديل لزعامة الولايات المتحدة.

واستمر النقاش بين الرئيس بوش وبيني في واشنطن. وشددت فيه على أهمية الاستعداد لمواجهة أي استخدام عراقي للاسلحة الكيماوية. كما ركزت على ضرورة خوض الحرب الدعائية بهمة وقوة، لأن هذا تحرك حاسم على الغرب أن يقوم به للحفاظ على كرامة المملكة العربية السعودية، وكل ما من شأنه أن يعقّد هذا الأمر أو يطمسه ينبغي تجنبه. وهكذا، على سبيل المثال، كان علينا بذل كل ما بوسعنا لإبعاد الإسرائيليين عن النزاع، ووعدت باستثمار كل صلاتي بحكام الشرق الأوسط لمحاولة زيادة التأييد للتحرك الأمريكي دفاعاً عن المملكة العربية السعودية وتعزيز الضغط على العراق.

عدت إلى لندن يوم الثلاثاء. وفي اليوم التالي تكلمت لمدة ساعة على الهاتف مع الملك فهد لأتسلم منه دعوته الرسمية لطائراتنا و(في حالة الضرورة) قواتنا المسلحة للتمركز في المملكة العربية السعودية. وخلال المكالمة عبر عن انذهاله لدرجة اللاتصديق من وقوف الملك حسين مع صدام حسين، الذي قضى حزبه على أقارب الملك حسين، غير أن الملك فهد كان بصلابته المعتادة، في إصراره على التصدي للعدوان.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، كان عليّ واجب حزين، هو حضور مأتم إيان جاو، أحد أخلص وأصدق مستشاريّ. وكم من مرة افتقدت نصحه الحكيم وظرفه اللمّاح..

مرحلة الإعداد للحرب

لم يسمح لي حزب المحافظين بمرافقة حملة طرد صدّام حسين من الكويت، إلاّ أنني خلال الأشهر السابقة لذلك (أي لابتعادها عن رئاسة الحكومة ـ المترجم)، ورغم المصاعب التي كنت أواجهها ـ قلما ابتعد اهتمامي عن الخليج ولو لفترة وجيزة. فقد شكّلت لجنة حكومية فرعية

صغيرة ضمت دوجلاس هيرد وزير الخارجية وتوم كينج وزير الدفاع وجون وايكهام وزير الطاقة وباتريك ميهيو النائب العام ووليام ولدجريف وزير الدولة في وزارة الخارجية وأرتشي هاملتون وزير الدولة لشؤون القوات المسلحة ورئيس الأركان العامة. وكانت هذه المجموعة التي كانت تلتقي بانتظام هي التي اتخذت القرارات الرئيسية، وليس «لجنة مجلس الوزراء لشؤون الدفاع وما وراء البحار».

كان على رأس مهماتنا توفير الدعم الموعود للمملكة العربية السعودية. وفعلاً يوم الخميس الموافق التاسع من أغسطس (آب) أعلن توم كينج إرسال سربين من الطائرات الحربية. أحدهما يتكون من مقاتلات «تورنيدو إف ـ 3» للإسناد الأرضي. والثاني من طائرات «جاكوار» للهجوم الأرضي. وكان المجموع الإجمالي 24 طائرة. وخلال يومين كانت هذه الطائرات متمركزة في مواقعها ومستعدة للعمل. كذلك أرسلنا طائرات «نمرود» للاستطلاع البحري وطائرات صهريج من نوع «في. سي. 10». وقد ألحقنا هذا الأسطول بنهاية أغسطس (آب) بسرب إضافي من مقاتلات «التورنيدو» ـ ولكن هذه المرة من طراز «جي آر ـ 1» المخصص لمهاجمة الدفاعات الأرضية. وقد أرسل هذا السرب إلى البحرين لتأمين قوة مضادة للدروع على مدار الساعة ليلاً نهاراً. ونشرنا وحدات دفاع جوي من صواريخ «رايبيير» للإسناد.

بالطبع بقيت على اتصال شبه دائم مع الرئيس بوش على الهاتف، وذلك للاطمئنان إلى أنه على بينة من خططنا وترتيباتنا العسكرية وأنها تلبي الطلبات الأمريكية. كما كنا نبحث بانتظام أيضاً آخر المعلومات المتجمعة لدينا عن نوايا صدام حسين. وكانت الرؤية العامة أنه، بصرف النظر عما كان قد خطط له في البداية، لن يقدم على مهاجمة السعودية عندما تتمركز القوات الأمريكية هناك. بيد أنه بدا لي أن الدرس الهام الذي تعلمناه عن صدام حسين أنه رجل يستحيل توقع تصرفاته. وقد وضعت في مذكرة موجهة إلى وزارة الدفاع يوم الأحد 12 أغسطس (أب) التالي:

«كنا نظن أن العراق لن يجتاح الكويت. مع أن قواته كانت تحتشد على الحدود. علينا ألاّ نكرر الخطأ نفسه مرة أخرى، إذ ربما يهاجم المملكة العربية السعودية، فلنكن مستعدين».

كانت تلك الأسابيع، أسابيع دبلوماسية الهاتف. إذ شجعت تركيا في صمودها بوجه العراق، وقد عانى الاقتصاد التركي كثيراً ـ لأن تركيا خلافاً للأردن ـ طبقت العقوبات الدولية بفاعلية. تكلمت مع الرئيس أوزال هاتفياً يوم الجمعة 24 أغسطس. وأظهر لي تعاطفه مع ما وصفه

باستغلال صدام حسين المشين للرهائن البريطانيين على شاشات التلفزيون. وقال لي انه يعتقد أن هذا الشكل من الاستعراض أساء إليه (أي إلى صدام حسين) وكشف على الملأ حقيقة معدنه. وفي الواقع دأبت على تذكير السعوديين وحكومات دول الخليج بقيمة ما هم مدينون به لتركيا، وحثهم على تعويضها مادياً وبسخاء.

سورية، كانت حليفاً أقل وداداً في مواجهة صدام حسين، وكانت علاقاتنا الدبلوماسية الرسمية معها منقوصة. فقد كنت أكره «نظامها» ولم يداخلني أي وهم حول عزمها المستمر على اللجوء إلى استغلال الإرهاب والعنف إذا كانا يخدمان أهدافها. مع هذا كان صراعها التنافسي مع العراق فرصة مناسبة لنا ما كان يجوز التلكؤ في استثمارها.

أكثر من هذا، كان سيكون من العبثي تماماً أن تقاتل قواتنا جنباً إلى جنب مع القوات السورية مع استمرار انقطاع الصلات الدبلوماسية اللازمة لتبادل الرأي. وبناء عليه وافقت، مضطرة، على إعادة العلاقات الدبلوماسية، مع أن الإعلان الرسمي لم يأت إلاّ بعد بضعة أيام من تركي منصبي في نوفمبر (تشرين الثاني).

مساء 26 أغسطس (آب) اتصل بي الرئيس بوش هاتفياً من كينيبنكبورت، فأبلغته بسعادتي بالقرار 665 الصادر عن مجلس الأمن، الذي أقر في اليوم السابق وتضمن السماح لنا بفرض العقوبات. وإنه من الضروري وقف حركة الملاحة العراقية، ولم يكن هذا الوقت وقت تردد. وكان ضرورياً نشر المعلومات المستقاة من مصادرنا السريّة التي تفضح عمليات خرق الحظر. وافقني الرئيس الرأي.

وقلت له إن الناحية الوحيدة التي كان فيها أداؤنا دون المطلوب هي ناحية المعركة الدعائية والإعلامية. وبما أننا داخلون الآن مرحلة طويلة بعض الشيء قبل التأكد من مدى نجاعة العقوبات فعلينا ألاّ نسمح بتزايد عدد ضعفاء الهمم ذوي القلوب الركيكة. وكان الرئيس قلقاً من استخدام ميناء العقبة في الأردن لخرق الحظر فأبلغته بأنني سأثير هذا الموضوع في لقائي المقبل مع الملك حسين خلال بضعة أيام.

بالنسبة لسورية، كان الوضع يتمثل بـ« عدو عدوي.. صديقي »، لكن ما كان باعثاً على أسفي الشديد أن أحد أقدم أصدقاء بريطانيا بدا واقفاً في صف العدو. لقد كانت صداقتي وطيدة إلى أقصى حد مع الملك حسين، ولكن لم يكن مقبولاً السماح له بالاستمرار في الاستخفاف بالعقوبات المفروضة وتبرير الغزو العراقي. وهكذا فعندما جاء ليلتقيني على مائدة

الغداء يوم الجمعة 31 أغسطس (آب) لم أستطع إخفاء مشاعري.

من جانبه، كان واضحاً لي أنه متضايق من الموقف الذي يتبناه. وبدا حديثه بكلمة طالت 40 دقيقة برر فيها مرة أخرى العمل العراقي. فقلت إنه ليذهلني ما يشرحه عن أمر هو في الحقيقة عمل عدواني صارخ. فالعراق دولة سبق لها استعمال السلاح الكيماوي، ليس فقط في حرب، بل ضد مواطنيها أيضاً. وصدام حسين ليس شقياً دولياً فحسب بل هو مراهن خاسر، أيضاً، ألحق ضرراً فادحاً بالقضية الفلسطينية وبالعرب، ورمى هباء على امتداد أكثر من ثماني سنوات موجة تلو الموجة من الشباب العراقي في أتون الحرب مع إيران. ثم قلت له إن عليه ألاّ يحاول التفاوض باسم العراق بل تطبيق العقوبات ضده.

لم يكن بوسعي أن أكون أكثر مصارحة ومباشرة من ذلك. إلاّ أن أي مقدار من الضغط ما كان ليغيّر من الحسابات التي كان قد حسبها الملك. والتي كانت تتمثل بأنه يستحيل عليه أن يجاهر بمعارضته لصدام حسين، ويحافظ على نفسه وحكمه.

يوم الخميس الموافق 6 سبتمبر (أيلول) دعي مجلس العموم لمناقشة الوضع في الخليج، وعلى عكس الكونجرس الأمريكي وقف بقوة إلى جانب سياسة الحكومة حياله، وكانت نتيجة التصويت بعد انتهاء المناقشات في اليوم التالي 437 صوتاً ضد 35 صوتاً.

وفي ما يخصني أخذت أحوّل ذهني إلى الحملة العسكرية التي كنت مقتنعة بأننا سنضطر إليها. وفي وقت لاحق عصر ذلك اليوم تباحثت حول الوضع مع دوجلاس هيرد، فقلت له إنني بت مقتنعة أكثر فأكثر أن صدام حسين لن ينسحب من الكويت إلاّ إذا طرد منها طرداً إلاّ أن دوجلاس كان أكثر تفاؤلاً بإمكانية نجاح العقوبات إذا استطعنا إقناع صدام حسين بأنه سيهزم عسكرياً إذا أصرَ على البقاء هناك. فوافقته على إعطاء العقوبات بعض الوقت لتفعل فعلها، ولكن يجب ألاّ يغرب عن بالنا الخطر الذي يتهدد قواتنا إذ تركت لفترة طويلة في الصحراء وخطر تفتت الجبهة العربية والجبهة الدولية الأوسع في وجه صدام حسين وانهيارهما.

لم أكن لأطلب ساعة صفر محددة وثابتة لكنني كنت أرى وجوب بدء التفكير بتواريخ تضيق الخيارات المفتوحة للعمل العسكري.

كذلك قلت إن علينا ألاّ نخدع أنفسنا، فإذا أخفقت العقوبات ولم يتحرك الأمريكيون والقوة المتعددة الجنسيات، فإن إسرائيل ستضرب.

كان من الصعب علينا تحديد مدى الفاعلية المحتملة للجيش العراقي، وكان لديّ بعض

الشكوك حول معنويات أفراده استناداً إلى تقييم تفضيلهم القصف من علٍ واستخدام الأسلحة الكيماوية على قتال المشاة في الحرب ضد إيران. إلاّ أن قوات الحرس الجمهوري اعتبرت أقوى من ذلك وأشد.

أما عن الأمريكيين فكانوا في غاية الحذر وحرصوا على تجميع كميات ضخمة من الدروع في منطقة الخليج قبل تحضيرهم للتحرك. وعلى النقيض من ذلك كان بعض جيران العراق يعتقدون أن جيشه سينهار بسرعة، وقد ثبت أنهم كانوا على حق.

في مطلق الأحوال، وكما حدث في حرب «الفولكلاندز». كنت مصممة على ضمان أفضل ما يمكن من العتاد وأوفره لقواتنا. وكان الأمريكيون، فعلاً، راغبين أن نزيد عديد قواتنا في الخليج. واقترحوا أن نرسل لواء مدرعاً مزوداً بدبابات «تشالنجر 1» لكي ينضم إلى «القوات المتحالفة» هناك. ولكنني بينما كنت أعلم أن «تشالنجر» تتمتع بسمعة طيبة في مجال المرونة والقدرة على المناورة فإنني أعلم أيضاً أن سمعتها سيئة على صعيد الموثوقية.

وهكذا يوم السبت 13 سبتمبر (أيلول) دعوت إلى اجتماع مع توم ورئيس أركان الدفاع، ورئيس الأركان العامة وممثلي شركة فيكرز (صانعة «تشالنجر»). ولم يكن بإمكاني تناسي كيف أخفقت المحاولة الأمريكية السابقة إبان عهد الرئيس جيمي كارتر في إنقاذ الرهائن المحتجزين في إيران لأن الهليكوبترات المستعملة عجزت عن مواجهة الظروف الصحراوية. ولكن بعد نقاش طويل أقنعوني. غير أنني قلت إن عليهم تأمين كل قطع الغيار اللازمة معهم. لا أن ينتظروا أن ترسل لهم لاحقا. كما أصررت على الحصول على ضمانة مكتوبة على نسبة 80 في المائة من عنصر توافرها. أي عدة أضعاف ما حققته «تشالنجر» في ألمانيا.

كذلك أردت أن يكون قائد قواتنا شخصاً أثق به أنا - ويثقون به هم - ثقة كاملة. وعرضت وزارة الدفاع عدداً من الأسماء، إلاّ أن واحداً منها فقط بدا مؤهلاً للمهمة.. إنه السير بيتر دي لابيلبير. إلاّ أن توم كينج تردد في تعيينه. فقد كان دي لابيلبير على بعد أسبوع واحد فقط من بلوغه سن التقاعد بينما كان المرشحون الآخرون، بوضوح، من ذوي الكفاءات المشهودة. غير أنني كنت أريد جنرالاً مقاتلاً. وكنت أعرف مزايا السير بيتر منذ أيام قيادته عملية القوات الخاصة (إلاس إيه. أس) أيام حصار السفارة الإيرانية عام 1980. (الهامش: راجع صفحات). ومن حرب «الفولكلاندز» كذلك كنت أعرف أنه يتكلم اللغة العربية - وهذا أمر مهم لدى العمل مع قوات متعددة الجنسيات فيها عنصر عربي مهم للغاية.

وهكذا قلت لتوم كينج إن السير بيتر لن يتقاعد في الوقت الراهن طالما كان باستطاعتي الحؤول دون تقاعده، وهو إذا كان لن يقود قواتنا في الخليج فإنني سأعينه مستشاراً شخصياً حول سير العمليات الحربية ملحقاً برئاسة الحكومة.

وبالنتيجة ذهب إلى الخليج. اتصلت في صباح اليوم التالي لأخبره بأنني على وشك إعلان قراري بإرسال اللواء المدرع السابع إلى الخليج. ويتألف هذا اللواء من فوجين مدرعين يضمان 120 دبابة وفوج مدفعية ميدان وكتيبة مشاة مدرعة وهليكوبترات مضادة للدروع مع كل العتاد الإسنادي اللازم. وستكون هذه القوة مكتفية ذاتياً بالكامل يصل عديدها إلى 7500 مجند، وسيكون هؤلاء ورثة «جرذان الصحراء» الذين لمعوا في معركة العلمين.

سعد الرئيس بما سمع، وصاح «يا للسماء، إنه التزام رائع... إنه لأمر عظيم فعلاً».

ثم التقيت بالرئيس (بوش) مجدداً في نيويورك مساء الأحد 30 سبتمبر (أيلول)، وكنا هناك بصورة رسمية لحضور «قمة الأطفال» التي نظمتها الأمم المتحدة، وهي مناسبة ما كان فيها من الأحداث البارزة سوى الخطبة الملهمة التي ألقاها الرئيس التشيكوسلوفاكي هافل.

الرئيس بوش كان تعباً جداً، بعد طيرانه من نيويورك إلى واشنطن، لإكمال المفاوضات مع الكونجرس على المساومة ذات العواقب المصيرية حول ميزانية 1990، وهي المساومة التي أضرت به لاحقاً على الصعيد السياسي، قبل أن يقفل عائداً من أجل حضور هذا اللقاء. إلاّ أن معنوياته رغم هذا كانت جيدة.

تباحثنا حول رغبة جيم بيكر بالحصول على قرار آخر من مجلس الأمن يدعم صراحة اللجوء إلى القوة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت. وكعادتي على الدوام، كان يداخلني الارتياب. مفضلة الاستناد الى المادة 51. لكن ما كان قد بدا ينجلي لنا جميعاً أن أوان استخدام القوة يقترب بسرعة كبيرة، إذ لم تكن ثمة دلائل تفيد بأن العقوبات قد أثرت حقاً على القرارات العراقية ـ وهذا كان الموضوع الأساسي. وكنت من جهتي أكثر وضوحاً في تفكيري بأنه لن يكون هناك أي إضعاف لعزيمتنا لإلحاق الهزيمة بعدوان صدام حسين ـ وجعل هذه الهزيمة واضحة للعيان.

وكما كان ديدني في تلك الشهور، وجدت نفسي أعيش ثانية ظروفاً لا تختلف إلاّ قليلاً، عن ما مررت به في مرحلة الإعداد لمعركة تحرير «الفولكلاندز». ولكن لا يعدم الحال أناساً متلهفين لتجنب استخدام القوة. فبغض النظر عن تضاؤل فرص نجاح المسلك التفاوضي ـ وعن

المشاكل التي تخلق للقوات وهي على أهبة خوض الحرب. فإن ثمة حجة مطروحة دائما لتجربة خيار أخير لسلاح الدبلوماسية.

هذه المرة لعب هذا الدور المستر يفجيني بريماكوف الموفد الخاص للمستر جورباتشوف لبحث أزمة الخليج، وقدّم كل الحجج العامة الجاهزة. وقد جاء لمقابلتي في تشيكرز بعد ظهر السبت في 20 أكتوبر (تشرين الأول) بعيد عودته من بغداد. وناقشني محاججاً لصالح بعض «الربط المرن» بين أزمة الخليج والأزمة العربية - الإسرائيلية، لإنقاذ ماء وجه صدّام حسين وتوفير «مجال ما للمناورة» .- فأجبته أن صدام حسين ديكتاتور، وأن علينا النظر إلى أفعاله بدلا من الإصغاء إلى كلماته، ولا يجب أن تعقد أي صفقة مع رجل من هذا النوع. بالطبع، كان علينا واجب العودة بإصرار أكبر لتسوية الأزمة العربية - الإسرائيلية. إلاّ أن هذا الواجب مستقل تماماً عن غزو صدام حسين للكويت. ومن الضروري جداً ألا نداري خاطره ونسترضيه. وعلمنا في ما بعد أن المستر بريماكوف قال في التقرير الذي قدمه لموسكو إن السيدة ثاتشر كانت الأصعب والأكثر تشدداً من الجميع.

مساء الثلاثاء 23 أكتوبر عقدت اجتماعاً مع توم كينج ودوجلاس هيرد، الغاية الرئيسية منه إرشاد رئيس أركان الدفاع خلال اجتماعاته بالجنرال كولن بوويل رئيس الأركان المشتركة الأمريكي في الولايات المتحدة خلال اليومين المقبلين.

وبدأت الحديث بعرض غاياتنا ومقاصدنا الاستراتيجية، وكان من شأن هذه أن توفر المؤشرات الإرشادية لما ستكون عليه السياسة البريطانية في الحرب المقبلة. فعلى صدام حسين أن ينسحب من الكويت وعلى حكومة الكويت الشرعية أن تستعيد السلطة. كذلك يجب إطلاق جميع الرهائن. وعلى العراق دفع تعويضات. وان أولئك الذين تورطوا بارتكاب فظائع ينبغي عليهم مواجهة الحساب أمام محكمة دولية. أيضاً من المطلوب تصفية قدرات العراق النووية والجرثومية (البيولوجية) والكيماوية في نطاق العمليات العسكرية أو نزعها في حال الانسحاب السلمي للقوات العراقية.

لتحقيق كل هذا، ينبغي المحافظة على أوسع إطار ممكن للتحالف بين الحكومات العربية ضد العراق. كما يتوجب تفادي التدخل الإسرائيلي، وإنشاء نظام أمني إقليمي لكبح جماح العراق مستقبلاً.

أما بما يخص صدام حسين شخصياً، فلن يكون من الغايات المحددة إسقاطه، وإن هذا

سيكون عارضاً جانبياً مرحباً به لعملياتنا. وعلينا أن نهدف إلى وضع يجد صدام حسين فيه نفسه في مواجهة شعبه كقائد مهزوم لجيش مهزوم.

كذلك قلت إن علينا عمل المزيد بالنسبة لأهدافنا الميدانية داخل العراق. إذ علينا توجب الأهداف المدنية البحتة، ولكن يترك على بساط البحث ما إذا كانت محطات توليد الطاقة والسدود ستعتبر أهدافاً مشروعة للقصف.

لم يكن ثمة نية في احتلال قواتنا أي رقعة من أراضي العراق، ولكن ربما يتوجب عليها التوغل داخل الأراضي العراقية تبعاً لشرعة «المطاردة الحارة» للقوات العراقية. وقلت إنه من الضروري الحصول على قبول أمريكي بأن تبدأ العمليات العسكرية وفق الاحتمالات الأقوى قبل نهاية العام. كذلك قلت إن علينا الاستمرار في دفعهم بعيداً عن السعي للحصول على تصريح مسبق باستخدام القوة من الأمم المتحدة والاعتماد بدلا من ذلك على المادة 51.

ناقشت هذه النقطة الأخيرة مع جيم بيكر عندما جاء لمقابلتي عشية الجمعة 9 نوفمبر (تشرين الثاني)، غير أنني فشلت في إقناعه، إذ قال إن تصريح الأمم المتحدة ضروري للغاية للاحتفاظ بتأييد الرأي العام الأمريكي للعمل العسكري. وأثرت أمامه قلقي من تأجيل الخيار العسكري، إلى حين وصول القوات الأمريكية الإضافية، المرسلة حينئذ، إلى منطقة الخليج. وقلت إنه حيوي جداً ألاّ نسمح أنفسنا بإخطاء الفرصة المناسبة التي سيفوت موعد انتهازها في مطلع مارس (آذار). غير أنه استطاع أن يطمئنني حول هذا الأمر.. ولكن كان الوقت يمر سريعاً عليّ وكذلك على صدام حسين.

تجاوباً مع طلب جيم بيكر. وفي آخر مجلس وزاري ترأسته يوم 22 نوفمبر - الذي أعلنت أمامه استقالتي من رئاسة الحكومة - اتخذت قرار مضاعفة حجم الالتزام العسكري البريطاني ونشر لواء إضافي في منطقة الخليج. وقد أرسلنا اللواء الرابع من ألمانيا، وهو يضم فوجاً من دبابات «تشالنجر» وكتيبتي مشاة مدرعتين وفوجاً من المدفعية الملكية بجانب خدمات استطلاع وإسناد. وهكذا سيكوّن اللواءان الفرقة المدرعة الأولى، ومعها يتجاوز عديد القوات البريطانية المرسلة 30 ألف مجند.

منذ صباح الخميس 2 أغسطس قلما مرّ عليّ يوم لم أنشغل فيه بخطوات واتصالات دبلوماسية وعسكرية لعزل العراق وإلحاق الهزيمة به. ولعل بين الأمور القليلة التي تشعرني بالندم والألم أنني لم أكمل المهمة بنفسي. فالإخفاق في نزع سلاح صدام حسين والبناء المعنوي

للانتصار بحيث يهان أمام عيون مواطنيه وجيرانه المسلمين كان خطأ نابعاً من التشديد المبالغ فيه، منذ البداية على ضمان التفاهم الدولي. فرأي الأمم المتحدة احترم أكثر بكثير مما يلزم، والغاية العسكرية من إلحاق الهزيمة احترمت أقل بكثير مما يلزم. وهكذا بقي صدام حسين وهو يتمتع بوضعية ووسائل كافية لترويع شعبه وإثارة مزيد من المتاعب.

في الحروب هناك الكثير مما يستحق الثناء على الشهامة عند تحقيق النصر... ولكن ليس قبل النصر.

رجال في قوارب نجاة

الفصل الثامن والعشرون

خلفية ومسار حملة انتخابات زعامة حزب المحافظين عام 1990 - والاستقالة

خلفية حملة الزعامة عام 1990

عام 1975 كنت أول مرشح لزعامة حزب المحافظين يتحدى زعيماً فعلياً، بموجب الأنظمة التي وضعها السير إليك دوجلاس هيوم قبل عقد من الزمن، ومع أنني دخلت المعركة كمرشح غير مرجح فقد فزت بالزعامة في معركة مفتوحة. وعليه فأنا آخر شخص يحق له التشكي من اضطرارد لمواجهة تحد لزعامتي.

ولكن ظروف عام 1990، عندما تحداني مايكل هيزلتاين، كانت مختلفة تماماً. ذلك أنني كنت قد قدت الحزب للفوز بثلاثة انتخابات عامة ولم أخسر أي انتخابات، في حين خسر ادوارد هيث ثلاثة انتخابات من أصل أربعة. وكنت أنا رئيسة حكومة فعلية مضى عليها في سدة الحكم 11 سنة ونصف السنة، بينما كان ادوارد هيث زعيم معارضة خاسراً للتو. وكانت الأفكار والسياسات التي طرحت وطبقت في بريطانيا تساعد في إعادة قولبة قضايا العالم. فضلاً عن أن البلاد كانت على أبواب حرب في منطقة الخليج.

بطبيعة الحال، الديمقراطية لا تحترم الأشخاص. كما تعلم هذا الدرس سلفي العظيم وينستون تشرتشل، الذي قاد بريطانيا في كفاحها الأكبر ضد الطغيان النازي ومن ثم في معمعة المفاوضات الحاسمة لترتيب النظام العالمي في حقبة ما بعد الحرب، ليخسر الانتخابات العامة عام 1945.

ولكن، على الأقل، عاد أمر إزاحته إلى الشعب البريطاني، أما أنا فلم تتح لي فرصة مواجهة الناخبين، ولم يكن بمقدورهم النطق بالحكم على فترة حكمي الأخيرة، إلاّ بالواسطة.

نظام عام 1965 لانتخاب زعيم المحافظين، بموجب عرف غير مكتوب، لم يكن القصد منه استخدامه عندما يكون الحزب في الحكم. ونظرياً كان عليّ أن يجدد انتخابي سنوياً، ولكن بما

أنه لم يكن يترشح أحد، بات التجديد أمراً من قبيل تحصيل الحاصل. إلاّ أنه منذ خروج مايكل هيزلتاين من المجلس في يناير من عام 1986 فإنه شن حملة دؤوبة وإن تكن غير معلنة لأخذ موقعي. وحتماً، مع تراكم المشاكل في أواخر عام 1988 وعام 1989، حظي هذا النظام بقدر أكبر من الاهتمام في دقائقه وتفاصيله.

لقد سبق لي الإشارة إلى تنامي الضيق السياسي في صيف عام 1989 وخريف ذلك العام، وكان الاقتصاد السبب الأهم، خاصة بعدما توجّب رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم الذي تسببت به سياسات نايجل لوسون في اقتفاء أثر المارك الألماني. وقد فاقم هذا الوضع ما كان يمكن أن يكون من المشاكل المتيسرة الحل، مثل التوتر الناجم عن فرض «ضريبة الأفراد» ـ التقرح الذي استشرى أذاه في السنة التالية.

أيضاً كانت هناك جبهة متراصة تعارض توجهاتي إزاء المجموعة الأوروبية، وإن كانت لا تحمل إلاّ وجهات نظر الأقلية.

وكان ثمة أيضاً، طيف واسع من نواب المقاعد الخلفية، لكل منهم أسبابه الخاصة للتبرم، بعضهم لأنه حرم من منصب وزاري أو أبعد عنه، وكل هؤلاء أسعدهم الوقوف في خط معارضتي. حتى أن أحدهم طرح دخول الحلبة كمرشح «جس نبض» تمهيداً لترشيح مايكل هيزلتاين، المتأهب وراء الكواليس.

غير أن حقيقة الأمر، انه كانت عند السير أنطوني ماير أسبابه الخاصة لتقديم ترشيحه عام 1989، فارضاً بذلك معركة زعامة. وتشكل فريق حملتي إذ ذاك من مارك لينوكس ـ بويد سكرتيري البرلماني الخاص، وجورج يانجر، وايان جاو، وتريستان جاريل ـ جونز (أحد الوزراء في وزارة الخارجية)، وريتشارد رايدر (الأمين الاقتصادي في وزارة المالية) وبيل شيلتون. وكان دور هذا الفريق فرز المؤيدين والمترددين والمعارضين، بهدوء وتؤدة، وقد نفذوا مهمتهم بصورة طيبة.

من جهتي لم أقم بأي نشاط انتخابي، ولم يكن أحد يتوقع مني أن أفعل. إلاّ أن النتيجة لم تأت مرضية إطلاقاً، إذ فزت بـ314 صوتاً وحصل السير أنطوني ماير على 33 صوتاً، وكان ثمة 24 صوتاً مفسداً وامتناع ثلاثة نواب عن التصويت. وإبان الانتخاب، كما قال جورج يانجر وجد شيء من الضيق والتململ.

لذا، زدت الوقت الذي أخذت أخصصه في مفكرتي لنواب المقاعد الخلفية، وصرت أقوم

بزيارات أكثر إلى غرفة الشاي في مجلس العموم، التي كانت وكراً للثرثرة والنميمة. كذلك أخذت أجري لقاءات منتظمة مع جماعات من النواب مقسمة على أسس إقليمية كي أضمن حصولي على أوسع طيف ممكن من الآراء. وكنت في هذه اللقاءات، التي كانت تعقد في غرفتي بمجلس العموم، أطلب من كل نائب التحدث بصراحة عما يخالجه، ثم الإجابة في النهاية على الأسئلة نقطة نقطة. وقد اتسمت هذه اللقاءات بالصراحة في الاتجاهين، حتى ان في أحدها قال نائب إنه حان وقت رحيلي. ومع أنني لم أذعن فقد أصغيت...

غير أن أي نسبة من المناقشات أو التجاوب مع الحساسيات الشخصية ما كانت تكفي للتعويض عن الجو السياسي الذي ساد صيف عام 1990. فقد أقلقت الفواتير الباهظة لضريبة الأفراد عدداً من النواب المحافظين الخائفين من خسارة مقاعدهم البرلمانية. كما ظلت أرقام التضخم وأسعار الفائدة مرتفعة، وزاد الطين بلة ازدياد الانقسامات حدة في صفوف نواب الحزب والحكومة حول أوروبا مع تسارع المسار الاتحادي.

ومع أن غالبية الحزبيين ظلوا في صفي، كما ظهر من مؤتمر الحزب السنوي عام 1990، الذي ربما أكد في الحقيقة أنني كنت إذ ذاك أتمتع بأعلى نسبة تأييد لي منهم، فإن عدداً كبيراً من زملائي كانوا يكنون الكثير من الاحتقار المبطن للحزبيين المخلصين ويعتبرونهم مجرد «علف» تنظيمي، ولا يحق لهم بالتالي أن يعبّروا عن مرئياتهم السياسية. وفعلاً في هذه الحالة لم يصغ أحد منهم إلى آراء هؤلاء بجدية عندما جاء وقت تقرير مصيري السياسي - مع أنهم (أي الحزبيون المخلصون) استشيروا وقرروا بغالبيتهم العظمى الوقوف معي.

أنا، في ما يخصني، بقيت واثقة من قدرتنا على تجاوز المصاعب، والفوز بالانتخابات المقبلة. فأسعار الفائدة المرتفعة أخذت تفعل فعلها في خفض التضخم، بصرف النظر عما كانت تشير إليه أرقام «مؤشر أسعار التجزئة» (المفرّق). وكنت انتظر فقط العلامات الدالة على ضبط وضع العرض النقدي قبل الإقدام على خفض أسعار الفائدة، حتى وإن أدّى ذلك إلى تغيير في مبدأ التوازي ضمن «آلية أسعار صرف العملات».

وبحلول نهاية شهر أبريل أجريت أول مناقشة جدية لي مع «وحدة السياسة» حول السياسات الواجب وضعها في «الميثاق الانتخابي» المقبل. كذلك أجريت خلال ذلك الصيف مباحثات حول تشكيل جماعات مسؤولة عن سياسات «الميثاق».

خطابي في مؤتمر الحزب السنوي في أكتوبر (تشرين الأول) لم يرفع الستارة إلاّ عن القليل

من هذا، إذ اكتفى بطرح الخطوط العريضة لمقترحاتنا حول الخصخصة، وقسائم التدريب (مع التلميح إلى قسائم التعليم)، وزيادة عدد «المدارس المعتمدة على الهبات».

لم أكن يومذاك قد قررت إعلان موعد الانتخابات العامة، لكنني مع ذلك كنت أود أن نكون جاهزين لها في صيف عام 1991.

وكنت أيضاً قد بدأت أفكر في مستقبلي بعد تلك الانتخابات. إذ كان ما يزال هناك الكثير مما وددت إنجازه. ولكن كانت المهمة العاجلة الأولى إلحاق الهزيمة بصدّام حسين وبناء إطار أمني متين في منطقة الخليج.

ومع أن الاقتصاد كان، جوهرياً، قوياً بما فيه الكفاية، فقد كنت أود أن نتجاوز التضخم والكساد، والعودة إلى هيكل مستقر للنمو.

كذلك كنت راغبة في تطهير أوروبا الوسطى والشرقية من بقايا الشيوعية، وترسيخ حكومات محدودة (لاتدخلية - المترجم) قائمة على حكم القانون في الديمقراطيات الجديدة.

ولكن فوق كل اعتبار، كنت أرجو أن انتصر في معركة وجهة نظري إزاء مستقبل المجموعة الأوروبية. وهي معركة تسعى لضمان الازدهار المريح داخل أوروبا لدولة قومية حرة وناشطة مثل بريطانيا. إلاّ أنني كنت أدرك أن الإطار الأوسع للعلاقات الدولية المطلوب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - وهو الذي تلعب فيه دوراً مركزياً المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة و«الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» (الجات)، و«صندوق النقد الدولي»، والبنك الدولي، و«ناتو» و«مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا»، بينما يترك للدول القومية والتجارة الدولية أن تتصرف بحرية في مجالات نشاطاتها - لن يبنى في يوم وليلة. فهذا برنامج ضخم طويل الأمد.

وهنا كنت أواجه مشكلة انعدام وجود الخلف الذي يمكنني الوثوق بأنه سيحافظ على إرثي وينميه.

لقد كنت معجبة بجون ميجر، وشعرت أنه يشاركني مقاربتي للأمور. لكنه كان قليل التجربة نسبياً، وينزع لقبول الحكمة التقليدية، مما دفعني إلى التمهل والتفكر بأمره. وللأسباب التي سبق لي شرحها، لم أجد أي مرشح آخر أقرب إلى نفسي، وتصورت انه مع مرور الوقت سينضج جون ويشتد ساعده، أو يبرز شخص آخر. ولذا بسبب حجم التحديات وقلة الوضوح على صعيد الخلافة لم أكن راغبة في التنحي عن القيادة قبل الانتخابات المقبلة.

إلاّ أنني في المقابل لم أكن أود أن «استمر... واستمر». إذ كنت أتصور أنني بعد مرور

سنتين من عمر البرلمان الجديد سيحين أوان التنحي، مع العلم أن الفراق حتى عند هذه النقطة سيظل صعباً، خاصة أنني لا أزال أشعر بدفق من الحيوية. ولكن كان لا بد لي من القبول أنه في يوم من الأيام سيتوجب عليّ مغادرة 10 داوننج ستريت، سواء أراد الناخبون ذلك أم لا.

إلاّ أن ما لم يكن سيقنعني على الرحيل ذلك النوع من الطرح الذي عرضه أمامي بيتر كارينجتون على مائدة العشاء، في منزله في إحدى عشايا الأحد في أبريل 1990. دنيس لم يكن حاضراً يومذاك، إذ كان يمضي إجازة نهاية الأسبوع. وتحدث بيتر فقال، إن الحزب يرغب مني التنحي أولاً بكرامة، وثانياً في وقت اختاره أنا. وشعرت أن هذا الكلام ربما كان تلميحاً مدروساً، فعنصر «الكرامة» هنا قد يعني ضرورة التنحي قبل الموعد الذي كنت اعتبره مناسباً. وكان لا بد لي من أن أحسب أن بيتر كان يتكلم باسم قطاع من المؤسسة المحافظة، بينما كان شعوري الخاص يقول لي أن عليّ الذهاب «عندما يحين الوقت».

وذهبت، في استرجاعات من الماضي، وفكّرت أنه لو ترك للكبراء، والخيّرين من حزب المحافظين الخيار، فربما ما كنت صرت زعيمة للحزب، فما بالك برئيسة للحكومة. فأنا وإن كنت لست مولعة إطلاقاً بأبهة المنصب ونفوذه، فإنني سأقاتل - وإن لزم الأمر أسقط وأنا أقاتل - في سبيل ما أؤمن به طالما أمكنني ذلك.

وبناء عليه فقضية «الكرامة» لم تكن واردة في هذا السياق.

استقالة جيفري هاو

وتحوّل الاضطراب في صفوف نواب المقاعد الخلفية المحافظين إلى ذعر مكشوف بعد الهزيمة في الانتخابات الفرعية التكميلية بدائرة ايستبورن في شهر اكتوبر. فقد ذهب المقعد الشاغر بوفاة إيان جاو إلى الأحرار بتحول في الأصوات نسبته 20 في المائة. كذلك كانت الصورة رديئة في استطلاعات الرأي التي أشارت إلى تقدم كبير لحزب العمال.

لم تكن هذه خلفية سعيدة لقمة روما التي حضرتها في نهاية الأسبوع يومي 27 و28 أكتوبر (تشرين الأول).

ولكن بينما كنت أنا أخوض معركتي وحيدة في روما، كان جيفري هاو يقول من على شاشة التلفزيون في برنامج بريان والدن إننا لم نكن في الحقيقة ضد مبدأ العملة الأوروبية الواحدة،

مشيراً بصورة ضمنية بأنه في الإمكان كسبي إلى هذا الصف. وكان هذا إما ضرباً من قلة الإخلاص أو إفراطاً في الغباء. وحتما، عند أول جلسة أسئلة برلمانية لدى عودتي، سئلت عما قاله. فواجهت استثارات المعارضة ولواذعها بالقول إن جيفري «رجل أكبر بكثير من أن يحتاج إلى رجل صغير مثل (نيل كينوك) ليدعمه..» لكنني لم أؤيد ما ذهب إليه.

غير أن هذه كانت مجرد بداية لمشاكلي، فقد كان عليَ أن أقف في مجلس العموم لأقدم تقريري عن حصيلة قمة روما. وهنا أكدت أن «سياسة الحكومة لا تنطوي على تأييد العملة الواحدة». غير أن هذا التأكيد الذي اعتبرته ضرورياً للغاية كان يحمل بعدين اشتراطيين مهمين:

الأول، أن مقترحنا حول عملة موازية أو «مشتركة» مثل «الإيكو» (العملة الأوروبية) الصعبة قد تتحول تدريجياً إلى عملة واحدة.

والثاني، كان في شكل العبارة التي أخذ الوزراء يستخدمونها، وهي أننا لن نقبل بعملة واحدة «تفرض علينا فرضاً». وبدون شك، كانت ثمة تفاسير مختلفة لما يعنيه هذا التعبير بصورة دقيقة.

هذه الأبعاد الاشتراطية الفرضية يمكن لشخص مثل جيفري استعمالها لإبقاء الباب مشرعاً أمام احتمال وصولنا في يوم من الأيام إلى العملة الواحدة. إلاّ أن هذا لم يكن قصدنا، وشعرت أن تفسيراً من هذا القبيل ينطوي على قلة أمانة جوهرية. وربما كانت إزالة هذا القناع التمويهي - إذ ما كان أي خلاف سياسي من المؤثرات - العنصر الذي وفر لجيفري مبرر الاستقالة.

وقد قلت رداً على الأسئلة إنه «في رأيي (فإن «الايكو» الصعبة) لن تتداول على نطاق واسع، على امتداد المجموعة، وربما تستخدم على نطاق واسع في المبادلات التجارية الكبيرة. لكن كثرة من الناس ستفضل تداول عملتها الخاصة».

كذلك عبّرت عن موافقتي الصلبة مع كلام نورمان تيبيت عندما تطرق إلى النقطة الحيوية عن أن «العملة الواحدة تقوم ليس فقط على أساس وأد العملات الأخرى، بل على وأد طاقة المؤسسات الأخرى على إصدار عملات». إذ تضمن جوابي «.. هذه الحكومة تؤمن بالجنيه الاسترليني»، ثم رفضت بحماسة وقوة مفهوم ديلور لأوروبا اتحادية (فيدرالية) يكون فيها البرلمان الأوروبي مجلس نواب المجموعة، والمفوضية حكومتها، ومجلس وزرائها... مجلس شيوخها قائلة ومكررة «لا، لا، لا...».

هذا الأداء وضع جيفري على طريق الاستقالة. أما عن السبب بالضبط فلا يزال بالنسبة لي غير واضح البتة، وربما كان بخلاف ذلك بالنسبة له. إذ لا أعرف ما إذا كان فعلاً يريد العملة الواحدة، وهو لم يقل في حينه ولا في ما بعد، حسب علمي، أين يقف ازاء هذا الموضوع، وكل ما قاله هو حيث لا يجب أن أقف أنا.

ولعل الدعم الحماسي - وفي الحقيقة الصارخ - الذي لقيته من نواب المقاعد الخلفية أقنعه بأنه عليه أن يضرب ضربته على الفور، وإلاّ فسأكسب نواب الحزب إلى صفي على أساس الموقف السياسي الذي أعلنته في بروج.

ولكن، بغض النظر عما قلته، فإن جيفري كان على أي حال سيعترض ويذهب. وفي هذه الفترة أصبحت الفجوة بيننا، بخلاف مشاحناتي مع نايجل لوسون، تقوم على التنافر الشخصي أكثر منها على اختلاف وجهات النظر السياسية. فقد سبق لي شرح كيف كان رد فعل جيفري عندما طلبت منه التخلي عن منصب وزير الخارجية. إذ أنه لم يرض قلبياً على الإطلاق عن منصب زعيم الأغلبية في مجلس العموم، وبات داخل مجلس الوزراء قوة معرقلة، وفي الحزب بؤرة للكراهية، وفي البلاد مصدراً للشقاق. وفوق كل هذا بتنا نرى أن صحبة أحدنا للآخر لم تعد تطاق.

وأنا وإن كنت قد فوجئت للأسباب المباشرة المبررة للاستقالة، فإن ما دفعني أكثر إلى الاستغراب هو أنه ظل لفترة طويلة في ذلك الموقع الذي كان، بوضوح، يكرهه ويمتعض منه.

ولم أسمع شيئاً من جيفري يوم الأربعاء (31 أكتوبر). ولكن صباح يوم الخميس في اجتماع مجلس الوزراء لمته، وربما بحدة أكثر من اللزوم، على طريقة تحضير اللائحة التشريعية. وأثار فضولي إلى حد ما يومها أنه بالكاد دافع عن نفسه.

وفي ما بعد، تناولت طعام الغداء في شقة سكني، وانكببت على إعداد كلمتي لمناقشة «خطاب الولاء»، وعقدت اجتماعاً قصيراً مع دوجلاس هيرد للتداول حول الوضع في الخليج، ثم توجهت إلى شارع «ميرشام ستريت»، حيث كانت تعمل وحدة رصد الحظر على الخليج في أقبية مجمع وزارتي التربية والتعليم، والنقل.

ولم يطل بي المقام هناك حتى أتتني رسالة تخبرني بأن جيفري يطلب مقابلتي على جناح السرعة في 10 داوننج ستريت، وإنه ينوي الاستقالة.

وعدت إلى داوننج ستريت في الساعة 5:50، لما كان إعادة تقريباً طبق الأصل، لاستقالة

نايجل لوسون. إذ طلبت من جيفري تأجيل قراره إلى صباح اليوم التالي، حيث كنت حينئذ منشغلة بأمور كثيرة ـ وكان بالمستطاع حتماً أخذ بعض الوقت. إلاّ أنه أصر. وقال إنه ألغى في وقت سابق الخطاب الذي كان سيلقيه ذلك المساء في «الرابطة الملكية لما وراء البحار». وكان لا بد من أن ينتشر الخبر. وبناء عليه حضرت أوراق استقالته، وأعلنت.

من ناحيتي، كان رحيله مبعثاً للارتياح، إلاّ أنني لم أكن أشك في مقدار الضرر السياسي الذي سيسببه. إذ سيبدأ من جديد الكلام عن إقدام مايكل هيزلتاين على دخول حلبة الترشيح للزعامة. وللعلم كان جيفري، باستثنائي أنا، العضو الوحيد الباقي في مجلس الوزراء من أعضاء المجلس الأول عام 1979. وكان لا بد من الصحافة ان تعلق، باستخفاف عن طول مكوثي في المنصب، لكن كان يستحيل معرفة مخطط جيفري لكنني افترضت أنه سيلزم الصمت.

من ناحية أخرى، كان لا بد للتعديل الوزاري الناجم عن استقالته أن يؤكد سلطتي وأن يوحّد صفوف الحزب. لكن لم يكن هذا الأمر سهلاً، بل في الحقيقة باتت هاتان الغايتان على طرفي نقيض.

ولم أتمكن من بحث هذا الوضع برمته مع مستشاريّ، إذ كان عليّ أن استضيف حفل استقبال في 10 داونئج ستريت لجمعية «لوردز تافرنرز»، وهي مؤسسة خيرية يعمل لها دنيس. غير أنني فور تمكني من التملص، ذهبت إلى غرفة مكتبي حيث بحثت مع كل من كينيث بيكر وجون وايكهام واليستر جودلار نائب رئيس «العرفاء»، الذي كان ينوب في تلك الفترة عن تيم رينتون، عما يجب فعله.

لقد كنت أعرف سلفاً الحل المثالي، إذ يجب إعادة نورمان تيبيت إلى مجلس الوزراء وإسناد حقيبة التربية والتعليم إليه. فهو يشاطرني نظرتي إلى الشأن الأوروبي، وإلى شؤون عديدة أخرى، كما أنه قوي، وحازم، ولوذعي، ومخلص. وكان بإمكانه أن يكون وزير تربية رائعاً ينجح في عرض برنامجه أمام البلاد، ويكشف عيوب حزب العمال. ومع أننا لم نستطع الاتصال به ليلاً، فقد نجحنا في ذلك صباح اليوم التالي (الجمعة 2 نوفمبر) فوافق على المجيء لمناقشة الأمر. وكان قد غادر مجلس الوزراء للاهتمام بزوجته، وظل هذا الواجب بالنسبة إليه يعلو على كل ما عداه، وفعلاً أبلغني بأنه سيمنحني كل الدعم اللازم من خارج المجلس لأنه لا يستطيع العودة إلى الحكومة.

عندما غادر نورمان، دخل المكتب تيم رينتون بعد عودته إلى لندن، وهو حتماً تنفس

الصعداء لدى علمه بأن نورمان لن يعود إلى مجلس الوزراء. وعلى الأثر دافع بقوة عن أهلية وليام ولدجريف - الذي يعد على يسار الحزب - لدخول المجلس.

وليام، النحيل، والذكي، والمتعالي، أي انه من نوع نورمان سانت جون ستيفاس ولكن من دون التنكيت - بدا لي أنه لن يكون من نسيج الحلفاء. إلاّ أنني ما كنت لأبقي الرجال الأكفاء خارج حكوماتي لمجرد أنهم ليسوا من نفس مدرستي الفكرية، ولم أكن لأبدأ هذا السلوك الآن. وفعلاً أوليته مهام وزارة الصحة.

لكنني كنت ما أزال أسعى لوجه جديد في وزارة التربية، حيث كبدتنا نواقص جون ماجريجور في مجال الطرح الإعلامي خسائر باهظة في مجال مهم جداً. وبالنتيجة وقع اختياري على كينيث كلارك - وهو أيضاً ليس من جناحي في الحزب، إلاّ أنه شخص مفعم بالحيوية والقدرة على الإقناع والتصدي والمشاغبة، وهو بالتالي كسب سواء في الشجار أو الانتخابات.

ثم نقلت جون ماجريجور إلى منصب جيفري السابق كزعيم للأغلبية في مجلس العموم.

لقيت هذه التعيينات الاستحسان، ومع أن استراتيجيتي المفضلة القاضية بإعادة نورمان تيبيت فشلت، بدا لي أن غاية توحيد صفوف الحزب أصابت النجاح المتوخى.

إلاّ أن أي احتمال لعودة المياه إلى مجاريها تلاشى بسرعة. إذ أمضيت يوم السبت 3 نوفمبر في تشيكرز مع فريق مستشارين عاملين على إعداد كلمتي « خطاب الولاء »، الذي بات الآن بالطبع يكتسب أهمية أكبر في ظل استقالة جيفري. وفي المساء اتصل بي برنارد إنجهام ليقرأ عليّ رسالة مفتوحة كتبها مايكل هيزلتاين إلى رئيس تنظيم الحزب في دائرته الانتخابية. وكانت ظاهرياً تحض على ضرورة اختطاط الحكومة نهجاً جديداً إزاء أوروبا. إلاّ أنها في الحقيقة كانت أول خطوة علنية لهيزلتاين على طريق الترشح لمعركة الزعامة.

وفعلاً، امتلأت صحف الأحد (4 نوفمبر) بقصص عن الزعامة. وتضمنت أيضاً نتائج أول استطلاع للرأي بعد رحيل جيفري، وهي دون أن تكون مفاجئة، بدت سيئة للغاية، إذ أشارت إلى تقدم حزب العمال بفارق 21 في المائة. إلاّ أنني أمضيت ذلك اليوم في إعداد خطاب آخر - عن البيئة - كنت سألقيه يوم الثلاثاء في جنيف.

كانت عادتي ما أمكن، في العديد من صباحات الاثنين، أن التقي بكينيث بيكر، وفريق « المكتب المركزي » للحزب لمراجعة مفكرتي للأسبوع التالي، وعلى مائدة الغداء كنت أناقش الوضع السياسي مع كينيث، ومديري الأعمال وبعض الزملاء الوزراء.

في ذلك الاثنين ناقشنا تقريباً كل الأمور باستثناء ما كان في فكر كل منا ألاّ وهو ما إذا ستكون هناك معركة زعامة أم لا .

لم تكن هذه المعركة حتمية حتى ذلك الحين، إلاّ أنه ظهر شعور عبرت عنه الصحافة البريطانية بأن مايكل هيزلتاين ربما تورّط بالمبالغة في طرح نفسه عن طريق رسالته المفتوحة. فهو إذا ما أحجم عن الترشيح سيوصم بالجبن، وإذا ترشح فيرجح أن يخسر - رغم الهزات التي خلّفها رحيل جيفري. وكانت غالبية الناس تشعر أن فرصته ستكون أكبر بعد انتخابات عامة، كان خصومي يأملون ويتوقعون أن أخسرها .

كانت هذه خلفية المناقشة التي أجريتها مع بيتر موريسون سكرتيري البرلماني وكرانلي أونسلو رئيس « لجنة 1922 » ، بعد ظهر الثلاثاء (6 نوفمبر) ، في أعقاب الزيارة القصيرة إلى جنيف التي تكلمت فيها أمام مؤتمر المناخ العالمي وكلنا كنا قلقين للضرر الذي يمكن أن تلحقه التساؤلات والتخمينات حول معركة الزعامة، بالحزب والحكومة. ولاح أن الأفضل هو دفع الأمور إلى الواجهة وحسم قضية معركة الزعامة - إن كانت ستخاض - وإزاحتها بالتالي من الطريق بسرعة.

كان لا بد من إجراء معركة الزعامة خلال 28 يوماً من افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان. ولكن كان الأمر متروكاً لزعيم الحزب للتشاور مع رئيس « لجنة 1922 » وتقرير الموعد بالضبط.

وعلى هذا الأساس اتفقنا على تقديم موعد إقفال باب الترشيح إلى يوم 15 نوفمبر على أن تجرى جولة الاقتراع الأولى يوم 20 من نوفمبر. ومعنى هذا أنني سأكون في باريس حيث أحضر قمة « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا » في يوم إجراء جولة الاقتراع الأولى، إذا كان ثمة جولة. وكان الجانب السلبي بالنسبة لي هو أنه لن يكون بمقدوري، بالطبع، العمل في ويستمنستر على حشد التأييد. إلاّ أنني وبيتر موريسون لم نتصور في مطلق الأحوال أن أنشط شخصياً في حملتي الخاصة. ولكن بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور، ربما كان هذا التصرف خاطئاً ولكن كان من المهم تفهم الغاية منه.

أولاً، كان سيكون من السخف الشديد، أن يتصرف رئيس حكومة مضى عليه في السلطة 11 سنة ونصف السنة - وزعيم للحزب منذ أكثر من 15 سنة - وكأنه يدخل انتخابات لأول مرة.

فالنواب المحافظون يعرفونني ويعرفون سجلّي ومعتقداتي. وهم إذا كانوا ما زالوا بحاجة إلى إقناع، فلن يكون لدي من مزيد أقنعهم به.

كما أن رؤساء الحكومات قد يسعون للجذب ويحرصون على الإصغاء، وأنا أمضيت أسابيع وأنا أصغي لتبرم النواب وهمهماتهم وليس بوسعي الآن، بأي صدقية، أن أقول لنائب قلق من «ضريبة الأفراد» انني اقتنعت بما قاله لي، وإنني على استعداد لإلغاء المشروع كله. وما كان لي أصلاً أن أحلم بأن أقدم على عمل من هذا القبيل.

وبناء عليه كان ثمة حدود لأي تحركات بوسعي أن أقوم بها سعياً وراء زيادة حصتي من الأصوات. بينما، على العكس مني، بإمكان متحد مثل مايكل، أن يعد بترقية من هم خارج الحكومة وضمان مناصب من هم فيها وسيكون المستفيد من كل ملامح التبرم بين نواب المقاعد الخلفية.

ثانياً، كنت أشعر، كما في عام 1989 أن أفعل الحملات هي تلك التي ينظمها الآخرون لصالحي. وبوجود بيتر موريسون شعرت أنني أحظى ببرلماني خبير قادر على تشكيل فريق حملة جيد للعمل من أجلي، وكان أحد أوائل النواب الذين طلبوا مني أن أترشح للزعامة عام 1975. وكنت واثقة من أن بإمكاني الاعتماد على ولائه. ولكن لسوء الطالع، ما كانت ميزة التفاؤل الهادئ التي جعلت بيتر شديد الفعالية في عملية رفع المعنويات، بالضرورة مناسبة لحساب نوايا أبرع الناخبين في التملص والزوغان - أعني بهم النواب المحافظين.

لقد كنت أتصور بالطبع أن يكون بجانب بيتر عدد من الشخصيات النافذة في فريق حملتي، بينهم جورج يانجر، الذي نجح تماماً عام 1989.

كان من شأن المناقشة حول «خطاب الولاء» أن تعطيني فرصة تجديد سلطتي وقوة دفع الحكومة. ولذا بذلت جهداً إضافياً في إعداد كلمتي للمناسبة. وفي اليوم الموعود ذاته (الأربعاء 7 نوفمبر)، ساعدني مجدداً هجوم ضعيف آخر من نيل كينوك الذي سخرت من تحوّله أخيراً إلى «اشتراكي سوق»، بقولي: «إن زعيم المعارضة شغوف بالتكلم عن اشتراكية العرض، ونحن نعرف ما تعنيه هذه العبارة، فكل ما تطلبه النقابات يوفر له حزب العمال العرض».

إلاّ أنه كان عليّ أن أعالج قضية استقالة جيفري، الأكثر حساسية، وكانت هذه القضية مليئة بالشراك المستترة.

إذ لم يعبّر جيفري في رسالة استقالته عن أي خلاف سياسي مهم بيننا، وبدلاً من ذلك ركز على ما وصفه بـ«الانطباع الذي تركته (أنا)... في روما وفي مجلس العموم هذا الثلاثاء». وعليه شعرت أن من حقي القول في كلمتي انه «إذا قيض لزعيم المعارضة قراءة رسالة الصديق

الشريف الموقر والعالم (أي جيفري هاو ـ المترجم) فإنه ليجد صعوبة شديدة في اكتشاف خلافات سياسية ذات شأن إزاء أوروبا بين الصديق الشريف الموقر والعالم وبين بقيتنا نحن على هذا الجانب (من مجلس العموم ـ المترجم)...».

وكان هذا الكلام صحيحاً، في ما رمى إليه، ووفى بالغرض العاجل منه. ومضى النقاش بصورة جيدة. إلاّ أنه سرعان ما وضح أن جيفري غضب جداً لما قلت. فهو على ما بدا كان يشعر بوجود نقاط خلاف سياسي مهمة بيننا، مع أنه حتى تلك اللحظة لم يكن قد حدّدها فعلاً. وهكذا فقد كنا إذ ذاك في فترة سكون ما قبل العاصفة السياسية، التي ستهب وتهب بقوة أكبر.

في نهاية اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس (8 نوفمبر) قمنا بخطوة استثنائية تمثلت في أننا أجلنا البحث، مفسحين المجال أمام جلسة سياسية خرج على أثرها من الاجتماع كبار الموظفين. وحذر كينيث بيكر على الأثر من احتمالات تلقي نتائج سيئة في الانتخابات الفرعية التكميلية في كل من دائرتي بوتل وبرادفورد ـ نورث. وبالفعل كانت النتيجتان محل خوفه. وكانت النتيجة الأسوأ في برادفورد حيث تراجعنا إلى المركز الثالث. وفي صباح اليوم التالي اتصل بي كينيث لبحث النتائج، التي كنت قد سهرت، كالعادة، لساعة متأخرة لكي أتابعها. إلاّ أنني حاولت اصطناع الشجاعة وقلت له إنها ليست أسوأ مما كنا نخشاه أصلاً. لكنها في الحقيقة كانت سيئة بما فيه الكفاية، وأيضاً في الوقت الخطأ.

إلاّ أن ما حفّز المعلقين السياسيين على الكلام هو بيان من جيفري، انه «سيسعى للحصول خلال الأيام القليلة المقبلة على فرصة يشرح فيها أمام مجلس العموم الأسباب ـ في الشكل كما في المضمون ـ التي دفعته لاتخاذ قراره الصعب». وبطبيعة الحال ازدادت التوقعات حول عزم مايكل هيزلتاين ترشيح نفسه للزعامة قوة في عطلة نهاية الأسبوع.

والحقيقة أن التطورات السياسية دخلت مرحلة من تلك المراحل العصيبة حيث تتدافع الأحداث باتجاه قمة حسم مجهولة الأبعاد والمضمون باستقلالية شبه كاملة عن اللاعبين الأساسيين. ولذا لم يكن بوسعي أن أفعل الكثير عند هذه النقطة. فقد واصلت العمل بموجب برنامجي المعد، كالمعتاد، في دائرتي الانتخابية يوم السبت (10 نوفمبر) وعند نصب «الجندي المجهول» في يوم الذكرى، يوم الأحد (11 نوفمبر).

يوم الاثنين (12 نوفمبر)، كما في الأسبوع السابق، كان هناك موضوع واحد فقط في بالنا،

خلال الجلسة الصباحية للإعداد لعمل الأسبوع كينيث بيكر. وفي ما بعد مع الزملاء على مائدة الغداء، ومرة أخرى، بصورة لافتة، لم يشأ أحد منا أن يتكلم في الموضوع.

لم يكن أحد منا على بينة بعد مما سيقوله جيفري، أو حتى متى سيقوله، ولكن قلما لقي خطاب من جيفري مثل هذا التشوق لسماعه.

وألقيت خطابي في مأدبة عمدة «السيتي» في مبنى «الجيلد هول» ذلك المساء، متعمدة الضرب على وتر التحدي. إلاّ أن الكلام أخذ يخونني، فاستعملت مجازاً بلاغياً من لعبة الكريكيت حظي تلك العشية بتصفيق حاد، إلاّ أنه كان لينقلب ضدي في ما بعد، إذ قلت:

«أنا ما أزال في قلب الملعب، مع أن رمي الكرة كان صعباً في الفترة الأخيرة. ولكن إذا كان الشك يخامر أحدكم، فبمقدوري طمأنتكم أنه ليس بيننا لاعب يسعى للاختباء، أو لضرب عرض الحائط، أو لكسب الوقت. فاللعبة ماشية بشكل طيب في كل أنحاء الملعب..».

حكاية الساعات الرئاسية الأخيرة.. وخيانة الأصدقاء والحلفاء والزملاء

في اليوم التالي كنت سأحاط علماً بنتيجة الاقتراع الأول (على تجديد زعامة حزب المحافظين وبالتالي رئاسة الحكومة - المترجم). وكان بيتر (بيتر موريسون السكرتير البرلماني لثاتشر - المترجم)، قد حادثني هاتفياً مساء الاثنين وكان ما يزال مفعماً بالثقة. وكان التخطيط المبدئي ان يأتي الى باريس «ليبشرني بالاخبار السارة» التي ستصله هاتفياً من مكتب «العرفاء».

كذلك كان متفقاً، بالتحديد، ماذا كنت سأقول في مختلف الظروف - من حالة الانتصار الساحق وحتى الهزيمة في الجولة الأولى من الاقتراع. وبما انني كنت أدرك انه لم يعد ثمة ما باستطاعتي عمله، فإنني اندفعت بكل طاقتي، يوم الثلاثاء، الى خوض المزيد من الاجتماعات مع رؤساء الحكومات الحاضرين مؤتمر «مجلس الأمن والتعاون في أوروبا»، والمساهمة في مجرياته.

ففي الصباح (الثلاثاء، 20 نوفمبر) تباحثت مع الرئيس جورباتشوف والرئيس ميتران والرئيس أوزال، وتناولت طعام الغداء مع رئيس وزراء هولندا رود لبرز.

وبعد الغداء تباحثت مع الرئيس البلغاري جيليف الذي قال انني شريكة في مسؤولية توفير الحرية لأوروبا الشرقية وان أحداً لن ينسى هذه الحقيقة. ولعله كان حرياً بزعيم دولة سحقت

عبر عقود تحت الترويع الشيوعي ان يتفهم حقيقة ما حدث في العالم، ولماذا.

واختتمت الجلسة المسائية للمؤتمر في الساعة الرابعة والنصف. وبعد الظهر، في أعقاب ارتشاف الشاي وبعد التداول مع مستشاريَّ حول أحداث ذلك اليوم، صعدت الى غرفتي في بيت السفير من أجل تصفيف شعري.

وبعيد الساعة السادسة تماماً صعدت الى غرفة أعدت لي خصيصاً لأتلقى فيها نتيجة الاقتراع. وكان هناك كل من برنارد انجهام وتشارلز بوويل وسفيرنا (في باريس) ايوين فيرجسون، وكروفي وكذلك بيتر الذي كان على اتصال بخط مباشر مع «رئيس العرفاء». وكان تشارلز أيضاً على اتصال بجون ويتينجديل في لندن.

ومع انني لم اتنبه لذلك حينئذ، فإن تشارلز كان السبّاق الى تلقي النتيجة، وبعيدا عن ناظري اشار بيده الى الحاضرين في الغرفة بحزن على انها ليست كما يرام. إلا انه انتظر لكي يصل الى بيتر الاعلان الرسمي. ثم سمعت بيتر موريسون، وهو يتلقى المعلومات كما وردته من مكتب «العرفاء»:

فقد حصلت على 204 أصوات، مقابل حصول مايكل هيزلتاين على 152 صوتاً، وامتناع 16 عن التصويت.

قال بيتر: «انها ليست النتيجة الطيبة التي كنا ننتظر..»، وكان في تلك اللحظة قمة في اختيار العبارة الملطَّفة. ثم سلّمني الورقة التي كتبت عليها النتيجة.

وبسرعة أجريت حساباً في رأسي. لقد هزمت مايكل هيزلتاين واحرزت أغلبية بيّنة من أصوات الكتلة البرلمانية (في الحقيقة، حصلت على عدد من الأصوات في هزيمتي أكبر مما حصل عليه جون ميجر في انتصاره). إلا انني مع ذلك لم أفز بفارق كاف لتجنبي جولة اقتراع ثانية. وفي ما لو حزت صوتين اضافيين، ذهبا هذه المرة الى مايكل، لكنت غلبته بالفارق المطلوب.

على أي حال لم يكن ثمة حاجة لاجراء حسابات محددة عن العواقب بحثاً عن مذنب.

وعشنا برهة من الصمت المطبق.

كسر الصمت بيتر موريسون، عندما حاول الاتصال بغرفة دوجلاس هيرد في بيت السفير، لكنه وجد دوجلاس يتكلم على الخط مع جون ميجر الموجود في جريت ستوكلي، حيث كان وزير المالية يبل من عملية لخلع «ضرس العقل».

إلا اننا خلال بضع دقائق تمكنّا من الاتصال بدوجلاس الذي جاء على الفور ليراني، ولم أكن

بحاجة الى طلب استمرار تأييده إذ بادرني الى القول ان عليّ ان أدخل جولة الاقتراع الثانية ووعدني بدعمه ودعم جون ميجر. وكان فعلاً عند وعده. وسعدت بأن لديَ صديقاً مندفعاً ومخاصاً مثله الى جانبي. وبعدما شكرته، وأجريت بعض المداولات نزلت من الغرفة لمقابلة مراسلي الصحافة، كما كان مقرراً سلفاً، والادلاء بتصريح في هذه المناسبة:

«مساء الخير أيها السادة. انني بطبيعة الحال سعيدة لحصولي على أكثر من نصف عدد أصوات الكتلة البرلمانية. وخائبة الأمل من ان ما حصلت عليه ليس كافياً للفوز من الجولة الأولى. وها أنذا اؤكد عزمي على السماح بترشيح اسمي للجولة الثانية..».

فتبعني دوجلاس، وقال: «أنا أود فقط ان أدلي بتعليق قصير على نتيجة الاقتراع. ان رئيسة الحكومة تحظى بتأييدي الكامل، وأنا آسف لأن يطول هذا السباق الهدّام وغير الضروري بهذا الشكل..».

وعلى الأثر صعدت عائدة الى غرفتي. ومن هناك أجريت عدداً من المكالمات الهاتفية. منها واحدة مع دنيس.

لم يكن هناك الكثير الذي يستحق قوله، فالمخاطر بديهية ماثلة للعيان، والهاتف ليس الطريقة الملائمة للحوار القلبي الصادق حول ما يجب عمله. ولكن في مطلق الاحوال عرف الجميع في لندن من تصريحي أنني ماضية قدماً في ترشيحي.

وغيرت ملابسي. إذ خلعت حلتي (تايير) السوداء الصوفية ذات القطعتين بياقتها البنية والسوداء، التي كنت ارتديها عندما علمت بالخبر السيئ. ومع انني شعرت بصدمة الى حد ما، فقد كنت أقل حزناً مما توقعت في مثل هذه الحالة.

وفي الحقيقة، ومع ان الملابس التي تستدعي ذكريات لا ترى نور النهار ثانية، فإنني لا أزال ارتدي تلك الحلة السوداء الصوفية ذات الياقة البنية والسوداء.

إلا انه كان عليّ، في تلك اللحظات، ان أرتدي فستان سهرة مناسباً لحفل العشاء المعد في قصر فرساي. والمسبوق برقصة باليه. وقد أرسلت مسبقاً الى الرئيس ميتران منبهة إياه بأنني سأتأخر، وبالتالي فليبدأوا البرنامج قبل وصولي.

قبل مغادرتي الى فرساي، ذهبت للقاء صديقتي القديمة اليانور (الليدي الراحلة) جلوفر، حيث سبق لي ان أمضيت في بيتها في سويسرا ساعات ممتعة خلال الاجازات، والتي جاءت من شقتها الباريسية لتخفف عني. وتحدثنا لبضع دقائق في غرفة استقبال السفير، وكانت وصيفتها

مارتا، التي صحبتها، قد «رأتها (أي الغرفة) في الصور» وفكرت حينئذ انه سيكون من المفيد ضم مارتا الى فريق حملتي.

في الساعة الثامنة، غادرت مبنى السفارة مع بيتر موريسون بسيارة «سيتروين» سوداء ضخمة مقودة بسرعة قاتلة عبر شوارع باريس الخاوية، وكانت هذه السيارة معدّة للرئيسين بوش وجورباتشوف. إلا ان أفكاري كانت معلقة بلندن، إذ كنت أدرك ان فرصتنا الوحيدة، إذا زدنا في زخم الحملة، وضغطنا على كل مؤيد بالقتال من أجل قضيتنا.

ومرة تلو المرة، أكدت لبيتر بأن «علينا ان نقاتل..».

بعد حوالي عشرين دقيقة وصلنا الى فرساي، حيث كان الرئيس ميتران في انتظاري. فبادرني بالقول «طبعاً ما كنا لنبدأ من دونك»، وبلباقته الشديدة رافقني داخل القصر. كما لو انني قد حزت لتوي انتصاراً انتخابياً.. لا حققت نصف خسارة فيه.

كما يمكن للمرء ان يتصور، لم يكن باستطاعتي ان أعطي الباليه جل اهتمامي. وحتى العشاء، لاحقاً، وهو الذي كان دوماً حدثاً لا ينسى على مائدة الرئيس ميتران، كان في تلك اللحظات مجلبة للتوتر.

رجال الصحافة والمصورون كانوا في انتظاري لدى خروجنا، وخصّوني باهتمام مميز. ولدى ملاحظة جورج وباربرا بوش هذا الأمر، وكانا على وشك المغادرة، فإنهما ألحّا عليّ بمرافقتهما. انها لمسة صغيرة من الرّقة التي تذكرنا بأن حتى سياسة القوة... تخلو أحياناً من سلوكيات القوة.

من باريس أعدت الترتيبات لعودتي الى لندن. ولكن كان عليّ حضور حفل توقيع «الوثيقة الأخيرة» في القمة، إلا انني اختصرت المؤتمر الصحافي المعدّ على هامشه، لكي أعود باكراً الى لندن.

وفي لندن أُعدّ اجتماع فور عودتي مع جون وايكهام ونورمان تيبيت، وتقرر ان يحضره في وقت لاحق كل من كينيث بيكر وجون ماجريجور، وتيم رينتون وكرانلي اونسلو. وفي هذه الأثناء، تقررت ثلاث مداولات لاستمزاج الآراء ورصد المواقف. فكان دور نورمان تيبيت تقدير نسبة التأييد بين النواب (الكتلة البرلمانية)، وتيم رينتون يقوم بالشيء نفسه مع فريق «العرفاء». بينما يتولى جون ماجريجور هذه المهمة داخل مجلس الوزراء، وكانت هذه المهمة في الحقيقة، معدة لجون وايكهام الذي كنت قد قررت ان أوليه مسؤوليات أوثق من حملتي، غير

انه نظراً لتحضيره بيانا حول خصخصة الكهرباء، أوكل هذا الدور لجون ماجريجور.

الآن أعرف جيداً انه في تلك الفترة الزمنية كان الوزراء الآخرون، في لندن، يحضرون انفسهم للنكوص عن قضيتي. لكنني إذ ذاك لم أكن على علم بشيء من هذا القبيل عندما ذهبت الى فراشي ليل ذلك الثلاثاء.

... وجاءتني أول بادرة عما كان يحدث في صبيحة اليوم التالي عندما أبلغني مكتبي الخاص تلبية لطلبي، بأنه جرى اتصال هاتفي مع بيتر ليلي - وهو ثاتشري ملتزم كنت قد عينته خلفا لنيكولاس ريدلي في منصب وزير التجارة والصناعة عام 1990 - للطلب إليه بالمساعدة في اعداد خطابي لجلسة التصويت على حجب الثقة (في مجلس العموم - المترجم). ويبدو ان بيتر أجاب بأنه لا يرى ما يبرّر ذلك لأنني انتهيت.

وبالنظر لأن هذا الموقف جاء من مصدر كهذا، كانت خيبة أملي أكبر مما يمكنني التعبير عنه. بل كانت الأمور أصعب مما كنت أتصوره حتى في أسوأ الكوابيس.

مشاورات ما بعد العودة إلى داوننج ستريت

وصلت إلى 10 داوننج ستريت، قبيل منتصف النهار (يوم الأربعاء 12 نوفمبر)، وكنت بناء على اقتراح بيتر موريسون، قد وافقت على ان اقابل أعضاء مجلس الوزراء فرداً فرداً بعد عودتي.

ووضعت اللمسات الأخيرة على الترتيبات فور عودتي الى لندن، حيث كانت اللمحات الأولية خادعة. إذ صفق لي وهللَ جهاز الرقم 10 عند وصولي. وكانت ألف وردة حمراء قد وصلت من أحد المناصرين، وازداد تراكم باقات الزهور على الادراج وفي الممرات، مع مرور ساعات ذلك اليوم الطويل.

وبمجرد وصولي صعدت الى شقتي السكنية للقاء دنيس، الذي لم يضعف حبه أمانة المصارحة بيننا. وكانت نصيحته لي بالانسحاب.. إذ قال: «لا تستمري... يا حبيبتي».

إلا انني شعرت في داخلي بأن عليَّ خوض المعركة، فأصدقائي وانصاري يتوقعون مني ان أقاتل وأنا مدينة لهم بهذا الواجب طالما كانت هناك فرصة لتحقيق النصر...

ولكن هل كانت تلك الفرصة موجودة؟

بعد دقائق نزلت مع بيتر موريسون الى غرفة مكتبي، حيث انضم الينا بعد وقت قصير نورمان تيبيت وجون وايكهام. واعطاني نورمان تقييمه للموقف. فقال انه وجد صعوبة شديدة في تقدير مدى صلابة تأييدي بين النواب، إلا ان كثيرين منهم مستعدون للقتال من أجلي حتى النهاية. وبما ان الهدف الأساسي هو وقف مايكل هيزلتاين فهو يرى انني الشخص الأوفر فرصاً لتحقيق هذا الهدف.

إلا أنني أجبته بكل صراحة، فقط انني إذ قيض لي ان أشرف على انهاء أزمة الخليج وانزال معدل التضخم فسيكون بمقدوري ان اختار موعد التنحي. وبنظرة عكسية، أرى الآن ان ذلك كان نوعاً من الرمز يطمئنهم (أي الحزب والنواب ـ المترجم) الى انني سأستقيل بعد وقت قصير من الانتخابات المقبلة.

ولكن كان علينا درس الاحتمالات الأخرى. فإذا كان مايكل هيزلتاين غير وارد اطلاقاً، فمن بمقدوره وقفه؟ لا نورمان. ولا أنا كنا نؤمن بأن دوجلاس يستطيع التغلب على مايكل. أضف الى ذلك انني رغم اعجابي بشخصية دوجلاس وقدراته، وامتناني لإخلاصه، فإنني كنت أشكك في مدى استعداده لمواصلة السير في السياسة التي أؤمن بها. وكان هذا الاعتبار حيوياً جداً بالنسبة إليّ. وكان هو، حقاً، ما حفّزني الى النظر بعين الرضى الى جون ميجر.

ولكن ماذا عنه؟ فهل إذا انسحبت سيستطيع الفوز. ففرصه، في أفضل الحالات غير مضمونة. وبناء عليه استخلصت ان الخيار الأفضل هو ان أظل في الميدان.

لكن جون وايكهام قال ان عليّ ان أفكرّ في الاجتماع الأوسع الذي سيبدأ بعد قليل، وعليّ ان أحضّر نفسي للحجة القائلة انني سأهان إذا خضت المعركة.

كانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها هذه الحجة ذلك اليوم... ولكن ليست الأخيرة.

جون، بالذات، كان ميّالا لرفض هذا المنطق، وقال ان المرء لا يهان إذا قاتل في سبيل ما يؤمن به ـ على الأقل، طالما كان هذا المنطق لا يزال فرضياً.

بعدها نزلت ونورمان وجون وبيتر الى غرفة مجلس الوزراء، حيث التحق بنا كينيث بيكر وجون ماجريجور وتيم رينتون وكرانلي أونسلو وجون مور.

افتتح كينيث البحث بقوله ان الموضوع الأساسي هو كيفية وقف مايكل هيزلتاين، وقال انني في رأيه الشخصي الوحيد القادر على تحقيق ذلك. فدوجلاس هيرد ليس متحرقاً بما فيه الكفاية لهذا المنصب. كما انه في مطلق الأحوال يمثل الجناح القديم في الحزب. أما جون ميجر فبإمكانه

اجتذاب تأييد أوسع، وهو أقرب الى وجهات نظري، كما أن اعداءه قلائل. إلا انه قليل الخبرة. وأضاف كينيث ان هناك أمرين اثنين مطلوبين لتأمين فوزي، وهما عملية اعادة تشكيل واسعة في فريق الحملة. وتعهد مني بالنظر بشكل راديكالي الى «ضريبة الأفراد»، ونصح بحملة اعلامية خفيفة متواضعة.

ثم تحدث جون ماجريجور، فقال انه فحص عينته من أعضاء مجلس الوزراء، الذين تشاوروا بدورهم مع الوزراء الثانويين التابعين لوزاراتهم. وأردف ان ثمة قلة قليلة راغبة في تغيير ولائها، غير ان المشكلة الأساسية تكمن في انهم لا يؤمنون في نهاية الأمر بامكانية نجاحي. وأنهم قلقون لتراجع نسبة تأييدي. وللحقيقة، كما علمت في ما بعد، لم تكن هذه الصورة كاملة».

فقد وجد جون ماجريجور ان أقلية لا بأس بحجمها بين أعضاء مجلس الوزراء تأييدها مهزوز. إما لأن أفرادها يريدون مني التنحي، أو لأنهم عن صدق لا يتوقعون ان أتمكن من التغلب على مايكل هيزلتاين، أو لأنهم يميلون الى مرشح بديل.

إلا ان جون لم يشعر انه قادر على طرح هذه المعلومات بصراحة أمام تيم رينتون، بل أمام كرانلي اونسلو. كما انه لم يتمكن من ابلاغي بها مسبقاً. وكان هذا أمراً مهماً لأننا لو عرفنا بحقيقة الوضع لكنا فكرنا مرتين قبل طلب التأييد من أعضاء مجلس الوزراء كل على حدة.

واستمر البحث. وقدّم لي تيم رينتون تقييماً مثبطاً للهمم، إذ قال ان مكتب «العرفاء» تلقى عدة رسائل من نواب الصفوف الخلفية والوزراء يقولون فيها ان عليَّ الانسحاب من الصراع. وعبروا عن شكهم في قدرتي على التغلب على مايكل هيزلتاين طالبين مرشحاً يستطيع ان يتوحد الحزب حوله. وأضاف ان الأمور سائرة من سيئ الى أسوأ، وان أشار الى انه بالنظر الى وجود فسحة خمسة أيام قبل الجولة الثانية سيكون بالامكان استعادة التأييد عن طريق حملة أكثر فعالية وأفضل تركيزاً ينشط من خلالها النواب الصغار السن.

ولكن بعد ذلك جاء باقي الرسالة. إذ قال ان ويلي وايتلو طلب منه ان يقابلني، وان ويلي قلق من احتمال ان اتعرض للمهانة والإذلال في الجولة الثانية ـ ولقد كان من دواعي الامتنان القلبي ان يقلق كثيرون لتعرضي للمهانة ـ كما انه يخشى انني إذا فزت بفارق بسيط سأجد صعوبة في اعادة توحيد الحزب. وهو لا يريد ان يلعب دور رجال «البزة الرمادية»، إلا انه، إذا طلب منه ذلك، على استعداد للمجيء ولمقابلتي «كصديق».

ثم جاء دور كرانلي اونسلو لعرض تقييمه فقال انه لم يحمل أي رسالة من «لجنة 1922»

تطالبني بالانسحاب ـ ولعل العكس كان صحيحاً. إلا ان اللجنة لا تريد ان توجه رسالة بالمعنى ذاته الى مايكل هيزلتاين. وعملياً، فإننا مع التأهب للاقتراع وسط نتيجة غير محسومة، كانت « لجنة 1922 » تعلن حيادها.

وأعطى كرانلي رأيه الشخصي، فقال ان نوعية حكومة برئاسة هيزلتاين ستكون دون حكومة برئاستي أنا. أما بالنسبة للقضايا المهمة، فهو لا يعتقد ان أوروبا تعد قضية رئيسية... ولن تكون حاسمة في انتخابات عامة. إلا ان أغلبية الناس قلقة من « ضريبة الأفراد » معرباً عن أمله في ان يصار الى معالجتها بشكل جاد.

فأجبته أنني لن استطيع ان أصنع أعاجيب خلال خمسة أيام. ودعمني جون ماجريجور، إذ لم يكن بامكاني ان أعد بأي قدر من المصداقية بإعادة النظر جذريا بـ« ضريبة الأفراد » مهما بدا هذا الأمر ملائماً ومفيداً.

وتكلم جون وايكهام، فقال ان السؤال الكبير هو ما إذا كان هناك مرشح قادر على إنزال الهزيمة بمايكل هيزلتاين. وأردف انه لا يرى مرشحاً كهذا. وبناء عليه، فإن كل شيء يعتمد على تقوية حملتي التي لن تنجح إلا إذا كافح رفاقي فيها من أجلي ببسالة.

وتحدث كل من كينيث بيكر وجون مور محددين نوعية الأشخاص المطلوب كسبهم الى صفنا. فقال كينيث ان أولئك الذين يتخوفون من احتمال عجزي عن تحقيق الفوز هم أخلص الأنصار ـ مثل نورمان تيبيت وجون جمر ومايكل هوارد وبيتر ليلي. وشدد جون مور على ضرورة حصولي على التزام كامل من الوزراء، خصوصاً الوزراء الثانويين، كيما أضمن النجاح.

وأنهى الحوار نورمان تيبيت، فقال انه مثل كرانلي، يعتقد ان أوروبا بهتت كقضية في صراع الزعامة. ان القضية السياسية الوحيدة الأخرى هي « ضريبة الأفراد »، التي أدى وعد مايكل (أي مايكل هيزلتاين ـ المترجم) بالتحرك بشأنها الى اجتذاب نواب الى صفه لا سيما من منطقة شمال غرب انجلترا.

ولكن رغم هذا، أضاف نورمان بقوة، سيكون بإمكاني الحصول على أصوات أكثر من مايكل شريطة أن يقف معي معظم رفاقي من الصف الأول.

لقد كانت الرسالة المستقاة من الاجتماع، حتى من أولئك الحاثين على مواصلة الحملة، مضعفة ضمنياً للمعنويات.

فمع انه لم يسبق لي أن هزمت في انتخابات عامة، وحافظت على شعبيتي في قواعد الحزب

في البلاد، وفزت للتو بأغلبية أصوات نواب الحزب في مجلس العموم، كان أفضل ما قيل عني، على ما يظهر، انني أتمتع بفرصة أكبر من فرص غيري لإنزال الهزيمة بمايكل هيزلتاين.

ولكن حتى هذه النقطة غير محسومة. إذا كان أصدق وأصلب انصاري يشكون في احتمال فوزي، وكان آخرون يعتقدون انني، حتى إذا فزت، فسأخفق في اعادة اللحمة الى الحزب في ما بعد قبل الانتخابات العامة.

وفوق كل هذا، كان هناك معلق شبح «المهانة»، المذكور كثيراً، في حال قررت مواصلة القتال ومنيت بهزيمة.

عندها، اختتمت الاجتماع، قائلة انني سأراجع أفكاري حول ما سمعته. والآن في نظرة الى الماضي، استطيع ان ألمس كيف ضعفت عزيمتي بعد هذه اللقاءات. ولكن حتى تلك اللحظة كنت لا أزال ميّالة للاستمرار في المعركة، مع انني شعرت بأن القرار الفصل سيأتي بعد لقاءاتي مع أعضاء مجلس الوزراء في المساء.

غير انني قبل ذلك كان عليَّ ان أدلي ببياني عن حصيلة قمة باريس في مجلس العموم. ولدى مغادرتي 10 داوننج ستريت دنوت من المراسلين المجتمعين وقلت لهم: «سأمضي قدماً في المعركة وسأنافس لأربح». وجذب اهتمامي لاحقاً في نشرات الأخبار أنني بدوت أكثر ثقة مما كنت أشعر به في صميمي.

لم يكن البيان مناسبة سهلة، إلا بالنسبة للمعارضة. فالناس كانوا مهتمين بنواياي أكثر من كلماتي. وبعد البيان، قفلت راجعة الى غرفتي في المجلس، حيث قابلني نورمان تيبيت. وكان قد أزف الوقت - بل أزف تماماً - الذي أطلب فيه التأييد لنفسي بنفسي. وبدأنا نورمان وأنا جولة في غرفة الشاي. إلا انني لم ألمس جواً مثل ذلك الجو قبلاً. وسمعت تكراراً القول: «لقد طلب مني مايكل مرتين أو ثلاثاً أن أمنحه صوتي.. وهذه هي أول مرة نقابلك».

حتى الأعضاء الذين عرفتهم لسنين عديدة بدا وكأنهم سقطوا ضحية سهلة لسحر مايكل ومعسول وعوده. وكان هذا على الأقل رد فعلي الأول.

وبعدها تيقنت ان العديد من هؤلاء كانوا من الأنصار الشاكين من ان حملتي لم تكن في الحقيقة تخوض المعركة، وكانوا في الواقع أشبه باليائسين.. الفاقدي الأمل.

وعدت الى غرفتي. فعندها لم يعد يخالجني أي وهم حول حقيقة سوء الوضع. إذا كان هناك من أمل، فعليَّ إذن أن أعيد تشكيل حملتي ولو في مثل هذه المرحلة المتأخرة.

وفعلاً طلبت من جون وايكهام الذي كنت أؤمن بأنه يتمتع بالسلطة والمعرفة لأداء المهمة بتولي المسؤولية. فوافق، لكنه قال انه بحاجة لأناس يساعدونه في عمله، فهو من الناحية البدنية لم يشف تماماً من اصابته في تفجير برايتون *. وبالتالي استدعى كلاً من تريستان جاربل ـ جونز وريتشارد رايدر ـ وكان كلاهما على علاقة وثيقة بحملة الزعامة عام 1989 ـ للعمل كمساعدين له.

بعدها، رأيت دوجلاس هيرد وطلبت منه رسمياً ان يرشحني للجولة الثانية من الاقتراع. فوافق على الفور بكل شهامة. ثم اتصلت هاتفياً بجون ميجر في منزله خارج بلدة هنتينجدون (قرب مدينة كيمبريدج ـ المترجم) وأبلغته بقراري الترشح ثانية وان دوجلاس هيرد سيطرح اسمي وطلبت منه ان يثنّي على الطلب. وساد صمت للحظة، وكان الصمت جلياً. ولا شك في ان عملية «ضرس العقل» التي أجراها جون ما تزال تتعبه. إلا انه عاد فقال انه إذا كان هذا رأيي فهو يوافق.

وفي وقت لاحق، عندما كنت أحث أنصاري على التصويت لجون في معركة الزعامة قلت انه لم يتردد في دعمي. إلا ان كلينا يعلم ان هذه ليست الحقيقة.

بعد ذلك توجهت الى قصر بكنجهام لمقابلة الملكة، وخلال المقابلة أخبرتها بأنني اعتزم الترشيح للجولة الثانية، كما كنت فعلاً لا أزال عازمة. ثم عدت الى غرفتي في مجلس العموم للالتقاء بأعضاء مجلس الوزراء، واحداً بعد الآخر.

آراء أعضاء مجلس الوزراء

بطبيعة الحال كان بامكاني تكثيف جهدي للظفر بأصوات نواب الصفوف الخلفية مباشرة من أجل الجولة الثانية. وربما كان عليّ أن أفعل ذلك. غير أن اللقاءات السابقة اقنعتني بضرورة تجييش أعضاء مجلس الوزراء ليس فقط من أجل محض تأييدهم الرسمي بل بالعمل على اقناع الوزراء الثانويين ونواب الصفوف الخلفية بالتصويت لي أيضاً.

إلا أنني بطلبي منهم تأييدي كنت أضع نفسي تحت رحمتهم، وإذا رفض عدد لا يستهان به منهم تقديم الدعم، فلن يعود ثمة مجال لاخفاء الأمر في ما بعد. وتذكرت شكوى من تشرشل عندما كان رئيساً للحكومة لرئيس عرفانه ان الكلام السائر عن استقالته بين أفراد الكتلة

البرلمانية - قبل قليل من تولي انطوني إيدن الرئاسة خلفاً له - أخذ يضعف سلطته. وبدون سلطة أو سطوة فإنه لن يستطيع ان يقوم باعباء المنصب بفاعلية.

كذلك، فإذا عرف رئيس الحكومة ان أعضاء مجلس الوزراء ممتنعون عن تأييده (أو تأييدها) فإن هذا يقضي عليه. وكنت أعلم - وأنا متأكدة أنهم كانوا يعلمون - بأنني لن أبقى ساعة واحدة في 10 داوننج ستريت بدون سلطة حقيقية أحكم من خلالها.

كما أسلفت، كنت قد تكلمت مع دوجلاس هيرد وجون ميجر، ولو انني لم أطلب منهما رأيهما حول ما يجب أن أفعله. كذلك كنت أيضاً قد التقيت سيسيل باركينسون لدى عودتي من غرفة الشاي، فقال لي أن عليَّ ان أواصل المعركة، وأنه بامكاني الاعتماد على دعمه المطلوب ومع ان التنافس سيكون صعباً فإن الفوز في متناول اليد.

كذلك أكّد لي نيكولاس ريدلي، الذي لم يعد يومها عضواً في مجلس الوزراء لكنه ظل شخصية من وزن موازٍ، دعمه الكامل. وأوضح لي كينيث بيكر التزامه التام بتأييدي. وفي حين لم يكن مستشار اللوردية واللورد بيلستيد رئيس مجلس اللوردات من اللاعبين النافذين على الساحة، وكان جون وايكهام مديراً لفريق حملتي، فإنني كنت سأقابل الباقين في غرفتي بمجلس العموم.

على امتداد قرابة الساعتين، جاء أعضاء مجلس الوزراء واحداً بعد الآخر، فجلس على الأريكة أمامي وأعطاني رأيه. وتقريباً كلهم استخدموا المعادلة ذاتها، وهي انهم شخصياً سيدعمونني طبعاً إلا انهم لا يعتقدون انني قادرة على تحقيق الفوز.

وحقيقة الأمر، كما تبين لي، كانوا يتناقشون بحرارة عما يجب عليهم قوله في الغرف خارج ممر الحكومة في مجلس العموم، مباشرة فوق غرفتي. ومثلهم مثل كل الساسة، عندما يجدون أنفسهم في ورطة، فإنهم رتّبوا لهم «خطأ تبنوه» وقرروا الالتزام به في السراء والضراء. وبعد ثلاث أو أربع مقابلات شعرت بأنني بت تقريباً قادرة على الانضمام الى كورسهم. ولكن، بصرف النظر عن رتابة الأغنية، فإن النغمة ورد الفعل الانساني عند كل من دخل غرفتي تلك الأمسية قدما لي تباينات درامية.

كان أول زواري من خارج مجلس الوزراء، هو فرانسيس مود، ابن أنجوس، الوزير في وزارة الخارجية، وكنت اعتبره حليفاً يعتمد عليه. قال لي فرانسيس انه يؤيد بحماسة الأشياء التي أؤمن بها وانه سيؤيدني طالما بقيت في المعركة، غير انه لا يعتقد ان بمقدوري الفوز، وغادرني

في جو من الضيق ولم يسرِّ عني بصورة ملحوظة.

بعده دخل كينيث كلارك. وكان تصرفه صلباً متماشياً مع الصفة الفجة التي حرص على تنميتها في نفسه.. أي الصديق الصريح.

فقال إن هذه الطريقة في تبديل رؤساء الحكومة أقرب الى المهزلة. وأنه شخصياً يسعده ان يدعمني لسنوات خمس أو عشر أخرى. إلا أن معظم أعضاء مجلس الوزراء يعتقدون ان عليَّ التنحي. وإذا لم أفعل فإنني لن أفشل فقط بل «سأفشل بصورة مريعة». وإذا ما حدث هذا فإن الحزب سيصوت لمايكل هيزلتاين، ثم ينقسم على نفسه. وعليه يجب اعفاء دوجلاس وجون من التزاميهما نحوي والسماح لهما بدخول الحلبة نظراً لأن فرصة أي منهما أكبر من فرصتي.

وهكذا فقط فإن الجزء الصلب من الحزب سيعود للتلاحم. وخلافاً للشائعات التي سرت طويلاً، لم يهدد كينيث كلارك بالاستقالة بتاتاً.

ثم جاء دور بيتر ليلي. وكان بادياً عليه الحرج. ومن الرسالة التي وصلتني الى باريس عنه كنت أعرف تقريباً ما عليَّ ان أتوقعه منه. وبالفعل أعلن انه سيؤيدني ان ترشحت إلا ان فوزي ليس وارداً. وبما انه لا يجوز السماح لمايكل هيزلتاين بالظفر بالزعامة كي لا تهدد انجازاتنا، فإن السبيل الوحيد للحؤول دون ذلك هو بافساح المجال أمام جون ميجر.

طبعاً لم أكن متفائلة حيال كينيث كلارك وبيتر ليلي لأسباب مختلفة تماماً إلا انه كان عليَّ ان أشطب من حساباتي زائري التالي مالكولم ريفكيند، مقدماً.

ففي أعقاب استقالة جيفري (جيفري هاو ـ المترجم) أصبح مالكولم أشرس منتقدي شخصي في مجلس الوزراء تقريباً. وحتى في هذه المناسبة لم يخفف من غلواء انتقاداته. إذ قال لي بشكل مباشر إنني عاجزة عن الفوز. وان أياً من جون أو دوجلاس سيحقق نتيجة أفضل. مع هذا، حتى مالكولم لم يعلن معارضته لي. فعندما سألته عما إذا كنت سأحصل على تأييده إذا رشحت نفسي، قال انه سيفكر في الأمر. وفي الحقيقة ذهب الى حد التعهد انه لن يساهم أبداً في أي حملة ضدي.

وبصمت... حمدت الله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

إثر هذا السيل من تطييب الخواطر، كان مريحاً ان أتحدث الى بيتر بروك، الذي كان كعادته دوماً جذاباً وعميق التفكير ووفياً. وقال بيتر انه سيؤيدني في كل ما أقرر الذهاب إليه. وبالنظر الى انه كان في ايرلندا الشمالية (كان وزيراً لشؤون ايرلندا الشمالية ـ المترجم) فإنه

لم يكن وثيق الصلة بأجواء الرأي العام البرلماني ولم يكن بمقدوره ان يعطي حكماً حاسماً حول فرحي في النجاح. مع هذا فقد كان يؤمن بأن في اسنطاعتي النجاح إذا ما خضت حملة قوية بدافع متوهجة هادرة. ولكن هل بإمكاني الفوز إذا لم تكن كل المدافع متوهجة؟... هذا أمر بت شخصياً متشككة حياله.

زائري التالي كان مايكل هوارد، أحد النجوم الصاعدين الآخرين من الذين يشاركونني قناعاتي. كانت نظرية مايكل إزاء منطق مجلس الوزراء أقوى وأكثر تشجيعاً. ومع انه شكك في فرصي، فإنه وعد ليس فقط بدعمي، بل في المشاركة في حملتي بقوة وحماسة.

ثم أطل وليام ولدجريف، أحدث أعضاء مجلس الوزراء عهداً. كان وليام رسمياً للغاية. ولكنني لم أكن أتوقع أي تصرف غير هذا من شخص لا يشاركني مواقفي السياسية. مع هذا أعلن بكل صراحة واستقامة انه سيكون معيباً على امرئ يقبل منصباً في مجلس الوزراء في أسبوع ثم لا يدعمني بعد مضي ثلاثة أسابيع. ثم قال انه سيصوّت لي طالما كنت مرشحة، غير ان ثمة هواجس لا تطمئنه الى النتيجة. وستقع كارثة إذا سُمح للسياسات الشركاتية بالسيطرة على الموقف. وهذا بالطبع كان يعني ضرورة وقف مايكل هيزلتاين.

عند هذه النقطة تلقيت اشارة من جون وايكهام. طلب فيها السماح له بكلمة عجلى وطارئة معي. والظاهر ان الوضع كان أسوأ مما يظن.

لم أفاجأ، إذ لم يكن يبدو ليَ أفضل بكثير من حيث أنا جالسة.

وجاءني جون جمر. لم يكن سهلاً عليَّ من هو بادٍ توقع حقيقة موقفه. إذ كان متحمساً في هواه الأوروبي. بيد انه كان يشاطرني الرأي حول الفلسفة العامة للحكومة. وفي الواقع كنت فضولية الى حد ما للتعرف الى الطريقة التي ينوي معها حلحلة التوتر. إلا انه طرح نفس المعادلة إياها، ومؤداها انه على استعداد لتأييدي إذا قررت الترشح، إلا انه كصديق عليه ان يحذرني بأنني لن أنجح. وبناء عليه ينبغي ان اتنحى والسماح لجون ودوجلاس بالترشيح.

لحق بجون جمر، كريس باتن. وكنت قد عملت مع كريس عدة سنوات منذ كان مديراً لدائرة الأبحاث في الحزب وحتى ضمه الى مجلس الوزراء. كان عنده أسلوب في الكلام ولعل هذا اقنعني بسهولة أكثر مما يلزم بأننا نبني عليها البنيان نفسه. إلا انه كان من رجال اليسار، ولذا ما كان لي ان اتشكى عندما قال انه سيدعمني لكنني لن أفوز... الخ.

ولكن حتى المسرحيات المأساوية تتخللها استراحات... حتى «ماكبث» كان فيها مشهد من

هذا النوع. ففي هذه اللحظات تحدثت لفترة قصيرة مع آلان كلارك وزير الدولة في وزارة الدفاع، والصديق الشهم الذي جاء لرفع معنوياتي بنصائح مشجعة، وحثني على المواجهة مهما كان الثمن. إلا انه لسوء الحظ، مضى قائلاً ان عليَّ أن أقاتل مع ان الهزيمة محتومة، وان الخسارة بشرف في ساحة المعركة أفضل من الانزواء اللطيف في ليلة رائقة. ولكن بما انه لم يكن لدي شغف شديد بالختام على طريقة فاجنر، فإن هذا الكلام لم يرفع معنوياتي إلا لبرهة قصيرة، مع انني سعدت لوجود شخص الى جانبي بلا لبس حتى وأنا في براثن الهزيمة.

في هذه الأثناء، كان جون وايكهام وكينيث بيكر قد جاءا للتحدث إليّ، وكانت الأنباء التي يحملان على غير ما يرام. إذ قال جون انه لم يعد واثقاً بقدرتي على كسب أصوات أعضاء مجلس الوزراء، ومما كنت قد سمعته بدا لي انه لم يكن على خطأ.

وأضاف انه حاول ان يجمع فريق حملة إلا انه لم يوفق حتى في هذا المسعى، فأيقنت إذ ذاك أنني لم أكن أتعامل مع فرقة الخيالة البولندية. لكنني فوجئت بأن لا تريستان جاريل ـ جونز ولا ريتشارد رايدر كان مستعداً لمساعدة جون، بحجة انهما كانا مقتنعين بحتمية خسارتي.

لقد سبق لتريستان جاريل ـ جونز، بالطبع، العمل في فريق حملتي في العام السابق عندما لم يكن موقعي مهدداً. مع هذا لم أجد في صميمي سبباً يدفعني الى الشعور تجاهه الآن بخيبة أمل. لقد كان رأيه الدائم في السياسات المحافظة ان النهج الأقل عرضة للمعارضة هو النهج الأفضل. وهكذا لعله كان مخلصاً لمواقفه.

إلا انني شعرت بلطمة شخصية وسياسية في آن معاً عندما علمت ان ريتشارد، الذي جاء معي الى 10 داوننج ستريت وخدم معي بصفة سكرتيري السياسي، والذي صعّدته درجات السلم بقدر ما كان بإمكاني ان أصعّده، تخلى عنّي عند أول نفثة دخان.

ثم شرح كينيث بيكر ان الوضع تدهور عما كان عليه عندما تكلمنا في الصباح. وانه وجد أن ما بين 10 و12 من أعضاء مجلس الوزراء لا يعتقدون ان بمقدوري الفوز. وإذا كان هؤلاء يظنون ذلك فلن تتوفر الحماسة الكافية لكسب المعركة. رغم هذا ارتأى ان أمضي قدماً. إلا انه طرح أيضاً اقتراح توم كينج ـ الذي كنت سأسمعه من توم بعد فترة قصيرة لاحقة ـ وهو ان أعد بالتنحي بعد يوم الميلاد في حال الفوز. وكانت الفكرة تقضي بالسماح لي بمرافقة أزمة الخليج حتى نهايتها. إلا أنني لم أكن لأقبل بهذا التصور، إذ لن يكون لدي سلطة حقيقية خلال هذه الفترة، في حين انني بحاجة الى كل ما بإمكاني ان أجمعه من تفويض وسلطة في معاركي المقبلة

داخل المجموعة الأوروبية. وبعد خروج جون كينيث، دخل نورمان لامونت وكرر المعزوفة ذاتها. إذ قال ان الوضع بات ميؤوساً منه وان كل ما حققناه على الصعيد الصناعي وبالنسبة لأوروبا سيتهدده الخطر في حال فوز مايكل هيزلتاين.

ثم ظهر جون ماجريجور، والى حد ما أعطاني متأخراً الأخبار بأنني افتقر الى الدعم داخل مجلس الوزراء، وهي أخبار قال انه شعر بعجزه عن مصارحتي بها في وقت سابق من اليوم.

وقال توم كينج الأشياء المعتادة، ولكن بحرارة أكثر من سواه، وأضاف إليها الاقتراح الذي قدّمه له مسبقاً كينيث بيكر عن عرضي التنحي في موعد محدد مستقبلاً ورفضت الاقتراح. لكنني كنت ممتنة لاختلاف التوجه.

وفي مختلف الظروف، كان من المريح أن أرى ديفيد وادينجتون داخلاً الغرفة ثم جالساً على الأريكة. فهنا أمامي صديق صامد، لكنه كما لاحظت بسرعة، كان مبتئساً للغاية. كانت كل غرائز ديفيد تشده نحو المواجهة والقتال. وبالنسبة له كانت فكرة الامتناع عن خوض المعركة، بحجة ان الهزيمة مرجحة، فكرة لا تحظى بأي ترحيب، على عكس حال بعض اقرانه.

لم تكن تهرباً، ولا تهديداً مبطناً، ولا وسيلة للتخلي عن القضية دون الاقرار بالواقع. انها مجرد إقرار متردد بالحقيقة.

وبصفته رئيس «عرفاء» سابقاً - وكم تمنيت في الأيام الأخيرة لو كان لا يزال يحتل ذلك المنصب - كان يعرف ان تأييد مجلس الوزراء لي قد انهار.

ديفيد قال لي انه يريدني ان أفوز وسيدعمني إلا انه لا يضمن نجاحي، ثم غادر الغرفة بعينين دامعتين.

كان أخر لقاء مع طوني نيوتون، الذي تمكن، رغم عصبيته الواضحة، بتفوه الكلام المتفق عليه. إذ لم يكن يعتقد بامكانية فوزي... الخ... الخ.

وعند هذه اللحظة... لم أعد أنا أعتقد بذلك أيضاً.

ودخل جون وايكهام الغرفة، وتوسع في ما كان قد أبلغني به آنفاً. لقد فقدت تأييد مجلس الوزراء. بل لم استطع ان أشكل فريق حملة يعتمد عليه.

... انها النهاية.

شعرت بألم يعتصر قلبي.

لقد كان بإمكاني مقاومة معارضة المعارضين والمنافسين المحتملين، وحتى احترامهم على

مواقفهم. إلا ان ما آلمني أشد الإيلام تخلي أولئك الذين أعتبرهم دائماً أصدقاء وحلفاء، والكلمات التي أحالوا من خلالها خيانتهم الى نصائح صريحة، وقلق على مصيري.

بعدها أمليت بياناً مقتضباً عن استقالتي لتلاوته في اجتماع مجلس الوزراء في صباح اليوم التالي. لكنني قلت انني سأعود الى الرقم 10 للتحدث الى دنيس قبل اتخاذ قراري الأخير.

وكنت أهم بالعودة عندما وصل نورمان تيبيت ومعه مايكل بورتيلو. مايكل كان وزيراً في وزارة البيئة ومسؤولاً عن الحكم المحلي و« ضريبة الأفراد ». وكان بلا تردد مؤيداً متحمساً لكل مواقفنا. وقد حاول اقناعي بأن مجلس الوزراء يسيء قراءة الوضع، وانني أساق الى قرار خاطئ وما يزال بالامكان تنظيم حملة قوية كفيلة بقلب الأمور رأساً على عقب.. وفي الحقيقة. بقطرة واحدة من هذه الروح في المناصب العليا، كان هذا، ربما، ممكناً. لكن لم تكن مثل هذه القطرة موجودة.

ثم وصلت الى مجموعة أخرى من المخلصين من « مجموعة 92 » النيابية الى غرفتي. ضمت جورج جاردنر وجون تاوننـد وادوارد لي وكريس تشوب وآخرين. وكانت رسالتهم مماثلة لرسالة مايكل بورتيلو. وكنت شاكرة جداً للدعم وحرارة الاخلاص. وقلت لأفرادها انني سأفكر في الأمر. وفي النهاية وصلت الى الرقم 10.

الاستقالة

صعدت الى غرفة دنيس لدى عودتي.. ولم يكن لدي الكثير لأقوله لكنه طيّب خاطري. وكان قد سبق له أن أعطاني رأيه وثبت في ما بعد انه مصيب.

وبعد بضع دقائق نزلت الى غرفة مجلس الوزراء لأبدأ العمل في اعداد خطابي في اليوم التالي خلال جلسة التصويت على حجب الثقة.

كان مكتبي الخاص قد أعد المسوّدة الأولى التي كتبت في ظل ظروف مختلفة.

وجاء نورمان تيبيت ـ ولسبب ما جون جمر ـ للمساعدة. كانت مناسبة كئيبة. وبين لحظة وأخرى وجدت نفسي أكفكف دموعي، بعدما أخذت تتوضح أمامي فداحة ما حدث.

وبينما كنا ماضين في العمل، ليلاً، وصل مايكل بورتيلو يرافقه اثنان من رفاقه في معركة « الخندق الأخير ». هما مايكل فورسايت ومايكل فالون. ولكن لم يسمح لهم بمقابلتي لأنني

كنت غارقة في اعداد الخطاب. إلا انني لدى إبلاغي بحضورهم وبأنه طلب منهم المغادرة قلت انني بطبيعة الحال أود الاجتماع بهم، فاستدعوا على عجل، ووصلوا تقريباً قرب منتصف الليل، فحاولوا اقناعي عبثاً بأننا لم نخسر المعركة بعد.

قبل ان آوي الى فراشي تلك الليلة ركزت على أهمية ضمان اعداد أوراق ترشيح جون ميجر لتقديمها قبل الموعد النهائي في حال قراري التنحي. وقلت انني سأنام على قرار استقالتي، كما كنت أنام قبل كل القرارات الصعبة، وذلك قبل اتخاذ موقفي النهائي، غير ان الأمور لن تنضبط ما لم يخلص أفراد مجلس الوزراء في حملة الترشيح.

في السابعة والنصف صباحاً، يوم الخميس 22 نوفمبر، اتصلت هاتفياً بأندرو تورنبول وأبلغته بأنني قررت نهائياً الاستقالة. ومباشرة بدأ مكتبي الخاص تنفيذ خطتي المتفق عليها بترتيب مقابلتي مع الملكة. واتصل بيتر موريسون هاتفياً بدوجلاس هيرد وجون ميجر لابلاغهما بقراري. كذلك أبلغ بالنبأ كل من جون وايكهام وكينيث بيكر.

وأجزت نص البيان الصحافي المحضر في وقت لاحق من الصباح، وأمضيت نصف ساعة من التباحث مع برنارد وتشارلز وجون حول الأسئلة في مجلس العموم، وقبيل الساعة التاسعة صباحاً نزلت لترؤس آخر اجتماع لمجلسي الوزاري.

عموماً، في الغرفة الواقعة خلف غرفة مجلس الوزراء درجت العادة على ان يتحلق الوزراء في جماعات يتناقشون ويتمازحون. لكن ذلك الصباح خيم صمت مطبق.

فقد وقفوا وظهورهم الى الحائط مجيلين النظر في كل الاتجاهات... إلا اتجاهي.

كان هناك بعض التأخر، إذ أعاقت زحمة السير وصول جون ماجريجور. ثم بدأ الوزراء يدلفون، أيضاً بصمت، الى داخل غرفة المجلس.

قلت، ان لدي بياناً ألقيه. ثم بدأت أقرأه:

«بعد مداولات واسعة أجريتها مع زملائي، استخلصت ان وحدة الحزب، وفرص الفوز في انتخابات عامة ستخدم بطريقة أفضل إذا ما تنحيت جانباً، وسمحت أمام زملاء في مجلس الوزراء بدخول انتخاب الزعامة.

وانني بالمناسبة أود ان أوجه شكري للجميع داخل مجلس الوزراء وخارجه على محضهم إياي دعماً ملتزماً كالذي محضوني إياه».

على الأثر تلا مستشار اللوردية بياناً تقريظياً موجهاً إليّ، ووافق الوزراء على تدوينه ضمن

محضر الجلسة. معظم ذلك اليوم، وبعض الأيام اللاحقة شعرت كما لو انني كنت أسير في نومي، لا مختبرة أو شاعرة بشيء مما يحدث من حولي. ولكنني بين الحين والحين، كنت استسلم لمشاعري في لحظات معينة فأذرف الدمع سخيناً.

تلاوة مستشار اللوردية بالذات كانت من تلك اللحظات الصعبة. ولما فرغ من التلاوة كنت قد استعدت رباطة جأشي، فقلت ان من الضروري جداً ان يبقى مجلس الوزراء متماسكاً لحماية ما نؤمن به. فأنا انما اتنحى من أجل هذه الغاية. وعلى المجلس ان يتحد في دعم الشخص الأوفر حظاً في التغلب على مايكل هيزلتاين. وبانسحابي من الميدان فإنني أمكن آخرين من التقدم الى المنافسة متحررين من أثقال مرارة الوزراء السابقين الذين عزلوا.

ان وحدة الحزب أمر حيوي. وسواء ترشح واحد أو اثنان أو ثلاثة من الزملاء فإن من الضروري جداً ان يظل المجلس موحداً وان يدعم المرشح المرجح بهذه الروح.

وألقى كينيث بيكر باسم الحزب، ثم دوجلاس هيرد. باعتباره عميد أعضاء مجلس الوزراء (أسبق الوزراء رتبة) كلمتين تقريظيتين قصيرتين.

لم يكن بإمكاني تحمل المزيد، وخشية ان أفقد تماسك أعصابي تماماً. انهيت المناقشات بالاعراب عن أملي باسداء دعم مخلص وتام للزعيم الجديد.

كان هناك فسحة لمدة عشر دقائق لاجراء مكالمات لياقة لمكاتب رئيس مجلس العموم وزعيم المعارضة العمالية وزعيم حزب الأحرار (ولم يكن بالامكان الاتصال بجيم مولينيو زعيم الاتحاديين الايرلنديين الشماليين)، وصدر بيان بالاستقالة في الساعة 9.25.

بعد ان استأنف مجلس الوزراء اجتماعه، وبدأ العمل كالمعتاد تقريباً، تراوحت الشؤون قيد البحث من القضايا الهامشية شبه التافهة مثل مجلس المسامك الفاشل - الذي دمرته رئاسة ايطالية قليلة الأهلية - الى قضايا شديدة الأهمية، مثل قرار زيادة حجم قواتنا في الخليج عن طريق ارسال لواء مدرع ثان.

بطريقة ما تمكنت من تمضية الوقت عبر استغراقي في التفاصيل. وانتهى اجتماع المجلس الرسمي قرابة الساعة 10.15. إلا انني دعوت وزراء للمكوث. وكان أمراً طيباً ان أجري محاورات عادية طبيعية حول الأمور الملحة في أذهاننا، خصوصاً النتيجة المرجحة للجولة الثانية من الاقتراع على الزعامة. بينما نرتشف القهوة.

بعد الاجتماع وقعت رسائل شخصية الى الرئيسين بوش وجورباتشوف والمجموعة الأوروبية،

ورؤساء دول مجموعة «السبعة الكبار» ، وعدد من قادة دول الخليج ، بينما انهمك دوجلاس وجون في تنظيم حملتيهما الانتخابيتين بعدما قرر كل منهما خوض المعركة .

وفي وقت لاحق أعددت خطابي لمناقشات بعد الظهر . وفي هذه الفترة أخذت أشعر وكأن حملا انزاح عن ظهري .

ان جلسة التصويت على حجب الثقة . كانت ستكون مهمة شاقة لو كنت أصارع المعارضة بينما يقف العديد من أعضاء مجلس الوزراء والوزراء الثانويين ونواب المقاعد الخلفية ضدي . أما الآن بعدما أعلنت قرار التنحي فإنني سأحظى بدعم موحد من حزب المحافظين من جديد . وبما ان هذه ستكون آخر مناسبة كبرى أؤدي فيها دوري كرئيسة للحكومة أمام البرلمان ، كنت مصممة على الدفاع عن انجازات السنوات الـ 11 الأخيرة بالروح نفسها التي قاتلت فيها من أجل تحقيقها .

بعد مقابلة قصيرة مع الملكة . عدت الى الرقم 10 لتناول طعام الغداء ، ثم احتسيت بعض المرطبات مع أفراد جهازي في غرفة المكتب . وفجأة سطع في ذهني ان لكل من هؤلاء الأشخاص مستقبلا عليه ان يفكر فيه . ولذا وجدت نفسي حينذاك وفي ما بعد ، وأنا أحاول طمأنتهم بقدر محاولتهم اراحتي .

« كرادفي » كان قد باشر صرّ الحاجيات . وجوي بدأ تصريف القضايا العالقة العائدة لدائرتي الانتخابية . ودنيس اخلاء مكتبه . ولكن كان لا يزال عليّ مزيد من الواجبات يقتضي أداؤها .

فعقدت اجتماعي الخاص باعداد الردود على اسئلة مجلس العموم . ثم غادرت الى المجلس قبل الساعة 2.30 .

الخاتمة الكبرى

لا يمكن لأحد أن يعرف شيئا عن السياسة البريطانية إذا كان لا يفهم عمل مجلس العموم .

فهذا المجلس ليس مجرد مجلس تشريعي آخر . إذ انه في بعض المناسبات يصبح بشكل شبه صوفي محور نبض الشعور الوطني .

وكما تشهد تعليقات الصحف والانعكاسات على وجوه الحاضرين ، فإنني لم أكن وحدي في استشعار كثافة المشاعر عصر ذلك اليوم . وبدا لي ان هذا الزخم مجبولاً بأحاسيس الاسترخاء

والاطمئنان الى ان معركتي ضد الصعاب المتراكمة قد انتهت، اعطى اجنحة لكلماتي. فتزايدت ثقتي مع كل اجابة أدليت بها على كل سؤال.

بعد ان جلست، لأستعيد أنفاسي. وأصغي لنيل كينوك في كلمته الافتتاحية بمناقشة حجب الثقة (التي طلبتها المعارضة العمالية ـ المترجم).

لم يخذلني المستر كينوك، طيلة سنوات زعامته للمعارضة، مرة واحدة. فحتى خط النهاية دأب على نقر الوتر الخطأ.

وهذه المرة ألقى خطاباً كان ربما سيكون مفيداً في ما لو كنت قد أعلنت نيتي الترشيح للجولة الثانية. كان نفس تلك الجعجعة الحزبية المألوفة. وكان تنازلاً وحيداً لفضيلة كرم النفس التي يشعر بها المجلس في مناسبات كهذه ـ (وكان النائب العمالي دنيس سكينر، البعيد عن الاعتدال الذي اعتاد مقارعتي موشكاً على التعبير عنه بمداخلة لا تنسى) ـ من شأنه ان يستغل جو الفشل البادي على مقاعد النواب المحافظين.

ربما كان قد انتزع سلاحي. وجردني من التماسك الذي بالكاد سمح لي بالسيطرة على مشاعري.

إلا انه عكس ذلك تماماً. عبأني وعبأ شاغلي المقاعد خلفي ضد غضبته الفئوية، مما عزّز لحمة المحافظين المتجددة ـ وفي هذه الظروف كان هذا انجازاً عظيماً وان كان لا يخلو من الغرابة العبثية.

وكانت الكلمة التي نهضت، على الأثر، لألقيها أبعد ما تكون عن الخطب القابلة للتخليد في مجامع الخطب البليغة. فقد كانت مجرد دفاع قتالي عن سجل الحكومة يفند هجوم المعارضة نقطة نقطة، وكانت مدينة لعمل دائرة الابحاث في الحزب أكثر مما تدين لفلسفة بورك (أدموند بورك ـ فيلسوف الفكر المحافظ ـ المترجم). إلا انني كنت في تلك اللحظة اعتبرت ان كل جملة أقولها شهادة أطرحها أمام قوس محكمة التاريخ. كنت وكأنني أخطب لآخر مرة في حياتي. وليس آخر مرة كرئيسة للحكومة فحسب. وتجلت قوة الإيمان بالقضية تاركة بصماتها على المجلس.

وبعد المعاكسة الحزبية المعهودة أمام مشاكسي المعارضة، أعدت توكيد قناعاتي حول أوروبا، واسترجعت التغيرات العظيمة التي حدثت في العالم منذ دخلت 10 داوننج ستريت، فقلت:

« قبل عشر سنوات كان الجزء الشرقي من أوروبا يرزح تحت الحكم الشمولي، ولا تعرف

شعوبه الحقوق ولا الحريات. أما اليوم فأمامنا أوروبا ينتشر فيها حكم القانون وحقوق الانسان الأساسية باتساع، حيث أزيل الخطر الذي كان يهدد أمننا من القوات التقليدية الطاغية لحلف وارسو، وحيث حطّم جدار برلين، وحيث وضعت نهاية للحرب الباردة.

ان هذه الانجازات لم تتحقق بمحض الصدفة. بل تحققت بفضل القوة والصلابة في الدفاع ورفض الاستكانة للترويع. وليس هناك أحد في أوروبا الشرقية يعتقد بأن دولها كانت ستحرر لولا الحكومات الغربية التي كانت مستعدة للدفاع عن الحرية، والتي أبقت على أمل ان أوروبا الشرقية أيضاً في يوم من الأيام ستنعم بالحرية..».

وكان استرجاعي الأخير، عن حربي الفولكلاندز والخليج، وكانت الثانية قيد الاعداد لها، إذ قلت:

«إن ثمة شيئاً آخر يشعر به المرء، انه الشعور بقدر هذه البلاد. فعبر قرون التاريخ وعلى مر التجارب التي ضمنت انه عندما يصبح ضرورياً الدفاع عن المبادئ، وعندما يتوجب اعلاء الخير وازهاق الباطل، فإن بريطانيا تمتشق سلاحها. وهذا ولأننا على هذا الجانب (أي مقاعد حزب المحافظين في البرلمان - المترجم) لم نتقاعس عن اتخاذ القرارات الصعبة في هذا المجلس، وبمقدور البلاد ان تثق اليوم بهذه الحكومة».

هكذا كان دفاعي عن سجل الحكومة التي ترأستها على امتداد 11 سنة ونصف السنة، والتي قدتها الى الانتصار في ثلاثة انتخابات عامة، والتي كانت رائداً في نشر الموجة الجديدة من الحرية الاقتصادية، من أوروبا الشرقية الى استراليا وآسيا، والتي استعادت لبريطانيا سمعتها في العالم كقوة يحسب حسابها، والتي في نفس لحظة انتصارنا التاريخي في «الحرب الباردة» يتجسد في مؤتمر باريس، قد قررت الاستغناء عن خدماتي.

وجلست على وقع تهليل زملائي، «المبللين» منهم و«الجافين»، الحلفاء والخصوم، الشجعان والرعاديد، وهو يرّن في أذني. وأخذت أفكر بما عساي أفعل لاحقاً.

الانسحاب

لقد كان ثمة واجب آخر عليَّ اتمامه، وهو ضمان ان يكون جون ميجر خلفي في رئاسة الحكومة.

كنت أريد ـ ربما كنت بحاجة الى ـ ان أؤمن بأنه الرجل الذي سيضمن إرثي ويحميه. ويدفع سياساتنا الى الأمام. ولذا شعرت بانزعاج عندما علمت ان بعض أصدقائي يفكرون في التصويت لمايكل هيزلتاين.

لقد شكوا بالدور الذي لعبه أنصار جون ميجر. من أمثال ريتشارد رايدر وبيتر ليلي وفرانسيس مود ونورمان لامونت في اسقاطي. كما أنهم شعروا أن مايكل هيزلتاين. رغم كل مثالبه. شخصية ذات وزن تستطيع ملء أي مكان يحتاج لزعيم متمكن.

وفعلت كل ما بوسعي لثني هؤلاء عن سلوك هذا المسلك. ليس فقط في محاورات شخصية. بل أيضاً على مائدة الغداء التي دعوت إليها أنصاري يوم الاثنين. وفي معظم الحالات تكللت مساعيّ بالنجاح.

لكن قبل هذا. كان علي ان أمضي آخر «ويك اند» في تشيكرز. وقد وصلت الى هناك مساء السبت. بعد تناولي غداء لطيفا مع الأسرة والأصدقاء في الرقم 10.

صباحا ذهبنا دنيس وأنا الى الكنيسة بينما ملأ «كرادفي» سيارة «الرينج روفر» بالقبعات والكتب. وكم هائل من الأغراض التي كان واجبا نقلها الى منزلنا في حي واليتش (في جنوب شرق لندن ـ المترجم).

وكرمنا. دنيس وأنا. جهاز تشيكرز قبل الغداء. وودعناهم شاكرين إياهم على لطفهم عبر السنين. لقد أحببت تشيكرز. وكنت أدري تماما انني سأفتقده. وقررت ان عليّ ان أتجول في غرفه للمرة الأخيرة. وفعلت ذلك مع دنيس مع أفول ما تبقى من نور تلك الأمسية الشتائية.

منذ وقت إعلاني استقالتي. تحول الاهتمام العام الى قضية خلافتي. وكما سبق لي قوله. فعلت كل ما بوسعي لضمان الدعم لجون دون ان أعلن رغبتي بأن يفوز. إلا انني قرب ذلك الوقت. أخذت أشعر بشيء من الغموض في موقفه.

فمن ناحية كان ـ لأسباب مفهومة ـ متلهفا للفوز بأصوات أنصاري. ومن ناحية أخرى. أراد فريق حملته تأكيد انه «رجل نفسه».

ان نكتة ـ قيلت في سياق الكلام عن الخليج ـ عن مهاراتي كـ«سائق من المقاعد الخلفية» أثارت مشاعر قلق صاخبة في معسكر ميجر. وللأسف كان هذا باكورة لما سيحمله المستقبل.

على أي حال . كنت مسرورة جدا عندما وردت نتائج الاقتراع ، فقد حاز جون ميجر 185 صوتاً ومايكل هيزلتاين 131 صوتاً . ودوجلاس هيرد 56 صوتاً .

رسمياً كان جون بحاجة لصوتين آخرين لضمان الفوز . ولكن خلال دقائق أعلن دوجلاس ومايكل انهما سيؤيدان جون في جولة الاقتراع الثالثة . وهكذا بات عملياً رئيس الحكومة الجديد .

هنأته ، وانضممت الى حلقات الاحتفال في 11 داوننج ستريت (منزل وزير المالية ، حيث كان يسكن ميجر ـ المترجم) . إلا انني لم أمكث طويلاً . فتلك الليلة كانت ليلته . وليست ليلتي .

يوم الأربعاء 28 نوفمبر كان آخر يوم لي في منصبي .

كان التوضيب والصرّ قد انتهى تقريباً . وفي الصباح الباكر نزلت من شقة السكن الى غرفة المكتب لآخر مرة للتأكد من أن شيئا ما لم يترك سهواً . لكن لهول صدمتي وجدت انه لم يعد بامكاني العودة لأن المفتاح كان قد أخذ من سلسلة مفاتيحي .

في الساعة 9.10 ، نزلت الى الردهة الأمامية (كان عليّ أن أكون خلال وقت قصير في قصر باكنجهام لاجراء مقابلتي الأخيرة مع الملكة) ، وكما في يوم مجيئي ، كان كل أفراد جهاز الرقم 10 هناك .

صافحت سكرتاريّ الخاصين والآخرين الذين عرفتهم عن كثب عبر السنين . بعضهم كان يبكي متأثرا ، وحاولت من جانبي ان أمسك دموعي .. لكنها سالت على الرغم مني وبغزارة بينما كنت أترجل نازلة من الردهة مارة عبر المصفقين لي لحظة خروجي من المكتب ، تماماً كما رحبوا بي قبل 11 سنة ونصف السنة ، في مشوار الدخول .

قبل ان أخرج من رقم 10 الى الباحة ، ودنيس ومارك بجواري ، توقفت لاستجمع شتات أفكاري . ومسحت كروفي بقايا كحل عن خدّي ، دليل دمعة عجزت عن حبسها . وفتح الباب أمام الصحافة والمصورين . وخرجت أمام غابة الميكروفونات ، وقرأت بياناً قصيراً ، اختتمته بالقول :

«ان هذا الوقت وقت فتح فصل جديد ، وأنا أرجو لجون ميجر كل الحظ في الدنيا . انه سيحظى بخدمة عظيمة ، وهو يتمتع بكل مزايا رؤساء الحكومات العصام .. وأنا على ثقة بأنه سيكون في عدادهم خلال وقت قصير » .

ولوّحت بيدي لدى ركوبي السيارة، ودنيس بجانبي كعهده دائماً. واخذتنا السيارة عبر رجال الصحافة والشرطة والبوابات السوداء العالية في شارع «داوننج ستريت»، بعيداً عن «الصناديق الحمراء» والاستجوابات البرلمانية... والقمم، والمؤتمرات الحزبية، والميزانيات، والبلاغات، وقاعات العمل، وأجهزة الهاتف الخاصة... الى ما يمكن ان يحمله المستقبل.

* تعبير يقصد به كبار النافذين من القادة الحزبيين الذين يلعبون دور صانع الزعيم ومحطمه في آن معاً، عند المداولات السياسية المصيرية.

* «لجنة 1922»، التجمع النيابي لحزب المحافظين من غير الوزراء والوزراء الثانويين، وهي لذا كتلة تتمتع بنفوذ مهم.

* عملية التفجير التي استهدفت مؤتمر حزب المحافظين عام 1948.

* انجوس مود، سياسي محافظ كان عضواً في اول حكومة شكلتها تاتشر. ومن الساسة المقربين منها كثيراً.

* كتلة نيابية يمينية التزمت بدعم تاتشر حتى النهاية.

مجلس الوزراء، والمناصب المهمة الأخرى

الأسماء المقترنة بنجم، مثل بريتان *، تعني الوزراء الذين تغيرت حقائبهم أو دخلوا مجلس الوزراء لأول مرة في مستهل فترة محددة. أما الأسماء التي وضع بجانبها نجمان، مثل سومز**، فتشير إلى الوزراء الذين خرجوا من الحكومة في نهاية فترة محددة.

وأما الأسماء التي كتبت بالأحرف العريضة فتحدد أعضاء مجلس الوزراء (المناصب الرئيسية في الحكومة). أما أسماء الوزراء الآخرين فكتبت بأحرف عادية.

المنصب	مايو (أيار) 1979	يناير (كانون الثاني). سبتمبر (أيلول) 1981
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**هاو**	**هاو**
وزير أمانة المالية	**بيفن**	**بريتان***
وزير الخارجية	**كارينجتون**	**كارينجتون**
وزير الداخلية	**وايتلو**	**وايتلو**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**ستيفاس****	**بيم***
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**سومز**	**سومز****
مستشار مجلس اللوردات (كبير المشرعين)	**هيلشام**	**هيلشام**
رئيس اللوردية	**سومز**	**سومز****
حامل الاختام (المجلس الاستشاري)	**جيلمور**	**جيلمور****
مستشار دوقية ـ لانكاستر	**ستيفاس**	**بيم***
وزير الزراعة	**ووكر**	**ووكر**
وزير الدفاع	**بيم**	**نوت***
وزير التربية	**كارلايل**	**كارلايل****
وزير العمل (التشغيل)	**برايور**	**برايور**

وزير الطاقة	**هوويل**	**هوويل**
وزير البيئة	**هيزلتاين**	**هيزلتاين**
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	**جينكن**	**جينكن**
وزير الصناعة	**جوزيف**	**جوزيف**
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**اتكينز**	**اتكينز**
وزير الصرفيات	**مود**	**بيم***
وزير شؤون اسكوتلندا	**يانجر**	**يانجر**
وزير التجارة	**نوت***	**بيفن***
وزير المواصلات	(خارج مجلس الوزراء)	**فاولر***
وزير شؤون ويلز	**ادواردز**	**ادواردز**
النائب العام	هيفرز	هيفرز
المحامي العام	برسيفال	برسيفال
رئيس الحزب	ثورنيكروفت	ثورنيكروفت**
رئيس «العرفاء» (مسؤولي النظام الحزبي)	جوبلينج	جوبلينج
رئيس لجنة 1922	دو كان	دو كان

المناصب	**سبتمبر (أيلول)** 1981، **أبريل (نيسان)** 1982	**أبريل (نيسان)** 1982، **يناير (كانون الثاني)** 1983
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**هاو**	**هاو**
وزير أمانة المالية	**بريتان**	**بريتان**
وزير الخارجية	**كارينجتون****	**بيم***
وزير الداخلية	**وايتلو**	**وايتلو**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**بيم**	**بيفن***
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**الليدي يونج***	**الليدي يونج**
مستشار مجلس اللوردات	**هيلشام**	**هيلشام**
رئيس اللوردية	**بيم***	**بيفن***
حامل الأختام	**اتكينز*/****	**الليدي يونج***
مستشار دوقية لانكاستر	**بيم***	**باركينسون***
وزير الزراعة	**ووكر**	**ووكر**
وزير الدفاع	**نوت**	**نوت**

وزير التربية	**جوزيف***	**جوزيف**
وزير العمل	**تيبيت***	**تيبيت**
وزير الطاقة	**لوسون***	**لوسون**
وزير البيئة	**هيزلتاين**	**هيزلتاين**
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	**فاولر***	**فاولر**
وزير الصناعة	**جينكن***	**جينكن**
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**برايور***	**برايور**
وزير الصرفيات	**باركينسون***	**باركينسون**
وزير شؤون اسكوتلندا	**يانجر**	**يانجر**
وزير التجارة	**بيفن**	**كوفيلد***
وزير النقل	**هوويل**	—
وزير بلا حقيبة	—	—
وزير شؤون ويلز	**ادواردز**	**ادواردز**
النائب العام	هيفرز	هيفرز
المحامي العام	برسيفال	برسيفال
زعيم الحزب	باركينسون*	**باركينسون**
رئيس «العرفاء»	جوبلينج	جوبلينج
رئيس لجنة 1922	دو كان	دو كان

المنصب	**يناير (كانون الثاني)، يونيو (حزيران)** 1983	**يونيو (حزيران)، اكتوبر (تشرين الأول)** 1983
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**هاو**	**لوسون***
وزير أمانة المالية	**بريتان**	**ريس***
وزير الخارجية	**بيم****	**هاو***
وزير الداخلية	**وايتلو**	**بريتان***
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**بيفن**	**بيفن**
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**الليدي يونج****	**وايتلو***
مستشار مجلس اللوردات	**هيلشام**	**هيلشام**
رئيس اللوردية	**بيفن**	**وايتلو***
حاملة الأختام	**الليدي يونج**	**بيفن***

مستشار دوقية لانكاستر	**باركينسون**	**كوفيلد**
وزير الزراعة	**ووكر**	**جوبلينج***
وزير الدفاع	**هيزلتاين***	**هيزلتاين**
وزير التربية	**جوزيف**	**جوزيف**
وزير العمل	**تيبيت**	**تيبيت**
وزير الطاقة	**لوسون**	**ووكر***
وزير البيئة	**هيزلتاين**	**كينج***
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	**فاولر**	**فاولر**
وزارة الصناعة في ما بعد التجارة والصناعة	**جينكن**	**باركينسون***
وزارة شؤون ايرلندا الشمالية	**برايور**	**برايور**
وزير الصرفيات	**باركينسون**	- شاغر -
وزير شؤون اسكوتلندا	**يانجر**	**يانجر**
وزير التجارة	**كوفيلد**	(راجع وزارة التجارة والصناعة)
وزير النقل	**فاولر**	**فاولر**
وزير شؤون ويلز	**ادواردز**	**ادواردز**
النائب العام	هيفرز	هيفرز
المحامي العام	برسيفال	**برسيفال**
رئيس الحزب	باركينسون*	**باركينسون** / جمر
رئيس العرفاء	جوبلينج	وايكهام
رئيس لجنة 1922	دو كان	دو كان

المنصب	**اكتوبر(تشرين الأول)** 1983، **سبتمبر(ايلول)** 1984	**سبتمبر**1984، **سبتمبر**1985
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**لوسون**	**لوسون**
وزير أمانة المالية	**ريس**	**ريس****
وزير الخارجية	**هاو**	**هاو**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**بيفن**	**بيفن**
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**وايتلو**	**وايتلو**
مستشارية مجلس اللوردات	**هيلشام**	**هيلشام**
رئيس اللوردية	**وايتلو**	**وايتلو**

حامل الاختام	**بيفن**	**بيفن**
وزير دوقية لانكاستر	**كوفيلد****	**جاوري*/****
وزير الزراعة	**جوبلينج**	**جوبلينج**
وزير الدفاع	**هيزلتاين**	**هيزلتاين**
وزير التربية	**جوزيف**	**جوزيف**
وزير العمل	**كينج***	**كينج**
وزير الطاقة	**ووكر**	**ووكر**
وزير البيئة	**جينكن***	**جينكن**
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	**فاولر**	**فاولر**
وزير التجارة والصناعة	**تيبيت***	**تيبيت**
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**برايور****	**هيرد***
وزير الصرفيات	- شاغر -	جمر (خارج مجلس الوزراء)
وزير شؤون اسكوتلندا	**يانجر**	**يانجر**
وزير النقل	**ريدلي**	**ريدلي**
وزير بلا حقيبة	**ـ**	**يونج***
وزير شؤون ويلز	**ادواردز**	**ادواردز**
النائب العام	هيفرز	هيفرز
المحامي العام	مايهيو*	مايهيو
رئيس الحزب	جمر	جمر
رئيس «العرفاء»	وايكهام	وايكهام
رئيس لجنة 1922	دو كان	دو كان

المنصب	**سبتمبر (ايلول) 1985،** **يناير (كانون الثاني) 1986**	**يناير (كانون الثاني) 1986،** **مايو (أيار) 1986**
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**لوسون**	**لوسون**
وزير أمانة المالية	**ماجريجور***	**ماجريجور**
وزير الخارجية	**هاو**	**هاو**
وزير الداخلية	**هيرد***	**هيرد**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**بيفن**	**بيفن**
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**وايتلو**	**وايتلو**

مستشار مجلس اللوردات	**هيلشام**	**هيلشام**
رئيس اللوردية	**وايتلو**	**وايتلو**
حامل الأختام	**بيفن**	**بيفن**
مستشار دوقية لانكاستر	**تيبيت**	**تيبيت**
وزير الزراعة	**جوبلينج**	**جوبلينج**
وزير الدفاع	**هيزلتاين****	**يانجر**
وزير التربية	**جوزيف**	**جوزيف**
وزير العمل	**يونج***	**يونج**
وزير الطاقة	**ووكر**	**ووكر**
وزر البيئة	**بيكر***	**بيكر**
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	**فاولر**	**فاولر**
وزير التجارة والصناعة	**بريتان***	**تشانون***
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**كينج***	**كينج**
وزير الصرفيات	**كلارك***	**كلارك**
وزير شؤون اسكوتلندا	**يانجر**	**ريفكيند***
وزير النقل	**ريدلي**	**ريدلي**
وزير شؤون ويلز	**ادواردز**	**ادواردز**
النائب العام	هيفرز	هيفرز
المحامي العام	مايهيو	مايهيو
رئيس الحزب	**تيبيت**	**تيبيت**
رئيس «العرفاء»	وايكهام	وايكهام
رئيس لجنة 1922	أونسلو	أونسلو

المنصب	**مايو (أيار)** 1986، **يونيو (حزيران)** 1987	**يونيو (حزيران)**، **اكتوبر (تشرين الاول)** 1987
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**	**ثاتشر**
وزير المالية	**لوسون**	**لوسون**
وزير أمانة المالية	**ماجريجور**	**ميجر***
وزير الداخلية	**هيرد**	**هيرد**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**بيفن****	**وايكهام ***
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**وايتلو**	**وايتلو**

مستشار مجلس اللوردات	هيلشام**	هيفرز*/**
رئيس اللوردية	وايتلو	وايتلو
وزير الصرفيات	بيفن	وايكهام*
وزير دوقية لانكاستر	تيبيت	كلارك*
وزير الزراعة	جوبلينج	ماجريجور*
وزير الدفاع	يانجر	يانجر
وزير التربية	بيكر*	بيكر
وزير العمل	يونج	فاولر*
وزير الطاقة	ووكر	باركينسون*
وزير البيئة	ريدلي*	ريدلي
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	فاولر	مور*
وزير التجارة والصناعة	تشانون	يونج*
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	كينج	كينج
وزير الصرفيات	كلارك	بروك* (خارج مجلس الوزراء)
وزير شؤون اسكوتلندا	ريفكيند	ريفكيند
وزير النقل	مور*	تشانون*
وزير شؤون ويلز	ادواردز**	ووكر*
النائب العام	مايهيو	مايهيو
المحامي العام	لايل	لايل
رئيس الحزب	تيبيت	بروك
رئيس «العرفاء»	وايكهام	وادينجتون
رئيس لجنة 1922	أونسلو	أونسلو

المنصب	**اكتوبر (تشرين الأول)** 1987. **يناير (كانون الثاني)** 1988	**يناير (كانون الثاني).** **يوليو (تموز)** 1988
رئيسة الحكومة	ثاتشر	ثاتشر
وزير المالية	لوسون	لوسون
وزير أمانة المالية	ميجر	ميجر
وزير الخارجية	هاو	هاو
وزير الداخلية	هيرد	هيرد
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	وايكهام	وايكهام

زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	وايتلو	بيلستيد*
مستشار مجلس اللوردات	ماكاي*	ماكاي
رئيس اللوردية	وايتلو**	وايكهام*
حامل الأختام	وايكهام	بيلستيد*
وزير دوقية لانكاستر	كلارك	كلارك
وزير الزراعة	ماجريجور	ماجريجور
وزير الدفاع	يانجر	يانجر
وزير التربية	بيكر	بيكر
وزر العمل	فاولر	فاولر
وزير الطاقة	باركينسون	باركينسون
وزير البيئة	ريدلي	ريدلي
وزير الصحة والضمان الاجتماعي	مور	مور
وزير التجارة والصناعة	يونج	يونج
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	كينج	كينج
وزير الصرفيات	بروك (خارج مجلس الوزراء)	بروك
وزير شؤون اسكوتلندا	ريفكيند	ريفكيند
وزير النقل	تشانون	تشانون
وزير شؤون ويلز	ووكر	ووكر
النائب العام	مايهيو	مايهيو
المحامي العام	لايل	لايل
رئيس الحزب	بروك	بروك
رئيس «العرفاء»	وادينجتون	وادينجتون
رئيس لجنة 1922	اونسلو	أونسلو

المنصب	**يوليو (تموز)** 1988، **يوليو** 1989	**يوليو (تموز)،اكتوبر (تشرين الأول)** 1989
رئيسة الحكومة	ثاتشر	ثاتشر
وزير المالية	لوسون	لوسون**
وزير أمانة المالية	ميجر	لامونت*
وزير الخارجية	هاو	ميجر*
وزير الداخلية	هيرد	هيرد

زعيم الأغلبية في مجلس العموم	وايكهام	هاو*
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	بيلستيد	بيلستيد
مستشار مجلس اللوردات	ماكاي	ماكاي
رئيس اللوردية	وايكهام	هاو*
حامل الأختام	بيلستيد	بيلستيد
وزير دوقية لانكاستر	نيوتون*	بيكر*
وزير الزراعة	ماجريجور	جمر*
وزير الدفاع	يانجر**	كينج*
وزير التربية	بيكر	ماجريجور*
وزير العمل	فاولر	فاولر
وزير الطاقة	باركينسون	وايكهام*
وزير البيئة	ريدلي	باتن*
وزير الضمان الاجتماعي	مور**	نيوتون*
وزير الصحة	كلارك*	كلارك
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	كينج	بروك*
وزير الصرفيات	بروك (خارج مجلس الوزراء)	كايشنيس*
وزير شؤون اسكوتلندا	ريفكيند	ريفكيند
وزير النقل	تشانون	باركينسون*
وزير شؤون ويلز	ووكر	ووكر
النائب العام	مايهيو	مايهيو
المحامي العام	لايل	لايل
رئيس الحزب	بروك	بيكر*
رئيس «العرفاء»	وادينجتون	وادينجتون
رئيس لجنة 1922	أونسلو	أونسلو

المنصب	اكتوبر (تشرين الأول) 1989، يناير (كانون الثاني) 1990	يناير (كانون الثاني)، مايو (أيار) 1990
رئيسة الحكومة	ثاتشر	ثاتشر
وزير المالية	ميجر*	ميجر
وزير أمانة المالية	لامونت	لامونت
وزير الخارجية	هيرد*	هيرد

وزير الداخلية	وادينجتون*	وادينجتون
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	هاو	هاو
مستشار مجلس اللوردات	ماكاي	ماكاي
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	بيلستيد	بيلستيد
وزير دوقية لانكاستر	بيكر	بيكر
وزير الزراعة	جمر	جمر
وزير الدفاع	كينج	كينج
وزير التربية	ماجريجور	ماجريجور
وزير العمل	فاولر**	هوارد*
وزير الطاقة	وايكهام	وايكهام
وزير البيئة	باتن	باتن
وزير الضمان الاجتماعي	نيوتون	نيوتون
وزير الصحة	كلارك	كلارك
وزير التجارة والصناعة	ريدلي	ريدلي
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	بروك	بروك
وزير الصرفيات	رايدر*	رايدر
وزير شؤون اسكوتلندا	ريفكيند	ريفكيند
وزير النقل	باركينسون	باركينسون
وزير شؤون ويلز	ووكر	ووكر
النائب العام	مايهيو	مايهيو
المحامي العام	لايل	لايل
رئيس الحزب	بيكر	بيكر
رئيس «العرفاء»	رينتون*	رينتون
رئيس لجنة 1922	أونسلو	أونسلو

المنصب	مايو (أيار)-يونيو (حزيران) 1990	يوليو (تموز)-نوفمبر (تشرين الثاني) 1990
رئيسة الحكومة	ثاتشر	ثاتشر
وزير المالية	ميجر	ميجر
وزير أمانة المالية	لامونت	لامونت
وزير الخارجية	هيرد	هيرد

وزير الداخلية	**وادينجتون**	**وادينجتون**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**هاو**	**هاو****
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**بيلستيد**	**بيلستيد**
مستشار مجلس اللوردات	**ماكاي**	**ماكاي**
رئيس اللوردية	**هاو**	**هاو****
وزير الصرفيات	**بيلستيد**	**بيلستيد**
وزير دوقية لانكاستر	**بيكر**	**بيكر**
وزير الزراعة	**جمر**	**جمر**
وزير الدفاع	**كينج**	**كينج**
وزير التربية	**ماجريجور**	**ماجريجور**
وزير العمل	**هوارد**	**هوارد**
وزير الطاقة	**وايكهام**	**وايكهام**
وزير البيئة	**باتن**	**باتن**
وزير الضمان الاجتماعي	**نيوتون**	**نيوتون**
وزير الصحة	**كلارك**	**كلارك**
وزير التجارة والصناعة	**ريدلي**	**ليلي***
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**بروك**	**بروك**
وزير الصرفيات	رايدر	رايدر
وزير شؤون اسكوتلندا	**ريفكيند**	**ريفكيند**
وزير شؤون ويلز	**هنت***	**هنت**
النائب العام	مايهيو	مايهيو
المحامي العام	لايل	لايل
رئيس الحزب	بيكر	بيكر
رئيس لجنة 1922	أونسلو	أونسلو

المنصب	**نوفمبر (تشرين الثاني)** 1990
رئيسة الحكومة	**ثاتشر**
وزير المالية	**ميجر**
وزير أمانة المالية	**لامونت**
وزير الخارجية	**هيرد**

وزير الداخلية	**وادينجتون**
زعيم الأغلبية في مجلس العموم	**ماجريجور***
زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات	**بيلستيد**
مستشار مجلس اللوردات	**ماكاي**
رئيس اللوردية	**ماجريجور***
حامل الاختام	**بيلستيد**
وزير دوقية لانكاستر	**بيكر**
وزير الزراعة	**جمر**
وزير الدفاع	**كينج**
وزير التربية	**كلارك***
وزير العمل	**هوارد**
وزير الطاقة	**وايكهام**
وزير البيئة	**باتن**
وزير الضمان الاجتماعي	**نيوتون**
وزير الصحة	**والدجريف***
وزير التجارة والصناعة	**ليلي**
وزير شؤون ايرلندا الشمالية	**بروك**
وزير الصرفيات	**رايدر**
وزير شؤون اسكوتلندا	**ريفكيند**
وزير النقل	**باركينسون****
وزير شؤون ويلز	**هنت**
النائب العام	مايهيو
المحامي العام	لايل
رئيس الحزب	**بيكر**
رئيس «العرفاء»	رينتون
رئيس لجنة 1922	أونسلو

رقم الايداع بدار الكتب
١٥٦٦/ ١٩٩٤

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

كلمة الناشر

يخدم هذا الكتاب الدولي الهام جملة أهداف لعل اهمها الاطلاع على التجربة البريطانية الحديثة بمختلف جوانبها للقارىء العربي المتنوع المهام والادواروتسهيل إطلاع صانعي القرار من قراء العربية والمتأثرين بأدائهم وعطائهم وبتفاصيل دقيقة على مجريات السياسة البريطانية من خلال مذكرات إمرأة وصفها أحد وزرائها مرة بانها ـ الرجل الوحيد ـ في الوزارة البريطانية التى ترأستها ١١ عاماً .

لقد أصدرنا أعمالا سياسية وفكرية عديدة خلال العام الماضي وقبله حيث كانت في معظمها إن لم تكن جميعها قمة في شخصياتها وموضوعاتها وتوقيتها ومن ثم إنتشارها .

ومن يعتقد أن للقمة نهاية أو مستقر سيكتشف خطأ مثل هذا الاعتقاد عندما يقرأ مذكرات مارجريت ثاتشر ـ التي لاتعكس تجربة رئيسة وزارة أو زعيمة حزب في بلد كبير مثل بريطانيا وحسب ، بل تعكس أيضا إصرارنا على أن نقدم لقرائنا في مختلف مطبوعات الشركة وللمكتبة العربية أعمالا بارزة لها مكانتها بين كتّاب ومثقفي العالم وفي مختلف اللغات والثقافات .

إن سنوات المرأة الحديدية مارجريت ثاتشر في ـ ١٠ - داوننج إستريت ـ وبكل تفاصيلها الدقيقة وتجاربها الواسعة أمكن ضمها بين دفتي هذا الكتاب حتي يجد القاريء تفسيرا وتحليلا عميقا وواسعا للعديد من السياسات البريطانية والدولية في مختلف القضايا التي قد تكون وسائل الاعلام المتعددة قد مرت عليها في حينها مرورا عابرا لايجيب على كل تساؤلات القاريء والمتابع والمهتم ..

وهذا الكتاب عندما يقدم ذلك من خلال ماكتبته وماقالته صانعة القرارات نفسها ـ الليدي مارجريت ثاتشر ـ لايكون مجرد كتاب بل هو مشاركة حية في التجربة التي عايشتها ـ ثاتشر ـ وأسهمت فيها مع صانعي القرارات في الدول الكبرى في رسم مسار الحقبة الحالية من تاريخ العالم والبشرية والتي شهدت إنهيار الشيوعية وظهور بوادر صياغة نظام عالمي جديد .

هشام ومحمد علي حافظ